

الإكافي

ثقة الإسلام أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي

(م ٣٢٩ ق)

المجلد الخامس

الفروع

الطهارة والحائض والجنان

الإصدار ٣٨٠٢ - ٤٨٧٥

تحقيق

قمر الحياء التراث

مركز بحوث التراث والحديث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مرکز بحوث دارالحدیث: ۱۸۱

کلینی رازی، محمد بن یعقوب، ح ۲۵۹ - ۳۲۹ ق.

الکافی / ثقة الإسلام أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي؛ باهتمام: محمد حسين الدرايتي. - قم: دار الحديث، ۱۴۲۹ ق = ۱۳۸۷ ش.

ISBN(set): 978 - 964 - 493 - 340 - 0

ج. - (مرکز بحوث دارالحدیث؛ ۱۸۱).

ISBN: 978 - 964 - 493 - 411 - 7

فهرست‌نویسی پیش از انتشار بر اساس اطلاعات فیما.

کتاب‌نامه: به صورت زیرنویس.

۱. احادیث شیعه، قرن ۴ ق. الف. کلینی، محمد بن یعقوب، ۳۲۹ ق. الکافی. ب. درایتی، محمد حسین.

۱۳۴۳، محقق. ج. عنوان.

۲۹۷/۲۱۲

۱۳۸۷ ۲۴۰۲ ک ۱۲۹ BP

فهرست‌نویسی پیش از انتشار، توسط کتابخانه تخصصی حدیث / قم.

البيكافي

ثقة الإسلام أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي

(م ٣٢٩ ق)

المجلد الخامس

الفروع



الطهارة والحیض والجنان

(الكتاب ٣٨٠٢ - ٤٧٨٥)

تحقيق

فهم الحياء التراث

مركز بحوث بابل الحديث

الكافي / ج ٥

نقطة الإسلام أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي

باختصار : محمد حسين الدرايتي

تقديم نص المتن : نعمة الله الجليلي ، عليّ الحميداوي

تقديم نص الأستاذ وتحقيقها : السيد عليّ رضا الحسيني ، بمراجعة : محمد رضا جديدي نجاد

الإعراب ووضع العلامات : نعمة الله الجليلي

إيضاح المفردات وشرح الأحاديث : جواد فاضل بخشايشي

التخريج وذكر المشابهات : السيد محمود الطباطبائي ، مسلم مهدي زاده ، السيد محمد الموسوي ، حميد الكتعاني .

أحمد رضا شاه جعفري

مقابلة النسخ الخطية : السيد محمد الموسوي ، السيد هاشم الشهرستاني ، مسلم مهدي زاده ، حميد الكتعاني ، لطيف فرادي ،

جواد فاضل بخشايشي ، حميد الأحمدي الجلفاني ، أحمد عاليشاهي

تنظيم الهوامش : حميد الأحمدي ، غلامحسين قيصريه

المقابلة المطبعية : أحمد رضا شاه جعفري ، محمود طرازكوهي ، السيد محمد الموسوي ، مسلم مهدي زاده

نقد الحروف : مجيد بابكي رسكتي ، علي أكبري

الإخراج الفني : السيد عليّ موسوي كيا



الناشر : دار الحديث للطباعة والنشر

الطبعة : الثالث ، ١٤٣٤ ق / ١٣٩٢ م

المطبعة : دار الحديث

الكمية : ٥٠٠

إيران : قم المقدسة ، شارع معلّم ، الرقم ، ١٢٥ هاتف : ٣٧٧٤٠٥٤٥ - ٣٧٧٤٠٥٢٣ - ٠٢٥

<http://darolhadith.ir>

ISBN(set): 978 - 964 - 493 - 340 - 0

darolhadith.20@gmail.com

ISBN: 978 - 964 - 493 - 411 - 7

*** جميع الحقوق محفوظة للناسر ***

(٩)

كتاب الطهارة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ
مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ.^٢

[٩]

كِتَابُ الطَّهَارَةِ

١ - بَابُ طَهُورِ الْمَاءِ

٣٨٠٢ / ١ . قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْكَلِينِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ

١. في «جس»: - «بسم الله الرحمن الرحيم». وفي «جن»: + «وبه نستعين».

٢. في «جس، جن»: - «الحمد لله ... الطاهرين».

٣. في «بخ، بف، جس»: «طهورية». والطهور - بضم الطاء - مصدر بمعنى التطهر، وفتحها يكون مصدرًا واسماً لما يتطهر به وصفة. واختلف فيه على الأخير هل هو مبالغة في الطاهر، أو يراد به الطاهر في نفسه المُطَهَّر لغيره؟ حكى الثاني المطرزي عن ثعلب ورده، حيث قال: «وما حكى عن ثعلب أن الطهور ما كان طاهراً في نفسه مطهراً لغيره، إن كان هذا زيادة بيان لنهايته في الطهارة فصواب حسن، وإلا فليس فَعُول من التفعيل في شيء، وقياس هذا على ما هو مشتق من الأفعال المتعدية كقَطوع ومنوع غير سديد». وأما العلامة المجلسي فإنه قال: «وقياسهم - أي العلماء واللغويين - يقتضي الأول؛ لأن صيغة فعول يكون للمبالغة في الفاعل، فإذا كان فاعل البناء لازماً يكون فعوله أيضاً مبالغة فيه، فلا يفيد التعدية. واستعمالا نهم تقتضي الثاني». ثم نقلها وقال: «فقد ظهر لك مما نقلنا أن ما في العنوان يحتمل الضم والفتح، وأنه وإن صحت المناقشة في كون الطهور بمعنى المطهر فيما استعمل فيه من الآيات والأخبار نظراً إلى قياس اللغة، لكن الظاهر أنه قد جعل اسماً لما يتطهر به، كما صرح به المحققون ... وتتبع الروايات مما يورث ظناً قوياً بأن الطهور في إطلاقاتهم المراد منه المطهر، إما لكونه صفة بهذا المعنى، أو اسماً لما يتطهر به. وعلى «تقديرين يتم استدلالات القوم على مطهريّة المياه بأنواعها بالآيات والأخبار». راجع: مرآة العقول، ج ١٣، ص ٢-٣؛ النهاية، ج ٣، ص ١٤٧؛ المغرب، ص ٢٩٥؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٠٥ (طهر).

٤. في «بس»: - «أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني». وفي «بف»: «حدّثنا» بدل «قال أبو جعفر ...»

إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْمَاءُ يُطَهَّرُ^١، وَلَا يُطَهَّرُ^٢.

٣٨٠٣ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَغَيْرُهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ

اللُّؤْلُؤِيِّ بِإِسْنَادِهِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «الْمَاءُ كُلُّهُ طَاهِرٌ حَتَّى يُعْلَمَ^٣ أَنَّهُ قَذِرٌ^٤».

«حَدَّثَنِي». وفي مرآة العقول، ج ١٣، ص ٣: «قوله: قال أبو جعفر، الظاهر أنه كلام تلامذته الذين رواوا عنه هذا الكتاب، ويؤيده أنا قد رأينا في بعض الكتب أنهم ألحقوا أسناد بعض المشايخ إلى مؤلف الكتاب في أوله. ويحتمل أن يكون القائل هو المؤلف عليه السلام؛ ليعلم مؤلف الكتاب ولتعليم من روى كتابه».

١. حذف المفعول هنا يفيد العموم، فيقع التعارض بين الصدر والذيل؛ لأن أول الكلام يدل على أن الماء يُطَهَّرُ كل شيء حتى نفسه، وآخره يدل على أن الماء لا يُطَهَّرُ من شيء حتى من نفسه. ورفع التعارض في المشهور بأن المراد أن الماء لا يُطَهَّرُ من غيره، وهو مؤيد بأن صدر الكلام أولى بالتعميم، وآخره أولى بالتخصيص. والعلامة الفيض حمله على ظاهره حيث لا يرى التعارض، فإنه قال: «إنما لا يطهر؛ لأنه إن غلب على النجاسة حتى استهلك فيه طهرها ولم ينحس حتى يحتاج إلى التطهير، وإن غلبت عليه النجاسة حتى استهلك فيها صار في حكم تلك النجاسة ولم يقلل التطهير إلا بالاستهلاك في الماء الطاهر، وحينئذ لم يبق منه شيء». وأما العلامة المجلسي عليه السلام فإنه ردّ دخل المشهور بقوله: «ولا يخفى ما فيه»، وحمل العلامة الفيض بأنه مبني على قوله بعدم انفعال القليل، ثم قال: «والحق أن هذا الخبر بالنسبة إلى مطهريّة الماء للماء مجمل لا يمكن الاستدلال به، فينبغي الرجوع في ذلك إلى غيره من الدلائل والنصوص. وتكلف متكلف فقرأ كلاهما بالتخفيف على البناء للمفاعل، أي قد يكون الماء طاهراً وقد لا يكون، ولا يخفى ركاكته».

٢. التهذيب، ج ١، ص ٢١٥، ح ٦١٨، بسنده عن الكليني. المحاسن، ص ٥٧٠، كتاب الماء، ذيل ح ٤، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن النبي ﷺ. وفيه، صدر ح ٤، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن علي عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ؛ الجعفریات، ص ١١ و ٣٩ بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن النبي ﷺ، مع زيادة في أوله. الفقيه، ج ١، ص ٥، ح ٢، مراسلاً عن أبي عبد الله عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ. الوافي، ج ٦، ص ١٧، ح ٣٦٦٣؛ الوسائل، ج ١، ص ١٣٤، ح ٣٢٧.

٣. في «جس» والوافي: «تعلم».

٤. في «جس»: «أنه قد قدر». والقدر، يجوز في ذالة السكون والحركات الثلاث، وأصله من القدر، وهو ضدّ النظافة، والوسخ وما يستكرهه الطباع، وقد يطلق على النجس، وهو المراد هنا كما صرح به العلامة المجلسي عليه السلام. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ٨٠؛ المصباح المنير، ص ٤٩٤ (قذر).

٥. التهذيب، ج ١، ص ٢١٥، ح ٦١٩، بسنده عن الكليني. وفيه، ح ٦٢٠، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، «

٣٨٠٤ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِي دَاوُدَ الْمُشَيْدِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ يُونُسَ^١، عَنْ حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، قَالَ: «الْمَاءُ كُلُّهُ طَاهِرٌ حَتَّى يُعْلَمَ أَنَّهُ قَذِرٌ»^٣.

٣٨٠٥ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ مَاءِ الْبَحْرِ: أَطَهَرُ هُوَ؟ قَالَ: «نَعَمْ»^٥.

عن الحسن بن الحسين التلوي، عن أبي داود المنشد، عن جعفر بن محمد، عن يونس، عن حماد بن عيسى، عن أبي عبد الله^٦. الفقيه، ج ١، ص ٥، ح ١، مرسلاً، وتامم الرواية فيه: «كُلُّ ماء طاهر إلّا ما علمت أنّه قذر». الأُمالي للصديق، ص ٦٤٥، المجلس ٩٣، ضمن إملة الصدوق في وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار. الوافي، ج ٦، ص ١٥، ح ٣٦٥٧؛ الوسائل، ج ١، ص ١٣٤، ذيل ح ٣٢٦.

١. يونس الراوي عن حماد بن عثمان هو يونس بن عبد الرحمن، كما في المحاسن، ص ٢٧٦، ح ٣٩١؛ و ص ٣١٨، ح ٤٥؛ وفي رجال النجاشي، ص ٤١٣، الرقم ١١٠١، في طريقه إلى كتاب منصور بن حازم. وتقدم في الكافي، ذيل ح ٣٨٣؛ أنّه لم يثبت رواية من يستعمل جعفر بن محمد، عن يونس بن عبد الرحمن واستظهرنا أنّ الصواب هو «جعفر بن محمد بن يونس». والمراد به جعفر بن محمد بن يونس الأحول. وأنّ ما ورد في بعض الأسناد من رواية جعفر بن محمد، عن يونس، فهو إمّا محوّر أو مشكوك الصحة، كما في ما نحن فيه؛ فقد وردت رواية جعفر بن محمد بن يونس، عن حماد بن عثمان، في التهذيب، ج ٤، ص ٤٤، ح ١١٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٢، ح ٩٦، والخبر المذكور في الموضوعين واحد.

وأما ما ورد في بصائر الدرجات، ص ٢٥٦، ح ٩، من رواية جعفر بن محمد، عن يونس، عن حماد بن عثمان، فلا يعول عليه؛ فإنّ المذكور في بعض نسخه المعبرة «جعفر بن محمد بن يونس»، وكذا في البحار، ج ١٦، ص ٢٢٣، ح ٢٣؛ و ج ١٧، ص ٣٦٧، ح ١٥، نقلاً من بصائر الدرجات.

ثمّ اعلم أنّ ما تقدم في ذيل الحديث السابق نقلاً من التهذيب، ج ١، ح ٦٢٠، من «حماد بن عيسى» بدل «حماد بن عثمان»، فالمنظرون وقوع التحريف فيه أيضاً؛ فإنّه لم يعهد رواية جعفر بن محمد بن يونس، عن حماد بن عيسى. ووجه التحريف لا يخفى على من تتبّع النسخ، من حذف «الألف» من لفظة «عثمان» كما كان شائعاً في بعض الخطوط القديمة.

٣. التهذيب، ج ١، ص ٢١٦، ح ٦٢١، بسنده عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب. الوافي، ج ٦، ص ١٥، ح ٣٦٥٨؛ الوسائل، ج ١، ص ١٣٤، ذيل ح ٣٢٦.

٤. التهذيب، ج ١، ص ٢١٦، ح ٦٢٢، بسنده عن الكليني. راجع: الفقيه، ج ٥، ص ٥؛ والأُمالي

٣٨٠٦ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى^١، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْخَضْرَمِيِّ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ مَاءِ الْبَحْرِ: أَطَهَّوْرُ هُوَ؟^٢ قَالَ: «نَعَمْ».^٣

٢ - بَابُ الْمَاءِ الَّذِي لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ

٢/٣

٣٨٠٧ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٤؛ وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى جَمِيعاً، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَدَرَكُرٍّ، لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ».^٥
٣٨٠٨ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ

١. للصدوق، ص ٦٥٦، المجلس ٩٣. الوافي، ج ٦، ص ١٦، ح ٣٦٦٠؛ الوسائل، ج ١، ص ١٣٦، ح ٣٣٢.

١. في التهذيب: «بن عيسى».

٢. في التهذيب: «هو».

٣. التهذيب، ج ١، ص ٢١٦، ح ٦٢٣، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ٦، ص ١٦، ح ٣٦٦١؛ الوسائل، ج ١، ص ١٣٦، ح ٣٣٣.

٤. في «بف» والتهذيب، ح ١٠٩ والاستبصار، ح ٣: «بن يحيى».

٥. في «بف»: «لا ينجسه». وفي مرآة العقول، ج ١٣، ص ٧: «لا خلاف بين علماء الإسلام في عدم انفعال الكثير بالملاقاة، وكذا لا خلاف في نجاسته بالتغير بالنجاسة، وهذا الخبر يدل على عدم تنجس الكثير بالتغير أيضاً، وخصص بعدم التغير للإجماع والأخبار».

٦. التهذيب، ج ١، ص ٤٠، ح ١٠٩؛ والاستبصار، ج ١، ص ٦، ح ٣، بسندهما عن الكليني. وفيه، ح ٢؛ والتهذيب، ج ١، ص ٤٠، ح ١٠٨، بسند آخر عن حماد، عن معاوية بن عمار. الأمالي للصدوق، ص ٦٤٥، المجلس ٩٣، ضمن وصف دين الإمامية عي الإيجاز والاختصار. راجع: قرب الإسناد، ص ١٧٨، ح ٦٥٥؛ وسائل علي بن جعفر عليه السلام، ص ١٩٣، ح ٣٦٦؛ وص ٢٠٥، ح ٤٣٩؛ والفقيه، ج ١، ص ٦، ح ٣؛ والتهذيب، ج ١، ص ٤١٥، ح ١٣٠٩؛ والاستبصار، ج ١، ص ٧، ح ٦. الوافي، ج ٦، ص ١٣، ح ٣٦٩٦؛ الوسائل، ج ١، ص ١٥٩، ح ٣٩٦.

أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمَاءِ الَّذِي تَبُولُ^٢ فِيهِ الدَّوَابُّ، وَتَلْعُ^٣ فِيهِ الْكِلَابُ،

وَيَنْتَسِلُ فِيهِ الْجُنُبُ؟

قَالَ^٤: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَدَرَكُرٍّ، لَمْ يَنْجُسْهُ شَيْءٌ»^٥.

٣٨٠٩ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^٦؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ حَمَّادِ بْنِ

عَيْسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ^٧، قَالَ:

١. هكذا في «بث، بح». وفي «بس، بف، جح، جس، جن» والمطبوع: «الخرّاز». والصواب ما أثبتناه، كما تقدّم في الكافي، ح ٧٥.

٢. في «بح، بس، جح، جس»: «الذي يبول». وفي الوافي: - «الذي».

٣. في «بح، جح، جس»: «وليع». و«لوع» الكلب: شربه من الإناء بلسانه، أو لطمه له، يقال: ولع الكلب في الإناء وفي الشراب ومنه وبه، كوهب وورث ووجل، أي شرب ما فيه بأطراف لسانه، أو أدخل لسانه فيه فحرّكه، وأكثر ما يكون الولوع في السباع، ويقال: ليس شيء من الطيور يلغ غير الذباب. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٢٩؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٢٦ (ولغ).

٤. في «جس»: «فقال».

٥. في حاشية «بس»: «فلا ينجسه».

٦. التهذيب، ج ١، ص ٢٢٦، ح ٦٥١؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٠، ح ٤٧، بسندهما عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم. وفي التهذيب، ج ١، ص ٣٩، ح ١٠٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ٦، ح ١؛ والتهذيب، ج ١، ص ٤١٤، ح ١٣٠٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ١١، ح ١٧، بسند آخر عن أبي أيوب، عن محمد بن مسلم، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الفقيه، ج ١، ص ٩، ح ١٢، مرسلًا. الوافي، ج ٦، ص ٣٢، ح ٣٦٩٢؛ الوسائل، ج ١، ص ١٥٨، ح ٣٩١.

٧. في التهذيب، ح ١١٧: «عن ابن أبي عمير». وفي الاستبصار، ح ٤: «عن محمد بن أبي عمير». وكلاهما سهو؛ فقد روى علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد، كتب حريز بن عبدالله و تكرر هذا الطريق في الأسناد. راجع: الفهرست للطوسي، ص ١٦٢، الرقم ٢٤٩؛ معجم رجال الحديث، ج ٦، ص ٣٧٧ - ٣٨٠ - ٤٢٦ - ٤٢٩ و ٤٣٣.

٨. في الاستبصار، ح ٤: «عن أبي جعفر عليه السلام». وقد خلت بعض النسخ الاستبصار من هذه العبارة.

إِذَا كَانَ الْمَاءُ أَكْثَرَ مِنْ زَاوِيَةٍ^١، لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ، تَفَسَّخَ فِيهِ^٢ أَوْ لَمْ يَتَفَسَّخْ فِيهِ^٣، إِلَّا أَنْ يَجِيءَ لَهُ رِيحٌ يَغْلِبُ^٤ عَلَى رِيحِ الْمَاءِ^٥.

٣٨١٠ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ

صَالِحِ الثَّوْرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ فِي الرَّكِيَّةِ^٦ كَرَأً، لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ».

قُلْتُ: وَكَمْ الْكَرُّ؟

قَالَ: «ثَلَاثَةُ أَشْبَارٍ^٧ وَيُصَفُّ عُمَقُهَا فِي ثَلَاثَةِ أَشْبَارٍ وَيُصَفُّ عَرْضُهَا^٨».

١. «الراوي»: البعير أو البغل أو الحمار الذي يستقي عليه الماء، والرجل المستقي أيضاً راوية، والهاء للمبالغة.

والعامة تسمي المَزَادَةَ راوية، وذلك جائز على الاستعارة، والمزادة هي الوعاء الذي يكون فيه الماء، سميت راوية لمكان البعير الذي يحملها. وقيل: الراوية: المزادة فيها الماء، ويسمى البعير راوية على تسمية الشيء

باسم غيره لقربه منه. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٦٤؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٤٦ (روى).

٢. في «جس» - «فيه». وتفسخت الفأرة في الماء: تغطعت. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٤٢٩ (فسخ).

٣. في «بح» والتهذيب، ح ١٢٩٨ والاستبصار، ح ٧: «فيه». وفي «جس»: «لم تفسخ فيه» بدل «لم يتفسخ فيه».

وفي «غ»: «أولم يتفسخ فيه». وفي «بح، جح، جن»: «أن تجيء».

٥. في «ي، بح، جح، جس» والوافي: «تغلب».

٦. التهذيب، ج ١، ص ٤٢، ح ١١٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ٦، ح ٤، بسندهما عن الكليني. وفي التهذيب، ج ١،

ص ٤١٢، ذيل ح ١٢٩٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ٧، ذيل ح ٧، بسند آخر عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن

زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، الوافي، ج ٦، ص ٣٤، ح ٣٦٩٧؛ الوسائل، ج ١، ص ١٤٠، ح ٣٤٤.

٧. «الرَّكِيَّةُ» جمع الرُّكِيَّةِ كَرَكَايا عند الجوهري، أو جنسها والجمع: رَكَايا عند ابن الأنبار، والرُّكِيَّةُ هي البئر. راجع:

الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٦١؛ النهاية، ج ٢، ص ٢٦١ (ركا).

٨. في الاستبصار: «+ ونصف طولها في ثلاثة أشبار».

وفي مرآة العقول: «... اعلم أن الظاهر من هذا الخبر اعتبار الرُّكِيَّةِ في ماء البئر، وهو خلاف المشهور، وسيأتي

القول فيه. وحمل على القُدْران التي لم يكن لها منبع تجوّزاً، وليس ببعيد». والقُدْران: جمع القدير، وهي

القطعة من الماء يغادرها السيل، أي يتركها، لادوام لها، بل لها انقطاع. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٦٦؛ لسان

العرب، ج ٥، ص ٩ (غدر). في الوافي: «عرضها: قطرها».

١٠. التهذيب، ج ١، ص ٤٠٨، ح ١٢٨٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٣، ح ٩، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفقيه، ج ١،

ص ٥، ذيل ح ٢، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٣٤، ح ٣٦٩٩؛ الوسائل، ج ١، ص ١٦٠، ح ٣٩٨.

٣٨١١ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى^١، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٢، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ ٣/٣

مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْكَرِّ مِنَ الْمَاءِ: كَمْ يَكُونُ قَذْرُهُ؟

قَالَ: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ ثَلَاثَةَ أَشْبَارٍ وَنُصْفًا^٣ فِي مِثْلِهِ ثَلَاثَةُ أَشْبَارٍ وَنُصْفٍ فِي عُمْقِهِ

فِي^٤ الْأَرْضِ، فَذَلِكَ الْكَرُّ مِنَ الْمَاءِ»^٥.

٢٨١٢ / ٦. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ يَغْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ أَبِي

عُمَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

١. في «بث، بح» وحاشية «بخ»: «حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى».

٢. في التهذيب: «أحمد بن محمد بن يحيى». وهو سهو؛ فقد روى محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد [بن عيسى]، عن عثمان بن عيسى، في أسناد عديدة، ولم يعهد في مشايخ محمد بن يحيى عنوان «أحمد بن محمد بن يحيى». راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٥٢٨-٥٣١؛ و ص ٦٨٠.

٣. هكذا في «بح، جح» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع والمرأة: «ونصف».

٤. في «جس»: «عمقها من». وهذا الخبر هو العمدة في الاحتجاج على المذهب المشهور في تحديد الكر. وأورد عليه بأنه ليس فيه تحديد العرض؛ فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ «ثلاثة أشبار ونصف» بدل من «مثله» و «في عمقه» حال من «مثله» أو بدله أو نعت لهما، وحيثُ يُدْرِكُ يكون العمق محدوداً والعرض مسكوناً عنه. قال العلامة المجلسي: «وأقول: يمكن توجيه الخبر بوجوه: الأول: ما سنع لي وحلّ بالي، وهو أن يكون اسم كان ضمير شأن مستتر فيه، وخبره جملة «الماء ثلاثة أشبار» ويكون المراد بها أحد طرفي الطول والعرض، والمراد بقوله: «في مثله» الطرف الآخر، ويكون قوله: «ثلاثة أشبار ونصف في عمقه» خبراً بعد خبر للماء، أو بتقدير المبتدأ خبراً ثانياً لكان، والمراد بقوله: «في عمقه» كأننا في عمقه لا مضروباً فيه، وفي قوله: «في مثله» مضروباً في مثله. وهذا إنما يستقيم على نسختي المتن والاستبصار، أي عدم نصب نصف في الموضعين». ثم ذكر سادس الوجوه - وهو آخرها - بقوله: «وهو أن يكون ثلاثة في قوله: «ثلاثة أشبار ونصف في عمقه» منصوباً على أنه خبر ثان لكان لا مجزوراً بالبدلية من مثله. وهذا توجيه لما في نسخة التهذيب، أي نصب النصف الأول. ويرد عليه أنه يقتضي نصب النصف بالعطف على «ثلاثة» وهو في الرواية غير منصوب. وتقدير مبتدأ أو خبر نحو معناها بعيد، والعطف على «أشبار» - كما قيل - فاسد لفظاً ومعنى...». راجع: مرآة العقول، ج ١٣، ص ١٤-١٢.

٥. التهذيب، ج ١، ص ٤٢، ح ١١٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٠، ح ١٤، بسندهما عن الكليني. الوافي، ج ٦،

ص ٣٦، ح ٣٧٠٢؛ الوسائل، ج ١، ص ١٦، ح ٤١٣.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْكُرَّ مِنَ الْمَاءِ أَلْفٌ وَمِائَتَا رِطْلٍ ٢، ١».

٣٨١٣ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ ^٤، عَنْ

إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمَاءِ الَّذِي لَا يَنْجِسُهُ شَيْءٌ؟

١. في التهذيب والاستبصار: «الذي لا ينجسه شيء».

٢. المراد بالرطل، العراقي منه؛ لموافقة أصل طهارة الماء، ولكون الظاهر أنه عليه السلام أجاب السائل على عادة بلد السائل، وغالب الأصحاب كانوا من العراق، ويؤيده أن ابن أبي عمير أيضاً عراقي، فلا ينافي هذا الخبر ما ورد من أن الكر ستمائة رطل؛ فإن المراد بذلك المكي فإنه خفيفه. راجع: الوافي، ج ٦، ص ٣٧؛ مرة العقول، ج ١٣، ص ١٥.

٣. التهذيب، ج ١، ص ٤١، ح ١١٣، بسنده عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن يعقوب بن يزيد؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٠، ح ١٥، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن يعقوب بن يزيد. الفقيه، ج ١، ص ٥، ذيل ح ٢، مع اختلاف يسير. راجع: الأمالي للصدوق، ص ٦٤٥، المجلس ٩٣؛ والمقنعة، ص ٤٠ و ٦٣. الوافي، ج ٦، ص ٣٦، ح ٣٧٠٣؛ الوسائل، ج ١، ص ١٦٧، ذيل ح ٤١٦.

٤. البرقي في مشايخ أحمد بن محمد - وهو ابن عيسى بقرينة رواية محمد بن يحيى عنه - محمد بن خالد البرقي. وروى هو عن محمد بن سنان في عدد من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ٣٦٣ و ٣٦٩. هذا، وقد ورد الخبر في التهذيب، ج ١، ص ٣٧، ح ١٠١ - مع اختلاف يسير في الألفاظ - بسنده عن أحمد بن محمد، عن محمد بن خالد، عن محمد بن سنان، عن إسماعيل بن جابر، وورد أيضاً في ص ٤١، ح ١١٥ من التهذيب وفي الاستبصار، ج ١، ص ١٠، ح ١٣ - بعين الألفاظ - بسند آخر عن أحمد بن محمد، عن البرقي، عن عبدالله بن سنان، والظاهر عدم صحة ذلك، وأن الأصل في العنوان كان «ابن سنان» وُقِر في الهامش بعبدالله. ثم أدرجت لفظة «عبدالله» في المتن، بتوفهم سقوطها منه.

يؤيد ذلك قلة اجتماع العنوانين - محمد بن خالد وعبدالله بن سنان - في سند واحد، وعدم ثبوت رواية محمد بن خالد، عن عبدالله بن سنان مباشرة؛ بل الثابت روايته عنه بالتوسط، كما في المحاسن، ص ٣٠٤، ح ١٣؛ و ص ٤٢٩، ح ٢٤٧؛ و ص ٥٢٨، ح ٧٦٦.

ثم إن ما ورد في معاني الأخبار، ص ١٧٢، ح ١، من رواية أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن عبدالله بن سنان، عن خلف بن حماد، فالظاهر وقوع خلل فيه؛ فقد روى محمد بن خالد كتاب خلف بن حماد، ووردت روايته عنه في عدد من الأسناد، ووردت في الكافي، ح ١٤٤٧؛ والتهذيب، ج ٣، ص ٣٣٠، ح ١٠٣٣، رواية محمد بن خالد عن خلف بن حماد، عن عبدالله بن سنان. راجع: الفهرست للطوسي، ص ١٧٦، الرقم ٢٧٢؛ معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ٣٥٦. ٥. في الوافي والتهذيب، ح ١٠١: «قدر».

قَالَ^١: «كَرَّ».

قُلْتُ: وَمَا^٢ الْكَرُّ؟ قَالَ: «ثَلَاثَةُ أَشْبَارٍ فِي ثَلَاثَةِ أَشْبَارٍ»^٣.

٣٨١٤ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ: «الْكَرُّ مِنَ الْمَاءِ نَحْوُ حَبِّي^٥ هَذَا» وَأَشَارَ بِيَدِهِ^٦ إِلَى حُبِّ
مِنْ تِلْكَ الْجَبَابِ الَّتِي تَكُونُ بِالْمَدِينَةِ^٧.

٣- بَابُ الْمَاءِ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ قَلَّةٌ، وَالْمَاءِ الَّذِي فِيهِ الْجَيْفُ^٨،
وَالرَّجُلُ^٩ يَأْتِي الْمَاءَ وَيَدُهُ قَدَرَةً

٣٨١٥ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ

١. في الوافي والوسائل والتهذيب، ح ١٠١: «فقال».

٢. في التهذيب، ح ١٠١: «وكم».

٣. في الوافي: «لعل السكوت عن البعد الثالث لفرض المحل مستديراً بل بئراً».

٤. التهذيب، ج ١، ص ٤١، ح ١١٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٠، ح ١٣، بسندهما عن محمد بن أحمد بن يحيى،
عن أحمد بن محمد؛ التهذيب، ج ١، ص ٣٧، ح ١٠١، بسنده عن أحمد بن محمد، عن محمد بن خالد، عن
محمد بن سنان. الوافي، ج ٦، ص ٣٥، ح ٣٧٠١؛ الوسائل، ج ١، ص ١٥٩، ح ٣٩٧.

٥. «الحَبُّ»: الخِزَّةُ الضخمة، وهي إناء من خَزَفَ له بطن كبير وعروتان وفم واسع، فارسيّ معرّب، أصله حُثْب
فعرّب. والخَزَفُ: الطين المعمول آنية قبل أن يطبخ وهو الصلصال. وقيل: الحَبُّ هو الذي يجعل فيه الماء،
فلم ينوع. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٢٩٥ (حب)؛ المصباح المنير، ص ١٦٨ (خزف).

٦. في «غ»، يخ، بس، بف، جع، جس، جن، «والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار»: «بيده».

٧. في «بخ»: «في المدينة».

٨. التهذيب، ج ١، ص ٤٢، ح ١١٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ٧، ح ٥، بسندهما عن الكليني. الوافي، ج ٦، ص ٣٧،
ح ٣٧٠٥؛ الوسائل، ج ١، ص ١٦٦، ح ٤١٤.

٩. في «غ»، ي، بخ، جن، «- تكون». وفي «جس»: «يكون».

١٠. في «بخ»: «+ يكون».

١١. الجَيْفُ: جمع الجيفة، وهي جَفَّةُ المَيْتِ، وقيل: هي جَفَّةُ المَيْتِ إذا أنتنت، وقيل: هي الميتة من الدواب
والمواشي إذا أنتنت، سمّيت بذلك لتغيّر ما في جوفها. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٣٧؛ المصباح المنير،

ص ١١٦ (جيف).
١٢. في «جس»: «ومن».

عَبْدُ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْكَاهِلِيُّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِذَا أَتَيْتَ مَاءً وَفِيهِ قِلَّةٌ، فَأَنْضِجْ^١ عَنْ يَمِينِكَ، وَعَنْ يَسَارِكَ، وَبَيْنَ يَدَيْكَ، وَتَوَضَّأْ^٢».

٤/٣ ٣٨١٦ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُيْسَرٍ^٤، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ الْجُنُبِ يَنْتَهِي إِلَى الْمَاءِ الْقَلِيلِ فِي الطَّرِيقِ، وَيُرِيدُ أَنْ يَغْتَسِلَ مِنْهُ، وَلَيْسَ مَعَهُ إِنَاءٌ يَعْرِفُ بِهِ وَيَدَاهُ قَذِرَتَانِ؟^٥

قَالَ: «يَضَعُ^٦ يَدَهُ وَيَتَوَضَّأُ^٧، ثُمَّ يَغْتَسِلُ^٨، هَذَا مِمَّا^٩ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «مَا جَعَلَ

١. التَّضْح: الرُّش، يقال: تَضَحَّ عليه الماء ونضحه به: إِذَارَشَهُ عَلَيْهِ. والظاهر أَنَّ هذا التضح لرفع ما يستفذر منه الطبع من الكثافات المجتمعة على وجه الماء بأن يأخذ من وجه الماء ثلاثة أَكْفَ وينضح على الأرض، ويحتمل أن يراد بالماء الذي يكون في القدير الذي له مَادَّةٌ بالنبع من الأرض. قال العلامة الفيض: «وربما يوجد في بعض النسخ: وفيه قدر، ولعلَّه هو الصواب وأنه وقع التصحيف من النَّسَاج». راجع: النهاية، ج ٥، ص ٦٩ (نضح).

٢. في «ي، بح، بخ، بف، جح، جن»: «وَتَوَضَّأَ».

٣. التهذيب، ج ١، ص ٤٠٨، ح ١٢٨٣، معلقاً عن أحمد بن محمد. الوافي، ج ٦، ص ٧٧، ح ٣٨٠٤: الوسائل، ج ١، ص ٢١٨، ح ٥٥٥: البحار، ج ٨٠، ص ١٤٠.

٤. هكذا في «جح، جس، جن» والوسائل والتهذيب. وفي «غ، ي، بث، بح، بخ، بس، بف» والمطبوع: «الميسر». والصواب ما أثبتناه، فإنما لم نجد مع الفحص الأكيد في كتب التراجم والرجال مَنْ عَنَ «الميسر» -بالألف واللام- لا في كتبنا (كما يظهر لمن تتبَّع رجال النجاشي والفهرست للطوسي؛ ورجال الطوسي وغيرها) ولا في كتب غيرنا كما في المؤلف والمختلف، ج ٤، ص ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩؛ وتوضيح المشتبه، ج ٨، ص ٢٩-٣٢. ثم إنَّ تصحيف العنوان في الاستبصار، ج ١، ص ١٢٨، ح ٤٣٦، بمحمد بن عيسى، مؤيد لصحة ما أثبتناه، كما لا يخفى.

٥. في حاشية «بخ»: «يغترف».

٦. في مرآة العقول: «ينبغي إمَّا حمل القليل على القليل العرفي، أو القدر على الوسخ، والمراد بالتوضي غسل اليد».

٧. في «بف»: «يدع».

٨. في «غ، بح، جح، جس» وحاشية «ي، بخ» والوسائل: «ثم يتوضَّأ».

٩. في الاستبصار: «ويغتسل».

١٠. في «جس»: «بما».

عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرْجٍ^١». ٢.

٣٨١٧ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ

حَرِيرِيز، عَنْ أَخْبَرَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «كَلَّمَا غَلَبَ الْمَاءُ^٢ رِيحَ الْجِفِيفَةِ^٣، فَتَوَضَّأُ^٤ مِنَ الْمَاءِ^٥

وَأَشْرَبَ، وَإِذَا^٦ تَغَيَّرَ الْمَاءُ وَتَغَيَّرَ الطَّعْمُ^٧، فَلَا تَوَضَّأُ^٨ وَلَا تَشْرَبُ^٩».

٣٨١٨ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ

الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

١. الحج (٢٢): ٧٨.

٢. التهذيب، ج ١، ص ١٤٩، ح ٤٢٥، معلقاً عن الكليني؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٢٨، ح ٤٣٦، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبدالله بن المغيرة، عن ابن مسكان، عن محمد بن عيسى، عن أبي عبدالله عليه السلام. الفقيه، ج ١، ص ١١، ذيل ح ١٥، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٢١، ح ٣٦٧٠؛ الوسائل، ج ١، ص ١٥٢، ح ٣٧٩.

٣. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «+ على».

ویدلّ هذا الحديث على نجاسة الماء القليل بالملاقاة بدون التغير، وحمل على الماء الكثر. وكذا الحديث الآتي فحمل فيه على القليل العرفي. راجع: مرآة المعقول، ج ١٣، ص ١٩-٢٠.

٤. في «بخ، بف، جس»: «فتوضّأ». ٥. في الاستبصار: «منه» بدل «من الماء».

٦. في «جس» والتهذيب والاستبصار: «فإذا».

٧. في التهذيب: «أو تغيّر الطعم». وفي الوافي: «تغيّر الماء يشمل تغيّر رائحته ولونه وطعمه إلا أن تعقيقه بذكر الطعم يخصّه بالأولين. ولعلّ الواو بمعنى أو، كما يدلّ عليه الخبر السابق والأخبار الآتية وليكون الحكم شاملاً لجميع الصور».

٨. في «غ، ي، بس» وحاشية «بخ» والوافي: «فلا توضّأ». وفي «بخ»: «فلا توضّأ». وفي «جس» وحاشية «ي، جن»: «فلا توضّأ». وفي التهذيب: «فلا توضّأ منه». وفي الاستبصار: «فلا توضّأ منه».

٩. التهذيب، ج ١، ص ٢١٦، ح ٦٦٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٢، ح ١٩، بسندهما عن حمّاد بن عيسى، عن حريز بن عبدالله، عن أبي عبدالله عليه السلام. وفي التهذيب، ج ١، ص ٤٠، ح ١١٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ٩، ح ١٠، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ٦، ص ٢٠، ح ٣٦٦٥؛ الوسائل، ج ١، ص ١٣٧، ذيل ح ٣٣٦.

سَأَلَ رَجُلٌ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام - وَأَنَا جَالِسٌ ^١ - عَنْ غَدِيرِ أَتْوَهُ ^٢ وَفِيهِ جِيفَةٌ ؟

فَقَالَ : « إِذَا ^٣ كَانَ الْمَاءُ قَاهِرًا وَلَا يُوجَدُ فِيهِ ^٤ الرِّيحُ ، فَتَوَضَّأُ ^٥ .

٣٨١٩ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ الْقَاسِمِ

بِْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمَاءِ السَّاكِنِ وَالِاسْتِنْجَاءِ مِنْهُ وَالْجِيفَةِ فِيهِ ^٦ ؟

فَقَالَ : « تَوَضَّأُ ^٧ مِنَ الْجَانِبِ الْآخَرِ ، وَلَا تَوَضَّأُ ^٨ مِنْ جَانِبِ الْجِيفَةِ ^٩ .

٣٨٢٠ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ حَمَّادٍ ^{١٠} ، عَنْ الْحَلْبِيِّ :

١. في «جس» والوسائل: «حاضر».

٢. في «بف»: «- أتوه». و«الغدير»: مُسْتَنْقَعُ ماءِ المطر، أي مجتمعه صغيراً أو كبيراً. وقيل: هي القطعة من الماء يغادرها السيل، أي يتركها لادوام لها بل لها انقطاع، وهو فعل بمعنى مفاعل، أو فاعل بمعنى فاعل؛ لأنه يغدر بأهله، أي ينقطع عند شدة الحاجة إليه. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٦٦؛ مجمع البحرين، ج ٣، ص ٤٢٠ (غدر).

٤. في الوسائل: «لا توجد منه» بدل «لا يوجد فيه».

٥. في «ي»، «يخ»، «بف»، «جج»: «فتوضَّأ».

٦. الفقيه، ج ١، ص ١٦، ح ٢٢، مرسلًا، مع اختلاف يسير. وراجع: بصائر الدرجات، ص ٢٣٨، ح ١٣. الوافي، ج ٦، ص ٢١، ح ٣٦٦٧؛ الوسائل، ج ١، ص ١٤١، ح ٣٤٦.

٧. في «بخ»: «- علي».

٨. في التهذيب: «- والجيفة فيه».

ویدلّ هذا الحديث على عدم انفعال القليل بدون التغير، أو على عدم نجاسة الميتة بدون التفسخ وسراية النجاسات التي فيها إلى الماء، فأمر باجتناب جانب الجيفة؛ لأن جانب الجيفة قلماً يخلو عن الانفعال والتغير، فأجيب بالحمل على الكثير، وقيل غير ذلك. راجع: الوافي، ج ٦، ص ٢٧؛ مرآة العقول، ج ١٣، ص ٢٠.

٩. في «غ»، «ي»، «يخ»، «بف»، «جج»، «جس»، «جن»: «توضَّأ». وفي الوافي: «والتوضُّؤ في الجواب بمعنى التنظيف بالاستنجاء».

١٠. في «غ»، «ي»، «يخ»، «بف»، «جج»، «جس»: «لا توضَّأ». وفي «بخ»: «ولا توضَّأ». وفي الاستبصار: «ولا توضَّأ».

١١. التهذيب، ج ١، ص ٤٠٨، ح ١٢٨٤؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢١، ح ٥٠، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الفقيه،

ج ١، ص ١٦، ح ٢١، مرسلًا، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٢٧، ح ٣٨٤؛ الوسائل،

١٢. في الاستبصار: «+ بن عثمان».

ج ١، ص ١٦٢، ذيل ح ٤٠٣.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ^١ فِي الْمَاءِ الْآجِنِ ^٢: «تَتَوَضَّأُ مِنْهُ، إِلَّا أَنْ تَجِدَ مَاءً غَيْرَهُ، فَتَنْزَهُ مِنْهُ» ^٣.

٧ / ٣٨٢١. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلٍ ^٤، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَالِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْحِيَاضِ الَّتِي بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، تَرِدُهَا السَّبَاعُ، وَتَلْعُ فِيهَا ^٥ الْكِلَابُ، وَتَغْتَسِلُ فِيهَا الْجُنُبُ: أَيْتَوَضَّأُ مِنْهَا ^٦؟

١. في التهذيب والاستبصار: «قال».

٢. في «جس»: «اللاجن» بمعنى المسنخ، وكل ما حيس في الماء فقد لجن. و«الآجن»: الماء المتغير الطعم واللون، قيل: غير أنه مشروب؛ أو هو الماء المتغير الرائحة من القدم؛ أو هو الماء الذي غشيه الطحلب والورق. وقال العلامة المجلسي: «لكن نقل بعض مشايخنا عن بعض أهل اللغة أنه الماء المتغير من قبل نفسه». راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٦٧؛ النهاية، ج ١، ص ٢٦ (أجن)؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ٣٧٨ (لجن).
٣. في «غ»، يخ، بف، جس «والتهديب، ح ٦٢٦: «يتوضأ».

٤. في التهذيب، ح ٦٢٦: «أن يجد».

٥. في «غ»، جس: «فتنزه منه». وفي «بس»: «فتنزه منه». وفي «بح»، جن «والتهديب، ح ١٢٨٦: «فتنزه عنه».

وفي التهذيب ح ٦٢٦ والاستبصار: «فتنزه منه». وقال الشيخ عليه السلام في التهذيب، ص ٢١٧: «هذا إذا كان الماء أجناً من قبل نفسه؛ فإنه لا بأس باستعماله، وإذا حلّه من النجاسة ما غيره فلا يجوز استعماله على وجه ألبته».

ونحوه في الاستبصار، مع زيادة: «وعلى هذا الوجه لا تنافي بين الأخبار».

٦. التهذيب، ج ١، ص ٢١٧، ح ٦٢٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٢، ح ٢٠، بسندهما عن الكليني. التهذيب، ج ١، ص ٤٠٨، ح ١٢٨٦، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ١، ص ٨، ذيل ح ١٠، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٦٣، ح ٣٦٨؛ الوسائل، ج ١، ص ١٣٨، ذيل ح ٣٣٧.

٧. في «بس»: «بن زياد».

٨. في «بف»، جح، جس: «ويبلغ فيها». و«لوى الكلب»: شربه من الإناء بلسانه، أو لطمه له، يقال: ولغ الكلب في الإناء وفي الشراب ومنه وبه، كوهب وورث ووجل، أي شرب ما فيه بأطراف لسانه، أو أدخل لسانه فيه فحرّكه، وأكثر ما يكون الولوى في السباع، ويقال: ليس شيء من الطيور يبلغ غير الذباب. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٢٩؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٢٦ (ولغ).

٩. في «جس»: «الكلب».

١٠. في «غ»، ي، بح، بس، بف، جح، جس، جن «والوافي: «منه».

قَالَ: «وَكَمْ قَدَرُ الْمَاءِ؟» قُلْتُ: إِلَى نِصْفِ السَّاقِ، وَإِلَى الرُّكْبَةِ، وَأَقْلَ، قَالَ: «تَوْضُأً».^٢

٤ - بَابُ الْبُيْرِ وَمَا يَقَعُ فِيهَا

٥/٣

٣٨٢٢ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى رَجُلٍ أَسْأَلُهُ: أَنْ يَسْأَلَ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَاءَ عَنِ الْبُيْرِ تَكُونُ فِي الْمَنْزِلِ لِلْوُضُوءِ، فَتَقْطُرُ فِيهَا قَطْرَاتٌ^٦ مِنْ^٨ بَوْلٍ، أَوْ دَمٍ، أَوْ يَسْقُطُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ عَذِيرَةٍ كَالْبَغْرِزَةِ^{١٠} وَنَحْوَهَا: مَا الَّذِي يُطَهِّرُهَا حَتَّى يَجِلَّ الْوُضُوءُ مِنْهَا^{١١} لِلصَّلَاةِ؟

١. في «بف»: «إلى» بدون الواو.

٢. في «ى، بح، يخ، بف، جح»: «تَوْضُأً». واستدل به العلامة الفيض على عدم انفعال القليل، وأجاب عنه العلامة المجلسي بقوله: «وفيه نظر ظاهر؛ لجواز أن يكون الحياض المذكورة إذا كان ماؤها بقدر نصف الساق يكون كز، أ، بل الاستدلال بالانفعال أظهر؛ لئلا يلغو السؤال» ثم ذكر إشكالا وأجاب عنه بقوله: «فإن قلت: قوله: وأقل... على مطلوبنا أدل، قلت: المراد بالأقل أقل من الركبة، لا أقل من نصف الساق أيضاً، أو المراد أقل بقليل، وكان يعلم أن ذلك الأقل أيضاً في تلك الحياض كز، كيف لا؟ ولو لم يحمل على أحد هذين، لم يكن لسؤاله عمن عن القدر، ثم جوابه بما أجاب وجه وجهه، فتأمل».

٣. التهذيب، ج ١، ص ٤١٧، ح ١٣١٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٢، ح ٥٤، يستدعي عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٣١، ح ٣٦٩١؛ الوسائل، ج ١، ص ١٦٣، ذيل ح ٤٠٣.

٤. في «جس»: «وما وقع».

٥. في «غ، بح، يخ، بف، جح، جن»: «والتهديب: «يكون».

٦. في «ى، بح، يس، جس، جن»: «والوافي والوسائل: «فيقطر».

٧. في «جس»: «قطرات فيها» بدل «فيها قطرات».

٨. في «ى» - «من».

٩. في «بح»: «سقط فيها».

١٠. «البغْرِزَةُ»: واحدة البعر. «والبغْرِ والتبَر»: سرجين ذوات الخف والظلف من الإبل والشاء وبقر الوحش والظباء إلا البقر الأهلية؛ فإنها تخشي وهو خثيها. وقيل: هي من البعير والغنم بمنزلة العذرة من الإنسان. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٧١؛ مجمع البحرين، ج ٣، ص ٢٢٧ (بعر).

١١. في الوافي: «أراد بالتطهير معناه الغروي أعني التطيب، وإزالة النفرة والاستقذار الحاصلين من وقوع»

فَوَقَّعَ ۞ بِخَطِّهِ فِي كِتَابِي^١: «تَنْزَحُ مِنْهَا دَلَاءٌ^٢».

٣٨٢٣ / ٢. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ^٤:

«مَاءُ الْبُئْرِ وَاسِعٌ لَا يَفْسِدُهُ شَيْءٌ، إِلَّا أَنْ يَتَغَيَّرَ^٥».

٣٨٢٤ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَعْبِلِ بْنِ ذَرَّاجٍ، عَنْ أَبِي

أَسَامَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ۞ فِي الْفَأْرَةِ وَالسَّنُورِ وَالذَّجَاجَةِ وَالطَّيْرِ وَالْكَلْبِ^٦، قَالَ: «مَا لَمْ

• تلك الأشياء فيها حتى يصلح للوضوء ويباح به بلا كراهة، كما يدل عليه قوله: حتى يحل الوضوء منها، وذلك لما عرفت أن الماء الذي يرفع به الحدث لابد له من مزيد اختصاص سوى ما يعتبر في الطهارة من الخبث ... وأكثر هذه الأبواب مبني على هذه القاعدة التي غفل عنها الأكثرون حتى زعم جماعة أن نزح مياه الآبار إنما هو لتطهيرها من نجاسة الأخباث وإن لم يتغير بها، وقد عرفت أنها لا تنجس إلا إذا تغيرت كسائر المياه. وللمزيد راجع: مرآة العقول، ج ١٣، ص ٢٢-٢٥.

٢. في «ي، غ، بخ، بس، بف، جع، جن» والوافي: «ينزح دلاء منها». وفي «جح»: «ينزح منها دلاء». وفي حاشية «ي»: «ينزح» بدل «تنزح».

٣. التهذيب، ج ١، ص ٢٤٤، ح ٧٠٥، بسنده عن الكليني. الاستبصار، ج ١، ص ٤٤، ح ١٢٤، معلقاً عن أحمد بن محمد. الوافي، ج ٦، ص ٥٥، ح ٣٧٤٤؛ الوسائل، ج ١، ص ١٧٦، ذيل ح ٤٤٢.

٤. الضمير المستتر في «قال» راجع إلى أبي الحسن الرضا ۞، والمراد من «بهذا الإسناد» السند المتقدم عليه. ويؤيد ذلك أن الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ١، ص ٢٣٤، ح ٦٦٦ - مع زيادة - بسنده عن سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، قال: كتبت إلى رجل أسأله أن يسأل أبا الحسن الرضا ۞ فقال.

٥. هكذا في «ي، بث، يح، بخ، بس، جس، جن» والتهذيب، ص ٤٠٩. وفي «غ، بف، جح» والمطبوع: «+ به».

٦. التهذيب، ج ١، ص ٤٠٩، ح ١٢٨٧، معلقاً عن أحمد بن محمد؛ فيه، ص ٢٣٤، ح ٧٦٦، بسنده عن أحمد بن محمد؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٣، ح ٨٧، معلقاً عن أحمد بن محمد، وفيهما مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٦، ص ٣٩، ح ٣٧٠٦؛ الوسائل، ج ١، ص ١٤٠، ح ٣٤٥، وص ١٧٠، ح ٤٢٢.

٧. قال في الجبل المتين، ص ٤٠٠: «ما تضمنه الحديث الثاني - وهو الثالث هاهنا - من مساواة الكلب للفأرة والسُنُور والدجاجة فالمشهور خلافه، وربما حمل على خروجه حياً. وفيه ما فيه؛ فإن التفصيل في الجواب يأباه، كما لا يخفى، والأحاديث في مقدار النزح لهذه الأشياء مختلفة جداً وسيما السُنُور» ثم عد المذاهب فيه وقال: «ولكل من هذه المذاهب رواية».

يَنْفَسَخُ^١ أَوْ يَنْغَيِّرُ طَعْمَ الْمَاءِ، فَيَكْفِيكَ خُمْسُ^٢ دَلَاءٍ، فَإِنْ تَغَيَّرَ الْمَاءُ، فَخُذْ مِنْهُ حَتَّى يَذْهَبَ الرِّيحُ^٣». ٤.

٣٨٢٥ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يُفْسِدُ الْمَاءُ إِلَّا مَا كَانَ لَهُ نَفْسٌ^٦ سَائِلَةً^٧».

٣٨٢٦ / ٥. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ

شَيْمِرٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام^٨ فِي السَّامِ أَنْبَرَصَ^٩ يَقَعُ فِي الْبِئْرِ^{١٠}، قَالَ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ».

١. في «بف، جس»: «لم ينفسخ». ٢. في حاشية «بخ»: «سبع».

٣. في «بخ، جح»، والوافي والوسائل: «ذهب الريح». وقال في الحبل المتين، ص ٤٠٠: «ولا يخفى أن سوق الحديث يقتضى اعتبار التلازم في هذه الأشياء بين تغير الطعم والريح، وإلا فالظاهر: فخذ منه حتى يذهب الطعم».

٤. التهذيب، ج ١، ص ٢٣٣، ح ٦٧٥، بسنده عن الكليني. وفيه، ص ٢٣٧، ح ٦٨٤؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٧، ح ١٠٢، بسندهما عن ابن أبي عمير، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٨٤، ح ٣٨١٠؛ الوسائل، ج ١، ص ١٨٤، ذيل ح ٤٦٣. ٥. في «جس»: «+ عن أبيه عليهما السلام».

٦. في «جح، جن» وحاشية «بخ» والوسائل والتهذيب والأمالى: «كانت» بدل «كان». و«النفس»: الدم، وإنما سمي الدم نفساً؛ لأنَّ النفس التي هي اسم لجملة الحيوان قوامها الدم فتخرج بخروجه. راجع: المغرب، ص ٤٦١؛ لسان العرب، ج ٦، ص ٣٤ (نفس).

٧. التهذيب، ج ١، ص ٢٣١، ح ٦٦٨، بسنده عن الكليني. وفيه، ح ٦٦٩؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٦، ح ٦٨، بسند آخر. فقه الرضا عليه السلام، ص ٩١، وتمام الرواية فيه: «لا ينجس الماء إلا ذو نفس سائلة أو حيوان له دم». الفقيه، ج ١، ص ٦، ذيل ح ٣، مع اختلاف يسير. راجع: الأمالى للصدوق، ص ٦٤٥، المجلس ٩٣؛ والتهذيب، ج ١، ص ٢٢٩ و ٢٧٨؛ والمفقتة، ص ٦٣، ٦٥ و ٧٢. الوافي، ج ٦، ص ٨٧، ح ٣٨٢٢؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٤٢، ح ٢٢٦؛ وج ٣، ص ٤٦٤، ح ٤١٨٧. ٨. في حاشية «بخ»: «أبي عبدالله عليه السلام».

٩. «سام أبرص»: من كبار النورخ، وهو معرفة إلا أنه تعريف جنس، وهما اسمان جعلوا واحداً، إن شئت أعربت الأول وأضفته إلى الثاني، وإن شئت بنيت الأول على الفتح وأعربت الثاني بإعراب ما لا ينصرف. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٢٩؛ المصباح المنير، ص ٤٤ (برص).

١٠. في التهذيب: «في الماء» بدل «يقع في البئر».

حَرَكَ الْمَاءَ بِالدَّلْوِ^١.

٣٨٢٧ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ ٦/٣

سِنَانٍ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَمَّا يَقَعُ فِي الْآتَارِ؟

فَقَالَ: «أَمَّا الْفَارَةُ وَأَشْبَاهُهَا، فَيُنَزَّحُ^٢ مِنْهَا سَبْعُ دَلَاءٍ، إِلَّا أَنْ يَتَغَيَّرَ الْمَاءُ فَيُنَزَّحُ^٣

حَتَّى يَطْيِبَ^٤، فَإِنْ سَقَطَ فِيهَا كَلْبٌ، فَقَدَرْتَ أَنْ تَنْزَحَ مَاءَهَا فَأَفْعَلْ؛ وَكُلُّ شَيْءٍ وَقَعَ^٥

فِي الْبِثْرِ لَيْسَ لَهُ دَمٌ مِثْلُ الْعَقَرَبِ وَالْخَنَافِيسِ^٦ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ، فَلَا بَأْسَ^٧.

٣٨٢٨ / ٧. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجُبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ،

عَنِ الْحَلْبِيِّ:

١. في الاستبصار: «+ في البثر». وفي مرآة العقول: «قوله ﷺ: حَرَكَ الماء بالدلو، يحتمل أن يكون المراد معناه

الحقيقي لانتشار سمِّه في الماء، أو يكون كناية عن النزح، وحمله الشيخ في التهذيب على عدم التفسخ، وقال:

مع التفسخ فيه سبع دلاء». وراجع: التهذيب، ج ١، ص ٢٤٥، ذيل الحديث ٧٠٨.

٢. الفقيه، ج ١، ص ٢١، ح ٣١؛ والتهذيب، ج ١، ص ٢٤٥، ح ٧٠٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤١، ح ١١٥، معلقاً

عن جابر بن يزيد الجعفي، عن أبي جعفر ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٨٦، ح ٣٨٢٠؛ الوسائل،

ج ١، ص ١٨٩، ذيل ح ٤٨٣.

٣. في «ي»، بس، جمع، جن: «فتنزح». وفي حاشية «بث»: «فيتنزح». وفي حاشية «ي»: «فتزع».

٤. في «ي»، بث، بح، بس: «فتنزح». ٥. في «غ»: «يطيب». وفي «جن»: «نطيب».

٦. في «ي»: «يقع». وفي «جس»: «يسقط». وفي التهذيب: «سقط».

٧. «الخنافس»: جمع الخنفساء وضم الفاء أكثر من فتحها، وهي دويبة سوداء أصغر من الجمل متنتة الريح.

وقيل: هي دويبة سوداء تكون في أصول الحيطان. راجع: المغرب، ص ١٤٩؛ لسان العرب، ج ٦، ص ٧٤

(خنفس).

٨. التهذيب، ج ١، ص ٢٣٠، ح ٦٦٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٦، ح ٦٨، بسند آخر عن الحسين بن سعيد، عن

ابن سنان، عن ابن مسكان، عن أبي عبد الله ﷺ، مع اختلاف يسير. وفيه، ح ٦٦؛ والتهذيب، ج ١، ص ٢٣٠،

ح ٦٦٥، بسند آخر، مع اختلاف. فقه الرضا ﷺ، ص ٩٣، ضمن الحديث، وفي الأربعة الأخيرة من قوله: «كُلُّ

شَيْءٍ وَقَعَ فِي الْبِثْرِ». الوافي، ج ٦، ص ٨٤، ح ٣٨١٣؛ الوسائل، ج ١، ص ١٨٥، ح ٤٦٧.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا سَقَطَ فِي الْبُيْرِ شَيْءٌ صَغِيرٌ فَمَاتَ فِيهَا، فَانْزَحْ مِنْهَا^١ دَلَاءً^٢؛ وَإِنْ^٣ وَقَعَ فِيهَا جُنْبٌ^٤، فَانْزَحْ مِنْهَا سَبْعَ دَلَاءٍ؛ فَإِنْ مَاتَ فِيهَا بَعِيرٌ، أَوْ صَبَّ فِيهَا خَمْرٌ، فَلْيَنْزَحْ^٥».

٣٨٢٩ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ الْعَمْرِيِّ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ:
عَنْ أَخِيهِ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ ذَبَحَ شَاةً، فَاضْطَرَبَتْ فَوَقَعَتْ^٦ فِي
بُيْرِ مَاءٍ وَأَوْدَاجِهَا^٧ تَشَخَّبَ^٨ دَمًا، هَلْ يَتَوَضَّأُ مِنْ تِلْكَ الْبُيْرِ؟
قَالَ: «يَنْزَحُ مِنْهَا مَا بَيْنَ الثَّلَاثِينَ إِلَى الْأَرْبَعِينَ دَلْوًا، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ^٩ مِنْهَا، وَلَا

١. في التهذيب: «+ دلاء».

٢. في «جن»: «منه».

٣. في «جس»: «جس»؛ «جبت».

٤. في «جس»: «جس»؛ «جبت».

٥. في «جس» وحاشية «ت» والوسائل والاستبصار: «وإن».

٦. في «غ»، «ي»، «جن» والوسائل: «فلتنزع». وفي المرأة: «فينزع». وفي التهذيب والاستبصار: «+ الماء كله».

وفي رواية العقول: «قوله عليه السلام: فينزع، ظاهره جميع الماء وإن احتمل أن يكون المراد مطلق النزع، لكن رواه الشيخ عن محمد بن يعقوب وزاد فيه: فينزع الماء كله».

٧. التهذيب، ج ١، ص ٢٤٠، ح ٦٩٤؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٤، ح ٩٢، بسندهما عن الكليني. وفيه، ح ٩٣؛

والتهذيب، ج ١، ص ٢٤١، ح ٦٩٥، بسند آخر، مع اختلاف. فقه الرضا عليه السلام، ص ٩٤، وتام الرواية فيه: «إن

مات فيها بعير أو صب فيها خمر فانزع منهما الماء كله». وراجع: الفقيه، ج ١، ص ١٦، ذيل ح ٢٢. الوافي،

ج ٦، ص ٨٥، ح ٣٨١٥؛ الوسائل، ج ١، ص ١٨٠، ح ٤٤٩.

٨. هكذا في جميع النسخ والوافي والفقيه والتهذيب، ص ٤٠٩ وقرب الإسناد. وفي المطبوع: «ووقعت».

٩. «الأوداج»: هي ما أحاط بالعتق من العروق التي يقطعها الذابح، واحداها: وذج بالتحريك وكسر الدال لغة.

وقيل: الذّوجان: عرقان غليظان يكتفنان الحلقوم وهو مجرى النفس، فقلوه عليه السلام: «وأوداجها» يمكن حمله على الحقيقة على الأول، وعلى المجاز على الثاني بأن يراد بصيغة الجمع الاثنان على المشهور في المجازية.

راجع: النهاية، ج ٥، ص ١٦٥؛ مجمع البحرين، ج ٢، ص ٣٣٤ (ودج).

١٠. «الشَّخْبُ»: السيلان، يقال: شَخَبَ يَشْخَبُ شَخْبًا وشَخْبًا وشَخْبًا. وأوداجها: يمكن حمله على

بالتمييز وعلى الثاني بالمفعولية، والأول هو المشهور. وأصل الشخب ما يخرج من تحت يد الحالب عند كل

غمزة وعصرة لضرع الشاة. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٤٥٠؛ المغرب، ص ٢٤٥ (شخب).

١١. في «جس»: «ليتوضأ» بدل «يتوضأ».

بأس^١ به.

قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ ذَبَحَ دَجَاجَةً، أَوْ حَمَامَةً، فَوَقَعَتْ فِي بَثْرٍ، هَلْ يَصْلُحُ أَنْ يَتَوَضَّأَ مِنْهَا؟

قَالَ: «يُنْزَخُ^٢ مِنْهَا دِلَاءٌ يَسِيرَةٌ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ مِنْهَا».

وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يَسْتَقِي مِنْ بَثْرٍ، فَزَعَفَ^٣ فِيهَا هَلْ يَتَوَضَّأُ مِنْهَا؟

قَالَ: «يُنْزَخُ مِنْهَا دِلَاءٌ يَسِيرَةٌ»^٤.

٣٨٣٠ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ: يَبْثُرُ يُخْرَجُ^٥ فِي مَائِهَا قِطْعٌ جُلُودٍ؟

قَالَ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ إِنَّ الْوَزْعَ رَبَّمَا طَرَحَ جِلْدَهُ» وَقَالَ: «يَكْفِيكَ ذَلِكَ مِنْ مَاءٍ»^٦.

١. في «بس»: «فلا بأس».

٢. في «جن»: «تنزح».

٣. في «جس» والوافي والتهذيب والاستبصار وقرب الإسناد: «فرغ». ورغف يعرف من بابي قتل ونفع، والضم لغة: خرج الدم من أنفه، ويقال: رَغَفَ أَنْفُهُ، إِذَا سَالَ رُغَافُهُ. والرُّغَاف: خروج الدم من الأنف، وقيل: هو الدم نفسه. راجع: المصباح، ج ٤، ص ١٣٦٥؛ المغرب، ص ١٩١؛ المصباح المتير، ص ٢٣٠ (رغف).

٤. في مرآة العقول: «اختلف الأصحاب في حكم الدم، فالمفيد ذهب إلى أَنَّ للقليل خمس دلاء، وللکثیر عشر دلاء» ثُمَّ ذَكَرَ أَقْوَالَ الْآخَرِ وَقَالَ: «وَلَعَلَّ الْأَظْهَرَ حَمْلَ مَا زَادَ عَلَى أَقْلٍ مَا وَرَدَ فِي الْأَخْبَارِ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ إِنْ لَمْ نَحْمِلِ الْجَمِيعَ عَلَيْهِ».

٥. التهذيب، ج ١، ص ٤٠٩، ح ١٢٨٨، معلقاً عن محمد بن يحيى؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٤، ح ١٢٣، بسنده عن محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري. عن العمري. قرب الإسناد، ص ١٧٩، ح ٦٦١، ٦٦٢ و ٦٦٣، بسند آخر عن علي بن جعفر؛ الفقيه، ج ١، ص ٢٠، ح ٢٩، بسند آخر عن علي بن جعفر، إلى قوله: «الأربعين دلواً ثُمَّ يَتَوَضَّأُ مِنْهَا»؛ التهذيب، ج ١، ص ٢٤٦، ذيل ح ٧٠٩، بسند آخر عن علي بن جعفر، من قوله: «وسألت عن رجل يستقي من بثر» وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٨٣، ح ٣٨٠٩؛ الوسائل، ج ١، ص ١٩٣، ذيل ح ٤٩٧.

٦. في «غ»: «تخرج».

٧. في الوافي: «واحد» بدل «من ماء».

٨. الفقيه، ج ١، ص ٢١، ح ٣٠؛ والتهذيب، ج ١، ص ٤١٩، ح ١٣٢٥، معلقاً عن يعقوب بن عثيم، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٨٦، ح ٣٨١٨؛ الوسائل، ج ١، ص ١٨٩، ح ٤٨٤.

٣٨٣١ / ١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ،

عَنْ زُرَّارَةَ:

٧/٣ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْحَبْلِ يَكُونُ مِنْ شَعْرِ الْخِنْزِيرِ يُسْتَقَى بِهِ الْمَاءُ^٢ مِنَ الْبَيْتْرِ، هَلْ يَتَوَضَّأُ^٣ مِنْ ذَلِكَ الْمَاءِ؟ قَالَ: «لَا بَأْسَ»^٤.

٣٨٣٢ / ١١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ

بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْعَذْرَةِ تَقَعُ فِي الْبَيْتْرِ؟

قَالَ: «يُنْزَحُ^٥ مِنْهَا عَشْرَةٌ^٦ دِلَإٍ؛ فَإِنْ ذَابَتْ، فَأَرْبَعُونَ أَوْ خَمْسُونَ دَلْوًا»^٧.

٣٨٣٣ / ١٢. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلٍ^٨، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ عَبْدِ

الْكَرِيمِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «بَيْتْرٌ يُسْتَقَى مِنْهَا، وَيَتَوَضَّأُ».....

١. في «بح»: «يُسْتَقَى». ٢. في «بس»: «- الماء».

٣. في التهذيب، ج ١: «أَيَتَوَضَّأُ» بدل «هل يتوضأ».

٤. في الوافي: «+» به. و في مرآة العقول: «قال في المختلف: يمكن حمله على عدم ملاقة الحبل الماء، أو يقال

بطهارة ما لا تحل الحياة من نجس العين، كما ذهب إليه السيد المرتضى عليه السلام».

٥. التهذيب، ج ١، ص ٤٠٩، ح ١٢٨٩، معلقاً عن أحمد بن محمد. الكافي، كتاب الأطعمة، باب ما يستفع به من

العية و... ح ١١٥٠٤؛ التهذيب، ج ٩، ص ٧٥، ح ٣٢٠، وفيهما بسند آخر، مع زيادة في أوله وآخره،

واختلاف يسير. الفقيه، ج ١، ص ١٠، ذيل ح ١٣، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٤٠، ح ٣٧١؛

الوسائل، ج ١، ص ١٧٠، ح ٤٢٣. ٦. في الاستبصار والتهذيب: «فقال».

٧. في «بث»: «تنزح».

٨. في «ت»، «بح»، «ج»، «الوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار»: «عشر».

٩. التهذيب، ج ١، ص ٢٤٤، ح ٧٠٢، مع زيادة في أوله؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤١، ح ١١٦، بسند آخر. الفقيه،

ج ١، ص ١٨، ذيل ح ٢٢، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٨٦، ح ٣٨١٧؛ الوسائل، ج ١، ص ١٩١،

ح ٤٩٢. ١٠. في حاشية «بث»: «+» بن زياد.

١١. في «جس»: «+» ماء.

بِهِ^١، وَيُغْسَلُ^٢ مِنْهُ الثِّيَابُ، وَيَغْجَنُ^٣ بِهِ، ثُمَّ يَعْلَمُ^٤ أَنَّهُ كَانَ فِيهَا مَيْتٌ؟
قَالَ: فَقَالَ^٥: «لَا بَأْسَ^٦، وَلَا يُغْسَلُ مِنْهُ الثَّوْبُ، وَلَا تُعَادُ^٧ مِنْهُ الصَّلَاةُ^٨».

٥- بَابُ الْبِثْرِ تَكُونُ^٩ إِلَى جَنْبِ^{١٠} الْبَالُوعَةِ

٣٨٣٤ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ

الْحَسَنِ بْنِ رِبَاطٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ^{١١} عَنِ الْبَالُوعَةِ^{١٢} تَكُونُ فَوْقَ الْبِثْرِ؟

١. في «بف»: «به». وفي «جس»: «ويوضى به». وفي التهذيب: «وتوضى به».

٢. في «جس» والتهذيب والاستبصار: «وغسل».

٣. في «جس» والتهذيب والاستبصار: «وعجن».

٤. في «ت»، «جس» وحاشية «بخ» والتهذيب والاستبصار: «ثم علم».

وفي مرآة العقول: «يحتمل أن يكون المراد بالعلم الظن، ولا عبرة به؛ أو يكون المراد أنه يعلم أنه كان فيها ميت ولا يعلم أنه وقع قبل الاستعمال أو بعده، لكن ظاهره عدم انفعال البثر».

٥. في «جس» والتهذيب والاستبصار: «- فقال».

٦. في «بخ» وحاشية «جج» والتهذيب والاستبصار: «+ به».

٧. في «بخ، جس»: «ولا يعاد».

٨. التهذيب، ج ١، ص ٢٣٤، ح ٦٧٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٢، ح ٨٥، معلقاً عن أحمد بن محمد بن أبي نصر.

الفتحية، ج ١، ص ١٤، ح ٢٠، مرسلاً، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٣٩، ح ٣٧٠٨؛ الوسائل، ج ١، ص ١٧١، ح ٤٢٦.

٩. في «ي»، «بخ، بس، جس»: «يكون».

١٠. في «بخ»: «جانب».

١١. هكذا في «ت، غ، ث، بخ، جس، جن» والوافي والوسائل. وفي «ي، بخ، بس، بف، جج» والمطبوع: «سألت».

١٢. «البالوعة»: ثقب في وسط الدار، وكذلك البلوعة والبلاعة. وقيل: بثر يحفر ضيق الرأس يجري فيها ماء المطر ونحوه. قال العلامة الفيض: «المراد بالبالوعة الكنيف... أعني البثر التي وصلت إلى الماء، أو لم تصل، ويدخل فيها النجاسات، وتكون مطرحةً للعدرة ونحوها، لا ما يجري فيه ماء المطر من الآبار الضيقة الرأس، كما هو المفهوم من ظاهر لفظ البالوعة». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٨٨؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٤٨ (بلع).

قَالَ: «إِذَا كَانَتْ فَوْقَ الْبُئْرِ، فَسَبْعَةٌ^١ أَذْرَعٌ، وَإِذَا كَانَتْ أَسْفَلَ مِنَ الْبُئْرِ، فَخَمْسَةٌ^٢ أَذْرَعٌ مِنْ كُلِّ نَاحِيَةٍ وَذَلِكَ كَثِيرٌ»^٣.

٣٨٣٥ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّازَةَ وَمُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَأَبِي بَصِيرٍ، قَالُوا:

قُلْنَا لَهُ: يَبْتَزُّ يَتَوَضَّأُ مِنْهَا يَجْرِي^٤ الْبُئُولُ قَرِيباً مِنْهَا، أَيْتَجَسَّهَا^٥؟

٨/٣ قَالَ^٦: فَقَالَ: «إِنْ كَانَتْ الْبُئْرُ^٧ فِي أَعْلَى الْوَادِي، وَالْوَادِي^٨ يَجْرِي فِيهِ^٩ الْبُئُولُ مِنْ تَحْتِهَا، وَكَانَ بَيْنَهُمَا قَدَرُ ثَلَاثَةِ^{١٠} أَذْرَعٍ أَوْ أَرْبَعَةِ^{١١} أَذْرَعٍ، لَمْ يَتَجَسَّ ذَلِكَ^{١٢} شَيْءٌ، وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ، يَتَجَسَّهَا^{١٣}؛ وَإِنْ كَانَتْ الْبُئْرُ^{١٤} فِي أَسْفَلِ الْوَادِي، وَيَمُرُّ الْمَاءُ عَلَيْهَا، وَكَانَ

١. في «جح، جن» وحاشية «ت»: «فسج».

٢. في «غ»: «إذا» بدون الواو. وفي «جس» وحاشية «ي»: «وإن».

٣. في «جس» وحاشية «ت»، «يح، يس، جن»: «فخمس».

٤. التهذيب، ج ١، ص ٤١٠، ح ١٢٩٠، معلقاً عن أحمد بن محمد؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٥، ح ١٢٦، بسنده عن أحمد بن محمد، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٩٥، ح ٣٨٤٨؛ الوسائل، ج ١، ص ١٩٩، ح ٥١٢.

٥. في «بس»: «ويجري». ٦. في حاشية «جح»: «أُنَجَّسَهَا».

٧. في الاستبصار: «قالوا». ٨. في «جس»: «-: البئر». وفي التهذيب: «كان البئر».

٩. في البحار: «-: والوادي». وفي مرآة العقول، ج ١٣، ص ٣١: «قوله: في أعلى الوادي، ظاهره الفوقية بحسب القرار، ويحتمل الجهة أيضاً، والمراد أن البئر أعلى من الوادي التي تجري فيها البول».

١٠. في «يح»: «فيها».

١١. في «يح، جح، جس»: «ثلاث».

١٢. في «يح، جح، جس» وحاشية «بس»: «أربع».

١٣. في حاشية «ت، جح، جن»: «تلك». وفي الاستبصار: «+: البئر».

١٤. في «ث، يخ، يف» وحاشية «ت، جن» والوافي والبحار: «نَجَّسَهَا». وفي «جس»: «أُنَجَّسَهَا». وفي الوسائل: «نَجَّسَهَا قال». وفي التهذيب والاستبصار: «-: وإن كان أقل من ذلك ينَجَّسَهَا».

١٥. في الوافي: «كان البئر». وفي مرآة العقول: «قوله: أسفل الوادي، أي أسفل من الوادي، ويمر الماء أي البول عليها» أي مشرفاً عليها بعكس السابق، والتعبير عن وادي البول بالماء يدل على أنه قد وصل الوادي إلى الماء.

بَيْنَ الْبُئْرِ وَبَيْنَهُ تِسْعَةٌ^١ أَذْرُعٍ، لَمْ يَنْجَسْهَا، وَمَا كَانَ أَقْلَ مِنْ ذَلِكَ، فَلَا يُتَوَضَّأُ^٢ مِنْهُ.
 قَالَ زُرَّارَةُ^٣ : فَقُلْتُ لَهُ : فَإِنْ كَانَ مَجْرَى الْبُؤْلِ^٤ بِلِزْقِهَا^٥، وَكَانَ لَا يَنْثَبُ^٦ عَلَى
 الْأَرْضِ؟

فَقَالَ : «مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ قَرَارٌ، فَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ وَإِنْ^٧ اسْتَقَرَّ مِنْهُ قَلِيلٌ؛ فَإِنَّهُ
 لَا يَنْثَبُ^٨ الْأَرْضَ، وَلَا قَعْرَ لَهُ^٩ حَتَّى يَبْلُغَ الْبُئْرَ^{١٠}، وَلَيْسَ عَلَى الْبُئْرِ مِنْهُ
 بَأْسٌ، فَيَتَوَضَّأُ^{١١} مِنْهُ، إِنَّمَا ذَلِكَ إِذَا اسْتَنْقَعَ^{١٢}.....»

١. في «غ، جح، جس» : «تسع». وفي الوافي عن بعض النسخ : «تسعة». وفي الاستبصار : «سبعة».

٢. في «ي» : «فلا تتوضأ».

٣. معلق على صدر السند. ويروى عن زرارة، علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن حريز.

٤. في «غ، يح، ج» : «يجري البول». وفي التهذيب والاستبصار : «يجري» بدون «البول».

٥. في «جس» وحاشية «بث، بس، جح» : «يلصقها». وفي «غ، ي، بث، يح، بخ، بس، جح، جن» : «يلزقها». وفي الوسائل : «يلصقها». وقوله : «يلزقها، أي بجنبها، يقال : فلان ليزقي ويلزقي، أي بجنبه. راجع : الصلاح، ج ٤، ص ١٥٤٩ (لرزق).

٦. في «يح، جس» والبحار والتهذيب والاستبصار : «لا يثب».

٧. في «بث، جن» والوافي والتهذيب والاستبصار : «فإن».

٨. في «بخ، بف» : «لا يثب».

٩. في «جس» : «لا يعوله». وفي الاستبصار : «لا يفوله». وفي متقى الجمان، ج ١، ص ٦٤ : «وأما قولهم في إحدى الروايتين : لا يفوله، وفي الأخرى : لا قعر له، فمؤداهما واحد؛ لأن وجود القعر - وهو العمق - مظنة النفوذ إلى البئر، وهو المراد بقوله : يفوله، قال الجوهرى : غاله الشيء إذا أخذه من حيث لم يدرك. وينبغي أن يعلم أن مرجع الضمير على التقديرين مختلف، فعلى الأول هو موضع البول، وعلى الثاني البئر، ويقرب كون أحدهما تصحيحاً للآخر لما بينهما في الخطأ من التناسب. وقوله : «لا يثب» يحتمل أن يكون بالنون والثاء المثلثة، ففي القاموس : «الثب : الثقب» : «الغوص» : «القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٣١ (نقب). وفي الوافي : «وفي التهذيبين : لا يثب، مكان لا يثب، ولا يفوله، موضع لا قعر له، أي لا يبادره ولا يسبقه».

١٠. في الاستبصار : «إليه» بدل «البئر».

١١. في «غ، يح، وحاشية «ت، بس» والتهذيب والاستبصار : «فتوضأ». وفي «جس» : «فتوض».

١٢. في الاستبصار : «الماء». واستنقع الماء : اجتماعه وثبوته، يقال : استنقع الماء في الغدير، أي اجتمع وثبت.

كُلُّهُ»^١.

٣٨٣٦ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ السَّرَاجِ^٢ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ قَدَامَةَ بْنِ أَبِي يَزِيدَ الْحَمَارِ^٣، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ: سَأَلْتُهُ: كَمْ أَذْنَى مَا يَكُونُ بَيْنَ الْبِثْرِ^٥ - بِثْرِ الْمَاءِ^٥ - وَالْبَالُوَعَةِ؟

قال العلامة المجلسي: «أى إذا كان له منافذ ومجاري إلى البثر، فإنه حينئذ يستفقع كله، لكنه بعيد كما لا يخفى. والأظهر أن الأول حكم ذي المجرى، والثاني تفصيل في غيره بأنه إن كان ما يستفقر منه قليلاً ليس به بأس، وإلا فلا بد من التباعد فتأمل». وقال العلامة الفيض: «الحديث ليس بصريح في علو القرار، وفيه إجمال من وجوه. ولعل المراد بالنجاسة معناها اللغوي، وبالنهي عن الوضوء معناه التنزيهي... أو المراد بالتنجيس سببه الذي هو التغيير». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٩٦ (تقع).

١. التهذيب، ج ١، ص ٤١٠، ح ١٢٩٣، معلقاً عن علي بن إبراهيم: الاستبصار، ج ١، ص ٤٦، ح ١٢٨، بسنده عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ٦، ص ٩٧، ح ٣٨٥١؛ الوسائل، ج ١، ص ١٩٧، ح ٥١٠؛ البحار، ج ٨٠، ص ٣٢، ذيل ح ١.

٢. في «ي، بث، يح، يخ، بس، جس، جن»: «+ عن».

والظاهر عدم ثبوت «عن»، وأن أبا إسماعيل السراج هو عبدالله بن عثمان؛ لما يأتي في ح ٥٦٧٦ من رواية محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن عبدالله بن عثمان أبي إسماعيل السراج. وكذا نقل العلامة المجلسي في البحار، ج ٤٧، ص ٣٠٤، ح ٢٦.

وأما ما ورد في مطبوعة التهذيب، ج ١، ص ٤١٠، ح ١٢٩١؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٥، ح ١٢٧، من زيادة «عن» بعد «أبي إسماعيل السراج» فيه أيضاً سهو، ولم ترد لفظة «عن» في بعض النسخ المعتبرة من التهذيب؛ ويؤيد ذلك كثرة روايات محمد بن إسماعيل [بن يزيد]، عن أبي إسماعيل السراج مباشرة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢١، ص ٢٨٣-٢٨١.

٣. في «بس»: «قدامة بن أبي يزيد الحمار». وفي «بث، جن»: «قدامة بن أبي يزيد الحمار». وفي حاشية «بس» والوسائل: «قدامة بن أبي زيد الحمار»، ولم نجد للثلاثة الأخيرة ذكراً في كتب الأنساب والألقاب حسب تتبعنا. وفي الاستبصار: «قدامة أبي زيد الجمال». وفي التهذيب: «قدامة أبي زيد الحمار».

٤. في «بث»: «من البثر». وفي «بس» والتهذيب: «- البثر».

٥. في «بث» والاستبصار: «- بثر الماء».

فَقَالَ: «إِنْ كَانَ سَهْلًا فَسَبْعَةٌ^١ أَذْرَعُ، وَإِنْ كَانَ جَبَلًا فَخَمْسَةٌ^٢ أَذْرَعُ». ثُمَّ قَالَ^٣: «الْمَاءُ يَجْرِي إِلَى الْقِبْلَةِ إِلَى يَمِينٍ، وَيَجْرِي عَنْ يَمِينِ الْقِبْلَةِ إِلَى يَسَارِ الْقِبْلَةِ، وَيَجْرِي عَنْ يَسَارِ الْقِبْلَةِ إِلَى يَمِينِ الْقِبْلَةِ، وَلَا يَجْرِي مِنَ الْقِبْلَةِ إِلَى دُبُرِ الْقِبْلَةِ»^٤.

٣٨٣٧ / ٤. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ عَبَادِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ:
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام فِي الْبَيْرِ يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْكَنَيفِ خَمْسَةٌ^٥ أَذْرَعُ، أَوْ^٦ أَقْلُ^٧ أَوْ أَكْثَرُ، يَتَوَضَّأُ مِنْهَا؟
قَالَ: «لَيْسَ يَكْرَهُ مِنْ قُرْبٍ^٨ وَلَا بَعْدٍ، يَتَوَضَّأُ مِنْهَا وَيَغْتَسِلُ^٩ مَا لَمْ يَتَغَيَّرِ الْمَاءُ»^{١٠}.

١. في «بح، جع، جس» وحاشية «ت، بس، جن» والوسائل: «فسبح».
٢. في «بح، جع، جس» وحاشية «ت، بس» والوسائل: «فخمس». وفي حاشية «بخ»: «خمس». وفي مرآة العقول، ج ١٣، ص ٣٤: «قوله عليه السلام»: وإن كان جبلاً، كأنه ينبغي للأصحاب أن يعتبروا عن هذا الشق بالجبل، كما هو المطابق للخبر، لا الصلبة؛ للفرق بينهما ففطن».
٣. في «ت، بح، جع» والوسائل: «+ إن».
٤. في التهذيب والاستبصار: «يجري الماء» بدل «الماء يجري».
٥. التهذيب، ج ١، ص ٤١٠، ح ١٢٩١؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٥، ح ١٢٧، معلقاً عن أحمد بن محمد الوافي، ج ٦، ص ٩٦، ح ٣٨٥٢؛ الوسائل، ج ١، ص ١٧١، ح ٤٢٥؛ وص ٢٠٠، ح ٥١٦.
٦. في «بح، جع» وحاشية «ت، بس، جن»: «خمس».
٧. في «بخ» والوسائل، ح ٥١٦ والتهذيب والاستبصار: «و». وفي «ت، بث، بس، بف، جن» والوسائل، ح ٤٢٥: «- أو».
٨. في «بث» والوسائل، ح ٥١٦ والتهذيب والاستبصار: «و».
٩. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام»: من قرب، قال السيد الداماد: أي من قرب الكنيف وبعده، ومن فسر بقرب قرار الماء وبعده، لم يأت بما ينبغي».
١٠. في «جن»: «فيغتسل».
١١. في «جس»: «- الماء».
١٢. التهذيب، ج ١، ص ٤١١، ح ١٢٩٤، معلقاً عن أحمد بن إدريس؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٦، ح ١٢٩، بسنده عن

٣٨٤٠ / ٣. أَبُو دَاوُدَ^١، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَخِيهِ الْحَسَنِ، عَنْ زُرْعَةَ، عَنْ

سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ: هَلْ يَشْرَبُ سُورُ شَيْءٍ مِنَ الدَّوَابِّ، وَيَتَوَضَّأُ مِنْهُ؟

قَالَ: فَقَالَ^٢: «أَمَّا الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ^٣، فَلَا بَأْسَ^٤».

ج ١، ص ٢٣٠، ح ٥٨٩.

١. في مرآة العقول، ج ١٣، ص ٣٦: «الحديث الثالث موثق، وفيه شوب إرسال، قال الوالد العلامة: الظاهر أن أبا

داود هذا هو سليمان المسترق، وكان له كتابه يروي الكليني عن كتابه ويروي عنه بواسطة الصفار وغيره،

ويروي بواسطتين أيضاً عنه، ولما كان الكتاب معلوماً عنه، يقول: أبو داود، أي روى، فالخبر ليس بمرسى.

انتهى. وكونه المسترق عندي غير معلوم، ولم يظهر لي من هو إلى الآن فيه جهالة».

هذا، والظاهر أن أبا داود هذا من مشايخ الكليني وليس هو سليمان بن سفيان، فقد روى الكليني عن أبي داود

هذا في سبعة عشر مورداً من المجلد الخامس والسادس خاصة وإليك تفصيلها، ح ٣٨٤٠ و ٣٨٩٤ و ٣٩٠٣ و

٣٩٢٧ و ٣٩٦٤ و ٣٩٧٧ و ٤٠١١ و ٤٠٤٢ و ٤٠٥٠ و ٤١٩٧ و ٤٢٠٣ و ٤٧٩١ و ٤٩٢١ و ٤٩٤١ و ٤٩٨٥ و ٤٩٩١ و

٥٤٥٢، وروى أبو داود في جميع هذه الموارد عن الحسين بن سعيد، إلا في ح ٤٩٩١، فقد روى هناك عن علي

بن مهزيار. والحسين بن سعيد وعلي بن مهزيار يشتركان في بعض المشايخ، كفضالة بن أيوب، وحماد بن

عيسى، وابن أبي عمير، كما يشتركان في بعض روايتهما، كأحمد بن محمد بن عيسى.

هذا، ولم نجد في شيء من أسناد الكافي ولا غيرها رواية سليمان بن سفيان - بأي عنوان من عناوينه فرض - عن

الحسين بن سعيد وعلي بن مهزيار، كما لم نجد رواية الكليني عنه وقد صرح باسمه أو لقبه.

والذي يخطر بالبال أن أبا داود هذا لقيه الكليني في بعض أسفارها العلمية أو غير العلمية وسمع منه بعض

أجزاء كتب الحسين بن سعيد في الطهارة والصلاة؛ وليس هو أبا داود المسترق؛ فقد مات المسترق سنة

إحدى وثلاثين ومائتين، كما في رجال النجاشي، ص ١٨٣، الرقم ٤٨٥، وقد توفي الكليني قريباً من مائة عام

بعده.

ثم إن الكليني روى عن أبي داود هذا في نوعين من الأسناد؛ أسناد ساذجة وقع أبو داود في صدرها، وهي نفس

سندنا هذا ومردود في ح ٤٠٤٢ و ٤٠٥٠ و ٤٧٩١ و ٤٩٤١ و ٤٩٩١. وأسناد تحويلية يروي فيها الكليني عن

الحسين بن سعيد بطريقتين، أحدهما: عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد [بن عيسى]؛ والآخر: «أبو داود»،

وقد وقع في بعض هذه الأسناد خلل أشرنا إليها في مواضعها، فلاحظ.

٢. في «ت»، غ، بح، بس، جج، جس: «قال» بدل «فقال». وفي «ي»: «- قال». وفي الرسائل والتهذيب،

ح ٦٥٦: «- فقال». ٣. في التهذيب، ح ٦٥٦: «- والغنم».

٤. التهذيب، ج ١، ص ٢٢٧، ح ٦٥٦، بسنده عن الكليني. وفيه، ح ٦٥٧، مع اختلاف يسير؛ الاستبصار، ج ١،

٣٨٤١ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَدِيْنَةَ، عَنْ زُرَّادَةَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ فِي كِتَابِ عَلِيِّ عليه السلام: أَنَّ الْهَرَّ سَبْعٌ؛ فَلَا بَأْسَ بِسُورِهِ، وَإِنِّي لَأَسْتَحْيِي مِنَ اللَّهِ أَنْ أَدْعَ طَعَامًا لِأَنَّ هَذَا أَكَلَ مِنْهُ»^٤.

٣٨٤٢ / ٥. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ^٦، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى^٧:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سُئِلَ عَمَّا تَشْرَبُ^٨ مِنْهُ الْحَمَامَةُ^٩، فَقَالَ: «كُلُّ مَا أُكِلَ لَحْمُهُ، فَتَوَضَّأَ^{١٠} مِنْ سُورِهِ وَاشْرَبَ، وَعَمَّا شَرِبَ^{١١} مِنْهُ بَازٌ، أَوْ صَفَرٌ، أَوْ عَقَابٌ^{١٢}، فَقَالَ:

ص ١٩، ح ٤١، مع زيادة في أوله وآخره، وفيهما بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي قرب الإسناد، ص ١٧٩، ح ٦٦٠؛ ومسائل علي بن جعفر، ص ١٩١ و ١٩٢، عن موسى بن جعفر عليه السلام، وفي الأربعة الأخيرة مع اختلاف. الوافي، ج ٦، ص ٧٢، ح ٢٧٨٩؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٣٢، ح ٥٩٥.

١. في «بخ، بف، وحاشية «ى» والتهذيب: «ولا بأس» بدل «فلا بأس». وفي مرآة العقول: «قوله عليه السلام: سبع، أي ليس فيه إلا السبعة»، وهي لا تصير سبباً للنجاسة ما لم ينضم إليها خصوصية أخرى، كما في الكلب والخنزير. وفي بعض النسخ: «ولا بأس، بالواو فالمعنى أنه مع كونه سبعاً طاهر».

٢. في «جس»: «فإني». وفي حاشية «بخ»: «وإنه». وفي «ى، جس، جن» والتهذيب: «لأستحي» بدل «لأستحي».

٤. التهذيب، ج ١، ص ٢٢٧، ح ٦٥٥، بسنده عن ابن أبي عمير. راجع: الجعفریات، ص ١٣. الوافي، ج ١٩، ص ١٢١، ح ١٩٠٥٦؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٢٧، ذيل ح ٥٨٠.

٥. في الاستبصار: «عن محمد بن أحمد بن يحيى» بدل «ومحمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد».

٦. في التهذيب، ص ٢٢٨ والاستبصار: «عن علي».

٧. في حاشية «ى»: «الساباطي». وفي التهذيب: «عمار الساباطي».

٨. في «ت، غ، بخ، بف»: «عمّا يشرب». وفي الوافي والاستبصار: «عن ماء يشرب».

٩. في الاستبصار: «الحمام».

١٠. في «ى»: «فتوضّأ». وفي «جس» والوافي والتهذيب، ص ٢٢٨ والاستبصار: «يتوضّأ».

١١. في «ت، جج، جن، وحاشية «ى، بخ»: «والشرب وعمّا يشرب». وفي «ث»: «والشرب عمّا يشرب». وفي «بف»: «والشرب عمّا يشرب». وفي «جس» والوافي: «ويشرب وعن ماء شرب». وفي الوسائل: «والشرب وعن ماء شرب». وفي التهذيب، ص ٢٢٨ والاستبصار: «ويشرب وعن ماء يشرب» كلّها بدل «واشرب وعمّا يشرب».

١٢. في «بخ»: «وعقاب».

«كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الطَّيْرِ^١ يَتَوَضَّأُ^٢ مِمَّا يَشْرَبُ^٣ مِنْهُ إِلَّا أَنْ تَرَى فِي مِنْقَارِهِ دَمًا، فَإِنْ رَأَيْتَ فِي مِنْقَارِهِ دَمًا، فَلَا تَوَضَّأُ^٤ مِنْهُ وَلَا تَشْرَبُ^٥».

٣٨٤٣ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ جَرَّةٍ^٦ وَجَدَ فِيهَا خُنْفَسَاءَ^٧ قَدْ مَاتَ^٨؟

قَالَ: «الَّتِي^٩ وَتَوَضَّأُ^{١٠} مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ غَفْرًا فَأَرِقِ الْمَاءَ،»

١. في الاستبصار: «الطيور».

٢. هكذا في «غ، ي، بث، بيج، بيخ، بس، بف، جس، جن» والتهذيب، ص ٢٢٨ والاستبصار والوافي والوسائل. وفي «ت، جح»: «تَوَضَّأُ». وفي المطبوع: «تَوَضَّأُ».

٣. في «بيج، بيخ»: «عَمَّا يَشْرَبُ». وفي حاشية «بيخ»: «مِمَّا شَرِبَ». وفي «جح» وحاشية «بس»: «مِمَّا تَشْرَبُ».

٤. في «غ، جن» والاستبصار: «فَلَا تَوَضَّأُ». وفي «ي، جس» وحاشية «ت»: «فَلَا تَوَضَّأُ». وفي «ت، بث، بيج، جح»: «فَلَا تَوَضَّأُ». وفي «بيخ»: «فَلَا يَتَوَضَّأُ».

٥. في «بيخ»: «لَا يَشْرَبُ». وفي الاستبصار: «+ مِنْهُ».

٦. التهذيب، ج ١، ص ٢٢٨، ح ٦٦٠؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٥، ح ٦٤، بسندهما عن الكليني، وفي الأخير مع زيادة في آخره. التهذيب، ج ١، ص ٢٨٤، ضمن ح ٨٣٢، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال، عن عمرو بن سعيد، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ١، ص ١٣، ذيل ح ١٨، مع اختلاف الوافي، ج ٦، ص ٧١، ح ٣٧٨٦؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٣٠، ح ٥٩٠.

٧. في «جح»: «جَرَّةٌ» بضم الفاء. وهو المَكْوَلُ الذي يثقب أسفله يكون فيه البذر ويمشي به الأَكَاظُ والفَدَّانُ وهو يَنْهَالُ في الأرض. والجَرَّةُ بالفتح: إبناء من خَزَف، كالْفَخَّارِ، وجمعها: جَرَرٌ وجَرَارٌ. والخَزَفُ: الطين المعمول أنية قبل أن يطبخ، وهو الصلصال، فإذا سُوي فهو الفَخَّار. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ١٢٩ و ١٣١ (جرر)؛ المصباح المنير، ص ١٦٨ (خزف).

٨. الخُنْفَسَاءُ، وضم الفاء أكثر من فتحها، وهي دويبة سوداء أصغر من الجُحَلِ منتنة الريح. وقيل: هي دويبة سوداء تكون في أصول الحيطان. راجع: المغرب، ص ١٤٩؛ لسان العرب، ج ٦، ص ٧٤ (خنفس).

٩. هكذا في جميع النسخ والوافي والتهذيب، ص ٢٢٩ والاستبصار. وفي المطبوع: «قد مات».

١٠. هكذا في جميع النسخ والوافي والتهذيب، ص ٢٢٩ والاستبصار. وفي المطبوع والمرأة: «ألقها». وقال في المرأة: «الهاء للسكت».

١١. في «ي، بيخ، بس، جح، جس» وحاشية «بيخ»: «تَوَضَّأُ». وفي «جن»: «يَتَوَضَّأُ».

وَتَوْضًا^١ مِنْ مَاءٍ غَيْرِهِ.

وَعَنْ رَجُلٍ مَعَهُ إِنَاءَانِ فِيهِمَا مَاءٌ وَقَعَ^٢ فِي أَحَدِهِمَا قَذَرٌ^٣، لَا يَذَرِي^٤ أَيُّهُمَا هُوَ،
وَلَيْسَ^٥ يَقْدِرُ عَلَى مَاءٍ غَيْرِهِ؟

قَالَ: «يَهْرِيقُهُمَا جَمِيعًا^٦ وَيَتَنِمَّمُ^٧».

٣٨٤٤ / ٧. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ، عَنِ الْوُشَاءِ،
عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ سُورَ كُلِّ شَيْءٍ^٨ لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ^٩.

١. في «ت»، ي، بث، يخ، يف، جح، جس، جن: «تَوْضٌ». وفي الاستبصار: «فَأَهْرَقَ» بدل «فَأَرَقَ».

٢. في «ت» والتهذيب، ص ٤٠٧: «ماء فوق».

٣. الْقَذَرُ: مصدر وهو ضِدُّ النِّظَافَةِ وَالْوَسْخِ. وقيل أيضاً: هي النجاسة. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٨٧؛ مجمع البحرين، ج ٣، ص ٤٥٣ (قذر).

٤. هكذا في النسخ والوافي والتهذيب، ص ٢٢٩ والاستبصار. وفي المطبوع: «ولا يدري».

٥. في حاشية «ت»: «ولا» بدل «وليس». وفي «جن» وحاشية «يح»: «لا» من دون الواو.

٦. في التهذيب، ص ٢٢٩ و ٢٤٩ والاستبصار: «- جميعاً». و«هَرَأَقَ الْمَاءَ يَهْرِيقُ» - يفتح الهاء - هَرَأَقَةً، أي صبّه. وفيه لغة أخرى: أَهْرَقَ يَهْرِيقُ إِهْرَاقًا، على وزن أَفْعَلَ يُفْعِلُ فيجمع بين البذل والبدل. وفيه لغة ثالثة: أَهْرَأَقَ يَهْرِيقُ إِهْرَاقًا، وهذا شاذٌّ. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٦٩؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٦٠ (هرق).

٧. التهذيب، ج ١، ص ٢٢٩، ح ٦٦٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢١، ح ٤٨، بسندهما عن الكليني. وفي التهذيب، ص ٢٤٩، ح ٧١٣، معلقاً عن أحمد بن محمد. وفيه، ص ٢٤٨، ح ٧١٢؛ و ص ٤٠٧، ح ١٢٨١، بسند آخر. فقه الرضا عليه السلام، ص ٩٣، مع اختلاف يسير، وفي الأربعة الأخيرة من قوله: «عن رجل معه إنباءان» الوافي، ج ٦، ص ٦٠، ح ٣٧٦؛ وفي الوسائل، ج ١، ص ٢٤٠، ح ٦٢٠؛ و ج ٣، ص ٢٤٤، ح ٤١٨٦، إلى قوله: «وتوضاً من ماء غيره»؛ وفيه، ج ١، ص ١٥١، ح ٣٧٦، من قوله: «عن رجل معه إنباءان».

٨. في «يح»: «ما» بدل «شيء».

٩. الوافي، ج ٦، ص ٧٢، ح ٣٧٩٠؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٣٢، ح ٥٩٤.

٧- بَابُ الْوُضُوءِ مِنْ سُورِ الْحَائِضِ وَالْجُنُبِ

وَالْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ وَالنَّاصِبِ^١

٣٨٤٥ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ

يَحْيَى، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، عَنْ عَتَبَةَ^٢:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «اشْرَبْ مِنْ سُورِ الْحَائِضِ، وَلَا تَوَضَّأْ مِنْهُ»^٤.

٣٨٤٦ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ

الْعَيْصِ بْنِ الْقَاسِمِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: هَلْ يَغْتَسِلُ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ؟

فَقَالَ: «نَعَمْ، يَفْرِغَانِ عَلَى أَيْدِيهِمَا قَبْلَ أَنْ يَضَعَا أَيْدِيَهُمَا فِي الْإِنَاءِ».

قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنْ سُورِ الْحَائِضِ؟

فَقَالَ: «لَا تَوَضَّأْ مِنْهُ»^٥، وَتَوَضَّأَ^٦ مِنْ سُورِ الْجُنُبِ إِذَا كَانَتْ مَأْمُونَةً، ثُمَّ تَغَسَّلُ يَدَيْهَا^٧

١. في «جس»: - «والنصراني والناصب».

٢. في التهذيب، ح ٦٣٤ والاستبصار، ح ٣٢: «بن مصعب».

٣. في «ت، ب، ج»، وحاشية «ب» والوسائل: «ولا تتوضَّأ». وفي «ب، ي، ف»: «ولا يتوضَّأ». وفي «ج، جس» والوافي: «ولا تتوضَّأ».

٤. التهذيب، ج ١، ص ٢٢٢، ح ٦٣٤؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٧، ح ٣٢، بسندهما عن صفوان بن يحيى، وتتمام الرواية فيهما: «سور الحائض تشرب [في الاستبصار: يشرب] منه ولا تتوضَّأ». وفي التهذيب، ح ٦٣٦ و ٦٣٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٧، ح ٣٤ و ٣٥، بسند آخر، مع اختلاف الوافي، ج ٦، ص ٥٦، ح ٣٧٤٥؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٣٦، ح ٦٠٦؛ وص ٢٣٧، ذيل ح ٦١١.

٥. في «ت، ب، ج»، «لا تتوضَّأ». وفي «ب، ي، ف»: «لا يتوضَّأ». وفي «جس»: «لا يتوضَّأ» وفيه: - «منه». وفي «ي، ب، ي، ف»، جن، وحاشية «ت»: «لا تتوضَّأ». وفي الاستبصار: «توضَّأ به» بدل «لا تتوضَّأ منه».

٦. في «ت، ي، ب، ج»، «يتوضَّأ». وفي «ب، ي، ف»، «يتوضَّأ». وفي «جس»: «يتوضَّأ».

٧. في «ي»: «ثم يغسل يديها». وفي «ب»: «ثم تغسل يديها». وفي «جس»: «وتغسل أيديها». وقيل: «

قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَهُمَا فِي الْإِنَاءِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ هُوَ وَعَائِشَةُ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ، يَغْتَسِلَانِ جَمِيعاً^٢.

٣٨٤٧ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ ١١/٣ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَائِضِ: يُشْرَبُ مِنْ سُورِهَا؟
قَالَ: «نَعَمْ، وَلَا يَتَوَضَّأُ مِنْهُ».

٣٨٤٨ / ٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي يَعْقُورٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: أَيْتَوَضَّأُ الرَّجُلُ مِنْ فَضْلِ الْمَرْأَةِ؟
قَالَ: «إِذَا كَانَتْ تَعْرِفُ الْوُضُوءَ، وَلَا يَتَوَضَّأُ^٦ مِنْ.....»

« في مشرق الشمسين، ص ٤٠٣: قوله ﷺ: وتغسل يديها، لعله كالتفسير للمأمنة، ويحتمل جعله جملة برأسها يتضمن أمر الحائض بغسل يديها قبل إدخالها الإناء». وفي مرآة العقول، ج ١٣، ص ٣٩: «ويحتمل أن يكون قيدا آخر لاستعمال سؤر الجنب أو بيانا لكونها مأمنة».

١. في «جس»: «بدخلها» بدل «تدخلها». وفي الوسائل، ح ٦٠٠: «في».

٢. هكذا في «ت»، غ، بس، بف، جح، جن، والوافي. وفي «ي»، بخ، بث، والمطبوع والوسائل: «ويغتسلان». وفي «جس»: «يفغتسلان».

٣. التهذيب، ج ١، ص ٢٢٢، ح ٦٣٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٧، ح ٣١، بسندهما عن صفوان بن يحيى، من قوله: «وسألت عن سؤر الحائض» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٥٧، ح ٣٧٤٨؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٣٤، ح ٦٠٠، من قوله: «وسألت عن سؤر الحائض»؛ وفيه، ج ٢، ص ٢٤٢، ح ٢٠٥٠، إلى قوله: «يضعها أيديهما في الإناء».

٤. في «ي»، بخ، جح، جس: «ولا يتوض». وفي «بث» والوسائل: «ولا يتوض». وفي «بس»: «ولا يتوضأ».

٥. التهذيب، ج ١، ص ٢٢٢، ح ٦٣٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٧، ح ٣٣، بسندهما عن الحسين بن أبي العلاء. مسائل علي بن جعفر ﷺ، ص ١٤٢، بسند آخر عن موسى بن جعفر ﷺ، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٥٦، ح ٣٧٤٧؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٣٦، ح ٦٠٧.

٦. في «غ»، بخ، بس، جس، جن: «ولا يتوضأ». وفي «ي»: «ولا يتوض». وفي «بث»، بخ، بف، والوسائل: «

سُورِ الْحَائِضِ^١.

٥ / ٣٨٤٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ سُورِ الْيَهُودِيِّ وَالتَّضْرَائِيِّ؟ فَقَالَ: «لَا»^٢.

٦ / ٣٨٥٠. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ^٣، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ، عَنْ الْوَشَاءِ،

عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَنَّهُ كَرِهَ سُورَ وَلَدِ الزَّئِي وَسُورَ الْيَهُودِيِّ وَالتَّضْرَائِيِّ وَالْمُشْرِكِ

وَكُلِّ مَا خَالَفَ الْإِسْلَامَ، وَكَانَ أَشَدَّ ذَلِكَ^٤ عِنْدَهُ سُورُ النَّاصِبِ^٥.

٨- بَابُ الرَّجُلِ يَدْخُلُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهَا، وَالْحَدِّ فِي غَسْلِ

الْيَدَيْنِ مِنَ الْجَنَائَةِ وَالْبَوْلِ وَالْعَائِطِ وَالنَّوْمِ

١ / ٣٨٥١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ

«ولا تنوض». ويعني بالوضوء الطهارة، أي غسل الثياب والجسد من النجاسات. راجع: الوافي، ج ٦، ص ٥٨؛
مرآة العقول، ج ١٣، ص ٤٠.

١. الوافي، ج ٦، ص ٥٧، ح ٢٧٥٠؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٣٦، ح ٦٠٨.

٢. التهذيب، ج ١، ص ٢٢٣، ح ٦٣٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٨، ح ٣٦، بسندهما عن الكليني. الفقيه، ج ٣،

ص ٣٤٧، ح ٤٢٢٠، معلقاً عن سعيد الأعرج، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٥٨، ح ٣٧٥٣؛ الوسائل،

ج ١، ص ٢٢٩، ح ٥٨٦؛ وج ٣، ص ٤٢١، ح ٤٠٤٧.

٣. في الوسائل والتهذيب والاستبصار: «+ بن يحيى».

٤. في «ي»: «كراهة». وفي مرآة العقول: «المراد بالكراهة هنا الحرمة».

٥. في التهذيب والاستبصار: «- سور». في الاستبصار: «من».

٧. في «غ»، ي، بخ، بف، جس، والوافي: «- ذلك». وفي حاشية «بخ»: «+ وفي الإناء».

٨. التهذيب، ج ١، ص ٢٢٣، ح ٦٣٩؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٨، ح ٣٧، بسندهما عن الكليني. الفقيه، ج ١،

ص ٩، ذيل ح ١١، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٥٨، ح ٣٧٥٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٢٩، ح ٥٨٧.

٩. في «ت»، بث، بخ، بف، جح، والمرأة: «في الماء».

أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْهُمْ ع، قَالَ: «إِذَا أَدْخَلْتَ^١ يَدَكَ فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ أَنْ تَغْسِلَهَا، فَلَا بَأْسَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ^٢ أَصَابَهَا قَذَرٌ^٣ بَوْلٍ أَوْ جَنَابَةٍ^٤، فَإِنْ أَدْخَلْتَ^٥ يَدَكَ فِي الْإِنَاءِ^٥ وَفِيهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، فَأَهْرِقْ^٦ ذَلِكَ الْمَاءَ»^٧.

٣٨٥٢ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عُثْبَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ الشَّيْخَ^٨ عَنِ الرَّجُلِ^٩ يَسْتَنْقِظُ مِنْ نَوْمِهِ^{١٠} وَلَمْ يَبْلُ: أَيْ يَدْخُلُ^{١١} يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهَا؟

قَالَ: «لَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَذَرِي أَيْنَ كَانَتْ يَدُهُ، فَلْيَغْسِلْهَا»^{١٢}.^{١٣}

١. هكذا في «ت، غ، ي، بث، يخ، بس، جح، جس، جن». وفي «بح، بف» والمطبوع: «دخلت».
٢. في «بث، جس»: «أَنْ تَكُونَ».
٣. الْقَذَرُ: مصدر، وهو ضدُّ النِّظَافَةِ والْوَسْخِ. وقيل أيضاً: هو النجاسة. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٨٧؛ مجمع البحرين، ج ٣، ص ٤٥٣ (قذر).
٤. هكذا في النسخ. وفي المطبوع: «دخلت».
٥. في حاشية «بث» والوسائل: «في الماء».
٦. هَرَقَ الْمَاءَ يَهْرِقُ - يَفْتَحُ الْهَاءَ - هِرَاقَةً، أَي صَبَهُ. وفيه لغة أخرى: أَهْرَقَ يَهْرِقُ إِهْرَاقًا، عَلَى وَزْنِ أَفْعَلَ يُفْعِلُ، فيجمع بين البدل والمبدل. وفيه لغة ثالثة: أَهْرَاقَ يَهْرِقُ إِهْرَاقًا، وَهَذَا شاذٌّ. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٦٩؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٦٠ (هرق).
٧. الفقيه، ج ١، ص ٨١، فيما نقله عن رسالة أبيه، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٦٤، ح ٣٧٦٩؛ الوسائل، ج ١، ص ١٥٢، ح ٣٧٨.
٨. في «جن» والوافي: «+ عليه السلام». وفي التهذيب والاحتصار: «سألت أبا عبد الله عليه السلام».
٩. في حاشية «ت، جن»: «رجل».
١٠. في «بس»: «النوم».
١١. في «جس»: «وأو يدخل».
١٢. في «ت، بث» وحاشية «جن» والوافي: «يفسلسها». وفي «يخ»: «يفسلسها». وفي حاشية «ي»: «فليفسل».
١٣. علل الشرائع، ص ٢٨٢، ح ١، بسنده عن الحسين بن سعيد. وفي التهذيب، ج ١، ص ٣٩، ح ١٠٦؛ والاحتصار، ج ١، ص ٥١، ح ١٤٥، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن ابن سنان وعثمان بن عيسى جميعاً، عن

٣٨٥٣ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ شِهَابِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ ^١ الْجُنْبِ يَسْهُو، فَيَغْمِسُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ ^٢ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهَا: «أَنَّهُ لَا بَأْسَ إِذَا لَمْ يَكُنْ أَصَابَ يَدَهُ شَيْءٌ ^٣». ^٤

٣٨٥٤ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ ^{١٢/٣} الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَبُولُ وَلَمْ يَمَسَّ يَدَهُ شَيْءٌ ^٥: أَيْغَمِسُهَا ^٦ فِي الْمَاءِ ^٧؟

قَالَ: «نَعَمْ وَإِنْ كَانَ جُنْبًا» ^٨.

٣٨٥٥ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلَبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سُئِلَ: كَمْ يَفْرِغُ الرَّجُلُ عَلَى يَدِهِ ^٩ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهَا فِي الْإِنَاءِ ^{١٠}؟

«ابن مسكان، مع زيادة في أوله. الفقيه، ج ١، ص ٥١، ذيل ح ١٠٧، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٦٥، ح ٣٧٧؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٢٨، ذيل ح ١١١٩.

١. في الوسائل، ح ٦٠٢: - «الرجل». ٢. في حاشية «بج»: «الماء».

٣. في «بج»: «شيئاً».

٤. بصائر الدرجات، ص ٢٣٨، ضمن ح ١٣، عن محمد بن إسماعيل. وفي التهذيب، ج ١، ص ٣٧، ح ٩٩؛ و ص ٣٨، ضمن ح ١٠٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٠، ح ٤٧؛ و ص ٥٠، ح ١٤٤، بسند آخر، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٦٥، ح ٣٧٧؛ الوسائل، ج ١، ص ١٥٢، ح ٣٣٧؛ و ص ٢٣٥، ح ٦٠٢.

٥. في التهذيب: «لم تمس يده اليمنى شيئاً» وفي الاستبصار: «ولا تمس يده اليمنى شيء».

٦. في «بج»: «أغسلها». ٧. في «بج»، بفتح، «بف»، وحاشية «بج»، جن: «في الإناء».

٨. التهذيب، ج ١، ص ٣٦، ح ٩٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ٥٠، ح ١٤٣، بسندهما عن العلاء بن رزين. الوافي، ج ٦، ص ٦٦، ح ٣٧٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٣٥، ح ٦٠٣؛ و ص ٤٢٩، ذيل ح ١١٢٢.

٩. في التهذيب، ح ٩٦ والاستبصار، ح ١٤١: + «اليمنى».

قَالَ: «وَاحِدَةٌ مِنْ حَدِيثِ الْبُؤْلِ، وَثْنَتَيْنِ^٢ مِنَ الْغَائِطِ، وَثَلَاثَةٌ^٣ مِنَ الْجَنَابَةِ»^٤.

٣٨٥٦ / ٦. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ^٥، عَنْ سَهْلٍ^٦، عَنْ زَكْرَةَ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ بَكَّارِ بْنِ

أَبِي بَكْرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الرَّجُلُ يَضَعُ الْكُوزَ الَّذِي يَعْرِفُ بِهِ^٨ مِنَ الْحَبِّ فِي مَكَانٍ

قَدْرٍ، ثُمَّ يُدْخِلُهُ الْحَبَّ؟

قَالَ: «يَصُبُّ مِنَ الْمَاءِ ثَلَاثَةً أَكْفَ^{١٠}، ثُمَّ.....»

١. في التهذيب، ح ٩٦: «النوم و».

٢. في الوافي: «ثنتان». وفي التهذيب، ح ٩٦ والاستبصار، ح ١٤١: «اثنتان».

٣. في الوافي والتهذيب، ح ٩٦ والاستبصار، ح ١٤١: «ثلاث».

٤. التهذيب، ج ١، ص ٣٦، ح ٩٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٥٠، ح ١٤١، بسندهما عن ابن أبي عمير. وفي التهذيب، ج ١، ص ٣٦، ح ٩٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ٥٠، ح ١٤٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وتعام الرواية هكذا: «يغسل الرجل يده من النوم مَرَّةً، ومن الغائط والبول مَرَّتَيْنِ، ومن الجنابة ثلاثاً». الوافي، ج ٦، ص ٣٣١، ح ٤٤٠٠؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٢٧، ذيل ح ١١١٧.

٥. في «ي»، بخ، بس، جن: «علي بن إبراهيم». هذا، وقد أكثر علي بن محمد شيخ المصنف من الرواية عن سهل بن زياد، ولم يثبت رواية علي بن إبراهيم عن سهل في أسناد الكافي، إلا في الأحاديث ١٨٧٧ إلى ١٨٧٩.

راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٢، ص ٣٢١-٣٢١.

٦. في الوسائل: «بن زياد».

٧. في «ي»، بث، بس، جن: «بن».

والظاهر أن المراد من يونس، هو يونس بن عبد الرحمن الراوي عن بكَّار بن أبي بكر الحضرمي في المحاسن، ج ٢، ص ٣٢٠، ح ٥٥؛ بصائر الدرجات، ص ٣٨٥، ح ٨؛ وعلل الشرائع، ص ١٤٩، ح ٩.

٨. في حاشية «بث»، بح: «منه». والحب: الحَبَّة الضخمة، وهي إناء من خَزَفٍ له بطن كبير وعروتان وفم واسع، فارسي معرب أصله خُثْب فعُزِب، والخزف: الطين المعمول آنية قبل أن يطبخ وهو الصلصال. وقيل: الحب هو الذي يجعل فيه الماء، فلم ينوِّع. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٢٩٥ (حب)؛ المصباح المنير، ص ١٦٨ (خزف).

٩. في «جس»: «موضع». والقذر، يجوز في ذالهِ السكون والحركات الثلاث، وأصله من القَذَر وهو ضدُّ النظافة والوسخ. وقد يطلق على النجس. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ٨٠؛ المصباح المنير، ص ٤٩٤ (قذر).

١٠. في «غ»، بث، بح، جح، جس: «وحاشية»، بخ، بس، بف: «ثلاثة أكواز». وفي «بث»، بح، جح، جح،

يَذَلِكُ الْكُوزُ^٢.

٩- بَابُ اخْتِلَاطِ مَاءِ الْمَطَرِ بِالْبَوْلِ، وَ مَا يَزْجَعُ فِي الْإِنَاءِ مِنْ غُسَالَةٍ
الْجُبِّ، وَ الرَّجُلِ يَقَعُ ثَوْبُهُ عَلَى الْمَاءِ الَّذِي يَسْتَنْجِي بِهِ

٣٨٥٧ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي مِيزَابَيْنِ^٣ سَالًا، أَحَدَهُمَا بَوْلٌ، وَالْآخَرُ مَاءُ الْمَطَرِ،
فَاخْتَلَطَا، فَأَصَابَ^٤ ثَوْبَ رَجُلٍ: «لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ»^٥.

٣٨٥٨ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْهَيْثَمِ بْنِ أَبِي مَسْرُوقٍ، عَنْ

الْحَكَمِ بْنِ مَسْكِينٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مَرْوَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَوْ أَنَّ مِيزَابَيْنِ سَالَا^٦، أَحَدَهُمَا مِيزَابُ بَوْلٍ، وَالْآخَرُ

جس: - «ثم». وفي الوافي: «ثلاث أكف».

١. في «بث، بيج، جج، جس» وحاشية «ت»: «بذلك» بدل «يدلك».

وفي مرآة العقول، ج ١٣، ص ٤٢: «يحتمل أن يكون المراد أنه يصب ثلاث أكف من الماء، ثم بذلك الكوز أيضاً يصب ثلاثاً لدفع الاستفزاز الذي حدث في النفس بذلك، على أن يكون المراد من القدر الوسخ لا النجس» ثم ذكر احتمالاً ثانياً على فرض كون المراد من القدر النجس وقال: «وفي بعض النسخ: ثلاث أكواز بذلك الكوز، فيعتين الأول». وقيل غير ذلك من الوجوه. فراجع: الوافي، ج ٦، ص ٤٢.

٢. الوافي، ج ٦، ص ٣٦، ح ٣٨٣؛ الوسائل، ج ١، ص ١٦٤، ح ٤٠٧.

٣. في «جس»: «الميزابين».

٤. في «غ، بث، بيج، بس، جن» وحاشية «ت»: «مطر» بدل «المطر». وفي «بيج»: «وأصاب» بدل «فأصاب».

وفي مرآة العقول: «حمل على ما إذا كان عند نزول المطر ولم يتغير الماء به ويكون في حال نزول الغيث. وما قيل من أن المراد من الاختلاط الاشتباه فاشتباه ظاهر».

٥. التهذيب، ج ١، ص ٤١١، ح ١٢٩٥، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ٦، ص ٤٥، ح ٣٧٢٤؛ الوسائل،

ج ١، ص ١٤٥، ح ٣٦١.

٦. في «بيج»: «+ ميزاب».

٧. في التهذيب: «- أحدهما».

مِيزَابٌ مَاءٌ^١، فَاخْتَلَطَا، ثُمَّ أَصَابَكَ، مَا كَانَ بِهِ بَأْسٌ^٢.

٣٨٥٩ / ٣. أَخْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٣، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْكَاهِلِيِّ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ: قُلْتُ: أُمَرُّ فِي الطَّرِيقِ، فَيَسِيلُ عَلَيَّ الْمِيزَابُ فِي أَوْقَاتٍ
أَعْلَمُ أَنَّ النَّاسَ يَتَوَضَّوْنَ؟

قَالَ: قَالَ^٥: «لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ لَا تَسْأَلُ عَنْهُ».

قُلْتُ: وَآيَسِيلُ عَلَيَّ مِنْ مَاءِ الْمَطَرِ^٦ أَرَى فِيهِ التَّغْيِيرَ، وَأَرَى فِيهِ^٧ أَثَارَ الْقَدْرِ،
فَتَقَطَّرُ الْقَطَرَاتُ عَلَيَّ، وَيَنْتَضِحُ^٨ عَلَيَّ مِنْهُ، وَالْبَيْتُ يَتَوَضَّأُ عَلَى سَطْحِهِ^٩، فَيَكِفُ^{١٠}

١. في «ى» بح، وحاشية «ج»: «بول وميزاب بماء». وفي «بخ»: «ميزاب بول وميزاب ماء». وفي «بث»: «ميزاب ببول والآخر ميزاب بماء». وفي «بس» وحاشية «ت» والتهديب: «ميزاب ببول وميزاب بماء». وفي «بف»: «بول وميزاب ماء» وكلها بدل «ميزاب بول والآخر ميزاب ماء».

وفي «مأة العقول»: «ظاهرة عدم انفعال القليل، وحمل على ماء المطر بالشروط السابقة كما هو الغالب».

٢. التهديب، ج ١، ص ٤١١، ح ١٢٥٦، معلقاً عن أحمد بن محمد بن الهيثم بن أبي مسروق. الفقيه، ج ١، ص ٦، ذيل ح ٣، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٤٥، ح ٣٧٢٥؛ الوسائل، ج ١، ص ١٤٤، ح ٣٥٧.

٣. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عدة من أصحابنا.

٤. في «ى»: «فيصب». ٥. في «بس»: «- قال».

٦. في الوسائل: «- و».

٧. في «بف» بخ، «- من». وفي الوافي: «على الماء المطر». فالظاهر أن الماء مجرور بـ «على» والمطر فاعل الفعل.

٨. في «بث» بس، «- فيه».

٩. في «بس» وحاشية «ت» «ى»: «فتقطر» وكذا في المرأة نقلاً عن نسخة بخط ابن المزيدي، وفي «ى» بس: «فيقطر». وفي «بف»: «فقطر».

١٠. «ينتضح»، أي يترشش؛ من النضح بمعنى البل بالماء والرش. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٦١٨؛ المصباح المنير، ص ٦٠٩ (نضح).

١١. في الوافي: «كنى بالوضوء في الموضعين عما يوجب، ومثله كثير في كلامهم ومنه المتوضي، قول الرجل: «أين يتوضأ الغرباء»، كما يأتي؛ أو اكتفى بذكر الوضوء عن مقدماته؛ أو عثر به عن الاستنجاء وإلا فلا وجه للسؤال. والغرض من السؤال الثاني أن المطر يسيل على الماء المتغير أحدهما بالقدر، فيشب من الماء القطرات ويتضح علي. وقوله: «والبيت يتوضأ على سطحه» سؤال آخر».

١٢. قوله: «فيكف»، أي يتقاطر ويسيل قليلاً قليلاً، يقال: وَكَفَ الْبَيْتُ والدَمْعُ، إذا تقاطر. وأصل الكف في «»

عَلَىٰ مِثَابِنَا؟

قَالَ: «مَا بِذَا بَأْسٍ^١، لَا تَغْسِلُهُ؛ كُلُّ شَيْءٍ يَرَاهُ^٢ مَاءُ الْمَطَرِ فَقَدْ طَهَّرَهُ»^٣.

٣٨٦٠ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ بَعْضِ

أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام فِي طِينِ الْمَطَرِ: «أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ أَنْ يُصِيبَ الثُّوبَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، إِلَّا أَنْ يَغْلَمَ أَنَّهُ قَدْ نَجَسَهُ شَيْءٌ بَعْدَ الْمَطَرِ، فَإِنْ أَصَابَهُ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَاغْسِلُهُ، وَإِنْ كَانَ الطَّرِيقُ نَظِيفًا لَمْ تَغْسِلْهُ»^{٤، ٥، ٦}.

٣٨٦١ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ الْأَخْوَلِ،

قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَخْرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ، فَأَسْتَنْجَى بِالْمَاءِ، فَيَقَعُ ثَوْبِي فِي ذَلِكَ الْمَاءِ الَّذِي اسْتَنْجَيْتَ بِهِ؟

فَقَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ»^{٧، ٨}.

«اللغة الميل والجور. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٢٠؛ المصباح المنير، ص ٦٧٠ (وكف).

١. في «بح» وحاشية «بخ»: «+» و«.

٢. في «ى، جس»: «تراه».

٣. الوافي، ج ٦، ص ٤٦، ح ٣٧٢٦؛ الوسائل، ج ١، ص ١٤٦، ح ٣٦٢، وفيه من قوله: «قلت: وبسيل علي من ماء المطر».

٤. في التهذيب: «وإن».

٥. في «بف، جن» والفقهاء: «لم يغسله». وفي الوافي: «فلا تغسله».

٦. التهذيب، ج ١، ص ٧٨٣، ح ٧٠، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفقيه، ج ١، ص ٧٠، ح ١٦٣، مراسلاً عن موسى بن جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٦، ص ٤٦، ح ٣٧٢٧؛ الوسائل، ج ١، ص ١٤٧، ح ٣٦٣، إلى قوله: «قد نجسه شيء بعد المطر»؛ وج ٣، ص ٥٢٢، ح ٤٣٥١.

٧. في الفقيه: «+» وليس عليك شيء. وقال في امرأة العقول، ج ١٣، ص ٤٥: «يستفاد من عدم البأس أنه طاهر، لا أنه نجس معفو عنه، كما نسب في الذكري إلى المحقق في المعبر» وذكر أن إطلاق الحديث يؤذن بعدم الفرق في ذلك بين المخرجين المتعدي وغيره، ولا بين أن يفصل مع الماء أجزاء من النجاسة مميزة أو لا، وذكر

٣٨٦٢ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ شِهَابِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ:

« اشتراط العلامة عدم زيادة الوزن، ثم قال: «نعم يشترط عدم تغيره بالنجاسة، وعدم وقوعه على نجاسة خارجة». وراجع: ذكرى الشيعة، ج ١، ص ٨٣.

٨. التهذيب، ج ١، ص ٨٥، ح ٢٢٣، بسنده عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ٧٠، ح ١٦٢، معلقاً عن محمد بن النعمان، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ٦، ص ٢٣، ح ٣٦٧٥؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٢١، ح ٥٦٥.

١. توسط أحمد بن محمد [بن عيسى] بين محمد بن يحيى وبين علي بن الحكم في كثير من الأسناد جذاً، ولم يُعهد توسط محمد بن إسماعيل - المنصرف إلى محمد بن إسماعيل بن بزيع - بين أحمد بن محمد وبين علي بن الحكم، بل لم يُعهد رواية محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن علي بن الحكم، ففي السند خلل لا محالة. هذا، وتقدمت في الكافي، ح ٧٥٠ و ١٤٥٦ رواية محمد بن يحيى، عن محمد بن إسماعيل، عن علي بن الحكم. وتقدمت أيضاً في الحديث ٣٨٥٣ رواية محمد بن يحيى، عن محمد بن إسماعيل، عن علي بن الحكم، عن شهاب بن عبد ربّه. وموضوع ذلك الخبر قريب من موضوع خبرنا هذا، ولا يبعد كون الخبرين جزءين من خبر واحد مقطّع، وتأتي أيضاً في ح ٤٥٥٣ رواية محمد بن يحيى، عن محمد بن إسماعيل، عن علي بن الحكم.

والظاهر أنّ محمد بن إسماعيل الراوي عن علي بن الحكم في هذه الأسناد هو محمد بن إسماعيل الراوي لكتاب علي بن الحكم - كما في رجال النجاشي، ص ٢٧٤، الرقم ٧١٨ - وهو متحد مع محمد بن إسماعيل الفقي الذي روى محمد بن يحيى بتوسطه عن علي بن الحكم في ح ٥٥٩٣، وهما متحدان مع محمد بن إسماعيل بن عيسى الذي روى عن علي بن الحكم في الاختصاص، ص ٢٩٣؛ وص ٣١٥.

إذا تبين هذا، نقول: لحل المشكلة في سندنا هذا ثلاثة احتمالات:

الأول: زيادة «عن أحمد بن محمد» في السند رأساً، كما لا يبعد بالنظر إلى الحديث ٣٨٥٣.

الثاني: وقوع التحريف في السند وأنّ الصواب هو «ومحمد بن إسماعيل»؛ لما يأتي في ح ٥٧١٢؛ من رواية محمد بن يحيى، عن محمد بن إسماعيل وأحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، ولما ورد في الاختصاص، ص ٢٩٣؛ و ص ٣١٥، من رواية أحمد بن محمد بن عيسى ومحمد بن إسماعيل بن عيسى، عن علي بن الحكم.

الثالث: وقوع التحريف في عنوان «أحمد بن محمد» وأنّ الصواب هو «محمد بن أحمد»؛ لما ورد في الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٢، ح ١٠٢٥؛ من رواية الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن يحيى أبيه - كما في بعض النسخ المعتبرة - عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن إسماعيل، عن علي بن الحكم. وهذا الاحتمال ضعيف جداً؛ لعدم معهودية هذا الطريق في أسناد الكافي.

فتحصل ممّا مرّ: أنّ ما ورد في الوسائل، ج ١، ص ٢١٢، ح ٥٤٤؛ من زيادة «بن بزيع» بعد محمد بن إسماعيل

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَنَّهُ قَالَ فِي الْجُنُبِ يَغْتَسِلُ، فَيَقْطُرُ الْمَاءُ عَنْ جَسَدِهِ فِي الْإِنَاءِ، وَيَنْتَضِحُ الْمَاءُ مِنَ الْأَرْضِ، فَيَصِيرُ فِي الْإِنَاءِ: «إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهَذَا كُلِّهِ».^٤

٣٨٦٣ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ يَسَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: قَالَ فِي الرَّجُلِ الْجُنُبِ يَغْتَسِلُ، فَيَنْتَضِحُ مِنَ الْمَاءِ فِي الْإِنَاءِ، فَقَالَ: «لَا بَأْسَ، مَا جُعِلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرْجٍ».^٥

٣٨٦٤ / ٨. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَغْتَسِلُ فِي مُغْتَسَلٍ يُبَالُ فِيهِ، وَيُغْتَسَلُ مِنَ الْجَنَابَةِ،^٦ فَيَقَعُ فِي الْإِنَاءِ مَاءٌ يَنْزُو مِنَ الْأَرْضِ؟

فَقَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ».^٧

١. في «بح»: «يغسل ويقطر».

٢. في «بث»: «ينضح».

٣. في الوافي: «في».

٤. بصائر الدرجات، ص ٢٣٨، ضمن ح ١٣، عن محمد بن إسماعيل، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ١، ص ١٦، ذيل ح ٢٠، مع اختلاف. الوافي، ج ٦، ص ٦٧، ح ٣٧٧٨؛ الوسائل، ج ١، ص ٢١٢، ح ٥٤٤.

٥. في التهذيب، ح ٢٢٤: «الماء في إنائه» بدل «من الماء في الإناء».

٦. في التهذيب، ح ٢٢٤: «به».

٧. التهذيب، ج ١، ص ٨٦، ح ٢٢٤، بسنده عن الكليني. وفيه، ح ٢٢٥، بسنده عن الفضيل، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٦٧، ح ٣٧٧٩؛ الوسائل، ج ١، ص ٢١٢، ح ٥٤٣.

٨. في «بح»: «جنابة».

٩. في «بث» والوافي والوسائل: «ما ينزو» بدل «ماء ينزو». وينزو، أي يثب ويظفر، وبابه قتل. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٥٣؛ مجمع البحرين، ج ١، ص ٤١٣ (نزو).

١٠. في «جس» والوافي: «به». وفي مرآة العقول: «ينبغي حمله على ما إذا لم يقع على البول والنجس، أو يكون المراد مغتسل الحمام؛ فإنه يرد عليه تلك الأشياء والماء الذي يطهره... أو المراد أنه يظن وقوع تلك الأشياء عليه غالباً فالجواب بعدم البأس لعدم العبرة بذلك الظن».

١١. الوافي، ج ٦، ص ٦٨، ح ٣٧٨١؛ الوسائل، ج ١، ص ٢١٣، ح ٥٤٥.

١٠ - بَابُ مَاءِ الْحَمَّامِ وَالْمَاءِ الَّذِي تُسَخِّنُهُ الشَّمْسُ

٣٨٦٥ / ١ . بَغَضُ أَصْحَابِنَا، عَنِ ابْنِ جُمَهْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنِ ابْنِ أَبِي

يَعْفُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ^٢: «لَا تَغْتَسِلُ^٣ مِنَ الْبُيْرِ الَّتِي تَجْتَمِعُ فِيهَا غُسَالَةُ الْحَمَّامِ^٤؛ فَإِنَّ فِيهَا غُسَالَةً وَلَدَ الزُّنَى وَهُوَ لَا يَطْهَرُ^٥ إِلَى سَبْعَةِ آبَاءٍ، وَفِيهَا غُسَالَةُ النَّاصِبِ وَهُوَ شَرُّهُمَا؛ إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُقْ^٦ خَلْقًا شَرًّا مِنَ الْكَلْبِ، وَإِنَّ النَّاصِبَ^٧ أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنَ الْكَلْبِ».

قُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنْ مَاءِ الْحَمَّامِ يَغْتَسِلُ مِنْهُ الْجَنْبُ وَالصَّبِيُّ^٨ وَالْيَهُودِيُّ وَالنَّضْرَانِيُّ وَالْمَجُوسِيُّ.

فَقَالَ: «إِنَّ مَاءَ الْحَمَّامِ كَمَاءِ النَّهْرِ^٩، يَطْهَرُ بَعْضُهُ بَعْضًا»^{١٠}.

١. في «جس»: «يسخنه». ٢. في «ى، جس» والوافي والوسائل: «- قال».

٣. في «بخ، بف، جس، جن»: «لا يغتسل».

٤. في «بخ، بس، جن» والوافي: «يجتمع». وفي مرآة العقول، ج ١٣، ص ٤٦: «يدلّ على وجوب الاحتراز عن غسالة الحمام، كما ذهب إليه بعض الأصحاب. وقال في المتهى: ... والأقوى عندي أنها على أصل الطهارة».

٥. في «بح»: «لا يَطْهَرُ». وفي «جس»: «إناء» بدل «آباء».

وفي مرآة العقول: «قوله عليه السلام: إلى سبعة آباء، أي من الأسفل، ويحتمل الأعلى أيضاً على بعد، ويدلّ على نجاسة ولد الزنى، كما ذهب إليه المرتضى ويعزى إلى ابن إدريس وإلى الصدوق أيضاً، لكن ينبغي حمل الطهارة في أولاده على الطهارة المعنوية؛ لعدم القول بنجاستهم ظاهراً».

٦. في «بح»: «لا يخلق». ٧. في «بف»: «- إن».

٨. في حاشية «بح»: «الناصب». ٩. في «جح»: «كالنهر» بدل «كماء النهر».

١٠. علل الشرائع، ص ٢٩٢، ذيل ح ١، بسند آخر عن عبدالله بن أبي يعفور، إلى قوله: «أهون على الله من الكلب». وفي الكافي، كتاب الزنى والتجمل، باب الحمام، ح ١٢٧٧٣؛ والتهذيب، ج ١، ص ٣٧٣، ح ١١٤٣، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام، إلى قوله: «غسالة الناصب وهو شرهما». الفقيه، ج ١، ص ١٢، ذيل ح ١٦، وفي كل المصادر مع اختلاف. الوافي، ج ٢، ص ٢٣٠، ح ٦٩٢، إلى قوله: «أهون على الله من الكلب»؛ وج ٦، ص ٤٩،

٣٨٦٦ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ حَبِيبٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَاءُ الْحَمَّامِ لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا كَانَتْ لَهُ مَادَّةٌ».^٢

٣٨٦٧ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ حَنَانٍ ^٣، قَالَ:

سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنِّي أَذْخُلُ الْحَمَّامَ فِي السَّحْرِ وَفِيهِ الْجُنُبُ وَغَيْرُ ذَلِكَ، فَأَقُومُ، فَأَغْتَسِلُ، فَيَنْتَضِحُ عَلَيَّ بَعْدَ مَا أَفْرَغُ مِنْ مَائِهِمْ؟

قَالَ: «أَلَيْسَ هُوَ جَارٍ؟»^٤ قُلْتُ: بَلَى، ←

ح ٣٧٣٣: الوسائل، ج ١، ص ٢١٩، ح ٥٥٩، إلى قوله: «وأهون على الله من الكلب»؛ وفيه، ص ١٥٠، ح ٣٧٣، من قوله: «قلت: أخبرني عن ماء الحمام».

١. في «جن»: «كان».

٢. التهذيب، ج ١، ص ٣٧٨، ح ١١٦٨، معلقاً عن الحسين بن سعيد. فقه الرضا عليه السلام، ص ٨٦، ضمن الحديث، وتام الرواية فيه: «ماء الحمام سبيله سبيل الماء الجاري إذا كانت له مادة». الفقيه، ج ١، ص ٩، ذيل ح ١١، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٤٩، ح ٣٧٣٢: الوسائل، ج ١، ص ١٤٩، ذيل ح ٣٧٠.

٣. الخبر رواه الشيخ عليه السلام في التهذيب، ج ١، ص ٣٧٨، ح ١١٦٩، بإسناده عن علي بن مهزيار، عن محمد بن إسماعيل، قال: سمعت رجلاً يقول لأبي عبد الله عليه السلام.

والظاهر وقوع السقط في سند التهذيب؛ فإنَّ محمد بن إسماعيل في مشايخ علي بن مهزيار، هو محمد بن إسماعيل بن بزيع، وهو من أصحاب أبي الحسن موسى، والرضا، وأبي جعفر الثاني عليه السلام، ووردت روايته عن حنان [بن سدير]، عن أبي عبد الله عليه السلام في عِدَّةٍ مِنَ الْأَسْنَادِ. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٦، ص ٤٦٤-٤٦٥ و ٤٦٧-٤٦٨؛ ج ١٢، ص ٣٥٠؛ رجال النجاشي، ص ٣٣٠، الرقم ٨٩٣؛ رجال الطوسي، ص ٣٤٤، الرقم ٥١٣٠؛ وص ٣٦٤، الرقم ٥٣٩٣؛ وص ٣٧٧، الرقم ٥٥٩٠.

ويؤيد ذلك أنَّ الخبر رواه الحميري في قرب الإسناد، ص ١٢٤، ح ٤٣٧، عن محمد بن عبد الحميد وعبد الصمد بن محمد، عن حنان بن سدير، قال: سمعت رجلاً يقول لأبي عبد الله عليه السلام.

٤. في «وج، جع»: «وأغسل» بدل «فأغتسل». وفي الوافي: «وأقوم» بدل «فأقوم». وقوله: «فيتضح»، أي يترشش؛ من التَّضَحُّع بمعنى البلل والرَّش. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٦١٨؛ المصباح المنير، ص ٦٠٩ (نضج).

٥. في الوافي: «أليس هو جار، استفهام إنكار؛ يعني أنَّ ماءهم جار على أبدانهم فلا بأس أن يتضح منه».

قَالَ: «لَا بَأْسَ»^١.

١٥/٣ ٤ / ٣٨٦٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ، عَنْ بَغِيضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْمَاضِي عليه السلام، قَالَ: سُئِلَ عَنْ مَجْمَعِ الْمَاءِ^٢ فِي الْحَمَامِ مِنْ غُسَالَةِ النَّاسِ يُصِيبُ الثُّوبَ^٣، قَالَ: «لَا بَأْسَ»^٤.

٥ / ٣٨٦٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحُسَيْنِ^٥ الْفَارِسِيِّ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي زَيْادٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْمَاءُ الَّذِي تُسَخِّنُهُ الشَّمْسُ لَا تَوَضُّؤُوا بِهِ، وَلَا تَغْتَسِلُوا بِهِ، وَلَا تَغْتَنُّوا بِهِ؛ فَإِنَّهُ يُورِثُ الْبَرَصَ»^٦.

«عليك». وفي مرآة العقول، ج ١٣، ص ٤٩: «قوله ﷺ: أليس هو جار؟ يحتمل أن يكون المراد: أليس يجري الماء الجاري في صحن الحمام؟ أو أليس المياه التي في تلك الحياض جارية على صحن الحمام؟ أو أليس الماء جارياً من المائدة إلى الحياض الصغار التي يغتسلون منها؛ إذ الماء يمكن أن يكون انتضح من أبدانهم؟ وقيل: المراد ما سمعت أن ماء الحمام يحكم الجاري. ولا يخفى بعده. ولعل الثالث أظهر الوجوه».

١. التهذيب، ج ١، ص ٣٧٨، معلقاً عن علي بن مهزيار. قرب الإسناد، ص ١٢٤، ح ٤٣٧، بسنده عن حنان بن سدير. الوافي، ج ٦، ص ٥١، ح ٣٧٣٦؛ الوسائل، ج ١، ص ٢١٣، ح ٥٤٦.

٢. في «غ، جن» وحاشية «بخ» والوسائل والفتية والتهذيب: «مجتمع الماء». وفي مرآة العقول: «ولعله محمول على ما إذا لم يحصل العلم أو الظن بوقوع غسالة من مزكروه في الخبر الأول فيها. ويمكن حمل الأول على الكراهة».

٣. في الفتية: «+ منه».

٤. التهذيب، ج ١، ص ٣٧٩، ح ١١٧٦، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفتية، ج ١، ص ١٢، ح ١٧، مرسلًا عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٦، ص ٥١، ح ٣٧٣٧؛ الوسائل، ج ١، ص ٢١٣، ح ٥٤٧.

٥. في «جس»: «والحسن».

٦. التهذيب، ج ١، ص ٣٧٩، ح ١١٧٧، معلقاً عن علي بن إبراهيم. علل الشرائع، ص ٢٨١، ح ٢، بسنده عن السكوني، عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ. الفتية، ج ١، ص ٦، ذيل ح ٣، مع اختلاف سير. الأمالي للصدوق، ص ٦٤٥، المجلس ٩٣، ضمن إملاء الصدوق في وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار، مع اختلاف. راجع: الخصال، ص ٢٧٠، باب الخمسة، ضمن ح ٩؛ وعلل الشرائع، ص ٢٨١،

١١ - بَابُ الْمَوْضِعِ الَّذِي يُكْرَهُ أَنْ يُتَغَوَّطَ فِيهِ^٢ أَوْ يُبَالَ

٣٨٧٠ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الثَّوْلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مِنْ فِقْهِ الرَّجُلِ أَنْ يَزِنَادَ مَوْضِعاً لِيَبُولَهُ^٤».

٣٨٧١ / ٢ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: «قَالَ رَجُلٌ لِعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ^٦: أَيْنَ يَتَوَضَّأُ الْغُرَبَاءُ؟

قَالَ^٦: يَنْتَقِي^٧ شَطُوطَ الْأَنْهَارِ، وَالطَّرِيقَ النَّافِذَةَ^٨، وَتَحْتَ الْأَشْجَارِ الْمُثْمِرَةِ، وَمَوَاضِعَ

«ح ١: والتهذيب، ج ١، ص ٣٦٦، ح ١١١٣. والامتبصار، ج ١، ص ٣٠، ح ٧٩. الوافي، ج ٦، ص ٥٩، ح ٣٧٥٧: الوسائل، ج ١، ص ٢٠٧، ح ٥٣١.

١. في «جس»: «المواضع التي تكرر». ٢. في «بح»: «- فيه». وفي «جس»: «فيها».

٣. «أن يرتاد موضعاً لبوله»، أي يطلب مكاناً ليتأ أو منحدرًا؛ لئلا يرجع عليه رشاش بوله، يقال: راذ الكَلأ يَرِوْذُهُ رَوْذاً ورياداً، وارتاد ارتياداً بمعنى، أي طلبه. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٧٨؛ النهاية، ج ٢، ص ٢٧٦؛ مجمع البحرين، ج ٣، ص ٥٦ (رود).

٤. الجعفریات، ص ١٣، و ٣٠، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه^٩ عن رسول الله ﷺ؛ مع زيادة في آخره: التهذيب، ج ١، ص ١٣٣، ضمن ح ٨٦، بسند آخر عن الرضا^{١٠}، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ١٠٥، ح ٣٨٥٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٢٨، ح ٨٨٩.

٥. في «جس»: «تَوَضَّأَ». وفي مرآة العقول، ج ١٣، ص ٥٠: «قوله^{١١}: يتوضأ الغرباء، المراد إما التغوط أو الأعم منه ومن البول، والأول أظهر. والتخصيص بالغريب لأنَّ البلدي يكون له مكان معدٌ لذلك غالباً».

٦. في «غ»، «بخ»، «بف»، «جس»، «جن» والوافي والفقيه والتهذيب: «فقال».

٧. في «بح»، «جس» والوافي: «ينتقي». وفي الفقيه والمعاني: «يتقون». والشُّطُوط: جمع الشُّطِّ، وهو جانب النهر الذي ينتهي إليه حد الماء، وجانب الوادي والسمام، وكلٌّ جانب من السنام شطٌّ. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٢٧؛ مجمع البحرين، ج ٤، ص ٢٥٨ (شطط).

٨. الطريق النافذ، أي السالك، من التعوذ بمعنى القطع والسلوك. وقيل: الطريق النافذ: الذي يُسَلِّكُ وليس

اللَّغْنِ. فَقِيلَ لَهُ: وَأَيْنَ مَوَاضِعَ اللَّغْنِ؟ قَالَ: أَبْوَابُ الدَّوْرِ^٢.

٣٨٧٢ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بِإِسْنَادِهِ رَفَعَهُ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: مَا حَدُّ الْغَائِطِ؟

قَالَ: «لَا تَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَذِيرُهَا^٤، وَلَا تَسْتَقْبِلِ الرِّيحَ وَلَا تَسْتَذِيرُهَا^٥».

● وَرَوَى أَيْضاً فِي حَدِيثٍ آخَرَ: «لَا تَسْتَقْبِلِ الشَّمْسَ^٦ وَلَا الْقَمَرَ^٧».

٣٨٧٣ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الثُّوْقَلِيِّ، عَنِ السُّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله أَنْ يُطَمَّخَ^٨ الرَّجُلُ بِبَوْلِهِ مِنَ السَّطْحِ،

بمسدود بين خاصة دون عامة يسلكونه، أي يجوزه كل أحد ليس بين قوم خاص دون عامة. وقال العلامة المجلسي: «الطرق النافذة، أي المسلوكة لا المتروكة». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٨٢١؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٥١٦-٥١٧ (نفذ).

١. في «بف، جس» والتهذيب والمعاني: «قيل». وفي «جن»: «فقال».

٢. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: أبواب الدور، يمكن أن يكون ذكر هذا على سبيل المثال ويكون عاماً في كل ما يتأذى به الناس».

٣. التهذيب، ج ١، ص ٣٠، ح ٧٨، بسنده عن الكليني. معاني الأخبار، ص ٣٦٨، ح ١، بسند آخر عن علي بن الحسين عليه السلام. الفقيه، ج ١، ص ٢٥، ح ٤٤، مرسل عن علي بن الحسين عليه السلام. الوافي، ج ٦، ص ١٠٦، ح ٣٨٥٩؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٢٤، ح ٨٥٢.

٤. في «بخ، جس»: «ولا يستبرها».

٥. في مرآة العقول: «اختلف الأصحاب في تحريم الاستقبال والاستدبار على المتخلى... ثم الخبر يدل على المنع من استقبال الريح واستدبارها وحمل على الكراهة».

٦. التهذيب، ج ١، ص ٢٦، ح ٤؛ و ص ٣٣، ح ٨٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٧، ح ١٣١، بسند آخر عن الحسن بن علي عليه السلام. الفقيه، ج ١، ص ٢٦، ح ٤٧، مرسل عن الحسن بن علي عليه السلام. الوافي، ج ٦، ص ١٠٧، ح ٣٨٦١؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٠١، ح ٧٩١.

٧. في «بث»: «ولا تستدبرها».

٨. الفقيه، ج ١، ص ٢٦، ح ٤٨، تمام الرواية فيه: «وفي خبر آخر: لا تستقبل الهلال ولا تستدبره». الوافي، ج ٦، ص ١٠٧، ح ٣٨٦٢؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٤٣، ح ٩٠٦.

٩. طَمَخَ ببوله، كمنع، وطَمَخَ ببوله وبالشئ تطميحاً في الهواء، أي رمى به في الهواء، وطَمَخَ ببوله تطميحاً، أي باله في الهواء. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ١٠٩٣؛ الصحاح، ج ١، ص ٣٨٩ (طمح).

أَوْ مِنَ الشَّيْءِ الْمَرْتَفِعِ فِي الْهَوَاءِ.^٢

١٦/٣

٣٨٧٤ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ رَفَعَهُ، قَالَ:

خَرَجَ أَبُو حَنِيفَةَ مِنْ عِنْدِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَأَبُو الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام قَائِمًا وَهُوَ غُلَامٌ، فَقَالَ لَهُ أَبُو حَنِيفَةَ: يَا غُلَامُ، أَيْنَ يَضَعُ الْغَرِيبُ يَدَيْكَمُ؟

فَقَالَ: «اجْتَنِبْ^٣ أَفْنِيَةَ الْمَسَاجِدِ، وَشَطُوطَ الْأَنْهَارِ، وَمَسَاقِطَ الشَّمَارِ، وَمَنَازِلَ النَّزَالِ^٤، وَلَا تَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ بِفَاطٍ وَلَا بَوْلٍ^٥، وَارْفَعْ نَوْبَكَ، وَضَعْ حَيْثُ شِئْتَ^٦».

٣٨٧٥ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ^٧، عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْكَزْخِيِّ:

١. في الوسائل: «و».

٢. الجعفریات، ص ١٣، و ص ٣٠، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ التهذيب، ج ١، ص ٣٥٢، ح ١٠٤٥، وفي كلها مع اختلاف يسير؛ الخصال، ص ٦١٢، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، مع اختلاف، وفيهما بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أمير المؤمنين عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الفقيه، ج ١، ص ٢٧، ح ٥٠، مرسلاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. تحف العقول، ص ١٠٠، ضمن الحديث الطويل، عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ٦، ص ١٠٦، ح ٣٨٥٧؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٥١، ح ٩٣٢.

٣. في حاشية «بح»: «أجنب». يقال: جَنَّبْتُ الشَّيْءَ وَأَجَنَّبْتُهُ وَجَنَّبْتُهُ، بمعنى واحد. قاله الفراء والزجاج. انظر: لسان العرب، ج ١، ص ٢٧٨ (جنب).

٤. في مرآة العقول، ج ١٣، ص ٥٢؛ وقوله عليه السلام: أفنية المساجد، الظاهر أن المراد الساحة عند باب المسجد، ويحتمل أن يكون المراد حريمها من كل جانب. والمعتيان مذكوران في اللغة، وقال في القاموس: فناء الدار، ككساء ما أتسع من أمامها، وقال في الصحاح: فناء الدار: ما امتد من جوانبها. وأما العلامة الفيض، فاختر ما في القاموس. وراجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٧٥؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٣٢ (فنى).

٥. في الوافي: «منازل النزال: الظلال المعدة لنزول القوافل والمترددین من شجرة أو جبل أو جدار أو غيرها».

٦. في «بف»: «ولا يبول».

٧. التهذيب، ج ١، ص ٣٠، ح ٧٩، بسنده عن الكليني. تحف العقول، ص ٤١١، ضمن الحديث، عن الكاظم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ١٠٧، ح ٣٨٦٠؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٠١، ح ٧٩٠، و ص ٣٢٤، ح ٨٥٣؛ البحار، ج ٥١، ص ١١٤، ح ٢٣. ٨. في «جس»: «- بن إسماعيل».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: ثَلَاثَةٌ مَلْعُونُونَ مَنْ فَعَلَهُنَّ: الْمَنْعُوطُ فِي ظِلِّ^٢ النَّزَالِ، وَالْمَانِعُ الْمَاءَ الْمُنْتَابَ^٣، وَسَادُّ الطَّرِيقِ الْمَسْلُوكِ^٤».

١٢ - بَابُ الْقَوْلِ عِنْدَ دُخُولِ الْخَلَاءِ وَعِنْدَ الْخُرُوجِ وَالِاسْتِجَاءِ وَمَنْ نَسِيَهُ، وَالتَّسْمِيَةَ^٥ عِنْدَ الْوُضُوءِ

٣٨٧٦ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِذَا دَخَلْتَ الْمَخْرَجَ، فَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ^٦، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخَبِيثِ الْمُخْبِثِ^٧، الرَّجْسِ النَّجِسِ، الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ؛ فَإِذَا

١. هكذا في معظم النسخ والوافي. وفي «جح»: «ثلاث». وفي المطبوع: «ثلاث خصال». وفي التهذيب: «ثلاثة خصال».

٢. في «جس»: «- ظل».

٣. في الوافي: «يعني بالمتاب المباح الذي يعتوره المازة على النوبة»، وفي مرآة العقول: «قوله عليه السلام: المتاب، قال شيخنا البهائي عليه السلام: أي الذي يتناوب عليه الناس نوبة بعد نوبة، فالمتاب صفة للماء، ويمكن أن يراد به ذو النوبة فيكون مفعولاً ثانياً للمانع، وقال في الصحاح: انتاب فلان القوم، أي أناهم مرة بعد أخرى». وراجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٢٩ (نوب).

٤. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب في أصول الكفر وأركانها، ح ٢٤٨٣ و ٢٤٨٤؛ والتهذيب، ج ١، ص ٣٠، ح ٨٠، بسند آخر عن إبراهيم الكرخي. الفقيه، ج ١، ص ٢٥، ح ٤٥، مرسلاً، وفي كلهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ١٠٧، ح ٣٨٦٣؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٢٥، ذيل ح ٨٥٥.

٥. هكذا في النسخ. وفي حاشية «ب» والمطبوع والمرأة: «+ عند الدخول و».

٦. في الوافي، ص ١١٤ والتهذيب، ص ٢٥: «+ وبالله».

٧. في «جس»: «الخبث» بدل «الخبث». والخبث: ذو الخبث في نفسه، والمُخْبِثُ الذي أعوانه خُبثاء، كما يقال للذي فرسه ضعيف: مُضْعِف، من قولهم: أخبث، أي اتخذ أصحاباً خبثاء، فهو خبيث، مُخْبِثٌ ومُخْبِثَانٌ. وقيل: المُخْبِثُ هو الذي يعلمهم الخبث ويوقعهم فيه، من قولهم: أخبثه غيره، أي علمه الخبث وأفسده. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٨١؛ النهاية، ج ٢، ص ٦ (خبث).

خَرَجْتُ^١، فَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَافَانِي مِنَ الْخَبِيثِ الْمُخْبِتِ، وَأَمَاطَ عَنِّي الْأَذَى^٢؛ وَإِذَا تَوَضَّأْتُ^٣، فَقُلْ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ^٤.

٣٨٧٧ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا سَمَّيْتَ فِي الْوُضُوءِ طَهَّرَ جَسَدَكَ كُلَّهُ^٥، وَإِذَا لَمْ تُسَمِّ

«وقوله: «الرَّجْسُ»: الْقَذَرُ، وقد يعبر به عن الحرام والفعل القبيح والعذاب واللعنة والكفر، والمراد هنا الأول. قال الفراء: إذا بدأوا بالنجس ولم يذكروا معه الرجس فتحو النون والجيم، وإذا بدأوا بالرجس ثم أتبعوه النجس كسروا الجيم. وُرِدَ بآتهم إذا قالوه مع الرجس أتبعوه إيَّاه وقالوا: رَجَسَ رَجْسًا، كسروا لمكان رَجَسَ ونَسُوا وجمعوا، وكذلك يعكسون فيقولون: رَجَسَ رَجْسًا، فيقولونها بالكسر لمكان رجس الذي بعده. وأما رَجَسَ مفرداً فمكسور على كلِّ حال. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٢٠٠ (رجس)؛ لسان العرب، ج ٦، ص ٢٢٦ (نجس).

١. في «بث»: «فإذا فرغت». وفي «جس» والتهذيب، ص ٢٥: «وإذا خرجت». وفي «جن»: «فإن خرجت».

٢. في الوافي، ص ١١٤ والتهذيب، ص ٢٥: «و الحمد».

٣. في الوسائل، ح ١١٠٤: «فإذا» بدل «وإذا». وقوله: «أَمَاطَ عَنِّي الْأَذَى»، أي أبعدته عَنِّي ونَحَاهُ وأزاله وأذهب ودفعه، يقال: مِطَطْتُ غَيْرِي وأمطته، أي نَحَيْتُهُ. قيل: مِطَطْتُ أَنَا وأمطت غَيْرِي. وقال العلامة المجلسي عليه السلام: «لعلَّ المراد بالتوضي الاستنجاء». راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٤٠٩؛ مجمع البحرين، ج ٤، ص ٢٧٤ (مِطَطَ).

٤. التهذيب، ج ١، ص ٢٥، ح ٦٣، بسنده عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ٢٥، ح ٤٢، بسند آخر، مع زيادة في أوله؛ الجعفریات، ص ١٣، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام، عن النبي صلى الله عليه وآله؛ وفيها إلى قوله: «الشيطان الرجيم»؛ التهذيب، ج ١، ص ٣٥١، ح ١٠٣٨، بسند آخر عن أحدهما عليه السلام، إلى قوله: «وأماط عَنِّي الْأَذَى». فقه الرضا عليه السلام، ص ٧٨، مع زيادة، وفي الأربعة الأخيرة مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ١، ص ٢٣، ح ٣٧، مرسلًا عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف وزيادة. المقتعة، ص ٣٩، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، إلى قوله: «الشيطان الرجيم» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ١١٤، ح ٣٨٨٥؛ و ص ٣٢٨، ح ٤٣٩٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٠٦، ح ٨٠٥؛ و ص ٤٢٣، ح ١١٠٤، من قوله: «وإذا تَوَضَّأْتُ فَقُلْ».

٥. قال العلامة الفيض: «السَّرُّ في ذلك أَنَّهُ إِذَا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى، طَهَّرَ قَلْبَهُ مِنْ خَبَثِ الْغَفْلَةِ عَنِ اللَّهِ؛ وَإِذَا طَهَّرَ قَلْبَهُ، طَهَّرَ سَائِرَ جَسَدِهِ؛ لِأَنَّ الْبَدَنَ تَابِعٌ لِلْقَلْبِ». وقيل غير ذلك. راجع: مرآة العقول، ج ١٣، ص ٥٤.

لَمْ يَطْهَرْ^١ مِنْ جَسَدِكَ إِلَّا مَا مَرَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ^٢.

١٧/٣ ٣٨٧٨ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي مَخْمُودٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ الرِّضَاءَ عليه السلام يَقُولُ: «يَسْتَنْجِي^٣ وَيُغْسَلُ مَا ظَهَرَ مِنْهُ عَلَى الشَّرَجِ، وَلَا تَدْخُلُ فِيهِ الْأَثْمَلَةُ^٤».

٣٨٧٩ / ٤. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارِ السَّابَّاطِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْتَنْجِيَ بِأَيِّمَا^٥ يَبْدَأُ: بِالْمَقْعَدَةِ^٦، أَوْ بِالْإِخْلِيلِ؟

١. في «جس»: «لم تطهر».

٢. التهذيب، ج ١، ص ٣٥٥، ح ١٠٦٠؛ و ص ٣٥٨، ح ١٠٧٤، معلقاً عن الحسين بن سعيد؛ الاستبصار، ج ١، ص ٦٧، ح ٢٠٤، بسنده عن الحسين بن سعيد. وفي التهذيب، ج ١، ص ٣٥٨، ح ١٠٧٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٦٨، ح ٢٠٥، بسند آخر عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٣٢٧، ح ٤٣٩٠؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٢٤، ذيل ح ١١٠٨.

٣. الاستنجاء: غسل موضع النَجْوِ، وهو ما يخرج من البطن، أو مسحه بحجر أو مدر، والأول مأخوذ من استنجيت الشجر، إذا قطعته من أصله؛ لأنَّ الغسل يزيل الأثر. والثاني من استنجيت النخلة، إذا التقطت رطبها؛ لأنَّ المسح لا يقطع النجاسة بل يبقى أثرها. وبالجمله الاستنجاء: إزالة الخبث من المخرجين. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٠٢؛ المصباح المنير، ص ٥٩٤ (نجا).

٤. في الفقيه والتهذيب والاستبصار: - «منه». والشَّرَج، سكون الرء أفصح من فتحها: مجمع حلقة الدبر الذي ينطبق. وقيل: الشرج: ما بين الدبر والأنثيين. وقيل غير ذلك. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٣٠٧؛ المصباح المنير، ص ٣٠٨ (شرح).

٥. التهذيب، ج ١، ص ٤٥، ح ١٢٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ٥١، ح ١٤٦، بسنده عن أحمد بن محمد. الفقيه، ج ١، ص ٣١، ح ٦٠، مرسلأ، وفي كلهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ١٢٤، ح ٣٩٠٨؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٤٧، ح ٩١٩؛ و ج ٣، ص ٤٣٧، ح ٤٠٩٤.

٦. في «غ»، «ي»، «بخ»، «جن»، «وحاشية»، «بث»، «بع»، «جج»، «الوسائل»: «بالماء».

٧. في «بع»: «المقعدة».

فَقَالَ: «بِالْمُقَدَّةِ، ثُمَّ بِالْإِخْلِيلِ».^١

٣٨٨٠ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ بَغُضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَسْتَنْجِيَ الرَّجُلُ بِيَمِينِهِ».^٢

٣٨٨١ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ، قَالَ:

قُلْتُ لَهُ: مَا تَقُولُ فِي الْفَصِّ يَتَّخِذُ مِنْ حِجَارَةٍ زُمُرْدٍ؟

قَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ، وَلَكِنْ إِذَا أَرَادَ الْإِسْتِنْجَاءَ نَزَعَهُ».^٥

٣٨٨٢ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْإِسْتِنْجَاءُ بِالْيَمِينِ مِنَ الْجَفَاءِ».^٦

١. التهذيب، ج ١، ص ٢٩، ح ٧٦، بسنده عن الكليني . الوافي، ج ٦، ص ١٢٣، ح ٣٩٠٥؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٢٣، ح ٨٥١.

٢. التهذيب، ج ١، ص ٢٨، ح ٧٣، بسنده عن الكليني . الوافي، ج ٦، ص ١٢٤، ح ٣٩١١؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٢١، ح ٨٤٢.

٣. في «ي، بث، جح، جس» وحاشية «غ، يخ، بس، بف، بن» والوافي والفتية: «زمزم». وفي التهذيب: «أحجار زمزم» بدل «حجارة زمزم». وقال في الوافي: «في كثير من النسخ: زمزد، مكان زمزم، وكأنه الصواب؛ إذ لا تعرف حجارة يؤتى بها من زمزم». وهاهنا كلام على النسختين، الأنسب منهما ذكره العلامة المجلسي. راجع: مرآة العقول، ج ١٣، ص ٥٥-٥٦. ٤. في «بف»+: «به».

٥. التهذيب، ج ١، ص ٣٥٥، ح ١٠٥٩، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحسين بن عبد ربّه. الفتية، ج ١، ص ٢٩، ذيل ح ٥٨، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ١٢٥، ح ٣٩١٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٥٣، ذيل ح ٩٥٣.

٦. التهذيب، ج ١، ص ٢٨، ح ٧٤، بسنده عن الكليني. الخصال، ص ٥٤، باب الاثنين، ح ٧٢، بسنده عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ. الجعفریات، ص ١٧، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ. الفتية، ج ١، ص ٢٧، ح ٥١، مرسلًا، وفي الثلاثة الأخيرة مع زيادة في أوله. الوافي، ج ٦، ص ١٢٥، ح ٣٩١٢؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٢١، ح ٨٤٣.

٣٨٨٥ / ١٠ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ^١، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ عَبْدِ

الْكَرِيمِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَبُولُ، فَيُصِيبُ فِخْذَهُ^٢ قَدَرٌ نَكْتَةٍ^٣ مِنْ بَوْلِهِ^٤، ١٨/٣

فَيُصَلِّي، ثُمَّ يَذْكُرُ بَعْدَ أَنَّهُ لَمْ يَغْسِلْهُ؟

قَالَ: «يَغْسِلُهُ، وَيُعِيدُ صَلَاتَهُ»^٥.

٣٨٨٦ / ١١ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ^٦، عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ،

عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: الرَّجُلُ يُرِيدُ أَنْ يَسْتَنْجِيَ كَيْفَ يَقْعُدُ؟

قَالَ: «كَمَا يَقْعُدُ لِلْغَائِطِ»^٧، وَقَالَ: «إِنَّمَا عَلَيْهِ أَنْ يَغْسِلَ مَا ظَهَرَ مِنْهُ»^٨، وَلَيْسَ عَلَيْهِ

أَنْ يَغْسِلَ بَاطِنَهُ»^٩.

١. ج ٦، ص ١٢٤، ح ٣٩١٠؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٢٢، ح ٨٤٩؛ وص ٣٥٨، ح ٩٥٢؛ وج ٣، ص ٤٣٩، ح ٤١٠٢.

٢. في الوسائل والتهذيب والاستبصار: «+ بن زياد».

٣. هكذا في معظم النسخ والوافي. وفي التهذيب: «بعض فخذه». وفي المطبوع: «+ وركبته». وفي «بح»: «+ وركبته». وفي الوسائل، ح ٤٠٦٩: «بعض جسده» بدل «فخذه».

٤. في حاشية «بح»: «قدر نكتة». وفي الوافي: «- قدر». والنكتة في الشيء كالنقطة، أي أثر قليل، يقال: نَكَتْ عَلَيَّ نَكْتَةٌ مِنْ بَوْلٍ وَنُقْطَةٌ مِنْ بَوْلٍ. راجع: النهاية، ج ٥، ص ١١٤؛ مجمع البحرين، ج ٢، ص ٢٢٦ (نكت).

٥. هكذا في معظم النسخ والوافي والوسائل والتهذيب. وفي «ي» والمطبوع: «بول».

٦. الكافي، كتاب الصلاة، باب الرجل يصلّي في الثوب وهو...، ح ٥٣٩٦؛ والتهذيب، ج ١، ص ٣٥٩، ح ١٤٨٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٨١، ح ٦٣٣، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ١٥٤، ح ٣٩٨١؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٢٩، ح ٤٠٦٩؛ وص ٤٨١، ح ٤٢٣٣.

٧. في الوسائل: «+ بن زياد». وفي «جس»: «- له».

٨. في «مرآة العقول»: يفهم منه أنه ينبغي التنزه عن استقبال القبلة واستدبارها حين الاستنجاء أيضاً، ولم أر قائلًا بالوجوب هنا. في التهذيب، ص ٤٥ و ٥٢؛ والاستبصار: «منها».

٩. في التهذيب، ص ٤٥ و ٥٢؛ والاستبصار: «باطنها».

١٠. التهذيب، ج ١، ص ٣٥٥، ح ٢٤؛ معلقاً عن سهل بن زياد، عن موسى بن القاسم. وفيه، ص ٤٥، ضمن

٣٨٨٧ / ١٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ زِيَادٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله قَالَ لِبَعْضِ نِسَائِهِ: مَرِي نِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ^١ أَنْ يَسْتَنْجِينَ بِالْمَاءِ، وَيُبَالِغْنَ؛ فَإِنَّهُ مَطْهُرَةٌ^٢ لِلْحَوَاشِي، وَمَذْهَبَةٌ لِلنَّوَاسِيرِ^٣».

٣٨٨٨ / ١٣ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْقُضَلِيِّ؛

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ ذَرَّاجٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «قَالَ^٤ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ»^٥ قَالَ: «كَانَ النَّاسُ يَسْتَنْجُونَ بِالْكُرْسُفِ^٦ وَالْأَخْجَارِ^٧، ثُمَّ أُخِذَتْ

١. ح ٦٦؛ و ص ٥٢، ذيل ح ٩٠؛ والاستبصار، ج ١، ص ٥٢، ذيل ح ١٤٩، بسنده عن عمرو بن سعيد، من قوله:

«وقال: إنما عليه أن يغسل». والفقهاء، ج ١، ص ٢٨، ح ٥٤، مرسلًا، إلى قوله: «كما يقعد للغائط» مع اختلاف

يسير. الوافي، ج ٦، ص ١٢٣، ح ٣٩٠٦؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٦٠، ح ٩٥٥.

١. في «بف» والفقهاء: «النساء» بدل «نساء». وفي «غ»، ي، بث، يح، يخ، بس، بف، جع، جس، وحاشية «جن» والفقهاء: «المؤمنات» بدل «المؤمنين».

٢. المطهرة بكسر الميم وفتحها - والفتح أعلى -: الإداوة، وهي إناء صغير من جلد يتخذ للماء. وقيل: المطهرة: الإناء الذي يتوضأ به ويطهر به. وقيل أيضاً: كل إناء يتطهر به، مثل سطل أو ركوة فهو مطهرة. هذا في الأصل، والمراد بها هاهنا الزيلة للنجاسة. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٢٧؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٥٠٦ (طهر).

٣. في «ى»: «مذهبة». والتواسير: جمع باسور، وهي علة تحدث في المقعدة وفي داخل الأنف أيضاً والمراد هنا الأول. وقيل: ورم تدفعه الطبيعة إلى كل موضع من البدن، يقبل الرطوبة من المقعدة والأنثيين والأشجار وغير ذلك، فإن كان في المقعدة لم يكن حدوثه دون انفتاح أفواه العروق، وقد تبدل السين صاداً فيقال: باصور. وقيل: غير عربي. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٨٩؛ المصباح المنير، ص ٤٨ (بسر).

٤. علل الشرائع، ص ٢٨٦، ح ٢، بسنده عن هارون بن مسلم. وفي التهذيب، ج ١، ص ٤٤، ح ١٢٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ٥١، ح ١٤٢، بسنده عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن زياد، عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام، عن النبي صلى الله عليه وآله. الفقهاء، ج ١، ص ٣٢، ح ٦٢، مرسلًا عن النبي صلى الله عليه وآله. الوافي، ج ٦، ص ١٢٨، ح ٣٩٢٢؛ الوسائل، ج ١، ص ٣١٦، ذيل ح ٨٣١.

٥. هكذا في «بث»، يح، يخ، بس، بف، جع، جس، جن. وفي «ى» والمطبوع والوسائل: «+ بن شاذان». وفي السند تحويل يعطف «علي بن إبراهيم، عن أبيه» على «محمد بن إسماعيل، عن الفضل».

٦. في «يح» والوسائل: «- قال».

٧. البقرة (٢): ٢٢٢.

٨. كرسف، كعصفور وزنبور. القطن. الصحاح، ج ٤، ص ١٤٢١ (كرسف).

النُضُوءُ^١ وَهُوَ خُلِقَ كَرِيمٍ، فَأَمَرَ بِهِ^٢ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَنَعَهُ، وَأَنْزَلَ^٣ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ»^٤.

١٤ / ٣٨٨٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أَذِينَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ: تَوَضَّأْتُ يَوْمًا وَلَمْ أُغْسِلْ^٥ ذَكَرِي، ثُمَّ صَلَّيْتُ^٦، فَسَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «اغْسِلْ ذَكَرَكَ، وَأَعِذْ صَلَاتَكَ»^٧.

١٥ / ٣٨٩٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَقُطِينٍ، عَنْ أَخِيهِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَقُطِينٍ: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ﷺ فِي^٨ الرَّجُلِ يَبُولُ، فَيَتَنَسَّى غَسْلَ ذَكَرِهِ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَ الصَّلَاةِ، قَالَ: «يَغْسِلُ ذَكَرَهُ»^٩، وَلَا يَعِيدُ الْوُضُوءَ»^{١٠}.

١. في الوافي: «يعني بالوضوء الاستنجاء بالماء». ٢. في «جس»: «- به».

٣. في «غ»، بث، بخ، بس، بف، جن، وتفسير العياشي: «وأنزله». وفي «ي» وحاشية «بخ» والوسائل: «فأنزل». وفي «بخ»، جع، جس: «فأنزله».

٤. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٠٩، ح ٣٢٦، عن جميل، عن أبي عبد الله ﷺ، من قوله: «كان الناس يستنجون»، مع اختلاف يسير. وراجع: الفقيه، ج ١، ص ٣٠، ح ٥٩. الوافي، ج ٦، ص ١٢٩، ح ٣٩٢٣؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٥٥، ح ٩٤٣. ٥. في حاشية «بخ»: «ولم يغسل». وفي «جس» والاستبصار، ص ٥٣: «يومًا».

٦. في التهذيب، ص ٥١: «فذكرت».

٧. في الوافي والتهذيب، ص ٤٧ والاستبصار، ص ٥٣: «عن ذلك».

٨. في حاشية «بخ»: «صلواتك».

٩. التهذيب، ج ١، ص ٤٧، ح ١٣٥؛ و ص ٥١، ح ١٤٩؛ والاستبصار، ج ١، ص ٥٣، ح ١٥٢؛ و ص ٥٦، ح ١٦٤، بسند آخر عن ابن أبي عمير. الوافي، ج ٦، ص ١٥٥، ح ٣٩٨٣؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٩٥، ذيل ح ٧٧٧.

١٠. في «بخ»: «عن».

١١. هكذا في «غ»، ي، بث، بخ، بس، بف، جع، جس، جن، والوافي والوسائل. وفي «بخ» والمطبوع: «ويعيد الصلاة».

١٢. التهذيب، ج ١، ص ٤٨، ح ١٣٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ٥٣، ح ١٥٥، بسند آخر عن علي بن يقطين، عن أبي الحسن موسى ﷺ. والتهذيب، ج ١، ص ٤٨، ح ١٣٩؛ والاستبصار، ج ١، ص ٥٤، ح ١٥٦، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ١٥٥، ح ٣٩٨٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٩٤، ح ٧٧١.

١٦ / ٣٨٩١ . عَنْهُ ، عَنْ أَحْمَدَ ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا :

١٩ / ٣ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَبُولُ ، وَيَنْسَى أَنْ يَغْسِلَ ذَكَرَهُ حَتَّى يَتَوَضَّأَ وَيُصَلِّيَ ، قَالَ : «يَغْسِلُ ذَكَرَهُ ، وَيَعِيدُ الصَّلَاةَ ، وَلَا يَعِيدُ الْوُضُوءَ»^١ .

١٧ / ٣٨٩٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ زُرْعَةَ ، عَنْ سَمَاعَةَ ، قَالَ :

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : «إِذَا دَخَلْتَ الْغَائِطَ ، فَقَضَيْتَ^٢ الْحَاجَةَ ، فَلَمْ تُهْرِيقِ^٣ الْمَاءَ ، ثُمَّ تَوَضَّأْتَ ، وَنَسِيتَ^٤ أَنْ تَسْتَنْجِيَ ، فَذَكَرْتَ بَعْدَ مَا صَلَّيْتَ ، فَعَلَيْكَ الْإِعَادَةُ ، وَإِنْ كُنْتَ أَهْرَقْتَ الْمَاءَ ، فَنَسِيتَ^٥ أَنْ تَغْسِلَ ذَكَرَكَ حَتَّى صَلَّيْتَ ، فَعَلَيْكَ إِعَادَةُ الْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ ، وَغَسَلَ ذَكَرَكَ ؛ لِأَنَّ الْبُؤْلَ لَيْسَ^٦ مِثْلَ الْبَرَّازِ^٧ »^٨ .

١. الوافي، ج ٦، ص ١٥٥، ح ٣٩٨٦؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٩٤، ح ٧٧٢.

٢. في «بح» : «وقضيت» .

٣. في «بخ، بس، بف» وحاشية «بث، بج» : «فلم تهريق» . ويقال : هَرَقَ الْمَاءَ يَهْرِيقُ - بفتح الهاء - هِرَاقَةً ، أَيْ صَبَّهُ . وفيه لغة أخرى : أَهْرَقَ يَهْرِيقُ إِهْرَاقًا ، عَلَى وَزْنِ أَفْعَلَ يُفْعَلُ فَيَجْمَعُ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْمَبْدَلِ . وفيه لغة ثالثة : أَهْرَاقُ يَهْرِيقُ إِهْرَاقًا ، وَهَذَا شاذٌّ . وإِهْرَاقُ الْمَاءِ هَاهُنَا كِتَابَةٌ عَنِ الْبَوْلِ . راجع : الصحاح ، ج ٤ ، ص ١٥٦٩ ؛ النهاية ، ج ٥ ، ص ٢٦٠ (هرق) .

٤. في «غ» : «فنسيت» .

٥. في «جس» : «ونسيت» .

٦. في «غ، ي، بث، بخ، بس، بف، جج، جس» والوافي والمرأة ، نَقْلًا مِنْ بَعْضِ النسخ - «ليس» .

وفي مرآة العقول ، ج ١٣ ، ص ٦٠ : «ليس في بعض النسخ «ليس» فقولهم عليه السلام : فعلبك الإعادة ، المراد به إعادة الوضوء والصلاة . وعلى النسخة الأخرى المراد إعادة الصلاة حسب ، وإعادة الوضوء في الموضعين أوفي الثاني محمولة على الاستحباب أو التقيّة» .

٧. قال ابن الأثير : «البراز بالفتح : اسم للفضاء الواسع ، فكُنُوا بِهِ عَنْ قِضَاءِ الْغَائِطِ ، كَمَا كُنُوا عَنْهُ بِالْغَلَاءِ ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَتَبَرَّزُونَ فِي الْأَمْكَنَةِ الْخَالِيَةِ مِنَ النَّاسِ . قَالَ الْخَطَّابِيُّ : الْمُحَذِّثُونَ يَرَوْنَهُ بِالْكَسْرِ وَهُوَ خَطَأٌ ؛ لِأَنَّهُ بِالْكَسْرِ مَصْدَرٌ مِنَ الْمُبَارَازَةِ فِي الْحَرْبِ . وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ بِخِلَافِهِ ، وَهَذَا لَفْظُهُ : الْبِرَّازُ : الْمُبَارَازَةُ فِي الْحَرْبِ ، وَالْبِرَّازُ أَيْضًا : كِتَابَةٌ عَنْ ثَقُلِ الْغِذَاءِ وَهُوَ الْغَائِطُ ، ثُمَّ قَالَ : وَالْبِرَّازُ بِالْفَتْحِ : الْفُضَاءُ الْوَاسِعُ ، وَتَبَرَّزَ الرَّجُلُ ، أَيْ خَرَجَ إِلَى الْبِرَّازِ لِلْحَاجَةِ . » النهاية ، ج ١ ، ص ١١٨ (برز) .

٨. التهذيب ، ج ١ ، ص ٥٠ ، ح ١٤٦ ؛ والاستبصار ، ج ١ ، ص ٥٥ ، ح ١٦٢ ، معلقاً عن الكليني . علل الشرائع ، ج ٨

١٣ - بَابُ الْإِسْتِبْرَاءِ مِنَ الْبَوْلِ وَغَسْلِهِ وَمَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ

١ / ٣٨٩٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ حَمَّادٍ ، عَنْ حَرِيرٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ ، قَالَ :

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام : رَجُلٌ بَالَ ، وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ مَاءٌ ؟

فَقَالَ ^١ : « يَنْصِرُ أَصْلُ ^٢ ذَكَرِهِ إِلَى طَرْفِهِ ^٣ ثَلَاثَ عَصْرَاتٍ ، وَيَنْتَرُ ^٤ طَرْفَهُ ، فَإِنْ خَرَجَ بَعْدَ

ذَلِكَ ^٥ شَيْءٌ ، فَلْيَسِّ مِنَ الْبَوْلِ ، وَلْيَكُنْهُ مِنَ الْخَبَائِلِ ^٦ » . ^٧

٢ / ٣٨٩٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ :

« ص ٥٨٠ ، ح ١٢ ، بسنده عن يونس بن عبد الرحمن ، عن زرعة . وفي التهذيب ، ج ١ ، ص ٤٧ ، ح ١٣٦ :

والاستبصار ، ج ١ ، ص ٥٣ ، ح ١٥٣ ، بسند آخر ، من قوله : « وإن كنت أمرت الماء فنسيت » إلى قوله : « وغسل

ذكرك » مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ٦ ، ص ١٥٧ ، ح ٣٩٩١ : الوسائل ، ج ١ ، ص ٣١٩ ، ح ٨٣٩ .

١ . في الوسائل والتهذيب والاستبصار : « قال » . ٢ . في « جس » : « - أصل » .

٣ . في التهذيب : « طرف ذكره » . وفي الاستبصار : « رأس ذكره » كلاهما بدل « طرفه » .

وفي مرآة العقول ، ج ١٣ ، ص ٦٠ : « قوله عليه السلام : إلى طرفه ، أي ذكره ؛ لأنه يطلق الطرف على الذكر واللسان ، كما

ورد في الخبر نقي الطرفين وفسر بهما ، وقال في الصحاح : قال ابن الأعرابي : قولهم : لا يدرى أي طرفيه

أطول ، طرفاه ؛ لسانه وذكره ، فيكون المراد عصر ما بين المقعدة إلى الأثنين ويكون المراد من نتر الطرف

عصر أصل القضيب . ويحتمل أن يكون المراد عصر أصل الذكر إلى طرف الذكر ، أي ما بين المقعدة إلى رأس

الذكر ، ويكون المراد به العصرين جميعاً ، والمراد من نتر الطرف نتر رأس الذكر فيوافق المشهور ... وينقل

عن بعض الأفاضل أنه قرأ : ذكره بضمّ الذال وسكون الكاف ، وفسره بطرف الذكر ؛ لينطبق على ما ذكره

الأصحاب من تليث العصرات . ثم رده . وراجع أيضاً : الصحاح ، ج ٤ ، ص ١٣٩٤ (طرف) .

٤ . التثر : جذب فيه شدة وقوة وجفوة ، يقال : استتر من بوله ، أي اجتذبه واستخرج بقيته من الذكر عند

الاستنجاء حرصاً عليه مهتماً به . راجع : النهاية ، ج ٥ ، ص ١٢ : القاموس المحيط ، ج ١ ، ص ٦٦٥ (نتر) .

٥ . في « جس » : « - بعد ذلك » .

٦ . الخبائيل : جمع على غير قياس ، وهي عروق في ظهر الإنسان . وقيل : هي عروق الذكر . وقيل : جبال الذكر :

عروقه . راجع : لسان العرب ، ج ١١ ، ص ١٣٦ : القاموس المحيط ، ج ٢ ، ص ١٢٩٨ (جبل) .

٧ . التهذيب ، ج ١ ، ص ٢٨ ، ح ٧١ : والاستبصار ، ج ١ ، ص ٤٩ ، ح ١٢٧ ، بسندهما عن الكليني . التهذيب ، ج ١ ،

ص ٣٥٦ ، ح ١٠٦٣ ، معلقاً عن علي بن إبراهيم . الوافي ، ج ٦ ، ص ١٤٧ ، ح ٣٩٧٠ : الوسائل ، ج ١ ، ص ٣٢٠ ،

ح ٨٤١ : البحار ، ج ٨٠ ، ص ٢٠٥ ، ذيل ح ١٥ .

وَأَبُو دَاوُدَ جَمِيعاً، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ
الْعَلَاءِ، عَنِ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ^٢ بَالَ، ثُمَّ^٣ تَوَضَّأَ وَقَامَ^٤ إِلَى الصَّلَاةِ، فَوَجَدَهُ بَلَاءً؟
قَالَ^٥: «لَا يَتَوَضَّأُ، إِنَّمَا ذَلِكَ مِنَ الْخَبَائِلِ»^٦.

٣٨٩٥ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَشِيمٍ، عَنْ
صَفْوَانَ، قَالَ:

٢٠/٣ سَأَلَ الرِّضَاءُ عليه السلام رَجُلًا وَأَنَا حَاضِرٌ، فَقَالَ: إِنَّ بِي جُرْحًا^٨ فِي مَقْعَدَتِي،
فَأَتَوَضَّأُ^٩ وَأُسْتَنْجِي^{١٠}، ثُمَّ أَجِدُ بَعْدَ ذَلِكَ التَّدْبِي^{١١} وَالصُّفْرَةَ^{١٢} مِنَ الْمَقْعَدَةِ

١. هكذا في «جن». وفي «ي»، بث، بخ، بس، بف، جح «المطبوع: «أبي داود». والصواب ما أثبتناه، كما
يعلم ذلك مما قدّمناه في الكافي، ذيل ح ٣٨٤٠. فعليه في السند تحويل بعطف «أبو داود» على «عدة من
أصحابنا، عن أحمد بن محمد».

٢. ف «جس»: «عن الرجل».

٣. في «بخ، بف، والوافي: «و».

٤. في الوسائل: «ثم قام».

٥. في الوسائل: «ثم وجد».

٦. في «جن»: «فقال». وفي مرآة العقول: «ظاهره مذهب الصدوق من أنه مع عدم الاستبراء أيضاً لا يجب إعادة
الوضوء وإن أمكن حمله عليه، لكن حمل الأخبار الأخرى على الاستحباب أظهر، وهو موافق للأصل أيضاً
وإن كان مخالفاً للمشهور».

٧. الفقيه، ج ١، ص ٦٤، ح ١٤٧، معلقاً عن عبدالله بن أبي يعفور، مع اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب الطهارة،
باب المذي والوذّي، ضمن ح ٣٩٩٠، وقرب الإسناد، ص ١٢٦، ح ٤٤٤، بسند آخر، مع اختلاف. والوافي،
ج ٦، ص ٢٦٦، ح ٤٢٦١؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٨٢، ح ٧٤٤.

٨. في «جن» والبحار: «لي» بدل «بي». وفي الوافي عن بعض النسخ: «+ خراجاً». وفي التهذيب، ص ٤٦: «في
خراجاً» بدل «بي جرحاً».

٩. في «بث» والوافي: «وأتوضأ».

١٠. في «جن»: «التدوة».

١٢. في «غ»، بخ، بس، جن، والبحار: «الصفرة» بدون الواو. وفي الوافي: «+ يخرج». وفي التهذيب، «

أ فَأَعِيدُ الْوُضُوءَ؟

فَقَالَ: «وَقَدْ أَنْقَيْتَ؟» فَقَالَ^٢: نَعَمْ، قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ رُشَّهْ بِالْمَاءِ، وَلَا تُعِيدِ

الْوُضُوءَ»^٣.

● أَحْمَدُ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ^٤، قَالَ: سَأَلَ الرَّضَاءُ^٥ رَجُلًا يَنْخُو حَدِيثَ صَفْوَانَ^٦.

٣٨٩٦ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَنَّانِ بْنِ سَدِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ رَجُلًا سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٧، فَقَالَ^٨: رُبَّمَا بُلْتُ وَلَمْ أَقْدِرْ^٩ عَلَى الْمَاءِ، وَيَسْتَدُّ

عَلَيَّ ذَلِكَ^{١٠}؟

فَقَالَ: «إِذَا بُلْتُ وَتَمَسَّحْتُ، فَاْمَسَّحْ ذَكَرَكَ بِرَبِّكَ، فَإِنْ وَجَدْتَ شَيْئًا، فَقُلْ: هَذَا

مِنْ ذَلِكَ»^{١١}.

• ص ٤٦: + «تخرج».

١. في «جس» والتهذيب، ص ٣٤٧: «فأعيد» بدون الهمزة.

٢. في «بخ، بس، بف، جس، جن» والوافي والتهذيب، ص ٤٦: «قال».

٣. التهذيب، ج ١، ص ٤٦، ح ١٣١، بسنده عن أحمد بن محمد، عن علي بن أشيم؛ فيه، ص ٣٤٧، ح ١٠١٩،

بسنده عن صفوان. الوافي، ج ٦، ص ٢٦٧، ح ٤٢٦٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٩٢، ذيل ح ٧٦٨؛ البحار، ج ٨٠،

ص ٦٣.

٤. هكذا في «ي، بث، بخ، بف، جج، جن». وفي «بس، جس»: «أحمد بن أبي نصر». وفي الوسائل:

«أحمد بن محمد عن ابن أبي نصر». وفي المطبوع: «أحمد عن أبي نصر».

ثم إن المراد من أحمد، هو أحمد بن محمد المذكور في السند السابق، فيكون السند معلقاً. ويؤيد ذلك توسط

أحمد بن محمد [بن عيسى] بين محمد بن يحيى وبين [أحمد بن محمد] بن أبي نصر في عدد من الأسناد.

راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٤٦٨-٤٧٠؛ وص ٤٨٧-٤٨٩.

٥. في «جس»: + «عن».

٦. الوافي، ج ٦، ص ٢٦٨، ح ٤٢٦٥؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٩٢، ح ٧٦٩؛ البحار، ج ٨٠، ص ٦٣.

٧. في «غ، ي، بخ، بس، بف»: «قال». وفي الوافي والفقهاء والتهذيب: + «إني».

٨. في «جس»: «ولا أقدر». وفي الوافي والفقهاء والتهذيب: «فلا أقدر».

٩. في الوافي والفقهاء والتهذيب: «ذلك علي». ١٠. في «غ، بخ، جس»: «ذلك».

١١. الفقيه، ج ١، ص ٦٩، ح ١٦٠، معلقاً عن حنان بن سدير. وفي التهذيب، ج ١، ص ٣٤٨، ح ١٠٢٢، و •

٣٨٩٧ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الرَّجُلُ يَغْتَرِبُهُ النُّبُولُ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى حَبْسِهِ؟

قَالَ: فَقَالَ لِي: «إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى حَبْسِهِ، فَاللَّهُ أَوْلَى بِالْعُدْرِ، يَجْعَلُ خَرِيطَةً^١».

٣٨٩٨ / ٦ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٢، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعْدَانَ^٤ عَبْدِ الرَّحْمَنِ،

قَالَ:

ص ٣٥٣، ح ١٠٥٠، بسند آخر عن حنان بن سدير. الوافي، ج ٦، ص ١٤٨، ح ٣٩٧٥؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٨٤، ذيل ح ٧٥٠.

١. «الخريطة»: وعاء من الكيس من أدم وغيره يُشَدُّ وَيُشْرَجُ، أَي يُجَمَّعُ عَلَى مَا فِيهَا. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٢٣؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٢٨٦ (خرط).

٢. التهذيب، ج ١، ص ٣٥١، ح ١٠٣٧؛ وج ٣، ص ٣٠٦، ح ٩٤٣، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، هكذا: وقال: سئل عن تقطير البول قال: يجعل خريطة إذا صلى. الفقيه، ج ١، ص ٣٢، ذيل ح ٦٤، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ١٤٣، ح ٣٩٦٢؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٩٧، ح ٧٨١.

٣. هكذا في «جس». وفي «ي»، بث، يمح، بس، بف، جح، جن، والمطبوع: «عن أحمد بن محمد». والصواب ما أثبتناه، كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٢٠٨٥، فلاحظ.

٤. في «مح، بس، بف، جح، جس، جن»: «عن». وفي «ي، مح، الوسائل»: «بن».

والصواب ما أثبتناه، وسعدان هذا، هو سعدان بن مسلم، واسمه عبدالرحمن. وسعدان لقبه، كما في رجال النجاشي، ص ١٩٢، الرقم ٥١٥؛ والفهرست للطوسي، ص ٢٢٦، الرقم ٣٣٦؛ فقد روى أحمد بن إسحاق، عن سعدان [بن مسلم] في عدد من الأسناد، والخبر رواه الحميري في قرب الإسناد، ص ٣١٦، ح ١٢٢٥، عن محمد بن عيسى وأحمد بن إسحاق جميعاً، عن سعدان بن مسلم، قال: كتبت إلى أبي الحسن موسى عليه السلام.... راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٤٢٤-٤٢٦.

ثم إن الخبر رواه الشيخ الطوسي تارة في التهذيب، ج ١، ص ٣٥٣، ح ١٠٥١، بسنده عن سعدان بن مسلم، عن عبدالرحيم، وأخرى في ص ٤٢٤، ح ١٣٤٩. باختلاف يسير. بسند آخر عن سعدان بن مسلم، عن عبدالرحيم القصير.

وأنصح ممّا تقدّم وقوع التحريف في كلا الموضعين، بزيادة «عن» بعد «مسلم»، وتصحيح «عبدالرحمن» بـ «عبدالرحيم» وزيادة قيد «القصير» في الموضع الثاني؛ والظاهر أن القصير زيادة تفسيرية أدرجت في المتن سهواً.

يؤيد ذلك أننا لم نجد رواية سعدان بن مسلم، عن عبدالرحيم القصير، في موضع.

كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام فِي خَصِيٍّ^١ يَبُولُ، فَيَلْقَى مِنْ ذَلِكَ شِدَّةً، وَيَرَى النَّبْلَ
تَغْدُ النَّبْلَ؟

قَالَ: «يَتَوَضَّأُ^٢، ثُمَّ يَنْتَضِحُ^٣ فِي النَّهَارِ مَرَّةً وَاحِدَةً^٤».

٧/٣٨٩٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ
أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْبَوْلِ يُصِيبُ الْجَسَدَ؟

قَالَ: «صَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ مَرَّتَيْنِ^٥».

١. «الخصي»: من سُلتَ خصيتاه ونَزَعَتَا، ففعل بمعنى مفعول، من قولهم: خَصَيْتُ الْعَبْدَ أَخَصَيْتِهِ خِصَاءً بِالْكَسْرِ
وَالْمَدِّ: سَلَلْتُ خَصِيَّتَهُ. رَاجَعَ: الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ١٧١؛ الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ، ج ٢، ص ١٦٧٨ (خصي).

٢. فِي الْوَافِي: «يَتَوَضَّأُ، أَيْ يَنْطَهَرُ مِنَ الْبَوْلِ».

٣. فِي قُرْبِ الْإِسْنَادِ: «ثُمَّ يَنْضَحُ». وَفِي الْفَقِيهِ: «ثُمَّ يَنْضَحُ ثَوْبَهُ». وَفِي التَّهْذِيبِ، ص ٣٥٣: «وَيَنْضَحُ». وَفِيهِ،
ص ٤٢٤: «وَيَنْضَحُ ثَوْبَهُ». وَقَوْلُهُ: «يَنْتَضِحُ»، أَيْ يَتَرَشَّشُ، مِنَ التَّنْضِجِ بِمَعْنَى النَّبْلِ وَالرَّشِّ. قَالَ الْعَلَمَةُ الْفَيْضُ:
«وَإِنَّمَا أَمْرُهُ بِرَشِّهِ بِالْمَاءِ؛ لِأَنَّهُ مَطْهَرٌ لِلنَّجَاسَةِ الْمَظْنُونَةِ وَالْمَوْهُومَةِ، وَلَهُ فَائِدَةٌ أُخْرَى وَهِيَ تَجْوِيزُ أَنْ يَكُونَ اللَّبَلُ
مِنْ مَاءِ الرَّشِّ فَيَصِيرُ تَوَهُمُ النَّجَاسَةِ أَبْعَدَ». وَقَالَ الْعَلَمَةُ الْمَجْلِسِيُّ: «يُمْكِنُ أَنْ يَحْمَلَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ بَوْلٌ
فَيَحْمِلُ النَّضْحَ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ، كَمَا فِي أَكْثَرِ مَوَارِدِ النَّضْحِ، وَظَاهِرُ الْأَصْحَابِ حَمْلُ النَّضْحِ عَلَى الْغَسْلِ، وَرَبَّمَا
يَقْبِدُ الْحُكْمَ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ». رَاجَعَ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٢، ص ٦١٨؛ الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٦٠٩
(نضج).

٤. قُرْبِ الْإِسْنَادِ، ص ٣١٦، ح ١٢٢٥، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى وَأَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ جَمِيعاً، عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ
أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام. وَفِي التَّهْذِيبِ، ج ١، ص ٣٥٣، ح ١٠٥١؛ وَص ٤٢٤، ح ١٣٤٩، بِسَنَدٍ آخَرَ، عَنْ سَعْدَانَ
بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ [ص ٤٢٤: + «الْقَصِيرِ»] عَنْ أَبِي الْحَسَنِ [ص ٤٢٤: + «الْأَوَّلِ»] عليه السلام. وَفِي الْوَافِي، ج ٦،
ص ١٤٣، ح ٣٩٦١؛ الْوَسَائِلُ، ج ١، ص ٢٨٥، ذَيْلُ ح ٧٥١.

٥. فِي «جَنِّ»: «الْمَاءُ عَلَيْهِ» بِدَلِّ «عَلَيْهِ الْمَاءُ». وَفِي الْكَافِي، ح ٤٠٦٨، وَالتَّهْذِيبِ، ح ٧١٤: «وَفَإِنَّمَا هُوَ مَاءٌ».

٦. الْكَافِي، كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ الْبَوْلِ يُصِيبُ الثَّوْبَ أَوِ الْجَسَدَ، ص ٤٠٦٨. التَّهْذِيبِ، ج ١، ص ٢٤٩، صَدْرُ
ح ٧١٤، بِسَنَدٍ عَنِ الْكَلِينِيِّ. وَفِيهِ، ص ٢٦٩، ح ٧٩٠، مَعْلَقاً عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ. وَفِيهِ، ص ٢٤٩، ح ٧١٦ مَعْلَقاً
عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ النَّحْوِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام. رَاجَعَ: التَّهْذِيبِ،
ص ٣٦، ح ٩٧؛ وَالْإِسْتِبْرَاءُ، ج ١، ص ٥٠، ح ١٤٢. الْوَافِي، ج ٦، ص ١٣٨، ح ٣٩٤٥؛ الْوَسَائِلُ، ج ١،
ص ٣٤٣، ح ٩٠٧.

• وَرَوَى: «أَنَّهُ يُجْزَى أَنْ يَغْسَلَ بِمِثْلِهِ^١ مِنَ الْمَاءِ إِذَا كَانَ عَلَى رَأْسِ الْحَشَفَةِ

وغيره^٢».

• وَرَوَى: «أَنَّهُ مَاءٌ لَيْسَ بِوَسْخٍ^٣ فَيَحْتَاجُ أَنْ يَذْلَكَ^٤».

٢١/٣

٣٩٠٠ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ غَالِبِ بْنِ

عُثْمَانَ، عَنْ رَوْحِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ، قَالَ:

بَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَأَنَا قَائِمٌ عَلَى رَأْسِهِ، وَمَعِيَ إِدَاوَةٌ^٥ - أَوْ قَالَ: كَوْزٌ - فَلَمَّا

انْقَطَعَ شَخْبُ^٦ الْبُولِ، قَالَ بِيَدِهِ هَكَذَا إِلَيَّ، فَتَنَاوَلْتُهُ.....

١. في «بح، جن»: «أَن يَغْسَلَ». وقال الشيخ: «لو سَلِمَ وَصَحَّ - أي الخبر - لاحتمل أن يكون أراد بقوله: بمثله؛

يعني بمثل ما خرج من البول وهو أكثر من مثلي ما يبقى على رأس الحشفة». وقال العلامة المجلسي: «أقول:

ويحتمل أن يكون المراد بمثله الجنس، أي لا يكفي في إزالته إلا الماء ولا يجوز الاستنجاء بالأحجار كما في

الغايط». راجع: التهذيب، ج ١، ص ٣٥، ذيل الحديث ٩٤؛ مرآة العقول، ج ١٣، ص ٦٥.

٢. في الوسائل، ح ٣٩٦٣: «أو غيره».

٣. الوافي، ج ٦، ص ١٣٨، ح ٣٩٤٦؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٤٣، ح ٩٠٨؛ وج ٣، ص ٣٩٥، ح ٣٩٦٣.

٤. في «بث، بس، بف»: «- ماء».

٥. التَّوَسَخَ: الذَّرَنَ، وهو ما يعلو الثوب والجلد من قلة التعهد بالماء. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٦٦؛ المصباح

المنير، ص ٦٥٨ (وسخ).

٦. في الوافي: «هذا إذا كان رطباً طرياً، كما يكون على رأس الحشفة حين الفراغ، وأما إذا كان جافاً متراكماً فلا بد

من تعدد الصبِّ والدلك في البين ليزول العين».

٧. الوافي، ج ٦، ص ١٣٨، ح ٣٩٧٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٤٣، ح ٩٠٩؛ وج ٣، ص ٣٩٥، ح ٣٩٦٤.

٨. في «بيخ، بس، بف، جن»: «وحاشية «بث، ببح، جبح»: «عبدالله». ولم نجد رواية عبدالله بن عثمان عن روح بن

عبد الرحيم في موضع، وقد روى غالب بن عثمان كتابه، ووردت روايته عنه في بعض الأسناد. راجع: رجال

النجاشي، ص ١٦٨، الرقم ٤٤٤؛ معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ٤٢٢.

٩. «الإدَاوَةُ»: المِطْطَهْرَةُ، وهي إناء صغير من جلد يتخذ للماء. وقيل: هي الإناء الذي يتوضأ به ويتطهر به. وقيل

أيضاً: كل إناء يطهر به مثل سطل أو زَكْوَة فهو مطهرة. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٢٧؛ النهاية، ج ١، ص ٣٣

(أدا)؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٥٠٦ (طهر).

١٠. «الشَّخْبُ»: السيلان، وأصل الشخب: ما يخرج من تحت يد الحالب عند كل غزوة وعصرة لضرع الشاة.

راجع: النهاية، ج ٢، ص ٤٥٠؛ المصباح المنير، ص ٣٠٦ (شخب).

الماء^١، فَتَوَضَّأَ مَكَانَهُ^٢.

١٤ - بَابُ مِقْدَارِ الْمَاءِ الَّذِي يُجْزِئُ لِلْوُضُوءِ^٣ وَالْغُسْلِ^٤، وَمَنْ تَعَدَّى فِي الْوُضُوءِ

٣٩٠١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدٍ

بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ الرَّاحَةَ مِنَ الدُّهْنِ، فَيَمْلَأُ بِهَا جَسَدَهُ،
وَالْمَاءُ أَوْسَعُ مِنْ ذَلِكَ»^٥.

٣٩٠٢ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

و^٦ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ^٧، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيرِزٍ،

١. هكذا في النسخ والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «بالماء». وفي مرآة العقول: «ظاهره - أي الحديث - عدم الاستبراء، وقال الولد العلامة: الذي يظهر من بعض الأخبار جواز الاكتفاء بالانقطاع عن الاستبراء، والأولى الاستبراء بعد انقطاع السيلان. والتوصي في آخر الخبر يحتمل الاستنجاء».

٢. التهذيب، ج ١، ص ٣٥٥، ح ١٠٦٢، معلقاً عن محمد بن يحيى. الوافي، ج ٦، ص ١٢٧، ح ٣٩١٩؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٥٠، ذيل ح ٩٢٩.

٣. في «يع»: «الوضوء».

٤. في «غ، ي، بث، يع، يخ، جن»: «وللغسل».

٥. في الكافي، ح ٣٩٢٣ - «من ذلك». قال في جبل المتين، ص ١٠٠: «وما تضمنه رواية محمد بن مسلم ... معلوم أنه ورد على سبيل المبالغة، مع أن الرواية ضعيفة، ولو عمل بظاهرها لم يبق فرق بين الغسل والمسح». وفي مرآة العقول: «قوله عليه السلام: أوسع من ذلك، إنما محمول على المبالغة أو الضرورة».

٦. الكافي، كتاب الطهارة، باب صفة الوضوء، صدر ح ٣٩٢٣. راجع: التهذيب، ج ١، ص ١٢٨، ح ٣٨٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٢٢، ح ٤١٤. الوافي، ج ٦، ص ٣٠٩، ح ٤٣٥٤.

٧. في السند تحويل يعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه».

٨. في البحار: «وعلي بن إسماعيل». وهو سهو واضح؛ فإنه لا يروي الكليني عن الفضل بن شاذان إلا بتوسط محمد بن إسماعيل.

عَنْ زُرَّارَةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّمَا الْوُضُوءُ حَدٌّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يُطِيعُهُ وَمَنْ يَعْصِيهِ، وَإِنَّ^١ الْمُؤْمِنَ لَا يَتَجَسَّسُ شَيْءًا^٢، إِنَّمَا يَتَكْفِيهِ مِثْلُ الدَّهْنِ»^٣.

٣٩٠٣ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَأَبُو دَاوُدَ جَمِيعاً، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَّالَةَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ

فَرْقَدٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ أَبِي كَانَ يَقُولُ: إِنَّ لِلْوُضُوءِ حَدًّا مَنْ تَعَدَّاهُ لَمْ يُوجَزْ. وَكَانَ أَبِي يَقُولُ: إِنَّمَا يَتَلَدَّدُ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ:

١. في «بخ»: «فَبَانَ».

٢. في «بخ» والفقيه والعلل +: «و». وقوله عليه السلام: «لَا يَتَجَسَّسُ شَيْءًا»؛ يعني لا يتجسس شيء من أعضائه، ولا يتجسس بشيء من الأحداث الخبيثة بحيث يحتاج في إزالته إلى صب الماء الزائد على الدهن، كما هو الواقع في أغلب النجاسات الخبيثة، بل يكفي أنى ما يحصل به الجريان ولو باستعانة اليد. والعلامة المجلسي نقل انتساب الاكتفاء بالمسح في الغسل عند الضرورة عن بعض الأصحاب، وأتفاق الأصحاب على لزوم الجريان في غير حال الضرورة، ثم قال: «ولا يخفى عليك أن ظاهر الأخبار الاكتفاء بالمسح كالدهن، وحمل الأصحاب تلك الأخبار على أقل مراتب الجريان مبالغة». راجع: الحبل المتين، ص ١٠٠؛ الوافي، ج ٦، ص ٣٠٩؛ مرآة العقول، ج ١٣، ص ٦٦.

٣. التهذيب، ج ١، ص ١٣٨، ح ٣٨٧، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد. المحاسن، ص ١٣٣، كتاب الصفوة، ح ٩، بسنده عن حماد بن عيسى، وتمام الرواية فيه: «المؤمن لا يتجسس شيء»؛ علل الشرائع، ص ٢٧٩، ح ١، بسنده عن حماد بن عيسى؛ الفقيه، ج ١، ص ٣٨، ح ٧٨، مراسلاً. الوافي، ج ٦، ص ٣٠٩، ح ٤٣٥٢؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٨٤، ح ١٢٨٢؛ البحار، ج ٨٠، ص ١٢٧، ذيل ح ١.

٤. في «ي»، بخ، بف، جس، جن: «يَتَلَدَّدُ». والتلدد: التلفت يميناً وشمالاً تحيراً، والتحير متلبد، أي متردداً، مأخوذ من لِيَدِيدِي العنق وهما صفحتاه. هذا في اللغة، وأما المراد هاهنا فقال فيه العلامة الفيض: «التلدد بالمهملتين من اللداد بمعنى المخاصمة والمجادلة، أشار به إلى مخاصمة العامة معهم في نهيمهم عن الغسلات الثلاث التي يستحبونها وغير ذلك»، وذكر العلامة المجلسي فيه وجوهاً خمسة، منها أن يكون المراد أنه عليه السلام كان يلتفت عند قوله ذلك يميناً وشمالاً تقيّة، ثم قال: «وقد يقرأ: أَيْمًا بالياء المثناة من تحت، والمراد أنه كان

وَمَا حَذُّهُ؟ قَالَ: تَغْسِلُ^٢ وَجْهَكَ وَيَدَيْكَ، وَتَمْسَحُ رَأْسَكَ وَرِجْلَيْكَ.^٣

٣٩٠٤ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «الْجَنْبُ مَا جَرَى عَلَيْهِ الْمَاءُ مِنْ جَسَدِهِ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ، فَقَدْ أَجْزَأُهُ»^٥.

٣٩٠٥ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ

زُرَيْنَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليهما السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ^٦ غُسْلِ الْجَنَابَةِ: كَمْ يُجْزِي مِنَ الْمَاءِ؟

فَقَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَغْتَسِلُ بِخُمْسَةِ أَمْذَادٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صَاحِبَتِهِ، وَيَغْتَسِلَانِ

جَمِيعاً مِنْ إِنْاءٍ وَاحِدٍ»^٧.

هـ يقول ذلك كلما يتلدد ويختصم. هذا، وما قاله العلامة الفيض لاتساعده اللغة، كما أشار إليه العلامة المجلسي.

راجع: الصحيح، ج ٢، ص ٥٣٥؛ النهاية، ج ٤، ص ٢٤٥ (لبد).

١. في «بخ، جس» والوافي: «ما» بدون الواو. ٢. في «بف»: «أن تغسل».

٣. الوافي، ج ٦، ص ٣١٠، ح ٤٣٥٧؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٨٧، ح ١٠٢٠.

٤. في «غ، جن»: «فقد أجزأ». وفي مرآة العقول: «ظاهره - أي الحديث - أنه لبيان أن أقل الجريان كاف سواء كان الماء قليلاً أو كثيراً، ويحتمل أن يكون لبيان تبعض الغسل وتوزيعه على الأعضاء... ويكون المراد بالقليل والكثير قليل الجسد وكثيره».

٥. التهذيب، ج ١، ص ١٣٧، ح ٣٨٠؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٢٣، ح ٤١٦، معلقاً عن علي بن إبراهيم. راجع:

الكافي، كتاب الطهارة، باب صفة الغسل والوضوء...، ح ٤٠٠٧؛ والتهذيب، ج ١، ص ١٣٣، ح ٣٦٨. الوافي،

ج ٦، ص ٥٢٢، ح ٤٨٤١؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٤٠، ح ٢٠٤٥.

٦. في «غ، ي، بث، بس، جس، جن» وحاشية «بخ، جع» والوافي والمرآة والوسائل والبحار والتهذيب، ص ١٣٧ والاستبصار: «+ وقت».

٧. التهذيب، ج ١، ص ١٣٧، ح ٣٨٢، معلقاً عن محمد بن يحيى؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٢٢، ح ٤١٢، معلقاً عن

محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين. التهذيب، ج ١، ص ٣٧٠، ضمن ح ١١٣٠، بسند آخر عن

محمد بن مسلم، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام. الفقيه، ج ١، ص ٣٥، صدر ح ٧٢، مرسلأ عن أبي جعفر عليه السلام،

وفيها من قوله: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغتسل» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٥٢٣، ح ٤٨٤٢؛ الوسائل،

ج ٢، ص ٢٤٢، ح ٢٠٤٩؛ البحار، ج ٨٠، ص ٣٥٦.

٣٩٠٦ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِسْحَاقَ^١، عَنْ هَارُونَ بْنِ حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يُخْرِتُكَ مِنَ الْغُسْلِ وَالِاسْتِنْجَاءِ^٢ مَا بَلَّتَ^٣ يَمِينُكَ»^٤.

٣٩٠٧ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بِنِ أَيْوَبَ، عَنْ جَمِيلٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

١. ورد الخبر في الاستبصار، ج ١، ص ١٢٢، ح ٤١٥، بسنده عن يزيد بن إسحاق، عن إسحاق، عن هارون بن حمزة الغنوي. ولم يرد «عن إسحاق» في بعض نسخه، وهو الصواب؛ فقد روى يزيد بن إسحاق شعر كتاب هارون بن حمزة الغنوي، وتكررت روايته عنه في الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٣٧، الرقم ١١٧٧؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٦٩، الرقم ١٨٨٦؛ معجم رجال الحديث، ج ٢٠، ص ٢٥٨ - ٢٦٠.

٢. يمكن قراءة «الغسل» بفتح الغين وضمتها، وعلى الأول يشمل الوضوء والغسل، والثاني يخص الغسل. والاستنجاء: غسل موضع النجس، وهو ما يخرج من البطن، أو مسحه بحجر أو مدر، والأول مأخوذ من استنجيتُ الشجر إذا قطعت من أصله؛ لأنَّ الغسل يزيل الأثر. والثاني من استنجيتُ النخلة إذا التقطت رطبها؛ لأنَّ المسح لا يقطع النجاسة بل يبقى أثرها. وبالجملة الاستنجاء: إزالة الخبث من المخرجين. وقال في الوافي: «وأريد بالاستنجاء تطهير الفرج من النجاسة سواء كانت البول أو المني أو الغائط؛ وذلك لأنَّ إزالة العين لا يتعين أن تكون بالماء، بل يكفي فيه الخرقه ونحوها، فيجزي للتطهير جريان أدنى ماء عليه». وفي مرآة العقول، ج ١٣، ص ٦٨: «لعلَّ المراد بالاستنجاء إزالة البول بقرينة اليمين». وانظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٠٢؛ المصباح المعير، ص ٥١٤ (نجا).

٣. هكذا في النسخ والوافي والمرآة والوسائل. وفي المطبوع: «ملئت». وفي التهذيب والاستبصار: «بللت يدك» بدل «بلَّت يمينك». وقال العلامة المجلسي في المرأة: «لعلَّ المراد ببللها أخذ ماء قليل بها مرة واحدة، ويؤيده أن في بعض النسخ القديمة: ما ملئت يمينك، فيكون أصله ملأت فخفّ وحذف، وعلى التقديرين يدلُّ على عدم وجوب التعدد في الاستنجاء. وقد يقرأ على النسخة الأولى: بلت، بالتخفيف أي علمت، كما يقال: لله بلاء فلان، أي لا يشترط في الغسل والاستنجاء استعمال ظرف، بل يكفي الصب باليد، ولا يخفى ما فيه».

٤. التهذيب، ج ١، ص ١٣٨، ح ٣٨٦، بسنده عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب والحسن بن موسى الخشاب، عن يزيد بن إسحاق. الاستبصار، ج ١، ص ١٢٢، ح ٤١٥، معلقاً عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب والحسن بن موسى الخشاب، عن يزيد بن إسحاق، عن إسحاق، عن هارون بن حمزة الغنوي. راجع: فقه الرضا عليه السلام، ص ٨١. الوافي، ج ٦، ص ٣١١، ح ٤٣٦٠؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٢٢، ح ٨٥٠؛ وج ٢، ص ٢٤١، ح ٢٠٤٧.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي الْوُضُوءِ، قَالَ: «إِذَا مَسَّ جِلْدَكَ الْمَاءَ، فَحَسْبُكَ»^١.

٣٩٠٨ / ٨. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الثَّوْفَلِيِّ، عَنْ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: الرَّجُلُ يُخْثِبُ، فَيَزْتَمِسُ فِي الْمَاءِ اِزْتِمَاسَةً

وَاجِدَةً وَيَخْرُجُ^٢، يُخْزِنُهُ^٣ ذَلِكَ مِنْ غُسْلِهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ»^٤.

٣٩٠٩ / ٩. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَغَيْرُهُ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ

شُمُونَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنْ لَبَّاهُ مَلَكًا يَكْتَسِبُ سَرَفَ الْوُضُوءِ كَمَا يَكْتَسِبُ

عَذْوَانَهُ»^٥.

١. في مرآة العقول: «واستدل به - أي بهذا الحديث - على عدم وجود الدلك وإمرار اليد».

٢. التهذيب، ج ١، ص ١٣٧، ح ٣٨١؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٣٣، ح ٤١٧، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الوافي، ج ٦، ص ٣١٠، ح ٤٣٥٥؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٨٥، ح ١٢٨٤.

٣. هكذا في النسخ والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «فيخرج».

٤. في «غ»: «أيجزته». وفي «بخ»: «فيجزته».

٥. في «بخ»: «عن».

٦. الكافي، كتاب الطهارة، باب صفة الغسل والوضوء...، ح ٤٠٠٩؛ الفقيه، ج ١، ص ٨٦، ح ١٩١؛ التهذيب، ج ١، ص ١٤٨، ح ٤٢٣ وضمن ح ٤٢٢؛ و ص ٣٧٠، ضمن ح ١١٣١؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٢٥، ح ٤٢٤. وفي كلها بسند آخر، مع اختلاف. الأموال للصدوق، ص ٦٤٧، المجلس ٩٣، ضمن إسماء الصدوق في وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار، مع اختلاف. الوافي، ج ٦، ص ٥٢١، ح ٤٨٣٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٣٢، ح ٢٠٢٥.

٧. في «غ» ي، ب، بث، بخ، بف، جس، جن: «عذاونته». وفي «بس»: «عذاونته». ويعني بالسرف صرف الماء أكثر مما ينبغي في ما حذ الله، كما يفعله العامة من الغسل ثلاثاً، وبالعدوان التجاوز عما حذ الله كفصل الرجلين مكان المسح، أو يكون المراد بالعدوان التقصير فيه بأن لا يحصل الجريان أو غسل عضو زائد على المفروض. راجع: الوافي؛ مرآة العقول.

٨. الوافي، ج ٦، ص ٣١٠، ح ٤٣٥٦؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٨٥، ح ١٢٨٣.

١٥ - بَابُ السَّوَالِ^١

٣٩١٠ / ١. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلٍ؛

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ الْقَدَّاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «رَكَعَتَانِ بِالسَّوَالِ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ رَكَعَةً بِغَيْرِ

سِوَالٍ»^٢.

قَالَ: «وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي، لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَالِ مَعَ كُلِّ

صَلَاةٍ»^٣.

٢٣ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ

يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ السَّوَالُ»^٤.

١. في «جس»: «المسوك». ٢. في «جس»: «بلا مسوك» بدل «بغير سواك».

٣. المحاسن، ص ٥٦١، كتاب المآكل، ح ٩٤٩، عن جعفر بن محمد، عن ابن القدّاح، عن أبي عبد الله، عن

آبَانِهِ عليه السلام عن رسول الله ﷺ. وفيه، ص ٥٦٢، ح ٩٥٠، بسند آخر، مع اختلاف: الخصال، ص ٤٨٠، أبواب

الإنسي عشر، ذيل ح ٥٢، بسند آخر عن النبي ﷺ. الفقيه، ج ١، ص ٥٤، ح ١١٨، مرسلًا عن الباقر

والصادق عليهما السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٦٧٣، ح ٥٢٢٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٩، ح ١٣٥٣.

٤. هكذا في معظم النسخ والوسائل. وفي «بح» والمطبوع: «قال» بدون الواو. وفي «بف» والوافي: «- قال»

الأوّل. ٥. في «جن»: «النبي».

٦. المحاسن، ص ٥٦١، كتاب المآكل، ح ٩٤٦، عن جعفر بن محمد، عن ابن القدّاح. علل الشرائع، ص ٢٩٣،

ح ١، بسنده عن عبد الله بن ميمون، عن أبي جعفر عليه السلام عن رسول الله ﷺ. الفقيه، ج ١، ص ٥٥، ح ١٢٣، مرسلًا

عن النبي ﷺ. وراجع: الكافي، كتاب الزّي والتجمل والمروءة، باب السواك، ح ١٢٧٦٣. الوافي، ج ٦،

ص ٦٧٣، ح ٥٢٢٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٩، ح ١٣٥٤.

٧. الكافي، كتاب الزّي والتجمل والمروءة، باب السواك، ح ١٢٧٥٤ و ١٢٧٥٥؛ والمحاسن، ص ٥٦٠، كتاب

٣٩١٢ / ٣. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^١، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٢، قَالَ: «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَا زَالَ جَبْرِئِيلُ^٣ يُوصِينِي بِالسَّوَاكِ حَتَّى
خَفْتُ أَنْ أَخْفِيَ أَوْ أُذَرِّدَ^٤».

٣٩١٣ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٥ فِي السَّوَاكِ، قَالَ: «لَا تَدْعُهُ فِي كُلِّ ثَلَاثٍ^٦، وَلَوْ أَنَّ تِمْرَةً مَرَّةً^٧».
٣٩١٤ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْسَائِدِهِ، قَالَ:
«أَذْنَى السَّوَاكِ أَنْ تَذْلِكَ^٨ بِإِصْبَعِكَ^٩».

المأكل، ح ٩٣٩، بسند آخر، مع اختلاف يسير؛ الخصال، ص ٢٤٢، باب الأربعة، ح ٩٣، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه^{١٠} عن رسول الله ﷺ. الفقيه، ج ١، ص ٥٢، ح ١١١، مرسلًا، وتام الرواية فيهما: «أربع من سنن المرسلين: التطهر والسواك والنساء والحنا». الوافي، ج ٦، ص ٦٧١، ح ٥٢١٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥، ح ١٣٠١.

١. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عده من أصحابنا.

٢. في الكافي، ح ١٢٧٥٦ والفقيه والمحاسن، ح ٩٤٠ والفقيه: «خشيت».

٣. في «جس»: - «أخفي أو». وفي «بخ»: «أو» بدل «أو». والإحفاء والمبالغة والاستقصاء، أي أستقصي على أسناني فأذهبها بالتسوك. وأرد، أي أذهب بأسناني، من الذرد بمعنى ذهاب الأسنان، يقال: ذَرَدَ ذَرْدًا من باب تعب: سقطت أسنانه وبقيت أصولها، فالفعلان متقاربان في المعنى، والمراد حتى خَفَتْ ذهاب أسناني من كثرة السواك. وقال العلامة الفيض: «ويحتمل أن يكون التردد من بعض الرواة». والفعلان معلومان، واحتمل العلامة المجلسي كونهما مجهولين أيضاً. راجع: النهاية، ج ١، ص ٤١٠ (حفا)؛ وفيه، ج ٢، ص ١١٢؛ المصباح المنير، ص ١٩١ (درد) مرأة العقول، ج ١٣، ص ٧٠.

٤. الكافي، كتاب الزِّيِّ والتجمل، باب السواك، ح ١٢٧٥٦؛ والمحاسن، ص ٥٦٠، كتاب المأكَل، ح ٩٤١ و ٩٤٢، بسند آخر عن أبي عبد الله^{١١} عن رسول الله ﷺ، وفي الأخيرين مع اختلاف. وفيه، ح ٩٤٠؛ والجعفریات، ص ١٥، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه^{١٢} عن رسول الله ﷺ، وفي الأخير مع اختلاف وزيادة في أوله. الفقيه، ج ١، ص ٥٢، ح ١٠، مرسلًا عن رسول الله ﷺ، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٦، ص ٦٧١، ح ٥٢١٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥، ح ١٣٠٠. ٥. في «٥»: «ثلاثة».

٦. الفقيه، ج ١، ص ٥٤، ح ١١٩، مرسلًا، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٦٧٣، ح ٥٢٢٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٥، ح ١٣٤٠؛ وص ٢٤، ح ١٣٧٣. ٧. في الوسائل: «تذلكه».

٨. الوافي، ج ٦، ص ٦٧٨، ح ٥٢٤٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٤، ح ١٣٧٤.

٦ / ٣٩١٥. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجُبَّارِ، عَنْ صفوانَ، عَنْ الْمُعَلَّى أَبِي عُمَانَ، عَنْ الْمُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ السَّوَالِ بَعْدَ الْوُضُوءِ؟

فَقَالَ: «الْإِسْتِيتَاكَ قَبْلَ أَنْ تَتَوَضَّأَ».

قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ نَسِيَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ؟

قَالَ: «يَسْتَاكَ، ثُمَّ يَتَمَضَّمُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ».

٧ / ٣٩١٦. وَرَوَى: «أَنَّ السُّنَّةَ فِي السَّوَالِ فِي ٦ وَقْتِ السَّحَرِ».

٨ / ٣٩١٧. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بُنْدَارَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَخْمَرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

حَمَّادٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي سَمَّالٍ، قَالَ:

١. في «بس، جع» وحاشية «بث»: «بن». والمعلّى هذا، هو المعلّى بن عثمان أبو عثمان الأحول. راجع: رجال

النجاشي، ص ٤١٧، الرقم ١١١٥؛ رجال الطوسي، ص ٣٠٤، الرقم ٤٤٧٦.

٢. هكذا في «بث»، يح، بخ، بس، بف، جع، جس. وفي «ي، جن» والمطبوع: «معلّى».

٣. في «غ، بث، يح، جع، جس» والوافي والمحاسن: «أَنْ يَتَوَضَّأَ».

٤. في «يح، جع»: «حَتَّى تَوَضَّأَ».

٥. المحاسن، ص ٥٦١، كتاب المآكل، ح ٩٤٧، عن أبيه، عن صفوان، عن معلّى بن عثمان. وفيه، ص ٥٦٣،

ح ٩٦١، عن بعض من رواه، عن أبي عبد الله عليه السلام، وتام الرواية فيه: «مَنْ اسْتَكَ فَلْيَتَمَضَّمْ». والوافي، ج ٦،

ص ٣٣٢، ح ٥٢٢٥؛ و ص ٦٧٥، ح ٥٢٣١؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٨، ذيل ح ١٣٥٠.

٦. في «جس»: «- في».

٧. الفقيه، ج ١، ص ٤٨١، ذيل ح ١٣٩٠، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٦٧٥، ح ٥٢٣٢؛ الوسائل، ج ٢،

ص ٢١، ح ١٣٦٣.

٨. هكذا في «جع» وحاشية الوسائل. وفي «ي، بث، يح، بخ، بس، بف، جس» والمطبوع والوافي والوسائل:

«سَمَّاكَ». وفي «جن»: «السَّمَكَ». والظاهر أَنَّ أبا بكر بن أبي سَمَّالٍ، هو والد إبراهيم بن أبي بكر محمد بن

الربيع بن أبي السَمَّالِ سَمْعَانَ بن هُبَيْرَةَ الذي ترجم له النجاشي في رجاله، ص ٢١، الرقم ٣٠، وذكره كأحد

الرواة لكتاب داود بن فرقد، في ص ١٥٨، الرقم ٤١٨.

وأبو سَمَّالٍ، سَمْعَانُ بن هُبَيْرَةَ، ذكره ابن مأكولا في الإكمال، ج ٤، ص ٣٥٣، وكذا الدارقطني في المؤتلف

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا قُمْتَ بِاللَّيْلِ، فَاسْتَنْكْ، فَإِنَّ الْمَلَكَ يَأْتِيكَ، فَيَضَعُ فَاهُ عَلَى فَيْكَ، وَلَيْسَ^١ مِنْ خَرْفٍ تَتْلُوهُ وَتَنْطِقُ^٢ بِهِ إِلَّا صَعِدَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ، فَلْيَكُنْ^٣ فَوْكَ طَيِّبَ الرِّيحِ»^٤.

١٦ - بَابُ الْمَضْمَضَةِ^٥ وَالِاسْتِنْشَاقِ^٦

١/٣٩١٨. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَّاءِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُمَانَ، عَنْ حَكَمِ بْنِ حُكَيْمٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ: أَمِنْ^٧ الْوُضُوءِ هِيَ؟
قَالَ: «لَا»^٨.

«والمختلف، ج ٣، ص ١٢٤٠.

وما ورد في علل الشرائع، ص ٢٩٣، ح ١، من نقل الخبر بسنده عن عبدالله بن حماد، عن أبي بكر بن أبي سماك، أورده العلامة المجلسي نقلاً من العلل في البحار، ج ٧٣، ص ١٢٦، ح ٤؛ وج ٧٧، ص ٣٤١، ح ١٩؛ و ج ٨٤، ص ٢٠٧، ح ١٩ والمذكور في المواضع الثلاثة هو «أبي بكر بن أبي سالم».
وتبين مما مر أن ما ورد في رجال الطوسي، ص ٢٨٥، الرقم ٤١٤٤ من «محمد بن أبي السمان النجاشي واسم أبي السمان سمعان بن هبيرة النجاشي الأسدي»، فهو محرف.

١. في «ريح، جس» والوسائل والعلل: «فليس». ٢. في «بس»: «يتلوه وينطق».

٣. في «جس»: «فيكون».

٤. علل الشرائع، ص ٢٩٣، ح ١، بسنده عن عبدالله بن حماد. المحاسن، ص ٥٥٩، كتاب المآكل، ح ٩٣٠، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ٦، ص ٦٧٥، ح ٥٢٣٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢١، ح ١٣٦٢.

٥. «الْمَضْمَضَةُ»: تحريك الماء بالإدارة في الفم. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٠٦؛ المصباح المنير، ص ٥٧٥ (مضض).

٦. «الاستنشاق»: جعل الماء في الأنف وجذبه بالنفَس لينزل ما في الأنف، فكان الماء معجول للاستحمام مجاز، فهو من استنشاق الريح إذا شمعتها مع قوة. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٥٩؛ المصباح المنير، ص ٦٠٦ (نشق).

٧. في «بخ»: «من» بدون الهمزة.

٨. التهذيب، ج ١، ص ٧٨، ح ١٩٩؛ والاستبصار، ج ١، ص ٦٦، ح ١٩٩، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وتمام

٢٤/٣ ٣٩١٩ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ شَاذَانَ بْنِ الْحَلِيلِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ أَبِي بصير:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ؟

قَالَ: «لَيْسَ هُمَا مِنَ الْوُضُوءِ، هُمَا مِنَ الْجَوْفِ»^١.

٣٩٢٠ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْخَضَرَمِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْكَ مَضْمَضَةٌ وَلَا اسْتِنْشَاقٌ^٢؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ الْجَوْفِ»^٣.

١٧ - بَابُ صِفَةِ الْوُضُوءِ

٣٩٢١ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ

أَبَانٍ وَجَمِيلٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

«الرواية فيهما: «المضمضة والاستنشاق ليسا من الوضوء». وفيه، ص ١٣١، ح ٣٦١، بسند آخر عن العسكري عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٣٣٦، ح ٤٤١١؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٣٢، ح ١١٣١.
١. في مرآة العقول، ج ١٣، ص ٧٢: «قوله عليه السلام: من الجوف؛ يعني أنَّ الوجه المأمور بغسله في الآية هو الظاهر منه لا الباطن. وقال الشيخ البهائي عليه السلام: يمكن أن يكون الكلام وارداً في غسل الميت وليس فيه مضمضة ولا استنشاق عندنا».

٢. علل الشرائع، ص ٢٨٦، ح ١، بسنده عن يونس بن عبد الرحمن، عن أخيره، عن أبي بصير، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٣٣٧، ح ٤٤١٣؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٣٢، ح ١١٣٢.

٣. في «جس» والتهديب، ح ٢٠١: «استنشاق ولا مضمضة».

٤. التهديب، ج ١، ص ٧٨، ح ٢٠١، بسنده عن الكليني. وفيه، ص ١٣١، ح ٣٥٩، معلقاً عن علي بن الحكم؛ الاستبصار، ج ١، ص ١١٧، ح ٣٩٥، بسنده عن علي بن الحكم. التهديب، ج ١، ص ٧٨، ح ٢٠٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف وزيادة. الوافي، ج ٦، ص ٣٣٧، ح ٤٤١٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٣٢، ح ١١٣٣.

حَكَى لَنَا أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَدَعَا بِقَدَحٍ، وَأَخَذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ^٢، فَأَسْدَلَهُ عَلَى وَجْهِهِ، ثُمَّ مَسَحَ وَجْهَهُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ جَمِيعاً، ثُمَّ أَعَادَ يَدَهُ الْيُسْرَى^٣ فِي الْإِنَاءِ، فَأَسْدَلَهَا^٤ عَلَى يَدِهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ مَسَحَ جَوَانِبَهَا، ثُمَّ أَعَادَ الْيُمْنَى فِي الْإِنَاءِ، فَصَبَّهَا عَلَى الْيُسْرَى، ثُمَّ صَنَعَ بِهَا كَمَا صَنَعَ بِالْيُمْنَى، ثُمَّ مَسَحَ بِمَا بَقِيَ فِي يَدِهِ^٥ رَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ، وَلَمْ يُعِدْهُمَا^٦ فِي الْإِنَاءِ^٧.

٣٩٢٢ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ أَعْيَنَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قَالَ^٨: «أَلَا^٩ أَخْبِي لَكُمْ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟» فَأَخَذَ بِكَفِّهِ^{١٠} الْيُمْنَى كَفًّا مِنْ مَاءٍ^{١١}، فَغَسَلَ بِهِ^{١٢} وَجْهَهُ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِهِ الْيُسْرَى^{١٣}

١. هكذا في معظم النسخ. وفي «بح، جس، جن» والمطبوع والوسائل: «فأخذ».

٢. في حاشية «بث» والمرأة: «من الماء». والإسدال في اللغة: الإرخاء والإرسال، يقال: سَدَلْتُ الثوب وأسدله: أرخاه وأرسله. والمراد هنا الصب. قال المطرزي: «أسدل خطأ وإن كنت قرأته في نهج البلاغة؛ لأنني كنت استقرت الكتب فلم أجده، وإنما الاعتماد على الشائع المستفيض المحفوظ من النقات». راجع: المغرب، ص ٢٢١؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٣٣٣ (سدل)؛ امرأة العقول، ج ١٣، ص ٧٣.

٣. قال الشيخ البهائي: «قوله: ثم أعاد اليسرى في الإناء، كأن الظاهر أن يقول: ثم أدخل اليسرى، ولعله أطلق الإعادة على الإدخال الابتدائي لمشكلة قوله فيما بعد: ثم أعاد اليمنى ... ويمكن أن يقال: إنه أطلق الإعادة باعتبار كونها يداً لا باعتبار كونها يرسى». وذكر العلامة الفيض ما يقرب من الأخير، ثم قال: «وكذا الضمير في «لم يعدها» يرجع إلى مطلق اليد، وفي بعض النسخ: ولم يعدهما، وهو أوضح». راجع: الحبل المتين، ص ٥٤.

٤. في «بح»: «فأسدل».

٦. في الوافي والتهذيب: «لم يعدها».

٧. التهذيب، ج ١، ص ٥٥، ح ١٥٧؛ الاستبصار، ج ١، ص ٥٨، ح ١٧١، بسندهما عن جميل، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٢٧٣، ح ٤٢٧٨؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٩٠، ح ١٠٢٥.

٨. هكذا في النسخ والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «- قال».

٩. في «بث»: «لا» من دون الهمزة.

١٠. في حاشية «بح»: «بيده».

١١. في الوسائل: «- من ماء».

١٢. في «بث»: «وصبه على» بدل «فغسل به».

١٣. في «بث»: «ومسح جانبيه حتى مسحه كله وأخذ» بدل «ثم أخذ بيده اليسرى».

كَفًّا^١، فَغَسَلَ بِهِ يَدَهُ^٢ الْيَمْنَى، ثُمَّ أَخَذَ^٣ بِيَدِهِ الْيَمْنَى كَفًّا مِنْ مَاءٍ، فَغَسَلَ بِهِ يَدَهُ^٤ الْيُسْرَى، ثُمَّ مَسَحَ بِفُضْلِ يَدَيْهِ^٥ رَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ^٦.

٣٩٢٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٧، قَالَ: «يَأْخُذُ أَخَذَكُمْ الرَّاحَةَ مِنَ الدَّهْنِ، فَيَمْلَأُ بِهَا جَسَدَهُ، وَالْمَاءَ أَوْسَعُ^٨، أَلَا أَخْبِي لَكُمْ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟» قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ، وَلَمْ يَغْسِلْ يَدَهُ، فَأَخَذَ^٩ كَفًّا مِنْ مَاءٍ، فَصَبَّهُ عَلَى وَجْهِهِ، ثُمَّ مَسَحَ جَانِبَيْهِ حَتَّى مَسَحَهُ كُلَّهُ، ثُمَّ أَخَذَ كَفًّا آخَرَ بِيَمِينِهِ، فَصَبَّهُ عَلَى يَسَارِهِ، ثُمَّ غَسَلَ بِهِ ذِرَاعَهُ الْأَيْمَنَ، ثُمَّ أَخَذَ كَفًّا آخَرَ، فَغَسَلَ بِهِ ذِرَاعَهُ الْيُسْرَى، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ بِمَا بَقِيَ فِي يَدَيْهِ^{١٠}.

٣٩٢٤ / ٤. عَلِيُّ^{١١}، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ حَمَّادِ بْنِ

١. هكذا في معظم النسخ والوافي والوسائل. وفي «بث»: «من ماء يده اليمنى وصبه على يساره». وفي

المطبوع: «من ماء». ٢. في «بث»: «- يده».

٣. في «بث»: «وَأَخَذَ». ٤. في «بخ»: «- به». وفي «بف» والوافي: «- يده».

٥. في «جن»: «يده».

٦. الاستبصار، ج ١، ص ٦٩، ح ٢٠٩، بسند آخر، مع اختلاف. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٠٠، ح ٥٦، عن عبدالله

بن سليمان، عن أبي جعفر^٧، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. والوافي، ج ٦، ص ٢٧٤، ح ٤٢٧٩؛ والوسائل،

ج ١، ص ٣٨٩، ح ١٠٢٣.

٧. هكذا في معظم النسخ والوافي والوسائل. وفي «بف» وحاشية «بخ» والمطبوع والكافي، ح ٣٩٠١: «من

ذلك». ٨. في الوافي: «وَأَخَذَ».

٩. في حاشية «بث»: «من الماء».

١٠. الكافي، كتاب الطهارة، باب مقدار الماء الذي يجزئ الوضوء والغسل، ح ٣٩٠١، إلى قوله: «والماء أوسع».

الوافي، ج ٦، ص ٢٧٤، ح ٤٢٨٠؛ والوسائل، ج ١، ص ٣٩١، ح ١٠٢٦.

١١. في الوسائل: «- بن إبراهيم».

عيسى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «أَلَا أَخْبِي لَكُمْ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟» فَقُلْنَا^١: بلى، فَدَعَا بِقَعْبٍ^٢ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ مَاءٍ، ثُمَّ وَضَعَهُ^٣ بَيْنَ يَدَيْهِ، ثُمَّ حَسَرَ عَنْ ذِرَاعَيْهِ^٤، ثُمَّ غَمَسَ فِيهِ كَفَّهُ الْيُمْنَى، ثُمَّ قَالَ: «هَكَذَا إِذَا كَانَتْ الْكَفُّ طَاهِرَةً» ثُمَّ غَرَفَ فَمَلَأَهَا^٥ مَاءً، فَوَضَعَهَا عَلَى جَبِينِهِ^٦، ثُمَّ قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ» وَ سَدَّلَهُ عَلَى أَطْرَافِ لِحْيَتَيْهِ، ثُمَّ أَمَرَ^٧ يَدَهُ عَلَى وَجْهِهِ وَ ظَاهِرِ جَبِينِهِ^٨ مَرَّةً وَاحِدَةً، ثُمَّ غَمَسَ يَدَهُ الْيُسْرَى، فَغَرَفَ بِهَا مِلَأَهَا^٩، ثُمَّ وَضَعَهُ^{١٠} عَلَى مِرْقِيهِ الْيُمْنَى، وَأَمَرَ^{١١} كَفَّهُ عَلَى سَاعِدِهِ حَتَّى جَزَى الْمَاءُ عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِهِ، ثُمَّ غَرَفَ بِيَمِينِهِ مِلَأَهَا، فَوَضَعَهُ^{١٢} عَلَى مِرْقِيهِ الْيُسْرَى، وَأَمَرَ^{١٣} كَفَّهُ عَلَى سَاعِدِهِ حَتَّى جَزَى الْمَاءُ عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِهِ، وَمَسَحَ مُقَدَّمَ رَأْسِهِ وَ ظَهَرَ قَدَمَيْهِ بِبِلَّةٍ يَسَارِهِ^{١٤} وَ بَقِيَّةِ بِلَّةٍ يُمْنَاهُ.

١. في «ى»: «قلت». وفي «بح، جح»: «قلنا». وفي «بف»: «فقلت».
٢. «القعب»: قَدَحٌ مِنْ خَشَبٍ مَعْقُورٌ. وقيل: هو القدح الضخم الغليظ الجاني. وقيل غير ذلك. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٠٤؛ لسان العرب، ج ١، ص ٦٨٣ (قعب).
٣. في «غ، ي، بث، جس»: والمرأة والوسائل: «فوضعه».
٤. «حَسَرَ عَنْ ذِرَاعَيْهِ»: أي كشف كُمَيْهِ عن ذِرَاعَيْهِ وأخرج ذِرَاعَيْهِ عَنْ كُمَيْهِ، فالمفعول محذوف. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٢٩؛ النهاية، ج ١، ص ٣٨٣ (حسر).
٥. في الوسائل: «ملأها».
٦. في «ظ»: «جبهته».
٧. في «جن»: «ثم مر».
٨. في «ى» وحاشية «بح، جن»: «جبينه».
٩. في «جس»: «+ ماء».
١٠. في «ى»: «ثم وضعها».
١١. في «ظ، جس» وحاشية «بح» والوسائل: «فأمر». وفي «جن»: «ومر».
١٢. في «ى» وحاشية «جن»: «فوضعه».
١٣. في «ى، بح، يخ، جس» والوسائل: «فأمر».
١٤. في «مرأة المقول، ج ١٣، ص ٧٥»: قوله ﷺ: «بِلَّةٍ يَسَارِهِ»، حمل هذا الكلام على اللَّفِّ والنشر المرتَّب يقتضي مسحه ﷺ رأسه يساره، وهو في غاية البعد. وحمله على المشوَّش أيضاً بعيد، وذكر البقعة في اليمنى دون اليسرى لا يساعده، فالأظهر أن يكون قوله ﷺ: «بِلَّةٍ يَسَارِهِ» مع ما عطف عليه من متعلقات مسح القدمين فقط، وعود القيد إلى كلا المتعاطفين غير لازم ... وحيث يكون في إدراج لفظ البقعة إشعار بأنه ﷺ مسح رأسه بيمنه.

قَالَ^١: وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ وَثَرٌ^٢ يُحِبُّ الْوَثَرَ، فَقَدْ يُجْزِئُكَ مِنَ الْوُضُوءِ ثَلَاثُ غُرَفَاتٍ: وَاحِدَةٌ لِّلْوُجْهِ، وَاثْنَتَانِ^٣ لِلذَّرَاعَيْنِ، وَتَمَسُّحٌ^٤ بِيَلَّةٍ^٥ يَمْنَانِكَ^٦ نَاصِيَتِكَ^٧، وَمَا بَقِيَ مِنْ يَلَّةٍ يَمِينِكَ ظَهَرَ قَدَمِكَ الْيُمْنَى، وَتَمَسُّحٌ^٨ بِيَلَّةٍ يَسَارِكَ ظَهَرَ قَدَمِكَ الْيُسْرَى». قَالَ زُرَّازَةُ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «سَأَلَ رَجُلٌ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام عَنْ وَضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، فَحَكَى لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ»^٩.

٣٩٢٥ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ زُرَّازَةَ

وَبُكَيْرٍ: ٢٦/٣

أَنْهُمَا سَأَلَا أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ وَضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، فَقَدَا بِطَنْسَبٍ^{١٠}، أَوْ تَوْرٍ^{١١} فِيهِ مَاءٌ، فَغَمَسَ يَدَهُ^{١٢} الْيُمْنَى، فَغَرَفَ بِهَا غُرْفَةً، فَصَبَّهَا^{١٣} عَلَى وَجْهِهِ، فَغَسَلَ بِهَا وَجْهَهُ، ثُمَّ غَمَسَ كَفَّهُ الْيُسْرَى، فَغَرَفَ بِهَا غُرْفَةً^{١٤}، فَأَفْرَغَ عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُمْنَى، فَغَسَلَ^{١٥} بِهَا ذِرَاعَهُ

١. الضمير المستتر في «قال» راجع إلى زرارة، فينسحب إليه الطريقتان المذكوران في صدر الخبر.

٢. في «جس»: «الوتر». و«الوتر»: الفرد، وتكسر واؤه وتفتح، فالله واحد في ذاته فلا يقبل الانقسام والتجزئة، واحد في صفاته فلا شبه له ولا مثل، واحد في أفعاله فلا شريك له ولا معين. و«يحب الوتر» أي يثيب عليه ويقبله من عامله ويرضى به عن العبد. راجع: النهاية، ج ٥، ص ١٤٧؛ مجمع البحرين، ج ٣، ص ٥٠٩ (وتر).

٣. في «غ»: «يح». و«اثنتان».

٤. في «بف»: «بللة».

٥. في «بف»: «بناصيتك».

٦. في «بف»: «بناصيتك».

٧. في «بف»: «بناصيتك».

٨. في «بف»: «بناصيتك».

٩. الفقيه، ج ١، ص ٣٦، ح ٧٤، مرسلاً، إلى قوله: «ظهر قدميه ببللة يساره وبقية بللة يمناه» مع اختلاف يسير.

١٠. الوافي، ج ٦، ص ٢٧٤، ح ٤٢٨١؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٨٧، ح ١٠٢١.

١١. في «ظ»: «غ»، «ي»، «بح»، «بخ»، «بس»، «بف»، «جح»، «جس»، «جن»، والوسائل وتفسير العياشي، ح ٥١: «بطشت».

١٢. في «بس»: «كوز». و«التور»: إناء من صُفُرٍ وهو النحاس الأصفر، أو حجارة يشرب فيه، وقد يتوصّل منه. وقال العلامة المجلسي: «الترديد من الراوي، أو منه للتخيير بين إحضار أيهما تيسر». راجع: النهاية، ج ١، ص ١٩٩؛ المغرب، ص ٦٣ (تور).

١٣. في «بف»: «فصبه». وفي «جس»: «صبه».

١٤. في «ظ»: «بف». وفي «جس»: «غرفة».

١٥. في «غ»: «وغسل».

مِنَ الْمِرْقَى إِلَى الْكَفِّ لَا يَزِدُّهَا^١ إِلَى الْمِرْقَى، ثُمَّ غَمَسَ كَفَّهُ الْيُمْنَى، فَأَفْرَغَ بِهَا عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى مِنَ الْمِرْقَى، وَصَنَعَ بِهَا مِثْلَ^٢ مَا صَنَعَ بِالْيُمْنَى، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ وَقَدَمَيْهِ بِبَلَلِ كَفِّهِ، لَمْ يُخْدِثْ لِهَمَا مَاءً جَدِيداً، ثُمَّ قَالَ: «وَلَا يَدْخُلُ أَصَابِعُهُ تَحْتَ الشَّرَاكِ^٣».

قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا! إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ»^٤ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَدَعَ شَيْئاً مِنْ وَجْهِهِ إِلَّا غَسَلَهُ، وَأَمَرَ بِغَسْلِ^٥ الْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَدَعَ شَيْئاً^٦ مِنْ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ^٧، إِلَّا غَسَلَهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: «فَاغْسِلُوا^٨ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ»^٩، ثُمَّ قَالَ: «وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ»^{١٠}، فَإِذَا مَسَحَ بِشَيْءٍ مِنْ رَأْسِهِ، أَوْ بِشَيْءٍ مِنْ قَدَمَيْهِ مَا بَيْنَ الْكَعْبَيْنِ إِلَى أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ، فَقَدْ أَجَزَاهُ».

قَالَ: فَقُلْنَا: أَيْنَ الْكَعْبَانِ؟ قَالَ^{١١}: «هَاهُنَا» يَعْنِي الْمَفْصِلُ^{١٢} دُونَ عَظْمِ

١. في «جس»: «فلا يردّها».

٢. في «ي»: «فصنع» بدل «وصنع». وفي «جس»: «- بها». وفي «ظ»: «- مثل».

٣. في «جس»: «- ثم قال: ولا يدخل أصابعه تحت الشراك. قال.». وقوله: «الشراك»: أحد سيور النعل التي تكون على وجهها، والستير: قطعة من الجلد ونحوه مستطيلة. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٤٦٧؛ المصباح المنير، ص ٣١١ (شرك).

٤. في «بف» والوافي: «- يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا».

٥. في «غ»: «+ إِلَى الْمَرَافِقِ». في «جح»: «أَنْ يَغْسِلَ» بدل «بغسل».

٦. في «ظ» والوسائل وتفسير العياشي، ح ٥١: «- شيئاً».

٧. في «ظ» والوسائل وتفسير العياشي، ح ٥١: «+ شيئاً».

٨. في «جس»: «- وَأَمَرَ بِغَسْلِ الْيَدَيْنِ - إِلَى - إِلَّا غَسَلَهُ».

٩. هكذا في القرآن و«ظ»، غ، بث، بج، بس، بف، جح، جس، جن. وفي «بخ، ي»: «واغسلوا». وفي المطبوع: «اغسلوا».

١٠. المائدة (٥): ٦.

١١. في «بث»: «+ وهما».

١٢. ظاهر هذا الخبر أو صريحه يدل على أَنَّ الكعب هو المفصل، وتساعد اللغة، دون العظم المرتفع في ظهر القدم الواقع بين المفصل والمشط، كما قاله بعض الأصحاب، ولا أحد الناتين عن يمين القدم وشماله، كما ذهب إليه بعض العامة. راجع: الوافي، ج ٦، ص ٢٧٧؛ المصباح المنير، ص ٥٣٤؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٢١ (كعب). ولتحقيق الحال في المسألة راجع: الجبل المتين، ص ٧٤-٨٤.

وَأَبُو دَاوُدَ جَمِيعاً، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ ٢٧/٣
حَمَّادِ بْنِ عُمَانَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي الْمُغِيرَةِ^٢، عَنْ مُيْسِرٍ^٣:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٤، قَالَ: «الْوُضُوءُ وَاحِدَةٌ وَاحِدَةٌ، وَوَصَفَ الْكَعْبُ فِي ظَهْرِ

١. هكذا في «ظ، ي، بث، يخ، ب، ج، جن»، وفي «بخ، بس» والمطبوع: «أبي داود». وما أثبتناه هو الصواب، كما تقدّم في ذيل ح ٢٨٤٠.

٢. هكذا في «بف». وفي «ظ، ي، بث، يخ، بس، ج، جن» والمطبوع: «علي بن المغيرة». والظاهر أنَّ علياً هذا هو والد الحسن بن علي بن أبي المغيرة الزبيدي، الذي ترجم له النجاشي في رجاله، ص ٤٩، الرقم ١٠٦، وقال: «ثقة هو وأبوه».

واسم أبي المغيرة هو حَنَّان؛ فقد ذكر الشيخ الطوسي تارة علي بن أبي المغيرة الزبيدي الأزرق في أصحاب محمد بن علي بن الحسين^٥، وأخرى علي بن أبي المغيرة حَنَّان الزبيدي في أصحاب الصادق^٦. راجع: رجال الطوسي، ص ١٤٢، الرقم ١٥٣٠؛ ص ٢٤٤، الرقم ٣٣٨٣.

وأما علي بن المغيرة، فقد ذكر البرقي في رجاله، ص ١٨، علي بن المغيرة الزبيدي الأزرق، في أصحاب الصادق^٧ من أدركه من أصحاب أبي جعفر^٨، وهو متحد مع المذكور في رجال الطوسي والمشار إليه في رجال النجاشي، كما هو ظاهر. وذكر أيضاً في ص ٢٥، علي بن المغيرة في أصحاب الصادق^٩. وهل هو متحد مع السابق أو هو شخص آخر؟ لا يعلم بالجزم جواب هذا السؤال، ولكن لا يحصل الاطمئنان بصحة العنوان بعد وقوع التحريف في من ذكره سابقاً. ويؤيد ما أثبتناه أنَّ الخبر رواه الشيخ في التهذيب، ج ١، ص ٧٥، ح ١٨٩؛ ص ٨٠، ح ٢٠٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ٦٩، ح ٢١٠، ونقله عنه الشيخ الحرّ في الوسائل، ج ١، ص ٤٣٥، ح ١١٤١، والمذكور في جميع المواضع هو «علي بن أبي المغيرة».

٣. هكذا في حاشية «ي، جش». وفي «ظ، ي، بخ، بس، ب، ج، جش، جن» والمطبوع: «ميسرة». وما أثبتناه هو الظاهر؛ فإنّه لم يثبت في رواية أبي جعفر^{١٠} من يسمّى بميسرة. والمراد من ميسر هذا، هو ميسر بن عبدالعزيز، الراوي عن أبي جعفر وأبي عبدالله^{١١} الذي مات في حياة أبي عبدالله^{١٢}. وهو والد علي بن ميسر، كما أشرنا إليه في الكافي، ذيل ح ١٤٧١. راجع: رجال البرقي، ص ١٥؛ ص ٤٢؛ رجال الكشي، ص ٢٤٢، الرقم ٤٤٣، و ٤٤٤؛ رجال الطوسي، ص ١٤٥، الرقم ١٥٨١؛ ص ٣٠٩، الرقم ٤٥٧٢؛ رجال النجاشي، ص ٣٦٨، الرقم ٩٩٧.

ويؤكد ذلك ما ورد في التهذيب، ج ١، ص ٧٥، ح ١٩٠، من الخبر الدالّ على كيفية كون الوضوء واحدة ووصف الكعب بالتفصيل، عن أبان بن عثمان، عن ميسر عن أبي جعفر^{١٣}.

هذا، وما ورد في رجال البرقي، ص ١٥، من عدّ ميسرة في أصحاب أبي جعفر^{١٤} ثمّ عدّه في ص ١٨، من أصحاب أبي عبدالله^{١٥} من أدرك من أصحاب أبي جعفر^{١٦}، ولا يعتمد عليه لاحتمال كونه مأخوذاً من الأسناد المحرّفة.

٤. في «جس»: «على».

الْقَدَمُ ٢.

٨ / ٣٩٢٨. الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُمَانَ، قَالَ:

كُنْتُ قَاعِدًا عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَدَعَا بِمَاءٍ، فَمَلَأَ^٣ بِهِ كَفَّهُ، فَعَمَّ بِهِ وَجْهَهُ، ثُمَّ مَلَأَ كَفَّهُ، فَعَمَّ بِهِ يَدَهُ الْيُمْنَى، ثُمَّ مَلَأَ كَفَّهُ، فَعَمَّ بِهِ^٤ الْيُسْرَى، ثُمَّ مَسَحَ عَلَى رَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ، وَقَالَ: «هَذَا وَضُوءٌ مَنْ لَمْ يُحْدِثْ حَدَثًا» يَغْنِي بِهِ التَّعْدِي فِي الْوُضُوءِ^٥.

٩ / ٣٩٢٩. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ^٦، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْوُضُوءِ؟

١. قال ابن الأثير في النهاية، ج ٤، ص ١٧٨: «الكعبان: العظمان الناتئان عند مفصل الساق والقدم عن الجنين، وذهب قوم إلى أنهما العظمان اللذان في ظهر القدم، وهو مذهب الشيعة». وفي الوافي: «وَصُفُّ الكعب في ظهر القدم لا ينافي كونها المفصل؛ لأنه في ظهرها ومتهاها، وإنما قال ذلك ردًّا على المخالفين؛ حيث جعلوها في طرفي القدم وجانبيها».

وللشيخ البهائي قدس سره هاهنا بحث مفصل مفيد، إن شئت فراجع: الحبل المتين، ص ١٨-٢٣.

٢. التهذيب، ج ١، ص ٧٥، ح ١٨٩؛ و ص ٨٠، ح ٢٠٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ٦٩، ح ٢١٠، بسند آخر عن الحسين بن سعيد. التهذيب، ج ١، ص ٧٥، ضمن ح ١٩٠، بسنده عن ميسر، وتام الرواية فيه: «ثم وضع يده على ظهر القدم، ثم قال: هذا هو الكعب». تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٠٠، ح ٥٥، عن ميسر. الفقيه، ج ١، ص ٣٨، صدر ح ٧٧، وتام الرواية فيه هكذا: «بإسناد منقطع يرويه أبو جعفر الأحول ذكره عتن رواه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: فرض الله الوضوء واحدة واحدة». الوافي، ج ٦، ص ٣١٧، ح ٤٣٧٢؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٣٥، ذيل ح ١١٤١.

٣. في «جس»: «وملأ».

٤. هكذا في معظم النسخ والوافي. وفي «بس» والمطبوع والوسائل: «وبده».

٥. الوافي، ج ٦، ص ٣١١، ح ٤٣٥٨؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٣٧، ح ١١٤٨.

٦. في التهذيب والاستبصار: «محمد بن الحسن وغيره» بدل «علي بن محمد ومحمد بن الحسن».

فَقَالَ: «مَا كَانَ وَضُوءٌ عَلَيَّ إِلَّا مَرَّةً مَرَّةً».^٢
هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْوُضُوءَ إِنَّمَا هُوَ مَرَّةٌ مَرَّةً؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ إِذَا وَرَدَ عَلَيْهِ أَمْرَانِ
كِلَاهُمَا لِلَّهِ طَاعَةً، أَخَذَ بِأَخَوَاطِهِمَا، وَأَشَدَّهُمَا عَلَى بَدَنِهِ.^٣
وَإِنَّ الَّذِي جَاءَ عَنْهُمْ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْوُضُوءُ مَرَّتَانِ» إِنَّهُ هُوَ لَمَنْ لَمْ يُقِنِّعْهُ مَرَّةً وَ
اشْتَرَاذَهُ، فَقَالَ: «مَرَّتَانِ» ثُمَّ قَالَ: «وَمَنْ زَادَ عَلَى مَرَّتَيْنِ لَمْ يُوجِزْ».^٤
وَهُوَ أَقْصَى^٥ غَايَةِ الْحَدِّ فِي الْوُضُوءِ الَّذِي مَنْ تَجَاوَزَهُ أَثِمَ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَضُوءٌ، وَ
كَانَ كَمَنْ^٦ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسَ رَكَعَاتٍ، وَلَوْ لَمْ يُطْلِقْ ﷺ فِي الْمَرَّتَيْنِ، لَكَانَ سَبِيلَهُمَا

١. في الفقيه والاستبصار: «رسول الله ﷺ» بدل «علي ﷺ».

٢. التهذيب، ج ١، ص ٨٠، ح ٢٠٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ٧٠، ح ٢١٢، بسندهما عن الكليني. الخصال، ص ٢٨، باب الواحد، ح ١٠١، بسند آخر عن ابن عمر، وفيه: «... عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ توضأ مرة مرة». الفقيه، ج ١، ص ٣٨، ح ٧٦، مرسلًا، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٦، ص ٣١٨، ح ٤٢٧٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٣٧، ح ١١٤٧.

٣. في «ظ»، ي، بث، بس، بف، جس: «- على».

٤. في «غ»، جس: «- مرة».

٥. في «جس»: «- كان».

٦. في «جن»: «إذا أورد».

٧. الكافي، كتاب الروضة، ضمن ح ١٤٩١٥؛ والأُمالي للطوسي، ٦٩٢، المجلس ٣٩، ضمن ح ١٣، بسندهما عن أبي جعفر ﷺ. الكافي، نفس الكتاب، ضمن ح ١٤٩٨٨، بسنده عن أبي عبد الله ﷺ؛ الأُمالي للصدوق، ص ٢٨١ المجلس ٤٧، ضمن ح ١٤، بسنده عن أبي جعفر ﷺ، والأخيران في شأن علي ﷺ، وفي كلهما مع اختلاف يسير. الوسائل، ج ١، ص ٤٤١، ذيل ح ١١٦٦.

٨. في حاشية «بح، يخ»: «إنما».

٩. في «ظ»، غ، يخ، يس، جح، جس: «- لمن». وفي الوسائل: «هو أنه» بدل «إنه هو لمن».

١٠. التهذيب، ج ١، ص ٨٠، صدر ح ٢١٠؛ والاستبصار، ج ١، ص ٧٠، صدر ح ٢١٥، بسندهما عن أبي عبد الله ﷺ، وفيهما: «الوضوء مثنى مثنى، من زاد لم يؤجر عليه». الفقيه، ج ١، ص ٣٩، ذيل ح ٨٠، مرسلًا، وتعام الرواية فيه: «إن من زاد على مرتين لم يؤجر». راجع: الأُمالي للصدوق، ص ٦٤٥، المجلس ٩٣؛ والخصال، ص ٦٠٣، أبواب الثمانين وما فوقه، ح ٩؛ والفقيه، ج ١، ص ٤١، ح ٨٣؛ و ص ٤٧، ذيل ح ٩٢؛ وتفسير العياشي، ج ١، ص ٣٠١، ح ٥٨؛ وتحف العقول، ص ٤١٥. الوسائل، ج ١، ص ٤٤٢، ح ١١٧٠.

١١. هكذا في أكثر النسخ. وفي «ظ» والمطبوع: «وهذا». وفي «جس»: «وهي».

١٢. في «ظ»: «- أقصى».

١٣. في «ظ»، بث، بف، جس: «+ قد».

سَبِيلُ الثَّلَاثِ^١.

٣٩٣٠ / ١٠ . وَرَوَى فِي رَجُلٍ كَانَ مَعَهُ مِنَ الْمَاءِ مِقْدَارُ كَفٍّ وَحَضَرَتْ الصَّلَاةُ، قَالَ:
فَقَالَ: «يُقْسِمُهُ أَثَلَاثًا^٢: ثَلَاثٌ لِلْوَجْهِ، وَ ثَلَاثٌ لِلْيَدِ الْيُمْنَى، وَ ثَلَاثٌ لِلْيُسْرَى^٣، وَ يَمْسَحُ
بِالْبَلَّةِ رَأْسَهُ وَ رِجْلَيْهِ^٤».

١٨ - بَابُ حَدِّ الْوَجْهِ الَّذِي يُغْسَلُ وَ الذَّرَاعَيْنِ وَ كَيْفَ يُغْسَلُ

٣٩٣١ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ حَمَادِ بْنِ
عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لَهُ^٥: أَخْبِرْنِي عَنْ حَدِّ الْوَجْهِ الَّذِي يَنْبَغِي لَهُ^٦ أَنْ يُوضَأَ^٧، الَّذِي قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ
جَلَّ.

٢٨ / ٣ فَقَالَ: «الْوَجْهُ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِغَسْلِهِ - الَّذِي لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَزِيدَ عَلَيْهِ وَ لَا
يَنْقُصَ مِنْهُ، إِنْ^٨ زَادَ عَلَيْهِ لَمْ يُؤْجَزْ، وَ إِنْ نَقَصَ مِنْهُ أَثِمَ - مَا دَارَتْ عَلَيْهِ السَّبَابَةُ^٩ وَ

١. في «جس»: «الثلاثة». ٢. في «جس» وحاشية «بس»: «ثلاثاً».

٣. هكذا في معظم النسخ والوافي والوسائل. وفي «بح» والطبوع: «وثلاث لليد اليسرى».

٤. راجع: الفقيه، ج ١، ص ٣٦، ذيل ح ٧٢. الوافي، ج ٦، ص ٣١١، ح ٤٣٥٩؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٣٨، ح ١١٤٩.

٥. ورد الخبر في تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٩٩، ح ٥٢؛ والفقيه، ج ١، ص ٤٤، ح ٨٨، وقد رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام. فَيُعْلَمُ المراد من المسؤول في ما نحن فيه.

٦. في «جس» والفقيه: - «له». ٧. في «بح، جس»: «أن يتوضأ». وفي «جح»: «أن توضأ».

٨. في «غ»: «عنه من». وفي مرآة العقول، ج ١٣، ص ٨٠: «جملة لا ينقص منه» عطف على جملة «لا ينبغي»، أو يكون عطفًا على «يزيد» وتكون لفظة «لا» نافية على الأول وزائدة لتأكيد النفي على الثاني. ويحتمل أن تكون «لا» ناهية ويكون حيث يتجوز معطوفاً على الموصول، والجملة صفة للوجه بتقدير: المقول في حقّه، كما هو الشائع في تصحيح الجمل الإنشائية الواقعة حالاً بعد حال أو صفة على ما قيل.

٩. في «غ» والفقيه: - «السبابة». وفي «بث، بس، جس» والمرآة وتفسير العياشي: - «عليه».

الْوُسْطَى وَالْإِبْهَامُ^١ مِنْ قُصَاصِ^٢ الرَّأْسِ إِلَى الدَّقَنِ؛ وَمَا جَزَتْ^٣ عَلَيْهِ الْإِضْبَعَانِ مِنَ
الْوَجْهِ مُسْتَدِيرًا، فَهُوَ مِنَ الْوَجْهِ؛ وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ الْوَجْهِ.
قُلْتُ: الصَّدْعُ^٤ لَيْسَ مِنَ الْوَجْهِ؟ قَالَ: «لَا».

٢ / ٣٩٣٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٦ وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ،
عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:
عَنْ أَحَدِهِمَا^٧، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ^٨ يَتَوَضَّأُ^٩ يُبْطِنُ^{١٠} لِحَيْتِهِ؟

١. في «غ»: «الإبهام والوسطى».

٢. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «شعر». و«القصاص» مثلثة القاف: منتهى منبت شعر الرأس من مقدمه
ومؤخره، والمراد هنا المقدم. وقيل غير ذلك. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٥٢؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٧٣
(قصص)؛ الوافي، ج ٦، ص ٢٧٨؛ مرآة العقول، ج ١٣، ص ٧٩.

٣. في «ج»: «خَوَط». وفي المرأة: «حوت».

٤. في «ظ»: «جس». «الصدع». و«الصدغ»: ما بين العين والأذن، ويسمى أيضاً الشعر المتدلي عليها صدغاً. وقيل
غير ذلك. الصحاح، ج ٤، ص ١٣٢٣؛ لسان العرب، ج ٨، ص ٤٣٩ (صدغ).

٥. التهذيب، ج ١، ص ٥٤، ح ١٥٤، بسنده عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ٤٤، ح ٨٨، معلقاً عن زرارة بن أعين،
عن أبي جعفر الباقر^{١١}، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٩٩، صدرح ٥٢، عن
زرارة، عن أبي جعفر^{١٢} الوافي، ج ٦، ص ٢٧٧، ح ٤٢٨٦؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٠٣، ذيل ح ١٠٤٨.

٦. في «ظ»: «بث، بيج، بخ، بس». «عن». وهو سهو؛ فَإِنَّ صَفْوَانَ الراوي عن العلاء - وهو ابن رزين - صفوان بن
يحيى، وقد روى محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان [بن يحيى]، في كثير من الأسناد، كما
روى عن أحمد بن محمد [بن عيسى]، عن صفوان [بن يحيى] في بعض الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث،
ج ٢، ص ٥٢٠-٥٢١، و ٦٧٢، و ١٥، ص ٤٠٨-٤١٢.

ويؤيد ذلك ما ورد في الكافي، ح ١٠٥٥، من رواية محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين وأحمد بن
محمد، عن علي بن الحكم وصفوان، عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم.

وأضف إلى ذلك أَنَّ الخبر ورد في التهذيب، ج ١، ص ٣٦٠، ح ١٠٨٤، عن أحمد بن محمد، عن صفوان.

٧. في «جن»: «عن رجل».

٨. في «جس، جن»: «بِطْن» بلا همزة. وفي مرآة العقول: «قوله»: «بِطْن» بتشديد الطاء، والمراد يدخل الماء
إلى باطن لحيته، أي إلى ما تحتها مما هو مستور بشعرها، وقال في النهاية: «بَطَّنَتْ بك الحَمْى، أي أثرت في
باطنك، يقال: بطنه الداء يبطنه». وراجع: النهاية، ج ١، ص ١٣٦؛ مجمع البحرين، ج ٦، ص ٢١٥ (بطن).

قَالَ: «لَا»^٢.

٣٩٣٣ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ الْمُغِيرَةِ^٣، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَضْرِبُوا وُجُوهَكُمْ بِالْمَاءِ إِذَا تَوَضَّأْتُمْ، وَلَكِنْ شَتُّوا^٥ الْمَاءَ شَتًّا»^٦.

٣٩٣٤ / ٤. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى الرَّضَاءِ عليه السلام، أَسْأَلُهُ عَنْ حَدِّ الْوُجْهِ؟

فَكَتَبَ^٧: «مِنْ أَوَّلِ الشَّعْرِ إِلَى آخِرِ الْوُجْهِ، وَكَذَلِكَ.....»

١. في «جن» وردت هذه الرواية بعد الرواية الآتية.

٢. التهذيب، ج ١، ص ٣٦٠، ح ١٠٨٤، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن صفوان. الوافي، ج ٦، ص ٢٧٩، ح ٤٢٨٨؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٧٦، ح ١٢٦٣.

٣. ورد الخبر في التهذيب، ج ١، ص ٣٥٧، ح ١٠٧٢، والاستبصار، ج ١، ص ٦٩، ح ٢٠٨، بإسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبيه، عن ابن المغيرة، عن السكوني، والمذكور في بعض النسخ المعتمدة من التهذيب «محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد، عن أبيه» وهو الظاهر؛ فإنه مضافاً إلى ما ورد في بعض الأسناد من رواية محمد بن أحمد بن يحيى، عن بنان بن محمد - وبنان لقب عبدالله بن محمد بن عيسى -، عن أبيه، عن ابن المغيرة، روى محمد بن أحمد [بن يحيى]، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن [عبدالله] بن المغيرة، في التهذيب، ج ١، ص ٨٨، ح ٢٣٢؛ و ج ٢، ص ٣٧٣، ح ١٥٥٠؛ و ج ٣، ص ١٨، ح ٦٥. راجع: رجال الكشي، ص ٥١٢، الرقم ٩٨٩. وانظر علي سبيل المثال: التهذيب، ج ٣، ص ١٦٦، ح ٣٦٢؛ و ج ٥، ص ٢٢٥، ح ٧٦١؛ و ج ٦، ص ١٤٥، ح ٢٥٢؛ و ص ١٥٧، ح ٢٧٨؛ و ص ١٩٠، ح ٤٠٨؛ و ص ٢٨٢، ح ٧٧٥؛ و ج ٧، ص ٣٣٢، ح ١٣٦٧.

٤. هكذا في معظم النسخ والتهذيب والاستبصار. وفي «جح، جن» والمطبوع: «+ضرباً».

٥. في «بح»: «شَنَ». وقوله: «شَتُّوا الماءَ شَتًّا» أي وُشُوا الماءَ رَشًّا متفرقاً، من الشَّنَّ وهو الصَّبُّ المنقطع. وقيل: هو صَبٌّ شبيه بالنضح. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٥٠٦؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ٢٤٢ (شَنَن).

٦. التهذيب، ج ١، ص ٣٥٧، ح ١٠٧٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ٦٩، ح ٢٠٨، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبيه، عن ابن المغيرة، عن السكوني، عن جعفر عليه السلام عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ٦، ص ٣٣٣، ح ٤٤٠٦؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٣٤، ذيل ح ١١٣٩. في التهذيب: «+إلى».

الْجَبِينَيْنِ^١.

٥ / ٣٩٣٥ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ^٣ وَغَيْرُهُ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ
الْهَيْثَمِ بْنِ غَزْوَةَ التَّمِيمِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى
الْمَرَافِقِ»^٥ فَقُلْتُ: هَكَذَا - وَمَسَحْتُ^٦ مِنْ ظَهْرِ كَفِّي إِلَى الْمِرْفَقِ^٧؟ -

فَقَالَ: «لَيْسَ هَكَذَا تَنْزِيلُهَا»^٨، إِنَّمَا هِيَ^٩: «فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ مِنْ
الْمَرَافِقِ» ثُمَّ أَمَرَ يَدَهُ مِنْ مِرْفَقِهِ إِلَى أَصَابِعِهِ^{١١}.

٦ / ٣٩٣٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَخِيهِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ

بَزْزِيعٍ:

٢٩/٣

١. في «جس» وحاشية «جح»: «الجبينين». وفي التهذيب: «+ حَيْثُذَ».

في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: وكذلك الجبينين، الظاهر الجبينان، ولعلَّه على الحكاية، ويحتمل أن يكون المراد أنَّ
الجبينين أيضاً داخلان في حدِّ الوجه، أو من جهة الجبينين أيضاً الابتداء من الشعر والانتهاه إلى آخر الوجه،
فيكون المراد من أول الشعر في الأول من الجبهة». والأخير ذكره العلامة الفيض في الوافي.

٢. التهذيب، ج ١، ص ٥٥، ح ١٥٥، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ٦، ص ٢٧٩، ح ٤٢٨٩؛ الوسائل، ج ١،
ص ٤٠٤، ح ٤٠٤٩.

٣. في التهذيب: «الحسين». والمذكور في بعض نسخه المعتمدة «الحسن» وهو الصواب.

٤. في الوسائل والتهذيب: «قوله» بدل «قول الله».

٥. المائدة (٥): ٦. في «جس»: «+ به».

٧. في التهذيب: «- وفقلت هكذا - إلى - المرفق».

٨. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: هكذا تنزِيلُهَا، أي مفادها ومعناها بأن يكون المراد بلفظة «إلى»: «مِنْ»، أو المعنى
أنَّ «إلى» في الآية غاية للمغسول لا الغسل، فلا يفهم الابتداء من الآية، وظهر من السَّنة أنَّ الابتداء من المرفق،
فالمعنى أنَّه لا ينافي الابتداء من المرفق لا أنَّه يفيد، وفيه بعد». والذي استبعده هو قول العلامة الفيض في
الوافي.

٩. في «بس»: «- هي».

١٠. في «ي»: «إلى».

١١. التهذيب، ج ١، ص ٥٧، ح ١٥٩، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ٦، ص ٢٨٠، ح ٤٢٩٢؛ الوسائل، ج ١،
ص ٤٠٥، ح ١٠٥٣.

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: «فَرَضَ اللَّهُ عَلَى النِّسَاءِ فِي الْوُضُوءِ لِلصَّلَاةِ أَنْ يَتَبَدَّنَ^٢ بِنَاطِنٍ^٣ أَذْرَعِهِنَّ^٤، وَفِي الرِّجَالِ بَظَاهِرِ الذَّرَاعِ^٥».

٣٩٣٧ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^٦، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْأَقْطَعِ الْيَدِ وَالرِّجْلِ؟ قَالَ: «يَغْسِلُهُمَا»^٧.

٣٩٣٨ / ٨. عَنْهُ^٨، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ رِفَاعَةَ؛

و^٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ

١. في «بخ، بف» والوافي والتهذيب: - «للصلاة».

٢. في الوسائل والتهذيب: «يبدأن». ٣. في «جس»: «باطن».

٤. في «بخ، بس» وحاشية «بث» والوسائل: «أذرعتهن».

٥. التهذيب، ج ١، ص ٧٦، ح ١٩٣، بسنده عن الكليني. الخصال، ص ٥٨٥، أبواب السبعين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. المقنعة، ص ٤٥، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفيهما مع اختلاف. الوافي، ج ٦، ص ١٣٤، ح ٤٤٠٩؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٦٦، ح ١٢٣٨.

٦. في الوسائل: «عن ابن أبي عمير»، لكنه سهو؛ فقد روى إبراهيم بن هاشم، عن [عبد الرحمن] بن أبي نجران مباشرة في أسناد عديدة، ولم نجد روايته عنه بالواسطة في شيء من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٤٩٤-٤٩٣، و ٥٢٣.

والظاهر أن الجمع بين ابن أبي عمير وابن أبي نجران من باب الجمع بين النسخة وبدلها. ويؤيد ذلك ما ورد في حاشية «بخ» نقلاً من بعض النسخ من «عمير» بدل «نجران».

٧. في «جس»: «يغسلها». وفي مرآة العقول: «قال بعض الأصحاب: إن المراد ما بقي من المرفق إن لم يقطع منه، وبعضهم: وإن قطع منه أيضاً، وابن الجنيدي: ما بقي من العضد. والذي أفاده الوالد العلامة عليه السلام أن السؤال عن حكم الأقطع اليد والرجل وأنه كيف يصنع بهما، فأجاب عليه السلام بأنه يغسلهما من التغسيل؛ لأنهما عضوان مشتملان على العظم، ولا يخفى لطفه ودقته. ويؤيد ما أفاده عليه السلام أنه يحتاج غيره إلى تكلف في نسبة الغسل إلى الرجل إما تغليب أو غيره، فلا تغفل».

٨. التهذيب، ج ١، ص ٣٦٠، ح ١٠٨٥، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ٦، ص ٣٦٢، ح ٤٤٧٢؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٨٠، ح ١٢٧٣.

٩. هكذا في أكثر النسخ. وفي «ظ، ي»: «علي». وفي المطبوع: «[و] عنه».

١٠. في السند تحويل يعطف «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي، عن رفاعه» على «

رِفَاعَةً، قَالَ^١:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْأَقْطَعِ؟

قَالَ^٢: «يَغْسِلُ مَا قُطِعَ مِنْهُ»^٣.

٣٩٣٩ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْعَمْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ:

عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قُطِعَتْ يَدُهُ مِنَ الْمِرْفَقِ:

كَيْفَ يَتَوَضَّأُ؟

قَالَ: «يَغْسِلُ مَا بَقِيَ مِنْ عُضْدِهِ»^٤.

٣٩٤٠ / ١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ

زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام أَنْ أَنَاسًا يَقُولُونَ: إِنَّ بَطْنَ الْأُذُنَيْنِ مِنَ الْوَجْهِ، وَظَهْرُهُمَا مِنَ

الرَّأْسِ؟

فَقَالَ: «لَيْسَ عَلَيْهِمَا غَسْلٌ وَلَا مَسْحٌ»^٥.

«علي بن إبراهيم - وهو المرجع للضمير - عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن رفاعَةَ».

١. في «بح» وحاشية «ي»: «+ قال».

٢. في الوسائل: «فقال».

٣. في الوافي: «يعني ما بقي من العضو الذي قطع منه». وفي مرآة العقول: «وحمل الوالد عليه السلام بهذا الخبر ألتق، وفيه أظهر وأبين كما لا يخفى».

٤. التهذيب، ج ١، ص ٣٥٩، ح ١٠٧٨، بسنده عن رفاعَةَ، مع اختلاف وزيادة الوافي، ج ٦، ص ٣٦٢، ح ٤٤٧٠؛

الوسائل، ج ١، ص ٤٧٩، ح ١٢٧١.

٥. في «ظ، بس، بف» - «بن جعفر».

٦. إن العلامة المجلسي ذكر أقوال العلماء في المراد من قوله عليه السلام: «ما بقي من عضده» ثم قال: «وجملة القول في ذلك أنه لا يخلو أن يكون قطع اليد إما من تحت المرفق فيجب غسل الباقي إجماعاً، أو من فوقه فيسقط

الغسل...». راجع: مرآة العقول، ج ١٣، ص ٩٤.

٧. التهذيب، ج ١، ص ٣٦٠، ح ١٠٨٦، معلقاً عن محمد بن يحيى. الفقيه، ج ١، ص ٤٨، ح ٩٩، مرسلاً الوافي،

ج ٦، ص ٣٦٢، ح ٤٤٧٣؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٧٩، ح ١٢٧٢.

٨. التهذيب، ج ١، ص ٩٤، ح ٢٤٩؛ والاستبصار، ج ١، ص ٦٣، ح ١٨٧، معلقاً عن الكليني. وفيه، «

١٩ - بَابُ مَسْحِ الرَّأْسِ وَالْقَدَمَيْنِ

٣٩٤١ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ شَاذَانَ بْنِ الْخَلِيلِ
النَّيْسَابُورِيِّ^١، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عُمَرَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٢، قَالَ: «يُخْزَى مِنْ^٣ الْمَسْحِ عَلَى الرَّأْسِ^٤ مَوْضِعُ ثَلَاثِ أَصَابِعَ، وَ
كَذَلِكَ الرَّجُلُ»^٥.

٣٩٤٢ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، قَالَ: «الْأُذُنَانِ لَيْسَا مِنَ الْوَجْهِ، وَلَا مِنَ الرَّأْسِ».
قَالَ: وَ ذَكَرَ الْمَسْحَ، فَقَالَ: «امْسَحْ عَلَى مَقْدَمِ رَأْسِكَ، وَ امْسَحْ عَلَى الْقَدَمَيْنِ، وَ
ابْدَأْ بِالشَّقِّ الْأَيْمَنِ»^٧.

٣٠ / ٣ ٣٩٤٣ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ شَاذَانَ بْنِ الْخَلِيلِ^٨، عَنْ يُونُسَ،
عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ، قَالَ:

١. ص ٥٥، ح ١٥٦، معلقاً عن محمد بن يحيى - الوافي، ج ٦، ص ٣٠١، ح ٤٣٣٥؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٠٤،
ح ١٠٥١.

٢. في «ظ، جح، جس»: «النيسابوري». ثم إن في «بخ، بفع، بفع»: «عن العمري»، ولكن لم نجد رواية شاذان
بن الخليل عن العمري في موضع. ٣. في «ي»: «بخ»، وحاشية «بخ»: «في».

٤. في التهذيب والاستبصار: «مسح الرأس» بدل «المسح على الرأس».

٥. التهذيب، ج ١، ص ٦٠، ح ١٦٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ٦٠، ح ١٧٧، معلقاً عن الكليني - الوافي، ج ٦،
ص ٢٨١، ح ٤٢٩٥؛ الوسائل، ج ١، ص ٤١٧، ح ١٠٨٦.

٦. الوافي، ج ٦، ص ٢٨١، ح ٤٢٩٦؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٠٤، ح ١٠٥٠، إلى قوله: «ولا من الرأس»؛ وفيه،
ص ٤١٨، ح ١٠٨٨، من قوله: «قال: وذكر المسح»؛ وفيه، ص ٤٤٩، ح ١١٨٢، من قوله: «امسح على
القدمين».

٧. في التهذيب: «+ النيسابوري». وفي الاستبصار: «+ النيسابوري».

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: رَجُلٌ تَوَضَّأَ وَهُوَ مُغْتَمٌّ، فَقُلَّ عَلَيْهِ نَزْعُ الْعِمَامَةِ؛ لِمَكَانِ
النَّبَزِ؟

فَقَالَ: «لِيُذْخِلَ إِضْبَعَهُ».^٢

٣٩٤٤ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ حَمَّادِ بْنِ
عِيسَى، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ زُرَّازَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: أَلَا تُخْبِرُنِي مِنْ أَيْنَ عَلِمْتَ^٣، وَ قُلْتُ: «إِنَّ الْمَسْحَ بِبَعْضِ
الرَّاسِ، وَ بَعْضِ الرَّجْلَيْنِ؟».

فَضَحِكَ، ثُمَّ قَالَ: «يَا زُرَّازَةُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، وَ نَزَلَ بِهِ الْكِتَابُ مِنَ اللَّهِ؛ لِأَنَّ
اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - يَقُولُ: «فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ» فَعَرَفْنَا أَنَّ الْوُجْهَ كُلَّهُ يَنْبَغِي^٥ أَنْ يُغْسَلَ^٦.

١. في التهذيب والاستبصار: «وقتل».

٢. التهذيب، ج ١، ص ٩٠، ح ٢٣٩؛ والاستبصار، ج ١، ص ٦١، ح ١٨٣، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ١، ص ٩٠، ح ٢٣٨، معلقاً عن حماد بن عيسى، عن بعض أصحابه، عن أحدهما عليه السلام، مع اختلاف سير. الوافي، ج ٦، ص ٢٨٢، ح ٤٢٩٧؛ الوسائل، ج ١، ص ٤١٦، ح ١٠٨٣.

٣. في الجبل المتين، ص ٦٧: «أقول: وقد يظن أن ... قول زرارة للباقر عليه السلام: ألا تخبرني من أين علمت، يُنبئ عن سوء أدبه وقلة احترامه للإمام عليه السلام، وهو قدح عظيم في شأنه. و جوابه أن زرارة عليه السلام أوضح حالاً وأرفع قدراً من أن يظن به ذلك، ولكنه كان محتثاً بمخالطة علماء العادة، وكانوا ربما بحثوا معه في بعض المسائل وطالبوه عليها بالدلائل التي ربما عجز عنها فأراد أن يستفيد من الإمام عليه السلام ما يسكتهم به ويرد شبهاتهم ويخلص من تعجزهم فعبّر بتلك العبارة من دون تأمل معتمد على رسوخ عقيدته وثاقاً بعلم الإمام عليه السلام. وربما قرئ قوله: من أين علمت وقلت، بناءً على المتكلم، أي أخبرني بمسند علمي بذلك ودليل قلبي به؛ فإني جازم بالمدعى غير عالم بدليله. وعلى هذا فلا إشكال، وفي ضحكه عليه السلام عند سماع كلامه هذا، نوع تأكيد لهذا الوجه». وراجع أيضاً: الوافي، ج ٦، ص ٢٨٣؛ مرآة العقول، ج ١٣، ص ٩٦.

٤. في الوافي والفتية والتهذيب والاستبصار والعلل: «قاله».

٥. في «ظ، جس» والتهذيب والاستبصار وتفسير العياشي والعلل: «وله».

٦. في الاستبصار: «أن يغسله».

ثُمَّ قَالَ: «وَأَيِّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ» ثُمَّ فَصَلَ بَيْنَ الْكَلَامِ^١، فَقَالَ: «وَأَمْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ» فَعَرَفْنَا حِينَ قَالَ: «بِرُؤُسِكُمْ» أَنَّ الْمَسْحَ يَبْغِضُ الرَّأْسَ^٢؛ لِمَكَانِ الْبَاءِ، ثُمَّ وَصَلَ الرَّجُلَيْنِ بِالرَّأْسِ، كَمَا وَصَلَ الْيَدَيْنِ بِالْوَجْهِ، فَقَالَ: «وَأَزْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ» فَعَرَفْنَا حِينَ وَصَلَهَا^٣ بِالرَّأْسِ أَنَّ الْمَسْحَ عَلَى بَعْضِهَا^٤، ثُمَّ فَسَّرَهُ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلنَّاسِ، فَضَيَّعُوهُ^٥، ثُمَّ قَالَ: «فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ» فَلَمَّا^٦ وَضَعَ الْوُضُوءَ^٧ إِنْ لَمْ تَجِدُوا^٨ الْمَاءَ^٩، أَثْبَتَ بَغْضَ^{١٠} الْغَسْلِ مَسْحاً؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «بِوُجُوْهِكُمْ»^{١١} ثُمَّ وَصَلَ بِهَا «وَأَيِّدِيكُمْ» ثُمَّ قَالَ: «مِنْهُ» أَيُّ مِنْ ذَلِكَ التَّيَمُّمِ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ أَجْمَعُ^{١٢} لَمْ يَجْرِ^{١٣} عَلَى الْوَجْهِ؛ لِأَنَّهُ يَغْلُقُ^{١٤} مِنْ ذَلِكَ^{١٥} الصَّعِيدَ يَبْغِضُ الْكَفَّ، وَلَا يَغْلُقُ بِبَعْضِهَا^{١٦}،

١. في «بح، جح» وحاشية «بث» والمرأة والتهديب والاستبصار والعلل: «الكلامين».

٢. في «ي»: - «الرأس».

٣. في «غ» والوافي والفقيه والتهديب والاستبصار وتفسير العياشي: «وصلهما».

٤. في الوافي والفقيه والتهديب وتفسير العياشي: «بعضهما».

٥. في الاستبصار: «ببعضهما ثم سن» بدل «على بعضها ثم فسر».

٦. في «بخ، بف، جس» وحاشية «بث»: «فصنعوه».

٧. في «جس»: «فإن لم تجدوا».

٨. في المرأة: «أن».

٩. في رواية العقول: «الظاهر أنَّ المراد بالوضوء هنا معناه اللغوي أعم من الوضوء والغسل الشرعي بقرينة المقام، أي لما أسقط الله عز وجل تكليف الوضوء والغسل عمن لم يجد الماء، أثبت مسح بعض من بعض مواضع الغسل التي هي الوجه واليدان للتخفيف».

١٠. في «بث، بخ»: «إن لم يجدوا». وفي الوافي والتهديب والاستبصار وتفسير العياشي: «عمن لم تجدوا» بدل «إن لم تجدوا».

١١. في «جس»: «ماءً فتيمموا» بدل «الماء».

١٢. في التهذيب: «بعوض».

١٣. في الاستبصار: «وَأَيِّدِيكُمْ مِنْهُ».

١٤. في حاشية «ظ، جن»: «الجمع».

١٥. في التهذيب والاستبصار وتفسير العياشي: «لا يجري».

١٦. في «بح»: «تعلق». وفي «جن»: «لا يعلق». ١٧. في «جن»: «قدر».

١٨. في «ي»: «ولا يعلق ببعضها». وفي «جس»: «ولا تعلق ببعضهما».

ثُمَّ قَالَ: «مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ^١ عَلَيْكُمْ^٢ مِنْ حَرْجٍ^٣ وَ الْحَرْجُ الضِّيقُ»^٤.

٣٩٤٥ / ٥. عَلِيُّ^٥، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^٦: «الْمَرْأَةُ يَجْزِيهَا مِنْ مَسْحِ الرَّأْسِ أَنْ تَمْسَحَ^٧ مَقْدَمَهُ قَدْرَ ثَلَاثِ^٨

أَصَابِعَ، وَ لَا تَلْقَى^٩ عَنْهَا جِمَارَهَا»^{١٠}.

٣٩٤٦ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرَّضَاءِ^{١١}، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ الْمَسْحِ عَلَى^{١٢} الْقَدَمَيْنِ: كَيْفَ هُوَ؟

فَوَضَعَ كَفَّهُ عَلَى الْأَصَابِعِ، فَمَسَحَهَا^{١٣} إِلَى الْكَعْبَيْنِ إِلَى ظَاهِرِ الْقَدَمِ^{١٤}.

١. في «جس»: «أَنْ يَجْعَلَ» بدل «أَلَّهُ لِيَجْعَلَ».

٢. هكذا في القرآن و «بف» يخ، والوافي والفقيه والتهذيب. وفي باقي النسخ والمطبوع: «في الدين».

٣. المائدة (٥): ٦.

٤. التهذيب، ج ١، ص ٦١، ح ١٦٨، بسنده عن الكليني؛ الاستبصار، ج ١، ص ٦٢، ح ١٨٦ معلقاً عن الكليني. علل

الشرائع، ص ٢٧٩، ح ١، بسنده عن حماد، عن حريز. الفقيه، ج ١، ص ١٠٣، ح ٢١٢، معلقاً عن زرارة. تفسير

العياشي، ج ١، ص ٢٩٩، ذيل ح ٥٢، عن زرارة، إلى قوله: «بعض الكف ولا يعلّق ببعضها» والثلاثة الأخيرة

مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٢٨٢، ح ٤٢٩٨؛ الوسائل، ج ١، ص ٤١٢، ذيل ح ١٠٧٣؛ وج ٣،

ص ٣٦٤، ذيل ح ٣٨٧٨. ٥. في الوسائل والتهذيب: «+ بن إبراهيم».

٦. في «بخ»: «+ ومن». ٧. في «ى، بث، بح، يخ، بس»: «ثلاثة».

٨. في «ظ، بف، جس»: «يلقى».

٩. الخمار: ثوب تغطّي به المرأة رأسها، وكلّ ما ستر شيئاً فهو خيماره. راجع: المصباح المنير، ص ١٨١؛ القاموس

المحيط، ج ١، ص ٥٤٨ (خمر).

١٠. التهذيب، ج ١، ص ٧٧، ح ١٩٥، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ٦، ص ٢٨٤، ح ٤٢٩٩؛ الوسائل، ج ١،

ص ٤١٦، ح ١٠٨٤. ١١. في «بس»: «إلى».

١٢. في التهذيب، ص ٩١: «فمسحهما».

١٣. في حاشية «بخ»: «على ظاهر القدم». وفي حاشية «بخ»: «إلى ظاهر القدمين». وفي التهذيب، ص ٦٤ وقرب

الإسناد: «- إلى ظاهر القدم». في مرآة العقول: «قوله^{١٤}: إلى ظاهر القدم، إما بدل أو عطف بيان لقوله^{١٥}: إلى

الكعبين، لبيان أنّ الكعب في ظهر القدم. ويحتمل أن يكون لبيان أنّ المسح من الأصابع إلى الكعبين كان من

جهة ظاهر القدم لا من جهة باطنها، أي متوجّهاً إلى جانب ظهر القدم، والله يعلم.

فَقُلْتُ^١: جُعِلَتْ فِدَاكَ، لَوْ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: بِإِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِهِ هَكَذَا؟^٢
فَقَالَ: لَا، إِلَّا بِكَفِّهِ^٣.

٣١/٣ ٧/٣٩٤٧. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ يُونُسَ، قَالَ:

أَخْبَرَنِي مَنْ رَأَى أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام بِمَنْى ^٤ يَمْسَحُ ظَهْرًا قَدَمَيْهِ مِنْ أَعْلَى الْقَدَمِ إِلَى الْكَعْبِ، وَ مِنْ الْكَعْبِ إِلَى أَعْلَى الْقَدَمِ، وَ يَقُولُ: «الْأَمْرُ فِي مَسْحِ الرَّجُلَيْنِ مُوسَى، مَنْ شَاءَ مَسَحَ مُقْبِلًا، وَ مَنْ شَاءَ مَسَحَ مُدْبِرًا^٥؛ فَإِنَّهُ مِنَ الْأَمْرِ الْمَوْسَعِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ^٦».

٨/٣٩٤٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

قَالَ^٧: «لَوْ أَنَّكَ تَوَضَّأْتَ، فَجَعَلْتَ مَسْحَ الرَّجُلَيْنِ غَسْلًا، ثُمَّ أَضْمَرْتَ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْمُفْتَرَضُ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بِوُضُوءٍ».

١. في «بح» ،بخ، بس، جج» والوافي: «قلت».

٢. في التهذيب، ص ٩١: -«هكذا».

٣. في الوسائل والتهذيب، ص ٦٤: +«كلها». وفي الاستبصار: «ألا يكفيه فقال: لا، لا يكفيه» بدل «هكذا فقال: لا، إلا بكفه». وظاهر الحديث وجوب استيعاب الممسوح طولاً وعرضاً، والأجماع قام على الاجتزاء بمسح المسح ولو بإصبع واحدة، فحملة على الاستحباب لا بأس به. راجع: الحبل المتين، ص ٦٩-٧٠؛ الوافي، ج ٦، ص ٢٨٤؛ امرأة المقول، ج ١٢، ص ١٠٢.

٤. التهذيب، ج ١، ص ٩١، ح ٢٤٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ٦٢، ح ١٨٤، معلقاً عن الكليني. قرب الإسناد، ص ٣٦٨، ح ١٣١٨، عن أحمد بن محمد. التهذيب، ج ١، ص ٦٤، ح ١٨٠، بسنده عن أحمد بن محمد، عن أبي الحسن عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٢٨٤، ح ٤٣٠٠؛ الوسائل، ج ١، ص ٤١٧، ح ١٠٨٥.

٥. في قرب الإسناد: «أبأ الحسن الأول عليه السلام بمنى وهو» بدل «أبأ الحسن عليه السلام بمنى».

٦. في حاشية «بخ»: «على».

٧. في «بح»: «من شاء مسح مدبراً، ومن شاء مسح مقبلاً».

٨. التهذيب، ج ١، ص ٥٧، ح ١٦٠؛ والاستبصار، ج ١، ص ٥٨، ح ١٧٠، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ١، ص ٦٥، ح ١٩٣؛ و ص ٨٣، ح ٢١٦، بسندهما عن الكليني. قرب الإسناد، ص ٣٠٦، ح ١٢٠٠، عن محمد بن عيسى، عن يونس بن عبد الرحمن، وفي الأربعة الأخيرة إلى قوله: «ومن الكعب إلى أعلى القدم».

ج ٦، ص ٢٨٥، ح ٤٣٠١؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٠٧، ح ١٠٥٦.

٩. في التهذيب، ص ٦٥ والاستبصار: +«لي».

ثُمَّ قَالَ: «إِبْدَأْ بِالْمَسْحِ عَلَى الرَّجْلَيْنِ، فَإِنْ بَدَأَ لَكَ غَسْلٌ^١، فَغَسَلْتَ، فَاْمْسَحْ بِغَدَّهِ لِيَكُونَ آخِرَ ذَلِكَ الْمُفْتَرَضِ»^٢.

٣٩٤٩ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ مِسْكِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ^٣، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ يَأْتِي عَلَى الرَّجْلِ سِتُّونَ وَ سَبْعُونَ سَنَةً مَا قَبِلَ اللَّهُ مِنْهُ صَلَاةً. قُلْتُ: وَكَيْفَ ذَلِكَ؟^٤ قَالَ: «لِأَنَّهُ يَغْسِلُ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِمَسْحِهِ»^٥.

٣٩٥٠ / ١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ^٦ عَنْهُ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى ﷺ: قُلْتُ^٧: جُعِلْتُ فِدَاكَ، يَكُونُ خُفُّ الرَّجْلِ مُخْرَقًا، فَيَدْخُلُ يَدَهُ، فَيَمْسَحُ ظَهْرَ قَدَمِهِ^٨ أَوْ يَجْرِثُهُ.....

١. في «بس»: «غسل».

٢. التهذيب، ج ١، ص ٦٥، ح ١٨٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٦٥، ح ١٩٣، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن حماد. التهذيب، ج ١، ص ٩٣، ح ٢٧٤، بسنده عن الحسين بن سعيد، عن حماد، عن حريز، عن زرارة، عن أبي عبد الله، عن أبيه ﷺ، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٢٩٥، ح ٤٣٢٦؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٢٠، ذيل ح ١٠٩٩.

٣. في الاستبصار: «محمد بن سهل» بدل «محمد بن مروان».

٤. في الاستبصار والعلل، ح ٢: «إنه». ٥. في الوسائل: «كيف» من دون الواو.

٦. في «بح» وحاشية «بخ» والوافي والتهذيب والاستبصار: «ذلك».

٧. التهذيب، ج ١، ص ٦٥، ح ١٨٤؛ وص ٩٢، ح ٢٤٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٦٤، ح ١٩١، بسنده عن الكليني. علل الشرائع، ص ٢٨٩، ح ٢، بسنده عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، مع اختلاف يسير. وفيه، ح ١، بسند آخر، إلى قوله: «قبل الله منه صلاة». الفقيه، ج ١، ص ٣٦، ح ٧٣، مرسلًا، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٢٩٥، ح ٤٣٢٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٤١٨، ح ١٠٨٩.

٨. في «بف»: «محمد».

٩. في «بح» بخ، بف، جن، وحاشية «بث» والوافي: «عن».

١٠. في التهذيب: «فقلت». ١١. في «بح» والتهذيب: «قدميه».

ذَلِكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ».^٢

١١/٣٩٥١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُسَّاءِ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «تَوَضَّأَ عَلَيَّ عليه السلام، فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ، ثُمَّ مَسَحَ عَلَى رَأْسِهِ وَعَلَى نَعْلَيْهِ، وَلَمْ يَذْخُلْ يَدَهُ تَحْتَ الشَّرَاكِ».^٥

١٢/٣٩٥٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الَّذِي ^٦ يَخْضِبُ رَأْسَهُ بِالْحِنَاءِ، ثُمَّ يَبْدُو لَهُ فِي الْوُضُوءِ ^٧،

قَالَ: «لَا يَجُوزُ ^٨ حَتَّى يُصِيبَ بَشْرَةَ رَأْسِهِ ^٩ بِالْمَاءِ ^{١٠}».^{١١}

١. في «غ»: «يجزیه ذلك» من دون همزة الاستفهام. وفي «جس» والتهذيب: «- ذلك».

٢. في مرآة العقول: «ظاهرة عدم وجوب الاستيعاب مطلقاً. ويمكن حمله على الضرورة».

٣. التهذيب، ج ١، ص ٦٥، ح ١٨٥، بسنده عن الكليني. الققيه، ج ١، ص ٤٨، ح ٩٨، مرسلًا، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٢٨٥، ح ٤٣٠٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٤١٤، ح ١٠٧٤.

٤. «الشراك» أحد سيور النعل التي تكون على وجهها، والتبشير: قطعة من الجلد ونحوه مستطيلة. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٤٦٧؛ المصباح المنير، ص ٣١١ (شرك). وقال الشيخ في التهذيب، ج ١، ص ٦٥، ذيل ح ١٨٣، في معنى نظير هذا الحديث: «يعني إذا كانا عربيين؛ لأنهما لا يمتنعان من وصول الماء إلى الرجل بقدر ما يجب فيه عليه المسح». وقال العلامة الفيض: «وبناء هذا الحديث على عدم وجوب استيعاب ظهر القدم بالمسح وإن استحسب».

٥. الوافي، ج ٦، ص ٢٨٥، ح ٤٣٠٦؛ الوسائل، ج ١، ص ٤١٤، ح ١٠٧٥.

٦. في الاستبصار: «الرجل».

٧. في «ي»: «بالموضوع».

٨. في «بف»: «- يجوز».

٩. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: بشرة رأسه، ينبغي حمله على ما يشمل الشعر أيضاً».

١٠. في الوافي: «الماء».

١١. التهذيب، ج ١، ص ٣٥٩، ح ١٠٨٠؛ والاستبصار، ج ١، ص ٧٥، ح ٢٣٤، معلقاً عن محمد بن يحيى. راجع:

التهذيب، ج ١، ص ٣٥٩، ح ١٠٧٩؛ والاستبصار، ج ١، ص ٧٥، ح ٢٣٢. الوافي، ج ٦، ص ٣٠٧، ح ٤٣٤٩؛

الوسائل، ج ١، ص ٤٥٥، ح ١٢٠٢.

٢٠ - بَابُ مَسْحِ الْخُفِّ^١

٣٢/٣

٣٩٥٣ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ^٢، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمَرِيضِ: هَلْ لَهُ رُخْصَةٌ فِي الْمَسْحِ؟ قَالَ^٣: «لَا»^٤.

٣٩٥٤ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّازَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لَهُ^٥: فِي مَسْحِ الْخُفَّيْنِ تَقِيَّةٌ؟

فَقَالَ^٦: «ثَلَاثَةٌ^٧ لَا أَتَّقِي فِيهِنَّ أَحَدًا: شُرْبُ الْمُسْكِرِ^٨، وَ مَسْحُ الْخُفَّيْنِ^٩، وَ مُتَعَةٌ

الْحَجِّ^{١٠}».

١. في «جس»: «الخفَّين». ٢. في «بث» وحاشية «د»: «-» ابن عمار.

٣. في الوافي: «يعني بالمسح المسح على الخفَّين». وفي رواية العقول، ج ١٣، ص ١٠٦: «وقوله عليه السلام: هل له رخصة، بأن يتركه أو يوقعه فوق الخف، والمؤلف فهم منه الثاني».

٤. في الوسائل: «فقال».

٥. الوافي، ج ٦، ص ٣٠٧، ح ٤٣٤٨؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٥٧، ح ١٢٠٨.

٦. في الوافي والتهذيب، ج ١ والاستبصار: «+هل». وفي التهذيب، ج ٩: «-وله في».

٧. في «بث»: «المسح على». وفي التهذيب، ج ٩: «أمسح على».

٨. في «د»: «قال: فقال». وفي «بث، يخ، بس، بف» والتهذيب، ج ٩: «قال».

٩. في التهذيب، ج ٩: «ثلاث». ١٠. في حاشية «ظ»: «الخمير».

١١. في الفقيه والتهذيب، ج ٩: «والمسح على الخفَّين بدل «ومسح الخفَّين»».

١٢. التهذيب، ج ٩، ص ١١٤، ح ٤٩٥، معلقاً عن الكليني. الكافي، كتاب الأشربة، باب من اضطرَّ إلى الخمر للدواء...، ح ١٢٣١٩، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن حريز، عن زورارة، عن غير واحد، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ١، ص ٣٦٢، ح ١٠٩٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ٧٦، ح ٢٣٧، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن حماد. الخصال، ص ٦١٤، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام. الفقيه، ج ١، ص ٤٨، ح ٩٥، مراسلاً عن العالم عليه السلام؛ تحف العقول، ص ١٠٤، ضمن حديث أربعمائة، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة مع

قَالَ^١ زَرَّازَةُ: وَلَمْ يَقُلْ^٢ الْوَاجِبُ عَلَيْكُمْ أَلَّا تَتَّقُوا فِيهِنَّ أَحَدًا^٣.

٢١ - بَابُ الْجَبَائِرِ وَالْقُرُوحِ وَالْجِرَاحَاتِ

٣٩٥٥ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ؛

وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى،

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ^٤ عَنِ

«اختلاف يسير - الوافي، ج ٦، ص ٣٠٦، ح ٤٣٤٦؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٥٧، ح ١٢٠٧؛ وج ١٦، ص ٢١٥، ح ٢١٣٩٦.

١. في «جس»: «قال».

٢. في «ظ»: «لم يقل» بدون الواو.

٣. التهذيب، ج ١، ص ٣٦٢، ذيل ح ١٠٩٣. الوافي، ج ٦، ص ٣٠٦، ح ٤٣٤٦؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٥٧، ح ١٢٠٧؛ وج ١٦، ص ٢١٥، ح ٢١٣٩٦.

٤. «الجبائر»: جمع الجيرة، وهي الخرقعة مع العيدان التي تجبر بها العظام المكسورة وتشد عليها. قال الشيخ البهائي: «والفقهاء يطلقونها على ما يشد به القروح والجروح أيضاً ويساوون بينهما في الأحكام». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٠٨؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٥١٤ (جبر)؛ الحبل المتين، ص ١٠٠.

٥. «الْقُرُوحُ»: جمع الْقَرْح، وهي حبة تخرج في البدن. وقيل: القرع أيضاً: البثر إذا تراسى إلى فساد، والبثر: الشراج، وهو كل ما يخرج بالبدن كالدمل. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٥٥٧؛ مجمع البحرين، ج ٢، ص ٤٠٣ (قرح).

٦. في السند تحويل يعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان» على «محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين».

٧. هكذا في «ي»، بث، يخ، يس، بف» والوافي والاستبصار. وفي «ظ»، غ، يح، جح، جس، جن» وحاشية «بث، بف» والمطبوع والوسائل: «+ الرضا». والظاهر صحة ما أثبتناه، وأن لفظة «الرضا» كانت زيادة تفسيرية أدرجت في متن بعض النسخ سهواً، وأن المراد من «أبي الحسن» هو أبو الحسن موسى بن جعفر؛ فإنه لم يُعْهَد رواية عبد الرحمن بن الحجاج، عن مولانا الرضا؛ إلا في هذا الخبر وما رواه الشيخ الطوسي في الاستبصار، ج ٢، ص ٩٣، ح ٢٩٧، بسنده عن عبد الرحمن بن الحجاج، قال: سألت أبا الحسن الرضا، لكن لفظة «الرضا» غير مذكورة في بعض النسخ المعتمدة من الاستبصار، وورد الخبر في التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٦،

الْكُسِيرِ^١ تَكُونُ^٢ عَلَيْهِ الْجَبَائِزُ، أَوْ تَكُونُ^٣ بِهِ الْجَزَاحَةُ: كَيْفَ يَضْنَعُ بِالْوُضُوءِ، وَ عِنْدَ غُسْلِ
الْجَنَابَةِ، وَ غُسْلِ الْجُمُعَةِ؟

قَالَ^٤: «يَغْسِلُ مَا وَصَلَ إِلَيْهِ الْغُسْلُ^٥ مِمَّا ظَهَرَ مِمَّا لَيْسَ عَلَيْهِ الْجَبَائِزُ، وَ يَدْعُ مَا
بِوَيْ ذَلِكَ^٦ مِمَّا لَا يَسْتَطِيعُ غَسْلَهُ، وَ لَا يَنْزِعُ^٧ الْجَبَائِزَ، وَ لَا يَغْبِثُ^٨ بِجِرَاحَتِهِ^٩».

٣٩٥٦ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْجَزْحِ: كَيْفَ يَضْنَعُ بِهِ^{١٠} صَاحِبُهُ؟

ح ٨٠٢، بنفس سند الاستبصار، وفيه أيضاً «أبَا الْحَسَنِ».

ويؤيد ذلك أن خبرنا هذا رواه الشيخ في التهذيب، ج ١، ص ٣٦٢، ح ١٠٩٤؛ والاستبصار، ج ١، ص ٧٧،
ح ٢٣٨ بالطريق الأول من طريقَي الكافي، وفي الموضعين «أبَا الْحَسَنِ» عليه السلام. وكذا روى الخبر - باختلاف يسير -
في التهذيب، ج ١، ص ٣٦٣، ح ١٠٩٨، بسند آخر عن عبد الرحمن بن الحجاج، قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام.

١. قال في الجبل المتين، ص ١٠٠: «الكسير ... فعليل بمعنى المفعول».

٢. في «غ»، بس: «يكون».

٣. في «غ»، بس، بف، جن، والوافي: «يكون».

٤. في الوسائل: «فقال».

٥. الغسل في قوله عليه السلام: يغسل ما وصل إليه الغسل، بكسر الغين: الماء الذي يغسل به. وربما جاء فيه الضم أيضاً.

هذا ما قاله في الجبل المتين، ص ١٠١. وراجع أيضاً: الوافي، ج ٦، ص ٣٥٩، ومروءة العقول، ج ١٣، ص ١٠٧.

٦. ظاهر قوله عليه السلام: «ويدع ما سوى ذلك» عدم وجوب المسح على الجبيرة، والمعروف بل المجمع عليها وجوب
المسح عليها: قال صاحب المدارك: «لولا الإجماع المذعى على وجوب المسح على الجبيرة لأمكن القول
بالاستحباب والاكتفاء بغسل ما حولها ... وينبغي القطع بالسقوط في غير الجبيرة، وأما فيها فالمسح عليها
أحوط». راجع: مدارك الأحكام، ج ١، ص ٢٣٨؛ مروءة العقول، ج ١٣، ص ١٠٧.

٧. في «بخ»: «ولا تنزع». وفي «جس»: «ولا ينزعه».

٨. في «ط، ي، بث، بخ، بس، بف، جس، جن»: «ويغيب». وفي «يح»: «ويغيب».

٩. التهذيب، ج ١، ص ٣٦٢، ح ١٠٩٤، معلقاً عن الكليني عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن
صفوان بن يحيى: «الاستبصار، ج ١، ص ٧٧، ح ٢٣٨، بسنده عن الكليني، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن
الحسين، عن صفوان بن يحيى. التهذيب، ج ١، ص ٢٦٣، ح ١٠٩٨، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن صفوان،
عن عبد الرحمن بن الحجاج، عن أبي إبراهيم عليه السلام. الوافي، ج ٦، ص ٣٥٩، ح ٤٤٦١؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٦٣،
ح ١٢٢٧.

١٠. في الوسائل، ح ١٢٢٩: - «به».

قَالَ: «يَغْسِلُ مَا حَوْلَهُ».^١

٣٣/٣ ٣٩٥٧ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ بِهِ^٢ الْقَرْحَةُ فِي ذِرَاعِهِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ
فِي^٣ مَوْضِعِ الْوُضُوءِ، فَيَعْبُسُهَا بِالْخِرْقَةِ، وَ يَتَوَضَّأُ، وَ يَمْسَحُ عَلَيْهَا إِذَا تَوَضَّأَ؟
فَقَالَ: «إِنْ كَانَ يُؤْذِيهِ الْمَاءُ، فَلْيَمْسَحْ عَلَى الْخِرْقَةِ، وَإِنْ كَانَ لَا يُؤْذِيهِ الْمَاءُ،
فَلْيَنْزِعِ الْخِرْقَةَ، ثُمَّ لْيَغْسِلْهَا».

قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْجَرْحِ: كَيْفَ أَضْنَعُ بِهِ فِي غَسْلِهِ؟

قَالَ^٦: «اغْسِلْ مَا حَوْلَهُ»^٧.

٣٩٥٨ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ
الْحَسَنِ بْنِ رَبَاطٍ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى مَوْلَى آلِ سَامٍ، قَالَ:
قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «عَزَزْتُ، فَأَنْقَطَعَ ظَفْرِي، فَجَعَلْتُ عَلَى إِصْبَعِي مَرَارَةً، فَكَيْفَ

١. التهذيب، ج ١، ص ٣٦٣، ح ١٠٩٦، معلقاً عن علي بن إبراهيم الوافي، ج ٦، ص ٣٥٩، ح ٤٤٦٢؛ الوسائل،
ج ١، ص ٤٦٤، ح ١٢٢٩؛ وج ٣، ص ٤٣٨، ح ٤٠٩٧.

٢. في «جس»: «يكون فيه». وفي الوسائل، ح ١٢٢٨ والتهذيب والاستبصار: «تكون به».

٣. في «ف»، «جس» والوافي والوسائل، ح ١٢٢٨ والتهذيب والاستبصار: «من».

٤. في الاستبصار: «ثم يغسلها».

٥. في الوسائل، ح ٤٠٩٦ والتهذيب والاستبصار: «يصنع».

٦. في «بح» وحاشية «بخ»: «فقال».

٧. في الوافي: «الأمر بغسل ما حول الجراحة لا ينافي ثبوت المسح على الخرقه، فلا دلالة في الحديث على
الفرق بين القرع والجرح في الحكم إلا أن الظاهر من الاكتفاء بذكر غسل ما حول الكسر والجرح في بعض
الأخبار عدم وجوب المسح على الخرقه مع أنها خارجة عن مواضع الوضوء، فينبغي حمله على الاستحباب».
وراجع أيضاً: امرأة العقول، ج ١٣، ص ١٠٨.

٨. الاستبصار، ج ١، ص ٧٧، ح ٢٣٩، بسنده عن الكليني. التهذيب، ج ١، ص ٣٦٢، ح ١٠٩٥، معلقاً عن علي بن
إبراهيم الوافي، ج ٦، ص ٣٦٠، ح ٤٤٦٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٦٣، ح ١٢٢٨؛ وفيه، ج ٣، ص ٤٣٧،
ح ٤٠٩٦، من قوله: «قال: وسألته عن الجرح».

أَصْنَعَ بِالْوُضُوءِ؟

قَالَ^١: «يُعْرَفُ^٢ هَذَا وَ أَشْبَاهُهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ^٣: «مَا جَعَلَ^٤ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرْجٍ^٥» أَمْسَحَ عَلَيْهِ^٦.

٢٢ - بَابُ الشَّكِّ^٧ فِي الْوُضُوءِ^٨ وَمَنْ نَسِيَهُ^٩ أَوْ قَدَّمَ^{١٠} أَوْ أَخَّرَ

٣٩٥٩ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَامِرٍ^{١٠}، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ لِي^{١١} أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^{١٢}: «إِذَا اسْتَيْقَنْتَ أَنَّكَ قَدْ أَخَذْتَ^{١٣}، فَتَوَضَّأَ^{١٤}، وَإِيَّاكَ^{١٥} أَنْ تُحْدِثَ وَضُوءًا أَبَدًا حَتَّى تَسْتَيْقِنَ أَنَّكَ^{١٦} قَدْ أَخَذْتَ^{١٧}».

١. في «بج»: «فقال».

٢. في «بث، بج، بخ، بس، بف» والوافي والبحار والاستبصار: «تعرف». وليقرأ بصيغة المعلوم.

٣. في «ظ، جع، جس، جن»: «قال الله عز وجل». وفي حاشية «غ» والتهذيب: «قال الله». وفي البحار: «قال الله عز وجل» بدل «عز وجل». وفي الاستبصار: «قال الله تعالى و».

٤. في «بف»: «قال الله».

٥. الحج (٢٢): ٧٨.

٦. التهذيب، ج ١، ص ٣٦٣، ح ١٠٩٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ٧٧، ح ٢٤٠، معلقاً عن أحمد بن محمد. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٠٢، ح ٦٦، عن عبد الأعلى مولى آل سام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٣٦٠، ح ٤٤٦٥؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٦٤، ذيل ح ١٢٣١؛ البحار، ج ٢، ص ٢٧٧، ح ٣٢.

٧. في «بخ»: «باب من شك».

٨. في «بج»: «أو».

٩. في «بج»: «أو».

١٠. في «بث» والوافي والبحار: «ولي».

١١. في «بث، بج، بس، بف»: «قد». وفي «جس» والتهذيب: «توضأت» بدل «أخذت».

١٢. في «جس» والتهذيب: «فإيَّاكَ» بدل «فتوضأ وإيَّاكَ». وفي «غ»: «أو».

١٣. في «جس»: «وأنتك».

١٤. التهذيب، ج ١، ص ١٠٢، ح ٢٦٨، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ٦، ص ٣٥٥، ح ٤٤٥٩؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٤٧، ح ٦٢٧؛ وص ٤٧٢، ح ١٢٥٢؛ البحار، ج ٢، ص ٢٨١، ح ٥٢.

٣٩٦٠ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شَذَانَ جَمِيعاً، عَنْ حَمَادِ بْنِ

عِيْسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّازَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا كُنْتَ قَاعِداً عَلَى وُضُوءٍ وَلَمْ تَذَرِ^١ أُغَسَلَتْ ذِرَاعُكَ^٢ أَمْ لَا، فَأَعِذْ عَلَيْهَا^٣ وَعَلَى جَمِيعِ مَا شَكَّكَتَ فِيهِ أَنْتَ لَمْ تَغْسِلْهُ أَوْ تَمْسُخْهُ مِمَّا سَمَى اللَّهُ مَا دُمْتَ فِي خَالِ الْوُضُوءِ، فَإِذَا قُمْتَ مِنَ الْوُضُوءِ وَفَرَعْتَ^٤، فَقَدْ صِرْتَ فِي خَالِ أُخْرَى فِي صَلَاةٍ^٥ أَوْ غَيْرِ صَلَاةٍ^٦، فَشَكَّكَتَ فِي بَعْضِ مَا سَمَى^٧ اللَّهُ^٨ مِمَّا أُوجِبَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْكَ فِيهِ وُضُوءاً، فَلَا شَيْءَ عَلَيْكَ.

وَأِنْ^٩ شَكَّكَتَ فِي مَسْحِ رَأْسِكَ وَأَصَبْتَ^{١٠} فِي لِحْيَتِكَ بِلَّةٍ^{١١}، فَاُمْسُخْ بِهَا عَلَيْهِ، وَعَلَى ظَهْرٍ قَدَمَيْكَ^{١٢}، وَإِنْ^{١٣} لَمْ تُصِبْ^{١٤} بِلَّةٍ^{١٥}، فَلَا.....

١. في التهذيب: «على وضوئك فلم تدر» بدل «على وضوء ولم تدر».

٢. في «ظ»، بفتح، «جس» وحاشية «غ»، بث، «والوافي والتهذيب»: «ذراعيك».

٣. في «ظ»، ي، بث، «جس» وحاشية «غ»، بح، «والوافي والتهذيب»: «عليهما».

٤. في «بخ»، بفتح، «بما».

٥. في التهذيب: «عن».

٦. في «بخ»، «جس»: «قد». وفي الوافي والتهذيب: «وقد».

٧. في «بخ» وحاشية «ظ»، جن، «والوافي»: «إلى».

٨. في التهذيب: «أو في غيرها» بدل «أو غير صلاة».

٩. في التهذيب: «قد سمى».

١٠. في «ظ»: «+ وضوء».

١١. في التهذيب: «وضوءه لا شيء عليك فيه فإن» بدل «وضوءه فلا شيء عليك وإن».

١٢. في التهذيب: «فأصبت».

١٣. في التهذيب: «بللاً».

١٤. في «ظ»: «+ وضوء».

١٥. في «ظ»: «+ وضوء».

١٦. في «ظ»: «+ وضوء».

١٧. في «ظ»: «+ وضوء».

١٨. في «ظ»: «+ وضوء».

١٩. في «ظ»: «+ وضوء».

تَنْقُضُ^١ الْوُضُوءَ بِالشَّكِّ، وَامْنُضْ فِي صَلَاتِكَ، وَإِنْ تَيَقَّنْتَ أَنَّكَ لَمْ تُبَيِّنْ وَضُوءَكَ، فَأَعِدْ عَلَى مَا تَرَكْتَ يَقِينًا حَتَّى تَأْتِيَ عَلَى الْوُضُوءِ.

قَالَ حَمَّادٌ^٢ وَقَالَ^٣ حَرِيرٌ: قَالَ زُرَّارَةُ: قُلْتُ لَهُ: رَجُلٌ تَرَكَ بَعْضَ ذِرَاعِهِ^٤، أَوْ بَعْضَ جَسَدِهِ فِي غُسلِ الْجَنَابَةِ؟

فَقَالَ: «إِذَا شَكَّ، ثُمَّ كَانَتْ بِهِ بِلَّةٌ وَهُوَ فِي صَلَاتِهِ، مَسَحَ بِهَا عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ اسْتَيْقَنَ^٥، رَجَعَ وَأَعَادَ^٦ عَلَيْهِ الْمَاءَ^٧ مَا لَمْ يُصِبْ بِلَّةً، فَإِنْ دَخَلَهُ الشَّكُّ وَقَدْ دَخَلَ فِي حَالٍ أُخْرَى^٨، فَلْيَمْنُضْ فِي صَلَاتِهِ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ اسْتَبَانَ^٩، رَجَعَ وَأَعَادَ^{١٠} الْمَاءَ عَلَيْهِ^{١١}، وَإِنْ رَأَاهُ وَبِهِ بِلَّةٌ، مَسَحَ عَلَيْهِ، وَأَعَادَ الصَّلَاةَ بِاسْتَيْقَانٍ، وَإِنْ كَانَ شَاكًا، فَلْيَنْسَ عَلَيْهِ فِي شَكِّهِ شَيْءً، فَلْيَمْنُضْ فِي صَلَاتِهِ»^{١٢}.

٣٩٦١ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلَبِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنْ ذَكَرْتَ - وَأَنْتَ فِي صَلَاتِكَ - أَنَّكَ قَدْ تَرَكْتَ شَيْئًا

١. في «ي»: «فلا يُنْقِصُ».

٢. معلق على صدر السند، وينسحب إليه الطريقان المتقدمان.

٣. في التهذيب: «قال» من دون الواو.

٤. في «جس»: «ذراعيه».

٥. في «جس» وحاشية «ظ»، «بح» والتهذيب: «من».

٦. في «جس» والتهذيب: «و».

٧. في «بف»: «قد استيقن».

٨. في «ظ»، «بح»، «جس»، والتهذيب: «فأعاد».

٩. في التهذيب: «عليهما» بدل «عليه الماء».

١٠. في «جس»: «- أخرى». وفي التهذيب: «في صلاته» بدل «في حال أخرى».

١١. في «جس» وحاشية «ظ»، «بث»، «بس»، «جح»، «جن» والتهذيب: «وإن استيقن». وفي حاشية «ي»: «فإن استيقن».

وفي حاشية «بخ»: «وإن كان استيقن».

١٢. في «ظ»، «بث»، «بح»، «جس»، والتهذيب: «فأعاد».

١٣. في «بخ»: «- عليه». وفي التهذيب: «عليه الماء» بدل «الماء عليه».

١٤. في «و»، «فإن».

١٥. التهذيب، ج ١، ص ١٠٠، ح ٢٦١، بطريقتين: أحدهما معلقاً عن الكليني، والآخر بسنده عن حماد. الوافي،

ج ٦، ص ٣٤٤، ح ٤٤٣٢؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٦٩، ذيل ح ١٢٤٣.

١٦. في «ي»، «بف» والوافي: «إذا».

١٧. في «بخ»: «- قد».

مِنْ وَضُوءِكَ الْمَفْرُوضِ عَلَيْكَ، فَانْصَرِفْ، وَابْتِغِ الَّذِي نَسِيْتَهُ مِنْ وَضُوءِكَ، وَاعِدْ صَلَاتَكَ، وَتَكْفِيكَ مِنْ مَسْحِ رَأْسِكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْ لِحْيَتِكَ بِلَلِّهَا إِذَا نَسِيْتَ أَنْ تَمْسَحَ رَأْسَكَ، فَتَمْسَحَ بِهِ مَقْدَمَ رَأْسِكَ»^٢.

٣٩٦٢ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلَبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا نَسِيَ الرَّجُلُ أَنْ يَغْسِلَ يَمِينَهُ، فَعَسَلَ شِمَالَهُ،
وَمَسَحَ رَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ، وَذَكَرَ^٣ بَعْدَ ذَلِكَ، غَسَلَ يَمِينَهُ وَشِمَالَهُ، وَمَسَحَ رَأْسَهُ
وَرِجْلَيْهِ^٤، وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا نَسِيَ شِمَالَهُ، فَلْيَغْسِلِ الشَّمَالَ^٥، وَلَا يُعِيدُ^٦ عَلَى مَا كَانَ
تَوَضَّأَ^٧».

وَقَالَ: «أَتْبِعْ وَضُوءَكَ بَعْضَهُ بَعْضًا»^٨.

٣٩٦٣ / ٥. عَلِيُّ^٩، عَنْ أَبِيهِ؛

١. في «بخ»: «بأن تأخذ».

٢. التهذيب، ج ١، ص ١٠١، ح ٢٦٣، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن ابن أبي عمير. الوافي، ج ٦، ص ٣٤٦، ح ٤٤٣٣؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٧١، ذيل ح ٩٧٨؛ وص ٤٧٠، ذيل ح ١٢٤٥، وفيهما إلى قوله: «وأعد صلاتك».

٣. في الوسائل، ح ١١٩٤، والتهذيب والاستبصار: «فذكر».

٤. في «ظ» وحاشية «ي»: «ويمسح». وفي التهذيب: «فمسح».

٥. في «جس»: «رجليه ورأسه».

٦. في الوافي: «- والشمال».

٧. في الاستبصار: «ولا يعد».

٨. في الحبل المتين، ص ٨٦: «قوله عليه السلام ...: ولا يعيد على ما كان قد تَوَضَّأَ، يراد منه أنه لا يعيد على العضو الذي كان قد وَضَّأَ قبل العضو المنسي». وفي الوافي: «ولا يعيد على ما كان تَوَضَّأَ، أي غَسَلَ، فالوضوء بمعنى الغسل، وأما المسحان فلا بد من الإتيان بهما بعد ذلك ليحصل الترتيب».

٩. الاستبصار، ج ١، ص ٧٤، ح ٢٢٨، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ١، ص ٩٩، ح ٢٥٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ٦، ص ٣٤٦، ح ٤٤٣٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٤٦، ح ١١٧٥، من قوله: «وقال: أتبع»؛ وص ٤٥٢، ح ١١٩٤.

١٠. في الوسائل والتهذيب والاستبصار: «+ بن إبراهيم».

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ^١ جَمِيعاً، عَنْ حَمَّادٍ^٢، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^٣: «تَابِعُ^٤ بَيْنَ الْوُضُوءِ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ^٥، ابْدَأْ بِالْوُجْهِ، ثُمَّ بِالْيَدَيْنِ، ثُمَّ امْسَحِ الرَّأْسَ^٦ وَالرِّجْلَيْنِ^٧، وَلَا تُقَدِّمَنَّ شَيْئاً بَيْنَ يَدَيْ شَيْءٍ؛ تُخَالِفُ^٨ مَا أُمِرْتَ بِهِ، وَإِنْ^٩ غَسَلْتَ الذَّرَاعَ قَبْلَ الْوُجْهِ، فَإِبْدَأْ بِالْوُجْهِ، وَاعِذْ عَلَى الذَّرَاعِ، وَإِنْ^{١٠} مَسَحْتَ الرَّجْلَ قَبْلَ الرَّأْسِ، فَاْمَسَحْ عَلَى الرَّأْسِ قَبْلَ الرَّجْلِ^{١١}، ثُمَّ اعِذْ عَلَى الرَّجْلِ، ابْدَأْ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ»^{١٢}.

١. في «بث، بح، بخ، بس، بف، جس، جن»: - «بن شاذان».

٢. في الوسائل والتهذيب والاستبصار: + «بن عيسى».

٣. في الجبل المتين، ص ٨٥: «المراد بالمتابعة بين الوضوء ... المتابعة بين أفعاله على حذف مضاف، أي اجعل بعض أفعاله تابعاً، أي مؤخراً وبعضها متبوعاً، أي مقدماً، من قولهم: تبع فلان فلاناً، أي مشى خلفه، وليس المراد المتابعة بالمعنى المتعارف بين الفقهاء، أعني أحد فردي الموالاة الذي جعلوه قسماً لمرعاة الجفاف». وقال في الوافي بعد قوله: «مشى خلفه»: «فبدل على وجوب الترتيب، لا على ترك الفصل والانقطاع».

٤. إشارة إلى الآية ٦ من سورة المائدة (٥).

٥. في الفقيه والتهذيب: «بالرأس».

٦. في «ظ، بح، بس، بخ، جح، جس، جن»: + «ولاء».

٧. في «ي، بث، بح، بس، بخ، جح، جس»: «يخالف». وفي «جس»: - «شيء». وقال في الجبل المتين، ص ٨٥: «ينبغي أن يقرأ قوله^٨: تخالف ما أمرت به، بالرفع على أنَّ الجملة حال من فاعل تقَدَّمَنَّ ... أو على أنَّها مستأنفة ... وأما قراءته مجزوماً على أنه جواب النهي، كما في نحو: لا تكفر تدخل الجنة، فممنوع عند جمهور النحاة: لأنَّ الجزم في الحقيقة إنما هو بأن الشرطية المقدرة، ولا يجوز أن يكون التقدير: أن لا تقَدَّمَنَّ شيئاً بين يدي شيء تخالف ما أمرت به؛ لأنَّه من قبيل: لا تكفر تدخل النار، وهو محتج عندهم، ولا عبرة بخلاف الكسائي في ذلك».

٨. في «ظ، غ، ي، بث، بح، جح، جس، جن» والوسائل والفقيه والتهذيب والاستبصار: «فإن».

٩. في «بح، بخ، جح، جس» والتهذيب: «فإن». ١٠. في الوافي والفقيه: - «قبل الرجل».

١١. التهذيب، ج ١، ص ٩٧، ح ٢٥١؛ والاستبصار، ج ١، ص ٧٣، ح ٢٢٣، بسندهما عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ٤٥، ح ٨٩، مراسلاً. الوافي، ج ٦، ص ٣٤٣، ح ٤٤٢٨؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٤٨، ح ١١٨١؛ البحار، ج ٢، ص ٢٧٤، ح ١٦.

٦. ٣٩٦٤ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَأَبُو دَاوُدَ^١ جَمِيعاً^٢، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ غُثْمَانَ، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي بصير:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ: «إِنْ^٤ نَسِيتَ فَعَسَلْتَ ذِرَاعَكَ^٥ قَبْلَ وَجْهِكَ، فَأَعِدْ غَسْلَ وَجْهِكَ^٦، ثُمَّ اغْسِلْ^٧ ذِرَاعَيْكَ بَعْدَ الْوَجْهِ، فَإِنْ^٨ بَدَأْتَ بِذِرَاعِكَ الْأَيْسَرِ قَبْلَ الْأَيْمَنِ^٩، فَأَعِدْ غَسْلَ^{١٠} الْأَيْمَنِ، ثُمَّ اغْسِلِ الْيَسَارَ، وَإِنْ نَسِيتَ مَسْحَ رَأْسِكَ حَتَّى تَغْسِلَ رِجْلَيْكَ، فَاْمَسْحُ رَأْسِكَ، ثُمَّ اغْسِلْ رِجْلَيْكَ»^{١١}.

٧. ٣٩٦٥ / ٧. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ^{١٢}:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^{١٣}: «إِذَا تَوَضَّأْتَ بَغْضَ وَضُوءِكَ، فَعَرَّضْتَ لَكَ حَاجَةً حَتَّى يَنْشَفَ^{١٤}

١. هكذا في «ظ». وفي «ي، بث، ي، بخ، بس، بف، جح، جس، جن» والمطبوع: «أبي داود». والصواب ما أنبتناه، كما تقدم ذيل ح ٣٨٤٠.

٢. في الاستبصار: - «وأبو داود جميعاً».

٣. هكذا في النسخ والوافي والوسائل التهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «إذا».

٤. في «ظ، غ، جن» وحاشية «ي، بخ، بس، بف، جح» والوسائل التهذيب والاستبصار: «ذراعيك».

٥. في مرآة العقول، ج ١٣، ص ١١٣: «وقوله^{١٥}: فأعد غسل وجهك، ظاهر الإعادة أنه كان غسل الوجه ويمكن أن يكون لمقارنة التيمم. وأما الإعادة في غسل الأيمن فيمكن أن يكون باعتبار مطلق الغسل، أو المراد أصل الفعل بمجاز المشاكلة... وما يتوهم من بطلان غسل اليمين لكونه بعد غسل الشمال، ففساده ظاهر».

٦. في «بف»: «ثم أعد».

٧. في «جس»: «وإن».

٨. في الاستبصار: - «قبل الأيمن».

٩. التهذيب، ج ١، ص ٩٩، ح ٢٥٨، بسنده عن الكليني: الاستبصار، ج ١، ص ٧٤، ح ٢٢٧، معلقاً عن الكليني الوافي، ج ٦، ص ٣٤٧، ح ٤٤٣٦؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٥٢، ح ١١٩٣.

١٠. في الوافي: - «قال». والضمير المستتر في «قال» راجع إلى أبي بصير، والمراد من «بهذا الإسناد» السند التحويلي المتقدم المذكور إليه.

١١. في «ي، جح» وحاشية «ظ، بخ، بس، بف، جن» والوسائل التهذيب والاستبصار والعلل: «يبس». وفي حاشية «بف»: «نشف». وفي حاشية «بث»: «يبس». وفي الوافي: «تنشف». وقوله: «ينشف وضوءك»، أي يبس، يقال: نَشِفَ الماءُ: يبس. وأصل النشف دخول الماء في الأرض والثوب، يقال: نَشَفَ الثوبُ الماءَ من

وَضُوءُكَ^١، فَأَعِدْ وَضُوءَكَ؛ فَإِنَّ^٢ الْوُضُوءَ لَا يَتَّبَعُ^٣ ٤.

٨ / ٣٩٦٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:
قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: رَبَّمَا تَوَضَّأْتُ، فَتَفِدَ الْمَاءُ، فَدَعَوْتُ الْجَارِيَةَ، فَأَبْطَأَتْ عَلَيَّ
بِالْمَاءِ، فَيَجِفُّ وَضُوءِي؟ فَقَالَ: «أَعِدْ» ٥.

٩ / ٣٩٦٧. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَّاءِ، عَنْ
حَمَّادِ بْنِ عَثْمَانَ، عَنْ حَكَمِ بْنِ حُكَيْمٍ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ مِنَ الْوُضُوءِ الدَّرَاعَ وَالرَّأْسَ؟
قَالَ: «يُعِيدُ الْوُضُوءَ؛ إِنْ الْوُضُوءَ يَتَّبِعُ بَعْضُهُ بَعْضًا» ٦.

باب تعب، أي شربه ونشفت الماء من باب ضرب، إذا أخذته من غدير أو أرض بخرقه ونحوها، ونشفته
بالتفصيل مبالغة، وتُنَشَّفُ الرجلُ: مسح الماء عن جسده بخرقه ونحوها. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٥٨؛ لسان
العرب، ج ٩، ص ٣٢٩؛ المصباح المنير، ص ٦٠٦ (نشف).

١. الْوُضُوءُ بفتح الواو: الماء الذي يتوضأ به. قال العلامة الفيض: «وكذا في الخبر الآتي، ويحتمل الضمّ فيهما
بمعنى القُسل أو معناه العرفي» وقال العلامة المجلسي: «قوله عليه السلام: حتى ينشف... بناء على كون الجنس
المضاف مفيداً للعموم، يدل على جفاف الجميع، والتعليل يدل على الاكتفاء بالبعض» ثم ذكر أنّ المبطل هو
جفاف الجميع عند الأكثر واستظهره، وجفاف البعض عند بعض. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٨١؛ النهاية،
ج ٥، ص ١٩٥ (وضأ).
٢. في «جس»: «لأنَّ».

٣. في «ظ، غ» وحاشية «ي» والوسائل والتهذيب والعلل: «لا يبعض».

٤. التهذيب، ج ١، ص ٩٨، ح ٢٥٥، بسنده عن الكليني. وفيه، ص ٨٧، ح ٢٣٠؛ والاستبصار، ج ١، ص ٧٢،
ح ٢٢٠، بسندهما عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد. علل الشرائع، ص ٢٨٩، ح ٢، بسنده عن أحمد
بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن سماعة. الوافي، ج ٦، ص ٣٤٧، ح ٤٤٣٧؛
الوسائل، ج ١، ص ٤٤٦، ح ١١٧٦.

٥. التهذيب، ج ١، ص ٩٨، ح ٢٥٦، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن صالح بن السندي. وفيه، ص ٨٧،
ح ٢٣١؛ والاستبصار، ج ١، ص ٧٢، ح ٢٢١، بسند آخر عن معاوية بن عمار. الوافي، ج ٦، ص ٣٤٧،
ح ٤٤٣٨؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٤٧، ذيل ح ١١٧٧.

٦. علل الشرائع، ص ٢٨٩، ح ١، عن أبيه، عن الحسين بن محمد بن عامر، عن معلى بن محمد. راجع: ٥.

٢٣ - بَابُ مَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ وَمَا لَا يَنْقُضُهُ

٣٩٦٨ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ ؛

وَ أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ جَمِيعاً ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ

يَحْيَى ، عَنْ سَالِمِ أَبِي الْفَضْلِ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : «لَيْسَ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ إِلَّا مَا خَرَجَ مِنْ طَرَفَيْكَ الْأَسْفَلَيْنِ^١

الَّذَيْنِ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْكَ بِهِمَا^٢» .

٣٩٦٩ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَهْلٍ ، عَنْ زَكْرِيَّا بْنِ
آدَمَ ، قَالَ :

سَأَلْتُ الرَّضَاءَ عليه السلام عَنِ النَّاسُورِ^٤ : أَيْ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ ؟

١ . التهذيب ، ج ١ ، ص ٨٨ ، ح ٢٢٣ ، ص ٨٩ ، ح ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ؛ وص ٩٩ ، ح ٢٥٩ ؛ والاستبصار ، ج ١ ، ص ٧٤ ، ح ٢٢٩ . الوافي ، ج ٦ ، ص ٣٤٦ ، ح ٤٤٣٥ ؛ الوسائل ، ج ١ ، ص ٤٤٨ ، ذيل ح ١١٨٠ .

١ . في الوافي : «يعني أنَّ الذي هو الأصل في النقض ينحصر في الخارج من الأسفلين ، وأما النوم ومزبل العقل فإنما ينقضان بتبعية الخارج ولكونهما مظنة له . أو أنَّ الحصر إضافي بالنسبة إلى ما يخرج من غير الأسفلين كالزعاف والقيء ونحوهما مما قال بنقضه المخالفون ، فهو رد عليهم» .

والعلامة المجلسي ذكر الأخير فقط في مرآة العقول ، ج ١٣ ، ص ١١٥ ، ثم قال : «وإن كان المراد بالخطاب صنف المخاطب يكون المراد الناقض بالنسبة إلى الرجل وألا فمطلقاً ؛ ليشمل الدماء الثلاثة أيضاً» .

٢ . في «ظ» والتهذيب والاستبصار : «بهما عليك» .

٣ . التهذيب ، ج ١ ، ص ١٠ ، ح ١٧ ، بسنده عن الكليني ؛ الاستبصار ، ج ١ ، ص ٨٥ ، ح ٢٧١ ، بسنده عن الكليني ، بالطريق الأول . التهذيب ، ج ١ ، ص ١٦ ، ح ٣٦ ، بسند آخر ، إلى قوله : «من طرفيك الأسفلين» . عيون الأخبار ، ج ٢ ، ص ١٨ ، ضمن الحديث الطويل ٤٤ ، بسند آخر عن الرضا ، عن أبي جعفر عليه السلام ، مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ٦ ، ص ٢٤٧ ، ح ٤٢٠٠ ؛ الوسائل ، ج ١ ، ص ٢٤٩ ، ح ٦٤٤ .

٤ . في «ظ» ، «جس» وحاشية «ي» ، بث ، ببح ، جج «و الوسائل : «الناسور» . و «الناسور» بالسين والصاد جميعاً : علّة تحدث في مآقي العين - أي مجاري الدمع منها ، وهي أطرافها مما يلي الأنف - يسقي فلا ينقطع . وقد يحدث أيضاً في حوالي المقعدة ، وفي اللثة ، وهو معزب ، هكذا قال الجوهري . وقيل : هو عِرْقٌ غَبَرٌ ، وهو عرق في

قَالَ: «إِنَّمَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ ثَلَاثٌ^١: الْبُتُولُ، وَ الْغَائِطُ، وَ الرِّيحُ»^٢.

٣٩٧٠ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ معاويةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْفُخُ فِي دُبُرِ الْإِنْسَانِ حَتَّى يُخَيَّلَ إِلَيْهِ أَنَّهُ قَدْ

خَرَجَ مِنْهُ رِيحٌ، فَلَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ إِلَّا رِيحٌ تَسْمَعُهَا، أَوْ تَجِدُ رِيحَهَا»^٣.

٣٩٧١ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ

ظَرِيفٍ^٤، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَيْسَ فِي حَبِّ الْقَرْعِ^٥ وَ الدِّيدَانِ الصَّغَارِ وَضُوءٌ، إِنَّمَا

باطنه فساد، فكلمنا بدا أعلاه رجع غيراً فاسداً. وقيل غير ذلك. وقال العلامة الفيض: «كَأَنَّهُ أَرَادَ بِنَقْضِهِ الْوُضُوءَ نَقْضَ الدَّمِ الَّذِي يَسِيلُ مِنْهُ». راجع: (المصاحح، ج ٢، ص ٨٢٧؛ لسان العرب، ج ٥، ص ٢٠٥) (نسر).

١. في مرآة العقول: «كَأَنَّهُ الْحَصَرُ إِضَافِي، أَيْ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْأَسْفَلِينَ، وَلَا يَوْجِبُ الْغَسْلَ بِقَرِينَةِ السُّؤَالِ عَنِ النَّاسُورِ».

٢. التهذيب، ج ١، ص ١٠، ح ١٨، والاستبصار، ج ١، ص ٨٦، ح ٢٧٢؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٢٢، ح ٤٧، بسند آخر عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى، [في الاستبصار: - «بن عيسى»] عن محمد بن سهل، مع اختلاف يسير. الخصال، ص ٦٠٣، أبواب الثمانين ومافوقه، ضمن الحديث الطويل ٩، بسند آخر عن جعفر بن محمد ﷺ، مع اختلاف يسير وزيادة: التهذيب، ج ١، ص ٩، ح ١٥، بسند آخر عن أبي جعفر وأبي عبد الله ﷺ، مع اختلاف وزيادة. الوافي، ج ٦، ص ٢٤٧، ح ٤٢٠١؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٥٠، ح ٦٤٦؛ وص ٢٩٢، ح ٧٦٧.

٣. في «جس»: - «إِنْ». ٤. في «جس» والوافي والتهذيب: «وَلَا يَنْقُضُ».

٥. في «بخ، جس» والوافي والتهذيب والاستبصار: «يَسْمَعُهَا أَوْ يَجِدُ».

٦. في مرآة العقول: «قوله ﷺ: أَوْ تَجِدُ رِيحَهَا، المراد إمَّا رَائِحَتَهَا بِالشَّمِّ، أَوْ إِحْسَاسَ رِيحِهَا بِالْخُرُوجِ وَهُوَ بَعِيدٌ وَلَعَلَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى صُورَةِ الشَّكِّ».

٧. التهذيب، ج ١، ص ٣٤٧، ح ١٠١٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ٩٠، ح ٢٨٩، بسندهما عن معاوية بن عمار، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٢٤٨، ح ٤٢٠٢؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٤٦، ذيل ح ٦٣٣؛ البحار، ج ٨٠، ص ٢١٣، ذيل ح ٣.

٨. في حاشية «و» والوافي: + «ابن ناصح». وفي الوسائل والتهذيب والاستبصار: + «يعني ابن ناصح».

٩. «الْقَرْعُ» بفتح الراء وسكونها: المأكول وهو الدُّبَاءُ، ويقال له بالفارسية: كدو تبل. وحَبُّ الْقَرْعِ: دود عريض قصير يتولد في الأمعاء، سمي به لشبهه به. قال الطريحي: «وَالْأَشْبَهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِدُودٍ، بَلْ هُوَ الْحَبَّةُ السَّودَاءُ

هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْقَمَلِ^٢.

٥ / ٣٩٧٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنِ الْحَسَنِ^٤ ابْنِ أَخِي فَضِيلٍ، عَنْ فَضِيلٍ^٥:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦ فِي الرَّجُلِ يَخْرُجُ مِنْهُ مِثْلُ حَبِّ الْقَرْعِ؟
قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْهِ وَضوء».

● وَ زَوَّيْ «إِذَا كَانَتْ مُلْطَخَةً^٧ بِالْعَذْرَةِ، أَغَادَ الْوُضوء»^٨.

٦ / ٣٩٧٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ وَ لِأَبِي^٩ عَبْدِ اللَّهِ^{١٠}: «مَا يَنْقُضُ الْوُضوء؟

فَقَالَا^{١١}: «مَا يَخْرُجُ مِنْ طَرَفَيْكَ الْأَسْفَلَيْنِ - مِنَ الدُّبْرِ وَ الدَّكْرِ غَائِطٌ، أَوْ بَوْلٌ، أَوْ

«الشونيز في المشهور، وهو حب معروف. وقيل: الخوذل. وقيل: الحبة الخضراء وهو البطم». وكأنه أخذه من القرع، وهو بثر أبيض، يخرج بالفصلان وحشو الإبل يسقط وتبرها، ولا يخفى أن المعنى الأول مناسب في المقام، كما هو الظاهر من الشروح. راجع: لسان العرب، ج ٨، ص ٢٦٢ و ٢٦٩؛ المصباح المنير، ص ٤٩٩ (قرع)؛ مجمع البحرين، ج ٢، ص ٣٣ (حب).

١. في التهذيب والاستبصار: «ما هو إلا» بدل «إنما هو».

٢. في «بح»: «القمل» بالتضعيف. وفي مرآة العقول: «قوله^{١٢}: بمنزلة القمل؛ يعني كما أن القمل يحصل من البدن ولا ينقض الوضوء كذلك الديدان».

٣. التهذيب، ج ١، ص ١٢، ح ٢٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ٨٢، ح ٢٥٦، بسندهما عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ٦٢، ح ١٣٨، مرسلاً. الوافي، ج ٦، ص ٢٤٨، ح ٤٢٠٣؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٥٨، ح ٦٧٠.

٤. في «بخ»: «الحسين». ٥. في الوافي: «عن فضيل».

٦. في «ظ، جس»: وحاشية «جن» والوسائل: «متلخخة».

٧. التهذيب، ج ١، ص ١١، ح ١٩؛ والاستبصار، ج ١، ص ٨٢، ح ٢٥٧، بسندهما عن ابن أبي عمير، عن ابن أخيه فضيل، عن أبي عبد الله^{١٣}، وتام الرواية فيها: «قال: قال في الرجل يخرج منه مثل حب القرع، قال: عليه وضوء (في الاستبصار: الوضوء)». وفي التهذيب، ج ١، ص ١١، ح ٢٠؛ و ص ٢٠٦، ح ٥٩٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ٨٢، ح ٢٥٨؛ و ص ٤٠١، ح ١٥٣٢، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٦، ص ٢٤٩، ح ٤٢٠٤ و ٤٢٠٥؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٥٨، ح ٦٦٨ و ٦٦٩.

٨. في الوافي والتهذيب، ص ٨ و ٩: «وأي». ٩. في «بث، جس»: «فقال».

مَنِيٍّ، أَوْ رِيحٍ^١ - وَ النَّوْمُ حَتَّى يَذْهَبَ الْعَقْلُ، وَ كُلُّ النَّوْمِ يَكْزُرُهُ^٢ إِلَّا أَنْ تَكُونَ^٣ تَسْمَعُ الصَّوْتَ^٤.

٣٩٧٤ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْعَمَرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ:

عَنْ أَخِيهِ مُوسَى^٥، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ: هَلْ يَصْلُحُ لَهُ^٦ أَنْ يَسْتَدْخِلَ الدَّوَاءَ، ثُمَّ يَصَلِّيَ وَ هُوَ مَعَهُ؟ أَمْ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ؟

قَالَ: لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، وَ لَا يَصَلِّي حَتَّى يَطْرَحَهُ^٨.

٣٩٧٥ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ

١. في «ظ»: «غائطاً أو بولاً أو ميتاً أو ريحاً». وفي الجبل المتين، ص ١٠٧: «وأما الدماء الثلاثة، فلعلة^١ إنما لم يذكرها، لأن الكلام في ما يخرج من طرفي الرجل».

٢. في الجبل المتين، ص ١٠٦: «ما تضمنه الحديث من قوله^٢: وكل النوم يكره الخ، معناه أن كل نوم يفسد الوضوء إلا نوماً يسمع معه الصوت، فعبر^٣ عن الإفساد بالكراهة». وفي الوافي: «إنما عبر عن نقض الوضوء بالكراهية؛ لأن النواقض مما يستكره».

٣. في «ظ، غ، ي، بث، يخ، بس، بف، جح، جس، جن»: «أن يكون».

٤. في «ظ، غ، ي، بث، يخ، بس، بف، جس»: «يسمع».

٥. التهذيب، ج ١، ص ٨، ح ١٢، بسنده عن الكليني. وفيه، ص ٩، ح ١٥، بسنده عن حماد، مع اختلاف يسير. وفيه، ص ٦، ح ٦: «والاستبصار، ج ١، ص ٧٩، ح ٢٤٤، بسند آخر عن حماد، عن عمر بن أذينة وحرير، عن زرارة، عن أحدهما^٤، وتام الرواية فيهما: «قال: لا ينقض الوضوء إلا ما خرج من طرفيك أو النوم». الفقيه، ج ١، ص ٦١، ح ١٣٧، معلقاً عن زرارة، مع اختلاف يسير. الخصال، ص ٦٠٣ أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ٩، بسند آخر عن أبي عبد الله^٥: «عيون الأخبار، ج ٢، ص ١٢٣، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن الرضا^٦، الأمالي للصدوق، ص ٦٤٦، المجلس ٩٣، ضمن وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار: تحف العقول، ص ٤١٥، عن الرضا^٧، وفي الأربعة الأخيرة مع اختلاف. الوافي، ج ٦، ص ٢٥٠، ح ٤٢٠٨؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٤٩، ذيل ح ٦٤٢.

٦. في «ظ» والتهذيب: «+» بن جعفر». وفي الوسائل والتهذيب: «-» له».

٨. التهذيب، ج ١، ص ٣٤٥، ح ١٠٠٩، معلقاً عن الكليني. قرب الإسناد، ص ١٨٩، ح ٧٠٧، عن عبد الله بن الحسن العلوي، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر^٨، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٢٥١، ح ٤٢٠٩؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٩١، ح ٧٦٦؛ وح ٧، ص ٢٨٩، ح ٩٣٨.

الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَتَجَشَّأ^١، فَيَخْرُجُ مِنْهُ شَيْءٌ: أَيْعِيدُ الْوُضُوءَ؟
قَالَ: لَا.^٢

٣٩٧٦ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ،
قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْقَيِّءِ: هَلْ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ؟ قَالَ: لَا.^٣

٣٧/٣ ٣٩٧٧ / ١٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛
وَأَبُو دَاوُدَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ عُثَيْدِ بْنِ
زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع، قَالَ: «إِذَا قَاءَ الرَّجُلُ وَهُوَ عَلَى طَهْرٍ^٤، فَلْيَتَمَضَّمْ^٥».

٣٩٧٨ / ١١. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ ابْنِ

١. التَّجَشُّؤُ: تَنْفَسُ الْمَعِدَةُ عِنْدَ الْامْتَلَاءِ. وَقِيلَ: التَّجَشُّؤُ: تَكَلَّفُ الْجُشَاءِ، وَهُوَ صَوْتُ مَعَ رِيحٍ يَخْرُجُ مِنَ الْفَمِ عِنْدَ حَصُولِ الشَّبَعِ. رَاجِعٌ: الْمَغْرِبُ، ص ٨٣؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١، ص ٤٨؛ الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ١٠٢ (جشأ).

٢. الْوَافِي، ج ٦، ص ٢٥١، ح ٤٢١٠؛ الْوَسَائِلُ، ج ١، ص ٢٦٠، ح ٦٧٤.

٣. التَّهْذِيبُ، ج ١، ص ١٣، ح ٢٥؛ وَالْإِسْتَبْصَارُ، ج ١، ص ٨٣، ح ٢٥٩، بِسَنَدِهِمَا عَنِ الْكَلِينِيِّ. التَّهْذِيبُ، ج ١، ص ١٦، ح ٣٤، بِسَنَدٍ آخَرَ عَنِ الرِّضَا ع، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ وَزِيَادَةٍ. رَاجِعٌ: التَّهْذِيبُ، ج ١، ص ١٣، ح ٢٧ وَ ٢٨؛ وَ ص ٣٤٩، ح ١٠٢٦؛ وَالْإِسْتَبْصَارُ، ج ١، ص ٨٣، ح ٢ وَ ٣؛ وَ ص ٨٤، ح ٣؛ وَعَيُونُ الْأَخْبَارِ، ج ٢، ص ٢٢، ح ٤٦. الْوَافِي، ج ٦، ص ٢٥١، ح ٤٢١١؛ الْوَسَائِلُ، ج ١، ص ٢٦٠، ح ٦٧٦.

٤. فِي السَّنَدِ تَحْوِيلٌ بِعُطْفٍ «أَبُو دَاوُدَ» عَلَى «عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ».

٥. فِي «وُغْ»، ي، بَح، يَخْ: «طَهَّرَهُ». وَفِي حَاشِيَةِ «بَح»: «وَضَوَّنَهُ».

٦. «فَلْيَتَمَضَّمْ»، فَلْيَفْعَلِ الْمَضْمَضَةُ، وَهُوَ تَحْرِيكُ الْمَاءِ بِالْإِدَارَةِ فِي الْفَمِ. رَاجِعٌ: الصَّحَاحُ، ج ٣، ص ١١٠٦؛ الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٥٧٥ (مضضم).

٧. التَّهْذِيبُ، ج ١، ص ١٥، ح ٣١؛ وَالْإِسْتَبْصَارُ، ج ١، ص ٨٥، ح ٢٧٠، مُعَلِّقًا عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، مُضْمَرًا، مَعَ زِيَادَةٍ فِي آخِرِهِ. الْوَافِي، ج ٦، ص ٢٥١، ح ٤٢١٢؛ الْوَسَائِلُ، ج ١، ص ٢٦٠، ح ٦٧٥.

مُسْكَانَ، عَنْ مُحَمَّدٍ الْحَلَبِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ عَلَى طَهْرٍ، فَيَأْخُذُ^١ مِنْ أَظْفَارِهِ، أَوْ شَعْرِهِ:
أَيُعِيدُ^٢ الْوُضُوءَ؟

فَقَالَ: «لَا، وَلَكِنْ يَمْسَحُ رَأْسَهُ وَأَظْفَارَهُ بِالْمَاءِ^٣».

قَالَ: قُلْتُ: فَإِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ فِيهِ الْوُضُوءَ؟

فَقَالَ: «إِنْ خَاصَمُوكُمْ، فَلَا تَخَاصِمُوهُمْ وَقُولُوا^٤: هَكَذَا السُّنَّةُ^٥».

٣٩٧٩ / ١٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ فِي الْقُبْلَةِ، وَلَا مَسَّ الْفَرْجِ، وَلَا الْمُبَاشَرَةِ^٦
وُضُوءَ^٧».

٣٩٨٠ / ١٣. مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ، عَنْ ابْنِ

مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بصيرٍ:

١. في الاستبصار: «يأخذ».

٢. في «بخ»: «أفيعيد».

٣. في مرآة العقول: «والمسح بالماء محمول على الاستحباب لكرهه الحديدي».

٤. في التهذيب: «قولوا» من دون الراو.

٥. التهذيب، ج ١، ص ٣٤٥، ح ١٠١٠؛ والاستبصار، ج ١، ص ٩٥، ح ٣٠٧، بسندهما عن الكليني. الوافي، ج ٦، ص ٢٥١، ح ٤٢١٣؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٨٦، ح ٧٥٤.

٦. في الوافي والفقهاء والتهذيب، ص ٢١ والاستبصار، ص ٨٧: «ولا المباشرة ولا مس الفرج». وفي التهذيب، ص ٢٣: «اللامسة».

٧. التهذيب، ج ١، ص ٢١، ح ٥٤؛ والاستبصار، ج ١، ص ٨٧، ح ٢٧٧، بسندهما عن فضالة بن أيوب ومحمد بن أبي عمير، عن جميل بن ذراج وحماد بن عثمان، عن زرارة. التهذيب، ج ١، ص ٢٣، ح ٥٩، بسنده عن فضالة، عن جميل، عن زرارة. الفقيه، ج ١، ص ٦٤، ح ١٤٥، مرسلًا. راجع: التهذيب، ج ١، ص ١٩، ح ٤٧؛ و ص ٢٢، ح ٥٧؛ و ص ٥٨؛ و ص ٢٥٣، ح ٢١؛ والاستبصار، ج ١، ص ٨٨، ح ٢٧٩؛ و ص ٩٣، ح ٣٠٠؛ و ص ١٧٤، ح ٦٠٥؛ و فقه الرضا عليه السلام، ص ٧٨. الوافي، ج ٦، ص ٢٦٨، ح ٤٢٦٧؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٧٠، ذيل ح ٧٠٦.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرُّعَافِ^١ وَ النِّجَامَةِ وَ كُلِّ دَمٍ سَائِلٍ؟
فَقَالَ: «لَيْسَ فِي هَذَا وَضُوءٌ، إِنَّمَا الْوُضُوءُ مِنْ^٢ طَرَفَيْكَ اللَّذَيْنِ أَنْعَمَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِمَا
عَلَيْكَ»^٣.

٣٩٨١ / ١٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ خَلَادٍ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ^٤ بِهِ عِلَّةٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْإِضْطِجَاعِ، وَ الْوُضُوءَ يَشْتَدُّ
عَلَيْهِ وَ هُوَ قَاعِدٌ مُسْتَبِدٌّ بِالْوَسَائِدِ^٥، فَرَبَّمَا^٦ أَغْفَى^٧ وَ هُوَ قَاعِدٌ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ؟
قَالَ: «يَتَوَضَّأُ».

قُلْتُ لَهُ: إِنْ^٨ الْوُضُوءَ يَشْتَدُّ عَلَيْهِ؛ لِحَالِ عِلَّتِهِ؟
فَقَالَ: «إِذَا خَفِيَ عَلَيْهِ^٩ الصَّوْتُ، فَقَدْ وَجَبَ الْوُضُوءُ عَلَيْهِ»^{١٠}.

١. الرُّعَاف: خروج الدم من الأنف، وقيل: هو الدم نفسه؛ يقال: رُفِعَ يرفع من بابي نفع و قتل، والضم لغة:
خرج الدم من أنفه، ويقال: رُفِعَ أَنْفُهُ، إِذَا سَالَ رُعَافُهُ. أنظر: لسان العرب، ج ٩، ص ١٢٣؛ مجمع البحرين،
ج ٥، ص ٦٣ (رفع).

٢. فِي وَظ، «جس»: «وفي».

٣. التهذيب، ج ١، ص ١٥، ح ٣٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ٨٤، ح ٢٦٤، بسندهما عن الكليني. الخصال، ص ٣٤،
باب الاثنين، ح ٤، بسنده عن عبد الله بن مسكان، مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٢، ص ٣٢٨، ح ١٣٤٦؛
والاستبصار، ج ١، ص ٤٠٣، ح ١٥٣٨، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام، إلى قوله: «ليس في هذا وضوء» مع
اختلاف يسير. راجع: عيون الأخبار، ج ٢، ص ٢٢، ح ٤٦؛ التهذيب، ج ١، ص ١٦، ح ٣٤؛ و ص ٣٤٩،
ح ١٠٣١؛ والاستبصار، ج ١، ص ٨٤، ح ٢٦٦؛ وفقه الرضا عليه السلام، ص ٦٥. الوافي، ج ٦، ص ٢٥٢، ح ٤٢١٦؛
الوسائل، ج ١، ص ٢٥٠، ح ٦٤٥؛ و ص ٢٦٧، ذيل ح ٦٩٦.

٤. فِي «بف»: «الرجل».

٥. فِي وَظ: «بالوسادة».

٦. فِي «غ»: «وربما».

٧. أَغْفَى: نام نومة خفيفة، قال ابن سَكَيْت وغيره: ولا يقال: غَفَا، وقال الأزهري: كلام العرب أَغْفَى، وقلما يقال:
غَفَا. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٢٧٦؛ المصباح المعير، ص ٤٥٠ (غفا).

٨. فِي «بف»: «إِنْ».

٩. فِي التهذيب: «عنه».

١٠. فِي «جس»: «- عليه». وفي مرآة العقول: «عليه الوضوء».

وَقَالَ: «يُوحَرُّ الظُّهْرُ، وَ يُصَلِّيْهَا مَعَ الْعَصْرِ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، وَكَذَلِكَ الْمَغْرِبُ وَ الْعِشَاءُ»^١.

٣٩٨٢ / ١٥ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ؛
وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ^٢، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْخَفَقَةِ وَالْخَفَقَتَيْنِ؟
فَقَالَ: «مَا أَذْرِي مَا الْخَفَقَةُ وَالْخَفَقَتَانِ؛ إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: «بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ
بَصِيرَةٌ»^٣، إِنَّ عَلَيَّ عليه السلام كَانَ يَقُولُ: مَنْ وَجَدَ طَعْمَ التَّوْمِ قَائِمًا أَوْ قَاعِدًا، فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ
الْوُضُوءُ»^٤.

٣٩٨٣ / ١٦ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ جُمُهِورٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ

١. التهذيب، ج ١، ص ٩، ح ١٤، بسنده عن الكليني، إلى قوله: «فقد وجب الوضوء عليه». الوافي، ج ٦، ص ٢٥٣، ح ٤٢١٨؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٥٧، ح ٦٦٧.

٢. في السند تحويل يعطف «محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، على «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان».

٣. ورد الخبر في التهذيب، ج ١، ص ٨، ح ١٠؛ والاستبصار، ج ١، ص ٨٠، ح ٢٥٢، بسند آخر عن عبدالرحمن بن الحجّاج، عن زيد الشحام، قال سألت أبا عبدالله عليه السلام. ولا يبعد زيادة «عن زيد الشحام» في سند التهذيب؛ فإنما لم نجد رواية عبدالرحمن بن الحجّاج عن زيد الشحام - بمختلف عناوينه - في غير سند هذا الخبر.

٤. الخفقة: تحريك الرأس بسبب النعاس، يقال: خفق الرجل، أي حرك رأسه وهو ناعس، وخفق برأسه من النعاس؛ أماله وهو إذا أخذته سنة من النعاس فمال رأسه دون سائر جسده. وقيل: يقال: خفق فلان خفقة إذا نام نومة خفيفة. وقيل غير ذلك. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٦٩؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٨٠؛ المصباح المنير، ص ١٧٦ (خفق).

٥. القيامة (٧٥): ١٤.

٦. التهذيب، ج ١، ص ٨، ح ١٠؛ والاستبصار، ج ١، ص ٨٠، ح ٢٥٢، بسند آخر عن عبدالرحمن بن الحجّاج، عن زيد الشحام، عن أبي عبدالله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٢٥٣، ح ٤٢١٩؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٥٤، ح ٦٥٩.

سَعْدٌ^١:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أُذْنَانِ وَ عَيْنَانِ، تَنَامُ^٢ الْعَيْنَانِ وَلَا تَنَامُ^٣ الْأُذْنَانِ، وَ ذَلِكَ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، فَإِذَا نَامَتِ الْعَيْنَانِ وَالْأُذْنَانِ، انْتَقَضَ الْوُضُوءُ»^٤.

١٧/٣٩٨٤. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ^٥، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ^٦، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارِ السَّابَّاطِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: الرَّجُلُ يَقْرُضُ مِنْ شَعْرِهِ بِأَشْتَانِهِ^٧ أَوْ يَمْسَحُهُ^٨ بِالْمَاءِ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ؟

١. في «جس»: «سعيد».

٢. في «بس، جج»: «ينام». وفي «غ»: «فنام».

٣. في «جج، جس»: «ولا ينام».

٤. في «جس»: «وكذلك».

٥. في «غ»: «انقض» بدل «انتقض الوضوء».

٦. التهذيب، ج ١، ص ٨، صدر ح ١١، معلقاً عن زرارة، مضمراً، مع اختلاف. الوافي، ج ٦، ص ٢٥٤، ح ٤٢٢١؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٤٧، ح ٦٣٨.

٧. في «غ، جس» والوسائل: «أحمد بن محمد»، وهو سهو؛ فقد روى أحمد بن إدريس ومحمد بن يحيى - وكلاهما من مشايخ الكليني - متعاطفين وغير متعاطفين عن محمد بن أحمد، عن أحمد بن الحسن [بن علي بن فضال] عن عمرو بن سعيد، عن مصدق بن صدقة، عن عمار في أسناد عديدة. أنظر على سبيل المثال: الكافي، ح ٣٨٤٢ و ٣٨٧٩ و ٤٠٩٠ و ٤١٧٦ و ٤٢٠٧ و ٤٢١٧ و ٤٣٧٠ و ٤٤١٤ و ٤٤٧٢ و ٤٨٧٠ و ٤٩٩٦ و ٥٣٤٣ و ٥٣٩٩ و ٧٣٤١.

ويظهر بذلك وقوع سهو آخر في سند الوسائل؛ من «أحمد بن إدريس، عن محمد بن يحيى». ويؤكد ذلك مضافاً إلى ما أشرنا إليه من الأستاذ، عدم ثبوت رواية أحمد بن إدريس، عن محمد بن أحمد بالتوسط، وأن أحمد بن إدريس ومحمد بن يحيى رويًا جميع روايات محمد بن أحمد بن يحيى. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٤٠٨، الرقم ٦٢٣.

٨. في «ي، ب، ث، بخ، بس» وحاشية «جن»: «الحسين»، وهذا أيضاً سهو تبين أمره مما تقدم آنفاً. ويؤكد ذلك أن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال روى عن عمرو بن سعيد المدائني، عن مصدق بن صدقة كتاب عمار بن موسى الساباطي. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٣٣٥، الرقم ٥٢٧.

٩. في «ظ، بخ، بف، جج، جس» والاستبصار: «يمسحه» من دون همزة الاستفهام. وفي «ي، ب، ث، جن» وحاشية «بح، بس»: «ويمسحه». وفي «بح، بس» وحاشية «ي»: «ويمسح». وفي حاشية «بخ»: «يمسح».

قَالَ: «لَا بَأْسَ، إِنَّمَا ذَلِكَ فِي الْحَدِيدِ»^١.

٢٤ - بَابُ الرَّجُلِ يَطْأُ عَلَى الْعَذْرَةِ أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الْقَدْرِ^٢

٣٩٨٥ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ

صَالِحٍ، عَنْ الْأَحْوَلِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^٣: فِي الرَّجُلِ يَطْأُ عَلَى^٤ الْمَوْضِعِ الَّذِي لَيْسَ بِنَظِيفٍ، ثُمَّ

يَطْأُ بَعْدَهُ مَكَانًا نَظِيفًا؟

قَالَ^٥: «لَا بَأْسَ إِذَا كَانَ خَمْسَةَ^٦ عَشَرَ ذِرَاعًا، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ»^٧.

٣٩٨٦ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

كُنْتُ مَعَ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام إِذْ مَرَّ عَلَى عَذْرَةٍ يَابِسَةٍ، فَوَطِئَ عَلَيْهَا، فَأَصَابَتْ^٨ ثَوْبَهُ،

فَقُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، قَدْ وَطِئْتَ عَلَى عَذْرَةٍ، فَأَصَابَتْ^٩ ثَوْبَكَ، فَقَالَ: «أَلَيْسَ هِيَ يَابِسَةً؟»

١. التهذيب، ج ١، ص ٣٤٥، ح ١٠١١؛ والاستبصار، ج ١، ص ٩٦، ح ٣١٠، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن الحسن الوافي، ج ٦، ص ٢٣٧، ح ٤١٩٦؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٨٨، ذيل ح ٧٥٧؛ وج ٣، ص ٥٣٠، ح ٤٣٧٣.

٢. القدر: ضد النظافة، والوسخ وما يستكرهه الطباع. وقد يطلق على النجس. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ٨٠؛ المصباح المنير، ص ٩٤ (قدر).
٣. في «جس»: «- قال».

٤. في الوافي: «في».

٥. في «جس»: «خمس».

٦. في مشرق الشمسين، ص ٤٥٩: «اسم كان يعود بقرينة السياق إلى ما بين المكانين، والظاهر أن المراد ما يحصل بالمشي عليه زوال عين النجاسة، كما يشعر به قوله عليه السلام: «أو نحو ذلك». وفي الوافي: «أريد به» نحو ذلك» ما يحصل بالمشي عليه زوال عين النجاسة».

٧. الوافي، ج ٦، ص ٢٢٥، ح ٤١٥٩؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٥٧، ح ٤١٦٥.

٨. في «جن»: «أبي عبد الله».

٩. في «بخ»: «وأصاب».

١٠. في «بث، بخ، بس» وحاشية «بخ» والوافي: «وأصاب».

فَقُلْتُ: بَلَى، فَقَالَ: «لَا بَأْسَ؛ إِنَّ الْأَرْضَ يُطَهَّرُ بَعْضُهَا بَعْضًا».^٢

٣٩٨٧ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ الْحَلَبِيِّ، قَالَ:

نَزَلْنَا فِي مَكَانٍ^٤ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ رُقَاقٌ قَدَرٌ، فَدَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَ: «إِنَّ نَزَلْتُمْ، فَقُلْتُ: نَزَلْنَا فِي دَارِ فُلَانٍ، فَقَالَ: «إِنَّ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ رُقَاقًا قَدَرًا، أَوْ قُلْنَا لَهُ^٥: إِنَّ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ رُقَاقًا قَدَرًا، فَقَالَ: «لَا بَأْسَ^٦، الْأَرْضُ تُطَهَّرُ بَعْضُهَا بَعْضًا».

قُلْتُ: وَ السَّرْقِينِ^٧ الرُّطْبُ أَطَأَ عَلَيْهِ؟ فَقَالَ: «لَا يَضُرُّكَ مِثْلُهُ».^٨

٣٩٨٨ / ٤. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ^٩، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ الْحَلَبِيِّ:

١. هكذا في «ي، بح، بس، بف، جن» والوافي والوسائل وفي سائر النسخ والمطبوع: «تطهر».

٢. في الجبل المتين، ص ٤١٦: «ولعل المراد بالأرض... ما يشمل نفس الأرض وما عليها من القدم والنعل والخف». وفي الوافي: «الوجه في هذا التطهير انتقال النجاسة بالوطي عليها من موضع إلى آخر مرة بعد أخرى، حتى يستحيل ولا يبقى منها شيء»، وقبل غير ذلك. وكذا الكلام في الحديث الآتي. راجع: مرآة العقول، ج ١٣، ص ١٢٢.

٣. الوافي، ج ٦، ص ٢٢٥، ح ٤١٦٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٥٧، ح ٤١٦٦.

٤. في «جن»: «مكاناً» بدل «في مكان».

٥. في الوافي: «- له».

٦. الرُّقَاق: البكة يذكر ويؤث، والبكة هي الطريقة المصطفة من النخل. وقيل: الرقاق: طريق دون السكة، ضيق نافذ أو غير نافذ. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ٧٥٦؛ الصحاح، ج ٤، ص ١٤٩١ (زقق)؛ و ص ١٥٩١ (مسك).

٧. في «بخ، جس»: «+ إن».

٨. هكذا في «ظ، ي، بح، بخ، بس، بف، جح، جس» والوافي وفي سائر النسخ والمطبوع: «تطهر».

٩. في «جس» والوسائل، ص ٤١٦٨: «والسرقين».

١٠. الوافي، ج ٦، ص ٢٢٦، ح ٤١٦١؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٠٧، ح ٣٩٩٦. من قوله: «السرقين الرطب»؛ و

١١. في «ظ»: «- بن زياد».

ص ٤٥٨، ح ٤١٦٨.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَطْأُ فِي الْعَذِرَةِ أَوْ الْبَوْلِ، أَيْعِدُ الْوُضُوءَ؟
قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ يَغْسِلُ مَا أَصَابَهُ».^٢

● وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى «إِذَا كَانَ جَافًا فَلَا يَغْسِلُهُ».^٣

٣٩٨٩ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ
الْمَعْلَى بْنِ خُنَيْسٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْخِنْزِيرِ يَخْرُجُ مِنَ الْمَاءِ، فَيَمْرُ عَلَى الطَّرِيقِ، فَيَسِيلُ
مِنْهُ الْمَاءُ أَمْرٌ عَلَيْهِ خَافِيًا؟

فَقَالَ: «أَلَيْسَ وَرَاءَهُ شَيْءٌ جَافٌ؟» قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: «فَلَا بَأْسَ؛ إِنَّ الْأَرْضَ يُطَهَّرُ
بِنُغْضِهَا بِنُغْضٍ».^٨

٢٥ - بَابُ الْمَذْيِ وَالْوَذْيِ^١

٣٩٩٠ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنْ سَالَ مِنْ ذَكَرِكَ شَيْءٌ^{١٠} مِنْ "مَذْيٍ"^{١٢}

١. في «بخ»: «و».

٢. الوافي، ج ٦، ص ٢٢٦، ح ٤١٦٢؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٧٤، ح ٧١٩؛ وج ٣، ص ٤٤٤، ح ٤١٢١.

٣. في الوسائل: «فلا تغسله».

٤. الوافي، ج ٦، ص ٢٢٦، ح ٤١٦٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٤٤، ح ٤١٢٢.

٥. في «جس» وحاشية «جح»: «في». ٦. في «بخ، جن»: «+و».

٧. هكذا في «ي، بث، بح، بخ، بس، بف، جح، جس» والوافي والوسائل وفي سائر النسخ والمطبوع: «تطهر».

٨. الوافي، ج ٦، ص ٢٢٦، ح ٤١٦٤؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٥٨، ح ٤١٦٧.

٩. في «غ، ي، بث، بس، جح، جس، جن»: «والوذي» بالذال المعجمة. قال في لسان العرب، ج ١٥، ص ٣٨٦

(وذي): «هو المَنِّي والمَنِّي». وفي مجمع البحرين، ج ١، ص ٤٣٣ (وذي): «ماء يخرج عقيب إنزال المني».

١٠. في «بخ، جح»: «شيء من ذكره». ١١. في «بخ، جس»: «-من».

١٢. في «ظ»: «وذي». «والمَذْي»: الماء الرقيق اللزج الذي يخرج من الذكر عند الملاعبة والتقبيل. وفيه

أَوْ وَذِي^١ وَأَنْتَ فِي الصَّلَاةِ^٢، فَلَا تَغْسِلُهُ، وَلَا تَقْطَعْ^٣ الصَّلَاةَ، وَلَا تَنْقُضَ لَهُ^٤ الْوُضُوءَ
وَإِنْ بَلَغَ عَقِيبَكَ^٥، فَإِنَّمَا^٦ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ النَّخَامَةِ^٧، وَكُلُّ شَيْءٍ يَخْرُجُ^٨ مِنْكَ بَعْدَ الْوُضُوءِ^٩
فَإِنَّهُ مِنَ الْحَبَائِلِ^{١٠}، أَوْ مِنَ الْبَوَاسِيرِ، وَلَيْسَ^{١١} بِشَيْءٍ، فَلَا تَغْسِلُهُ مِنْ ثَوْبِكَ إِلَّا أَنْ
تُقْذِرَهُ^{١٢، ١٣}.

« ثلاث لغات: سكون الذال مع تخفيف الياء، وكسرهما مع تثقيب الياء، أو تخفيفها. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٩٠؛ النهاية، ج ٤، ص ٣١٢؛ المصباح المنير، ص ٥٦٧ (مذى).

١. في «غ» ي، بث، بح، بس، بف، جح، جس، جن، والاستبصار: «وذى». وفي «ظ»: «مذى». و«الوذى»، بسكون الدال، وبكسرهما وتشديد الياء: البلل اللزج الذي يخرج من الذكر بعد البول. وقيل: التشديد أصح وأفصح من السكون. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٢١؛ النهاية، ج ٥، ص ١٦٩ (ودا).

٢. في التهذيب والاستبصار: - «وأنت في الصلاة».

٣. في الوسائل والتهذيب والاستبصار: + «له». وفي العلل: «فلا تقطع» بدل «فلا تغسله ولا تقطع».

٤. في «ي»: «ولا تنقض له». وفي «بث، بخ»: «ولا ينقض له». وفي الوافي: - «له».

٥. في «غ» ي، بث، بخ، بس، بف، والوافي والوسائل: «عقبك». وفي «بح، جن» والعلل: «عقبك». وفي التهذيب والاستبصار: - «وإن بلغ عقيبك». ٦. في «جن»: «فإن».

٧. «النخامة»: البرقة التي تخرج من أقصى الحلق ومن مخرج الخاء المعجمة. وقيل: النخامة ما يخرج من الخيشوم - وهو أقصى الأنف - عند التنخم، وهو دفع شيء من الصدر أو الأنف. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٣٤؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٧٢ (نخم).

٨. في الوسائل والتهذيب والاستبصار والعلل: «خرج».

٩. في الوافي: «الأظهر أن المراد بالوضوء ثانياً الاستنجاء».

١٠. «الحبائل»: جمع على غير قياس، وهي عروق في ظهر الإنسان. وقيل: هي عروق الذكر. وقيل: حبائل الذكر عروقه. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ١٣٦؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٩٨ (حبيل).

١١. في «ظ»، جس، جن، والعلل: «فليس».

١٢. في «ي، بخ»: «تقذره». يقال: قذره كسمعه ونصره: جعله وصيره قذراً، وكرهه واجتنبه، وقذر الشيء: جعله لوسخه. وقال العلامة المجلسي: «ينبغي أن يحمل البواسير على ما إذا كان الخارج منها غير الدم، أو يكون عدم الغسل لأنه معفو عنه لا طاهرًا، ويكون المراد من قوله: «تقذره» تجده قذراً، أي نجساً فيدخل الدم فيه، وفيه بُعد، والأظهر أن المعنى: إلا أن يستقذره طبعك وتستكف عنه». راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ٨٠-٨١؛ المصباح المنير، ص ٤٩٤؛ أقرب الموارد، ج ٢، ص ٩٧٥ (قذر)؛ مرآة العقول، ج ١٣، ص ١٢٤.

١٣. علل الشرائع، ص ٢٩٥، ح ١، عن أبيه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه. وفي التهذيب، ج ١، ص ٢١، «

٣٩٩١ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حَنْظَلَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمَذْيِ؟

فَقَالَ: «مَا هُوَ وَ النَّخَامَةُ إِلَّا سَوَاءٌ»^١.

٣٩٩٢ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ^٢ بْنِ مُعَاوِيَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَحَدَهُمَا عليه السلام عَنِ الْمَذْيِ؟

فَقَالَ: «لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، وَلَا يُغَسِّلُ مِنْهُ ثَوْبٌ وَلَا جَسَدٌ، إِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمُخَاطِ^٣ وَ الْبَرَاقِ^٤».

ح ٥٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ٩٤، ح ٢٠٥، بسند آخر عن حماد، عن حريز، عن زيد الشحام و زرارة و محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «فإنه من الجائِل». وفي التهذيب، ج ١، ص ٢٠، ح ٥١؛ والاستبصار، ج ١، ص ٩٤، ح ٣٠٤، بسند آخر عن حماد، عن حريز، عن أخبره، عن أبي عبد الله عليه السلام، وتمام الرواية فيهما: «الودي»: [الودي] لا ينقض الوضوء، إنما هو بمنزلة المخاط و البراق. راجع: قرب الإسناد، ص ١٢٦، ح ٤٤٤؛ والكافي، كتاب الطهارة، باب الاستبراء من البول و غسله و من لم يجد الماء، ح ٣٨٩٤. الوافي، ج ٦، ص ١٧٥، ح ٤٠٣٥؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٧٦، ح ٧٢٦.

١. في «غ»، يث، يخ، بس، جن: «ما هو إلا و النخامة سواء». وفي «جس»: «ما هو النخامة إلا سواء». وفي الوافي و التهذيب و الاستبصار: «ما هو عندي إلا كالنخامة».

٢. علل الشرائع، ص ٢٩٦، ح ٤، عن أبيه، عن محمد بن يحيى. وفي التهذيب، ج ١، ص ١٧، ح ٣٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ٩١، ح ٢٩١، بسند آخر عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي بن فضال، عن عبد الله بن بكير. الوافي، ج ٦، ص ١٧٦، ح ٤٠٣٩؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٧٨، ذيل ح ٧٣٢.

٣. في العلل: «يزيد». وهو سهو، و ابن معاوية هذا، هو يزيد بن معاوية العجلي، روى عنه [عمر] بن أذينة في كثير من الأسناد. راجع: معجم الرجال الحديث، ج ١٣، ص ٣٦٤-٣٦٦؛ ج ٢٢، ص ٣٥٦.

٤. في «بخ» و حاشية «بخ»: «أباعد الله». في «بخ» و حاشية «ظ»: «النخامة».

٥. في «جس» و حاشية «ظ»، بث، بخ، و الوسائل و العلل: «و البصاق».

٦. علل الشرائع، ص ٢٩٦، ح ٣، بسنده عن إبراهيم بن هاشم، عن ابن أبي عمير. وفي التهذيب، ج ١، ص ١٧،

٣٩٩٣ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الْمَذْيِ يَسِيلُ حَتَّى يُصِيبَ الْفَخَذَ؟ فَقَالَ: «لَا يَقْطَعُ صَلَاتَهُ، وَ لَا يَغْسِلُهُ مِنْ فَخِذِهِ؛ إِنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَخْرَجِ الْمَنِيِّ، إِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ السَّخَامَةِ»^٢.

٢٦ - بَابُ أَنْوَاعِ الْغُسْلِ

٣٩٩٤ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى وَابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عُمَارٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «الْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَ الْعِيدَيْنِ، وَ حِينَ تُخْرِمُ^٥، وَ حِينَ تَدْخُلُ^٦ مَكَّةَ وَ الْمَدِينَةَ، وَ يَوْمَ عَرَفَةَ، وَ يَوْمَ تَزُورُ^٧ النَّبِيتَ، وَ حِينَ تَدْخُلُ الْكَعْبَةَ، وَ فِي لَيْلَةِ بَسْعَ عَشْرَةَ، وَ إِحْدَى وَ عَشْرِينَ، وَ ثَلَاثَ وَ عَشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَ مَنْ غَسَلَ مِيتًا^٨».

١. ح ٤٠؛ والاحتصار، ج ١، ص ٩١، ح ٢٩٣، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ١، ص ٦٦، ح ١٥٠، مراسلاً، مع اختلاف يسير. راجع: الفقيه، ج ١، ص ٦٥، ح ١٤٩؛ وفقه الرضائي عليه السلام، ص ٦٥. الوافي، ج ٦، ص ١٧٦، ح ٤٠٣٦؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٧٦، ح ٧٢٥.

٢. لم ترد هذه الرواية في «بح».

٣. علل الشرائع، ص ٢٩٦، ح ٢، عن أبيه، عن علي بن إبراهيم، عن حماد، عن حريز، عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام، الوافي، ج ٦، ص ١٧٦، ح ٤٠٣٧؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٧٧، ح ٧٢٧.

٤. في «ي»؛ «ويوم».

٥. في «بح، جس، جن»؛ «يحرّم».

٦. في «جح، جس، جن»؛ «يدخل».

٧. في «جس»؛ «يزور» بدل «ويوم تزور». وفي حاشية «بح»؛ «ويوم ترويه».

٨. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: ومن غسل ميتاً، ظاهره غسل الميت لا غسل الميت، كما فهمه الشيخ عليه السلام».

٩. الخصال، ص ٤٩٨، أبواب الأربعة عشر، ح ٥؛ والتهذيب، ج ١، ص ١١٠، ح ٢٩٠، بسند آخر. وفيه، ص ١٠٥، ح ٢٧٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. راجع: الأمالي للصدوق، ص ٦٤٧، المجلس ٩٣؛ والخصال، ص ٦٠٣، أبواب الثمانين ومافوقه، ح ٩. الوافي، ج ٦، ص ٣٧٧، ح ٤٤٨٨؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٠٣، ح ٣٧٠٨.

٣٩٩٥ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ،

قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ غُسْلِ الْجُمُعَةِ؟

فَقَالَ: «وَاجِبٌ فِي السَّفَرِ وَ الْحَضَرِ إِلَّا أَنَّهُ رُخْصٌ لِلنِّسَاءِ فِي السَّفَرِ، وَقِلَّةٌ الْمَاءِ».

وَقَالَ: «غُسْلُ الْجَنَابَةِ وَاجِبٌ، وَ غُسْلُ الْخَائِضِ إِذَا طَهَّرَتْ وَاجِبٌ، وَ غُسْلُ الْمُسْتَحَاضَةِ وَاجِبٌ إِذَا اخْتَشَتْ^٥ بِالْكَرْسَفِ، فَجَازَ^٦ الدَّمُ الْكَرْسَفَ، فَعَلَيْهَا الْغُسْلُ لِكُلِّ صَلَاتَيْنِ، وَ لِلْفَجْرِ^٧ غُسْلٌ، وَ إِنْ لَمْ يَجْزِ الدَّمُ الْكَرْسَفَ، فَعَلَيْهَا الْغُسْلُ كُلُّ^٨ يَوْمٍ مَرَّةً، وَ الْوُضوءُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَ غُسْلُ التَّغَسُّاءِ وَاجِبٌ، وَ غُسْلُ الْمَوْلُودِ وَاجِبٌ^٩، وَ غُسْلُ الْمَيِّتِ وَاجِبٌ، وَ غُسْلُ الزِّيَارَةِ وَاجِبٌ^{١٠}، وَ غُسْلُ دُخُولِ الْبَيْتِ وَاجِبٌ، وَ غُسْلُ الْإِسْتِسْقَاءِ وَاجِبٌ، وَ غُسْلُ أَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ يُسْتَحَبُّ^{١١}، وَ غُسْلُ لَيْلَةٍ إِحْدَى وَ عَشْرِينَ وَ غُسْلُ لَيْلَةٍ ثَلَاثٍ وَ عَشْرِينَ سَنَةً^{١٢} لَا تَتْرُكُهَا^{١٣}؛ فَإِنَّهُ يَزْجِي فِي إِحْدَاهُنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، وَ غُسْلُ يَوْمِ الْفِطْرِ وَ غُسْلُ يَوْمِ الْأَضْحَى سَنَةً لَا أُجِبُ تَرْكُهَا، وَ غُسْلُ الْإِسْتِخَارَةِ

١. في «ي» وحاشية «بخ»: «يوم».

٢. في «جس»: «أَنْ بِهِ رُخْصَةٌ» بدل «أَنَّهُ رُخْصٌ».

٣. هكذا في معظم النسخ والوافي ومراة العقول. وفي «بخ» والمطبوع: «قلَّة» بدل «وقلَّة».

٤. في «ظ»، «غ»، «بخ»، «جن»: «الاستحاضة».

٥. «احتشت بالكرسف»، أي استدخلته، يقال: احتشت، أي استدخلت شيئاً يمنع الدم من القطر. والكرسف: القطن.

راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٢١ (كرسف)؛ النهاية، ج ١، ص ٣٩٢ (حشا).

٦. في الوسائل، ح ١٨٥٤: «وجاز».

٧. في «غ» وحاشية «بث»: «والفجر».

٨. في «ظ»: «لكل».

٩. في «ظ»، «غ»، «ي»، «بث»، «بخ»، «بس»، «بف»، «جس»: «- واجب». وفي الوسائل، ح ١٨٥٤: «- وغسل المولود واجب».

١٠. في «جس»: «إِلَّا أَنْ مِنْ عِلَّةٍ».

١١. في حاشية «بخ»: «مستحب».

١٢. في الوافي: «لعل المراد بالواجب المهم الذي لا يترك على حال ودونه السنة، ودون السنة المستحب، وقد

تطلق السنة على ما يقابل الفريضة فتشمل الجميع، وهو المراد بها في الخبرين الآتين. وأما ترتب العقوبة

على الترك وعدمه فلا يدخل في مفهوم شيء منها وإنما يستفاد من خارج».

١٣. في «ي»: «لا تركها». وفي «جس»: «لا يتركها». وفي الوافي: «لا تركهما».

يُسْتَحَبُّ^١، الْعَمَلُ^٢ فِي غُسْلِ الثَّلَاثِ اللَّيَالِي^٣ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ: لَيْلَةُ تِسْعٍ عَشْرَةٍ، وَ
إِخْدَى وَ عِشْرِينَ، وَ ثَلَاثَ وَ عِشْرِينَ^٤.

٢٧ - بَابُ مَا يُجْزِي الْغُسْلُ مِنْهُ إِذَا اجْتَمَعَ

٤١/٣

١/٣٩٩٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:
«إِذَا اغْتَسَلْتَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، أَجْزَأُكَ غُسْلُكَ ذَلِكَ لِلْجَنَابَةِ وَ الْجُمُعَةِ^٥ وَ عَرَفَةِ وَ
النَّخْرِ وَ الْخَلْقِ^٦ وَ الدَّنْبِجِ وَ الزَّيَّارَةِ، وَ إِذَا^٧ اجْتَمَعَتْ^٨ عَلَيْكَ حُقُوقُ^٩ أَجْزَأَهَا عَنْكَ^{١٠}»

١. في مرآة العقول: «ويستحب»، وقال: «كأن في هذه العبارة سهواً، ويمكن أن يكون المراد أن غسل هذه الليالي لأجل العمل».

٢. في «جن»: «والعمل».

٣. في «غ»، «ي»، «ج»، «ب»، «ف»: «ليالي». وفي «جس»: «- والليالي».

٤. هكذا في أكثر النسخ. وفي «بث»، «ي»، «ج»، «ب»، «ف»: «تسعة».

٥. التهذيب، ج ١، ص ١٠٤، ح ٢٧٠، إلى قوله: «وغسل الاستخارة يستحب»: الاستبصار، ج ١، ص ٩٧، ح ٣١٥، إلى قوله: «وغسل الميت واجب» وفيهما بسند آخر عن عثمان بن عيسى. الفقيه، ج ١، ص ٧٨، ح ١٧٦، معلقاً عن سماعة بن مهران. وفي الكافي، كتاب الطهارة، باب وجوب الغسل يوم الجمعة، ح ٤٠٠٠؛ وكتاب الصلاة، باب التزئين يوم الجمعة، ح ٥٤٤٧؛ وعلل الشرائع، ص ٢٨٦، ح ١، بسند آخر. المحاسن، ص ٣١٣، كتاب العلل، صدر ح ٣٠، بسند آخر عن أبي الحسن موسى عليه السلام. الفقيه، ج ١، ص ١١١، ذيل ح ٢٢٦، وفي الخمسة الأخيرة إلى قوله: «ورخص للنساء في السفر لقلّة الماء» مع اختلاف يسير. وفي المقنعة، ص ١٥٨، مراسلاً. فقه الرضا عليه السلام، ص ١٧٤، إلى قوله: «واجب في السفر والحضر» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٣٧٧، ح ٤٤٨٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٧٣، ح ١٨٥٤، إلى قوله: «وغسل الميت واجب»؛ و ص ٤٧٧، ح ٢٦٩٠، وتام الرواية هكذا: «قال: غسل الجنابة واجب، إلى أن قال: وغسل الميت واجب».

٦. في «ظ»: «منه الغسل».

٧. في «ظ»، «غ»، «بث»، «ي»، «ب»، «ج»، «ب»، «ف»: «حاشية «جن» والوسائل: «والحجامة».

٨. في التهذيب، ص ١٠٧: «- والحلق».

٩. في «ظ»، «جس»، «جن»، «ب»، «ف»: «حاشية «بث» والوسائل والتهذيب، ص ١٠٧: «فإذا».

١٠. في الوافي: «+ الله».

١١. في «جن»: «أجزأها عنها». وفي حاشية «ج»: «أجزأك عنها».

غُسْلَ وَاحِدَةٍ.

قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ يُجْزئُهَا غُسْلُ وَاحِدٍ لِحَبَائِثِهَا وَإِحْرَامِهَا وَجُمُعَتِهَا وَغُسْلُهَا مِنْ حَيْضِهَا وَعَيْدِهَا».^٢

٣٩٩٧ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا اغْتَسَلَ الْجُنُبُ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، أَجْزَأُ عَنْهُ ذَلِكَ الْغُسْلُ مِنْ كُلِّ غُسْلٍ يَلْزَمُهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ».^٣

٢٨ - بَابُ وَجُوبِ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

٣٩٩٨ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؟ فَقَالَ: «وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ ذَكَرٍ وَأُنْثَى^٤، عَبْدٌ أَوْ حُرٌّ».^٥

١. في «بس»: «واحد».

٢. الكافي، كتاب الصلاة، باب التزئين يوم الجمعة، ح ٥٤٥٢؛ والتهذيب، ج ٣، ص ٢٣٦، ح ٦٢١، بسندهما عن علي بن إبراهيم، عن أبيه [في الكافي]: + ومحمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة والفضل، عنه عليه السلام، إلى قوله: «أجزأك غسلك ذلك للجنباء والجمعة» مع اختلاف يسير؛ وفي التهذيب، ج ١، ص ١٠٧، ح ٢٧٩، بسنده عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة، عن أحدهما عليه السلام. وفيه أيضاً، ص ٣٩٥، ح ١٢٢٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٤٦، ح ٥٠٢، بسند آخر عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، هكذا: «إذا حاضت المرأة وهي جنب أجزأها غسل واحد». فقه الرضا عليه السلام، ص ١٧٥، إلى قوله: «أجزأك غسلك» مع اختلاف يسير. وراجع: قرب الإسناد، ص ١٦٨، ح ٦١٤؛ و ص ١٨١، ح ٦٦٩. الوافي، ج ٦، ص ٥٣٣، ح ٤٨٦٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٦١، ح ٢١٠٧.

٣. الوافي، ج ٦، ص ٥٣٣، ح ٤٨٧١؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٦٣، ح ٢١٠٨.

٤. في «غ»، بث، بس، جع، جس، وحاشية «بخ» والوسائل: «أو أنثى». وفي التهذيب والاستبصار: + «من».

٥. في «غ»: «عبدٌ أو حرٌّ». وفي «بخ» وحاشية «بث»: «حرٌّ أو عبد». وفي الاستبصار: «وحرٌّ» بدل «أو حرٌّ».

٦. التهذيب، ج ١، ص ١١١، ح ٢٩١، بسنده عن الكليني؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٠٣، ح ٣٣٦، معلقاً عن

٣٩٩٩ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

و 'مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ:

سَأَلْتُ الرَّضَاءَ^٤ عَنْ غُسْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ؟

فَقَالَ: «وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ ذَكَرٍ وَأُنْثَى^٥، عَبْدٌ أَوْ حُرٌّ^٦».

٤٠٠٠ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ

حَازِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧، قَالَ: «الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ^٨ عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِي الْحَضَرِ،

وَعَلَى الرِّجَالِ فِي السَّفَرِ، وَلَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ فِي السَّفَرِ^٩».

١. الكليني. التهذيب، ج ٣، ص ٩، ح ٢٨، بسنده عن محمد بن عبدالله و عبدالله بن المغيرة، عن الرضا^{١٠}. المقنعة، ص ١٥٨، مرسلاً عن العبد الصالح^{١١}، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٣٨٩، ح ٤٥١٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣١٢، ح ٣٧٣٠.

٢. في الاستبصار: - «ومحمد بن يحيى». وفي السند تحويل بعطف «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد» على «علي بن محمد، عن سهل بن زياد». ٢. في الاستبصار: - «عن».

٣. في «ي، بث، يخ، بس، بف، جح» وحاشية المطبوع والتهذيب: «عبدالله». والظاهر أن محمداً هذا، هو محمد بن عبدالله بن عيسى الأشعري القمي الذي ذكره الشيخ الطوسي في رجاله، ص ٣٦٥، الرقم ٥٤١٩، في أصحاب الرضا^{١٢}، وروى عنه أحمد بن محمد بن أبي نصر في الكافي، ح ٧١٠٠ بعنوان محمد بن عبدالله القمي، عن أبي الحسن الرضا^{١٣}، وفي التهذيب، ج ٧، ص ٢٥٣، ح ١٠٩٤ بعنوان محمد بن عبدالله الأشعري عن الرضا^{١٤}. ٤. في حاشية «بث»: «الغسل».

٥. في «بث، يخ، بس، جح، جس»: «أو أنثى». وفي «بف، جس» وحاشية «غ» والوافي والتهذيب والاستبصار: + «من». ٦. في «يح»: «عبدٌ أَوْ حُرٌّ». وفي الاستبصار: «حرٌّ وعبد».

٧. التهذيب، ج ١، ص ١١١، ح ٢٩٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٠٣، ح ٣٢٧، بسندهما عن الكليني. الوافي، ج ٦، ص ٣٨٩، ح ٤٥١٤؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣١٢، ح ٣٧٣٣.

٨. في «غ»: + «واجب».

٩. الكافي، كتاب الصلاة، باب التزئين يوم الجمعة، ح ٥٤٤٧، إلى قوله: «وعلى الرجال في السفر». وراجع: الكافي، ح ٣٩٩٥ ومصادره. الوافي، ج ٦، ص ٣٨٩، ح ٤٥١٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣١٢، ح ٣٧٢٨.

• وَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «أَنَّهُ رَخَّصَ لِلنِّسَاءِ فِي السَّفَرِ؛ لِقَلَّةِ الْمَاءِ»^١.

٤٠٠١ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَيْفٍ^٢، عَنْ أَبِيهِ سَيْفٍ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الْأَوَّلَ عليه السلام: كَيْفَ صَارَ غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبًا؟

فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَتَمَّ صَلَاةَ الْفَرِيضَةِ بِصَلَاةِ النَّافِلَةِ، وَ أَتَمَّ صِيَامَ الْفَرِيضَةِ بِصِيَامِ النَّافِلَةِ، وَ أَتَمَّ وُضُوءَ الْفَرِيضَةِ بِغُسْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ مَا كَانَ فِي ذَلِكَ مِنْ سَهْوٍ، أَوْ تَقْصِيرٍ^٦، أَوْ نِسْيَانٍ^٧، أَوْ نَقْصَانٍ^٨»^٩.

٤٠٠٢ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ إِسْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَخْمَرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمَّادٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ صَبَّاحِ الْمُزَنِيِّ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ حَصِيرَةَ^{١١}، عَنْ الْأَصْبَغِ، قَالَ:

١. الوافي، ج ٦، ص ٣٨٩، ح ٤٥١٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣١٢، ح ٣٧٢٩.

٢. في «جس»: «بن سيف».

٣. في أكثر النسخ والمرأة والوسائل والتهذيب، ص ١١١: «النافلة». وما في المتن هو الظاهر.

٤. في التهذيب، ص ١١١: «يوم».

٥. في التهذيب، ص ١١١ و ج ٣: «من».

٦. في حاشية «بث»: «أو نقصان».

٧. في «ي»، «بخ»، «بس»، «بف»، «جس»، «والتهذيب»، ص ١١١ و ج ٣: «أو نسيان». وفي حاشية «جج»: «أو نقصان».

٨. في «بث»، «بج»، «جج»، «والتهذيب»، ص ٣٦٦ والعلل: «أو نقصان». وفي حاشية «بخ»، «بف»: «أو نسيان».

٩. التهذيب، ج ١، ص ١١١، ح ٢٩٣، بسنده عن الكليني. وفيه، ص ٣٦٦، ح ١١١١، بسنده عن أحمد، عن علي

بن سيف، وفيه، ج ٣، ص ٩، ح ٢٩، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن سيف؛ علل الشرائع،

ص ٢٨٥، ح ١، بسنده عن الحسين بن خالد الصيرفي؛ المحاسن، ص ٣١٣، كتاب العلل، ضمن ح ٣٠، بسنده

عن الحسين بن خالد، عن أبي الحسن موسى عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ٦، ص ٣٩٠، ح ٤٥١٧؛ الوسائل،

ج ٣، ص ٣١٣، ح ٣٧٣٤. في الوسائل والبحار: «بعض» بدل «عِدَّة» من.

١٠. في «جج»، «جن»: «خضيرة». وفي «بث»، «بخ»، «بس»، «بف»: «خضيرة».

والحارث هذا، هو الحارث بن خضيرة الأزدي، روى عنه الصباح بن يحيى المُرَني. راجع: الجرح والتعديل،

ج ٣، ص ٨١، الرقم ٢٦٢٤؛ تهذيب الكمال، ج ٥، ص ٢٢٤، الرقم ١٠١٥.

كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام إِذَا أَرَادَ أَنْ يُؤَبِّحَ الرَّجُلَ ، يَقُولُ ^١ : «وَاللَّهِ ^٢ ، لَأَنْتَ أَعْجَزُ ^٣ مِنَ التَّارِكِ ^٤ الْغُسْلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَإِنَّهُ ^٥ لَا يَزَالُ فِي طَهْرٍ إِلَى الْجُمُعَةِ الْآخِرَى ^٦ .»

٤٠٠٣ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُوسَى ، عَنْ أُمِّهِ وَأُمِّ أَحْمَدَ بِنْتِ مُوسَى ^٨ ، قَالَتَا :

كُنَّا مَعَ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام بِالْبَادِيَةِ وَنَحْنُ نُرِيدُ بَغْدَادَ ، فَقَالَ لَنَا يَوْمَ الْخَمِيسِ : «اغْتَسِلَا الْيَوْمَ لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ ، فَإِنَّ الْمَاءَ بِهَا غَدًا قَلِيلٌ ^٩ ، فَاغْتَسِلْنَا يَوْمَ الْخَمِيسِ لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ ^{١٠} .»

٤٣ / ٣ ٤٠٠٤ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ حَمَّادٍ ، عَنْ حَرِيزٍ ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : «لَا بُدَّ مِنْ غُسْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فِي السَّفَرِ وَ الْخَصْرِ ، فَمَنْ ^{١١}»

١. في الوافي والتهذيب والعلل : + «له» . ٢. في العلل : - «والله» .

٣. في «بس» : «لأعجز» . وفي «جس» والعلل : «أنت» بدل «لأنت» .

٤. في الوافي والتهذيب والعلل : «من تارك» .

٥. في «جس» والوافي والوسائل والتهذيب والعلل والمقنعة : «فإنه» .

٦. في «ظ» ، «بس» والتهذيب : + «يوم» .

٧. التهذيب ، ج ٣ ، ص ٩ ، ح ٣٠ ؛ وعلل الشرائع ، ص ٢٨٥ ، ح ٢ ، بسندهما عن إبراهيم بن إسحاق . المقنعة ، ص ١٥٨ ، مرسلاً ، مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ٦ ، ص ٣٩٠ ، ح ٤٥١٩ ؛ الوسائل ، ج ٣ ، ص ٣١٨ ، ح ٣٧٥١ ؛ البحار ، ج ٤١ ، ص ١٢٣ ، ح ٣١ .

٨. عَدَّ الشَّيْخُ الْمُفِيدُ فِي الْإِرْشَادِ ، ج ٢ ، ص ٢٤٤ ، وَابْنُ شَهْرٍ أَشْرَبُ فِي مَنَاقِبِ آلِ أَبِي طَالِبٍ ، ج ٤ ، ص ٣٥٠ ، بَنَاتُ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عليه السلام - وَهُوَ الْمُرَادُ مِنْ أَبِي الْحَسَنِ - وَلَمْ يَذْكُرْ أُمَّ أَحْمَدَ فِي جَمْلَتِهِنَّ ، بَلْ أُمَّ أَحْمَدَ ، إِحْدَى أُمَّهَاتِ أَوْلَادِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عليه السلام ، وَهُوَ الْوَالِدَةُ أَحْمَدُ وَمُحَمَّدٌ وَحَمْرَةُ بَنِي مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عليه السلام ، كَمَا فِي الْإِرْشَادِ .

وَالظَّاهِرُ وَقَوَعُ التَّحْرِيفِ فِي الْعَوَانِ ، وَالصَّوَابُ : «أُمُّ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى» ، كَمَا فِي الْفَقِيهِ ، ج ١ ، ص ١١١ ، ح ٢٢٧ . وَفِي التَّهْذِيبِ ، ج ١ ، ص ٣٦٥ ، ح ١١١٠ : «أُمُّ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ» .

٩. في الوافي والفقهاء : + «قالتا» .

١٠. التهذيب ، ج ١ ، ص ٣٦٥ ، ح ١١١٠ ، مَعْلَقَةً عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ . الْفَقِيهِ ، ج ١ ، ص ١١١ ، ح ٢٢٧ ، مَعْلَقَةً عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ ، عَنْ أُمِّهِ وَأُمِّ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى ، مَعَ اخْتِلَافِ يَسِيرٍ . الْوَافِي ، ج ٦ ، ص ٣٩١ ، ح ٤٥٢١ ؛ الْوَسَائِلُ ، ج ٣ ، ص ٣٢٠ ، ذَيْلُ ح ٣٧٥٦ .

١١. في «ظ» ، «جس» : «فمتى» .

نَسِيَ فَلْيُعِذْ مِنَ الْقَدِّ.

• وَرَوَى^١: «فِيهِ رُخْصَةٌ لِلْغَلِيلِ»^٢.

٢٩- بَابُ صِفَةِ الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ، وَالرَّجُلِ يَغْتَسِلُ^٣ فِي مَكَانٍ غَيْرِ طَيِّبٍ، وَمَا يُقَالُ عِنْدَ الْغُسْلِ، وَتَحْوِيلِ الْخَاتَمِ عِنْدَ الْغُسْلِ

٤٠٥ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ

يَحْيَى، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ غُسْلِ الْجَنَابَةِ؟

فَقَالَ^٤: «تَبْدَأُ بِكَفِّكَ، فَتَغْسِلُهُمَا^٥، ثُمَّ تَغْسِلُ فَرْجَكَ، ثُمَّ تَصُبُّ^٦ عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثاً،

ثُمَّ تَصُبُّ^٧ عَلَى سَائِرِ جَسَدِكَ مَرَّتَيْنِ، فَمَا جَرَى عَلَيْهِ الْمَاءُ فَقَدْ طَهَرَ^٨».

١. في «جن»: «فروي».

٢. الكافي، كتاب الصلاة، باب التزئين يوم الجمعة، ح ٥٤٥٣، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه ومحمد بن إسماعيل،

عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن حماد. راجع: فقه الرضا عليه السلام، ص ١٧٤. الوافي، ج ٦، ص ٣٩٢، ح ٤٥٢٣ و

٤٥٢٤؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٢٠، ح ٣٧٥٧ و ٣٧٥٨.

٣. في «ظ»: «يغسل». ٤. في «ي»: «وحاشية بث، يبخ» والتهذيب: «قال».

٥. في «جس»: «فتغسلها». وفي التهذيب والاستبصار: - «فتغسلهما».

٦. هكذا في أكثر النسخ والوافي ومرأة العقول والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي «ي»: «المطبويع»؛ «الماء».

٧. هكذا في أكثر النسخ. وفي «ي»، «بخ» والمطبويع: «الماء».

٨. في التهذيب: «طهره». وقال في امرأة العقول، ج ١٣، ص ١٣٢: «قوله عليه السلام: فمما جرى عليه الماء فقد طهر،

يحتمل أن يكون المراد منه محض اشتراط الجريان، أو مع تبغض الغسل أيضاً بمعنى أن كل عضو تحقق

غسله، فهو بحكم الطاهر في جواز المس به وإدخاله المسجد، وغير ذلك من الأحكام».

٩. التهذيب، ج ١، ص ١٣٢، ح ٣٦٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٢٣، ح ٤٢٠، بسند آخر عن صفوان وفضالة، عن

العلاء. الوافي، ج ٦، ص ٥٠٣، ح ٤٧٩٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٢٩، ح ٢٠١٣.

٤٠٠٦ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يُفِيضُ الْجَنْبُ عَلَى رَأْسِهِ الْمَاءَ ثَلَاثًا، لَا يُجْزِئُهُ أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ»^١.

٤٠٠٧ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

قُلْتُ^٢: كَيْفَ يَغْتَسِلُ الْجَنْبُ؟

فَقَالَ: «إِنْ لَمْ يَكُنْ أَصَابَ كَفَّهُ شَيْءٌ^٣، غَمَسَهَا فِي الْمَاءِ، ثُمَّ بَدَأَ بِفَرْجِهِ، فَأَنْقَاهُ^٤ بِثَلَاثِ غُرْفٍ^٥، ثُمَّ صَبَّ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ^٦ أَكْفٍ^٧، ثُمَّ صَبَّ عَلَى مَنْكِبَيْهِ الْأَيْمَنِ مَرَّتَيْنِ، وَ عَلَى مَنْكِبَيْهِ الْأَيْسَرِ مَرَّتَيْنِ، فَمَا جَرَى عَلَيْهِ الْمَاءُ فَقَدْ أَجْزَأَهُ»^٨.

٤٠٠٨ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ بَعْضِ

أَصْحَابِنَا، قَالَ:

قَالَ^٩: «تَقُولُ^{١٠} فِي غُسْلٍ^{١١} الْجُمُعَةِ: "اللَّهُمَّ طَهِّرْ قَلْبِي مِنْ كُلِّ آفَةٍ تَمَحَقُ

١. الوافي، ج ٦، ص ٥٠٣، ح ٤٧٩٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٣٠، ح ٢٠١٦؛ وص ٢٥٩، ح ٢٠١٢.

٢. في التهذيب: «وله».

٤. في «جس»: «فبدأ».

٥. «فأنقاه» أي نظفه وطهره. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ٣٣٩؛ مجمع البحرين، ج ١، ص ٤٢٠ (نقا).

٦. في التهذيب: «- بثلاث غرف».

٧. في «ي»، بث، بفتح، جع، جن، «ثلاثة».

٨. التهذيب، ج ١، ص ١٣٣، ح ٣٦٨، بسنده عن الكليني. وفي الكافي، كتاب الطهارة، باب مقدار الماء الذي

يجزئ للوضوء....، ح ٣٩٠٤؛ والتهذيب، ج ١، ص ١٣٧، ح ٧١؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٢٣، ح ٤١٦، عن

علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، هكذا: «الجنب ما

جرى عليه الماء من جسده قليله وكثيره فقد أجزأه». الوافي، ج ٦، ص ٥٠٣، ح ٤٧٩٤؛ الوسائل، ج ٢،

ص ٢٢٩، ح ٢٠١٤؛ وفيه، ص ٢٣٥، ح ٢٠٣٣، من قوله: «ثم بدأ بفَرْجِهِ» إلى قوله: «على منكبيه الأيسر مَرَّتَيْنِ».

٩. في «ي»، بث، بفتح، بس، بفتح، جن، «و الوافي والوسائل والبحار، ص ١٣٠» - «قال».

١٠. في «بس»: «يقول».

١١. في «ي»: «+ ويوم».

بِهَا^١ دِينِي، وَ تَبْطِلُ^٢ عَمَلِي^٣، وَ تَقُولُ فِي غُسْلِ الْجَنَابَةِ: اللَّهُمَّ طَهِّرْ قَلْبِي، وَ زَكِّ عَمَلِي، وَ تَقَبَّلْ سَعْيِي، وَ اجْعَلْ^٤ مَا عِنْدَكَ خَيْرًا لِي^٥.

٥ / ٤٠٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَاشِي، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِذَا ارْتَمَسَ الْجَنْبُ فِي الْمَاءِ ارْتِمَاسَةً وَاحِدَةً، أُجِرَ لَهُ ذَلِكَ^٥ مِنْ^٦ غُسْلِهِ^٧».

٤٤ / ٣. ٦ / ٤٠١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْعَمْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ: عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَزَاةِ عَلَيْهَا السَّوَارُ^٨ وَ الدَّمْلَجُ^٩

١. في الوافي والوسائل: - «بها».

٢. هكذا في النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: + «بها».

٣. في الوسائل: + «ولي».

٤. التهذيب، ج ١، ص ١٤٦، ح ٤١٤؛ و ص ٣٦٧، ح ١١١٦، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير و زيادة. المقنعة، ص ٥٤، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، من قوله: «تقول في غسل الجنابة» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٥١٢، ح ٤٨٢٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٥٣، ح ٢٠٨٩؛ البحار، ج ٨١، ص ٤٠، من قوله: «تقول في غسل الجنابة» وفيه، ص ١٣٠، ح ٢٢، إلى قوله: «وتبطل بها عملي».

٥. في «جس»: - «ذلك».

٦. في «ظ، غ»: «عن».

٧. التهذيب، ج ١، ص ١٤٨، ح ٤٢٣، بسنده عن الكليني؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٢٥، ح ٤٢٤، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ٨، ح ١٩١، معلقاً عن الحلبي، عمن سمعه، مع اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب الطهارة، باب مقدار الماء الذي يجزئ للوضوء...، ح ٣٩٠٨؛ والتهذيب، ج ١، ص ١٤٨، ضمن ح ٤٢٢؛ و ص ٣٧٠، ضمن ح ١١٣١، بسند آخر، مع اختلاف يسير. وفي الأمالي للصدوق، ص ٦٤٧، المجلس ٩٣، ضمن إملاء الصدوق في وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار؛ والمقنعة، ص ٥٤، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٥٢١، ح ٤٨٣٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٣٢، ح ٢٠٢٤. ٨ «السوار»: القُلب، هو حلية كالطوق تلبسه المرأة في زندها. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٣٨٧؛ أقرب الموارد، ج ١، ص ٥٥٦ (سور).

٩. «الدملج» كدرهم وقنفذ وجندب، والدملوج: الميغضد. وقيل: هو حلي يلبس في الميغضم. قال الشيخ البهائي عليه السلام: «السوار بكسر السين، والدملج بالذال واللام المضمومتين وآخره جيم: شبيه بالسوار تلبسه المرأة في عضدها ويسمى المعضد، ولعل علي بن جعفر أطلق الذراع على مجموع اليد تجوزاً». راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٩٥؛ أقرب الموارد، ج ١، ص ٣٥٠ (دملج)؛ مشرق الشمسين، ص ١٤٨.

فِي بَعْضِ ذِرَاعِيهَا^١ لَا تَذْرِي يَجْرِي الْمَاءُ تَحْتَهُ^٢ أَمْ لَا: كَيْفَ تَصْنَعُ^٣ إِذَا تَوَضَّأْتَ، أَوْ اغْتَسَلْتَ؟

قَالَ: «تَحْرَكُهُ^٤ حَتَّى يَدْخُلَ^٥ الْمَاءُ تَحْتَهُ، أَوْ تَنْزِعُهُ».

وَعَنِ الْخَاتَمِ الضَّيِّقِ لَا يَذْرِي هَلْ يَجْرِي الْمَاءُ تَحْتَهُ إِذَا تَوَضَّأَ^٦ أَمْ لَا: كَيْفَ يَصْنَعُ؟
قَالَ: «إِنْ عَلِمَ أَنَّ الْمَاءَ لَا يَدْخُلُهُ^٧، فَلْيُخْرِجْهُ إِذَا تَوَضَّأَ»^٨.

٤٠١١ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى؛

وَأَبُو دَاوُدَ^٩ جَمِيعاً، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ،

عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ، فَقَامَ فِي الْمَطَرِ حَتَّى سَالَ عَلَى

جَسَدِهِ: أَيْخُرُّهُ ذَلِكَ مِنَ الْغُسْلِ؟ قَالَ: «نَعَمْ»^{١٠}.

١. في «ظ»: «ذراعيها».

٢. في «جس»: «يصنع».

٣. في «بث، بف»: «و».

٤. في «جن»: «تحرك».

٥. في التهذيب، ح ٢٢٢: «حتى تدخل». وفي قرب الإسناد: «حتى يجري».

٦. في التهذيب، ح ٢٢١: «- (إذا تَوَضَّأَ)».

٧. في «جن»: «لا يدخل».

٨. التهذيب، ج ١، ص ٨٥، ح ٢٢٢، بسنده عن الكليني. وفيه، ح ٢٢١، بسنده عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن

العمري، من قوله: «عن الخاتم الضيق». قرب الإسناد، ص ١٧٦، ح ٦٤٥، عن عبدالله بن الحسن العلوي، عن

جده علي بن جعفر، إلى قوله: «حتى يدخل الماء تحته أو تنزعه». الوافي، ج ٦، ص ٢٨٠، ح ٤٢٩٣؛ الوسائل،

ج ١، ص ٤٦٧، ح ١٢٤٠.

٩. هكذا في «ظ، بف». وفي «ي، بث، يخ، بس، جع، جس، جن» والمطبوع: «أبي داود». والضواب ما

أثبتناه كما تقدم في الكافي، ذيل ح ٣٨٤٠.

١٠. التهذيب، ج ١، ص ١٤٩، ح ٤٢٤؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٢٥، ح ٤٢٥؛ ومسائل علي بن جعفر عليه السلام، ص ١٨٣؛

وقرب الإسناد، ص ١٨٢، ح ٦٧٢؛ الفقيه، ج ١، ص ٢٠، ح ٢٧ بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام. الأمالي

للصدوق، ص ٦٤٧، المجلس ٩٣، ضمن إملاء الصدوق في وصف دين الإمامية على وجه الإيجاز

٨ / ٤٠١٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقَاضِي بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً^١، عَنْ حَمَّادِ بْنِ

عِيسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَمْرٍو التِّمَّانِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ عَلَيْنَا^٢ لَمْ يَزَ بَأْساً أَنْ يَغْسِلَ الْجَنْبَ رَأْسَهُ غُذُوهُ،

وَيَغْسِلَ سَائِرَ جَسَدِهِ عِنْدَ الصَّلَاةِ»^٣.

٩ / ٤٠١٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ اغْتَسَلَ مِنْ جَنَابَةٍ، فَلَمْ يَغْسِلْ^٤ رَأْسَهُ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ

يَغْسِلَ رَأْسَهُ، لَمْ يَجِدْ بَدْءاً^٥ مِنْ إِعَادَةِ الْغُسْلِ»^٦.

١٠ / ٤٠١٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ حَمَّادِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ كَرِبٍ،

قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ: أَيْ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ بَعْدَ الْغُسْلِ؟

١. والاختصار، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٦، ص ٥٢١، ح ٤٨٣٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٣٢، ح ٢٠٢٦.

١. في «ظ»، ي، بث، بس، جج: - «جميعاً».

٢. التهذيب، ج ١، ص ١٣٤، ح ٣٧٢، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٦، ص ٥١٨، ح ٤٨٣٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٣٨، ح ٢٠٣٨.

٣. في التهذيب والإستبصار: «ولم يغسل».

٤. في «ظ»: «+ له».

٥. قال في الوافي: «هذا الخبر إنما يدل على وجوب تقديم الرأس على سائر الجسد، وأما تقديم اليمين على الشمال فلا، وهو مما لا دليل عليه، وإنما القول به مجرد شهرة بلا مستند». ثم ذكر تقديم الأيمن على الأيسر في بعض الروايات وقال: «وليس ذلك إلا التيامن المستحب في كل شيء».

٦. التهذيب، ج ١، ص ١٣٣، ح ٣٦٩؛ والاختصار، ج ١، ص ١٢٤، ح ٤٢١، بسند آخر عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ٦، ص ٥١٧، ح ٤٨٣١؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٣٥، ح ٢٠٣٢.

٧. في «جج»، ي، بث، بس، جج: «وحاشية «ظ»: «بكبر»». والظاهر أن ابن كرب هذا، هو بكر بن كرب الصغير في الذي عدّه الشيخ الطوسي من أصحاب الصادق عليه السلام. راجع: رجال الطوسي، ص ١٧٠، الرقم ١٩٧٨.

فَقَالَ: «إِنْ كَانَ يَغْتَسِلُ فِي^١ مَكَانٍ يَسِيلُ الْمَاءُ عَلَى رِجْلَيْهِ بَعْدَ الْغُسْلِ^٢، فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَغْسِلَهُمَا^٣، وَإِنْ كَانَ يَغْتَسِلُ^٤ فِي مَكَانٍ يَسْتَنْفِعُ^٥ رِجْلَاهُ فِي الْمَاءِ، فَلْيَغْسِلَهُمَا^٦».

١٥٠٤ / ١١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ، عَنْ

٤٥/٣ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، أَغْتَسِلُ فِي الْكَنِيفِ الَّذِي يُبَالُ فِيهِ وَعَلَيَّ نَفْلٌ سِنْدِيَّةٌ؟

فَقَالَ: «إِنْ كَانَ الْمَاءُ الَّذِي يَسِيلُ مِنْ جَسَدِكَ يُصِيبُ أَسْفَلَ قَدَمَيْكَ، فَلَا تَغْسِلُ قَدَمَيْكَ»^٧.

١٦٠٤ / ١٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ شَاذَانَ بْنِ الْخَلِيلِ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «الْوُضُوءُ بَعْدَ الْغُسْلِ بِدَعَةٍ»^٨.

١. في «ي» وحاشية «بخ»: «من».

٢. في «ي»، جع وجس» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «بعد الغسل».

٣. هكذا في «ظ، جس»: وفي سائر النسخ والمطبوع والوافي والوسائل: «أن لا يغسلهما». وفي البحار

والتهذيب: «إن لم يغسلهما». ٤. في «بف»: «- يغسل».

٥. في «بث، جح» والتهذيب: «يستنفع». وقوله: «يستنفع رجلاه»، أي ثبنا، يقال: استنفع في الماء: إذا ثبت فيه يتزود. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٩٤؛ لسان العرب، ج ٨، ص ٣٦٠ (نقع).

٦. التهذيب، ج ١، ص ١٣٢، ح ٣٦٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٦، ص ٥٠٦، ح ٤٨٠٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٣٤، ح ٢٠٣١؛ البحار، ج ٨١، ص ٥٥، ذيل ح ٢٣.

٧. التهذيب، ج ١، ص ١٣٣، ح ٣٦٧، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفقيه، ج ١، ص ٢٧، ح ٥٣، معلقاً عن هشام بن سالم، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٥٠٦، ح ٤٨٠١؛ الوسائل، ج ٦، ص ٢٣٤، ذيل ح ٢٠٣٠.

٨. في مرآة العقول، ج ١٣، ص ١٣٧: «قوله عليه السلام: بدعة، ظاهره أن البدعة باعتبار البعدية، ومنهم من حمل على غسل الجنابة ولا حاجة إليه».

٩. التهذيب، ج ١، ص ١٤٠، ح ٣٩٥، معلقاً عن أحمد بن محمد. وفيه، ح ٣٩٦، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام.

١٣/٤٠١٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَغَيْرُهُ، ^١عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كُلُّ غُسْلٍ قَبْلَهُ ^٢وُضُوءٌ ^٣إِلَّا غُسْلَ الْجَنَابَةِ» ^٤.
١٤/٤٠١٨. وَرَوَى: «أَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْغُسْلِ فِيهِ وَضُوءٌ إِلَّا غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ؛ فَإِنَّ قَبْلَهُ وَضُوءٌ ^٥» ^٦.

١٥/٤٠١٩. وَرَوَى: «أَيُّ وَضُوءٍ أَطْهَرَ مِنَ الْغُسْلِ ^٧» ^٨.

١٦/٤٠٢٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْخَاتَمِ إِذَا اغْتَسَلْتُ ^٩، قَالَ: «حَوْلُهُ مِنْ مَكَانِهِ» وَقَالَ فِي

«فيه أيضاً، ح ٣٩٤؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٢٦، ح ٤٣٠، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، هكذا: «الوضوء

قبل الغسل وبعده بدعة». الوافي، ج ٦، ص ٥٢٧، ح ٤٨٥٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٤٥، ذيل ح ٢٠٦٠.

١. في الاستبصار، ص ١٢٦: - «وغيره».

٢. في التهذيب، ص ١٤٣، ح ٣٠٣، والاستبصار، ص ٢٠٩: «في كل غسل» بدل «كل غسل قبله».

٣. في «ي»: «الوضوء».

٤. التهذيب، ج ١، ص ١٣٩، ح ٣٩١؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٢٦، ح ٤٢٨، بسندهما عن الكليني. وفي التهذيب،

ج ١، ص ١٤٣، ح ٩٤؛ ح ٣٠٣، ح ٨٨١؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٠٩، ح ٧٣٣، معلقاً عن محمد بن الحسن

الصفار، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن حماد بن عثمان أو غيره، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي فقه

الرضا عليه السلام، ص ٨١؛ والأمال للصدوق، ص ٦٤٧، المجلس ٩٣، ضمن إملاء الصدوق في وصف دين الإمامية

على الإيجاز والاختصار، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٥٢٩، ح ٤٨٦٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٤٨،

ح ٢٠٧٢.

٥. في «ي»، بث، بس، بف، جج، جس: «وضوء». وفي «بع»: «وضوء».

٦. الوافي، ج ٦، ص ٥٢٩، ح ٤٨٦٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٤٥، ح ٢٠٦١.

٧. التهذيب، ج ١، ص ١٣٩، ح ٣٩٠؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٢٦، ح ٤٢٧، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. وفي

التهذيب، ج ١، ص ١٤١، ح ٣٩٩؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٢٧، ح ٤٢٣، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي

كلها مع زيادة في أوله. الوافي، ج ٦، ص ٥٣٠، ح ٤٨٦٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٤٥، ح ٢٠٦٢.

٨. في «جس»: «اغتسل».

الْوُضُوءُ: «تُدِيرُهُ، وَإِنْ^١ نَسِيتَ حَتَّى تَقُومَ فِي^٢ الصَّلَاةِ، فَلَا آمَرَكَ أَنْ تُعِيدَ الصَّلَاةَ»^٣.

١٧/٤٠٢١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ،

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «اغْتَسَلَ أَبِي مِنَ الْجَنَابَةِ، فَقِيلَ لَهُ: قَدْ أَبْقَيْتَ لَمْعَةً فِي

ظَهْرِكَ لَمْ يُصِبْهَا الْمَاءُ، فَقَالَ لَهُ^٤: مَا كَانَ عَلَيْكَ لَوْ سَكَتَ، ثُمَّ مَسَحَ تِلْكَ اللَّمْعَةَ بِيَدِهِ^٥».

١٨ / ٤٠٢٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ،

١. في «ظ، بح، جس، جن» والوسائل: «فإن».

٢. في الفقيه: «من».

٣. مسائل علي بن جعفر، ص ١٤٣، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ١، ص ٥١،

ح ١٠٧، مرسلًا، من قوله: «وإن نسيت حتى تقوم». راجع: الفقيه، ج ١، ص ١٠٧، ذيل ح ١٠٦. الوافي، ج ٦،

ص ٥٠٦، ح ٤٨٠٢؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٦٨، ح ١٢٤١.

٤. «لمعة» أي بقعة يسيرة من جسده لم يئلفها الماء، واللمعة في الأصل قطعة من الثوب إذا أخذت في البس.

وقيل: هي القطعة من الأرض اليابسة العشب التي صارت بيضاء كأنها تلمع وسط الخضرة، استعيرت للموضع الذي لا يصيبه الماء في الغسل والوضوء من الجسد، حيث خالف ما حولها في بعض الصفات. راجع: النهاية،

ج ٤، ص ٢٧٢؛ مجمع البحرين، ج ٤، ص ٣٨٨ (لمع).

٥. في «جس»: «وله».

٦. ظاهر الحديث ينافي العصمة؛ فإنها لا تجماع السهو والنسيان قال في جبل المتين، ص ١٥٣: «فلمعل الإمام عليه السلام»

أبقى تلك اللعة لغرض التعليم والتنبيه على عدم وجوب التنبيه المذكور بأكمل الوجه وأبلغها. ويمكن أيضاً

أن يكون ذلك القائل في نفس الأمر مخطئاً في ظنه عدم إصابة الماء تلك اللعة ويكون قول الإمام عليه السلام له: «ما

عليك لو سكت» ومسحه عليه السلام إنما صدر لمجرد التعليم والتنبيه المذكورين، والله تعالى أعلم بمقاصد أوليائه.

ولعل اللعة كانت من الجانب الأيسر فلم يفت الترتيب. والمسح في قول الراوي: ثم مسح تلك اللعة بيده،

الظاهر أن المراد به ما كان معه جريان في الجملة، وإطلاق المسح على مثل ذلك مجاز؛ إذ الحق أن المسح

والغسل حقيقتان متخالفتان لا يصدق شيء منهما على شيء من أفراد الآخر. وقيل غير ذلك من الوجوه

وراجع أيضاً: مشرق الشمسين، ص ٢٣٠؛ مرآة العقول، ج ١٣، ص ١٣٨.

٧. التهذيب، ج ١، ص ٣٦٥، ح ١١٠٨، معلقاً عن محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد، عن الحسين، عن

فضالة، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، الوافي، ج ٦، ص ٥٠٧، ح ٤٨٠٤؛ الوسائل، ج ٢،

ص ٢٥٩، ح ٢١٠٣؛ ج ٣، ص ٤٨٧، ح ٤٢٥٣.

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَلْبِيِّ، عَنْ رَجُلٍ^١:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا تَنْقُضُ الْمَرْأَةُ شَعْرَهَا إِذَا اغْتَسَلَتْ مِنَ الْجَنَابَةِ»^٢.

٤٠٢٣ / ١٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَمَّا تَصْنَعُ النِّسَاءُ فِي الشَّعْرِ وَالْقُرُونِ؟^٣

فَقَالَ^٤: «لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْمِشْطَةُ^٥، إِنَّمَا كُنَّ يَجْمَعُنَّه^٦ ثُمَّ وَصَفَ أَرْبَعَةَ أُمُكِنَةٍ^٧، ثُمَّ ٤٦/٣

قَالَ: «يُبَالِغْنَ^٨ فِي الْفُسْلِ»^٩.

١. هكذا في جميع النسخ والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: - «عن رجل».

٢. التهذيب، ج ١، ص ١٤٧، ح ٤١٦، بسنده عن الكليني. وفيه، ح ٤١٧، بسنده عن عبد الله بن المغيرة، عن عبد الله بن مسكان، عن محمد بن علي الحلبي، عن رجل، عن أبي عبد الله، عن أبيه، عن علي عليه السلام. وفيه أيضاً، ص ١٦٢، ح ٤٦٦، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبيه، عن علي عليه السلام. وراجع: الجعفریات، ص ٢٢. الوافي، ج ٦، ص ٥٠٧، ح ٤٨٠٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٥٥، ح ٢٠٩٥.

٣. في «ي»، بث، يخ، بس، جح، جس: «يصنع».

٤. «الْقُرُون»: جمع الْقُرْن، وهي الحُصْلَة من الشعر، أي لفيفة ومجموعة منه. وقيل: هو شعر المرأة خاصة، وخَصَّ بعضهم به ذؤابة المرأة وضميرتها. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢١٧٩؛ المغرب، ص ٣٨٠ (قرن).

٥. في «ظ»، ي، جح، جس: وحاشية «غ»، يخ: «قال».

٦. «الْمِشْطَةُ»: نوع من المِشْط وهو ترجيل الشعر وتسريحه وإرساله. وقال العلامة المجلسي: «قوله عليه السلام: هذه المشطة، بالجمع أو المصدر، والثاني أظهر». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٦٠؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٤٠٣ (مشط).

٧. في مرآة العقول، ج ١٣، ص ١٣٩: «قال الوالد العلامة عليه السلام: يعني لم يكن في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه الضفائر، بل كُنْ يَفْرَقْنَ أَشْعَارَ رُؤُوسِهِنَّ فِي أَرْبَعَةِ أُمُكِنَةٍ، وَكَانَ يُصَالُ الْمَاءُ إِلَى مَا تَحْتَ الشَّعْرِ سَهْلًا، وَأَمَّا الْآنَ فَيَلِزَمُ أَنْ يُبَالِغْنَ حَتَّى يَصِلَ الْمَاءُ إِلَى الْبُشْرَةِ. وَقَالَ الْفَاضِلُ التَّسْتَرِي: كَانَتْ هَذِهِ الْأُمُكِنَةُ مَوَاضِعَ الشَّعْرِ الْمَجْمُوعِ وَلَعَلَّهَا الْمَقْدَمَ وَالْمَوْخَرُ وَالْيَمِينَ وَالْيَسَارَ».

٨. في «يخ»: «يبالغ».

٩. التهذيب، ج ١، ص ١٤٧، ح ٤١٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ٦، ص ٥٠٩، ح ٤٨٠٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٥٥، ذيل ح ٢٠٩٣.

٣٠- بَابُ مَا يُوجِبُ الْغُسْلَ عَلَى الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ

٤٠٢٤ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ: مَتَى يَجِبُ الْغُسْلُ عَلَى الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ؟

فَقَالَ: «إِذَا أَدْخَلَهُ، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ وَالْمَهْرُ وَالرَّجْمُ».^٢

٤٠٢٥ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ،

قَالَ:

سَأَلْتُ الرِّضَاءَ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يُجَامِعُ الْمَرْأَةَ قَرِيباً مِنَ الْفَرْجِ فَلَا يُنْزِلَانِ: مَتَى يَجِبُ

الْغُسْلُ؟

فَقَالَ: «إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ».

فَقُلْتُ: التَّقَاءُ الْخِتَانَيْنِ هُوَ غَيْبُوهُ الْحَشْفَةَ؟^٣ قَالَ «نَعَمْ».^٤

١. في «بف»: «تجب». وفي الاستبصار، ج ١: «يوجب».

٢. التهذيب، ج ١، ص ١١٨، ح ٣١٠؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٠٨، ح ٣٥٨، بسندهما عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٧، ص ٤٦٤، ح ١٨٦٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٢٦، ح ٨٤٠، بسند آخر عن علاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الكافي، كتاب الطلاق، باب ما يوجب المهر كمالاً، ح ١٠٨٤٨، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، من قوله: «إِذَا أَدْخَلَهُ» مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٦، ص ٣٩٧، ح ٤٥٣٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٨٢، ح ١٨٧٥.

٣. في الجبل المتين، ص ١٣٧: «قول محمد بن إسماعيل...: التقاء الختاتين هو غيبوبة الحشفة في الفرج، من قبيل حمل السبب على المسبب، والمراد أنه يحصل بغيبوبة الحشفة».

٤. التهذيب، ج ١، ص ١١٨، ح ٣١١؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٠٨، ح ٣٥٩، بسندهما عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ٨٤، ح ١٨٤، معلقاً عن الحلبي، عنه عليه السلام، إلى قوله: «فقد وجب الغسل» مع اختلاف يسير. راجع: الجعفریات، ص ٢١؛ وفقه الرضا عليه السلام، ص ٢٣٥. الوافي، ج ٦، ص ٣٩٨، ح ٤٥٤١؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٨٣، ح ١٨٧٦.

٣ / ٤٠٢٦. وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَقْطِينٍ، عَنْ أَخِيهِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ يَقْطِينٍ^٢، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يُصِيبُ الْجَارِيَةَ الْبِكْرَ لَا يُفْضِي إِلَيْهَا وَلَا يُنْزِلُ^٣ عَلَيْهَا^٤؛ أَعَلَيْهَا غُسْلٌ؟ وَإِنْ كَانَتْ لَيْسَتْ بِبِكْرٍ، ثُمَّ أَصَابَهَا وَلَمْ يُفْضِ إِلَيْهَا^٥؛ أَعَلَيْهَا غُسْلٌ^٦؟

قَالَ: «إِذَا وَقَعَ^٧ الْخِتَانُ عَلَى الْخِتَانِ، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ، الْبِكْرُ وَغَيْرُ الْبِكْرِ^٨».

٤ / ٤٠٢٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْحَلْبِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمَفْعُذِ^٩؛ عَلَيْهِ^{١٠} غُسْلٌ؟

٤٧/٣

١. في «ظ»، «ي»، «بخ»، «بس»، «بف»: «الحسين». وهو سهو؛ فقد روى أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي بن يقطين، عن أخيه الحسين، كتاب والدهما علي بن يقطين، وتوسط الحسن بن علي بن يقطين بين أحمد بن محمد [بن عيسى] وبين أخيه الحسين في كثير من الأسناد. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٢٧٠، الرقم ٣٨٩؛ معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣١٦-٣١٧.

٢. في الاستبصار: «الحسين بن علي»، عن أبيه بدل «الحسين»، عن علي بن يقطين.

٣. في «ب»، «بخ»، «بس»، «بف» والوافي: «ولم ينزل».

٤. في الوافي: «- عليها».

٥. في التهذيب والاستبصار: «- ولا ينزل عليها - إلى - ولم يفض إليها».

٦. في التهذيب: «الغسل».

٧. في التهذيب: «وضع».

٨. التهذيب، ج ١، ص ١١٨، ح ٣١١؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٠٩، ح ٣٦٠، بسندهما عن الكليني. الوافي، ج ٦، ص ٣٩٨، ح ٤٥٤٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٨٣، ح ١٨٧٧.

٩. في اللغة: تَفْعُذُ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ وَفَعَّذَهَا تَفْعِيزًا وَفَاعَّذَهَا: جلس بين فخذيهما كجلوس المجامع أو فوقهما وربما استمنى بذلك. وقال الشيخ البهائي: «المفعُذ... يراد به من أصاب فيما بين الفخذين إمّا من دون إيلاج أصلاً، أو مع إيلاج ما دون الحشفة». راجع: المغرب، ص ٣٥٢؛ المصباح المنير، ص ٤٦٤ (فخذ)؛ الحبل المتين، ص ١٣٩.

١٠. في التهذيب والاستبصار: «أعليه».

قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا أُنْزِلَ»^٢.

٥ / ٤٠٢٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَعْدٍ الْأَشْعَرِيِّ ،

قَالَ :

سَأَلْتُ الرُّضَاءَ عَنِ الرَّجُلِ يَلْمِسُ فَرْجَ جَارِيَّتِهِ حَتَّى تُنْزَلَ^٢ الْمَاءَ مِنْ غَيْرِ أَنْ

يُبَاسِرُ، يَعْبَثُ بِهَا بِيَدِهِ حَتَّى تُنْزَلَ؟

قَالَ: «إِذَا أَنْزَلْتُ مِنْ شَهْوَةٍ، فَعَلَيْهَا الْغُسْلُ».^٥

٦ / ٤٠٢٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزْرِيعَ،

قَالَ :

سَأَلَتِ الرُّضَاءُ ۖ عَنْ الرَّجُلِ يُجَامِعُ الْمَرْأَةَ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ، وَتَنْزُلُ ۖ الْمَرْأَةُ: عَلَيْهَا ۖ

غُسْلٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ».^٨

٤٠٣٠ / ٧. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارَ، عَنْ

۱. فی «بس»: «نزل».

٢. التهذيب، ج ١، ص ١١٩، ح ٣١٣، والاستبصار، ج ١، ص ١٠٤، ح ٣٤١، بسندهما عن الكليني. الوافي، ج ٦، ص ٣٩٩، ح ٤٥٤٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٨٦، ح ١٨٨٤.

۳. فی «بث، بح، بخ، بس، جس» والتہذیب، ص ۱۲۳: «حتیٰ ينزل».

٤. فى «غ»: + «الماء». وفى «بث، بخر، بس، جس»: «حتى ينزل».

٥. التهذيب، ج ١، ص ١٢٣، ح ٣٢٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٠٨، ح ٣٥٤، بسندهما عن أحمد بن محمد. وفي التهذيب، ج ١، ص ١٢٢، ح ٣٢٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٠٥، ح ٣٤٦، بسند آخر عن العبد الصالح عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٤٠٧، ح ٤٥٦٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٨٦، ح ١٨٨٥.

6. في «بخ، جس»: «وينزل». وفي الوافي والتهذيب والاستبصار: «فتزل».

٧. في حاشية «بخ»: «أُعليها». وفي الوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار: «هل عليها».

٨ التهذيب، ج ١، ص ١٢٣، ح ٣٢٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٠٨، ح ٣٥٥، معلقاً عن أحمد بن محمد.
الجعفریات، ص ٢١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن فضال، الفقيه، ج ١، ص ٨٤، ح ١٨٦،
مرسلاً، وفيها مع اختلاف الوافي، ج ٦، ص ٤٠٧، ح ٤٥٦٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٨٦، ح ١٨٦٦.

الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الْمَرْأَةِ تَعَانِقُ زَوْجَهَا مِنْ خَلْفِهِ، فَتَحَرَّكَ^١ عَلَى ظَهْرِهِ، فَتَأْتِيهَا^٢ الشَّهْوَةُ، فَتَنْزِلُ^٣ الْمَاءَ: عَلَيْهَا^٤ الْغُسْلُ، أَوْ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا الْغُسْلُ؟
قَالَ: «إِذَا جَاءَتْهَا الشَّهْوَةُ فَأَنْزَلَتْ^٥ الْمَاءَ، وَجَبَ عَلَيْهَا^٦ الْغُسْلُ»^٨.

٤٠٣١ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْبَرْقِيِّ رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام^٩، قَالَ: «إِذَا أَتَى الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فِي دُبْرِهَا فَلَمْ يُنْزِلْ^{١٠}، فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِمَا، وَإِنْ^{١١} أَنْزَلَ، فَغُسْلُهُ الْغُسْلُ، وَلَا غُسْلَ عَلَيْهَا^{١٢}»^{١٣}.

١. في التهذيب: «فتحرّك».

٢. في «بث»: «فأتيتها».

٣. في «جس»: «فينزل».

٤. في «بج، جح»: «أعليها».

٥. في «بف، جس» والوافي والتهذيب: «إذا جاءت».

٦. في «بث، بس، بف» والوافي: «وأنزلت».

٧. هكذا في جميع النسخ والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «عليه».

٨. التهذيب، ج ١، ص ١٢٢، ح ٣٢٦، بسنده عن الكليني. وفي التهذيب، ج ١، ص ١٢١، ح ٣٢٠؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٠٥، ح ٣٤٥، وقرب الإسناد، ص ٣٩٥، ح ١٣٨٧، بسند آخر عن محمد بن الفضيل، مع اختلاف يسير. راجع: قرب الإسناد، ص ١٨١، ح ٦٧٠؛ ومسائل علي بن جعفر، ص ١٥٧، ح ٢٣٠. الوافي، ج ٦، ص ٤٠٨، ح ٤٥٦٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٨٧، ح ١٨٨٧.

٩. في حاشية «جح»: «إلى أبي عبد الله عليه السلام». وفي الاستبصار: «عن أبي عبد الله عليه السلام».

١٠. في «ظ»: «فلا ينزل».

١١. في «ظ، جس» والتهذيب: «فإن».

١٢. قال في مرآة العقول، ج ١٣، ص ١٤٢: «اختلف الأصحاب في وجوب الغسل بوطي دبر المرأة، فالأكثر - ومنهم السيد وابن الجيند وابن حمزة وابن إدريس والمحقق والعلامة في جملة من كتبه - على الوجوب، والشيخ في الاستبصار والنهاية، وكذا الصدوق وسلاسل إلى عدم الوجوب» ثم ذكر الاختلاف في دبر الرجل ووطي البهيمة، وقال: «ولم يفرقوا في جميع المراتب بين الفاعل والمفعول».

١٣. التهذيب، ج ١، ص ١٢٥، ح ٣٣٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ١١٢، ح ٣٧١، معلقاً عن أحمد بن محمد. الوافي، ج ٦، ص ٤١١، ح ٤٥٧٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٠٠، ح ١٩٢٢.

٣١- بَابُ اخْتِلَامِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ

٤٠٣٢ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْغَلَاءِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَرَى فِي الْمَنَامِ حَتَّى يَجِدَ الشَّهْوَةَ، فَهُوَ يَرَى أَنَّهُ قَدْ اخْتَلَمَ، فَإِذَا ^٢ اسْتَيْقَظَ لَمْ يَرَ فِي ثَوْبِهِ الْمَاءَ، وَلَا فِي جَسَدِهِ؟

قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ» وَقَالَ ^٣: «كَانَ عَلَيَّ عليه السلام يَقُولُ: إِنَّمَا الْغُسْلُ مِنَ الْمَاءِ الْأَكْبَرِ، فَإِذَا رَأَى فِي مَنَامِهِ وَلَمْ يَرَ الْمَاءَ الْأَكْبَرَ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ غُسْلٌ» ^٤.

٤٠٣٣ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ اخْتَلَمَ، فَلَمَّا اسْتَنْبَهَ ^٦ وَجَدَ بَلَلًا ^٧؟ فَقَالَ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَرِيضًا ^٨، فَعَلَيْهِ الْغُسْلُ» ^٩.

١. في الوسائل والتهذيب، ح ٣١٦ والاستبصار، ح ٣٦٢: «وهو».

٢. في التهذيب، ح ٣١٦: «وإذا».

٣. في «بس»: «- وقال». وفي الوسائل: «قال» من دون الواو.

٤. التهذيب، ج ١، ص ١٢٠، ح ٣١٦، بسنده عن الكليني؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٠٩، ح ٣٦٢، معلقاً عن الكليني.

وفي التهذيب، ج ١، ص ١١٩، ح ٣١٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٠٩، ح ٣٦١، بسند آخر، وتعام الرواية فيهما

هكذا: «وكان علي عليه السلام لا يرى في شيء الغسل إلا في الماء الأكبر».. الوافي، ج ٦، ص ٣٩٩، ح ٤٥٤٦؛ الوسائل،

ج ٢، ص ١٩٦، ح ١٩١٣.

٥. في «بح»: «عن الرجل».

٦. هكذا في معظم النسخ. وفي «ظ، بف» والمطبوع: «انتبه».

٧. في الوافي والتهذيب، ح ١١٢٠ والاستبصار، ح ٣٦٣: «قليلاً». وفي مشرق الشمسين، ص ٢١٨: «المراد

بالاحتلام النوم لا المعنى المتعارف، والمراد بالليل القليل ما ليس له دفق لقلته وعدم جريان العادة بخروج

ذلك القدر فقط من المنى». وفي اللغة: احتلم، أي رأى في منامه رؤيا. راجع: المصباح المنير، ص ١٤٨.

٨. في التهذيب، ح ١١٢٠ والاستبصار، ح ٣٦٣: «فإنه يضغف».

٩. التهذيب، ج ١، ص ٣٦٨، ح ١١٢٠؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٠٩، ح ٣٦٣، بسندهما عن معاوية بن عمار. وفي

٤٠٣٤ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

إِذَا كُنْتُ مَرِيضًا فَأَصَابَتْكَ شَهْوَةٌ، فَإِنَّهُ رُبَّمَا كَانَ هُوَ الذَّافِقُ، لَكِنَّهُ يَجِيءُ مَجِيئًا ضَعِيفًا لَيْسَ لَهُ قُوَّةٌ؛ لِمَكَانٍ مَرَضِكَ، سَاعَةً بَعْدَ سَاعَةٍ، قَلِيلًا قَلِيلًا، فَأَغْتَسِلَ مِنْهُ.^٢

٤٠٣٥ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ الْمُغِيرَةِ^٣، عَنْ حَرِيزٍ،

عَنِ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الرَّجُلُ يَرَى فِي الْمَنَامِ، وَيَجِدُ الشَّهْوَةَ، فَيَسْتَقِظُ وَيَنْظُرُ^٤، فَلَا يَجِدُ شَيْئًا، ثُمَّ يَمُكُثُ^٥ بَعْدَ، فَيَخْرُجُ؟

قَالَ: «إِنْ كَانَ مَرِيضًا، فَلْيَغْتَسِلْ^٦؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَرِيضًا، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ».

قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ^٧: فَمَا فَرْقُ مَا بَيْنَهُمَا؟

«التّهذيب»، ج ١، ص ٣٦٨، ح ١١٢١؛ والاستبصار، ج ١، ص ١١٠، ح ٣٦٤، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله وآخره. الوافي، ج ٦، ص ٤٠٠، ح ٤٥٤٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٩٤، ذيل ح ١٩٠٩.

١. في «بخ» وحاشية «ب» والوافي والتّهذيب والعلل: «ولست».

٢. علل الشرائع، ص ٢٨٨، ح ٢، عن أبيه، عن علي بن إبراهيم. التّهذيب، ج ١، ص ٣٧٠، ح ١١٢٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ٦، ص ٤٠٠، ح ٤٥٤٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٩٦، ح ١٩١٢.

٣. ورد الخبر مع اختلاف يسير في علل الشرائع، ص ٢٨٨، ح ١، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن المغيرة، عن حريز، من دون توسط ابن أبي عمير بين والد علي بن إبراهيم وبين ابن المغيرة، وهو الظاهر؛ فإن المراد من ابن المغيرة هذا، هو عبدالله بن المغيرة، وقد روى عنه إبراهيم بن هاشم في كثير من الأسناد مباشرة. ومنشأ زيادة «عن ابن أبي عمير» في السند رواية علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير في ما لا يحصى من الأسناد كثرة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٤٩٩، ح ٥٢٥-٥٢٨؛ وج ١٠، ص ٥١٦. ويؤيد ذلك أنآ لم نجد توسط ابن المغيرة أو عبدالله بن المغيرة بين ابن أبي عمير وبين حريز في غير سند هذا الخبر.

٤. في العلل: «+» وأنه يجمع.

٥. في «ي» - «بس» - «وينظر».

٦. في التّهذيب والاستبصار: «+» «الهيون».

٧. في «ب» - «بس»: «فليغسل».

٨. في «بخ» - «له» - «وفي جن» - «قلت له».

٩. هكذا في «ظ»، «غ»، «ي»، «ب»، «بخ»، «بس»، «بف»، «جح» والوافي. وفي «جس»، «جن» والمطبوع: «-» «ما».

فَقَالَ^١: «لَإِنَّ^٢ الرَّجُلَ إِذَا كَانَ صَحِيحاً، جَاءَ الْمَاءُ^٣ بِدَفْقَةٍ^٤ وَقُوَّةٍ؛ وَإِذَا كَانَ مَرِيضاً، لَمْ يَجِئْ^٥ إِلَّا بَعْدَ^٦».

٤٠٣٦ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ^٩، عَنِ الْحَلِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٠}، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ تَرَى فِي الْمَنَامِ مَا يَرَى الرَّجُلُ؟

قَالَ: «إِنْ^{١١} أَنْزَلْتُ، فَعَلَيْهَا الْغُسْلُ؛ وَإِنْ لَمْ تُنْزِلْ^{١٢}، فَلَيْسَ عَلَيْهَا الْغُسْلُ».

٤٠٣٧ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

١. في «جس» والتهذيب والاستبصار والعلل: «قال».

٢. في «بخ»: «إِنْ».

٣. هكذا في معظم النسخ والوافي والتهذيب والاستبصار والعلل. وفي «بث»: «بالماء». وفي المطبوع: «- الماء».

٤. في «ي»، بث، بس، بف، جح، جس، وحاشية «ظ»، غ، يح، جن: «بدفقة».

٥. في «ظ»، ي، بث، يح، جح، جس، وحاشية «بخ» والتهذيب والاستبصار والعلل: «وإن».

٦. في «ي»، بث، جح، وحاشية «بخ»: «لا يجي».

٧. في العلل: «+ يضعف».

٨. علل الشرائع، ص ٢٨٨، ح ١، عن أبيه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن المغيرة. وفي التهذيب، ج ١،

ص ٣٦٩، ح ١١٢٤؛ والاستبصار، ج ١، ص ١١٠، ح ٣٦٥، بسندهما عن عبد الله بن المغيرة. والوافي، ج ٦،

ص ٤٠٠، ح ٤٥٤٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٩٥، ذيل ح ١٩١٠.

٩. في التهذيب، ح ٣٣١ والاستبصار، ح ٣٥٢ - «بن عثمان».

١٠. هكذا في معظم النسخ والوافي والوسائل والتهذيب، ح ٣٣١ والاستبصار، ح ٣٥٢. وفي «غ» والمطبوع: «إذا».

وفي «بخ»: «فإن».

١١. في «جس»: «لم ينزل»، أي المنى.

١٢. التهذيب، ج ١، ص ١٢٣، ح ٣٣١، بسنده عن الكليني؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٠٧، ح ٣٥٢، معلقاً عن الكليني.

وفي التهذيب، ج ١، ص ١٢٤، ح ٣٣٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٠٨، ح ٢٥٦، بسند آخر عن أبي الحسن^{١٣}،

إلى قوله: «فعلينا الغسل». الفقيه، ج ١، ص ٨٦، ص ١٩٠، مرسلاً، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير.

الوافي، ج ٦، ص ٤٠٥، ح ٤٥٥٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٨٧، ح ١٨٨.

سَأَلَتْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمَرْأَةِ تَرَى أَنَّ الرَّجُلَ يُجَامِعُهَا فِي الْمَنَامِ فِي فَرْجِهَا ٤٩/٣
حَتَّى تُنْزَلَ؟ قَالَ: «تُفْتَسِلُ». ٣.

● وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى قَالَ: «عَلَيْهَا غُسْلٌ، وَلَكِنْ لَا تُحَدِّثُوهُنَّ بِهَذَا»، فَيَتَّخِذْنَهُ
عِلَّةً. ٦.

٤٠٣٨ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ،
قَالَ:

سَأَلَتْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَنَامُ وَلَمْ يَزَ فِي نَوْمِهِ أَنَّهُ اخْتَلَمَ، فَيَجِدُ^٨ فِي قُبُوبِهِ
وَعَلَى فَرْجِهِ الْمَاءَ: هَلْ عَلَيْهِ غُسْلٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ». ٩.

١. في «بف»:- «أَنَّ».

٢. في «جس»: «حتى ينزل»، أي المني.

٣. التهذيب، ج ١، ص ١٢٠، ح ٣١٨؛ و ص ١٢٤، ح ٣٣٤؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٠٥، ح ٣٤٣، بسندها عن
الكليني. وفيه، ج ١، ص ١٠٨، ح ٣٥٧، معلقاً عن أحمد بن محمد الوافي، ج ٦، ص ٤٠٥، ح ٤٥٥٩؛ الوسائل،
ج ٢، ص ١٨٨، ح ١٨٩٠.

٤. في «بث، بح، بف» وحاشية «بخ»: «الحديث». وفي «بخ»: «لا تحذوْنهنَّ بهذا» بهيئة النفي.

٥. في «بث»: «فتخذه». وفي «بس»: «فَيَتَّخِذُونَهُ».

٦. قال في مشرق الشمسين، ص ٢٢٢: «... ويمكن أن يكون مراده عليه السلام أنكم لا تخبروهنَّ بذلك؛ لئلا يخطر ذلك
ببالهنَّ عند النوم ويفكرنَّ فيحتلمنَّ؛ إذ الأغلب أنَّ ما يخطر ببال الإنسان حين النوم ويفكر فيه فإنه يراه في
المنام. وفي هذا الحديث دلالة على أنه لا يجب على العالم بأمثال هذه المسائل أن يعلمها للجاهل بها، بل يكره
له ذلك إذا ظنَّ ترتب مثل هذه المفسدة على تعليمه. وراجع أيضاً: الحبل المتين، ص ١٣٨؛ امرأة العقول،
ج ١٣، ص ١٤٥.

٧. التهذيب، ج ١، ص ١٢١، ح ٣١٩؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٠٥، ح ٣٤٤، بسند آخر، مع اختلاف الوافي،
ج ٦، ص ٤٠٥، ح ٤٥٦٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٨٨، ح ١٨٩١.

٨. في «ظ، جن» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «فوجد».

٩. التهذيب، ج ١، ص ٣٨، ح ١١١٩؛ والاستبصار، ج ١، ص ١١١، ح ٣٨، معلقاً عن أحمد بن محمد الوافي،
ج ٦، ص ٤٠١، ح ٤٥٥٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٩٨، ح ١٩١٦.

٣٢- بَابُ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ يَغْتَسِلَانِ مِنَ الْجَنَائَةِ،

ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْهُمَا شَيْءٌ^١ بَعْدَ الْغُسْلِ

٤٠٣٩ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ^٢، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَجْنَبَ، فَأَغْتَسَلَ قَبْلَ أَنْ يَبُولَ، فَخَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ، قَالَ: «يُعِيدُ الْغُسْلَ».

قُلْتُ: فَالْمَرْأَةُ يَخْرُجُ مِنْهَا^٤ بَعْدَ الْغُسْلِ؟ قَالَ: «لَا تُعِيدُ».

قُلْتُ: فَمَا فَرْقُ^٥ مَا^٦ بَيْنَهُمَا؟

قَالَ: «لِأَنَّ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَرْأَةِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ^٧ مَاءِ الرَّجُلِ»^٨.

٤٠٤٠ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩، قَالَ: سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَغْتَسِلُ، ثُمَّ يَجِدُ بَعْدَ ذَلِكَ^{١٠} بَلَلًا وَقَدْ

١. في «بث»: «الشيء».

٢. ورد الخبر في الاستبصار، ج ١، ص ١١٨، ح ٣٩٩، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عبدالله بن مسكان، والظاهر وقوع الخلل في سند الاستبصار. لاحظ ما يأتي ذيل ح ٤٥٨٣.

٣. في الوافي والتهذيب، ص ١٤٣ والعلل: «شيء».

٤. في «جن» والتهذيب، ص ١٤٨: «الغسل».

٥. في «ظ»: «ما فوق». وفي «بث» والتهذيب، ص ١٤٨ والاستبصار والعلل: «فما الفرق».

٦. هكذا في «ظ»، غ، ي، بح، بخ، بف، جح، جس» والوافي. وفي «بث» بس، جن» والمطبوع: «- ما».

٧. في «بث» بح، جح» والاستبصار: «- من».

٨. التهذيب، ج ١، ص ١٤٣، ح ٤٠٤، معلقاً عن أحمد بن محمد؛ الاستبصار، ج ١، ص ١١٨، ح ٣٩٩، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عبدالله بن مسكان؛ التهذيب، ج ١، ص ١٤٨، ح ٤٢٠، بسنده عن عثمان، عن ابن مسكان؛ وفيه، ح ٤٢١، بسنده عن الحسين بن عثمان، عن ابن مسكان؛ علل الشرائع، ص ٢٨٧، ح ١، بسنده عن عثمان بن عيسى. الوافي، ج ٦، ص ٤١٣، ح ٤٥٨٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٠١، ذيل ح ١٩٢٤.

٩. في التهذيب، ص ١٤٣ والاستبصار، ص ١١٨: «بعد ذلك».

كَانَ بَالَ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ؟

قَالَ^١: «إِنْ كَانَ بَالَ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ^٢، فَلَا يُعِيدُ الْغُسْلَ»^٣.

٤٠٤١/٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَّاءِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ،

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمَرْأَةِ تَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ، ثُمَّ تَرَى نُطْفَةَ الرَّجُلِ بَعْدَ

ذَلِكَ: هَلْ عَلَيْهَا غُسْلٌ؟ فَقَالَ^٤: «لَا»^٥.

٤٠٤٢/٤. أَبُو دَاوُدَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَخِيهِ الْحَسَنِ، عَنْ زُرْعَةَ، عَنْ سَمَاعَةَ،

قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُجْنِبُ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ قَبْلَ أَنْ يَبُولَ، فَيَجِدُ بَلَلًا بَعْدَ مَا يَغْتَسِلُ؟

قَالَ: «يُعِيدُ الْغُسْلَ، وَإِنْ كَانَ بَالَ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ، فَلَا يُعِيدُ^٦ غُسْلَهُ، وَلَكِنْ يَتَوَضَّأُ

وَيَسْتَنْجِي»^٧.

١. في «ي»، جمع، وحاشية «بخ»: «فقال».

٢. في «و»، جس، جن، وحاشية «بث»، جمع، والتهذيب، ص ١٤٣: «الغسل» بدل «أن يغتسل».

٣. الاستبصار، ج ١، ص ١١٨، ح ٤٠٠، بسنده عن الكليني. التهذيب، ج ١، ص ١٤٣، ح ٤٠٥، معلقاً عن علي بن

إبراهيم. الاستبصار، ج ١، ص ١١٩، ح ٤٠٢، بسنده عن حماد، عن حريز، عن محمد، عن أبي عبد الله عليه السلام.

وفيه، ذيل ح ٤٠٢؛ بسنده عن حماد، عن حريز، عن محمد، عن أبي جعفر عليه السلام، وفيهما مع اختلاف. الوافي،

ج ٦، ص ٤١٣، ح ٤٥٨٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٥٠، ح ٢٠٧٩.

٤. في «ظ»، غ، بع، جمع، جس، وحاشية «بث»: «قال».

٥. التهذيب، ج ١، ص ١٤٦، ح ٤١٣، بسنده عن أبان بن عثمان. الوافي، ج ٦، ص ٤١٤، ح ٤٥٨٤؛ الوسائل، ج ٢،

ص ٢٠٢، ذيل ح ١٩٢٦.

٦. في «جن» والتهذيب، ح ٤٠٦ والاستبصار، ح ٤٠١: «فإن».

٧. في «جس»: «ولا يعيد».

٨. التهذيب، ج ١، ص ١٤٤، ح ٤٠٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ١١٩، ح ٤٠١، معلقاً عن الحسين بن سعيد. وفيه،

ح ٤٠٣؛ والتهذيب، ج ١، ص ١٤٤، ح ٤٠٨، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٤١٣، ح ٤٥٨١؛

الوسائل، ج ٢، ص ٢٥١، ذيل ح ٢٠٨٢.

٣٣- بَابُ الْجُنُبِ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ وَيَقْرَأُ وَيَدْخُلُ الْمَسْجِدَ

وَيَخْتَضِبُ وَيَذْهَبُ وَيَطْلِي وَيَخْتَجِمُ

٤٠٤٣ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ حَمَّادِ بْنِ

عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «الْجُنُبُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ وَيَشْرَبَ، غَسَلَ يَدَهُ وَتَمَضَّضَ^١،

وَوَسَلَ وَجْهَهُ، وَأَكَلَ وَشَرِبَ»^٢.

٤٠٤٤ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْجُنُبِ: يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ وَيَقْرَأُ؟^٣

قَالَ: «نَعَمْ، يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ وَيَقْرَأُ، وَيَذْكُرُ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - مَا شَاءَ»^٤.

٤٠٤٥ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرِ،

عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لِلْجُنُبِ أَنْ يَمْشِيَ فِي الْمَسَاجِدِ كُلِّهَا، وَلَا يَجْلِسَ

١. «تمضمض» أي فعل المضمة، وهو تحريك الماء بالإدارة في الفم. راجع: الصحيح، ج ٣، ص ١١٠٦؛

المصباح المنير، ص ٥٧٥ (مضمض).

٢. التهذيب، ج ١، ص ١٢٩، ح ٣٥٤، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى. الوافي، ج ٦،

ص ٤١٧، ح ٤٥٩٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢١٩، ح ١٩٧٥.

٣. في الوسائل والتهذيب والاستبصار: «+ القرآن».

٤. في التهذيب والاستبصار: «+ القرآن».

٥. في «ظ»: «+ الله». وفي «يح»: «يشاء».

٦. التهذيب، ج ١، ص ١٢٨، ح ٣٤٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ١١٤، ح ٣٧٩، بسندهما عن الكليني. قرب الإسناد،

ص ١٧٢، ح ٦٢٩، عن محمد بن الوليد، عن عبد الله بن بكير، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٤١٧،

ح ٤٥٩٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢١٥، ح ١٩٦٥.

فِيهَا، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَمَسْجِدَ الرَّسُولِ ﷺ.^٣

٤٠٤٦ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَعْلِبٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْجَنْبِ: يَجْلِسُ فِي الْمَسَاجِدِ؟

قَالَ: لَا، وَلَكِنْ يَمُرُّ فِيهَا كُلِّهَا، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَمَسْجِدَ الرَّسُولِ ﷺ.^٤

٤٠٤٧ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ

عِيْسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَمَّنْ قَرَأَ فِي الْمُضْخَفِ وَهُوَ عَلَى غَيْرِ وُضوءٍ؟

قَالَ: لَا بَأْسَ، وَلَا يَمَسُّ الْكِتَابَ.^٥

٤٠٤٨ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ٥١/٣

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَخْرِ، عَنْ حَرِيزٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع: الْجَنْبُ يَدَّهْنُ ثُمَّ يَغْتَسِلُ؟ قَالَ: لَا.^٦

١. في «بخ، بس، جس»: «مسجد».

٢. في «غ»: «مسجد النبي الرسول». وفي حاشية «غ»: «النبي».

٣. التهذيب، ج ٦، ص ١٥، صدر ح ٣٤، بسند آخر، مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب الطهارة، باب النوادر، ح ٤١٤٤؛ والتهذيب، ج ١، ص ٤٠٧، ح ١٢٨٠. الوافي، ج ٦، ص ٤١٨، ح ٤٥٩٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٠٦، ح ١٩٣٤.

٤. التهذيب، ج ٦، ص ١٢٥، ح ٣٣٨، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ٦، ص ٤١٨، ح ٤٥٩٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٠٥، ح ١٩٣٢.

٥. في حاشية «جع» والاستبصار: «والكتابة».

٦. التهذيب، ج ١، ص ١٢٧، ح ٣٤٣، بسنده عن الكليني. الاستبصار، ج ١، ص ١١٣، ح ٣٧٧، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الوافي، ج ٩، ص ١٧٣٢، ح ٩٠١٣؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٨٣، ح ١٠١٢.

٧. في «ظ»: «ثم يغسل». وفي «بث»: «لم يغسل» كلاهما بدل «ثم يغسل».

٨. التهذيب، ج ١، ص ٣٧٢، ح ١١٣٨، معلقاً عن أحمد بن محمد. وفيه، ص ١٢٩، ح ٤٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ١١٧، ح ٣٩٣، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الوافي، ج ٦، ص ٤١٩، ح ٤٦٠١؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٢٠، ح ١٩٨٢.

٧ / ٤٠٤٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ إِسْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي مَحْمُودٍ، قَالَ: قُلْتُ لِلرَّضَاءِ: الرَّجُلُ يُجْنِبُ، فَيَصِيبُ جَسَدَهُ وَرَأْسَهُ الْخَلْقُ^١ وَالطَّيْبُ وَالشَّيْءُ اللَّكْدُ^٢ مِثْلُ عِلْكَ^٣ الرُّومِ وَالطَّرَارِ^٤، وَمَا أَشْبَهُهُ، فَيَغْتَسِلُ، فَإِذَا فَرَّغَ، وَجَدَ شَيْئًا قَدْ بَقِيَ فِي جَسَدِهِ مِنْ أَثَرِ الْخَلْقِ وَالطَّيْبِ وَغَيْرِهِ؟ قَالَ: «لَا بَأْسَ»^٥.

٨ / ٤٠٥٠. أَبُو دَاوُدَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْجُنُبِ وَالْحَائِضِ: يَتَنَاوَلَانِ مِنَ الْمَسْجِدِ الْمَتَاعِ يَكُونُ فِيهِ؟

١. «الْخَلْقُ»: هو ما يتخلَّق به من الطيب، أي يطيب به، وهو طيب معروف يتخذ من الزعفران وغيره من أنواع الطيب، وتغلب عليه الحمرة والصفرة. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٧١؛ المصباح المنير، ص ١٨٠ (خلق).
٢. في التهذيب: «اللزق». و«اللكد»: الذي يلزم الشيء ويلصق به، صفة مشبهة من لكذ كفرح. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٣٦؛ مجمع البحرين، ج ٣، ص ١٤٢ (لكد).
٣. «العِلْكُ»: الذي يُمَضَّعُ. وقيل: هو ضرب من صمغ الشجر كاللِّبَانِ فلا يسيل. والصمغ: شيء يسيل من الشجرة ويجمد عليها. واللِّبَانُ هو الصنوبر. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٦٠١؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٤٧٠ (علك).
٤. في «بخ»: «الطوار». وفي حاشية «غ»: «الطارز». وفي حاشية «بث»: «الطواز - ضراب». وفي حاشية «بح»: «الطمر». وفي حاشية «بخ»: «الطراد». وفي مرآة العقول: «في بعض النسخ: الطراد بالدال، وفي بعضها: الطراب، ولعله أظهر». و«الطارز»: واحدة طرزة، تتخذ من رامك - يفتح الميم وكسرهما - تلزق بالجنين. وقال العلامة الفيض: «الطارز بالمحملات: ما يطين به ويزين، وربما يتخذ من رامك، وهو شيء أسود يخلط بالمشك. وقال الطريحي: الطرار بالطاء والراء المهملتين بينهما ألف: الطين، يقال: طر الرجل حوضه إذا طينه. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ١٠٧٣؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٥٠٠؛ مجمع البحرين، ج ٣، ص ٣٧٦ (طرر).

٥. في «بث»: «وما أشبه ذلك».

٦. في «بف»: «وإذا».

٧. التهذيب، ج ١، ص ١٣٠، ح ٣٥٦، معلقاً عن أحمد بن محمد الوافي، ج ٦، ص ٥١٠، ح ٤٨١٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٣٩، ذيل ح ٢٠٤٠.

قَالَ: نَعَمْ، وَلَكِنْ لَا يَصْعَانِ فِي الْمَسْجِدِ شَيْئاً.^١

٤٠٥١ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ عليه السلام، قَالَ: «لَا بَأْسَ أَنْ يَخْتَضِبَ^٢ الْجُنُبُ، وَيُجْنِبَ

الْمُخْتَضِبُ، وَيَطْلِيَ^٣ بِالنُّورَةِ^٤».

٤٠٥٢ / ١٠. وَزَوْيٍ أَيْضاً: «أَنَّ الْمُخْتَضِبَ لَا يُجْنِبُ حَتَّى يَأْخُذَ الْخِصَابَ^٥، وَأَمَّا^٦ فِي

أَوَّلِ الْخِصَابِ، فَلَا^٧».

٤٠٥٣ / ١١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَخِيهِ

الْحَسَنِ، عَنْ زُرَّعَةَ، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُجْنِبُ ثُمَّ يُرِيدُ النَّوْمَ؟

١. التهذيب، ج ١، ص ١٢٥، ح ٣٣٩، معلقاً عن الحسين بن سعيد. علل الشرائع، ص ٢٨٨، ح ١، بسند آخر.

الفتحية، ج ١، ص ٨٦، ذيل ح ١٩١؛ تفسير القمي، ج ١، ص ١٣٩، مرسلأ. فقه الرضا عليه السلام، ص ٨٤؛ تفسير العياشي،

ج ١، ص ٢٤٣، ح ١٣٨، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، وفي كل المصادر إلا التهذيب مع اختلاف وزيادة.

راجع: الكافي، كتاب الحيض، باب الحائض تأخذ من المسجد...، ح ٤٢٢٧؛ والتهذيب، ج ١، ص ٣٩٧،

ح ١٢٣٣. الوافي، ج ٦، ص ٤١٨، ح ٤٦٠٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢١٣، ح ١٩٥٧.

٢. في «ظ»: «بأن يختضب». وفي «جس» والوسائل: «أن تختضب».

٣. تقول: طَلَيْتَ بالنورة أو غيرها: لطلخته ولونته بها. راجع: المغرب، ص ٢٩٣؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ١١

(طلّى).

٤. التهذيب، ج ١، ص ١٣٠، ح ٣٥٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ١١٦، ح ٣٩١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع

اختلاف يسير وزيادة في آخره. وراجع: الكافي، كتاب النكاح، باب نواذر، ح ١٠١٣٤. الوافي، ج ٦،

ص ٤١٩، ح ٤٦٠٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٢١، ح ١٩٨٣.

٥. في «غ» جن، وحاشية «ظ»، بث، بف، جج: «+ مأخذه».

٦. في «جج» جس، والوسائل: «فأنا».

٧. راجع: التهذيب، ج ١، ص ١٨١، ح ٥١٧ و ٥٢١؛ والاستبصار، ج ١، ص ١١٦، ح ٣٨٦ و ٣٨٨. الوافي، ج ٦،

ص ٤١٩، ح ٤٦٠٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٢١، ح ١٩٨٤.

قَالَ: «إِنْ أَحَبَّ أَنْ يَتَوَضَّأَ، فَلْيَفْعَلْ، وَالْفَسْلُ أَحَبُّ إِلَيَّ، وَ^١ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ، فَإِنْ^٢ هُوَ نَامَ وَلَمْ يَتَوَضَّأَ وَلَمْ يَغْتَسِلْ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى».^٣

٤٠٥٤ / ١٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْخَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا بَأْسَ بِأَنْ يَخْتَجِمَ الرَّجُلُ وَهُوَ جُنُبٌ».^٤

٤٠٥٥ / ١٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوَالِي، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا بَأْسَ أَنْ يَخْتَضِبَ الرَّجُلُ^٥، وَيُجَنِّبُ^٦ وَهُوَ

مُخْتَضِبٌ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَنَوَّرَ الْجُنُبُ^٧ وَيَخْتَجِمَ وَيَذْبَحَ^٨، وَلَا يَذُوقُ^٩ شَيْئاً حَتَّى يَغْسِلَ

يَدَيْهِ^{١٠} وَيَتَمَضَّمُ؛ فَإِنَّهُ يَخَافُ^{١١} مِنْهُ الْوَضْحُ».^{١٢}

١. في «بس» والوافي والتهذيب: - «أحب إليّ و».

٢. في «غ»، «ى»، «بس»، «بف»، «جن»، وحاشية «ظ» والوافي والتهذيب: «وإن».

٣. التهذيب، ج ١، ص ٣٧٠، ح ١١٢٧، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الوافي، ج ٦، ص ٤١٧، ح ٤٥٩٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٢٨، ذيل ح ٢٠١٢.

٤. كذا في المطبوع. وفي «ظ»، «غ»، «بح»، «جح»، «جس» وحاشية «بث» والوسائل: «أن يحتجم». وفي «ى»، «بس»، «بف»، «جن» والوافي: «بأن يختضب». وفي «بث» وحاشية «غ»، «جح»: «أن يختضب». وفي «بخ»: «أن يخطب».

٥. الوافي، ج ٦، ص ٤١٩، ح ٤٦٠٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٢٣، ح ١٩٩٦.

٦. في «ى»، «بث»، «بس»، «بف» وحاشية «ظ»، «بح» والوافي: «بأن يخطب». وفي «جس»: «بأن يخطب».

٧. في «بخ»: «+ وهو جنب».

٨. في «ظ»: «يجنب» بدون الواو. وفي «بف»: «+ وهو جنب».

٩. في «بخ»: «الرجل». وقوله: «يتنوّر الجنب»، أي يطلى بالنورة، وقد مضى معناه. راجع: المغرب، ص ٤٧٠؛ المصباح المنير، ص ٦٣٠ (نور).

١٠. في «بخ»: - «ويذبح». وفي الاستبصار: «+ ولا يدهن».

١١. في الوسائل: «+ الجنب».

١٢. في «جس»: «بدنه».

١٣. في «ظ»: «تخاف».

١٤. «الْوَضْحُ»: الضوء والبياض من كلّ شيء. وقد يكتى به عن البرص، كما هاهنا. راجع: الصلاح، ج ١، ص ٤١٦؛ النهاية، ج ٥، ص ١٩٥-١٩٦ (وضح).

١٥. التهذيب، ج ١، ص ١٣٠، ح ٣٥٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ١١٦، ح ٣٩١، معلقاً عن عليّ بن إبراهيم. »

٣٤ - بَابُ الْجُنُبِ يَغْرُقُ فِي الثَّوْبِ أَوْ يُصِيبُ جَسَدَهُ ثَوْبُهُ وَهُوَ رَطْبٌ ٥٢/٣

١ / ٤٠٥٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^٢، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أَدِينَةَ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْجُنُبِ يَغْرُقُ فِي ثَوْبِهِ، أَوْ يَغْتَسِلُ^٣، فَيُعَانِقُ امْرَأَتَهُ وَيُضَاجِعُهَا، وَهِيَ حَائِضٌ أَوْ جُنُبٌ، فَيُصِيبُ جَسَدَهُ مِنْ عَرَقِهَا؟
قَالَ: «هَذَا كُلُّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ»^٤.

٢ / ٤٠٥٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: يُصِيبُنِي السَّمَاءُ^٥ وَعَلَيَّ ثَوْبٌ، فَتَبْلُغُهُ وَأَنَا جُنُبٌ، فَيُصِيبُ بَعْضَ مَا أَصَابَ جَسَدِي مِنَ الْمَنِيِّ: أَفَأَصْلِي^٦ فِيهِ؟

«وفي الكافي، كتاب الذبائح، باب ما ذبح لغير القبلة أو ترك التسمية والجنب يذبح، ح ١١٤٠٥، بسند آخر، وتام الرواية هكذا: «ولا بأس أن يذبح الرجل وهو جنب». الوافي، ج ٦، ص ٤١٩، ح ٤٦٠٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢١٩، ح ١٩٧٦، من قوله: «ولا يذوق شيئاً»؛ وفيه، ص ٢٢٤، ح ١٩٩٧، وج ٢٤، ص ٣٢، ح ٢٩٩١١، تمام الرواية هكذا: «ولا بأس أن يتنور الجنب ويحتجم ويذبح».

١. في «جس»: «و».

٢. في التهذيب: «عن أبيه». ولكنه مذكور في بعض نسخة المعتبرة.

٣. في «بخ»: «أو يغسل».

٤. في الوسائل، ح ٢١٢١: «أو يضاجمها». «ويضاجمها»: أي يضغط معها، أي ينوم معها، أو استلقى ووضع جنبه معها بالأرض، من اضطجع: نام. وقيل: استلقى ووضع جنبه بالأرض. راجع: لسان العرب، ج ٨، ص ٢١٩؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٩٣ (ضجع).

٥. التهذيب، ج ١، ص ٢٦٨، ح ٧٨٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٨٤، ح ٦٤٤، بسندهما عن الكليني. الجعفریات، ص ١١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي عليه السلام مع اختلاف. الوافي، ج ٦، ص ١٦٩، ح ٤٠١٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٦٧، ح ٢١٢١، وج ٣، ص ٤٤٤، ح ٤١٢٣.

٦. في «بخ، بف، جن»، والوسائل: «تصيني». ٧. في «بف»: «بالمطر». وفي «جس»: «الماء».

٨. في «جن»: «فأصلي» من دون همزة الاستفهام.

قَالَ: نَعَمْ^{٢١}.

٤٠٥٨ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ - وَأَنَا حَاضِرٌ - عَنْ رَجُلٍ أَجْتَبَ فِي نَفْسِهِ^{٢٢}، فَيَفْرُقُ فِيهِ؟
فَقَالَ: «مَاءٌ أَرَى بِهِ^{٢٣}».

فَقِيلَ^{٢٤}: إِنَّهُ يَفْرُقُ حَتَّى^{٢٥} لَوْ شَاءَ أَنْ يَغْصِرَهُ، غَصَرَهُ^{٢٦}.

قَالَ: فَقَطَّبَ^{٢٧} أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ فِي وَجْهِ الرَّجُلِ، وَ^{٢٨} قَالَ: «إِنْ^{٢٩} أُبْيِئْتُمْ، فَشَيْءٌ^{٣٠} مِنْ

١. في مرآة العقول، ج ١٣، ص ١٥٣: «الحديث ... حمل على ما إذا لم يعلم أنَّ خصوص الموضوع الذي أصاب النجس رطب، أو لم تكن الرطوبة بحدِّ تسري النجاسة إليه بها، أو على التفتية لمساهلتهم في أمر المني كثيراً. وكذا في الخبر الثالث وإن لم يكن قوله ﷺ صريحاً في كون المني فيه، وقس عليهما الأخبار الأخرى، فتأمل».

٢. الوافي، ج ٦، ص ١٦٦، ح ٤٠١٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٤٥، ح ٤١٢٥.

٣. في الوافي: «أجنب في ثوبه، يحتمل معنيين: أحدهما أن لا يكون قد أصابه المني بل إنما جامع فيه، فيكون سؤالاً عن عرق الجنب وسراية خبث الحدث من البدن إلى الثوب. والآخر أن يكون قد أصابه المني، فيكون سؤالاً عن سراية الخبث منه إلى البدن. والمعنى الأول أظهر بقرينة ذكر العرق».

٤. في التهذيب والاستبصار: «قال: لا» بدل «فقال: ما».

٥. في التهذيب: «فيه».

٦. في «ظ، ي، جس» وحاشية «بخ، بس» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «قال». وفي الوافي: «+ وله».

٧. في التهذيب والاستبصار: «+ إنه».

٨. في الاستبصار: «العصر».

٩. قطب من باب ضرب قطباً وقطوباً، وقطَّبَ تقطياً، أي قبض وجمع ما بين عينيه كما يفعله العبوس، قاله الخليل وابن الأثير. وأنا الجوهرى فإنه قال: «وتقول أيضاً: قطَّبَ بين عينيه، أي جمع فهو رجل قَطُوب. وقطَّبَ وجهه تقطياً، أي عبس». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٤٩٠؛ الصحاح، ج ١، ص ٢٠٤؛ النهاية،

ج ٤، ص ٧٩ (قطب).

١٠. في الاستبصار: «- وفي وجه الرجل و».

١١. في «جح»: «إذا».

١٢. في «جس»: «شيء».

مَا يَنْضَحُهُ بِهِ^٢.

٤٠٥٩ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ قُصَّالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ

حَمْرَةَ بْنِ حُمْرَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يُجْنِبُ الثَّوْبُ الرَّجُلَ، وَلَا يُجْنِبُ الرَّجُلُ الثَّوْبَ»^٣.

٤٠٦٠ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى^٥، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ قُصَّالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ

١. في «ظ»، غ، بث، يح، بف، جع، جن، و حاشية «بس» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «فانضحه به». وفي حاشية «يح»: «فانضحه به». و«النضح»: البَلُّ بالماء، والرَّشُّ: راجع: النهاية، ج ٥، ص ٦٩؛ المصباح المنير، ص ٦٠٩ (نضح).

٢. التهذيب، ج ١، ص ٢٦٨، ح ٧٨٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٨٥، ح ٦٤٥، بسندهما عن الكليني. الوافي، ج ٦، ص ١٦٩، ح ٤٠١٩؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٤٥، ح ٤١٢٦.

٣. في الوافي: «يعني لا يسري خبث المني من الثوب إلى الرجل، ولا حدث الجنبانة من الرجل إلى الثوب». وفي مرآة العقول: «قوله عليه السلام: لا يجنب الثوب الرجل، لعل المراد به الثوب الذي عرق فيه الجنب. وقال الوالد العلامة عليه السلام: أي لا ينجسه بحسب الظاهر، فإنما محمول على التقية لموافقته لمذهب كثير من العامة من طهارة المني، أو على العرق القليل الذي لا يسري، وإما على أنه لا يصيرُه جنباً حتى يجب عليه الغسل، ولا يجب الرجل الثوب، أي عرق الجنب ليس بنجس حتى يجب منه غسل الثوب».

٤. التهذيب، ج ١، ص ٢٦٨، ح ٧٨٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٨٥، ح ٦٤٦، بسندهما عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ٦٦، ح ١٥١، معلّقاً عن عبدالله بن بكير، عن أبي عبدالله عليه السلام؛ قرب الإسناد، ص ١٧١، ح ٦٢٧، عن محمد بن الوليد، عن عبدالله بن بكير، عن أبي عبدالله عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. الفقيه، ج ١، ص ٦٦، ح ١٥٢، مرسلاً. الوافي، ج ٦، ص ١٧٠، ح ٤٠٢٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٦٧، ح ٢١٢٢؛ وج ٣، ص ٤٤٥، ح ٤١٢٧.

٥. هكذا في «ظ»، بث، يح، جن، و حاشية «جع». وفي «ي»، بخ، بس، بف، جع، جن، والمطبوع: «محمد بن أحمد».

والصواب ما أثبتناه؛ فقد روى المصنف عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد [بن عيسى]، عن [الحسن بن علي] بن فضال في كثير من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٤٧٠-٤٧٦؛ و ص ٤٩٦-٤٩٧. وأما محمد بن أحمد شيخ المصنف، فقد روى الكليني عنه بعنوان محمد بن أحمد في الكافي، في ح ١٢٧٣ و ٨٣٥١ و ١٣١٠١ و ١٥٢٧٦ و ١٥٢٨٥، وبعتوان محمد بن أحمد القمي، في ح ١٥٣٣٨، وبعتوان محمد بن أحمد بن الصلت، في ح ١٥٢٠٥. ومحمد بن أحمد في جميع هذه الأسناد، يروي عن عبدالله بن الصلت.

أَبِي أُسَامَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الثَّوْبِ تَكُونُ^١ فِيهِ الْجَنَابَةُ، فَتُصَيَّبُ^٢ السَّمَاءُ^٣ حَتَّى يَبْتَلَّ^٤ عَلَيَّ؟
قَالَ: «لَا بَأْسَ»^٥.

٦٠٦١ / ٤. ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الرَّجُلُ يَبُولُ وَهُوَ جُنُبٌ، ثُمَّ يَسْتَنْجِي، فَيُصَيَّبُ ثَوْبُهُ جَسَدُهُ وَهُوَ رَطْبٌ؟
قَالَ: «لَا بَأْسَ»^٦.

٣٥- بَابُ الْمَنِيِّ وَالْمَذْيِ^٨ يُصَيَّبَانِ الثَّوْبَ وَالْجَسَدَ^٩

٦٠٦٢ / ١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَاءِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْقُورٍ:

١. في «ث»، يخ، بف، بس، جح «والوافي والفقيه: «يكون».
٢. في «ى»، يخ، بف، جس «والوافي: «فيصيبني». وفي الفقيه: «وتصيبني».
٣. في «جس»: «الماء».
٤. في «جن»: «حتى تبتل». وفي حاشية «جن»: «حتى يبُل».
٥. الفقيه، ج ١، ص ٦٧، ح ١٥٣، معلقاً عن زيد الشحام. الوافي، ج ٦، ص ١٦٧، ح ٤٠١٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٦٨، ح ٢١٢٣؛ وج ٣، ص ٤٤٦، ح ٤١٢٨.
٦. في «مراة المقول»: «قوله عليه السلام: لا بأس، أي مع عدم العلم بملاقاة الجزء النجس من الثوب للبدن الرطب».
٧. الوافي، ج ٦، ص ١٧١، ح ٤٠٢٢؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٤٥، ح ٤١٢٤.
٨. في «ج»: «+ والودي». وفي «جس»: «والودي». وفي حاشية «ث»: «والودي».
٩. في «بخ»: «- والجسد».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ^١ عَنِ الْمَنِيِّ يُصِيبُ الثَّوْبَ؟

قَالَ: «إِنْ عَرَفْتَ مَكَانَهُ، فَاغْسِلْهُ؛ وَإِنْ خَفِيَ عَلَيْكَ مَكَانَهُ، فَاغْسِلْهُ كُلَّهُ»^٢.

٤٠٦٣ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ، عَنْ

مَيْسَرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَمَرَ الْجَارِيَّةَ، فَتَغْسِلُ ثَوْبِي مِنَ الْمَنِيِّ، فَلَا تُبَالِغْ غَسْلَهُ،

فَأُضْلِي فِيهِ، فَإِذَا هُوَ يَابِسُ؟

قَالَ: «أَدْعُ صَلَاتَكَ، أَمَا إِنَّكَ لَوُكُنْتَ غَسَلْتَ أَنْتَ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ شَيْءٌ»^٣.

٤٠٦٤ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ،

قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَنِيِّ يُصِيبُ الثَّوْبَ؟

قَالَ: «اغْسِلِ الثَّوْبَ كُلَّهُ إِذَا خَفِيَ عَلَيْكَ مَكَانَهُ، قَلِيلًا كَانَ، أَوْ كَثِيرًا»^٤.

٤٠٦٥ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا اخْتَلَمَ الرَّجُلُ، فَأَصَابَ ثَوْبَهُ شَيْءٌ^٥، فَلْيَغْسِلِ^٦ الَّذِي

١. في حاشية «بج»: «سألت». ٢. في التهذيب، ص ٢٥١: «فإن».

٣. التهذيب، ج ١، ص ٢٥١، ح ٧٢٥، بسنده عن الكليني. وفيه، ص ٢٥٢، ح ٧٢٩، بسند آخر، مع اختلاف يسير.

وفيهِ أيضاً، ص ٢٦٧، ح ٧٨٤؛ وج ٢، ص ٢٢٣، ح ٨٦، بسند آخر عن أحدهما عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة

في أوله. الوافي، ج ٦، ص ١٦١، ح ٣٩٩٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٠٣، ح ٣٩٨٣؛ و ص ٤٢٥، ح ٤٠٥٩.

٤. في «جس»: «ولا تبالغ». وفي حاشية «جج» والوافي والوسائل والتهذيب: «وفي».

٥. التهذيب، ج ١، ص ٢٥٢، ح ١٣، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ٦، ص ١٦١، ح ٤٠٠٠؛ الوسائل، ج ٣،

ص ٤٢٨، ح ٤٠٦٧.

٦. التهذيب، ج ١، ص ٢٥٢، ح ٧٢٧، بسنده عن الكليني. وفيه، ج ٢، ص ٢٢٣، ح ٨٧٩، معلقاً عن الحسين بن

سعيد، عن عثمان، عن سماعة. راجع: الفقيه، ج ١، ص ٧٢، ح ١٦٧، وفتح الرضا عليه السلام، ص ٣٠٣. الوافي، ج ٦،

ص ١٦١، ح ٣٩٩٩؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٠٣، ح ٣٩٨٤؛ و ص ٤٢٥، ح ٤٠٥٨؛ و ص ٤٢٨، ح ٤٠٦٨.

٧. في الوافي والتهذيب: «مني». ٨. في «بج»: «فليغسل».

أصابه؛ وَإِنْ^١ ظَنَّ أَنَّهُ أَصَابَهُ شَيْءٌ^٢ وَلَمْ يَسْتَيْقِنْ وَلَمْ يَرِ مَكَانَهُ، فَلْيَنْضَحْهُ^٣ بِالْمَاءِ؛ وَإِنْ اسْتَيْقِنْ^٤ أَنَّهُ قَدْ أَصَابَهُ^٥ وَلَمْ يَرِ مَكَانَهُ، فَلْيَغْسِلْ ثَوْبَهُ كُلَّهُ؛ فَإِنَّهُ أَحْسَنُ^٦.

٤٠٦٦ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ^٧، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمَذْيِ^٨ يُصِيبُ^٩ الثَّوْبَ؟
قَالَ: «لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ»^{١٠}.

٤٠٦٧ / ٦. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَاءِ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ عُبَيْدَةَ بْنِ مُصْعَبٍ، قَالَ:

١. في «ي»، بث، بس، جع، جس، جن، والوسائل والتهذيب: «فإن».
٢. في الوافي والتهذيب: «مَنْي».
٣. النَّضْحُ: اللَّبُّ بِالْمَاءِ وَالرُّشُّ، يُقَالُ: نَضَحَ عَلَيْهِ الْمَاءَ وَنَضَحَهُ بِهِ: إِذَا رَشَّهُ عَلَيْهِ. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٦٩؛ المصباح المنير، ص ٦٠٩ (نضح).
٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «وإن يستيقن».
٥. في الوسائل: «+ مني».
٦. التهذيب، ج ١، ص ٢٥٢، ح ٧٢٨، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ٦، ص ١٦٢، ح ٤٠٠١؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٢٤، ح ٤٠٥٧.
٧. تقدّم غير مرّة أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى لَا يُرْوَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، الظاهر إمّا زيادة «بن خالد»، أو أَنَّ الصواب: «أحمد بن محمد، عن محمد بن خالد، والحسين بن سعيد» لا حظ ما قدّمناه في الكافي، ذيل ح ٣٨٣٩.
٨. في حاشية «بخ»: «+ الذي». «والمَذْيُ»: الماء الرقيق اللزج الذي يخرج من الذكر عند الملاعبة والتقبيل. وفيه ثلاث لغات: سكون الذال مع تخفيف الباء، وكسرها مع تثقيب الباء وتخفيفها. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٩٠؛ النهاية، ج ٤، ص ٣١٢ (مذى).
٩. في «بخ»: «+ به».
١٠. في «جن» وحاشية «بث» والتهذيب والاستبصار: «لأبأس به» بدل «ليس به بأس».
١١. التهذيب، ج ١، ص ٢٥٣، ح ٧٣٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٧٥، ح ٦٠٨، بسند آخر، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٦، ص ١٧٥، ح ٤٠٣٤؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٢٧، ح ٤٠٦٥.

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَا تَرَى^١ فِي الْمَذْيِ وَضُوءاً، وَلَا غَسْلاً^٢ مَا أَصَابَ
الثُّوبَ مِنْهُ إِلَّا فِي الْمَاءِ الْأَكْبَرِ»^٣.

٣٦- بَابُ الْبَوْلِ يُصِيبُ الثُّوبَ أَوْ الْجَسَدَ

٥٥/٣

٤٠٦٨ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْحُسَيْنِ
بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْبَوْلِ يُصِيبُ الْجَسَدَ؟

قَالَ: «صَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ مَرَّتَيْنِ، فَإِنَّمَا هُوَ مَاءٌ»^٤.

وَسَأَلْتُهُ عَنِ الثُّوبِ يُصِيبُهُ الْبَوْلُ؟

قَالَ: «اغْسِلْهُ مَرَّتَيْنِ»^٥.

وَسَأَلْتُهُ عَنِ الصَّبِيِّ يَبُولُ عَلَى الثُّوبِ؟

قَالَ: «يَصُبُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ قَلِيلاً، ثُمَّ يَغْصِرُهُ»^٦.

١. في «جس»: «لا يرى». وفي الروافي والوسائل، ح ١٨٨٩، والتهذيب والاستبصار: «كان علي عليه السلام لا يرى».

٢. في الروافي: «غسل».

٣. التهذيب، ج ١، ص ١٧، ح ٤١؛ والاستبصار، ج ١، ص ٩١، ح ٢٩٤، بسندهما عن الكليني. الفقيه، ج ١،

ص ٦٥، ح ١٤٩، مرسلاً، وتام الرواية فيه: «كان أمير المؤمنين عليه السلام لا يرى في المذي وضوءاً ولا غسلاً ما

أصاب الثوب منه». الروافي، ج ٦، ص ١٧٦، ح ٤٠٣٨؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٧٧، ح ٧٢٨؛ وج ٢، ص ١٨١،

ح ١٨٧٢؛ وص ١٨٧، ح ١٨٨٩. ٤. في «جس»: «و».

٥. في الوسائل، ح ٩٠٧، والكافي، ح ٣٨٩٩، والتهذيب، ح ٧١٤، وح ٧٩٠- «فإنما هو ماء».

٦. في «بس»: «فإنما هو ماء - إلى - اغسله مَرَّتَيْنِ».

٧. في الوسائل، ح ٣٩٦٢، والتهذيب، ح ٧١٤، والاستبصار: «ثم تعصره».

٨. الكافي، كتاب الطهارة، باب الاستبراء من البول ...، صدر ح ٣٨٩٩، إلى قوله: «صَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ مَرَّتَيْنِ».

التهذيب، ج ١، ص ٢٤٩، ح ٧١٤، بسنده عن الكليني. وفيه، ص ٢٦٩، ح ٧٩٠، معلقاً عن أحمد بن محمد، إلى

٤٠٦٩ / ٢ . أَحْمَدُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي مَحْمُودٍ^١، قَالَ:

قُلْتُ لِلرَّضَاءِ^٢: الطَّنِيسَةُ^٣ وَالْفِرَاشُ يُصَيَّبُهُمَا الْبَوْلُ كَيْفَ يُصْنَعُ بِهِمَا^٤ وَهُوَ خَيْرُ^٥

كَثِيرِ الْحَشْوِ^٦؟

قَالَ: «يُغْسَلُ مَا ظَهَرَ مِنْهُ فِي وَجْهِهِ^٧».

١. قوله: «صَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ مَرَّتَيْنِ»: الاستبصار، ج ١، ص ١٧٤، ح ٦٠٣، معلقاً عن أحمد بن محمد، من قوله: «وسألته عن الصبي»: التهذيب، ج ١، ص ٢٤٩، ح ٧١٦، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن أبي إسحاق النحوي، عن أبي عبد الله^٨، إلى قوله: «صَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ مَرَّتَيْنِ». وفيه، ص ٢٥٠، ح ٧٢٢، بسند آخر: وفيه أيضاً، ح ٧٢٢، بسند آخر عن أحدهما^٩، وفيهما من قوله: «وسألته عن الثوب» إلى قوله: «واغسله مَرَّتَيْنِ» مع اختلاف يسير. راجع: التهذيب، ج ١، ص ٢٥٠، ح ٧١٧. الوافي، ج ٦، ص ١٣٧، ح ٣٩٤٤: الوسائل، ج ١، ص ٣٤٣، ح ٩٠٧؛ وج ٣، ص ٣٩٥، ح ٣٩٦٢.

٢. هكذا في «ظ»، ي، بث، جح، جس. وفي «بخ، بس»: «أحمد بن إبراهيم بن أبي محمود». وفي «بف»: «أحمد بن إبراهيم، عن أبي محمود». وفي «جن» وحاشية «بث» والمطبوع: «أحمد [بن محمد]، عن إبراهيم بن أبي محمود».

هذا، وقد روى أحمد بن محمد بن عيسى كتاب إبراهيم بن أبي محمود، وتوسط بينه وبين محمد بن يحيى في بعض الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٥، الرقم ٤٣؛ الفهرست للطوسي، ص ١٩، الرقم ١٥؛ معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٤٨٥؛ و ص ٦٥٩.

فعليه يكون السند معلقاً على سابقه، ويروي عن أحمد، محمد بن يحيى.

٣. «الطنيسة» مثناة الطاء والفاء ويكسر الطاء وفتح الفاء وبالعكس: واحدة الطنافس للبط والثياب. وقيل: هي الثُرُقَة فوق الرجل. وقيل أيضاً: هي بساط له خُتْل رقيق. وقيل أيضاً: هو ما يجعل تحت الرجل على كتفي البعير. راجع: لسان العرب، ج ٦، ص ١٢٧؛ المصباح المنير، ص ٣٧٤ (طنفس).

٤. في «جس»: «بها». وفي الفقيه: «بهما». في التهذيب: «به».

٥. «نَجِينٌ»، أي كثيف وغلظ وسُلب. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٨٧؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ١٧٧ (نخن).

٦. الْحَشْوُ: ملء الوسادة وغيرها بشيء، واسم ذلك الشيء أيضاً الحشو على لفظ المصدر؛ لأنه يُحشَى به الفرش وغيرها. راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٩٢؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ١٨٠ (حشا).

٧. حمله العلامة في منتهى المطلب، ج ٣، ص ٢٦٧ على ما إذا لم تسر النجاسة في أجزائه وأما مع سريانها فيغسل الجميع، ثم قال: «واكتفى بالتقليب والدق عن العصر». وقال الشيخ البهائي في مشرق الشمسين، ص ٤١٣: «ولعل الاكتفاء بغسل ظاهره إذا لم يعلم نفوذ البول إلى أعماقه». وقال نحوه في الجبل المتين، ص ٣٢٢. وقيل غير ذلك، فراجع: مرآة العقول، ج ١٣، ص ١٥٧-١٥٨.

٨. التهذيب، ج ١، ص ٢٥١، ح ٧٢٤، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفقيه، ج ١، ص ٦٩، ح ١٥٩، معلقاً عن

٤٠٧٠ / ٣. أَحْمَدُ^١، عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الثَّوْبِ يُصِيبُهُ الْبَوْلُ، فَيَنْقُذُ إِلَى الْجَانِبِ الْآخَرِ، وَعَنِ الْفَرْوِ^٢ وَمَا فِيهِ مِنَ الْحَشْوِ؟

قَالَ: «اغْسِلْ مَا أَصَابَ^٣ مِنْهُ، وَمَسَّ^٤ الْجَانِبَ الْآخَرَ، فَإِنْ أَصَبَتْ مَسَّ^٥ شَيْءٍ مِنْهُ، فَأَغْسِلْهُ، وَإِلَّا فَاَنْصَحْهُ بِالْمَاءِ»^٦.

٤٠٧١ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ حَكَمِ بْنِ حُكَيْمٍ الصَّيْرَفِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَبُولُ، فَلَا أُصِيبُ^٧ الْمَاءَ^٨ وَقَدْ أَصَابَ يَدَيَّ شَيْءٌ مِنَ الْبَوْلِ، فَأَمْسَحُهُ بِالْخَائِطِ وَالتَّرَابِ^٩، ثُمَّ تَغْرِقُ يَدَيَّ، فَأَمْسَحُ^{١٠} وَجْهِي، أَوْ بَعْضَ جَسَدِي، أَوْ ٥٦/٣ يُصِيبُ ثَوْبِي؟

١. إبراهيم بن أبي محمود، مع اختلاف يسير. وفي مسائل علي بن جعفر، ص ١٩٢؛ وقرب الإسناد، ص ٢٨١، ح ١١١٤، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام، مع اختلاف وزيادة الوافي، ج ٦، ص ١٤٠، ح ٣٩٥٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٠٠، ح ٣٩٧٢.

١. السند معلق، كسابقه.

٢. «الفرز»: الذي يلبس من الجلود التي صوفها معها، والجمع: الفراء. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ١٥٦-١٥٢ (فرا).

٣. في حاشية «جن»: «أصيب».

٤. في حاشية «غ»: «رش». وفي حاشية «بث»، «بس»: «رمس».

٥. في «بث»: «من».

٦. الوافي، ج ٦، ص ١٤٠، ح ٣٩٥٤؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٠٠، ح ٣٩٧٣.

٧. في «ينح» والتهديب: «ولا أصيب».

٨. في «جس»: «- الماء».

٩. هكذا في معظم النسخ والوافي. وفي «ظ، جس» والمطبوع: «أو التراب».

١٠. في الوافي: «+ فأمسح - خ ل».

قَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ»^٢.

٤٠٧٢ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ أَنَّهُ قَالَ:

فِي كِتَابِ سَمَاعَةَ رَفَعَهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنْ أَصَابَ الثَّوْبُ شَيْءٌ مِنْ بَوْلِ السَّنُورِ، فَلَا تَضْلُحْ الصَّلَاةَ فِيهِ حَتَّى تَغْسِلَهُ»^٣.

٤٠٧٣ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ بَوْلِ الصَّبِيِّ؟

قَالَ: «تَصَبَّ^٤ عَلَيْهِ الْمَاءُ، وَإِنْ كَانَ قَدْ أَكَلَ، فَاغْسِلَهُ^٥ غَسْلًا، وَالْفَلَامَ وَالْجَارِيَةَ^٦»

١. في الوافي: «الوجه في ذلك أمران: أحدهما أن بالمسح بالحائط والتراب زال العين ولم يبق من البول شيء، فما يلاقيه برطوبة فإنها يلاقي اليد المتنجسة لا النجاسة العينية، والتطهير لا يجب إلا من ملاقة عين النجاسة. والثاني أنه لم يتيقن إصابة البول جميع أجزاء البد ولا وصول جميع أجزاء اليد إلى الوجه أو الجسد أو الثوب ولا شمول العرق كل اليد فلا يخرج شيء من الثلاثة عما كان عليه من الطهارة باحتمال ملاقة البول؛ فإن اليقين لا يتقضى بالشك أبداً وإنما يتقضى بيقين مثله».

وفي مرآة العقول، ج ١٣، ص ١٥٨: «يمكن حمله على التقية لذهاب جماعة من العامة إلى عدم وجوب إزالة ما لا يدركه الطرف من النجاسات وربما كان عندهم القول بمطهرة التراب مطلقاً».

٢. التهذيب، ج ١، ص ٢٥٠، ح ٧٢٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم الفقيه، ج ١، ص ٦٩، ح ١٥٨، معلقاً عن حكم بن حكيم ابن أبي خلاد، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ١٤٤، ح ٣٩٦٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٠١، ذيل ح ٣٩٧٥.

٣. في الوافي: «+ قال».

٤. «السنور»: الهر، وهو مشتق من السَّتر، وهو ضيق الحلق. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٣٨١؛ المصباح المنير، ص ٢٩١ (سنر).

٥. هكذا في أكثر النسخ والوافي والتهذيب. وفي «جن» والمطبوع: «فلا تصح». وفي الكافي، ح ٤٠٨٣: «فلا يصلح».

٦. في «بخ، جس» والوافي والوسائل: «حتى يغسله».

٧. الكافي، كتاب الطهارة، باب أبوال دواب وأروائها، ح ٤٠٨٣. وفي التهذيب، ج ١، ص ٤٢٠، ح ١٣٢٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم الوافي، ج ٦، ص ١٩٧، ح ٤٠٩٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٠٤، ح ٣٩٨٧.

٨. في «بث، بخ، بس، بف، جس، جن»: «يصب».

٩. في «ظ، ي، بث، يخ، جس» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «فإن».

١٠. في التهذيب والاستبصار: «+ بالماء».

١١. قال في مرآة العقول: «المشهور اختصاص حكم الرضيع بالغلام دون الجارية مع أن الخبر يدل على»

فِي ذَلِكَ^١ شَرَعَ سَوَاءً^٢.

٤٠٧٤ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ
الْفَضِيلِ^٤ بْنِ غَزْوَانَ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ حُكَيْمٍ^٥، قَالَ:
قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦: إِنِّي أَغْدُو إِلَى السُّوقِ، فَأُخْتِاجُ إِلَى الْبُزْلِ وَلَيْسَ عِنْدِي مَاءٌ،
ثُمَّ أَتَمَسَّحُ، وَأَتَنَشَّفُ^٧ بِيَدِي، ثُمَّ أُمْسَحُهَا بِالْحَائِطِ وَبِالْأَرْضِ، ثُمَّ أَكُكُ جَسَدِي بَعْدَ ذَلِكَ؟
قَالَ: «لَا بَأْسَ^٨».

٤٠٧٥ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ الثُّمَنِيِّ، عَنْ

١. في التهذيب والاستبصار: - «في ذلك».
٢. «شرع» بفتح الراء وسكونها، مصدر بمعنى سواء، يستوي فيه الواحد والاثان والجمع، والمذكر والمؤنث، فقوله^٣: «سواء» تفسير للشرع وتأكيده، والمعنى: هما متساويان في ذلك ولا فضل لأحدهما فيه على الآخر. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ٩٠٨؛ النهاية، ج ٢، ص ٤٦١ (شرع).
٣. التهذيب، ج ١، ص ٢٤٩، ح ٧١٥، بسنده عن الكليني؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٧٣، ح ٢، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ٦٨، ذيل ح ١٥٦، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ١٤١، ح ٣٩٥٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٩٧، ح ٣٩٦٨.
٤. هكذا في «ظ، ي، بث، بح، جس» وحاشية «بس، جح» والوسائل. وفي «بخ، بس، بف، جح، جن» والمطبوع: «الفضل».
٥. والصواب ما أثبتناه؛ فقد ذكر الشيخ الطوسي في رجاله، ص ٢٦٩، الرقم ٣٨٦٩، الفضيل بن غزوان الضبي، وذكر في ص ٢٩٢، الرقم ٤٢٥٧، محمد بن فضيل بن غزوان الضبي. وقال السمعاني في كتابه الأنساب، ج ٤، ص ١٠، ذيل لقب «الضبي»: «والمستب إليهم ولأهله» أبو عبد الرحمن محمد بن فضيل بن غزوان بن جريير الضبي. وأما الفضل بن غزوان، فلم نجده ذكرأ في شيء من الكتب.
٥. هكذا في النسخ والوسائل. وفي المطبوع: «الحكيم».
٦. تقول: نشفتُ الماءَ شَفْأً من باب ضرب، إذا أخذته من غدير ونحوه أو أرض بخرقه ونحوها، ونشفت بالثقل مبالغة، وتنشف الرجل: مسح الماء عن جسده بخرقه ونحوها. راجع: المصباح المنير، ص ٦٠٦؛ مجمع البحرين، ج ٥، ص ١٢٣ (نشف).
٧. في الوافي: «وذلك لأنَّ اليابس لا يتعدى». وفي مرآة العقول: «حمل على عدم سריاسة النجاسة بالبدن عند الحك».
٨. الوافي، ج ٦، ص ١٤٥، ح ٣٩٦٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٤٣، ح ٤١١٩.

أبي أيوب، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: أَذْخَلَ الْخَلَاءَ وَفِي يَدَي خَاتَمٍ فِيهِ اسْمُ^١ مِنْ أَسْمَاءِ^٢ اللَّهِ تَعَالَى؟

قَالَ: لَا، وَلَا تُجَامِعُ^٣ فِيهِ.

• وَرَوَى^٤ أَيْضاً: أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْتَنْجِيَ مِنَ الْخَلَاءِ، فَلْيُخَوِّلْهُ مِنَ الْيَدِ الَّتِي يَسْتَنْجِيَ بِهَا.^٥

٣٧- بَابُ أَبْوَالِ الدَّوَابِّ وَأَزْوَائِهَا^٦

٥٧/٣

٤٠٧٦ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ أَنَّهُمَا قَالَا:

لَا تَغْسِلُ تَوْبَكَ مِنْ بَوْلِ شَيْءٍ يُؤْكَلُ لَحْمُهُ.^٧

١. في «بح»: «الله».

٢. في «جس»: «أسمائه».

٣. في «بث»، «بخ»، «جج»: «لا يجامع».

٤. راجع: التهذيب، ج ١، ص ٣١، ح ٨٢ و ٨٤؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٨، ح ١٣٣ و ١٣٥. الوافي، ج ٦، ص ١١٤، ح ٣٨٨٣؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٣٠، ح ٨٦٧.

٥. الكافي، كتاب الزيِّ والتجمل، باب نقش الخواتيم، ح ١٢٦٢٥، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أمير المؤمنين ﷺ. وفي الجعفریات، ص ١٨٦؛ والخصال، ص ٦١٢، أبواب الثمانين ومافوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبياته، عن أمير المؤمنين ﷺ. الفقيه، ج ١، ص ٢٩، ذيل ح ٥٨. تحف العقول، ص ١٠٢، ضمن الحديث الطويل، عن أمير المؤمنين ﷺ، وفي كلِّ المصادر مع اختلاف يسير. و راجع: الأمالي للصدوق، ص ٤٥٦، المجلس ٧٠، ح ٥. الوافي، ج ٦، ص ١١٤، ح ٣٨٨٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٣٠، ح ٨٦٨.

٦. «الأرواث»: جمع الزوَّث، وهو رجيع ذوات الحافر، أي سرجينه. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٢٧١؛ لسان العرب، ج ٢، ص ١٥٦ (روث).

٧. التهذيب، ج ١، ص ٢٦٤، ح ٧٦٩، بسنده عن الكليني. وفيه، ص ٢٤٧، ح ٧١١ و ص ٢٦٦، ح ٧٨٠. ❦

٤٠٧٧ / ٢. حَمَّادٌ^١، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْبَانِ الْأَيْلِ وَالْغَنَمِ وَالْبَقَرِ^٢ وَأَبْوَالِهَا وَلُحُومِهَا؟
فَقَالَ: لَا تَوْضَأُ^٣ مِنْهُ، إِنْ أَصَابَكَ مِنْهُ شَيْءٌ أَوْ تَوْبَأُ لَكَ، فَلَا تَغْسِلُهُ إِلَّا أَنْ
تَتَنَظَّفَ^٤.

قَالَ^٥: وَسَأَلْتُهُ عَنْ أَبْوَالِ الدَّوَابِّ^٦ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ؟
فَقَالَ: «اغْسِلْهُ»^٨، فَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ^٩ مَكَانَهُ، فَاغْسِلِ الثُّوبَ كُلَّهُ؛ وَإِنْ^{١٠} شَكَّكَتَ
فَانْضَحْهُ^{١١}»^{١٢}.

٤٠٧٨ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَانَ،
قَالَ:

«ص ٤٢٢، ح ١٣٣٧، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٠٣، في الأربعة الأخيرة مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. الوافي، ج ٦، ص ١٩٣، ح ٤٠٨١؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٠٧، ح ٣٩٩٧.

١. السند معلق على سابقه. ويروي عن حماد، علي بن إبراهيم عن أبيه.

٢. في «بح، جح» والوسائل والاستبصار: «والبقر والغنم».

٣. في الاستبصار، ح ٦٢٠: «لا تَوْضَأُ».

٤. في التهذيب، ح ٧٧١ والاستبصار، ح ٦٢٠: «وإن».

٥. في «بث، بس»: «أَنْ يَتَنَظَّفَ». وفي «جن»: «تَنْظَفَ».

٦. الضمير المستتر في «قال» راجع إلى محمد بن مسلم. والضمير في «سألت» راجع إلى أبي عبدالله عليه السلام، فالطريق إلى محمد بن مسلم هو الطريق المذكور في صدر الخبر.

٧. في الوافي: «أريد بالدواب الخيل، وهي أحد معانيه، وقد تطلق على ما يشملها والبغال والحمير».

٨. في الاستبصار، ح ٦٢٠: «اغسلها».

٩. في «جس»: «لم يعلم».

١٠. في «بح» والتهذيب، ح ٧٧١ والاستبصار، ح ٦٢٠: «فإن».

١١. النضج: البلب بالماء، والرش. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٦٩؛ المصباح المنير، ص ٦٠٩ (نضج).

١٢. التهذيب، ج ١، ص ٢٦٤ ح ٧٧١؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٧٨، ح ٦٢٠، بسندهما عن الكليني. وفي التهذيب، ج ١، ص ٣٥٠، ح ١٠٣٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ٩٦، ح ٣١٢، بسند آخر، إلى قوله: «فقال: لا تَوْضَأُ مِنْهُ» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ١٩٣، ح ٤٠٨٣؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٨٩، ح ٧٦١، إلى قوله: «لا تَوْضَأُ مِنْهُ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «اغْسِلْ ثَوْبَكَ مِنْ أُبْوَالٍ^١ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ»^٢.

٤٠٧٩ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ

عُرْوَةَ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ أَغِيثٍ^٣، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام فِي أُبْوَالِ الدَّوَابِّ تُصِيبُ^٤ التَّوْبَ، فَكْرِهَهُ^٥، فَقُلْتُ^٦: أَلَيْسَ لِحَوْمِهَا

حَلَالًا^٧؟

قَالَ: «بَلَى، وَلَكِنْ لَيْسَ مِمَّا جَعَلَهُ^٨ اللَّهُ لِلْأَكْلِ»^٩.

١. في الكافي، ح ٥٣٩٨: «بول كل» بدل «أبوال».

٢. التهذيب، ج ١، ص ٢٦٤، ح ٧٧٠، بسنده عن الكليني. الكافي، كتاب الصلاة، باب الرجل يصلي في الثوب وهو غير طاهر عالماً أو جاهلاً، ح ٥٣٩٨، عن علي بن محمد، عن عبد الله بن سنان. الوافي، ج ٦، ص ١٩٣، ح ٤٠٨٢: «الوسائل» ج ٣، ص ٤٠٥، ح ٣٩٨٨.

٣. في «جس» والوسائل: «بن أعين».

ثم إن الخبر رواه الشيخ الطوسي تارة بإسناده عن أحمد بن محمد، عن محمد بن خالد، عن القاسم بن عروة، عن ابن بكير، عن زرارة في التهذيب، ج ١ ص ٢٦٤، ح ٧٧٢، والاستبصار، ج ١، ص ١٧٩، ح ٦٢٦، وأخرى بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن عروة، عن ابن بكير، عن زرارة في التهذيب، ج ١، ص ٤٢٢، ح ١٣٣٨.

وما في التهذيبين هو الصواب؛ فإننا لم نجد رواية القاسم بن عروة، عن بكير إلا في هذا الخبر وما رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ١٠، ص ٢٤٥، ح ٩٧١، وذلك الخبر رواه الكليني في الكافي، ح ١٤٢٧١ بسنده عن الحسين بن سعيد ومحمد بن خالد عن القاسم بن عروة، عن ابن بكير.

وأما [عبدالله] بن بكير فقد توسط بين القاسم بن عروة وزرارة في عددٍ من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٤٢٤-٤٢٦؛ وح ٢٢، ص ٣٦٨-٣٧١.

٤. في «ظ، غ، ب، ي، ب، ج، ج، ب»، و«جس» والتهذيب، ص ٢٦٤ والاستبصار: «يصيب».

٥. في «مراة العقول» ج ١٣، ص ١٦٢: «الحديث الرابع مجهول، وهو جامع بين الأخبار فيشكل القول بالطهارة».

٦. هكذا في معظم النسخ والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي «جن» والمطبوع: «وله».

٧. في «بح، بخ، بس، بف، جج» وحاشية «جن»: «حلال».

٨. في الاستبصار: «جعلها».

٩. التهذيب، ج ١، ص ٢٦٤، ح ٧٧٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٧٩، ح ٦٢٦، معلقاً عن أحمد بن محمد. التهذيب،

٤٠٨٠ / ٥ . الْحَسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ،

عَنْ أَبِي مَرْزَمٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: مَا تَقُولُ فِي أَبْوَالِ الدَّوَابِّ وَأَزْوَائِهَا؟

قَالَ: «أَمَّا أَبْوَالُهَا، فَاغْسِلْ إِنَّ أَصَابَكَ؛ وَأَمَّا أَزْوَائُهَا، فَهِيَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ»^٢.

٤٠٨١ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْبَرْقِيِّ، عَنْ أَبَانِ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا بَأْسَ بِرَوْثِ الْخَمِيرِ^٤، وَاغْسِلْ^٥ أَبْوَالَهَا»^٦.

٤٠٨٢ / ٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ، عَنْ ابْنِ

مُسْكَانَ، عَنْ مَالِكِ الْجَهَنِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَمَّا يَخْرُجُ مِنْ مَنْخَرٍ^٨ الدَّابَّةِ يُصِيبُنِي^٩.

قَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ»^{١٠}.

١. ج ١، ص ٤٢٢، ح ١٣٣٨، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن عروة. الوافي، ج ٦، ص ١٩٤، ح ٤٠٨٤؛

الوسائل، ج ٣، ص ٤٠٨، ح ٤٠٠٠.

١. في حاشية «بخ»: «إذنا». وفي التهذيب: «ما».

٢. في الوافي: «لعل المراد به أنها أكثر من أن يمكن الاجتناب عنها؛ لأنه يؤدي إلى الحرج».

٣. التهذيب، ج ١، ص ٢٦٥، ح ٧٧٥، بسنده عن الكليني؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٧٨، ح ٦٢٣، معلقاً عن الكليني

الوافي، ج ٦، ص ١٩٤، ح ٤٠٨٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٠٨، ح ٤٠٠١.

٤. في «بس»، يف، جج، جن، وحاشية «بث»، بخ، والوسائل والاستبصار: «الحر».

٥. في «بخ، جج»: «وأن اغسل». ٦. سقط هذا الحديث من نسخة «جس».

٧. التهذيب، ج ١، ص ٢٦٥، ح ٧٧٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٧٨، ح ٦٢١، معلقاً عن أحمد بن محمد. الوافي،

ج ٦، ص ١٩٤، ح ٤٠٨٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٠٦، ح ٣٩٩٤.

٨. في «بث»: «عن منخر». و «المنخر» بفتح الميم والخاء وبكسرهما وضمهما وفتح الميم وكسر الخاء

والمُنخَرُور بضم الميم: الأنف. وقيل: جميع الأنف. وقيل أيضاً: هو ثقب الأنف، وأصله موضع التخير، وهو

الصوت من الأنف. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٧٦٩؛ المصباح المنير، ص ٥٩٦ (نحر).

٩. في التهذيب: «فيصيبني».

١٠. التهذيب، ج ١، ص ٤٢٠، ح ١٣٢٨، معلقاً عن أحمد بن محمد. الوافي، ج ٦، ص ١٩٧، ح ٤٠٩٦؛

٤٠٨٣ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنْ أَصَابَ الثَّوْبُ شَيْءٌ مِنْ بَوْلِ السَّنَوْرِ^١، فَلَا يَصْلُحُ^٢ الصَّلَاةُ فِيهِ حَتَّى تَغْسِلَهُ^٣».

٤٠٨٤ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ،

عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كُلُّ شَيْءٍ يَطِيرُ فَلَا بَأْسَ بِبَوْلِهِ وَخُرْجِهِ^٤».

٤٠٨٥ / ١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي

الْأَعَزِّ النَّخَّاسِ^٥، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنِّي أُعَالِجُ الدَّوَابَّ، فَرَبَّمَا^٦ خَرَجْتُ بِاللَّيْلِ وَقَدْ بَالَتْ وَرَأَتْ،

١. الوسائل، ج ٣، ص ٤١٣، ح ٤٠٢١.

٢. «السَّنَوْرُ»: الهَرَّ، وهو مشتق من السَّتَر، وهو ضيق الحلق. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٣٨١؛ المصباح المنير، ص ٢٩١ (سنر).

٣. في «غ، بس، جح» والوافي والتهذيب: «فلا تصلح». وفي الوسائل والكافي، ح ٤٠٧٢: «فلا تصح».

٤. في «بخ، بف، جس» والوافي والوسائل: «حتى يغسله».

٥. الكافي، كتاب الطهارة، باب البول يصيب الثوب أو الجسد، ح ٤٠٧٢. وفي التهذيب، ج ١، ص ٤٢٠، ح ١٣٢٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم. راجع: التهذيب، ج ١، ص ٤٢٢، ح ١٣٣٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٧٩، ح ٦٢٧. الوافي، ج ٦، ص ١٩٧، ح ٤٠٩٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٠٤، ح ٣٩٨٧.

٦. في التهذيب: «بخرته وبوله». و«الخُرْء»: القَذْرَةُ والغائط، يقال: خَرَّيْتُ يَخْرُأُ من باب تعب: إذا تغوط، واسم الخارج خُرْء، والجمع خُرُوء. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٤٦؛ المصباح المنير، ص ١٦٧ (خرأ).

٧. التهذيب، ج ١، ص ٢٦٦، ح ٧٧٩، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ٦، ص ١٩٨، ح ٤٠٩٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤١٢، ح ٤٠١٥.

٨. في الوافي: «أبي الأعزَّ النَّخَّاس». وفي الوسائل: «أبي الأعزَّ النَّخَّاس».

والخبر رواه الصدوق - باختلاف في بعض الألفاظ - في الفقيه، ج ١، ص ٧٠، ح ١٦٤، قال: «وسأل أبو الأعزَّ النَّخَّاسَ أبا عبد الله عليه السلام، والمذكور في رجال البرقي، ص ١٣٤ أيضاً: أبو الأعزَّ النَّخَّاس».

٨. في الوافي: «ربَّما».

فَيَضْرِبُ^١ أَحَدَهَا^٢ بِرِجْلِهِ أَوْ يَدِهِ^٣، فَيَنْضِجُ عَلَى يَتَايِي، فَأَصْبَحُ^٤ فَأَرَى^٥ أَثَرَهُ فِيهِ^٦؟
فَقَالَ: «لَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ»^٧.

٣٨- بَابُ الثَّوْبِ يُصِيبُهُ الدَّمُ وَالْمِدَّةُ^٨

١٤٠٨٦ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ، عَنِ الْمُعَلَّى
أَبِي عَثْمَانَ^٩، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:
دَخَلْتُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ^{١٠} وَهُوَ يَصَلِّي، فَقَالَ لِي قَائِدِي: إِنَّ فِي ثَوْبِهِ دَمًا، فَلَمَّا
انصَرَفَ، قُلْتُ لَهُ: إِنَّ قَائِدِي أَخْبَرَنِي أَنَّ بِثَوْبِكَ دَمًا؟
فَقَالَ لِي^{١١}: «إِنَّ بِي دَمَامِيلٌ^{١٢}، وَلَسْتُ أَغْسِلُ ثَوْبِي حَتَّى تَبْرَأَ»^{١٣}.

١. في الوافي: «فتضرب». ٢. في «بث»، بح: «أحدهما». وفي الوافي: «إحداها».

٣. في الوافي: «برجلها أو يديها». ٤. في «بف»: «وأصبح».

٥. في «بث»: «+ فيه». ٦. في حاشية «جح»: «فيها».

٧. الفقيه، ج ١، ص ٧٠، ح ١٦٤، معلقاً عن أبي الأعز النخاس، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ١٩٦، ح ٤٠٩١؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٠٧، ح ٣٩٩٥.

٨ «المِدَّةُ» بكسر الميم وفتح الدال المهملة المشددة: ما يجتمع في الجرح من القيح الغليظ، وأما الرقيق فهو صديد. والقيح: المِدَّةُ البيضاء الخالصة لا يخالطها دم. وقيل: هو الصديد الذي كَانَهُ الماء وفيه شُكْلَةٌ دم، وهي الحمرة في بياض. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٣٧؛ المصباح المنير، ص ٥٦٦ (مدد)؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٥٦٨ (قيح).

٩. في «ظ» والاستبصار: «معلّى بن عثمان». وفي «بث»، بح، بس، جس، جح، جن: «وحاشية «بخ»: «المعلّى بن عثمان» وتقدم في الكافي، ح ٣٩١٥، أَنَّ المعلّى هذا هو المعلّى بن عثمان أبو عثمان الأحول.

١٠. في «ظ»، غ، بف، جس، جن: «والوافي والتهذيب والاستبصار: - «لي».

١١. «الدَّمَامِيلُ»: جمع الدَّمْل كُكْرَ وَصُرَدَ، وهو الْقَرْحُ، وهو الجراح والبثور إذا تَرَامَى إلى فساد. وقيل: الدَّمْلُ: الخُراج، وهو ما يخرج بالبدن. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٢٥٠؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٢٣ (دمل).

١٢. التهذيب، ج ١، ص ٢٥٨، ح ٣٤، بسنده عن الكليني. الاستبصار، ج ١، ص ١٧٧، ح ٦١٦، معلقاً عن أحمد بن محمد. الوافي، ج ٦، ص ١٨٨، ح ٤٠٧٢؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٣٣، ح ٤٠٨١.

٢٠٨٧ / ٢ . أَحْمَدُ^١، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ بِهِ^٢ الْقَرْخُ^٣ أَوِ الْجُرْخُ^٤، وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَرْبِطَهُ، وَلَا يَغْسِلَ دَمَهُ؟

قَالَ: «يُصَلِّي، وَلَا يَغْسِلُ ثَوْبَهُ كُلَّ يَوْمٍ إِلَّا مَرَّةً؛ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَغْسِلَ ثَوْبَهُ كُلَّ سَاعَةٍ»^٥.

٥٩/٣ ٤٠٨٨ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

قُلْتُ لَهُ: الدَّمُ يَكُونُ فِي الثَّوْبِ عَلَيَّ وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ؟
قَالَ: «إِنْ رَأَيْتَ^٦ وَعَلَيْكَ ثَوْبٌ غَيْرُهُ، فَاطْرَحْهُ وَصَلَّ^٧؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ^٨ غَيْرُهُ، فَاْمُضْ فِي صَلَاتِكَ، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْكَ^٩ مَا لَمْ يَزِدْ^{١٠} عَلَى مِقْدَارِ الدَّرْهِمِ، وَمَا كَانَ أَقَلَّ^{١١} مِنْ ذَلِكَ، فَلَيْسَ بِشَيْءٍ^{١٢}، رَأَيْتَهُ قَبْلَ أَوَّلِهِ تَرَهُ، وَإِذَا^{١٣} كُنْتُ قَدْ^{١٤} رَأَيْتَهُ وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ مِقْدَارِ

١. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد، محمد بن يحيى.

٢. في حاشية «ب»: «فيه».

٣. «الْقَرْخُ»: الحبة تخرج في البدن. وقيل أيضاً: هو البثر إذا ترامى إلى فساد، والبشر: الخراج، وهو كل ما يخرج بالبدن كالدم. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٥٥٧؛ مجمع البحرين، ج ٢، ص ٤٠٣ (قرح).

٤. في «ظ، جس»: «والجرخ».

٥. في «بث، يح، جح» والتهذيب والاستبصار: «فلا يستطيع».

٦. التهذيب، ج ١، ص ٢٥٨، ح ٧٤٨، بسنده عن الكليني؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٧٧، ح ٦١٧، معلقاً عن الكليني الوافي، ج ٦، ص ١٨٩، ح ٤٠٧٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٢٣، ح ٤٠٨٢.

٧. في الوسائل والفقهاء والتهذيب: «إِنْ رَأَيْتَهُ».

٨. في الوسائل والفقهاء والتهذيب: «+ وفي غيره».

٩. في الوافي والوسائل والفقهاء والتهذيب: «+ ثوب».

١٠. في التهذيب: «+ و».

١١. في التهذيب: «- وما كان أَقَلَّ».

١٢. في «بث، يح، جح، جس» والتهذيب: «فإذا».

١٣. في «بس»: «قد».

مِنْ مِقْدَارِ الدَّرْهِمِ، فَضَيَّعَتْ غَسَلَهُ، وَصَلَّيْتُ فِيهِ صَلَاةً كَثِيرَةً، فَأَعِذْ مَا صَلَّيْتُ فِيهِ»^٢.

٤٠٨٩ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنْ عَلَيَا عليه السلام كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا بِدَمٍ مَا لَمْ يَذْكُ^٣ يَكُونُ فِي

الثَّوْبِ فَيُصَلِّي فِيهِ الرَّجُلُ» يَعْنِي دَمَ السَّمَكِ^٤.

٤٠٩٠ / ٥. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ

عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارِ السَّابَّاطِيِّ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ يَسِيلُ مِنْ أَنْفِهِ الدَّمَ: هَلْ عَلَيْهِ أَنْ يَغْسِلَ بَاطِنَهُ

يَعْنِي جَوْفَ الْأَتْفِ؟

فَقَالَ: «إِنَّمَا عَلَيْهِ أَنْ يَغْسِلَ مَا ظَهَرَ مِنْهُ»^٥.

٤٠٩١ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ

الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ:

عَنِ الْعَبْدِ الصَّالِحِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ^٦ أُمُّ وَلَدٍ لِأَبِيهِ، فَقَالَتْ: جَعِلْتُ فِذَاكَ، إِنْ أُرِيدَ أَنْ

أَسْأَلَكَ عَنْ شَيْءٍ وَأَنَا^٧ أَسْتَحْيِي مِنْهُ.

١. في «جس»: «أو صَلَّيْتُ».

٢. التهذيب، ج ١، ص ٢٥٤، ح ٧٣٦، بسنده عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ٢٤٩، صدرح ٧٥٧، معلقاً عن محمد بن مسلم. الوافي، ج ٦، ص ١٨١، ح ٤٠٥٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٣١، ح ٤٠٧٦.

٣. في مرآة العقول: «قوله: ما لم يذكُ أي لا يحتاج إلى التذكية من الذبح أو النحر في الحل والطهارة».

٤. التهذيب، ج ١، ص ٢٦٠، ح ٧٥٥، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن إبراهيم بن هاشم، عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام. راجع: الفقيه، ج ١، ص ٧٢، ذيل ح ١٦٧، و فقه الرضائي، ص ٩٥.

٥. الوافي، ج ٦، ص ١٨٧، ح ٤٠٦٩؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٣٦، ح ٤٠٩٠.

٥. التهذيب، ج ١، ص ٤٢٠، ح ١٣٣٠، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد، عن الحسين بن علي.

٦. الوافي، ج ٦، ص ١٨٨، ح ٤٠٧١؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٣٨، ح ٤٠٩٨.

٦. في «بخ، بس، جس» وحاشية «بخ»: «سألت». ٧. في «جس»: «وإنما».

قَالَ^١: «سَلِي، وَلَا تَسْتَخِييَ».

قَالَتْ^٢: أَصَابَ ثُوبِي دَمَ الْحَيْضِ، فَقَسَلْتُهُ فَلَمْ يَذْهَبْ أَثَرُهُ؟

فَقَالَ: «اضْبِغِيهِ بِمِشْقٍ^٣ حَتَّى يَخْتَلِطَ^٤، وَيَذْهَبَ^٥».

٤٠٩٢ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ^٦: «دَمَكَ أَنْظَفُ مِنْ دَمِ غَيْرِكَ^٧، إِذَا كَانَ فِي

ثُوبِكَ شِبْنَةُ النَّضْحِ^٨ مِنْ دَمِكَ، فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ كَانَ دَمُ غَيْرِكَ^٩ - قَلِيلاً^{١٠}، أَوْ كَثِيراً -

١. في الكافي، ح ٤٢٣٩: «فقال».

٢. في الوسائل، ح ٢٣٨٩: «جعلت فداك - إلى - قالت».

٣. «المِشْقُ» بكسر الميم وفتحها مع سكن الشين: المَغْرَةُ، وهي طين أحمر، أو صِغَ أحمر. راجع: المغرب، ص ٤٣٠؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٣٤٥ (مشق).

٤. في «بف»: «حَتَّى يَخْتَلِطَ». وفي حاشية «بج»: «حَتَّى يَحْتَاطَ».

٥. في الروافي: «+ وأثره». وفي مرآة العقول، ج ١٣، ص ١٦٦: «والظاهر أنه لم يكن عبرة باللون بعد إزالة العين ويحصل من رؤية اللون أثر في النفس، فلذا أمرها عليه السلام بالصِغِ؛ لأنَّه تَمَيَّزَ ويرتفع استنكاف النفس. ويحتمل أن يكون الصِغِ بالمشق مؤثراً في إزالة الدم ولونه، ولكنه بعيد».

٦. الكافي، كتاب الحيض، باب غسل ثياب الحائض، ح ٤٢٣٩. وفي التهذيب، ج ١، ص ٢٧٢، ح ٨٠٠، بسنده عن الحسين بن سعيد. وفيه، ص ٢٥٧، ح ٧٤٦، بسند آخر عن أبي عبد الله وأبي جعفر عليهما السلام؛ وفيه أيضاً، ص ٢٧٢، ح ٨٠١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيهما من قوله: «أصاب ثوبي دم الحيض» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ١٨٤، ح ٤٠٥٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٦٩، ح ٢٣٨٩؛ وج ٣، ص ٤٣٩، ح ٤١٠١.

٧. في «بف»: «- وقال».

٨. في «بث»: «النصح». وفي «بج»: «النفع». وفي حاشية «بج»: «النسخ». والنَّضْحُ: البَلُّ بالماء، والرُّشُّ، يقال: نَضَحَ عليه الماء ونَضَحَ به؛ إِذَا رَشَّه عليه. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٦٩؛ المصباح المنير، ص ٦٠ (نضح).

٩. في مرآة العقول: «ثمَّ الفرق بين دم المصلِّي وغيره خلاف المشهور بين الأصحاب، ويمكن أن يكون ذلك لكونه جزءاً من حيوان غير مأكول اللحم، فلذا لا يجوز الصلاة فيه، فيكون الحكم مخصوصاً بدم مأكول اللحم ... ومع جميع ذلك لا يبعد القول بالكراهة؛ لضعف الخبر وإرساله، وأصل البراءة مع تحقُّق الشك في الحكم، ومنع كون الأمر للوجوب. ويمكن حمله على ما زاد على الدرهم مجتمعاً، ويكون المعنى أنه إذا كان من جرح أو قرح بك فلا بأس به، وإن كان من غيرك تجب إزالته؛ لكونه زائداً عن الدم، فيكون مؤيداً للقول الأخير - وهو عدم وجوب إزالة الدم ما لم يتفاحش - والله يعلم».

١١. في حاشية «بج»: «+ وكان».

فَاغْسِلْهُ^١.

٤٠٩٣ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانٍ،

عَنِ الْحَلْبِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ دَمِ الْبَرَاغِيثِ يَكُونُ فِي الشَّوْبِ: هَلْ يَمْنَعُهُ ذَلِكَ مِنْ

الصَّلَاةِ فِيهِ؟

قَالَ: لَا، وَإِنْ كَثُرَ فَلَا بَأْسَ^٢ أَيْضاً بِشَيْئِهِ مِنَ الرُّعَافِ^٣ يَنْصَحُهُ^٤ وَلَا يَغْسِلُهُ^٥.

٤٠٩٤ / ٩. وَزَوَّيْ أَيْضاً: «أَنَّهُ لَا يَغْسَلُ بِالرِّيقِ شَيْءٌ^٦ إِلَّا الدَّمَ»^٧.

١. راجع: التهذيب، ج ١، ص ٢٥٦، ح ٧٤٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٧٦، ح ٦١٢. الوافي، ج ٦، ص ١٨٨، ح ٤٠٧٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٣٢، ح ٤٠٨٠. ٢. في الوافي والتهذيب، ص ٢٥٩: «ولا بأس».

٣. «الرُعاف»: خروج الدم من الأنف، وقيل: هو الدم نفسه، يقال: رُفِعَ يرفع من بابي قتل ونفع، والضم لغة: خرج الدم من أنفه، ويقال: رُفِعَ أنفه، إذا سال رُعافه. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٦٥؛ المغرب، ص ١٩١؛ المصباح المنير، ص ٢٣٠ (رفع).

٤. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: ينصحه، قال الوالد عليه السلام: صفة للرُعاف، أي يكون الرُعاف متفرقاً ولا يوجد فيه مقدار درهم مجتمعاً، ويحتمل أن يكون مبيتاً على طهارة الدم القليل مثل رأس الإبر، كما قال به بعض العلماء ويكون معفوّاً، انتهى».

٥. التهذيب، ج ١، ص ٢٥٩، ح ٧٥٣، بسنده عن ابن سنان. وفيه، ص ٢٥٥، صدرح ٧٤٠؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٧٦، صدرح ٦١١، بسند آخر، إلى قوله: «وإن كثر» مع اختلاف. راجع: التهذيب، ج ١، ص ٢٦٦، ح ٦٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٨٨، ح ٦٥٩؛ وفقه الرضا عليه السلام، ص ٣٠٣؛ والمقنعة، ص ٦٩. الوافي، ج ٦، ص ١٨٥، ح ٤٠٦٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٣١، ح ٤٠٧٧.

٦. في الوافي: «ولعل المراد بالشيء القذر لما يأتي من جواز غسل الشيء بالبراق، يعني الشيء الغير القذر. وربما يحمل جواز إزالة الدم بالبراق أيضاً بما إذا كان على الشيء الصقيل الذي لا ينفذ فيه كالسيف والمرأة، ولم نجد فيه رواية». وفي مرآة العقول، ج ١٣، ص ١٦٨: «يمكن حمله على الدم الخارج في داخل الفم؛ فإنه يطهر الفم بزوال عينه، فكان الريق يطهره، أو على ما كان أقل من الدرهم فتكون الإزالة لتقليل النجاسة لا للتطهير... وحمل العلامة عليه السلام هذا الخبر على الدم الطاهر كدم السمك».

٧. التهذيب، ج ١، ص ٤٢٣، ح ١٣٣٩، بسنده عن أبي عبدالله، عن أبيه عليه السلام، وتام الرواية فيه: «لا يغسل بالبراق شيء غير الدَّم». الوافي، ج ٦، ص ١٨٦، ح ٤٠٦٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٠٥، ح ٥٢٦.

٤٠٩٥ / ١٠ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرِّثَّانِ، قَالَ:
 كَتَبْتُ إِلَى الرَّجُلِ عليه السلام: هَلْ يَجْرِي دَمُ الْبَقِّ^١ مَجْرَى دَمِ الْبَرَاغِيثِ^٢؟ وَهَلْ يَجُوزُ
 لِأَحَدٍ أَنْ يَقِيسَ بِدَمِ الْبَقِّ عَلَى الْبَرَاغِيثِ، فَيُضَلِّي فِيهِ، وَأَنْ يَقِيسَ عَلَى نَحْوِ هَذَا،
 فَيَعْمَلَ بِهِ؟
 فَوَقَّعَ عليه السلام: «يَجُوزُ^٣ الصَّلَاةُ^٤، وَالطَّهْرُ مِنْهُ أَفْضَلُ^٥».

٣٩ - بَابُ الْكَلْبِ يُصِيبُ الثَّوْبَ وَالْجَسَدَ^٦ وَغَيْرَهُ مِمَّا يُكْرَهُ أَنْ يُمَسَّ شَيْءٌ مِنْهُ^٧

٤٠٩٦ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ،
 عَمَّنْ أَخْبَرَهُ:

١. في التهذيب: + «عليه». و«البق»: البعوض، جمع، واحده البقة. وقيل: هي عظام البعوض. ويقال: البق: الدارج في حيطان البيوت. وقيل: هي دويبة مثل القملة حمراء متنة الريح تكون في الشُرُر والجُدُر، وهي التي يقال لها: بنات الحصور إذا قتلنها شممت لها رائحة اللوز المر. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٥١؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٢٣ (بقق).
٢. في «بف»: - «دم». و«البراغيث»: جمع البرغوث، وهي دويبة سوداء صغيرة تنب و ثباناً. وقيل: هي دويبة شبه الخُرْقُوص، والخُرْقُوص: دويبة مجرّعة - أي فيه سواد وبياض - لها حمة، أي إبرة - كحمة الزنبور تلدغ، تشبه أطراف السياط. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ١٥٣؛ لسان العرب، ج ٢، ص ١١٦ (برغث).
٣. في «ظ، غ، بح، جح، جن» والوافي والوسائل والتهذيب: «تجوز».
٤. في «ظ، غ»: + «فيه».
٥. في مرآة العقول: «قال الفاضل التستري عليه السلام: ليس في هذه الأخبار دلالة على الطهارة والنجاسة، فإن كان الأصل في الدم مطلقاً النجاسة ولا أتحقّق، لم يمكن الخروج منه بمجرّد هذه الأخبار؛ لاحتمالها بمجرّد العفو، وإن كان الأصل الطهارة وعدم وجوب الاجتناب مطلقاً، فهذه تصلح تأييداً».
٦. التهذيب، ج ١، ص ٢٦٠، ح ٧٥٤، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ٦، ص ١٨٧، ح ٤٠٦٨؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٣٦، ح ٤٠٩١.
٧. في «غ، بث، بح»: «أو الجسد».
٨. في «ظ»: «فيه».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا مَسَّ ثَوْبَكَ الْكَلْبُ، فَإِنْ كَانَ يَابِسًا، فَاَنْضَحْهُ؛ وَإِنْ كَانَ رَطْبًا، فَاغْسِلْهُ».^٢

٤٠٩٧ / ٢. حَمَّادُ بْنُ عَيْسَى^٣، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ^٤، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْكَلْبِ يُصِيبُ شَيْئًا مِنْ جَسَدِ الرَّجُلِ؟

قَالَ: «يَغْسِلُ الْمَكَانَ الَّذِي أَصَابَهُ».^٥

٤٠٩٨ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْعَمَرِيِّ بْنِ عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيِّ^٦، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ:

عَنْ أَخِيهِ مُوسَى عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْفَأْرَةِ الرَّطْبَةِ قَدْ وَقَعَتْ فِي الْمَاءِ تَمْشِي عَلَى

الْثِّيَابِ: أَيْضَلِّي فِيهَا؟

قَالَ: «اغْسِلْ مَا رَأَيْتَ مِنْ أَثَرِهَا»^٧، وَمَا لَمْ تَرَهُ^٨ فَاَنْضَحْهُ بِالْمَاءِ^٩».^{١٠}

١. في «بف»: «وإن».

٢. التهذيب، ج ١، ص ٢٦٠، ح ٧٥٦، بسنده عن حمَّاد، عن حريز، عن أخبره، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفيه، ح ٧٥٧، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٢٠١، ح ٤١٠٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٤١، ذيل ح ٤١٠٩.

٣. السند معلق على سابقه. ويروي عن حمَّاد بن عيسى، علي بن إبراهيم، عن أبيه.

٤. في التهذيب، ص ٢٦٢: «عن محمد بن مسلم».

٥. في الوافي: «لعل المراد إذا أصابه برطوبة».

٦. التهذيب، ج ١، ص ٢٣، ح ٦١؛ وص ٢٦٠، ح ٧٥٨؛ وص ٢٦٢، ح ٧٦٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ٩٠، ح ٢٩٠، بسند آخر عن حمَّاد، عن حريز. الوافي، ج ٦، ص ٢٠١، ح ٤١٠٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤١٦، ح ٤٠٣٢.

٧. في «ج»، «جن»: «النيسابوري».

٨. في «مأ» العقول، ج ١٣، ص ١٦٩: «ذهب الشيخ في النهاية والمفيد عليه السلام إلى نجاسة الفأرة والوزغة، واستدل لهم في الفأرة بهذا الخبر، وفي الوزغة بالأخبار الواردة بالنزع، والمشهور بين الأصحاب الطهارة، وحملوا الأخبار على الاستحباب».

٩. في «بف»: «وما لم تر».

١٠. في التهذيب، ج ١: «وفي رواية أبي قتادة، عن علي بن جعفر: والكلب مثل ذلك».

١١. التهذيب، ج ١، ص ٢٦١، ح ٧٦١، بثلاثة طرق، أحدها بالإسناد عن الكليني. وفيه، ج ٢، ص ٣٦٦، ح ١٥٢٢؛ وقرب الإسناد، ص ١٩٢، ح ٧٢٢، بسند آخر عن علي بن جعفر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٢٠٦، ح ٤١٢١؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٦٠، ذيل ح ٤١٧٧.

٤٠٩٩ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:

٦١ / ٣ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ: هَلْ يَجِلُّ^١ أَنْ يَمَسَّ^٢ الثَّغْلَبَ وَالْأَرْزَبَ، أَوْ شَيْئًا^٣ مِنَ السَّبَاعِ، حَتَّى أَوْ مَيِّتًا؟

قَالَ: «لَا يَصُرُّهُ، وَلَكِنْ^٤ يَغْسِلُ يَدَهُ^٥».

٤١٠٠ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ،

عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْمُونٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ^٦ يَقَعُ^٧ ثَوْبَهُ عَلَى جَسَدِ الْمَيِّتِ؟

قَالَ: «إِنْ كَانَ غُسْلًا، فَلَا تَغْسِلُ^٨ مَا أَصَابَ ثَوْبَكَ مِنْهُ، وَإِنْ^٩ كَانَ لَمْ يَغْسَلْ،

فَاغْسِلْ مَا أَصَابَ ثَوْبَكَ مِنْهُ» يَعْنِي إِذَا بَرَدَ الْمَيِّتُ^{١٠، ١١}.

٤١٠١ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْعُمَرَكِيِّ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ:

١. في «بث، جح» وحاشية «بح، جن» والوافي والتهذيب: «هل يجوز».

٢. في «جس»: «أَنْ تَمَسَّ».

٣. في «ظ، جن»: «أو شيء».

٤. في «ظ»: «لكن» بدون الواو.

٥. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: ولكن يغسل يده، أي وجوباً في بعض الموارد واستحباً في بعضها».

٦. التهذيب، ج ١، ص ٢٦٢، ح ٧٦٣؛ وص ٢٧٧، ح ٨٠٦، بسندهما عن محمد بن عيسى. الوافي، ج ٦،

ص ٢٠٧، ح ٤١٢٢؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٠٠، ح ٣٧٠٥؛ وص ٤٦٢، ح ٤١٨٠.

٧. في «ظ» والتهذيب، ح ٨١١: «عن الرجل». ٨. في الوافي والكافي، ح ٤٤٢٣: «طرف».

٩. في «جس»: «فلا يغسل». ١٠. في حاشية «بح»: «فإن».

١١. في الكافي، ح ٤٤٢٣ والتهذيب، ح ٨١١: «يعني إذا برد الميت».

١٢. الكافي، كتاب الجنائز، باب غسل من غسل الميت...، ح ٤٤٢٣، بسند آخر عن الحسن بن محبوب. التهذيب،

ج ١، ص ٢٧٦، ح ٢٧٦، بطريقين عن الحسن بن محبوب. الكافي، نفس الباب، ح ٤٤٢٠، بسند آخر، مع زيادة

في أوله. وفي التهذيب، ج ١، ص ٢٧٦، ح ٨١٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٩٢، ح ٦٧١؛ بسند آخر، وفي الثلاثة

الآخيرة هكذا: «سألته عن الرجل يصيب ثوبه جسد الميت، فقال: يغسل ما أصاب الثوب». الفقيه، ج ١،

ص ١٤٣، ذيل ح ٤٠٠، مع اختلاف. الوافي، ج ٦، ص ٢٠٧، ح ٤١٢٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٦١، ح ٤١٧٨.

عَنْ^١ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ^٢ عَنِ الرَّجُلِ^٣ يُصِيبُ^٤ ثَوْبَهُ خَنْزِيرٌ^٥، فَلَمْ يَغْسِلْهُ^٦، فَذَكَرَ ذَلِكَ^٧ وَهُوَ فِي صَلَاتِهِ: كَيْفَ يَضَعُ^٨؟
 قَالَ: «إِنْ كَانَ دَخَلَ فِي صَلَاتِهِ، فَلْيَمِضْ^٩؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ فِي صَلَاتِهِ، فَلْيَنْضَحْ مَا أَصَابَ مِنْ^{١٠} ثَوْبِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ أَثَرٌ، فَيَغْسِلْهُ^{١١}».^{١٢}

٤٠ - بَابُ صِفَةِ التَّيْمُمِ

١٠٢ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛
 وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ جَمِيعاً، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ،
 عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:
 سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ التَّيْمُمِ^{١٤}، فَضَرَبَ بِيَدِهِ^{١٥} الْأَرْضَ، ثُمَّ رَفَعَهَا

-
١. في الوسائل والتهذيب: «+ أخيه».
 ٢. في حاشية «ج»: «سألت».
 ٣. في الوافي ومسائل علي بن جعفر: «عن رجل».
 ٤. في مسائل علي بن جعفر: «أصاب».
 ٥. في «ظ»: «خنزيراً».
 ٦. في «ظ»: «فلم يغسله» بالتضعيف. وفي مسائل علي بن جعفر: «- فلم يغسله».
 ٧. في «ظ، غ، ب، ث، بس، جح، جس، جن» والوسائل والتهذيب ومسائل علي بن جعفر: «- ذلك».
 ٨. في الوسائل والتهذيب: «+ به».
 ٩. في «غ، ب، ف، جن»: «إذا».
 ١٠. في مسائل علي بن جعفر: «فليمض إن كان دخل في صلاته فلا بأس» بدل «إن كان دخل في صلاته فليمض».
 ١١. في «جس»: «- من».
 ١٢. في الوسائل والتهذيب: «+ وسألته عن خنزير شرب - في الوسائل: يشرب - من إناء كيف يصنع به؟ قال: يغسل سبع مرّات».
 ١٣. مسائل علي بن جعفر، ص ١١٨. التهذيب، ج ١، ص ٢٦١، ح ٧٦٠، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ٦، ص ٢٠٣، ح ٤١١؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤١٧، ح ٤٠٣٦. ١٤. في الاستبصار، ح ٥٩٣: «+ وقال».
 ١٥. في الوافي والتهذيب، ح ٦٠١ والاستبصار، ح ٥٩٠ و ٥٩٣: «بيده».

فَنَقَضَهَا^١، ثُمَّ مَسَحَ بِهَا^٢ جَبِينَيْهِ^٣ وَكَفَّيْهِ^٤ مَرَّةً وَاحِدَةً^٥.

٦٢/٣

٤١٠٣ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ بَغِصِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ التَّيَمُّمِ، فَقَالَ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^٦ وَقَالَ: «فَاعْغَسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ»^٧، قَالَ^٨:

«وفي امرأة العقول، ج ١٣، ص ١٧١: «الحديث ... يدل على الاكتفاء بالضربة الواحدة» وذكر اختلاف الأصحاب في عدد الضربات في التيمم على أقوال: ضربة للوضوء وضربتان للغسل، ضربة واحدة للجميع، ضربتان في الجميع، وثلاث ضربات: ضربة باليدين للوجه وضربة باليسار لليمين وضربة باليمين لليسا في الجميع، ثم قال: «وقال الطيبي في شرح المشكلة في شرح حديث عمار: إن في الخير فوائد منها أنه يكفي في التيمم ضربة واحدة للوجه والكفين، وهو قول علي وابن عباس وعمار وجمع من التابعين، والأكثر من فقهاء الأمصار إلى أن التيمم ضربتان، انتهى. فظهر من هذا أن القول المشهور بين العامة الضربتان وأن الضربة مشهور عندهم من مذهب أمير المؤمنين - صلوات الله عليه - وعمار التابع له وابن عباس التابع له عليه السلام في أكثر الأحكام، فظهر أن أخبار الضربة أقوى، وأخبار الضربتين حملها على التقية أولى».

١. في الوافي والتهذيب، ج ٦٠١ والاستبصار، ح ٥٩٠ و ٥٩٣: «ثم رفعهما فففضهما». والتفَضُّ: تحريك الشيء ليقط ما عليه من غبار أو غيره، وفعله من باب قتل. راجع: المغرب، ص ٤٦١؛ المصباح المنير، ص ٦١٨ (نفض).

٢. في الوافي والتهذيب، ج ٦٠١ والاستبصار، ح ٥٩٠ و ٥٩٣: «بهما».

٣. في «ظ، غ، بخ، بس، بف، جع» والوسائل والتهذيب، ح ٦١٣: «جبينه». وفي الوافي والتهذيب، ج ٦٠١ والاستبصار، ح ٥٩٠: «جبهته». وفي امرأة العقول: «قوله عليه السلام: جبينه، ظاهره أنه يكفي مسح طرفي الجبهة بدون مسحها، ويمكن أن يراد بهما الجبهة معهما بأن تكون الجبهة نصفها مع الجبين الأيمن ونصفها مع الأيسر، والإتيان بهذه العبارة لتأكيد إرادة الجبينين كأنهما مقصودان بالذات».

٤. في حاشية «بث»: «وكفَّه».

٥. في امرأة العقول: «قوله عليه السلام: مرة واحدة، الظاهر أنه متعلق بالمسح، ويمكن تعلُّقه بالضرب أيضاً على التنازع».

٦. التهذيب، ج ١، ص ٢١١، ح ٦١٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٧١، ح ٥٩٣، بسندهما عن الكليني. وفي التهذيب، ج ١، ص ٢٠٧، ح ٦٠١؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٧٠، ح ٥٩٠، بسندهما عن أحمد بن محمد، عن ابن بكير. وفي التهذيب، ج ١، ص ٢١٢، ح ٦١٤؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٧١، ح ٥٩٤، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٥٨١، ح ٤٩٧٨؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٥٩، ح ٣٨٦٣.

٧. المائدة (٥): ٣٨.

٨. المائدة (٥): ٦.

٩. في التهذيب: «وقال». وفي الاستبصار: «- قال».

«فَامْسَحْ^١ عَلَى كَفِّكَ مِنْ حَيْثُ مَوْضِعِ الْقَطْعِ^٢ وَقَالَ^٣: «وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا»^٤.

٤١٠٤ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى^٦، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صفوان، عَنِ الْكَاهِلِيِّ،

قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ التَّيْمُمِ، قَالَ: فَضْرَبَ بِيَدِهِ^٧ عَلَى الْبَسَاطِ^٨، فَمَسَحَ بِهَا^٩ وَجْهَهُ، ثُمَّ مَسَحَ

١. في «بخ، بف» والتهذيب: «وامسح». وفي الاستبصار: «امسح».

٢. المعنى: يُعْلَمُ من إطلاق الأيدي في آتي السركة والتيمم وتقيده في آية الوضوء بالتحديد إلى المرافق أن التيمم من موضع القطع، وهو عند العامة الزند، وعندنا أصول الأصابع وبما أن التيمم عند أكثر الأصحاب من الزند، فهذا الخبر شاذٌ يوافقهم في موضع القطع ويتنافى قول الأكثر في التيمم وما سلف من الأخبار. قال العلامة المجلسي: «يمكن أن يقال: هذا إلزامي على العامة وموضع القطع عندهم الزند، ونقل ابن إدريس عن بعض الأصحاب: أن المسح من أصول الأصابع إلى رؤوسها في التيمم، وهذا الخبر إلزام يصلح مستنداً لهم». راجع: الوافي، ج ٦، ص ٥٨٤؛ امرأة العقول، ج ١٣، ص ١٧٣.

٣. في الاستبصار: «والله تعالى».

٤. مريم (١٩): ٦٤. أي إن الله تعالى لم يهبهم أحكامه ولم ينس بيانها بل بينها بحججه ﷺ أو بينها في كتابه على وجه يفهمها حججه ﷺ، فيجب الرجوع إليهم. قاله العلامة المجلسي في امرأة العقول. وقيل غير ذلك. فراجع: الوافي، ج ٦، ص ٥٨٤.

٥. التهذيب، ج ١، ص ٢٠٧، ح ٥٩٩؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٧٠، ح ٥٨٨، بسندهما عن الكليني. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣١٨، ح ١٠٢، عن حماد بن عيسى، عن بعض أصحابه، عن أبي عبدالله ﷺ. الوافي، ج ٦، ص ٥٨٤، ح ٤٩٨٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٦٥، ح ٣٨٧٩.

٦. في الاستبصار: «محمد بن عيسى». والمذكور في بعض نسخه «محمد بن يحيى». وهو الصواب؛ فقد روى محمد بن يحيى - شيخ المصنف - عن محمد بن الحسين عن صفوان [بن يحيى] في كثير من الأسناد، ولم يعهد في مشايخ الكليني من يسمّى بمحمد بن عيسى. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٤٠٨-٤١٢. هذا، وأما ما ورد في التهذيب من نقل الخبر بسنده عن محمد بن يعقوب، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، فالظاهر وقوع السقط فيه بجواز النظر من «محمد» في «محمد بن يحيى» إلى «محمد» في «محمد بن الحسين».

٧. في الوافي والوسائل: «بيده».

٨. في الجبل المتين، ص ٢٩٩: «ما تضمنه الحديث من ضربه ﷺ بيده على البساط لا إشعار فيه بما يظهر من كلام المرتضى ﷺ من جواز التيمم بغير الثوب ونحوه... لظهور أن غرض الإمام ﷺ بيان أصل أفعال التيمم لا بيان جواز التيمم بغير البساط ونحوه».

٩. في «ظ، بث، بخ، جن» وحاشية «غ» والوافي والوسائل: «بهما».

كَفَّيْنِهِ إِخْدَاهُمَا^١ عَلَى ظَهْرِ الْأُخْرَى^٢.

٤١٠٥ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ^٣:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ التَّيْمَمِ، فَقَالَ^٥: «إِنَّ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ أَصَابَتْهُ
جَنَابَةٌ، فَتَمَعَّكَ^٦ كَمَا تَتَمَعَّكَ^٧ الدَّابَّةُ، فَقَالَ لَهُ^٨ رَسُولُ اللَّهِ^٩: يَا عَمَّارُ، تَمَعَّكَتَ كَمَا
تَتَمَعَّكَ^{١٠} الدَّابَّةُ؟»

فَقُلْتُ^{١١} لَهُ: كَيْفَ التَّيْمَمُ؟ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى الْمِسْحِ^{١٢}، ثُمَّ رَفَعَهَا، فَمَسَحَ وَجْهَهُ، ثُمَّ

١. في «ظ، بث، جس» ومرآة العقول: «أحدهما».

٢. التهذيب، ج ١، ص ٢٠٧، ح ٦٠٠، بسنده عن الكليني، عن محمد بن الحسين؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٧٠، ح ٥٨٩، بسنده عن الكليني، عن محمد بن عيسى، عن محمد بن الحسين. الوافي، ج ٦، ص ٥٨١، ح ٤٩٧٧: الوسائل، ج ٣، ص ٣٥٨، ح ٣٨٦١.

٣. هكذا في «ظ، بث، يخ، جن» والوسائل. وفي «يخ، بس، بف» والمطبوع: «الخرزاز».

والصواب ما أثبتناه، كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٧٥.

٤. في «جس» والتهذيب: «قال».

٥. في الوسائل والتهذيب والاستبصار: «عماراً» بدل «عمار بن ياسر».

٦. المفعّل: ذلك الشيء في التراب، والتمعك: التمرغ والتقلب في التراب. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٧١٧؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٤٩٠ (معك). وفي الوافي: «والمراد أنّه ماسّ التراب بجميع بدنه، فكأنّه لما رأى التيمم في موضع الغسل ظنّ أنّه مثله في استيعاب جميع البدن».

٧. في «فخ، بس»: «يتمعك». ٨. في «بس، بف»: «له».

٩. في «بس»: «يتمعك».

١٠. في «بث، جس» وحاشية «يخ» والتهذيب والاستبصار: «فقلنا».

١١. في «بس»: «السيخ». وفي «جن» وحاشية «ظ»: «النسخ». و«المسح» بكسر الميم: الكساء من الشعر. وقيل: هو لباس الرهبان. وأهل اليمن يسمّون المسح بلباساً. قال العلامة المجلسي: «المسح بالكسر: البلاس، وفي بعض النسخ: السنج بالسين المهملة المفتوحة والنون الساكنة وآخره جيم: معرّب سنك، والمراد به حجر الميزان ويقال له: صبخة بالصاد أيضاً. وربما يقرأ بالياء المثناة من تحت والهاء المهملة، والمراد به ضرب من البرد أو عباءة مخطّطة، ولا إشعار فيه على التقدير الأوّل بجواز التيمم على الحجر، ولا على الثاني بجوازه بغبار الثوب لما عرفت. وقد يقرأ بالياء الموحدة، والعلامة الفيض نسب اختلاف النسخ إلى التصحيف، حيث قال:

مَسَحَ فَوْقَ الْكَفِّ قَلِيلًا.

● وَرَوَاهُ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ.^١

٥ / ٤١٠٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ، عَنِ التُّوفَلِيِّ، عَنْ غِيَاثِ بْنِ

إِبْرَاهِيمَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: لَا وُضُوءَ

مِنْ مَوْطَأٍ^٢». قَالَ التُّوفَلِيُّ:..... ←

«والمسح بالكسر: البساط، وقد صُحِفَ في بعض النسخ بفنون من التصحيف». راجع: المغرب، ص ٤٢٨؛

لسان العرب، ص ٥٩٦ (مسح)؛ مرآة العقول، ج ١٣، ص ١٧٤.

١. التهذيب، ج ١، ص ٢٠٧، ح ٥٩٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٧٠، ح ٥٩١، بسند آخر، مع اختلاف يسير. تفسير

المعاشي، ج ١، ص ٣٠٢، ح ٦٣، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ٦، ص ٥٧٩، ح ٤٩٧٤؛

الوسائل، ج ٣، ص ٣٥٨، ح ٣٨٦٢.

٢. هكذا في «بث، جس، جن» وحاشية «بس، بف» والوسائل والتهذيب. وفي «ظ، بح، بخ، بس، بف»

والمطبوع: «الحسين».

والمصواب ما أثبتناه؛ فَإِنَّ المراد من الحسن بن عليٍّ الكوفي هو الحسن بن عليٍّ بن عبدالله بن المغيرة؛ فقد ورد

في الكافي، ح ٥٧٠٥ رواية محمد بن يحيى عن الحسن بن عليٍّ بن عبدالله، عن عيسى بن هشام. والحسن بن

عليٍّ هذا روى بعنوانه الكامل، الحسن بن عليٍّ بن عبدالله بن المغيرة، عن عيسى بن هشام في طريق النجاشي

إلى كتاب ثابت بن شريح وكتاب ثابت بن جرير، وروى بعنوان الحسن بن عليٍّ الكوفي عن عيسى بن هشام

في طريق الشيخ الطوسي إلى كتاب ثابت بن شريح. راجع: رجال النجاشي، ص ١١٦، الرقم ٢٩٧؛ وص ١١٧،

الرقم ٢٩٩؛ الفهرست للطوسي، ص ١٠٦، الرقم ١٤٠.

ويؤيد ذلك ما ورد في التهذيب، ج ٢، ص ٢٤٠، ح ٩٥٢، من رواية محمد بن عليٍّ بن محبوب، عن الحسن بن

عليٍّ الكوفي، عن الحسين بن يزيد، عن إسماعيل بن أبي زياد، والحسين بن يزيد هو التوفليّ المذكور في ما

نحن فيه، كما يشهد بذلك روايته عن إسماعيل بن أبي زياد وهو السكوني.

أضف إلى ذلك أنه لم يثبت وجود راوٍ بعنوان الحسين بن عليٍّ الكوفي. وما ورد في قليل من الأسناد جدًّا وقوع

التحريف فيه واضح. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٦، ص ٥٨، الرقم ٣٥٦١.

٣. قال ابن الأثير: «وفي حديث عبدالله: لا تنوضاً من موطأ، أي ما يوطأ من الأذى في الطريق، أراد لا نعيد

الوضوء منه، لا أنهم كانوا لا يغسلونه». وقال الطريحي: «يعني ممّا تطأ عليه برجليك، والمراد بالوضوء هنا

يَغْنِي^١ مَا تَطَأُ عَلَيْهِ بِرَجْلِكَ^٢.

١٠٧ / ٦. الْحَسَنُ^٤ بْنُ عَلِيٍّ الْعَلَوِيُّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ جُمْهُورٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ الْحَسَنِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْعُرَيْي، عَنْ عِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: «نَهَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ^٦ أَنْ يَتَيَمَّمَ الرَّجُلُ بِتَرَابٍ^٧ مِنْ
أَثَرِ الطَّرِيقِ»^٨.

٤١ - بَابُ الْوَقْتِ الَّذِي يُوجِبُ التَّيَمُّمَ، وَمَنْ تَيَمَّمَ ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ^٩

١٠٨ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ^{١٠}، قَالَ:
سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِذَا لَمْ تَجِدْ مَاءً^{١١} وَأَرَدْتَ التَّيَمُّمَ، فَأَخِرِ^{١٢} التَّيَمُّمَ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ،
فَإِنْ فَاتَكَ الْمَاءُ، لَمْ تَفُتِكَ الْأَرْضُ»^{١٣}.

١٠٩ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ أَدِينَةَ، عَنْ زُرَّازَةَ:

-
- «الغسل»، وقال العلامة المجلسي: «الحديث ... يدل على كراهة التيمم من موضع يطؤه الناس بأرجلهم». راجع:
النهاية، ج ٥، ص ٢٠٢؛ مجمع البحرين، ج ١، ص ٤٤٢ (وطأ).
١. في «جس» -: «يعني». ٢. في الوافي: «برجلك». ٣. التهذيب، ج ١، ص ١٨٦، ح ٥٣٧، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ٦، ص ٥٧٣، ح ٤٩٦٢؛ الوسائل، ج ٣،
ص ٣٤٩، ح ٣٨٣٦. ٤. في «بخ، بف»: «الحسين». ٥. في «ظ، بث، جس»: «أن تيمم». ٦. في «ظ»: «بالتراب». ٧. التهذيب، ج ١، ص ١٨٧، ح ٥٣٨، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ٦، ص ٥٧٣، ح ٤٩٦٣؛ الوسائل، ج ٣،
ص ٣٤٩، ح ٣٨٣٧. ٨. في «جن» -: «باب الوقت - إلى - وجد الماء». ٩. في الوسائل والاستبصار: «عن أبي عبد الله^{١٤}». ١٠. في «جس»: «الماء». ١١. في الاستبصار: «وأخر». ١٢. التهذيب، ج ١، ص ٢٠٣، ح ٥٨٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٦٥، ح ٥٧٣، بسندهما عن الكليني. الوافي، ج ٦،
ص ٥٥٩، ح ٤٩٢٤؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٨٤، ح ٣٩٢٩.

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: «إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمُسَافِرُ الْمَاءَ،^١ فَلْيَطْلُبْ مَا دَامَ فِي الْوَقْتِ، فَإِذَا خَافَ أَنْ يَقُوتَهُ الْوَقْتُ، فَلْيَتَيْمَمْ^٢ وَلْيَصِلْ فِي آخِرِ الْوَقْتِ، فَإِذَا^٣ وَجَدَ الْمَاءَ، فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ، وَلْيَتَوَضَّأْ لِمَا يَسْتَقْبِلُ»^٤.

٤١١٠ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِذَا لَمْ يَجِدِ الرَّجُلُ طَهُورًا، وَكَانَ جُنُبًا، فَلْيَمْسَحْ^٦ مِنَ الْأَرْضِ وَيَصِلْ^٧، فَإِذَا^٨ وَجَدَ مَاءً^٩، فَلْيَتَغَسَّلْ وَقَدْ أَجْزَأَتْهُ^{١٠} صَلَاتُهُ الَّتِي صَلَّى^{١١}».

٤١١١ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ؛

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعًا، عَنْ حَمَّادٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ

١. في «غ»: «ماء». ٢. في «بس، جس»: «فليتيمم».

٣. في «بف» والوافي: «وإذا».

٤. التهذيب، ج ١، ص ١٩٢، ح ٥٥٥؛ وص ٢٠٣، ح ٥٨٩؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٥٩، ح ٥٤٨؛ وص ١٦٥، ح ٥٧٤، بسندها عن الكليني. التهذيب، ج ١، ص ١٩٤، ح ٥٦٠، بسنده عن زرارة، مع اختلاف يسير. والوافي، ج ٦، ص ٥٥٩، ح ٤٩٢٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٤١، ح ٣٨١٤، إلى قوله: «فليتيمم وليصل»؛ وص ٣٦٦، ح ٣٨٨٣؛ وفي ص ٣٨٤، ح ٣٩٣٠ إلى قوله: «وليصل في آخر الوقت».

٥. «الطهور» بضم التاء: مصدر بمعنى التطهر، وبفتحها يكون مصدرًا واسمًا لما يتطهر به وصفه. واختلف فيه على الأخير هل هو مبالغة في الطاهر، أو يراد به الطاهر في نفسه المطهر لغيره؟ قال العلامة المجلسي: «لكن الظاهر أنه قد جعل اسمًا لما يتطهر به، كما صرح به المحققون من اللغويين ... وتتبع الروايات مما يورث ظنًا قويًا بأن الطهور في إطلاقاتهم المراد منه المطهر إما لكونه صفة بهذا المعنى، أو اسمًا لما يتطهر به». وتفصيل البحث أوردها في التعليقة على أول كتاب الطهارة. وللمزيد راجع: مرآة العقول، ج ١٣، ص ٣٠٢؛ النهاية، ج ٣، ص ١٤٧؛ المغرب، ص ٢٩٥؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٠٥ (طهر).

٦. في الوسائل: «فليتمسح».

٧. في «غ» وحاشية «بث»: «وليصلي». وفي «بث، جس» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «وليصل». وفي «بف»: «ويصل». وفي «جن»: «فليصلي».

٨. في «بث»: «إذا».

٩. في «جس»: «الماء».

١٠. في «بح»: «وقد أجزأه».

١١. التهذيب، ج ١، ص ١٩٣، ح ٥٥٦؛ وص ١٩٧، ح ٥٧٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٥٩، ح ٥٤٩؛ وص ١٦١، ح ٥٥٨، بسند آخر. والوافي، ج ٦، ص ٥٦٠، ح ٤٩٢٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٦٧، ح ٣٨٨٤.

زُرَّارَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: يَصَلِّي الرَّجُلُ بَوْضُوهُ وَاحِدَ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ كُلَّهَا؟
قَالَ: «نَعَمْ، مَا لَمْ يُخْدِثْ».

قُلْتُ: فَيُصَلِّي بِتَيْمَمٍ وَاحِدَ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ كُلَّهَا؟
قَالَ: «نَعَمْ»^١، مَا لَمْ يُخْدِثْ، أَوْ يُصَبَّ^٢ مَاءً.

قُلْتُ: فَإِنْ^٣ أَصَابَ الْمَاءُ، وَرَجَا أَنْ يَقْدِرَ عَلَى مَاءٍ آخَرَ، وَظَنَّ أَنَّهُ يَقْدِرُ عَلَيْهِ كُلَّمَا^٤
أَرَادَ، فَعَسَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ؟^٥

قَالَ: «يَنْقُضُ ذَلِكَ تَيْمَمَهُ، وَعَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ التَّيْمَمَ».

٦٤/٣

قُلْتُ: فَإِنْ^٦ أَصَابَ الْمَاءُ وَقَدْ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ؟

قَالَ: «فَلْيَنْصَرِفْ، وَلْيَتَوَضَّأْ مَا لَمْ يَزَكَّ، فَإِنْ كَانَ قَدْ رَكَعَ^٧، فَلْيَمْنُصْ فِي صَلَاتِهِ؛
فَإِنَّ التَّيْمَمَ أَخَذَ الطُّهُورَيْنِ»^٨.

١. في الوسائل، ح ٩٨٩: «قال: نعم كلها» بدل «كلها قال: نعم».

٢. في «ظ، غ، بث، بح، بس، بف، جن» والوافي والاستبصار، ح ٥٦٥ و ٥٧٠: «أو يصب».

٣. في «بف»: «وإن».

٤. في «جس»: «كما».

٥. في الوافي: - «كلما أراد فعسر ذلك عليه».

٦. في «بف»: «وإن».

٧. في «غ»: - «فإن كان قد ركع».

٨. التهذيب، ج ١، ص ٢٠٠، ح ٥٨٠ والاستبصار، ج ١، ص ١٦٤، ح ٥٧٠، إلى قوله: «وعليه أن يعيد التيمم»؛ وفيه، ص ١٦٣، ح ٥٦٥، إلى قوله: «ما لم يحدث أو يصب ماء» وفي كلها بسند آخر عن حماد، عن حريز. وفيه، أيضاً، ح ٥٦٧ والتهذيب، ج ١، ص ٢٠١، ح ٥٨٢ و ٥٨٥، بسند آخر عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن أبياته عليه السلام، إلى قوله: «ما لم يحدث أو يصب الماء» مع اختلاف يسير، وفي كل المصادر من قوله: «قلت: فيصلِّي بتيَمٍّ واحد» مع اختلاف يسير. والوافي، ج ٦، ص ٥٦٠، ح ٤٩٢٩؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٧٥، ح ٩٨٩، إلى قوله: «ما لم يحدث أو يصب الماء»؛ وفيه، ج ٣، ص ٣٧٧، ح ٣٩١٠، إلى قوله: «وعليه أن يعيد التيمم»؛ وفيه، ص ٣٧٩، ذيل ح ٣٩١٦، من قوله: «قلت: فيصلِّي بتيَمٍّ واحد» إلى قوله: «ما لم يحدث أو يصب الماء»؛ وفيه، ص ٣٨١، ذيل ح ٣٩٢٣، من قوله: «قلت: فإن أصاب الماء وقد دخل».

٤١١٢ / ٥ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَاءِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَاصِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ لَا يَجِدُ الْمَاءَ، فَيَتَيَمَّمُ^١ وَيُقِيمُ فِي^٢ الصَّلَاةِ، فَجَاءَ^٣ الْغَلَامُ، فَقَالَ^٤: هُوَ ذَا الْمَاءِ؟

فَقَالَ: «إِنْ كَانَ لَمْ يَزَكَّ، فَلْيَنْصَرِفْ وَلْيَتَوَضَّأْ؛ وَإِنْ كَانَ قَدْ زَكَّ، فَلْيَمْنُصْ فِي صَلَاتِهِ»^٥.

٤١١٣ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ دَاوُدَ الرَّقِّيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَكُونُ فِي السَّفَرِ، وَتَخْضُرُ^٦ الصَّلَاةُ وَلَيْسَ مَعِيَ مَاءٌ، وَيُقَالُ: إِنَّ الْمَاءَ قَرِيبٌ مِتًّا: أَقَاتِلُبُ^٧ الْمَاءَ وَأَنَا فِي وَفْتٍ يَمِينًا وَشِمَالًا؟

قَالَ: «لَا تَطْلُبِ الْمَاءَ، وَلَكِنْ تَيَمَّمْ؛ فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكَ التَّخَلُّفَ عَنْ أَصْحَابِكَ، فَتَضِلَّ، فَيَاكُلُكَ^٨ السَّبْعُ»^٩.

١. في «جس» والاستبصار، ح ٥٧٦: «فتيمم».

٢. في «بث»: «في». وفي الوافي والتهذيب، ح ٥٩١ والاستبصار، ح ٥٧٦: «ويقوم في».

٣. في الوافي: «فجاءه».

٤. في الوافي: «وقال».

٥. في «بخ»: «قال: فإن».

٦. التهذيب، ج ١، ص ٢٠٤، ح ٥٩١، بسنده عن الكليني: الاستبصار، ج ١، ص ١٦٦، ح ٥٧٦، معلقاً عن الكليني.

وفي التهذيب، ج ١، ص ٢٠٤، ح ٥٩٢، والاستبصار، ج ١، ص ١٦٧، ح ٥٧٧، بسندهما عن أبان بن عثمان.

وفيه، ح ٥٧٨؛ والتهذيب، ج ١، ص ٢٠٤، ح ٥٩٣، بسندهما عن عبدالله بن عاصم. الوافي، ج ٦، ص ٥٦١،

ح ٤٩٣٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٨٢، ذيل ح ٣٩٢٤.

٨. في الوسائل: «فتحضر».

٩. في «بخ، بس، بف، جس» والوافي والوسائل والتهذيب: «ويأكلك».

١١. التهذيب، ج ١، ص ١٨٥، ح ٥٣٦، معلقاً عن أحمد بن محمد. الوافي، ج ٦، ص ٥٤٧، ح ٤٨٩٤؛ الوسائل،

ج ٣، ص ٣٤٢، ح ٣٨١٦.

٤١١٤ / ٧. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^١، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ^٢ يَمُرُّ بِالرَّكِيَّةِ^٣ وَلَيْسَ^٤ مَعَهُ ذَلْوٌ؟

قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْزِلَ الرَّكِيَّةَ^٥؛ إِنَّ رَبَّ الْمَاءِ هُوَ رَبُّ الْأَرْضِ، فَلْيَتَيْمَّمْ^٦».

٤١١٥ / ٨. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَاءِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ،

عَنْ يَغْقُوبَ بْنِ سَالِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ^٧ لَا يَكُونُ مَعَهُ مَاءٌ، وَالْمَاءُ عَنْ يَمِينِ الطَّرِيقِ

وَيَسَارِهِ غُلُوتَيْنِ^٨، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ؟

قَالَ: «لَا أَمْرُهُ أَنْ يَغْرُزَ^٩ بِنَفْسِهِ، فَيَغْرِضَ لَهُ لَصٌ^{١٠}.....»

١. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عدّة من أصحابنا.

٢. في «جن» وحاشية «يج»: «عن رجل».

٣. «الرَّكِيَّة»: البئر تحفر، يقال: ركا الأرض ركوأ: حفرها، وركا ركوأ: حفر حوضاً مستطيلاً، والجمع رَكِيٌّ ورَكَيا. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٦١؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٣٣-٣٣٤ (ركا).

٤. في «جن»: «لا يكون» بدل «وليس».

٥. في الجبل المتين، ص ٢٨١: «الظاهر أن المراد به ما إذا كان في النزول إليها مشقة كثيرة أو كان مستلزماً لإفساد الماء. والمراد بعدم الدلو عدم مطلق الآلة، فلو أمكنه بلّ طرف عمّامة مثلاً، ثم عصرها والوضوء بمانها لوجب عليه».

٦. التهذيب، ج ١، ص ١٨٤، ح ٥٢٧، بسنده عن الكليني. وفي المحاسن، ص ٣٧٢، كتاب السفر، ح ١٣٣؛ والفتحية، ج ١، ص ١٠٥، ضمن ح ٢١٤، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٥٤٧، ح ٤٨٩٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٤٤، ح ٣٨٢٢. في التهذيب: «عن الرجل».

٨. الغُلُوتُ: الغاية، مقدار رمية. وقيل: الغلوة: الغاية، وهي رمية سهم أبعد ما يقدر عليه، ويقال: هي قدر ثلاثمائة ذراع إلى أربعمائة، والجمع: غلوات، يقال: غلا بسهمه غُلُوًّا من باب قتل، أي رمى به أقصى الغاية. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٤٨؛ المصباح المميز، ص ٤٥٢ (غلا).

٩. في «جس»: «أن». والتغريض: حمل النفس على الغرّز وإلقاؤها فيه، والغرّز: الخطر، وأيضاً هو الاسم من قولهم: غرّز بنفسه وماله تغريضاً وتغرةً، أي عرّضهما للهلكة من غير أن يعرف. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٦٩؛ لسان العرب، ج ٥، ص ١٣ (غرر).

١٠. «اللص»: بكسر اللام، السارق، وضُمّها لغة. وأما سيبويه فلا يعرف إلّا أيضاً بالكسر. وقيل بثلاث اللام. »

أَوْ سَبْعٌ.^١

٩ / ٤١١٦. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ وَعَنْبَسَةَ بْنِ مُضْعَبٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أَتَيْتَ الْبَيْتَ وَأَنْتَ جُنُبٌ، وَلَمْ تَجِدْ دُلُوءًا وَلَا شَيْئًا تَغْرِفُ بِهِ، فَتَيَمَّمْ بِالصَّعِيدِ^٢؛ فَإِنَّ رَبَّ الْمَاءِ وَرَبَّ الصَّعِيدِ وَاحِدٌ، وَلَا تَقْعُ فِي الْبَيْتِ، وَلَا تُفْسِدُ^٣ عَلَى الْقَوْمِ مَاءَهُمْ»^٤.

١٠ / ٤١١٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

«راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٥٦؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٨٧ (لصص).

١. التهذيب، ج ١، ص ١٨٤، ح ٥٢٨، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ٦، ص ٥٤٧، ح ٤٨٩٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٤٢، ح ٣٨١٧.
٢. في «بخ»: «ولا تجد».

٣. في «بخ، بف»: «يغرف». وفي التهذيب، ص ١٤٩: «تغترف».

٤. معنى الصعيد مختلف في اللغة جداً: فقيل: الصعيد: وجه الأرض قل أو كثر. وقيل: هو وجه الأرض تراباً كان أو غيره. قال الزجاج: لا أعلم اختلافاً بين أهل اللغة في ذلك، ومن قال: هو فعيل بمعنى مفعول أو فاعل من الصعود، ففيه نظر.

وقيل: هو وجه الأرض. وقيل: هو يطلق على وجوه التراب الذي على وجه الأرض. وقيل: هو المرتفع من الأرض. وقيل: هو الأرض المرتفعة من الأرض المنخفضة. وقيل: هو ما لم يخالطه رمل ولا سَبْخَةٌ. وقيل: هو الأرض. وقيل: الأرض الطيبة. وقيل: هو التراب. وقيل: هو كل تراب طيب. هذا في اللغة. وأما المراد به في التيمم فمختلف فيه بين الفقهاء، فهو عند بعض: كل ما يقع عليه اسم الأرض مطلقاً، وعند آخر هو التراب الخالص. وقيل غير ذلك، فلتحقيق الحال في معناه راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ٩٨٨؛ الصحاح، ج ٢، ص ٤٩٨؛ المغرب، ص ٤٦٧؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٢٥٤؛ المصباح المنير، ص ٣٤٠؛ الحبل المتين، ص ٣٠١-٣٠٥؛ مشرق الشمسين، ص ٣٣٤-٣٣٨؛ مدارك الأحكام، ج ٢، ص ١٩٦-٢٠٨.

٥. في «جس»: «ولا يقع». في «جس»: «ولا يفسد».

٧. التهذيب، ج ١، ص ١٤٩، ح ٤٢٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٢٧، ح ٤٣٥، بسندهما عن الكليني. التهذيب، ج ١، ص ١٨٥، ح ٥٣٥، بسنده عن صفوان بن يحيى، عن منصور بن حازم، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٥٤٨، ح ٤٨٩٨؛ الوسائل، ج ١، ص ١٧٧، ذيل ح ٤٤٣؛ ج ٣، ص ٣٤٤، ذيل ح ٣٨٢٠.

سَأَلَتْهُ عَنْ رَجُلٍ كَانَ فِي سَفَرٍ، وَكَانَ مَعَهُ مَاءٌ، فَتَنَسَّيَهُ وَتَيَمَّمَ^١ وَصَلَّى، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ مَعَهُ مَاءً قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ الْوَقْتُ؟

قَالَ: «عَلَيْهِ أَنْ يَتَوَضَّأَ، وَيُعِيدَ الصَّلَاةَ».

قَالَ: وَسَأَلْتُهُ^٢ عَنْ تَيَمُّمِ الْخَائِضِ وَالْجُنُبِ سِوَاهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ^٣ مَاءً؟

قَالَ: «نَعَمْ»^٤.

٤٢ - بَابُ الرَّجُلِ يَكُونُ مَعَهُ الْمَاءُ الْقَلِيلُ فِي السَّفَرِ وَيَخَافُ الْعَطَشَ^٥

١١٨٤ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ فِي السَّفَرِ، وَلَيْسَ مَعَهُ مَاءٌ إِلَّا قَلِيلٌ، وَخَافَ^٦ إِنْ هُوَ اغْتَسَلَ أَنْ يَغْطِشَ، قَالَ: «إِنْ خَافَ عَطَشًا، فَلَا يُهْرِيقُ^٧ مِنْهُ قَطْرَةً».

١. في حاشية «ظ» والوسائل، ح ٣٨٨٥، والتهذيب: «فتيمم».

٢. في الوسائل، ح ٣٨٧٦: «سألته» من دون الواو. ٣. في «جس»: «لم تجد».

٤. في مدارك الأحكام، ج ٢، ص ٢٣٢: «واعلم أن ظاهر كلام الأصحاب يقتضي تساوي الأغسال في كمّية التيمم... قال في الذكرى: وخرج بعض الأصحاب وجوب تيمم على غير الجنب بناءً على وجوب الوضوء هنالك، ولا بأس به، والخبران غير مانعين منه؛ لجواز التسوية في الكيفية لا الكمّية. وما ذكره أحوط وإن كان الأظهر الاكتفاء بالتيمم الواحد». والمراد من الخبرين ذيل الحديث العاشر هنا المتقول في الذكرى بسندين. راجع: ذكرى الشيعة، ج ٢، ص ٢٦٣.

٥. التهذيب، ج ١، ص ٢١٢، ح ٦١٦، بسنده عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ١٠٩، ذيل ح ٢٢٥، إلى قوله: «عليه أن يتوضأ ويعيد الصلاة». الوافي، ج ٦، ص ٥٦٤، ح ٤٩٣٧، و ص ٥٨٣، ح ٤٩٨٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٦٣، ح ٣٨٧٦، من قوله: «قال: وسألته عن تيمم الحائض»؛ و ص ٣٦٧، ح ٣٨٨٥.

٦. في «ظ»، «بس، جس»: «ويخاف العطش».

٧. في «جن»: «ويخاف». وفي التهذيب: «يخاف» من دون الواو.

٨. في «جس» والتهذيب: «فلا يهريق». يقال: هَرَقَ الْمَاءَ يُهْرِيقُ - يَفْتَحُ الْهَاءَ - هِرَاقَةً، أَي صَبَهُ. وفيه لغة أخرى: أَهْرَقَ يُهْرِقُ، عَلَى وَزْنِ أَفْعَلَ يُفْعَلُ فَيَجْمَعُ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْمَبْدَلِ. وفيه لغة ثالثة: أَهْرَاقَ يُهْرِيقُ إِهْرَاقًا، وَهَذَا شاذٌّ.

وَلَيَتَيَّمَنَّ بِالصَّعِيدِ؛ فَإِنَّ الصَّعِيدَ أَحَبُّ إِلَيَّ ٢.

٢ / ٤١١٩. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَّاءِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْقُورٍ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يُجْنِبُ، وَمَعَهُ مِنَ الْمَاءِ قَدْرٌ مَا يَكْفِيهِ لِشَرْيِهِ: أَيْتَيَّمَنَّ، أَوْ يَتَوَضَّأُ؟

قَالَ: وَيَتَيَّمَنَّ أَفْضَلُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِنَّمَا جُعِلَ عَلَيْهِ يَصْفُ الطَّهَوْرَ ٣.

٣ / ٤١٢٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ ٦٦/٣ وَجَمِيلٍ، قَالَ:

قُلْنَا لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِمَامٌ قَوْمٍ أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ فِي السَّفَرِ، وَلَيْسَ مَعَهُ مَاءٌ يَكْفِيهِ لِلْغَسْلِ: أَيْتَوَضَّأُ بَعْضَهُمْ وَيَصَلِّي بِهِمْ؟

١. وقال العلامة الفيض: «فلا يهريق قطرة؛ يعني على جسده للاغتسال». راجع: الصحيح، ج ٤، ص ١٥٦٩؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٦٠ (هـ).

٢. في «جس»: «إِنَّ».

٣. في «ظ»: «إِلَى اللَّهِ». وقوله عليه السلام: «أَحَبُّ إِلَيَّ» يشعر بجواز الغسل أيضاً حيثئذ؛ يعني الصعيد أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْغَسْلِ بذلك الماء مع خوف العطش وإن جاز ذلك أيضاً، ولكن المشهور عدم الجواز. راجع: الوافي، ج ٦، ص ٥٤٤؛ مرآة العقول، ج ١٣، ص ١٨١.

٣. التهذيب، ج ١، ص ٤٠٤، ح ١٢٦٧، بسنده عن ابن سنان. الوافي، ج ٦، ص ٥٤٤، ح ٤٨٨٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٨٨، ذيل ح ٣٩٤٤.

٤. في «ين»: «+»؛ للاستفهام.

٥. هكذا في «ظ»، غ، ب، ي، ج، جن، والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «التيَّم». وفي «بح، بف»: «تيَّم».

٦. في «ين»: «أَلَا يَرَى».

٧. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: نصف الطهور، أي جعل عليه مسح نصف أعضاء الوضوء تخفيفاً، والأمر بالوضوء مع احتياجه إلى الماء يتأفي التخفيف».

٨. راجع: التهذيب، ج ١، ص ٤٠٤، ح ١٢٦٦. الوافي، ج ٦، ص ٥٤٤، ح ٤٨٦٨؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٨٩، ح ٣٩٤٧.

٩. في «بف»: «-»؛ «بعضهم».

قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ يَتَيَّمَمُ^١ وَيُصَلِّي بِهِمْ^٢؛ فَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - قَدْ جَعَلَ التَّرَابَ طَهُورًا^٣».

١٢١٤ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، قَالَ:

إِنْ كَانَتْ الْأَرْضُ مُبْتَلَةً^٤، وَلَيْسَ^٥ فِيهَا تَرَابٌ وَلَا مَاءٌ، فَانْظُرْ أَجَفَّ مَوْضِعٍ تَجْدُهُ، فَتَيَّمَمْ مِنْ غُبَارِهِ، أَوْ شَيْءٍ مُغْبَرٍّ؛ وَإِنْ كَانَ فِي خَالٍ لَا يَجِدُ إِلَّا الطِّينَ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَيَّمَمَ^٦ بِهِ^٧.

١. في الوافي والفتية والتهذيب، ص ١٦٧ والاستبصار: «الجنب (الإمام. خ ل)».

٢. في مرآة العقول، ج ١٣، ص ١٨٢: «والمشهور بين الأصحاب كراهة إمامة المتيمم بالمتوضئين، بل قال في المتهي: إنه لا يعرف فيه خلافاً إلا ما حكى عن محمد بن الحسن الشيباني من المنع من ذلك. ولولا ما يتخيل من انعقاد الإجماع على هذا الحكم لأمكن القول بجواز الإمامة على هذا الوجه من غير كراهة». وقال العلامة في متهي المطلب، ج ٣، ص ١٥٢: «قال علماؤنا: يكره أن يؤم المتيمم المتوضئين. وقال الجمهور: إنه جائز غير مكروه. وقال محمد بن الحسن: لا يجوز. ونقله ابن إدريس عن بعض أصحابنا».

٣. التهذيب، ج ١، ص ٤٠٤، ح ١٢٦٤؛ وج ٣، ص ١٦٧، ح ٣٦٥، بسند آخر عن ابن أبي عمير. الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٥، ح ١٦٣٨، بسنده عن ابن أبي عمير، عن حمزة بن حرمان وجميل بن ذرّاج. الفقيه، ج ١، ص ١٠٩، ح ٢٢٤، معلقاً عن محمد بن حرمان النهدي وجميل بن ذرّاج، وفي كلِّ المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٥٤٣، ح ٤٨٨٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٨٧، ذيل ح ٣٩٤١؛ وج ٨، ص ٣٢٧، ذيل ح ١٠٨٠٣.

٤. في «بح»: «مسيلة».

٥. في «غ، ب، ث، ج، س» والتهذيب والاستبصار: «ليس» من دون الواو.

٦. هكذا في «ب، ث، س» والوافي والتهذيب والاستبصار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ولا تَجِدُ». وفي «ظ»: «ولا تَجِدُ».

٧. هكذا في «ظ، ي، ب، ث، ي، خ، س، ج، س» والوافي. وفي المطبوع: «أَنْ تَتَيَّمَمَ». وفي «غ، جن» والاستبصار، ح ٥٣٨: «أَنْ تَتَيَّمَمَ».

٨. التهذيب، ج ١، ص ١٨٩، ح ٥٤٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٥٦، ح ٥٣٩، بسندهما عن عبدالله بن المغيرة، عن رفاعه، عن أبي عبدالله عليه السلام. وفي التهذيب، ج ١، ص ١٨٩، ح ٥٤٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٥٦، ح ٥٣٨، بسند آخر عن عبدالله بن المغيرة، عن ابن بكير، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، من قوله: «وإن كان في حال لا يجد» الوافي، ج ٦، ص ٥٧٦، ح ٤٩٧١؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٥٦، ح ٣٨٥٥.

٦٧/٣

٤٣ - بَابُ الرَّجُلِ يُصِيبُهُ الْجَنَابَةُ، فَلَا يَجِدُ إِلَّا الثَّلَجَ، أَوْ الْمَاءَ الْجَامِدَ

١٢٢ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى،

عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ؛

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ^٣ عَنْ رَجُلٍ أَجْتَبَ^٤ فِي سَفَرٍ، وَلَمْ يَجِدْ إِلَّا

الثَّلَجَ، أَوْ مَاءً جَامِداً؟

فَقَالَ: «هُوَ بِمَنْزِلَةِ الضَّرُورَةِ يَتَيَمَّمُ، وَلَا أَرَى^٥ أَنْ يَعُودَ إِلَى هَذِهِ الْأَرْضِ الَّتِي تُوْبَقُدِينَهُ^{٦، ٧}».١٢٣ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^٨ رَفَعَهُ، قَالَ:

١. في «جن» ومراة العقول: «تصبيه».

٢. في «غ» بث، جح، «ولا يجد».

٣. في الوسائل: «سألت».

٤. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «عن الرجل يجنب».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل. وفي المطبوع والوافي: «السفر».

٦. في التهذيب والاستبصار: «فلا يجد».

٧. في «بث، جح» وحاشية «ظ، غ»: «ولا ترى». وفي «بخ»: «ولا نرى». وفي «بف، جس» وحاشية «جن»: «ولا يرى».

٨. في «غ، بخ، جس»: «يؤبِق دينه». وقوله: «تُوبِقُ دينه»، أي تُهْلِكُ تدِينَه، يقال: وَبَقَ يَبِقُ وَبُوقاً، أي هَلَكَ، وَأَوْبَقْتُهُ ذَنْبَهُ، أي أَهْلَكْتُهُ. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٦؛ المغرب، ص ٤٧٥ (وبق).

وفي هذا الحديث دلالة على نقصان الصلاة المؤداة بالتيمم وإن كانت مبرنة للذمة ويجب عليه إزالة هذا النقص عن صلاته المستقبلية بالخروج عن محل الاضطراب. راجع: الوافي، ج ٦، ص ٥٥٥؛ مراة العقول، ج ١٣، ص ١٨٤.

٩. التهذيب، ج ١، ص ١٩١، ح ٥٥٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٥٨، ح ٥٤٤، بسندهما عن حماد بن عيسى.

المحسن، ص ٣٧٢، كتاب السفر، ح ١٣٤، بسند آخر. الفقيه، ج ١، ص ٨٧، ذيل ح ١٩١، وفيهما مع اختلاف

يسير. الوافي، ج ٦، ص ٥٥٥، ح ٤٩١٩؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٥٥، ح ٣٨٥٤.

١٠. في التهذيب والاستبصار: - «عن أبيه».

قَالَ^١: «إِنْ أَجْنَبَ^٢ فَعَلَيْهِ أَنْ يَغْتَسِلَ عَلَى مَا كَانَ مِنْهُ^٣، وَإِنْ اخْتَلَمَ تَيَمَّمَ^٤».

٤١٢٤ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ رَوَاهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَصَابَتْهُ الْجَنَابَةُ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ يَخَافُ

عَلَى نَفْسِهِ التَّلَفَ إِنْ اغْتَسَلَ؟

قَالَ: «يَتَيَمَّمُ وَيُصَلِّي، فَإِذَا أَمِنَ الْبَرْدَ، اغْتَسَلَ وَأَعَادَ الصَّلَاةَ^٦».

٤٤ - بَابُ التَّيَمُّمِ بِالطِّينِ

٤١٢٥ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ،

عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧، قَالَ: «إِذَا كُنْتَ فِي خَالٍ لَا تَقْدِرُ^٨ إِلَّا عَلَى الطِّينِ، فَتَيَمَّمْ

بِهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ أَوْلَى بِالْعُذْرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَكَ ثَوْبٌ جافٌّ، أَوْ لَبَدٌ^٩.....»

١. في الوسائل والتهذيب والاستبصار: - «قال». ٢. في الوافي والتهذيب والاستبصار: + «نفسه».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي و امرأة العقول. وفي المطبوع: «عليه».

٤. التهذيب، ج ١، ص ١٩٧، ح ٥٧٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٦٢، ح ٥٦١، بسندهما عن الكليني. الوافي، ج ٦،

ص ٥٥٢، ح ٤٩١١؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٧٣، ح ٣٩٠٢.

٥. في «جس»: - «الصلاة».

٦. التهذيب، ج ١، ص ١٩٦، ح ٥٦٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٦١، ح ٥٥٩، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى،

عن محمد بن الحسين. وفي التهذيب، ج ١، ص ١٩٦، ح ٥٦٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٦١، ح ٥٦٠، معلقاً

عن سعد بن عبدالله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن جعفر بن بشير، عن عبدالله بن سنان أو

غيره، عن أبي عبدالله^{١٠}، الفقيه، ج ١، ص ١٠٩، ح ٢٢٥، معلقاً عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله^{١١}، وفي

كل المصادر مع اختلاف يسير. راجع: التهذيب، ج ١، ص ١٩٦، ح ٥٦٦. الوافي، ج ٦، ص ٥٥٤، ح ٤٩١٦؛

الوسائل، ج ٣، ص ٣٦٧، ح ٣٨٨٦؛ ج ٣، ص ٣٧٢، ذيل ح ٣٩٠٠.

٧. في «جس»: «لا يقدر» على صيغة المبني للمفعول.

٨. في التهذيب والاستبصار: «ولا لبد» بدل «أو لبد». و«اللبد» بكسر اللام وسكون الباء: بساط من صوف. «

تَقْدِرُ أَنْ تَنْفُضَهُ^٢، وَتَتَيَمَّمُ بِهِ^٣.

• وفي رواية أخرى: «صَعِيدٌ طَيِّبٌ وَمَاءٌ طَهُورٌ»^٦.

٤٥ - بَابُ الْكَسِيرِ وَالْمَجْدُورِ^٧ وَمَنْ بِهِ الْجِرَاحَاتُ وَتُصَيِّبُهُمُ^٨ الْجَنَابَةُ

٦٨/٣

٤١٢٦ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ

الْخَرَّازِ^٩، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^{١٠} عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ^{١١} بِهِ الْقَرْحُ^{١٢} وَالْجِرَاحَةُ يُجْنِبُ؟

• وكل شعر أو صوف متلبّد، أي متداخلة أجزاؤه ولزق بعضها على بعض. وما يوضع تحت السرج. والظاهر أن

المراد هنا هو الأخير، على ما يظهر من كلام الشيخ البهائي. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٣٨٦؛

القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٥٧ (لبد)؛ الجبل المتين، ص ٣٠٥.

١. في «بث»: «يقدر». وفي الوافي والتهذيب والاستبصار: «+ على».

٢. في «بث»: «أن ينفضه». وفي «بخ»: «أن تنفضه». وفي «جس»: «أن نفضه». وفي «جن»: «أن تنفضه».

و«النفض»: تحريك الشيء ليقط ما عليه من غبار أو غيره، وفعله من باب قتل. راجع: المغرب، ص ٤٦١؛

المصباح المنير، ص ٦١٨ (نفض). ٣. في «جس، جن»: «تيمم».

٤. التهذيب، ج ١، ص ١٨٩، ح ٥٤٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٥٦، ح ٥٣٧، بسندهما عن محمد بن يحيى، عن

محمد بن أحمد بن يحيى، عن العباس بن معروف، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب. الفقيه، ج ١،

ص ١٠٩، ذيل ح ٢٢٥، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٥٧٤، ح ٤٩٦٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٥٤،

ح ٣٨٥٢.

٥. مضى تحقيق معنى الصعيد، ذيل الحديث ٤١١٦، فلاحظ.

٦. الوافي، ج ٦، ص ٥٧٤، ح ٤٩٦٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٥٤، ح ٣٨٥٣.

٧. «المجدور»: من يأخذ الجذري بضم الجيم وفتح الدال ويفتحهما لغتان، وهي قروح تنفط عن الجلد مثلثة

ماء ثم تفتح، وصاحبها جدير، مجدر ومجدور. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ١٢٠؛ المصباح المنير، ص ٩٣

(جدر). ٨. في «ظ»: «تصيبهم» بدون الواو. وفي «غ»: «ويصيبهم».

٩. هكذا في «بث، بخ، جح». وفي «ظ، ي، بح، بس، بف، جن» والمطبوع: «الخرّاز». والصواب ما أثبتناه كما

تقدم في الكافي، ذيل ح ٧٥. ١٠. في الوسائل: «تكون».

١١. «القرح»: الحبة تخرج في البدن. وقيل أيضاً: هو البثر إذا ترمى إلى فساد. والبثر: الخراج، وهو كل ما يخرج

بالبدن كالدمل. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٥٥٧؛ مجمع البحرين، ج ٢، ص ٤٠٣ (قرح).

قَالَ: «لَا بَأْسَ بِأَنْ لَا يَغْتَسِلَ، وَيَتَيَمَّمُ»^٢.

٤١٢٧ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَغِضِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ^٣: «يَتَيَمَّمُ الْمَجْدُورُ وَالْكَسِيرُ بِالتُّرَابِ إِذَا أَصَابَتْهُ الْجَنَابَةُ»^٤.

٤١٢٨ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ مَجْدُورٍ أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ؟

قَالَ: «إِنْ كَانَ أَجْنَبَ هُوَ، فَلْيَغْتَسِلْ؛ وَإِنْ كَانَ اخْتَلَمَ، فَلْيَتَيَمَّمْ»^٥.

٤١٢٩ / ٤. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٦، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ وَابْنِ فَضَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ

الْعِفَارِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْجَعْفَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله ذَكَرَ لَهُ أَنَّ رَجُلًا أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ عَلَى جُزْجِ

١. في «ظ، غ، ي، بث، يخ، يس، يف، جس، جن»، والوافي: «يتيمم» بدون الواو.

٢. التهذيب، ج ١، ص ١٨٤، ح ٥٣٠، معلقاً عن الحسن بن محبوب؛ الفقيه، ج ١، ص ١٠٧، ح ٢١٧، معلقاً عن محمد بن مسلم. التهذيب، ج ١، ص ١٨٥، ح ٥٣١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفيه، ص ١٩٦، ح ٥٦٦، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. التهذيب، ج ١، ص ١٨٥، ح ٥٣٢، بسند آخر عن أحدهما عليه السلام؛ الجعفریات، ص ٢٤، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي عليه السلام، وفيهما مع اختلاف. الوافي، ج ٦، ص ٥٤٩، ح ٤٩٠٢؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٤٧، ح ٣٨٢٨.

٣. في «بث، جس» والوسائل والتهذيب: - «وقال».

٤. في التهذيب: «وإذا أصابتهما بدل بالترايب إذا أصابته».

٥. في الوسائل: «جنابة».

٦. التهذيب، ج ١، ص ١٨٥، ح ٥٣٣، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير. الوافي، ج ٦، ص ٥٤٩، ح ٤٩٠٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٤٧، ح ٣٨٢٧.

٧. التهذيب، ج ١، ص ١٩٨، ح ٥٧٤؛ والاحتصار، ج ١، ص ١٦٢، ح ٥٦٢، بسندهما عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ١٠٧، ح ٢٢٠، مرسلاً. الوافي، ج ٦، ص ٥٥٢، ح ٤٩١٢؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٧٣، ح ٣٩٠١.

٨. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

كَانَ بِهِ، فَأَمِرَ^١ بِالْفُسْلِ فَأَغْتَسَلَ، فَكَّرَ^٢، فَمَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَتَلُوهُ، قَتَلَهُمُ اللَّهُ، إِنَّمَا كَانَ دَوَاءَ الْعِيِّ^٣ السُّؤَالُ^٤.

٤١٣٠ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَكِينٍ^٥

وغيره:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: قِيلَ لَهُ: إِنَّ فَلَانًا أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ وَهُوَ مَجْدُورٌ، فَعَسَلُوهُ، فَمَاتَ.

فَقَالَ: «قَتَلُوهُ، أَلَا سَأَلُوا، أَلَا يَمَمُوهُ؛ إِنَّ شِفَاءَ الْعِيِّ السُّؤَالُ»^٦.

١. في الوافي: «وأمر».

٢. في «بخ، بس، بف، -»: «فكَّرَ». وفي «جس»: «فكَّرَ». وفي مرآة العقول عن بعض النسخ: «فكَّنَ». وقوله: «فكَّرَ»، أي أصابه الكزاز، وهو كخراب ورمان؛ داء يأخذ ويتولد من شدة البرد، أو الرِّغْدَةِ - أي الاضطراب - منها. وقيل: هو نفس البرد. وقيل: هو داء يأخذ من البرد وتعتري منه رعدة، وهو مكروز. راجع: النهاية، ج ٤، ص ١٧٠؛ لسان العرب، ج ٥، ص ٤٠٠ (كزز).

٣. «العي» بكسر العين: مصدر بمعنى الجهل، وعدم الاهتداء لوجه المراد، والعجز عنه وعدم إطاعة إحكامه، وهو أيضاً خلاف البيان، والمراد به هنا الأول، أي الجهل. والعَيُّ يفتح العين صفة مشبهة، أي ذو العيِّ، مثل غَيِّ، وقيل: عَيٌّ أكثر من غَيِّ. وقال العلامة المجلسي: «يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً مَشْبُوهَةً مِنْ عَيٍّ إِذَا عَجَزَ وَلَمْ يَهْتَدِ إِلَى الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ، وَأَنْ يَكُونَ مُصْدَرًا. وَقَالَ فِي شَرْحِ الْمَصَابِيحِ: الْعَيُّ بِكسر العين وتشديد الياء: التَّحَيُّرُ فِي الْكَلَامِ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا الْجَهْلُ؛ يَعْنِي لَمْ يَسْأَلُوا إِذَا لَمْ يَعْلَمُوا شَيْئًا؛ فَإِنَّ الْجَهْلَ دَاءٌ شَدِيدٌ وَشَفَاؤُهُ السُّؤَالُ وَالتَّعَلُّمُ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَكُلٌّ جَاهِلٌ لَمْ يَسْتَخِرْ عَنِ التَّعَلُّمِ وَتَعَلَّمَ بِجِدِّ شَفَاءً». راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ١١١-١١٣؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٢٥ (عيا)؛ مرآة العقول، ج ١٣، ص ١٨٧.

٤. الوافي، ج ٦، ص ٥٥٠، ح ٤٩٠٤؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٤٧، ح ٣٨٢٩.

٥. في «ظ، ي، بخ، بس، بف، جح، جس»: «مسكين»، وهو سهو، والمراد من محمد هذا، هو محمد بن سكين بن عمار المترجم في رجال النجاشي، ص ٣٦١، الرقم ٩٦٩. وأما محمد بن مسكين، فلم يرد له ذكر في كتب الرجال.

ويؤيد ذلك ما تقدم في الكافي، ح ٦٣٤، من رواية علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن السكين، عن نوح بن دراج. فقد ذكر النجاشي في ترجمة أيوب بن نوح بن دراج بسنده عن الطاطري أنه قال: قال محمد بن سكين: نوح بن دراج دعاني إلى هذا الأمر. راجع: رجال النجاشي، ص ١٠٢، الرقم ٢٥٤.

٦. في الكافي، ح ٨٦: «بعض أصحابنا» بدل «محمد بن سكين وغيره».

٧. الكافي، كتاب فضل العلم، باب سؤال العالم وتذاكره، ح ٨٦، مع اختلاف يسير. التهذيب، ج ١، ص ٨٨.

● قَالَ^١: وَرَوَى ذَلِكَ فِي الْكَسِيرِ وَالْمَبْطُونِ^٢: «يَتَيْمَمٌ، وَلَا يَغْتَسِلُ»^٣.

٤٦ - بَابُ التَّوَادِرِ

٦٩/٣

٤١٣١ / ١. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَحْمَرِ^٤، عَنِ الْحَسَنِ

بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَى الرَّضَاءِ^٥ وَبَيْنَ يَدَيْهِ إِبْرِيْقٌ^٦ يُرِيدُ أَنْ يَتَهَيَّأَ مِنْهُ^٧ لِلصَّلَاةِ، فَدَنَوْتُ

مِنْهُ^٨ لِأَصْبَ^٩ عَلَيْهِ، فَأَبَى^{١٠} ذَلِكَ، وَقَالَ: «مَنْ يَا حَسَنُ» فَقُلْتُ لَهُ^{١١}: لِمَ تَنْهَانِي^{١٢} أَنْ

١. ص ١٨٤، ح ٥٢٩، بسنده عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ١٠٧، ح ٢١٩، مرسلًا عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف

يسير. الوافي، ج ٦، ص ٥٤٩، ح ٤٩٠٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٤٦، ح ٣٨٢٤.

٢. لا يبعد رجوع الضمير المستتر في «قال» إلى ابن أبي عمير.

٣. «المبطون»: الذي يشتكي بطنه، أو العليل البطن، أي من به إسهال أو انتفاخ في بطنه. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٥٣-٥٤ (بطن).

٤. التهذيب، ج ١، ص ١٨٤، ح ٥٢٩، بسنده عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ١٠٧، ح ٢١٨، مرسلًا. الوافي، ج ٦، ص ٥٤٩، ح ٤٩٠٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٤٦، ح ٣٨٢٥.

٥. في «بث»، بفتح: «علي بن محمد»، عن عبدالله بن إبراهيم بن إسحاق الأحمر. وهو سهو، وتقدم في الكافي، ذيل ح ٨ أن علي بن محمد بن عبدالله هذا، هو علي بن محمد بن بندار الذي يروي عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر وإبراهيم بن إسحاق النهاوندي - وهما متحذنان - فلا حظ.

٦. وتبين مما مر وقوع السهو في التهذيب، ج ١، ص ٣٦٥، ح ١١٠٧، من «علي بن محمد وعبدالله بن إبراهيم الأحمر».

٧. «الإبريق»: إناء له خرطوم. وقيل: هو الكوز. وقيل: هو مثل الكوز. وهو في كل ذلك فارسي معرب «أبريز» أي ما يصب به الماء. راجع: المغرب، ص ٤١؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ١٧؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٥٢ (برق).

٨. في «جج» - «منه». وفي البحار، ج ٨٤: «أَنْ يَتَوَضَّأَ مِنْهُ».

٩. في «غ»، ي، بس، بفتح، جن، والوافي والبحار والتهذيب: - «منه».

١٠. في حاشية «بخ»: «أَصْبَهُ». في «جس»: «فَأْتِي».

١١. في «ظ»، جس، والبحار، ج ٨٤ والتهذيب: - «له».

١٢. في «ظ»: «لَمْ يَنْهَنِي». وفي حاشية «غ»: «لَمْ تَنْهَنِي».

أَصَبَ^١ عَلَى يَدِكَ؟ تَكَرَّهَ أَنْ أُوجَزَ؟ قَالَ: «تُوجَزُ أَنْتَ^٢ وَأُوَزَّرُ^٣ أَنَا» فَقُلْتُ لَهُ: وَكَيْفَ ذَلِكَ؟

فَقَالَ: «أَمَا سَمِعْتَ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا»^٤ وَهَاهُنَا^٥ أَنَا ذَا^٦ أَنْتَوُضًا لِلصَّلَاةِ وَهِيَ الْعِبَادَةُ^٧، فَأَكْرَهُ أَنْ يَشْرَكَنِي فِيهَا^٨ أَحَدًا^٩».

١. في «ظ، غ، ي، بع، جس» وحاشية «غ، يبع» والتعذيب: «أَنْ أَصَبَهُ».
٢. في «بث، ببع، بس، بف، جبع» وحاشية «ي، بع» والوافي والبحار، ج ٨٤: «عليك» بدل «على يدك». وفي الوسائل: «على يدك». وفي مرآة العقول، ج ١٣، ص ١٨٨: «وقال الشيخ البهائي: استدل العلامة في المتهى وغيره بهذه الرواية على كراهة الاستعانة، والظاهر أَنَّ المراد الصَّبَّ على نفس العضو، وهو التولية المحرمة، كما يرشد إليه قوله: على يدك، ولم يقل: في يدك، وكما يدلُّ عليه قوله: وَأُوَزَّرُ أَنَا؛ إِذْ لَا وَزَرَ فِي الْمَكْرُوهِ، فَالاستدلال بها على كراهة الاستعانة محلٌّ تأمل». وللمزيد راجع: الجبل المتين، ص ٥٢.
٣. في مرآة العقول: «قوله: تُوجَزُ أَنْتَ، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اسْتِفْهَامًا».
٤. «أُوَزَّرُ»، أَيِ أَنْتُمْ، يُقَالُ: وَزَّرَ يُوزِّرُ كَعَلِمَ، وَوَزَّرَ يَزِرُّ كَوَعَدَ، وَوَزَّرَ يُوزِّرُ بِالْبَاءِ لِلْمَفْعُولِ فَهُوَ مُوزَرٌ، مِنْ الْوَزْرِ بِمَعْنَى الْإِثْمِ. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٨٤٥؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٨١ (وزر).
٥. في الوسائل -: «وله».
٦. في «يبع»: «ذاك».
٧. الكهف (١٨): ١١٠.
٨. في حاشية «بع»: «هذا». وفي البحار، ج ٨٤: «ها» مِنْ دُونَ الْوَاوِ.
٩. في التعذيب: «أَنَا إِذَا».
١٠. في الوافي: «لَا يَخْفَى أَنَّ الْإِشْرَاقَ فِي الْعِبَادَةِ غَيْرَ الْإِشْرَاقِ بِهَا، فَكَأَنَّهُ ارْتُجِعَ الْأَوَّلُ إِلَى الثَّانِي وَعَدَّهُ مَكْرُوهًا؛ لِأَنَّ طَلَبَ الرَّاحَةِ لِلنَّفْسِ فِي الْعِبَادَةِ نَوْعٌ إِشْرَاقٌ مَعَ الرَّبِّ تَعَالَى».
١١. في مرآة العقول، ج ١٣، ص ١٨٨: «وقال- أَيِ الشَّيْخِ الْبَهَائِيِّ -: الْبَاءُ فِي «بِعِبَادَةِ رَبِّهِ» ظَرْفِيَّةٌ وَالتَّنْفِيرُ الْمَشْهُورُ لِهَذِهِ الْآيَةِ: وَلَا يَجْعَلُ أَحَدًا شَرِيكًا مَعَ رَبِّهِ فِي الْمَعْبُودِيَّةِ، فَلَعَلَّ كَلَامَ الْمُعَيَّنِينَ مُرَادٌ: فَإِنَّ الْإِمَامَ ﷺ لَمْ يَنْفِ ذَلِكَ التَّنْفِيرَ. وَهَذَا وَلَا يَخْفَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ ﷺ: وَهِيَ الْعِبَادَةُ، وَقَوْلُهُ: أَنْ يَشْرَكَنِي فِيهَا، رَاجِعِينَ إِلَى الصَّلَاةِ، وَالْفَرَضُ مَنَعَ الشَّرْكَاءَ فِي الْوُضُوءِ، فَكَأَنَّهُ لَعَدَمَ تَحَقُّقِهَا بِدُونِهِ أَوْ بَدَلَهُ كَالْجُزْءِ مِنْهَا. وَلَا يَبْعَدُ أَنْ يَجْعَلَ الْبَاءَ فِي الْآيَةِ لِلْسَّبَبِيَّةِ، وَكَذَا فِي قَوْلِهِ ﷺ: فِيهَا، وَحِينَئِذٍ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَكْلُفٍ جَعَلَ الْوُضُوءَ كَالْجُزْءِ مِنَ الصَّلَاةِ، فَتَدْبِيرٌ».
١٢. التعذيب، ج ١، ص ٣٦٥، ح ١١٠٧، بِسَنَدِهِ عَنِ الْكَلِينِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْأَحْمَرِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ الْفَقِيهِ، ج ١، ص ٤٣، ح ٨٥، مَرْسَلًا عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ، مَعَ اخْتِلَافِ الْوَافِيِّ، ج ٦، ص ٣٣٠، ح ٤٣٩٨؛ الْوَسَائِلُ، ج ١، ص ٤٧٦، ح ١٢٦٦؛ الْبَحَارُ، ج ٤٩، ص ١٠٤، ح ٣٠؛ وَج ٨٤، ص ٣٤٩.

٤١٣٢ / ٢. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ الْقَدَّاحِ^١:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: افْتِتَاحُ الصَّلَاةِ الْوُضُوءُ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَخْلِيلُهَا التَّنْصِيلُ»^٢.

٤١٣٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بِشِيرٍ، عَنْ صَبَّاحِ الْحِذَاءِ، عَنْ أَبِي أَسَمَةَ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَسَأَلَهُ رَجُلٌ مِنَ الْمُغِيرَةِ^٣ عَنْ شَيْءٍ مِنَ السُّنَنِ؟ فَقَالَ: «مَا مِنْ شَيْءٍ يَخْتِاجُ إِلَيْهِ أَحَدٌ مِنْ وَلَدِ آدَمَ إِلَّا وَقَدْ جَرَتْ فِيهِ

١. في الوسائل، ح ٧٢١٤: «عن ابن القَدَّاح».

٢. الفقيه، ج ١، ص ٣٣، ح ٦٨، مراسلاً عن أمير المؤمنين عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ. فقه الرضا عليه السلام، ص ١٠٥، من قوله: «وتحريمها التكبير» - الوافي، ج ٦، ص ٣٦٥ ح ٤٤٧٥؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٦٦، ح ٩٦٣؛ و ج ٦، ص ١١، ح ٧٢١٤.

٣. ورد الخبر في علل الشرائع، ص ٢٧٢، ح ٤، بسنده عن صالح بن السندي، عن جعفر بن بشير، عن صالح الحذاء. ولا يبعد كون «صالح» في سند العلل محرفاً عن «صباح»؛ فإبناً لم نجد في ما بأيدينا من الأسناد والطرق رواية جعفر بن بشير، عن صالح الحذاء، وقد روى صالح بن السندي، عن جعفر بن بشير، عن صباح الحذاء، عن أبي أسامة، في الكافي ح ١٥٠٠٣، وروى صالح بن السندي، عن جعفر بن بشير، عن صباح الحذاء في المحاسن، ص ١٨١، ح ١٧٣.

أضف إلى ذلك، أن خبرنا هذا رواه البرقي في المحاسن، ص ٢٧٨، ح ٤٠٠، عن صالح بن السندي، عن جعفر بن بشير، عن صباح الحذاء.

في «بخ»: «المعربة من المغيرة». وفي «بف»: «من المغيرة». وفي حاشية «بخ»: «المعتزلة من المغيرة»، كلها بدل «من المغيرة». وقال الشهرستاني في الملل والنحل، ج ١، ص ١٧٦-١٧٧: «المغيرة»: أصحاب المغيرة بن سعيد العجلي، ادعى أن الإمامة بعد محمد بن علي بن الحسين في محمد النفس الزكية بن عبدالله بن الحسن بن الحسن الخارج بالمدينة، وزعم أنه حي لم يموت. وكان المغيرة مولى لخالد بن عبدالله القسري وادعى الإمامة لنفسه بعد الإمام محمد، وبعد ذلك ادعى النبوة لنفسه واستحل المحارم وغلا في علي عليه السلام غلوّاً لا يعتقده عاقل، وزاد على ذلك قوله بالتشبيه. وكذا عنه في مرآة العقول، ج ١٣، ص ١٨٩ ملخصاً.

٤. في «بث»، بس، «بف» وحاشية «ي»: «والوافي: «بني». وفي «جع» وحاشية «غ»: «بع» + «بني».

مِنْ^١ اللَّهِ وَمِنْ^٢ رَسُولِهِ سُنَّةً، عَرَفَهَا مَنْ عَرَفَهَا، وَأَنْكَرَهَا^٣ مَنْ أَنْكَرَهَا.

فَقَالَ رَجُلٌ: فَمَا السُّنَّةُ فِي دُخُولِ الْخَلَاءِ؟

قَالَ: «تَذَكُّرُ^٤ اللَّهَ، وَتَتَعَوَّذُ^٥ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، وَإِذَا^٦ فَرَعْتَ، قُلْتَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَخْرَجَ مِنِّي مِنَ^٧ الْأَذَى فِي يَسِرٍ وَعَافِيَةٍ».

قَالَ الرَّجُلُ^٨: فَالْإِنْسَانُ^٩ يَكُونُ عَلَى^{١٠} تِلْكَ الْحَالِ، وَلَا يَضِيرُ^{١١} حَتَّى يَنْظُرَ إِلَى مَا ٧٠/٣
يَخْرُجُ^{١٢} مِنْهُ؟

قَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَرْضِ آدَمِيٌّ إِلَّا وَمَعَهُ مَلَكَانِ مُوَكَّلَانِ بِهِ، فَإِذَا كَانَ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ^{١٣}، ثَنِيًا بِرَقَبَتَيْهِ^{١٤}، ثُمَّ قَالَ: يَا ابْنَ آدَمَ، انْظُرْ إِلَى^{١٥} مَا كُنْتَ تَكْدَحُ^{١٦} لَهُ فِي الدُّنْيَا

١. في «جس»: + «أمر». ٢. في «جح»: - «من».

٣. في «جس»: «وأنكر».

٤. في «ظ، غ، ب، ث، يس، جس، جن» والوسائل والبحار: «يذكر».

٥. في «غ، ب، ث، يس، جس، جن» والوسائل والبحار: «ويتعوذ».

٦. في «ظ، غ، ي، ب، ث، بح، جح، جس، جن» والوسائل والبحار والمحاسن: «فإذا».

٧. في البحار: - «من». ٨. في البحار: «رجل».

٩. في «ب، ث، يس، يف» وحاشية «بح» والوافي: «والإنسان».

١٠. في «ي»: «في». ١١. في «بح، يس» والبحار: «ولا يصير».

١٢. في «ظ، غ، ب، بح، جح، جس، جن» والمحاسن: «خرج».

١٣. في «جس»: - «الحال».

١٤. في «ظ، يف»: «ثَنِيًا بِرَقَبَتِهِ» بالتضعيف. وقوله: «ثَنِيًا بِرَقَبَتِهِ»، أي عطفًا رقبته، يقال: ثَنَى الشَّيْءَ ثَنِيًا، أي عطفه وطواه وردَّ بعضه على بعض. وقيل: إذا أراد الرجل وجهًا فصرفته عن وجهه، قلت: ثَنِيته ثَنِيًا. وقيل: الثَّني: ضَمُّ وَاحِدٍ إِلَى وَاحِدٍ، وكذا الثَّنية، يقال: ثَنَى الْعُودَ إِذَا حَنَاهُ وَعَظَفَهُ؛ لِأَنَّهُ ضَمُّ أَحَدِ طَرَفَيْهِ إِلَى الْآخَرِ، ثُمَّ قِيلَ: ثَنَاهُ عَنْ وَجْهِهِ إِذَا كَفَّهَ وَصَرَفَهُ؛ لِأَنَّهُ سَبَّبَ عَنْهُ. راجع: المغرب، ص ٧٠-٧١؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ١١٥ (ثنى). ١٥. في «ب، ث»: - «إلى».

١٦. الكَدْحُ: العمل والسعي والكسب. وقيل: الكدح: عمل الإنسان لنفسه من خير أو شر. وقيل: الكدح في اللغة: السعي والحرص الدُّؤُوبُ في العمل في باب الدنيا والآخرة. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٩٨؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٥٦٩ (كدح).

إِلَى مَا هُوَ صَائِرٌ.^١

٤ / ٤١٣٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّقْفِيِّ، عَنْ

عَلِيِّ بْنِ الْمُعَلَّى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حُمَرَانَ^٢:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَتَمَنَّدَلَ^٣، كَانَتْ لَهُ حَسَنَةٌ، وَإِنْ تَوَضَّأَ وَلَمْ

يَتَمَنَّدَلَ حَتَّى يَجِفَّ وَضُوءُهُ، كَانَتْ لَهُ ثَلَاثُونَ حَسَنَةً»^٤.

٥ / ٤١٣٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ صَبَّاحِ الْحِذَاءِ^٦، عَنْ

١. المحاسن، ص ٢٧٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٠٠، عن صالح بن السندي. علل الشرائع، ص ٢٧٦، ح ٤، بسنده عن صالح بن السندي، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ١١٥، ح ٣٨٨٨؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٠٩، ح ٨١٤، من قوله: «فقال رجل: فما السَّنة» إلى قوله: «في يسر وعافية»؛ البحار، ج ٥٩، ص ١٨٦، ح ٢٣، إلى قوله: «وأنكرها من أنكرها».

٢. ورد الخبر في المحاسن، ص ٤٢٩، ح ٢٥٠، وثواب الأعمال، ص ٣٢، ح ١، عن إبراهيم بن محمد الثقفي، عن بن المعلّى [البغدادي]، عن إبراهيم بن محمد بن حمزاد، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام. وهو الظاهر من طبقة إبراهيم بن محمد بن حمزاد؛ فقد عدّ البرقي والشيخ الطوسي، والده محمد بن حمزاد من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام. وقال أبو غالب الزراري: «روى محمد بن الحسين، عن إبراهيم بن محمد بن حمزاد، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام». راجع: رجال البرقي، ص ٢٠؛ رجال الطوسي، ص ٣١٣، الرقم ٤٦٥١؛ رسالة أبي غالب الزراري، ص ١٣٥.

٣. في «جس»: «فليتَمَنَّدَلَ». و«تَمَنَّدَلَ»، أي تَمَسَّحَ بالمُنْدِيل من أثر الوضوء، والمُنْدِيل بفتح الميم، والكسر نادر، والمُنْدِيل كله: الذي يُتَمَسَّحُ به، قيل: هو من الندل الذي هو الوسخ، وقيل: إنما اشتقاقه من الندل الذي هو التناول. وقيل: هو مشتق من نَدَلْتُ الشيءَ ندلاً من باب قتل إذا جذبته أو أخرجه وتقلته. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٦٥٣؛ المصباح المنير، ص ٥٩٨ (ندل).

٤. في «ظ»: «وكان».

٥. المحاسن، ص ٤٢٩، كتاب المآكل، ح ٢٥٠، عن إبراهيم بن محمد الثقفي. ثواب الأعمال، ص ٣٢، ح ١، بسنده عن سلمة بن الخطاب. الفقيه، ج ١، ص ٥٠، ح ١٠٥، مراسلاً، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٣٤٠، ح ٤٤٢٢؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٧٤، ذيل ح ١٢٥٨.

٦. هكذا في حاشية «ت»، جمع، تقلّأ من بعض النسخ، ونقل العلامة الخبير السيّد موسى الشبيري - دام ظلّه - من حاشية نسخة رمز عنها: «ش»، هكذا: «في بعض النسخ صباح الحذاء». وفي «ظ»، ي، بث، ي، بخ، بس، جمع،

سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام: «مَنْ تَوَضَّأَ لِلْمَغْرِبِ، كَانَ وَضُوؤُهُ ذَلِكَ كَفَّارَةً لِمَا مَضَى مِنْ ذُنُوبِهِ فِي نَهَارِهِ مَا خَلَا الْكَبَائِرَ؛ وَمَنْ تَوَضَّأَ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ، كَانَ وَضُوؤُهُ ذَلِكَ كَفَّارَةً لِمَا مَضَى مِنْ ذُنُوبِهِ^٢ فِي لَيْلَتِهِ^٣، إِلَّا الْكَبَائِرَ^٤».

١٣٦ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ قَاسِمِ الْخَزَّازِ^٥، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ^٦:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «بَيْنَا^٧ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام.....»

«جن» والمطبوع: «جراح الحذاء». وفي «بف» وحاشية «جن»: «جراح المدانتي».

والصواب ما أثبتناه؛ فإنه مضافاً إلى أن الخبر رواه المصنف - في ضمن الحديث - ح ١٣٩ بسند آخر عن صباح الحذاء، عن سماعة، وأن خبرنا هذا رواه الشيخ الصدوق في ثواب الأعمال، ص ٣٢، ح ١، بسنده عن إبراهيم بن هاشم، عن عمرو بن عثمان، عن صباح الحذاء، عن سماعة بن مهران، فإنه مضافاً إلى ذلك - لم نجد عنوان «جراح الحذاء» في غير سند هذا الخبر؛ من كتب الرجال والأسناد، وقد تكرر صباح الحذاء في عدة من الأسناد، ووردت روايته عن سماعة في المحاسن، ج ٢، ص ٤٨٧، ح ٥٥٠، وصباح هذا، هو صباح بن صبيح الحذاء المذكور في كتب الرجال. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٠١، الرقم ٥٣٨؛ رجال البرقي، ص ٣٨؛ رجال الطوسي، ص ٢٢٦، الرقم ٣٠٤٧.

وأما جراح المدانتي، فقد وردت رواياته عن طريق النضر بن سويد، عن القاسم بن سليمان، إلا في قليل من الأسناد المختلة لم يتوسط القاسم بن سليمان بينهما - وليس هذا موضع ذكرها - ولم نجد في شيء من الأسناد رواية عمرو بن عثمان أو غيره عن جراح المدانتي.

ثم لا يخفى ما في «صباح» و«جراح» من الشبهة التامة في بعض الخطوط الموجبة لتحريف أحدهما بالآخر. ١. في «بح»: «إلا» بدل «ما خلا».

٢. في «ظ»، «ي»، «ب»، «بف»، «ج»، «جس»، «جن»، والوسائل -: «في نهاره» - إلى - من ذنوبه».

٣. في «مأة» المقول، ج ١٣، ص ١٩٠؛ والظاهر: يومه، مكان ليلته، وكأنه من السخا، أو الرواة بقرينة أنه نقل هذا الخبر عن سماعة بعد ذلك بزيادة، وهنا في أكثر النسخ: يومه...، وعلى ما في أكثر نسخ المتن، يحتمل أن يكون المراد الليلة السابقة أو يكون الظرف متعلقاً بالكفارة، فيكون المراد جميع الذنوب والله يعلم».

٤. ثواب الأعمال، ص ٣٢، ح ١، بسنده عن إبراهيم بن هاشم، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ١، ص ٥٠، ح ١٠٣، مرسلاً. الوافي، ج ٦، ص ٣٦٦، ح ٤٤٧٩؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٧٥، ح ٩٩٠.

٥. في «بخ»، «بس»، والوسائل: «الخراس». ٦. في «بس» وحاشية «ظ»، «بح»، «جن»: «عبدالله بن بكير».

٧. أصل بينا: بين - بمعنى الوسط، فأشبعفت الفتحة فصارت ألفاً، وربما زيدت عليه «ما» فيقال: بينا و...»

قَاعِدٌ^١ وَمَعَهُ ابْنُهُ مُحَمَّدٌ إِذْ قَالَ^٢: يَا مُحَمَّدُ، ائْتِنِي^٣ بِإِنَاءٍ مِنْ مَاءٍ، فَأَتَاهُ بِهِ^٤، فَصَبَّهُ بِيَدِهِ
الْيُمْنَى عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى، ثُمَّ قَالَ^٥: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ الْمَاءَ طَهُورًا، وَلَمْ يَجْعَلْهُ
نَجِسًا.

ثُمَّ اسْتَنْجَى فَقَالَ: اللَّهُمَّ خَصَّنْ فَرْجِي وَأَعِفَّهُ، وَاسْتَرْ عَوْرَتِي^٦ وَخَرَّمْهَا عَلَى النَّارِ.
ثُمَّ اسْتَنْشَقَ^٧، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَا تُحَرِّمْ عَلَيَّ رِيحَ الْجَنَّةِ، وَاجْعَلْنِي مِمَّنْ يَشْمُ رِيحَهَا

«بينما، والمعنى واحد، وهما ظرفا زمان بمعنى المفاجأة، ويضافان إلى جملة من فعل وفاعل، و مبتدأ وخبر،
وكان الأصمعي يخفض بعد «بينما» ما إذا صلح في موضعه بين. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٨٤؛ النهاية، ج ١،
ص ١٧٦ (بين).

١. في مرآة العقول: «جالس».

٢. في «غ»: «-، إذ». وفي «ي، ب، خ، يس، بف، جن» والوافي: «فقال» بدل «إذ قال».

٣. في «ظ، جع» وحاشية «غ، جن»: «أتني». وفي مرآة العقول، ج ١٣، ص ١٩٢: «قوله»: انتني، بدل على أن
طلب إحضار الماء ليس من الاستعانة المكروهة.

٤. في «ب، بف»: «-، به».

٥. في الوافي: «+ بسم الله».

٦. تحصين الفرج: جعله منيعاً، يقال: خَصَّنَ المكانَ يحصُنُ حصانةً، أي مَنَعَهُ، وأحصنه صاحبه وحصنه
والإعفاف: جعل الشيء عفيفاً، أي كافاً عما لا يحل ولا يجمل. والعورة: سوءة الإنسان، وكل ما يُستحيا منه.
قال العلامة الفيض: «وتحصين الفرج: ستره و صونه عن الحرام، وعطف الإعفاف عليه تفسيري، وعطف
ستر العورة عليه من قبيل عطف العام على الخاص؛ فإن العورة كل ما يستحي منه». وقال العلامة المجلسي:
«والأولى أن يقال: عطف الستر من قبيل عطف الخاص على العام» ثم احتمل كون عورتي بتشديد الياء. راجع:
الصحاح، ج ٢، ص ٧٥٩ (عور)؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ١١٩ (حصن)؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١١٦
(عفف)؛ الوافي، ج ٦، ص ٣٣٦؛ مرآة العقول، ج ١٣، ص ١٩٣.

٧. «استنشق الماء»، أي أبلغه خياشيمه. وقيل: استنشاق الماء: جعله في الأنف وجذبه بالنفس؛ لينزل ما في
الأنف، فكان الماء مجعول للاستنساغ مجاز، وهو من استنشاق الريح، إذا شممتها مع قوة. راجع: النهاية، ج ٥،
ص ٥٩؛ المصباح المنير، ص ٦٠٦ (نشق).

وقال في مرآة العقول، ج ١٣، ص ١٩٣: «قوله»: ثم استنشق، أقول: الرواية في سائر الكتب بتقديم المضمضة
على الاستنشاق كما هو المشهور فيها، وفي الكتاب بالعكس، ولعله من النسخ والمشهور استحباب تقديم
المضمضة. ولا يخفى أن الشيخ روى هذا الحديث في التهذيب عن الكليني، وفيه أيضاً قدم المضمضة على
الاستنشاق.

وَطَيِّبَهَا وَزَيَّحَانَهَا.

ثُمَّ تَمَضَّمْ^١، فَقَالَ: اللَّهُمَّ أَنْطِقْ لِسَانِي بِذِكْرِكَ^٢، وَاجْعَلْنِي مِمَّنْ تَرْضَى عَنْهُ.

ثُمَّ غَسَلَ^٣ وَجْهَهُ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ بَيِّضْ وَجْهِي يَوْمَ تَسْوَدُّ فِيهِ^٤ الْوُجُوهُ، وَلَا تَسْوَدَّ^٥ ٧١/٣
وَجْهِي يَوْمَ تَبْيِضُ^٦ فِيهِ الْوُجُوهُ.

ثُمَّ غَسَلَ يَمِينَهُ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ أَغْطِنِي كِتَابِي بِيَمِينِي، وَالْخُلْدَ^٧ بِيساري.

ثُمَّ غَسَلَ شِمَالَهُ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَا تَغْطِنِي كِتَابِي بِشِمَالِي، وَلَا تَجْعَلْهَا مَغْلُولَةً إِلَيَّ
عُنُقِي، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ مَقْطَعَاتِ^٨ النَّيْرَانِ.

١. «تمضمض»، أي فعل المضمضة، وهو تحريك الماء بالإدارة في الفم. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٠٦؛

المصباح المنير، ص ٥٧٥ (مضمض). ٢. في «بف»: «+» و«شكرك».

٣. في «ظ»: «غسل».

٤. كذا في «بث»، بـخ، وحاشية «بج، بف، جن» والمطبوع. وفي «ظ»، غ، ي، بح، بس، بف، جح، جس، جن: -
«فيه».

٥. كذا في «بث» والتعذيب والمطبوع. وفي أكثر النسخ: «وجوه».

٦. في مرآة العقول: «يمكن أن يقرأ قوله ﷺ: تَبْيِضُ وَتَسْوَدُ، على المضارع الغائب من باب الإفعال، فالوجوه مرفوعة فيهما بالفاعلية؛ وأن يقرأ بصيغة المخاطب من باب التفعيل مخاطباً إليه تعالى، فالوجوه منصوبة فيهما على المفعولية، كما ذكره الشهيد الثاني رفع الله درجته، والأوّل هو المضبوط في كتب الدعاء المسموع عن المشايخ الأجلّة».

٧. قال في الوافي: «الخلد إمّا المراد به الخلود في الجنّة وطلبه باليسار كناية عن حصوله بسهولة من غير تعب ومشقة؛ فإنّ ما يسهل فعله يقال: فعلته يساري. وإمّا المراد به براءة الخلد على حذف المضاف. وإمّا المراد به السوار، وتخصيصه باليسار؛ لأنّ البدن شمال بالنسبة إلى الروح». وثاني الوجوه هو الأظهر عند العلامة المجلسي، وذكر غيرها أيضاً. راجع: مرآة العقول، ج ١٣، ص ١٩٥-١٩٦.

٨. «المقطّعات»: هي الثياب التي تقطّع ثم تحاط، كالقميص والجباب والراويلات. وقيل: هي ثياب قصار؛ لأنّها قطّعت عن بلوغ التمام. وقيل غير ذلك. وقال العلامة المجلسي: «ولعلّ السرّ في كون ثياب النار المقطّعات أو التشبيه بها كونها أكثر اشتمالاً على البدن من غيرها، فالعذاب بها أشدّ. وفي بعض نسخ الحديث والدعاء: مقطّعات، بالفاء والظاء المعجمة: جمع مقطّعة بكسر الظاء من قطع الأمر بالضمّ فظاعة فهو فظيع، أي شديد شنيع، وهو تصحيف، والأوّل موافق للآية الكريمة». راجع: المغرب، ص ٣٨٨؛ لسان العرب، ج ٨، ص ٢٨٢ (قطع).

ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ غَشِّنِي بِرَحْمَتِكَ وَبِرَكَاتِكَ وَعَفْوِكَ.
ثُمَّ مَسَحَ عَلَى رِجْلَيْهِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ ثَبِّتْ قَدَمَيَّ عَلَى الصِّرَاطِ^٢ يَوْمَ تَنْزِلُ فِيهِ
الْأَفْدَامُ، وَاجْعَلْ سَعْيِي فِيمَا يَرْضِيكَ عَنِّي.
ثُمَّ التَفَتَ إِلَى مُحَمَّدٍ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، مَنْ تَوَضَّأَ بِمِثْلِ مَا تَوَضَّأْتُ، وَقَالَ مِثْلَ مَا
قُلْتُ، خَلَقَ اللَّهُ لَهُ مِنْ كُلِّ قَطْرَةٍ مَلَكًا يَقْدُسُهُ، وَيُسَبِّحُهُ، وَيَكْبِّرُهُ، وَيُهَلِّلُهُ، وَيَكْتُبُ لَهُ
ثَوَابَ ذَلِكَ^{٣، ٤}.

١٣٧ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ،
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ - وَهُوَ يُحَدِّثُ النَّاسَ بِمَكَّةَ -: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْفَجْرَ،
ثُمَّ جَلَسَ مَعَ أَصْحَابِهِ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَجَعَلَ يَقُومُ الرَّجُلُ بَعْدَ الرَّجُلِ^٥ حَتَّى لَمْ
يَبْقَ مَعَهُ إِلَّا رَجُلَانِ: أَنصَارِيٌّ، وَثَقَفِيٌّ، فَقَالَ لَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ لَكُمَا
حَاجَةً تَرِيدَانِ^٦ أَنْ تَسْأَلَا عَنْهَا، فَإِنْ شِئْتُمَا أُخْبِرْتُكُمَا بِحَاجَتِكُمَا قَبْلَ أَنْ تَسْأَلَانِي^٧،
وَإِنْ شِئْتُمَا فَاسْأَلَا عَنْهَا؟

١. في «جس»: - «على».

٢. في «ظ، غ، ي، بس، بف، جح، جس، جن»: - «على الصراط».

٣. في «مرآة العقول»: + «إلى يوم القيامة».

٤. التهذيب، ج ١، ص ٥٣، ح ١٥٣، بسنده عن الكليني، مع اختلاف يسير في الألفاظ. وفيه، ح ١٥٢؛ والمحاسن،
ص ٤٥، كتاب ثواب الأعمال، ح ٦١؛ والأُمالي للصدوق، ص ٥٥٤، المجلس ٨٢، ح ١١، بسنده عن
عبد الرحمن بن كبير. الفقيه، ج ١، ص ٤١، ح ٨٤، مراسلاً؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٦٩؛ المقنعة، ص ٤٣، من دون
الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٣٣٤، ح ٤٤١٠؛ الوسائل،
ج ١، ص ٤٠٢، ح ١٠٤٦؛ البحار، ج ٨٠، ص ٣٢١، ذيل ح ١٢.

٥. في الوافي: - «بعد الرجل».

٦. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والبحار والفقيه. وفي «جن» والمطبوع: «وتريدان».

٧. في «بث»: + «عنها».

قَالَ: بَلْ تُخْبِرُنَا قَبْلَ أَنْ نَسْأَلَكَ عَنْهَا؛ فَإِنَّ ذَلِكَ أَجْلَى^١ لِّلْعَمَى^٢، وَأُبْعَدُ مِنَ الْإِزْتِيَابِ، وَأُثْبِتُ لِلْإِيمَانِ.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَّا أَنْتَ يَا^٣ أَخَا ثَقِيفٍ، فَإِنَّكَ جِئْتَ أَنْ تَسْأَلَنِي عَنْ وُضُوئِكَ وَصَلَاتِكَ^٤: مَا لَكَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْخَيْرِ؟ أَمَّا وُضُوئُكَ، فَإِنَّكَ إِذَا وَضَعْتَ يَدَكَ فِي إِيَّائِكَ، ثُمَّ قُلْتَ: بِسْمِ اللَّهِ، تَنَاطَرَتْ مِنْهَا^٥ مَا اكْتَسَبْتَ^٦ مِنَ الذُّنُوبِ؛ فَإِذَا غَسَلْتَ وَجْهَكَ، تَنَاطَرَتْ ٧٢/٣ الذُّنُوبُ^٧ الَّتِي اكْتَسَبْتَهَا عَيْنَاكَ بِنَظَرِهِمَا^٨ وَقَوْلِكَ؛ فَإِذَا غَسَلْتَ ذِرَاعَيْكَ^٩، تَنَاطَرَتْ الذُّنُوبُ عَنْ يَمِينِكَ وَشِمَالِكَ؛ فَإِذَا^{١٠} مَسَحْتَ رَأْسَكَ وَقَدَمَيْكَ، تَنَاطَرَتْ الذُّنُوبُ الَّتِي مَشَيْتَ إِلَيْهَا^{١١} عَلَى قَدَمَيْكَ، فَهَذَا لَكَ فِي وُضُوئِكَ^{١٢}.

٤١٣٨ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

١. في «بخ»: «إجلالة».
٢. في «ظ، غ»: «للغماء». وفي «بث، يح، بف، جح»: «للعماء».
٣. في «بخ»: «-ويا».
٤. في «غ، ي، بف، جس» والوافي والبحار: «-أن».
٥. في حاشية «جح»: «+و».
٦. في «جس»: «-منها». والتناثر: التناقص متفرقاً، يقال: نَثَرَ الشيءَ يَنثُرُه - بضم الناء وكسرهما - نَثْرًا وَنَثَارًا وَنَثْرَه، أي رماه متفرقاً، فانتثرو ونَثَرُو تناثر. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ١٩١.
٧. في «جن»: «+وبها».
٨. في «جس»: «-فإذا غسلت وجهك تناثرت الذنوب».
٩. في البحار: «بنظرها».
١٠. في «ظ، ي، بث، بخ، بس، بف، جن» والبحار: «ذراعك».
١١. في «ظ، يس، بف» وحاشية «ي، يح» والوافي: «وإذا».
١٢. في «جس»: «عليها».
١٣. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٢، صدرح ٢١٣٨، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب. الأماشي للصدوق، ص ٥٤٩، المجلس ٨١، صدرح ٢٢، بسنده عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، مع زيادة، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٣٦٧، ح ٤٤٨٥؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٩٣، ذيل ح ١٠٣١؛ البحار، ج ١٨، ص ١٢٨، ح ٣٧.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْوُضُوءُ شَطْرُ الْإِيمَانِ».^١

٩ / ٤١٣٩. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ صَبَّاحِ الْحَدَّادِ، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، فَصَلَّى الطَّهْرَ وَالْعَصْرَ بَيْنَ يَدَيَّ^٢، وَجَلَسْتُ عِنْدَهُ حَتَّى خَضِرَتْ^٣ الْمَغْرِبُ، فَدَعَا بِوُضُوءٍ^٤، فَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ قَالَ لِي: «تَوَضَّأَ» فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، أَنَا عَلَى وَضُوءٍ^٥، فَقَالَ: «وَإِنْ كُنْتُ عَلَى وَضُوءٍ، إِنَّ مَنْ تَوَضَّأَ لِلْمَغْرِبِ، كَانَ وَضُوءُهُ ذَلِكَ كَقَارَةِ لِمَا مَضَى مِنْ ذُنُوبِهِ فِي يَوْمِهِ^٦، إِلَّا الْكَبَائِرَ^٧، وَمَنْ تَوَضَّأَ لِلصُّبْحِ، كَانَ وَضُوءُهُ ذَلِكَ كَقَارَةِ لِمَا مَضَى مِنْ ذُنُوبِهِ فِي لَيْلَتِهِ^٨، إِلَّا الْكَبَائِرَ».^٩

١٠ / ٤١٤٠. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى وَأَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعْدَانَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الطَّهْرُ عَلَى الطَّهْرِ عَشْرُ حَسَنَاتٍ».^{١٠}

١. الجعفریات، ص ١٧؛ وص ١٦٩، بسندهما عن جعفر بن محمد، عن أبيانه عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الغارات، ج ١، ص ١٥٤، ضمن الحديث الطويل، بسند آخر عن أمير المؤمنين عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله. وفي الأمالي للمفيد، ص ٢٦٧، المجلس ٨١، ح ٣؛ والأمالي للطوسي، ص ٢٩، المجلس ١، ح ٣١، بسند آخر عن علي بن أبي طالب عليه السلام، ضمن الحديث الطويل وتام الرواية في كل المصادر هكذا: «الوضوء نصف الإيمان». الوافي، ج ٦، ص ٣٦٥، ح ٤٤٧٦؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٦٦، ح ٩٦٤.
٢. في «جس» وحاشية «بس»: «يديه».
٣. في «ط»: «++ صلاة».
٤. «الوضوء» - بالفتح -: الماء الذي يتوضأ به، والوضوء - بالضم -: التوضؤ والفعل نفسه. راجع: المصباح، ج ١، ص ٨١؛ النهاية، ج ٥، ص ١٩٥ (وضأ).
٥. في «ط»: «أني».
٦. هكذا في أكثر النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي «بث»، «بس»، «ج»، «جن» والمطبوع: «وضوئي».
٧. في «بث» وحاشية «بس»: «ليلته». وفي «جس»: «ليلة».
٨. في «غ»: «ليلة». وفي حاشية «بث»: «ليلة».
٩. المحاسن، ص ٣١٢، كتاب الملل، ح ٢٧، بسنده عن سماعة بن مهران، عن أبي الحسن موسى عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٣٦٦، ح ٤٤٨٠؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٦٦، ح ٩٩١.
١٠. المحاسن، ص ٤٧، كتاب ثواب الأعمال، ح ٦٣، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن علي عليه السلام. الخصال، ص ٥٥.

٤١٤١ / ١١ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَغَيْرُهُ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ بِإِسْنَادِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا فَرَعَ أَحَدُكُمْ مِنْ وُضُوئِهِ^١، فَلْيَأْخُذْ كَفًّا مِنْ مَاءٍ، فَلْيَمْسُخْ^٢ بِهِ قَفَاهُ؛ يَكُونُ ذَلِكَ فَكَأَنَّ رَقَبَتَهُ مِنَ النَّارِ^٣».

٤١٤٢ / ١٢ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ: ٧٣/٣

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: الرَّجُلُ يَغْتَسِلُ بِمَاءِ الْوَرْدِ، وَيَتَوَضَّأُ بِهِ لِلصَّلَاةِ؟ قَالَ: «لَا بَأْسَ بِذَلِكَ»^٤.

٤١٤٣ / ١٣ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْجُعْفِيِّ:

ص ٦٢٠، أبواب الثمانين ومافوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه، عن علي عليه السلام. تحف العقول، ص ١١٠، ضمن الحديث الطويل، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٣٦٦، ح ٤٤٨١؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٧٦، ح ٩٩٢.

١. في «ظ»، بح، جس: «من وضوء». وفي الوسائل: «عن وضوئه». وفي الوافي: «ينبغي حمل هذا الخبر أيضاً على التفتية؛ لعدم ثبوت هذه السنة بين الأصحاب رحمهم الله»، وفي مرآة العقول: «... ويحتمل أن يكون التواب على هذا الفعل للتفتية».

٢. في «بخ»، بس، بف، جس، جن: وحاشية «ى»، بح، والوافي: «فيمسح».

٣. الوافي، ج ٦، ص ٣٠٢، ح ٤٣٣٨؛ الوسائل، ج ١، ص ٤١٢، ح ١٠٧٢.

٤. احتج ابن بابويه بهذه الرواية على جواز رفع الحدث بماء الورد، والمشهور بين الأصحاب بل المجمع عليه عدم جواز التوضي والغتسال بالماء المضاف مطلقاً وأجاب عنها الشيخ - بعد ما حكم بشذوذها وأن العصابة اجتمعت على ترك العمل بظاهرها - باحتمال أن يكون المراد بالوضوء التحسين والتنظيف، أو أن يكون المراد بماء الورد الماء الذي وقع فيه الورد دون أن يكون معتصراً منه. قال العلامة المجلسي عليه السلام: «وما هذا شأنه فهو بالإعراض عنه حقيق». راجع: التهذيب، ج ١، ص ٢٩٩، ذيل ح ٦٢٧؛ الوافي، ج ٦، ص ٣٢٥؛ مرآة العقول، ج ١٣، ص ١٩٩.

٥. التهذيب، ج ١، ص ٢١٨، ح ٦٢٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٤، ح ٢٧، بسندهما عن الكليني. وفي الأمالي للصدوق، ص ٦٤٥، المجلس ٩٣، ضمن إملاء الصدوق في وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار؛ والفتية، ج ١، ص ٦، ذيل ح ٣، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٣٢٥، ح ٤٣٨٧؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٠٤، ح ٥٢٣.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَمَّنْ^١ مَسَّ^٢ عَظْمَ الْمَيِّتِ؟
قَالَ: «إِذَا كَانَ^٣ سَنَةً^٤، فَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ»^٥.

١٤٤٤ / ١٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى رَفَعَهُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِذَا كَانَ الرَّجُلُ نَائِمًا فِي الْمَسْجِدِ^٦ الْحَرَامِ، أَوْ^٧ مَسْجِدِ
الرَّسُولِ عليه السلام، فَاحْتَلَمَ^٨، فَأَصَابَتْهُ^٩ جَنَابَتُهُ، فَلَيْتَيْتُمْ، وَلَا يَمُرُّ فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا مُتَيَّمًا
حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ، ثُمَّ يَغْتَسِلَ، وَكَذَلِكَ^{١٠} الْخَائِضُ إِذَا أَصَابَهَا الْخَيْضُ تَفَعَّلَ كَذَلِكَ، وَلَا
بَأْسَ أَنْ يَمُرَّ^{١١} فِي سَائِرِ الْمَسَاجِدِ، وَلَا يَجْلِسَانِ^{١٢} فِيهَا»^{١٣}.

١٤٤٥ / ١٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ وَهْبِ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ

٧٤/٣ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

١. في «بخ، بف» وحاشية «بث» والتذهيب والاستبصار: «عن».

٢. في «ظ، غ» وحاشية «بخ»: «يمس».

٣. في «بع، بس، جن» وحاشية «غ، بث، جح» و«مرأة العقول والتذهيب والاستبصار»: «إذا جاز».

٤. في «ي»: «سِنَةً».

٥. التذهيب، ج ١، ص ٢٧٧، ح ٨١٤؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٩٢، ح ٦٧٣، بسندهما عن صفوان. الفقيه، ج ١، ص ٧٣، ذيل ح ١٦٧، مع اختلاف يسير. الوسائل، ج ٣، ص ٢٩٤، ذيل ح ٣٦٩٠.

٦. في «بخ»: «مسجد».

٧. في «جس»: «أو».

٨. في حاشية «ي»: «واحتلم». وفي «مرأة العقول»: «قوله عليه السلام». فاحتلم، أي رأى في النوم ما يوجب الاحتلام. وفي اللغة: احتلم، أي رأى في منامه رؤيا. راجع: المصباح المنير، ص ١٤٨.

٩. في «بع، بس» وحاشية «غ، ي»: «وأصابته». وفي «جس»: «فأصابه».

١٠. في «ظ، غ»: «وكذا».

١١. في «جس»: «أن تمر».

١٢. في «بخ، بف» وحاشية «ظ» والوافي: «ولا يجلسا». وفي «جس»: «ويجلسان». وفي «مرأة العقول»: «ولا يجلسان».

١٣. التذهيب، ج ١، ص ٤٠٧، ح ١٢٨٠، معلقاً عن محمد بن أحمد، عن يعقوب بن يزيد، عن النضر بن سويد، عن عبدالله بن سنان، عن أبي حمزة، مع اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب الطهارة، باب الجنب يأكل و يشرب...، ح ٤٠٤٥ و ٤٠٤٦؛ والتذهيب، ج ١، ص ١٢٥، ح ٣٣٧؛ وج ٦، ص ١٥، صدر ح ٣٤، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ٦، ص ٥٥٦، ح ٤٩٢٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٥٥، ح ١٩٣٣.

سَأَلَتْهُ عَنْ حَيْثَ دَخَلَتْ حُبًّا فِيهِ مَاءٌ، وَخَرَجَتْ مِنْهُ؟

قَالَ: «إِنْ^١ وَجَدَ مَاءً غَيْرَهُ، فَلْيَهْرِقْهُ»^٢.

١٤٦ / ١٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْعُمَرَكِيِّ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ:

عَنْ أَخِيهِ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ رَعَفَ^٣، فَأَمْتَحَطَ^٤، فَصَارَ^٥ بَعْضُ^٦

ذَلِكَ الدَّمِ قِطْعًا صَغِيرًا، فَأَصَابَ إِنْاءَهُ: هَلْ يَصْلُحُ لَهُ^٧ الْوُضُوءُ مِنْهُ؟

فَقَالَ^٨: «إِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ يَسْتَبِينُ فِي الْمَاءِ، فَلَا بَأْسَ؛ وَإِنْ كَانَ^٩ شَيْئًا بَيْنًا، فَلَا

يَتَوَضَّأُ^{١٠} مِنْهُ».

١. في «ي»: «إِذَا».

٢. في «ي»، بث، يخ، يس، بف، جح، جن: «فليهرقه». وقوله «فليهرقه»، أي فليصبه. وفيه ثلاث لغات: هَرَأَقَ الماءَ يُهْرِيقُ يفتح الهاء، أَهْرَقَ يُهْرِقُ من باب الإفعال، أَهْرَأَقَ يُهْرِيقُ إهراقًا. والأخير شاذ. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٦٩؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٦٠ (هرق).

٣. الاستبصار، ج ١، ص ٢٥، ح ٦٣، معلقًا عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين. التهذيب، ج ١، ص ٤١٣، ح ١٣٠٢، بسنده عن محمد بن الحسين، عن وهيب، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام. راجع: فقه الرضا عليه السلام، ص ٩٢. الوسائل، ج ١، ص ٢٣٩، ذيل ح ٦١٧.

٤. في «جن» وحاشية «بع»: «عن الرجل».

٥. «رَعَفَ»، أي سال رُعاؤه، أو خرج الدم من أنفه، والرُعا: خروج الدم من الأنف، وقيل: هو الدم نفسه. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٦٥؛ المغرب، ص ١٩١؛ المصباح المنير، ص ٢٣٠ (رغف).

٦. «فامتخط»، أي أخرج مخاطه من أنفه، والمُخاط: ما يسيل من الأنف، وهو هنا الدم. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٣٩٨؛ المصباح المنير، ص ٥٦٦ (مخط).

٧. في «بخ»: «وصار». وفي مسائل علي بن جعفر: «فطار».

٨. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «وبعض».

٩. في «بح، جس» والوسائل: «قطرًا». وفي مسائل علي بن جعفر: «قطرًا قطرًا».

١٠. في الوافي والتهذيب والاستبصار ومسائل علي بن جعفر: «وله».

١١. في الوافي والتهذيب والاستبصار ومسائل علي بن جعفر: «قال».

١٢. في «ظ، ي»: «كانت». وفي التهذيب: «فإن كان».

١٣. في الوسائل: «فلا تتوضأ».

قَالَ^١: وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ رَعَفَ^٢ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ، فَتَقَطَّرُ قَطْرَةٌ فِي إِنْثَائِهِ: هَلْ يَصْلُحُ^٣ الْوُضُوءُ مِنْهُ؟ قَالَ: «لَا»^٤.

١٧/٤١٤٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْبَرْقِيِّ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ صَفْوَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ اخْتَجَّ إِلَى الْوُضُوءِ لِلصَّلَاةِ وَهُوَ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ، فَوَجَدَ بِقَدْرِ^٥ مَا يَتَوَضَّأُ بِهِ^٦ بِمَاءَةِ دِرْهَمٍ، أَوْ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ وَهُوَ وَاجِدٌ لَهَا^٧: يَشْتَرِي^٨ وَيَتَوَضَّأُ، أَوْ يَتَيْمَّمُ؟

قَالَ: «لَا، بَلْ يَشْتَرِي، قَدْ^٩ أَصَابَنِي مِثْلُ ذَلِكَ^{١٠}، فَاشْتَرَيْتُ وَتَوَضَّأْتُ،

١. مرجع الضمير المستتر في «قال» هو علي بن جعفر.

٢. في مسائل علي بن جعفر: «الرجل يرعف» بدل «رجل رعف».

٣. في «ي»: «فهو».

٤. هكذا في «ظ، بث، بح، جس» والوسائل. وفي «غ، ي، بخ، بس، بف، جح، جن» وحاشية «بح»: «فقطر» مع تضعيف الطاء في بعضها. وفي المطبوع والوافي: «فيقطر».

٥. في «بف»: «-هل». وفي مسائل علي بن جعفر: «+له».

٦. في الوافي: «النهى في آخر الحديث محمول على ما إذا استبان» ليوافق صدر الحديث، والوجه في النهي ما أشرنا إليه من أن ماء الوضوء والغسل لا بد له من مزيد اختصاص.

٧. مسائل علي بن جعفر، ص ١١٩، مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ١، ص ٤١٢، ح ١٢٩٩؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٣، ح ٥٧، بسندهما عن العمري، إلى قوله: «فلا يتوضأ منه». الوافي، ج ٦، ص ٢٥، ح ٣٨٠ و ٣٨١؛ الوسائل، ج ١، ص ١٥٠، ح ٣٧٥.

٨. في الوافي والتهذيب: «وقدر».

٩. في «جس»: «-به».

١٠. في حاشية «بح»: «بها».

١١. في «جس»: «أو يشترى».

١٢. في حاشية «بخ»: «وقد».

١٣. في «ي، بث، بخ، بس، بف، جح، جن» وحاشية «غ» والوافي والتهذيب: «هذا».

وَمَا يَسْرُنِي^١ بِذَلِكَ مَالٌ كَثِيرٌ^٢.

هَذَا آخِرُ كِتَابِ الطَّهَارَةِ مِنْ كِتَابِ الْكَافِي، وَيَتْلُوهُ كِتَابُ الْحَيْضِ

إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى^٣.

١. هكذا في «ظ، غ، ي، بح، بس، بف، جس، جن» وحاشية «بث، جح» والتعذيب والوسائل. وفي «بث، جح» وحاشية «ظ، بح، بخ» والفقهاء «وما يسووني». وفي حاشية «غ»: «وما يسرلي». وفي حاشية «بح، بخ» والمطبوع والوافي: «وما يشتري».

وقال في الوافي: ولقطة «يشترى» يجوز قراءتها بالبناء للفاعل والمفعول والمراد أَنَّ الماء المشتري للموضوع بتلك الداراهم مال كثير لما يترتب عليه من الثواب العظيم والأجر الجسيم. وفي النسخ اختلاف شديد في هذه اللفظة ولعل ما كتبه أصحابه.

هذا، وما يبدو من تضافر النسخ وملائمة المعنى، هو ترجيح عبارة «وما يسرني»؛ فَإِنَّ المراد منها، أَنَّهُ لا يسرني بما اكتسبت من تحصيل الموضوع مال كثير، كما أَنَّ عبارة «وما يسووني» أكثر ملائمة مما ورد في المطبوع وقليل من النسخ؛ فَإِنَّ المراد منها، أَنَّهُ لا يسووني بما اكتسبت من تحصيل الموضوع صرف مال كثير.

٢. التعذيب، ج ١، ص ٤٠٦، ح ١٢٧٦، معلقاً عن محمد بن يحيى. الفقيه، ج ١، ص ٣٥، ح ٧١، مراسلاً عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٥٥٦، ح ٤٩٢١؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٨٩، ح ٣٩٤٨.

٣. ورد في النسخ بدل «هذا آخر كتاب الطهارة» إلى «كتاب الحيض إن شاء الله تعالى» عبارات مختلفة.

(١٠)

كتاب الحيض

بسم الله الرحمن الرحيم^١

[١٠]

كِتَابُ الْحَيْضِ

٧٥/٣

١ - أَبْوَابُ الْحَيْضِ^٢

١٤٨ / ١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ، عَنْ
حَمَّادِ بْنِ عُسْمانَ، عَنْ أُذَيْنِ بْنِ الْحَرِّ، قَالَ:
سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - حَدَّ لِلنِّسَاءِ فِي كُلِّ شَهْرٍ
مَرَّةً»^٣.

١٤٩ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتَهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنْ أَرَبْتُمْ»^٤؟

فَقَالَ: «مَا جَازَ الشَّهْرُ»^٥.....

١. هكذا في «ظ، غ، ي، بث، بح، بس، جع، جن» وحاشية «بخ». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «بسم الله الرحمن الرحيم».

٢. في «بخ»: «أبواب المحيض». وفي «مرآة العقول»: «باب الحيض».

٣. الواقي، ج ٦، ص ٤٤٣، ح ٤٦٤٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٩٢، ح ٢١٦٤.

٤. في الكافي، ١٠٨٠٩: + «بن عثمان».

٥. الطلاق (٦٥): ٤. وفي الكافي، ح ١٠٨٠٩، والتهذيب والاستبصار: + «وما الريبة».

٦. في الكافي، ح ١٠٨٠٩، والتهذيب والاستبصار: «زاد على شهر» بدل «جاز الشهر».

فَهُوَ رِبِّيَّةٌ^٢.

٢ - بَابُ أَذْنَى الْخَيْضِ وَأَقْصَاهُ وَأَذْنَى الطَّهْرِ

٤١٥٠ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيْسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَشْتَمٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ^٣ عَنْ أَذْنَى مَا يَكُونُ مِنَ الْخَيْضِ؟
فَقَالَ: «ثَلَاثَةٌ^٤، وَأَكْثَرُهُ عَشْرَةٌ^٥».

٤١٥١ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ؛
وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، قَالَ: «أَقَلُّ مَا يَكُونُ^٨ الْخَيْضُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ

١. في مرآة العقول، ج ١٣، ص ٢٠٣: «ظاهر هذا الخبر مخالف لكلام كافة الأصحاب وكثير من الأخبار، ويمكن حمله مع بعد على أن الرية والاختلاط يحصل بهذا القدر وإن لم يترتب عليه الحكم المذكور في الآية، أو المراد أنه مع تجاوز الشهر عن العادة تحصل الرية المقصودة من الآية غالباً، والله أعلم».

٢. الكافي، كتاب الطلاق، باب عِدَّةُ الْمُسْتَرَبَةِ، ضمن ح ١٠٨٠٩. التهذيب، ج ٨، ص ١١٨، ضمن ح ٤٠٧، بسنده عن الكليني. الاستبصار، ج ٣، ص ٣٢٥، صدر ح ١٠، بإسناده عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ٦، ص ٤٣٣، ح ٤٦٤٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٩٢، ح ٢١٦٣؛ وفيه، ج ٢٢، ص ١٩٢، ح ٢٨٣٥٨.

٣. في الوافي والتهذيب، ح ٤٤٥: «والرضا».

٤. في الوسائل والتهذيب، ح ٤٤٥ والاستبصار، ح ٤٤٦: «وأيام».

٥. في «جس»: «وأكثر ما يكون». في «بح»: «وأيام».

٧. التهذيب، ج ١، ص ١٥٦، ح ٤٤٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٣٠، ح ٤٤٦، بسندهما عن الكليني. وفي التهذيب، ج ١، ص ١٥٦، ح ٤٤٧؛ وضمن ح ٤٤٩؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٣٠، ح ٤٤٥؛ و ص ١٣١، ضمن ح ٤٥٠؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ١٢٤، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر، مع اختلاف يسير. فقه الرضا^٩، ص ١٩١، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٤٣٤، ح ٤٦٤٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٩٤، ح ٢١٦٨.

٨. في حاشية «ظ»: «من».

عَشْرَةُ أَيَّامٍ.^١

٤١٥٢ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ^٢، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، قَالَ: ٧٦/٣

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ أَذْنَى مَا يَكُونُ مِنَ الْحَيْضِ؟

فَقَالَ^٣: «أَذْنَاهُ ثَلَاثَةٌ، وَأَبْعَدُهُ عَشْرَةٌ».^٤

٤١٥٣ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَكُونُ الْقُرْءُ فِي^٥ أَقَلِّ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ^٦، فَمَا زَادَ^٧، أَقَلُّ

١. الخصال، ص ٦٠٥، باب الواحد إلى المائة، ضمن الحديث الطويل ٩، بسند آخر. علل الشرائع، ص ٢٩١،

ح ١، بسند آخر مع زيادة في أوله وآخره. الفقيه، ج ١، ص ١٠١، ضمن ح ٢١٠، مرسلًا من دون الإسناد إلى

المعصوم عليه السلام. وفيه، ص ٨٩، ذكره في ذيل ح ١٩٥؛ الأملاني للصدوق، ج ٦، ص ٦٤٧، المجلس ٩٣، ضمن إملاء

الصدوق في وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار؛ المقنعة، ص ٥٤، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام،

وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. راجع: التهذيب، ج ١، ص ١٥٦، ح ٤٤٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٣٠،

ح ٤٤٩ و ٤٥١. الوافي، ج ٦، ص ٤٣٥، ح ٤٦٤٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٩٣، ح ٢١٦٦.

٢. هكذا في «ب»، «بح»، «بخ»، «بس»، «بف»، «جج»، «جس»، «جن»، والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي «ظ»، «ي»

والمطبوع: «+وعلي بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً».

٣. في «بخ»، «بس»، «بف»، وحاشية «غ» والوافي: «قال».

٤. في الاستبصار: «+أَيَّامٍ».

٥. التهذيب، ج ١، ص ١٥٦، ح ٤٤٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٣٠، ح ٤٤٧، بسندهما عن الكليني. الوافي، ج ٦،

ص ٤٣٥، ح ٤٦٤٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٩٤، ح ٢١٦٧.

٦. «القرء» بفتح القاف وضمها وسكون الراء: هو من الأضداد يقع على الحيض والطهر، والمراد هنا الطهر،

وقيل: هو بالفتح بمعنى الطهر، وبالضم بمعنى الحيض، والأول هو الأشهر. قال ابن الأثير: «والأصل في القرء

الوقت المعلوم، فلذلك وقع على الصّدين؛ لأن لكل منهما وقتاً». وقال العلامة الفيض: «وأصل معناه الجمع،

وإنما سمي الطهر والحيض به؛ لأن المرأة تتر الدم، أي تجمعها في أيام طهرها ثم تدفعه في أيام حيضها».

راجع: النهاية، ج ٤، ص ٣٢؛ لسان العرب، ج ١، ص ١٣٠ (قرأ).

٧. في الاستبصار: «-في».

٨. في التهذيب والاستبصار: «-أَيَّامٍ».

٩. المتبادر من قوله عليه السلام: «فما زاد» أن المراد أنه لا يكون أقل من عشرة فصاعداً، وهو لا يخلو من إشكال بحسب

مَا يَكُونُ عَشْرَةٌ مِنْ حِينٍ تَطْهَرُ إِلَى أَنْ تَرَى الدَّمَ.^١

٤١٥٤ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرْزَارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ بَعْضِ

رِجَالِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَدْنَى الطَّهْرِ عَشْرَةُ أَيَّامٍ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَرْأَةَ^٢ أَوَّلَ مَا تَحْبِضُ رُبَّمَا كَانَتْ كَثِيرَةَ الدَّمِ، فَيَكُونُ حَيْضُهَا عَشْرَةَ أَيَّامٍ، فَلَا تَزَالُ^٣ كُلَّمَا كَبُرَتْ نَقَصَتْ حَتَّى تَرْجِعَ^٤ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، فَإِذَا رَجَعَتْ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، اِرْتَفَعَ حَيْضُهَا، وَلَا يَكُونُ أَقَلُّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.

فَإِذَا رَأَتْ الْمَرْأَةُ^٥ الدَّمَ فِي أَيَّامٍ حَيْضُهَا^٦، تَرَكَبِ الصَّلَاةَ، فَإِنْ اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَهِيَ حَائِضٌ، وَإِنْ انْقَطَعَ^٧ الدَّمُ بَعْدَ مَا رَأَتْهُ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ، اغْتَسَلَتْ وَصَلَّتْ، وَانْتَظَرَتْ مِنْ يَوْمِ رَأَتْ الدَّمَ إِلَى عَشْرَةِ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَأَتْ^٨ فِي بَلَدِ الْعَشْرَةِ أَيَّامٍ مِنْ يَوْمِ رَأَتْ الدَّمَ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ حَتَّى يَتِمَّ^٩ لَهَا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، فَذَلِكَ الَّذِي رَأَتْهُ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ مَعَ هَذَا الَّذِي رَأَتْهُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْعَشْرَةِ، فَهُوَ^{١٠} مِنَ الْحَيْضِ، وَإِنْ مَرَّ بِهَا مِنْ يَوْمِ رَأَتْ

«المعنى، فاعمل معناه: فالقراء الذي زاد على أقل من عشرة أيام أقل ما يكون عشرة، فالموصول مبتدأ، وأقل»

مبتدأ ثان، وعشرة خبره، و«يكون» تامة، وجملة المبتدأ مع الخبر خبر المبتدأ الأول. قاله الشيخ البهائي في

الحبل المتين، ص ١٦٨، ومشرق الشمسين، ص ٢٥٦.

١. التهذيب، ج ١، ص ١٥٧، ح ٤٥١، معلقاً عن أحمد بن محمد: الاستبصار، ج ١، ص ١٣١، ح ٤٥٢، بسنده عن

أحمد بن محمد. الوافي، ج ٦، ص ٤٣٥، ح ٤٦٥٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٩٧، ح ٢١٨٠.

٢. في «جن»: «امرأة».

٣. في «بث، بس، جس»: «فلا يزال».

٤. في «بث، بس»: «حتى يرجع».

٥. في «جن»: «- المرأة».

٦. في «جس»: «وإن ارتفع».

٧. في «ي، يح، يس، يث»: «وإن رأت». وفي «بث»: «فإن زادت». وفي «جس»: «- فإن رأت». وفي «جن»:

«وإن رأت الدم». وفي حاشية «يح»: «ولو رأت».

٨. في «بث، جن»: «حتى تتم».

٩. في «غ، جس، جن»: «والتهديب: «هو».

الدَّم^١ عَشْرَةَ أَيَّامٍ، وَلَمْ تَرَ الدَّمَ، فَذَلِكَ الْيَوْمُ وَالْيَوْمَانِ الَّذِي رَأَتْهُ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْخَيْضِ، إِنَّمَا كَانَ مِنْ عَلِيَّةٍ: إِمَّا^٢ قَرَحَةً^٣ فِي جَوْفِهَا^٤، وَإِمَّا مِنْ الْجَوْفِ، فَعَلَيْهَا أَنْ تُعِيدَ الصَّلَاةَ يَلِكُ^٥ الْيَوْمَيْنِ، الَّتِي تَرَكْتَهَا؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ حَائِضًا، فَيَجِبُ أَنْ تَقْضِيَ^٦ مَا تَرَكْتَ مِنَ الصَّلَاةِ فِي الْيَوْمِ وَالْيَوْمَيْنِ، وَإِنْ تَمَّ لَهَا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، فَهُوَ مِنَ الْخَيْضِ وَهُوَ أَذْنَى الْخَيْضِ، وَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهَا الْقَضَاءُ.

وَلَا يَكُونُ الطَّهَرُ أَقَلَّ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ، فَإِذَا^٧ خَاضَتِ الْمَرْأَةُ وَكَانَ خَيْضُهَا خَمْسَةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ انْقَطَعَ الدَّمُ، اغْتَسَلَتْ وَصَلَّتْ، فَإِنْ رَأَتْ بَعْدَ ذَلِكَ الدَّمَ، وَلَمْ يَتِمَّ لَهَا مِنْ يَوْمِ ٧٧/٣ طَهَرَتْ عَشْرَةَ أَيَّامٍ، فَذَلِكَ مِنَ الْخَيْضِ تَدْعُ الصَّلَاةَ، وَإِنْ رَأَتْ^٨ الدَّمَ مِنْ^٩ أَوَّلِ مَا رَأَتْ^{١٠} الثَّانِي الَّذِي رَأَتْهُ تَمَامَ الْعَشْرَةِ أَيَّامٍ وَدَامَ عَلَيْهَا، عَدَّتْ مِنْ أَوَّلِ^{١١} مَا رَأَتْ الدَّمَ الْأَوَّلِ^{١٢} وَالثَّانِي عَشْرَةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ هِيَ مُسْتَحَاضَةٌ تَعْمَلُ مَا تَعْمَلُهُ^{١٣} الْمُسْتَحَاضَةُ. وَقَالَ: «كُلُّ مَا رَأَتْ الْمَرْأَةُ فِي أَيَّامٍ خَيْضِهَا مِنْ صَفَرَةٍ أَوْ حُمْرَةٍ، فَهُوَ مِنَ الْخَيْضِ؛ وَكُلُّ مَا رَأَتْهُ^{١٤} بَعْدَ أَيَّامٍ خَيْضِهَا، فَلَيْسَ مِنَ الْخَيْضِ»^{١٥}.

١. في «جس» والتهذيب: - «الدَّم».

٢. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي «ي» والمطبوع: + «من». وفي «بث»: «أو» بدل «إمّا».

٣. «الْقَرَحَةُ»: واحدة الْقَرَحِ، وهي الحَبَّةُ تخرج في البدن. وقيل: هو البُثر إذا ترامى إلى فساد، والبُثر: الخراج وهو كلُّ ما يخرج بالبدن، كالدمَل. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٥٥٧؛ مجمع البحرين، ج ٢، ص ٤٠٣ (قرح).

٤. في التهذيب: «الجوف». ٥. في «بث، جن» وحاشية «غ»: «ذلك».

٦. في «جس»: «أن يقضى». ٧. في «بح، بس، بف» وحاشية «غ، بح» والوافي: «وإذا».

٨. في «ظ، غ، ي، بح، بس، جح، جس» والتهذيب: «فإن رأت».

٩. في «جس» وحاشية «بث» والتهذيب: «في».

١٠. في «ظ، غ، ي، بح، جح، جس، جن» وحاشية «غ» والتهذيب: «ما رأت».

١١. في حاشية «بح»: «أقل». ١٢. في «بس»: «للأول».

١٣. في «ظ، غ، جس»: «ما تعمل». ١٤. في «ظ، غ، بح»: «ما رأت».

١٥. التهذيب، ج ١، ص ١٥٧، ح ٤٥٣، بسنده عن الكليني. والوافي، ج ٦، ص ٤٣٦، ح ٤٦٥٣؛ الوسائل، ج ٦، ص ٤٣٦، ح ٤٦٥٣.

٣- بَابُ الْمَرْأَةِ تَرَى الدَّمَ قَبْلَ أَيَّامِهَا أَوْ بَعْدَ طَهْرِهَا

١٥٥ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا رَأَتْ الْمَرْأَةُ الدَّمَ قَبْلَ عَشْرَةٍ، فَهُوَ مِنَ الْخَيْضَةِ الْأُولَى، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْعَشْرَةِ، فَهُوَ مِنَ الْخَيْضَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ»^١.

١٥٦ / ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارَ، عَنِ

الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زُرْعَةَ، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ تَرَى الدَّمَ قَبْلَ وَقْتِ خَيْضِهَا؟

فَقَالَ: «إِذَا رَأَتْ الدَّمَ قَبْلَ وَقْتِ خَيْضِهَا^٢، فَلْتَدْعِ الصَّلَاةَ؛ فَإِنَّهُ رَبَّمَا تَعَجَّلَ^٣ بِهَا

١. ج ٢، ص ٢٩٤، ح ٢١٦٩، إلى قوله: «ولم يجب عليها القضاء»؛ وفيه، ص ٢٩٨، ح ٢١٨١، قطعة منه.

١. في «بح»: «والتي». ٢. في «بث»: «و».

٣. في التهذيب، ح ٤٤٩ والاستبصار: «عن أبي عبد الله».

٤. في «بح»: «قال». وفي الوسائل: «و». ٥. في الوسائل والتهذيب، ص ١٥٩: «وأيام».

٦. التهذيب، ج ١، ص ١٥٩، ح ٤٥٤، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفيه، ص ١٥٦، ح ٤٤٩؛ والاستبصار، ج ١،

ص ١٣٠، ح ٤، بسندهما، عن ابن أبي عمير، مع زيادة في أولهما، فقه الرضا عليه السلام، ص ١٩٢، وفي الثلاثة الأخيرة

مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٤٣٧، ح ٤٦٥٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٩٨، ح ٢١٨٢؛ و ص ٢٩٩،

ح ٢١٨٥.

٧. في «ي»، «بح»، «بغ»، «بس»، «بف»، «جح» وحاشية «ظ»، «بث»، «جن» وحاشية المطبوع: «الحسين». وهو سهو؛ فقد روى

الحسين بن سعيد، عن أخيه الحسن كتاب زُرْعَةَ بن محمد، وتوسط الحسن بن سعيد بين أخيه الحسين

وزرعة [بن محمد] في كثير من الأسناد. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٢١٠، الرقم ٣١٣؛ معجم رجال

الحديث، ج ٤، ص ٥١٨-٥١٩.

فعلية ما ورد في قليل من الأسناد؛ من رواية الحسين بن سعيد، عن زُرْعَةَ، لا يخلو من خلل.

٨. في «بح»: «وقتها» بدل «وقت حيضها». وفي «جس»: - «فقال: إذا رأت الدم قبل وقت حيضها». وفي

التهذيب: - «إذا رأت الدم قبل وقت حيضها».

٩. في «جس» والوافي: «يعجل».

الْوَقْتُ، فَإِذَا كَانَ أَكْثَرُ مِنْ أَيَّامِهَا الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُ فِيهِنَّ، فَلْتَرَبِّصْ^٢ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بَعْدَ مَا تَمْضِي^٣ أَيَّامُهَا، فَإِذَا تَرَبَّصْتَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَلَمْ يَنْقَطِعْ^٤ عَنْهَا الدَّمُ^٥، فَلْتَضَنَّ كَمَا تَضَنَّ الْمُسْتَحَاضَةُ^٦.

٤١٥٧ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَخْبَرَهُ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا كَانَتْ أَيَّامُ الْمَرْأَةِ عَشْرَةَ أَيَّامٍ^٨، لَمْ تَسْتَظْهِرْ^٩؛ وَإِذَا^{١٠}
كَانَتْ أَقَلَّ، اسْتَظْهِرَتْ^{١١}».

٤ - بَابُ الْمَرْأَةِ تَرَى الصُّفْرَةَ قَبْلَ الْحَيْضِ أَوْ بَعْدَهُ

٤١٥٨ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

١. في حاشية «غ»: «وإذا». وفي الوسائل: «فإن».
٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «فلترَبِّصْ». والترَبِّصُ: المكث والانتظار. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٤١؛ النهاية، ج ٢، ص ١٨٤ (ربص).
٣. في «بس»: «ما يَمْضِي».
٤. في «بح، بخ، جح» والوافي: «وإذا».
٥. في التهذيب: «فلم ينقطع».
٦. في التهذيب، ج ١، ص ١٥٨، ح ٤٥٣، معلقاً عن علي بن مهزيار، عن الحسين بن سعيد، عن زرعة. والوافي، ج ٦، ص ٤٣٨، ح ٤٦٥٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٠٠، ح ٢١٨٧.
٨. في «بس، بف» والوافي والوسائل، ح ٢١٨٨: «أَيَّام».
٩. في «غ، بس»: «لم يستظهر». وقال في الوافي: «استظهار المرأة أن تترك عبادتها حتى يظهر حالها أحياناً، أم طاهر؟».
١٠. في «غ، ي، بح، جح، جس» والوسائل: «فإذا». وفي «ظ»: «فإن».
١١. التهذيب، ج ١، ص ١٧٢، ح ٤٩٢؛ والاصْبِر، ج ١، ص ١٥٠، ح ٥١٧، بسند آخر عن عبد الله بن المغيرة، عن رجل، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب الحيض، باب جامع في الحائض والمتحاضة، ح ٤١٨٦؛ والتهذيب، ج ١، ص ١٧٢، ح ٤٩٠ و ٤٩٣؛ والاصْبِر، ج ١، ص ١٤٩، ح ٥١٣؛ و ص ١٥٠، ح ٥١٨. والوافي، ج ٦، ص ٤٣٨، ح ٤٦٥٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٩٥، ح ٢١٧٠؛ و ص ٣٠١، ح ٢١٨٨.

و^١ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمَرْأَةِ تَرَى الصُّفْرَةَ فِي أَيَّامِهَا؟
فَقَالَ: «لَا تُصَلِّي^٢ حَتَّى تَنْقُضِيَ^٣ أَيَّامَهَا، وَإِنْ رَأَتْ^٤ الصُّفْرَةَ فِي غَيْرِ أَيَّامِهَا، تَوَضَّأَتْ وَصَلَّتْ»^٥.

٤١٥٩ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الْمَرْأَةِ تَرَى الصُّفْرَةَ، فَقَالَ: «إِنْ كَانَ قَبْلَ الْخَيْضِ بَيَّومَيْنِ، فَهُوَ مِنَ الْخَيْضِ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْخَيْضِ بَيَّومَيْنِ، فَلَيْسَ مِنَ الْخَيْضِ»^٦.

٤١٦٠ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْجُعْفِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا رَأَتْ الْمَرْأَةُ الصُّفْرَةَ قَبْلَ انْقِضَاءِ أَيَّامِ عِدَّتِهَا^٧، لَمْ

١. في السند تحويل بعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه».

٢. في «بف»: «لا تصل». وفي رواية المقول، ج ١٣، ص ٢٠٩: «هذه الأخبار وخبر يونس المتقدم تدل على أن الاستظهار لا يكون إلا إذا كان الدم عبيطاً أسود فلا تغفل». وراجع أيضاً: الوافي، ج ٦، ص ٤٤٢.

٣. في «جن»: «حتى تقضي». وفي الوافي: «حتى ينقضي».

٤. في «جس»: «وإذا رأت». وفي التهذيب: «فإن رأت».

٥. التهذيب، ج ١، ص ٣٩٦، ح ١٢٣٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم. قرب الإسناد، ص ٢٢٥، ح ٨٨٠، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام، مع اختلاف وزيادة. الوافي، ج ٦، ص ٤٤٢، ح ٤٦٦٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٧٨، ح ٢١٣٦.

٦. التهذيب، ج ١، ص ٣٩٦، ح ١٢٣١، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ١، ص ٩١، ح ١٩٦، مرسلًا من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٤٤٢، ح ٤٦٦٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٧٩، ح ٢١٣٧.

٧. في الوسائل: «عادتها».

تُصَلُّ؛ وَإِنْ كَانَتْ^١ صَفْرَةً بَعْدَ انْقِضَاءِ أَيَّامٍ قُرْنِهَا^٢، صَلَّتْ^٣.

٤ / ٤١٦١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ^٤، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام - وَأَنَا حَاضِرٌ - عَنِ الْمَرْأَةِ تَرَى الصَّفْرَةَ؟

فَقَالَ: «مَا كَانَ قَبْلَ الْخَيْضِ، فَهُوَ مِنَ الْخَيْضِ، وَمَا كَانَ بَعْدَ الْخَيْضِ، فَلَيْسَ مِنْهُ»^٥.

٥ / ٤١٦٢. مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ، قَالَ:

قَالَ: «الصَّفْرَةُ قَبْلَ الْخَيْضِ بِيَوْمَيْنِ فَهُوَ مِنَ الْخَيْضِ، وَبَعْدَ أَيَّامِ الْخَيْضِ لَيْسَ مِنْ

١. في «جس» والوافي: «وإن رأته». وفي حاشية «بخ»: «فإذا كانت».

٢. في «جس» - «أَيَّامَ». و«القرء» يفتح القاف وضمها وسكون الراء: هو من الأضداد يقع على الحيض والطمهر. وقيل: هو بالفتح بمعنى الطهر، وبالضم بمعنى الحيض، والأول هو الأشهر. قال ابن الأثير: «والأصل في القرء الوقت المعلوم فلذلك وقع على الضدين؛ لأن لكل منهما وقتاً» وقال العلامة الفيض: «وأصل معناه الجمع، وإنما سمي الطهر والحيض به؛ لأن المرأة تقرأ الدم، أي تجمعها أيام طهرها ثم تدفعه في أيام حيضها». راجع: النهاية، ج ٤، ص ٣٢؛ لسان العرب، ج ١، ص ١٣٠ (قرأ).

٣. الوافي، ج ٦، ص ٤٤٣، ح ٤٦٧٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٨٠، ح ٢١٣٩.

٤. ورد الخبر في التهذيب، ج ١، ص ٣٩٦، ح ١٢٣٢، بإسناده عن أحمد بن محمد، عن محمد بن خالد، عن علي بن أبي حمزة.

والظاهر وقوع السقط في السند بين محمد بن خالد وبين علي بن أبي حمزة؛ فقد روى محمد بن خالد البرقي كتاب القاسم بن محمد الجوهري، والقاسم من عمدة رواة علي بن أبي حمزة. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٣٧١، الرقم ٥٧٦؛ معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٤٨٧-٥٠٠.

ويؤيد ذلك توسط القاسم بن محمد [الجوهري] بين محمد بن خالد وبين علي بن أبي حمزة في الكافي، ح ٩٤٣ و ١٢٩٣٠؛ السحاسن، ج ١، ص ١٣٦، ح ١٨؛ و ص ١٨٤، ح ١٨٦؛ و ص ٢٠٣، ح ٤٩؛ و ص ٢٣١، ح ١٧٩؛ و ص ٢٣٢، ح ١٨٤؛ و ج ٢، ص ٦١٤، ح ٣٦.

٥. التهذيب، ج ١، ص ٣٩٦، ح ١٢٣٢، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن محمد بن خالد، عن علي بن أبي حمزة. الوافي، ج ٦، ص ٤٤٣، ح ٤٦٧١؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٨٠، ح ٢١٤٠.

الْحَيْضُ، وَهِيَ^١ فِي أَيَّامِ الْحَيْضِ حَيْضٌ^٢.

٥ - بَابُ أَوَّلِ مَا تَحِيضُ الْمَرْأَةُ

٧٩/٣

٤١٦٣ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الْجَارِيَةِ الْبَكْرِ أَوَّلَ مَا تَحِيضُ، فَتَقَعُدُ فِي الشَّهْرِ^٣ يَوْمَيْنِ، وَفِي الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَيَخْتَلِفُ^٤ عَلَيْهَا، لَا يَكُونُ طَمُثُهَا^٥ فِي الشَّهْرِ عِدَّةً^٦ أَيَّامٍ سَوَاءً؟ قَالَ: «فَلَهَا أَنْ تَجْلِسَ وَتَدَعَ الصَّلَاةَ^٧ مَا دَامَتْ تَرَى الدَّمَ مَا^٨ لَمْ تَجْزِ الْعَشْرَةَ^٩، فَإِذَا اتَّفَقَ شَهْرَانِ^{١٠} عِدَّةً^{١١} أَيَّامٍ سَوَاءً^{١٢}، فِتْلِكَ أَيَّامُهَا»^{١٣}.

١. في «بخ، بس، بف، جن» والوافي: «هي».

٢. فقه الرضا^{عليه السلام}، ص ١٩١، وتامم الرواية فيه: «والصفرة قبل الحيض، وبعد أيام الحيض ليست من الحيض». راجع: الفقيه، ج ١، ص ٨٩، ذيل ح ١٩٥. الوافي، ج ٦، ص ٤٤٣، ح ٤٦٧٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٨٠، ح ٢١٤١.

٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «في».

٤. في «ظ، غ، ي، بخ، جس، جن» والوافي والوسائل، ح ٢٢٠٢، والتهذيب: «يختلف» بدون الواو. وفي «بس، بف»: «يختلف» بدون الواو أيضاً. وفي «جح» وحاشية «جن»: «ويختلف».

٥. في «جس»: «منها». وفي «جن»: «طمثاً». ٦. في «جس»: «عشرة».

٧. في مرأة العقول، ج ١٣، ص ٢١٠: «قوله^{عليه السلام}: وتدع الصلاة، ظاهره أن الحيض يكون أقل من ثلاثة، وهو مخالف للإجماع، فيمكن أن يكون المراد أنها تحيض في الشهر يومين، ثم تنقطع، فتراه قبل العشرة. وقيل فيه تأويلات بعيدة». ٨. في «جس»: «ما».

٩. في «ي، بخ، بس، بف» والوافي والوسائل، ح ٢٢٠٢: «لم يجز».

١٠. في الوافي: «العشر».

١١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «الشهران». وفي الوافي: «شهرين».

١٢. في مرأة العقول: «قوله^{عليه السلام}: عِدَّةُ أَيَّامٍ سَوَاءٍ، يفهم منه أنه لا عبرة باستواء الاثنين، كما وقع في كلام السائل، فتأمل».

١٣. التهذيب، ج ١، ص ٣٨٠، ح ١١٧٨، معلقاً عن أحمد بن محمد. الوافي، ج ٦، ص ٤٥١، ح ٤٦٨٣؛

٤١٦٤ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الْمَرْأَةُ تَرَى الدَّمَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ أَرْبَعَةً؟

قَالَ: «تَدْعُ الصَّلَاةَ»^٢.

قُلْتُ: فَإِنَّهَا تَرَى الطَّهْرَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ أَرْبَعَةً؟ قَالَ: «تُصَلِّي».

قُلْتُ: فَإِنَّهَا تَرَى الدَّمَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ أَرْبَعَةً؟ قَالَ: «تَدْعُ الصَّلَاةَ».

قُلْتُ: فَإِنَّهَا تَرَى الطَّهْرَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ أَرْبَعَةً؟ قَالَ: «تُصَلِّي».

قُلْتُ: فَإِنَّهَا تَرَى الدَّمَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ أَرْبَعَةً؟ قَالَ: «تَدْعُ الصَّلَاةَ»^٣، تَصْنَعُ مَا بَيْنَهَا

وَبَيْنَ شَهْرٍ، فَإِذَا^٤ انْقَطَعَ الدَّمُ عَنْهَا، وَإِلَّا فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ^٥.

٤١٦٥ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ رَفَعَهُ، عَنْ زُرْعَةَ، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

«الوسائل» ج ٢، ص ٢٨٦، ح ٢١٥٥؛ وص ٣٠٤، ح ٢٢٠٢.

١. في «جس» وحاشية «بث» والاستبصار: «+أَيَّام».

٢. في «مراة العقول» ج ١٣، ص ٢١٠: «الحديث الثاني ... هو مخالف لما أجمعوا عليه من كون أقل الطهر عشرة، ويمكن أن يكون المراد أنها ترى الدم بصفة الاستحاضة ثلاثة أو أربعة في ضمن العشرة التي هي أيام الطهر، لا متصلاً بما رآته في الثلاثة أو الأربعة بصفة الحيض، وإن كان بعيداً جداً، والظاهر أن هذا حكم المبتدأة في الشهر الأول، كما ذهب إليه بعض الأصحاب والعمومات مخصصة به».

٣. في «جس» والاستبصار: «+أَيَّام».

٤. في «جس» والاستبصار: «+أَيَّام».

٥. في «غ» بث، «جس»: «-قلت: فإنها ترى الطهر - إلى - تدع الصلاة. وفي «ي»: «-قلت: فإنها ترى الدم - إلى - تدع الصلاة».

٦. في «بث»، «بخ»، «بف»، «جس» وحاشية «جن» والوافي والوسائل، ح ٢١٥٣، «التهذيب» ح ١١٧٩ والاستبصار: «فإن».

٧. «التهذيب» ج ١، ص ٣٨٠، ح ١١٧٩؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٣١، ح ٤٥٣، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير - وراجع: «التهذيب» ج ١، ص ٣٨٠، ح ١١٨٠. الوافي، ج ٦، ص ٤٥١، ح ٤٦٨٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٨٥، ح ٢١٥٣؛ وص ٣٠٥، ح ٢٢٠٣، تمام الرواية هكذا: «المرأة ترى الدم ثلاثة أيام أو أربعة قال: تدع الصلاة».

سَأَلَتْهُ عَنْ جَارِيَةٍ خَاضَتْ أَوَّلَ حَيْضِهَا، فَدَامَ دَمُهَا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَهِيَ لَا تَعْرِفُ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا؟

فَقَالَ^١: «أَقْرَأُهَا^٢ مِثْلَ أَقْرَاءِ نِسَائِهَا^٣، فَإِنْ كَانَتْ نِسَاؤُهَا مُخْتَلِفَاتٍ، فَأَكْثَرَ جُلُوسِهَا عَشْرَةَ أَيَّامٍ، وَأَقَلَّهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ»^٤.

٦ - بَابُ اسْتِيزَاءِ الْخَائِضِ

٨٠ / ٣

٤١٦٦ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ وَغَيْرِهِ، عَنْ يُونُسَ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سُئِلَ عَنِ امْرَأَةٍ انْقَطَعَ عَنْهَا الدَّمُ، فَلَا تَذَرِي أَطَهَرَتْ^٥ أَمْ لَا^٦؟

قَالَ: «تَقُومُ قَائِمًا، وَتَلْزُقُ^٧ بَطْنَهَا بِخَائِطٍ، وَتَسْتَدْجِلُ قُطْنَةً بَيْنَاءً، وَتَرْفَعُ^٨ رِجْلَهَا الْيَمْنَى، فَإِنْ خَرَجَ عَلَى رَأْسِ الْقُطْنَةِ مِثْلُ رَأْسِ الذُّبَابِ دَمٌ غَيْبٌ^٩، لَمْ تَطْهَرْ؛ وَإِنْ لَمْ

١. في «بث»، بس، بف، جس، وحاشية «ظ» والتهذيب والاستبصار: «قال».

٢. في «ي»: «- وأقراؤها».

٣. في مرآة العقول: «المراد بالنساء إما أقران البلد أو الأقارب، ولم يظهر منه الترتيب والتفصيل اللذين ذكرهما الأصحاب».

٤. في «بث»: «وإن كانت». وفي التهذيب: «فإن كان». وفي الاستبصار: «فإن كن».

٥. التهذيب، ج ١، ص ٣٨٠، ح ١١٨١، معلقاً عن أحمد بن محمد. الاستبصار، ج ١، ص ١٣٨، ح ٤٧١، معلقاً عن زرعة. الفقيه، ج ١، ص ٩٢، ذيل ح ١٩٨، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٤٥١، ح ٤٦٨٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٨٨، ح ٢١٥٨.

٦. في «يح، جس» وحاشية «غ»: «طهرت» من دون الهمزة للاستفهام.

٧. في «بف»: «أو».

٨. في «غ» وحاشية «بخ، بس»: «وتلزم».

٩. في «غ»: «ترفع» بدون الواو.

١١. قوله: «دم غيب»، أي صحيح خالص طري لا خلط فيه. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٤٢؛ المصباح المنير، ص ٣٩٠ (عبط).

يَخْرُجُ^١، فَقَدْ طَهَّرَتْ، تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي^٢.

٤١٦٧ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ^٣،

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٤، قَالَ: «إِذَا أَرَادَتِ الْحَائِضُ أَنْ تَغْتَسِلَ، فَلْتَسْتَدْخِلْ قُطْنَةً، فَإِنْ خَرَجَ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الدَّمِ، فَلَا تَغْتَسِلَ، وَإِنْ لَمْ تَرَ شَيْئًا، فَلْتَغْتَسِلَ، وَإِنْ رَأَتْ بَعْدَ ذَلِكَ صَفْرَةً، فَلْتَتَوَضَّأْ وَلْتَصَلِّ^٥».

٤١٦٨ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ الطَّاطَرِيِّ،

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ شُرَحْبِيلَ الْكِنْدِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ تَعْرِفُ الطَّامِثَ^٧ طَهَّرَهَا؟

قَالَ: «تَغْتَمِدُ بِرِجْلِهَا الْيُسْرَى عَلَى الْخَائِطِ، وَتَسْتَدْخِلُ الْكُرْسَفَ^٨ بِيَدِهَا^٩»

١. في «ط، ب، ث، س»: «وإن لم تخرج».

٢. التهذيب، ج ١، ص ١٦١، ح ٤٦٢، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٤٩٩، ح ٤٧٨٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٠٩، ح ٢٢١٣.

٣. في التهذيب: «+ الخزاز»، والصواب «الخرزاز» كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٧٥. والمذكور في بعض نسخ التهذيب هو «الخرزاز».

٤. في «جن»: «فتستدخل».

٥. في «ط، غ، ي، ب، ث، يع، بغ، بس، بف، جح، جس» والوسائل: «فلتوضأ». وفي الوافي: «فلتوضأ».

٦. التهذيب، ج ١، ص ١٦١، ح ٤٦٠، بسنده عن الكليني. فقه الرضا^{١٠}، ص ١٩١، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٤٩٩، ح ٤٧٨٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٠٨، ح ٢٢١٢.

٧. في التهذيب: «قال له» بدل «قلت».

٨. «الطامث»: الحائض، يقال: طمئت المرأة من باب ضرب وقتل وسمع ونصر: حاضت. وقيل: إذا حاضت أول ما تحيض. وخص بعضهم به حيض الجارية. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ١٦٥؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٧٣ (طمث).

٩. في «غ، ب، ث، يع، جح» والوسائل: «تعمد».

١٠. «الكرسف» كعصف، والكرسوف كزنبور: القطن، واحده: كُرْسُفَة. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٢١؛ لسان العرب، ج ٩، ص ٢٩٧ (كرسف).

١١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «بيده».

الْيُمْنَى، فَإِنْ كَانَ ثَمَّ^١ مِثْلُ رَأْسِ الذَّبَابِ، خَرَجَ^٢ عَلَى الْكَرْسِفِ^٣.

٤ / ٤١٦٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي حَمَزَةَ:

عَنْ أَبِي جَفْرِ عليه السلام أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ نِسَاءً كَانَتْ إِخْذَاهُنَّ تَدْعُو بِالْمِضْبَاحِ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ ٨١ / ٣

تَنْظُرُ إِلَى الطَّهْرِ، فَكَانَ^٤ يَعِيبُ ذَلِكَ^٥، وَيَقُولُ: «مَتَى كَانَتْ^٦ النِّسَاءُ يَضَعْنَ هَذَا^٧».

٥ / ٤١٧٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ كَانَ يَنْهَى النِّسَاءَ^٨ أَنْ يَنْظُرْنَ إِلَى أَنْفُسِهِنَّ فِي الْمَجِيزِ

بِاللَّيْلِ^٩، وَيَقُولُ: «إِنَّهَا قَدْ تَكُونُ^{١٠} الصَّفْرَةَ وَالْكُدْرَةَ^{١١}».

٦ / ٤١٧١ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْبَصْرِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الْأَخِيرَ^{١٢}، وَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ ابْنَةَ شَهَابٍ تَقْعُدُ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا، فَإِذَا هِيَ

١. في الوافي: «ثُمَّ». وفي التهذيب: «ثُمَّ».

٢. في مرآة العقول: «يمكن أن يكون «خرج» جزء الشرط، وأن يكون الحزاء محذوفاً».

٣. التهذيب، ج ١، ص ١٦١، ح ٤٦١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٦، ص ٤٩٩، ح ٤٧٨٧؛ الوسائل، ج ٢،

ص ٣٠٩، ح ٢٢١٤. ٤. في الوافي: «وكان».

٥. في «ي»: «يعيب ذلك». وفي مرآة العقول، ج ١٣، ص ٢١٢: «الظاهر أنهم كن ينظرون في الفرج، وكان عليه السلام يعيب

ذلك ويقول: ما كان نساء النبي أو النساء في زمنه عليه السلام يضعن ذلك، بل كن يتخذن الكرسف ... وعليه ينبغي حمل

الخبر الثاني أيضاً».

٦. في «ظ، بث، يخ، يس، بف، جن» وحاشية «غ»: «كان».

٧. الوافي، ج ٦، ص ٥٠١، ح ٤٧٩١؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣١٠، ح ٢٢١٧.

٨. في الوافي: «- النساء». ٩. في «بف، جح»: «وفي الليل».

١٠. في «ي»: «- قد». وفي الوافي: «قد يكون».

١١. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: إنها قد تكون الصفرة والكدر، أي إنهما لا تظهران بالسراج في الفرج، ويحتمل

أن يكون ... مطلق الملاحظة في الليل سواء كان على الكرسف أو في الفرج؛ لأن الصفرة الضعيفة لا تظهر فيها،

لكنه بعيد».

١٢. الفقيه، ج ١، ص ٩٩، ذيل ح ٢٠٣، إلى قوله: «في المحيض بالليل» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٥٠١،

ح ٤٧٩٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣١١، ح ٢٢١٨. ١٣. في «جس»: «- الأخير».

اغتسلت، رَأَتْ الْقَطْرَةَ بَعْدَ الْقَطْرَةِ؟^١

قَالَ: فَقَالَ: «مَرَّهَا فَلْتَقَمَ بِأُضِلِّ الْحَائِطِ كَمَا يَقُومُ الْكَلْبُ، ثُمَّ تَأْمُرُ امْرَأَةً فَلْتَغْمِزُ بَيْنَ وَرْكَيْهَا غَمْزًا شَدِيدًا؛ فَإِنَّهُ إِنَّمَا^٢ هُوَ^٣ شَيْءٌ يَبْقَى فِي الرَّجْمِ يُقَالُ لَهُ: الْإِرَاقَةُ، وَإِنَّهُ سَيَخْرُجُ^٤ كُلُّهُ».

ثُمَّ قَالَ: «لَا تُخْبِرُوهُنَّ^٦ بِهَذَا وَشِبْهِهِ، وَذَرُوهُنَّ^٧ وَعَلَّتهنَّ^٨ الْقَذِرَةَ».

قَالَ: فَقَعَلْتُ^٩ بِالْمَرْأَةِ^{١٠} الَّذِي^{١١} قَالَ، فَأَنْقَطَعَ^{١٢} عَنْهَا^{١٣}، فَمَا عَادَ إِلَيْهَا الدَّمُ حَتَّى مَاتَتْ.^{١٤}

٧- بَابُ غُسْلِ الْحَائِضِ وَمَا يُجْزِئُهَا مِنَ الْمَاءِ

١٧٢٤ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ جَمِيعًا، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

يَحْيَى الْكَاهِلِيِّ، قَالَ:

١. في «بخ»: «قطرة بعد قطرة».

٣. في «ظ، غ، جن»: «هي».

٤. في «بث، بح، جح، جس، جن» والوافي والوسائل: «فإنه».

٥. في «بح، جح»: «يستخرج».

٦. في «جس»: «لا تخبروهم». وفي مرآة المعقول: «قوله ﷺ: لا تخبروهن»، الظاهر أن الضمير راجع إلى نساء العامة، ويحتمل على بعد أن يكون المراد مطلق النساء.

٧. في «جس»: «وذروهم».

٨. في الوافي: «وملتهن».

٩. في «جس» والوسائل: «ففعلتا».

١٠. في «ي، بخ، يس، بف» وحاشية «بث، جح»: «المرأة».

١١. في «جس»: «التي».

١٢. في «ي، بخ، يس، بف» والوافي: «وانقطع».

١٣. في الوافي: «+ الدم».

١٤. الوافي، ج ٦، ص ٥٠٠، ح ٤٧٨٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣١٠، ح ٢٢١٦.

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ النِّسَاءَ الْيَوْمَ أَخَذْنَ مَشْطاً^١ تَعْمِدُ إِحْذَاهُنَّ إِلَى الْقَرَامِلِ^٢ مِنَ الصُّوفِ، تَفْعَلُهُ الْمَاشِطَةُ تَضْنَعُهُ مَعَ الشَّعْرِ، ثُمَّ تَخْشُوهُ^٣ بِالرَّيَاحِينِ، ثُمَّ تَجْعَلُ^٤ عَلَيْهِ خِزْفَةً رَقِيقَةً، ثُمَّ تَخِيْطُهُ بِمِسْلَةٍ^٥، ثُمَّ تَجْعَلُهُ فِي رَأْسِهَا، ثُمَّ تُصَيِّبُهَا الْجَنَابَةَ؟

فَقَالَ: «كَانَ النِّسَاءُ الْأَوَّلُ إِنَّمَا يَمْتَشِطْنَ^٦ الْمَقَادِيمَ، فَإِذَا أَصَابَهُنَّ^٧ الْفُسْلُ بِقَدَرٍ^٨، مَزَّهَا أَنْ تَرَوْيَ رَأْسَهَا مِنَ الْمَاءِ^٩ وَتَغْصِرَهُ حَتَّى يَزْوَى^{١٠}، فَإِذَا زَوِيَ^{١١} فَلَا بَأْسَ عَلَيْهَا. ٨٢/٣ قَالَ: قُلْتُ: فَالْحَائِضُ؟ قَالَ: «تَنْقُضُ^{١٢}.....»

١. «المشط» مثلثة الفاء وككتف وعق وعُتْلَ ومِشْرَبٌ: آلة يتمشط بها. قال الفَيَومِي: «وتميم تكسر وهو القياس؛

لأنه آلة. وفي الوافي: «المشط: التززين». راجع: المصباح المنير، ص ٥٧٤؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٩٢٦.

٢. «القراميل» والقراميل: ما تشده المرأة في شعرها. وقيل: هي ضفائر وخيوط من شعر أو صوف أو إبريسم تصل به المرأة شعرها. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٠١؛ النهاية، ج ٤، ص ٥٠ (قرمل).

٣. «الخشوة»: ملء الوسادة وغيرها بشيء، يقال: خشا الوسادة والفراش وغيرها بالقطن، يحشوها خشواً أي ملاها، واسم ذلك الشيء الخشو على لفظ المصدر. راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ١٨٠؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٧٢ (حشا).

٤. في «يح»: «ثم يجعل».

٥. «المِيسْلَةُ»: الإبرة العظيمة. وقيل: مِخْيَطٌ صُخْمٌ. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٧٣١؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٣٤٢ (سلل).

٦. في «ي»، يخ، جس، والوسائل: «يتمشطن». وفي «جن» والوافي وراة العقول: «يمشطن». وقال في الوافي: «إنما يمشطن المقاديم؛ يعني كن يكتفين بمشط مقاديم رؤوسهن ولا يمشطن خلفها». وفي مرة العقول: «قوله ﷺ: إنما يمشطن المقاديم، أي كن يجمعنه، فلا يمنع من وصول الماء بسهولة».

٧. في حاشية «غ» والوافي: «أصابها».

٨. في «غ»: «يفسد». وفي «بس»: «يقذر». وفي حاشية «غ»: «بعد». وفي الوسائل: «تغدر». وفي الوافي: «بقذر، أي بسبب حدث من جنابة أو دم». وفي مرة العقول: «قوله: بقذر، أي بجنابة».

٩. في «جن»: «من إناء». وقوله: «أن ترؤي رأسها من الماء»، أي تسقيه به، يقال: روى من الماء يروى، أي شرب منه وشبع، ورواه وأرواه به، أي سقاه به، والمراد هنا المبالغة في إيصال الماء، كما قال العلامة الفيض. راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٤٦؛ المصباح المنير، ص ٢٤٦ (روى).

١٠. في «يح»: «حتى يروى».

١١. في «يح»: «يقطر».

١٢. في «ي»: «تنقص». وفي «بث، جس»: «ينقص».

المَشْطُ ١ نَقْضًا ٢.

١٧٣/ ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ،
عَنْ مُنَى الْحَاطِ، عَنْ حَسَنِ الصَّبْقَلِي:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الطَّامِثُ تَغْتَسِلُ بِتِسْعَةِ أَزْطَالٍ مِنْ مَاءٍ» ٧.

١٧٤/ ٣. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَغَيْرُهُ، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رَبَاطٍ،
عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ تَرَى الطَّهْرَ وَهِيَ فِي السَّفَرِ، وَلَيْسَ مَعَهَا
مِنْ الْمَاءِ مَا يَكْفِيهَا لَغُسْلِهَا وَقَدْ حَضَرَتِ الصَّلَاةُ؟

١. في الوسائل: «المشطة».

٢. في «ي»: «نقصاً». وفي مرآة المعقول، ج ١٣، ص ٢١٤: «قوله عليه السلام: تنقض المشط نقضاً، محمول على الاستحباب؛ لأنَّ الجَنَابَةَ أكثر وقوعاً من الحيض، والنقض في كلِّ مرَّةٍ لا يخلو من عسر وجرح بخلاف الحيض؛ فإنَّها في الشهر مرَّةً، وأيضاً الجَنَابَةُ الحاصلة من الحيض أكثر منها من الجَنَابَةِ، فتأمل».

٣. راجع: الفقيه، ج ١، ص ١٠١، ح ٢٠٨. الوافي، ج ٦، ص ٥٠٨، ح ٤٨٠: الوسائل، ج ٢، ص ٢٥٦، ح ٢٠٩٦.

٤. هكذا في «بث»، «بخ» وحاشية «ظ»، «غ» والوسائل. وفي «ظ»، «ي»، «بح»، «بس»، «بف»، «جح»، «جس»، «جن» والمطبوع: «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر».

والصواب ما أثبتناه؛ فقد روى محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى [عن أحمد بن محمد] بن أبي نصر، في أسناد عديدة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٤٦٨-٤٧٠ و٤٨٧-٤٨٩. هذا، ويُعْلَمُ بالتأمل أنَّ منشأ السقط هو جواز النظر من «أحمد بن محمد» الأول إلى «أحمد بن محمد» في «أحمد بن محمد بن أبي نصر».

٥. «الطامث»: الحائض، يقال: طمئت المرأة من باب ضرب وسمع ونصر: حاضت. وقيل: إذا حاضت أول ما تحيض. وخَصَّ بعضهم به حيض الجارية. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ١٦٥: القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٧٣ (طمث).

٦. في التهذيب، ص ١٠٦: «من الماء».

٧. التهذيب، ج ١، ص ١٠٦، ح ٨، بسنده عن الكليني. وفيه، ص ٣٩٩، ح ١٢٤٦، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر. الاستبصار، ج ١، ص ١٤٧، ح ٥٠٧، بسنده عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر. راجع: الفقيه، ج ١، ص ١٤١، ح ٣٩٣. الوافي، ج ٦، ص ٥٢٥، ح ٤٨٥٠: الوسائل، ج ٢، ص ٢٤٠، ح ٢٠٤٤؛ وص ٣١١، ح ٢٢١٩.

قَالَ: «إِذَا كَانَ مَعَهَا بِقَدْرِ مَا تَغْسِلُ^٢ بِهِ فَرْجَهَا، فَتَغْسِلُهُ، ثُمَّ تَتَيَمَّمُ وَتُصَلِّي». قُلْتُ: فَيَأْتِيهَا زَوْجُهَا فِي تِلْكَ الْحَالِ؟

قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا غَسَلْتَ^٣ فَرْجَهَا وَتَيَمَّمْتَ، فَلَا بَأْسَ^٤».

٤١٧٥ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ^٥، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٦، قَالَ: «الْحَائِضُ مَا بَلَغَ بَلَلُ الْمَاءِ مِنْ شَعْرِهَا، أَجْزَأُهَا^٧».

٤١٧٦ / ٥. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى:

٨٣/٣ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٨ فِي الْحَائِضِ تَغْتَسِلُ وَعَلَى جَسَدِهَا الزَّعْفَرَانُ^٩ لَمْ يَذْهَبِ بِهِ الْمَاءُ، قَالَ: «لَا بَأْسَ^{١٠}».

١. في «جس»: «إن».

٢. في الوافي: «ما يغسل».

٣. في «غ»: «إذا اغتسلت».

٤. في التهذيب: «- فلا بأس».

٥. التهذيب، ج ١، ص ٤٠٠، ح ١٢٥٠، معلقاً عن سهل بن زياد. الفقيه، ج ١، ص ٩٩، ذيل ح ٢٠٣، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٥٤٦، ح ٤٨٩٣؛ وج ٢٢، ص ٧٤٢، ح ٢٢٠٦٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣١٢، ح ٢٢٢٢.

٦. هكذا في «ظ»، «بت»، «بس» والوسائل، ح ٢٢٢٠. وفي «غ»، «ي»، «بح»، «بغ»، «بف»، «جح»، «جن» والمطبوع: «الخرار». وفي «جس»: «الخرار». والصواب ما أثبتناه، كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٧٥.

٧. التهذيب، ج ١، ص ٤٠٠، ح ١٢٤٩، معلقاً عن أحمد بن محمد؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٤٨، ح ٥٠٨، بسنده عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد. الوافي، ج ٦، ص ٥٢٥، ح ٤٨٤٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٤١، ح ٢٠٤٦؛ وص ٣١١، ح ٢٢٢٠.

٨. في الوافي: «+ إن».

٩. في «بخ» والوافي والفقيه: «+ به». وفي مرآة العقول، ج ١٣، ص ٢١٥: «حمل على لون الزعفران، أو على الزعفران القليل الذي لم يمنع من وصول الماء ولم يضر سبباً لصيرورته مضافاً».

١٠. التهذيب، ج ١، ص ٤٠٠، ح ١٢٤٨، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن الحسن بن علي. الفقيه، ج ١، ص ١٠٠، ح ٢٠٨، معلقاً عن عمار بن موسى الساباطي. الوافي، ج ٦، ص ٥١٠، ح ٤٨١١؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٤٠، ذيل ح ٢٠٤٢.

٨ - بَابُ الْمَرْأَةِ تَرَى الدَّمَ وَهِيَ جُنُبٌ

١٧٧ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

يَحْيَى الْكَاهِلِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ يَجَامِعُهَا زَوْجُهَا، فَتَحِيضُ وَهِيَ فِي

الْمَغْتَسِلِ^١: تَغْتَسِلُ، أَوْ لَا تَغْتَسِلُ؟

قَالَ: «قَدْ جَاءَهَا مَا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ، فَلَا تَغْتَسِلُ»^٢.

١٧٨ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ تَحِيضُ وَهِيَ جُنُبٌ: هَلْ عَلَيْهَا غُسْلٌ

الْجَنَابَةِ^٣؟

قَالَ: «غُسْلُ الْجَنَابَةِ وَالْحَيْضِ وَاحِدٌ»^٤.

١. في «جس»: «المغسل».

٢. في الوافي: «في هذا الخبر دلالة على أن غسل الجنابة لا يجب لنفسه، وإنما يجب لاستباحة العبادة كما مر، وهذا لا ينافي استحبابه لنفسه قبل وقت العبادة ثم الاجتزاء به في الدخول في العبادة بعد وقتها، ولا وجوبه للعبادة قبل وقتها وجوباً موشعاً، وفي حكمه الوضوء وسائر الأغسال. وفي هذا الحكم اشتباه على غير المحصل وتهكمات منه باردة وتوهّمات فاسدة».

وفي مرآة العقول: «استدل بهذا الخبر على أن غسل الجنابة واجب لغيره، ويمكن حمل النهي على عدم تضييق الوجوب، أو على أن الغسل لا يتعاض بالنظر إلى الأحداث، بل هو رفع الحدث مطلقاً كالوضوء؛ فإذا حدث هذا الحدث لا يجوز الغسل لرفع الجنابة دونه».

٣. التهذيب، ج ١، ص ٣٧٠، ح ١١٢٨؛ وص ٣٩٥، ح ١٢٢٤، معلقاً عن أحمد بن محمد، مع اختلاف يسير. وفيه، ص ٢٩٦، ح ١٢٢٩، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ٦، ص ٥٣٤، ح ٤٨٧٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٠٣، ذيل ح ١٩٢٨؛ وص ٣١٤، ح ٢٢٢٥.

٤. في «غ»: «الغسل للجنابة».

٥. التهذيب، ج ١، ص ٣٩٥، ح ١٢٢٣، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفي التهذيب، ج ١، ص ١٦٢، ح ٤٦٣؛ و

٤١٧٩ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرْزَارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الْمَرْأَةُ تَرَى الدَّمَ وَهِيَ جُنُبٌ: أَ تَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ، أَمْ غُسْلُ^٢ الْجَنَابَةِ وَالْحَيْضِ^٣ فَقَالَ: «قَدْ أَتَاهَا مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ»^٤.

٩ - بَابُ جَامِعٍ^٥ فِي الْحَائِضِ^٦ وَالْمُسْتَحَاضَةِ

٤١٨٠ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ:

سَأَلُوا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْحَائِضِ^٧ وَالسَّنَةِ فِي وَقْتِهِ؟

فَقَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله سَنَّ فِي الْحَائِضِ^٨ ثَلَاثَ سَنَيْنَ، بَيَّنَّ فِيهَا كُلُّ مُشْكِلٍ لِمَنْ

ص ١٠٦، ح ٢٧٤؛ والاستبصار، ج ١، ص ٩٨، ح ٣١٧؛ والخصال، ص ٦٠٣، أبواب الثمانين ومافرقه، ضمن الحديث الطويل ٩، بسند آخر هكذا: «غسل الجنابة والحيض واحد». وفي التهذيب، ج ١، ص ٣٩٥، ح ١٢٢٦ و ١٢٢٧ بسند آخر. وفيه، ح ١٢٢٥، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف. الفقيه، ج ١، ص ٧٧، ح ١٧٣، مرسلاً؛ فيه، ص ٩١، ذيل ح ١٩٦؛ الأمالي للصدوق، ص ٦٤٧، المجلس ٩٣، ضمن إملاء الصدوق في وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ١٩١، وتام الرواية في الأربعة الأخيرة: «غسل الجنابة والحيض واحد». الوافي، ج ٦، ص ٥٣٤، ح ٤٨٧٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٦٥، ح ٢١١٥.

١. في «بث، بف» - «بن إبراهيم».

٢. في «ظ، غ، ي، بث، بع، جح، جس، جن»، وحاشية «بغ» والوسائل: «أو غسل». وفي حاشية «بس»: «وغسل» كلاهما بدل «أم غسل».

٣. في «ظ» وحاشية «جح» والوسائل: «+ واحد». وفي حاشية «بع»: «+ واجب».

٤. الوافي، ج ٦، ص ٥٣٥، ح ٤٨٧٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣١٤، ح ٢٢٢٦.

٥. في «غ» - «جامع». ٦. في «بغ، جن»: «في الحيض».

٧. في الوافي والوسائل، ح ٢١٤٥ والتهذيب: «عن الحيض».

٨. في «بث، بخ، بس، بف، جح، جس، جن»، وحاشية «غ» والوافي والوسائل، ح ٢١٤٥ والتهذيب: «في الحيض».

سَمِعَهَا وَفَهِمَهَا حَتَّى لَا يَدَعُ^١ لِأَحَدٍ مَقَالًا^٢ فِيهِ الزَّأْيُ:

أَمَّا إِخْدَى السَّنَنِ، فَالْحَائِضُ الَّتِي لَهَا أَيَّامٌ مَعْلُومَةٌ قَدْ أَخَصَّتْهَا بِلاَ اخْتِلَاطٍ عَلَيْهَا، ثُمَّ اسْتَحَاضَتْ وَاسْتَمَرَّ^٣ بِهَا الدَّمُ وَهِيَ فِي ذَلِكَ تَعْرِفُ أَيَّامَهَا^٤ وَمَبْلَغَ عَدِيدِهَا^٥؛ فَإِنَّ امْرَأَةً - يُقَالُ لَهَا: فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حَبِيشٍ^٦ - اسْتَحَاضَتْ، فَاسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ^٧، فَأَتَتْ أُمَّ سَلَمَةَ، فَسَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: تَدْعُ الصَّلَاةَ قَدَرُ أَقْرَائِهَا^٨، أَوْ قَدَرُ^{٨٤/٣} حَبِيشِهَا، وَقَالَ^٩: إِنَّمَا هُوَ عِزْقُ^{١٠}، وَأَمْرُهَا^{١١} أَنْ تَغْتَسِلَ، وَتَسْتَنْفِرَ^{١٢} بِثَوْبٍ، وَتُصَلِّيَ.

١. في الوافي والتهذيب: «لم يدع». ٢. في «بخ»: «مقاله».

٣. في «بث، بخ، جس» وحاشية «بف» والوسائل، ح ٢١٤٥ والتهذيب: «فاستمر».

٤. في «غ»: «تعرفها» بدل «تعرف أيامها».

٥. في «جس» وحاشية «بخ» والوسائل، ح ٢١٤٥: «عدتها».

٦. في «ي»: «جيش». وفي «جس»: «جس».

٧. كذا في «بخ» والمطبوع. وفي «ظ، غ، ي، بث، بخ، بس، بف، جح، جس، جن» والوافي والوسائل، ح ٢١٤٥

والتهذيب: - «فاستمر بها الدم».

٨ «الأقراء»: جمع القراء، وهو يضم القاف وفتحها وسكون الراء من الأضداد يقع على الحيض والطمهر. وقيل: هو بالفتح بمعنى الطهر، وبالضم بمعنى الحيض، والأول هو الأشهر. والمراد هنا الطهر. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٣٢؛ لسان العرب، ج ١، ص ١٣٠ (قرأ). ٩. في «غ»: «+ نعم».

١٠. في «غ، بخ»: «عزق». وفي «ي، بس، بف، جح، جن» وحاشية «بخ» والوافي ومروءة العقول والتهذيب: «عزق» بمعنى اللعب بالمعازف أو الزهد أو الانصراف. وقال في مروءة العقول، ج ١٣، ص ٢١٧: «روى في المشكاة هكذا: كأنما ذلك عرق وليس بحيض، بالعين المهملة والراء المهملة والقاف، وقال الطيبي: معناه أن ذلك دم عرق انشق وليس بحيض. قال في شرح المصباح ... تميزه القوة المولدة بأن الله من أجل الجنين وتدفعه إلى الرحم في مجاريه المعتادة ويجتمع فيه، ولذلك يسمى حيضاً من قولهم: استحوض الماء، أي اجتمع فإذا كثر وأخذته الرحم ولم يكن جنين أو يحتمله ينضب عنه».

١١. في «ظ، غ، بث، بف، جح، جس، جن» والوسائل، ح ٢١٤٥ والتهذيب: «فأمرها».

١٢. استنفر المرأة: هو أن تأخذ خرقة طويلة عريضة تشد أحد طرفيها من قدام، وتخرجها من بين فخذيها، وتشد طرفيها الآخر من وراء، بعد أن تحتشي بشيء من القطن؛ ليمتنع به من سيلان الدم، من قولهم: استنفر الرجل بإزاره: لواه على فخذه، ثم أخرجه من بين فخذه، فشد طرفه في حُجْزَتِهِ. واستنفر الكلب: أدخل

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «هَذِهِ سُنَّةُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله فِي الْبَتِي^١ تَعْرِفُ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا، لَمْ تَخْتَلِطْ^٢ عَلَيْهَا، أَلَا تَرَى^٣ أَنَّهُ لَمْ يَسْأَلْهَا: كَمْ يَوْمٌ هِيَ؟ وَلَمْ يَقُلْ^٤: إِذَا زَادَتْ عَلَى كَذَا يَوْمًا، فَانْتَبِ^٥ مُسْتَحَاضَةً؟ وَإِنَّمَا سَنَّ^٦ لَهَا أَيَّامًا مَعْلُومَةً مَا^٧ كَانَتْ مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ بَعْدَ أَنْ تَعْرِفَهَا، وَكَذَلِكَ أَفْتَى^٨ أَبِي عليه السلام - وَسُئِلَ عَنِ الْمُسْتَحَاضَةِ - فَقَالَ: إِنَّمَا ذَلِكَ^٩ عِزْقٌ^{١٠} غَابِرٌ^{١١}، أَوْ رَكُضَةٌ^{١٢} مِنَ الشَّيْطَانِ، فَلْتَدَعِ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا، ثُمَّ تَغْتَسِلْ، وَتَتَوَضَّأْ^{١٣} ٨٥/٣

«ذنبه بين فخذه حتى يلزقه بطنه. وقال ابن الأثير: ... وهو مأخوذ من ثَمَر الدابة الذي يجعل تحت ذنبها.

راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٢٤٤؛ النهاية، ج ١، ص ٢١٤ (نفر)؛ الجبل المتين، ص ١٨٧.

١. في حاشية «بث»: «والتي».

٢. في «ي» التهذيب: «ولم».

٣. في «بث»، بفتح، جن: «لم يختلط».

٤. في «بث»: «ولا يقل».

٥. في «بث»، بفتح، بس: «وأنت». وفي حاشية «بخ»: «كانت».

٦. في «جس»: «- ما».

٧. في «غ»: «- ذلك».

٨. في «ظ»، غ، بفتح، بس، جن: «وحاشية «بخ» والوافي والتهذيب: «عزف».

٩. في «ظ»: «عاند». وفي «غ»: «غابر». وفي «ي»، بث، بس: «وحاشية «بف» والوسائل، ج ٥، ص ٢١٤٥: «عابر». وفي

الوافي: «عامر»، وفيه: «فإن عامراً اسم الشيطان». وفي التهذيب: «- غابر». وقال الجوهري: «غَبِرَ الجرح

بالكسر يَغْبُرُ غَبْرًا: اندمل على فساد، ثم يتفرض - أي يتحرك - بعد ذلك. ومنه سَمِيَ العِزْقُ الْغَبْرُ بكسر الباء؛

لأنه لا يزال يتفرض». وفي اللسان: «يتفرض» بالقاف، وهو نكت الجرح ونكسه بعد برئه. راجع: الصحاح،

ج ٢، ص ٧٦٥؛ لسان العرب، ج ٥، ص ٦ (غبر).

١٠. أصل الرَكُض: الضرب بالرجل والإصابة بها، كما تُرَكَّض الدابة وتُصَاب بالرجل، والمراد بالركضة - على ما

قال الجوهري - الدفعة والحركة، وقال ابن الأثير: «أراد الإضرار بها والأذى، المعنى أن الشيطان قد وجد

بذلك طريقاً إلى التلبس عليها في أمر دينها وطهرها وصلاتها حتى أنساها ذلك عاداتها، وصار في التقدير كأنه

ركضة بآلة من ركضاته، وقال المطرزي: «فإنما جعلها كذلك؛ لأنها آفة وعارض، والضرب والإيلام من

أسباب ذلك، وإنما أُضيفت إلى الشيطان وإن كانت من فعله سبحانه وتعالى؛ لأنها ضرب وسيئة، والله تعالى

يقول: «وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكُمْ» [النساء (٤): ٧٩]، أي بفعلك، ومثل هذا يكون بوسوسة الشيطان

وكيده، وإسناد الفعل إلى المسبب كثير. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٨٠؛ النهاية، ج ٢، ص ٢٥٩؛ المغرب،

ص ١٩٦ (ركض)؛ امرأة العقول، ج ١٣، ص ٢١٨.

١٣. في «ظ»، غ، بفتح، بس: «وتوضأ».

لِكُلِّ صَلَاةٍ.

قِيلَ: وَإِنْ سَالَ؟ قَالَ: «وَإِنْ سَالَ^١ مِثْلَ الْمُنْعَبِ^٢».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «هَذَا تَفْسِيرُ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُوَافِقٌ لَهُ، فَهَذِهِ سُنَّةُ الَّتِي تَعْرِفُ^٣ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا، لَا، وَقَتْ لَهَا إِلَّا أَيَّامَهَا، قَلَّتْ أَوْ كَثُرَتْ. وَأَمَّا سُنَّةُ الَّتِي قَدْ كَانَتْ لَهَا أَيَّامٌ مُتَقَدِّمَةٌ، ثُمَّ اخْتَلَطَ^٤ عَلَيْهَا مِنْ طُولِ الدَّمِ، فَزَادَتْ^٥ وَتَقَصَّتْ حَتَّى أَغْفَلْتَ عَدَدَهَا وَمَوْضِعَهَا مِنَ الشَّهْرِ، فَإِنَّ سُنَّتَهَا غَيَّرَ ذَلِكَ، وَذَلِكَ^٦ أَنْ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حَبِيشٍ^٧ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنِّي أُسْتَحَاضُ^٨، فَلَا أَطْهَرُ^٩؟ فَقَالَ^{١٠} النَّبِيُّ ﷺ: لَيْسَ ذَلِكَ بِحَيْضٍ، إِنَّمَا هُوَ عِزْقُ^{١١}، فَإِذَا أَقْبَلَتْ الْحَيْضَةُ^{١٢} فَدَعِيَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَذْبَرَتْ^{١٣} فَاعْسِلِي عَنكَ الدَّمَ، وَصَلِّي، وَكَانَتْ^{١٤} تَغْتَسِلُ فِي^{١٥} كُلِّ

١. في «ي»، جج: - «قال: وإن سَالَ». وفي «جس»: - «وإن سَالَ».

٢. «المنعَب»: سيل الماء. وقال الخليل: المنعَب هو الميززاب، أي الميزاب. راجع: ترتيب كتاب العيين، ج ١، ص ٢٤٠؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ١٣٤ (نعب).

٣. في حاشية «بث»: + «وبها».

٤. في الوسائل، ح ٢١٤٥ والتهذيب: «ولا».

٥. في «ي»، بخ، بس، وحاشية «بح»: «واختلط».

٦. في «جس» والتهذيب: «وزادت».

٧. في «ي»، بخ: - «وذلك». ٨. في «ي»: «أبي جيش».

٩. في حاشية «بح»: «استحضت».

١٠. في «جج»، جس، جن، وحاشية «ظ»، «بح» والوسائل، ح ٢١٣٥: «ولا أطهر».

١١. في الوسائل، ح ٢١٣٥: + «ولها».

١٢. في «ظ» وحاشية «بح»: «غرف». وفي «غ»، بث، بس، جج، جن، والوافي والتهذيب: «عزف».

١٣. في «غ»: «الحَيْضَةُ». وقال العلامة المجلسي: «قال الطَّبَّي: قوله: إذا أقبلت حيضك، يحتمل أن يكون المراد به الحالة التي كانت تحيض، فيكون ردًّا إلى العادة، وأن يكون المراد به الحال التي تكون للحيض من قوة الدم في اللون والقوام. انتهى. والمراد الثاني كما أفاده ﷺ».

١٤. في «غ»، جس: «فإذا أدبرت». ١٥. في «بح»، بف، جج، جس، والتهذيب: «فكانت».

١٦. في الوسائل، ح ٢١٣٥: + «وقت».

صَلَاةٍ، وَكَانَتْ تَجْلِسُ فِي مِزْكَبٍ^١ لِأَخْتِهَا، وَكَانَتْ^٢ صَفْرَةَ الدَّمِ تَغْلُو الْمَاءَ.
 قَالَ^٣ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «أَمَا تَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ هَذِهِ بِغَيْرِ مَا أَمَرَ بِهِ تِلْكَ؟ أَلَا تَرَاهُ لَمْ يَقُلْ لَهَا: دَعِي الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَفْرَائِكَ، وَلَكِنْ قَالَ لَهَا: إِذَا أَقْبَلَتْ الْخَيْضَةَ فَدَعِي الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَذْبَرَتْ فَاعْتَسِلِي وَصَلِّي؟ فَهَذَا يُبَيِّنُ؟ أَلَمْ يَنْهَ امْرَأَةً قَدْ اخْتَلَطَ عَلَيْهَا أَيَّامُهَا، لَمْ تَعْرِفْ عَدَدَهَا وَلَا وَقْتُهَا، أَلَا تَسْمَعُهَا تَقُولُ: إِنِّي أُسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ؟^٤ وَكَانَ أَبِي يَقُولُ: إِنَّهَا^٥ اسْتَحِيضَتْ سَبْعَ سِنِينَ، فَفِي أَقَلِّ مِنْ هَذَا^٦ تَكُونُ^٧ الرِّبَبَةُ وَالْإِخْتِلَاطُ،^٨ فَلِهَذَا اخْتَجَتْ إِلَى^٩ أَنْ تَعْرِفَ إِقْبَالَ الدَّمِ مِنْ إِذْبَارِهِ^{١٠}، وَتَغَيِّرَ^{١١} لَوْنَهُ مِنَ السَّوَادِ إِلَى غَيْرِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ دَمَ الْخَيْضِ أَسْوَدُ يُعْرِفُ، وَلَوْ كَانَتْ تَعْرِفُ أَيَّامَهَا، مَا اخْتَجَتْ إِلَى مَعْرِفَةِ لَوْنِ الدَّمِ؛ لِأَنَّ السَّنَةَ فِي الْخَيْضِ أَنْ تَكُونَ^{١٢} الصَّفْرَةُ وَالْكُذْرَةُ فَمَا فَوْقَهَا فِي أَيَّامِ الْخَيْضِ إِذَا عَرِفْتَ حَيْضًا كُلَّهُ إِنْ كَانَ الدَّمُ أَسْوَدَ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ.

١. «المِزْكَبُ» كمنبر؛ شبه تَوْر - وهو إنباء من صفر، وقد يتوصلاً منه - من أَدَمَ يَتَخَذُ للماء، أو شبه لَقْن وهو معزب «لَكْن» بالفارسية. وقيل: المِزْكَبُ: الإِجَانَةُ التي تغسل فيها الثياب، والميم زائدة، وهي التي تخص الآلات. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٧١٠؛ النهاية، ج ٢، ص ٢٦٠ (ركن).
 ٢. في «ظ»، بث، جح، جس، والوسائل، ح ٢١٣٥: «فكانت». وفي «غ»، يخ، بس: «وكان». وفي التهذيب: «فكان».

٣. هكذا في معظم النسخ والوافي والوسائل، ح ٢١٣٥ والتهذيب. وفي «بخ» والمطبوع: «فقال».

٤. في «ي»، بس، جس، جن، وحاشية «بخ» والوسائل، ح ٢١٣٥: «يبين».

٥. في «بس»: «أَلَا سَمِعْتَهَا». وفي مرآة المعقول: «قوله ﷺ: أَلَا تَسْمَعُهَا، كَأَن اسْتِدْلَالَ ﷺ بِاعْتِبَارِ أَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ لَا تَطْلُقُ إِلَّا إِذَا اسْتَدَامَ الدَّمُ كَثِيرًا، وَالْأَغْلَبُ أَنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ تَنْسَى الْمَرْأَةُ عَادَتَهَا».

٦. في «جس» والوسائل، ح ٢١٣٥: «وَلَا أَطْهَرُ». ٧. في «بخ»: «إِنَّهَا». وفي «بف»: «لَهَا».

٨. في حاشية «بخ»: «هذه».

٩. في «بث»، يخ، بس، بف، جح، جس، جن، والتهذيب: «يكون».

١٠. في «بث»، جس: «- إِلَى».

١١. قال في الوافي: «لَعَلَّ الْمُرَادَ بِإِقْبَالِ الدَّمِ كَثَرَتُهُ وَغُلْظَتُهُ وَسَوَادُهُ، وَبِإِذْبَارِهِ قَلَّتُهُ وَرَقَّتُهُ وَصَفَرَتُهُ».

١٢. في «بث»، بس: «وَتَغْيِيرُهُ». ١٣. في «بخ»، جس، جن، والتهذيب: «أَنْ يَكُونَ».

فَهَذَا يُبَيِّنُ لَكَ^١ أَنَّ قَلِيلَ الدَّمِ وَكَثِيرَهُ^٢ أَيَّامَ الْحَيْضِ حَيْضٌ كُلُّهُ إِذَا كَانَتْ الْأَيَّامُ مَعْلُومَةً، فَإِذَا جَهِلَتْ الْأَيَّامُ وَعَدَّدَهَا، اخْتَجَتْ إِلَى النَّظَرِ حِينَئِذٍ إِلَى إِقْبَالِ الدَّمِ وَإِذْبَارِهِ، وَتَغْيِيرِ لَوْنِهِ، ثُمَّ تَدْعُ الصَّلَاةَ عَلَى قَدَرِ ذَلِكَ، وَلَا أَرَى النَّبِيَّ ﷺ قَالَ^٣: أَجْلِسِي كَذَا وَكَذَا يَوْمًا، فَمَا زَادَتْ فَأَنْتِ مُسْتَحَاضَةٌ، كَمَا لَمْ يَأْمُرْ^٤ الْأُولَى بِذَلِكَ، وَكَذَلِكَ^٥ أَبِي^٦ ﷺ أَفْتَى فِي مِثْلِ هَذَا؛ وَذَلِكَ^٧ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِنَا اسْتَحَاضَتْ، فَسَأَلَتْ أَبِي^٨ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ^٩: إِذَا رَأَيْتِ الدَّمَ الْبُخْرَانِيَّ^{١٠} فَدَعِي الصَّلَاةَ، وَإِذَا رَأَيْتِ الطُّهْرَ - وَلَوْ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ - فَأَغْتَسِلِي وَصَلِّي.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «وَأَرَى جَوَابَ أَبِي^{١١} ﷺ هَاهُنَا غَيْرَ جَوَابِهِ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ الْأُولَى، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ: تَدْعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَفْرَائِهَا؟ لِأَنَّهُ نَظَرَ إِلَى عَدَدِ الْأَيَّامِ، وَقَالَ^{١٢} هَاهُنَا: إِذَا رَأَتْ^{١٣} الدَّمَ الْبُخْرَانِيَّ فَلْتَدْعِ الصَّلَاةَ، وَأَمَرَ^{١٤} هَاهُنَا^{١٥} أَنْ تَنْظُرَ إِلَى الدَّمِ إِذَا إِقْبَلَ وَأَذْبَرَ وَتَغَيَّرَ.

١. في «غ»: «بَيَّنْ ذَلِكَ». وفي «بث، جح، جس»: «بَيَّنْ لَكَ».

٢. في التهذيب: «+ في».

٣. في الوسائل، ح ٢١٣٥: «+ ولها».

٤. هكذا في جميع النسخ والوافي والوسائل، ح ٢١٣٥. وفي التهذيب. وفي المطبوع: «لم تؤمر».

٥. في «بس»: «وكذا».

٦. في «ى، بث، يخ، بف، جح، جس» والوافي والتهذيب: «وذلك».

٧. في «ى»: «وقال».

٨. «الدم البخري»، أي الشديد الحمرة، كأنه قد نسب إلى البحر وهو اسم قعر الرحم وعمقها، وزادوه في النسب ألفاً ونوناً للمبالغة، يريد الدم الغليظ الواسع، وقيل: هذا من تغيّرات النسبة، أي هو مما غيّر في النسب؛ لأنّه لو قيل: بحريّ لالتبس بالنسبة إلى البحر. وقيل: نسب إلى البحر لكثرة وسعته. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٨٥؛ النهاية، ج ١، ص ٩٩؛ المغرب، ص ٣٤؛ المصباح المنير، ص ٣٦ (بحر).

٩. في «جن»: «فقال».

١٠. في «ى» والتهذيب: «إذا رأيت».

١١. كذا في المطبوع. وفي «ظ، ى، بث، بح، جس» والوسائل، ح ٢١٣٥: «فأمرها». وفي «بخ، بس، جن» والوافي: «وأمرها». وفي «بف»: «فأمر».

١٢. في الوسائل، ح ٢١٣٥: «هنا» بدل «هاهنا».

وَقَوْلُهُ: «الْبَحْرَانِيَّ» شَبَّهَ مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ دَمَ الْخَنِيصِ أَسْوَدُ يُعْرِفُ، وَإِنَّمَا^١ سَمَاءُ أَبِي بَحْرَانِيًّا لِكَثْرَتِهِ وَلَوْنِهِ، فَهَذِهِ^٢ سُنَّةُ النَّبِيِّ ﷺ فِي الَّتِي اخْتَلَطَ عَلَيْهَا أَيَّامُهَا حَتَّى لَا تَعْرِفَهَا، وَإِنَّمَا تَعْرِفُهَا بِالدَّمِ مَا كَانَ مِنْ قَلِيلِ الْأَيَّامِ وَكَثِيرِهِ.

قَالَ: «وَأَمَّا السُّنَّةُ الثَّالِثَةُ، فَهِيَ^٤ الَّتِي لَيْسَ لَهَا أَيَّامٌ مُتَقَدِّمَةٌ، وَلَمْ تَرِ الدَّمَ قَطُّ، وَرَأَتْ^٥ أَوَّلَ مَا أَذْرَكَتْ^٦، وَاسْتَمَرَّ^٧ بِهَا، فَإِنَّ^٨ سُنَّةَ هَذِهِ غَيْرُ سُنَّةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ امْرَأَةً - يُقَالُ لَهَا: حَمْنَةٌ^٩ بِنْتُ جَحْشٍ - أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: ٨٧/٣ إِنِّي اسْتَحْضْتُ حَيْضَةً شَدِيدَةً؟ فَقَالَ لَهَا^{١٠}: اخْتَشِي كَرْسُفًا^{١١}، فَقَالَتْ^{١٢}:

إِنَّهُ أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ؛ إِنِّي أَتَجَّهُ نَجًّا^{١٣}؟ فَقَالَ:

١. في «جن»: «إنما» بدون الواو.

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل، ح ٢١٣٥. وفي المطبوع: «هذا». وفي التهذيب: «وهذه».

٣. في حاشية «بخ»: «رسول الله».

٤. في «بث»، «بح»، «بف»، «جح»، «جس» وحاشية «ظ»، «بخ» والتهذيب: «ففي».

٥. في «جس»: «فزادت». وفي حاشية «جح»: «قد رأيت» بدل «ورأت».

٦. في حاشية «بح»: «تدرك».

٧. في «بث»: «فإنها». وفي «بف»: «قال».

٨. قال الفَيَّومِيُّ: «حمنة، وزان تمره من أسماء النساء، ومنه حَمْنَةُ بِنْتُ جَحْشٍ بن وثَّاب الأسدي، وأنها أمينة بنت عبدالمطلب عمّة رسول الله ﷺ». راجع: المصباح المنير، ص ١٥٣ (حمن).

٩. في «ظ»، «غ»، «ي»، «بث»، «بح»، «بخ»، «بف»، «جح» والوافي والتهذيب: «لها».

١٠. «احتشي كرسفاً»، أي السبي، يقال: احتشت المرأة الحشينة واحتشت بها، كلاهما: لبستها. ويقال: احتشت المستحاضة، أي حَشَّتْ - أي ملأَتْ - نفسها بالمغارم ونحوها. والمراد باحتشائها بالكرسف استدخالها له في نفسها يمنع الدم من القطر، وبه سمي الحشو للقطن؛ لأنه يُخْشَى به القُرْشُ وغيرها، و«الكرسف» كعصفر، والكُرسُوف كزُنُور: القطن، واحدته: كُرسُفة. راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٩٢؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ١٧٩ (حشا)؛ الصالح، ج ٤، ص ٤٢١؛ لسان العرب، ج ٩، ص ٢٩٧ (كرسف).

١١. في «ظ»، «غ»، «بح»، «جح»، «جس»: «قالت».

١٢. «التج»: الصب والسيلان، وقيل: الصب الكثير. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٢٢١؛ المصباح المنير، ص ٨٠ (نجح).

تَلَجَمِي^١ وَتَحْيِضِي^٢ فِي كُلِّ شَهْرٍ فِي عِلْمِ اللَّهِ سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةً، ثُمَّ اغْتَسِلِي غُسْلًا، وَصُومِي ثَلَاثَةَ وَعِشْرِينَ يَوْمًا^٣، أَوْ أَرْبَعَةً^٤ وَعِشْرِينَ، وَاغْتَسِلِي لِلْفَجْرِ غُسْلًا، وَآخِرِي الظُّهْرِ^٥، وَعَجَلِي الْعَصْرَ^٦، وَاغْتَسِلِي غُسْلًا، وَآخِرِي الْمَغْرِبِ^٧، وَعَجَلِي الْعِشَاءَ، وَاغْتَسِلِي غُسْلًا.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «فَإِذَا قَدْ سَنَ^٨ فِي هَذِهِ غَيْرَ مَا سَنَ^٩ فِي الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ^{١٠} أَمْرَهَا مُخَالَفٌ لِأَمْرِ تَيْنِكَ^{١١}، أَلَا تَرَى أَنَّ أَيَّامَهَا لَوْ كَانَتْ أَقَلَّ مِنْ سَبْعٍ، وَكَانَتْ خَمْسًا أَوْ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ، مَا قَالَ لَهَا: تَحْيِضِي سَبْعًا، فَيَكُونُ قَدْ أَمَرَهَا بِتَرْكِ الصَّلَاةِ^{١٢} أَيَّامًا^{١٣} وَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ غَيْرَ حَائِضٍ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ حَيْضُهَا أَكْثَرَ مِنْ سَبْعٍ،

١. «تلجمي»، أي شَدِّي اللِّجَامَ، اللِّجَامُ واللَّجْمَةُ: خَرَقَةُ عَرِيضَةٍ طَوِيلَةٍ تَشُدُّهَا الْمَرْأَةُ فِي وَسْطِهَا ثُمَّ تَشُدُّ مَا يَفْضُلُ مِنْ أَحَدِ طَرَفَيْهَا مَا بَيْنَ رِجْلَيْهَا إِلَى الْجَانِبِ الْآخَرِ، وَذَلِكَ إِذَا غَلَبَ سَيْلَانُ الدَّمِ وَالْأَفَالَا حَتَّاءَ. وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: «تَلَجَمِي، أَيِ اجْعَلِي مَوْضِعَ خُرُوجِ الدَّمِ عَصَابَةً تَمْنَعُ الدَّمَ تَشْبِيهًا بِوَضْعِ اللِّجَامِ فِي فَمِ الدَّابَّةِ». رَاجِع: الصَّحَاحُ، ج ٥، ص ٢٧: ٢٠؛ النَّهْأَةُ، ج ٤، ص ٢٣٥؛ الْمَغْرِبُ، ص ٤٢١ (لِجَم).

٢. هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي قَبِلْتُ وَالْوَافِي وَالْوَسَائِلُ، ح ٢١٥٩ وَالتَّهْذِيبُ. وَفِي الْمَطْبُوعِ: «تَحْيِضِي» بِدُونِ الْوَاوِ.

٣. فِي «ظ»، غ، ي، بْث، بَح، بَف، جَح، جَسْ، وَالتَّهْذِيبُ: - «يَوْمًا».

٤. فِي «بِخ»، جَن، وَالتَّهْذِيبُ: «أَوْ أَرْبَعًا».

٥. فِي «بِس»، بَف، «الْفَجْرِ».

٦. فِي «ي»، «فَآخِرِي الظُّهْرِ». وَفِي حَاشِيَةِ «بْث»: «وَأَخْرَ لِلظُّهْرِ». وَفِي حَاشِيَةِ «بِخ»: «لِلظُّهْرِ».

٧. فِي «جَن»: «لِلْعَصْرِ».

٨. فِي «ظ»، جَسْ، «وَأَخْرَ لِلْمَغْرِبِ». وَفِي «غ»، بَسْ، «وَأَخْرَ لِلْمَغْرِبِ» بِدُونِ الْوَاوِ. وَفِي «بْث»: «وَأَخْرَ لِلْمَغْرِبِ» بِدُونِ الْوَاوِ. وَفِي حَاشِيَةِ «ظ»، بِخ، «وَأَخْرَ لِلْمَغْرِبِ».

٩. فِي التَّهْذِيبِ: «قَدْ بَيَّنَّ».

١٠. فِي «ظ»، غ، ي، بَح، جَسْ، وَالتَّهْذِيبُ: «أَنَّ».

١١. كَذَا فِي حَاشِيَةِ «جَح» وَالْوَافِي وَالتَّهْذِيبُ. وَفِي «ظ»، بَسْ، جَن، وَحَاشِيَةُ «بِخ»: «تَانِيكَ». وَفِي «غ»: «تَانِيكَ».

١٢. وَفِي «ي»، بْث، بَح، بِخ، بَف، جَح، وَحَاشِيَةُ «ظ»، غ، بَسْ، وَالْمَطْبُوعُ: «هَاتِيكَ». وَفِي «جَسْ»: «بَاتِيكَ».

١٣. فِي «ظ»: «صَلَاتِهَا».

١٤. فِي التَّهْذِيبِ: «أَيَّامَهَا».

وَكَانَتْ أَيَّامُهَا عَشْرًا^٢ أَوْ أَكْثَرَ^٣، لَمْ يَأْمُرْهَا بِالصَّلَاةِ وَهِيَ حَائِضٌ.

ثُمَّ مِمَّا^٤ يَزِيدُ هَذَا بَيَانًا^٥ قَوْلُهُ ﷺ لَهَا^٦: «تَحِيْضِي» وَلَيْسَ يَكُونُ التَّحِيْضُ^٧ إِلَّا لِلْمَرْأَةِ^٨ الَّتِي تُرِيدُ أَنْ تُكَلِّفَ مَا^٩ تَعْمَلُ الْحَائِضُ، أَلَا تَرَاهُ لَمْ يَقُلْ لَهَا: أَيَّامًا مَعْلُومَةً^{١٠} تَحِيْضِي أَيَّامَ حَيْضِكَ؟

وَمِمَّا^{١١} يَبَيِّنُ هَذَا^{١٢} قَوْلُهُ لَهَا: «فِي عِلْمِ اللَّهِ» لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ لَهَا^{١٣} وَإِنْ كَانَتْ الْأَشْيَاءُ كُلُّهَا فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا^{١٤} بَيِّنٌ وَاضِحٌ أَنَّ^{١٥} هَذِهِ لَمْ تَكُنْ لَهَا أَيَّامًا قَبْلَ ذَلِكَ^{١٦} قَطُّ، وَهَذِهِ سُنَّةُ الَّتِي اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ أَوَّلَ^{١٧} مَا تَرَاهُ، أَقْصَى وَفَتْيَهَا سَبْعَ، وَأَقْصَى طَهْرُهَا ثَلَاثَ وَعِشْرُونَ، حَتَّى يَصِيرَ^{١٨} لَهَا أَيَّامًا^{١٩} مَعْلُومَةً، فَتَنْتَقِلَ إِلَيْهَا، فَجَمِيعُ خَالَاتِ الْمُسْتَحَاضَةِ تَدْوُرُ عَلَى هَذِهِ السَّنَنِ الثَّلَاثِ^{٢٠} لَا تَكَادُ أَبَدًا تَخْلُو مِنْ وَاحِدَةٍ ٨٨/٣

١. في الوافي: «عشرة».

٢. في مرآة العقول: «قوله ﷺ: وكانت أيامها عشرًا أو أكثر، لعل الأكثر محمول على ما إذا رأيت في الشهر مرتين أو

كانت ترى أكثر وإن كانت استحاضة». ٣. في «بث»: «مما».

٤. في «جح»: «تبيانًا». ٥. في «بس»: «لها».

٦. في «بح»: «الحيض». ٧. في حاشية «بخ»: «بما».

٨. في مرآة العقول: «قوله: أيامًا معلومة، مفعول للقول، أو ظرف لقوله: تحيضي مقدراً، وقوله: تحيضي أيام حيضتك، بيان للجملة السابقة». ٩. في «جس»: «وما».

١٠. في «جن»: «+ وفي».

١١. في الوافي: «قوله: لأنه قد كان لها، لعل المراد به قد كان لها في علم الله ستة أو سبعة، وذلك لأنه ليس لها قبل ذلك أيام معلومة». وفي مرآة العقول: «أي لأن كونه في علم الله مخصوص بها؛ لأن المراد اختصاصه بعلم الله دون علمنا، والظاهر أن علم هذا مخصوص به تعالى؛ لأنه يعلم أن كل أحد أي الأيام يختار لهذا، فتأمل».

١٢. في «ظ»، «غ»، «بح»، «جس» والتهديب: «فهذا». ١٣. في «بخ»، «بف»، «والوافي»: «وأن».

١٤. في «بث»، «جح»، «جس» وحاشية «بخ» والتهديب: «تلك».

١٥. في «جن»: «وَأَوَّل».

١٦. في «ظ»، «غ»، «ي»، «جح»، «جس»، «جن» والوافي: «حتى تصير».

١٧. في الوافي: «أيام».

١٨. هكذا في «ظ»، «بث»، «بح»، «جس» والوافي والوسائل، ح ٢١٥٩ وفي سائر النسخ والمطبوع: «الثلاثة».

١. في «غ»: «إِنْ كَانَ». وفي التهذيب: «وإن كانت».
٢. في «ظ، غ، يَح، جَح، جَس» والوسائل، ح ٢١٤٥ والتهذيب: «وخلقتها التي». وفي «ى، يَح»: «وخلقتها التي».
- وفي «بث»: «وخلقتها الذي».
٣. في «ظ، غ، ى، بَث، يَح، جَح، جَس، جن» والوسائل، ح ٢١٤٥ والتهذيب: «عليها».
٤. في «بَث، يَح، بَس، بَف، وحاشية «يَح» والوافي: «وإن». وفي الوسائل، ح ٢١٤٥: «إن».
٥. في «ظ، غ، ى، بَث، يَح، يَح، بَس، بَف، جَح، جَس، جن»: «لم يكن».
٦. في «يَح، جَح»: «فاستحاضت».
٧. في «غ»: «وقتها». وفي «ى، جَس»: «فوقها».
٨. في «ى»: «واستمر» بدل «فإن استمر». وفي «بَث، بَس، بَف، جن»: «وإن استمر».
٩. في الوسائل، ح ٢١٥٩: «-بها».
١٠. في «ظ، جَح، جَس»: «وإن».
١١. في «ى»: «فَنصَلِّي».
١٢. في «جَس»: «فلا يزال».
١٣. في الوافي والتهذيب: «من الشهر».
١٤. في التهذيب: «حَتَّى تَوَالَتْ».
١٥. في «ظ»: «أَنَّ فِي ذَلِكَ صَار».
١٦. في «جَس، جن»: «ويكون».
١٧. في «يَح، بَس، جَح، جَس» والوافي والتهذيب: «يستقبل».
١٨. في الوافي: «في بعض النسخ: فقد صارت». وفي التهذيب: «فقد صار».
١٩. هكذا في معظم النسخ التي قبلت الوافي والوسائل، ح ٢١٥٦ والتهذيب وفي «ى» والمطبوع: «أَنْ تَحْبِس».

جَعَلَ الْوَقْتُ أَنْ تَوَالِيَ عَلَيْهَا حَيْضَتَانِ أَوْ ثَلَاثَ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِتِي تَعْرِفُ أَيَّامَهَا:
 «دَعِيَ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَفْرَائِكَ» فَعَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ الْقُرَّةَ الْوَاحِدَةَ سُنَّةً لَهَا، فَيَقُولُ^١: دَعِيَ
 الصَّلَاةَ أَيَّامَ قُرْنِكَ^٢، وَلَكِنْ سَنَّ^٣ لَهَا الْأَفْرَاءَ، وَأَذْنَاهُ^٤ حَيْضَتَانِ فَصَاعِدًا^٥، وَإِنْ^٦ اخْتَلَطَ
 عَلَيْهَا أَيَّامُهَا، وَزَادَتْ وَ نَقَصَتْ حَتَّى لَا تَقِفَ مِنْهَا^٧ عَلَى حَدٍّ، وَلَا مِنْ الدَّمِ عَلَى لُونٍ،
 عَمِلْتُ^٨ بِإِقْبَالِ الدَّمِ وَإِدْبَارِهِ، وَلَيْسَ^٩ لَهَا سُنَّةٌ غَيْرُ هَذَا؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا
 أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَدَعِيَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا^{١١} أَذْبَرَتْ فَاغْتَسَلِي» وَلِقَوْلِهِ: «إِنَّ دَمَ الْحَيْضِ أَسْوَدُ
 يُعْرِفُ» كَقَوْلِ أَبِي^{١٢}: «إِذَا رَأَيْتِ الدَّمَ^{١٣} الْبَحْرَانِيَّ فَإِنَّ^{١٤} لَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، وَلَكِنْ
 الدَّمُ أَطْبَقَ عَلَيْهَا، فَلَمْ تَزَلِ الْإِسْتِحَاضَةَ دَائِرَةً^{١٥}، وَكَانَ الدَّمُ عَلَى لُونٍ وَاحِدٍ، وَحَالَهُ^{١٦}
 وَاحِدَةً، فَسَنَّتْهَا السَّبْعَ وَالثَّلَاثَ وَالْعِشْرُونَ؛ لِأَنَّ^{١٧} قِصَّتَهَا كَقِصَّةِ^{١٨} حَمْنَةَ^{١٩} حِينَ قَالَتْ:
 إِنِّي أُتِجُّهُ تَجًّا^{٢٠}.

١. في «بيح، يخ، جس، جن»: «+ لها».
٢. في «بيح، يخ، جس، جن»: «+ لها».
٣. في «جس» والتّهذيب: «بين».
٤. في التّهذيب: «وأذناه».
٥. في «مآة العقول»: «قوله: حيضتان فصاعداً، يدلّ على أنّ الجمع اثنان إلّا أن يقال: الغرض نفي الاعتداد بواحد وأما الاثنان فقد علم من خارج».
٦. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «وإذا». وفي التّهذيب: «فإن».
٧. في «غ، جن»: «عنها».
٨. في «بيح، يخ، بس، بفس، جس»: «علمت».
٩. في «ظ، غ، بث، بيح، يخ، بس، بفس، جس» والوافي: «ليس» بدون الواو.
١٠. في الوافي: «لقوله» بدل «لقول رسول الله».
١١. في «غ»: «فإذا».
١٢. في «بث، جن» وحاشية «غ»: «+ عبدالله».
١٣. في «بث، يخ، بس، جس»: «- الدم». وفي «جن»: «دم».
١٤. في «غ، بس، بفس، جن» والوافي: «وإن».
١٥. «دائرة»، أي سائلة، من الدّر وهو الصّبّ والجريان والسيلان والكرة. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٥٦؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٢٨٠ (دور).
١٦. في «جس» والتّهذيب: «حال».
١٧. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل، ح ٢١٥٩ والتّهذيب. وفي المطبوع: «لأنها».
١٨. في «جن» والتّهذيب: «قصة».
١٩. في «بيح»: «حبيب».
٢٠. التّهذيب، ج ١، ص ٣٨١، ح ١١٨٣، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ٦، ص ٤٥٥، ح ٤٦٩٢؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٤٥٥، ح ٤٦٩٢.

٤١٨١ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شَادَانَ ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى وَابْنِ أَبِي

عَمِيرٍ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : «الْمُسْتَحَاضَةُ تَنْظُرُ أَتْيَامَهَا ، فَلَا تُصَلِّي فِيهَا ، وَلَا يَقْرَنُهَا ٨٩/٣
بَغْلَهَا ، فَإِذَا ٢ جَازَتْ أَتْيَامَهَا ، وَرَأَتْ الدَّمَ يَنْقُبُ الْكَرْسَفَ ، اغْتَسَلَتْ لِلظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ، تَوَخَّرَ
هَذِهِ وَتَعَجَّلَ هَذِهِ ، وَلِلْمَغْرِبِ ٣ وَالْعِشَاءِ ٤ غَسْلًا ، تَوَخَّرَ هَذِهِ وَتَعَجَّلَ هَذِهِ ، وَتَغْتَسِلُ
لِلصُّبْحِ ، وَتَحْتَشِي ٥ وَتَسْتَنْفِرُ ٦ ، وَلَا تَحْتِي ٧ ، وَتَضُمُّ فَخْذَيْهَا فِي الْمَسْجِدِ ، وَسَائِرِ

هـ ج ٢ ، ص ٢٧٦ ، ح ٢١٣٥ ، إلى قوله : «إقبال الدم وإدباره وتغير حالته» ؛ فيه ، ص ٢٨١ ، ح ٢١٤٥ ، إلى قوله :
«ليس فيه عدد معلوم موقت غير أتياها» ؛ فيه ، ص ٢٨٧ ، ح ٢١٥٦ ، من قوله : «فإن انقطع الدم في أقل من سبع
وأكثر» ؛ إلى قوله : «وأدناه حيضتان فصاعدًا» ؛ فيه ، ص ٢٨٨ ، ح ٢١٥٩ ، من قوله : «وأما السنة الثالثة فهي التي
ليس لها أيام متقدمة» .

١ . هكذا في معظم النسخ والوافي والوسائل والتهذيب ، ص ١٠٦ . وفي «جس» : «ولا تصلي» . وفي المطبوع :
«فلا تصل» .

٢ . في «ظ» ، غ ، بس ، بف ، جس : «والمغرب» . وفي «بث» : «وفي المغرب» .

٣ . في التهذيب ، ص ١٠٦ : «والأخرة» .

٤ . يقال : احتشت المرأة الحشينة واحتشت بها ، أي لبستها ، واحتشت المستحاضة ، أي حشت وملأت نفسها
بالمفارم ونحوها . والمراد باحتشائها استدخالها شيئاً في نفسها يمنع الدم من القطر . راجع : النهاية ، ج ١ ،
ص ٣٩٢ ؛ لسان العرب ، ج ١٤ ، ص ١٧٩ (حشا) .

٥ . في «غ» : «تستفر» بدون الواو . واستفر المرأة : هو أن تأخذ خرقة طويلة عريضة تشد أحد طرفيها من قدام ،
وتخرجها من بين فخذيها ، وتشد طرفها الآخر من وراء بعد أن تحتشي بشيء من القطن ؛ ليعتنع به من سيلان
الدم ، من قولهم : استفر الرجل بإزاره : لواه على فخذه ، ثم أخرجه من بين فخذه ، فشد طرفه في حجزته .
واستفر الكلب : أدخل ذنبه بين فخذه حتى يلزقه بطنه . وقال ابن الأثير : «... وهو مأخوذ من ثفر الدابة الذي
يجعل تحت ذنبها» . راجع : ترتيب كتاب العين ، ج ١ ، ص ٤٤٤ ؛ النهاية ، ج ١ ، ص ٢١٤ ؛ الحبل المتين ، ص ١٨٧ .

٦ . هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوسائل ، ح ٢٣٩٠ والتهذيب ، ص ١٠٦ . وفي «بس» : «ولا تحشي» . وفي
«جس» وحاشية «بث» : «ولا تحتني» . وفي المطبوع : «ولا تحتي» . وفي الوافي : «وتحشي» بدون «لا» . وقال
الشيخ البهائي : «قوله عليه السلام : وتحتي ، مضبوط في بعض نسخ التهذيب المعتمدة بالشين المعجمة المشددة ، وفي
بعضها : تحتي ، بئله المثناة من فوق والباء الموحدة ، وقد يفسر على الأول بأن يربط خرقة محشوة بالقطن
يقال لها : المحشي ، على عجيزتها للتحفظ من تعذي الدم حال القعود ... ويفسر على الثاني بالاحتباء وهو

جَسَدَهَا خَارِجٌ^١، وَلَا يَأْتِيهَا بَغْلُهَا^٢ أَيَّامَ قُرْنِهَا^٣، وَإِنْ كَانَ الدَّمُ لَا يَثْقُبُ الْكُرْسَفَ، تَوَضَّأَتْ، وَدَخَلَتِ الْمَسْجِدَ، وَصَلَّتْ^٤، كُلَّ صَلَاةٍ بِوُضُوءٍ، وَهَذِهِ^٥ يَأْتِيهَا بَغْلُهَا^٦ إِلَّا فِي أَيَّامٍ خَيْضِهَا^٧.

٤١٨٢ / ٣. مُحَمَّدٌ، عَنِ الْفَضْلِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ تَسْتَخَاضُ؟

«جمع الساقين والفخذين إلى الظهر بعمامة ونحوها؛ ليكون ذلك موجباً لزيادة تحفظها من تعدي الدم»، وقال في موضع آخر: «قد يقرأ قوله عليه السلام: ولا تحني، بالنون وحذف حرف المضارعة، أي لا تختضب بالحناء، وربما قرئ: ولا تحبتي من الحياء بالحاء المكسورة والياء الموحدة. والمنقول عن العلامة - قدس الله روحه -: ولا تحني - بياءين أولاهما مشددة -، أي لا تصلي تحية المسجد». وكل واحد نقله العلامة الفيض والمجلسي عن بعض النسخ، مضافاً إلى أنه قال العلامة الفيض: «والأول - أي لا تحني - أقرب إلى الصواب» وقال العلامة المجلسي: «قوله عليه السلام: ولا تحني، أي ولا تحني ظهرها كثيراً مخافة أن يسيل الدم. وقيل: إنه مأخوذ من الحناء». راجع: الحبل المتين، ص ١٨٨؛ مشرق الشمسين، ص ٢٧٩؛ الوافي، ج ٦، ص ٤٦٩؛ امرأة العقول، ج ١٣، ص ٢٢٤.

١. في الوافي: «الواو في قوله عليه السلام: وسائر جسدها خارج، واو الحال؛ يعني أنها لا تدخل المسجد ولكن تجلس قريباً من المسجد بحيث يكون سجودها فيه ضامةً فخذيها حين تدخل رأسها للسجود... وكأن المراد بالمسجد محلّ صلاتها الذي كانت تصلي فيه وإنما لا تدخله احتراماً له».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل، ح ٢٣٩٠، والتهذيب، ص ١٠٦ و ١٧٠. وفي المطبوع: + «في».

٣. «القرء» بضم القاف وفتحها وسكون الراء من الأضداد يقع على الحيض والطمهر. وقيل: هو بالفتح بمعنى الطهر، وبالصمّ بمعنى الحيض، والأوّل هو الأشهر. قال العلامة المجلسي: «الظاهر أنّ القرء هنا بمعنى الطهر، أو أيام رؤية الدم مطلقاً بقريته قوله عليه السلام: وهذه يأتينا بعلمها» إلى آخره، لكن الأصحاب حملوها على الحيض بدلالة سائر الأخبار». راجع: النهاية، ج ٤، ص ٣٢؛ لسان العرب، ج ١، ص ١٣٠ (قرأ).

٤. في «جس» + «في».

٥. في «جن»: «وبعده».

٦. في «جس» - «بعلمها».

٧. التهذيب، ج ١، ص ١٠٦، ح ٢٧٧، و ص ١٧٠، ح ٤٨٤، بسندهما عن الكليني. راجع: الكافي، كتاب الحيض، باب الحبل ترى الدم، ح ٤١٩٣؛ والتهذيب، ج ١، ص ١٦٨، ح ٤٨٢، و ص ٣٨٨، ح ١١٩٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٤٠، ح ٤٨٢. الوافي، ج ٦، ص ٤٦٩، ح ٤٧٠٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٨٣، ح ٢١٤٦، إلى قوله: «يثقب الكرشف للظهر والعصر»؛ و ص ٣١٧، ح ٢٢٣٦؛ و ص ٣٧١، ح ٢٣٩٠.

فَقَالَ: «قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمَرْأَةِ تَسْتَحَاضُ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَمْكُتَ أَيَّامَ حَيْضِهَا لَا تَصَلِّيَ فِيهَا، ثُمَّ تَغْتَسِلَ، وَتَسْتَدْخِلَ قُطْنَةً، وَتَسْتَنْفِرَ بِثَوْبٍ، ثُمَّ تَصَلِّيَ حَتَّى يَخْرُجَ الدَّمُ مِنْ وَرَاءِ الثَّوْبِ».

وَقَالَ ٢: «تَغْتَسِلُ الْمَرْأَةُ الدَّمِيَّةُ^١ بَيْنَ كُلِّ صَلَاتَيْنِ».

وَالِإِسْتِذْفَارُ^٢ أَنْ تَطَيَّبَ^٣ وَتَسْتَجِمِرَ بِالْذُّخْنِ^٤ وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَالِإِسْتِنْقَارُ^٥ أَنْ تَجْعَلَ^٦ مِثْلَ نَقْرِ^٧ الدَّائِبَةِ^٨.

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «لا تصل».
٢. في «ط، بح، جح»: «وتستدفر وتستنفر». وفي «بخ» وحاشية «بث» والوافي: «وتستدفر». وفي امرأة العقول: «في بعض النسخ: تستدفر، قال في القاموس: الذفر محرّكة شدة ذكاء الريح كالذفرة، والظاهر أنها نسخة الجمع كالبدل بقرينة التفسير، أو يكون في الكتاب - الذي أخذ المصنف الخبر منه - النسختان معاً ففسرهما أو ذكر أحدهما استطراداً، والظاهر أنه كان في هذا الخبر بالذال وفي الخبر السابق بالباء، ففسرهما هاهنا».
٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل، ح ٢٣٩١. وفي المطبوع: «قال» بدون الواو.
٤. في «ط، غ، خ، ب، ث، جس»: وحاشية «بخ» و«مرأة العقول»: «الذميّة». وفي «بس»: - «المرأة». وقوله: «الذميّة»، أي صاحبة الدم، قال العلامة المجلسي: «قوله عليه السلام: الذميّة وفي بعض النسخ: الدميّة، وهو أظهر وكان المراد أن المرأة إذا كانت كثيرة الدم بحيث يخرج الدم بين الصلاتين أو أثناء الأولى عن الخرقه تغتسل بينهما... وأما على الذال المعجمة فالمراد أنها تؤمر بالاغتسال في وقت بين الصلاتين».
- وقال الطريحي: «وفسرت أي الذميّة - بمن اشتغلت ذمتها بالصلاة، وكونها نسبة إلى أهل الذمة غير مناسب كما لا يخفى». راجع: «مرأة العقول»، ج ١٣، ص ٢٢٥؛ «معجم البحرين»، ج ١، ص ١٤٧ (دما).
٥. تفسير الاستدفار والاستفار من كلام صاحب الكافي لا الراوي. صرح به الفيض في الوافي والمجلسي في المرأة.
٦. في «ط، ب، ث، بف» والوسائل، ح ٢٣٩١: «أن تطيب».
٧. «تستجمر بالذخنة»، أي تجمر وتدخل بها، والذخنة وزان غرة بخور كالذريّة، وهي نوع طيب يدخل بها البيوت والياباب. راجع: «لسان العرب»، ج ٤، ص ١٤٤ (جمر)؛ «المصباح المنير»، ص ١٩١ (دخن).
٨. في «غ، جس» والوسائل، ح ٢٣٩١: «أن يجعل».
٩. «النقر» بالتحريك وقد يسكن: السّير الذي في مؤخر السرج، والسّير: فدة أي قطعة من الجلد مستطيلة. راجع: «لسان العرب»، ج ٤، ص ١٠٥؛ «القاموس المحيط»، ج ١، ص ٥١٢ (نقر).
١٠. الوافي، ج ٦، ص ٤٧٠، ح ٤٧٠٩؛ والوسائل، ج ٢، ص ٢٨٣، ح ٢١٤٧، إلى قوله: «لا تصل فيها، ثم تغتسل»، و ج ٢، ص ٣٧٢، ح ٢٣٩١.

٤١٨٣ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

قَالَ: «الْمُسْتَحَاضَةُ إِذَا ثَقَبَ الدَّمُ الْكَرْسَفَ، اغْتَسَلَتْ لِكُلِّ صَلَاتَيْنِ وَلِلْفَجْرِ غُسْلًا، وَإِنْ^١ لَمْ يَجْزِ الدَّمُ الْكَرْسَفَ، فَعَلَيْهَا الْغُسْلُ كُلُّ^٢ يَوْمٍ مَرَّةً، وَالْوُضُوءُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَإِنْ أَرَادَ زَوْجُهَا أَنْ يَأْتِيَهَا، فَحِينَ تَغْتَسِلُ؛ هَذَا إِنْ^٣ كَانَ دَمُهَا غَبِيطًا، وَإِنْ كَانَ صَفْرًا، فَعَلَيْهَا الْوُضُوءُ»^٤.

٤١٨٤ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِسَّانٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُسْتَحَاضَةُ تَغْتَسِلُ عِنْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَتُصَلِّي الظُّهْرَ^٥ وَالْعَصْرَ، ثُمَّ^٦ تَغْتَسِلُ عِنْدَ الْمَغْرِبِ، فَتُصَلِّي الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، ثُمَّ تَغْتَسِلُ عِنْدَ الصُّبْحِ، فَتُصَلِّي الْفَجْرَ، وَلَا بَأْسَ^٧ أَنْ يَأْتِيَهَا^٨ بَعْلُهَا إِذَا شَاءَ إِلَّا أَيَّامَ خِيضِهَا فَيَغْتَرِلُهَا^٩ زَوْجُهَا^{١٠}». قَالَ: وَقَالَ^{١١}: «لَمْ تَفْعَلْهُ امْرَأَةٌ قَطُّ اخْتِسَابًا»^{١٢} إِلَّا عُوفِيَتْ مِنْ

١. في «بث»: «وإذا». وفي التهذيب: «فإن». ٢. في الوسائل: «لكل».

٣. في التهذيب: «إذا».

٤. في «جس» وحاشية «بث» بنح، والتهذيب: «دماً غبيطاً». والدم الغبيط: الصحيح الخالص الطري لا خلط فيه. راجع: الصحيح، ج ٣، ص ١١٤٢؛ المصباح المئير، ص ٣٩٠ (عبط).

٥. هكذا في «غ» والوافي. وفي سائر النسخ والوسائل والمطبوع: «وإن كانت». وفي التهذيب: «فإن كانت».

٦. التهذيب، ج ١، ص ١٧٠، ح ٨٥، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ٦، ص ٤٧١، ح ٤٧١؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٧٤، ح ٢٣٩٥.

٧. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب، ص ١٧١. وفي «بف»: «- وتصلّي الظهر». وفي المطبوع: «فتصلّي الظهر».

٨. في «بف»: «- ثم».

٩. في «غ»: «فلا بأس». ١٠. في «ظ، جس» والوسائل: «بأن يأتيها».

١١. في «جس»: «فيعزلها».

١٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب، ص ١٧١. وفي المطبوع: «بعلمها».

١٣. في «بج»: «قال» بدون الواو.

١٤. قال ابن الأثير: «احتساباً، أي طلباً لوجه الله وثوابه، فالاحتساب من الحب، كالاعتداد من العذر، وإنما

ذَلِكَ.^١

٤١٨٥ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى:
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ^٢، إِذَا مَكَثَتْ^٣ الْمَرْأَةُ عَشْرَةَ أَيَّامٍ
تَرَى الدَّمَ، ثُمَّ طَهَّرَتْ، فَمَكَثَتْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ طَاهِرَةً^٤، ثُمَّ رَأَتْ الدَّمَ بَعْدَ ذَلِكَ: أَتُمْسِكُ عَنِ
الصَّلَاةِ؟

قَالَ: لَا، هَذِهِ مُسْتَحَاضَةٌ تَغْتَسِلُ، وَتَسْتَذِلُّ قُطْنَةً بَعْدَ قُطْنَةٍ^٥، وَتَجْمَعُ بَيْنَ
صَلَاتَيْنِ^٦ يَغْسِلُ، وَيَأْتِيهَا رَوْحُهَا^٧ إِنْ أَرَادَهُ^٨.

٤١٨٦ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ دَاوُدَ مَوْلَى
أَبِي الْمَغْرَاءِ الْعِجْلِيِّ، عَمَّنْ أَخْبَرَهُ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ تَحِيضُ، ثُمَّ يَمْضِي^٩ وَقْتُ طَهْرِهَا
وَهِيَ تَرَى الدَّمَ؟

قبل لمن ينوي بعمله وجه الله: احتسبه؛ لأنَّ له حيثنَّ أن يعتدَّ عمله، فجعل في حال مباشرة الفعل كأنه معتد به،
والجسبة: اسم من الاحتساب كالعدة من الاعتداد، والاحتساب في الأعمال الصالحة وعند المكروهات هو
البدار إلى طلب الأجر وتحصيله بالتسليم والصبر، أو باستعمال أنواع البر والقيام بها على الوجه المرسوم فيها
طلباً للثواب المرجو منها. راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٨٢ (حسب).

١. التهذيب، ج ١، ص ١٧١، ح ٤٨٧، بسنده عن النضر، عن ابن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفيه، ص ٤٠١،
ح ١٢٥٤، بسنده عن عبد الله بن سنان، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٤٧١، ح ٤٧١؛ الوسائل،
ج ٢، ص ٣٧٢، ح ٢٣٩٣.

٢. في الوسائل: - «جعلت فداك».

٣. في «غ»: - «إذا مكثت».

٤. في «ي»: بث، يخ، يف، جن، وحاشية «بح» والوافي والوسائل والتهذيب: «طاهراً».

٥. في التهذيب: - «بعد قطنه».

٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي «بث»: «بين كلَّ صلاتين». وفي
المطبوع: «بين الصلاتين».

٧. في الوافي عن بعض النسخ: «إذا».

٨. التهذيب، ج ١، ص ١٧٠، ح ٤٨٦، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ٦، ص ٤٧٢، ح ٤٧١٣؛ الوسائل، ج ٢،
ص ٣٧٢، ح ٢٣٩٢.

٩. في «ظ»، «ي»، «بح»، «جس»: «ثم تمضي».

قَالَ: فَقَالَ: «تَسْتَظْهُرُ بِيَوْمٍ^١ إِنْ كَانَ حَيْضُهَا دُونَ الْعَشْرَةِ^٢ أَيَّامٍ، فَإِنْ اسْتَمَرَّ الدَّمُ^٣، فَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ، وَإِنْ^٤ انْقَطَعَ الدَّمُ، اغْتَسَلَتْ وَصَلَّتْ».

قَالَ: قُلْتُ لَهُ: فَالْمَرْأَةُ يَكُونُ^٥ حَيْضُهَا سَبْعَةَ أَيَّامٍ أَوْ ثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ، حَيْضُهَا دَائِمٌ مُسْتَقِيمٌ، ثُمَّ تَحِيضُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ يَنْقَطِعُ عَنْهَا الدَّمُ، فَتَرَى^٦ الْبَيَاضَ، لَا صَفْرَةَ وَلَا دَمًا؟

قَالَ: «تَغْتَسِلُ^٧، وَتُصَلِّي».

قُلْتُ: تَغْتَسِلُ، وَتُصَلِّي^٨ وَتَصُومُ، ثُمَّ يَعُودُ الدَّمُ؟

قَالَ: «إِذَا^٩ رَأَتْ الدَّمَ، أُمْسَكَتْ عَنِ الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ».

قُلْتُ: فَإِنَّهَا تَرَى الدَّمَ يَوْمًا، وَتَطْهَرُ يَوْمًا؟

قَالَ: فَقَالَ: «إِذَا رَأَتْ الدَّمَ أُمْسَكَتْ، وَإِذَا رَأَتْ الطَّهْرَ صَلَّتْ، فَإِذَا مَضَتْ أَيَّامُ حَيْضِهَا وَاسْتَمَرَّ بِهَا الطَّهْرُ صَلَّتْ، فَإِذَا^{١٠} رَأَتْ الدَّمَ فَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ، قَدْ انْتَضَمَتْ^{١١} لَكَ

١. في «جس»: «ليوم». وقوله: «تستظهر بيوم»، أي تستوثق به وتحاط، قيل: معنى الاستظهار في قولهم هذا الاحتياط والاستيناف، وهو مأخوذ من الطَّهْرِي، وهو ما جعلته عِدَّة لحاجتك. راجع: المغرب، ص ٣٠٠؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٥٢٨ (ظهر).

٢. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل، ح ٢١٤٨، والتهذيب. وفي «د» والمطبوع: «عشرة».

٣. هكذا في أكثر النسخ التي قبلت ومرة العقول والوسائل، ح ٢١٤٨، والتهذيب. وفي «بخ»، «بف» والمطبوع:

٤. في الاستبصار: «+ بعد العشرة».

٥. في «بث»: «وإذا». وفي «جس» والاستبصار: «فإن».

٦. في «بخ»، «جج»: «تكون».

٧. في «غ»، «بخ»، «جج»، «جس» وحاشية «ظ» والوسائل، ح ٢١٥٢: «وترى».

٨. في «بخ»: «لا تغسل». وفي «بخ»، «بغ»: «قلت: تغسل وتصلّي».

٩. في حاشية «بخ»: «إن».

١٠. في «د»، «بث»، «بس»، «جن» وحاشية «بخ» والوافي: «وإذا».

١١. في مرة العقول، ج ١٣، ص ٢٢٩: «الانتظام هنا بمعنى النظم، قال في القاموس: انتظمه بالرمح: اختله، أو هو لازم وفاعله أمرها، والتأنيث باعتبار المضاف إليه أو باعتبار العموم المستفاد من الإضافة، والأول أظهر».

أَمَرَهَا كُلُّهُ^١.

١٠ - بَابُ مَعْرِفَةِ دَمِ الْحَيْضِ مِنْ دَمِ الْإِسْتِحَاضَةِ^٢

٩١/٣

١٨٧/٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام امْرَأَةً، فَسَأَلْتُهُ^٣ عَنِ الْمَرْأَةِ يَسْتَمِرُّ بِهَا الدَّمُ، فَلَا

تَذَرِي^٤ حَيْضٌ هُوَ أَوْ غَيْرُهُ؟

قَالَ: فَقَالَ لَهَا^٥: إِنَّ دَمَ الْحَيْضِ حَارٌّ، غَبِيطٌ^٦، أَسْوَدٌ، لَهُ دَفْعٌ^٧ وَخَرَارَةٌ^٨، وَدَمٌ

١. التهذيب، ج ١، ص ١٧٢، ح ٤٩٤، معلقاً عن أحمد بن محمد: الاستبصار، ج ١، ص ١٥٠، ح ٥١٨، بسنده عن أحمد بن محمد، وفيهما إلى قوله: «وإن انقطع الدم اغتسلت ووصلت». الوافي، ج ٦، ص ٤٥٢، ح ٤٦٨٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٨٣، ح ٢١٤٨، إلى قوله: «وإن استمر الدم فهي مستحاضة»؛ وفيه، ص ٢٨٥، ح ٢١٥٢، من قوله: «قال: قلت له: فالمرأة يكون حيضها».

٢. في «ي»: «+» وفي «في».

٣. في «جن»: «المستحاضة».

٤. في «جن»: «أدخلت».

٥. في «بف»: «فألت». وفي التهذيب، ح ٤٢٩: «سأته».

٦. في «جس»: «أم».

٧. في «جس»: «ولاندرى».

٨. في «جس»: «-» ولها.

٩. «الغبيط»: الصحيح الخالص الطري لا خلط فيه. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٤٢؛ المصباح المنير، ص ٣٩٠ (عبط).

١٠. في «يح»: «دفع». و«الدفع»: الإزالة بقوة، ورجل دَفَعَ مِذْقَعٌ، أي شديد الدفع، وركن مِذْقَعٌ، أي قوي. ويقال: اندفع الفرس، أي أسرع في سيره. والمراد هنا الشدة والسرعة عند خروجه. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٠٨؛ لسان العرب، ج ٨، ص ٨٧ (دفع)؛ امرأة العقول، ج ١٣، ص ٢٢٩.

١١. في «مرأة العقول»: المشهور بين الأصحاب أن كل دم يمكن أن يكون حيضاً فهو حيض وإن لم يكن بتلك الصفات، وعملوا بتلك الأخبار الدالة على صفات الحيض في المبتدأة أو المضطربة إذا استمرت بهما الدم. وقال صاحب المدارك: هذا الحكم ذكره الأصحاب كذلك، وقال في المعبر: إنه إجماع، وهو مشكل جداً من حيث ترك المعلوم بثبوته في الذمة تعويلاً على مجرد الإمكان، والأظهر أنه إنما يحكم بكونه حيضاً إذا كان بصفة الحيض أو كان في العادة. انتهى كلامه ولا يخلو من قوة. وراجع أيضاً: مدارك الأحكام، ج ١، ص ٣٢٤.

الِاسْتِحَاظَةَ أَضْفَرُ، بَارِدٌ، فَإِذَا كَانَ لِلدَّمِ حَرَارَةٌ وَدَفْعٌ وَسَوَادٌ، فَلْتَدْعِ الصَّلَاةَ.

قَالَ: فَخَرَجَتْ وَهِيَ تَقُولُ: وَاللَّهِ أَنْ^٢ لَوْ كَانَ امْرَأَةٌ مَا زَادَ عَلَى هَذَا^٣.

٤١٨٨ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى وَابْنِ أَبِي

عُمَيْرٍ جَمِيعاً، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّ دَمَ الْإِسْتِحَاظَةِ وَالْحَيْضِ لَيْسَا^٥ يَخْرُجَانِ مِنْ مَكَانٍ

وَاحِدٍ^٦؛ إِنَّ دَمَ الْإِسْتِحَاظَةِ^٧ بَارِدٌ، وَإِنَّ^٨ دَمَ الْحَيْضِ^٩ حَارٌّ^{١٠}.

٤١٨٩ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ

جَرِيرٍ^{١١}، قَالَ:

١. في «ي»، بس، «ف»، وحاشية «بح» والوافي: «وإذا». وفي «بخ»: «وإن».

٢. في حاشية «بح»: «إنه». وفي الوافي: «أن». وفي التهذيب، ح ٤٢٩: «- والله أن».

٣. التهذيب، ج ١، ص ١٥١، ح ٤٢٩، بسنده عن الكليني. راجع: التهذيب، ج ١، ص ١٥١، ح ٤٣١؛ وج ٨،

ص ١٢٧، ح ٤٣٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٣٢، ح ١١٨١. الوافي، ج ٦، ص ٤٤٠، ح ٤٦٦٤؛ الوسائل، ج ٢،

ص ٢٧٥، ح ٢١٣٣. ٤. في «ي»، جح، «وحاشية «بس»: «عن».

٥. هكذا في «بخ»، «ف»، والوافي. وفي معظم النسخ التي قبلت والمطبوع والوسائل والتهذيب: «ليس». وفي

«جن»: «فليس».

٦. في «جس»: «من مخرج واحد». وفي الجبل المتين، ص ١٦٦: «المراد من عدم خروج الدمين من مكان واحد

أن مَقْرَبَيْهِمَا في بطن المرأة متخالفان، فخروج كل واحد منهما من موضع خاص».

٧. في «بث»: «المستحاضة».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «- وإن».

٩. في الوافي: «+ دم».

١٠. التهذيب، ج ١، ص ١٥١، ح ٤٣٠، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ٦، ص ٤٤١، ح ٤٦٦٥؛ الوسائل، ج ٢،

ص ٢٧٥، ح ٢١٣٣.

١١. في «ظ»، بس، «جس»: «حرز». وهو سهو. وإسحاق، هو إسحاق بن جرير البجلي. راجع: رجال النجاشي،

ص ٧١، الرقم ١٧٠؛ رجال البرقي، ص ٢٨؛ رجال الطوسي، ص ١٦١، الرقم ١٨٢٦.

ثم إن الخبر ورد في التهذيب، ج ١، ص ١٥١، ح ٤٣١، وسنده هكذا: «أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم،

سَأَلْتَنِي امْرَأَةً مِثْلًا أَنْ أُدْخِلَهَا^٢ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، فَاسْتَأْذَنْتُ لَهَا^٤، فَأُذِنَ لَهَا^٥،
فَدَخَلْتُ وَمَعَهَا مَوْلَاةٌ لَهَا^٥، فَقَالَتْ لَهُ^٦: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، قَوْلُهُ^٨ تَعَالَى: ﴿وَرِثَوْنَهُ لَا شَرَفِيَّةٌ
وَلَا غَرِيبِيَّةٌ﴾^٩ مَا عَنِيَ بِهَذَا^{١٠}؟

فَقَالَ لَهَا^{١١}: «أَيُّهَا الْمَرْأَةُ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَضْرِبِ الْأَمْثَالَ لِلشَّجَرَةِ^{١٢}، إِنَّمَا ضَرَبَ
الْأَمْثَالَ لِبَنِي آدَمَ، سَلِي عَمَّا تَرِيدِينَ».

قَالَتْ^{١٣}: أَخْبِرْنِي عَنِ اللَّوَاتِي بِاللَّوَاتِي^{١٤}: مَا حَدَّثَنَ فِيهِ؟
قَالَ: حَدَّثَ الرَّزْنِي^{١٥}؛ إِنَّهُ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ أَتَى^{١٦} بِيَهْنًا، وَالْبِسْنَ^{١٧} مَقْطَعَاتٍ^{١٨} مِنْ

عن إسحاق بن جرير، عن حريز، عن حريز، لكن لم يرد «عن حريز» في بعض نسخ التهذيب، والظاهر زيادة «عن حريز»، ومنشؤه الجمع بين النسخة وبدلها في بعض النسخ، وإضافة «عن» بينهما بتخيل سقوطها.

١. في الوافي والكافي، ح ١٠٣٤٠ والمحاسن وثواب الأعمال: - «مِثْلًا».
٢. في الكافي، ح ١٠٣٤٠ والمحاسن وثواب الأعمال: «وَأَنْ أَسْتَأْذِنَ لَهَا» بدل «أَنْ أُدْخِلَهَا».
٣. في «بح» والكافي، ح ١٠٣٤٠ والمحاسن وثواب الأعمال: - «فَاسْتَأْذَنْتُ لَهَا».
٤. في «غ»: - «فَأُذِنَ لَهَا». وفي «بح»: - «لَهَا».
٥. في «جس»: - «لَهَا».
٦. في الكافي، ح ١٠٣٤٠: - «لَهُ».
٧. في «جس»: - «وَيَا».
٨. في «بث»، بف، جع، جس، جن، والكافي، ح ١٠٣٤٠: «قَوْلُ اللَّهِ».
٩. النور (٢٤): ٣٥.
١٠. في «جس»: - «بِهَا».
١١. في الكافي، ح ١٠٣٤٠: - «لَهَا».
١٢. في الكافي، ح ١٠٣٤٠ وللشجر: - «لِلشَّجَرَةِ».
١٣. في «بث»، بخ، بف، جع، وحاشية «جن» والكافي، ح ١٠٣٤٠ والمحاسن وثواب الأعمال: «فَقَالَتْ».
١٤. في الكافي، ح ١٠٣٤٠ والمحاسن وثواب الأعمال: «مَعَ اللَّوَاتِي».
١٥. في «جن»: «الزَّانِي». وفي ثواب الأعمال: «الزَّانِيَةُ».
١٦. في الكافي، ح ١٠٣٤٠ وثواب الأعمال: «يُؤْتَى».
١٧. في «جع»، جس، وحاشية «بح»: «فَأَلْبَسَنَ». وفي الكافي، ح ١٠٣٤٠ والمحاسن وثواب الأعمال: «قَدْ أَلْبَسَنَ
بِدُونِ الْوَارِ».

١٨. «المَقْطَعَاتُ»: هي الثياب التي تُقَطَّعُ ثُمَّ تُخَاطُ، كالقميص والجباب والسرراويلات. وقيل: هي ثياب قصار؛
لأنَّهَا قُطِّعَتْ عَنْ بُلُوغِ التَّمَامِ. وقيل غير ذلك. وقال العلامة المجلسي: «وَلَعَلَّ السَّرَّ فِي كَوْنِ ثِيَابِ النَّارِ
مَقْطَعَاتٍ، أَوْ الشَّبِيهِ بِهَا كَوْنُهَا أَكْثَرَ اشْتِمَالًا عَلَى الْبَدَنِ مِنْ غَيْرِهَا، فَالْعَذَابُ بِهَا أَشَدُّ». راجع: المغرب،
ص ٣٨٨؛ لسان العرب، ج ٨، ص ٢٨٢ (قطع).

نَارٍ^١، وَقَمِيعَنَ بِمَقَامِعَ^٢ مِنْ نَارٍ^٣، وَسُرِيزِلَنَ^٤ مِنَ النَّارِ^٥، وَأُذْخِلَ^٦ فِي أَجْوَابِهِنَّ إِلَى رُؤُوسِهِنَّ أَغْمِدَةً مِنْ نَارٍ^٧، وَقَذِفَ بِهِنَ فِي النَّارِ.

أَيَّتَهَا الْمَرْأَةُ، إِنَّ أَوَّلَ مَنْ عَمِلَ هَذَا الْعَمَلَ قَوْمٌ لَوْطٍ، وَاسْتَعْنَى^٨ الرِّجَالُ بِالرِّجَالِ، فَبَقِيْنَ^٩ النِّسَاءُ بِغَيْرِ رِجَالٍ، فَفَعَلْنَ كَمَا فَعَلَ رِجَالُهُنَّ، لِيَسْتَعْنِيَنَّ بَعْضُهُنَّ بِبَعْضٍ^{١٠}.

قَالَتْ^{١١} لَهُ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، مَا تَقُولُ فِي الْمَرْأَةِ تَحِيضٌ، فَتَجُوزُ^{١٢} أَيَّامَ حَيْضِهَا؟

قَالَ^{١٣}: «إِنْ كَانَ أَيَّامُ^{١٤} حَيْضِهَا دُونَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ، اسْتَظْهَرْتَ بَيْنَ يَوْمٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ هِيَ مُسْتَحَاضَةٌ^{١٥}».

قَالَتْ: فَإِنَّ الدَّمَ يَسْتَمِرُّ^{١٦} بِهَا الشَّهْرَ، وَالشَّهْرَيْنِ^{١٧}، وَالثَّلَاثَةَ، كَيْفَ تَصْنَعُ بِالصَّلَاةِ؟ قَالَ: «تَجْلِسُ أَيَّامَ حَيْضِهَا، ثُمَّ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاتَيْنِ».

١. في «ي»، بخ، بف، وحاشية «بح» والمحاسن: «من النار».

٢. في حاشية «بح»: «وقمعن مقامع». وفي الكافي، ح ١٠٣٤٠ وثواب الأعمال: «وقمعن بمقامع». وقوله: «وقمِيعَنَ بمقامع من نار»، أي ضربين أعلى رؤوسهن بها، يقال: قَمَعَ الرجلُ يَقْمَعُهُ قَمْعًا: ضرب أعلى رأسه، وقمعه: ضربه بالمقمعة. والمقمعة: واحدة المقامع، وهي سياط تعمل من حديد رؤوسها موعجة. وقيل: هي الجزرة وأعمدة الحديد منه يضرب بها الرأس. راجع: النهاية، ج ٤، ص ١٠٩؛ لسان العرب، ج ٨، ص ٢٩٦ (قمع).

٣. في «جج»: «من النار».

٤. في الكافي، ح ١٠٣٤٠ والمحاسن: «وسرولن».

٥. في «ي»، جس، ووثاب الأعمال: «من نار». ٦. في «بح»: «وادخلن».

٧. في «بث»: «من النار».

٨. في الكافي، ح ١٠٣٤٠ والمحاسن ووثاب الأعمال: «فاستغنى».

٩. في الكافي، ح ١٠٣٤٠ والمحاسن: «فبقي». وفي وثاب الأعمال: «وبقي».

١٠. في «بح»: «ببعضهن».

١١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «فقالت».

١٢. في «بث، بح، جج»: «فيجوز». ١٣. في «بث، جج»: «فقال».

١٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «-أَيَّام».

١٥. في «جس»: «+وتم». ١٦. في «بث، بح، بخ، بف، والوافي»: «استمر».

١٧. في «جن»: «وشهرين».

قَالَتْ لَهُ^١: إِنَّ أَيَّامَ حَيْضِهَا تَخْتَلِفُ^٢ عَلَيْهَا، وَكَانَ يَتَقَدَّمُ الْحَيْضُ الْيَوْمَ، وَالْيَوْمَيْنِ،
وَالثَّلَاثَةِ، وَيَتَأَخَّرُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَمَا عَلِمَهَا^٣ بِهِ؟
قَالَ: «دَمُ الْحَيْضِ لَيْسَ بِهِ خَفَاءٌ، هُوَ دَمٌ حَارٌّ، تَجِدُ لَهُ خُرْقَةً^٤، وَدَمُ الْإِسْتِحَاضَةِ
دَمٌ فَائِدٌ بَارِدٌ».

قَالَ: فَالْتَفَتَتْ إِلَى مَوْلَاتِهَا، فَقَالَتْ^٦: أَرَأَيْتُمْ كَانَتْ امْرَأَةً مَرَّةً^٥.

١١ - بَابُ مَعْرِفَةِ دَمِ الْحَيْضِ وَالْعَذْرَةِ^١ وَالْقَرْحَةِ^٢

١٩٩٠ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ جَمِيعاً، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

خَالِدٍ، عَنْ خَلْفِ بْنِ حَمَادٍ؛

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والتهذيب. وفي المطبوع: «فَقَالَتْ لَهُ». وفي الوافي: - «له».

٢. في «بث»: «يختلف».

٣. في «ظ، جن»: «فما عملها». وفي «بخ»: «فاعلمها»، كلاهما بدل «فما علمها».

٤. في «بث»: «وهو». وفي «بخ»: - «هو».

٥. في «غ، جس»: «خرقة».

٦. في «جح»: «قالت».

٧. في حاشية «غ»: «أُ تربيته».

٨ الكافي، كتاب النكاح، باب السحق، ح ١٠٣٤٠. وفي المحاسن، ص ١١٣، كتاب عقاب الأعمال، ح ١١٢، عن أحمد بن محمد؛ ثواب الأعمال، ص ٣١٧، ح ١٢، بسنده عن أحمد بن محمد، وفيها من قوله: «قالت: أخبرني عن اللواتي» وفي كلها إلى قوله: «ففعلن كما فعل رجالهن»؛ التهذيب، ج ١، ص ١٥١، ح ٤٣١، معلقاً عن أحمد بن محمد، من قوله: «ما تقول في المرأة تحيض». الوافي، ج ٦، ص ٤٤١، ح ٤٦٦٦؛ وج ١٥، ص ٢٣٣، ح ١٤٩٥٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٠١، ح ٢١٨٩، من قوله: «ما تقول في المرأة تحيض» إلى قوله: «بيوم واحد ثم هي مستحاضة».

٩. «العذرة»: البكارة. قال ابن الأثير: «العذرة: ما للبكر من الالتحام قبل الافتضاض». راجع: الصحيح، ج ٢، ص ٧٣٨؛ النهاية، ج ٣، ص ١٩٦ (عذر).

١٠. «القرحة»: واحدة القرح، وهي الحبة تخرج في البدن. وقيل: هو البثر إذا ترامي إلى فساد، والبثر: الخراج، وهو كل ما يخرج بالبدن، كالدمامل. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٥٥٧؛ مجمع البحرين، ج ٢، ص ٤٠٣ (قرح).

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ أَيْضاً عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْلَمَ^٢، عَنْ خَلْفِ بْنِ حَمَادٍ الْكُوفِيِّ،

قَالَ:

تَزَوَّجَ بَغْضُ أَصْحَابِنَا جَارِيَّةً مُعْصِراً^٣ لَمْ تَطْمُثْ^٤، فَلَمَّا اقْتَضَاهَا^٥ سَالَ الدَّمُ، فَمَكَثَتْ سَائِلًا لَا يَنْقَطِعُ نَحْوًا مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ، قَالَ: فَأَرَوْهَا الْقَوَائِلَ وَمَنْ ظَنُّوا^٦ أَنَّهُ يُبْصِرُ ذَلِكَ مِنَ النِّسَاءِ، فَاخْتَلَفْنَ^٧، فَقَالَ بَغْضُ^٨: هَذَا مِنْ دَمِ الْحَيْضِ، وَقَالَ بَغْضُ^٩: هُوَ مِنْ دَمِ الْعُذْرَةِ، فَسَأَلُوا عَنْ ذَلِكَ فَقَهَّاهُمْ كَأَبِي^{١٠} حَنِيفَةَ وَغَيْرِهِ مِنْ فَقَهَائِهِمْ^{١١}، فَقَالُوا:

١. إن المراد من عبارة «ورواه أحمد أيضاً...»، أن أحمد بن محمد بن خالد روى الخبر عن محمد بن أسلم، عن خلف بن حماد، كما رواه عن والده محمد بن خالد، عن خلف بن حماد، فيكون الطرق إلى خلف بن حماد ثلاثة:

علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن خالد.

عده من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن محمد بن خالد.

عده من أصحابنا، عن أحمد - وهو ابن محمد بن خالد - عن محمد بن أسلم.

٢. في الوسائل: «مسلم». والظاهر أن محمداً هذا، هو محمد بن أسلم الطبري الجبلي الراوي عن الرضا عليه السلام.

راجع: رجال النجاشي، ص ٣٦٨، الرقم ٩٩٩؛ رجال البرقي، ص ٥١؛ رجال الطوسي، ص ٣٦٤، الرقم ٥٤٠١.

٣. «المُعْصِر»: الجارية أول ما أدركت وحاضت، يقال: قد أعصرت، كأنها دخلت عصر شبابها أو بلفتها. وقيل:

سميت به لانعصار رحمها. ويقال: هي التي قاربت الحيض؛ لأن الإعصار في الجارية كالمراهقة في الغلام،

وقيل غير ذلك. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٥٠؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٤٦. (عصر).

٤. «لم تطمث»، أي لم تحض، وقيل: إذا حاضت أول ما تحيض. وخص بعضهم به حيض الجارية. راجع: لسان

العرب، ج ٢، ص ١٦٥؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٧٣ (طمت).

٥. في «ظ»، بس، والروافي والوسائل والبحار: «انقضَّها». والافتضاخ والافتضاخ: الافتراع، وهو إزالة البكارة.

راجع: المغرب، ص ٣٨٦ (قضض)؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٢٠٧ (قضض).

٦. في «بث»، بفتح، و«بج»، و«بج»: «بج». وفي «جن»: «واختلفن».

٨. في المحاسن: «بعضهن».

٩. في «جس»، جن، وحاشية «غ»: «بعضهم». وفي حاشية «بج» والمحاسن: «بعضهن».

١٠. في «جس» والمحاسن: «- من».

١١. في «جس» وحاشية «ظ» والبحار: «مثل أبي». وفي «جن»: «كمثل أبي».

١٢. في المحاسن: «- كأبي حنيفة وغيره من فقهاءهم».

هَذَا شَيْءٌ قَدْ أَشْكَلَ^١، وَالصَّلَاةُ فَرِيضَةٌ وَاجِبَةٌ، فَلْتَتَوَضَّأْ^٢ وَلْتُصَلِّ، وَلْيُمْسِكْ عَنْهَا
 زَوْجُهَا حَتَّى تَرَى النَّبَاطَ^٣، فَإِنْ كَانَ دَمُ الْحَيْضِ، لَمْ يَصْرُهَا^٤ الصَّلَاةَ، وَإِنْ كَانَ دَمُ
 الْعَذْرَةِ، كَانَتْ^٥ قَدْ أَذَبَتِ الْفَرِيضَةَ^٦، فَقَعَلَتِ الْجَارِيَةُ ذَلِكَ، وَحَجَّجَتْ^٧ فِي تِلْكَ السَّنَةِ،
 فَلَمَّا صِرْنَا بِمَعْنَى بَعَثْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ^٨، فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنَّ
 لَنَا مَسْأَلَةً قَدْ ضِقْنَا بِهَا ذُرْعًا^٩، فَإِنْ رَأَيْتَ أَنْ تَأْذَنَ لِي^{١٠}، فَأَتِيكَ وَأَسْأَلُكَ^{١١} عَنْهَا؟
 فَبَعَثَ إِلَيَّ: «إِذَا هَدَأَتِ الرَّجُلُ^{١٢}» وَانْقَطَعَ الطَّرِيقُ، فَأَقْبَلَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.
 قَالَ خَلْفَ: فَرَعَيْتُ^{١٣} اللَّيْلَ حَتَّى^{١٤} إِذَا رَأَيْتُ النَّاسَ قَدْ قَلَّ اخْتِلَافُهُمْ بِمَعْنَى،

٩٣/٣

١. في المحاسن: «وعليها».

٢. في «غ» يمح: «فلتوضأ».

٣. في مشرق الشمسين، ص ٢٦١: «يراد بالنباض الطهر». وكذا في الوافي، ج ٦، ص ٤٤٧؛ ومجمع البحرين، ج ٤، ص ١٩٨ (بيض).

٤. في «ظ» غ، ي، جس، جن، والوافي والبحار والمحاسن: «لم تضرها».

٥. في «بث» جمح: «كان».

٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والبحار والمحاسن. وفي المطبوع: «الفرص».

٧. في «بث» يمح، وحاشية «ظ»: «وحجَّت». وفي حاشية «يمح»: «فحججت».

٨. في «ظ» والوافي والمحاسن: «- بن جعفر».

٩. يقال: ضقت بالأمر ذرعاً، إذا لم تقطعه ولم تقو عليه، ونصب «ذرعاً» لأنه خرج مفسراً محولاً؛ لأنه كان في الأصل: ضاق ذرعي به، فلما حوّل الفعل خرج «ذرعاً» مفسراً. وقال الجوهري: «أصل الذرع إنما هو بسط اليد، فكانت تريد: مددت يدي إليه فلم تنله، وربما قالوا: ضقت به ذراعاً». وقال ابن الأثير: «الذرع: الوسع والطاقة»، ثم ذكر وجهاً آخر في معنى الجملة. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٢١٠؛ النهاية، ج ٢، ص ١٥٨؛ لسان العرب، ج ٨، ص ٩٥ (ذرع).
 ١٠. في حاشية «بث»: «لنا».

١١. في «جمح» جس، والبحار والمحاسن: «فأسألك».

١٢. «هدأت الرجل»، أي سكنت، قال ابن الأثير: «الهدأة والهدوء: السكون عن الحركات، أي بعدما يسكن الناس عن المشي والاختلاف في الطرق». وقال الشيخ البهائي: «والمراد: إذا سكنت الأرجل عن التردد وانقطع الاستطراق». راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٤٩ (هدأ)؛ مشرق الشمسين، ص ٢٦١.

١٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والبحار والمحاسن. وفي المطبوع: «فرأيت».

١٤. في «جس»: «حين».

تَوَجَّهْتُ إِلَى مِضْرِيهِ^١، فَلَمَّا كُنْتُ قَرِيباً إِذَا أَنَا^٢ بِأَسْوَدَ قَاعِدٍ عَلَى الطَّرِيقِ، فَقَالَ: مَنِ الرَّجُلُ؟ فَقُلْتُ^٣: رَجُلٌ مِنَ الْحَاجِّ، فَقَالَ: مَا اسْمُكَ؟ قُلْتُ^٤: خَلْفَ بَنٍ حَمَادٍ، قَالَ^٥: ادْخُلْ بِغَيْرِ إِذْنٍ، فَقَدْ أَمَرَنِي أَنْ أَقْعُدَ هَاهُنَا، فَإِذَا^٦ أَتَيْتَ أَذِنْتُ لَكَ، فَدَخَلْتُ وَسَلَّمْتُ^٧، فَرَدَّ^٨ السَّلَامَ وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى فِرَاشِهِ وَخَدَهُ مَا فِي الْفُسْطَاطِ^٩ غَيْرُهُ، فَلَمَّا صِرْتُ بَيْنَ يَدَيْهِ، سَأَلَنِي وَسَأَلْتُهُ عَنْ حَالِهِ^{١٠}، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ رَجُلًا مِنْ مَوَالِيكَ تَزَوَّجَ جَارِيَتَهُ مُعْصِراً لَمْ تَطْمَئِنَّ، فَلَمَّا اقْتَضَاهَا^{١١}، سَأَلَ الدَّمَ، فَمَكَثَ سَائِلاً لَا يَنْقَطِعُ^{١٢} نَحْواً مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ^{١٣}، وَإِنَّ الْقَوَائِلَ اخْتَلَفْنَ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ بَعْضُهُنَّ: دَمُ الْخَيْضِ^{١٤}، وَقَالَ بَعْضُهُنَّ: دَمُ الْعُدْرَةِ، فَمَا يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تَصْنَعَ؟

قَالَ: «فَلْتَتَّقِ^{١٥} اللَّهَ، فَإِنْ كَانَ مِنْ دَمِ الْخَيْضِ^{١٦}، فَلْتَمْسِكْ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَرَى الطُّهْرَ، وَلْيَمْسِكْ عَنْهَا بَعْثُهَا؛ وَإِنْ كَانَ مِنَ الْعُدْرَةِ فَلْتَتَّقِ^{١٧} اللَّهَ، وَلْتَتَوَضَّأْ^{١٨}،

١. «المِضْرِبُ» بكسر الميم: فسطاط الملك، وقيل: الفسطاط العظيم. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٥٥١؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ١٩١ (ضرب).
٢. في «ي»: «بث»؛ - «أنا».
٣. في «ظ»: «قلت».
٤. في «بث»: «بخ، جح، جن»؛ «فقلت».
٥. في «جح» والبحار: «فقال».
٦. في «بث» والوافي: «وإذا».
٧. في «ظ»، «ي»، «بث»، «بخ، بس، بف، جح، جس» وحاشية «بخ» والوافي والبحار والمحاسن: «فسلّمت».
٨. في البحار والمحاسن: «+ علي».
٩. «الْفُسْطَاطُ»: بيت من شعر. وقيل: الخيمة العظيمة. وقيل: هو ضرب من الأبنية. وفيه ثلاث لغات: فُسْطَاطٌ وفُسْتَاطٌ وفُسْطَاطٌ، وكسر الفاء فيهن لغة. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٥٠، المغرب، ص ٣٦٠ (فسط).
١٠. في المحاسن: «عن حالي» بدل «وسألته عن حاله».
١١. في «بس»: «افْتَضَّهَا». وفي «جس» وحاشية «بث»: «فاfterعها». وفي البحار: «افْتَضَّهَا فافترعها».
١٢. في «جس»: «فغلب سائلاً» بدل «فمكث سائلاً لا ينقطع».
١٣. في المحاسن: «فاfterعها زوجها فغلب الدم سائلاً نحواً من عشرة أيام لم ينقطع» بدل «فلما اقْتَضَّهَا - إلى - عشرة أيام».
١٤. في «بس»: «دم حيض».
١٥. في «بخ، جح»: «فليتَّقِ».
١٦. في «ظ»: «- من». وفي المحاسن: «- دم».
١٧. في «بخ، جح، جس»: «فليتَّقِ».
١٨. في «ظ، جن»: «وتتوض». وفي «غ، ي، بخ، بس، بف، جح»: «ولتوض». وفي «بث»: «ولتتوض». «»

وَتُصَلِّ، وَيَأْتِيهَا^١ بَعْلُهَا إِنْ أَحَبَّ ذَلِكَ.

فَقُلْتُ لَهُ^٢: وَكَيْفَ لَهُمْ أَنْ يَعْلَمُوا مِمَّا هُوَ^٣ حَتَّى يَفْعَلُوا مَا يَنْبَغِي؟

قَالَ: فَالْتَفَتَ يَمِينًا وَشِمَالًا فِي الْقُسْطَاطِ مَخَافَةً أَنْ يَسْمَعَ كَلَامَهُ أَحَدًا، قَالَ: ثُمَّ نَهَذَ^٤ إِلَيَّ، فَقَالَ: «يَا خَلْفُ، بَسِّرَ اللَّهُ، بَسِّرَ اللَّهُ^٥، فَلَا تُذِيعُوهُ، وَلَا تَعْلَمُوا هَذَا الْخَلْقَ أَصُولَ دِينِ اللَّهِ، بَلْ ارْضَوْا^٦ لَهُمْ مَا رَضِيَ اللَّهُ لَهُمْ مِنْ ضَلَالٍ^٧».

قَالَ: ثُمَّ عَقَدَ بِيَدِهِ الْيُسْرَى تِسْعِينَ^٨، ثُمَّ قَالَ: «تَسْتَدْخِلُ الْقُطْنَةَ^٩، ثُمَّ تَدْعُهَا ٩٤/٣

«وفي الوافي: «ولتوضأ». وما أثبتناه مطابق للمطبوع والوسائل والبحار والمحاسن. وفي مرآة المعقول: «قوله ﷺ: ولتوضأ، أي للأحداث الأخر، أو المراد غسل الفرج».

١. في «بث»: «وليأتيتها». وفي المحاسن: «وليأتها».

٢. في «جس» والوافي والمحاسن: - «له».

٣. في «بث» والبحار: «مما هي». وفي الوسائل: «ما هو».

٤. في المحاسن: «ثم نفذ». وقوله: «نهذ إلي»، أي قام ونهض وتقدم. وقيل: نهذ، أي شخص. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٤٢٩؛ المصباح المثير، ص ٦٢٧ (نهذ).

٥. في البحار: - «سر الله». وفي المحاسن: + «سر الله».

٦. في الوافي: «بل رضوا». ٧. في المحاسن: «بما».

٨. قوله ﷺ: «ارضوا لهم ما رضى الله لهم»، أي أقرّوهم على ما أقرّ الله عليه وليس المراد حقيقة الرضا؛ فإن الله لا يرضى لعباده الكفر والضلال، تعالى الله عن ذلك. راجع: مشرق الشمسين، ص ٢٦٢؛ الوافي، ج ٦، ص ٤٤٧.

٩. قال ابن الأثير: «عقد التسعين من مواضع الخُتاب، وهو أن يجعل رأس الإصبع السّبابة في أصل الإبهام وتضمها حتى لا يبين بينهما إلا خلل يسير». وقال الشيخ البهائي: «قول الراوي: وعقد بيده تسعين، أراد به أنه ﷺ وضع رأس ظفر مسبحة يسره على المفصل الأسفل من إبهامها... بقي هنا شيء لا بد من التنبيه عليه، وهو أن هذا العقد الذي ذكره الراوي إنما هو عقد تسعمائة لا عقد تسعين؛ فإن أهل الحساب وضعوا عقود أصابع اليد اليمنى للأحاد والعشرات، وأصابع اليسرى للمئات والألوف، وجعلوا عقود المئات فيها على صورة عقود العشرات في اليمنى من غير فرق... فلعلّ الراوي وهم في التعيين، أو أن ما ذكره اصطلاح آخر في العقود غير مشهور». راجع: النهاية، ج ٢، ص ٢١٦ (ردم)؛ مشرق الشمسين، ص ٢٦٢. وللمزيد راجع: الوافي، ج ٦، ص ٤٤٧؛ مرآة العقول، ج ١٣، ص ٢٣٢.

١٠. في المحاسن: «قطنة».

مَلِيًّا^١، ثُمَّ تَخْرِجُهَا إِخْرَاجاً رَفِيقاً^٢، فَإِنْ كَانَ الدَّمُ مَطُوقاً^٣ فِي الْقُطْنَةِ، فَهُوَ مِنَ الْعَذَرَةِ؛ وَإِنْ كَانَ مُسْتَنْقِعاً^٤ فِي الْقُطْنَةِ، فَهُوَ مِنَ الْحَيْضِ.

قَالَ خَلْفٌ: فَاسْتَحَفَّنِي^٥ الْفَرْخُ، فَبَكَيْتُ، فَلَمَّا سَكَنَ بَكَائِي قَالَ^٦: «مَا أَبْكَاكُ؟»

قُلْتُ^٧: جُعِلْتُ فِدَاكَ، مَنْ كَانَ يُحْسِنُ^٨ هَذَا غَيْرُكَ؟

قَالَ: فَرَفَعَ يَدَهُ^٩ إِلَى السَّمَاءِ، وَقَالَ^{١٠}: «وَاللَّهِ، إِنِّي^{١١} مَا أَخْبِرُكَ^{١٢}، إِلَّا عَنْ رَسُولِ

اللَّهِ ﷺ، عَنْ جَبْرِئِيلَ، عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^{١٣}».

١. «مَلِيًّا»، أي زماناً طويلاً، وقال ابن الأثير: «المليّ: هو الطائفة من الزمان لا حدّ لها، يقال: مضى مليّ من النهار ومليّ من الدهر، أي طائفة منه». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٩٧؛ النهاية، ج ٤، ص ٣٦٣ (ملا)؛ مشرق الشمسين، ص ٢٦١. ٢. في «بح» والوسائل، ص ٢٧٢: «رفيقاً».

٣. قال الشيخ البهائي: «وجه دلالة تطويق دم القطنه على كونه دم عذرة... أَنَّ الافتضاخ ليس إِلَّا خرق الجلده الرقيقة المتسجة على فم الرحم، فإذا خرقت خرج الدم من جوانبها بخلاف دم الحيض... ولفظه مطوق يجوز كونه بصيغة اسم الفاعل والمفعول، وكذلك لفظ مستنقعا». وقال العلامة الفيض: «مطوقاً، بكسر الواو وتشديدها كما يدلّ عليه قوله ﷺ في الخبر الآتي، فإن خرجت القطنه مطوقة بالدم بالفتح». راجع: الحبل المتين، ص ١٦٦؛ الوافي، ج ٦، ص ٤٤٨.

٤. «مستنقعا»، أي مجتمعاً، يقال: استنقع الماء، أي ثبت واجتمع، ومستنقع الماء بالفتح: مجتمع، والماء مستنقع بصيغة اسم الفاعل، أي مجتمع. وقال العلامة الفيض: «الاستنقع: الانغماس». راجع: المغرب، ص ٤٦٤؛ المصباح المنير، ص ٦٢٢ (تقع).

٥. كذا في «بح، جس» والمطبوع. وفي «ظ، غ، ي، بث، بح، بس، بف، جح، جن» والوسائل والبحار والمحاسن: «فاستحفّني». وقال في الوافي: «فاستحفّني، إمّا بالمهملة من الحفّ بمعنى الشمول والإحاطة، أو بالمعجمة من الحفّة بمعنى النشاط». ٦. في البحار: «فقال».

٧. في المحاسن: «فقال: ما أبكاك بعد أن سكن بكائي، فقلت: بدّل فلماً سكن بكائي قال: ما أبكاك؟ قلت».

٨. الإحسان: العلم والمعرفة والإتقان، يقال: أحسن الشيء إحساناً، أي علمه وعرفه وأتقنه. راجع: المصباح المنير، ص ١٣٦؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٦٤ (حسن).

٩. في المحاسن: «رأسه». ١٠. في «جس»: «فقال». وفي المحاسن: «فقال: إي».

١١. في «ظ، بف» والوافي والوسائل: «إني والله». وفي «جس، جن» والمحاسن: «-إني».

١٢. في «غ»: «ما أخبرتك».

١٣. المحاسن، ص ٣٠٧، كتاب العلل، ح ٢٢، عن أبيه، عن خلف بن حمّاد الكوفي. التهذيب، ج ١، ص ١٠٠.

٤١٩١ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ

ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سُوْقَةَ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ افْتَضَّ^٢ امْرَأَتَهُ أَوْ أَمَتَهُ، فَرَأَتْ دَمًا كَثِيرًا لَا يَنْقَطِعُ عَنْهَا^٣

يَوْمًا؛ كَيْفَ تَصْنَعُ بِالصَّلَاةِ؟

قَالَ: «تَمْسِكُ الْكُرْسُفَ^٤، فَإِنْ خَرَجَتِ الْقُطْنَةُ مُطَوَّقَةً بِالْدَّمِ^٥، فَإِنَّهُ مِنَ الْعُذْرَةِ

تَغْتَسِلُ، وَتَمْسِكُ مَعَهَا قُطْنَةً وَتُصَلِّي، فَإِنْ خَرَجَ الْكُرْسُفُ مُنْعِمًا^٦ بِالْدَّمِ^٧، فَهُوَ مِنَ

الطَّمْثِ تَفْعُدُ عَنِ الصَّلَاةِ أَيَّامَ الْحَيْضِ^٨».

٤١٩٢ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى رَفَعَهُ، عَنْ أَبَانَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: فَتَاةٌ مَنَّا بِهَا قَرْحَةٌ فِي فَرْجِهَا^٩، وَالْدَّمُ^{١٠} سَائِلٌ، لَا تَدْرِي^{١١}

ص ٣٨٥، ح ١١٨٤، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن جعفر بن محمد، عن خلف بن حماد، عن أبي الحسن الماضي عليه السلام، من قوله: «فقلت له: إن رجلاً من مواليك تزوج جارية» إلى قوله: «فهو من الحيض» مع اختلاف يسير. راجع: الفقيه، ج ١، ص ٩٦، ذيل ح ٢٠٣، وفقه الرضا عليه السلام، ص ١٩٤. الوافي، ج ٦، ص ٤٤٥، ح ٤٦٧٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٧٢، ح ٢١٢٩، من قوله: «فقلت له: إن رجلاً من مواليك تزوج جارية معصراً».

١. في «ي»: - «محمد بن».

٢. في «بس» والوسائل والتهذيب: «افتض».

٣. في حاشية «جن»: «عنهما».

٤. في «بخ، جن»، وحاشية «بح» والوسائل والتهذيب: «يومها».

٥. «الكرسف» كصفر وكزبور: القطن، واحده: كرسفة. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ٤٢١؛ لسان العرب، ج ٩، ص ٢٩٧ (كرسف).

٦. في «جس»: «بدم».

٧. في «ي»: «متغمساً». ٨. في «جس»: - «فإنه من العذرة - إلى - متغمساً بالدم».

٩. المحاسن، ص ٣٠٧، كتاب الملل، ح ٢١، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب؛ التهذيب، ج ١، ص ١٥٢، ح ٤٣٢، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب. الفقيه، ج ١، ص ٩٧، ذيل ح ٢٠٣؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ١٩٤، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٤٤٩، ح ٤٦٨٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٧٣، ح ٢١٣٠.

١٠. في «غ، ي، جس، جن»، وحاشية «بح، بخ، بس، بف، جج» والوسائل والتهذيب: «في جوفها».

١١. في «بث»: «فالدّم». ١٢. في «بخ، بف»: «ولا يدرى».

مِنْ دَمِ الْحَيْضِ، أَوْ مِنْ دَمِ الْقَرْحَةِ^١

فَقَالَ: «مُرَّهَا، فَلْتَسْتَلْقِ^٢ عَلَى ظَهْرِهَا، ثُمَّ تَرْفَعِ^٣ رِجْلَيْهَا، ثُمَّ تَسْتَذْجِلُ^٤، إِصْبَعَهَا

الْوُسْطَى، فَإِنْ خَرَجَ الدَّمُ مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ^٥، فَهُوَ مِنَ الْحَيْضِ، وَإِنْ خَرَجَ مِنَ

الْجَانِبِ^٦ الْأَيْسَرِ^٧، فَهُوَ مِنَ الْقَرْحَةِ^٨».

١٢ - بَابُ الْحُبْلَى تَرَى الدَّمَ

١٩٣٤ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنِ

الْحُسَيْنِ بْنِ نَعِيمٍ الصُّحَّافِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنْ أُمَّ وَلَدِي^٩ تَرَى الدَّمَ وَهِيَ حَامِلٌ: كَيْفَ تَصْنَعُ

بِالصَّلَاةِ^{١٠}؟

١. «الْقَرْحَةُ»: واحدة القرح، وهي الحبة تخرج في البدن. وقيل: هو البثر إذا ترمى إلى فساد، والبشر: الخراج،

وهو كل ما يخرج بالبدن، كالدمل. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٥٥٧؛ مجمع البحرين، ج ٢، ص ٤٠٣ (قرح).

٢. الاستلقاء: النوم. وقيل: الاستلقاء على القفا، وكل شيء كان فيه كالانبطاح فيه استلقاء، واستلقى على قفا:

نام. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٥٦؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٤٥ (لقا).

٣. في «جس» وحاشية «ظ» والتهذيب: «وترفع». ٤. في «غ، جح، جس» وحاشية «ظ»: «وتستدخل».

٥. في التهذيب: «الأيسر». ٦. في «مرأة العقول»: «من جانب».

٧. في التهذيب: «الأيمن».

٨. في الوافي: «وكذا وجد هذا الخبر في نسخ الكافي كافة، وفي كلام صاحب الفقيه وبعض نسخ التهذيب عكس

الأيمن والأيسر، ونقل عن ابن طاووس عليه السلام أنه قطع بأن الغلط وقع من النسخ في النسخ الجديدة من التهذيب،

وكأنه غفل عن نسخ الفقيه، وعلى هذا يشكل العمل بهذا الحكم وإن كان الاعتماد على الكافي أكثر». وللمزيد

راجع: «مرأة العقول»، ج ١٣، ص ٢٣٥-٢٣٦.

٩. التهذيب، ج ١، ص ٣٨٥، ح ١١٨٥، معلقاً عن محمد بن يحيى. الفقيه، ج ١، ص ٩٦، ذيل ح ٢٠٣؛ فقه

الرضا عليه السلام، ص ١٩١، الوافي، ج ٦، ص ٤٤٩، ح ٤٦٨١؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٠٧، ح ٢٢٠٩.

١٠. في الوافي والتهذيب، ص ١٦٨: «أم ولد لي».

١١. في «بث»: «بالصلاة».

قَالَ: فَقَالَ لِي^١: «إِذَا رَأَتْ الْحَامِلُ الدَّمَ بَعْدَ مَا يَمْضِي^٢ عِشْرُونَ يَوْمًا مِنَ الْوَقْتِ الَّذِي كَانَتْ تَرَى فِيهِ الدَّمَ مِنَ الشَّهْرِ الَّذِي كَانَتْ تَقَعُدُ فِيهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنَ الرَّجَمِ، وَلَا مِنَ الطَّمْثِ^٣، فَلْتَتَوَضَّأْ^٤، وَتَحْتَشِي^٥ بِكَرْسَفٍ^٦، وَتَصَلِّي^٧؛ وَإِذَا^٨ رَأَتْ الْحَامِلُ الدَّمَ قَبْلَ الْوَقْتِ الَّذِي كَانَتْ تَرَى فِيهِ الدَّمَ بِقَلِيلٍ^٩، أَوْ فِي الْوَقْتِ مِنْ ذَلِكَ الشَّهْرِ، فَإِنَّهُ مِنَ الْخِيْضَةِ، فَلْتُمْسِكْ عَنِ الصَّلَاةِ عَدَدَ أَيَّامِهَا الَّتِي كَانَتْ تَقَعُدُ فِي حَيْضِهَا^{١٠}، فَإِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ عَنْهَا^{١١} قَبْلَ ذَلِكَ، فَلْتَتَغَسَّلْ وَلْتَصَلِّ؛ وَإِنْ^{١٢} لَمْ يَنْقَطِعِ الدَّمُ عَنْهَا إِلَّا بَعْدَ مَا تَمْضِي الْأَيَّامُ الَّتِي كَانَتْ تَرَى فِيهَا الدَّمَ^{١٣} بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ، فَلْتَتَغَسَّلْ، ثُمَّ تَحْتَشِي^{١٤}»

١. في الوافي والتهذيب والاستبصار: - «لي».

٢. هكذا في «ظ، غ، ي، بث، بح، بس، جح، جس» والوافي والوسائل، ح ٢٢٧٩ والتهذيب. وفي «بخ» والمطبوع: «تمضي».

٣. «الطمث»: الحيض. وقيل: إذا حاضت أول ما تحيض. وخَصَّ بعضهم به حيض الجارية. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ١٦٥: القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٧٣ (طمث).

٤. في «غ»: «فتوضأ». وفي «جن»: «فلتوضأ». وفي حاشية «غ» والتهذيب، ص ٣٨٨: «فلتوضأ».

٥. في «ظ، بح، بس، جح، جن» والتهذيب، ص ١٦٨: «ولتحتش».

٦. في «ي، بث، بح، بس، بف، جح، جن» والتهذيب، ص ١٦٨: «بالكرسف». وفي «جس»: «الكرسف». والاحتشاء بالكرسف: استدخالها إياه في نفسها يمنع الدم من القطر. راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٩٢؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ١٧٩ (حشا).

٧. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل، ح ٢٢٧٩ والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «وتصل».

٨. في «بث» والتهذيب، ص ٣٨٨: «فإذا».

٩. في الاستبصار: «القليل».

١٠. في «ظ، غ، بح، والوسائل، ح ٢٣٩٦: «في حَيْضِهَا». وفي التهذيب، ص ٣٨٨: «في أَيَّام حَيْضِهَا».

١١. في الوسائل، ح ٢٢٧٩ وح ٢٣٩٦: «عنها الدم».

١٢. في الاستبصار: «فإن».

١٣. في «ظ، غ، بح، جس» والوسائل، ح ٢٣٩٦ والتهذيب والاستبصار: «الدم فيها».

١٤. في «ظ، ي، حاشية غ، بح، جح»: «ثم تحتش». وفي التهذيب، ص ١٦٨: «ولتحتش». وفي التهذيب، ص ٣٨٨ والاستبصار: «وتحتشي».

وَتَسْتَنْفِزُ^١، وَتُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، ثُمَّ لَتَنْتَظِرُ^٢، فَإِنْ كَانَ الدَّمُ^٣ فِيمَا بَيْنَهُمَا^٤ وَبَيْنَ
 ٩٦/٣ الْمَغْرِبِ لَا يَسِيلُ مِنْ خَلْفِ الْكَرْسَفِ، فَلَتَتَوَضَّأُ^٥، وَلَتُصَلَّ عِنْدَ وَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ مَا لَمْ
 تَطْرَحِ الْكَرْسَفَ^٦، فَإِنْ طَرَحَتِ الْكَرْسَفَ عَنْهَا، فَسَالَ^٧ الدَّمُ، وَجَبَ عَلَيْهَا الْغُسْلُ، وَإِنْ
 طَرَحَتِ الْكَرْسَفَ^٨، وَلَمْ يَسِلِ الدَّمُ^٩، فَلَتَتَوَضَّأُ^{١٠} وَلَتُصَلَّ، وَلَا غُسْلَ عَلَيْهَا.
 قَالَ: «وَأِنْ^{١١} كَانَ الدَّمُ إِذَا أَمْسَكَتِ الْكَرْسَفَ يَسِيلُ مِنْ خَلْفِ الْكَرْسَفِ صَبِيبًا^{١٢} لَا
 يَزِقُّ^{١٣}، فَإِنْ عَلَيْهَا أَنْ تَغْتَسِلَ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَتَحْتَشِي،

١. هكذا في «ت»، ظ، بث، بذ، بف، جح، جس، جش، وحاشية «ظ»، يخ، بي، جت، جي، ومراة العقول
 والتهذيب، ص ٣٨٨ والاستبصار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تستذفر». وفي الوافي عن بعض النسخ:
 «تستفر». وفي التهذيب، ص ١٦٨: «لتستفر». والاستفار: هو أن تأخذ المرأة خرقة طويلة عريضة تشد أحد
 طرفيها من قدام وتخرجها من بين فخذيها وتشد طرفها الآخر من وراء بعد أن تحتشي بشيء من القطن؛
 ليمنع بها من سيلان الدم. قال الطريحي: «في حديث المستحاضة: وتحتشي وتستذفر، بالذال المعجمة من
 الاستفادار بإبدالها من اللاء المثناة، كما هو المشهور من النسخ». راجع: النهاية، ج ١، ص ٢١٤ (نفر)؛ الحبل
 اللتين، ص ١٨٧؛ مجمع البحرين، ج ٣، ص ٣٠٨ (ذفر).

٢. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل، ح ٢٣٩٦ والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع:
 «وتصل».

٤. في «بس»: - «الدم».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل، ح ٢٣٩٦ والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «بينهما».

٦. في التهذيب، ص ٣٨٨: «فلتوضأ».

٧. في «جس»: «عند كل وقت». وفي الاستبصار: «عند كل بدون الوقت».

٨. في الوافي والتهذيب، ص ١٦٨: «عنها».

٩. في «بث»، يخ، بس، جح: «ج»، وفي التهذيب، ص ١٦٨ والاستبصار: «وسال».

١٠. في «بث» والوسائل، ح ٢٣٩٦ والتهذيب والاستبصار: «عنها».

١١. في «بس»: - «الدم».

١٢. في «غ»، يخ، بس، جح: «فلتوضأ». وفي «جس»، جن، وحاشية «بح» والوسائل، ح ٢٣٩٦ والتهذيب:
 «فلتوضأ». في التهذيب، ص ٣٨٨ والاستبصار: «فإن».

١٤. في «بح»: «غسماً». وفي «جس» وحاشية «ظ» ومراة العقول: «ضباً».

١٥. في «ي»، بث، يخ، بف، جح: «لا يرقى». وفي الوافي: «لا يسكن». وقوله: «لا يرقأ» أي لا يقطع، يقال: رقاؤه

وَتُصَلِّي^١، وَتَغْتَسِلَ^٢ لِلْفَجْرِ^٣، وَتَغْتَسِلَ لِلظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَتَغْتَسِلَ لِلْمَغْرَبِ وَالْعِشَاءِ^٤.
قَالَ: «وَكَذَلِكَ تَفْعَلُ الْمُسْتَحَاضَةُ؛ فَإِنَّهَا إِذَا فَعَلَتْ ذَلِكَ، أَذْهَبَ اللَّهُ بِالدَّمِ عَنْهَا»^٥.

٤١٩٤ / ٢. عَلِيٌّ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:
عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَبْلَى قَدْ اسْتَبَانَ حَبْلَهَا^٦، تَرَى مَا تَرَى
الْحَائِضُ مِنَ الدَّمِ؟

قَالَ: «بَلْكَ الْهَرَاقَةُ^٨ مِنَ الدَّمِ، إِنْ كَانَ دَمًا أَحْمَرَ كَثِيرًا^٩، فَلَا تُصَلِّ^{١٠}؛ وَإِنْ كَانَ
قَلِيلًا أَصْفَرَ، فَلَيْسَ عَلَيْهَا إِلَّا الْوُضُوءُ^{١١}»^{١٢}.

١. الدمع والدم والعرق يرقأ بقوة بالضم، إذا سكن وانقطع. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٢٤٨ (رقاً).

٢. في الاستبصار: «ثم تصلي».

٣. في الوافي والتهذيب، ص ١٦٨ والاستبصار: «تغتسل» بدون الواو.

٤. في «ظ»: «الفجر».

٥. في الوسائل، ج ٢٣٩٦ والتهذيب، ص ١٦٨ والاستبصار: «والأخرة».

٦. التهذيب، ج ١، ص ٣٨٨، ح ١١٩٧، معلقاً عن الكليني؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٤٠، ح ٤٨٢، بسنده عن

الكليني. التهذيب، ج ١، ص ١٦٨، ح ٤٨٢، بطريقين الآخرين عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ٦،

ص ٤٦٣، ح ٤٦٩٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٨٤، ح ٢١٥٠، من قوله: «فلتمسك عن الصلاة عدد أيامها» إلى قوله:

«يوم أو يومين فلتغتسل» وفيه، ص ٣٣٠، ح ٢٢٧٩، إلى قوله: «قبل ذلك فلتغتسل ولتصل»؛ وفيه، ص ٣٧٤،

ح ٢٣٩٦، من قوله: «إذا رأَت الحامل الدم». ٦. في الوسائل: «- المرأة».

٧. في حاشية «بح»: «حملها».

٨. «الهَرَاقَةُ»: الصب، مثل الإهراق، وأصله الإراقة. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٦٩؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٦٠
(هراق).

٩. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «كثيراً أحمر».

١٠. في «ظ»، «ي، بح، جس» وحاشية «جن» والوسائل: «فلا تصلي».

١١. في مرآة المعقول، ج ١٣، ص ٢٣٨: «وَكَاَنَّ الْمَصْنُوفَ جَمَعَ بَيْنَ الْأَخْبَارِ الْمُتَنَافِيَةِ الْوَارِدَةِ فِي هَذَا الْبَابِ بِأَنَّهُ إِذَا

كَانَ دَمُ الْحَامِلِ بِصِفَةِ الْحَيْضِ لَوْنًا وَكَثْرَةً وَلَا يَتَقَدَّمُ وَلَا يَتَأَخَّرُ كَثِيرًا، فَهُوَ حَيْضٌ، وَإِلَّا فَاسْتَحَاضَ. وَهَذَا وَجْهٌ

قَرِيبٌ حَسَنٌ».

١٢. التهذيب، ج ١، ص ٣٨٧، ح ١١٩١، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ٦، ص ٤٦٤، ح ٤٦٩٤؛ الوسائل،

ج ٢، ص ٣٣٤، ح ٢٢٩٢.

٩٧/٣

١٩٥ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْعَلَاءِ،
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ :

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنِ الْخُبْلَى تَرَى الدَّمَ كَمَا كَانَتْ تَرَى أَيَّامَ حَيْضِهَا
مُسْتَقِيمًا فِي كُلِّ شَهْرٍ؟

فَقَالَ : «تُمْسِكُ عَنِ الصَّلَاةِ كَمَا كَانَتْ تَصْنَعُ فِي حَيْضِهَا»^١، فَإِذَا طَهَّرْتَ صَلَّتِ^٢.

١٩٦ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ؛

و مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ جَمِيعًا، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ
يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام^٣ عَنِ الْخُبْلَى تَرَى الدَّمَ وَهِيَ حَامِلٌ كَمَا كَانَتْ تَرَى قَبْلَ ذَلِكَ
فِي كُلِّ شَهْرٍ: هَلْ تَتْرُكُ الصَّلَاةَ؟

قَالَ : «تَتْرُكُ» إِذَا هِيَ دَامَ^٤.

١٩٧ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

و أَبُو دَاوُدَ جَمِيعًا، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ
و فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ :

١. في «ب»: «في حيضتها». وفي «بخ»: «في أيام حيضها».

٢. التهذيب، ج ١، ص ٣٨٧، ح ١١٩٤، معلقاً عن أحمد بن محمد؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٣٩، ح ٤٧٩، بسنده
عن أحمد بن محمد بن محمد. راجع: التهذيب، ج ١، ص ٣٨٧، ح ١١٩٣ و ١١٩٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٣٩، ح ٤٧٧
و ٤٧٨؛ و ص ١٤٠، ح ٤٨١. الوافي، ج ٦، ص ٤٦٥، ح ٤٦٩٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٣١، ذيل ح ٢٢٨٣.

٣. في التهذيب والاستبصار: «أبا إبراهيم». ٤. في «جن» وحاشية «بخ»، «الوسائل»: «+ الصلاة».

٥. في حاشية «بخ»: «إن».

٦. التهذيب، ج ١، ص ٣٨٦، ح ١١٨٩؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٣٩، ح ٤٧٦، بسندهما عن صفوان. الوافي، ج ٦،
ص ٤٦٥، ح ٤٦٩٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٣٠، ح ٢٢٧٨.

٧. في السند تحويل يعطف «أبو داود» على «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْجُبْلِى تَرَى الدَّمَ: أَتَتْرُكُ الصَّلَاةَ؟

فَقَالَ: «نَعَمْ؛ إِنَّ الْجُبْلَى رُبَّمَا قَذَفَتْ بِالدَّمِ»^١.

٤١٩٨ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ^٢، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: جُعِلْتُ فِدَاكَ، الْجُبْلَى رُبَّمَا طَمِعَتْ؟

فَقَالَ: «نَعَمْ، وَذَلِكَ أَنَّ الْوَلَدَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ غِذَاوَةٌ الدَّمُ، فَرُبَّمَا كَثُرَ فَفَضَلَ عَنْهُ، فَإِذَا

فَضَلَ دَفَعْتَهُ^٣، فَإِذَا دَفَعْتَهُ^٤ حَرَمَتْ عَلَيْهَا الصَّلَاةُ».

● وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «إِذَا كَانَ كَذَلِكَ، تَأَخَّرَ الْوَلَادَةُ»^٥.

١. في حاشية «ب»: «الدم». وقوله: «قذفت بالدم» أي رمت به؛ من القذف، وهو الرمي بقوة. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٢٩؛ مجمع البحرين، ج ٥، ص ١٠٧ (قذف).

٢. التهذيب، ج ١، ص ٣٨٦، ح ١١٨٧، معلقاً عن الحسين بن سعيد؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٣٨، ح ٤٧٤، بسنده عن الحسين بن سعيد. وفي التهذيب، ج ١، ص ٣٨٦، ح ١١٨٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٣٩، ح ٤٧٥، بسند آخر. الفقيه، ج ١، ص ٩١، ذيل ح ١٩٧، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٤٦٥، ح ٤٦٩٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٢٩، ح ٢٢٧٧.

٣. لم نجد رواية ابن أبي عمير عن سليمان بن خالد إلا في سند هذا الخبر وسند خبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٨، ص ٩٩، ح ٣٣٣؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣١٨، ح ١١٣٣.

والمراء من سليمان بن خالد هذا، هو سليمان بن خالد الأقطع الذي كان من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، ومات في حياة أبي عبد الله عليه السلام، كما صرح بذلك النجاشي والشيخ الطوسي في رجالهما. وكان ذلك قبل سنة ١٤٨. وقد مات ابن أبي عمير سنة ٢١٧ ولم يدرك أبا عبد الله عليه السلام، كما يظهر من مواضع ترجمته وأسناده، فعليه، لا يبعد وقوع خلل في سندها هذا وما ورد في التهذيب والاستبصار من سقط أو إرسال. راجع: رجال النجاشي، ص ١٨٣، الرقم ٤٨٤؛ وص ٣٢٦، الرقم ٨٨٧؛ رجال الطوسي، ص ٢١٥، الرقم ٢٨٣٨.

ويؤيد ذلك أَنَّ هشام بن سالم -وهو من مشايخ ابن أبي عمير- قد أكثر من الرواية عن سليمان بن خالد، وتوسط بينه وبين ابن أبي عمير في عدة من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٤٢٣-٤٢٤.

٤. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «غذا».

٥. في «غ»، ي، بخ، بف، جج، جن، والوافي والوسائل: «دفعته».

٦. في «غ»، ي، بخ، بف، جج، جن، والوافي والوسائل: «دفعته».

٧. في «جس»: «إن».

٨. علل الشرائع، ص ٢٩١، ح ١، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن علي عليه السلام. الفقيه، ج ١، ص ٩١، ح ١٩٧، ج ٨.

١٣ - بَابُ النُّفْسَاءِ

٤١٩٩ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَدِيْنَةَ، عَنْ
الْقُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ وَزُرَّارَةَ^١:

٩٨/٣ عَنْ أَحَدِهِمَا^٢، قَالَ: «النُّفْسَاءُ تَكْفُفُ عَنِ الصَّلَاةِ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا^٣ الَّتِي كَانَتْ تَمُكُّ^٤
فِيهَا، ثُمَّ تَغْتَسِلُ، وَتَعْمَلُ كَمَا تَعْمَلُ^٥ الْمُسْتَحَاضَةُ^٦».

٤٢٠٠ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أُغَيْنٍ، قَالَ:

قُلْتُ لَهُ: إِنَّ امْرَأَةً عَبْدِ الْمَلِكِ وَلَدَتْ، فَعَدَّ لَهَا^٧ أَيَّامَ حَيْضِهَا، ثُمَّ أَمَرَهَا، فَأَغْتَسَلَتْ.

١. مرسلًا عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفيهما هذه الفقرة: «أَنَّ الْوَلَدَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ غَازِوُهُ الدَّمُ» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٤٦٦، ح ٤٦٩٨ و ٤٦٩٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٣٤، ح ٢٢٩٠ و ٢٢٩١.

١. في التهذيب، ص ١٧٣: «عن زرارة» بدل «وزرارة».

٢. «الأقراء»: جمع القراء، وهو بضم القاف وفتحها وسكون الراء من الأضداد يقع على الحيض والطمهر. وقيل:
هو بالفتح بمعنى الطهر، وبالصم بمعنى الحيض، والأوّل هو الأشهر. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٣٢؛ لسان
العرب، ج ١، ص ١٣٠ (قرأ).

٣. في «جس»: «تمكّت».

٤. في «جن»: «كلّما».

٥. في «بخ»: «تعمله».

٦. التهذيب، ج ١، ص ١٠٧، ح ٢٧٨؛ وص ١٧٥، ح ٤٩٩؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٥٠، ح ٥١٩، بسندهما عن
الكليني. وفي التهذيب، ج ١، ص ١٧٦، ح ٥٠٤؛ وص ١٧٣، ح ٤٩٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٥١، ح ٥٢٤،
بسند آخر عن ابن أبي عمير، مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ١، ص ١٧٥، ح ٥٠٢؛ والاستبصار، ج ١،
ص ١٥١، ح ٥٢٢، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ٦، ص ٤٧٥، ح ٤٧٢٠؛ الوسائل،
ج ٢، ص ٣٨٢، ذيل ح ٢٤١٢.

٧. في الوافي: «أريد بالمستتر في قوله: فعَدَّ لها، عبد الملك وهو أخو عبد الرحمن، وفي قوله: «فقال»، الإمام إنا
الباقر وإنا الصادق عليه السلام، وبالمجورور في «أمر به» الأمر المذكور من الغسل والاحتشاء والتنظيف والصلاة؛ فإنَّ
ذلك سبب العافية». وراجع أيضاً: مرآة العقول، ج ١٣، ص ٢٤٠.

٨. في حاشية «غ»: «و».

وَاحْتَشَتْ، وَأَمَرَهَا^١ أَنْ تَلْبَسَ ثَوْبَيْنِ نَظِيفَيْنِ^٢، وَأَمَرَهَا^٣ بِالصَّلَاةِ، فَقَالَتْ لَهُ: لَا تَطِيبُ نَفْسِي أَنْ أَدْخُلَ الْمَسْجِدَ، فَدَعَانِي أَقُومَ خَارِجاً مِنْهُ^٤، وَأَسْجُدُ فِيهِ.

فَقَالَ: «قَدْ أَمَرَ بِهِ^٥ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» قَالَ^٦: «وَأَنْقَطَعَ^٧ الدَّمُ عَنِ الْمَرْأَةِ، وَرَأَتْ الطُّهْرَ، وَأَمَرَ عَلِيُّ^٨ بِهَذَا قَبْلَكُمْ، فَانْقَطَعَ الدَّمُ عَنِ الْمَرْأَةِ، وَرَأَتْ الطُّهْرَ، فَمَا فَعَلْتُ صَاحِبَتُكُمْ^٩».

قُلْتُ: مَا أَذْرِي^{١٠}.

٤٢٠١ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ رَفَعَهُ، قَالَ:

سَأَلْتُ امْرَأَةً أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنِّي كُنْتُ أَقْعُدُ فِي^{١١} نِفَاسِي عَشْرِينَ يَوْمًا حَتَّى أَفْتُونِي بِثَمَانِيَّةٍ عَشَرَ يَوْمًا.

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «وَلِمَ أَفْتَوْكَ بِثَمَانِيَّةٍ عَشَرَ يَوْمًا؟».

فَقَالَ رَجُلٌ^{١٢}: لِإِحْدِيثِ^{١٣} الَّذِي رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^{١٤}، قَالَ لِأَسْمَاءَ بِنْتِ

١. في «جن»: «أمرها» بدون الواو. ٢. في «غ»: «قطيفين».

٣. في «ظ، غ، بح، وحاشية «بخ»: «فأمرها».

٤. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت وحاشية «غ» والوافي والوسائل. وفي «غ» والمطبوع: «عنه».

٥. في حاشية «بخ»: «قد أمرنا».

٦. في «ى، بس، جج، جس»: وحاشية «غ» والوسائل: «بذا». وفي «بح، بث، بنا». وفي «بخ»: «هذا».

٧. هكذا في «ظ، غ، ى، بث، بح، بس، جج، جن». وفي «بخ، بف، جس»: «قال». وفي المطبوع: «[وقال]».

٨. هكذا في «ظ، غ، ى، بث، بح، بخ، بس، بف، جن» والوافي. وفي «جج، جس» والوسائل والمطبوع: «فانقطع».

٩. في الوافي: «المراد بال صاحبة امرأة عبد الملك، فما فعلت، أي هل عوفيت أم لا؟». ونحوه في مرآة العقول، ج ١٣، ص ٢٤٠.

١٠. الوافي، ج ٦، ص ٤٧٦؛ ٤٧٢١؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٨٥، ح ٢٤٢٠.

١١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «من».

١٢. في الاستبصار: «فقالت» بدل «فقال رجل». ١٣. في «جس»: «الحديث».

١٤. في «بف» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «+ وأنه».

عُمَيْسٍ جَيْنٌ^١ نَفِسَتْ بِمُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ.

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَسْمَاءَ^٢ سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ أَتَى بِهَا^٣ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا، وَلَوْ سَأَلْتَهُ قَبْلَ ذَلِكَ، لَأَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ، وَتَفْعَلَ مَا تَفْعَلُهُ الْمُسْتَخَاضَةُ^٤».

٩٩/٣ ٤٢٠٢ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعًا، عَنْ حَمَّادِ بْنِ

عَيْسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّازَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لَهُ^٥: «التَّغْسَاءُ مَتَى تُصَلِّي؟

قَالَ: «تَفْعَلُ بِقَدْرِ^٦ حَيْضِهَا، وَتَسْتَظْهِرُ بِيَوْمَيْنِ^٧، فَإِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ، وَإِلَّا

اِغْتَسَلْتَ، وَاخْتَشَشْتَ^٨، وَاسْتَنْفَرْتَ^٩، وَصَلَّتْ^{١٠}، وَإِنْ جَارَ الدَّمُ الْكَرْسُفَ،

١. في الوسائل: «حيث». ٢. في «جس»: «أنت». وفي التهذيب: «بنت عيس».

٣. في «بث»، «بغ»، «بغ» وحاشية «بخ» والتهذيب والاستبصار: «لها». وفي «جس»: «-بها».

٤. في التهذيب والاستبصار: «كما».

٥. في «ظ»، «غ»، «ي»، «بس»، «جس» والوسائل والتهذيب: «تفعل».

٦. التهذيب، ج ١، ص ١٧٨، ح ٥١٢ والاستبصار، ج ١، ص ١٥٣، ح ٥٣٢، بسندهما عن الكليني. الفقيه، ج ١،

ص ١٠١، من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ. راجع: الكافي، كتاب الحج، باب أَنَّ الْمُسْتَخَاضَةَ تَطُوفُ بِالْبَيْتِ،

ح ٧٦٩٦؛ والتهذيب، ج ١، ص ١٧٩، ح ٥١٣ و ٥١٤؛ وج ٥، ص ٣٩٩، ح ١٣٨٨. الوافي، ج ٦، ص ٤٧٨،

ح ٤٧٢٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٨٤، ح ٢٤١٨. ٧. في «غ»، «بس»: «-وله».

٨. في التهذيب: «قدر».

٩. الاستظهار: الاحتياط واستيثاق. وقال العلامة الفيض: «استظهار المرأة أن تترك عبادتها حتى يظهر حالها

أ حائض، أم طاهر؟». راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٥٢٨ (ظهر)؛ الوافي، ج ٦، ص ٤٣٩.

١٠. احتشاء المرأة: استدخلها شيئاً في نفسها يمنع الدم من القطر. راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٩٢؛ لسان العرب،

ج ١٤، ص ١٧٩ (حشا).

١١. استفار المرأة: هو أن تأخذ خرقة طويلة عريضة تشدُّ أحد طرفيها من قدام وتخرجها من بين فخذيها وتشدُّ

طرفها الآخر من وراء بعد أن تحتشي بشيء من القطن؛ ليمنع به من سيلان الدم. راجع: النهاية، ج ١،

ص ٢١٤ (نفر)؛ الحبل المتين، ص ١٨٧. ١٢. في «ظ»، «ي»، «بث»، «جج»، «جس»، «جن»: «فإن».

تَعَصَّبْتُ^١، وَاغْتَسَلْتُ، ثُمَّ صَلَّيْتُ الْغَدَاةَ يَغُسُّ، وَالظُّهْرَ وَالْعَصْرَ يَغُسُّ، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ يَغُسُّ؛ وَإِنْ^٢ لَمْ يَجْزِ الدَّمُ الْكَرْسُفَ^٣، صَلَّيْتُ يَغُسُّ وَاحِدًا^٤.
قُلْتُ: وَالْحَائِضُ؟

قَالَ: «مِثْلُ ذَلِكَ سَوَاءً، فَإِنْ انْقَطَعَ عَنْهَا الدَّمُ^٥، وَإِلَّا فَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ، تَصْنَعُ مِثْلَ النَّفْسَاءِ سَوَاءً، ثُمَّ تُصَلِّي، وَلَا تَدْعُ الصَّلَاةَ عَلَى حَالٍ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: الصَّلَاةُ عِمَادُ دِينِكُمْ^٦».

٤٢٠٣ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَأَبُو دَاوُدَ^٧، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «تَجْلِسُ النَّفْسَاءُ^٨ أَيَّامَ حَيْضِهَا الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُ، ثُمَّ تَسْتَظْهِرُ، وَتَغْتَسِلُ، وَتُصَلِّي^٩».

٤٢٠٤ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

١. التعصب: شد العصابة، وهي العمامة وكل ما يُعَصَّب به من منديل ونحوه. قال الشيخ البهائي: «وما تضمنته الحديث من التعصب المراد به التحشي والاستنفار». راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٦٠٢ (عصب)؛ الحبل المتين، ص ١٨٩.

٢. في «بث، بخ، بس، بف» والوافي والوسائل، ح ٢٣٩٤ والتهذيب: «فإن».

٣. في «جن»: «الكرسف». ٤. في «ظ، غ»: «الدم عنها».

٥. التهذيب، ج ١، ص ١٧٣، ح ٤٩٦، معلقاً عن حماد بن عيسى. الوافي، ج ٦، ص ٤٧٦، ح ٤٧٢٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٧٣، ح ٢٣٩٤؛ وص ٣٨٣، ذيل ح ٢٤١٣.

٦. في السند تحويل يعطف «أبو داود» على «عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد».

٧. في الاستبصار: «- وأبو داود». ٨. في التهذيب والاستبصار: «النفاء تجلس».

٩. التهذيب، ج ١، ص ١٧٥، ح ٥٠٠؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٥٠، ح ٥٢٠، بسندهما عن الكليني. الوافي، ج ٦، ص ٤٧٧، ح ٤٧٢٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٨١، ح ٢٤٠٨؛ وص ٣٨٥، ح ٢٤١٩.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «تَقَعُدُ النِّفْسَاءُ أَيَّامَهَا الَّتِي كَانَتْ تَقَعُدُ فِي الْحَيْضِ، وَتَسْتَظْهُرُ بِيَوْمَيْنِ»^١.

١٤ - بَابُ النِّفْسَاءِ تَطْهُرُ^٢ ثُمَّ تَرَى الدَّمَ^٣ أَوْ رَأَتْ الدَّمَ قَبْلَ أَنْ تَلِدَ

١٠٠/٣

٤٢٠٥ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ:
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ عليه السلام فِي امْرَأَةٍ نَفِسَتْ، فَتَرَكَتِ الصَّلَاةَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، ثُمَّ
تَطَهَّرَتْ^٤، ثُمَّ رَأَتْ الدَّمَ بَعْدَ ذَلِكَ؟

قَالَ: «تَدَعِ الصَّلَاةَ؛ لِأَنَّ أَيَّامَهَا أَيَّامُ الطَّهْرِ، قَدْ جَارَتْ مَعَ^٥ أَيَّامِ النِّفَاسِ»^٦.

٤٢٠٦ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ جَمِيعًا، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ
يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا إِزْهِيمَةَ عليه السلام عَنْ امْرَأَةٍ نَفِسَتْ، فَمَكَثَتْ ثَلَاثِينَ يَوْمًا^٧ أَوْ أَكْثَرَ، ثُمَّ طَهَّرَتْ
وَصَلَّتْ، ثُمَّ رَأَتْ^٨ دَمًا أَوْ صَفْرَةً؟

١. التهذيب، ج ١، ص ١٧٥، ح ٥٠١؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٥١، ح ٥٢١، بسندهما عن الكليني. الوافي، ج ٦، ص ٤٧٨، ح ٤٧٢٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٨٤، ح ٢٤١٦.

٢. في «بخ»؛ «تستظهر».

٣. في «بخ، جس»؛ «و».

٤. في «غ»؛ - «والدم».

٥. في «جس»؛ «المرأة».

٦. في الوسائل: «طهرت».

٧. هكذا في «ظ، غ، ي، بث، بخ، بس، بف، جح، جس» والوافي والتهذيب. وفي «بح، جن» والوسائل والمطبوع: «وقد».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: - «مع».

٩. التهذيب، ج ١، ص ٤٠٢، ح ١٢٦٠، معلقاً عن محمد بن أبي عبد الله. الوافي، ج ٦، ص ٤٧٨، ح ٤٧٢٦؛

الوسائل، ج ٢، ص ٣٩٣، ح ٢٤٤٣.

١٠. في التهذيب والاستبصار: «وبقيت ثلاثين ليلة بدل «فمكثت ثلاثين يوماً».

١١. في الاستبصار: «ورأت».

قَالَ: «إِنْ كَانَتْ صَفْرَةً، فَلْتَغْتَسِلْ^١، وَلْتَصَلِّ، وَلَا تُمْسِكَ عَنِ الصَّلَاةِ»^٢.

٤٢٠٧ / ٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ،

عَنْ غَيْرِ وَبْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الْمَرْأَةِ يُصِيبُهَا الطَّلُقُ^٣ أَيَّامًا، أَوْ يَوْمًا، أَوْ يَوْمَيْنِ، فَتَرَى

الصَّفْرَةَ أَوْ دَمًا؟

قَالَ^٤: «تُصَلِّي مَا لَمْ تَلِدْ، فَإِنْ غَلَبَهَا الْوَجَعُ، فَقَاتَهَا^٥ صَلَاةً^٦ لَمْ تَقْدِرْ^٧ أَنْ تُصَلِّيَهَا

مِنَ الْوَجَعِ، فَعَلَيْهَا قَضَاءُ تِلْكَ الصَّلَاةِ بَعْدَ مَا تَطَهَّرَ»^٨.

١٥ - بَابُ مَا يَجِبُ عَلَى الْحَائِضِ فِي^٩ «أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ»^{١٠}

٤٢٠٨ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزِ^{١١}، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

١. في مرآة العقول، ج ١٣، ص ٢٤٣: «الأمر بالغسل إما بالحمل على غير القليلة أو عليها أيضاً استحباباً، ولعل الخبر الأول محمول على ما إذا صادف العادة أو كان بصفة الحيض وهذا على عدمهما. وهذا مما يدل على أن قول الأصحاب: كل دم يمكن أن يكون حيضاً فهو حيض ليس على عمومهما كما أو ماناً إليه سابقاً، والله يعلم».

٢. التهذيب، ج ١، ص ١٧٦، ح ٥٠٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٥١، ح ٥٢٣، بسندهما عن صفوان بن يحيى، مع زيادة في آخرهما الوافي، ج ٦، ص ٤٧٨، ح ٤٧٢٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٩٣، ح ٢٤٤٤.

٣. «الطَّلُق»: وجع الولادة. راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٣٦ (طلق).

٤. هكذا في «ظ، غ، ي، بث، بح، بخ، بس، جح، جن»، والوافي والوسائل والتهذيب. وفي «بف، جس» والمطبوع: «- أو يوماً».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «فقال».

٦. في «بح، جح، جس»: «تصل».

٧. في الوسائل: «فقاتتها».

٨. في حاشية «بخ»: «الصلاة».

٩. التهذيب، ج ١، ص ٤٠٣، ح ١٢٦١، معلقاً عن محمد بن أحمد الوافي، ج ٦، ص ٤٨٤، ح ٤٧٤٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٩١، ح ٢٤٤٠.

١٠. في حاشية «بث»: «في».

١١. في «ظ، غ، ي، بث، بح، بخ، بس، جح، جس، جن»، والوسائل وفي «بخ» والمطبوع: «- عن زرارة».

١٢. هكذا في «ظ، غ، ي، بث، بح، بخ، بس، جح، جس، جن»، والوسائل وفي «بخ» والمطبوع: «- عن زرارة».

مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْحَائِضِ تَطَهَّرَ^١ يَوْمَ الْجُمُعَةِ^٢، وَتَذَكَّرَ اللَّهَ^٣؟
قَالَ: «أَمَّا الطَّهَرُ، فَلَا، وَلَكِنَّهَا تَتَوَضَّأُ فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ، ثُمَّ تَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، وَتَذَكَّرُ
اللَّهَ»^٤. ١٠١/٣

٢٠٩/٤. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَحَمَّادٍ، عَنْ
مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «تَتَوَضَّأُ الْمَرْأَةُ الْحَائِضُ إِذَا أَرَادَتْ أَنْ تَأْكُلَ، وَإِذَا كَانَ
وَقْتُ الصَّلَاةِ تَوَضَّأَتْ، وَاسْتَقْبَلَتِ الْقِبْلَةَ، وَهَلَّلَتْ، وَكَبَّرَتْ، وَتَلَّتِ الْقُرْآنَ، وَذَكَرَتِ اللَّهَ
عَزَّ وَجَلَّ»^٥.

٢١٠/٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ، عَنْ زَيْدِ
الشَّحَّامِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «يَنْبَغِي لِلْحَائِضِ أَنْ تَتَوَضَّأَ عِنْدَ وَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ، ثُمَّ^٦

١. هذا، وقد روى حريز [ابن عبد الله] عن محمد بن مسلم في كثير من الأسناد جداً ولم يثبت توسط زرارة بين

حريز وبين محمد بن مسلم في موضع. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ٤٨٤-٤٨٩؛ و ص ٤٩٥.

٢. بحذف إحدى التاءين. وفي الوافي: «تطهر من الاطهار بالإدغام بمعنى الغتسال».

٣. في «بخ»: «يوم».

٤. في «مراة العقول»، ج ١٣، ص ٢٤٤: «المشهور فيها - أي الجمعة - الاستحباب، وظاهر المصنف الوجوب، كما
نقل عن ابن بابويه أيضاً لحسن زرارة، وهو مع عدم صراحته في الوجوب محمول على الاستحباب جمعاً بين
الأدلة، ولولو لم يتمكن من الوضوء ففي مشروعية التيمم لها قولان أظهرهما العدم».

٥. في «بخ»: «الله». ٥. في «ظ»، «غ»، «ي»، «بح»، «ف»، «ج»، «حاشية «ب»»: «توضأ».

٦. الوافي، ج ٦، ص ٤٨٥، ح ٤٧٤٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣١٤، ح ٢٢٢٧؛ و ص ٣٤٦، ح ٢٣٢٥.

٧. في «جس»: «وان».

٨. الوافي، ج ٦، ص ٤٨٦، ح ٤٧٤٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٤٦، ح ٢٣٢٦.

٩. في حاشية «بخ»: «و».

تَسْتَغْفِرُ الْقِبْلَةَ، وَتَذْكُرُ اللَّهَ مِقْدَارَ مَا كَانَتْ تُصَلِّيُ.^٢

٤٢١١ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

و مُحَمَّدٌ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ حَمَّادِ بْنِ

عِيسَى، عَنْ حَرِيرِ بْنِ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٣، قَالَ^٤: «إِذَا كَانَتْ الْمَرْأَةُ طَائِماً^٥، فَلَا تَحِلُّ لَهَا الصَّلَاةُ، وَعَلَيْهَا

أَنْ تَتَوَضَّأَ^٦ وَضُوءَ الصَّلَاةِ عِنْدَ وَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ، ثُمَّ تَقْعُدَ فِي مَوْضِعٍ طَاهِرٍ، فَتَذْكُرُ^٧ اللَّهَ عَزَّ

وَجَلَّ، وَتُسَبِّحَهُ، وَتُهَلِّلَهُ، وَتُحْمَدُهُ^٨ كِمِقْدَارِ^٩ صَلَاتِهَا، ثُمَّ تَفْرُغُ^{١٠} لِحَاجَتِهَا^{١١}». ^{١٢}

١. في التهذيب: «فتذكر».

٢. التهذيب، ج ١، ص ١٥٩، ح ٤٥٥، بسنده عن الكليني . الوافي، ج ٦، ص ٤٨٥، ح ٤٧٤٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٤٥، ح ٢٣٢٤.

٣. في «ي»، بس، يف، جس: «أبي عبدالله».

٤. في «غ»، ظ، يخ، بس، وحاشية «جن» والوافي والتهذيب: «قال».

٥. «الطائم»: الحائض، من الطمث بمعنى الحيض. وقيل: إذا حاضت أول ما تحيض. وخَصَّ بعضهم به حيض الجارية. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ١٦٥؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٧٣ (طمت).

٦. في «يخ»، بس، يف: «فلا يحل».

٧. في «ي»، وحاشية «يخ»: «أن توضحاً».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «وتذكر».

٩. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «تحمده و تهلله».

١٠. في حاشية «بث» والتهذيب: «بمقدار».

١١. في مرآة العقول: «الفراغ بمعنى القصد، جاء متعدياً باللام أيضاً، قال في القاموس: فرغ له وإليه: قصده، ويمكن أن يكون الفراغ بمعناه المشهور واللام سببية، وأن تكون: تفرغ، فحذفت منه إحدى التائين، يقال: تفرغ، أي تخلّى من الشغل. وقال في المتهمى: ينبغي أن يراى من اللام في «لحاجتها» معنى «إلى» ليستظم مع المعنى المناسب هنا لتفرغ، وهو تقصد، ففي القاموس: فرغ إليه: قصد. وراجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٥٠ (فرغ).

١٢. التهذيب، ج ١، ص ١٥٩، ح ٤٥٦، بسنده عن الكليني . الوافي، ج ٦، ص ٤٨٥، ح ٤٧٤٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٨٦، ح ١٠١٩؛ وفيه، ج ٢، ص ٣٤٣، ح ٢٣١٨، إلى قوله: «فلا تحلّ لها الصلاة»؛ وص ٣٤٥، ح ٢٣٢٣.

١٦ - بَابُ الْمَرْأَةِ تَحِيضُ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ قَبْلَ أَنْ تُصَلِّيَهَا،
أَوْ تَطْهَرُ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا، فَتَوَانِي^١ فِي الْغُسْلِ^٢

١٤٢١٢ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ الْقَاضِي بْنِ
يُونُسَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الْأَوَّلَ عليه السلام، قُلْتُ: الْمَرْأَةُ تَرَى الطَّهْرَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ كَيْفَ
تَصْنَعُ بِالصَّلَاةِ؟

قَالَ: «إِذَا رَأَتْ^٣ الطَّهْرَ بَعْدَ مَا يَمْضِي^٤ مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ^٥ أَرْبَعَةَ أَقْدَامٍ، فَلَا تُصَلِّي
إِلَّا الْغُسْرَ؛ لِأَنَّ وَقْتَ الظَّهْرِ^٦ دَخَلَ عَلَيْهَا وَهِيَ فِي الدَّمِ، وَخَرَجَ عَنْهَا الْوَقْتُ وَهِيَ فِي
الدَّمِ، فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهَا أَنْ تُصَلِّيَ الظَّهْرَ، وَمَا طَرَحَ اللَّهُ عَنْهَا مِنَ الصَّلَاةِ وَهِيَ فِي الدَّمِ
أَكْثَرَ».

قَالَ: «وَإِذَا^٨ رَأَتْ الْمَرْأَةُ الدَّمَ^٩ بَعْدَ مَا يَمْضِي مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ أَرْبَعَةَ أَقْدَامٍ،
فَلْتُمْسِكْ عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِذَا طَهَّرْتَ مِنَ الدَّمِ، فَلْتَقْضِ صَلَاةَ^{١٠} الظَّهْرِ؛ لِأَنَّ وَقْتَ الظَّهْرِ
دَخَلَ عَلَيْهَا وَهِيَ طَاهِرَةٌ^{١١}، وَخَرَجَ عَنْهَا وَقْتُ الظَّهْرِ وَهِيَ طَاهِرَةٌ^{١٢}، فَضَيِّعَتْ صَلَاةَ
الظَّهْرِ، فَوَجِبَ عَلَيْهَا قَضَاؤُهَا»^{١٣}.

١. في «بث»: «فتوانى».

٢. في «بث»: «بالغسل».

٣. في «بث»: «إذا أرادت».

٤. في «بث»: «ما تمضي».

٥. في «بث»: «من الزوال».

٦. في «بث»: «بث»، «بث»: «بث».

٧. في «بث»: «بث»، «بث»: «بث».

٨. في «بث»: «بث»، «بث»: «بث».

٩. في «بث»: «بث»، «بث»: «بث».

١٠. في «بث»: «بث»، «بث»: «بث».

١١. في «بث»: «بث»، «بث»: «بث».

١٢. في «بث»: «بث»، «بث»: «بث».

١٣. في «بث»: «بث»، «بث»: «بث».

٤٢١٣ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ ثُعْلَبَةَ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عُمَرَ^١، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الْخَائِضِ تَطْهَرُ عِنْدَ الْعَصْرِ: تُصَلِّي الْأَوَّلَى؟

قَالَ: «لَا، إِنَّمَا تُصَلِّي الصَّلَاةَ الَّتِي تَطْهَرُ عِنْدَهَا»^٢.

٤٢١٤ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ^٣، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام^٤، قَالَ: «إِذَا رَأَتْ الْمَرْأَةُ الطَّهْرَ وَقَدْ دَخَلَ.....»

١. بن يحيى. قرب الإسناد، ص ٣١٣، ح ١٢١٧، عن أحمد بن محمد، مع اختلاف يسير. راجع: التهذيب، ج ١، ص ٣٨٩، ح ١٢٠٠؛ وص ٣٩٠، ح ١٢٠٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٤٢، ح ٤٨٦؛ وص ١٤٣، ح ٤٨٧ و ٤٨٩؛ والجعفریات، ص ٢٤. الوافي، ج ٦، ص ٤٩٨، ح ٤٧٨٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٥٩، ح ٢٣٦٠، من قوله: «قال: وإذا رأت المرأة الدم؛ فيه، ص ٣٦١، ح ٢٣٦٧، إلى قوله: «وهي في الدم أكثر».

٢. هكذا في النسخ والوافي والوسائل وظاهر مرآة العقول وحاشية المطبوع. وفي المطبوع والاستبصار: «معمر بن يحيى».

ومعمر بن عَمْرٍ وَمُعَمَّر بن يحيى كلاهما من مشايخ ثعلبة بن ميمون. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٣، ص ٥٣٢؛ وص ٥٣٨-٥٣٩.

٣. في مرآة العقول، ج ١٣، ص ٢٤٦: «قال الفاضل التستري رحمته الله: لعل هذا عند تضييق الوقت بحيث لم يبق وقت إلا للعصر، وإلا فالظاهر أن وقت الإجزاء موسع».

٤. الاستبصار، ج ١، ص ١٤١، ح ٤٨٤، بسند عن الكليني. التهذيب، ج ١، ص ٣٨٩، ح ١١٩٨، معلقاً عن محمد بن يحيى، «إلّا أنَّ فيهما «معمر بن يحيى» بدل «معمر بن عمر». وفيه، ص ٣٩٠، ح ١٢٠١ و ١٢٠٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٤٢، ح ٤٨٧، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف النسخ، ج ١، ص ٩٣، ذيل ح ١٩٨، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٤٩٤، ح ٤٧٧٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٦٢، ح ٢٣٦٨.

٥. في «ي»، بث، يخ، بس، بف، جع، جس، جن: «علي بن يزيد». وفي «بع» وحاشية «ظ» والوسائل: «علي بن زيد»، والظاهر أنهما سهواً؛ فإنه مضافاً إلى أن لم نجد رواية ابن محبوب - وهو الحسن - عن «علي بن زيد» أو «علي بن يزيد» في موضع، روى علي بن رثاب كتاب أبي عبيدة الحذاء، وتوسط بينه وبين [الحسن] بن محبوب في أسناد عديدة. راجع: رجال النجاشي، ص ١٧٠، الرقم ٤٤٩؛ معجم رجال الحديث، ج ١٢، ص ٢٨٧-٢٨٨؛ وج ٢٢، ص ٣٨١-٣٨٢.

٥. هكذا في النسخ والوافي والوسائل، ح ٢٣٦٩ والاستبصار. وفي المطبوع: «عن أبي عبد الله عليه السلام».

عَلَيْهَا^١ وَفَتْ الصَّلَاةَ، ثُمَّ^٢ أَخَّرَتِ الْغُسْلَ^٣ حَتَّى يَدْخُلَ، وَفَتْ صَلَاةً أُخْرَى، كَانَ عَلَيْهَا قَضَاءُ تِلْكَ الصَّلَاةِ الَّتِي فَرَطَتْ فِيهَا، فَإِذَا^٤ طَهَّرَتْ فِي وَفَاتٍ وَجُوبِ الصَّلَاةِ، فَأَخَّرَتْ^٥ الصَّلَاةَ حَتَّى يَدْخُلَ^٦ وَفَتْ صَلَاةً أُخْرَى^٧، ثُمَّ رَأَتْ دَمًا، كَانَ عَلَيْهَا قَضَاءُ تِلْكَ الصَّلَاةِ الَّتِي فَرَطَتْ فِيهَا^٨.

٤٢١٥ / ٤. ابْنُ مَجْبُوبٍ^٩، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٠}، قَالَ: قَالَ^{١١}: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ رَأَتْ الطَّهْرَ وَهِيَ قَادِرَةٌ عَلَى أَنْ

١. وروى أبو عبيدة [الحذاء] عن أبي عبد الله^{١٢} في عددٍ من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢١، ص ٤١٩-٤٢٠؛ و ص ٤٢٢-٤٢٣.

ويؤيد ذلك أن الخبر ورد في التهذيب، ج ١، ص ٣٩١، ح ١٢٠٨، بإسناده عن علي بن إبراهيم، بنفس السند عن أبي عبد الله^{١٣}.

١. في «جس»: «وهي في». وفي «جن»: «وقت دخل عليها» كلاهما بدل «وقد دخل عليها».

٢. في الاستبصار: «طهرت المرأة في وقت» بدل «رأت المرأة» - إلى - «وقت الصلاة ثم».

٣. في الاستبصار: «الصلاة».

٤. هكذا في غ، ي، ب، ي، ج، والوافي والتهذيب، ح ١٢٠٨ والاستبصار. وفي «بس، جس» والمطبوع: «حتى تدخل». وفي «ظ، بف، جن» يحتمل الأمران.

٥. في حاشية «بف» والتهذيب، ح ١٢٠٨: «وإذا».

٦. في «ظ، ب، ب، بس، بف، ج، جن» والوافي والوسائل، ح ٢٣٦١ والتهذيب، ح ١٢٠٨: - «وجوب الصلاة».

٧. في «ب، ب، ج، ج»: «وأخّرت». وفي «بف»: «تأخّرت» بدل «فأخّرت».

٨. في «بف»: «حتى تدخل». وفي «جس»: «حتى تدخل في». وفي الوافي: «حتى دخل».

٩. في الاستبصار: - «كان عليها قضاء» - إلى - «وقت صلاة أخرى».

١٠. الاستبصار، ج ١، ص ١٤٥، ح ٤٩٦، بسنده عن الكليني. التهذيب، ج ١، ص ٣٩١، ح ١٢٠٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفيه، ص ٣٩٢، ح ١٢١١، بسند آخر، من قوله: «فإذا طهرت في وقت وجوب الصلاة». الفقيه، ج ١، ص ٩٢، ذيل ح ١٩٨، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٤٩٣، ح ٤٧٦٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٥٩، ح ٢٣٦١، من قوله: «فإذا طهرت في وقت وجوب الصلاة»؛ وفيه، ص ٣٦٢، ح ٢٣٦٩، إلى قوله: «وتلك الصلاة التي فرطت فيها».

١١. السند معلق على سابقه. ويروي عن ابن محبوب، علي بن إبراهيم، عن أبيه.

١٢. في «بس» والتهذيب: - «قال».

تَغْتَسِلَ فِي^١ وَقْتِ صَلَاةٍ، فَفَرَطَتْ فِيهَا حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُ صَلَاةٍ أُخْرَى، كَانَ عَلَيْهَا قَضَاءُ تِلْكَ الصَّلَاةِ الَّتِي فَرَطَتْ فِيهَا، وَإِنْ^٢ رَأَتْ الطُّهْرَ فِي وَقْتِ صَلَاةٍ، فَقَامَتْ فِي تَهَيِّئَةِ ذَلِكَ، فَجَازَ وَقْتُ صَلَاةٍ^٣، وَدَخَلَ وَقْتُ صَلَاةٍ أُخْرَى، فَلَيْسَ عَلَيْهَا قَضَاءٌ، وَتُصَلِّي الصَّلَاةُ الَّتِي دَخَلَ وَقْتُهَا^٤.

٤٢١٦ / ٥. ابْنُ مَحْبُوبٍ^٥، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَاطٍ، عَنْ أَبِي الْوُرْدِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٦ عَنِ الْمَرْأَةِ تَكُونُ فِي صَلَاةِ الطُّهْرِ وَقَدْ صَلَّتْ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ تَرَى الدَّمَ؟

قَالَ: «تَقُومُ مِنْ مَسْجِدِهَا، وَلَا تَقْضِي الرُّكْعَتَيْنِ^٨، وَإِنْ كَانَتْ^٩ رَأَتْ الدَّمَ وَهِيَ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ وَقَدْ صَلَّتْ رَكْعَتَيْنِ، فَلْتَقُمْ مِنْ مَسْجِدِهَا^{١٠}، فَإِذَا طَهُرَتْ^{١١}، فَلْتَقْضِ الرُّكْعَةَ الَّتِي فَاتَتْهَا مِنَ الْمَغْرِبِ^{١٢}».

١. في الوافي والتهذيب: - «في».

٢. في الوافي والتهذيب: «فإن».

٣. في الوافي والتهذيب: «الصلاة».

٤. في «ظ»: «صلاة».

٥. التهذيب، ج ١، ص ٣٩٢، ح ١٢٠٩، معلقاً عن ابن محبوب. الفقيه، ج ١، ص ٩٢، ذيل ح ١٩٨، مع اختلاف

يسير. الوافي، ج ٦، ص ٤٩٣، ح ٤٧٦٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٦١، ح ٢٣٦٦.

٦. السند معلق، كسابقه.

٨. في حاشية «ظ» والوافي والتهذيب، ح ١٢١٠ والاستبصار: + «قال».

٩. في الوافي: «فإن كانت». وفي التهذيب، ح ١٢١٠ والاستبصار: - «كانت».

١٠. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب، ح ١٢١٠ والاستبصار. وفي المطبوع:

«مسجد» بدون الضمير.

١١. في الوسائل: «طهرت».

١٢. التهذيب، ج ١، ص ٣٩٢، ح ١٢١٠؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٤٤، ح ٤٩٥، معلقاً عن ابن محبوب. التهذيب،

ج ١، ص ٣٩٤، ح ١٢٢٠، بسند آخر عن أبي عبد الله^{١٣}، إلى قوله: «ولا تقضي الركعتين». الفقيه، ج ١، ص ٩٣،

ذيل ح ١٩٨، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٤٩٦، ح ٤٧٧٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٦٠، ح ٢٣٦٢.

١٧ - بَابُ الْمَرْأَةِ تَكُونُ فِي الصَّلَاةِ فَتَحُسُّ بِالْحَيْضِ

١ / ٤٢١٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الْمَرْأَةِ تَكُونُ فِي الصَّلَاةِ، فَتَنْظُنُّ أَنَّهَا قَدْ حَاضَتْ؟
قَالَ: «تَدْخُلُ يَدَهَا»^٢، فَتَمَسُّ^٣ الْمَوْضِعَ، فَإِنْ رَأَتْ شَيْئاً، انْصَرَفَتْ؛ وَإِنْ لَمْ تَرَ شَيْئاً،
أَتَمَّتْ صَلَاتَهَا»^٤.

١٨ - بَابُ الْحَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ

١ / ٤٢١٨. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ^٦، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْوَشَاءِ، عَنْ أَبَانَ،
عَمَّنْ أَخْبَرَهُ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَا: «الْحَائِضُ تَقْضِي الصِّيَامَ، وَلَا تَقْضِي
الصَّلَاةَ»^٧.

١. في «بح»: «+ والتي».

٢. في «غ»: «وتمس». وفي «ب»: وحاشية «بخ»: «فتمسح».

٣. التهذيب، ج ١، ص ٣٩٤، ح ١٢٢٢، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى. الفقيه، ج ١، ص ٩٤، ذيل ح ١٩٨، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٤٩٨، ح ٤٧٨٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٧٠، ح ٧٠٤؛ وج ٢، ص ٣٥٥، ح ٢٣٥١؛ وج ٧، ص ٢٨٣، ح ٩٣٥٢.

٤. في «جس» وحاشية «ب»: «بخ»: «الصيام».

٥. في الوسائل -: «الأشعري».

٦. التهذيب، ج ١، ص ١٦٠، ح ٤٥٧، بسنده عن الكليني. الخصال، ص ٦٠٦، أبواب الثمانين ومافوقه، ضمن الحديث الطويل ٩، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. عيون الأخبار، ج ٢، ص ١٢٤، ضمن ح ١، بسند آخر عن الرضا عليه السلام. تحف العقول، ص ٤١٩، ضمن الحديث الطويل، عن الرضا عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. وراجع: تفسير العياشي، ج ١، ص ١٧٢، ح ٤٢ - الوافي، ج ٦، ص ٤٩١، ح ٤٧٦٧؛ وج ٨، ص ١٠٠٧، ح ٧٦١١؛ وج ١١، ص ٣٢٨، ح ١٠٩٧٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٤٧، ح ٢٣٣٠.

٤٢١٩ / ٢ . عَلِيٌّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ^١، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، قَالَ:
 قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الْحَائِضُ تَقْضِي الصَّلَاةَ^٢؟ قَالَ: «لَا»^٣. قُلْتُ: تَقْضِي الصَّوْمَ^٤؟
 قَالَ: «نَعَمْ»^٥. قُلْتُ: مِنْ أَيْنَ جَاءَ هَذَا^٦؟ قَالَ: «إِنَّ^٧ أَوَّلَ مَنْ قَاسَ إِبْلِيسَ^٨»^٩.
 ٤٢٢٠ / ٣ . عَلِيٌّ^{١١}، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أَذِينَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:
 سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَضَاءِ الْحَائِضِ الصَّلَاةَ، ثُمَّ تَقْضِي الصَّيَامَ^{١٢}؟
 قَالَ^{١٣}: «لَيْسَ عَلَيْهَا أَنْ تَقْضِيَ الصَّلَاةَ، وَعَلَيْهَا أَنْ تَقْضِيَ صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ»
 ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيَّ، فَقَالَ^{١٤}: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم كَانَ يَأْمُرُ بِذَلِكَ فَاطِمَةَ عليها السلام»^{١٥}، وَكَانَتْ ١٠٥/٣

١. في الكافي، ح ٦٥٣٥: «عن ابن أبي عمير». ويأتي، أَنَّ الظاهر وقوع سقط هناك.
٢. في الوافي والكافي، ح ٦٥٣٥: «الصوم».
٣. في الوافي والكافي، ح ٦٥٣٥: «نعم».
٤. في الوافي والكافي، ح ٦٥٣٥: «الصلاة».
٥. في الوافي والكافي، ح ٦٥٣٥: «لا».
٦. في الكافي، ح ٦٤٣٦: «ذا».
٧. في «غ»: «وإن».
٨. في «بث»: «ما».
٩. في مرآة العقول، ج ١٣، ص ٢٤٨: «كان استبعاده نشأ عن قياس الصلاة بالصوم فلذا أجابه عليه السلام برّد القياس».
١٠. الكافي، كتاب الصيام، باب الطيب والريحان للصائم، ح ٦٤٣٦، مع زيادة في آخره: «و، باب صوم الحائض والمستحاضة، ح ٦٥٣٥. التهذيب، ج ١، ص ١٦٠، ح ٤٥٨، بطريقين، أحدهما ينتهي إلى علي بن إبراهيم والآخر إلى الكليني؛ وفيه، ج ٤، ص ٢٦٧، ح ٨٠٧؛ والاصحبار، ج ٢، ص ٩٣، ح ٣٠١، معلقاً عن الكليني، مع زيادة في آخره. الكافي، كتاب فضل العلم، باب البدع والرأي...، ح ١٧٥، بسند آخر، مع زيادة في آخره؛ علل الشرائع، ص ٨٦، ذيل ح ٢، بسند آخر. المحاسن، ص ٢١٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ٩٦، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. الفقيه، ج ١، ص ٩١، ذيل ح ١٩٧، وفي الأربعة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٣٢٨، ح ١٠٩٧٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٤٧، ح ٢٣٢٩.
١١. في «جن» والوسائل والتهذيب: «+ بن إبراهيم».
١٢. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي «غ»: «الصوم الصيام». وفي المطبوع: «الصوم».
١٣. في التهذيب: «فقال». وفي الوافي: «+ فقال - خ ل».
١٤. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «وقال».
١٥. نقل الشيخ البهائي في مشرق الشمسين، ص ٢٧٥-٢٧٦ حديثاً في أَنَّ فاطمة الزهراء عليها السلام كانت متبرّاة من الحيض، ثم قال: «فهذا الحديث إما أن يطرح رأساً، أو يؤوّل بأنّه عليها السلام كان يأمر فاطمة عليها السلام بتعليم ذلك، كما هو الظاهر من آخر الحديث. ونحوه في مرآة العقول، ج ١٣، ص ٢٤٨.

تَأْمُرُ بِذَلِكَ الْمُؤْمِنَاتِ»^٢.

٤٢٢١ / ٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ^٣، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ^٤، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ أَبَانَ

بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْجُعْفِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ^٥: إِنَّ الْمَغِيرَةَ بْنَ سَعِيدٍ^٦ رَوَى عَنْكَ أَنَّكَ قُلْتَ لَهُ: إِنَّ الْحَائِضَ

تَقْضِي الصَّلَاةَ؟

فَقَالَ: «مَا لَهُ؟ لَا وَفَّقَهُ اللَّهُ، إِنَّ امْرَأَةَ عِمْرَانَ نَذَرَتْ مَا فِي بَطْنِهَا مُحَرَّرًا^٧، وَالْمَحْرَزُ

لِلْمَسْجِدِ يَذْخُلُهُ، ثُمَّ لَا يَخْرُجُ مِنْهُ أَبَدًا» فَلَمَّا وَضَعْتُهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى، «وَلَيْسَ

الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى»^٨، فَلَمَّا وَضَعْتُهَا أَدْخَلْتُهَا الْمَسْجِدَ، فَسَاهَمَتْ عَلَيْهَا الْأَنْبِيَاءُ، فَأَصَابَتْ

الْقُرْعَةُ زَكَرِيًّا، فَكَفَلَهَا^٩.....

١. في «ظ، غ، بث، بح، بخ، بس، بف، جح، جس» والوسائل: «كان يأمر».

٢. التهذيب، ج ١، ص ١٦٠، ح ٤٥٩، بطريقين، أحدهما ينتهي إلى علي بن إبراهيم، والآخر إلى الكليني الوافي، ج ١١، ص ٣٢٧، ح ١٠٩٧٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٤٧، ح ٢٣٢٨.

٣. هكذا في «ظ، ي، بث، بح، بخ، بس، جح، جن». وفي «بف، جس» والمطبوع: «-الأشعري».

٤. هكذا في «ي، بث، بح، بف، جح، جس». وفي «ظ، بخ، بس، جن» والمطبوع: «-بن محمد».

٥. في «ي، بث، بح، بخ، بس، جن» وحاشية «ظ، جح»: «شعبة». وهو سهو؛ فإن المغيرة بن شعبة كان من أصحاب النبي ﷺ ولم يدرك أبا جعفر^٦. راجع: تهذيب الكمال، ج ٢٨، ص ٣٦٩، الرقم ٦١٣٢.

وأمّا المغيرة بن سعيد، فهو الذي ورد في بعض الأخبار أنّه كان يكذب على أبي جعفر^٧. أنظر على سبيل المثال: رجال الكشي، ص ٢٢٣، الرقم ٣٩٩ و ٤٠٠.

٦. في «جن»: «فما».

٧. تحرير الولد: أن يفرد له طاعة الله عز وجلّ وخدمة المسجد. وقيل: المحرز: النذير والنذيرة، وكان يفعل ذلك بنو إسرائيل، كان أحدهم ربّما وُلد له ولد فربّما حرّره، أي جعله نذيرة في خدمة الكنيسة ما عاش لا يسعه تركها في دينه. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ١٨١ (حرر).

٨. آل عمران (٣): ٣٦؛ وتام الآية هكذا: «فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى» الآية.

٩. هكذا في «ظ، غ، بث، بح، بخ، بس، جح». وفي «ي، بس، جن» والوافي والوسائل والبحار: «فكفلها» بالتخفيف. وفي «جس» والمطبوع: «وكفلها».

زَكْرِيَّا^١، فَلَمْ تَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى بَلَغْتَ، فَلَمَّا بَلَغْتَ مَا تَبْلُغُ النِّسَاءُ^٢ خَرَجْتَ، فَهَلْ كَانَتْ تَقْدِرُ عَلَى أَنْ تَقْضِيَ بِلَكَ الْأَيَّامِ الَّتِي خَرَجْتَ^٣ وَهِيَ عَلَيْهَا أَنْ تَكُونَ^٤ الذَّهْرُ فِي الْمَسْجِدِ؟^٥

١٩ - بَابُ الْحَائِضِ وَالنَّفْسَاءِ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ

٤٢٢٢ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَحَمَّادٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْحَائِضُ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَتَحْمَدُ اللَّهَ»^٦.

٤٢٢٣ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ زَيْدِ الشَّحَّامِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «تَقْرَأُ الْحَائِضُ الْقُرْآنَ، وَالنَّفْسَاءُ وَالْجُنُبُ أَيْضًا»^٧.

١. في «بخ، جس» والوافي والوسائل: - «زكريا». ٢. في «بخ، بس، بف»: «ما يبلغ».

٣. قال في مرآة العقول: «يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِلْمَحْزَرِ فِي شَرْعِهِمْ عِبَادَاتٌ مَخْصُوصَةٌ تَسْتَوْعِبُ جَمِيعَ أَوْقَاتِهِمْ فَلَوْ كَانَ عَلَيْهَا قِضَاءُ الصَّلَوَاتِ الَّتِي فَاتَتْهَا لَزِمَ التَّكْلِيفُ بِمَا لَا يَطَاقُ: وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ بِاعْتِبَارِ أَصْلِ الْكُونَ فِي الْمَسْجِدِ: فَإِنَّهُ عِبَادَةٌ أَيْضًا، هَذَا أَظْهَرَ مِنَ الْعِبَارَةِ كَمَا لَا يَخْفَى» ثُمَّ ذَكَرَ احْتِمَالَاتٍ أُخَرَ.

٤. في «ظ، جس»: «أَنْ يَكُونَ». وفي «بخ»: «فِي».

٥. علل الشرائع، ج ٨، ص ٥٧٨، ح ٦، بسنده عن أبان بن عثمان. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٧٢، ح ٤٢، عن إسماعيل بن عبد الرحمن الجعفي، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٠٠٧، ح ٧٦١٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٤٨، ح ٢٣٣١؛ البحار، ج ١٤، ص ٢٠٢، ح ١٣.

٦. في «بث، بخ، بس، جج، جس، جن»: «يَقْرَأُ».

٧. في «ظ»: «تَقْرَأُ الْحَائِضُ».

٨. التهذيب، ج ١، ص ١٢٨، ح ٣٤٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ١١٤، ح ٣٨٢، بسند آخر هكذا: «الحائض تقرأ ما شاءت من القرآن». التهذيب، ج ٢، ص ٢٩٢، ح ١١٧٢، بسند آخر، مع اختلاف. راجع: الاستبصار، ج ١، ص ٣٢٠، ح ١١٩٣. الوافي، ج ٦، ص ٤٨٦، ح ٤٧٤٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٤٣، ح ٢٣١٧.

٩. في «ظ، بخ، بف» والوافي: «الحائض تقرأ».

١٠. التهذيب، ج ١، ص ١٢٨، ح ٣٤٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ١١٤، ح ٣٨٠، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام ➤

٤٢٢٤ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ^٢، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٣ عَنِ الطَّامِثِ^٢ تَسْمَعُ السَّجْدَةَ؟

قَالَ^٤: «إِنْ كَانَتْ^٥ مِنَ الْعَزَائِمِ^٦، فَلْتَسْجُدْ^٦ إِذَا سَمِعْتَهَا^٧».

٤٢٢٥ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٨، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ التَّغْوِيذِ^٨ يُعَلَّقُ عَلَى الْخَائِضِ؟

فَقَالَ: «نَعَمْ إِذَا كَانَ فِي جِلْدٍ، أَوْ فِصَّةٍ، أَوْ قَصَبَةٍ^٩».....←

هكذا: «لا بأس أن تلتو الحائض والجنب القرآن». وفي التهذيب، ج ١، ص ١٢٨، ح ٣٤٩؛ والامتناع، ج ١، ص ١١٤، ح ٣٨١، بسند آخر. وفي علل الشرائع، ص ٢٨٨، ذيل ح ١؛ والتهذيب، ج ١، ص ٣٧١، ح ١١٣٢، بسند آخر عن أبي جعفر^٣، وفيه مع زيادة في آخره، وفي الأربعة الأخيرة مع اختلاف. الوافي، ج ٦، ص ٤٨٦، ح ٤٧٥٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢١٥، ح ١٩٦٤.

١. هكذا في «ظ، ي، بح، بس، بف، جس، جن». وفي «ث، يخ، جع» والمطبوع: «علي».

٢. في «يخ» والوسائل: «الحذاء».

٣. «الطامث»: الحائض، من الطمث بمعنى الحيض. وقيل: إذا حاضت أول ما تحيض. وخص بعضهم به حيض الجارية. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ١٦٥؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٧٣ (طمث).

٤. في «ظ، غ، ي، ث، بح، بس، جع، جس» والوسائل: «فقال».

٥. في «غ»: «إن كان». وفي «يخ، بس، بف، جس، جن» وحاشية «ث، جع»: «إذا كانت».

٦. في الامتناع: «تسجد».

٧. التهذيب، ج ١، ص ١٢٩، ح ٣٥٣؛ والامتناع، ج ١، ص ١١٥، ح ٣٨٥، بسندهما عن الحسن بن محبوب.

وفي الكافي، كتاب الصلاة، باب عزائم السجود، ذيل ح ٥٠١٠؛ والتهذيب، ج ٢، ص ٢٩١، ذيل ح ٢٤، بسند

آخر عن أبي عبد الله^٣ هكذا: «والحائض تسجد إذا سمعت السجدة». الوافي، ج ٦، ص ٤٨٧، ح ٤٧٥٤؛

الوسائل، ج ٢، ص ٣٤٠، ح ٢٣٠٨.

٨. «التغويز»: الرقية التي يرقى بها الإنسان من فزع أو جنون؛ لأنه يعاذ بها. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٤٩٩

(عوز).

٩. في الوافي: «أو». و«القصة»: واحدة القصب، وهو كل عظم مستدير أجوف، وكل ما اتخذ من قصّة

حَدِيد،^١

٥ / ٤٢٢٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ التَّغْوِيذِ يُعْلَقُ عَلَى الْحَائِضِ؟
قَالَ: «نَعَمْ، لَا بَأْسَ» قَالَ: وَقَالَ^٢: «تَقْرُؤُهُ»^٣، وَتَكْتُبُهُ، وَلَا تُصِيبُهُ يَدُهَا»^٤.
● وَزُيِّ: «أَنَّهَا لَا تَكْتُبُ الْقُرْآنَ»^٥.

٢٠ - بَابُ الْحَائِضِ تَأْخُذُ مِنَ الْمَسْجِدِ وَلَا تَضَعُ فِيهِ شَيْئاً

١ / ٤٢٢٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ،
عَنْ زُرَّارَةَ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ: كَيْفَ صَارَتْ الْحَائِضُ تَأْخُذُ مَا فِي الْمَسْجِدِ، وَلَا
تَضَعُ فِيهِ؟^٦
فَقَالَ: «لِأَنَّ الْحَائِضَ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَضَعَ مَا فِي يَدِهَا فِي غَيْرِهِ، وَلَا تَسْتَطِيعُ أَنْ

١. أو غيرها. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٦٧٥ (نقصب).

١. الوافي، ج ٦، ص ٤٨٨، ح ٤٧٥٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٤٢، ح ٢٣١٥؛ وج ٣، ص ٥١١، ح ٤٣١٨؛ البحار، ج ٦٦، ص ٥٣٧، ح ٣٧.

٢. في «غ»: «قال».

٣. في «بخ»: «تقرأ».

٤. في حاشية «غ»: «بيدها».

٥. التهذيب، ج ١، ص ١٨٣، ح ٥٢٦، بسنده عن داود، عن رجل، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٤٨٨، ح ٤٧٥٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٤٢، ح ٢٣١٣.

٦. الوافي، ج ٦، ص ٤٨٨، ح ٤٧٥٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٤٢، ح ٢٣١٤.

٧. في مرآة البقول، ج ١٣، ص ٢٥٢: «النهى عن الوضع محمول عند أكثر الأصحاب على التحريم، وعند سائر على الكراهة، والعمل على المشهور. وذكر الأكثر أنه لا فرق في الوضع بين كونه من خارج المسجد أو داخله، كما يقتضيه إطلاق الخبر».

تَأْخُذُ مَا فِيهِ إِلَّا مِنْهُ.^١

٢١ - بَابُ الْمَرْأَةِ يُوْتَفِعُ طَمَئُهَا ثُمَّ يَعُودُ، وَحَدُّ الْيَاسِ^٢ مِنَ الْمَحِيضِ^٣

١ / ٤٢٢٨. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

الْعَيْصِ بْنِ الْقَاسِمِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ امْرَأَةٍ ذَهَبَ طَمَئُهَا سِنِينَ، ثُمَّ عَادَ إِلَيْهَا شَيْءٌ؟

قَالَ: «تَتْرُكُ الصَّلَاةَ حَتَّى تَطْهَرَ»^٤.

٢ / ٤٢٢٩. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ

بَغُضٍ أَصْحَابِنَا، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «الْمَرْأَةُ الَّتِي قَدْ يَبْسُتُ مِنَ الْمَحِيضِ^٥ حَدُّهَا خَمْسُونَ

سَنَةً»^٦.

١. التهذيب، ج ١، ص ٣٩٧، ح ١٢٣٣، معلقاً عن أحمد بن محمد. علل الشرائع، ص ٢٨٨، ضمن ح ١، بسنده عن

حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة ومحمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. تفسير القمي،

ج ١، ص ١٣٩، ضمن الحديث، مرسلاً، مع اختلاف. راجع: الكافي، كتاب الطهارة، باب الجنب يأكل

ويشرب...، ح ٤٠٥٠؛ والتهذيب، ج ١، ص ١٢٥، ح ٣٣٩؛ وتفسير القمي، ج ١، ص ١٣٩؛ وفقه الرضا عليه السلام،

ص ٨٤؛ وتفسير العياشي، ج ١، ص ٢٤٣، ح ١٣٨. الوافي، ج ٦، ص ٤٨٨، ح ٤٧٥٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٤٠،

ح ٢٣٠٧.

٢. في «ظ، غ، ي، بث، يح، يخ، بس، جح، جس»: «الإياس».

٣. في «ظ، ي، يح، بس، جس»: «من الحيض».

٤. في «مرأة العقول»: «وظاهره ترك الصلاة بمجرد الرؤية، ويمكن حمله على ما إذا صادف العادة».

٥. التهذيب، ج ١، ص ٣٩٧، ح ١٢٣٤، معلقاً عن أبي علي الأشعري. الوافي، ج ٦، ص ٤٤٣، ح ٤٦٧٣؛ الوسائل،

ج ٢، ص ٣٣٧، ح ٢٣٠٣. في الوافي: «قد».

٦. في «ي»: «من الحيض».

٧. التهذيب، ج ١، ص ٣٩٧، ح ١٢٣٥، معلقاً عن سهل بن زياد. الوافي، ج ٦، ص ٤٤٤، ح ٤٦٧٦؛ الوسائل، ج ٢،

ص ٣٣٥، ح ٢٢٩٦.

• وَرَوَى: «سِتُونَ^١ سَنَةً، أَيْضًا^٢».

٤٢٣٠ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ ظَرِيفٍ^٣، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا بَلَغَتِ الْمَرْأَةُ خَمْسِينَ سَنَةً، لَمْ تَرَحْمَةً، إِلَّا أَنْ تَكُونَ امْرَأَةً مِنْ قَرْنِشٍ^٤».

٤٢٣١ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «حَدَّثَ الْبَيْهَقِيُّ^٥ يَسْتُ مِنْ الْمَجِيزِ^٦ خَمْسُونَ سَنَةً^٧».

١. في «غ»: «سبعون».

٢. الوافي، ج ٦، ص ٤٤٤، ح ٤٦٧٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٣٦، ح ٢٢٩٧.

٣. هكذا في «ي»، بس، جع، جن، والوسائل. وفي «ظ»، بث، بع، بخ، بف، والمطبوع: «الحسن بن طريف». وفي «جس»: «الحسين بن طريف».

والصواب ما أثبتناه. والحسن هو الحسن بن طريف بن ناصح. راجع: رجال النجاشي، ص ٦١، الرقم ١٤٠؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٨، الرقم ١٥٦.

٤. في حاشية «جع»: «الحرمة».

٥. في «بخ»: «المرأة».

٦. التهذيب، ج ١، ص ٣٩٧، ح ١٢٣٦، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفقيه، ج ١، ص ٩٢، ح ١٩٨، مرسلاً؛ وفيه، ج ٣، ص ٥١٤، ح ٤٨٠٥، مرسلاً، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٤٤٤، ح ٤٦٧٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٣٥، ح ٢٢٩٥.

٧. في التهذيب: «- وقد».

٨. في «ي»، بث، وحاشية «ظ»، غ، بخ: «من الحيض». وفي «بخ»: «- ومن».

٩. التهذيب، ج ١، ص ٣٩٧، ح ١٢٣٧، معلقاً عن الكليني. وفي الكافي، كتاب الطلاق، باب طلاق التي لم تبلغ والتي قد ينست من المحيض، ذيل ح ١٠٧٦٣؛ و التهذيب، ج ٨، ص ٦٧، ذيل ح ٢٢٢؛ و ص ١٣٧، ذيل ح ٤٧٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٣٧، ذيل ح ١٢٠٢، بسند آخر عن صفوان، عن عبد الرحمن بن الحجَّاج، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٤٤٤، ح ٤٦٧٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٣٥، ح ٢٢٩٤.

٢٢ - بَابُ الْمَرْأَةِ يَزْتَفِعُ طَمَنُهَا مِنْ عِلَّةٍ، فَتُسْقَى الدَّوَاءَ لِيَعُودَ طَمَنُهَا

٤٢٣٢ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى النُّخَاسِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ عليه السلام: قُلْتُ^١: أَشْتَرِي الْجَارِيَّةَ، فَتَمْكُثُ عِنْدِي الْأَشْهُرَ لَا تَطْمَثُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ كِبَرٍ، وَأُرِيهَا^٢ النِّسَاءَ^٣، فَيَقْلَنَ^٤ لِي: لَيْسَ بِهَا حَبْلٌ، فَلِي^٥ أَنْ أَنْكِحَهَا فِي فَرْجِهَا؟

فَقَالَ: «إِنَّ الطَّمْثَ قَدْ تَخَبَّسَهُ^٦ الرِّيحُ مِنْ غَيْرِ حَبْلٍ، فَلَا بَأْسَ أَنْ تَمْسَهَا^٧ فِي الْفَرْجِ».

قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ بِهَا حَبْلٌ^٨، فَمَا لِي مِنْهَا^٩؟

قَالَ: «إِنْ أَرَدْتَ^{١٠} فِيمَا^{١١} دُونَ الْفَرْجِ»^{١٢}.

١. في الوافي والكافي، ح ١٠٠٤١: «فقلت».

٢. في «ظ»: «أُرِيهَا». وفي الوافي والكافي، ح ١٠٠٤١: «فأريها».

٣. في «جس» والتهذيب، ح ٦٢٢ والاستبصار: «فقلن».

٤. في الوافي والكافي، ح ١٠٠٤١ والتهذيب، ح ٦٢٢ والاستبصار: «أو فلي».

٥. في «غ»، «ي»، «بث»، «بخ»، «بس»، «بف»، «جس» والوافي: «قد يحبس».

٦. في «بث»، «بخ»، «جح»، «جن»، والوسائل، ح ٢٣٠٦: «بأن تمسها». وفي «بخ»، «بس»، «جس»: «أن يمسها».

٧. في «بخ»، «بس»، «بف» والوافي: «وإن».

٨. في «بخ»: «حمل». وفي «جن»: «حبل». وفي الوافي والكافي، ح ١٠٠٤١: «كانت حبل» بدل «كان بها حبل».

٩. في «غ»: «- منها».

١٠. في «غ»، «بخ»، «جس» والوافي: «إن أردت قال» بدل «قال: إن أردت».

١١. في «غ»، «جس»: «ما». وفي «ي»: «فيما». وفي الوافي: «لك ما».

١٢. الكافي، كتاب النكاح، باب الأمة يشتريها الرجل وهي حبل، ح ١٠٠٤١، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد. وفي التهذيب، ج ٨، ص ١٧٧، ح ٦٢٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٦٤، ح ١٣٠٥، معلقاً عن الحسن بن محبوب، مع اختلاف يسير. وفي آخره. الفقيه، ج ١، ص ٩٤، ح ١٩٩، مراسلاً، مع اختلاف يسير.

٢٣٣ / ٤ . ابْنُ مَخْبُوبٍ^١، عَنْ رِفَاعَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَشْتَرِي الْجَارِيَةَ، فَرَبَّمَا اخْتَبَسَ طَمْثُهَا مِنْ فَسَادِ دَمٍ^٢، أَوْ رِيحٍ فِي رَحِمٍ^٣، فَتُسْقَى الدَّوَاءَ^٤ لِذَلِكَ، فَتَطْمُتُ^٥ مِنْ يَوْمِهَا، أَمْ يَجُوزُ لِي ذَلِكَ وَأَنَا لَا أَذْرِي^٦ مِنْ^٧ حَبْلِ هُوَ، أَوْ مِنْ^٨ غَيْرِهِ؟ فَقَالَ لِي^٩: «لَا تَفْعَلْ ذَلِكَ».

فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّهُ^{١١} إِنَّمَا^{١٢} اِرْتَفَعَ طَمْثُهَا مِنْهَا شَهْرًا، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ حَبْلِ إِنَّمَا كَانَ نُطْفَةً كَنُطْفَةِ الرَّجُلِ الَّذِي يَغْزِلُ؟

فَقَالَ لِي: «إِنَّ النُّطْفَةَ إِذَا وَقَعَتْ فِي الرَّحِمِ، تَصِيرُ إِلَى عُلْقَةٍ، ثُمَّ إِلَى مُضْغَةٍ، ثُمَّ إِلَى مَا شَاءَ^{١٣} اللَّهُ، وَإِنَّ النُّطْفَةَ إِذَا وَقَعَتْ فِي غَيْرِ الرَّحِمِ، لَمْ يَخْلُقْ مِنْهَا شَيْءٌ، فَلَا تَسْقِهَا دَوَاءً إِذَا اِرْتَفَعَ طَمْثُهَا شَهْرًا، وَجَازَ^{١٤} وَقْتُهَا الَّذِي كَانَتْ تَطْمُتُ فِيهِ»^{١٥}.

• وراجع: التهذيب، ج ٨، ص ١٧٧، ح ٦٢١. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٧٣، ح ٢٣٢٢٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٢٩، ح ٢٣٠٦؛ وج ٢١، ص ٨٦، ح ٢٦٥٩٤.

١. السند معلق على سابقه. ويروي عن ابن محبوب، عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد.

٢. في «جس»: «الدم».

٣. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي «بح» والمطبوع: «الرحم». وفي «جح»: «في

٤. في «غ»، «ي، جس» والوسائل: «دواء».

٥. في حاشية «بح»: «فطمئت».

٦. في «ظ»، «غ، بث، بح، بس، جح»: «وإني».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «+ ذلك».

٨. في «غ»: «أمن».

٩. في «جس»: «أو» بدل «هو أو من». وفي الوسائل: «- من».

١٠. في «بس» والوافي: «- لي».

١١. في «جس»: «- إنّه».

١٢. في «بح»: «ربّمَا».

١٣. في «بخ»: «يشاء».

١٤. في «بخ، جح»: «أو جاز».

١٥. الفقيه، ج ١، ص ٩٤، ذيل ح ١٩٩، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٧٣، ح ٢٣٢٢٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٣٨، ح ٢٣٠٥.

٤٢٣٤ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَزَقِدٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً مَذْرُوكَةً، وَلَمْ تَحِضْ عِنْدَهُ حَتَّى مَضَى لِذَلِكَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ وَلَيْسَ بِهَا حَبْلٌ؟

قَالَ: «إِنْ كَانَ مِثْلُهَا تَحِضُّ وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنْ كِبَرٍ، فَهَذَا غَيْبٌ تَرُدُّ مِنْهُ»^٢.

٢٣ - بَابُ الْحَائِضِ تَخْتَضِبُ

١٠٩/٣

٤٢٣٥ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَهْلِ بْنِ الْيَسَعِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الْمَرْأَةِ تَخْتَضِبُ وَهِيَ حَائِضٌ؟

قَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ»^٦.

١. في «جس»: «وكذلك».

٢. في «جس»: «يرد منه». وفي مرآة العقول، ج ١٣، ص ٢٥٦: «الحديث الثالث صحيح، وكان الأنسب ذكره في كتاب البيع».

٣. الكافي، كتاب المعيشة، باب من يشتري الرقيق فيظهر به...، ح ٨٩٦٠، عن عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمْعاً، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ. وفي الفقيه، ج ٣، ص ٤٥٠، ح ٤٥٥٦؛ والتهذيب، ج ٧، ص ٦٥، ح ٢٨١؛ وج ٨، ص ٢٠٩، ح ٧٤٣، بسند آخر عن الحسن بن محبوب. الفقيه، ج ١، ص ٩٤، ذيل ح ١٩٩، وفي كلِّ المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٨، ص ٧٥١، ح ١٨٢٢٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٣٨، ح ٢٣٠٤.

٤. في التهذيب، ج ١، ص ١٨٢: «محمد بن سهل، عن أبيه، عن سهل بن اليسع، عن أبيه». والمذكور في بعض نسخه: «محمد بن سهل بن اليسع، عن أبيه» كما هاهنا. وهو الصواب؛ فقد روى أحمد بن محمد بن عيسى، محمد بن سهل بن اليسع، كتاب أبيه سهل، وورد هذا الارتباط في بعض الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ١٨٦، الرقم ٤٩٤؛ معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ٤١٢.

٦. في «جن»: «- به».

٥. في «جن»: «امرأة».

٧. التهذيب، ج ١، ص ١٨٢، ح ٥٢٢، بسنده عن الكليني. وفيه، ص ١٨٣، ح ٥٢٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ١١٦،

٤٢٣٦ / ٢. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^١، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ^٢، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي إِسْرَاهِيمَ^٣: تَخْتَضِبُ الْمَرْأَةُ وَهِيَ طَامِثٌ؟ فَقَالَ^٤: «نَعَمْ».

٢٤ - بَابُ غَسْلِ ثِيَابِ الْحَائِضِ

٤٢٣٧ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ سَوْرَةَ بْنِ كُتَيْبٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٥ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ: أَ تُغْسِلُ ثِيَابَهَا الَّتِي لَبِسَتْهَا فِي طَمَئِهَا؟ قَالَ: «تَغْسِلُ مَا أَصَابَ ثِيَابَهَا مِنَ الدَّمِ، وَتَدَعِي مَا سِوَى ذَلِكَ».

قُلْتُ لَهُ^٦: وَقَدْ عَرِفْتُ فِيهَا؟ قَالَ: «إِنَّ الْعَرَقَ لَيْسَ مِنَ الْخَيْضِ»^٧.

١. ح ٣٩٠، بسند آخر عن العبد الصالح^٨، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. الوافي، ج ٦، ص ٤٨٩، ح ٤٧٦٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٥٢، ح ٢٣٤٢.

١. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عدة من أصحابنا.

٢. في الوسائل: «عن علي بن أبي حمزة». وفي مرآة العقول: «في بعض النسخ بعد قوله: عن محمد بن أبي حمزة: عن علي بن أبي حمزة».

هذا، ولم نجد رواية محمد بن أبي حمزة، عن علي بن أبي حمزة، في شيء من الأسناد والطرق، بل لم نر اجتماعهما - بأي نحو كان - في سند واحد.

٣. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهديب. وفي «ج» والمطبوع: «قال».

٤. التهديب، ج ١، ص ١٨٢، ح ٥٢٣، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ٦، ص ٤٩٠، ح ٤٧٦٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٥٣، ح ٢٣٤٣.

٥. في «جس»: «- وله».

٦. في الوافي والتهديب، ح ٧٦٩: «الحيضة».

٧. التهديب، ج ١، ص ٢٧٠، ح ٧٩٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٨٦، ح ٦٥٢، بسندهما عن الحسن بن محبوب.

وفي التهديب، ج ١، ص ٢٧٠، ح ٧٩٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٨٦، ح ٦٤٩ و٦٥١، بسند آخر، مع اختلاف.

وفي التهديب، ج ١، ص ٢٦٩، ح ٧٩٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٨٥، ح ٦٤٨، بسند آخر عن السجّاد، عن

٤٢٣٨ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ مَخْرَزٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْحَائِضُ تَصَلِّي فِي ثَوْبِهَا مَا لَمْ يَصْنَعْ دَمًا»^١.

٤٢٣٩ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنِ الْعَبْدِ الصَّالِحِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ أُمُّ وَلَدٍ لِأَبِيهِ، فَقَالَتْ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ شَيْءٍ وَأَنَا أَسْتَحْيِي مِنْهُ^٢، فَقَالَ^٤: «سَلِي^٥، وَلَا تَسْتَحْيِي»، قَالَتْ^٦: أَصَابَ ثَوْبِي دَمَ الْحَيْضِ، فَعَسَلْتُهُ^٧، فَلَمْ يَذْهَبْ^٨ أَثَرُهُ؟ فَقَالَ: «اضْبَغِيهِ بِمِشْقٍ^٩ حَتَّى يَخْتَلِطَ وَيَذْهَبَ^{١٠}»^{١١}.

١. آياته عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وتماز الرواية فيهما هكذا: «إِنَّ الْعِرْقَ لَيْسَ مِنَ الْحَيْضِ». الفقيه، ج ١، ص ٩٤، ذيل ح ١٩٩، مع اختلاف. وراجع: الجعفریات، ص ١١. الوافي، ج ٦، ص ١٧٣، ح ٤٠٢٩؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٤٩، ح ٤١٣٨.

١. الوافي، ج ٦، ص ١٧٣، ح ٤٠٣٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٤٩، ح ٤١٤٠.

٢. في «ج»: «وإنما».

٣. في «بف»: «- منه».

٤. في «ظ»، غ، ی، بث، یخ، یس، یف، جن، والكافي، ح ٤٠٩١، والتهذيب، ح ٨٠٠: «قال».

٥. في التهذيب، ح ٨٠٠: «سليني».

٦. في الوسائل، ح ٤١٠١: «- جعلت فداك - إلى - لا تستحيي، قالت».

٧. في «جس»: «- فغسلته».

٨. في «بج»، جج: «ولم يذهب».

٩. في «بخ»: «- بمشق». والمِشْقُ: المَغْرَةُ، وهي طين أحمر. المغرب، ص ٤٣٠ (مشق).

١٠. في التهذيب، ح ٨٠٠: «+ وأثره». وفي مرآة العقول، ج ١٣، ص ٢٥٧: «الظاهر أنه لما لم يكن عبرة باللون بعد إزالة العين ويحصل من رؤية اللون أثر في النفس، فلذا أمرها عليها السلام بالصبغ؛ لئلا تتميز وترتفع استكفاف النفس، ويحتمل أن يكون الصبغ بالمشق مؤثراً في إزالة الدم ولونه، لكنه بعيد».

١١. الكافي، كتاب الطهارة، باب الثوب يصيبه الدم والمدة، ح ٤٠٩١. وفي التهذيب، ج ١، ص ٢٧٢، ح ٨٠٠، بسنده عن الحسين بن سعيد. وفيه أيضاً، ص ٢٥٧، ذيل ح ٧٤٦، بسند آخر عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام. وفيه، ص ٢٧٢، ح ٨٠١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيهما من قوله: «أصاب ثوبي دم الحيض» مع اختلاف سير الوافي، ج ٦، ص ١٨٤، ح ٤٠٥٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٦٩، ح ٢٣٨٩؛ وج ٣، ص ٤٣٩، ح ٤١٠١.

٢٥ - بَابُ الْحَائِضِ تَتَنَاوَلُ الْخُمْرَةَ^١ أَوِ الْمَاءَ

١ / ٤٢٤٠. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ

بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْحَائِضِ تَتَنَاوَلُ الرَّجُلَ الْمَاءَ؟

فَقَالَ: «قَدْ كَانَ بَعْضُ نِسَاءِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم تَسْكُبُ^٢ عَلَيْهِ الْمَاءَ وَهِيَ حَائِضٌ، وَتَتَنَاوَلُهُ

الْخُمْرَةُ^٣.

ثُمَّ كِتَابُ الْحَيْضِ مِنْ كِتَابِ الْكَافِي؛ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ،

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ^٤.

١. في «غ»، ي، بث: «تناول».

٢. قال الجوهري: «الْخُمْرَةُ - بالضم - سَجَادَةٌ تُعْمَلُ مِنْ سَقَفِ النَّخْلِ وَتُرْمَلُ بِالْخِيوطِ». وقال ابن الأثير: «الخمرة:

هي ما يضع الرجل عليه وجهه في سجوده من حصير أو نسيجة خوص ونحو ذلك من النبات، ولا تكون خمرة

إلا في هذا المقدار، وسُمِّيَتْ خمرةً لِأَنَّ خِيوطَهَا مَسْتَوْرَةٌ بِسَقْفِهَا». راجع: الصحيح، ج ٢، ص ٦٤٩: النهاية،

ج ٢، ص ٧٧ (خمر).

٣. «تسكب» أي تصب. راجع: الصحيح، ج ١، ص ١٤٨ (سكب).

٤. التهذيب، ج ١، ص ٣٩٧، ح ١٢٣٨، معلقاً عن محمد بن إسماعيل. المحاسن، ص ٣١٧، كتاب العلل، ح ٤١،

بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. الفقيه، ج ١، ص ٦٧، ح ١٥٤، مراسلاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وفيهما مع اختلاف

الوافي، ج ٦، ص ٤٨٩، ح ٤٧٦٠: الوسائل، ج ٢، ص ٣٥٦، ح ٢٣٥٣.

٥. في النسخ بدل «ثُمَّ كِتَابُ الْحَيْضِ» - إلى - محمد وآله عبارات مختلفة.

(١١)

كتاب الجنائز

[١١]

كِتَابُ الْجَنَائِزِ^٢١ - بَابُ^٣ عِلَالِ الْمَوْتِ وَأَنَّ الْمُؤْمِنَ يَمُوتُ بِكُلِّ مَيِّتَةٍ^٤

١٢٤١ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ

طَرِيفٍ^٥ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٦، قَالَ : «كَانَ النَّاسُ يَغْتَبِطُونَ اغْتِبَاطًا^٧، فَلَمَّا كَانَ زَمَانُ
إِبْرَاهِيمَ^٨، قَالَ : يَا رَبِّ، اجْعَلْ لِلْمَوْتِ عِلَّةً يُوجَزُ بِهَا الْمَيِّتُ، وَيُسَلَّى بِهَا^٩
عَنِ الْمُصَابِ^{١٠}، قَالَ^{١١} : «فَأَنْزَلَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - الْمَوْمَ^{١٢} وَهُوَ الْبِرْسَامُ، ثُمَّ

١. في «ظ» : + «وبه ثقتي» . وفي «غ» ، «بح» : + «وبه نستعين» . وفي «بس» : + «رب وفق ويسر لإتمامه بالعجلة» .

٢. في «بس» ، «جس» : - «كتاب الجنائز» . في «جس» : «كتاب» .

٣. «الميتة» : الحال من أحوال الموت ، كالجلسة والركبة ، يقال : مات فلان ميتة حسنة ، أي كما يموت الشهداء .

راجع : لسان العرب ، ج ٢ ، ص ٩٢ (ميت) .

٥. في البحار ، ج ١٢ : «طريف» . وهو سهو ، كما تقدّم في الكافي ، ذيل ح ٢ ، فلاحظ .

٦. «الاعتباط» : الموت بلا علة . النهاية ، ج ٣ ، ص ١٧ : لسان العرب ، ج ٧ ، ص ٣٤٧ (عبط) .

٧. «يُسَلَّى بها» ، أي يُكشَف بها ، يقال : سلاني فلان من همتي تسلياً وأسلاني ، أي كشفه عني ، وانسلى عنه الغم

وتسلى بمعنى ، أي الكشف . راجع : الصحاح ، ج ٦ ، ص ٢٣٨١ (سلا) . وفي الوافي : «سلاه وسلاه عنه كدعا ،

وسليه وسلي عنه كرضي نسيه ، والمصاب : مفعول من المصيبة» .

٨. في «ي» والبحار ، ج ١٢ : «المصائب» . في «ي» : - «قال» .

١٠. «الموم» : هو البرسام مع الحتى ، والبرسام : علة يهذى فيها ، أي يتكلم بغير معقول . راجع : النهاية ، ج ١٠

أَنْزَلَ^١ بَعْدَهُ الدَّاءَ^٢.

٤٢٤٢ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ^٤، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٥، قَالَ: «كَانَ النَّاسُ يَغْتَبِطُونَ اغْتِبَاطًا، فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ^٦: يَا رَبِّ، لَوْ جَعَلْتَ لِلْمَوْتِ عَلَةً يُعْرَفُ بِهَا، وَيُسَلَّى^٧ عَنِ الْمَصَابِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - الْمَوْمَ وَهُوَ الْبِزْسَامُ، ثُمَّ أَنْزَلَ^٨ الدَّاءَ بَعْدَهُ^٩».

٤٢٤٣ / ٣. مُحَمَّدٌ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ سَعْدَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٠}، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «الْحَقُّ رَائِدُ^{١١} الْمَوْتِ، وَهُوَ^{١٢} يَسْجُنُ اللَّهَ فِي الْأَرْضِ، وَهُوَ^{١٣} حَظُّ^{١٤} الْمُؤْمِنِ مِنَ النَّارِ^{١٥}».

«ج ٤، ص ٣٧٣ (موم)؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٢٤ (برسم).

١. في «بس»: «+» «الله».

٢. في «بح، جن»: «الداء بعده». وفي «جس»: «بعد الداء»، وقوله^٦: «بعده الداء»، أي سائر أنواعه من الأمراض.

راجع: الوافي، ج ٢٤، ص ١٩٩؛ امرأة العقول، ج ١٣، ص ٢٥٨.

٣. الوافي، ج ٢٤، ص ١٩٩، ح ٢٣٨٩؛ البحار، ج ١٢، ص ١٣، ح ٤١؛ وج ٨١، ص ١٨٩، ذيل ح ٤٥.

٤. في البحار، ج ١٢: «ظريف». وهو سهو، كما تقدّم آنفاً.

٥. في «بث»: «+» «يارب».

٦. في «جس»: «+» «الله».

٨. الوافي، ج ٢٤، ص ١٩٩، ح ٢٣٨٩؛ البحار، ج ١٢، ص ١٣، ذيل ح ٤١؛ وج ٨١، ص ١٨٩، ذيل ح ٤٥.

٩. «الرائد»: الذي يُرْسَلُ في طلب أرض الكَلَأِ للنزول. قال العلامة المجلسي: «والمراد أنها تأتي لتهينة منزل الموت ولإعلام الناس بنزوله، كما أن بقدوم الرائد يستدلّ الناس على قدوم القوم». راجع: الصحيح، ج ٢، ص ٤٧٨ (رود)؛ الوافي، ج ٢٤، ص ٢٠٠؛ امرأة العقول، ج ١٣، ص ٢٥٩.

١٠. في «ظ، غ، ي، بث، بس، بف، جس، جن»: «وهي».

١١. في «ظ»: «فهي». وفي «غ، ي، بح، بس، بف، جج، جس»: «وهي».

١٢. في «جس»: «حفظ».

١٣. الخصال، ص ٦٢٠، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسند آخر عن أبي عبدالله، «

٤٢٤٤ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُصَيْنِ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ^٢، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ^٣:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤: قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ^ﷺ: مَاتَ دَاوُدُ النَّبِيُّ^ﷺ يَوْمَ السَّبْتِ ١١٢/٣ مَفْجُوءًا، فَأَظْلَنَتْهُ الطَّيْرُ بِأَجْنَحَيْتِهَا، وَمَاتَ مُوسَى كَلِيمُ اللَّهِ^ﷺ فِي النَّيِّ^٥، فَصَاحَ صَاحِحٌ مِنَ السَّمَاءِ: مَاتَ مُوسَى^ﷺ، وَأَيُّ نَفْسٍ لَا تَمُوتُ؟^٦»

عن أبيه، عن أمير المؤمنين^ﷺ؛ الجعفریات، ص ٢٥٠، بسند آخر عن النبي^ﷺ. تحف العقول، ص ١١٠، عن أمير المؤمنين^ﷺ، وفي كلها إلى قوله: «وهو سجن الله في الأرض» مع زيادة في آخره. فقه الرضا^ﷺ، ص ٣٤١، وتتمام الرواية فيه: «أنها [الحمى] حظ المؤمن من النار». الوافي، ج ٢٤، ص ٢٠٠، ح ٢٣٨٩١؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٩٨، ح ٢٤٥٤.

١. في «بح» والبحار: «الحسين».

٢. في «بح، جح»: «فضيل».

٣. روى محمد بن الفضيل، عن عبد الرحمن بن زيد [بن أسلم] في المحاسن، ص ٥٠٤، ح ٦٣٩؛ و ص ٥٢٧، ح ٧٦١؛ و ص ٥٣٢، ح ٧٨٨؛ وفي الكافي، ح ٦٠٠٥ و ح ١١٩٦٤ - وهو مأخوذ من المحاسن، ص ٥٠٤ - و ح ١٢١٠٥ - وهو مأخوذ من المحاسن، ص ٥٢٧ و ح ١٢٦٠٢؛ وثواب الأعمال، ص ١٦٩، ح ٩؛ والتهديب، ج ٣، ص ٢٣٦، ح ٦٢٥. وعبد الرحمن بن زيد هذا هو المذكور في مصادر العامة ورجال الطوسي. راجع: تهذيب الكمال، ج ١٧، ص ١١٤، الرقم ٣٨٢٠؛ سير أعلام النبلاء، ج ٨، ص ٣٤٩، الرقم ٩٤؛ رجال الطوسي، ص ٢٣٦، الرقم ٣٢٢٧.

والظاهر أنَّ «عبد الرحمن بن يزيد» في ما نحن فيه محزف من «عبد الرحمن بن زيد» كما أنَّ عبد الرحمن بن يزيد بن أسلم المذكور في رجال البرقي، ص ٢٤ محزف.

٤. في حاشية «بح»: «الطيور».

٥. في «بث، بخ، بف»، الوافي: «بالتيه»، وفي «جس»: - «التيه». و«التيه»: المفازة، أي الفلاة التي لا ماء فيها، يتناه ويتحير فيها. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٢٩ (تبه).

٦. الزهد، ص ١٥١، ح ٢١٩، عن محمد بن الحضرمي الحسين [الحصين]، عن محمد بن الفضيل، عن عبد الرحمن بن زيد [يزيد]، عن أبي عبدالله، عن أبيه^ﷺ عن النبي^ﷺ. وفي الأمالي للصديق، ص ٢٣٢، المجلس ٤١، ضمن الحديث الطويل ٢؛ وكمال الدين، ص ١٥٣، ضمن الحديث الطويل ١٧، بسند آخر عن أبي عبدالله^ﷺ، من دون الإسناد إلى النبي^ﷺ، من قوله: «مات موسى كليم الله^ﷺ في التيه» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٠٥، ح ٢٣٩٠٢؛ البحار، ج ١٣، ص ٣٧١، ح ١٨، من قوله: «مات موسى كليم الله»؛ و ج ١٤، ص ٢، ح ١.

٥٠٤٢٤٥ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ
وَالْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ جَابِرٍ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ مَوْتَ الْفَجَاءَةِ تَخْفِيفٌ عَنِ الْمُؤْمِنِ،
وَأُخْذَةٌ أَسْفَ¹ عَلَى² الْكَافِرِ³».

٥٠٤٢٤٦ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ أَوْ غَيْرِهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ:
عَنِ الرِّضَاءِ عليه السلام، قَالَ: «أَكْثَرُ مَنْ يَمُوتُ مِنْ مَوَالِينَا بِالْبَطْنِ الذَّرِيعُ⁴».
٥٠٤٢٤٧ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُوسَى بْنِ الْحَسَنِ، عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ أَبِي مَسْرُوقٍ، عَنْ
شَيْخٍ مِنْ أَصْحَابِنَا - يُكْنَى بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ - عَنْ رَجُلٍ⁵:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْحُمَى زَائِدُ الْمَوْتِ، وَسِجْنُ اللَّهِ
تَعَالَى فِي أَرْضِهِ، وَفُورُهَا⁶ مِنْ جَهَنَّمَ، وَهِيَ حَظٌّ كُلِّ مُؤْمِنٍ مِنَ النَّارِ⁷».

-
١. قال العلامة المجلسي: «قوله ﷺ: وأخذة أسف، أي أخذة توجب تأسف، ويمكن أن يقرأ بكسر السين، قال في النهاية: في حديث: موت الفجأة راحة للمؤمن وأخذة أسف للكافر، أي أخذة غضب أو غضبان، يقال أسف يأسف أسفاً فهو أسف، إذا غضب». راجع: امرأة العقول، ج ١٣، ص ٢٦٠؛ النهاية، ج ١، ص ٤٨ (أسف).
 ٢. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والفقهاء، ج ١. وفي «بحر، يف، جح» والمطبوع: «عن».
 ٣. الفقهاء، ج ٤، ص ٣١٣، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢، بسند آخر عن النبي ﷺ، مع اختلاف يسير. وفيه، ج ١، ص ١٣٤، ح ٣٥٧، مرسلًا عن النبي ﷺ. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٠٥، ح ٢٣٩٠١.
 ٤. «البطن»: داء البطن، يقال: بطن الرجل، على ما لم يسم فاعله، أي اشتكى بطنه. «والذريع»: السريع وزناً ومعنى. قال العلامة المجلسي: «والمراد هنا الإسهال الذي يتواتر الدفع فيه فيقتل، أو الأعم منه ومن الأدوية التي تحدث بسبب كثرة الأكل كاليضه والقولنج وأشباههما». راجع: المصالح، ج ٥، ص ٢٠٧٩؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٥٢ (بطن)؛ المصباح المنير، ص ٢٠٨ (ذرع).
 ٥. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٠١، ح ٢٣٨٩٣. ٦. في «جن»: - «عن رجل».
 ٧. في الثواب: + «وحرها». والفور: الهيجان. قال العلامة المجلسي: «وكون فورها من جهنم لعلها على المجاز، أي لشدةها كثرتها من جهنم». وقيل غير ذلك. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ١٣٨ (فور)؛ الوافي، ج ٢٤، ص ٢٠٠؛ امرأة العقول، ج ١٣، ص ٢٦٠.
 ٨. ثواب الأعمال، ص ٢٢٨، ح ١، بسنده عن الهيثم بن أبي مسروق. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٠٠، «»

٤٢٤٨ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ نَاجِيَةَ^١، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^٢: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَبْتَلى بِكُلِّ بَلِيَّةٍ، وَيَمُوتُ بِكُلِّ مِيتَةٍ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَقْتُلُ نَفْسَهُ^٣».

٤٢٤٩ / ٩. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ^٤، عَنْ وَهْبِ بْنِ حَنْصَلٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٥ عَنْ مِيتَةِ الْمُؤْمِنِ؟

فَقَالَ^٥: «يَمُوتُ الْمُؤْمِنُ بِكُلِّ مِيتَةٍ: يَمُوتُ غَرَقًا، وَيَمُوتُ بِالْهَذَمِ، وَيَبْتَلى بِالسَّبْعِ، وَيَمُوتُ بِالصَّاعِقَةِ، وَلَا تُصِيبُ^٦ ذَاكِرًا لِلَّهِ^٧ تَعَالَى».

٤٢٥٠ / ١٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عُثْمَانَ النَّوَّاسِ، عَنْ ذَكْرَةَ:

ح ٢٣٨٩٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٩٨، ح ٢٤٥٥.

١. هكذا في النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «ناحية».

وناجية بن أبي عماره هو المذكور في أصحاب أبي جعفر^٢. وتقدم الخبر في الكافي، ح ٢٣٦٣ بنفس السند عن ناجية. راجع: رجال البرقي، ص ١٥؛ رجال الطوسي، ص ١٤٧، الرقم ١٦٣٢.

٢. في مرآة العقول: «ولعله محمول على المؤمن الكامل».

٣. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب شدة ابتلاء المؤمن، ذيل ح ٢٣٦٣. وفي كتاب سليم بن قيس، ص ٦٦٣،

ضمن الحديث الطويل ١٢، بسند آخر عن أمير المؤمنين^٣، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٠٣،

ح ٢٣٨٩٨؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٤، ح ٣٥٠٦١؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢٠١، ذيل ح ٤.

٤. في الكافي، ح ٣٢٠٥: «بن سماعه».

٥. في «غ» والكافي، ح ٣٢٠٥: «قال».

٦. في مرآة العقول: «قوله^٣»؛ ولا تصيب، أي الصاعقة، أو جميع ما ذكر».

٧. في الوافي: «ذاكر الله» بالاضافة.

٨. الكافي، كتاب الدعاء، باب أن الصاعقة لاتصيب ذاكرًا، ح ٣٢٠٥. وفيه، نفس الباب، ح ٣٢٠٣، بسند آخر، مع

اختلاف. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٠٣، ح ٢٣٨٩٩؛ الوسائل، ج ٧، ص ١٦١، ح ٩٠٠٧.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَنْتَلِي الْمُؤْمِنَ بِكُلِّ بَلِيَّةٍ، وَيُمِيتُهُ بِكُلِّ مِيتَةٍ، وَلَا يَنْتَلِيهِ^١ بِذَهَابِ عَقْلِهِ، أَمَا تَرَى أَيُّوبَ عليه السلام كَيْفَ سَلَّطَ إِبْلِيسَ عَلَى مَالِهِ وَآلِهِ، وَعَلَى أَهْلِهِ، وَعَلَى كُلِّ شَيْءٍ مِنْهُ، وَلَمْ يُسَلِّطْهُ^٢ عَلَى عَقْلِهِ؟ تَرَكَ لَهُ^٣ مَا يُوحَدُ^٤ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهِ^٥».

٢ - بَابُ ثَوَابِ الْمَرْضَى^٦

١١٣/٣

٤٢٥١ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

سَيَّانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ^١: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَتَبَسَّمَ، فَقِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَأَيْنَاكَ رَفَعْتَ^٢ رَأْسَكَ إِلَى السَّمَاءِ، فَتَبَسَّمْتَ^٣؟ قَالَ: نَعَمْ، عَجِبْتُ^٤ لِمَلَكَيْنِ^٥ هَبَطَا مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ يَلْتَمِسَانِ عَبْدًا صَالِحًا مُؤْمِنًا^٦».

١. في «ي»: «ولا يبلّيه».

٢. في البحار والكافي، ح ٢٣٧٣: «على».

٣. في «ظ، بث، ي، بخ، بس، جح، جس» والوافي والبحار والكافي، ح ٢٣٧٣: «ولم يُسَلِّطْ».

٤. في «جس»: «له». وفي حاشية «بخ»: «تركه». وفي الوافي: «تركه له».

٥. في «ظ، غ، ي، بث، ي، بخ، بس، جح، جس، جن»: «ما». وفي البحار والكافي، ح ٢٣٧٣: «لبوخذ» بدل «ما».

٦. في «غ»: «به».

٧. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب شدة ابتلاء المؤمن، ح ٢٣٧٣، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد،

عن محمد بن سنان. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٠٣، ح ٢٣٩٠٠: البحار، ج ١٢، ص ٣٤١، ذيل ح ١.

٨. في «جن» وحاشية «غ، بخ»: «المريض».

٩. هكذا في «ظ، غ، ي، بث، ي، بخ، بس، جح، جس، جن» والوسائل والبحار. وفي «بف» والمطبوع: «قال».

١٠. في «بف»: «ترفع».

١١. في الوسائل: «فسئل عن ذلك» بدل «فقيل له - إلى - فتبسمت».

١٢. في «بخ»: «تعجبت».

١٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل. وفي المطبوع: «مؤمناً صالحاً». وفي الوافي: «مؤمناً».

فِي مُصَلًّى كَانَ يُصَلِّي فِيهِ لِيَكْتُتَبَا لَهُ^١ عَمَلَةٌ فِي يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ، فَلَمْ يَجِدْهُ فِي مُصَلَّاهُ، فَعَرَجَا^٢ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَا: رَبَّنَا، عَبْدُكَ فَلَانُ الْمُؤْمِنُ^٣ التَّمَسَّنَا فِي مُصَلَّاهُ لِنَكْتُبَ لَهُ^٤ عَمَلَةً لِيَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ، فَلَمْ نُصِبْهُ^٥، فَوَجَدْنَاهُ^٦ فِي حَبَالِكِ^٧؟ فَقَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ -: اكْتُتَبَا لِعَبْدِي مِثْلَ مَا كَانَ يَفْعَلُهُ فِي صَحَّتِهِ مِنَ الْخَيْرِ فِي يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ مَا دَامَ فِي حَبَالِي؛ فَإِنْ عَلَيَّ أَنْ أُكْتَبَ لَهُ أَجْرُ مَا كَانَ يَفْعَلُهُ^٨ إِذَا^٩ حَبَسْتُهُ عَنْهُ^{١٠}.

٢٥٢ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ،

عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ الْمُسْلِمَ^{١٢} إِذَا غَلَبَهُ ضَعْفُ الْكِبَرِ، أَمَرَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - الْمَلَكَ أَنْ يَكْتُبَ لَهُ فِي خَالِهِ تِلْكَ مِثْلَ مَا كَانَ يَفْعَلُ^{١٣} وَهُوَ شَابٌ نَشِيطٌ صَحِيحٌ، وَمِثْلَ ذَلِكَ إِذَا مَرِضَ^{١٤}، وَكَلَّ اللَّهُ بِهِ مَلَكًا يَكْتُبُ^{١٥} لَهُ فِي سَقْمِهِ مَا كَانَ يَفْعَلُ مِنَ الْخَيْرِ فِي صَحَّتِهِ^{١٦} حَتَّى يَرْفَعَهُ اللَّهُ وَيَقْبِضَهُ؛ وَكَذَلِكَ الْكَافِرُ إِذَا اسْتَقَلَّ بِسَقْمٍ فِي

١. فِي «بَيْخَ» -: «لَهُ».

٣. هَكَذَا فِي مَعْظَمِ النُّسخِ الَّتِي قُوبِلَتْ وَالْوَافِي وَالْوَسَائِلُ. فِي «بَيْخَ» -: «فَلَانُ». فِي الْمَطْبُوعِ: «الْمُؤْمِنُ فَلَانُ».

٤. فِي «بَيْخَ، جَع» -: «لَهُ».

٥. فِي «بَيْخَ» -: «فَلَمْ نُصِبْهُ».

٦. فِي «بَيْخَ، بَفَ» -: «وَوَجَدْنَاهُ».

٧. قَالَ فِي الْجُلِّ الْمَتِينِ، ص ١٩٩: «وَالْمُرَادُ مِنْ قَوْلِ الْمَلَكَيْنِ: وَجَدْنَاهُ فِي حَبَالِكِ، إِنَّا وَجَدْنَاهُ مَمْنُوعًا عَنْ أَفْعَالِهِ الْإِرَادِيَّةِ كَالْمَرْبُوطِ بِالْحَبَالِ». وَقَالَ فِي الْوَافِي: «الْحَبَالُ: الْمَصِيدَةُ، شَبَّهَ الْمَرِيضَ بِالْمَصِيدَةِ لِأَنَّهُ يَغْلِقُ عَلَى الْعَبْدِ أَبْوَابَ السَّيْرِ وَالتَّوَسُّعِ فِي الطَّاعَاتِ، كَمَا تَغْلِقُ الْمَصِيدَةُ عَلَى الصَّيْدِ».

٨. هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي قُوبِلَتْ وَالْوَافِي. فِي الْمَطْبُوعِ وَالْوَسَائِلُ: «+ فِي صَحَّتِهِ».

٩. فِي «بَيْخَ، بَثَ، بَيْخَ، بَفَ، جَسَ» وَالْوَافِي وَالْوَسَائِلُ: «إِذَا».

١٠. الْوَافِي، ج ٢٤، ص ٢١٠، ح ٢٣٩٠٦؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢، ص ٣٩٧، ح ٢٤٥١؛ الْبَحَارُ، ج ٢٢، ص ٨٣، ح ٣٢.

١١. فِي «ظَ» وَالْوَافِي: «رَسُولُ اللَّهِ».

١٢. فِي «بَيْخَ، بَيْخَ، بَفَ» وَحَاشِيَةُ «بَسَ» وَالْوَافِي: «الْمُؤْمِنُ».

١٣. فِي الْوَسَائِلُ: «+ الْمُؤْمِنُ».

١٤. فِي «جَنَ» -: «يَعْمَلُهُ».

١٥. فِي «بَيْخَ، بَفَ» وَالْوَافِي: «فِي كِتَابِهِ».

١٦. فِي الْوَافِي: «- فِي صَحَّتِهِ».

جَسَدِهِ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ مَا كَانَ يَعْمَلُ مِنْ شَرٍّ فِي صَحَّتِهِ ٢. ٤.

٢٥٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَقُولُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لِلْمَلَكِ الْمُوَكَّلِ بِالْمُؤْمِنِ: إِذَا مَرَضَ، اكْتُبْ لَهُ مَا كُنْتَ تَكْتُبُ لَهُ فِي صَحَّتِهِ؛ فَإِنِّي أَنَا الَّذِي صَيَّرْتَهُ فِي جَبَالِي ٦. ٧».

٢٥٤ / ٤. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «سَهَرٌ لَيْلَةٍ مِنْ مَرَضٍ أَفْضَلُ مِنْ عِبَادَةِ سَنَةٍ ٨. ١١٤/٣».

٢٥٥ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا صَعِدَ مَلَكُ الْعَبْدِ الْمَرِيضِ إِلَى السَّمَاءِ عِنْدَ كُلِّ مَسَاءٍ، يَقُولُ الرَّبُّ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -: مَاذَا كَتَبْتُمَا لِعَبْدِي فِي مَرَضِهِ؟ فَيَقُولَانِ: الشَّكَايَةُ، فَيَقُولُ: مَا أَنْصَفْتُ عَبْدِي إِنْ ١٠ حَبَسْتُهُ فِي حَبْسٍ مِنْ حَبْسِي، ثُمَّ أَمْنَعَهُ ١١».

١. في «بخ»: يكتب بدل «كتب الله».

٢. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي. وفي «بخ»: - حتى يرفعه - إلى - في صحته. وفي المطبوع: «من الشر».

٣. في مرآة العقول، ج ١٣، ص ٢٦٣: «فإن قيل: كيف يكتب الشر على الكافر مع أنه لم يعمل؟ قلنا: لا استبعاد في أن يكلفه الله بترك العزم على الشر ويعاقبه عليه عقاب أصل الفعل. فإن قيل: ورد في الأخبار أن في تلك الأمة لا يكتب النية للشرور والمعاصي، قلنا: لعل ذلك مخصوص بالمؤمنين لا بطلق الأمة».

٤. الوافي، ج ٢٤، ص ٢١١، ح ٢٣٩٠٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٩٩، ح ٢٤٥٨، من قوله: «إذا مرض» إلى قوله: «يرفعه الله ويقبضه».

٥. في «خ»: «للمؤمن».

٦. في «بخ»: «حباله».

٧. الوافي، ج ٢٤، ص ٢١١، ح ٢٣٩٠٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٩٨، ح ٢٤٥٢.

٨. الوافي، ج ٢٤، ص ٢١٢، ح ٢٣٩١١؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٩٨، ح ٢٤٥٣.

٩. في «بخ»: «للعبد».

١٠. في «بف» والوافي: «إذا».

١١. في «بس»: «+ من».

الشَّكَايَةُ^١، اِكْتَبَا لِعَبْدِي مِثْلُ^٢ مَا كُنْتُمَا تَكْتُبَانِ لَهُ^٣ مِنَ الْخَيْرِ فِي صِحَّتِهِ، وَلَا تَكْتُبَا عَلَيْهِ^٤ سَيِّئَةً حَتَّى أُطْلِقَهُ مِنْ حَبْسِي؛ فَإِنَّهُ فِي حَبْسٍ مِنْ حَبْسِي^٥.^٦

٢٥٦ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ دُرُسْتَ، عَنْ زُرَّارَةَ: عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: «سَهْرٌ لَيْلَةٍ مِنْ مَرَضٍ أَوْ وَجَعٍ، أَفْضَلُ وَأَعْظَمُ أَجْراً مِنْ عِبَادَةِ سَنَةٍ»^٧.

٢٥٧ / ٧. عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ^٨، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَضْرٍ، عَنْ دُرُسْتَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ عليه السلام يَقُولُ: «إِذَا مَرِضَ الْمُؤْمِنُ، أَوْحَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَى صَاحِبِ الشَّمَالِ: لَا تَكْتُبْ^٩ عَلَى عَبْدِي مَا دَامَ فِي حَبْسِي وَوَثَاقِي ذَنْباً، وَيُوجِي إِلَى صَاحِبِ^{١٠} الْيَمِينِ: أَنْ اِكْتُبَ لِعَبْدِي مَا كُنْتَ تَكْتُبُهُ^{١١} فِي صِحَّتِهِ مِنَ الْحَسَنَاتِ»^{١٢}.

٢٥٨ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «فيقول». وفي «بخ»: - «الشكايَةُ».

٢. في «بخ»: - «لعبدِي مثل».

٣. في «جن»: - «له».

٤. في «جن»: - «عليه».

٥. في «بث»، «بخ»، والوافي: «فإنَّه حبس في حبسِي» بدل «فإنَّه في حبس من حبسِي». وفي «غ»: - «فإنَّه في حبس من حبسِي».

٦. الوافي، ج ٢٤، ص ٢١٢، ح ٢٣٩٠٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤١٠، ح ٢٤٩٩؛ البحار، ج ٥٩، ص ١٨٧، ح ٣٤.

٧. الوافي، ج ٢٤، ص ٢١٢، ح ٢٣٩١٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٩٩، ح ٢٤٥٤.

٨. في «ي»، «بث»، «بس»، «جس»: - «عن أحمد». هذا، والضمير على فرض صحة هذه النسخ راجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى، فيكون السند معلقاً على سابقه، وإلا فمرجع الضمير هو محمد بن يحيى، والمراد من «أحمد» هو أحمد بن محمد بن عيسى.

٩. في «جج»: «لا يكتب».

١٠. في حاشية «جن»: «لصاحب» بدل «إلى صاحب».

١١. في «ظ»، «غ»، «ي»، «بخ»، «بس»، «جن»، والوسائل والبحار: «تكتب له». وفي «بث»: «تكتب له». وفي «جج»، «جس»: «يكتب له».

١٢. الوافي، ج ٢٤، ص ٢١٢، ح ٢٣٩١٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٩٩، ح ٢٤٥٧؛ البحار، ج ٥٩، ص ١٨٧، ح ٣٥.

غِيَاثٍ، عَنْ حَجَّاجٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «الْجَسَدُ إِذَا لَمْ يَمْرُضْ أَشْرٌ^١، وَلَا خَيْرٌ فِي جَسَدٍ لَا يَمْرُضُ^٢ بِأَشْرِ^٣».

٩ / ٤٢٥٩. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «حُمَى لَيْلَةٍ تَعْدِلُ عِبَادَةَ سَنَةٍ، وَحُمَى لَيْلَتَيْنِ تَعْدِلُ عِبَادَةَ سَنَتَيْنِ^٤، وَحُمَى ثَلَاثٍ تَعْدِلُ عِبَادَةَ سَبْعِينَ سَنَةً».

قَالَ: قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ سَبْعِينَ سَنَةً؟ قَالَ: «فَلِأَمِّهِ وَأَبِيهِ^٥».

قَالَ: قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَبْلُغَا؟ قَالَ: «فَلِقَرَابَتَيْهِ».

قَالَ^٦: قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ^٧ قَرَابَتَهُ^٨؟ قَالَ: «فَجِيرَانَتُهُ^٩».

١. «أَشْرٌ»، أي فِرْح، والأشْر: البَطَر، وهو شِدَّةُ المَرَح، والمرح: شِدَّةُ الفَرَح. راجع: الصحيح، ج ٢، ص ٥٧٩ (أشْر).

٢. في «بخ»: «ما لم يمرض». وفي الوافي: «لم يمرض» كلاهما بدل «لا يمرض».

٣. في «بس» وحاشية «بث»، «بخ» والوافي: «بأشْر» فعلاً، ثم قال في الوافي: «كذا يوجد في النسخ، فإن صحّ التفسير: فإن من لم يمرض بأشْر». وقال العلامة المجلسي: «قوله عليه السلام: بأشْر، أي حال كونه متلبساً بأشْر أو بسببه ... وفي بعض النسخ بصيغة الفعل، فيكون حالاً أيضاً».

٤. الوافي، ج ٢٤، ص ٢١٣، ح ٢٣٩١٣.

٥. في مرآة العقول: «وربما يقرأ: يعدل، على بناء التفعيل؛ يعني يجعل عبادة تلك السنين مقبولة كاملة خالية عن النقص والإفراط والتفريط».

٦. في «غ»، «بخ»: «سنتين».

٧. في «جج» والوسائل: «+ ليلال».

٨. في «ظ» والوسائل: «فلأبيه ولأتمه». وفي «بث، جن»: «فلأتمه ولأبيه». وفي «بخ»: «فلأبيه وأتمه».

٩. في «ي، بث، بخ، بف»: «- قال».

١٠. في «غ، ي، بث، بخ، جج»: «لم تبلغ».

١١. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «فلجيرانه».

١٢. الوافي، ج ٢٤، ص ٢١٣، ح ٢٣٩١٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٠٠، ح ٢٤٦٠.

٤٢٦٠ / ١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ مِسْكِينَ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «حَتَّى لَيْلَةَ كَفَّارَةٍ لِمَا قَبَلَهَا وَلِمَا بَعْدَهَا».^٢

٣- بَابُ آخِرُ مِنْهُ

٤٢٦١ / ١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ

شَيْخٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ -: مَنْ مَرِضَ ثَلَاثًا، فَلَمْ يَشْكُ إِلَى أَحَدٍ مِنْ عَوَادِهِ^٣، أَبْذَلْتُهُ لَحْمًا خَيْرًا مِنْ لَحْمِهِ، وَدَمًا خَيْرًا مِنْ دَمِهِ، فَإِنْ عَافَيْتُهُ، عَافَيْتُهُ وَلَا ذَنْبَ لَهُ^٤، وَإِنْ قَبَضْتُهُ، قَبَضْتُهُ إِلَى رَحْمَتِي^٥».

٤٢٦٢ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ^٦، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -: مَا مِنْ عَبْدٍ ابْتَلَيْتُهُ^٧ بِبَلَاءٍ^٨، فَلَمْ يَشْكُ^٩ إِلَى عَوَادِهِ، إِلَّا أَبْذَلْتُهُ لَحْمًا خَيْرًا مِنْ لَحْمِهِ، وَدَمًا خَيْرًا مِنْ دَمِهِ، فَإِنْ

١. في «بف»: «ما».

٢. ثواب الأعمال، ص ٢٢٩، ح ٢، بسنده عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحكم بن مسكين. راجع:

ثواب الأعمال، ص ٢٢٩، ح ١؛ وعلل الشرائع، ص ٢٩٧، ح ١؛ والأصالي للطوسي، ص ٦٣٠، المجلس ٣٠،

ح ١١؛ وفتحه الرضا عليه السلام، ص ٣٤١. الوافي، ج ٢٤، ص ٢١٣، ح ٢٣٩١٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٩٩، ح ٢٤٥٩.

٣. «عَوَادِهِ»، أي زواره، قال ابن الأثير: «وكل من أتاك مرة بعد أخرى فهو عائد، وإن اشتهر ذلك في عيادة المريض حتى صارت كأنه مختص به». راجع: النهاية، ج ٣، ص ٣١٧ (عود).

٤. في مرآة العقول، ج ١٣، ص ٢٦٦: «وقوله عليه السلام: ولا ذنب له، أي غفرت ذنوبه السابقة، لا أنه لا يكتب له ذنب بعد ذلك».

٥. الوافي، ج ٢٤، ص ٢١٤، ح ٢٣٩١٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٠٧، ح ٢٤٨٣.

٦. في «ي»: «أصحابنا».

٧. في حاشية «جن»: «ابتليت».

٨. في «بج»: «ابتلاء».

٩. في «بجس»: «فلا يشك».

قَبَضَتْهُ، قَبَضَتْهُ إِلَى رَحْمَتِي؛ وَإِنْ عَاشَ، عَاشَ وَلَيْسَ لَهُ ذَنْبٌ.^١

٤٢٦٣ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ^٢ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارَ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ غَالِبِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ بَشِيرِ الدَّهْمَانِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ: «قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ -: أَيُّمَا عَبْدٍ ابْتَلَيْتُهُ بِبَيْلَةٍ، فَكَتَمَ ذَلِكَ^٤ عَوَادَةَ ثَلَاثًا، أَبْدَلْتُهُ لَحْمًا خَيْرًا مِنْ لَحْمِهِ، وَدَمًا خَيْرًا مِنْ دَمِهِ، وَبَشَرًا خَيْرًا مِنْ بَشِيرِهِ، فَإِنْ أَبْقَيْتُهُ، أَبْقَيْتُهُ وَلَا ذَنْبَ لَهُ^٥؛ وَإِنْ مَاتَ، مَاتَ إِلَى رَحْمَتِي^٦».

٤٢٦٤ / ٤. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِنْدِيِّ^٧، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْمَيْمَنِيِّ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٨، قَالَ: «مَنْ مَرَضَ لَيْلَةً، فَقَبَلَهَا بِقَبُولِهَا، كَتَبَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لَهُ عِبَادَةَ سِتِّينَ سَنَةً^٩ قُلْتُ: مَا مَعْنَى قَبُولِهَا^{١٠}؟ قَالَ: «لَا يَشْكُو مَا أَصَابَهُ فِيهَا إِلَى أَحَدٍ».

١. الوافي، ج ٢٤، ص ٢١٤، ح ٢٣٩١٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٠٦، ح ٢٤٨١.

٢. هكذا في «ي»، بث، بخ، بس، بف، جح، جس، جن، وحاشية «غ». وفي «ظ، بح» والوسائل والمطبوع: «عبدالله». وابن عامر هذا، هو عبدالله بن عامر بن عمران الأشعري، عم الحسين بن محمد، عُزِّرَ عنه في ما نحن فيه بعبد ربّه. روى عنه الحسين كتابه وتكررت روايته عنه في الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ٢١٨، الرقم ٥٧٠؛ معجم رجال الحديث، ج ٦، ص ٣٤١.

٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «+ من».

٤. البَشْرَةُ والبَشَرُ: ظاهر جلد الإنسان. الصحاح، ج ٢، ص ٥٩٠ (بشر).

٥. في «جس»: «ولا ذنبه». وفي حاشية «بح»: «فلا ذنب له».

٦. الوافي، ج ٢٤، ص ٢١٤، ح ٢٣٩١٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٠٥، ح ٢٤٧٨.

٧. هكذا في النسخ والوسائل. وفي المطبوع: «الحسن بن علي الكندي». والصواب ما أثبتناه؛ فقد روى حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة كتاب أحمد بن الحسن بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم، وابن سماعة هو أبو محمد الكندي. وقد روى حميد بن زياد عنه بعنوان الحسن بن محمد الكندي في بعض الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٠، الرقم ٨٤؛ وص ٧٤، الرقم ١٧٩؛ معجم رجال الحديث، ج ٦، ص ٤٦٢-٤٦٣.

٨. في الوسائل: «قبلها بقبولها» بدل «قبولها».

٩. فقه الرضا^{١١}، ص ٣٤١، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٢١٥، ح ٢٣٩١٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٠٦،

٤٢٦٥ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الْعَزْرَمِيِّ^١، عَنْ أَبِيهِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ اشْتَكَى لَيْلَةً، فَقَبِلَهَا بِقَبُولِهَا، وَأَدَّى إِلَى اللَّهِ
شُكْرَهَا، كَانَتْ كَعِبَادَةٍ^٢ سِتِّينَ سَنَةً».

قَالَ أَبِي: فَقُلْتُ لَهُ: مَا^٣ قَبُولُهَا؟

قَالَ: «يُضَيِّرُ عَلَيْهَا، وَلَا يُخَيِّرُ بِمَا كَانَ فِيهَا، فَإِذَا أَضَيَحَ حَمِدَ اللَّهُ عَلَى مَا كَانَ»^٤.

٤٢٦٦ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، قَالَ:
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَنْ مَرَضَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَكْتَمَهُ، وَلَمْ يُخَيِّرْ بِهِ أَحَدًا، أَبْدَلَ^٥
اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لَهُ لَحْمًا خَيْرًا مِنْ لَحْمِهِ، وَدَمًا خَيْرًا مِنْ دَمِهِ، وَبَشَرَةً^٦ خَيْرًا مِنْ
بَشَرَتِهِ^٧، وَشَعْرًا خَيْرًا مِنْ شَعْرِهِ».

قَالَ: قُلْتُ^٨: جُعِلَتْ فِدَاكَ، وَكَيْفَ يُبَدِّلُهُ؟

قَالَ: «يُبَدِّلُهُ لَحْمًا وَشَعْرًا وَدَمًا^٩ وَبَشَرَةً^{١٠} لَمْ يَذْنِبْ فِيهَا^{١١}»^{١٢}.

١. هكذا في «ظ»، «ي»، «ث»، «ج»، «ب»، «غ»، «ف»، «ج»، «ج»، وفي «بس»، «بس»، «المطبوع»: «العزرمي».

والمذكور في الأنساب هو «العزرمي». راجع: الإكمال لابن ماکولاً، ج ٧، ص ٣٧؛ الأنساب للسمعاني، ج ٤، ص ١٧٨.

٢. في «ث»: «+ معنى».

٣. ثواب الأعمال، ص ٢٢٩، ح ١، بسند آخر، إلى قوله: «قال: يصبر عليها» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٢١٥، ح ٢٣٩٢٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٠٥، ح ٢٤٧٩.

٤. في «ظ»: «فلم يخبر».

٥. في «بف»: «بدل».

٦. في «جن»: «بشرأ».

٧. في «جن»: «بشره».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «+ وله».

٩. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «ودمًا وشعرًا».

١٠. في «بث» والوسائل: «وبشرأ».

١١. في «بث» والوسائل: «وبشرأ».

١٢. في «بث» والوسائل: «وبشرأ».

١٣. الوافي، ج ٢٤، ص ٢١٥، ح ٢٣٩٢١؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٠٦، ح ٢٤٨٠.

٤ - بَابُ حَدِّ الشُّكَايَةِ^١

٤٢٦٧ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : سُئِلَ عَنْ حَدِّ الشُّكَايَةِ^٢ لِلْمَرِيضِ ؟

فَقَالَ : «إِنَّ الرَّجُلَ يَقُولُ : حُمِمْتُ الْيَوْمَ وَسَهَرْتُ الْبَارِحَةَ^٣ ، وَقَدْ صَدَقَ ، وَلَيْسَ

هَذَا^٤ شِكَايَةً^٥ ، وَإِنَّمَا الشُّكْوَى أَنْ يَقُولَ^٦ : لَقَدْ^٧ ابْتَلَيْتُ بِمَا لَمْ يُبْتَلِ بِهِ أَحَدٌ ، وَيَقُولَ^٨ :

لَقَدْ أَصَابَنِي مَا لَمْ يَصِبْ أَحَدًا ، وَلَيْسَ الشُّكْوَى أَنْ يَقُولَ^٩ : سَهَرْتُ الْبَارِحَةَ وَحُمِمْتُ

الْيَوْمَ ، وَتَخَوْ هَذَا^{١٠} .^{١١}

٥ - بَابُ الْمَرِيضِ يُؤْذَنُ بِهِ النَّاسَ

١١٧/٣

٤٢٦٨ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ ، عَنْ أَبِي وَلَادٍ الْحَنَاطِ^{١٢} ، عَنْ

١. في «غ» ، ي ، بث ، يح ، يس ، جح ، جن ، : «الشكاة» .

٢. في «غ» ، ي ، بث ، يح ، يس ، جح ، جن ، والوسائل : «الشكاة» .

٣. السهر : عدم النوم في الليل كله أو في بعضه ، يقال : سهر الليل كله أو بعضه إذا لم ينام . و«البارحة» : أقرب ليلة مضت . راجع : الصحاح ، ج ١ ، ص ٣٥٥ (برج) ؛ المصباح المنير ، ص ٢٩٣ (سهر) .

٤. في «غ» ، يح ، : «هكذا» .

٥. في «ظ» ، غ ، ي ، بث ، يح ، يس ، جح ، جس ، والوسائل : «شكاة» .

٦. في المعاني : «تقول» .

٧. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والمعاني . وفي المطبوع : «قد» .

٨. في المعاني : «أو تقول» بدل «ويقول» .

٩. في المعاني : «أن تقول» .

١٠. في «مراة العقول» : «كَأَنَّ هَذَا تَفْسِيرٌ لِلشُّكَايَةِ الَّتِي تَحْبِطُ الثَّوَابَ ، وَإِلَّا فَالْأَفْضَلُ أَنْ لَا يُخْبِرَ بِهِ أَحَدًا ، كَمَا يَظْهَرُ مِنْ

الْأَخْبَارِ السَّابِقَةِ . وَيُمْكِنُ حَمْلُ هَذَا الْخَبَرِ عَلَى الْإِخْبَارِ لِفَرْضِ كِتَابِ الْطَبِّبِ مِثْلًا .

١١. معاني الأخبار ، ص ١٤٢ ، ح ١ ، يسند عن محمد بن أبي عمير ، من قوله : «إِنَّمَا الشُّكْوَى أَنْ يَقُولَ» . الوافي ،

ج ٢٤ ، ص ٢١٥ ، ح ٢٣٩٢٢ ؛ الوسائل ، ج ٢ ، ص ٤١٠ ، ح ٢٤٩٨ .

١٢. أورد ابن إدريس الخبر - مع زيادة - في مستطرفات السرائر نقلاً من كتاب المشيخة للحسن بن محبوب ❦

عَبْدُ اللَّهِ بْنِ سَنَانٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «يَنْبَغِي لِلْمَرِيضِ مِنْكُمْ أَنْ يُؤْذِنَ إِخْوَانَهُ بِمَرَضِهِ، فَيَعُوذُونَهُ^١، فَيُؤْجَزَ فِيهِمْ^٢، وَيُؤْجَرُونَ^٣ فِيهِ».

قَالَ: فَقِيلَ لَهُ: نَعَمْ^٤ هُمْ^٥ يُؤْجَرُونَ^٦ بِمَشَاهِمِ^٧ إِلَيْهِ، فَكَيْفَ يُؤْجَزُ هُوَ^٨ فِيهِمْ؟

قَالَ: فَقَالَ: «بِاِكْتِسَابِهِ لَهُمُ الْحَسَنَاتِ، فَيُؤْجَزَ فِيهِمْ، فَيَكْتَبَ لَهُ بِذَلِكَ عَشْرُ حَسَنَاتٍ، وَيَرْفَعُ^٩ لَهُ عَشْرُ دَرَجَاتٍ، وَيَمْحَى^{١٠} بِهَا^{١١} عَنْهُ عَشْرُ سَيِّئَاتٍ»^{١٢}.

٤٢٦٩ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمُهْتَدِي، عَنْ يُونُسَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «إِذَا مَرِضَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَأْذِنْ لِلنَّاسِ^{١٣} يَدْخُلُونَ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ

هكذا: «أبو ولاد الحنّاط وعبدالله بن سنان قالوا سمعنا أبا عبدالله عليه السلام». راجع: السرائر، ج ٣، ص ٥٩٦. وستأتي الزيادة في ص ١٦٦، ح ١، بسندين عن الحسن بن محبوب، عن أبي ولاد وعبدالله بن سنان جميعاً، عن أبي عبدالله عليه السلام. وعطف ابن سنان على أبي ولاد، هو الظاهر من ملاحظه طبقة الراويين، فلاحظ. ويؤيد ذلك ما تقدّم في الكافي، ح ١٥٦٨ من رواية ابن محبوب، عن أبي ولاد الحنّاط وعبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام.

١. في الوافي: «فيعودوه».

٢. في الجبل المتين، ص ١٩٩: «ولفظه «في» في الحديث للسيبّة».

٣. في «جح»: «فيؤجرون».

٤. في «ي»: «نعم».

٥. في الوسائل: «فهم».

٦. في «غ، بخ، بف» والوافي والوسائل: «+ وفيه». وفي «بخ»: «فيؤجرونه».

٧. في «ظ، غ، ي، بث، بخ، بف، جح، جس» والوافي: «لمعشاهم».

٨. في «ظ، غ، ي، بس، جح، جس، جن» والوسائل: «هو».

٩. في الوافي: «وترفع».

١٠. في الوافي: «وتمحى».

١١. في «بح، بف، جس»: «به».

١٢. الوافي، ج ٢٤، ص ٢١٦، ح ٢٣٩٢٣: الوسائل، ج ٢، ص ٤١٣، ح ٢٥٠٦.

١٣. في «بح» وحاشية «ظ» والوافي: «الناس».

مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَلَهُ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ.^١

٣ / ٤٢٧٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ

مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ عَلَى أَخِيهِ عَائِدًا لَهُ^٢، فَلْيَسْأَلْهُ^٣ يَدْعُو لَهُ، فَإِنَّ

دُعَاءَهُ مِثْلُ دُعَائِ الْمَلَائِكَةِ^٤».

٦ - بَابُ فِي كَمْ يُعَادُ الْمَرِيضُ وَقَدَرِ مَا يَجْلِسُ عِنْدَهُ وَتَمَامِ الْعِيَادَةِ

١ / ٤٢٧١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَنَسْبَاطٍ، عَنْ بَعْضِ

أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا عِيَادَةَ فِي وَجَعِ^٦ الْعَيْنِ، وَلَا تَكُونُ^٧ عِيَادَةٌ فِي أَقَلِّ

مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، فَإِذَا^٨ وَجَبَتْ، فَيَوْمٌ^٩، وَيَوْمٌ لَا، فَإِذَا طَالَبَ الْعِلَّةَ، تَرَكَ الْمَرِيضُ

١. الوافي، ج ٢٤، ص ٢١٦، ح ٢٣٩٢٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤١٤، ح ٢٥٠٦.

٢. في «بخ، بف» -: «وله». وفي «بخ»: «عليلاً» بدل «عائداً له».

٣. في «بخ»: «+ وأن».

٤. في الوافي: «وذلك لانكسار قواء الشهوية والغضبوية بالمرض وإنابته إلى الله فيشبه الملائكة».

وفي «مرأة العقول»، ج ١٣، ص ٢٦٩: «ويحتمل أن يكون الضمير المرفوع في قوله: يسأله، عائداً إلى العائد وإلى المريض، وعلى الأول فكون دعوته مثل دعاء الملائكة في الاستجابة؛ لأنه مغفور كُفِّرَ عن ذنوبه، وعلى الثاني فباعتبار مشايعة الملائكة له فيتابعونه في الدعاء، أو لما ذكرنا في الأول، أو لوجه آخر فيهما لا نعرفه، فتأمل».

٥. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٢١، ح ٢٣٩٣١؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٢٠، ح ٢٥٢٤.

٦. في «بخ، بف» والوافي: «مرض».

٧. في «بخ، بف» -: «في بخ، بف، جج، جس»: «ولا يكون».

٨. في حاشية «غ»: «إن». وفي الوافي: «فإن».

٩. قال العلامة الفيض: «يعني لا يذ أن يكون بين العيادتين ثلاثة أيام، فإن دعت ضرورة إلى كثرة العيادة فيوم

ويوم لا تزداد، على ذلك». وقال العلامة المجلسي: «قوله: فيوم، أي يوم يكون ويوم لا يكون، والشائع في مثل ذلك أن يقال: يوم يوم بفتحهما». راجع: الوافي، ج ٢٤، ص ٢١٩؛ «مرأة العقول»، ج ١٣، ص ٢٧٠.

وَعَيْالَهُ.^١

٢٧٢ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْعِيَادَةُ قَدْرُ فُوقَايِ نَاقَةٍ^٢، أَوْ حَلْبِ نَاقَةٍ^٣». ١١٨/٣

٢٧٣ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُوسَى بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ غَامِرٍ أَبِي الْعَبَّاسِ،

عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو زَيْدٍ، قَالَ:

أَخْبَرَنِي مَوْلَى لِيَجْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عليه السلام، قَالَ: مَرَضَ بَعْضُ مَوَالِيهِ، فَخَرَجْنَا إِلَيْهِ نَعُوذُهُ

وَنَحْنُ عِدَّةٌ مِنْ مَوَالِي جَعْفَرٍ^٤، فَاسْتَقْبَلَنَا جَعْفَرٌ عليه السلام فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ، فَقَالَ لَنَا: «أَيْنَ

تُرِيدُونَ؟» فَقُلْنَا: نُرِيدُ فَلَانَا نَعُوذُهُ، فَقَالَ لَنَا: «قِفُوا» فَوَقَفْنَا، فَقَالَ: «مَعَ أَحَدِكُمْ تَفَاحَةٌ،

أَوْ سَفْرَجَلَةٌ، أَوْ أُتْرَجَةٌ، أَوْ لَعْقَةٌ^٥ مِنْ طَيْبٍ، أَوْ قِطْعَةٌ مِنْ^٦ عُوْدٍ بِخُورٍ^٧؟» فَقُلْنَا: مَا مَعَنَا

شَيْءٌ مِنْ هَذَا، فَقَالَ: «أَمَا تَعْلَمُونَ أَنَّ الْمَرِيضَ يَسْتَرِيحُ إِلَى كُلِّ مَا أُدْخِلَ بِهِ عَلَيْهِ؟»^٨

١. الوافي، ج ٢٤، ص ٢١٩، ح ٢٣٩٢٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٢١، ح ٢٥٢٩.

٢. فُوقَايِ الناقه وفُوقاها: هو ما بين الحلبتين من الوقت؛ لأنَّ الناقه تحلب ثم تترك وقتاً يرضعها الفصيل؛ لتدر ثم تحلب، أو ما بين فتح يدك وقبضها على الضرع. قال العلامة الفيض: «والمراد عدم إطالة العائد جلوسه عند المريض». راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢١٩ (فوق).

٣. في مرة العقول: «والظاهر أنَّ الشك من الراوي، ويحتمل كون الإبهام والتخيير وقع من الإمام عليه السلام».

٤. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٢١، ح ٢٣٩٣٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٢٥، ح ٢٥٤٣.

٥. في «غ»:- «جعفر».

٦. اللَّعْقُ: اللَّعْسُ، وهو الأكل بالإصبع، أو تناول بها أو باللسان، يقال: لعقه، أي أكله بإصبعه، أو تناول بها أو بلسانه. واللَّعْقَةُ بضم اللام: اسم لما يعلّق بالإصبع، أو اسم لما تأخذه اللَّعْقَةُ، وهي الآلة المعروفة. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٥٠؛ المصباح المنير، ص ٥٥٤ (لعق).

٧. في الوافي:- «من».

٨. «العُودُ: كُلُّ خَشَبَةٍ دَقَّتْ. وقيل: «الْعُودُ: خَشَبَةُ كُلِّ شَجَرَةٍ، دَقَّ أَوْ غَلَطَ. و«البخور»: كصبور، ما يُسْتَبَخَرُ به. و«عود البخور»: العود الذي يُسْتَبَخَرُ به، وهي الخشبة المطرأة المقطعة، يُدَخَّنُ بها وَيُسْتَجَمَرُ وَيَسْتَبَخَرُهَا، غلب عليها الاسم لكرمهم. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٣١٩ (عود)؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٩٧ (بخر).

٩. الوافي، ج ٢٤، ص ٢١٩، ح ٢٣٩٢٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٢٧، ح ٢٥٤٧.

٤٢٧٤ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ قَادِمٍ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «تَمَامُ الْعِيَادَةِ لِلْمَرِيضِ أَنْ تَضَعَ^١ يَدَكَ عَلَى ذِرَاعِهِ^٢، وَتَعَجَّلَ الْقِيَامَ مِنْ عِنْدِهِ؛ فَإِنَّ عِيَادَةَ النَّوْكَى^٣ أَشَدُّ عَلَى الْمَرِيضِ مِنْ وَجَعِهِ^٤».

٤٢٧٥ / ٥. حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ^٥، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ أَبِي يَحْيَى^٦، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «تَمَامُ الْعِيَادَةِ أَنْ تَضَعَ^٧ يَدَكَ عَلَى الْمَرِيضِ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ^٨».

٤٢٧٦ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - قَالَ: إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الْعَوَادِ أَجْرًا عِنْدَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - لَمَنْ إِذَا عَادَ أَخَاهُ^٩ خَفَّفَ الْجُلُوسَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَرِيضُ يَحِبُّ ذَلِكَ وَيُرِيدُهُ، وَيَسْأَلُهُ^{١٠} ذَلِكَ، وَقَالَ عليه السلام:^{١١} مِنْ تَمَامِ الْعِيَادَةِ أَنْ يَضَعَ

١. في «بف»: «أن تدع».

٢. في «بف»: «لعل وضع يده على ذراعه عند الدعاء، قال في الدرر: ويضع العائد يده على ذراع المريض ويدعوله».

٣. «النوكة»: جمع الأنوك، وهو الأحمق؛ من الثوك - بضم النون وفتحها - وهو الحمق. وقد يجمع على نوكة أيضاً. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ٥٠١؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٦٥ (نوك).

٤. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٢٠، ح ٢٣٩٢٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٢٦، ح ٢٥٤٥.

٥. هكذا في النسخ. وفي المطبوع: «الحسن بن محمد، عن سماعة». والصواب ما أثبتناه؛ فقد أكثر [الحسن بن محمد] بن سماعة من الرواية عن غير واحد، عن أبان [بن عثمان]. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥،

ص ٣٨٩-٣٩٠؛ وج ٢٢، ص ٣٩٢.

٦. في «جس»: «ابن يحيى».

٧. في «بف» والوافي: «أن تدع».

٨. الأمالي للطوسي، ص ٣٩٩، المجلس ٣٢، صدرح ٦، بسند آخر عن النبي صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٢٠، ح ٢٣٩٢٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٢٦، ح ٢٥٤٦.

٩. في قرب الإسناد: «المؤمن».

١٠. في «بف»: «عن».

١١. في قرب الإسناد: «وإن».

الْعَائِدُ إِخْدَى يَدَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى^١، أَوْ عَلَى جَنْبَيْهِ^٢.

٧- بَابُ حَدِّ مَوْتِ الْفَجَاءَةِ

٤٢٧٧ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُوسَى بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الشَّهْدِيِّ رَفَعَ الْحَدِيثَ، قَالَ:

كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ مَاتَ دُونَ الْأَرْبَعِينَ، فَقَدْ اخْتَرِمَ^٣؛ وَقَالَ^٤: مَنْ مَاتَ دُونَ أَرْبَعَةِ عَشَرَ يَوْمًا، فَمَوْتُهُ مَوْتُ فَجَاءَةٍ^٥».

٤٢٧٨ / ٢. عَنْهُ^٦. عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ بُهْلُولِ بْنِ مُسْلِمٍ،

١. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: أن يضع إلى آخره، كأن هذا على سبيل التمثيل، والمراد إظهار الحزن والتأسف على مرضه؛ فإن هذين الفعلين متعارفان بين الناس لإظهار الحزن والتحسر، وإرجاع ضميري بيده وجبهته إلى المريض بعيد جداً».

٢. قرب الإسناد، ص ١٣، ح ٣٩، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن أمير المؤمنين عليه السلام. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٢٠، ح ٢٣٩٢٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٢٥، ح ٢٥٤٤.

٣. في «بف»:- «حدّ». ٤. في «ط، بس، جع، جس، جن»:- «حدّ موت الفجأة».

٥. في «بث، بس، جس»:- «اخترم». و «اخترم»، على صيغة المجهول: مات وذبح؛ من الاخترام، وهو الهلاك بأفات الدهر. وقيل: هو الموت والذهاب من البين. وقيل: هو الاستيصال والاقطاع. وقال العلامة الفيض: «وكان المراد أن إدراك الموت قبل تمام الأربعين سنة موت قبل الإدراك وبلوغ الكمال، ووقوعه في مرض لا يبلغ أربعة عشر يوماً فجأة». راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ١٧٢؛ المصباح المنير، ص ١٦٧.

٦. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع:- «قال».

٧. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٠٦، ح ٢٣٩٠٤.

٨. أرجع الضمير في معجم رجال الحديث، ج ٢٠، ص ٢٨٣ إلى موسى بن الحسن، لكن لم نجد - مع الفحص الأكيد - رواية موسى بن الحسن عن يعقوب بن يزيد في موضع. والظاهر رجوع الضمير إلى محمد بن يحيى؛ فقد روى أحمد بن محمد بن يحيى العطار، عن أبيه، عن يعقوب بن يزيد، في الأمالي للصدوق، ص ٣٤٢، المجلس ٦٥، ح ٩؛ و ص ٤٣٤، المجلس ٨٠، ح ٧. وقال الصدوق في مشيخة الفقيه حين ذكر طريقه إلى يعقوب بن يزيد: «وما كان فيه عن يعقوب بن يزيد فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي الله عنهما، عن

عَنْ حِصْنٍ^١:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ مَاتَ فِي أَقَلِّ مِنْ أَرْبَعَةِ عَشَرَ يَوْمًا، كَانَ مَوْتُهُ^٢ فَجَاءَةً^٣».

٨- بَابُ ثَوَابِ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ

١ / ٤٢٧٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ مُيَسَّرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ عَادَ امْرَأً مُسْلِمًا فِي مَرَضِهِ، صَلَّى عَلَيْهِ يَوْمَئِذٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ، إِنْ كَانَ صَبَاحًا حَتَّى يُمْسُوا، وَإِنْ كَانَ مَسَاءً حَتَّى يُصْبِحُوا، مَعَ أَنْ لَهُ خَرِيفًا^٤ فِي الْجَنَّةِ^٥».

١٢٠ / ٣. ٢ / ٤٢٨٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ

١. سعد بن عبدالله، و عبدالله بن جعفر الحميري، ومحمد بن يحيى الططار وأحمد بن إدريس رضي الله عنهم، عن يعقوب بن يزيد. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ٥٣٢.

٢. هكذا في «ظ»، ي، بخ، بف، جس. وفي «يح، بس»: «حصين». وفي «جح» والمطبوع: «حفص». وفي «جن»: «حسين».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «موت».

٤. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٠٧، ح ٢٣٩٠٥.

٥. «الخريف»: فعل بمعنى مفعول، وهو الثمر المجتني، أي المتناول. قال العلامة المجلسي: «ولعل المراد هنا قطعة من الجنة يخترف ويقطع له، كما يدل عليه الخبر الآتي. ويحتمل أن يكون تسميته خريفًا من باب تسمية المحل باسم الحال». راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٤٩: النهاية، ج ٢، ص ٢٤ (خرف)؛ مرآة المعقول، ج ١٣، ص ٢٧٣.

٥. الأمالي للطوسي، ص ٦٣٥، المجلس ٣١، ح ١٣، بسند آخر عن أمير المؤمنين عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله، وفيه، نفس المجلس، ح ١٤؛ و ص ٤٠٣، المجلس ١٤، ح ٤٩، بسند آخر عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع زيادة في أوله، وفي كلهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٢٣، ح ٢٣٩٣٣: الوسائل، ج ٢، ص ٤١٩، ح ٢٥٢٢.

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ قُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ عَادَ مَرِيضًا، شَبَّعَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ يَسْتَغْفِرُونَ لَهُ حَتَّى يَزْجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ»^١.

٤٢٨١ / ٣. عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ^٢، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّمَا مُؤْمِنٌ عَادَ مُؤْمِنًا، خَاصَّ^٣ الرَّحْمَةَ خَوْضًا، فَإِذَا جَلَسَ، غَمَرَتْهُ الرَّحْمَةُ؛ فَإِذَا انْصَرَفَ، وَكَلَّ اللَّهُ بِهِ سَبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ يَسْتَغْفِرُونَ لَهُ، وَيَسْتَرْجِمُونَ^٤ عَلَيْهِ، وَيَقُولُونَ: طِبْتَ وَطَابَتْ لَكَ الْجَنَّةُ إِلَى تِلْكَ السَّاعَةِ مِنْ غَدٍ، وَكَانَ لَهُ - يَا أَبَا حَمْزَةَ^٥ - خَرِيفٌ فِي الْجَنَّةِ».

قُلْتُ: وَمَا^٦ الْخَرِيفُ جُعِلَتْ فِدَاكَ؟

قَالَ: «زَاوِيَةٌ فِي الْجَنَّةِ يَسِيرُ الرَّائِكِبُ فِيهَا أَرْبَعِينَ عَامًا»^٧.

٤٢٨٢ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ دَاوُدَ الرَّقَظِيِّ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ

أَصْحَابِهِ:

١. المؤمن، ص ٥٩، ح ١٤٩، مرسلًا عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٢٤، ح ٢٣٩٣٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤١٥، ح ٢٥١٠.

٢. هكذا في «ظ»، «ي»، «يخ»، «يس»، «يف»، «جس»، «جن». وفي «بث»، «جح» والمطبوع وحاشية «بح»، «بخ»: «+ بن محمد».

٣. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوسائل والبحار والمؤمن، ص ٦١. وفي «يخ» والمطبوع: «+ في».

٤. في حاشية «بث» والبحار: «يترجمون». ٥. في الوافي: «يا باحزمة».

٦. في «ظ»، «غ»، «ي»، «بث»، «يخ»، «يس»، «يف»، «جس»، «جن» والبحار: «ما» بدون الواو.

٧. الأُمالي للطوسي، ص ١٨٢، المجلس ٧، ضمن ح ٨، بسند آخر عن رسول الله صلى الله عليه وآله، إلى قوله: «غمرته الرحمة».

المؤمن، ص ٦١، ح ١٥٨، مرسلًا، مع زيادة في أوله. وفيه، ص ٦٠، ح ١٥٤، مرسلًا عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، إلى قوله: «إلى تلك الساعة من غده» وفي كلها مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب زيارة الإخوان، ح ٢٠٨٢؛ والمؤمن، ص ٥٨، ح ١٤٦. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٢٣، ح ٢٣٩٣٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤١٥، ح ٢٥١١؛ البحار، ج ٨١، ص ٢١٦، ذيل ح ٧.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَيُّمَا مُؤْمِنٍ عَادَ مُؤْمِنًا فِي اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي مَرَضِهِ، وَكَلَّ اللَّهُ بِهِ مَلَكًا مِنَ الْعَوَادِ يَعُودُهُ فِي قَبْرِهِ، وَيَسْتَغْفِرُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».^٢

٤٢٨٣ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ^٣، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَّالِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ عَادَ مَرِيضًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَكَلَّ اللَّهُ بِهِ أَبَدًا سَبْعِينَ أَلْفًا مِنَ الْمَلَائِكَةِ يَغْشَوْنَ رَحْلَهُ، وَيُسَبِّحُونَ فِيهِ، وَيُقَدِّسُونَ، وَيُهَلِّلُونَ، وَيَكْتَبِرُونَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، يَصِفُ صَلَاتِهِمْ^٦ لِغَايِدِ الْمَرِيضِ^٧».^٨

٤٢٨٤ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ وَهْبِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «أَيُّمَا مُؤْمِنٍ عَادَ مُؤْمِنًا مَرِيضًا^٩ فِي مَرَضِهِ حِينَ

١. في «ظ، ي، بث، بح، بس، جح، جس، جن» وحاشية «بخ» والوسائل: «أي».

٢. ثواب الأعمال، ص ٣٤٥، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٢٤، ح ٢٣٩٣٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤١٥، ح ٢٥١٢.

٣. في «ظ»: «أحمد بن محمد أبي عبد الله».

٤. «يغشون رحله»، أي يجيئون منزله ومسكنه وداره. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٤٧ (غشا)؛ النهاية، ج ٢، ص ٢٠٩ (رحل).

٥. في «ظ، بث، بخ، بف، بس، جح، جن» والوافي: «يستحون» بدون الواو.

٦. في الوافي: «صلاتهم»، أي ذكرهم وعبادتهم. وفي امرأة العقول، ج ١٣، ص ٢٧٥: «قوله عليه السلام: «صلاتهم»، أي ذكرهم وتسيحهم؛ لأنه مكان صلواتهم أو استغفارهم ودعائهم».

٧. في «ظ، بح» وحاشية «غ»: «المرضى».

٨. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٢٤، ح ٢٣٩٣٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤١٤، ح ٢٥٠٩؛ البحار، ج ٥٩، ص ١٨٧، ح ٣٦.

٩. في «ظ، ي، بث، بخ، بس، بف، جح، جن»: «وهيب». وهو سهو؛ فإن المذكور في كتب الرجال هو وهب بن عبد ربه، أخو شهاب وعبد الخالق ابني عبد ربه. ولوهب هذا كتاب رواه عنه الحسن بن محبوب. راجع: رجال

النجاشي، ص ٤٣٠، الرقم ١١٥٦؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٨٧، الرقم ٧٧٧.

١٠. في الوسائل: - «مريضاً».

يُضِيحُ، شَيْعَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ، فَإِذَا قَعَدَ عَمَرَتُهُ الرَّحْمَةُ، وَاسْتَغْفَرُوا^١ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَهُ^٢ حَتَّى يُمْسِيَ، وَإِنْ غَادَهُ مَسَاءً كَانَ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ حَتَّى يُضِيحَ^٣.

٤٢٨٥ / ٧. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ^٤، عَنْ ٣ / ١٢١

عُبَيْسِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَهْزَمٍ، عَنْ بَغِصِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: «مَنْ غَادَ مَرِيضًا، وَكَلَّ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهِ مَلَكًا يُوَدُّهُ فِي قَبْرِهِ^٦».

٤٢٨٦ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَجْشُوبٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ

وَهْبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧، قَالَ: «أَيُّمَا مُؤْمِنٍ غَادَ مُؤْمِنًا^٨ حِينَ يُضِيحُ^٩، شَيْعَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ، فَإِذَا قَعَدَ عَمَرَتُهُ الرَّحْمَةُ، وَاسْتَغْفَرُوا^{١٠} لَهُ حَتَّى يُمْسِيَ، وَإِنْ غَادَهُ مَسَاءً كَانَ

١. في «بح»: «إذا».

٢. في «جس»: «فاستغفروا».

٣. في «جن»: «- له».

٤. في «بث»: «وإن عاد».

٥. المؤمن، ص ٥٨، ح ١٤٧، مراسلاً مع اختلاف يسير - الوافي، ج ٢٤، ص ٢٢٤، ح ٢٣٩٣٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤١٨، ذيل ح ٢٥٢١.

٦. الظاهر وقوع التحريف في العنوان، وأن الصواب هو الحسن بن علي بن عبدالله بن المغيرة؛ فقد روى الحسن بن علي الكوفي كتاب عيسى بن هشام، كما في الفهرست للطوسي، ص ٣٤٦، الرقم ٥٤٧، وتقدم في ذيل ح ٤١٠٦ أن الحسن بن علي الكوفي هو الحسن بن علي بن عبدالله بن المغيرة.

ويؤيد ذلك ما ورد في الكافي، ح ٣٤٩٢ و ٨٧٣٩ و ١٠٧٥٧ من رواية أبي علي الأشعري، عن الحسن بن علي بن عبدالله، عن عيسى بن هشام، كما يؤيد ما ورد في طريق النجاشي إلى كتاب ثابت بن جرير من رواية أحمد بن إدريس - وهو أبو علي الأشعري شيخ الكليني - عن الحسن بن علي بن عبدالله بن المغيرة، عن عيسى بن هشام. راجع: رجال النجاشي، ص ١١٧، الرقم ٢٩٩.

٧. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٢٥، ح ٢٣٩٣٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤١٥، ح ٢٥١٣.

٨. في «ظ» والوسائل: «+ مريضاً». وفي «جن»: «مريضاً». وفي الوافي: «+ مريضاً في مرضه».

٩. في «ى، جع» وحاشية «بح»: «حتى».

١٠. في «جس»: «واستغفر». وفي الوافي: «+ الله تعالى».

لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ حَتَّى يُصْبِحَ^١.

٤٢٨٧ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ فِيمَا نَاجَى بِهِ^٢ مُوسَى رَبَّهُ: أَنْ قَالَ: يَا رَبَّ^٣، مَا بَلَغَ
مِنْ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ^٤ مِنَ الْأَجْرِ؟ فَقَالَ اللَّهُ^٥ عَزَّ وَجَلَّ: «أَوْكُلْ بِهِ مَلَكًا يَعُودُهُ فِي قَبْرِهِ إِلَى
مَخْشَرِهِ»^٦.

٤٢٨٨ / ١٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: مَنْ عَادَ مَرِيضًا، نَادَى^٧ مُنَادٍ^٨ مِنَ
السَّمَاءِ بِاسْمِهِ: يَا فُلَانُ، طِبْتَ وَطَابَ^٩ مَمْشَاكَ بِثَوَابٍ^{١٠} مِنَ الْجَنَّةِ^{١١}»^{١٢}.

١. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٢٥، ح ٢٣٩٣٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤١٨، ح ٢٥٢١.

٢. في «بف» -: «به».

٣. في ثواب الأعمال: «+ أعلمني».

٤. في مرآة العقول: «قوله: من عيادة المريض، يحتمل أن يكون كلمة «من» زائدة، ويحتمل أن يكون سبباً
والضمير المرفوع في «بلغ» راجعاً إلى الإنسان ومفعوله الضمير الراجع إلى «ما»، و«من» في قوله، من الأجر،
بيانية».

٥. في «غ، يخ، بف، جس» -: «الله».

٦. ثواب الأعمال، ص ٢٣١، صدر ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان. الفقيه، ج ١،
ص ١٤٠، ح ٣٨٧، مرسلاً، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٢٥، ح ٢٣٩٤٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤١٦،
ح ٢٥١٥.

٧. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل وقرب الإسناد. وفي المطبوع: «ناداه».

٨. في «غ»: «منادي».

٩. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «+ [لك]». وفي «بح»: «وطابت». وفي «جس»:
«وأطاب».

١٠. في «بف» وقرب الإسناد: «تبوأته». وفي مرآة العقول: «قوله عليه السلام: بثواب، أي بسبب ثواب».

١١. في قرب الإسناد: «+ منزلاً».

١٢. قرب الإسناد، ص ١٣، ح ٤٠، عن هارون بن مسلم. الجعفریات، ص ١٩٣، بسند آخر عن جعفر بن محمد،
عن أبيانه عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٢٥، ح ٢٣٩٤١؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤١٦، ح ٢٥١٤.

٩- بَابُ تَلْقِينِ الْمَيِّتِ

١ / ٤٢٨٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^١، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا حَضَرَتِ الْمَيِّتَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ، فَلَقْنَاهُ شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ»^٢.

٢ / ٤٢٩٠ . عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ^٣، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ ١٢٢/٣

أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام؛

وَأَخْصَى بْنُ الْبُخْتَرِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ:

«إِنَّكُمْ تَلْقَوْنَ مَوْتَكُمْ عِنْدَ الْمَوْتِ^٤ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَنَحْنُ نُلْقَى^٥ مَوْتَنَا مُحَمَّدًا

١. في التهذيب :- «عن أبيه» لكنه مذكور في بعض نسخه المعتمدة.

٢. التهذيب، ج ١، ص ٢٨٦، ح ٨٣٦، بسنده عن الكليني. فقه الرضا عليه السلام، ص ١٦٥، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٣١، ح ٢٣٩٤٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٥٤، ح ٢٦٢٩.

٣. في «بث، بح، بخ، بس، بف، جس، جن» :- «عن أبيه»، ولذا يبدو للذهبي أَنَّ الصواب في العبارة هو «عنه، عن ابن أبي عمير»، وَأَنَّ الضمير راجع إلى لفظة «أبيه»، لكن لم نجد هذا النوع من التعبير في ذيل أسناد علي بن إبراهيم، بل المذكور في غير واحد من الأسناد «عنه، عن أبيه، عن ابن أبي عمير». وتقدم في الكافي، ذيل ح ٣٣٨٩ و ٣٥٣٠ و ٣٧٩٥، أنه لم يثبت رجوع الضمير إلى إبراهيم بن هاشم المعبر عنه بلفظة «أبيه» في شيء من أسناد الكافي.

فعليه لا يحصل الاطمئنان بصحة ما ورد في أكثر النسخ، بل احتمال سقط «عن أبيه» فيها. لوجود المشابهة بين «عنه» و«أبيه» في الكتابة - قوي.

٤. في السند تحويل يعطف «حفص بن البختري، عن أبي عبد الله عليه السلام، على «أبي أيوب، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام»؛ فقد روى ابن أبي عمير كتاب حفص بن البختري، ووردت رواية ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري، عن أبي عبد الله عليه السلام في كثير من الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ١٣٤، الرقم ٣٤٤؛ الفهرست للطوسي، ص ١٥٨، الرقم ٢٤٣؛ معجم رجال الحديث، ج ٦، ص ٣٦١-٣٦٣.

٥. في «جن» : «+ شهادة أن».

٦. قال العلامة الفيض: «وذلك لأنهم مستغنون عن تلقين التوحيد؛ لأنه خمر بطينتهم لا ينفكون عنه». وقال

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^١.

٤٢٩١ / ٣. عَلِيٌّ^٢، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «إِذَا أَدْرَكَتِ الرَّجُلَ عِنْدَ النَّزْعِ، فَلَقْنَهُ كَلِمَاتِ الْفَرَجِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْخَلِيمُ الْكَرِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ، سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ، وَرَبِّ الْأَرْضِينَ السَّبْعِ، وَمَا فِيهِنَّ وَمَا بَيْنَهُنَّ وَمَا تَحْتَهُنَّ^٣» وَرَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ».

قَالَ: وَقَالَ^٤ أَبُو جَعْفَرٍ ﷺ: «لَوْ أَدْرَكَتْ عِكْرَمَةَ عِنْدَ الْمَوْتِ لَنَفَعْتُهُ».

فَقِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: بِمَاذَا كَانَ يَنْفَعُهُ؟ قَالَ: «يُلَقَّنُهُ^٦ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ^٧».

٤٢٩٢ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ

النُّصْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ سُلَيْمَانَ الْكُوفِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْخَضْرَمِيِّ، قَالَ:

«العلامة المجلسي: «وقوله ﷺ: إنكم، أي من عندكم من العامة يكتبون في التلقين بالشهادة بالتوحيد، ونحن نضم إليها الشهادة بالرسالة» ثم ذكر وجوهاً آخر وقال: «ولا يخفى بعد ما سوى الأول». راجع: مرآة العقول، ج ١٣، ص ٢٧٧.

١. الفقيه، ج ١، ص ١٣١، ح ٣٤٤، مراسلاً عن أبي جعفر ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٣١، ح ٢٣٩٤٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٥٤، ح ٢٦٣٠.

٢. في الوسائل والتهذيب: «علي بن إبراهيم».

٣. في «ظ، غ، ي، بح، بخ، جس، جن»، والوافي: «وما تحتهن».

٤. في «جن»: «هو».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والتهذيب. وفي المطبوع: «فقال».

٦. في «بح»: «ولقنه».

٧. في الوافي: «يعني بما أنتم عليه، الإقرار بالأنفة ﷺ».

٨. التهذيب، ج ١، ص ٢٨٨، ح ٨٣٩، بسنده عن الكليني. رجال الكشي، ص ٢١٦، ح ٣٨٧، بسنده عن حماد بن عيسى، مع زيادة في آخره. الفقيه، ج ١، ص ١٣٤، ح ٣٥٦، مراسلاً، وفيهما من قوله: «لو أدركت عكرمة عند الموت» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ح ٢٣٢، ح ٢٣٩٥١؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٥٧، ح ٢٦٤١، من قوله: «لو أدركت عكرمة عند الموت»؛ وفيه، ص ٤٥٩، ح ٢٦٤٥، إلى قوله: «والحمد لله رب العالمين».

مَرِضَ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي، فَأَتَيْتُهُ عَائِدًا لَهُ^١، فَقُلْتُ لَهُ: يَا^٢ ابْنَ أُخِي^٣، إِنَّ لَكَ عِنْدِي^٤ نَصِيحَةً أَتَقْبَلُهَا؟^٥ فَقَالَ^٦: نَعَمْ، فَقُلْتُ^٧: قُلْ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، فَشَهِدَ بِذَلِكَ^٨.

فَقُلْتُ^١: قُلْ: وَأَنْ^{١٠} مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ^{١١}، فَشَهِدَ بِذَلِكَ^{١٢}: إِنَّ هَذَا لَا تَنْتَفِعُ^{١٣} بِهِ إِلَّا أَنْ^{١٤} يَكُونَ مِنْكَ عَلَى يَقِينٍ، فَذَكَرَ أَنَّهُ مِنْهُ عَلَى يَقِينٍ.

فَقُلْتُ^{١٥}: قُلْ: أَشْهَدُ أَنَّ عَلِيًّا وَصِيَّهُ وَهُوَ الْخَلِيفَةُ مِنْ بَعْدِهِ، وَالْإِمَامُ الْمُفْتَرَضُ الطَّاعَةِ مِنْ بَعْدِهِ، فَشَهِدَ بِذَلِكَ^{١٦}، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّكَ لَنْ تَنْتَفِعَ^{١٧} بِذَلِكَ حَتَّى يَكُونَ^{١٨} مِنْكَ عَلَى يَقِينٍ^{١٩}، فَذَكَرَ أَنَّهُ مِنْهُ^{٢٠} عَلَى يَقِينٍ.

ثُمَّ سَمَّيْتُ لَهُ^{٢١} الْأَئِمَّةَ رَجُلًا

١. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والتهذيب. وفي المطبوع: - «له».
٢. في «بس، جس»: - «يا».
٣. في الوافي: «أخ».
٤. في «بث، بح، بس، جح، جس» وحاشية «ظ، بخ، جن»: «في عندك بدل لك عندي».
٥. في «بح»: «تقبلها مني». وفي «ف»: «تقبلها» كلاهما بدون همزة الاستفهام. وفي «جح»: «+ مني».
٦. في «ي، بس»: «قال».
٧. في «بخ» والوافي: «قلت».
٨. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والتهذيب. وفي المطبوع: «+ «قلت: إن هذا لا تنتفع به إلا أن يكون منك على يقين، فذكر أنه منه على يقين».
٩. في التهذيب: «+ و».
١٠. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والتهذيب. وفي المطبوع: «أشهد أن» بدل «وأن».
١١. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والتهذيب. وفي «ظ» والمطبوع: «عبد» ورسوله بدل «رسول الله».
١٢. في «بح، جح، جن»: «+ له».
١٣. في «ي، بث، بخ، بس، جس، جن»: «لا ينتفع».
١٤. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والتهذيب. وفي المطبوع: «حتى» بدل «إلا أن».
١٥. في «غ، بخ، بس، بف، جس» والوافي: «- قل».
١٦. في «ف» والوافي: «لا تنتفع».
١٧. في «بح، بخ، جح»: «حتى تكون».
١٨. في «بث، جس» وحاشية «بس»: «+ «فشهد بذلك».
١٩. في «ظ، ي، بث، بس، جح، جس»: «- منه».
٢٠. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والتهذيب. وفي المطبوع: «- له».
٢١. هكذا في جميع النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «- عليهم السلام».

رَجُلًا، فَأَقَرَّ بِذَلِكَ، وَذَكَرَ أَنَّهُ^٢ عَلَى يَقِينٍ، فَلَمْ يَلْبَثِ الرَّجُلُ^٣ أَنْ تُوَفِّي، فَجَزَعَ أَهْلُهُ عَلَيْهِ جَزَعًا شَدِيدًا.

قَالَ: فَيَبِثُ عَنْهُمْ، ثُمَّ أَتَيْنَهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ^٤، فَرَأَيْتُ عَزَاءً^٥ حَسَنًا، فَقُلْتُ: كَيْفَ تَجِدُونَكُمْ؟^٦ كَيْفَ عَزَاؤُكُمُ^٧ أَيُّهَا الْمَرْأَةُ؟ فَقَالَتْ^٨: وَاللَّهِ، لَقَدْ أُصِيبْنَا بِمُصِيبَةٍ عَظِيمَةٍ بِوَفَاةِ فَلَانٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَكَانَ^٩ مِمَّا سَخَا بِنَفْسِي^{١٠} لِرُؤْيَا رَأَيْتُهَا^{١١} اللَّيْلَةَ، فَقُلْتُ^{١٢}: وَمَا تِلْكَ الرُّؤْيَا؟ قَالَتْ: رَأَيْتُ فَلَانًا - تَغْنِي^{١٣} الْمَيِّتَ - حَتَّى سَلِيمًا، فَقُلْتُ: فَلَانٌ؟^{١٤} قَالَ^{١٥}: نَعَمْ، فَقُلْتُ لَهُ: أَمَا^{١٦} كُنْتَ مَيِّتًا^{١٧}؟ فَقَالَ: بَلَى، وَلَكِنْ نَجَوْتُ بِكَلِمَاتٍ لَقْنِيهَا^{١٨} أَبُو بَكْرٍ، وَ

١. في «ظ، غ، ي، بث، بح، بس، جح، جس، جن»: «فرجلاً». وفي التهذيب: «واحدٌ بعد واحد» بدل «رجلاً رجلاً». وما أثبتناه موافق للوافي والمطبوع و«بخ، بف».

٢. في حاشية «بخ»: «+ منه».

٣. في «بخ»: «- بعد ذلك».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والتهذيب. وفي المطبوع: «عراء».

٥. في حاشية «بث، بخ»: «تروونكم».

٦. العزاء: الصبر عن كل ما فقدت. وقيل: حسنه. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ٥٢ (عزا).

٧. في «بف» والوافي: «قالت».

٨. في التهذيب: «+ له». وفي اللغة: سَخِيتَ نفسِي عن الشيء: إذا تركته. وسَخَى نفسه عنه وبِنَفْسِهِ: تركه.

٩. وسَخِيتَ نفسِي عنه: تركته ولم تنازعني نفسي إليه. قال العلامة الفيض: «سَخَى بِنَفْسِي، أي أسخى نفسي ببذل الروح؛ يعني هَوَّنَ عليَّ الموت» وقال العلامة المجلسي: «قولها: مِمَّا سَخَى بِنَفْسِي لِرُؤْيَا، كَأَنَّهُ بِالْبَيِّنَةِ لِلْمَعْلُومِ مِنْ بَابِ مَنْعٍ وَعِلْمٍ، أَوْ عَلَى الْبَيِّنَةِ لِلْمَجْهُولِ مِنْ بَابِ التَّغْيِيلِ لِمَكَانِ الْبَاءِ، وَاللَّامُ التَّأَكُّيدُ وَمَدْخُولُهُ خَبَرُ كَانَ، أَيْ تِلْكَ الرُّؤْيَا جَعَلْتَنِي سَخِيًّا فِي هَذِهِ الْمَصِيبَةِ». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٧٣؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٧٣ (سَخَا).

١٠. في «ظ»: «+ وفي».

١١. في حاشية «بخ»: «+ له».

١٢. الظاهر أن «فلان» منصوب في كلام المجلسي وإن طبع مرفوعاً؛ فَإِنَّهُ خَطَأٌ مَطْبَعِي؛ لِأَنَّهُ فُسِّرَ فِي مَرَأَةِ الْعُقُولِ: «أَيُّ أَجْدَكَ أَوْ أَطْنَكَ أَوْ أَرَاكَ فَلَانًا». وفي هامش المطبوع: «في بعض النسخ: فلاناً».

١٣. في «بخ، بف» والوافي: «فقال».

١٤. في التهذيب: «أُكُنْتُ مَيِّتًا» بدل «أَمَا كُنْتَ مَيِّتًا».

١٥. في «ظ، بس، بف، جح» والتهذيب: «لَقْنِيهَا». وفي «غ، بح»: «لَقْنِيهَا». وفي الوافي: «لَقْنِيهَا».

لَوْلَا ذَلِكَ لَكِدْتُ^١ أَهْلَكَ.

٤٢٩٣ / ٥. عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: كُنَّا^٢ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُ حُمْرَانُ إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ^٣ مَوْلَى لَهُ^٤، فَقَالَ لَهُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ^٥، هَذَا عِكْرِمَةُ فِي الْمَوْتِ؛ وَكَانَ يَرَى^٦ رَأْيَ الْخَوَارِجِ، وَكَانَ مُنْقَطِعاً إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام.

فَقَالَ لَنَا أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «أَنْظِرُونِي^٧ حَتَّى أَرْجِعَ إِلَيْكُمْ، فَقُلْنَا^٨: نَعَمْ، فَمَا لَبِثَ أَنْ رَجَعَ، فَقَالَ: «أَمَّا إِنِّي^٩ لَوْ أَذْرَكْتُ عِكْرِمَةَ قَبْلَ أَنْ تَقَعَ^{١٠} النَّفْسُ^{١١} مَوْقِعَهَا، لَعَلَّمْتُهُ كَلِمَاتٍ يَنْتَفِعُ بِهَا، وَلَكِنِّي^{١٢} أَذْرَكْتُه وَقَدْ^{١٣} وَقَعَتِ النَّفْسُ مَوْقِعَهَا».

قُلْتُ^{١٤}: جُعِلَتْ فِدَاكَ، وَمَا ذَاكَ^{١٥} الْكَلَامُ؟

١. في «ظ، ي، غ، ب، بح، بس، جس، جن» التهذيب: «كدت».

٢. التهذيب، ج ١، ص ٢٨٧، ح ٨٣٧، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٣٤، ح ٢٣٩٥٥.

٣. في «جن»: «كنت».

٤. في «بف»: «- عليه».

٥. في الوسائل: «- وعنده حمران إذ دخل عليه مولى له».

٦. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والبحار والتهذيب. وفي المطبوع: «- له». وفي الوسائل: «فقبل له».

٧. في الوسائل: «- جعلت فداك».

٨. في الوافي: «قوله: وكان يرى، وكان منقطعاً، أي مانئلاً محبباً، من كلام أبي بصير».

٩. في الوسائل: «- وكان منقطعاً إلى أبي جعفر عليه السلام».

١٠. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: أنظروا، على بناء المجزوء بمعنى الانتظار، أو على بناء الإفعال بمعنى الإهمال».

١١. في «ي، غ، ب، بح، بس، بف، جح، جس، جن» والوافي والتهذيب: «قلنا».

١٢. في «بف» والوافي: «- وإني».

١٣. في «جس»: «أن يقع».

١٤. في «ي»: «- النفس».

١٥. في «يح»: «- قد».

١٦. في «ي»: «قد» بدون الواو.

١٧. في «ظ، غ، ب، بح، جح، جن» والوسائل والبحار والتهذيب: «فقلت».

١٨. في «ظ، ب، بح، جس، جن» والبحار والتهذيب: «ذلك».

قَالَ^١: «هُوَ - وَاللَّهِ^٢ - مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ، فَلَقْنُوا^٣ مَوْتَكُمْ عِنْدَ الْمَوْتِ شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَالْوَلَايَةُ^٤».

٤٢٩٤ / ٦. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بَنْدَارٍ^٥، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَخْضُرُهُ الْمَوْتُ إِلَّا وَكَلَّ بِهِ إِبْلِيسُ مِنْ شَيْطَانِيهِ مَنْ^٦ يَأْمُرُهُ بِالْكَفْرِ، وَيُشَكِّكُهُ فِي دِينِهِ حَتَّى تَخْرُجَ^٧ نَفْسُهُ، فَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا لَمْ يَقْدِرْ^٨ عَلَيْهِ^٩، فَإِذَا حَضَرْتُمْ مَوْتَكُمْ، فَلَقْنُوهُمْ شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام حَتَّى يَمُوتَ^{١٠}»^{١١}.

١٢٤/٣ • وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى، قَالَ: «فَلَقْنَهُ^{١٢} كَلِمَاتِ الْفَرَجِ، وَالشَّهَادَتَيْنِ، وَتُسَمَّى^{١٣} لَهُ

١. في «ظ، غ، ي، جن» والبحار والتهديب: «فقال».

٢. في «غ، يخ»: «الله» بدون الواو.

٣. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: فَلَقْنُوا، يحتمل أن يكون هذا التفريع باعتبار أنه إذا كان ينفع الكافر فالمسلم بطريق أولى، أو أنه لما كان نافعاً للاعتقادات فلقنوا؛ لتلا يذهب الشيطان بدينكم. وشهادة الرسالة داخله في الولاية».

٤. التهديب، ج ١، ص ٢٨٧، ح ٨٣٧، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٣٢، ح ٢٣٩٥٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٥٨، ح ٢٦٤٢؛ البحار، ج ٤٦، ص ٣٣٣، ح ١٧.

٥. في البحار، ج ٦٣: «ما بندان» بدل «بندار». وهو سهو؛ فقد روى علي بن محمد بن بندار، عن أحمد بن أبي عبدالله - وهو جدّه لأمه - في كثير من أسناد الكافي. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٢، ص ٣٣١-٣٣٢؛ رجال النجاشي، ص ٣٥٣، الرقم ٩٤٧.

٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار والفقيه. وفي المطبوع: «شيطانه أن».

٧. في «بث، يس، جح» والفقيه: «حتى يخرج».

٨. في «بخ»: «لا يقدر».

٩. في الفقيه: - «فمن كان مؤمناً لم يقدر عليه».

١٠. في الوافي والوسائل والفقيه: «حتى يموتوا».

١١. الفقيه، ج ١، ص ١٣٣، ح ٣٥٠، مراسلاً. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٣٣، ح ٢٣٩٥٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٥٥، ح ٢٦٣١؛ البحار، ج ٦، ص ١٩٥، ح ٤٧؛ و ج ٦٣، ص ٢٥٧، ح ١٢٨.

١٢. في الوافي: «تلقنه».

١٣. في «بث، جح»: «ويسمى».

الْإِفْرَازَ بِالْأَيْمَةِ ﷺ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ حَتَّى يَنْقَطِعَ عَنْهُ الْكَلَامُ.^١

٢٩٥ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ الْقَدَاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ إِذَا خَضَرَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ

الْمَوْتَ، قَالَ لَهُ: قُلْ^٢: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ، سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ،

وَرَبِّ الْأَرْضِينَ السَّبْعِ^٣، وَمَا بَيْنَهُمَا^٤، وَرَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ

الْعَالَمِينَ، فَإِذَا قَالَهَا الْمَرِيضُ، قَالَ^٥: اذْهَبْ، فَلَيْسَ عَلَيْكَ بَأْسٌ^٦.

٢٩٦ / ٨. سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^٨، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ

الرَّحْمَنِ^٩، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْحَضَرَمِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «وَاللَّهِ، لَوْ أَنَّ عَابِدَ وَثْنٍ^{١٠} وَصَفَ مَا تَصِفُونَ عِنْدَ خُرُوجِ نَفْسِهِ،

مَا طَعِمَتِ النَّارُ مِنْ جَسَدِهِ شَيْئًا أَبَدًا^{١١}»^{١٢}.

١. الفقيه، ج ١، ص ١٣٤، ذيل ح ٣٥٥، مرسلًا عن الصادق ﷺ، وتام الرواية فيه: «فلقنوا موتاكم كلمات الفرج»

• الوافي، ج ٢٤، ص ٢٣٣، ح ٢٣٩٥٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٥٨، ح ٢٦٤٣؛ البحار، ج ٦٣، ص ٢٥٨، ح ١٢٩.

٢. في التهذيب: «لا إله إلا الله الحليم الكريم». ٣. في «غ، بس، جس»: «- «رب».

٤. في حاشية «ب»: «+ وما فيهن وما بينهما». ٥. في «بف»: «وما فيها».

٦. في التهذيب: «+ «له».

٧. التهذيب، ج ١، ص ٢٨٨، ح ٨٤٠، بسنده عن الكليني • الوافي، ج ٢٤، ص ٢٣٥، ح ٢٣٩٥٧؛ الوسائل، ج ٢،

ص ٤٦٠، ح ٢٤٦٧.

٨. السند معلق على سابقه. ويروي عن سهل بن زياد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

٩. هكذا في النسخ والوسائل. وفي المطبوع: «عبدالله بن الرحمن». وقد أكثر محمد بن الحسن بن شُمُونَ من

الرواية عن عبدالله بن عبد الرحمن [الأصم]. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٣٨٣-٣٨٥.

١٠. قال ابن الأثير: «الفرق بين الوثن والصنم أن الوثن كل ما له جنة معمولة من جواهر الأرض أو من الخشب

والحجارة، كصورة آدمي تُعْمَلُ وتُنَصَّبُ فتُعْبَد. والصنم: الصورة بلا جنة. ومنهم من لم يفرق بينهما وأطلقهما

على المعنيين. وقد يطلق الوثن على غير الصورة». راجع: النهاية، ج ٥، ص ١٥١ (وثن).

١١. في مرآة العقول: «والحديث الثامن ... حمل على عدم معاينة أحوال الآخرة».

١٢. الأمالي للطوسي، ص ٤١٩، المجلس ١٤، ح ٩١، بسنده عن أبي بكر الحضرمي، مع اختلاف يسير.

٤٢٩٧ / ٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلِيِّ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَى رَجُلٍ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَهُوَ
يَقْضِي^١، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : قُلْ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمُ
الْكَرِيمُ^٢، سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ، وَرَبِّ الْأَرْضِينَ السَّبْعِ، وَمَا بَيْنَهُنَّ، وَ^٣
رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، فَقَالَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : الْحَمْدُ لِلَّهِ
الَّذِي اسْتَنْقَذَهُ مِنَ النَّارِ^٤ .

٤٢٩٨ / ١٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ،
عَنْ سَالِمِ أَبِي سَلَمَةَ^٥ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : قَالَ : «حَضَرَ رَجُلًا الْمَوْتُ، فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ فُلَانًا قَدْ
حَضَرَهُ الْمَوْتُ، فَتَهَضَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَعَهُ نَاسٌ^٦ مِنْ أَضْحَابِهِ حَتَّى أَتَاهُ وَهُوَ مُغْمًى
عَلَيْهِ^٧ .

قَالَ : «فَقَالَ : يَا مَلَكَ الْمَوْتِ، كَفَّ عَنِ الرَّجُلِ^٨ حَتَّى أَسْأَلَهُ^٩، فَأَفَاقَ الرَّجُلُ، فَقَالَ

• الوافي، ج ٢٤، ص ٢٣٤، ح ٢٣٩٥٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٥٩، ح ٢٦٤٤.

١. «يقضي» أي يموت، يقال: قضى فلان، أي مات ومضى. وقال العلامة المجلسي: «قوله: وهو يقضي، على بناء المعلوم من قوله تعالى: [فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ] (الأحزاب: ٣٣) [٢٣] ويحتمل المجهول أيضاً، أي يقع عليه قضاء الله، والأزول أظهر». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٦٤ (قضى)؛ مرآة العقول، ج ١٣، ص ٢٨٠.

٢. في حاشية «جن»: «الحكيم». ٣. في «جس»: «هو».

٤. الفقيه، ج ١، ص ١٣١، ح ٣٤٣، مرسلاً، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٣٥، ح ٢٣٩٥٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٥٩، ح ٢٦٤٦.

٥. هكذا في «بس، جس». وفي «ظ، ي، بث، بح، بج، جن» والوسائل والبحار والمطبوع: «سالم بن أبي سلمة». وفي «بف»: «سالم بن سلمة». والصواب ما أثبتناه، كما تقدّم تفصيل الكلام في الكافي، ذيل ح ٣٥٩٢.

٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «أناس».

٧. في الوافي: «+ هذا»، ولكن يُرى مشطوباً.

٨. في «بث، بح، بج، جن» والوافي والوسائل والبحار، ج ٢٢: «حتى أسأله».

النَّبِيِّ ﷺ: مَا رَأَيْتُ؟ قَالَ: رَأَيْتُ^١ بَيَاضاً^٢ كَثِيراً^٣، وَسَوَاداً^٤ كَثِيراً^٥، قَالَ: فَأَيُّهُمَا كَانَ^٦ أَقْرَبَ إِلَيْكَ^٧؟ فَقَالَ: السَّوَادُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: قُلِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي الْكَثِيرَ^٨ مِنْ مَعَاصِيكَ، وَاقْبَلْ مِنِّي الْيَسِيرَ مِنْ طَاعَتِكَ، فَقَالَهُ^٩، ثُمَّ أُغْمِيَ عَلَيْهِ^{١٠}، فَقَالَ^{١١}: يَا مَلَكَ الْمَوْتِ، خَفَّفْ عَنْهُ^{١٢} حَتَّى أَسْأَلَهُ^{١٣}، فَأَفَاقَ الرَّجُلُ، فَقَالَ: مَا رَأَيْتُ؟ قَالَ: رَأَيْتُ بَيَاضاً كَثِيراً^{١٤}، وَسَوَاداً كَثِيراً^{١٥}، قَالَ^{١٦}: فَأَيُّهُمَا كَانَ^{١٧} أَقْرَبَ إِلَيْكَ؟ فَقَالَ: الْبَيَاضُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: غَفَرَ اللَّهُ لِصَاحِبِكُمْ^{١٨}.

قَالَ: فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: (إِذَا حَضَرْتُمْ مَيِّتاً، فَقُولُوا لَهُ هَذَا الْكَلَامَ لِيَقُولَهُ^{٢٠}).^{٢١}

١. في «بث»: - «رأيت».

٢. في «رأيت»: «رأيت أبيضين وأسودين، فيمكن أن يكون الأبيضان الملكين، والأسودان شيطانين يريدان إغواءه، أو أنه الملائكة بصور حسنة وقيحة؛ لأنه إذا صادفوه من السعداء توجه إليه ملائكة الرحمة وإن كان من الأشقياء توجه إليه ملائكة الغضب».

٣. في «جس»: «كثيراً».

٤. في «جس»: «كثيراً».

٥. في «بج، جن، والوافي»: «فقال».

٦. في «بث»: - «كان».

٧. في «ظ، ي، بث، بخ، بس، جس»: + «منك». وفي «بف» وحاشية «جج» والوافي والبحار، ج ٢٢: «منك» بدل «إليك».

٨. في «جس»: «الكثير».

٩. في «وغ» والبحار، ج ٢٢: «فقال».

١٠. في «بج»: «ثم قال».

١١. في «بج»: + «ساعته».

١٢. في «ظ، ي، بث، بخ، بس، جج، جس، جن، والوافي والوسائل والبحار، ج ٢٢: «حتى أسأله».

١٣. في «جس»: «كثيراً».

١٤. في «جس»: «كثيراً».

١٥. في «ي، بث، بج، بف، جج، جن، والبحار، ج ٢٢: «فقال».

١٦. في «بج، بف»: «أَيُّهُمَا».

١٧. في «ظ، غ، ي، بث، بخ، بس، جج، جس، والوسائل»: - «كان».

١٨. في «الوافي»: وذلك لأن الاعتراف بالذنب كفارة له.

١٩. في «جس»: «أبو جعفر».

٢٠. في «بج»: - «ليقوله».

٢١. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٣٦، ح ٢٣٩٥٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٦١، ح ٢٦٤٩؛ البحار، ج ٦، ص ١٩٥، ح ٤٨؛ و

ج ٢٢، ص ١٢٤، ح ٩٥.

١٠ - بَابُ إِذَا عَسَرَ عَلَى الْمَيِّتِ الْمَوْتُ^١ وَاشْتَدَّ عَلَيْهِ النَّزْعُ

٤٢٩٩ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ ذَرِيحٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليهما السلام: إِنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، وَكَانَ مُسْتَقِيمًا، فَتَزَعُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَعَسَلَهُ^٢ أَهْلُهُ، ثُمَّ حُمِلَ إِلَى مُصَلَاةٍ، فَمَاتَ فِيهِ»^٣.

٤٣٠٠ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا عَسَرَ عَلَى الْمَيِّتِ مَوْتُهُ وَنَزَعُهُ، قُرْبَ إِلَى مُصَلَاةٍ الَّتِي كَانَ يُصَلِّي فِيهِ»^٤.

٤٣٠١ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ: ١٣٦/٣
إِذَا اشْتَدَّ^٥ عَلَيْهِ النَّزْعُ، فَضَعَهُ فِي مُصَلَاةٍ الَّتِي كَانَ يُصَلِّي فِيهِ، أَوْ

١. في «غ»: «به». وفي «جن»: «- الموت».

٢. في «مراة العقول»، ج ١٣، ص ٢٨١: «الظاهر أن التغسيل ليس غسل الميت، بل المراد إما الغسل من النجاسات، أو غسل استحب لذلك ولم يذكره الأصحاب».

٣. رجال الكشي، ص ٤٠، ح ٨٥، بسنده عن ابن أبي عمير، مع زيادة. وفيه، ص ٤٠، ح ٨٣، والتهذيب، ج ١، ص ٤٦٥، صدرح ١٥٢١، بسندهما عن ذريح، عن أبي عبد الله عليه السلام، عن دون الإسناد إلى علي بن الحسين عليهما السلام، وفي كليهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٣٩، ح ٢٣٩٦٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٦٣، ح ٢٦٥٤.

٤. في «بث»: «فنزعه».

٥. التهذيب، ج ١، ص ٤٢٧، ح ١٣٥٦، معلقاً عن الحسين بن سعيد، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٣٩، ح ٢٣٩٦٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٦٣، ح ٢٦٥٢.

٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي «غ»: «أشد». وفي المطبوع: «اشتدّت».

عَلَيْهِ ٢١

٤٣٠٢ / ٤ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَّاءِ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ لَيْثِ

الْمُرَادِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «إِنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَدْ رَزَقَهُ اللَّهُ هَذَا الرَّأْيَ،
وَإِنَّهُ قَدْ اشْتَدَّ نَزْعُهُ، فَقَالَ: اخْمِلُونِي^٤ إِلَى مُضَلَّي^٥، فَحَمَلُوهُ، فَلَمْ يَلْبَثْ أَنْ هَلَكَ^٦».

٤٣٠٣ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُوسَى بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْجَعْفَرِيِّ^٧، قَالَ:

رَأَيْتُ أَبَا الْحَسَنِ^٨ يَقُولُ لِإِبْنِهِ الْقَاسِمِ: «قُمْ يَا بَنِيَّ، فَافْرَأْ عِنْدَ رَأْسِ أَخِيكَ وَرِ
الصَّافَاتِ صَفًّا^٩ حَتَّى تَسْتَيْمَهَا^{١٠}، فَقَرَأْ، فَلَمَّا بَلَغَ «أَهْمُ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ مَنْ خَلَقْنَا»^{١١} قَضَى

١. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: فيه أو عليه، أي المكان الذي يصلِّي فيه أو الثوب الذي يصلِّي عليه، والحمل على ترديد الراوي بعيد».

٢. التهذيب، ج ١، ص ٤٢٧، ح ١٣٥٧، معلقاً عن عليّ، عن أبيه. الفقيه، ج ١، ص ١٢٨، ذيل ح ٣٧٤، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٤٠، ح ٢٣٩٦٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٦٣، ح ٢٦٥٣.

٣. في غ، ي، بث، يخ، جس، جن، والوافي والوسائل: - «قد». وفي الوافي: «عليه».

٤. في غ: «+ احمِلُونِي».

٥. في مرآة العقول: «ينبغي حمل الخبر الأول على هذا؛ ليصحّ استشهاده عليه السلام بقوله؛ لأنّه من الصحابة، وإلّا فالاستشهاد بفعل أهله بعيد».

٦. رجال الكشي، ص ٤٠، ح ٨٤، بسنده عن ليث المرادي، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٣٩، ح ٢٣٩٦٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٦٤، ح ٢٦٥٥.

٧. في البحار، ص ٢٨٩: «الجوهري». وهو سهو؛ فإنّه لم يثبت في روايته من يسمّى سليمان ويلقب بالجوهري. وسليمان هذا، هو سليمان بن جعفر الجعفري، الراوي عن أبي الحسن موسى بن جعفر والرضا عليهما السلام. راجع: رجال البرقي، ص ٥٢ و ٥٣؛ رجال النجاشي، ص ١٨٢، الرقم ٤٨٣.

هذا، وما ورد في المحاسن، ص ٥٤٩، ح ٨٧٨، عن سليمان بن جعفر الجوهري، عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام، فإنّ المذكور في الوسائل، ج ٢٥، ص ١٦٧، ح ٣١٥٤٣؛ والبحار، ج ٦٦، ص ١٧٠، ح ١٠، هو سليمان بن جعفر الجعفري.

٨. في الوافي: «+ الأول عليه السلام».

٩. في «بخ»: «حتى يستتمها». وفي «بس»: «حتى تستتمها». وفي «جن»: «حتى تمها».

١٠. الصافات (٣٧): ١١.

الْفَتَى، فَلَمَّا سَجَى^١ وَخَرَجُوا، أَقْبَلَ^٢ عَلَيْهِ يَعْقُوبُ بْنُ جَعْفَرٍ، فَقَالَ لَهُ: كُنَّا نَعْتَدُ الْمَيِّتَ إِذَا نَزَلَ بِهِ الْمَوْتُ^٣، يُقْرَأُ^٤ عِنْدَهُ ﴿يَسْ﴾ وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ، فَصَرَتْ^٥ تَأْمُرُنَا بِـ«الْصَّافَاتِ»؟ فَقَالَ: يَا بَنِي لَمْ تَقْرَأُ^٦ عِنْدَ^٧ مَكْرُوبٍ مِنْ مَوْتٍ^٨ قَطُّ إِلَّا عَجَّلَ اللَّهُ رَاحَتَهُ^٩.

١١ - بَابُ تَوْجِيهِ الْمَيِّتِ إِلَى الْقَبِيلَةِ

٤٣٠٤ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ الشَّعِيرِيِّ وَغَيْرِ

وَاحِدٍ^{١٠}:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ فِي تَوْجِيهِ الْمَيِّتِ^{١١}:

١. «سَجَى»، أي مَدَّ عليه ثوب وغطَّى به. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٧٢؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٧١ (سجا).

٢. في «بخ»: «فَأَقْبَلَ».

٣. هكذا في «ظ، ي، بث، بح، بخ، بف، جح، جن»، والوافي والوسائل والبحار. وفي «غ، بس، جس» والمطبوع:

- «الموت». وفي مرآة العقول: «قوله عليه السلام: إِذَا نَزَلَ بِهِ، بالبناء للمفعول أيضاً، أي إِذَا حَضَرَهُ الْمَوْتُ، وفي بعض

النسخ: إِذَا نَزَلَ بِهِ الْمَوْتُ، فهو على البناء للفاعل. ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ تَخْصِيصَ الصَّافَاتِ لِتَعْجِيلِ الْفَرَجِ لَا يَنَافِي

استحباب قراءة يس عند المَيِّتِ وإن كان أكثر الأخبار الواردة في ذلك عَامَّةً، ويؤَيِّدُهُ العمومات الواردة في

بركة القرآن مطلقاً وعند تلك الحالة». ٤. في الوافي: «تقرأ». وفي التهذيب: «تقرأ».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار، ص ٢٨٩ والتهذيب. وفي المطبوع:

«وَصَرَتْ».

٦. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي «جس» والمطبوع: «لم يقرأ». وفي

التهذيب: «لَا تَقْرَأُ».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار والتهذيب. وفي المطبوع: «عبد».

٨. في التهذيب: - «مِنْ مَوْتٍ».

٩. التهذيب، ج ١، ص ٤٢٧، ح ١٣٥٨، معلقاً عن مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٤٠، ح ٢٣٩٦٧، الوسائل،

ج ٢، ص ٤٦٥، ح ٢٦٥٩؛ البحار، ج ٤٨، ص ٢٨٩، ح ٦؛ و ص ٣١٠.

١٠. في التهذيب: «عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ» بدل «وغير واحد».

١١. ظاهر أخبار الباب التوجيه بعد الموت، وحملها الأكثر على حالة الاحتضار، فالمراد بالمَيِّتِ المشرف على

«تَسْتَقْبِلُ^١ بِوَجْهِهِ الْقَبِيلَةَ، وَتَجْعَلُ^٢ قَدَمَيْهِ^٣ مِمَّا يَلِي^٤ الْقَبِيلَةَ».

٤٣٠٥ / ٢. حَمِيدُ بْنُ زَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ

مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ الْمَيِّتِ، فَقَالَ: «اسْتَقْبِلِ بِنَاطِنِ قَدَمَيْهِ الْقَبِيلَةَ»^٥.

٤٣٠٦ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ

سَلِيمَانَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِذَا مَاتَ لِأَحَدِكُمْ مَيِّتٌ، فَسَجَّوْهُ^٦ تَجَاهَ الْقَبِيلَةَ^٧،

«الموت، كما هو الظاهر من الخبر الذي روي في الفقيه، ج ١، ص ١٣٣، ح ٣٤٩، نعم، يمكن تعميمها بحيث تشمل الحاليتين، كما احتمله العلامة المجلسي. راجع: الوافي، ج ٢٤، ص ٢٢٧؛ امرأة العقول، ج ١٣، ص ٢٨٣.

١. في «بح، بس، جح، جس» والتهذيب: «يستقبل».

٢. في «بث، بيج، بس، جح، جس، جن» والتهذيب: «ويجعل».

٣. في «مرأة العقول، ج ١٣، ص ٢٨٣: «وقوله عليه السلام: وتجعل قدميه، الظاهر أن هذا بيان الاستقبال بالوجه، ويحتمل أن يكون الاستقبال برفع رأسه حتى يستقبل وجهه القبلة».

٤. في «غ»+: «إلى». وفي «بف»+: «مما يلي».

٥. التهذيب، ج ١، ص ٢٨٥، ح ٨٣٣، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٢٧، ح ٢٣٩٤٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٥٣، ح ٢٦٢٥.

٦. في «ي، بث، بيج، بس، جس» وحاشية «جن»: «الحسين». وهو سهو؛ فقد توسط [الحسن بن محمد] بن سماعة بين حميد بن زياد وبين محمد بن أبي حمزة في بعض الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣٨٥-٣٨٦؛ وج ٢٢، ص ٣٩١.

٧. في الفقيه: «توجيه».

٨. التهذيب، ج ١، ص ٢٨٥، ح ٨٣٤، بسنده عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ١٣٢، ح ٣٤٨، مرسلًا. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٢٧، ح ٢٣٩٤٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٥٣، ح ٢٦٢٦.

٩. تسجئة الميت؛ مذهب الثوب عليه وتغطيته به. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٧٢؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٧١ (سجا).

١٠. في الجبل المتين، ص ٢٠٤: «وقوله عليه السلام: فسجَّوْهُ تجاه القبلة، كناية عن توجيهه إليها، يقال: قعدت تجاه زيد، أي تلقاه. والظاهر أن المراد بموضع المغتسل: الحفرة التي يجمع فيها ماء الغسل. والمستقبل بالبناء للمفعول بمعنى الاستقبال. وقد دلَّ هذا الحديث على وجوب التوجيه إلى القبلة حال الغسل أيضاً وكثير من الأصحاب على الاستحباب».

وَكَذَلِكَ إِذَا غُسِّلَ، يُخَفَّرُ لَهُ مَوْضِعُ الْمُغْتَسِلِ تَجَاهَ الْقِبْلَةِ، فَيَكُونُ مُسْتَقْبِلَ بَاطِنِ^١
قَدَمَيْهِ وَوَجْهِهِ إِلَى الْقِبْلَةِ.^٢

١٢ - بَابُ أَنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يُكْرَهُ عَلَى قَبْضِ رُوحِهِ

٤٣٠٧ / ١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيِّ -
قَالَ: وَكَانَ خَيْرًا - قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الْيَقْطَانِ عَمَّا زُ الْأَسَدِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْ أَنَّ مُؤْمِنًا أَقْسَمَ عَلَى رَبِّهِ أَنْ لَا
يُمِيتَهُ، مَا أَمَاتَهُ أَبَدًا، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ ذَلِكَ، أَوْ إِذَا حَضَرَ أَجَلُهُ^٢، بَعَثَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ -
إِلَيْهِ رِيحَيْنِ: رِيحًا يُقَالُ لَهَا^٣: الْمُنْسِيَّةُ وَرِيحًا يُقَالُ لَهَا^٤: الْمُسَخِّيَّةُ، فَأَمَّا الْمُنْسِيَّةُ،
فَإِنَّهَا تُنْسِيهِ أَهْلَهُ وَمَالَهُ، وَأَمَّا الْمُسَخِّيَّةُ، فَإِنَّهَا تُسَخِّي نَفْسَهُ عَنِ الدُّنْيَا^٥ حَتَّى يَخْتَارَ مَا

١. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوسائل والتهذيب، ص ٢٩٨. وفي «جن» والمطبوع: «مستقبلاً بباطن».

وفي الوافي: «يستقبل بباطن».

٢. التهذيب، ج ١، ص ٢٨٦، ح ٨٣٥، بسنده عن الكليني. وفيه، ص ٢٩٨، ح ٨٧٢، معلقاً عن ابن أبي عمير.

الفتحية، ج ١، ص ١٩٣، ح ٥٩١، مرسلاً، إلى قوله: «تجاه القبلة». الوافي، ج ٢٤، ص ٢٢٨، ح ٢٣٩٤٥؛ الوسائل،

ج ٢، ص ٤٥٢، ح ٢٦٢٤.

٣. في مرآة العقول، ج ١٣، ص ٢٨٤: «قوله: أو إذا حضر، التردد من الراوي وليس في بعض النسخ كلمة «أو»

فهو بيان لما تقدّم».

٤. في «بخ»، «بف»: «ريح».

٥. في «بخ»: «- لها». وفي «جن» والوافي: «له». في الوافي: «له».

٦. في اللغة: سَخِيَتْ نَفْسِي عَنْ الشَّيْءِ: إِذَا تَرَكْتَهُ. وَسَخِيَ نَفْسَهُ عَنْهُ وَبَفْسَهُ: تَرَكَهُ. وَسَخِيَتْ نَفْسِي عَنْهُ: تَرَكْتَهُ

ولم تنازعني نفسي إليه. وظاهر العلامة المجلسي أنه قرأ «المنسية» و«المسخية» و«سخي» من باب المجزوء،

حيث قال: «الريحان تحتلان الحقيقة ويمكن أن يكونا مجازين عما يعرض له من أطافه تعالى، كتمثل أهله

وماله وأولاده له بحيث يعلم أنها لاتنفعه، فهي المنسية، ورؤية النبي والأئمة - صلوات الله عليهم - ومكانه من

الجنة، فهي المسخية. وفي الصحاح: سَخَتِ عَنْ الشَّيْءِ، إِذَا تَرَكْتَهُ. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٧٣؛ ولسان

العرب، ج ١٤، ص ٣٧٣ (سخا)؛ مرآة العقول، ج ١٣، ص ٢٨٤.

عِنْدَ اللَّهِ.^١

٢ / ٤٣٠٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ^٢، عَنْ سَدِيرِ الصَّبْرِ فِيٍّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: جُعِلَتْ فِدَاكَ، يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، هَلْ يَكْرَهُ الْمُؤْمِنُ عَلَى قَبْضِ رُوحِهِ؟

قَالَ^٣: «لَا وَاللَّهِ؛ إِنَّهُ إِذَا أَتَاهُ مَلَكُ الْمَوْتِ لِقَبْضِ^٤ رُوحِهِ، جَزَعَ عِنْدَ ذَلِكَ، فَيَقُولُ لَهُ مَلَكُ الْمَوْتِ: يَا وَلِيَّ اللَّهِ، لَا تَجْزَعْ، فَوَ الَّذِي^٥ بَعَثَ مُحَمَّدًا عليه السلام لَنَا أَبْرُ بِكَ وَأَشْفَقَ عَلَيْكَ مِنْ وَالِدٍ رَجِيمٍ، لَوْ حَضَرَكَ افْتَحَ عَيْنَيْكَ^٦ فَانْظُرْ».

قَالَ: «وَيُمَثِّلُ^٧ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام وَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَفَاطِمَةُ وَالْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ ١٢٨/٣ وَالْأَيُّمَةُ مِنْ^٨ دُرِّيَّتِهِمْ عليهم السلام، فَيَقَالُ لَهُ: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ وَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَفَاطِمَةُ وَالْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ وَالْأَيُّمَةُ عليهم السلام رَفَقَاؤُكَ، قَالَ: «فَيَفْتَحُ عَيْنَهُ^٩ فَيَنْظُرُ، فَيَنَادِي رُوحَهُ مُنَادٍ مِنْ قِبَلِ رَبِّ الْعِزَّةِ، فَيَقُولُ: «يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ» إِلَى مُحَمَّدٍ وَأَهْلِ بَيْتِهِ «أَزْجَعِي إِلَى رَبِّكَ رَاضِيَةً» بِأَلْوَلَايَةِ «مَرْضِيَّةً» بِالثَّوَابِ «فَانْخُلِي فِي عِبَادِي» يَغْنِي مُحَمَّدًا وَأَهْلَ بَيْتِهِ وَرَ»

١. معاني الأخبار، ص ١٤٢، ح ١، بسنده عن أبي محمد الأنصاري، مع اختلاف يسير. الأُمالي للطوسي، ص ٤١٤، المجلس ١٤، ح ٨٠، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن علي بن الحسين عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٤٣، ح ٢٣٩٧٢.

٢. في البحار، ج ٦١: «عن أبيه». والظاهر من طبقة سدير ثبوت «عن أبيه» في السند.

٣. في «جس»: «فقال».

٤. في «بث، جح»: «ليقبض». وفي «بخ، بف» والوافي: «يقبض».

٥. في «بف»: «الملك».

٦. في «بخ، بف»: «والذي».

٧. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والبحار. وفي «بف» والمطبوع: «عينك».

٨. في الوافي: «وتمثل». وفي البحار، ج ٦١: «ويتمثل».

٩. في «جن»: «و» بدل «من». وفي «ظ، غ، ي، بث، جن» والبحار: «عينه».

انْخُلِيَ جَنَّتِي^١ فَمَا شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ اسْتِلَالِ^٢ رُوحِهِ، وَاللَّحُوقِ بِالْمُنَادِي^٣،^٤

١٣ - بَابُ مَا يُعَايِنُ الْمُؤْمِنُ وَالْكَافِرُ

١ / ٤٣٠٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ

أَبِيهِ، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «يَا عُقْبَةُ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْعِبَادِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا هَذَا الْأَمْرَ الَّذِي أَنْتُمْ عَلَيْهِ، وَمَا بَيْنَ أَحَدِكُمْ وَبَيْنَ أَنْ يَرَى مَا تَقْرُبُهُ عَيْنُهُ^٦ إِلَّا أَنْ تَبْلُغَ نَفْسُهُ إِلَى هَذِهِ^٧» ثُمَّ أَهْوَى بِيَدِهِ إِلَى الْوَرِيدِ، ثُمَّ اتَّكَأَ.

وَكَانَ مَعِيَ الْمُعَلَّى، فَعَمَزَنِي أَنْ أَسْأَلَهُ، فَقُلْتُ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، فَإِذَا^٨ بَلَغْتَ

١. الفجر (٨٩): ٢٧-٣٠.

٢. في «ج» والبحار، ج ٦: «من».

٣. التَّلُّ والاستلال: انتزاع الشيء وإخراجه في رفق. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٣٣٨؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٤٢ (سل).

٤. في «م» العقول: «قوله عليه السلام: واللحوق بالمنادي، على بناء الفاعل، ويحتمل بناء المفعول، أي المنادي له من محمد وأهل بيته عليهم السلام والجنة».

٥. فضائل الشيعة، ص ٣٠، ح ٢٤، بسنده عن عباد بن سليمان، عن سدير الصيرفي. تفسير فوات، ص ٥٥٤، ح ٧٠٩، بسند آخر، مع زيادة، وفيهما مع اختلاف يسير. وفيه، ص ٥٥٣، ح ٧٠٨، بسند آخر، مع اختلاف وزيادة. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٤٣، ح ٢٣٩٧٣؛ البحار، ج ٦، ص ١٩٦، ح ٤٩؛ وج ٦١، ص ٤٨، ح ٢٤.

٦. «تقرُّبه عينه»، أي تبرد وينقطع بكأوها واستحارها بالدمع؛ فَإِنَّ للسُّرور دَمْعَةً باردة، وللحزن دَمْعَةً حارَّة. وقيل: هو من القَرار، أي ترى ما كانت متشوقة إليه فتقر وتنام. وقيل: تسرُّ وتفرح. وفي الوافي: «فَرَّة العين: برودتها وانقطاع بكاؤها ورؤيتها ما كانت مشتاقة إليه، والقَرُّ بالضم: ضدُّ الحرِّ، والعرب تزعم أن دمع الباكي من شدة السُّرور بارد، ودمع الباكي من الحزن حارٌّ، فَرَّة العين كناية عن الفرح والسُّرور والظفر بالمطلوب».

راجع: النهاية، ج ٤، ص ٣٨-٣٩؛ لسان العرب، ج ٥، ص ٨٦ (قرر).

٧. في الوافي: «هذا».

٨. في «ي»، بث، بخ، بس، بف، جس، جن، والوافي والمحاسن: «إذا».

نَفْسُهُ هَذِهِ أَيُّ شَيْءٍ يَرَى؟ فَقُلْتُ لَهُ بَضْعٌ^١ عَشْرَةَ مَرَّةً: أَيُّ شَيْءٍ؟^٢ فَقَالَ فِي كُلِّهَا: «يَرَى» وَلَا يَزِيدُ^٣ عَلَيْهَا.

ثُمَّ جَلَسَ فِي آخِرِهَا، فَقَالَ: «يَا عَقْبَةُ» فَقُلْتُ: لَبَيْكَ وَسَعْدَيْكَ، فَقَالَ: «أُبَيِّتُ إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ»^٤، فَقُلْتُ: نَعَمْ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، إِنَّمَا دِينِي مَعَ دِينِكَ، فَإِذَا ذَهَبَ دِينِي كَانَ ذَلِكَ^٥، كَيْفَ لِي بِكَ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ كُلَّ سَاعَةٍ؟ وَبَكَيْتُ^٦، فَرَقَى لِي، فَقَالَ^٧: «يَرَاهُمَا وَاللَّهِ».

قُلْتُ^٨: يَا أَبِي وَأُمِّي مَنْ هُمَا؟

قَالَ: «ذَلِكَ^٩ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيَّ^{١٠}، يَا عَقْبَةُ، لَنْ تَمُوتَ نَفْسٌ مُؤْمِنَةٌ أَبَدًا^{١١} حَتَّى تَرَاهُمَا».

قُلْتُ: فَإِذَا^{١٢} نَظَرْتُ إِلَيْهِمَا الْمُؤْمِنَ، أَتَزِجُ^{١٣} إِلَى الدُّنْيَا؟
فَقَالَ: «لَا، يَمْضِي أَمَامَهُ، إِذَا نَظَرْتُ إِلَيْهِمَا مَضَى أَمَامَهُ».
فَقُلْتُ^{١٤} لَهُ: يَقُولَانِ شَيْئًا؟

١. في «غ»، بث، بفتح. «بضعة». والبضْع والبضعة في العدد: قطعة مبهمة غير محدودة. راجع: المصباح المنير، ص ٥١ (بضع).

٢. في «بف» والمحاسن وتفسير العياشي: «يَرَى».

٣. في «ظ»، غ، ي، بح، جح، جس، جن: «لا يزيد» بدون الواو. وفي «بث»: «فلا يزيد».

٤. في «جس»: «أَنْ يَعْلَمَ».

٥. في الوافي: «كان ذلك» تامة، أي إذا ذهب ديني تحققت تخلفي عنك ومفارقتي إياك وعدم اكترائي بالجهل بما تعلم. وفي «مرآة العقول»، ج ٣، ص ٨٦: «... كان ذلك، أي الخسران والهلاك والعذاب الأبدي، فذلك إشارة إلى ما هو المعلوم مما يترتب على من فسدت عقيدته».

٦. في «غ»: «فبكيت».

٧. في الوافي: «وقال».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والمحاسن. وفي المطبوع: «فقلت».

٩. في «ي»، بث، جس، والوافي والمحاسن: «ذاك».

١٠. في «ي»: «وإذا».

١١. في الوافي: «- وأبدأ».

١٢. في «بث»، بخ، بف، جن: «قلت».

١٣. في «ظ»: «أُبراجع».

قَالَ: «نَعَمْ، يَدْخُلَانِ جَمِيعاً عَلَى الْمُؤْمِنِ، فَيَجْلِسُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ رَأْسِهِ، وَعَلَيَّ ﷺ عِنْدَ رِجْلَيْهِ، فَيَكِبُّ عَلَيْهِ^١ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَيَقُولُ: يَا وَلِيَّ اللَّهِ، أَتُبَشِّرُ، أَنَا رَسُولُ اللَّهِ، إِنِّي خَيْرُ لَكَ مِمَّا تَرَكْتَ مِنَ الدُّنْيَا^٢، ثُمَّ يَنْهَضُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَيَقُومُ عَلَيَّ ﷺ حَتَّى يَكِبُّ عَلَيْهِ، فَيَقُولُ: يَا وَلِيَّ اللَّهِ، أَتُبَشِّرُ، أَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ الَّذِي كُنْتَ تُحِبُّ^٣، أَمَا لِأَتَفَعَّنَكَ».

ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ هَذَا فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

قُلْتُ^٤: أَيْنَ - جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ - هَذَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ؟^٥

قَالَ: «فِي يُونُسَ قَوْلِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - هَاهُنَا «الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ» لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ»^٦،^٧.

٤٣١٠ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ عَمَّارَةَ^٨،

عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

١. «فَيَكِبُّ عَلَيْهِ»، أي يُقْبِلُ عَلَيْهِ وَيُزِمُّهُ، يُقَالُ: أَكَبَ الرَّجُلُ يُكَبُّ عَلَى عَمَلٍ، أَيِ أَقْبَلَ عَلَيْهِ وَلَزِمَهُ. وَمَجِيءُ الْإِفْعَالِ لِلزَّامِ مِنَ التَّوَادُّرِ. رَاجِعٌ: الصَّحَاحُ، ج ١، ص ٢٠٨؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١، ص ٦٩٣-٦٩٤ (كَبَب).

٢. فِي «غ»: «فِي».

٣. هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي قُبِلَتْ وَالْوَاقِفِي وَالْبَحَارُ. وَفِي الْمَطْبُوعِ: «تَحَبُّهُ». وَفِي الْمَحَاسَنِ وَتَفْسِيرِ الْعِيَّاشِيِّ:

«تَحَبُّنِي».

٤. فِي «ظ»: «- وَإِنَّ».

٥. فِي حَاشِيَةِ «بَيْخ»: «مِنْ».

٦. فِي «ظ»، غ، ي، بَ، بِس، جَج، جَن، وَالْبَحَارُ: «فَقُلْتُ».

٧. فِي «ظ» وَحَاشِيَةِ «بَ»: «فِي».

٨. فِي «ي»، جَن: «أَيِّنْ هَذَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ جَعَلَنِي فِدَاكَ». وَفِي «بِس» وَالْبَحَارُ: «هَذَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ».

٩. يُونُسَ (١٠): ٦٣-٦٤.

١٠. الْمَحَاسَنِ، ص ١٧٥، كِتَابُ الصَّفْوَةِ، ح ١٥٨، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَقِبَةَ، عَنْ عَقِبَةَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ. تَفْسِيرُ الْعِيَّاشِيِّ، ج ٢، ص ١٢٥، ح ٣٣، عَنْ عَقِبَةَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، وَفِيهِمَا مَعَ اخْتِلَافٍ

يَسِيرُ. الْوَاقِفِيُّ، ج ٢٤، ص ٢٤٧، ح ٢٣٩٧٦؛ الْبَحَارُ، ج ٣٩، ص ٢٣٧، ح ٢٣، مَلْخَصاً.

١١. فِي «بَيْخ»: «عَمَّار».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا حِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَلَامِ، أَتَاهُ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام وَمَنْ شَاءَ اللَّهُ^١، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام عَنْ^٢ يَمِينِهِ، وَالْآخَرُ عَنْ يَسَارِهِ^٣، فَيَقُولُ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام: أَمَا مَا كُنْتَ تَرْجُو، فَهُوَ ذَا أَمَامِكَ، وَأَمَا مَا كُنْتَ تَخَافُ مِنْهُ^٤، فَقَدْ أَمِنْتَ مِنْهُ. ثُمَّ يَفْتَحُ لَهُ بَابٌ^٥ إِلَى الْجَنَّةِ، فَيَقُولُ^٦: هَذَا مَنْزِلُكَ مِنَ الْجَنَّةِ، فَإِنْ شِئْتَ زِدْنَاكَ إِلَى الدُّنْيَا وَلَكَ فِيهَا ذَهَبٌ وَفِضَّةٌ، فَيَقُولُ: لَا حَاجَةَ لِي فِي الدُّنْيَا، فَعِنْدَ ١٣٠/٣ ذَلِكَ يَنْبِيضُ لَوْنُهُ، وَيَرْشَحُ^٨ جَبِينُهُ، وَتَقْلُصُ^٩ شَفَتَاهُ، وَتَنْتَشِرُ^{١٠} مَنْجَزَاهُ^{١١}، وَتَذْمَعُ عَيْنُهُ الْيُسْرَى، فَأَيُّ هَذِهِ الْعَلَامَاتِ رَأَيْتَ فَاكْتَفَى بِهَا، فَإِذَا خَرَجَتِ النَّفْسُ مِنَ الْجَسَدِ^{١٢}، فَيَعْرِضُ عَلَيْهَا^{١٣} كَمَا عَرِضَ^{١٤} عَلَيْهِ وَهِيَ^{١٥} فِي الْجَسَدِ،

١. في الوافي: «كُتِبَ» ومن شاء الله عن أمير المؤمنين عليه السلام، وإنْصَلَمَ يَصْرَحُ بِاسْمِهِ عليه السلام كتماناً على المخالفين المنكرين.

٢. في «غ»: «من».

٣. في «بخ، بف» والوافي: «عن شماله» وقال في الوافي: «التوفيق بينه وبين ما مرَّ في الحديث السابق أن يقال: قد وقد».

٤. في «غ، بخ، بس، جس» والوافي والبحار، ج ٦١: «منه».

٥. في الوافي: «بأباً».

٨. «الرشح»: العرق؛ لأنه يخرج من البدن شيئاً فشيئاً، كما يرشح الإناء المتخلخل الأجزاء. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٢٢٤ (رشح).

٩. «التقلص»: الانزواء والتشمر والانضمام والانقباض. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٧٩؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٨٥٣ (قلص).

١٠. في «ي، بح، بخ، بس»: «وينتشر». وفي «بث، بف» وحاشية «غ، جن» والوافي: «وينشر». وفي حاشية «بح»: «وتنشق».

١١. المنخران: ثقب الأنف، وانتشارهما؛ ارتفاعهما وانتفاخهما؛ من الانتشار، وهو الانتفاخ في عصب الدابة يكون من التعب، وقيل: هو أن يصيبه عنت فيزول العصب عن موضعه. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ١٩٨ و ٢٠٩ (نخر) و(نشر).

١٢. في «ظ، غ»: «البدن».

١٣. في «جس»: «عليه».

١٤. في «بف، جس»: «وهو».

١٥. في «ي، بخ، جن» والبحار، ج ٦: «يعرض».

فَتَخْتَارُ^١ الْآخِرَةَ، فَتَغْسِلُهُ^٢ فِيمَنْ يَغْسِلُهُ، وَتَقْلِبُهُ^٣ فِيمَنْ يَقْلِبُهُ، فَإِذَا أُدْرِجَ فِي أَكْفَانِهِ، وَوُضِعَ عَلَى سَرِيرِهِ، خَرَجَتْ رَوْحُهُ تَمْشِي بَيْنَ أَيْدِي^٤ الْقَوْمِ قُدَمَا^٥، وَتَلْقَاهُ أَزْوَاجُ الْمُؤْمِنِينَ يُسَلِّمُونَ^٦ عَلَيْهِ، وَيَبْشِرُونَهُ بِمَا أَعَدَّ اللَّهُ لَهُ - جَلَّ ثَنَاؤُهُ - مِنَ النَّعِيمِ، فَإِذَا وَضَعَ فِي قَبْرِهِ، رَدَّ إِلَيْهِ^٧ الرُّوحُ إِلَى وَرَكْنِهِ، ثُمَّ يُسْأَلُ عَمَّا يَعْلَمُ^٨، فَإِذَا جَاءَ بِمَا يَعْلَمُ، فَتُخَبَّرُ لَهُ ذَلِكَ النَّبَأُ الَّذِي أَرَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَيَدْخُلُ عَلَيْهِ مِنْ نُورِهَا^٩ وَبَزْدِهَا وَطِيبِ رِيحِهَا^{١٠}.

قَالَ: قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، فَأَيْنَ^{١١} صَغَطَةُ الْقَبْرِ؟

فَقَالَ: «هَنِيهَاتَ، مَا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ^{١٢} مِنْهَا^{١٣} شَيْءٌ، وَاللَّهِ، إِنَّ هَذِهِ الْأَرْضَ لَتَفْتَحِرُ^{١٤} عَلَى هَذِهِ، فَتَقُولُ^{١٥}: وَطِئَ عَلَى ظَهْرِي مُؤْمِنٌ، وَلَمْ يَطَأْ عَلَى ظَهْرِي مُؤْمِنٌ،

١. في «غ، ي، بح، بخ، بس، بف، جس» والبحار: «فيختار».

٢. في «بح، بخ، بس، بف، جح، جس» والبحار: «فيغسله». وفي «غ»: «فغسله».

٣. في «بح، بخ، بس، بف، جح، جن» والبحار: «ويقلبه».

٤. في «جن»: «يدي».

٥. يقال: مضى قُدَمَا، إذا لم يعرَج ولم يشن، وقد تسكن الدال ويقال: قَدَّمَ بالفتح يَقْدُمُ قُدَمَا، أي تقدّم. وقيل:

الْقُدَمُ: المضي أمامَ أمام. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٢٦؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٤٦٦ (قدم).

٦. في «بخ، بف»: «فيسلمون». ٧. في حاشية «بح»: «رد الله إليه».

٨. في مرآة العقول: «قوله ﷺ: ثُمَّ يُسْأَلُ عَمَّا يَعْلَمُ، على بناء المعلوم أو المجهول، أي ما يجب أن يعلم».

٩. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: «+ ووضوئها».

١٠. في «جس»: «وأين».

١١. في مرآة العقول: «قوله ﷺ: مَا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، لا يخفى أن الجمع بين هذا الخبر وخبر فاطمة بنت أسد لا يخلو من إشكال، ولا يمكن بحمل هذا على المؤمن الكامل؛ لأنّها من أهل البيت وكانت مرضية كاملة، كما يظهر من الأخبار إلا أن يقال: إنّها كانت في ذلك الزمان فسخت وارتفعت رحمة على هذه الأمة، أو يقال: فعل النبي ﷺ ذلك لها لزيادة الاحتياط والاطمئنان، وخبر سعد بن معاذ أشكل من خبرها».

١٢. في «بح»: «+ ومن». ١٣. في «غ، جس»: «لنفخر».

١٤. هكذا في «ظ، غ، بث، بس، جح، جس» والبحار، ج ٦. وفي «ي، بح، بخ، بف، جن» والمطبوع والوافي:

«فيقول».

وَتَقُولُ^١ لَهُ الْأَرْضُ: وَاللَّهِ^٢، لَقَدْ كُنْتُ أُحِبُّكَ وَأَنْتَ تَمْشِي عَلَى ظَهْرِي، فَأَمَّا إِذَا وَلَيْتَكَ^٣، فَسَتَعْلَمُ^٤ مَاذَا^٥ أَضْنَعُ بِكَ، فَتَفْسَحَ^٦ لَهُ مَدَّ بَصَرِهِ^٧.

٤٣١١ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ

يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ:

أَنَّهُ حَضَرَ أَحَدَ ابْنَيْ سَابُورَ - وَكَانَ لَهُمَا فَضْلٌ وَوَرَعٌ وَإِخْبَاتٌ^٨، فَمَرِضَ^٩ أَحَدَهُمَا، وَلَا^{١٠} أَحْسَبُهُ إِلَّا زَكْرِيَّا بْنَ سَابُورَ - قَالَ: فَحَضَرْتُهُ^{١١} عِنْدَ مَوْتِهِ، فَبَسَطَ يَدَهُ، ثُمَّ قَالَ: ابْنَيْتُ يَدِي يَا عَلِيُّ، قَالَ: فَدَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٢} وَعِنْدَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: فَلَمَّا قُمْتُ مِنْ عِنْدِهِ، ظَنَنْتُ أَنَّ مُحَمَّدًا يُخْبِرُهُ بِخَبَرِ الرَّجُلِ، فَاتَّبَعَنِي بِرَسُولٍ، فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: «أَخْبِرْنِي عَنْ هَذَا الرَّجُلِ^{١٣} الَّذِي حَضَرْتُهُ عِنْدَ الْمَوْتِ أَيُّ شَيْءٍ سَمِعْتَهُ يَقُولُ^{١٤}؟» قَالَ: قُلْتُ: بَسَطَ يَدَهُ، وَقَالَ^{١٥}: ١٣١ / ٣ ابْنَيْتُ يَدِي يَا عَلِيُّ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^{١٦}: «وَاللَّهِ رَأَاهُ^{١٧}، وَاللَّهِ رَأَاهُ،

١. في «بح»، بخ، بف، جح: «ويقول». وفي حاشية «بح»: «فتقول».

٢. في «بح» والبحار، ج ٦: - «والله».

٣. في «ي»: «فأما إذا» بدل «فأما إذا وليت». وفي الوافي: «إذا وليت»، أي صرت ولي أمرك والمنصرف فيك. وفي مرآة العقول: «قوله: وليت، أي قربت منك؛ من الولي بمعنى القرب، أو توليت أمرك».

٤. في «غ»: «فتعلم».

٥. في «غ» والبحار، ج ٦: - «ذا».

٦. في «ظ» والبحار، ج ٦: «فتفتح». وفي «بح»: «فتفسح» بالتضعيف. وفي «بح»: «يفسح».

٧. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٤٨، ح ٢٣٩٧٧؛ البحار، ج ٦، ص ١٩٦، ح ٥٠؛ وفيه، ج ٦١، ص ٤٩، ح ٢٥، إلى قوله:

«من نورها وضوئها ويردوها وطيب ريحها».

٨. الإخبات: الخشوع والتواضع، وأصله من الخَبَتِ، وهو المظتمن من الأرض. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٤

(خبت).

٩. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والبحار، ج ٤٧ ورجال الكشي. وفي «ظ» والمطبوع: «وما».

١٠. في البحار، ج ٤٧: «فحضرت».

١١. في «بح»: «فحضرت».

١٢. في «بح»: «فحضرت».

١٣. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي. وفي «ظ» والمطبوع: «ثم قال». وفي «بح»: «قال بدون الواو».

١٤. في «بف»، «بح»، «بح»، والوافي والبحار ورجال الكشي: «رأه والله ثلاث مرّات».

وَاللَّهُ زَاهٍ.^١

٤٣١٢ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَمَارِ بْنِ مَرْوَانَ، قَالَ:

حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مِنْكُمْ وَاللَّهُ يَقْبَلُ، وَلَكُمْ وَاللَّهُ يُغْفِرُ، إِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ أَحَدِكُمْ^٢ وَبَيْنَ أَنْ يَغْتَبِطَ^٣ وَيَرَى الشُّرُورَ وَقُرَّةَ الْعَيْنِ إِلَّا أَنْ تَبْلُغَ نَفْسُهُ هَاهُنَا، وَأَوْماً بِيَدِهِ إِلَى خَلْقِهِ.

ثُمَّ قَالَ: «إِنَّهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ^٤ وَاخْتَضِرَ، خَضِرَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام وَعَلِيٌّ عليه السلام وَجَبْرِئِيلُ وَمَلَكُ الْمَوْتِ عليه السلام، فَيَذْنُو مِنْهُ عَلِيٌّ عليه السلام، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذَا كَانَ يُحِبُّنَا أَهْلَ الْبَيْتِ، فَأَجِبْهُ، وَيَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام: يَا جَبْرِئِيلُ، إِنَّ هَذَا كَانَ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَأَهْلَ بَيْتِ رَسُولِهِ^٥، فَأَجِبْهُ^٦، وَيَقُولُ جَبْرِئِيلُ لِمَلَكِ الْمَوْتِ: إِنَّ هَذَا كَانَ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَأَهْلَ بَيْتِ رَسُولِهِ، فَأَجِبْهُ، وَازْفُقْ بِهِ، فَيَذْنُو مِنْهُ مَلَكُ الْمَوْتِ، فَيَقُولُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، أَخَذْتَ فَكَأَكْ رَقَبَتِكَ^٧؟ أَخَذْتَ أَمَانَ بَرَاءَتِكَ^٨؟ تَمَسَّكَتَ بِالْعِصْمَةِ الْكُبْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا^٩؟.

١. رجال الكشي، ص ٣٣٥، ح ٦١٤، بسنده عن ابن فضال، مع اختلاف بسير الوافي، ج ٢٤، ص ٢٥٠، ح ٢٣٩٧٨؛ البحار، ج ٣٩، ص ٣٢٧، ح ٢٤؛ وج ٤٧، ص ٣٦٢، ح ٧٥.

٢. في الوافي: «ضمامر خطاب الجمع في منكم ولكم وأحدكم للشيعنة وتقديم الطرف للحصر».

٣. الاغتباط: التبيح والفرح بالحال الحسنة؛ من الغبطة وهو حسن الحال. وقيل: الاغتباط: الفرح بالنعمة. وقال العلامة الفيض: «اغتبط: حسن حاله»، وقال العلامة المجلسي: «قوله عليه السلام: أَنْ يَغْتَبِطَ، أي يصير مغبوطاً محسوداً، أي يصير بحيث لو علم أحد حاله لأمله ورجاه واغتبطه». ويجوز أن يقرأ الفعل معلوماً ومجهولاً. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٣٥٨؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٩١٦ (غبط).

٤. في «جس»: «كذلك». ٥. في «جس»: «رسول الله».

٦. في «غ»، ي، بخ، بس: «- فأجبه».

٧. في الوافي: «أخذت فكأك رقتك، استفهام كنى بذلك عن معرفة الأئمة عليهم السلام والتشيع. فيوقفه الله، أي يفهم تلك الكناية». ونحوه في مرآة العقول، ج ١٣، ص ٢٩١.

قَالَ: «فَيُوقَفُهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَيَقُولُ: نَعَمْ، فَيَقُولُ: وَمَا ذَاكَ؟» فَيَقُولُ: «وَلَايَةُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَيَقُولُ: صَدَقْتَ، أَمَّا الَّذِي كُنْتَ تَحْذَرُهُ، فَقَدْ آمَنَّاكَ اللَّهُ مِنْهُ»^٢، وَأَمَّا الَّذِي كُنْتَ تَرْجُوهُ، فَقَدْ أَذْرَكْنَاهُ، أُبَشِّرُ بِالسَّلَفِ الصَّالِحِ مُرَافَقَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

ثُمَّ يَسْأَلُ نَفْسَهُ سَلَاءً رَفِيقاً^٣، ثُمَّ يَنْزِلُ بِكَفْنِهِ مِنَ الْجَنَّةِ^٤ وَحَنُوطِهِ^٥ مِنَ الْجَنَّةِ بِمِسْكِ أَذْفَرٍ^٦، فَيَكْفِنُ بِذَلِكَ الْكَفَنِ، وَيَحْنُطُ بِذَلِكَ الْحَنُوطِ^٧، ثُمَّ يَكْسِي خُلَّةً صَفْرَاءَ مِنْ حُلْلِ الْجَنَّةِ، فَإِذَا^٨ وَضَعَ فِي قَبْرِهِ، فَتَبَحُّ لَهُ بَابٌ^٩ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ يَدْخُلُ^{١٠} عَلَيْهِ مِنْ رَوْحِهَا^{١١} وَرِيحَانِهَا، ثُمَّ يُفْسَخُ لَهُ عَنْ^{١٢} أَمَامِهِ مَسِيرَةُ شَهْرٍ، وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ^{١٣}، ثُمَّ يَقَالُ لَهُ: نَمَّ نَوْمَةُ الْعُرُوسِ عَلَى فِرَاشِهَا^{١٤}، أُبَشِّرُ بِرَوْحٍ وَرِيحَانٍ، وَجَنَّةٍ نَعِيمٍ، وَرَبِّ^{١٥} ١٣٢/٣

١. هكذا في معظم النسخ التي قبلت. وفي «بخ» والمطبوع والوافي: «ذلك».

٢. في حاشية «بث»: «عنه».

٣. في مرآة العقول: «قوله ﷺ: أُبَشِّرُ بالسلف، أي مرافقة السلف الصالح النبي والأنمة، فقوله: مرافقة، بدل أو عطف بيان للسلف الصالح. ويمكن أن يقرأ: مرافقة، بالتووين؛ ليكون تمييزاً، ورسول الله مجروراً لكونه بدلاً أو عطف بيان للسلف».

٤. «السُّلُ»: انتزاع الشيء وإخراجه في رفق. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٣٣٨ (سلل).

٥. في «بخ»: «رقيقاً».

٦. في مرآة العقول: «عدم رؤيتنا للكفن والحنوط كعدم رؤية الملائكة والجن لكونهم أجساماً لطيفة يراهم بعض ولا يراهم بعض، وربما يرتكب فيه التجوُّز». ٧. في «بث، بخ»: «حنوط».

٨. «الأذفر»: الأجود والأطيب والأذكى. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٦٣؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٣٠٦ (ذفر).

٩. في «ظ، غ، ي، بث، بخ، بس، جح، جس»: «الحنوط».

١٠. في الوافي: «وإذا».

١١. في حاشية «بث»: «فتح الله له باباً».

١٢. في «بخ، بف»: «ويدخل».

١٣. في «بخ»: «ريحها» بدل «من روحها». و«الزُّوْحُ»: الراحة والسرور والفرح والرحمة ونسيم الريح. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ١٣٥؛ تاج العروس، ج ٤، ص ٥٨ (روح).

١٤. في «بخ، بس»: «من».

١٥. في «بخ»: «شماله».

١٦. في «غ، بخ، بف»: «فرشها».

غَيْرِ غَضْبَانٍ، ثُمَّ يَزُورُ آلَ مُحَمَّدٍ فِي جَنَانٍ رَضَوِيٍّ^٢، فَيَأْكُلُ مَعَهُمْ مِنْ طَعَامِهِمْ، وَيَشْرَبُ مَعَهُمْ^٣ مِنْ شَرَابِهِمْ، وَيَتَحَدَّثُ مَعَهُمْ^٤ فِي مَجَالِسِهِمْ^٥ حَتَّى يَقُومَ قَائِمُنَا أَهْلَ النَّبِيِّ، فَإِذَا قَامَ قَائِمُنَا بَعَثَهُمُ اللَّهُ، فَأَقْبَلُوا مَعَهُ يَلْبَثُونَ زَمْرًا^٦ زَمْرًا، فَعِنْدَ ذَلِكَ يَزْتَابُ الْمُبْطِلُونَ، وَيَضْمَحِلُّ الْمُجْلُونَ^٧، وَقَلِيلٌ مَا يَكُونُونَ، هَلَكْتَ^٨ الْمَخَاضِيرُ^٩، وَنَجَا الْمُقَرَّبُونَ^{١٠}، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْتَ أَجْي، وَمِيعَادُ مَا بَيْنِي

١. في الوافي: «في جنات».

٢. في مرآة العقول: «رضوى، اسم الموضع الذي فيه جنة الدنيا».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والبحار والزهد. وفي المطبوع: «معهم».

٤. في «بث»: «من».

٥. في «بث»: «من».

٦. في «بث»: «من».

٧. في «بث»: «من».

٨. «يلبثون» من التلبية إجابة له ﷺ أو للرب تعالى. و«زمر»: جمع الزمرة، وهي الفوج والجماعة في تفرقة. راجع:

القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٦٥ (زمر).

٩. في «ظ»: «المخلون». وفي حاشية «بف»: «المبطلون». وفي حاشية «جح»: «المجبلون». وفي الوافي:

«ويضمحل المجبلون، كأنه بكسر الحاء المهملة من التخل بمعنى الكيد والمكر». وراجع: القاموس المحيط،

ج ٢، ص ١٣٩٥ (محل).

١٠. في «غ»: «هلك».

١١. كذا في «بث» والمطبوع. وفي «ظ»، «غ»، «ي»، «ب»، «ج»، «جن»: «المحاصر». وفي «يح»: «الحاضرون». وفي

«بف» والوافي: «المحاصر». وفي «جس»: «المحاصر». وفي «محاصر»: جمع المحاصر، وهو كثير العدو،

يقال: هذا فرس مخضير وهذه فرس محضير، أي كثير العدو وشديد الحضر وهو العدو، ولا يقال: مخضار،

وهو من النواذر. والخضر والإحضر: ارتفاع الفرس في عذوه. قال العلامة المجلسي: «لعل المراد ذم

الاستعجال في طلب الفرج بقيام القائم ﷺ والاعتراض على التأخير، أي هلك المستعجلون، وربما يقرأ

بالصاد من حصر النفس وضيق الصدر، كما قال تعالى: «خَصِرَتْ هُدُورُهُمْ» [النساء: ٤: ٩٠]. وقال العلامة

الفيض: «هلكت المحاصر، أي المستعجلون، كذا فسر في خبر آخر عن أبي جعفر ﷺ مضى في كتاب

الحجة، وهو إما بالمهمات من الحضر بالتحريك بمعنى ضيق الصدر في مقابلة انشراح الصدر والبصيرة في

الدين والثبات على الأمر، وإما بالمعجمة بين المهمتين من الحضر بمعنى العذو». راجع: الصحاح، ج ٢،

ص ٦٣٠ و ٦٣٢: لسان العرب، ج ٤، ص ١٩٣ و ٢٠١ (حضر) و (حضر).

١٢. في مرآة العقول: «نجا المقربون، بفتح الراء؛ فإنهم أهل التسليم والانقياد لا يعترضون على الله تعالى فيما

يقضى عليهم؛ أو بكسر الراء، أي الذين يقولون: الفرج قريب ولا يستبطونه».

وَبَيْنَكَ وَادِي السَّلَامِ^١.

قَالَ: «وَإِذَا اخْتَصِرَ الْكَافِرُ، حَضَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَلِيٌّ ؓ وَجَبْرِئِيلُ وَمَلَكُ الْمَوْتِ ؓ، فَيَذَنُو مِنْهُ عَلِيٌّ ؓ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذَا كَانَ يُبَغِضُنَا^٢ أَهْلَ النَّبِيِّ، فَأُبَغِضُهُ، وَيَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا جَبْرِئِيلُ، إِنَّ هَذَا كَانَ يُبَغِضُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَأَهْلَ بَيْتِ رَسُولِهِ، فَأُبَغِضُهُ، وَيَقُولُ^٣ جَبْرِئِيلُ: يَا مَلَكُ الْمَوْتِ، إِنَّ هَذَا كَانَ يُبَغِضُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَأَهْلَ بَيْتِ رَسُولِهِ، فَأُبَغِضُهُ وَاعْتَفُ عَلَيْهِ^٤، فَيَذَنُو مِنْهُ مَلَكُ الْمَوْتِ، فَيَقُولُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، أَخَذْتَ فَكَانَكَ رِهَانِكَ؟ أَخَذْتَ^٥ أَمَانَ بَرَاءَتِكَ؟ تَمَسَّكَتَ بِالْعِصْمَةِ الْكُبْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا؟ فَيَقُولُ: لَا، فَيَقُولُ: أَبَشِّرْ يَا عَدُوَّ اللَّهِ بِسَخَطِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَعَذَابِهِ وَالنَّارِ^٦، أَمَّا الَّذِي كُنْتَ تَحْذَرُهُ^٧ فَقَدْ نَزَلَ بِكَ، ثُمَّ يَسْأَلُ نَفْسَهُ سَلًا عَنِيْفًا، ثُمَّ يُوَكِّلُ بِرُوحِهِ ثَلَاثِمِائَةَ شَيْطَانٍ كُلُّهُمْ يَنْزِقُ^٨ فِي وَجْهِهِ، وَيَتَأَذَى بِرُوحِهِ، فَإِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ، فَتُخَّحَ لَهُ بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ النَّارِ، فَيَدْخُلُ عَلَيْهِ^٩ مِنْ فَنِيحِهَا^{١٠}

١. قال العلامة الفيض: «وادي السلام» هو ظهر الكوفة. وقال العلامة المجلسي: «وادي السلام: النجف».

٢. في الوافي: «مبغضنا».

٣. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والبحار. وفي «ظ» والمطبوع: «فيقول». وفي «جس»: - «ويقول».

٤. في «بف» والوافي: «واعف به». وقوله: «اعتف عليه»، أي لا ترفق به وعامله بشدة: من العُتْف، وهو ضد الرفق، قال ابن الأثير: «هو بالضم الشدة والمشقة، وكل ما في الرق من الخير ففي العنف من الشر مثله».

راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٠٧؛ النهاية، ج ٣، ص ٣٠٩ (عنف).

٥. في الوافي: «وأخذت».

٦. في «بخ» والبحار والزهد: «ومن النار».

٧. في «جس»: «النار» بدون الواو.

٨. في «ي»: «ينزق». وفي الوافي: «يريق».

٩. في «غ»: - «عليه». وفي «بف» والوافي: «يدخل عليه» بدون الفاء.

١٠. هكذا في «ت»، «ظ»، «غ»، «ي»، «ب»، «بى»، «جت»، «جج»، «جس»، «جش»، «جن»، والوافي. وفي «ر»، «ث»، «ب»، «ز»، «بف»، «جس»، «جى» والمطبوع: «قبحها» بالقاف. وفي «بخ»: «قبحها». وفي حاشية «بخ»: «ضجها». والفُشِيخ: سطوع

الحز وفورانه، ويقال: فُوِّخَ النار بالواو، أي شدة غليانها وحزها. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٤٧٧ (فوح)، و

ص ٤٨٤ (فيح).

وَلَهَبَهَا^١.

٤٣١٣ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلْبِيِّ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ^٢، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ^٣: حَدَّثَنِي صَالِحُ بْنُ مَيْثَمٍ، عَنْ عَبَايَةَ^٤ الْأَسَدِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيًّا^٥ يَقُولُ: «وَاللَّهِ، لَا يَبْغِضُنِي عَبْدٌ أَبَدًا يَمُوتَ عَلَى بُغْضِي إِلَّا رَأَيْتَنِي عِنْدَ مَوْتِهِ حَيًّا يَكْرَهُ، وَلَا يَحِبُّنِي عَبْدٌ أَبَدًا فَيَمُوتَ عَلَى حُبِّي إِلَّا رَأَيْتَنِي عِنْدَ مَوْتِهِ حَيًّا يَحِبُّ».

فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^٦: «نَعَمْ، وَرَسُولُ اللَّهِ^٧ بِالْيَمِينِ^٨».

٤٣١٤ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَابُورٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٩ يَقُولُ فِي الْمَيِّتِ: «تَذَمُّعُ عَيْنَاهُ^{١٠} عِنْدَ الْمَوْتِ» فَقَالَ: «ذَلِكَ عِنْدَ مُعَايِنَةِ رَسُولِ اللَّهِ^{١١}، فَتَرَى مَا يَسْرُهُ» ثُمَّ قَالَ: «أَمَا تَرَى الرَّجُلَ يَرَى مَا يَسْرُهُ وَمَا

١. في «ظ، غ، بس» وحاشية «بح»: «ولهبيها». واللَّهَبُ واللَّهَبُ: اشتعال النار إذا خُلص من الدخان، أو لهبيها: لسانها، ولهبيها: حرها. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٢٧ (لهب).

٢. الزهد، ص ١٥١، ح ٢٢٣، عن محمد بن سنان، مع اختلاف يسير. راجع: المحاسن، ص ١٧٧، كتاب الصفوة، ح ١٦٠. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٥١، ح ٢٣٩٧٩؛ البحار، ج ٦، ص ١٩٧، ح ٥١.

٣. في «بح» والبحار: «+ القصير». وتقدّمت في الكافي، ح ٧٦٠ رواية ابن مسكان، عن عبد الرحيم بن روح القصير، وتأتي في الكافي، ح ١٥٢٧٠ رواية عبد الله بن مسكان، عن عبد الرحيم القصير.

٤. في «بس» وحاشية «بث»: «حباله». وفي الوافي: «عباية». والأسدي هذا، هو عباية بن ربعي الأسدي الذي عُذِّ من خواص أمير المؤمنين^{١٢}. راجع: رجال البرقي، ص ٥؛ رجال الطوسي، ص ٧١، الرقم ٦٥٦.

٥. في الوافي: «يعني: ورأى رسول الله أيضاً على يمينه صلوات الله عليهم».

٦. الزهد، ص ١٥٦، ح ٢٢٦، عن النضر بن سويد، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٥٣، ح ٢٣٩٨٠؛ البحار، ج ٦، ص ١٩٩، ح ٥٢؛ ج ٣٩، ص ٢٣٨، ح ٢٥.

٧. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والفقيه. وفي «جس»: «عيناي». وفي المطبوع: «عينه».

يُحِبُّ^١، فَتَدْمَعُ^٢ عَيْنُهُ^٣ لِذَلِكَ وَيَضْحَكُ^٤.

٧ / ٤٣١٥. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِنْدِيِّ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُمَانَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَدَاعَةَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ النَّفْسَ إِذَا وَقَعَتْ فِي الْحَلْقِ، أَتَاهُ مَلَكٌ^٥، فَقَالَ لَهُ^٦: يَا هَذَا - أَوْ يَا فَلَان - أَمَّا مَا كُنْتَ تَرْجُو، فَأَيْسَ^٧ مِنْهُ وَهُوَ الرَّجُوعُ إِلَى الدُّنْيَا، وَأَمَّا مَا كُنْتَ تَخَافُ^٨، فَقَدْ^٩ أَمِنْتَ مِنْهُ^{١٠}».

٨ / ٤٣١٦. أَبَانَ بْنُ عُمَانَ^{١١}، عَنْ عُقْبَةَ:
أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا وَقَعَتْ نَفْسُهُ فِي صَدْرِهِ، رَأَى^{١٢}، قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، وَمَا^{١٣} يَرَى؟
قَالَ: «يَرَى رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام، فَيَقُولُ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام: أَنَا رَسُولُ اللَّهِ، أَنْبِئْهُ».

١. في «بخ» والوافي: «وما يحبه».

٢. في الوافي: «فيدمع».

٣. في حاشية «بخ»: «عيناه».

٤. الزهد، ص ١٥٥، ح ٢٢٥؛ وعلل الشرائع، ص ٣٠٦، ح ١؛ ومعاني الأخبار، ص ٢٣٦، ح ٢، بسند آخر عن

معاوية بن وهب. الفقيه، ج ١، ص ١٣٥، ح ٣٦١، مرسلاً، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤،

ص ٢٥٣، ح ٢٣٩٨١. ٥. في «ي»، بث، بخ، بف، جن، والوافي: «والموت».

٦. في «غ»: «و».

٧. في الوافي: «له».

٨. في الوافي: «كنت».

٩. في «بث»: «فأيس».

١٠. في «مراة العقول»: «المراد بالنفس نفس المؤمن أو مطلقاً، فالمراد بقوله: وَأَمَّا مَا تَخَافُ، أَي من أمور الدنيا، فلا ينافي خوف الكافر من عذاب الآخرة، فيكون الغرض بأسه من الدنيا بالكليّة».

١١. في «بخ»: «قد». ١٢. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٥٤، ح ٢٣٩٨٢.

١٣. السند معلق على سابقه. ويروي عن أبان بن عثمان، حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد الكندي، عن غير واحد.

١٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «يرى».

١٥. في «بف» والوافي: «ما» بدون الواو.

ثُمَّ قَالَ^١: «ثُمَّ^٢ يَرَى عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ^٣، فَيَقُولُ^٤: أَنَا عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ الَّذِي كُنْتُ تُحِبُّهُ، تُحِبُّ أَنْ^٥ أَنْفَعَكَ النُّيُومَ».

قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَيْ يَكُونُ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ يَرَى هَذَا، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى الدُّنْيَا؟
قَالَ: قَالَ: «لَا^٦، إِذَا رَأَى هَذَا أَبَدًا مَاتَ^٧، وَأَعْظَمَ ذَلِكَ^٨، قَالَ: «وَوَ ذَلِكَ^٩ فِي الْقُرْآنِ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ^{١٠} لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ»^{١١}».

٣١٧ / ٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعَبْدِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ، قَالَ:

كَانَ خَطَّابُ الْجَهَنِّيِّ خَلِيطًا لَنَا، وَكَانَ شَدِيدَ النَّصَبِ^{١٢} لِأَلِ مُحَمَّدٍ^{١٣}، وَكَانَ يَضْحَكُ نَجْدَةً الْخَزَّوْرِيَّ^{١٤}، قَالَ: فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ أَعُوذُهُ لِلْخُلْطَةِ وَالتَّقِيَّةِ، فَإِذَا هُوَ مُعْمَى

١. هكذا في معظم النسخ التي قبلت. وفي «بف» والوافي: - «ثم». وفي المطبوع: - «ثم قال».

٢. في الوافي: «أم» بدل «ثم».

٣. في «جن»: + «وله».

٤. في الوافي: - «تحب».

٥. في «بف» والوافي: «أنا».

٦. في «ظ»، بث، يخ، جن، والوافي: - «قال». وفي «غ»، ي، بس، جس: - «قال: لا».

٧. في «بخ»: «مات أبداً». وقال في الوافي: «أبداً مات، أي مات موتاً دائماً لا رجعة بعده، أو المعنى: ما رأى هذا قط إلا مات». وفي مرآة العقول: «قوله^{١٢}: أبداً، أي هذا دائماً لازم للموت».

٨. في الوافي: «أعظم ذلك، أي عدّ سؤالي عظيماً» وقال ابنه علم الهدى في هامش الوافي: «ولنا أن نجعل قوله:

وأعظم ذلك، عطفاً على قوله: مات؛ يعني مات وعدّ ما رأى وما بشر به عظيماً لم يردّ معهما رجوعاً إلى الدنيا».

وعلى الأول فهو كلام الراوي وعلى الثاني كلام الإمام^{١٣}، وذكرهما العلامة المجلسي واستظهر الأول.

٩. في «ي»: «ذلك» بدون الواو.

١٠. يونس (١٠): ٦٣-٦٤.

١١. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٥٤، ح ٢٣٩٨٣.

١٢. «شديد النصب»، أي شديد بغض والعداوة، وأهل النصب: المتدينون ببغضة علي^{١٣}؛ لأنهم نصبوا له، أي

عادوه. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٣٠ (نصب).

١٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: «الحرورية». وقال في الوافي:

«الحرورية: طائفة من الخوارج منسوبة إلى حروراء، وهي قرية بالكوفة رئيسهم نجدة».

عَلَيْهِ فِي حَدِّ الْمَوْتِ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: مَا لِي وَلَكَ يَا عَلِيُّ، فَأَخْبِرْتُ بِذَلِكَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «رَأَاهُ وَرَبَّ الْكَعْبَةِ، رَأَاهُ وَرَبَّ الْكَعْبَةِ»^١.

١٠ / ٤٣١٨. سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^٢، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَوَاضٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِذَا بَلَغَتْ نَفْسُ أَحَدِكُمْ هَذِهِ، قِيلَ لَهُ: أَمَّا مَا كُنْتَ تَحْذَرُهُ مِنْ هَمِّ الدُّنْيَا وَحَزْنِهَا، فَقَدْ أُمِنْتَ مِنْهُ، وَيُقَالُ لَهُ: رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وَعَلَيَّ وَفَاطِمَةَ عليهما السلام أَمَامَكَ»^٦.

١١ / ٤٣١٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ^٧، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ آيَةَ الْمُؤْمِنِ إِذَا حَضَرَهُ الْمَوْتُ يَبْيَاضُ^٨ وَجْهُهُ أَشَدَّ مِنْ بَيَاضِ لَوْنِهِ، وَيَرْشَحُ^٩ جَبِينُهُ، وَيَسِيلُ مِنْ»

١. في «بخ، بف» وحاشية «بح» والبحار: «+ رَأَاهُ وَرَبَّ الْكَعْبَةِ».

٢. الوافسي، ج ٢٤، ص ٢٥٥، ح ٢٣٩٨٤؛ البحار، ج ٦، ص ١٩٩، ح ٥٣؛ وج ٣٩، ص ٢٣٨، ح ٢٦؛ وج ٤٧، ص ٣٦٢.

٣. السند معلق على سابقه. ويروي عن سهل بن زياد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

٤. في «جس»: «وَأَمَّا». ٥. في المحاسن: «تَحْزَنُ».

٦. المحاسن، ص ١٧٥، كتاب الصفوة، ح ١٥٥، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ، وَبَسَدَ آخِرُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام. وفيه، ح ١٥٦ و ١٥٧؛ وص ١٧٤، ح ١٥٢، بَسَدَ آخِرُ وَمَعَ اخْتِلَافٍ. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٥٥، ح ٢٣٩٨٥؛ البحار، ج ٦، ص ٢٠٠، ح ٥٤.

٧. في البحار، ج ٦: - «عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ». ولعلَّ موجبَ جَوَازِ النَّظَرِ مِنْ «مُحَمَّدٍ» فِي «مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ» إِلَى «مُحَمَّدٍ» فِي مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، فَوَقَعَ السَّقَطُ.

٨. في «ظ»: - «مُحَمَّدٌ». ٩. في «بخ»: «حَضَرُ».

١٠. في «ي»، بج، جج، جس، جن، وحاشية «غ»: «بَيَاضٌ». وفي الوافي: «أَنْ بَيَاضٌ». وفي البحار، ج ٦: «بَيِضٌ». وفي البحار، ج ٦١: «بَيَاضٌ». وفي الفقيه: «أَنْ يَبْيَضَ».

١١. في الوافي: «وَرَشَحَ». والرَّشَحُ: العرق؛ لِأَنَّهُ يَخْرُجُ مِنَ الْبَدَنِ شَيْئًا شَيْئًا، كَمَا يَرَشَحُ الْإِنَاءُ الْمُتَخَلَّلُ. »

عَيْنِيهِ^١ كَهَيْئَةِ الدَّمْعِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ خُرُوجَ نَفْسِهِ؛ وَإِنَّ الْكَافِرَ تَخْرُجُ^٢ نَفْسُهُ سَلًا^٣ مِنْ شِدْقِهِ^٤ كَزَبَدِ الْبَعِيرِ^٥، أَوْ كَمَا تَخْرُجُ^٦ نَفْسُ الْبَعِيرِ^٧.

١٢ / ٤٣٢٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٨، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ وَالحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ جَمِيعًا، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ بَغِيضِ أَصْحَابِهِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩، قَالَ: قُلْتُ: أَضْلَحَكَ اللَّهُ، مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ،
وَمَنْ أَبْغَضَ لِقَاءَ اللَّهِ أَبْغَضَ اللَّهُ لِقَاءَهُ؟^{١٠} قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَوَ اللَّهِ، إِنَّا لَنَكْرَهُ الْمَوْتَ،
فَقَالَ: لَيْسَ ذَلِكَ حَيْثُ تَذْهَبُ، إِنَّمَا ذَلِكَ^{١١} عِنْدَ الْمَعَايِنَةِ، إِذَا رَأَى^{١٢} مَا يُحِبُّ، فَلَيْسَ^{١٣}
شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَتَقَدَّمَ، وَاللَّهُ تَعَالَى يُحِبُّ لِقَاءَهُ^{١٤}، وَهُوَ يُحِبُّ لِقَاءَ اللَّهِ حِينَئِذٍ؛
وَإِذَا رَأَى مَا يَكْرَهُ، فَلَيْسَ شَيْءٌ أَبْغَضَ إِلَيْهِ مِنْ لِقَاءِ اللَّهِ، وَاللَّهُ يَبْغِضُ لِقَاءَهُ^{١٥}.^{١٦}

• الأجزاء. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٢٢٤ (شرح).

١. في «غ»، ي، جج، جن: «من عينه».
٢. في «غ»، ي، جج، جن: «يخ، ي، جج، جن» والوافي: «يخرج».
٣. في «بخ»، وحاشية «بث» والبحار: «سيلة». وإخراج الشيء من الشيء بجذب ونزع، كسل السيف من الغمد والشعرة من العجين، يقال: سلّه فانسل. راجع: المغرب، ص ٢٣٢ (سل).
٤. «الشدق»: جانب الفم. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٠٠ (شدق).
٥. «زبد البعير»: هو لغامه الأبيض الذي تتلخّخ به مشافره إذا هاج. واللّغام: ما يخرج من فمه من اللعاب. المشافر: جمع المشفر، وهو الشفة. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ١٩٣ (زبد).
٦. في «ظ»، ي، جج، جن: «والوافي: «كما يخرج».
٧. الفقيه، ج ١، ص ١٣٥، ح ٣٦٣، مرسلًا عن أبي جعفر^٨، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٥٥، ح ٢٣٩٨٦؛ البحار، ج ٦، ص ١٦٥، ح ٣٤؛ وج ٦١، ص ٤٩، ح ٢٦.
٨. في «بخ»: «-» «بن محمد».
٩. في «بث، جن»: «لقاء».
١٠. في حاشية «بث»: «إننا».
١١. في «بخ» والزهد: «ذاك».
١٢. في «بف»: «إذ أري».
١٣. في «بخ»: «وليس». وفي «بف»: «ليس».
١٤. في «بث، جن»: «لقاء».
١٥. في «جن»: «لقاء».

١٦. الزهد، ص ١٥٥، ح ٢٢٤، عن القاسم بن محمد، مع اختلاف يسير. معاني الأخبار، ص ٢٣٦، ح ١، بسنده عن القاسم بن محمد. مصباح الشريفة، ص ١٧١، الباب ٨١، عن الصادق^٩ عن النبي^ﷺ، من قوله: «من أحب

١٣ / ٤٣٢١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِي الْمُسْتَهْلِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْظَلَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، حَدِيثَ سَمِعْتَهُ مِنْ بَعْضِ شَيْعَتِكَ وَمَوَالِيكَ يَزِيدُهُ عَنْ أَبِيكَ؟ قَالَ: «وَمَا هُوَ؟» قُلْتُ: زَعَمُوا أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «أَغْبَطُ مَا يَكُونُ امْرُؤٌ بِمَا نَحْنُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَتِ النَّفْسُ فِي هَذِهِ».

فَقَالَ: نَعَمْ، إِذَا كَانَ ذَلِكَ أَتَاهُ نَبِيُّ اللَّهِ، وَأَتَاهُ عَلِيٌّ، وَأَتَاهُ جَبْرِئِيلُ، وَأَتَاهُ مَلَكُ ١٣٥/٣ الْمَوْتِ ﷺ، فَيَقُولُ ذَلِكَ الْمَلَكُ لِعَلِيِّ ﷺ: يَا عَلِيُّ، إِنَّ فُلَانًا كَانَ مُوَالِيًا لَكَ وَلِأَهْلِ بَيْتِكَ، فَيَقُولُ: نَعَمْ، كَانَ يَتَوَلَّانَا^٢، وَيَتَبَرَّأُ مِنْ عَدُوِّنَا، فَيَقُولُ ذَلِكَ نَبِيُّ اللَّهِ لَجَبْرِئِيلَ، فَيَزِفُّ ذَلِكَ جَبْرِئِيلُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^٣.

١٤ / ٤٣٢٢. وَعَنْهُ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ جَارُودِ بْنِ الْمُنْذِرِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا بَلَغَتْ نَفْسُ أَحَدِكُمْ هَذِهِ - وَأَوَّمَا بِيَدِهِ إِلَى خَلْقِهِ - قَرَّتْ عَيْنُهُ»^٤.

١٥ / ٤٣٢٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلَبِيِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: «فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الطُّفُولُ^٥» إِلَى قَوْلِهِ «إِنْ كُنْتُمْ

١. لقاء الله إلى قوله: «أبغض الله لقاءه» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٥٦، ح ٢٣٩٨٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٢٨، ح ٢٥٥٠.

٢. في «ظ، غ، ي»: «ذلك».

٣. في «ي، ب، خ، ج»، «يتوالانا».

٤. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٥٦، ح ٢٣٩٨٨؛ البحار، ج ٣٩، ص ٢٣٩، ح ٢٧.

٥. الضمير راجع إلى محمد بن عبد الجبار المذكور في السند السابق.

٦. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٥٧، ح ٢٣٩٨٩. في «جس» والوافي: «وَأَنْتُمْ».

ضاديين^١؟

فَقَالَ: «إِنَّهَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ، ثُمَّ أَرَىٰ مَنْزِلَهُ مِنَ الْجَنَّةِ، فَيَقُولُ: رُدُّونِي إِلَى الدُّنْيَا حَتَّىٰ أَخْبِرَ أَهْلِي بِمَا أَرَىٰ، فَيَقَالَ لَهُ: لَيْسَ إِلَيْكَ ذَلِكَ سَبِيلٌ»^٢.

٤٣٢٤ / ١٦. سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^٣، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، قَالَ:

قَالَ^٤: «إِذَا رَأَيْتَ الْمَيِّتَ قَدْ شَخَصَ بِبَصَرِهِ^٥، وَسَأَلْتَ عَيْنَهُ الْيُسْرَى، وَرَشَخَ جَبِينَهُ، وَتَقَلَّصَتْ^٦ شَفَتَا، وَانْتَشَرَتْ مَنَجْرَاهُ^٧، فَأَيُّ^٨ شَيْءٍ رَأَيْتَ مِنْ ذَلِكَ^٩ فَحَسْبُكَ بِهَا^{١٠}».

● وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «وَإِذَا^{١١} صَحِكَ أَيْضًا^{١٢}، فَهُوَ مِنَ الدَّلَالَةِ^{١٣}». قَالَ: «وَإِذَا^{١٤}

١. الواقعة (٥٦): ٨٣-٨٧. ٢. في «بخ، بف، جس» والوافي والفقيه: -«ثم».

٣. في البحار والزهد: «في».

٤. الزهد، ص ١٥٦، ح ٢٢٧، عن النضر بن سويد. الفقيه، ج ١، ص ١٣٦، ح ٣٦٧، مراسلاً، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٥٧، ح ٢٣٩٩٠؛ البحار، ج ٦، ص ١٦٩، ح ٤٣.

٥. سهل بن زياد ليس من مشايخ المصنّف. والظاهر وقوع التعليق في السند وأنّ السند المعلق عليه هو سند الحديث ١١.

٦. في «بف»: -«قال».

٧. في «غ، جن»: «بصره». وشخوص البصر: ارتفاع الأجفان إلى فوق وتحديد النظر وانزعاجه. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٤٥٠ (شخص).

٨. التقلص: الانزواء والتشمر والانضمام والانتقباض. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٧٩؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٨٥٣ (قلص).

٩. المُنْخِرَان: ثقبَا الأنف، وانتشارهما: ارتفاعهما وانتفاخهما؛ من الانتشار وهو الانتفاخ في عصب الدابة يكون من التعب. وقيل: هو أن يصيبه عنت، فيزول العصب عن موضعه. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ١٩٨ و ٢٠٩ (نخر) و (نشر).

١١. في «بف» والوافي: «من ذلك رأيت».

١٢. في الوافي: «فحبسك بها، أي حبسك بها دلالة على حسن حاله».

١٣. في «بخ، بف» والوافي: «إذا» بدون الواو. ١٤. في «ي»: -«أيضاً».

١٥. في «بخ، بس، بف، جج، جن» وحاشية «ظ»: «الدلائل».

١٦. في «غ»: «فإذا». وفي «جج»: «فإذا».

رَأَيْتَهُ قَدْ خَمَصَ وَجْهَهُ^١، وَسَأَلَتْ غَيْثُهُ الْيَمْنَى، فَأَعْلَمَ أَنَّهُ^٢.

١٤ - بَابُ إِخْرَاجِ رُوحِ الْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ

٤٣٢٥ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^٤، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ إِدْرِيسَ الْقُمِّيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَأْمُرُ مَلَكَ الْمَوْتِ، فَيَرُدُّهُ نَفْسَ

١. في «ظ، ي، بح»: «غمض». وقوله: «قد خمص وجهه» أي سكن ورمه. وقال العلامة المجلسي: «قوله عليه السلام: قد خمص، وفي بعض النسخ: غمض، قال في القاموس: خمص الجرح وانخمص: سكن ورمه، وخمص البطن مثناة الميم: خلا، وقال: الغامض: المغطى من الأرض، وقد غمض المكان غموضاً وككروم. وعلى التقديرين المراد ظهور الضعف في الوجه وانخسافه. وفي بعض النسخ: حمض بالحاء المهملة والضاد المعجمة، وحموضة الوجه: عبوسه، ولعله أظهره. راجع: مرآة العقول، ج ١٣، ص ٢٩٧؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٨٣٩ و ٨٧٨ (خمص) و (غمض).

٢. في الوافي: «فاعلم أنه» يعني أنه ليس بذاك. وفي مرآة العقول: «قوله عليه السلام: فاعلم أنه، أي من أهل النار، أو أنه مات».

٣. الفقيه، ج ١، ص ١٣٥، ح ٣٦٢، مرسلًا عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «من ذلك فحسبك بها» مع اختلاف يسير مالم الوافي، ج ٢٤، ص ٢٥٧، ح ٢٣٩٩٢ و ٢٣٩٩٣.

٤. الظاهر زيادة «عن أبيه» في السند؛ فقد روى علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى [بن عبيد] عن يونس [بن عبد الرحمن] في أسناد كثيرة جداً ولم يثبت توسط والده بينه وبين محمد بن عيسى في موضع. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٧، ص ٣٨١-٣٨٤؛ و ص ٣٨٥-٣٨٦؛ و ص ٣٩٣-٣٩٤. وتقدم في الكافي، ذيل ح ١٨ أن منشأ هذا النوع من التحريف هو الأئمة الذهني الحاصل من كثرة روايات علي بن إبراهيم، عن أبيه.

٥. قال العلامة الفيض: «كأنه أريد برذ النفس إبطاؤه في الإخراج، كأنه يخرجها تارة ويردّها أخرى، وبصرفها عنه إخراجها بغثة». وقال العلامة المجلسي: «قوله عليه السلام: يأمر ملك الموت، قيل: المراد أنه يأمر بأن يريه منزله من الجنة، ثم يرده عليه روحه؛ ليرضى بالموت لذلك زمان نزعه، فيزعج الناس أنه شدد عليه، والكافر يصرف عنه، أي هذا الرد. وأقول: الأظهر أن يقال: المراد أنه يرده عليه روحه مرة بعد أخرى ويتزعج عنه؛ ليخفف بذلك سيئاته ولا يعلم الناس أنه سبب للتخفيف، والكافر بخلاف ذلك. وما قيل من أن قوله: يصرف عنه، جملة

١٣٦/٣ الْمُؤْمِنِ لِيَهْوَنَ عَلَيْهِ وَيُخْرِجَهَا مِنْ أَحْسَنِ وَجْهِهَا^١، فَيَقُولُ النَّاسُ: لَقَدْ شَدَّدَ عَلَى فَلَانٍ الْمَوْتَ، وَذَلِكَ تَهْوِينٌ مِنَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَيْهِ.

وَقَالَ: «يُضَرَفُ عَنْهُ - إِذَا كَانَ مِنْ^٢ سَخِطَ^٣ اللَّهُ عَلَيْهِ، أَوْ مِنْ أَنْبَغَضَ اللَّهُ أَمْرَهُ - أَنْ يَجْذِبَ الْجَذْبَةَ الَّتِي بَلَعْتَكُمْ بِمِثْلِ السَّفُودِ^٤ مِنَ الصُّوفِ الْمَبْلُولِ، فَيَقُولُ النَّاسُ: لَقَدْ هَوَّنَ اللَّهُ^٥ عَلَى فَلَانٍ الْمَوْتَ»^٦.

٤٣٢٦ / ٢. عَنْهُ^٧، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ وَاقِدٍ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله عَلَى رَجُلٍ مِنْ أَضْحَابِهِ وَهُوَ يَجُودُ بِنَفْسِهِ^٨، فَقَالَ: يَا مَلِكَ الْمَوْتِ، ازْفُقْ بِصَاحِبِي^٩؛ فَإِنَّهُ مُؤْمِنٌ، فَقَالَ: أُبَشِّرُ يَا مُحَمَّدُ؛ فَإِنِّي بِكُلِّ مُؤْمِنٍ رَفِيقٌ، وَأَعْلَمُ يَا مُحَمَّدُ، أَنِّي أَقْبِضُ رُوحَ ابْنِ آدَمَ، فَيَجْزَعُ أَهْلُهُ^{١٠}، فَأَقُومُ فِي نَاحِيَةٍ^{١١} مِنْ دَارِهِمْ، فَأَقُولُ^{١٢}: مَا هَذَا الْجَزَعُ؟ قَوْلَ اللَّهِ، مَا تَعَجَّلْنَا^{١٣} قَبْلَ أَجَلِهِ،

«دُعَاتِيَّةٌ مِنْ كَلَامِ الرَّائِي أَنْ يَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ، فَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ. وَقِيلَ: يَصْرِفُ عَنْهُ، جُمْلَةً اسْتِنَافِيَّةً مُؤَكِّدَةً لِقَوْلِهِ: «وَذَلِكَ تَهْوِينٌ مِنَ اللَّهِ، أَيَّ يَصْرِفُ اللَّهُ السُّوءَ عَنِ الْمُؤْمِنِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَرُدُّ الرُّوحَ إِلَى جَسَدِهِ بَعْدَ قَرَبِ النَّزْعِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى؛ لِثَلَاثَيْ شَقٍّ عَلَيْهِ مَفَارِقَةُ الدُّنْيَا دَفْعَةً فِيهِونَ عَلَيْهِ، وَالْكَافِرُ يَصْرِفُ عَنْهُ ذَلِكَ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ».

١. فِي «ي»، بَثْ، بَحْ، بَخْ، بَسْ، بَفْ، جَسْ، جَنْ: «وَجَوْهَهُ».

٢. فِي «جَح»: «مِنْ». ٣. فِي «بَث»: «يَسْخِطُ».

٤. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: «السَّفُودُ: بِالتَّشْدِيدِ: الْحَدِيدَةُ الَّتِي يَشْوِي بِهَا اللَّحْمَ». رَاجِعُ: الصَّحَاحُ، ج ٢، ص ٤٨٩ (سَفْد).

٥. فِي «ي»، بَسْ، جَحْ، جَسْ، وَالبَحَارُ - «اللَّهُ».

٦. الْوَاقِعِيُّ، ج ٢٤، ص ٢٦١، ح ٢٣٩٩٨؛ الْبَحَارُ، ج ٦، ص ١٦٦، ح ٣٥.

٧. الضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَى مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، الْمَذْكُورِ فِي السَّنَدِ السَّابِقِ.

٨. «يَجُودُ بِنَفْسِهِ» أَيَّ يُخْرِجُهَا وَيُدْفَعُهَا، كَمَا يَدْفَعُ الْإِنْسَانُ مَا لَهُ يَجُودُ بِهِ، وَالْجُودُ: الْكَرَمُ. يَرِيدُ أَنَّهُ كَانَ فِي النَّزْعِ وَسِيَاقِ الْمَوْتِ. رَاجِعُ: الْهَيْهَاتَةِ، ج ١، ص ٣١٢ (جُود).

٩. فِي «جَح»: «لِصَاحِبِي». ١٠. فِي «جَس»: «فَيَجْزَعُ أَهْلُهُ».

١١. فِي «بَث»: «بِنَاحِيَةٍ». وَفِي «بَخْ» وَحَاشِيَةُ «بَث»: «مِنْ نَاحِيَةٍ».

١٢. فِي «جَس»: «فَتَقُولُ». ١٣. فِي «جَس»: «مَا تَعَجَّلْنَا».

وَمَا كَانَ لَنَا فِي قَبْضِهِ مِنْ ذَنْبٍ، فَإِنْ تَخْتَسِبُوهُ^١ وَتَصْبِرُوا، تُوجَرُوا؛ وَإِنْ تَجَزَعُوا، تَأْتَمُوا وَتُوزَرُوا^٢، وَاعْلَمُوا أَنَّ لَنَا فِيكُمْ عَوْدَةً، ثُمَّ عَوْدَةً، فَالْحَذَرَ الْحَذَرَ^٣؛ إِنَّهُ لَيْسَ فِي شَرْقِهَا وَلَا فِي غَرْبِهَا أَهْلٌ بَيْتٍ مَدْرٍ وَلَا وَبَرٍ^٤ إِلَّا وَأَنَا أَتَصَفَّحُهُمْ^٥ فِي كُلِّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ، وَلَأَنَا^٦ أَغْلَمُ بِصَغِيرِهِمْ وَكَبِيرِهِمْ^٧ مِنْهُمْ بِأَنْفُسِهِمْ، وَلَوْ أَرَدْتُ قَبْضَ^٨ رُوحٍ بَعُوضَةٍ، مَا قَدَرْتُ عَلَيْهَا حَتَّى يَأْمُرَنِي رَبِّي بِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا يَتَصَفَّحُهُمْ فِي مَوَاقِيتِ

١. هكذا في «ظ، غ، ب، ث، بس، بف، جح، جس، جن» والوافي والوسائل، ح ٣٦٨ والبحار. وفي «ي، بح، بخ»: «فإن تحسبوه». وفي المطبوع: «فإن تحتسبوا». وقوله: «فإن تحتسبوه» أي طلبوا وجه الله تعالى وثوابه، فالاحتساب من الحساب، كالاكتداد من العدة، وإنما قيل لمن ينوي بعمله وجه الله: احتسبه؛ لأن له حيثنذ أن يعتد عمله فجعل في مباشرة الفعل كأنه معتد به. والاحتساب في الأعمال الصالحة، وعند المكروهات هو البدار إلى طلب الأجر وتحصيله بالتسليم والصبر، أو باستعمال أنواع البر والقيام بها على الوجه المرسوم فيها طلباً للثواب المرجو منها. وقال العلامة الفيض: «الاحتساب: توقع الأجر من الله سبحانه». راجع: النهاية؛ ج ١، ص ٢٨٢ (حسب)؛ الوافي، ج ٢٤، ص ٢٦١.

٢. «توزروا» أي تأتموا، يقال: وَزَرَ يُوْزِرُ، كعلم و وَزَرَ يَزِرُ، كوعد، و وَزَرَ يُوْزِرُ بالبناء للمفعول فهو موزور؛ من الوزر بمعنى الإثم. قال ابن الأنبر: «الوزر: الحمل والثقل، وأكثر ما يطلق في الحديث على الذنب والإثم، يقال: وزر، يزر، فهو وزر؛ إذا حمل ما يثقل ظهره من الأشياء الثقيلة ومن الذنوب». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٨٤٥؛ النهاية، ج ٥، ص ١٧٩؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٨١ (وزر).

٣. في «بخ»: «فالحذر».

٤. في الوافي: «الضمير في شرقها وغربها للأرض وإن لم يجر لها ذكر اعتماداً على القرينة».

٥. «الْحَذَرَ»: البَيْتَةُ والطين التماسك، و«الْوَبَرُ»: هو للإبل ونحوه كالصوف للغنم. وأهل بيت المدر: هم أهل القرى والأمصار؛ لأن هؤلاء يبيتهم من الطين. وأهل بيت الوبر: هم سكان الخيام من أهل البوادي؛ لأن هؤلاء يبيتهم من الشعر أو من وبر الإبل. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٣٠٩ (مدر)؛ ج ٥، ص ١٤٥ (وبر).

٦. تصفح الشيء: النظر في صفحاته. قال الشيخ البهائي: «لعل المراد به أنه تنظر إلى صفحات وجوههم نظر المترقب إلى حلول آجالهم والمستنظر لأمر الله سبحانه فيهم». وقال العلامة الفيض: «أتصفحهم، أتطلع عليهم وأنفذهم». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٨٣ (صفح)؛ الحيل المتين، ص ٢٠٠.

٧. في «ب، ث»: «وأننا». وفي «بف» والوافي: «فلأننا».

٨. في «بخ»: «- وكبيرهم».

٩. في «بف»: «أقبض».

الصَّلَاةِ، فَإِنْ كَانَ مِمَّنْ يُوَاطِبُ^١ عَلَيْهَا عِنْدَ مَوَاقِيتِهَا، لَقَنَهُ^٢ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَنَحَى عَنْهُ^٣ مَلِكُ الْمَوْتِ إِبْلِيسَ.^٤

٤٣٢٧ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ

جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٥، قَالَ: «حَضَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ وَكَانَتْ لَهُ حَالَةٌ^٦ حَسَنَةٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَخَضَرَهُ^٧ عِنْدَ مَوْتِهِ، فَنَظَرَ إِلَى مَلِكِ الْمَوْتِ عِنْدَ رَأْسِهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ازْفُقْ بِصَاحِبِي؛ فَإِنَّهُ مُؤْمِنٌ، فَقَالَ لَهُ مَلِكُ الْمَوْتِ: يَا مُحَمَّدُ، طِبَّ نَفْسًا، وَقَرَّ عَيْنًا؛ فَإِنِّي بِكُلِّ مُؤْمِنٍ رَفِيقٌ شَفِيقٌ، وَاعْلَمْ يَا مُحَمَّدُ، إِنِّي لَأَخْضُرُ ابْنَ آدَمَ عِنْدَ قَبْضِ رُوحِهِ، فَإِذَا قَبَضْتَهُ صَرَخَ صَارِخٌ مِنْ أَهْلِهِ عِنْدَ ذَلِكَ، فَاتَّخَذِي فِي جَانِبِ الدَّارِ وَمَعِيَ رُوحَهُ، فَأَقُولُ لَهُمْ: وَاللَّهِ، مَا ظَلَمْنَاهُ، وَلَا سَبَقْنَا بِهِ أَجَلَهُ، وَلَا اسْتَعْجَلْنَا بِهِ قَدْرَهُ، وَمَا كَانَ لَنَا فِي قَبْضِ رُوحِهِ مِنْ ذَنْبٍ، فَإِنْ تَرَضَوْا بِمَا صَنَعَ اللَّهُ بِهِ^٨ وَتَضَيَّرُوا، تُؤْجَرُوا وَتُحْمَدُوا؛ وَإِنْ تَجَزَّعُوا وَتَسَخَطُوا^٩، تَأْتَمُّوا وَتُوزَرُوا، وَمَا لَكُمْ عِنْدَنَا مِنْ عُتْبَى^{١٠}، وَإِنَّ لَنَا عِنْدَكُمْ أَيْضًا

١. في الوافي: «واظب».

٢. في «ي»: «- عنه».

٣. الكافي، كتاب الجنائز، باب النوادر، ح ٤٧٦١، بسند آخر وتمام الرواية فيه. «ما من أهل بيت شعر ولا وبر إلا

وملك الموت يتصفّحهم في كل يوم خمس مرّات. الوافي، ج ٤، ص ٢٤١، ح ٢٣٩٩٩. وفي الوسائل، ج ٢،

ص ٤٥٥، ح ٢٦٣٢؛ وج ٣، ص ٢٦٩، ح ٣٦١٨؛ وج ٤، ص ١٠٨، ح ٤٣٩٩، قطعات منه.

٤. في «ظ»، «بف»، «جس»، وحاشية «بث» والوافي: «حال».

٥. في «يح»: «فحضر».

٦. في «ظ»، «غ»، «ي»، «بث»، «يح»، «بس»، «جس»، «جن»، «- به». وما في المتن مطابق للمطبوع و«بخ»، «بف» والوافي.

٧. في «ظ»: «تسخطوا» بدون الواو.

٨. في حاشية «بث»، «بخ» ومرآة العقول: «عتب». والعُتْبَى: الرضا، والرجوع عن الذنب والإساءة، اسم من

لَبِيقَتِهِ^١ وَعُودَةً^٢، فَالْحَذَرَ الْحَذَرَ، فَمَا مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ مَدَرٍ وَلَا شَعْرٍ فِي بَرٍّ وَلَا بَحْرٍ إِلَّا وَأَنَا أَتَصَفَّحُهُمْ فِي كُلِّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ عِنْدَ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ حَتَّى لَأَنَا أَعْلَمُ مِنْهُمْ بِأَنْفُسِهِمْ، وَلَوْ أَنِّي^٣ يَا مُحَمَّدٌ، أَرَدْتُ قَبْضَ^٤ نَفْسٍ^٥ بَعُوضَةٍ، مَا قَدَرْتُ عَلَى قَبْضِهَا^٦ حَتَّى يَكُونَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - هُوَ الْأَمْرُ بِقَبْضِهَا، وَإِنِّي لَمَلَقَنَّ الْمُؤْمِنِينَ عِنْدَ مَوْتِهِ شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^٧.

١٥ - بَابُ تَعْجِيلِ الدَّفْنِ

١ / ٤٣٢٨. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَيْخٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا مَعْشَرَ النَّاسِ، لَا أَلْفَيْنَ^٨ رَجُلًا مَاتَ

« قولهم: أعتبه، أي أعطاه العتبي وعاد إلى مسرته راجعاً عن الإساءة. وقال العلامة المجلسي: «قوله ﷺ: من عتب، وفي بعض النسخ: من عتبي ... ولعل المعنى: إذا فعلتم ذلك وستم عليه فلا ينعفكم الاستعتاب والاسترضاء، أو ليس لكم علينا من عتاب، أو ليس لكم أن تطلبوا مآل إرجاع ميتكم إلى الدنيا، والثاني إنما هو على النسخة الأولى». راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٧٥؛ لسان العرب، ج ١، ص ٥٧٨ (عتب).

١. في «بث»: «بقية». وفي «بخ، بف» والوافي: «عودة».

٢. في «بخ، بف» والوافي: «وبقية». وفي حاشية «بث»: «ولعودة».

٣. في «بف»: «أنا».

٤. في «بف»: «أن قبض».

٥. في «ظ»: «روح».

٦. في «ظ»: «عليها» بدل «على قبضها».

٧. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٦٢، ح ٢٤٠٠٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٥٥، ح ٢٦٣٣، من قوله: «إني لملقن المؤمن عند

موته».

٨. في «ظ، بث، بح، بس» ومرآة العقول: «لألفين». وفي «جس»: «لألفين». ولا ألفين، أي لا أجد وألقى،

يقال: ألفت الشيء ألفيه الفاء، إذا وجدته وصادفته ولقيته. قال العلامة الفيض: «وفي بعض نسخ الفقيه بالقاف

من اللقاء، ظاهره نهى نفسه عن الإلقاء أو اللقاء والمراد نهى المخاطبين عن الانتظار». وقال العلامة المجلسي:

«قوله ﷺ: لا ألفين، وفي بعض النسخ: لا ألفين، أي لا أجدن، وعلى النسختين يحتمل الإخبار والإنشاء». راجع: النهاية، ج ٤، ص ٢٦٢ (لقا).

لَهُ^١ مَيِّتٌ^٢، فَانْتَظِرْ بِهِ الصُّبْحَ^٣، وَلَا رَجُلًا مَاتَ لَهُ مَيِّتٌ نَهَارًا^٤، فَانْتَظِرْ بِهِ اللَّيْلَ، لَا تَنْتَظِرُوا بِمَوْتَانَاكُمْ^٥ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا، عَجَلُوا بِهِمْ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ^٦ يَرْحَمَكُمُ اللَّهُ، فَقَالَ^٧ النَّاسُ: وَأَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ يَرْحَمُكَ اللَّهُ^٨، ١١.

١٣٨/٣ ٤٣٢٩ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ، عَنِ الْبُقَيْرِيِّ^{١٢}، عَنْ مُوسَى بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسِيرٍ، عَنْ هَارُونَ بْنِ الْجَهْمِ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٣}، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا مَاتَ الْمَيِّتُ أَوَّلَ النَّهَارِ^{١٤}، فَلَا

١. في الوافي: «له مات».

٢. في «ظ»، غ، بس، وحاشية «جن» والوافي والفقير والتهذيب: «+ «لبلاء». وفي حاشية «يح»: «رجل».

٣. في «بف»: «بالصبح» بدل «به الصبح». ٤. في «جن»: «- «ميت».

٥. في «ي»: «- «نهاراً».

٦. في «مرأة العقول»: «قوله ﷺ: تنتظروا بموتناكم، أي لا تؤخروا تجهيزهم لكره الصلاة في هذه الأوقات أو غير ذلك».

٧. «المضاجع»: جمع المَضْجَع، وهو موضع وضع الجنب على الأرض. راجع: الصحيح، ج ٣، ص ١٢٤٨؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٩٣ (ضجع). ٨. في «بف» والوافي والتهذيب: «رحمكم».

٩. في «يح» والوافي والتهذيب: «قال».

١٠. في «بث» و«مرأة العقول»: «+ «فرحمك الله». وفي حاشية «بس، جح»: ««فرحمك الله».

١١. التهذيب، ج ١، ص ٤٢٧، ح ١٣٥٩، معلقاً عن أبي علي الأشعري، الفقيه، ج ١، ص ١٤٠، ح ٣٨٦، مراسلاً عن النبي ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٨١، ح ٢٤٠٣١؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٧١، ذيل ح ٢٦٧٧.

١٢. هكذا في «يح، بس» وحاشية المطبوع. وفي «ظ، ي، بث، يح، بف، جح» والمطبوع: «اليعقوبي». واليعقوبي نسبة إلى «يعقوب» وهي قرية بينها وبين بغداد عشرة فراسخ. راجع: الأئساب للسمعاني، ج ١، ص ٣٧٠؛ معجم البلدان، ج ١، ص ٤٥٣.

وأشرنا في الكافي، ذيل ح ٢٦٠، إلى بعض العوامل الموجبة لتحريف «اليعقوبي» بـ «اليعقوبي»، فلاحظ. ثم إن الظاهر وقوع تحريف آخر في العنوان، وأن الصواب هو اليعقوبي موسى بن عيسى؛ فقد روى المصنف عن محمد بن يحيى وغيره، عن محمد بن أحمد، عن العباس بن معروف، عن موسى بن عيسى اليعقوبي (اليعقوبي - خ ل)، عن محمد بن مسير، عن أبي الجهم - وهو كنية هارون بن الجهم - في الكافي، ح ٧٦٠٨.

١٣. في «ظ، بث، بس، بف، جس»: «- «أول النهار».

يَقِيلُ^١ إِلَّا فِي قَبْرِهِ^٢.

١٦ - بَابُ نَادِرٍ^٣

١ / ٤٣٣٠ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَّادٍ؛
وَالْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ
أَحْمَدَ بْنِ عَائِذٍ، عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ مِنْ مَيِّتٍ يَمُوتُ وَيُتْرَكَ وَخَدَهُ إِلَّا لِعَبْدِ
الشَّيْطَانِ^٤ فِي جَوْفِهِ^٥».

١٧ - بَابُ الْحَائِضِ تُمَرِّضُ الْمَرِيضَ

١ / ٤٣٣١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

١. «فلا يقيل» من القَيْلُوة، وهي الاستراحة نصف النهار وإن لم يكن معها نوم، يقال: قال يقيل قيلولة، فهو قائل.
- راجع: النهاية، ج ٤، ص ١٣٣؛ الوافي، ج ٢٤، ص ٢٨٢.
٢. التهذيب، ج ١، ص ٤٢٨، ح ١٣٦٠، معلقاً عن محمد بن يحيى. الجعفریات، ص ٢٠٧، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيانه عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٨٢، ح ٢٤٠٣٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٧٣، ح ٢٦٨١.
٣. في «غ»:- «نادر». وفي «بح»:- «باب النادر». وفي «يف»:- «باب ترك الميت وحده».
٤. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي «جن» والمطبوع: «+ به».
٥. في «بح»:- «الشياطين». وفي مرآة المعقول، ج ١٣، ص ٣٠٢: «كَأَنَّ الْمَرَادَ بِلَعْبِ الشَّيْطَانِ إِرْسَالِ الْحَيَوَانَاتِ وَالِدِيدَانِ إِلَى جَوْفِهِ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ: يَمُوتُ، حَالِ الْإِحْتِضَارِ، أَيْ يَلْعَبُ الشَّيْطَانُ فِي خَاطِرِهِ بِإِلْقَاءِ الْوَسَاوِسِ وَالتَّشْكِيكَاتِ».
٦. التهذيب، ج ١، ص ٢٩٠، ح ٨٤٤، بسنده عن الكليني. علل الشرائع، ص ٣٠٧، ح ١، نقلاً عن رسالة أبيه. وفي الفقيه، ج ١، ص ١٤٢، ح ٣٩٦؛ وفتحه الرضا عليه السلام، ص ١٦٨، مرسلاً. وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٨٢، ح ٢٤٠٣٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٦٦، ح ٢٦٦٠.

وَأَعْدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ^٢، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ^٣: الْمَرْأَةُ تَقْعُدُ عِنْدَ رَأْسِ الْمَرِيضِ - وَهِيَ خَائِضٌ^٤ - فِي حَدِّ الْمَوْتِ؟

فَقَالَ^٥: «لَا بَأْسَ أَنْ تُمَرِّضَهُ^٦، فَإِذَا خَافُوا عَلَيْهِ وَقَرَّبَ ذَلِكَ، فَلْتَنْتَحِ^٧ عَنْهُ وَعَنْ قُرْبِهِ؛ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَذَيَّ^٨ بِذَلِكَ»^٩.

١٨ - بَابُ غُسْلِ الْمَيِّتِ^{١٠}

٤٣٣٢ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

١. في السند تحويل يعطف «عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه».

٢. ورد الخبر في قرب الإسناد، ص ٣١٢، ح ١٢١٤ - مع اختلاف يسير - عن أحمد بن محمد - وقد عبّر بالضمير - عن علي بن محبوب، عن علي بن أبي حمزة. وعنوان «علي بن محبوب» في سند قرب الإسناد محرف؛ فإنه مضافاً إلى عدم ثبوت رآو بهذا العنوان، روى أحمد بن محمد [بن عيسى] عن [الحسن] بن محبوب، عن علي بن أبي حمزة، في بعض الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣٥٩؛ وح ٢٣، ص ٢٦٩-٢٧٠.

٣. في «بف»: «لأبي عبدالله».

٤. في «بخ»: «حائضة».

٥. في «بف»: «قال».

٦. التمريض: حسن القيام على المريض، يقال: مَرَضْتُهُ تمريراً، إذا قمت عليه في مرضه. قال سيبويه: أمرض الرجل: جعله مريضاً، ومَرَضَهُ تمريراً: قام عليه ووليه في مرضه وداواه؛ ليزول مرضه، جاءت «فعلت» هنا للسلب وإن كانت في أكثر الأمر إنما تكون للإثبات. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٠٦؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٢٣١ (مرض).

٧. في «بث، يح، بخ، جح»: «فلتنح». وفي التهذيب: «فلتنحى». وفي امرأة العقول: «الأمر بالتنحي محمول على الاستحباب على المشهور».

٨. في «بف»: «تأذى».

٩. التهذيب، ج ١، ص ٤٢٨، ح ١٣٦١، معلقاً عن سهل بن زياد، عن الحسن بن محبوب. قرب الإسناد، ص ٣١٢، ح ١٢١٤، عن أحمد بن محمد، عن علي بن محبوب، مع اختلاف يسير. وراجع: الخصال، ص ٥٨٥، أبواب السبعين ومساوقه، ح ١٢. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٤١، ح ٢٣٩٦٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٥٧، ح ٢٣٥٦؛ و ص ٤٦٧، ح ٢٦٦٢.

١٠. هكذا في معظم النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «ميت». وفي «غ»: «- غسل الميت».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: إِذَا أُرِدَتْ غُسْلُ الْمَيِّتِ، فَاجْعَلْ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ ثَوْبًا يَسْتُرُ عَنْكَ عَوْرَتَهُ^١، إِمَّا قَمِيصًا^٢ وَإِمَّا غِيْرَهُ، ثُمَّ تَبْدَأْ بِكَفِّهِ وَهُ رَأْسُهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِالسَّدْرِ، ثُمَّ سَائِرِ جَسَدِهِ، وَابْدَأْ بِشِقِّهِ الْأَيْمَنِ؛ فَإِذَا أُرِدْتَ أَنْ تَغْسِلَ قَرْجَهُ، فَخُذْ خِرْقَةً نَظِيفَةً، فَلْقَهَا عَلَى يَدِكَ الْيُسْرَى، ثُمَّ ادْخُلْ يَدَكَ مِنْ تَحْتِ الثَّوْبِ الَّذِي عَلَى فَرْجِ الْمَيِّتِ، فَاغْسِلْهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَرَى عَوْرَتَهُ، فَإِذَا فَرَعْتَ مِنْ غُسْلِهِ بِالسَّدْرِ، فَاغْسِلْهُ مَرَّةً أُخْرَى بِمَاءٍ وَكَافُورٍ^٣ وَشَيْءٍ^٤ مِنْ حَنْوَطِهِ^٥، ثُمَّ اغْسِلْهُ^٦ بِمَاءٍ بَخْتِ غَسْلَهُ أُخْرَى حَتَّى إِذَا فَرَعْتَ مِنْ ثَلَاثٍ^٧، جَعَلْتَهُ فِي ثَوْبٍ^٨، ثُمَّ جَفَّفْتَهُ^٩.

٤٣٣٣ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ غُسْلِ الْمَيِّتِ، فَقَالَ: «اغْسِلْهُ بِمَاءٍ وَبِسَدْرٍ^{١٠}، ثُمَّ اغْسِلْهُ عَلَى أَثَرِ ذَلِكَ غَسْلَةً أُخْرَى بِمَاءٍ وَكَافُورٍ وَذَرِيرَةٍ^{١١}، إِنْ

١. في التهذيب: - «عنك».

٢. في «جن»: «عورته عنك».

٣. في الوافي والتهذيب: «قميصاً».

٤. في التهذيب: «تغسل».

٥. في حاشية «بث» «يح»: «بماء الكافور» بدل «بماء وكافور».

٦. في «ط» «بف» «جس» «جن» «وحاشية «بث» والوافي والوسائل: «وبشيء».

٧. في الوسائل: «من حنوط».

٨. في الوسائل: «لعمل المراد بالحنوط هنا الذريرة».

٩. في «جن»: «ثم يغسله».

١٠. في «بف» والوافي: «تلك».

١١. في الوسائل والتهذيب: «تنظيف».

١٢. التهذيب، ج ١، ص ٢٩٩، ح ٨٧٤، بسنده عن الكليني . الوافي، ج ٢٤، ص ٣١٧، ح ٢٤١٠٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٧٩، ح ٢٦٩٥.

١٣. في «يح»: «بماء سدر».

١٤. «الذريرة»: نوع من الطيب مجموع من أخلاط . وقيل: هي فتات، أي ما فُتّت وكُسرت كسراً صغيرة من قصب

كَانَتْ^١، وَاغْسِلَهُ الثَّالِثَةَ بِمَاءٍ قَرَّاحٍ^٢.

قُلْتُ: ثَلَاثَ غَسَلَاتٍ^٣ لِجَسَدِهِ كُلِّهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: يَكُونُ عَلَيْهِ ثَوْبٌ إِذَا غُسِّلَ^٤؟ قَالَ^٥: «إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ قَمِيصٌ، فَغَسِّلْهُ^٦ مِنْ تَحْتِهِ، وَقَالَ: «أُجِبْ لِمَنْ غُسِّلَ الْمَيِّتُ أَنْ يُلَفَّ عَلَى يَدِهِ الْخِزْفَةُ حِينَ يُغَسَّلُهُ»^٧.

١٤٠/٣ ٤٣٣٤/٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ، عَنِ الْحَلِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «يُغَسَّلُ الْمَيِّتُ ثَلَاثَ غَسَلَاتٍ: مَرَّةً بِالسُّدْرِ، وَمَرَّةً بِالْمَاءِ يُطْرَحُ^٨ فِيهِ الْكَافُورُ، وَمَرَّةً أُخْرَى بِالْمَاءِ الْقَرَّاحِ^٩، ثُمَّ يَكْفَنُ».

١. الطيب، وهو قصب يؤتى بها من بلد الهند يشبه قصب الثَّشَاب، أي قصب السهام. وقيل غير ذلك. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٣٠٣؛ المصباح المنير، ص ٢٠٧ (ذر)؛ الجبل المتين، ص ٢١٠؛ الوافي، ج ٣، ص ٤٨؛ امرأة العقول، ج ١٣، ص ٣٠٤.

١. في امرأة العقول: «ما تَضَعُهُ» أي الحديث - من إضافة الذريرة إلى الكافور محمول على الاستحباب، ولعل في قوله عليه السلام: «إِنْ كَانَ، نَوْعُ إِشْعَارٍ بَعْدَ تَحْتَمِهَا».

٢. قال الجوهري: «الماء القَرَّاح: الذي لا يشوبه شيء». وقال ابن الأثير: «هو بالفتح الماء الذي لم يخالطه شيء يُطَيَّبُ به، كالعسل والتمر والزبيب». وقال الشيخ البهائي: «المراد من القراح بالفتح: الماء الخالي عن الخليطين، لا عن كل شيء حتى الطين القليل الغير المخرج له عن الإطلاق، على ما توهمه بعضهم من قول بعض اللغويين: القراح: هو الذي لا يشوبه شيء». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٩٦؛ النهاية، ج ٤، ص ٣٦ (قروح)؛ الجبل المتين، ص ٢١٠. وللمزيد راجع: الوافي، ج ٢٤، ص ٣١٧؛ امرأة العقول، ج ١٣، ص ٣٠٤.

٣. في التهذيب، ص ٣٠٠: «ثلاث غسلات قلت» بدل «قلت: ثلاث غسلات».

٤. في «بح»: «إِذَا غُسِّلَ».

٥. في التهذيب، ص ١٠٨: «وقال».

٦. في «بث» وحاشية «جن» والوافي: «تغسله».

٧. التهذيب، ج ١، ص ١٠٨، ح ٢٨٢؛ و ص ٣٠٠، ح ٨٧٥، بسندهما عن الكليني. وفيه، ص ٤٤٦، ح ١٤٤٣، بسند آخر، إلى قوله: «فغسله من تحته» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٣١٧، ح ٢٤١٠٩؛ الوسائل،

ج ٢، ص ٤٧٩، ح ٢٦٩٤. ٨. في «غ»: «ويطرح».

٩. في «بس»: «بالقراح» بدل «بالماء القراح».

وَقَالَ: «إِنَّ^١ أَبِي كَتَبَ فِي وَصِيَّتِهِ أَنْ أَكْفَنَهُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ^٢: أَحَدَهَا رِذَاءٌ لَهُ
جِبْرَةٌ^٣، وَتَوْتٌ آخَرُ، وَقَمِيصٌ.

قُلْتُ: وَلَمْ يَكْتُبْ هَذَا؟

قَالَ: «مَخَافَةَ قَوْلِ النَّاسِ^٤، وَعَصَبْنَاهُ^٥ بَعْدَ ذَلِكَ بِعِمَامَةٍ، وَشَقَقْنَا لَهُ الْأَرْضَ^٦ مِنْ
أَجْلِ أَنَّهُ كَانَ بَادِنًا، وَأَمَرَنِي أَنْ أَرْفَعُ الْقَبْرَ مِنَ الْأَرْضِ أَرْبَعَ أَصَابِعَ مُفْرَجَاتٍ^٧، وَذَكَرَ:
«أَنْ رَشَّ الْقَبْرَ بِالْمَاءِ حَسَنٌ»^٨.

١. في «جن»: - «إِنَّ».

٢. في «جس»: - «أثواب».

٣. «الحبرة» بوزن عنبه: بُزِدَ يَمَانٍ، يقال: بُزِدَ حبرة، على الوصف والإضافة، والجمع: جَبَرَاتٌ وَجَبَرَاتٌ. راجع: الصَّحاح، ج ٢، ص ٦٢١؛ النهاية، ج ١، ص ٣٢٨ (حبر).

٤. في «جس»: «ولم قد كتب». وفي حاشية «جح» والوسائل، ح ٢٨٨٠: «كتبت» بدل «كتب». وقال في مرآة العقول: «قوله»: قلت: ولم كتب، الظاهر أنه كلام الحلبي، ويحتمل أن يكون كلام الصادق عليه السلام، فيقرأ «وكتب» على بناء المجهول، ويدل عليه روايات أخر.

٥. في الوافي: «وإنما خاف» عليه السلام قول الناس؛ لأنهم كانوا يزيدون على ذلك في الكفن مع أن الزيادة بدعة فوضي عليه بذلك؛ ليكون الوصية عذراً لمن يكفنه». وفي مرآة العقول، ج ١٣، ص ٣٠٥: «قوله»: مخافة قول الناس، أي ليكون له عذراً في ترك ما هو المشهور عندهم، أو يكون المراد قول الناس في إمامته؛ فإن الوصية علامة الإمامة.

٦. التعصيب: شدُّ الرأس بالعصابة، وهي العمامة وكل ما يُعَصَّبُ به الرأس. راجع: المغرب، ص ٣١٦؛ لسان العرب، ج ١، ص ٦٠٢ (عصب).

٧. قال العلامة الفيض: «شققنا له الأرض» يعني في عرض القبر زائداً على ما جرت به العادة في اللحد لاحتياجه إلى اتساع في المكان. وقال العلامة المجلسي: «أي تركنا اللحد؛ لأنه جسم البدن وكان لا يمكن تهينة اللحد بقدر بدنه لرخاوة الأرض».

٨. البادن: السمين الجسيم الضخم؛ من البِدانة، وهي كثرة اللحم. راجع: الصَّحاح، ج ٥، ص ٢٠٧٧؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ٩٤٧ (بدن). ٩. في حاشية «جح»: «لأن أرفع».

١٠. في «و»: «مفراجات».

١١. التمهيد، ج ١، ص ٣٠٠، ح ٨٧٦، بسنده عن الكليني. الكافي، كتاب الحجّة، باب مولد النبي عليه السلام ووفاته، ح ١٢٢٧، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، في وصية النبي عليه السلام لعلي عليه السلام، من قوله: «أمرني أن أرفع القبر» مع

٤٣٣٥ / ٤. عَنْهُ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْكَاهِلِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ غَسْلِ الْمَيِّتِ ؟

فَقَالَ: «اسْتَقْبِلْ بِبَاطِنٍ^٢ قَدَمَيْهِ الْقَبْلَةَ حَتَّى يَكُونَ وَجْهُهُ مُسْتَقْبِلَ الْقَبْلَةِ، ثُمَّ تَلَيْنِ مَقَاصِلَهُ، فَإِنْ امْتَنَعَتْ عَلَيْكَ فَدَعُوهَا، ثُمَّ ابْدَأْ بِفَرْجِهِ بِمَاءِ السِّدْرِ وَالْخُرْصِ^٣، فَاغْسِلْهُ ثَلَاثَ غَسَلَاتٍ، وَأَكْثِرْ مِنَ الْمَاءِ، وَامْسَحْ^٤ بَطْنَهُ مَسْحًا رَفِيقًا.

ثُمَّ تَحَوَّلْ إِلَى رَأْسِهِ، وَابْدَأْهُ بِشِقِّهِ الْأَيْمَنِ مِنْ لِحْيَتَيْهِ وَرَأْسِهِ، ثُمَّ ثَنْ^٥ بِشِقِّهِ الْأَيْسَرِ مِنْ رَأْسِهِ وَلِحْيَتَيْهِ وَوَجْهِهِ، وَاغْسِلْهُ^٦ بِرَفْقٍ، وَإِيَّاكَ.....»

١. اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٣١٨، ح ٢٤١١٠؛ وفي الوسائل، ج ٢، ص ٤٨١، ح ٢٦٩٧؛ وج ٣، ص ١٠، ح ٢٨٨٠؛ و ص ١٦٦، ح ٣٣٠٥، قطعات منه.

٢. الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، بسنده عن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن الحسن بن محبوب، عن محمد بن سنان. والشيخ الحرز أورد الخبر في الوسائل، ح ٢٦٩٨، بعد الحديث الثالث، وقال: «وبالإسناد عن الحسن بن محبوب، عن محمد بن سنان».

فعليه، أرجع الشيخان الضمير إلى الحسن بن محبوب، وهذا الأمر لا يمكن المساعدة عليه؛ فإننا لم نجد - مع الفحص الأكيد - في شيء من الأسناد توسط الحسن بن محبوب بين سهل بن زياد وبين محمد بن سنان، وقد وردت رواية سهل بن زياد، عن محمد بن سنان في عدد من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٥٢٧.

فالظاهر رجوع الضمير إلى سهل بن زياد.

٣. في «ظ، ي، بث، يع، بس، بف، جع، جس، جن» والوسائل: «بطن». وما في المتن مطابق للمطبوع والتهذيب و«غ».

٤. «الخرص» بضمّتين وبضمّ فقط: الأشتان والإشتان - وهو نوع من النبات - تُغسل به الأيدي على أثر الطعام. وقيل: الحرص من نجيل السباح، أي من نبات الأرض التي لم تُحَثَّرْ ولم تُغَمَّر. وقيل: هو من الخمض، وهو كل نبت مالح أو حامض يقوم على سوق ولا أصل له، وقيل في الحمض غير ذلك. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٧٠ (حرص)؛ لسان العرب، ج ٧، ص ١٣٥ و ١٣٨ (حرص) و(حمض).

٥. في «بف» والتهذيب: «فابداً».

٦. في الوافي والتهذيب: «ثم تنى». إذا فعل الرجل أمراً ثم ضمَّ إليه أمراً آخر، قيل: تنى بالأمر الثاني ينهى تشية.

راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ١١٥ (تنى).

٧. في «غ، بث، يع، بس، جع، جس، جن» والوسائل والتهذيب: «فاغسله».

وَالْعُنْفُ^١، وَاغْسِلْهُ غَسْلًا نَاعِمًا^٢، ثُمَّ أَضْجِعْهُ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْسَرِ لِيَبْدُوَ لَكَ الْأَيْمَنُ، ثُمَّ ١٤١/٣
اغْسِلْهُ مِنْ قَرْزِهِ إِلَى قَدَمَيْهِ^٣، وَامْسَحْ يَدَكَ عَلَى ظَهْرِهِ وَبَطْنِهِ^٤ ثَلَاثَ غَسَلَاتٍ، ثُمَّ رُدَّهُ
إِلَى^٥ جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ لِيَبْدُوَ^٦ لَكَ الْأَيْسَرُ، فَاغْسِلْهُ بِمَاءٍ مِنْ^٧ قَرْزِهِ إِلَى قَدَمَيْهِ^٨، وَامْسَحْ يَدَكَ
عَلَى ظَهْرِهِ وَبَطْنِهِ ثَلَاثَ^٩ غَسَلَاتٍ.

ثُمَّ رُدَّهُ^{١٠} إِلَى^{١١} قَفَاهُ، فَأَبْدَأُ^{١٢} بِفَرْجِهِ^{١٣} بِمَاءِ الْكَافُورِ، فَاصْنَعْ كَمَا صَنَعْتَ أَوَّلَ مَرَّةٍ:
اغْسِلْهُ ثَلَاثَ^{١٤} غَسَلَاتٍ^{١٥} بِمَاءِ الْكَافُورِ وَالْحَرُضِ، وَامْسَحْ يَدَكَ عَلَى بَطْنِهِ مَسْحًا
رَفِيقًا^{١٦}، ثُمَّ تَحَوَّلْ إِلَى رَأْسِهِ، فَاصْنَعْ^{١٧} كَمَا صَنَعْتَ أَوَّلًا بِلَحْيَتِهِ مِنْ^{١٨} جَانِبَيْهِ كِلَاهِمَا
وَرَأْسِهِ وَوَجْهِهِ بِمَاءِ الْكَافُورِ ثَلَاثَ غَسَلَاتٍ.

ثُمَّ رُدَّهُ^{١٩} إِلَى الْجَانِبِ^{٢٠} الْأَيْسَرِ حَتَّى يَبْدُوَ لَكَ الْأَيْمَنُ، فَاغْسِلْهُ مِنْ قَرْزِهِ^{٢١} إِلَى

١. «العنف»: هو بالضم: الشدة والمشقة، وكل ما في الرفق من الخير ففي العنف من الشر مثله. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٣٠٩ (عنف).

٢. «غسلاً ناعماً»، أي غسلاً ليناً. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٧٩ (نعم).

٣. في «بف» وحاشية «بخ» والوافي: «قدمه». ٤. في «بخ، بف»: «بطنه وظهره».

٥. في التهذيب: «بثلاث».

٦. في «ظ، ي، بث، ببح، بس، جس، جن» والوسائل والتهذيب: «على».

٧. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوسائل. وفي «بخ، بف» والمطبوع والتهذيب: «حتى يبدو».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «ما بين» بدل «بماء من».

٩. في «بخ» والوافي والتهذيب: «قدمه». ١٠. في التهذيب: «بثلاث».

١١. في «غ، بث» والتهذيب: «على». ١٢. في «غ»: «فابتدأ».

١٣. في الوافي: «بفرجيته». ١٤. في «غ» والتهذيب: «بثلاث».

١٥. في «ظ، ي، بخ، بس، بف، جس، جن» ومرآة العقول والوسائل: «ثم رُدَّهُ - إلى - ثلاث غسلات». ونقلها في

مرآة العقول عن التهذيب أيضاً، ثم قال: «وهو الصواب، ولعله سقط من نسخ الكتاب».

١٦. في «بخ، جس»: «رفيقاً». ١٧. في حاشية «بث»: «واصنع».

١٨. في «جس»: «على».

١٩. في «غ» وحاشية «بث، بف» والوافي: «جانبه». وفي «بخ»: «جانب».

٢٠. «القُرْن»: الجانب الأعلى من الرأس، وجمعه: قرون. راجع: القاموس المحيط، ج ٤، ص ٢٥٧ (قرن).

قَدَمَيْهِ^١ ثَلَاثَ غَسَلَاتٍ.

ثُمَّ رَدَّهُ^٢ إِلَى الْجَانِبِ^٣ الْأَيْمَنِ حَتَّى يَبْدُوَ لَكَ الْأَيْسَرُ، فَاغْسِلْهُ^٤ مِنْ قَرْنِهِ^٥ إِلَى قَدَمَيْهِ^٦ ثَلَاثَ غَسَلَاتٍ^٧، وَأَدْخِلْ يَدَكَ تَحْتَ مَنْكِبَيْهِ^٨ وَذِرَاعِيهِ، وَيَكُونُ الذَّرَاعُ وَالْكَفُّ مَعَ^٩ جَنْبِهِ^{١٠}، كُلَّمَا غَسَلْتَ شَيْئاً مِنْهُ أَدْخَلْتَ يَدَكَ تَحْتَ مَنْكِبَيْهِ^{١١} وَفِي بَاطِنِ ذِرَاعِيهِ. ثُمَّ رَدَّهُ^{١٢} إِلَى ظَهْرِهِ، ثُمَّ اغْسِلْهُ بِمَاءِ قَرَاخٍ^{١٣} كَمَا صَنَعْتَ أَوَّلًا^{١٤}، تَبْدَأُ بِالْفَرْجِ، ثُمَّ تَحَوَّلْ إِلَى الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةِ وَالْوَجْهِ حَتَّى تَصْنَعَ كَمَا صَنَعْتَ^{١٥} أَوَّلًا بِمَاءِ قَرَاخٍ، ثُمَّ أَرْزُهُ^{١٦} بِالْخِرْقَةِ، وَيَكُونُ^{١٧} تَحْتَهَا الْقَطَنُ تُذْفِرُهُ^{١٨} بِهِ إِذْفَارًا^{١٩} قَطْنًا

١. في «ظ، غ، ي، بث، يخ، بس، بف» والوافي والوسائل والتهذيب: «قدمه».

٢. في «يخ»: «ثم رده».

٣. في «ظ، غ، ي، بث، يخ، جج، جن» والوسائل: «جانبه». وفي «جس»: «جانب».

٤. في التهذيب: «ثم اغسله».

٥. في «غ»: «- من قرنه».

٦. في «ظ، غ، ي، بث، يخ، بس، بف، جس» والوافي والوسائل: «قدمه».

٧. في «يخ» والتهذيب: «- ثم رده إلى الجانب الأيمن - إلى ثلاث غسلات».

٨. في «ي، جس»: «وحاشية بث»: «منكبه».

٩. في «غ»: «+ في باطن». وفي «جن»: «+ في بطن».

١٠. في «ي، جس»: «وحاشية بث»: «منكبه».

١١. هكذا في معظم النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «+ طاهرة». وفي «يخ»: «جنيبه». وفي «يخ»: «جنيبه».

١٢. في «يخ»: «- غسلت شيئاً منه - إلى - كما صنعت أولاً».

١٣. في التهذيب: «القراخ».

١٤. في «يخ»: «- كما صنعت».

١٥. في التهذيب: «ثم أذفره». وقوله: «أَرْزُهُ بِالْخِرْقَةِ»، أي غطه بها. وقرأ العلامة الفيض بشدّ الراء، حيث قال:

«والزَّرْ بتقديم المعجمة: الجمع الشديد والشدّ، وفي بعض النسخ: اذفره، وكأنه بمعناه». راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ١٨ (أزر)؛ الوافي، ج ٣، ص ٤٨.

١٦. في «ي، جس»: «وتكون».

١٧. في «يخ»: «تذفر». وفي «بف»: «يذفر». وفي «جس»: «تذفره». وفي الوافي: «تذفر».

١٨. في «يخ»: «إذفاراً». ولم نجد الإذفار في اللغة. قال العلامة كاتبة لغة في الإنفار بالثاء

المثلثة وهو الشدّ بالثغر: أعني السّير. يقال: أنثر الدابة، أي عمل لها ثَقْرًا أو شَدَّها به. والثَقْر بالتحريك: السّير

كثيراً^١، ثُمَّ تَشُدُّ فَحِذْيِهِ عَلَى^٢ الْقُطْنِ بِالْخِرْقَةِ شَدًّا شَدِيداً حَتَّى لَا تَخَافَ^٣ أَنْ يَظْهَرَ شَيْءٌ، وَإِيَّاكَ أَنْ تَقْعِدَهُ، أَوْ تَغْمِزَ بَطْنَهُ، وَإِيَّاكَ أَنْ تَحْشُوَ فِي^٤ مَسَامِعِهِ شَيْئاً، فَإِنْ خِفْتَ أَنْ يَظْهَرَ مِنَ الْمَنْخَرَيْنِ^٥ شَيْءٌ، فَلَا عَلَيْكَ أَنْ تُصَيِّرَ ثُمَّ^٦ قُطْنًا، وَإِنْ^٧ لَمْ تَخَفْ، فَلَا تَجْعَلَ فِيهِ شَيْئاً، وَلَا تَخْلَلْ أَظْفِيرَهُ^٨؛ وَكَذَلِكَ غُسْلُ الْمَرْأَةِ^٩.

٤٣٣٦ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رِجَالِهِ، عَنْ يُونُسَ:

عَنْهُمْ^{١٠}، قَالَ: «إِذَا أَرَدْتَ غُسْلَ الْمَيِّتِ، فَضَعُهُ عَلَى الْمُغْتَسِلِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ قَمِيصٌ، فَأَخْرِجْ يَدَهُ مِنَ الْقَمِيصِ، وَاجْمَعْ^{١١} قَمِيصَهُ عَلَى عَوْرَتِهِ،

• الذي في مؤخر السرج، والسير: قطعة من الجلد مستطيلة. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ١٠٥ و ٣٠٧-٣٠٨.

(نفر) و(ذفر)؛ الوافي، ج ٣، ص ٤٨.

١. في «جس»: «كبيراً».

٢. في «بس»: «على فخذه» بدل «فخذه على».

٣. في «بخ، بس، جس، جن» والتهذيب: «لا يخاف».

٤. في الوافي والفقير، ح ٥٨٩: «في».

٥. في الوافي: «شَيْئاً». «أَنْ تَحْشُوَ فِي مَسَامِعِهِ شَيْئاً»، أَي تَدْخُلُهُ فِيهَا، مِنْ قَوْلِهِمْ: حَشَا الْوِسَادَةَ وَالْفِرَاشَ وَغَيْرَهُمَا يَحْشُوهُا حَشْوًا، أَي مَلَأَهَا. راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ١٨٠ (حشا).

٦. في الوافي والتهذيب: «من المنخر».

٧. في الوافي: «ثُمَّ».

٨. في التهذيب: «فإن».

٩. في «ظ، غ، ي، بث، بس، جس» والوسائل والتهذيب: «أظفاره». وفي «بح»: «أظافره». وتخليل الأظافر: إخراج ما تحتها من الوسخ، يقال: خَلَّلَ الشَّخْصَ أَسْنَانَهُ تَخْلِيلًا، إِذَا أَخْرَجَ مَا يَبْقَى مِنَ الْمَأْكُولِ بَيْنَهَا، وَاسْمُ ذَلِكَ الْخَارِجِ خُلَالَةٌ. راجع: المصباح المنير، ص ١٨٠ (خلل).

١٠. التهذيب، ج ١، ص ٢٩٨، ح ٨٧٣، بسنده عن الكليني، عن عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَنَانَ، الْفَقِيهِ، ج ١، ص ١٩٢، ح ٥٨٩، مرسلاً، من قوله: «إِيَّاكَ أَنْ تَحْشُوَ فِي مَسَامِعِهِ شَيْئاً» إِلَى قَوْلِهِ: «وَأَنْ لَمْ تَخَفْ فَلَا تَجْعَلْ فِيهِ شَيْئاً». وفيه، ح ٥٩٠، مرسلاً، وتَمَامُ الرِّوَايَةِ هَكَذَا: «وَلَا تَخْلَلْ أَظْفِيرَهُ». وراجع: التهذيب، ج ١، ص ٣٠٥، ح ٨٨٧، الوافي، ج ٢٤، ص ٣١٩، ح ٢٤١١١؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٨١، ح ٢٦٩٨.

١١. في التهذيب: «واجمل».

وَأَرْفَعَهُ^١ مِنْ رِجْلَيْهِ إِلَى فَوْقِ الرُّكْبَةِ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ قَمِيصٌ، فَأَلْقِ عَلَى غُورَتِهِ خِرْقَةً،
وَأَعْمِدْ إِلَى السِّدْرِ، فَصَيِّرْهُ^٢ فِي طَسَبٍ^٣، وَصَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءَ، وَاضْرِبْهُ بِيَدِكَ حَتَّى تَرْتَفِعَ
رَغْوَتُهُ^٤، وَاغْزِلِ الرَّغْوَةَ فِي شَيْءٍ، وَصَبَّ الْآخَرَ^٥ فِي الْإِجَانَةِ^٦ الَّتِي فِيهَا الْمَاءُ، ثُمَّ اغْسِلْ
يَدَيْهِ^٧ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ كَمَا يَغْسِلُ^٨ الْإِنْسَانُ مِنَ الْجَنَابَةِ إِلَى نِصْفِ الذَّرَاعِ، ثُمَّ اغْسِلْ فَرْجَهُ،
وَنَقَّهِ^٩، ثُمَّ اغْسِلْ رَأْسَهُ بِالرَّغْوَةِ^{١٠}، وَبَالَغْ فِي ذَلِكَ، وَاجْتَهِدْ^{١١} أَنْ لَا^{١٢} يَدْخُلَ الْمَاءُ
مَنْخَرِيهِ وَمَسَامِعَهُ، ثُمَّ أَضْجِعْهُ عَلَى جَانِبِهِ^{١٣} الْأَيْسَرِ، وَصَبَّ الْمَاءَ مِنْ نِصْفِ رَأْسِهِ إِلَى
قَدَمَيْهِ^{١٤} ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَاذْلُكْ بَدَنَهُ ذَلِكًا رَفِيقًا^{١٥}، وَكَذَلِكَ ظَهْرَهُ وَبَطْنَهُ^{١٦}، ثُمَّ أَضْجِعْهُ عَلَى
جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ، وَافْعَلْ^{١٧} بِهِ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ صَبَّ ذَلِكَ الْمَاءَ مِنَ الْإِجَانَةِ، وَاغْسِلِ الْإِجَانَةَ
بِمَاءٍ قَرَّاحٍ^{١٨}، وَاغْسِلْ يَدَيْكَ^{١٩} إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، ثُمَّ صَبَّ الْمَاءَ فِي الْآتِيَةِ، وَأَلْقِ فِيهِ حَبَّاتٍ

١. في «بث»: «فارفعه». وفي الوافي: «وارفع». وفي التهذيب: «وارفعهما».

٢. في «جن»: «واجعله».

٣. في «ظ، غ، ي، بث، بيج، بخ، بس، جج، جن» والوسائل: «طشت».

٤. الرغوة: الزبد، وهو ما يعلو الماء ونحوه. راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٣٠ (رغا).

٥. في «ظ»: «فصب الآخر». وفي «بخ»: «وصب الأخرى». وفي الوافي: «وصب الآخر...» أي صب ما بقي في
الطست بعد عزل الرغوة.

٦. «الإجانة»: المِرْكَن، وهو إناء يغسل فيه الثياب. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٨ (أجن).

٧. في «جن»: «يده».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع والتهذيب: «يغسل».

٩. في التهذيب: «وأنتقه».

١٠. في «بخ» والوافي: «واجهد».

١١. في حاشية «ظ، بث، بس»: «جنبه».

١٢. في «غ، بخ، بس، جس، جن» والوافي والتهذيب: «قدمه».

١٣. في «بخ، جن»: «رفيقاً».

١٤. في التهذيب: «فافعل».

١٥. الماء القراح: الذي لا يشوبه شيء. - الصحاح، ج ١، ص ٣٩٦ (قرح). وللمزيد راجع: ذيل ح ٢ من هذا الباب.

١٦. في حاشية «بث»: «يدك».

كَافُورٍ، وَافْعَلْ بِهِ كَمَا فَعَلْتَ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى ابْدَأْ بِيَدَيْهِ، ثُمَّ بِفَرْجِهِ، وَامْسَحْ
بَطْنَهُ مَسْحاً رَفِيقاً^١، فَإِنْ خَرَجَ شَيْءٌ^٢، فَأَنْتِهِ، ثُمَّ اغْسِلْ رَأْسَهُ، ثُمَّ أَضْجِعْهُ عَلَى^٣
جَنْبِهِ الْأَيْسَرِ، وَاغْسِلْ جَنْبَهُ^٤ الْأَيْمَنَ وَظَهْرَهُ وَبَطْنَهُ، ثُمَّ أَضْجِعْهُ عَلَى جَنْبِهِ^٥ الْأَيْمَنِ،
وَاغْسِلْ^٦ جَنْبَهُ الْأَيْسَرَ كَمَا فَعَلْتَ أَوَّلَ مَرَّةٍ، ثُمَّ اغْسِلْ يَدَيْكَ^٨ إِلَى الْمِزْفَقَيْنِ
وَالْآيَةِ، وَصَبَّ فِيهَا^٩ الْمَاءَ^{١٠} الْقَرَّاحَ، وَاغْسِلْهُ^{١١} بِمَاءٍ^{١٢} قَرَّاحٍ^{١٣} كَمَا غَسَلْتَهُ^{١٤} فِي
الْمَرَّتَيْنِ الْأَوَّلَتَيْنِ^{١٥}، ثُمَّ نَشِّفْهُ^{١٦} بِتَوْبٍ طَاهِرٍ، وَاعْمِدْ إِلَى قُطْنٍ، فَذَرِّ^{١٧} عَلَيْهِ شَيْئاً
مِنْ حَنُوطٍ، وَضَعْهُ عَلَى فَرْجِهِ قَبْلَ وَدْبِرِهِ، وَاحْشُ^{١٨} الْقُطْنَ فِي دُبُرِهِ لَيْثَلاً يَخْرُجَ^{١٩}
مِنْهُ شَيْءٌ، وَخُذْ خِرْقَةً طَوِيلَةً عَرْضُهَا شِبْرٌ، فَشَدِّهَا^{٢٠} مِنْ

١. في «بح، بف، جن»: «رفيقاً».

٢. في الوسائل: «+ منه».

٣. في حاشية «بث»: «إلى».

٤. في «بح، بث، جح»: «حاشية «بخ»: «جانبه».

٥. في «جن»: «جانبه».

٦. في «بح»: «واغسله».

٧. في التهذيب: «- واغسل جنبه الأيمن - إلى - واغسل جنبه الأيسر».

٨. في حاشية «بث»: «يدك».

٩. في «ظ، ي، بث، بخ، بس، بف، جح، جس، جن»: «حاشية «غ» والوافي والوسائل والتهذيب: «فيه». وما أثبتناه مطابق للمطبوع و«غ».

١٠. في «ظ، غ، ي، بث، بس، جس، جن»: «الوسائل: «ماء».

١١. في «ظ»: «واغسل».

١٢. في «بس»: «- بماء». وفي «بف» والوافي: «بالماء».

١٣. في «ظ، غ، ي، بث، بخ، بس، بف، جس، جن»: «الوافي والوسائل والتهذيب: «القراح». وفي «بس»: «بالقراح».

١٤. في «جس» والوسائل والتهذيب: «كما غسلت».

١٥. في الوافي: «الأولين».

١٦. التشييف: التجفيف، يقال: نشفت الماء نشفاً من باب ضرب، إذا أخذته من غدير أو أرض بخرقه ونحوها، ونشفته بالتثنية مبالغة. راجع: المصباح المنير، ص ٦٠٦ (نشف).

١٧. الذُّرُّ: هو أخذك الشيء بأطراف أصابعك تذره ذراً الملح المسحوق على الطعام، وذمرت الحبّ والملح، أي فرقته. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٣٠٣ (ذُر).

١٨. في حاشية «بث»: «فاحش».

١٩. في «غ»: «كيلاً يخرج».

٢٠. في «ظ، ي، بث، بخ، بس، جس»: «حاشية «جح»: «شَدَّ بها». وفي «بخ»: «شَدَّ بها». وفي «بخ»: «حاشية «

حَقْوِيهِ^١، وَضَمَّ فَخِذَيْهِ ضَمًّا شَدِيدًا، وَلَقَّهَا^٢ فِي فَخِذَيْهِ، ثُمَّ أَخْرَجَ رَأْسَهَا مِنْ تَحْتِ رِجْلَيْهِ إِلَى جَانِبِ^٣ الْأَيْمَنِ، وَأَغْرَزَهَا^٤ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي لَقَقَتْ فِيهِ الْخِرْزَقَةَ، وَتَكُونُ الْخِرْزَقَةُ طَوِيلَةً تَلْفُ فَخِذَيْهِ مِنْ حَقْوِيهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ لَقًّا شَدِيدًا^٥.

٤٣٣٧ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْعُمَرَ كِيِّ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ:
عَنْ أَخِيهِ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ الْمَيِّتِ: هَلْ يُغَسَّلُ فِي الْفَضَاءِ؟
قَالَ^٧: «لَا بَأْسَ، وَإِنْ سَتَرَ بِسِتْرٍ، فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ»^٨.

١٩ - بَابُ تَخْنِيطِ الْمَيِّتِ^١ وَتَكْفِينِهِ

١٤٣/٣

٤٣٣٨ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَجَالِهِ، عَنْ يُونُسَ:

- «بَح»: «فَشَدَّ بِهَا». وفي «جَح»: «شَدَّهَا». وفي «جَن»: «شَدَّ بِهَما».
١. الخَفَوُ: الْخَضَرُ وَشَدَّ الْإِزَارَ، وَهُوَ وَسْطُ الْإِنْسَانِ فَوْقَ الْوَرَكِ. وَقِيلَ: الْحَقْوُ: الْكُتْخُ، وَهُوَ مَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَوَسْطِ الظَّهْرِ. وَقِيلَ: هُوَ مَعْقِدُ الْإِزَارِ. رَاجِعٌ: الصَّحَاحُ، ج ٦، ص ٢٣١٧؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٤، ص ١٨٩ (حقاً).
٢. فِي التَّهْذِيبِ: «وَلَقَّهَا».
٣. فِي «ظ»، ي، بَث، جَس، جَن، وَالتَّهْذِيبُ: «الْجَانِبُ».
٤. فِي التَّهْذِيبِ: «وَأَغْرَزَهَا». وَفِي اللُّغَةِ: غَرَزَتْهُ غَرَزًا مِنْ بَابِ ضَرْبٍ: أَثْبَتَهُ بِالْأَرْضِ، وَأَغْرَزَتْهُ بِالْأَلْفِ لُغَةً. وَفِي الْوَاقِفِي: «الْغَرَزُ، بِتَوْسِيطِ الْمَهْمَلَةِ بَيْنَ الْمَعْجَمَتَيْنِ: الْإِدْخَالُ وَالْإِخْفَاءُ». رَاجِعٌ: الْمَصْبِيحُ الْمُنِيرُ، ص ٤٤٥ (غَرَزَ): الْوَاقِفِي، ج ٣، ص ٤٩.
٥. فِي «ظ»: «سَدِيدًا».
٦. التَّهْذِيبُ، ج ١، ص ٣٠١، ح ٨٧٧، بِسَنَدِهِ عَنِ الْكَلِينِيِّ. الْوَاقِفِي، ج ٢٤، ص ٣٢١، ح ٢٤١١٣؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢، ص ٤٨٠، ح ٢٦٩٦. وَفِيهِ، ص ٢٦٥، ح ٢١١٦، مَلَخَصًا.
٧. فِي حَاشِيَةِ «بَث» وَالفقيه: «فَقَالَ».
٨. قُرْبُ الْإِسْنَادِ، ص ١٨٢، ح ٦٧١، بِسَنَدِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عليه السلام. الْفَقِيه، ج ١، ص ١٤٢، ح ٣٩٧، مَعْلَقًا عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عليه السلام. التَّهْذِيبُ، ج ١، ص ٤٣١، ح ١٣٧٩، بِسَنَدِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عليه السلام، وَفِي كُلِّهَا مَعَ اخْتِلَافِ بَسِيرِ الْوَاقِفِي، ج ٢٤، ص ٣٢٨، ح ٢٤١٢٨؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢، ص ٥٣٨، ح ٢٨٤٨.
٩. «تَخْنِيطُ الْمَيِّتِ»: اسْتِعْمَالُ الْخَنُوطِ فِي بَدَنِهِ، وَالْخَنُوطُ: هُوَ مَا يُخْلَطُ مِنَ الطَّيِّبِ لِأَكْفَانِ الْمَوْتَى وَأَجْسَامِهِمْ خَاصَّةً. رَاجِعٌ: النِّهَايَةُ، ج ١، ص ٤٥٠ (حنط).

عَنْهُمْ ص، قَالَ ^١ فِي تَحْنِيطِ الْمَيِّتِ ^٢ وَتَكْفِينِهِ، قَالَ: «ابْسُطِ الْحَبْرَةَ ^٣ بَسْطًا، ثُمَّ ابْسُطْ عَلَيْهَا الْإِزَارَ، ثُمَّ ابْسُطِ الْقَمِيصَ عَلَيْهِ ^٤ وَتَرَدُّهُ مُقَدَّمُ الْقَمِيصِ عَلَيْهِ ^٥، ثُمَّ اغْمِذْ إِلَى كَافُورٍ مَسْحُوقٍ ^٦، فَضَعْهُ عَلَى جَنْبِهِ ^٧ مُوَضِعِ سَجُودِهِ، وَامْسَحْ بِالْكَافُورِ عَلَى جَمِيعِ مَفَاصِلِهِ ^٨ مِنْ قَرْنِهِ ^٩ إِلَى قَدَمَيْهِ ^{١٠}، وَفِي رَأْسِهِ، وَفِي عُنُقِهِ وَتَحْتَهُ ^{١١} وَمَرَافِقِهِ ^{١٢}، وَفِي ^{١٣} كُلِّ مَفْصِلٍ مِنْ مَفَاصِلِهِ ^{١٤} مِنَ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ، وَفِي ^{١٥} وَسْطِ رَاحَتَيْهِ، ثُمَّ يُحْمَلُ، فَيُوضَعُ ^{١٦} عَلَى قَمِيصِهِ، وَيُرَدُّ ^{١٧} مُقَدَّمُ الْقَمِيصِ عَلَيْهِ، وَيَكُونُ ^{١٨} الْقَمِيصُ ^{١٩} غَيْرَ مَكْفُوفٍ

١. في الوافي: - «قال».

٢. في الوافي: «المؤمن».

٣. «الحبرة» بوزن عنبه: بُزْدَ يمان، يقال: برد حبرة، على الوصف والإضافة، والجمع: حَبْرٌ وَحَبْرَات. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٢١؛ النهاية، ج ١، ص ٣٢٨ (حبر).

٤. في حاشية «بح»: «عليها».

٥. في «بخ، بف»: «ويرد».

٦. في «جح» وحاشية «بث، بخ، جن»: «عليها». وفي الوافي: «تردّ مقدّم القميص عليه» يعني تشبهه أولاً بوضع نصفه الفوقاني على التحتاني مرة؛ لتبصره على هيئة القميص، ثم إذا أردت وضع الميت عليه ترفعه وتردّه عليه مرة أخرى. وفي مرآة العقول، ج ١٣، ص ٣٠٨: «تردّ مقدّم القميص عليه، أي تلفّ مقدّمه؛ لتبسط على وضع بعد وضعه عليه».

٧. السَّحَقُ: الدَّقُّ أَشَدَّ الدَّقِّ، وقيل: السَّحَقُ: الدَّقُّ الرقيق، وقيل: هو الدَّقُّ بعد الدَّقِّ، وقيل: السَّحَقُ: دون الدَّقِّ. والدَّقُّ: اللّين، ضدّ الغلظ. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ١٥٢ (سحق).

٨. في التهذيب: «+و».

٩. في التهذيب: «مغابنه».

١٠. الْقَرْنُ: الجانب الأعلى من الرأس. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٠٦ (قرن).

١١. في «ظ، ي، بس، جح، جس، جن»: وحاشية «بث» والوافي والوسائل، ح ٢٩٥٤: «قدمه».

١٢. في «غ، بخ، جح»: «ومسكه».

١٣. في «غ»: «ومرفقه».

١٤. في «بح»: «في» بدون الواو.

١٥. في «بخ» والتهذيب: - «من قرنه إلى قدميه ... من مفاصله».

١٦. في التهذيب: «من» بدل «وفي».

١٧. في حاشية «بح»: «ويوضع».

١٨. في «بح، جح»: «وتردّه». وفي «بخ»: «فيردّه».

١٩. في «بف»: «فيكون».

٢٠. في «غ»: - «ويكون القميص».

وَلَا مَزْرُورٌ^١، وَيَجْعَلُ لَهُ^٢ قِطْعَتَيْنِ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ^٣ رَطْبًا قَدْرَ ذِرَاعٍ؛ يَجْعَلُ لَهُ^٤ وَاجِدَةً
بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ نِصْفَ مِمَّا^٥ يَلِي السَّاقَ، وَنِصْفَ مِمَّا^٦ يَلِي الْفَخْذَ، وَيَجْعَلُ^٧ الْأُخْرَى تَحْتَ
إِبطِهِ الْأَيْمَنِ، وَلَا يَجْعَلُ فِي مَنْخَرِهِ، وَلَا فِي بَصَرِهِ وَمَسَامِعِهِ^٨، وَلَا عَلَى^٩ وَجْهِهِ
قُطْنًا^{١٠} وَلَا كَافُورًا^{١١}، ثُمَّ يَغْمَسُ^{١٢} يُؤَخِّذُ وَسَطَ الْعِمَامَةِ، فَيُثْنِي^{١٣} عَلَى رَأْسِهِ بِالتَّدْوِيرِ^{١٤}، ثُمَّ
يَلْقَى فَضْلَ الشَّقِّ^{١٥} الْأَيْمَنِ عَلَى الْأَيْسَرِ، وَالْأَيْسَرِ عَلَى الْأَيْمَنِ، ثُمَّ يَمُدُّ عَلَى صَدْرِهِ^{١٥}.

١. في «ي» بث، وحاشية «بخ» جع: «لا مززر». وفي مشرق الشمسين، ص ٣٠٣: «غير مزورور، أي خال عن الأزرار، والثوب المكفوف: ما خيطت حاشيته». في الوافي: «غير مكفوف ولا مزورور؛ ليس له كف ولا أزرار». والأزرار: جمع الزر، وهو الذي يوضع في القميص. وقيل: الزر: العروة التي تجعل الحبة فيها. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٣٢١ (زرر).

٢. في الوسائل، ح ٢٩٣٨: «وتجعل له يعني الميت». وفي التهذيب: «وتجعل له».

٣. في «بخ» والوافي: «جرائد النخل». وقوله: «جريد النخل»: الغصن الذي يُجَرَّد عنه الخوص، أي الورق، ولا يسمى جريداً ما دام عليه الخوص، وإنما يسمى سَقْفًا. قال الشيخ البهائي: «وربما يسمى الجريد سَقْفًا أيضاً». راجع: المصباح، ج ٢، ص ٤٥٥؛ المصباح المنير، ص ٩٦ (جرد)؛ الجبل المتين، ص ٢٣٠.

٤. في «ظ» والتهذيب: «تجعل له».

٥. في «ظ» بس، جس، جن، وحاشية «بث» جع، والوسائل، ح ٢٩٣٨: «فيما».

٦. في «ظ» بس، جس، جن، والوسائل، ح ٢٩٣٨: «فيما».

٧. في التهذيب: «وتجعل». ٨. في «جن»: «ولا في مسامعه».

٩. في التهذيب: «- على».

١٠. في «م» والقول: «قوله»: «ولا على وجهه، أي سوى الجبهة والأنف».

١١. في الوافي: «وما في هذا الخبر وغيره من المنع من جعل الكافور على مسامعه وبصره ومنخره ووجهه يتنافي ما يأتي من الأمر به في أخبار آخر، ولعل الترك أحوط». وفي «م» والقول: «والأخبار في تحنيط المسامع مختلفة، وقد يحمل أخبار المنع على الإدخال، وأخبار الأمر على جعله عليها، ويمكن حمل الأمر على التقيّة».

١٢. في «ظ»: «فتثنى». ويثنى، أي يُعْطَفُ، يقال: ثنيت الشيء أثنيه ثنياً من باب رمى، إذا عطفته ورددته. راجع:

المصباح المنير، ص ٨٥ (ثنى). ١٣. في التهذيب: «بالتدوير».

١٤. في التهذيب: «- الشق».

١٥. التهذيب، ج ١، ص ٣٠٦، ح ٨٨٨، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٦٣، ح ٢٤٢١٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٢، ح ٢٩٥٤؛ فيه، ص ٢٧، ح ٢٩٣٨، من قوله: «يجعل له قطعتين من جريد» إلى قوله: «تحت إبطه الأيمن».

٤٣٣٩ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ مُقْصِلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: بِمَ كُفِّنَ؟

قَالَ: ^١ «فِي ثَلَاثَةِ^٢ أَثْوَابٍ: ثَوْبَيْنِ صَحَارِيِّينِ^٣، وَبُرْدٍ حَبْرَةٍ^٤».

٤٣٤٠ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا كُفِّنَتِ الْمَيِّتُ، فَذَرَّ عَلَى كُلِّ ثَوْبٍ شَيْئاً مِنْ ذَرِيرَةٍ^٥

وَكَاظُورٍ^٦».

١. في الوافي: «فقال».

٢. في حاشية «بث»: «بثلاثة».

٣. صحار: قرية باليمن يتسبب الثوب إليها. وقيل: هو من الصخرة، وهي حمرة خفيفة كالغبرة، يقال: ثوب أصحر وصحاري. وقال الجوهري: «صحار بالضم: قصبة عمان مما يلي الجبل». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٠٩؛ النهاية، ج ٣، ص ١٢ (صحرو).

٤. الثُود: ثوب مخطط. وقد يطلق على غير المخطط أيضاً. والجيرة بوزن عنبه: بُردٌ يمان، يقال: برد حبرة، على الوصف والإضافة، والجمع: جبر وجبرات. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٢١؛ النهاية، ج ١، ص ٣٢٨ (حبر)؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٨٧؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٩٤ (برد).

٥. الكافي، كتاب الحجّة، باب أنه ليس شيء من الحقّ في يد الناس إلّا ما خرج من عند الأنبياء عليهم السلام، ... ضمن ح ١٠٥٢، بسند آخر. التهذيب، ج ١، ص ٢٩٢، ح ٨٥٣، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. وفيه، ص ٢٩١، ح ٨٥٠، بسند آخر من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع زيادة في أوله وآخره. وفي كلّ المصادر مع اختلاف يسير. و راجع: الفقيه، ج ١، ص ١٥٢، ح ٤١٩. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٥٧، ح ٢٤٢٠٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ٩، ح ٢٨٧٧؛ البحار، ج ٢٢، ص ٥٣٨، ح ٤٠.

٦. «الذرة»: هو أخذك الشيء بأطراف أصابعك تذره ذر الملح المسحوق على الطعام. وذرت الملح والحب، أي فرّفته. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٣٠٣ (ذرو).

٧. «الذريرة»: نوع من الطيب مجموع من أخلاط. وقيل: هي فتات، أي ما فُتّت وكُثرت كثيراً صغيرة من قصب الطيب، وهو قصب يؤتى بها من بلد الهند يشبه قصب الثُثاب، أي قصب السهام. وقيل غير ذلك. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٣٠٣؛ المصباح المثير، ص ٢٠٧ (زرو)؛ الجبل المتين، ص ٢١٠.

٨. التهذيب، ج ١، ص ٣٠٧، ح ٨٨٩؛ و ص ٤٣٥، ح ١٣٩٩، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن عثمان بن عيسى، وفي الأخير مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٦٤، ح ٢٤٢١٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٥، ح ٢٩٥٨.

٤٣٤١ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

١٤٤ / ٣ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أُرِدْتُ أَنْ تُحْطَ الْمَيْتُ، فَاعْمِدْ إِلَى الْكَافُورِ، فَاْمْسَحْ بِهِ أَثَارَ السُّجُودِ مِنْهُ، وَمَفَاصِلَهُ كُلَّهَا، وَرَأْسَهُ وَلِخَيْتَهُ، وَعَلَى صَدْرِهِ^١ مِنَ الْخُطُوطِ». وَقَالَ: «خُطُوطُ الرَّجُلِ^٢ وَالْمَرْأَةِ سَوَاءٌ». وَقَالَ: «وَأَكْثَرُ^٣ أَنْ يَنْتَبِعَ بِمَجْمَرَةٍ^٤».

٤٣٤٢ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى^٦، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ

١. في الحبل المتين، ص ٢٢٩: «الجار في قوله عليه السلام: وعلى صدره، متعلق بمحذوف، أي ضاع على صدره، ويحتمل تعلقه بـ «امسح» وهو بعيد.

٢. في التهذيب والاستبصار: «الحنوط للرجل» بدل «حنوط الرجل».

٣. في «غ»: «ويكره». وفي «جح»: «أكبره» بدون الواو.

٤. المِجْمَر، وقد تَوَثَّتْ، وهي التي تَدَخَّنُ بها الثياب، قيل: من آتته ذهب به إلى النار، ومن ذكره عنى به الموضع. وقيل: المِجْمَر، بكسر الميم: هو الذي يوضع فيه النار للبخور. راجع: النهاية، ج ١، ص ٢٩٣؛ لسان العرب، ج ٤، ص ١٤٤ (جمر).

٥. التهذيب، ج ١، ص ٣٠٧، ح ٨٩٠؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢١٢، ح ٧٤٦، بسندهما عن الكليني. الكافي، كتاب الجنائز، باب كراهية تجمير الكفن وتسخين الماء، ح ٤٣٦٠، بسند آخر، وتام الرواية فيه: «إِنَّ النَّبِيَّ عليه السلام نَهَى أَنْ تَتَّبِعَ جَنَازَةَ بِمَجْمَرَةٍ». فقه الرضا عليه السلام، ص ١٨٥، ذيل الحديث، وتام الرواية فيه: «حنوط الرجل والمرأة سواء». الوافي، ج ٢٤، ص ٣٦٤، ح ٢٤٢١٨؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٧، ح ٢٩٠٤؛ و ص ٣٢، ح ٢٩٥٢؛ و ص ١٥٨، ح ٣٢٨٤.

٦. هكذا في حاشية «ب»، يخ، بف. وفي النسخ والمطبوع والوسائل: «حماد بن عثمان».

والصواب ما أثبتناه؛ فَإِنَّ هَذَا الطَّرِيقَ أَشْهَرُ طَرِيقِ الْكَلِينِيِّ إِلَى رَوَايَاتِ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، تَكَثَّرَ فِي قَرِيبٍ مِنْ أَرْبَعِمِائَةٍ مُرَدٍّ فِي أَسْنَادِ الْكَافِي. والمذكور في أربعين ومائتين مورد هو حماد بن عيسى، وفي الباقي حماد المطلق المراد منه حماد بن عيسى.

وأما حماد بن عثمان، فقد توفى سنة تسعين ومائة، كما صرح به النجاشي في رجاله، ص ١٤٣، الرقم ٣٧١، والظاهر من طبقة إبراهيم بن هاشم والد علي، أنه لم يدرك حماد بن عثمان، ولذا قال الشيخ الصدوق في مشيخة الفقيه، ج ٤، ص ٥١٣ حين ما ذكر طريقه إلى وصية أمير المؤمنين عليه السلام لابنه محمد بن الحنفية وهو مشتمل على «علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه عن حماد بن عيسى»: «ويغلط أكثر الناس في هذا الإسناد، فيجعلون مكان حماد بن عيسى، حماد بن عثمان، وإبراهيم بن هاشم لم يلق حماد بن عثمان وإنما لقي حماد بن عيسى وروى عنه».

وَمُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

قُلْنَا لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: الْعِمَامَةُ لِلْمَيِّتِ مِنَ الْكَفَنِ؟^٢

قَالَ: «لَا»^٣، إِنَّمَا الْكَفَنُ الْمَفْرُوضُ ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ، وَتُوثَ تَامٌ^٤ لَا أَقَلَّ مِنْهُ يُوَارِي بِهِ^٥ جَسَدَهُ كُلَّهُ، فَمَا زَادَ فَهُوَ سَنَّةٌ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ^٦ خَمْسَةَ أَثْوَابٍ^٧، فَمَا زَادَ فَهُوَ مُبْتَدَعٌ^٨،

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا وَرَدَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَسَادِ مِنْ رَاوِيَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَشْمَانَ. رَاجِعْ: مَعْجَمُ رِجَالِ الْحَدِيثِ، ج ٢٢، ص ٢٧٤-٢٧٦.

هَذَا، وَالظَّاهِرُ أَنَّ رِوَاةَ الْخَطِّ فِي بَعْضِ الْخُطُوطِ الْقَدِيمَةِ وَكِتَابَةِ «عَشْمَانَ» مِنْ دُونَ الْأَلْفِ «عَشْمَن» أَوْ جَبَا التَّحْرِيفِ فِي مَا نَحْنُ فِيهِ.

١. فِي «بَث»: «لَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ».

٢. فِي الْوَسَائِلِ وَالتَّهْذِيبِ: «الْكَفَنُ هِيَ» بَدَلَ «مِنَ الْكَفَنِ».

٣. فِي ظَاهِرِ مَرَأَةِ الْعُقُولِ: «لَيْسَ مِنَ الْكَفَنِ». ٤. فِي الْوَسَائِلِ: «أَوْ».

٥. فِي «بَث، جِج»: «تَمَامٌ». وَقَالَ الشَّيْخُ الْبَهَائِيُّ: «مَا تَضَمَّنَهُ ... مِنْ تَكْفِينِ الرَّجُلِ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ أَطْبَقَ عَلَيْهِ الْأَصْحَابُ سِوَى سَلَارٍ، فَإِنَّهُ اكْتَفَى بِالوَاحِدِ، وَالْأَحَادِيثُ الدَّالَّةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ كَثِيرَةٌ، وَاسْتَدَلَّ شَيْخُنَا فِي الذِّكْرِ لِسَلَارٍ بِمَا تَضَمَّنَهُ الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ مِنْ قَوْلِهِ عليه السلام: وَتُوثَ تَامٌ لَا أَقَلَّ مِنْهُ، ثُمَّ أَجَابَ تَارَةً بِحَمْلِ الشُّوبِ التَّامِّ عَلَى التَّقْيَةِ؛ لِأَنَّهُ مُوَافِقٌ لِمَذْهَبِ الْعَامَّةِ مِنَ الْاجْتِزَاءِ بِالوَاحِدِ، وَأُخْرَى بِأَنَّهُ مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ، وَهُوَ كَمَا تَرَى. وَالنَّسْخُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مُخْتَلَفٌ، فَبَعْضُ نَسْخِ التَّهْذِيبِ كَمَا نَقَلْنَاهُ وَيُؤَافِقُهُ كَثِيرٌ مِنْ نَسْخِ الْكَافِي وَهُوَ الْمَطَابِقُ لِمَا نَقَلَهُ شَيْخُنَا فِي الذِّكْرِ، وَفِي بَعْضِهَا هَكَذَا: إِنَّمَا الْمَفْرُوضُ ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ تَامٌ لَا أَقَلَّ مِنْهُ، وَهَذِهِ النُّسخَةُ هِيَ الْمُوَافِقَةُ لِمَا نَقَلَهُ الْمُحَقِّقُ فِي الْمَعْتَبَرِ وَالْعَلَمَاءُ فِي كِتَابِهِ الْاسْتِدْلَالِيَّةِ، وَلَفْظَةُ «تَامٌ» فِيهَا خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، أَوْ هُوَ تَامٌ. وَفِي بَعْضِ النُّسخِ الْمَعْتَبَرَةِ مِنَ التَّهْذِيبِ: أَوْ تُوثَ تَامٌ، بِلَفْظِ «أَوْ» بَدَلَ الْوَائِ، وَهِيَ مُوَافِقَةٌ فِي الْمَعْنَى لِلنُّسخَةِ الْأُولَى عَلَى أَوَّلِ الْحَمْلَيْنِ السَّابِقَيْنِ. وَيُمْكِنُ حَمْلُهَا عَلَى حَالِ الزُّرُورَةِ أَيْضاً، وَقَالَ الْعَلَمَاءُ الْفِيضُ: «هَذَا الْخَبَرُ مِمَّا يَشُمُّ مِنْ رِائِحَةِ التَّقْيَةِ، كَمَا يَوْمِي إِلَيْهِ تَعْبِيرُ الرَّايِ فِيهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام بِالشَّيْخِ عَلَى مَا يَوْجَدُ فِي نَسْخِ الْكَافِي كَافَّةً، وَفِي بَعْضِ نَسْخِ التَّهْذِيبِ: ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ تَامٌ، بِدُونِ «وَتُوثَ» وَفِي بَعْضِهَا: أَوْ تُوثَ تَامٌ، وَكَانَتْ الصَّحِيحُ، وَعَلَى النَّسْخَتَيْنِ فَلَا تَقْيَةَ فِي الْحُكْمِ». رَاجِعْ: الْجِلِّ الْمَتِينِ، ص ٢٢٧؛ الْوَاقِفِي، ج ٢٤، ص ٢٥٩. وَرَاجِعْ أَيْضاً: ذِكْرَى الشَّيْعَةِ، ج ١، ص ٣٥٣؛ مَتْنُ الْجَمَانِ، ج ١، ص ٢٦١.

٦. هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي قُوبِلَتْ وَالْوَاقِفِي. وَفِي الْمَطْبُوعِ: «-بَ» وَفِي الْوَسَائِلِ وَالتَّهْذِيبِ: «فِيهِ».

٧. فِي «ظ، غ، جَن»: «أَنْ يَبْلُغَ».

٨. فِي الْوَسَائِلِ وَالتَّهْذِيبِ: «-أَثْوَابٍ».

٩. فِي «بَخ، بَف»، وَالْوَاقِفِي وَالتَّهْذِيبِ: «فَمُبْتَدَعٌ» بَدَلَ «فَهُوَ مُبْتَدَعٌ».

وَالْعِمَامَةُ سُنَّةٌ.

وَقَالَ: «أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْعِمَامَةِ، وَعُمِّمَ النَّبِيُّ ﷺ».

وَبَعَثَ إِلَيْنَا^١ الشَّيْخُ^٢ - وَنَحْنُ بِالْمَدِينَةِ^٣ لَمَّا مَاتَ^٤ أَبُو عُبَيْدَةَ الْحَذَاءُ^٥ - بِدِينَارٍ،
وَأَمَرَنَا أَنْ نَشْتَرِيَ لَهُ^٦ خُطوطاً وَعِمَامَةً، فَقَعَلْنَا^٧.

٤٣٤٣ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «الْمَيِّتُ يُكْفَنُ فِي ثَلَاثَةِ سَوَى الْعِمَامَةِ وَالْخِزْفَةِ، يَشُدُّ
بِهَا وَرِكَتَيْهِ لِكَيْلًا^٨ يَبْدُو مِنْهُ شَيْءٌ، وَالْخِزْفَةُ وَالْعِمَامَةُ لَا بَدَّ مِنْهُمَا، وَلَيْسَتَا مِنْ
الْكُفَنِ»^٩.

٤٣٤٤ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «كَتَبَ أَبِي فِي وَصِيَّتِهِ أَنْ أُكْفَنَ^{١٠} فِي ثَلَاثَةِ^{١١} أَثْوَابٍ:

١. في الوسائل: «وبعثنا» بدل «وبعث إلينا».

٢. هكذا في «غ»، ي، بث، بس، بف، جح، جس، جن، والوافي ومرآة العقول. وفي «ظ، بخ»: «عليه السلام».

وفي المطبوع: «+ الصادق ﷺ». وفي «بح»: «+ أبو جعفر ﷺ». وفي الوسائل والتهديب: «أبو عبدالله ﷺ» بدل
«الشيخ».

٣. في «جن»: «في المدينة».

٤. في الوافي والوسائل: «ومات» بدل «لَمَّا مَاتَ». ٥. في الوسائل: «+ وبعث معنا».

٦. في «جس»: «أن يشتري له». وفي الوسائل: «فأمرنا بأن نشترى» بدل «وأمرنا أن نشترى له».

٧. التهذيب، ج ١، ص ٢٩٢، ح ٨٥٤، بسنده عن حريز. وفيه، ص ٢٩١، ح ٨٥١، بسند آخر عن أبي عبدالله وأبي
جعفر ﷺ. الفقيه، ج ١، ص ١٥٢، ذيل ح ٤١٨، وفيهما إلى قوله: «فما زاد فهو مبتدع» مع اختلاف. الوافي،
ج ٢٤، ص ٣٥٩، ح ٢٤٢٠٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ٦، ح ٢٨٦٨.

٨. في حاشية «بث»: «لئلا».

٩. التهذيب، ج ١، ص ٢٩٣، ح ٨٥٦، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٦٠، ح ٢٤٢٠٦؛ الوسائل، ج ٣،

ص ٩، ح ٢٨٧٨. ١٠. في حاشية «غ»: «نكفنه».

١١. في «ي، بث، بف، جس، جن» والتهديب: «بثلاثة».

أَحَدَهَا رِذَاءً لَهُ حَبْرَةٌ كَانَ يُصَلِّي فِيهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَتَوْبٌ آخَرُ، وَقَمِيصٌ، فَقُلْتُ لِأَبِي: لِمَ تَكْتُبُ^١ هَذَا؟ فَقَالَ: أَخَافُ أَنْ يَغْلِبَكَ النَّاسُ، وَإِنْ^٢ قَالُوا: كَفَّنْهُ فِي أَرْبَعَةٍ أَوْ خَمْسَةٍ، فَلَا تَفْعَلْ، وَعَمَّمْنِي^٣ بِعِمَامَةٍ^٤، وَلَيْسَ تُعَدُّ الْعِمَامَةُ مِنَ الْكَفَنِ، إِنَّمَا يُعَدُّ مَا يُلَفُّ بِهِ الْجَسَدُ.^٥

٤٣٤٥ / ٨. عَلِيُّ^٦، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخُرَازِيِّ^٧، عَنْ عُثْمَانَ النَّوَّاءِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنِّي أُغْسِلُ^٨ الْمَوْتَى، قَالَ^٩: «وَتُحْسِنُ؟» قُلْتُ: إِنِّي أُغْسِلُ^{١٠}، فَقَالَ: «إِذَا غَسَلْتَ فَارْفُقْ بِهِ، وَلَا تَغْمِزْهُ، وَلَا تَمَسَّ مَسَامِعَهُ بِكَافُورٍ، وَإِذَا عَمَّمْتَهُ فَلَا تَعَمِّمُهُ عِمَّةَ الْأَعْرَابِيِّ^{١١}».

١. في «بث»: «لم تكتب». وفي الوافي: «ولم تكتب».

٢. في «بف» والوافي: «فإن».

٣. في «ظ»، غ، ي، بث، يح، بس، جج، جس، جن: «وعممه». وما في المتن مطابق للمطبوع و«يح، بث، ب». وفي الوسائل: «وعممه بعد». وفي التهذيب: «+ بعد».

٤. في متنى الجمان، ج ١، ص ٢٦٢: «رواه الشيخ متصلاً بطريقه عن محمد بن يعقوب بيقية السند، وساق المتن إلى أن قال: فإن قالوا: كَفَّنْهُ فِي أَرْبَعَةٍ أَوْ خَمْسَةٍ، فَلَا تَفْعَلْ، قَالَ: وَعَمَّمَهُ بَعْدَ بَعْمَامَةٍ، إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ. وَلَا يَخْفَى أَنَّ إِسْقَاطَ كَلِمَةِ «قَالَ» قَبْلَ قَوْلِهِ: وَعَمَّمَهُ، عَلَى مَا فِي الْكَافِي لَيْسَ عَلَى مَا يَنْبَغِي، وَكَأَنَّهُ مِنْ سَهْرِ النَّشَاخِ».

٥. التهذيب، ج ١، ص ٢٩٣، ح ٨٥٧، بسنده عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ١٥٣، ح ٤٢١، مراسلاً، إلى قوله: «يوم الجمعة وثوب آخر وقميص». وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٥٨، ح ٢٤٢٠١؛ الوسائل، ج ٣، ص ٩، ح ٢٨٧٦؛ البحار، ج ٤٦، ص ٢٢٠، ح ٢٤.

٦. في «بث» والوسائل: «+ بن إبراهيم».

٧. هكذا في «ي»، بث، جج، والوسائل. وفي «ظ»، يح، بس، بف، جس، جن، والمطبوع: «الخرَازي».

والصواب ما أثبتناه، كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٧٥.

٨. في «ي»، يح، بف: «اغسل».

٩. في «ي»: «وقال». وفي «بف» وحاشية «جن»: «فقال».

١٠. في «ظ»، بف: «اغسل».

١١. في «يح»: «عمامة الأعرابي». و«العِمَّة»: الاعتام، وهو لبس العمامة. وقال العلامة المجلسي: «يمكن أن يكون

قُلْتُ: كَيْفَ أَصْنَعُ؟ قَالَ^٢: «حَذِّدْ الْعِمَامَةَ مِنْ وَسْطِهَا، وَانْشُرْهَا عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ رُدَّهَا إِلَى خَلْفِهِ، وَاطْرَحْ طَرْفَيْهَا عَلَى صَدْرِهِ»^٦.

٤٣٤٦ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: كَيْفَ أَصْنَعُ بِالْكَفَنِ؟

قَالَ: «تَوَحَّدْ خِرْقَةً، فَتَشُدَّ بِهَا^١ عَلَى مَقْعَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ، قُلْتُ: فَلَا إِرَازَ؟ قَالَ^{١٠}: «إِنَّهَا

لَا تَعُدُّ شَيْئاً، إِنَّمَا تُصْنَعُ^{١١} لِيُضَمَّ^{١٢} مَا هُنَاكَ»

المراد بعمّة الأعرابي، التي لاحك لها كما فهم فيكون سؤال السائل عن سائر كفيات العمامة. ويحتمل أن يكون المراد بعمّة الأعرابي التي لايقي طرفاها، وهو الظاهر من أكثر الأخبار بل من كلام بعض الأصحاب واللغويين أيضاً، كما حققناه في كتابنا الكبير. المراد ببعض الأصحاب هو السيد بن الطاووس وبعض اللغويين الزمخشري وابن الأثير، نصّ عليهم في البحار بعد ما قال -بعد نقل أخبار في الباب -: «وأقول: لم يتعرض في شيء في تلك الروايات لإدارة العمامة تحت الحنك على الوجه الذي فهمه أهل عصرنا، مع التعرّض لتفصيل أحوال العمامات وكيفيتها» ثم أئده بظاهر كلام السيد وكلام الزمخشري وابن الأثير؛ حيث قال في تفسير التلخي بالعمائم: «أن لا يجعل شيئاً منها تحت حنكه». راجع: الصحيح، ج ٥، ص ١٩٩٢؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٠٢ (عمم)؛ مرآة العقول، ج ١٣، ص ٣١٢؛ البحار، ج ٨٣، ص ١٩٩، ذيل عنوان «بيان»؛ الفائق، ج ٣، ص ٣١٠؛ النهاية، ج ٤، ص ٢٤٣ (لحا).

١. في التهذيب، ص ٣٠٩: «وكيف».

٢. في «بخ، بف» والوافي: «فقال».

٣. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي. وفي «ظ» والمطبوع والوسائل والتهذيب، ص ٣٠٩: «وحد».

٤. في «بف»: «طرفها».

٥. في حاشية «جن»: «وجهه».

٦. التهذيب، ج ١، ص ٣٠٩، ح ٨٩٩، بسنده عن الكليني. وفيه، ص ٤٤٥، ح ١٤٤١؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٠٥،

ح ٧٢٢، بسندهما عن ابن أبي عمير، عن إبراهيم الخزاز، عن عثمان النواء، إلى قوله: «ولا تحسّ سامعه

بكافور» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٦٥، ح ٢٤٢٢٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٦، ح ٢٩٦١؛ البحار،

ج ٨٣، ص ٢٠٠، ذيل ح ٣.

٧. في «جس»: «كيف يصنع».

٨. في «ظ، جن» والوسائل: «توخذ». وفي «غ، ي، بث، بس»: «يؤخذ». وفي الوافي: «خذ».

٩. في «غ، ي، بح، جح، جن»: «يشدّ بها». وفي «جس» والوافي والتهذيب: «بها». وفي حاشية «بث»:

«فيشدّها». وفي الوسائل: «فيشدّ بها».

١٠. في الوسائل: «ولا».

١١. في «ظ، ي، بخ، بس»: «إنما يصنع».

١٢. في الوسائل: «لنضم».

لِقَلَّا^١ يَخْرُجَ مِنْهُ شَيْءٌ، وَمَا يُصْنَعُ^٢ مِنَ الْقُطَنِ أَفْضَلُ مِنْهَا، ثُمَّ يُخْرَقُ^٣ الْقَمِيصُ إِذَا غُسِّلَ، وَيُنَزَعُ^٤ مِنْ رِجْلَيْهِ، قَالَ: «ثُمَّ الْكُفَنُ قَمِيصٌ غَيْرُ مَزْرُورٍ، وَلَا مَكْفُوفٌ^٥، وَعِمَامَةٌ^٦ يُعَصَّبُ^٧ بِهَا رَأْسُهُ، وَيَرَدُّ فَضْلُهَا عَلَى رِجْلَيْهِ^٨».

٣٤٧ / ١٠. عَلِيُّ بْنُ إِدْرِاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الْعِمَامَةِ لِلْمَيِّتِ، فَقَالَ: «حَنَكُهُ».

١. في الوافي: «وَأَنْ لَا».

٢. في «بس» وحاشية «بخ»: «وَمَا يَضَعُ». وفي «بف» والوافي: «وَمَا تَضَعُ». وفي حاشية «بث»: «وَمَا يَوْضَعُ».

٣. في «ظ»، «بث»، «بخ»، «بس»، «بف»، «جح»، والوافي: «ثُمَّ تُخْرَقُ».

٤. في «بخ»: «وَتُنَزَعُ». وفي «بخ»: «وَتُنَزَعُ».

٥. في مشرق الشمسين، ص ٣٠٣: «غَيْرُ مَزْرُورٍ، أَيْ خَالَ عَنِ الْأَزْوَارِ، وَالتَّوْبُ الْمَكْفُوفُ مَا خِيطَتْ حَاشِيَتُهُ». وفي

الوافي: «غَيْرُ مَكْفُوفٍ وَلَا مَزْرُورٍ، يَعْنِي لَيْسَ لَهُ كَفٌّ وَلَا أَزْوَارٌ». وَالْأَزْوَارُ: جَمْعُ الزَّرِّ، وَهُوَ الَّذِي يَوْضَعُ فِي

الْقَمِيصِ. وَقِيلَ: الزَّرُّ: الْعُرْوَةُ الَّتِي تَجْعَلُ الْحَبَّةَ فِيهَا. رَاجِعٌ: لِسَانَ الْعَرَبِ، ج ٤، ص ٣٢١ (زور).

٦. في حاشية «بث»: «بِعِمَامَةٍ».

٧. التَّعْصِيبُ: شَدُّ الرَّأْسِ بِالْعَصَابَةِ، وَهِيَ الْعِمَامَةُ وَكُلُّ مَا يُعَصَّبُ بِهِ الرَّأْسُ. رَاجِعٌ: الْمَغْرِبُ، ص ٣١٦؛ لِسَانَ

الْعَرَبِ، ج ١، ص ٦٠٢ (عصب). قَالَ الشَّيْخُ الْبَهَائِيُّ فِي مَشْرِقِ الشَّمْسِينَ، ص ٣٠٣: «وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ

يُعْطِي بَظَاهِرَهُ أَنَّ الْعِمَامَةَ مِنَ الْكُفَنِ، وَقَدْ ذَكَرَ الْفَقَهَاءُ فِي كُتُبِ الْفُرُوعِ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْهُ وَفَرَّغُوا عَلَى ذَلِكَ عَدَمَ

قَطْعِ سَارِقِهَا مِنَ الْقَبْرِ؛ لِأَنَّهُ حَرَزَ لِلْكَفَنِ لَهَا، وَقَدْ دَلَّ حَدِيثُ زُرَّارَةَ السَّابِقِ - وَهُوَ الْخَامِسُ هَاهُنَا - عَلَى

خُرُوجِهَا عَنِ الْكُفَنِ الْوَاجِبِ».

٨. في حاشية «جح»: «وَجِهَهُ». وفي متنى الجمال، ج ١، ص ٢٥٨: «وَلَا يَخْفَى مَا فِي مَتَنِ الْحَدِيثِ مِنَ الْقُصُورِ، لَا

سِيمَا قَوْلُهُ فِي الْعِمَامَةِ: يَرَدُّ فَضْلُهَا عَلَى رِجْلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ تَصْحِيفٌ بِغَيْرِ تَوَقُّفٍ، وَفِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ الضَّعِيفَةِ: يُلْقَى

فَضْلُهَا عَلَى وَجْهِهِ، وَهُوَ قَرِيبٌ لِأَنَّهُ يَصْخَفُ بِرِجْلَيْهِ، لَكِنَّ الْحَدِيثَ الْمُتَضَمِّنَ لِذَلِكَ مُخْتَلَفٌ فِي اللَّفْظِ فِي التَّهْذِيبِ

وَالْكَافِي... وَبِالْجُمْلَةِ فَالْغَالِبُ عَلَى أَخْبَارِ هَذَا الْبَابِ قُصُورُ الْعِبَارَةِ أَوْ اخْتِلَالُهَا». وَفِي مَشْرِقِ الشَّمْسِينَ،

ص ٣٠٤: «وَأَعْلَمُ أَنَّ فِي كَثِيرٍ مِنَ النُّسخِ: يَرَدُّ فَضْلُهَا عَلَى رِجْلَيْهِ، وَهُوَ مِنْ قَلَمِ النَّاسِخِ، وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ:

وَيُلْقَى فَضْلُهَا عَلَى صَدْرِهِ».

٩. التَّهْذِيبُ، ج ١، ص ٣٠٨، ح ٨٩٤، بِسَنَدِهِ عَنِ الْكَلِينِيِّ. الْفَقِيه، ج ١، ص ١٤٧، ح ٤١٤، مَرْسَلًا، وَتَمَامُ الرِّوَايَةِ

فِيهِ: «يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْقَمِيصُ لِلْمَيِّتِ غَيْرَ مَكْفُوفٍ وَلَا مَزْرُورًا». الْوَافِي، ج ٢٤، ص ٣٦٥، ح ٢٤٢٢١؛ الْوَسَائِلُ،

ج ٣، ص ٨، ح ٢٨٧٤.

١٠. التَّهْذِيبُ، ج ١، ص ٣٠٨، ح ٨٩٥، بِسَنَدِهِ عَنِ الْكَلِينِيِّ. الْوَافِي، ج ٢٤، ص ٣٦٦، ح ٢٤٢٢٢؛ الْوَسَائِلُ،

٤٣٤٨ / ١١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ

وَهْبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يُكَفَّنُ الْمَيِّتُ فِي خَمْسَةِ أَثْوَابٍ^١: قَمِيصٍ لَا يُزْرُ عَلَيْهِ^٢،
وَإِزَارٍ، وَخِرْقَةٍ يُعَصَّبُ بِهَا وَسْطُهُ^٣، وَبُرْدٌ يُلَفُّ فِيهِ، وَعِمَامَةٌ يُعَمَّمُ بِهَا^٤، وَيُلْقَى فُضْلُهَا
عَلَى صَدْرِهِ^٥».

٤٣٤٩ / ١٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ غَيْرٍ وَاحِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْكَافُورُ هُوَ الْخَنُوطُ^{١٠}».

١٤٦/٣

ج ٣، ص ٣٢، ح ٢٩٥٣.

١. في الوافي: «لا منافاة بين الخبرين - أي السابع والحادي عشر - لأن في الأول إنما عد ما يلف به الجسد، كما صرح به، وفي الثاني مجموع ما يكفن به».

٢. «لا يُزْرُ عليه»، أي لا يشد أزواره إن كانت له أزرار، يقال: زررت القميص أزره بالضم زراً، إذا شدت أزواره. والأزرار: جمع الزر، وهو الذي يوضع في القميص. وقيل: الزر: العروة التي تجعل الحبة فيها. راجع:

الصالح، ج ٢، ص ٦٦٩؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٣٢١ (زرر)؛ الوافي، ج ٣، ص ٥٤.

٣. «يُعَصَّبُ بها وسطه»، أي يُشد. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٦٠٢ (عصب).

٤. في «بحر»: «ويرد». و«البرد»: ثوب مخطط. وقد يطلق على غير المخطط أيضاً. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٨٧؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٩٤ (برد).

٥. في «ظ»، غ، ي، بث، جع، جس، والوسائل والتهذيب: «يعتم بها».

٦. في حاشية «جح»: «في».

٧. في حاشية «بخ»، جع، جن، والتهذيب: «وجهه».

٨. التهذيب، ج ١، ص ٢٩٣، ح ٨٥٨، بسنده عن الكليني. وفيه، ص ٣١٠، ح ٩٠٠، معلقاً عن سهل بن زياد. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٥٨، ح ٢٤٢٠٢؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٠، ح ٢٨٧٩.

٩. في «ي»: «فهو».

١٠. «الخنوط»: هو ما يخلط من الطيب لأكفان الموتى وأجسامهم خاصة. راجع: النهاية، ج ١، ص ٤٥٠ (حنط). وقال العلامة المجلسي في مرآة العقول: «الحديث يدل على حصر الخنوط في الكافور لتعريف المبتدأ

باللام وضمير الفعل فلا يجوز بالمسك وغيره».

١١. الوافي، ج ٢٤، ص ٣١٤، ح ٢٤١٠٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٧، ح ٢٩٠٧.

١٣/٤٣٥٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^١، عَنْ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ سِرْحَانَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ لِي^٢ فِي كَفْنِ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَذَاءِ: «إِنَّمَا الْحَنُوطُ الْكَافُورُ، وَلَكِنْ أَذْهَبَ، فَاصْنَعْ كَمَا يَصْنَعُ النَّاسُ»^٣.

١٤/٤٣٥١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ سِرْحَانَ، قَالَ:

مَاتَ أَبُو عُبَيْدَةَ الْحَذَاءُ وَأَنَا بِالْمَدِينَةِ، فَأَرْسَلَ إِلَيَّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ بِدِينَارٍ، وَقَالَ: «اشْتَرِ بِهَذَا حَنُوطًا، وَاعْلَمْ أَنَّ الْحَنُوطَ هُوَ الْكَافُورُ»^٤، وَلَكِنْ أَصْنَعُ كَمَا يَصْنَعُ النَّاسُ». قَالَ: فَلَمَّا مَضَيْتُ أَتْبَعَنِي^٥ بِدِينَارٍ، وَقَالَ: «اشْتَرِ^٦ بِهَذَا كَافُورًا»^٧.

١. هكذا في «بخ، بس، بف، جح، جس». وفي «ظ، ي، بح، جن» وحاشية «جح» والمطبوع والوسائل: «+ عن أبيه».

والصواب ما أثبتناه، كما تقدّم تفصيل الكلام في الكافي، ذيل ح ٣٦٩٥، فلاحظ.

٢. في «بس، جح» والوافي والتهذيب: «- لي».

٣. في مرآة المعقول: «قوله ﷺ: كما يصنع الناس، أي من الحنوط بالمسك، قال في المختلف: المشهور أنه يكره أن يجعل مع الكافور مسك، وروى ابن بابويه استحبابه. انتهى. وأقول: لعل رواية الاستحباب محمولة على التقية، والترك أولى».

٤. التهذيب، ج ١، ص ٤٣٦، ح ١٤٠٤؛ ورجال الكشي، ص ٣٦٨، ح ٦٨٨؛ بسندهما عن جعفر بن بشير. الوافي، ج ٢٤، ص ٣١٣، ح ٢٤٠٩٩؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٨، ح ٢٩١٠.

٥. في «ظ، ي، بح، جح، جن»: «فقال».

٦. في الوافي: «في هذه الأخبار ردّ على العامة، حيث يحنطون ميتهم بالمسك وغيره، والغرض من التحنيط حفظ بدن الميت من الهوام وإنما رائحة الكافور تدفعها عنه، والحنوط يقال لكل طيب يحنط به الميت إلا أن السنة جرت أن يحنط بالكافور، كما ورد عن أهل البيت ﷺ، وهو طيب معروف...».

٧. في «بث، بف»:- «لكن».

٨. في «بف»: «تبعني».

٩. في «ظ، ي، بس، جس، جن»: «فقال».

١٠. في «جن»: «تشتتر».

١١. الوافي، ج ٢٤، ص ٣١٣، ح ٢٤٠٩٨؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٩، ح ٢٩١١.

٤٣٥٢ / ١٥ . حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِنْدِيِّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْمِثْمِيِّ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْخَنُوطِ لِلْمَيِّتِ؟ فَقَالَ^١: «اجْعَلْهُ فِي مَسَاجِدِهِ^٢».

٤٣٥٣ / ١٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السُّكُونِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله نَهَى^٤ أَنْ يُوضَعَ عَلَى النَّعْشِ الْخَنُوطُ^٥».

٢٠ - بَابُ تَكْفِينِ الْمَرْأَةِ

٤٣٥٤ / ١ . حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِنْدِيِّ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «فِي كَمْ تُكْفَنُ الْمَرْأَةُ؟» قَالَ^٦: «تُكْفَنُ^٧ فِي خَمْسَةِ أَثْوَابٍ أَحَدُهَا الْخِمَارُ^٨».

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «قال».
٢. في «بحر»: + «السبعة». وفي رواية العقول: «يمكن تعميم المساجد بحيث تشمل الأنف والصدر، إذ الأول يستحب في جميع السجادات، والثاني في سجدة الشكر».
٣. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٦٥، ح ٢٤٢١٩؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٦، ح ٢٩٦٠.
٤. في «بف»: «ينهى».
٥. في رواية العقول: «الخنوط إما الكافور للإسراف والبدعة، أو المسك للنهي عن تقريبه الميت، أو الأعم».
٦. التهذيب، ج ١، ص ٤٣٧، ح ١٤٠٨، معلقاً عن علي، عن أبيه، عن النوفلي. الجعفرات، ص ٢٠٥، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٦٨، ح ٢٤٢٢٨؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٨، ح ٢٩٦٧.
٧. في «بخ»، «بف»: «فقال». وفي «جس»: «- وقال».
٨. في «بف، جح»: «يكفن». وفي «جس»: «- تكفن».
٩. «الخمار» النصف، وهو ثوب تغطي به المرأة فوق ثيابها كلها، سمي نصفاً لأنه نصف بين الناس وبينها فحجز أبصارهم عنها، أو الخمار: ما تغطي به المرأة رأسها. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٢٥٧ (خمر)؛ و ج ٩، ص ٣٣٢ (نصف).
١٠. التهذيب، ج ١، ص ٣٢٤، ح ٩٤٦، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٦٠، ح ٢٤٢٠٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٨.

٤٣٥٥ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا^١ رَفَعَهُ، قَالَ: ١٤٧/٣
سَأَلْتُهُ: كَيْفَ تَكْفِنُ الْمَرْأَةَ؟

فَقَالَ: «كَمَا يَكْفَنُ^٢ الرَّجُلُ، غَيْرَ أَنَّا نَشُدُّ^٣ عَلَى ثَدْيَيْهَا خِرْقَةً تَضُمُّ الثَّدْيَ^٤ إِلَى الصَّدْرِ، وَتَشُدُّ عَلَى^٥ ظَهْرِهَا، وَيُصْنَعُ^٦ لَهَا^٧ الْقَطْنُ أَكْثَرَ مِمَّا يُصْنَعُ^٨ لِلرِّجَالِ، وَيُخْشَى الْقَبْلُ وَالدَّبْرُ بِالْقَطْنِ وَالْحَنُوطِ^٩، ثُمَّ تَشُدُّ^{١٠} عَلَيْهَا الْخِرْقَةُ شَدًّا شَدِيدًا^{١١}».

٤٣٥٦ / ٣ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْرِيَّارٍ، عَنْ فَصَالَةَ، عَنِ الْقَاسِمِ^{١٢} بْنِ بُرَيْدٍ^{١٣}، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

ص ١٢، ح ٢٨٨٤.

١. في الوافي: «أصحابه».

٢. في «بخ»: «كما تكفن».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل . وفي المطبوع والوافي التهذيب: «أَنَّا تَشُدُّ».

٤. في حاشية «بخ»: «ثديها».

٥. في التهذيب: «الثدين».

٦. في الوافي: «إلى».

٧. في «بخ» وحاشية «بخ»، «بف» والوافي: «يوضع». وفي حاشية «غ»: «نضع». وفي حاشية «بخ»: «توضع». وفي

التهذيب: «نضع».

٨. في حاشية «غ»، «بث»: «فيها».

٩. في «غ»: «يضع». وفي «بخ»، «بف» وحاشية «غ»، «بث» والوافي: «يوضع». وفي حاشية «بخ»: «توضع». وفي

التهذيب: «نضع».

١٠. في امرأة المعقول: «قوله»: «والحنوط»، أي يذَرُّ عَلَى القطن الكافور والذبرة، كما ورد في غيره».

١١. في «غ»، «ي»، «بث»، «بخ»، «بس»، «جح»، «جن» والوافي: «ثُمَّ يَشُدُّ».

١٢. التهذيب، ج ١، ص ٣٢٤، ح ٩٤٤، بسنده عن الكليني . الوافي، ج ٢٤، ص ٣٦٦، ح ٢٤٢٢٣؛ الوسائل، ج ٣،

ص ١١، ح ٢٨٨٢.

١٣. هكذا في النسخ والوافي والوسائل والتهذيب . وفي المطبوع: «قاسم».

١٤. هكذا في «ط»، «ي»، «بخ»، «جح» والوسائل والتهذيب . وفي «غ»، «بث»، «بخ»، «بس»، «بف»، «جس»، «جن» والمطبوع

والوافي: «يزيد».

والصواب ما أثبتناه . والمراد من القاسم هذا، هو القاسم بن بُرَيْد بن معاوية العجلي؛ فقد روى فضالة بن أيوب كتاب القاسم بن بُرَيْد، كما في رجال النجاشي، ص ٣١٣، الرقم ٨٥٧، ووردت رواية فضالة بن أيوب، عن

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «يَكْفَنُ الرَّجُلُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ، وَالْمَرْأَةُ إِذَا كَانَتْ عَظِيمَةً^١ فِي خَمْسَةِ دِرْعٍ^٢، وَمِنْطَقٍ^٣، وَخِمَارٍ^٤، وَلِفَافَتَيْنِ^٥».

٢١ - بَابُ كَرَاهِيَةِ تَجْمِيرِ الْكَفَنِ^٦ وَتَشْيِخِ الْمَاءِ

٤٣٥٧ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَغِيضِ أَصْحَابِهِ^٨:

- «القاسم بن يزيد العجلي، عن محمد بن مسلم في الزهد، ص ٧٠، ح ١٨٦، وتوسط القاسم بن يزيد بين فضالة [بن أيوب] ومحمد بن مسلم في بعض الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٣٤٧-٣٤٨.
١. قال الشيخ البهائي: «عظيمة، أي ذات شأن». وقال العلامة المجلسي: «ويحتمل ذات مال أو ذات بدن جسيم». راجع: مشرق الشمسين، ص ٣٠٢؛ امرأة العقول، ج ١٣، ص ٣١٦.
٢. قال ابن الأثير: «درع المرأة: قميصها». وقال الشيخ البهائي: «المراد بالدرع القميص». راجع: النهاية، ج ٢، ص ١١٤ (درع)؛ الجبل المتين، ص ٢٢٦؛ مشرق الشمسين، ص ٣٠٢.
٣. في حاشية «بث» والتهديب: «منطقة». وقال ابن الأثير: «المنطق: هو أن تلبس المرأة ثوبها، ثم تشد وسطها بشيء وترفع وسط ثوبها وترسله على الأسفل عند معاناة الأشغال؛ لئلا تعثر في ذيلها». وقال صاحب القاموس: «المنطق كمنبر: شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها، فترسل الأعلى على الأسفل إلى الأرض والأسفل ينجز على الأرض ليس لها حُجْزَةٌ ولا تَيْقٌ ولا ساقان». والشيخ البهائي بعد ما نقل مقالة صاحب القاموس، قال: «ولعل المراد به هنا المنزر، كما قال شيخنا في الذكرى. وقال بعض الأصحاب: لعل المراد ما يشد بها الثديان، وهو كما ترى؛ لأن كلام أهل اللغة يخالفه، وأيضاً فالنسيمة بالمنطق يدل على أنه يشد في الوسط؛ لأنه مأخوذ من المنطقة، وأيضاً فالمنزر في هذا الحديث غير مذكور، فينبغي حمل المنطق عليه». والعلامة المجلسي بعد نقل كلام الشيخ البهائي، قال: «وأقول: الظاهر المراد به الخرقه التي تلف على الفخذين؛ فإنها تشد على الوسط، ولا يدل الأخبار على المنزر كما لا يخفى على المتدرب فيها». راجع: النهاية، ج ٥، ص ٧٥؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٢٦ (نطق)؛ ذكرى الشيعة، ج ١، ص ٣٣٣؛ الجبل المتين، ص ٢٢٦؛ مشرق الشمسين، ص ٣٠٧؛ امرأة العقول، ج ١٣، ص ٣١٦.
٤. في «ظ»: «خمار ومنطق».
٥. «اللفافة» بالكسر: ما يُلَفُّ على الرجل وغيرها، والجمع: لفائف. راجع: المصباح المنير، ص ٥٥٦ (لفف).
٦. التهديب، ج ١، ص ٣٢٤، ح ٩٤٥، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ٤، ص ٣٥٩، ح ٢٤٢٠٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ٨، ح ٢٨٧٥.
٧. تجمير الكفن وإجماره: تخير بالطيب، والتجمير أكثر. راجع: النهاية، ج ١، ص ٢٩٣؛ المغرب، ص ٨٨ (جمر).
٨. في «بخ، جس»: «أصحابنا».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يُجَمَّرُ الْكَفَنُ»^٢.

٢ / ٤٣٥٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ يَغْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عِدَّةٍ مِنْ

أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يُسَخَّنُ الْمَاءُ لِلْمَيِّتِ»، وَلَا يُعَجَّلُ لَهُ النَّارُ، وَلَا

يُحْنَطُ بِمِسْكٍ»^٧.

٣ / ٤٣٥٩. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ^٨، عَنْ ابْنِ جُمُهورٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ،

عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عَمَرَ:

١. في «ظ»: «لا تجمر». وفي الوافي: «لا تجمروا».

٢. التهذيب، ج ١، ص ٢٩٤، ح ٨٦٢، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٦٧، ح ٢٤٢٢٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٧، ح ٢٩٠٥.

٣. في «جن»: «لا تسخن».

٤. في «ظ»، ي، بخ، بس، بف، جس، والوافي والوسائل والتهذيب، ح ٩٣٧: «للميت الماء». وقال في مرآة العقول، ج ١٣، ص ٣١٧: «قيد بعض الأصحاب النهي عن التسخين بعدم الضرورة فيه».

٥. في «غ»، بخ، جج، جس، والوافي والتهذيب، ح ٩٣٧: «لا يعجل» بدون الواو. وفي «ي» والوسائل: «لا تعجل» بدون الواو. وفي «يح»: «ولا تعجل». وفي «جن»: «ولا تعجل».

٦. في «ث»: «ولا تحنط». وحنيط الميت: استعمال الخنوط في بدنه. والخنوط: هو ما يخلط من الطيب لأكفان الموتى وأجسامهم خاصة. راجع: النهاية، ج ١، ص ٤٥٠ (حنط).

٧. التهذيب، ج ١، ص ٣٢٢، ح ٩٣٧، بسنده عن الكليني. وفيه، ح ٩٣٨، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. الفقيه، ج ١، ص ١٤٢، ح ٣٩٤، مراسلاً عن أبي جعفر عليه السلام، وتام الرواية فيهما: «لا يسخن الماء للميت». الوافي، ج ٢٤، ص ٣٢٨، ح ٢٤١٣٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٩٩، ح ٢٧٤٥؛ وج ٣، ص ١٨، ح ٢٩٠٩.

٨. في الوسائل والتهذيب والاستبصار: «عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد الكوفي»، وهو سهو.

والظاهر أنَّ منشأ هذا السهو، أنَّ الشيخ الطوسي والشيخ الحرَّ تلقَّيا السند معلقاً على سابقه، فأضافا إليه: «عدة من أصحابنا» كالراوي عن أحمد بن محمد الكوفي.

والمتتبع في أسناد الكافي يرى أنَّ أحمد بن محمد في مشايخ عدة المصنَّف منحصر في أحمد بن محمد بن عيسى وأحمد بن محمد بن خالد، لا غيرهما، كما يرى أنَّ المصنَّف يروي عن أحمد بن محمد الكوفي - وهو مشترك بين أحمد بن محمد العاصمي وأحمد بن محمد بن سعيد ابن عقدة في بادي النظر، ومتعين في العاصمي على التحقيق إلَّا في الكافي، ح ١٤٨٣٧ - مباشرة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٣٣٥، الرقم

بِمَنْزِلَةِ الْمُحْرَمِ^١.

٤٣٦٠ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّوْفَلِيِّ، عَنْ السُّكُونِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله نَهَى أَنْ تُتْبَعَ^٢ جَنَازَةٌ بِمِجْمَرَةٍ^٣».

١٤٨/٣

٢٢ - بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الثِّيَابِ لِلْكَفَنِ^٤ وَمَا يُكْرَهُ

٤٣٦١ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «قَالَ: «أَجِيدُوا أَكْفَانَ مَوْتَاكُمْ، فَإِنَّهَا زِينَتُهُمْ»^٥.

٤٣٦٢ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ
أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: «قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: لَيْسَ مِنْ لِبَاسِكُمْ شَيْءٌ أَحْسَنَ مِنْ

١. في مرآة العقول: بمنزلة المحرم، أي فيما سوى الكافور.

٢. التهذيب، ج ١، ص ٢٩٥، ح ٨٦٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٠٩، ح ٧٣٥، بسندهما عن الكليني. الخصال، ص ٦١٨، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسنده عن أبي بصير ومحمد بن مسلم، عن أبي عبد الله، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام. علل الشرائع، ص ٣٠٨، ح ١، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٦٧، ح ٢٤٢٢٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٨، ح ٢٩٠٨.

٣. في «ظ، غ، ب، ث، يع، بخ، بس، بف، جس، جن»: «أَنْ يُتْبَعَ». وفي الوافي: «أَنْ تُتْبَعَ». وما أثبتناه موافق للمطبوع و«ي، جح» والتهذيب والاستبصار.

٤. المِجْمَرُ والمِجْمَرَةُ: هي التي تُدَخَّنُ بها الثياب، قيل: من أتته ذهب به إلى النار، ومن ذكره عني به الموضع. وقيل: هي التي يوضع فيها الجمر مع الدخنة وقد اجتمع بها. والجمر: النار المتقدة، أي المشتعلة. راجع: النهاية، ج ١، ص ٢٩٣؛ لسان العرب، ج ٤، ص ١٤٤ (جم).

٥. التهذيب، ج ١، ص ٢٩٥، ح ٨٦٤؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٠٩، ح ٧٣٦. بسنده عن الكليني. وراجع: الكافي، كتاب الجنائز، باب تحنيط الميت وتكفينه، ح ٤٣٤١ ومصادره. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٦٧، ح ٢٤٢٢٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٧، ح ٢٩٠٦.

٦. في «بخ»: «للكفن».

٧. ثواب الأعمال، ص ٢٣٤، ح ١؛ وعلل الشرائع، ص ٣٠١، ح ١، بسند آخر. الفقيه، ج ١، ص ١٤٦، ح ٤٠٩، مرسلاً. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٧٣، ح ٢٤٢٤٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٩، ح ٢٩٧١.

٨. في «ث»: «النبي».

النَّبِيَّاتِ، فَأَلْبَسُوهُ^١ مَوْتَاكُم^٢.

٤٣٦٣ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ وَغَيْرِهِ، عَنْ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: لَيْسَ مِنْ لِبَاسِكُمْ شَيْءٌ أَحْسَنَ مِنَ النَّبِيَّاتِ، فَأَلْبَسُوهُ، وَكَفَّنُوهُ فِيهِ مَوْتَاكُم^٣».

٤٣٦٤ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، قَالَ:

يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ فِي كَفَنِهِ ثَوْبٌ كَانَ يُصَلِّي فِيهِ نَظِيفٌ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكْفَنَ^٥ فِيهِمَا^٦ كَانَ يُصَلِّي فِيهِ^٧.

٤٣٦٥ / ٥. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ مَرْوَانَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ^٩، قَالَ:

١. في حاشية «ب»، «بخ» والتعذيب: «+ وَكَفَّنُوهُ فِيهِ».

٢. التعذيب، ج ١، ص ٤٣٤، ح ١٣٩٠، معلقاً عن سهل بن زياد. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٧٣، ح ٢٤٢٤٤. الوسائل، ج ٣، ص ٤١، ذيل ح ٢٩٧٨.

٣. الكافي، كتاب الزِّيِّ والتَّجَمُّلِ، باب لباس البياض والقطن، ح ١٢٤٦٢ و ١٢٤٦٣، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. الأملاني للطوسي، ص ٣٨٨، المجلس ١٣، ح ١٠٢، بسند آخر عن النبي صلى الله عليه وآله، وفي كلِّها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٧٤، ح ٢٤٢٤٥. الوسائل، ج ٣، ص ٤١، ح ٢٩٧٨، وج ٥، ص ٢٧، ذيل ح ٥٧٩٨.

٤. في «ب»، «جس»: «- يَسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ - إِلَى - فَإِنَّ ذَلِكَ».

٥. في الوافي: «قوله: أَنْ يَكْفَنَ، بدل من ذلك».

٦. في «ب»، «مما».

٧. في «مراجعة العقول»، ج ١٣، ص ٣١٩: «قوله عليه السلام: كَانَ يُصَلِّي فِيهِ، على بناء الفاعل أو المفعول، والأوَّل أظهر».

٨. التعذيب، ج ١، ص ٢٩٢، ح ٨٥٢، بسند عن عبد الله بن المغيرة، عن علاء، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام. الفقيه، ج ١، ص ١٤٦، ح ٤١٠، مراسلاً عن الباقر عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. وراجع: التعذيب، ج ١، ص ٢٩٢، ح ٨٥٥. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٧٧، ح ٢٤٢٥٣. الوسائل، ج ٣، ص ١٥، ح ٢٨٩٩.

٩. في الوسائل: «مروان بن عبد الملك» بدل «مروان عن عبد الملك».

سَأَلَتْ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ كِسْوَةِ الْكَعْبَةِ شَيْئًا، فَقَضَى^١ بِبَعْضِهِ حَاجَتَهُ^٢، وَبَقِيَ بَعْضُهُ فِي يَدِهِ، هَلْ يَضْلُحُ بَيْعُهُ؟
 قَالَ: «يَبِيعُ مَا أَرَادَ، وَيَهَبُ مَا لَمْ يَرِدْ^٣، وَيَسْتَنْفِعُ بِهِ، وَيَطْلُبُ بَرَكَّتَهُ.
 قُلْتُ: أَيْ كَفَّنَ بِهِ الْمَيِّتَ؟ قَالَ: «لَا»^٤.

١٤٩/٣ / ٤٣٦٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى^٦، عَنْ ١٤٩/٣

١. في الوسائل، ح ١٧٦٨: «فاقتضى».

٢. في «بف»: «حاجة».

٣. في «غ»: «ما يريد» بدل «ما لم يرد».

٤. في مرآة العقول: «النهى عن الكفن لكونه حريراً، وتجوز البيع والشراء لأنه ليس وقفاً، بل يحبس سنة؛ ليكون بعده لسنة البيت أو يعمل من نماء ما وقف كذلك».

٥. التهذيب، ج ١، ص ٤٣٤، ح ١٣٩١، معلقاً عن أبي علي الأشعري. وفيه، ص ٤٣٦، ح ١٤٠١، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام وفيه أيضاً، ح ١٤٠٢، بسند آخر عن أبي الحسن موسى عليه السلام، وفيهما مع اختلاف. الفقيه، ج ١، ص ١٤٧، ح ٤١٣، مرسلاً عن موسى بن جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٧٩، ح ٢٤٦٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٤، ح ٢٩٨٣؛ وج ١٣، ص ٢٥٨، ح ١٧٦٨.

٦. هكذا في النسخ وحاشية المطبوع نقلاً من أكثر النسخ. وفي المطبوع والوسائل: «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى». وفي البحار: «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن عيسى». وقد روى محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى في أسناد عديدة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٤٤٤-٤٤٥.

هذا، وقد أكثر محمد بن يحيى من الرواية عن محمد بن الحسين، وتوسط محمد بن الحسين بين محمد بن يحيى وبين عبدالرحمن بن أبي هاشم في عددٍ من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٤١٢؛ و ج ١٨، ص ٣٧٩.

فعليه الظاهر وقوع التحريف في سند الكتاب، حتى على ما أثبتناه. ويُحتمل على بُعد أن يكون الأصل في السند هكذا: «محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى؛ ومحمد بن الحسين، عن عبدالرحمن بن أبي هاشم» بأن يكون «محمد بن الحسين» معطوفاً على «محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى» فيروي محمد بن يحيى عن عبدالرحمن بن أبي هاشم تارةً بواسطتين وأخرى بواسطة واحدة.

ويؤيد ذلك ما ورد في كمال الدين، ص ٣٠٠، ح ٧؛ والتهذيب، ج ٣، ص ٢٧٥، ح ٨٠٠ من رواية محمد بن عيسى عن عبدالرحمن بن أبي هاشم، وأن محمد بن يحيى روى عن محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى في عددٍ من الأسناد.

مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «تَنَوَّقُوا^١ فِي الْأَكْفَانِ^٢؛ فَإِنَّكُمْ تَبْعَثُونَ بِهَا^٣».

٤٣٦٧ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ،

عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْكُتَّانُ كَانَ لِبْنِي إِسْرَائِيلَ يَكْفَتُونَ بِهِ، وَالْقَطْنُ^٤ لِأُمَّةٍ

مُحَمَّدٍ عليه السلام».

٤٣٦٨ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ عليه السلام، قَالَ: «سَمِعْتَهُ يَقُولُ: «إِنِّي كَفَنْتُ أَبِي فِي ثَوْبَيْنِ

شَطْوَيْنِ^٥ كَانَ يُخْرِمُ.....»

١. «تنوَّقوا» أي بالغوا، يقال: تنوَّق فلان في منطقته وملبسه وأمره، إذا تجوَّد وبالغ، وتنبَّه لغة. راجع: لسان

العرب، ج ١٠، ص ٣٦٣؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٢٨ (نوق).

٢. في «غ»: «بالأكفان».

٣. في مرآة العقول: «لا ينافي هذا الخبر ما ورد في حشر الموتى عراة، ولعلهم ابتداءً يحشرون عراة، ثم يلبسون

أكفانهم، أو هذا في المؤمنين الكاملين وتلك في غيرهم، وما عمله النبي عليه السلام في فاطمة بنت أسد - رضي الله

عنها - لزيادة الاطمئنان».

٤. التهذيب، ج ١، ص ٤٤٩، ح ١٤٥٤، بإسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن عيسى، عن ابن

سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام، الفقيه، ج ١، ص ١٤٦، ح ٤٠٨، مراسلاً، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٧٤،

ح ٢٤٢٤٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٩، ح ٢٩٧٢؛ البحار، ج ٧، ص ٤٣، ح ٢٠.

٥. في مرآة العقول: «لا خلاف في استحباب التكفين بالقطن والمشهور كراهة الكتان، ويظهر من الصدوق عدم

الجواز والكراهة أظهر، والترك أحوط».

٦. التهذيب، ج ١، ص ٤٣٤، ح ١٣٩٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢١٠، ح ٧٤١، معلقاً عن محمد بن يحيى. الفقيه،

ج ١، ص ١٤٧، ح ٤١١، مراسلاً. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٧٤، ح ٢٤٢٤٨؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٢، ح ٢٩٧٩.

٧. الشَّطْوِيُّ: منسوب إلى شطا، وهي اسم قرية بناحية مصر تنسب إليها الثياب الشطوية. وقيل: الشَّطْوِيَّة: ضرب

من ثياب الكتان تُصَنِّع في شطا. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٩٢؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٤٣٢ (شط).

فِيهِمَا^١، وَفِي قَمِيصٍ مِنْ قُمْصِهِ^٢، وَعِمَامَةٍ كَانَتْ لِغُلَيْبِ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، وَفِي بُزْدٍ^٣ اشْتَرَيْتَهُ^٤ بِأَرْبَعِينَ دِينَارًا، لَوْ كَانَ الْيَوْمَ لَسَاوَى^٥ أَرْبَعَمِائَةِ دِينَارًا^٦.

٣٦٩ / ٩. سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^١، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ، عَنْ رِوَاهُ، عَنْ أَبِي مَرْيَمَ الْأَنْصَارِيِّ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: «أَنَّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ عليه السلام كَفَّنَ أَسَمَةَ بْنَ زَيْدٍ بِبُزْدٍ^٢ أَحْمَرَ^٣ حَبْرَةً^٤، وَأَنَّ عَلِيًّا عليه السلام كَفَّنَ سَهْلَ بْنَ حَنْثَلٍ بِبُزْدٍ^٥ أَحْمَرَ حَبْرَةً^٦»^٧.

١. قال في الاستبصار ذيل الحديث ٧٤٢: «الوجه في هذا الخبر الحال التي لا يقدر فيها على القطن، على أنه حكاية فعل، ويجوز أن يكون ذلك يختص بهم عليهم السلام، ولم يقل فيه: ينبغي أن تفعلوا أنتم، وإذا لم يكن فيه لم يجب المصير إليه».

٢. في «غ»: - «من قمصه».

٣. في «بخ»: - «كانت».

٤. «البُزْد»: ثوب مُخَطَّطٌ، وقد يطلق على غير المخطَّط. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٨٧؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٩٤ (برد).

٥. في الكافي، ح ١٢٨٨: «اشتره».

٦. في الوسائل، ح ٢٩٧٣: «ولو».

٨. التهذيب، ج ١، ص ٤٣٤، ح ١٣٩٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢١٠، ح ٧٤٢، معلقاً عن سهل بن زياد. الكافي، كتاب الحجّة، باب مولد أبي عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام، ح ١٢٨٨، عن سعد بن عبد الله، عن أبي جعفر، عن محمد بن عمر بن سعيد، إلى قوله: «اشتريته بأربعين ديناراً» وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٧٥، ح ٢٤٢٤٩؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٠، ح ٢٨٨١؛ وفيه، ص ١٦، ح ٢٩٠٣، إلى قوله: «وفي قميص من قمصه»؛ و ص ٤٠، ح ٢٩٧٣؛ البحار، ج ٤٧، ص ٧، ح ٢٠.

٩. السند معلقٌ على سابقه. ويروي عن سهل بن زياد، عدّة من أصحابنا.

١٠. في التهذيب، ح ٨٦٩: «في برده».

١١. في التهذيب: - «وأحمر».

١٢. في «جس»: - «حبرة». و«الحبرة» بوزن غنة: بُزْد يمان، يقال: برد حبرة على الوصف والإضافة. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٢١؛ النهاية، ج ١، ص ٣٢٨ (حبر).

١٣. في التهذيب، ح ٨٦٩: «في برده».

١٤. في «بث»: «و حبرة».

١٥. التهذيب، ج ١، ص ٢٩٦، ح ٨٦٨، بسنده عن الكليني. رجال الكشي، ص ٣٩، ح ٨٠، بسنده عن محمد بن أحمد، عن سهل بن زاذويه، عن أيّوب بن نوح، إلى قوله: «كفن أسامة بن زيد ببرد أحمر». التهذيب، ج ١، ص ٢٩٦، ذيل ح ٨٦٩، بسنده عن أبي مريم الأنصاري. رجال الكشي، ص ٣٦، ح ٧٣، بسند آخر عن جعفر بن محمد عليه السلام، من قوله: «إِنَّ عَلِيًّا كَفَّنَ سَهْلَ بْنَ حَنْثَلٍ». الوافي، ج ٢٤، ص ٣٧٦، ح ٢٤٢٥٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣١، ح ٢٩٥٠.

١٠ / ٤٣٧٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ

عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^١: «الْكُفَنُ^٢ يَكُونُ بُزْدًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بُزْدًا^٣، فَاجْعَلْهُ كُلَّهُ

قُطْنًا، فَإِنْ^٤ لَمْ تَجِدْ عِمَامَةً قُطْنِي، فَاجْعَلِ الْعِمَامَةَ سَابِرِيًّا^٥».

١١ / ٤٣٧١. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ الرَّشَاءِ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَكْفُنُ الْمَيِّتُ فِي السَّوَادِ^٦».

١٢ / ٤٣٧٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ

١٥٠ / ٣ الْحَسَنِ^٧ بْنِ رَاشِدٍ، قَالَ:

١. في حاشية «بخ»: «وإن».

٢. في الوافي: «يعني بالكفن الفوقاني منه، كما دل عليه قوله عليه السلام: كله قطنًا».

٣. في «بخ» والوافي: «برد».

٤. في «بف»: «وإن».

٥. في «ظ»: «لم يجد».

٦. السابري: ضرب من الثياب، قال ابن الأثير: «كل رقيق عندهم سابري، والأصل فيه الدروع السابرية

منسوبة إلى سابور». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٧٥؛ النهاية، ج ٢، ص ٣٣٤ (سبر).

٧. الاستبصار، ج ١، ص ٢١٠، ح ٧٤٠، بسنده عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن

الحسن بن علي؛ التهذيب، ج ١، ص ٢٩٦، ح ٨٧٠، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن الحسن

بن علي؛ فيه، ص ٣٠٥، ضمن الحديث الطويل ٨٨٧، بسنده عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن

الحسن بن علي بن فضال. الوافي، ج ٢، ص ٣٧٦، ح ٢٤٢٥٢؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٠، ح ٢٩٤٩.

٨. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «بالسواد».

٩. التهذيب، ج ١، ص ٤٣٤، ح ١٣٩٤، معلقاً عن علي بن محمد. وفيه، ص ٤٣٥، ح ١٣٩٥؛ وج ٥، ص ٦٦،

ح ٢١٤؛ والكافي، كتاب الحج، باب ما يلبس المحرم من الثياب ...، ح ٧٢١٨، بسند آخر عن الحسين بن

مختار؛ الفقيه، ج ٢، ص ٣٣٦، ح ٢٦٠٢، معلقاً عن الحسين بن مختار. المقنعة، ص ٤٤٤، ضمن بيانه، وفي كل

المصادر - إلا التهذيب، ج ١، ص ٤٣٤ - مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. الوافي، ج ٢، ص ٣٧٧،

ح ٢٤٢٥٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٣، ح ٢٩٨١.

١٠. هكذا في «بي» وحاشية «بث». وفي «ظ»، «ي»، «بث»، «بخ»، «بس»، «بف»، «جح»، «جس»، «جن» والمطبوع والوسائل:

سَأَلَتْهُ عَنْ ثِيَابٍ تُعْمَلُ بِالْبَصْرَةِ عَلَى عَمَلِ الْعَصْبِ الْيَمَانِيِّ مِنْ قَرٍّ وَقُطْنٍ: هَلْ يَصْلُحُ أَنْ يَكْتَفَنَ فِيهَا الْمَوْتَى؟
 قَالَ^٢: «إِذَا كَانَ الْقُطْنُ أَكْثَرَ مِنَ الْقَرِّ، فَلَا بَأْسَ»^١.

٢٣ - بَابُ حَدِّ الْمَاءِ الَّذِي يُغَسَّلُ بِهِ الْمَيِّتُ وَالْكَافِرُ

٤٣٧٣ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ

«والحسن».

والصواب ما أثبتناه؛ والحسن بن راشد هذا، هو أبو علي البغدادي، روى عنه محمد بن عيسى [بن عبيد] في عددٍ من الأسناد، قد عثر عنه في بعضها بالحسن بن راشد، وفي بعضها الآخر بأبي علي بن راشد. راجع: رجال الطوسي، ص ٣٧٥، الرقم ٥٥٤٥؛ وص ٣٨٥، الرقم ٥٦٧٣؛ معجم رجال الحديث، ج ١٧، ص ٣٦١؛ و ص ٣٦٦؛ و ص ٣٨٩-٣٩١؛ و ص ٣٩٥.

ويؤيد ذلك أن الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ح ١٣٩٦؛ والاستبصار، ح ٧٤٤، بإسناده عن محمد بن أحمد [بن يحيى]، عن محمد بن عيسى، عن الحسن بن راشد.

١. في «ي»، بث، بح، بخ، بس، بف، جح، جس، جن، والاستبصار: «القصب». وما أثبتناه موافق للمطبوع و«ظ»، غ، والوسائل والتهذيب. وقال ابن الأثير: «فالعصب بُرُودٌ يَمْتَلِئُ بِغَضَبٍ غَزَلَهَا، أَيْ يُجْمَعُ وَيُسَدُّ، ثُمَّ يُصْنَعُ وَيُنْسَجُ فَيَأْتِي مَوْشِيًّا، أَيْ مَنَشَأً لِبَقَاءِ مَا عُصِبَ مِنْهُ أَيْضًا لَمْ يَأْخُذْ بِشَيْءٍ، يُقَالُ: بُزِدَ غَضَبٌ وَبُرُودٌ غَضَبٌ بِالتَّوْنِينِ وَالْإِضَافَةِ. وَقِيلَ: هِيَ بُرُودٌ مَخْطُوءَةٌ». وقال العلامة الحلبي: «العصب: ضرب من برود اليمن؛ لأنه يصبغ بالعصب وهو نبت باليمن»، ونحوه قال الشهيد الأول، ولكن رده السيد الداماد واختار مقالة ابن الأثير، على ما نقل عنهم العلامة المجلسي ثم قال: «وفي بعض النسخ بالقاف ولعله تصحيف، قال في القاموس: والقصب محرّكة: ثياب ناعمة من كتان. انتهى. ولعل أكثرية القطن محمولة على الاستحباب». راجع: النهاية، ج ٣، ص ٢٤٥ (عصب)؛ ذكرى الشيعة، ج ١، ص ٣٦٧؛ امرأة العقول، ج ١٣، ص ٣٢١-٣٢٢.

٢. في «غ»، بح، «به». وفي «بخ»: «فيه». ٣. في «بخ»، بف، والوافي والفتية: «فقال».

٤. «القر»: ضرب من الإبريسم، معزب. وقال الليث: القر: هو ما يُعْمَلُ مِنَ الْإِبْرِيسِمِ. وقيل: القر والإبريسم كاللديق والحنطة. راجع: المغرب، ص ٣٨١؛ المصباح المنير، ص ٥٠٢ (قرز).

٥. التهذيب، ج ١، ص ٤٣٥، ح ١٣٩٦، معلقاً عن محمد بن أحمد؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢١١، ح ٧٤٤، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن عيسى. الفتية، ج ١، ص ١٤٧، ح ٤١٢، مرسلاً عن أبي الحسن الثالث عليه السلام. والوافي، ج ٢٤، ص ٣٧٨، ح ٢٤٢٥٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٥، ح ٢٩٨٦.

فُضِّلَ سَكْرَةً^١، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، هَلْ لِلْمَاءِ^٢ حَدٌّ مَخْدُودٌ؟

قَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِعَلِيِّ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: إِذَا أَنَا مِتُّ، فَاسْتَقِ لِي سِتًّا قَرِيبَ^٣ مِنْ مَاءٍ بِفَرَسٍ غَرَسَ^٤، فَغَسَلْنِي^٥، وَكَفَّنِي^٦، وَحَنَطْنِي^٧، فَإِذَا فَرَعْتُ مِنْ غُسْلِي وَكَفَّنِي وَتَحْنِيطِي^٨، فَخُذْ بِمَجَامِعِ^٩ كَفَّنِي، وَأَجْلِسْنِي، ثُمَّ سَلْنِي عَمَّا شِئْتُ، فَوَاللَّهِ، لَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أَجَبْتُكَ فِيهِ»^{١٠}.

٣٧٤ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَلِيِّ ﷺ: يَا عَلِيُّ، إِذَا أَنَا مِتُّ،

١. في «بت، بس»: «فضيل بن سكرة». في الوافي والكافي، ح ٧٧٢: «الذي يغسل به الميت».

٣. «القرب»: جمع القِرْبَةِ، وهو ما يستقى فيه الماء. قال الجوهري: «والجمع في أدنى العدد: قِرْبَات وقِرْبَات وقِرْبَات، وللكتير: قِرْب». راجع: المصباح، ج ١، ص ١٩٩ (قرب).

٤. «الغرس»: بئر بالمدينة. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٣٥٩؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٧٦٨ (غرس).

٥. في «ظ، غ، ي، بث، يخ، جح، جس، جن»: «فاغسلني».

٦. تحنيط الميت: استعمال الخنوط في بدنه، والحنوط: هو ما يُخلط من الطيب لأكفان الموتى وأجسامهم خاصة. راجع: النهاية، ج ١، ص ٤٥٠ (حنط).

٧. في الوافي والكافي، ح ٧٧٢ والتهذيب: - «وتحنيطي».

٨. «المجامع»: جمع المَجْمَع، وهو يطلق على الجمع وعلى موضع الاجتماع، والمراد: بمجتمعها. راجع: المصباح المنير، ص ١٠٩؛ مجمع البحرين، ج ٤، ص ٣١٤ (جمع).

٩. التهذيب، ج ١، ص ٤٣٥، ح ١٣٩٧؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٩٦، ح ٦٨٨، إلى قوله: «فاغسلني وكفَّنِي»، وفيهما معلقاً عن سهل بن زياد. الكافي، كتاب الحجّة، باب الإشارة والنصّ على أمير المؤمنين ﷺ، ح ٧٧٢، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي نصر، عن فضيل بن سكرة. بصائر الدرجات، ص ٢٨٤، ح ٨، من قوله: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِعَلِيٍّ: وفيه، ح ٩، بسندهما عن أحمد بن محمد بن أبي نصر. وفيه، ص ٢٨٣، ح ٢، بسند آخر، من قوله: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِعَلِيٍّ»، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. خصائص الأئمة، ص ٥٥، بسند آخر عن أمير المؤمنين ﷺ، مع اختلاف. وراجع: بصائر الدرجات، ص ٢٨٣، ح ١، ص ٦٠٥، و ٧٠٦. الوافي، ج ٢، ص ٣٢٤، ح ٧٨١؛ وج ٢٤، ص ٣١١، ح ٢٤٠٩٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥٣٧، ذيل ح ٢٨٤٦؛ البحار، ج ٢٢، ص ٥١٤، ذيل ح ١٥.

فَاغْسِلْنِي^١ بِسَبْعِ قِرْبٍ^٢ مِنْ بئرِ غَرْسٍ^٣.

٣٧٥ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ:

كَتَبَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ عليه السلام فِي الْمَاءِ الَّذِي يُغْسَلُ بِهِ الْمَيِّتُ: كَمْ ١٥١/٣

خَدَّةٌ؟

فَوَقَّعَ عليه السلام: «خَدُّ غُسْلِ الْمَيِّتِ: يُغْسَلُ حَتَّى يَطْهَرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ».

قَالَ: وَكَتَبَ إِلَيْهِ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُغْسَلَ الْمَيِّتُ وَمَاؤُهُ الَّذِي يُصَبُّ عَلَيْهِ يَدْخُلُ إِلَى

بئرِ كَنْيَفٍ^٤، أَوْ الرَّجُلُ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَ الصَّلَاةِ^٥ أَنْ يُصَبَّ^٦ مَاءٌ وَضُوءِهِ فِي^٨ كَنْيَفٍ؟

فَوَقَّعَ عليه السلام: «يَكُونُ ذَلِكَ فِي بَلَالِيعٍ^٩».

١. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «فغسلني».

٢. في مرآة المعقول، ج ١٣، ص ٣٢٣: «الظاهر أنَّ السبع تصحيف؛ فَإِنَّ أَكْثَرَ الروايات وردت بالست، ويحتمل أن يكون إحداهما موافقة لروايات المخالفين نقيّة».

٣. التهذيب، ج ١، ص ٤٣٥، ح ١٣٩٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٩٦، ح ٦٨٧، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الكافي، كتاب الحجّة، باب الإشارة والنص علي أمير المؤمنين عليه السلام، ضمن ح ٧٧٢ بسند آخر، مع اختلاف يسير. وراجع: بصائر الدرجات، ص ٢٨٤، ح ١٠. الوافي، ج ٢٤، ص ٣١١، ح ٢٤٠٩٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥٣٦، ح ٢٨٤٥.

٤. «الكنيف»: المستراح، وهو موضع غسل البول والغائط، وكلّ ما يستر من بناء أو غيره فهو كنيف، وقيل للمستراح كنيف لأنّه يستر قاضي الحاجة. راجع: المغرب، ص ٤١٧؛ المصباح المنير، ص ٥٤٢ (كنف).

٥. في الوافي، ج ٦: «كتب إلى أبي محمد عليه السلام، بدل «وكتب إليه - إلى - بئر كنيف أو».

٦. في الوافي، ج ٦: «هل يجوز».

٧. في «ظ، ي، بث، يخ، بس، جع، جس، جن» والوسائل، ح ٢٨٤٧: «أن ينصب». وفي الوسائل، ح ١٢٩٧: «ينصب» بدل «أن يصب».

٨. في «غ، بث، يخ، بف» والوافي: «بئر».

٩. «البلاليع»: جمع البالوعة، وهو ثقب في وسط الدار. قال العلامة الفيض: «والمراد البئر الضيق القم التي يجري فيها ماء المطر ونحوه». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٨٨ (بلع)؛ الوافي، ج ٦، ص ٣٣٩.

١٠. الفقيه، ج ١، ص ١٤١، ح ٣٩٣؛ والتهذيب، ج ١، ص ٤٣١، ح ١٣٧٧، معلقاً عن محمد بن الحسن الصفار، عن أبي محمد عليه السلام. الاستبصار، ج ١، ص ١٩٥، ح ٦٨٦، بسنده عن الصفار، عن أبي محمد عليه السلام، وفي كلّها إلى قوله:

٤٣٧٦ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^١ رَفَعَهُ، قَالَ:

«السُّنَّةُ فِي الْحَنُوطِ ثَلَاثَةٌ عَشْرٌ دِزْهَمًا وَثَلْثُ أَكْثَرُهُ^٢».

وَقَالَ: «إِنَّ جَبْرِئِيلَ^٣ نَزَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِحَنُوطٍ، وَكَانَ^٤ وَزْنُهُ أَرْبَعِينَ دِزْهَمًا، فَقَسَمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ: جُزْءٌ لَهُ، وَجُزْءٌ لِعَلِيِّ، وَجُزْءٌ^٥ لِفَاطِمَةَ^٦».

٤٣٧٧ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ بَغْضِ

أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧، قَالَ: «أَقْلُ مَا يُجْزَى مِنَ الْكَافُورِ لِلْمَيِّتِ مِنْقَالٌ^٨».

● وَفِي رِوَايَةِ الْكَاهِلِيِّ وَحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ:

«يَغْتَسَلُ حَتَّى يَطْهَرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» مع اختلاف يسير وزيادة. التهذيب، ج ١، ص ٤٣١، ح ١٣٧٨، معلقاً عن الصفار، عن أبي محمد^٩، من قوله: «هل يجوز أن يغتسل الميت» مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ١، ص ١٥٠، ذيل ح ٤١٦، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٣٣٩، ح ٤٤٢١؛ وج ٢٤، ص ٣١٢، ح ٢٤٠٩٦؛ وج ٢٤، ص ٣٢٩، ح ٢٤١٣٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٩١، ح ١٢٩٧، من قوله: «هل يجوز أن يغتسل الميت»؛ وج ٢، ص ٥٣٦، ح ٢٨٤٣، إلى قوله: «يغسل حتى يطهر إن شاء الله»؛ و ص ٥٣٨، ح ٢٨٤٧.

١. في التهذيب: «عن أبيه».

٢. في «جن»: «أكثر».

٣. في «بف» والتهذيب: «فكان».

٤. في «غ»، «ي»، «بف»، «جح»: «جزءاً».

٥. في «ي»، «بف»: «وجزاء».

٦. في «ي»، «بف»، «جح»: «وجزاء».

٧. التهذيب، ج ١، ص ٢٩٠، ح ٨٤٥، بسنده عن الكليني. علل الشرائع، ص ٣٠٢، ح ١، بسنده عن محمد بن سنان رفعه، قال: السنة... الفقيه، ج ١، ص ١٤٩، ح ٤١٦، مرسلاً ومع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٣١٤، ح ٢٤١٠١؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٣، ح ٢٨٨٨؛ البحار، ج ٢٢، ص ٥٠٤، ذيل ح ٣.

٨. في التهذيب، ح ٨٤٩: «ونصف».

٩. التهذيب، ج ١، ص ٢٩١، ح ٨٤٦، بسنده عن الكليني. وفيه، ح ٨٤٩، بسنده عن عبد الرحمن بن أبي نجران. وراجع: المقنعة، ص ٧٤. الوافي، ج ٢٤، ص ٣١٥، ح ٢٤١٠٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٣، ح ٢٨٨٩.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْقَضُ مِنْ ذَلِكَ^١ أَرْبَعَةٌ^٢ مَثَاقِيلَ^٣».

٢٤ - بَابُ الْجَرِيدَةِ^٤

١ / ٤٣٧٨. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ

يَحْيَى، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ الصَّنِقَلِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يُوضَعُ^٥ لِلْمَيِّتِ جَرِيدَتَانِ: وَاحِدَةٌ فِي الْيَمِينِ^٦،

وَالْأُخْرَى^٧ فِي الْإَيْسَرِ^٨».

قَالَ: قَالَ^٩: «الْجَرِيدَةُ تَنْفَعُ الْمُؤْمِنَ وَالْكَافِرَ^{١٠}»^{١١}.

١. في التهذيب، ح ٨٤٨: «من الكافور».

٢. في النسخ التي قبلت: «أربع». وما أثبتناه موافق للمطبوع والوافي والوسائل.

٣. التهذيب، ج ١، ص ٢٩١، ح ٨٤٨، بسنده عن الكاهلي وحسين بن المختار. وفيه، ح ٨٤٧، معلقاً عن الكاهلي

وحسين بن المختار. الوافي، ج ٢٤، ص ٣١٥، ح ٢٤١٠٣ و ٢٤١٠٤: «الوسائل، ج ٣، ص ١٣، ح ٢٨٩٠».

٤. في حاشية «بف»: «توضع مع الميت». و«الجريدة»: واحدة الجريد، وهو غصن النخل الذي يُجَرَّد عنه

الخوص، أي الورق، ولا يسمى جريداً مادام عليه الخوص، إنما يسمى سَعَفًا. قال الشيخ البهائي: «إنما يسمى

الجريد سَعَفًا أيضاً». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٥٥: المصباح المنير، ص ٩٦ (جرد): «الحبل المتين، ص ٢٣٠».

٥. في «غ، ي، بث، بح، جح» والوسائل: «توضع».

٦. في «جن»: «اليمنى».

٧. في الوسائل: «وأخرى».

٨. في «بخ» والوافي والوسائل: «وقال».

٩. في «جن»: «في اليسرى».

١٠. قال العلامة المجلسي: «نفع الكافر بتخفيف العذاب، وتخفيف عذاب البرزخ لا ينافي عدم تخفيف عذاب

جهنم، كما يدل عليه الآيات، ويظهر من المفيد في المقنعة أنه حمل الكافر على صاحب الكبيرة». ولعله

استظهره من قوله فيها: «وقد روي عن الصادق عليه السلام أن الجريدة تنفع المحسن والمسيء». إلخ. راجع: المقنعة،

ص ٨٣؛ امرأة العقول، ج ١٣، ص ٣٢٥.

١١. التهذيب، ج ١، ص ٣٢٧، ح ٩٥٤، بسنده عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ١٤٤، ضمن ح ٤٠٤؛ و ص ١٤٥،

ح ٤٠٦، وفيهما مع اختلاف يسير: المقنعة، ص ٨٣، مع اختلاف وزيادة في آخره، وفي الثلاثة الأخيرة هذه

١٥٢/٣ ٤٣٧٩ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ حَنَّانِ بْنِ سَدِيرٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُبَادَةَ الْمَكِّيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ يَسْأَلُهُ^١ عَنِ التَّخْضِيرِ، فَقَالَ: «إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ هَلَكَ، فَأَوْذَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَوْتِهِ^٢، فَقَالَ لِمَنْ يَلِيهِ مِنْ قَرَابَتِهِ: خَضَرُوا صَاحِبَكُمْ، فَمَا أَقْلُ الْمُخَضَّرِينَ^٣».

قَالَ: وَمَا التَّخْضِيرُ؟

قَالَ: «جَرِيدَةٌ خَضَرَاءُ تُوَضَّعُ مِنْ أَصْلِ الْيَدَيْنِ^٤ إِلَى التَّرْقُوتِ^٥».

٤٣٨٠ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُبَادَةَ:

«القطعة: «الجريدة تنفع المؤمن والكافر» رسالة الوافي، ج ٢٤، ص ٣٨١، ح ٢٤٢٦٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٢، ح ٢٩٢٣؛ البحار، ج ٦، ص ٢١٦، ح ٧، وتام الرواية فيه: «الجريدة تنفع المؤمن والكافر».

١. ورد الخبر في الفقيه، ج ١، ص ١٤٥، ح ٤٠٥، عن يحيى بن عباد المكي أنه قال: «سمعت سفیان الثوري يسأل أبا جعفر عليه السلام. ولم نجد في ما تتبعنا من الأسناد والطريق رواية سفیان الثوري عن أبي جعفر عليه السلام. ولعل طبقة سفیان لا تلائم ذلك؛ فقد استشهد مولانا أبو جعفر الباقر عليه السلام سنة أربع عشرة ومائة، وقد ولد سفیان الثوري سنة سبع وتسعين أو خمس وتسعين. اللهم إلا أن يقال: «طلب سفیان العلم وهو مراهق» كما قال به الصفدي في الوافي بالوفيات. راجع: الإرشاد للمفيد، ج ٢، ص ١٨٥؛ مشاهير علماء الأمصار، ص ٢٦٨؛ تهذيب الكمال، ج ١١، ص ١٥٤؛ الوافي بالوفيات، ج ١٥، ص ١٧٤.

هذا، ومن المحتمل أن يكون الأصل في السند هكذا: «يسأل جعفرًا و خُوف جعفرًا» بـ «أبا جعفر».

٢. في «جس»: «بموته».

٣. في حاشية «ج» والوسائل والفقيه: «يوم القيامة».

٤. في الوسائل: «اليدنين».

٥. في الوسائل والفقيه: «إلى أصل الترقوة». و«الترقوة»: العظم الذي بين ثغرة النحر والعاتق. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٥٣؛ النهاية، ج ١، ص ١٨٧ (ترق).

٦. الفقيه، ج ١، ص ١٤٥، ح ٤٠٥، معلقاً عن يحيى بن عباد المكي. وراجع: معاني الأخبار، ص ٣٤٨، ح ١. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٨٢، ح ٢٤٢٦٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٦، ذيل ح ٢٩٣٤.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «تُؤَخَذُ جُرَيْدَةٌ رَطْبَةٌ قَدَرُ ذِرَاعٍ، فَتَوْضَعُ^٢ - وَأَشَارَ بِيَدِهِ - مِنْ عِنْدِ تَرْقُوتِهِ إِلَى يَدِهِ، تُلَفُّ^٣ مَعَ ثِيَابِهِ».

قَالَ: وَقَالَ^٤ الرَّجُلُ: لَقَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام بَعْدُ، فَسَأَلْتُهُ عَنْهُ، فَقَالَ: «نَعَمْ، قَدْ حَدَّثْتُ بِهِ يَحْيَى بْنَ عُبَادَةَ»^٥.

٤٣٨١ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: أَرَأَيْتَ الْمَيِّتَ إِذَا مَاتَ لِمَ تُجْعَلُ^٦ مَعَهُ الْجُرَيْدَةُ؟

قَالَ: «يَتَجَافَى^٧ عَنْهُ الْعَذَابُ وَالْحِسَابُ مَا دَامَ الْعُودُ رَطْبًا» قَالَ^٨: «وَالْعَذَابُ كُلُّهُ

فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ فِي سَاعَةٍ وَاحِدَةٍ^٩ قَدَرُ مَا يُدْخَلُ الْقَبْرَ وَيَرْجِعُ الْقَوْمُ، وَإِنَّمَا جُعِلَتْ

السَّعْفَتَانِ لِذَلِكَ^{١٠}، فَلَا يَصِيبُهُ عَذَابٌ وَلَا حِسَابٌ بَعْدَ جُفُوفِهِمَا^{١١} إِنْ شَاءَ اللَّهُ»^{١٢}.

٤٣٨٢ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، قَالَ:

١. في «ظ، ي، جس، جن»: «يؤخذ».

٢. في الوسائل: «وتوضع».

٣. في التهذيب: «تلفه».

٤. في «بث»: «قال» بدون الواو. وفي «جن»: «فقال».

٥. التهذيب، ج ١، ص ٣٠٨، ح ٦٤، معلقاً عن علي بن إبراهيم. معاني الأخبار، ص ٣٤٨، ذيل ح ١، بسنده عن

إبراهيم بن هاشم، عن عبدالله بن المغيرة، عن يحيى بن عباد، عن أبي عبدالله عليه السلام، إلى قوله: «تلف مع ثيابه»

الوافي، ج ٢٤، ص ٣٨٣، ح ٢٤٢٦٩؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٧، ح ٢٩٣٧.

٦. في «ي، بث، يح، جج، جس، جن»: «لِمَ يجعل».

٧. في «ظ، غ، ي، بخ، جج»: «تجافى». وفي «بس» وحاشية «بخ»: «يجافى».

٨. في الوسائل والعلل: «إِنَّمَا الحساب» بدل «قال».

٩. قال الشيخ البهائي: «وما في الحديث أَنَّ الحساب والعذاب كلّه في يوم واحد وفي ساعة واحدة، ينافي بظواهره

ما تضمنه كثير من الأخبار من اتصال نعيم القبر وعذابه إلى يوم القيامة، اللهم إلا أن يجعل اتصال العذاب

مختصاً بالكافر، كما تضمنه بعض الأخبار». وقيل غير ذلك. راجع: الجبل المتين، ص ٢٣٠؛ الوافي، ج ٢٤،

ص ٣٨٤؛ مرآة العقول، ج ١٣، ص ٣٢٦. ١٠. في «بس، جج، جس»: «- لذلك».

١١. في «بث، جس» وحاشية «بخ»: «جفوفها».

١٢. الفقيه، ج ١، ص ١٤٥، ح ٤٠٧، معلقاً عن زرارة. علل الشرائع، ص ٣٠٢، ح ١، مع اختلاف يسير. الوافي،

ج ٢٤، ص ٣٨٣، ح ٢٤٢٧٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٠، ح ٢٩١٨؛ البحار، ج ٦، ص ٢١٥، ح ٣.

قَالَ: «إِنَّ^١ الْجَرِيدَةَ قَدْرُ شِبْرٍ، تَوْضَعُ وَاحِدَةً مِنْ عِنْدِ التَّرْقُوتِ إِلَى مَا بَلَغَتْ مِمَّا يَلِي الْجِلْدَ^٢، وَالْأُخْرَى^٣ فِي^٤ الْأَيْسَرِ مِنْ عِنْدِ التَّرْقُوتِ إِلَى مَا بَلَغَتْ مِنْ فَوْقِ الْقَمِيصِ»^٥.

٤٣٨٣ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «تَوْضَعُ^٦ لِمَتَّيْتِ جَرِيدَتَانِ: وَاحِدَةً فِي الْأَيْمَنِ، وَالْأُخْرَى فِي الْأَيْسَرِ»^٧.

٤٣٨٤ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُعِيرَةِ، عَنْ حَرِيزٍ وَفَضِيلٍ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:

قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: لِأَيِّ شَيْءٍ تَوْضَعُ^٨ مَعَ الْمَتَّيْتِ الْجَرِيدَةَ؟

قَالَ: «إِنَّهُ يَتَجَاوَى عَنْهُ الْعَذَابُ^٩ مَا دَامَتْ رَطْبَةً^{١٠}»^{١١}.

٤٣٨٥ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ رَفَعَهُ، قَالَ:

قِيلَ لَهُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، رُبَّمَا حَضَرْتَنِي مَنْ أَخَافُهُ، فَلَا يُمَكِّنُ وَضْعَ الْجَرِيدَةِ عَلَى مَا

١. في «غ»: «إِنَّ».

٢. في التهذيب: «+» الأيمن».

٣. في «غ»: «وَأُخْرَى».

٤. في «بث»: «مِنْ».

٥. التهذيب، ج ١، ص ٣٠٩، ح ٨٩٧، معلقاً عن علي بن إبراهيم الوافي، ج ٢٤، ص ٣٨٤، ح ٢٤٢٧٢؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٦، ح ٢٩٣٥.

٦. في «غ»، بث، يع، يخ، بس، جح، جس، جن، والوافي: «يوضع».

٧. الوافي، ج ٤، ص ٣٨٥، ح ٢٤٢٧٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٧، ح ٢٩٣٩.

٨. في «يع، يخ، جح، جس» والبحار: «يوضع». وفي التهذيب: «يكون».

٩. في «ي، يع، يخ، بس، يف، جح، جس، جن»: «العذاب».

١٠. في حاشية «ظ»، بث، يع: «خضرة».

١١. التهذيب، ج ١، ص ٣٢٧، ح ٩٥٥، بسنده عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ١٤٤، ح ٤٠١، مرسلًا، مع اختلاف

يسير. وفيه، ذيل ح ٤٠٢، مرسلًا عن النبي صلى الله عليه وآله، مع اختلاف الوافي، ج ٢٤، ص ٣٨٣، ح ٢٤٢٧١؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٢، ح ٢٩٢٤؛ البحار، ج ٦، ص ٢١٥، ح ٤.

رَوَيْتَنَا؟

قَالَ^٢: «أَدْخِلْهَا حَيْثُ مَا^٣ أَمَكَنَّ^٤».

٩ / ٤٣٨٦. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِنْدِيِّ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ^٥، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْجُرَيْدَةِ تَوَضَّعَ فِي الْقَبْرِ؟

قَالَ: «لَا بَأْسَ^٧».

١٠ / ٤٣٨٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، قَالُوا:

قُلْنَا لَهُ: جُعِلْنَا فِذَاكَ^٨، إِنْ لَمْ نَقْدِرْ^٩ عَلَى الْجُرَيْدَةِ؟ فَقَالَ: «عَوْدُ السِّدْرِ».

قِيلَ^{١٠}: فَإِنْ لَمْ نَقْدِرْ^{١١} عَلَى السِّدْرِ؟ فَقَالَ^{١٢}: «عَوْدُ^{١٣} الْجِلَافِ^{١٤}».

١. في «بث»: «ماروينا». وفي الوافي: «ماروينا».

٢. في «بخ» والوافي: «فقال».

٤. التهذيب، ج ١، ص ٣٢٧، ح ٩٥٨، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٨٥، ح ٢٤٢٧٤؛ الوسائل، ج ٣،

ص ٢٨، ح ٢٩٤٠.

٦. في «جس»: «فلا بأس». وفي مرآة العقول، ج ١٣، ص ٣٢٧: «ظاهره تحقّق السّنة بمطلق الوضع في القبر، ويمكن حمله على حال التقيّة، كما مرّ».

٧. التهذيب، ج ١، ص ٣٢٨، ح ٩٥٨، بسنده عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ١٤٤، ح ٤٠٣، مرسلًا. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٨٥، ح ٢٤٢٧٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٨، ح ٢٩٤٢.

٨. في «بف»: «فداكم».

١٠. في «غ»: «وقيل». وفي التهذيب: «قلت».

١٢. في حاشية «بخ»: «قال».

١٣. «العود»: كلّ خشبة دقّت. وقيل: العود: خشبة كلّ شجرة، دقّ أو غلط. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٣١٩ (عود).

١٤. «الجلّاف»: ككتاب: شجر الصفصاف، وقيل: صنف من الصفصاف وليس به، سميّ خلافاً لأنّ السيل يجيء به سيّاً، فنبئت من خلاف أصله. راجع: المصباح المنير، ص ١٧٩؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٧٨ (خلف).

١٥. التهذيب، ج ١، ص ٢٩٤، ح ٨٥٩، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٨٦، ح ٢٤٢٧٨؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٤، ح ٢٩٣١.

١١ / ٤٣٨٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ^١ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ

١٥٤ / ٣ عَلِيٍّ بْنِ بِلَالٍ :

أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ يَسْأَلُهُ^٢ عَنِ الْجَرِيدَةِ : إِذَا لَمْ نَجِدْ^٣ نَجْعَلْ^٤ بَدَلَهَا غَيْرَهَا فِي مَوْضِعِ

لَا يُمْكِنُ النَّحْلُ ؟

فَكَتَبَ : «يَجُوزُ إِذَا أُعْزِزَتِ الْجَرِيدَةُ^٥ ، وَالْجَرِيدَةُ أَفْضَلُ ، وَبِهِ جَاءَتْ الرِّوَايَةُ^٦ .»

• وَرَوَى عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى ، قَالَ : «يُجْعَلُ^٧ بَدَلَهَا عُودُ الرُّمَانِ^٨ .»

١٢ / ٤٣٨٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ جَمِيلٍ ، قَالَ :

سَأَلْتُهُ عَنِ الْجَرِيدَةِ : تَوْضَعُ مِنْ دُونِ الثِّيَابِ ، أَوْ مِنْ فَوْقِهَا ؟

قَالَ : «فَوْقَ الْقَمِيصِ وَدُونِ^٩ الْخَاصِرَةِ^{١٠} .»

١. في «بس» : «القاساني» . ٢. في «ب» : «ليأله» .

٣. في «ي» ، «جس» ، «الوسائل» . «لم يجد» . وفي «بج» : «لم تجد» . وفي «جن» : «لم تجدها» .

٤. في «ي» ، «الوسائل» : «يجعل» . وفي «بج» : «أجعل» .

٥. في «ظ» : «بدلها» .

٦. «أُعْزِزَتِ الجريدة» ، أي لم يُقَدَّر عليها مع الاحتياج إليها ، من قولهم : أعوزه الشيء ، إذا احتاج إليه فلم يقدر عليه . ونقل عن ابن القطّاع أنه قال : «أعوز الشيء» ، أي تعذّر فعله الفعل معلوم . راجع : الصحاح ، ج ٣ ، ص ٨٨٨ ؛ تاج العروس ، ج ١٥ ، ص ٢٥٢ (عوز) .

٧. في الوافي : «وبه جاءت الرواية» يعني عن رسول الله ﷺ .

٨. التهذيب ، ج ١ ، ص ٢٩٤ ، ح ٨٦٠ ، معلقاً عن علي بن إبراهيم . الفقيه ، ج ١ ، ص ١٤٤ ، ح ٤٠٤ ، معلقاً عن علي بن بلال ، عن أبي الحسن الثالث عليه السلام ، مع اختلاف الوافي ، ج ٢٤ ، ص ٣٨٦ ، ح ٢٤٢٧٩ ؛ الوسائل ، ج ٣ ، ص ٢٤ ، ح ٢٩٣٠ .

٩. في «بث» : «تجعل» .

١٠. التهذيب ، ج ١ ، ص ٢٩٤ ، ح ٨٦١ ، معلقاً عن علي بن إبراهيم . الوافي ، ج ٢٤ ، ص ٣٨٦ ، ح ٢٤٢٨٠ ؛ الوسائل ، ج ٣ ، ص ٢٥ ، ح ٢٩٣٢ .

١١. في «بج» : «دون» بدون الواو .

١٢. «الخاصرة» : ما بين الخُرْقَةِ والتَّصْصِيرِ . والحرقة : رأس الورك ، والتَّصْصِيرُ : أسفل الأضلاع . وقيل غير ذلك . راجع : لسان العرب ، ج ٤ ، ص ٢٤٠ (خصر) ؛ وج ٥ ، ص ١٠٣ (قصر) ؛ وج ٩ ، ص ٤٦ (حرقف) . وقال العلامة المجلسي في مرآة العقول : «قوله عليه السلام : ودون الخاصرة ، أي قرب الخاصرة من فوق ، وظاهره الاكتفاء بالواحدة» .

فَسَأَلَتْهُ مِنْ أَيِّ جَانِبٍ؟

فَقَالَ: «مِنْ الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ».^٢

٢٥ - بَابُ الْمَيِّتِ يَمُوتُ وَهُوَ جُنُبٌ أَوْ حَائِضٌ أَوْ نَفْسَاءُ

١/ ٤٣٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لَهُ^٣: مَاتَ مَيِّتٌ وَهُوَ جُنُبٌ كَيْفَ يُغْسَلُ؟ وَمَا يُخْرِئُهُ مِنَ الْمَاءِ؟

فَقَالَ^٤: «يُغْسَلُ غُسْلًا وَاحِدًا، يُخْرِئُ ذَلِكَ عَنْهُ لِحْجَابَتَيْهِ^٥ وَلِغُسْلِ الْمَيِّتِ؛ لِأَنَّهُمَا

خُزْمَتَانِ^٦ اجْتَمَعَتَا فِي خُزْمَةٍ وَاحِدَةٍ».^٨

١. في «غ، بث»: «من جانب».

٢. راجع: الفقيه، ج ١، ص ١٥٠، ذيل ح ٤١٦. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٨٧، ح ٢٤٢٨١؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٦، ح ٢٩٣٦.

٣. في «بج»: «لأبي جعفر» بدل «له».

٤. في «ط، غ، بث، جح»: «قال».

٥. في الوافي: «ميت مات».

٦. في «بث»: «عن الجنب» بدل «عنه لجنبته».

٧. الخُزْمَةُ: ما لا يحل انتهاكه. قال الطريحي: «وجميع ما كلف الله به بهذه الصفة، فمن خالف فقد انتهك الحرمة ومنه حديث غسل الجنب الميت: يغسل غسلاً واحداً؛ لأنها حرمتان اجتمعتا في حرمة واحدة، أي تكليفان اجتماعاً في واحد». وقال العلامة المجلسي: «لعل معناه طبيعتان تحققتا في ضمن فرد، فيمكن الاستدلال به على التداخل في غير الأغسال أيضاً». راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٧٣؛ مجمع البحرين، ج ٦، ص ٣٨ (حرم)؛ مرآة العقول، ج ١٣، ص ٣٢٩.

٨. التهذيب، ج ١، ص ٤٣٢، ح ١٣٨٤؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٩٤، ح ٦٨٠، بسندهما عن حماد. وفي التهذيب، ج ١، ص ٤٣٢، ح ١٣٨٧، ١٣٨٩؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٩٤، ح ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٥، بسند آخر عن أبي عبد الله، إلى قوله: «يغسل غسلاً واحداً» مع اختلاف يسير وزيادة. وفي التهذيب، ج ١، ص ٤٣٢، ح ١٣٨٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٩٤، ح ٦٨٤، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبيه، إلى قوله: «يغسل غسلاً واحداً» مع اختلاف يسير وزيادة في أوله وآخره. وفي التهذيب، ج ١، ص ٤٣٢، ح ١٣٨٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٩٤، ح ٦٨١، بسند آخر عن أحدهما، إلى قوله: «يغسل غسلاً واحداً» مع اختلاف يسير. التهذيب، ج ١، ص ٤٣٢، ح ١٣٨٣، بسند آخر عن أبي إبراهيم، إلى قوله: «يغسل غسلاً واحداً» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٣١، ح ٢٤١٣٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥٣٩، ح ٢٨٥٠.

٤٣٩١ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ: إِذَا مَاتَتْ فِي نَفَاسِهَا كَيْفَ تُغْسَلُ؟ قَالَ: «مِثْلَ غُسْلِ الطَّاهِرَةِ»^١، وَكَذَلِكَ الْحَائِضُ، وَكَذَلِكَ الْجُنُبُ إِنَّمَا يَغْسَلُ غُسْلًا وَاحِدًا فَقَطْ»^٢.

٤٣٩٢ / ٣ . سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^٣، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ وَأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ: فِي الْمَرْأَةِ إِذَا مَاتَتْ نَفْسَاءً وَكَثُرَ دَمُهَا، أُدْخِلَتْ إِلَى السَّرَّةِ فِي الْأَدَمِ^٤، أَوْ مِثْلِ الْأَدَمِ^٥ نَظِيفٍ، ثُمَّ تَكْفَنُ بَعْدَ ذَلِكَ^٦.

٢٦ - بَابُ الْمَرْأَةِ تَمُوتُ وَفِي بَطْنِهَا وَلَدٌ يَتَحَرَّكُ

١٥٥ / ٣

٤٣٩٣ / ١ . حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ،

١. في الوافي والوسائل والتهذيب: «الطاهر».

٢. التهذيب، ج ١، ص ٤٣٢، ح ١٣٨٢، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال. الفقيه، ج ١، ص ١٥٣، ح ٤٢٣، معلقاً عن عمار بن موسى الساباطي، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٣٢، ح ٢٤١٣٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥٤٠، ذيل ح ٢٨٥١.

٣. لا تصح رواية المصنف عن سهل بن زياد مباشرة، وليس في الباب سند يصلح أن يكون هذا السند معلقاً عليه. والمحمّل كون السند معلقاً على سند الحديث ٤٣٨٧، كما أنّ المحتمل اكفاء الكليني بوضوح طريقه إلى سهل بن زياد، وهي «عدة من أصحابنا» في أكثر أسناد سهل، التي تبلغ الثمانين بالمائة. ولعله لشدة هذا الوضوح أورد الشيخ الحرّ السند في الوسائل، ج ٣، ص ٤٨، ذيل ح ٢٩٩٢ هكذا: «محمد بن يعقوب، عن عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد».

٤. في الوسائل والتهذيب: «الأديم». و«الأدم» بفتحيتين: اسم لجمع أديم، وهو الجلد المدبوغ المصلح بالدباغ راجع: المغرب، ص ٢٢ (أدم).

٥. في الوسائل والتهذيب: «الأديم».

٦. التهذيب، ج ١، ص ٣٢٤، ح ٩٤٧، وفيه هكذا: «الحسن بن محبوب رفعه قال: المرأة... مع زيادة في آخره. الفقيه، ج ١، ص ١٥٣، ح ٤٢٥، مراسلاً عن الصادق عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٣٤، ح ٢٤١٤٤؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٧، ذيل ح ٢٩٩٢.

عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَقْطِينٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ الْعَبْدَ الصَّالِحَ عَنِ الْمَرْأَةِ تَمُوتُ وَلَدَهَا فِي بَطْنِهَا؟

قَالَ: «يُشَقُّ بَطْنُهَا، وَيُخْرَجُ وَلَدُهَا».^١

٤٣٩٤ / ٢. سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ تَمُوتُ وَيَتَحَرَّكُ الْوَلَدُ فِي بَطْنِهَا: أ

يُشَقُّ بَطْنُهَا، وَيُسْتَخْرَجُ وَلَدُهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ».^٢

● وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ زَادَ فِيهِ^٣: «يُخْرَجُ الْوَلَدُ، وَيَخَاطُ بَطْنُهَا».^٤

٤٣٩٥ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ حَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ وَهْبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع: إِذَا مَاتَتِ الْمَرْأَةُ^٥ وَفِي بَطْنِهَا

١. في «ط»: «تَشَقُّ».

٢. في الوافي: «+ منه».

٣. التهذيب، ج ١، ص ٣٤٣، ح ١٠٠٥، بسنده عن الكليني. وفيه، ح ١٠٠٤، بسنده عن علي بن يقطين، عن أبي الحسن موسى ع. الكافي، كتاب الجنائز، باب المرأة تموت وفي بطنها صبي يتحرك، ح ٤٥٩٧، بسند آخر عن أبي عبد الله ع. وفي رجال الكشي، ص ١٦٢، ضمن ح ٢٧٥؛ والاختصاص، ص ٢٠٣، ضمن الحديث، بسند آخر عن الباقر ع. وفي الأربعة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٣٩، ح ٢٤١٥٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٧٠، ح ٢٦٧٠.

٤. الظاهر أن حال هذا السند مشابه لسند الحديث ٤٣٩٢؛ فقد أورد الشيخ الطوسي الخبر في التهذيب بسنده عن محمد بن يعقوب، عن عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ.

٥. التهذيب، ج ١، ص ٣٤٤، ح ١٠٠٦، بسنده عن الكليني، عن عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٣٩، ح ٢٤١٥٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٧٠، ح ٢٦٧٢.

٦. في «بث» والوافي: «- زاد فيه».

٧. الكافي، كتاب الجنائز، باب المرأة تموت وفي بطنها صبي يتحرك، ح ٤٥٩٧، عن علي بن إبراهيم، عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله ع، مع اختلاف يسير. التهذيب، ج ١، ص ٣٤٤، ح ١٠٠٧، وتماثل الرواية فيه: «وفي رواية ابن أبي عمير، عن ابن أذينة: يخرج الولد ويخاط بطنها». الوافي، ج ٢٤، ص ٣٣٩، ح ٢٤١٦٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٦٩، ح ٢٦٦٩؛ و ص ٤٧١، ح ٢٦٧٣.

٨. في «غ»: «امرأة».

وَلَدَ يَتَحَرَّكَ، يُشَقُّ^١ بَطْنُهَا^٢، وَيُخْرَجُ الْوَلَدُ.

وَقَالَ فِي الْمَرْأَةِ يَمُوتُ^٣ فِي بَطْنِهَا الْوَلَدُ، فَيَتَخَوَّفُ^٤ عَلَيْهَا، قَالَ: «لَا بَأْسَ أَنْ يَدْخُلَ الرَّجُلُ^٥ يَدَهُ، فَيَقْطَعَهُ وَيُخْرِجَهُ^٦».

٢٧ - بَابُ كَرَاهِيَةِ أَنْ يُقَصَّ مِنَ الْمَيِّتِ ظَفْرٌ أَوْ شَعْرٌ^١

٤٣٩٦ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَمَسُّ مِنَ الْمَيِّتِ شَعْرٌ وَلَا ظَفْرٌ، وَإِنْ سَقَطَ مِنْهُ شَيْءٌ، فَاجْعَلْهُ فِي كَفْنِهِ»^{١٠}.

٤٣٩٧ / ٢. عَنْهُ^{١١}، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ غِيَاثٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَرِهَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام أَنْ تُحْلَقَ^{١٢} عَانَةُ الْمَيِّتِ إِذَا

١٥٦/٣

١. هكذا في «ظ»، «ي»، «ث» والوافي والتهذيب. وفي «غ»: «تَشَقَّ». وفي المطبوع سائر النسخ: «شَقَّ».

٢. في التهذيب: «- بطنها».

٣. هكذا في «غ»، «ي»، «ث»، «ب»، «ج»، «جس»، «جن» والوسائل والتهذيب وقرب الإسناد. وفي «ظ» والمطبوع: «تموت».

٤. في حاشية «بج»: «ويَتَخَوَّفُ». وفي «جس»: «فتخوف».

٥. في امرأة العقول، ج ١٣، ص ٣٣١: «ولا خلاف في أصل الحكم لكن حمل الرجل على ما إذا لم توجد امرأة تحسن ذلك».

٦. في التهذيب وقرب الإسناد: «+ إذا لم ترفق به النساء».

٧. التهذيب، ج ١، ص ٣٤٤، ح ١٠٠٨، بسنده عن الكليني. قرب الإسناد، ص ١٣٦، ح ٤٧٨، عن أبي البخري، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن أمير المؤمنين عليه السلام، من قوله: «في المرأة تموت في بطنها». الوافي، ج ٢٤، ص ٣٤٠، ح ٢٤١٦٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٧٠، ح ٢٦٧١.

٨. في «بخ»: «كرهه».

٩. في امرأة العقول: «شعر أو ظفر».

١٠. التهذيب، ج ١، ص ٣٢٣، ح ٩٤٠، بسنده عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ١٥٠، ذيل ح ٤١٦، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٣٥، ح ٢٤١٤٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥٠٠، ح ٢٧٤٨.

١١. في «جن»: «علي».

١٢. في «غ»، «ي»، «ث»، «ب»، «جس»، «جن» والوافي: «أن يحلق». وفي «بج»: «أن تحلق».

غُسِّلَ، أَوْ يَقْلَمَ لَهُ ظُفْرٌ، أَوْ يَجَزَّ لَهُ شَعْرٌ.^١

٤٣٩٨ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مِهْزَمٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كُرِّهَ أَنْ يَقَصَّ مِنَ الْمَيِّتِ^٢ ظُفْرٌ، أَوْ يَقَصَّ لَهُ^٣ شَعْرٌ، أَوْ تَخْلُقَ^٤ لَهُ عَانَةٌ، أَوْ يَغْمَضَ^٥ لَهُ مَفْصِلٌ^٦». ^٧

٤٣٩٩ / ٤. حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِنْدِيِّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْمِثْمِيِّ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمَيِّتِ يَكُونُ عَلَيْهِ الشَّعْرُ، فَيُخْلَقُ عَنْهُ، أَوْ يَقْلَمُ؟ قَالَ: «لَا يَمَسُّ مِنْهُ شَيْءٌ، اغْسِلْهُ وَادْفِنْهُ».^٨

٢٨ - بَابُ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَيِّتِ بَعْدَ أَنْ يُغَسَّلَ^٩

٤٤٠٠ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْكَاهِلِيِّ:

١. الفقيه، ج ١، ص ١٥٢، ح ٤١٨؛ والتهذيب، ج ١، ص ٣٢٣، ح ٩٤٣، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف.
٢. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٣٥، ح ٢٤١٤٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥٠٠، ح ٢٧٤٩.
٣. في التهذيب: «يكروه».
٤. في التهذيب: «للميت» بدل «من الميت».
٥. في «بح» - «يقص له».
٦. في «غ» ي، بث، يخ، بس، جح، جن، والوسائل والتهذيب: «أو يخلق».
٧. في الوافي والوسائل والتهذيب: «أو يغمز».
٨. التهذيب، ج ١، ص ٣٢٣، ح ٩٤١، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٣٥، ح ٢٤١٤٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥٠٠، ح ٢٧٥١.
٩. التهذيب، ج ١، ص ٣٢٣، ح ٩٤٢، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٣٦، ح ٢٤١٥٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥٠٠، ح ٢٧٥٠.
٩. في «غ»: «بعد ما يغسل». وفي «بح»: «بعد ما غسل».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا خَرَجَ مِنْ مَنْخِرِ الْمَيِّتِ الدَّمُ، أَوْ الشَّيْءُ بَعْدَ الْغُسْلِ، وَأَصَابَ الْعِمَامَةَ أَوْ الْكَفَنَ^٢، قَرَضَهُ بِالْمِقْرَاضِ^٣».

١ / ٤٤٠٢. عَنْهُ^٤، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ رَفَعَهُ، قَالَ:

«إِذَا غُسِلَ الْمَيِّتُ، ثُمَّ أُخِذَتْ^٥ بَعْدَ الْغُسْلِ، فَإِنَّهُ يُغْسَلُ الْخَدَّتَ، وَلَا يُعَادُ الْغُسْلُ»^٦.

٢ / ٤٤٠٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا خَرَجَ مِنَ الْمَيِّتِ شَيْءٌ بَعْدَ مَا يَكْفَنُ، فَأَصَابَ الْكَفَنَ، قَرِضَ^٧ مِنْهُ»^٨.

٢٩ - بَابُ الرَّجُلِ يُغْسَلُ الْمَوْتَةَ وَالْمَوْتَةُ تُغْسَلُ الرَّجُلَ

١٥٧/٣

١ / ٤٤٠٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ

١. «الْمَنْخَرُ»: ثقب الأنف، قال الجوهرى: «وقد تكرر الميم اتباعاً لكسرة الخاء، كما قالوا: مَيْتَنٌ، وهما نادران؛ لأنَّ مفعلاً ليس من الأبنية». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٨٢٤؛ النهاية، ج ٥، ص ٣٢ (نخر).
٢. فى «غ» والتهديب، ص ٤٣٦: «والكفن».

٣. التهديب، ج ١، ص ٤٤٩، ح ١٤٥٧، بسنده عن أحمد بن محمد بن أبي نصر. وفيه، ص ٤٣٦، ح ١٤٠٥، بسنده عن أحمد بن محمد، عن الكاهلي، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٣٦، ح ٢٤١٥٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥٤٣، ح ٢٨٦١.

٤. الضمير إما راجع إلى سهل بن زياد، وإما راجع إلى أحمد بن محمد بن أبي نصر، ولعل رجوعه إلى سهل أولى.
٥. فى الوافي: «ثم حدث».

٦. التهديب، ج ١، ص ٤٤٩، ح ١٤٥٥، بسنده عن عبدالله بن يحيى الكاهلي والحسين بن مختار، عن أبي عبدالله عليه السلام، وفيه، ح ١٤٥٦، بسند آخر، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٣٧، ح ٢٤١٥٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥٤٣، ح ٢٨٦٢؛ وج ٣، ص ٤٦، ح ٢٩٨٩.

٧. فى «ث»، بس، جمع: «قرضه». وفى «ج»، بخر: «قرض».

٨. التهديب، ج ١، ص ٤٥٠، ح ١٤٥٨، بسنده عن ابن أبي عمير وأحمد بن محمد، عن غير واحد من أصحابنا، عن أبي عبدالله عليه السلام. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٣٧، ح ٢٤١٥٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥٤٢، ح ٢٨٦٠؛ وج ٣، ص ٤٦، ح ٢٩٨٨.

الْحَلِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَمُوتُ وَلَيْسَ عِنْدَهُ مَنْ يُغَسِّلُهُ إِلَّا

النِّسَاءُ؟

فَقَالَ^١: «تَغَسِّلُهُ امْرَأَتُهُ، أَوْ ذَاتُ قَرَابَةٍ إِنْ كَانَتْ لَهُ، وَتَصُبُّ^٢ النِّسَاءُ عَلَيْهِ الْمَاءَ

صَبَاءً؛ وَفِي الْمَرْأَةِ إِذَا مَاتَتْ، يُدْخِلُ زَوْجُهَا يَدَهُ تَحْتَ قِمِيصِهَا، فَيَغَسِّلُهَا»^٣.

٤٤٠٤ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ

بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ: أَمْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى امْرَأَتِهِ حِينَ تَمُوتُ، أَوْ

يَغَسِّلَهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهَا مَنْ يَغَسِّلُهَا؟ وَعَنِ الْمَرْأَةِ هَلْ تَنْظُرُ إِلَى مِثْلِ ذَلِكَ مِنْ

زَوْجِهَا حِينَ يَمُوتُ؟

فَقَالَ^٤: «لَا بَأْسَ بِذَلِكَ، إِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ أَهْلُ الْمَرْأَةِ كَرَاهَةً^٥ أَنْ يَنْظُرَ زَوْجُهَا إِلَى

شَيْءٍ^٦ يَكْرَهُونَهُ مِنْهَا»^٧.

١. في «ظ»، غ، ي، بث، يج، جس، جن، والوسائل والتهذيب، ح ١٤٠٩ والاستبصار، ص ١٩٦: «قال».

٢. في «ي»، بف، جس، جن، والوافي والوسائل، ح ٢٨٢٢ والاستبصار، ص ١٩٦: «ذو». وفي «بخ»: «ذات».

٣. في «بث»، بس، بف، جس، والوسائل، ح ٢٧٩٢: «ويصب».

٤. الاستبصار، ج ١، ص ١٩٦، ح ٦٨٩، بسنده عن الكليني. التهذيب، ج ١، ص ٤٣٧، ح ١٤١٠، معلقاً عن علي بن

إبراهيم. وفيه، ح ١٤٠٩: والاستبصار، ج ١، ص ١٩٨، ح ٦٩٧، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبي

عمير، عن حماد بن عثمان، عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٢٥، ح ٢٤٠٥٣:

الوسائل، ج ٢، ص ٥١٧، ح ٢٧٩٢؛ و ص ٥٢٩، ح ٢٨٢٢.

٥. في التهذيب: «عنده».

٦. في «ي»: «قال: فقال». وفي «جن» وحاشية «بخ»: «قال».

٧. في «بث»، بخ، بس، جس، جن، والوسائل والفقيه والاستبصار: «كراهية».

٨. في الوافي: «إلى ما».

٩. التهذيب، ج ١، ص ٤٣٩، ح ١٤١٧: والاستبصار، ج ١، ص ١٩٨، ح ٦٩٨، معلقاً عن الحسين بن سعيد. »

٤٤٠٥ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ: يُغَسِّلُ امْرَأَتَهُ؟

قَالَ: نَعَمْ، مِنْ وَرَاءِ الثُّوبِ^١.

٤٤٠٦ / ٤. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِنْدِيِّ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَمُوتُ وَلَيْسَ عِنْدَهُ مَنْ يُغَسِّلُهُ إِلَّا النِّسَاءُ: هَلْ تُغَسِّلُهُ النِّسَاءُ؟

فَقَالَ: «تُغَسِّلُهُ امْرَأَتُهُ وَذَاتُ^٢ مَحْرَمِهِ^٣، وَتَصُبُّ^٤ عَلَيْهِ^٥ النِّسَاءُ الْمَاءَ صَبًّا مِنْ فَوْقِ الثِّيَابِ^٦»^٧.

«الشيخ» ج ١، ص ١٤٢، ح ٣٩٨، معلقاً عن عبد الله بن سنان. وراجع: الاستبصار، ج ١، ص ١٩٩، ح ٧٠١. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٩٥، ح ٢٤٠٥٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥٢٨، ح ٢٨٢٠.

١. في «جن» و«التهذيب»، ص ٤٣٨: «الثياب». وفي «مرآة العقول»، ج ١٣، ص ٣٣٥: «يحتمل أن يكون المراد بجميع تلك الأخبار ستر العورة، لا كما فهمه الأكثر، فتدبر».

٢. الاستبصار، ج ١، ص ١٩٦، ح ٦٩٠، بسنده عن الكليني. التهذيب، ج ١، ص ٤٣٨، ح ١٤١١، معلقاً عن محمد بن يحيى. وفيه، ص ٤٤٠، صدر ح ١٤٢٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٠٠، صدر ح ٧٠٦، بسند آخر. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٩٦، ح ٢٤٠٥٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥٢٩، ح ٢٨٢١.

٣. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي. وفي «غ»: «ذات» بدون الواو. وفي «بح» والمطبوع والوسائل: «أو ذات».

٤. في «ظ»، «بح»، «بخ»، «جس»: «محرمة». وفي الاستبصار: «محرم».

٥. في «ظ»، «بس»: «ويصب». وفي «بف»: «فيصب».

٦. في «غ»، «بث»، «بس»، «جح»، «جس»: «وحاشية «بح»، «جن»: «عليها».

٧. في حاشية «بح»: «الثوب». وفي «مرآة العقول»: «قوله عليه السلام من فوق الثياب، يمكن أن يكون ذلك للنساء الأجانب اللاتي يصيبن الماء، لا المحارم. وهذا وجه جمع بين الأخبار، فلا تغفل».

٨. التهذيب، ج ١، ص ٤٣٩، ح ١٤١٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٩٧، ح ٦٩٥، معلقاً عن حميد بن زياد «

٥ / ٤٤٠٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقِدٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ صَاحِبًا لَنَا يَسْأَلُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمَرْأَةِ تَمُوتُ مَعَ رِجَالٍ لَيْسَ فِيهِمْ ذُو مَحْرَمٍ: هَلْ يَغْتَسِلُونَهَا وَعَلَيْهَا ثِيَابُهَا؟

١٥٨/٣

قَالَ ٢: «إِذَا ٣ يَدْخُلُ ٤ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، وَلَكِنْ يَغْتَسِلُونَ ٥ كَفَّيْهَا» ٦.

٦ / ٤٤٠٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ إِذَا مَاتَتْ؟

فَقَالَ ٧: «يَدْخُلُ زَوْجُهَا يَدَهُ ٨ تَحْتَ قَمِيصِهَا إِلَى الْمَرَافِقِ ٩». ١٠.

١٠ . الوافي، ج ٢٤، ص ٢٩٦، ح ٢٤٠٥٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥١٧، ح ٢٧٩٣.

١. في «جن» والاستبصار: «الرجال».

٢. في «غ»، «بخ»، «بف»، «الوافي» والفتحية والتهذيب والاستبصار: «فقال».

٣. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «إذن».

٤. قال الشيخ البهائي: «يدخل بالبناء للمفعول، أي يعاب، والدخل بالتحريك: العيب، والضمير في عليهم يعود إلى أقارب المرأة لدلالة ذكرها عليهم، وقد يقرأ بالبناء للفاعل، وتجعل الإشارة إلى التلذذ، وضمير عليهم إلى الرجال الذين يغسلونها». والعلامة الفيض اختار الأول، والعلامة المجلسي نقل عن السيد الداماد أنه اختار الثاني، حيث قال: «يدخل، على صيغة المعلوم، واسم الإشارة للتغسيل، وضمير الجمع المجرور للرجال، و«على» للاستضرار، أي إذا يدخل ذلك التغسيل عليهم في صحيفة عملهم فيستضرون به ويكون عليهم وبالأ ونيكالا في النشأة الآخرة. وربما يتوهم الفعل على البناء للمفعول... ولا يستقيم على قانون اللغة ولا يستصحّه أحد من أئمة العربية». راجع: مشرق الشمسين، ص ٢٩٨.

٥. في «ظ»: «يغسلون».

٦. التهذيب، ج ١، ص ٤٤٢، ح ١٤٢٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٠٢، ح ٧١٣، بسندهما عن علي بن النعمان.

الفتحية، ج ١، ص ١٥٣، ح ٤٢٦، مرسلاً، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٩٦، ح ٢٤٠٥٧؛

الوسائل، ج ٢، ص ٥٢٣، ذيل ح ٢٨٠٧. ٧. في «ظ»، «بخ»، «جج» والوسائل: «قال».

٨. في «غ»، «بخ»، «بف»: «+ من».

٩. في «بف»: «المرفق». وفي حاشية «بث»: «+ ويغسلها». وفي التهذيب: «+ فيغسلها». ولعل المراد

٧ / ٤٤٠٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ سِرْحَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ ^١ يَمُوتُ فِي السَّفَرِ، أَوْ فِي الْأَرْضِ ^٢ لَيْسَ مَعَهُ فِيهَا إِلَّا النِّسَاءُ، قَالَ: «يُذْفَنُ، وَلَا يُغْسَلُ».

وَقَالَ فِي الْمَرْأَةِ تَكُونُ مَعَ الرَّجَالِ: «بِتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهَا ^٣ زَوْجُهَا، فَإِنْ كَانَ مَعَهَا زَوْجُهَا، فَلْيُغْسَلْهَا مِنْ فَوْقِ الدَّرْعِ ^٤، وَيَسْكَبَ عَلَيْهَا الْمَاءَ سَكْبًا، وَلْتُغْسَلْهُ امْرَأَتُهُ إِذَا مَاتَ، وَالْمَرْأَةُ لَيْسَتْ مِثْلَ الرَّجُلِ ^٥، الْمَرْأَةُ أَشْوَأُ مَنْظَرًا حِينَ تَمُوتُ» ^٦.

«بالمرفاق العورتان من الميت وما يليهما مجازاً، كما قال به الشيخ البهائي والعلامة المجلسي عند شرح قوله عليه السلام:

«غسل الميت يبدأ بمرفقيه» المروي في التهذيب، ج ١، ص ٤٤٦، ح ١٤٤٤، واستشهد العلامة المجلسي في ذلك بما قال في القاموس من قوله: «مرفق الدار: مصاب الماء ونحوها»، وبما في النهاية من قوله «في حديث أبي أيوب: وجدنا مرافقهم قد استقبل، يريد الكنف والخشوش، واحدها: المرفاق بالكسر». راجع: النهاية، ج ٢، ص ٢٤٧؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٧٨ (رفق)؛ الحبل المتين، ص ٦١؛ مشرق الشمس، ص ٢٩٣؛ ملاذ الأخبار، ج ٣، ص ٢٥٨.

١٠. التهذيب، ج ١، ص ٤٣٨، ح ١٤١٢؛ والإستبصار، ج ١، ص ١٩٧، ح ٦٩١، معلقاً عن أحمد بن محمد. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٩٧، ح ٢٤٠٦٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥٣٠، ح ٢٨٢٤.

١. في «بس» والوسائل: «في رجل».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب، ص ٣٤٣ وفي حاشية «ب» والمطبوع: «في أرض».

٣. في «بس»: «مع».

٤. في «بس»: «- فإن كان معها زوجها».

٥. درع المرأة: قميصها. راجع: النهاية، ج ٢، ص ١١٤ (درع).

٦. في حاشية «غ»: «الرجال». وفي الوسائل: «+ و».

٧. التهذيب، ج ١، ص ٣٤٣، ح ١٠٠٣، معلقاً عن الكليني، إلى قوله: «يُذْفَنُ وَلَا يُغْسَلُ». وفيه، ص ٤٣٨،

ح ١٤١٥؛ والإستبصار، ج ١، ص ١٩٧، ح ٦٩٤، معلقاً عن سهل بن زياد. وفيه، ح ٦٩٣؛ والتهذيب، ج ١،

ص ٤٣٨، ح ١٤١٤، بسند آخر. وفيه، ص ٤٤١، ح ١٤٢٤؛ والإستبصار، ج ١، ص ٢٠١، ح ٧٠٧، بسند آخر.

الفتية، ج ١، ص ١٥٤، ح ٤٢٧، مرسلأ. وفي الثلاثة الأخيرة إلى قوله: «يُذْفَنُ وَلَا يُغْسَلُ»، مع زيادة، وفي كل

المصادر - إلا التهذيب، ص ٣٤٣ - مع اختلاف يسير. وراجع: التهذيب، ج ١، ص ٤٤٠، ح ١٤٢٣. الوافي،

ج ٢٤، ص ٢٩٩، ح ٢٤٠٦٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥٣١، ح ٢٨٢٦.

٤٤١٠ / ٨. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ

يَحْيَى، عَنْ مَنْصُورٍ^١، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ^٢ يَخْرُجُ فِي السَّفَرِ وَمَعَهُ امْرَأَتُهُ^٣: يُغَسِّلُهَا؟

قَالَ: نَعَمْ، وَأُمُّهُ وَأُخْتُهُ وَنَحْوُ هَذَا^٤، يُلْقَى عَلَى عَوْرَتِهَا خِرْقَةً^٥.

٤٤١١ / ٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ

عَمِيرَةَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ صَاحِباً لَنَا يَسْأَلُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمَرْأَةِ تَمُوتُ مَعَ رَجُلٍ^٦ لَيْسَ^٧ مَعَهُمْ^٨

ذُو مَخْرَمٍ: هَلْ يُغَسِّلُونَهَا وَعَلَيْهَا ثِيَابُهَا؟

فَقَالَ^٩: «إِذَا يَدْخُلُ عَلَيْهِمْ^{١٠}، وَلَكِنْ يُغَسِّلُونَ كَفَّيْهَا»^{١١}.

١. هكذا في النسخ والوسائل. وفي المطبوع: «+ [بن حازم]». وقد أكثر صفوان [بن يحيى] من الرواية عن منصور

بن حازم. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٩، ص ٤٢٢-٤٢٣؛ وص ٤٥٩-٤٦٠.

٢. في «جن»: «عن رجل». ٣. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «+ فتмот».

٤. في حاشية «بث»: «نحوهما». وقال في الجبل المتين، ص ٢١٨: «دَلَّ الحديث على جواز تغسيل الرجل زوجته وجميع محارمه إن جعلنا قوله عليه السلام: ونحو هذا، منصوباً بالمطف على أمه وأخته بمعنى أن يغسل أمه وأخته ومن هو مثل كل من هذين الشخصين في المحرمية، وحيث لا يكون قوله عليه السلام: يلقى على عورتها خرقه، جملة مستأنفة لكن الأظهر أنه مرفوع بالابتداء، وجملة يلقى خبره، والإشارة بهذا إلى الرجل، والمعنى أن مثل هذا الرجل المغسل كلٌّ من هؤلاء يلقى على عورتها خرقه».

٥. التهذيب، ج ١، ص ٤٣٩، ح ١٤١٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٩٩، ح ٦٩٩، معلقاً عن أبي عليٍّ الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان بن يحيى. الفقيه، ج ١، ص ١٥٥، ح ٤٣٠، معلقاً عن منصور بن حازم، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٩٧، ح ٢٤٠٦٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥١٦، ح ٢٧٩٠.

٦. في «جن» وحاشية «جح»: «مع الرجال». ٧. في «ي» وحاشية «جح»: «وليس».

٨. في الوافي: «فيهم». ٩. في «ظ، ي، بث، جح، جس، جن»: «قال».

١٠. في «غ»: «عليهم ذلك». وفي الوافي: «ذلك عليهم»، كلاهما بدل «عليهم».

١١. التهذيب، ج ١، ص ٤٤٣، ح ١٤٣١، بسند آخر ومع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٩٦، ح ٢٤٠٥٧.

٤٤١٢ / ١٠. سَهْلٌ^١، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ رِثَابٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الْمَرْأَةِ إِذَا مَاتَتْ وَلَيْسَ^٢ مَعَهَا امْرَأَةٌ تَغْسِلُهَا، قَالَ: «يَدْخُلُ زَوْجُهَا يَدَهُ تَحْتَ قَمِيصِهَا، فَيَغْسِلُهَا^٣ إِلَى الْمَرَافِقِ^٤».

٤٤١٣ / ١١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

١٥٩/٣ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ: يُغْسِلُ امْرَأَتَهُ؟

قَالَ: «نَعَمْ، إِنَّمَا يَمْنَعُهَا أَهْلُهَا تَغْصَبُ^٥».

٤٤١٤ / ١٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٦، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ

عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ يَمُوتُ فِي السَّفَرِ^٧ وَلَيْسَ مَعَهُ

رَجُلٌ مُسْلِمٌ، وَمَعَهُ رِجَالٌ نَصَارَى، وَمَعَهُ عَمَّتُهُ وَخَالَتُهُ مُسْلِمَتَانِ^٨: كَيْفَ يَصْنَعُ فِي

١. هكذا في «ظ، ي، يخ، يس، جح، جس، جن»، والوسائل. وفي «بث» والمطبوع: «+ بن زياد».

ثم إن السند معلق على سابقه. ويروي عن سهل، عدّة من أصحابنا.

٢. في الوافي: «ليس» بدون الواو. ٣. في «بح»: «فليغسلها». وفي حاشية «بح»: «ويغسلها».

٤. التهذيب، ج ١، ص ٤٣٨، ح ١٤١٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٩٧، ح ٦٩٢، معلقاً عن سهل بن زياد. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٩٧، ح ٢٤٠٥٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥٣١، ح ٢٨٢٧.

٥. التهذيب، ج ١، ص ٤٣٩، ح ١٤١٩؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٩٩، ح ٧٠٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٩٧، ح ٢٤٠٦١؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥٢٩، ح ٢٨٢٣.

٦. الظاهر وقوع التقديم والتأخير في العنوان، والصواب «محمد بن أحمد»؛ فقد روى المصنّف عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن أحمد بن الحسن [بن علي] في عددٍ من الأسناد. ولم يثبت توسط أحمد بن محمد بين محمد بن يحيى وأحمد بن الحسن في هذا الطريق المنتهي إلى عمار بن موسى. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٤٣٧-٤٣٨.

ويؤيد ذلك أنّ الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ١، ص ٣٤٠، ح ٩٩٧، بسنده عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال.

٧. حاشية «بح»: «سفر». ٨. في «بخ» والتهذيب، ص ٣٤٠: «مسلمات».

عُسله؟

قَالَ: «تَغْسِلُهُ عَمَّتُهُ وَخَالَتُهُ فِي قَمِيصِهِ، وَلَا تَقْرُبُهُ النَّصَارَى».

وَعَنِ الْمَرْأَةِ تَمُوتُ فِي السَّفَرِ وَلَيْسَ مَعَهَا امْرَأَةٌ مُسْلِمَةٌ، وَمَعَهَا نِسَاءُ نَصَارَى،
وَعَمُّهَا وَخَالَهَا^٢ مُسْلِمَانِ^٣؟

قَالَ: «يُغْسَلَانِهَا»، وَلَا تَقْرُبُهَا النَّصْرَانِيَّةُ كَمَا كَانَتْ الْمُسْلِمَةُ تَغْسِلُهَا غَيْرَ أَنَّهُ يَكُونُ
عَلَيْهَا دِنْعٌ، فَيَصُبُّ الْمَاءَ مِنْ فَوْقِ الدَّنْعِ.

قُلْتُ: فَإِنْ مَاتَ رَجُلٌ مُسْلِمٌ وَلَيْسَ مَعَهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ، وَلَا امْرَأَةٌ مُسْلِمَةٌ مِنْ ذِي
قَرَابَتِهِ^٤، وَمَعَهُ رِجَالٌ نَصَارَى، وَنِسَاءُ مُسْلِمَاتٍ لَيْسَ بَيْنَهُنَّ وَبَيْنَهُنَّ قَرَابَةٌ؟
قَالَ: «يَغْتَسِلُ النَّصْرَانِيُّ، ثُمَّ يَغْسِلُهُ، فَقَدْ اضْطَرَّ».

وَعَنِ الْمَرْأَةِ الْمُسْلِمَةِ تَمُوتُ وَلَيْسَ مَعَهَا امْرَأَةٌ مُسْلِمَةٌ، وَلَا رَجُلٌ مُسْلِمٌ مِنْ ذَوِي^٥
قَرَابَتِهَا، وَمَعَهَا^٦ نَصْرَانِيَّةٌ، وَرِجَالٌ مُسْلِمُونَ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُمْ^٧ قَرَابَةٌ؟
قَالَ: «تَغْتَسِلُ^٨ النَّصْرَانِيَّةُ، ثُمَّ تَغْسِلُهَا».

وَعَنِ النَّصْرَانِيِّ يَكُونُ فِي السَّفَرِ وَهُوَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ، فَيَمُوتُ؟
قَالَ: «لَا يَغْسَلُهُ مُسْلِمٌ^٩ وَلَا كَرَامَةٌ^{١٠}، وَلَا يَدْفِنُهُ، وَلَا يَقُومُ عَلَى قَبْرِهِ»^{١١}.

١. في «غ»، «بخ»، «بس»، «بف»، «جح»، «جس»، «جن»، «التهذيب»، ص ٣٤٠: «ولا يقربه».

٢. في «ظ»، «غ»، «بث»، «بح»، «بس»، «جح»، «جس»: «+ ومعهم». وفي «بخ»، «بف»: «+ ومعهم».

٣. في «ظ»، «بث»، «بح»، «بس»، «جح»، «جس»: «مسلون». وفي «غ»: «مسلون قال». وفي حاشية «بث»: «ومعهم
مسلمان».

٤. في «غ»، «ي»، «بف»، «جن»، «الوافي»: «ذوي قرابته». وفي «بخ»: «ذا قرابته». وفي «جس»: «ذوي قرابة».

٥. في «ي»، «بث»، «بس»، «جس»: «ذي».

٦. في «غ»، «بث»، «بف»، «الوافي»: «امرأة».

٧. في «بخ»، «بف»، «الوافي»: «بينهم وبينها».

٨. في «بخ»، «بف»: «تغسل».

٩. في «بخ»، «بف»: «تغسل».

١٠. التهذيب، ج ١، ص ٣٤٠، ح ٩٩٧، إلى قوله: «تغسل النصرانية ثم تغسلها»، فيه، ص ٣٣٥، ح ٩٨٢، من قوله:

٤٤١٥ / ١٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى^١، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

سَالِمٍ، عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ عَمَرَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢: مَنْ غَسَلَ فَاطِمَةَ^٣؟

قَالَ: «ذَاكَ^٤ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٥» كَأَنَّمَا اسْتَفْظَعْتُ^٥، ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ، فَقَالَ لِي:

«وعن النصراني يكون في السفر وهو مع المسلمين»، وفيهما يستندهما عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال، عن عمرو بن سعيد الفقيه، ج ١، ص ١٥٦، ح ٤٣٣، إلى قوله: «فيصب الماء من فوق الدرع»؛ وفيه، ح ٤٣٦، من قوله: «فإن مات رجل مسلم وليس معه رجل مسلم» إلى قوله: «ثم يغسله فقد اضطر»؛ وفيه أيضاً، ح ٤٣٤، من قوله: «وعن النصراني يكون في السفر وهو مع المسلمين» وفي الثلاثة الأخيرة معلقاً عن عمار بن موسى الساباطي، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٩٨، ح ٢٤٠٦٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥١٤، ذيل ح ٢٧٨٥، إلى قوله: «فيصب الماء من فوق الدرع»؛ و ص ٥١٥، ذيل ح ٢٧٨٨، إلى قوله: «تغتسل النصرانية ثم تغسلها»؛ و ص ٥١٧، ذيل ح ٢٧٩٤، من قوله: «عن الرجل المسلم يكون في السفر».

١. روى المصنف صدر الخبر إلى قوله: «لم يغسلها إلا عيسى»، عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عبد الرحمن بن سالم، عن الفضل [بن عمر] عن أبي عبد الله^٦ في الكافي، ح ١٢٤٧، ومقتضى طبقة عبد الرحمن بن سالم توسط ابن أبي نصر بينه وبين أحمد بن محمد بن عيسى. راجع: رجال البرقي، ص ٢٤؛ رجال الطوسي، ص ٢٦٥، الرقم ٣٨٠١؛ معجم رجال الحديث، ج ٨، ٥٣٩-٥٤٢.

ويؤيد ذلك أن ذيل الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ١، ص ٤٤٢، ح ١٤٢٩، والاستبصار، ج ١، ص ٢٠٢، ح ٧١٤، بإسناده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عبد الرحمن بن سالم.

٢. في الوافي: «وجعلت فداك».

٣. في «بخ، بف، جن»: «ذلك».

٤. هكذا في «ظ، غ، ي، بث، بس، جح» والبحار. وفي «بخ، بف» وحاشية «غ» والوسائل، ح ٢٨٢٥: «فكأنما». وفي سائر النسخ والمطبوع: «كأنك». وفي الوافي والتهذيب، ص ٤٤٠ والاستبصار، ص ١٩٩ والعلل: «قال: فكأنني». وفي الكافي، ح ١٢٤٧: «كأنني».

٥. في «بخ» وحاشية «بث» والوافي والكافي، ح ١٢٤٧، والتهذيب، ص ٤٤٠ والاستبصار، ص ١٩٩ والعلل: «استعظمت». و«استفطعت»، أي وجده فظلياً، يقال: أظفطت الشيء واستفطعته، أي وجدته فظلياً وهو الشديد الشنيع مجاوز المقدار. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٥٩ (فطع).

«كَأَنَّكَ^١ صِفَتْ مِمَّا^٢ أَخْبَرْتُكَ؟» فَقُلْتُ: قَدْ كَانَ ذَلِكَ^٣ جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَقَالَ^٤: «لَا تَصِيقَنَّ^٥؛ فَإِنَّهَا صِدِيقَةٌ لَمْ يَكُنْ يُغَسِّلُهَا إِلَّا صَدِيقٌ^٦، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ مَرْيَمَ^٧ لَمْ يَغَسِّلُهَا إِلَّا عَيْسَى^٨؟».

قُلْتُ^٩: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَمَا تَقُولُ فِي الْمَرْأَةِ تَكُونُ فِي السَّفَرِ مَعَ الرِّجَالِ^{١٠} لَيْسَ لَهَا مَعَهُمْ^{١١} دُوٌّ مَحْرَمٌ، وَلَا مَعَهُمْ امْرَأَةٌ، فَتَمُوتُ الْمَرْأَةُ مَا يُضْنَعُ بِهَا؟
قَالَ^{١٢}: «يُغَسَّلُ مِنْهَا مَا أُوجِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ^{١٣} التَّيْمُمُ، وَلَا تُمْسُ^{١٤}، وَلَا يَكْشَفُ^{١٥} شَيْءٌ مِنْ مَخَاسِنِهَا الَّتِي^{١٦} أَمَرَ اللَّهُ^{١٧} - غَرْ وَجَلْ - بِسِتْرِهَا^{١٨}».

قُلْتُ^{١٩}: كَيْفَ يُضْنَعُ بِهَا؟

١. في «جس»: - «لي كأنك». وفي الوافي: «قال: فكانك» بدل «فقال لي: كأنك».
٢. في «بخ، بف»: «بما».
٣. في الوافي: «قلت: فقد» بدل «فقلت: قد».
٤. في «جن»: «كان مثل ذلك». وفي البحار: - «ذلك».
٥. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوسائل، ح ٢٨٢٥ والبحار والاستبصار، ص ١٩٩. وفي «بخ، بف» والوافي والتهذيب، ص ٤٤٠ والعلل: «قال». وفي المطبوع: + «لي».
٦. في الوافي: + «بها».
٧. في «ي»: «الصديق».
٨. في الوافي والتهذيب، ص ٤٤٠: «قال: قلت».
٩. في الوافي والتهذيب، ص ٣٤٢: «مع رجال».
١٠. في «ظ، ي، بث، بح، بيج، بس، بف، جح، جس» والوافي: «معهم لها». وفي «غ» والفقهاء والاستبصار، ص ٢٠٠: «فيهم لها». وفي «جن»: - «لها».
١١. في «بخ، بف»: «فقال».
١٢. في «بخ» والاستبصار، ص ٢٠٠: «عليها».
١٣. في الوافي والتهذيب، ص ٣٤٢ و ٤٤٢ والاستبصار، ص ٢٠٠ و ٢٠٢: «ولا يمس».
١٤. في «غ، بث»: «ولا تكشف».
١٥. هكذا في «غ، بخ، بف» وحاشية «بث، بح» والوافي والفقهاء والتهذيب، ص ٣٤٢ و ٤٤٢ والاستبصار، ص ٢٠٠ و ٢٠٢ وفي سائر النسخ والمطبوع: «الذي».
١٦. هكذا في الوافي والفقهاء والتهذيب، ص ٣٤٢ و ٤٤٢ والاستبصار، ص ٢٠٠ و ٢٠٢ وفي النسخ والمطبوع: «بستر».
١٧. في «بخ، بف» والوافي والتهذيب والاستبصار، ص ٢٠٠ و ٢٠٢: «فقلت».

قَالَ: «يُغَسَّلُ بَطْنُ^١ كَفَّيْهَا^٢ وَوَجْهَهَا^٣، وَيُغَسَّلُ ظَهْرُ كَفَّيْهَا^٤».

٣٠- بَابُ حَدِّ الصَّبِيِّ الَّذِي يَجُوزُ لِلنِّسَاءِ أَنْ يُغَسِّلَنَّهُ

١٦٠/٣

١٤٤١٦ / ١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ

يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِي النَّمِيرِ^٧ مَوْلَى الْحَارِثِ بْنِ الْمَغِيرَةِ^٨، قَالَ:

١. في «بح»: «يغسل».

٢. في «بح» والفقهاء: «باطن».

٣. في الوافي والفقهاء: «ثم يغسل وجهها» بدل «و وجهها».

٤. في الوافي والفقهاء: «ثم يغسل».

٥. الكافي، كتاب الحجّة، باب مولد الزهراء فاطمة عليها السلام، ح ١٢٤٧، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عبد الرحمن بن سالم، إلى قوله: «أَنَّ مَرِيَمَ عليها السلام لم يغسلها إلّا عيسى عليه السلام». التهذيب، ج ١، ص ٣٤٢، ح ١٠٠٣، بسنده عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن عبد الرحمن بن سالم، من قوله: «فَمَا تَقُولُ فِي الْمَرْأَةِ تَكُونُ فِي السَّفَرِ». علل الشرائع، ص ١٨٤، ح ١، إلى قوله: «أَنَّ مَرِيَمَ عليها السلام لم يغسلها إلّا عيسى عليه السلام». التهذيب، ج ١، ص ٤٤٠، ح ١٤٢٢؛ وفيه، ص ٤٤٢، ح ١٤٢٩، من قوله: «فَمَا تَقُولُ فِي الْمَرْأَةِ تَكُونُ فِي السَّفَرِ؟»؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٩٩، ح ٧٠٣، إلى قوله: «أَنَّ مَرِيَمَ عليها السلام لم يغسلها إلّا عيسى عليه السلام»؛ وفيه، ص ٢٠٠، ح ٧٠٥؛ و ص ٢٠٢، ح ٧١٤، من قوله: «فَمَا تَقُولُ فِي الْمَرْأَةِ تَكُونُ فِي السَّفَرِ»، وفي كلّ المصادر -إلّا الكافي والتهذيب، ص ٣٤٢- بسند آخر عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عبد الرحمن بن سالم. الفقيه، ج ١، ص ١٥٦، ح ٤٣٥، معلقاً عن المفصل بن عمر، من قوله: «فَمَا تَقُولُ فِي الْمَرْأَةِ تَكُونُ فِي السَّفَرِ»، وفي كلّ المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٠١، ح ٢٤٠٧٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥٣٠، ح ٢٨٢٥، إلى قوله: «أَنَّ مَرِيَمَ عليها السلام لم يغسلها إلّا عيسى عليه السلام»؛ و ص ٥٢٢، ذيل ح ٢٨٠٦، من قوله: «فَمَا تَقُولُ فِي الْمَرْأَةِ تَكُونُ فِي السَّفَرِ؟»؛ البحار، ج ١٤، ص ١٩٧، ح ٣، إلى قوله: «أَنَّ مَرِيَمَ عليها السلام لم يغسلها إلّا عيسى عليه السلام».

٦. في «بح»: «يجزي النساء».

٧. هكذا في «ظ»، بث، جع، جن، والتهذيب والوسائل. وفي «ي»، بخ، بس، جس: «أَبِي الْيَمَنِ». وفي «بف» والمطبوع: «ابن النمير». والخبر رواه الصدوق في الفقيه، بإسناده عن أبي النمير مولى الحارث بن المغيرة.

٨. في الوسائل + «النصري» وفي التهذيب + «النصري». وما ورد في التهذيب محذوف؛ فَإِنَّ الْحَارِثَ بْنَ الْمَغِيرَةِ هو النصري من نصر بن معاوية. راجع: رجال النجاشي، ص ١٣٩، الرقم ٣٦١؛ رجال البرقي، ص ١٥؛ رجال الطوسي، ص ١٣٢، الرقم ١٣٦٣.

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: حَدِّثْنِي عَنِ الصَّبِيِّ إِلَى كَمْ تُغَسِّلُهُ النِّسَاءُ؟
فَقَالَ: «إِلَى ثَلَاثِ سِنِينَ»^١.

٣١ - بَابُ غُسْلِ مَنْ غَسَلَ الْمَيِّتَ وَمَنْ مَسَّهُ وَهُوَ حَارٌّ وَمَنْ مَسَّهُ وَهُوَ بَارِدٌ

٤٤١٧ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا، فَلْيَغْتَسِلْ».

قُلْتُ: فَإِنْ مَسَّهُ مَا دَامَ حَارًّا؟

قَالَ: «فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ، وَإِذَا بَرَدَ ثُمَّ مَسَّهُ، فَلْيَغْتَسِلْ».

قُلْتُ: فَمَنْ أَذْخَلَهُ الْقَبْرَ؟^٢

قَالَ: «لَا غُسْلَ عَلَيْهِ، إِنَّمَا يَمَسُّ الثِّيَابَ»^٣.

٤٤١٨ / ٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٤، عَنْ

الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ: الرَّجُلُ يُغْمِضُ عَيْنَ الْمَيِّتِ، عَلَيْهِ غُسْلٌ؟ قَالَ: «إِذَا

مَسَّهُ بِحَرَارَتِهِ، فَلَا، وَلَكِنْ إِذَا مَسَّهُ بَعْدَ مَا يَبْرُدُ، فَلْيَغْتَسِلْ».

١. التهذيب، ج ١، ص ٣٤١، ح ٩٩٨، بطريقين أحدهما عن الكليني، والآخر عن يونس بن يعقوب. الفقيه، ج ١، ص ١٥٤، ح ٤٢٩، معلقاً عن أبي النسيم مولى الحارث بن المغيرة. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٠٩، ح ٢٤٠٩٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥٢٦، ح ٢٨١٦.

٢. التهذيب، ج ١، ص ١٠٨، ح ٢٨٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ٩٩، ح ٣٢١، بسندهما عن الكليني. وفي التهذيب، ج ١، ص ٤٢٩، ح ١٣٦٧، بسند آخر، مع زيادة في آخره؛ وفيه أيضاً، ح ١٣٦٥، بسند آخر. مسائل علي بن جعفر، ص ١٩٨، ح ٤٢٦؛ الغنية للطوسي، ص ٣٧٤، مرسلاً عن العالم عليه السلام، وفي كلها إلا الأولين، إلى قوله: «وإذا برد ثم مسه فليغتسل» مع اختلاف يسير. وراجع: التهذيب، ج ١، ص ٤٢٩، ح ١٣٦٨. الوافي، ج ٦، ص ٤٢٧، ح ٤٦٢٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٩٢، ح ٣٨٤.

٣. في «بخ» والوافي: «برد».

٤. في «ظ» -: «بن يحيى».

قُلْتُ: فَأَلْذِي يُغَسِّلُهُ يَغْتَسِلُ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: فَيُغَسِّلُهُ، ثُمَّ يَكْفِنُهُ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ؟ قَالَ: «يُغَسِّلُهُ، ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَهُ^١ مِنَ الْعَاتِقِ^٢، ثُمَّ يُلْبِسُهُ أَكْفَانَهُ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ^٣».

قُلْتُ: فَمَنْ حَمَلَهُ، عَلَيْهِ غُسْلٌ؟ قَالَ: «لَا».

قُلْتُ: فَمَنْ أَدْخَلَهُ الْقَبْرَ، عَلَيْهِ وَضُوءٌ؟ قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنَّهُ يَتَوَضَّأُ مِنْ تُرَابِ الْقَبْرِ إِنْ

شَاءَ»^٥.

٤٤١٩ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

١. في حاشية «ب» والتهذيب: «يديه».

٢. «العاتق»: موضع الرداء من المَنَكِبِ، يذَكَرُ وَيُؤَنَّثُ. راجع: الصحيح، ج ٤، ص ١٥٢١ (عق).

٣. في الجبل العتين، ص ٢٦١: «قد دُلَّ الحديث على تأخير غسل المَسِّ عن التكفين وهو خلاف ما ذكره جماعة من الأصحاب من استحباب تقديمه عليه، وعُلِّلَ في التذكرة استحباب تقديم الغسل بأنه واجب فاستحب فورتيه، واحتمل في الذكري حمل ما تضمنه هذا الخبر من تأخيره على الضرورة. والحق أنه لا ضرورة داعية إلى هذا الحمل، وأنه لو قبل باستحباب تأخير غسل المَسِّ عن التكفين عملاً بهذا الحديث الصحيح الصريح، لكان وجهاً وسيماً على ما مال إليه الشيخ في التهذيب من استحباب الغسل بمسٍّ من قد غُسل...».

٤. كذا في المطبوع وحاشية «جت». وفي جميع النسخ التي قبولت - إلا نسخة «جس»؛ فإنها غير واضحة - والوافي: «أَن يَتَوَضَّأُ». وقال الشيخ البهائي: «والوضوء في قوله ﷺ في آخر الحديث: إِلَّا أَن يَتَوَضَّأُ مِنْ تُرَابِ الْقَبْرِ، لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ غَسْلُ الْيَدِ، أَيْ إِلَّا أَن يَغْسِلَ يَدَهُ مِمَّا أَصَابَهَا مِنْ تُرَابِ الْقَبْرِ وَإِطْلَاقُ الْوَضُوءِ عَلَى غَسْلِ الْيَدِ شَائِعٌ، وَأَمَّا الْحَمْلُ عَلَى التَّيَمُّمِ بِتُرَابِ الْقَبْرِ فَلَا يَخْلُو مِنْ بَعْدِهِ. قَالَ الْعَلَّامَةُ الْمَجْلِسِيُّ: «لَأَنَّ إِطْلَاقَ الْوَضُوءِ عَلَى التَّيَمُّمِ غَيْرُ مَأْنُوسٍ، وَأَيْضاً فَلَا ثَمَرَةَ لِلتَّخْصِصِ بِتُرَابِ الْقَبْرِ. ثُمَّ الظَّاهِرُ مِنَ الْخَبَرِ أَنَّ الْغَاسِلَ هُوَ الْمَقْلَبُ وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ الصَّابُ، وَتُظْهِرُ عَمْدَةُ الْفَائِدَةِ فِي التَّيَّةِ وَالْأَحْوَطُ بَيْنَهُمَا مَعاً». وَالْعَلَّامَةُ الْفَيْضُ أَيْضاً حَمَلَهُ عَلَى غَسْلِ الْيَدِ. راجع: الجبل العتين، ص ٢٦٢؛ مشرق الشمسين، ص ٣٢٢؛ الوافي، ج ٦، ص ٤٢٧؛ امرأة العقول، ج ١٣، ص ٣٤٢.

٥. التهذيب، ج ١، ص ٤٢٨، ح ١٣٦٤، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن صفوان بن يحيى وفضالة، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، مع اختلاف يسير. وراجع: كمال الدين، ص ٧١. الوافي، ج ٦، ص ٤٢٧، ح ٤٦٢٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٨٩، ذيل ح ٣٦٧١؛ وص ٥٦، ذيل ح ٣٠١٢.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يَغْتَسِلُ^١ الَّذِي غَسَلَ^٢ الْمَيِّتَ، وَإِنْ قَبِلَ الْمَيِّتَ إِنْسَانٌ^٣ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَهُوَ حَارٌّ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ غُسْلٌ، وَلَكِنْ إِذَا مَسَّهُ وَقَبَّلَهُ وَقَدْ بَرَدَ، فَعَلَيْهِ الْغُسْلُ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَمَسَّهُ بَعْدَ الْغُسْلِ وَيَقْبَلَهُ^٤».

١٦١/٣

٤٤٢٠ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَمَسُّ الْمَيِّتَةَ^٥: أَيْ تَنْبَغِي لَهُ^٦ أَنْ يَغْتَسِلَ مِنْهَا؟

قَالَ: «لَا، إِنَّمَا ذَلِكَ^٧ مِنَ الْإِنْسَانِ وَحْدَهُ».
قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُصِيبُ ثَوْبَهُ جَسَدَ^٨ الْمَيِّتِ؟

١. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والتهذيب، ص ١٠٨ والاستبصار، ص ٩٩. وفي «جن» غير واضحة. وفي «جس» والمطبوع: «يغسل».
٢. في حاشية «بخ»: «يغسل».
٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب، ص ١٠٨ والاستبصار، ص ٩٩. وفي المطبوع: «إنسان الميت».
٤. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والتهذيب، ص ١٠٨ والاستبصار، ص ٩٩. وفي «جس» والمطبوع: «بعد موته».
٥. في «غ»: «أو يقتله». وفي «بخ»: «-» و«يقبله».
٦. التهذيب، ج ١، ص ١٠٨، ح ٢٨٤؛ والاستبصار، ج ١، ص ٩٩، ح ٣٢٢، بسندهما عن الكليني. وفي التهذيب، ج ١، ص ٤٣٠، ح ١٣٧٢، بسنده عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، وتام الرواية فيه: «لا بأس بأن يمسه بعد الغسل ويقبله». وفيه، ح ١٣٧٠؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٠٠، ح ٣٢٦، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. الفقيه، ج ١، ص ١٤٣، ح ٤٠٠، مرسلًا عن أبي جعفر عليه السلام، وتام الرواية في الثلاثة الأخيرة هكذا: «مس الميت عند موته وبعد غسله والقبلة ليس به [في الفقيه: بها] بأس». الوافي، ج ٦، ص ٤٢٨، ح ٤٦٢٨؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٩٣، ح ٣٨٥.
٧. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت - إلا نسخة «جس»؛ فإنها غير واضحة - والوافي، ص ٤٣١ والتهذيب، ص ٤٣١. وفي المطبوع والتهذيب، ص ٢٧٦ والاستبصار، ص ١٩٢: «الميت».
٨. في الوافي، ح ٤٦٤١ والتهذيب، ص ٤٣١ - «له».
٩. في «ي»، بث، يخ، يس، جع، جس: «ذاك».
١٠. في «بف»: «جلد».

فَقَالَ: «يَغْسِلُ مَا أَصَابَ الثُّوبُ».^١

٥ / ٤٤٢١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ ثَعْلَبَةَ، عَنْ

مَعْمَرِ بْنِ يَحْيَى، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَنْهَى عَنِ الْغُسْلِ إِذَا دَخَلَ الْقَبْرَ.^٢

٦ / ٤٤٢٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ

بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله قَتَلَ عُثْمَانَ بْنَ مَطْعُونٍ بَعْدَ مَوْتِهِ».^٣

٧ / ٤٤٢٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

رِثَابٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَقَعُ طَرْفُ ثَوْبِهِ عَلَى جَسَدِ الْمَيِّتِ، قَالَ: «إِنْ كَانَ

غُسْلَ الْمَيِّتِ، فَلَا تَغْسِلُ مَا أَصَابَ ثَوْبَكَ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَغْسَلْ، فَاغْسِلْ مَا أَصَابَ

ثَوْبَكَ مِنْهُ».^٤

١. التهذيب، ج ١، ص ٢٧٦، ح ٨١٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٩٢، ح ٦٧١، بسندهما عن الكليني، من قوله:

«قال: وسألت عن الرجل يصيب ثوبه». التهذيب، ج ١، ص ٤٣١، ح ١٣٧٥، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن ابن

أبي عمير وفيه، ح ١٣٧٤، بسند آخر عن أحدهما عليه السلام، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ١، ص ١٤٣، ضمن بيانه،

وفيهما مع اختلاف، وفي الثلاثة الأخيرة إلى قوله: «إنما ذلك من الإنسان وحده». الوافي، ج ٦، ص ٢٠٨،

ح ١١٢٤؛ و ص ٤٣١، ح ٤٦٤١؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٠٠، ح ٣٧٠٤؛ وفيه، ص ٤٦٢، ح ١٧٩، من قوله: «قال:

وسألت عن الرجل يصيب ثوبه». ٢. في حاشية «ب»، «بغ»: «أدخل».

٣. الوافي، ج ٦، ص ٤٢٩، ح ٤٦٣٢؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٩٧، ح ٣٦٩٨.

٤. التهذيب، ج ١، ص ٤٣٠، ح ١٣٧١؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٠٠، ح ٣٢٧، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الفقيه،

ج ١، ص ١٦١، ح ٤٥٠، مرسلاً. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٦٥، ح ٢٤٦٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٩٨، ح ٣٧٠٠؛

البحار، ج ٢٢، ص ٢٦٤، ح ٤. ٥. في «ي»: «وكان».

٦. في «بغ»: «وإن كان لم يغسل - إلى - منه».

٧. الكافي، كتاب الطهارة، باب الكلب يصيب الثوب والجسد...، ح ٤١٠٠، مع زيادة في آخره: التهذيب،

٤٤٢٤ / ٨ . سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^١، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَيْغْتَسِلُ^٢ مَنْ غَسَلَ الْمَيِّتَ؟ قَالَ: «نَعَمْ».
قُلْتُ: مَنْ أَدْخَلَهُ الْقَبْرَ؟ قَالَ: «لَا، إِنَّمَا يَمَسُّ الثِّيَابَ»^٣.

٣٢ - بَابُ الْعِلَّةِ فِي غُسْلِ الْمَيِّتِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ

٤٤٢٥ / ١ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ
الدُّبَلِيِّ، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «دَخَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ الْمَاصِرَ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام،
فَقَالَ: أَخْبِرْنِي عَنِ الْمَيِّتِ: لِمَ يَغْتَسَلُ غُسْلَ الْجَنَابَةِ؟

١٦٢/٣

فَقَالَ لَهُ^٤ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: لَا أَخْبِرُكَ، فَخَرَجَ مِنْ عِنْدِهِ، فَلَقِيَ بَعْضَ الشَّيْعَةِ، فَقَالَ لَهُ:
الْعَجَبُ لَكُمْ يَا مَعْشَرَ الشَّيْعَةِ، تَوَلَّيْتُمْ هَذَا الرَّجُلَ، وَأَطَعْتُمُوهُ^٥، وَلَوْ^٦ دَعَاكُمْ إِلَى
عِبَادَتِهِ، لَأَجَبْتُمُوهُ، وَقَدْ سَأَلْتَهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ، فَمَا كَانَ عِنْدَهُ فِيهَا شَيْءٌ.

فَلَمَّا كَانَ مِنْ قَابِلٍ، دَخَلَ عَلَيْهِ أَيْضًا، فَسَأَلَهُ عَنْهَا، فَقَالَ: لَا أَخْبِرُكَ بِهَا، فَقَالَ عَبْدُ
اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ لِرَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِهِ: انْطَلِقْ إِلَى الشَّيْعَةِ، فَاصْخَبْهُمْ، وَأُظْهِرْ عِنْدَهُمْ

١. ج ١، ص ٢٧٦، ح ٨١١، وفيهما بسند آخر عن الحسن بن محبوب. الفقيه، ج ١، ص ١٤٣، ذيل ح ٤٠٠، وفي
كلهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٢٠٧، ح ٤١٢٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٦١، ذيل ح ٤١٧٨.

٢. السند معلق على سابقه. ويروي عن سهل بن زياد، عدة من أصحابنا.

٣. في «جس»: «يغتسل» بدون همزة الاستفهام.

٤. الفقيه، ج ١، ص ١٦١، ح ٤٤٨، معلقاً عن سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي،
ج ٦، ص ٤٢٨، ح ٤٦٣٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٩٧، ح ٣٦٩٩.

٥. في «بح»: «-وله».

٦. في «بف»: «يا معاشر».

٧. في «غ»، «ث»، «بح»، «بف»، «جح» والوافي: «فلو».

٨. في الوافي: «فأطعتموه».

مُؤَالَاتِكَ إِيَّاهُمْ وَلَعْنَتِي^١ وَالتَّبَرِّيَ مِنِّي، فَإِذَا كَانَ وَقْتُ الْحَجِّ، فَأُتِنِي حَتَّى أَذْفَعَ إِلَيْكَ مَا تَحُجُّ بِهِ، وَسَلَّهْمُ^٢ أَنْ يَدْخُلُوكَ عَلَى مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، فَإِذَا صِرْتَ إِلَيْهِ، فَاسْأَلْهُ^٣ عَنِ الْمَيِّتِ: لِمَ يُغَسَّلُ غُسْلُ الْجَنَابَةِ؟ فَاَنْطَلَقَ الرَّجُلُ إِلَى الشَّيْعَةِ، فَكَانَ^٤ مَعَهُمْ إِلَى وَقْتِ الْمَوْسِمِ، فَتَنَظَّرَ إِلَى دِينِ الْقَوْمِ، فَقَبِلَهُ بِقَبُولِهِ، وَكَتَمَ ابْنُ قَيْسٍ أَمْرَهُ مَخَافَةَ أَنْ يُحْزَمَ الْحَجُّ، فَلَمَّا كَانَ وَقْتُ الْحَجِّ أَتَاهُ، فَأَعْطَاهُ حَجَّتَهُ^٥، وَخَرَجَ.

فَلَمَّا صَارَ بِالْمَدِينَةِ، قَالَ لَهُ أَصْحَابُهُ: تَخْلَفُ فِي الْمَنْزِلِ حَتَّى نَذْكُرَكَ لَهُ، وَنَسْأَلَهُ لِيَأْذَنَ لَكَ، فَلَمَّا صَارُوا إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ^٦، قَالَ لَهُمْ: أَيْنَ صَاحِبُكُمْ؟ مَا أَنْصَفْتُمُوهُ، قَالُوا لَمْ نَعْلَمْ^٧ مَا يُوَافِقُكَ^٨ مِنْ ذَلِكَ، فَأَمَرَ بَعْضُ مَنْ حَضَرَ^٩ أَنْ يَأْتِيَهُ بِهِ^{١٠}.

فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ^{١١}، قَالَ لَهُ: مَرْحَبًا، كَيْفَ رَأَيْتَ مَا أَنْتَ فِيهِ الْيَوْمَ مِمَّا كُنْتَ فِيهِ^{١٢} قَبْلُ؟ فَقَالَ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، لَمْ أَكُنْ فِي شَيْءٍ، فَقَالَ: صَدَقْتَ، أَمَّا إِنْ عِبَادَتِكَ يَوْمَئِذٍ كَانَتْ أَخَفَّ عَلَيْكَ مِنْ عِبَادَتِكَ الْيَوْمَ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ ثَقِيلٌ^{١٣}، وَالشَّيْطَانُ مُوَكَّلٌ^{١٤} بِشَيْعَتِنَا؛ لِأَنَّ سَائِرَ النَّاسِ قَدْ كَفَوْهُ أَنْفُسَهُمْ، إِنِّي سَأُخْبِرُكَ بِمَا قَالَ لَكَ ابْنُ قَيْسٍ الْمَاصِرُ قَبْلَ أَنْ تَسْأَلَنِي عَنْهُ، وَأَصِيرُ الْأَمْرَ فِي تَعْرِيفِهِ إِيَّاهُ إِلَيْكَ، إِنْ شِئْتَ أَخْبِرْتَهُ، وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تُخْبِرْهُ، إِنَّ اللَّهَ - عَزَّوَجَلَّ - خَلَقَ خَلَاقَيْنِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَ خَلْقًا، أَمَرَهُمْ

١. في حاشية «ب» والوافي: «ولعني».

٢. في «ظ» وحاشية «ب» والوافي: «واسألهم».

٣. في «ظ»، «يح»، «بس»، «بف»: «فسله».

٤. في الوافي: «وكان».

٥. في «بخ»: «- حجة».

٦. في البحار، ج ٤٦: «لهما».

٧. في «بف»: «لو نعلم».

٨. في «غ»، «بخ» والوافي: «بما يوافقك».

٩. في البحار، ج ٤٦: «ما يوافق».

١٠. في «يح»، «جس»، «جن»: «من يأتيه».

١١. في حاشية «ظ»: «من حضر».

١٢. في «ظ»، «ي»، وحاشية «بخ»: «من يأتيه أن يأتيه» بدل «من حضر أن يأتيه به».

١٣. في «بخ»: «أن يأتيه به» بدل «أن يأتيه».

١٤. في «ي»، «يح»: «من».

١٥. في «ي»، «يح»: «من».

١٦. في الوافي: «يشغل».

١٧. في الوافي: «يشغل».

فَأَخَذُوا مِنَ التُّرْبَةِ الَّتِي قَالَ^١ فِي كِتَابِهِ: «مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى»^٢ فَعَجَنَ التُّطْفَةَ بِتِلْكَ التُّرْبَةِ الَّتِي يَخْلُقُ مِنْهَا بَعْدَ أَنْ أَسْكَنَهَا^٣ الرَّجِمَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، فَإِذَا تَمَّتْ لَهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ، قَالُوا: يَا رَبِّ، نَخْلُقُ^٤ مَا ذَا؟ فَيَأْتِمُرُهُمْ بِمَا يَرِيدُ: مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى، أَبْيَضَ أَوْ أَسْوَدَ، فَإِذَا خَرَجَتِ الرُّوحُ مِنَ الْبَدَنِ، خَرَجَتْ هَذِهِ التُّطْفَةُ^٥ ١٦٣/٣ بَعَيْنِهَا مِنْهُ، كَأَنَّ مَا كَانَ، صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا، ذَكَرًا أَوْ أَنْثَى^٦، فَلِذَلِكَ يُغَسَّلُ الْمَيِّتُ^٧ غُسْلَ الْجَنَابَةِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، لَا وَاللَّهِ^٨، مَا أَخْبِرُ^٩ ابْنَ قَيْسٍ الْمَاصِرَ بِهَذَا^{١٠} أَبَدًا، فَقَالَ: ذَلِكَ^{١١} إِلَيْكَ^{١٢}. ١٣.

١٤٤٢٦ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سُئِلَ: مَا بَالُ الْمَيِّتِ يُمْنَى^{١٤}؟

١. في «ب»: «+ والله».

٢. طه (٢٠): ٥٥.

٣. في «ب»: «وَأَنْ أَسْكَنَهَا».

٤. في «ب»، «ب»، «ج»، «س»، «و» والبحار: «له».

٥. في «ظ»، «غ»، «ي»، «بف»، «جن»، «و» والبحار: «تخلق». وفي «جس»: «يخلق».

٦. في الوسائل: «التطفة التي خلق منها» بدل «هذه التطفة».

٧. في حاشية «جن»: «+ أبيض أو أسود».

٨. في الوسائل: «- الميِّت».

٩. في «ظ»، «ي»، «ب»، «بغ»، «جس»، «جن»، «و» والبحار، ج ٤٦: «بالله».

١٠. في «ظ»، «غ»، «بغ»، «ب»، «بف»، «جس»، «و» حاشية «بغ» والوافي والبحار، ج ٤٦: «لا أخبر».

١١. في «بغ»: «- بهذا».

١٢. في «ظ»، «ب»، «بف»، «جن»، «و» حاشية «بغ»: «ذاك».

١٣. علل الشرائع، ص ٣٠٠، ح ٥، بسند آخر عن أبي إبراهيم عليه السلام، من قوله: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ خَلْقَيْنِ» إِلَى قَوْلِهِ: «فَلِذَلِكَ يُغَسَّلُ الْمَيِّتُ غَسْلَ الْجَنَابَةِ»، مع اختلاف سير. وراجع: الكافي، كتاب العقيدة، باب بدء خلق الإنسان وتلقبه في بطن أمه، ح ١٠٤٥٦. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٨٩، ح ٢٤٠٤٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٨٧، ح ٢٧٠٩، من قوله: «فَإِذَا خَرَجَتِ الرُّوحُ مِنَ الْبَدَنِ» إِلَى قَوْلِهِ: «فَلِذَلِكَ يُغَسَّلُ الْمَيِّتُ غَسْلَ الْجَنَابَةِ»؛ البحار، ج ٤٦، ص ٣٠٤، ح ٥٤؛ وفيه، ج ٦٠، ص ٣٣٧، ح ١٣، من قوله: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ خَلْقَيْنِ» إِلَى قَوْلِهِ: «فَلِذَلِكَ يُغَسَّلُ الْمَيِّتُ غَسْلَ الْجَنَابَةِ».

١٤. في مرآة العقول، ج ١٣، ص ٣٤٥: «قوله عليه السلام: يعني، أي يخرج من عينه الماء الغليظ الشبيه بالمني».

قَالَ: «النُّطْفَةُ الَّتِي خُلِقَ مِنْهَا يَزْمِي بِهَا»^١.

٤٤٢٧ / ٣. بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ التَّيْمِيِّ^٢، عَنْ هَارُونَ بْنِ حَمْزَةَ، عَنْ

بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «إِنَّ الْمَخْلُوقَ لَا يَمُوتُ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْهُ

النُّطْفَةُ الَّتِي خُلِقَ مِنْهَا مِنْ فِيهِ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِ»^٣.

٣٣ - بَابُ ثَوَابِ مَنْ غَسَلَ مُؤْمِنًا

١٦٤/٣

٤٤٢٨ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

١. التهذيب، ج ١، ص ٤٥٠، ح ١٤٥٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم. علل الشرائع، ص ٣٠٠، ح ٤، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام. الجعفریات، ص ٢٣٦، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٩١، ح ٢٤٠٤٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٨٧، ح ٢٧١٠.

٢. هكذا في «جن» وحاشية «بث، بس» والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «التميمي».

والصواب ما أثبتناه؛ فَإِنَّ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ فِي هَذِهِ الطَّبَقَةِ هُوَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَّالٍ، وَتَقَدَّمَ فِي الكافي، ذيل ح ٢٣٣٣ أَنَّ الصواب في لقبه هو التيملي أو التيمي.

ثُمَّ إِنَّ هَارُونَ بْنَ حَمْزَةَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَلَا تَسْتَقِيمُ رَوَايَةُ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ فَضَّالٍ عَنْهُ مُبَاشَرَةً. والظاهر وقوع خلل في السند من سقط أو إرسال.

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّ الْخَبَرَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ فِي عِلَلِ الشَّرَائِعِ، ص ٢٩٩، ح ١، بِسَنَدِهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَّالٍ - وَهُوَ وَالِدُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ - عَنْ هَارُونَ بْنِ حَمْزَةَ، كَمَا يُؤَيِّدُهُ مَا وَرَدَ فِي التَّهْذِيبِ، ج ٤، ص ٥١، ح ١٣٠؛ وَ ج ٩، ص ١٨١، ح ٢٧٨، مِنْ رَوَايَةِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ فَضَّالٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ حَمْزَةَ، وَيَزِيدَ بْنِ إِسْحَاقَ هُوَ الرَّائِي لِكِتَابِ هَارُونَ بْنِ حَمْزَةَ. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٣٧، الرقم ١١١٧؛ الْفَهْرَسْتُ لِلطُّوسِيِّ، ص ٤٩٦، الرقم ٧٨٦. ٣. في «غ، بث، جع»: «يخرج».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والعلل. وفي المطبوع: «من عينه». وفي حاشية «بخ»: «من عينه أو فيه».

٥. علل الشرائع، ص ٢٩٩، ح ١، بسنده عن هارون بن حمزة. الفقيه، ج ١، ص ١٣٨، ح ٣٧٥، مرسلاً، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله وآخره. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٩٢، ح ٢٤٠٤٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٨٧، ح ٢٧١١.

عَبْدُ اللَّهِ بْنِ غَالِبٍ، عَنْ سَعْدِ الْإِسْكَافِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «أَيُّمَا مُؤْمِنٍ غَسَلَ مُؤْمِنًا، فَقَالَ - إِذَا قَلْبُهُ -: "اللَّهُمَّ، إِنَّ هَذَا بَدَنُ عَبْدِكَ الْمُؤْمِنِ قَدْ أُخْرِجَتْ رُوحُهُ مِنْهُ، وَفَرَّقَتْ بَيْنَهُمَا، فَعَفْوُكَ عَفْوُكَ" إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ^١ لَهُ ذُنُوبَ سَنَةٍ^٢، إِلَّا الْكَبَائِرَ^٣».

٤٤٢٩ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ^٤، عَنْ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ^٥ غَسَلَ مَيِّتًا^٦، فَأَذَى فِيهِ الْأَمَانَةَ، غَفَرَ اللَّهُ^٧ لَهُ». قُلْتُ: وَكَيْفَ يُؤْذِي فِيهِ الْأَمَانَةُ؟ قَالَ: «لَا يُخْبِرُ^٨».....

١. في «غ، بخ، بف» وحاشية «بث» والوافي والأمالى: «وقد».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والفقيه والتهذيب والثواب. وفي المطبوع والأمالى: - «إلا».

٣. في «غ، بث»: - «الله».

٤. في «بف، جس» والفقيه: - «له».

٥. في «مأة العقول»، ج ١٣، ص ٣٤٦: «ربما يقرأ: سَنَهُ، بالتشديد»، أي بالتشديد والهاء المهملة؛ فإنه قال في البحار، ج ٨، ص ٢٨٧ ذيل الحديث ٥: «الضمير في له راجع إلى الغاسل، وإرجاعه إلى الميت بعيد، وسنة بالفتح والتخفيف، وربما يقرأ بالكسر والتشديد، أي عمره، وهو مخالف للظاهر والمضبوط في النسخ».

٦. التهذيب، ج ١، ص ٣٠٣، ح ٨٨٤؛ والأمالى للصدوق، ص ٥٤٠، المجلس ٨٠، ح ٣؛ وثواب الأعمال، ص ٢٣٢، ح ١، بسند آخر عن الحسن بن محبوب، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ١، ص ١٤١، ح ٣٨٩، مرسلاً. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٨٥، ح ٢٤٠٣٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٩٤، ذيل ح ٢٧٣١.

٧. هكذا في النسخ والوسائل. وفي المطبوع: - «عن سيف بن عميرة». وفي التهذيب: «عن سيف بن عميرة» بدل «عن ابن أبي عمير، عن سيف بن عميرة».

والظاهر توسط سيف بن عميرة بين ابن أبي عمير وبين سعد بن طريف، كما يدل عليه الحديثان ٤٤٣٢ و ٤٤٣٣، والظاهر أيضاً أن هذه الأخبار الثلاثة قطعات من خبر واحد.

٨. في الوافي: «أَيُّمَا مُؤْمِنًا».

٩. في «بف» والوافي والفقيه والأمالى والثواب، ص ٢٣٢: «مؤمناً».

١٠. في «ظ، غ، ي، بث، بس، بف، جج، جس، جن» والوافي والوسائل والتهذيب والأمالى: - «الله». وما أثبتناه موافق للمطبوع و«بح، بخ».

١١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب والأمالى والثواب، ص ٢٣٢. وفي المطبوع: «لا يحدث».

بِمَا يَرَى^١.

٤٤٣٠ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا مِنْ مُؤْمِنٍ يَغْسِلُ مُؤْمِنًا، وَيَقُولُ - وَهُوَ يَغْسِلُهُ -:
رَبِّ^٢، عَفْوَكَ عَفْوَكَ إِلَّا عَفَا اللَّهُ عَنْهُ»^٣.

٤٤٣١ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ فِيمَا نَاجَى اللَّهُ بِهِ مُوسَى عليه السلام رَبَّهُ^٤ قَالَ: يَا رَبِّ، مَا
لِمَنْ غَسَلَ الْمَوْتَى؟ فَقَالَ: أَغْسِلُهُ مِنْ ذُنُوبِهِ كَمَا^٥ وَلَدَنَتْهُ أُمُّهُ»^٦.

٣٤ - بَابُ ثَوَابِ مَنْ كَفَّنَ مُؤْمِنًا

٤٤٣٢ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ

١. في «جن»: «رأى».

٢. التهذيب، ج ١، ص ٤٥٠، ح ١٤٦٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن سيف بن عميرة. وفي الأملاني
للصدوق، ص ٥٤٠، المجلس ٨٠، ح ٤؛ وثواب الأعمال، ص ٢٣٢، ح ٢، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي
كلها مع اختلاف يسير. ثواب الأعمال، ص ٣٤٤، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع
اختلاف وزيادة. الفقيه، ج ١، ص ١٤١، ح ٣٨٨، مرسلًا. فقه الرضائي، ص ١٦٧، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع
اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٨٥، ح ٢٤٠٤١؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٩٥، ح ٢٧٣٤.

٣. في الوسائل: «يارب».

٤. الفقيه، ج ١، ص ١٤١، ح ٣٩٠، مرسلًا؛ الاختصاص، ص ٢٦؛ مرسلًا مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤،
ص ٢٨٦، ح ٢٤٠٤٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٩٤، ح ٢٧٣٢.

٥. في حاشية «بث» والوسائل والفقيه: - «الله».

٦. في حاشية «بث»، بيح، بيخ: + «بن عمران».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والثواب. وفي المطبوع: - «ربته».

٨. في الوافي: - «يا».

٩. ثواب الأعمال، ص ٢٣١، ضمن ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان. الفقيه، ج ١،
ص ١٤٠، ح ٣٨٧، مرسلًا ومع زيادة، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٨٦، ح ٢٤٠٤٣؛
الوسائل، ج ٢، ص ٤٩٥، ح ٢٧٣٣.

سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ كَفَّنَ مُؤْمِنًا، كَانَ كَمَنْ ضَمِنَ كِسْوَتَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^١.

١٦٥/٣

٣٥- بَابُ ثَوَابِ مَنْ حَفَرَ لِمُؤْمِنٍ قَبْرًا

٤٤٣٣ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ سَعْدِ

بْنِ طَرِيفٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ حَفَرَ لِمَيِّتٍ^٢ قَبْرًا، كَانَ كَمَنْ بَوَّاهُ^٣ بَيْتًا مُوَافِقًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^٤.

٣٦- بَابُ حَدِّ حَفْرِ الْقَبْرِ^٥ وَاللَّخْدِ وَالشَّقِّ وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لُحِدَ لَهُ

٤٤٣٤ / ١. سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^٦، قَالَ:

رَوَى أَصْحَابُنَا أَنَّ حَدَّ الْقَبْرِ إِلَى التَّرْقُوتِ؛ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِلَى الثَّدْيِ؛ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَامَةَ الرَّجُلِ حَتَّى يَمُدَّ الثُّوبُ^٨ عَلَى رَأْسِ مَنْ فِي الْقَبْرِ.

١. التهذيب، ج ١، ص ٤٥٠، ح ١٤٥٩، معلقاً عن سعد بن طريف. الفقيه، ج ١، ص ١٥٢، ح ٤١٧، مرسلًا عن الصادق عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٨٧، صدر ح ٢٤٠٤٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٨، ح ٢٩٩٣.

٢. في «بيح»: «اللميت». وفي «بيح» والفقيه: «لمؤمن».

٣. «بَوَّاه» أي أعطاه باءً، أي منزلاً. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٣٨ (بوا).

٤. التهذيب، ج ١، ص ٤٥٠، ح ١٤٦٢، معلقاً عن سعد بن طريف. الفقيه، ج ١، ص ١٥٢، ح ٤١٧، مرسلًا عن الصادق عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. راجع: ثواب الأعمال، ص ٣٣٣، ح ١. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٨٧، ذيل ح ٢٤٠٤٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٦٠، ح ٣٢٨٨.

٥. في حاشية «ظ»: «الحفر» بدل «حفر القبر». في «بيح»: «لخد».

٦. في حاشية «ظ»: «الحفر» بدل «حفر القبر». في «بيح»: «لخد».

٧. يحتمل كون السند معلقاً على سند الحديث ٤٤٢٨، وكذا الأمر في السند الآتي بعده؛ فإنَّ سهل بن زياد ليس من مشايخ المصنّف، كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٤٣٩٢، فلاحظ.

٨. في مرآة العقول، ج ١٤، ص ٢: «وقوله عليه السلام: حتى يمدّ الثوب، ربّما يستدلّ به على استحباب مدّ الثوب على»

وَأَمَّا^١ اللَّحْدُ، فَيَقْدَرُ^٢ مَا يُمَكِّنُ فِيهِ الْجُلُوسُ؛ قَالَ: وَلَمَّا حَضَرَ عَلِيٌّ بَنَ الْحُسَيْنِ عليه السلام الْوَفَاةَ، أُغْمِيَ عَلَيْهِ^٣، فَبَقِيَ سَاعَةً، ثُمَّ رَفَعَ عَنْهُ الثَّوْبُ، ثُمَّ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَوْزَنَّا الْجَنَّةَ، نَتَبَوَّأُ مِنْهَا^٤ حَيْثُ نَشَاءُ، فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ»^٥ ثُمَّ قَالَ: «اخْفِرُوا لِي، وَابْلُغُوا إِلَى الرَّشْحِ، قَالَ: ثُمَّ مَدَّ الثَّوْبَ عَلَيْهِ، فَمَاتَ عليه السلام»^٦.

١٦٦/٣ ٤٤٣٥ / ٢. سَهْلٌ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ^٧، عَنْ أَبِي هَمَّامٍ إِسْمَاعِيلَ بْنِ هَمَّامٍ: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام جِبْنَ اخْتَضِرَ^٨: إِذَا أَنَا مِتُّ فَاخْفِرُوا لِي، وَشَقُّوا لِي شَقًّا^٩، فَإِنْ قِيلَ لَكُمْ^{١٠}: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام لَجَدَ لَهُ، فَقَدْ

«القبر عند الدفن، ولا يخفى ما فيه؛ إذ الظاهر أن المراد به التقدير للتحديد».

١. في «بخ» والوافي: «فأما».

٢. في «بث»: «فيقْدَرُ». وفي «بخ»: «يقْدَرُ».

٣. في «مرأة العقول»: «قوله عليه السلام»: «أغْمِيَ عَلَيْهِ»، قال الشهيد الثاني عليه السلام: لا يريد به حقيقة الإغماء، بل مجازه بمعنى أنه قد حصل له ما أوجب عند الحاضرين أن يصفوه بذلك من دون أن يكون قد حصل له حقيقة؛ لأنَّ المعصوم مادام حيًّا لا يجوز أن يخرج من التكليف».

٤. في «جن»: «فيها».

٥. إشارة إلى الآية ٧٤ من سورة الزمر (٣٩).

٦. التهذيب، ج ١، ص ٤٥١، ح ١٤٦٩، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الكافي، كتاب الحجة، باب مولد علي بن الحسين عليه السلام، ح ١٢٧٣، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام، من قوله: «ولمَّا حضر علي بن الحسين عليه السلام، مع اختلاف. الفقيه، ج ١، ص ١٧١، ح ٤٩٩، مرسلًا عن الصادق عليه السلام، إلى قوله: «يقدر ما يمكن فيه الجلوس» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٠٣، ح ٢٤٥١٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٦٥، ذيل ح ٣٢٠٢؛ البحار، ج ٤٦، ص ١٥٣، ح ١٥، من قوله: «ولمَّا حضر علي بن الحسين عليه السلام».

٧. في «بخ»: «أصحابنا». وفي البحار: - «عن بعض أصحابه». ولم نجد في شيء من الأسناد رواية سهل بن زياد عن إسماعيل بن همام مباشرةً.

٨. في «بث»، بح، بس، بف، جج، جس، والوافي والوسائل والتهذيب: «أحضر».

٩. في الوافي: «فاحفروا لي؛ يعني القبر، وشقُّوا لي، أي في عرضه، شقًّا، أي زائدًا على المعتاد من اللحد؛ لشكلا يكون بدنه خارجًا عن اللحد؛ فإنه عليه السلام كان بادنًا». وفي «مرأة العقول»: «إنما أوصى عليه السلام بذلك؛ لأنَّه كان بادنًا وكان لا يحتمل أرض المدينة لرخاوتها للحد المناسب له عليه السلام، كما ورد التصريح به في غيره».

١٠. في «غ»: - «لكم».

صَدَقُوا^٢.

٤٤٣٦ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ، عَنْ

الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَخَذَ^٣ لَهُ أَبُو طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيُّ^٤.٤٤٣٧ / ٤. عَلِيُّ^٥، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّوْفَلِيِّ، عَنْ السُّكُونِيِّ:عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى^٦ أَنْ يُعَمَّقَ الْقَبْرُ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ^٧.

٣٧ - بَابُ أَنْ الْمَيِّتَ يُؤَذَّنُ بِهِ النَّاسُ

٤٤٣٨ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ:

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي

وَلَادٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ جَمِيعاً:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يَنْبَغِي لِأَوْلِيَاءِ الْمَيِّتِ مِنْكُمْ أَنْ يُؤَذِّنُوا إِخْوَانَ الْمَيِّتِ

١. في الوافي: «لحد له، أي بما دون ذلك؛ فَإِنَّ اللَّحْدَ وَالْإِلْحَادَ بِمَعْنَى الْمِيلِ وَمِنَهُ الْمُلْحَدُ لِمِيلِهِ إِلَى الْبَاطِلِ، فَقَدْ صَدَقُوا وَلَكِنْ يَتَفَاوَتُ مِثْلُ هَذِهِ الْأَحْكَامِ بِحَسَبِ تَفَاوُتِ الْأَشْخَاصِ». وفي مرآة العقول: «قوله ﷺ: فقد صدقوا، أي هو أفضل».

٢. التهذيب، ج ١، ص ٤٥١، ح ١٤٦٨، معلقاً عن سهل بن زياد. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٠٤، ح ٢٤٥١٨؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٦٦، ح ٣٣٠٤؛ البحار، ج ٤٦، ص ٢١٤، ح ٨.

٣. في «بف»: «لحد».

٤. التهذيب، ج ١، ص ٤٥١، ح ١٤٦٧، بإسناده عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٨٩، ح ٢٤٧٣٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٦٦، ح ٣٣٠٣؛ البحار، ج ٢٢، ص ٥٣٨، ح ٤١.

٥. في «بح»: «عنه». ٦. في «بف»: «ينهى».

٧. في مرآة العقول: «ولعله محمول على ما إذا لم يحتاج إلى الأكثر».

٨. التهذيب، ج ١، ص ٤٥١، ح ١٤٦٦، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن أبيه. الجعفریات، ص ٢٠١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٠٤، ح ٢٤٥١٤؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٦٥، ح ٣٣٠١.

٩. في الوافي: «- جميعاً».

بِمَوْتِهِ، فَيَشْهَدُونَ^١ جَنَازَتَهُ، وَيُصَلُّونَ عَلَيْهِ، وَيَسْتَغْفِرُونَ لَهُ، فَيَكْتَبُ^٢ لَهُمُ الْأَجْرَ^٣، وَيَكْتَبُ^٤ لِلْمَيِّتِ الْإِسْتِغْفَارَ، وَيَكْتَسِبُ هُوَ الْأَجْرَ فِيهِمْ وَفِيْمَا اكْتَسَبَ لِمَيِّتِهِمْ^٥ مِنَ الْإِسْتِغْفَارِ^٦.

١٦٧/٣ ٤٤٣٩ / ٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ ذَرِيحِ الْمُحَارِبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْجِنَازَةِ: يُؤَدَّنُ بِهَا النَّاسُ؟ قَالَ: «نَعَمْ»^٧.

٤٤٤٠ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَغُضِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْجِنَازَةَ يُؤَدَّنُ بِهَا النَّاسُ»^٨.

٣٨ - بَابُ الْقَوْلِ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْجَنَازَةِ

٤٤٤١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَبَانَ - لَا أَعْلَمُهُ

١. في مشرق الشمسين، ص ٣٠٧: «جملة «يشهدون» معطوفة على جملة «ينبغي»، لا على «يؤذنون»، وفي بعض النسخ: يشهدوا ويصلوا ويستغفروا بإسقاط النون، وهو الأولي.

٢. في «ظ، ي، يخ، بف، جس، جن»، وحاشية «غ، بح» والتعذيب: «فيكتب». وفي «غ»: «فكتب». وفي العلل: «فيكتب».

٣. في «بس»: - «فيكتب لهم الأجر». وفي الجبل المتين، ص ٢٣٥: «ولفظنا «يكتب» في قوله عليه السلام: فيكتب لهم الأجر، ويكتب للميت الاستغفار، إنا بالبناء للمفعول أو للفاعل، يعود المستر إلى المولى في ضمن الأولياء».

٤. في «ظ، غ، ي، بس، بف، جس، جن»، وحاشية «بح»: «يكتب». وفي حاشية «غ»: «فيكتب». وفي الوافي: «فيكتب». وفي العلل: «يكتب».

٥. في «ظ، ي، بح، بس، بف، جس، جن»، وحاشية «بخ» والعلل: «لميته». وفي الوسائل والتعذيب: «+ له».

٦. علل الشرائع، ص ٣٠١، ح ١، بسنده عن الحسن بن محبوب: التعذيب، ج ١، ص ٤٥٢، ح ١٤٧٠، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٨٣، ح ٢٤٠٣٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ٥٩، ذيل ح ٣٠١٧.

٧. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٨٤، ح ٢٤٠٣٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ٦٠، ح ٣٠١٩.

٨. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٨٤، ح ٢٤٠٣٨؛ الوسائل، ج ٣، ص ٦٠، ح ٣٠٢٠.

إِلَّا ذَكَرَهُ - عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام إِذَا رَأَى جَنَازَةً قَدْ أَقْبَلَتْ^١، قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَجْعَلْنِي مِنَ السَّوَادِ^٢ الْمُخْتَرَمِ^٣».

٤٤٤٢ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُوسَى بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ النَّهْدِيِّ رَفَعَهُ، قَالَ:

كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام إِذَا رَأَى جَنَازَةً، قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَجْعَلْنِي مِنَ السَّوَادِ الْمُخْتَرَمِ^٤».

٤٤٤٣ / ٣. حُمَيْدٌ، عَنْ ابْنِ سَمَاعَةَ^٥، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْعُودٍ

١. في الفقيه: - «قد أقبلت».

٢. السواد يطلق على الشخص؛ لأنه يرى من بعيد أسود، وقد يطلق على عامة الناس وقرى المدينة والعدد الكثير. راجع: الصحيح، ج ٢، ص ٤٩٢؛ النهاية، ج ٢، ص ٤١٨ (سود).

٣. في «جس»: «المخترم». و«المُخْتَرَمُ»: الْمُشْتَأَصِلُ وَالتُّقَطُّعُ، وَاخْتَرَمَ فُلَانٌ عَنَّا، أَي مَاتَ وَذَهَبَ. واختارته الميتة من بين أصحابه، أي أخذه من بينهم. هذا في اللغة. قال الشهيد الأول: «السواد: الشخص، والمخترم: الهالك أو المستأصل، والمراد هنا الجنس ومنه قولهم: السواد الأعظم، أي لم يجعلني من هذا القبيل، ولا ينافي هذا حب لقاء الله تعالى؛ لأنه غير مقيد بوقت فيحمل على حال الاحتضار ومعاينة ما يحب... ويجوز أن يكنى بالمخترم عن الكافر؛ لأنه الهالك على الإطلاق بخلاف المؤمن، أو يراد بالمخترم من مات دون أربعين سنة كما مر، وإذا أريد به المستأصل فالجمع أظهر». قال الشيخ البهائي بعد نقل هذا الكلام: «ويمكن أن يراد بالسواد عامة الناس، كما هو أحد معاني السواد في اللغة، ويكون المراد: الحمد لله الذي لم يجعلني من عامة الناس الذين يموتون على غير بصيرة ولا استعداد للموت، والله أعلم». وقيل غير ذلك. راجع: الصحيح، ج ٥، ص ١٩١٠؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ١٧٢ (خرم)؛ ذكرى الشيعة، ج ١، ص ٣٨٩؛ الحبل المتين، ص ٢٣٧-٢٣٨؛ مرآة العقول، ج ١٤، ص ٦٠٥.

٤. الشهيد، ج ١، ص ٤٥٢، ح ١٤٧٢، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ١، ص ١٧٧، ح ٥٢٥، مرسلأ. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٩١، ح ٢٤٢٩٢؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٥٧، ح ٣٢٧٨.

٥. في «بف، بس»: «المخترم». ولم ترد هذه الرواية بتمامها في «بخ».

٦. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٩٢، ح ٢٤٢٩٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٥٨، ح ٣٢٨٠.

٧. في «بخ، بس، بف، جس»: - «ابن». وهو سهو؛ فقد توسط [الحسن بن محمد] بن سماعة بين حميد بن «

الطائي، عَنْ عُبَيْسَةَ بْنِ مُضْعَبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ اسْتَقْبَلَ جَنَازَةً أَوْ رَأَاهَا، فَقَالَ: ^١اللَّهُ أَكْبَرُ، هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَصَدَّقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ زِدْنَا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا، الْحَمْدُ لِلَّهِ ^٢الَّذِي تَعَزَّزَ بِالْقُدْرَةِ، وَقَهَرَ الْعِبَادَ ^٣بِالْمَوْتِ، لَمْ يَبْقَ فِي السَّمَاءِ مَلَكٌ ^٤إِلَّا بَكَى رَحْمَةً لِمَوْتِهِ ^٥».

٣٩- بَابُ السُّنَّةِ فِي حَمْلِ الْجَنَازَةِ

١٦٨/٣

٤٤٤٤ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَطْفِئِينَ:
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «السُّنَّةُ فِي حَمْلِ الْجَنَازَةِ أَنْ
تَسْتَقْبِلَ ^٦جَانِبَ السَّرِيرِ بِشِقِّكَ الْأَيْمَنِ، فَتَلْزَمَ ^٨الْأَيْسَرَ بِكَفِّكَ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ تَمَرَّ عَلَيْهِ إِلَى
الْجَانِبِ الْآخَرِ، وَتَدْوِرَ ^{١٠}مِنْ ^{١١}خَلْفِهِ إِلَى الْجَانِبِ الثَّالِثِ مِنَ السَّرِيرِ، ثُمَّ تَمَرَّ ^{١٢}عَلَيْهِ

«زيد و بين عبدالله بن جبلة في عدد من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣٨٣-٣٨٤؛ وج ٢٢، ص ٣٩٠.

١. في «جن»: «قال». وفي حاشية «بح»: «وقال». ٢. في «جن»: «والحمد لله».

٣. في «بس»: «عباده».

٤. في «ظ، جح»: «ملك في السماء». وفي التهذيب: «مقرَّب».

٥. في «جن»: «بصوته».

٦. التهذيب، ج ١، ص ٤٥٢، ح ١٤٧١، معلقاً عن حميد بن زياد، عن ابن سماعة. فقه الرضا عليه السلام، ص ١٧٦، إلى قوله: «وصدق الله ورسوله» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٣٩٢، ح ٢٤٢٩٤؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٥٧، ح ٣٢٧٩.

٧. في «ظ»: «أن يستقبل».

٨. في «جس»: «فيلزم».

٩. هكذا في «غ، ي، بث، يخ، بس، بف، جح، جس» وحاشية «بح» والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بكفتك».

١٠. في «بث»: «تدور» بدون الواو. وفي التهذيب: «وتدور».

١١. في «بف» والوافي: «من». ١٢. في «بث، جس»: «ثم يمر».

قَالَ: «إِذَا كُنْتَ فِي مَوْضِعٍ تَقِيَّةً، فَأَبْدَأْ بِالْيَمَنِ^٨، ثُمَّ بِالرَّجْلِ الْيُمْنَى، ثُمَّ

١. في الاستبصار: «الآخر وتدور - إلى - إلى الجنب».
٢. التهذيب، ج ١، ص ٤٥٣، ح ١٤٧٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢١٦، ح ٧٦٤، معلقاً عن علي، عن أبيه. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٩٦، ح ٢٤٣٠٢؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٥٦، ح ٣٢٧٦؛ البحار، ج ٨١، ص ٢٧٦، ذيل ح ٣٦.
٣. في فوغ، ي، بث، يح، بس، يف، جج، جن، وحاشية «يف» و «مرأة العقول»: «أن تحمل».
٤. في الوافي: «الأربعة». وفي «مرأة العقول»: قوله ﷺ: من جوانبه الأربع، في ما رأيناه من النسخ كذلك، والأظهر الأربعة، ولعله بتأويل الناحية وشبهها.
٥. في «مرأة العقول»، ج ١٤، ص ٨: «السنّة ما واطب عليه النبي ﷺ، والتطوّع ما صدر عنه وعن أوصيائه ﷺ على جهة الاستجاب، ولم يواظب عليه رحمة للأمة وليتميّز ما هو المؤكّد من المستحبّات، وما ليس كذلك منها».
٦. التهذيب، ج ١، ص ٤٥٣، ح ١٤٧٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢١٦، ح ٧٦٥، معلقاً عن أبي علي الأشعري.
٧. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٩٧، ح ٢٤٣٠٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٥٣، ح ٣٢٦٦؛ البحار، ج ٨١، ص ٢٧٦، ذيل ح ٣٦.
٨. ورد الخبر في التهذيب، ج ١، ص ٤٥٢، ح ١٤٧٣، بإسناده عن علي بن إبراهيم بن يوسف السند إلّا أنّ فيه المفضل بن يونس، وهو سهو؛ فإنّ ابن يونس هذا هو الفضل بن يونس الكاتب. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٠٩، الرقم ٨٤٤؛ رجال الطوسي، ص ٣٤٢، الرقم ٥٠٩٣.
٩. في «مرأة العقول»: قوله ﷺ: فابداً باليد اليمنى، هذا صريح في أنّ المراد اليد اليمنى للميت الكائنة على أيسر السرير. قوله ﷺ: ثم ارجع من مكانك، أي من موضع الرجل اليمنى، إلى ميامن الميت، أي الجنب الذي فوَّغت منه وعبّر عنه بميامن الميت، فهذا صريح في أنّ المراد يمين الميت لا يمين السرير، وهذا الخبر يدلّ على أنّ الخلاف بيننا وبين العامة في الترتيب لا في الابتداء.

ازجَعُ مِنْ^١ مَكَانِكَ إِلَى مَيَامِنِ الْمَيْتِ، لَا تَمُرَّ خَلْفَ رِجْلِهِ^٢ أَلْبَتَّةَ حَتَّى تَسْتَقْبِلَ
الْجَنَازَةَ^٣، فَتَأْخُذَ يَدَهُ الْيُسْرَى، ثُمَّ رِجْلَهُ الْيُسْرَى، ثُمَّ اِزْجَعُ مِنْ^٤ مَكَانِكَ، لَا تَمُرَّ خَلْفَ
الْجَنَازَةَ أَلْبَتَّةَ حَتَّى تَسْتَقْبِلَهَا^٥، تَفْعَلْ كَمَا فَعَلْتَ أَوَّلًا، فَإِنْ^٦ لَمْ تَكُنْ^٧ تَنْتَقِي فِيهِ^٨، فَإِنْ
تَزَيَّعَ الْجَنَازَةُ الَّذِي^٩ جَزَتْ بِهِ^{١٠} السُّنَّةُ أَنْ تَبْدَأَ بِالْيَدِ الْيُمْنَى، ثُمَّ بِالرَّجْلِ الْيُمْنَى، ثُمَّ
بِالرَّجْلِ الْيُسْرَى، ثُمَّ بِالْيَدِ الْيُسْرَى حَتَّى تَدْوَرَ حَوْلَهَا^{١١}.

١٦٩/٣ ٤٤٤٧ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَقْبَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ
أَكْبَلٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ سَيَابَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «تَبْدَأُ فِي حَمْلِ السَّرِيرِ مِنَ الْجَانِبِ^{١٢} الْأَيْمَنِ، ثُمَّ تَمُرُّ^{١٣}
عَلَيْهِ مِنْ^{١٤} خَلْفِهِ إِلَى الْجَانِبِ الْآخَرِ، ثُمَّ تَمُرُّ حَتَّى تَزْجَعَ^{١٥} إِلَى الْمَقْدَمِ، كَذَلِكَ

١. في «جن»: «إلى».

٢. في «بح»، «بخ»، والوافي والوسائل والبحار والتهذيب: «رجليه».

٣. في «جس»: «حَتَّى يَسْتَقْبِلَ الْقَبْلَةَ». وفي البحار: «الجنَازة».

٤. في «بخ»: «- من». وفي «جن» والتهذيب: «إلى».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «ولا تمر».

٦. في «غ»: «حَتَّى تَسْتَقْبِلَ».

٧. في «بخ»، «بف»، والوافي والتهذيب: «وإن».

٨. في «ظ»: «- فيه». وفي «غ»: «يَنْتَقِي فِيهِ».

٩. هكذا في «بس»، «بف»، «ج»، «جس»، «جن» والوافي والوسائل والتهذيب. وفي سائر النسخ التي قوبلت والمطبوع
والبحار: «التي».

١٠. التهذيب، ج ١، ص ٤٥٢، ح ١٤٧٣؛ معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٩٧، ح ٢٤٣٠٤؛ الوسائل،

ج ٣، ص ١٥٦، ح ٣٢٧٥؛ البحار، ج ٨١، ص ٢٧٦، ذيل ح ٣٦.

١١. هكذا في «ظ»، «غ»، «ي»، «بث»، «بح»، «جس»، «جن» و«مرأة العقول والوسائل والبحار والتهذيب

والاستبصار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «جانبه». وقال العلامة الفيض: «الضمير في «جانبه» يرجع إلى

الميت؛ ليوافق الحديث السابق - وهو الأول هاهنا - وفي بعض النسخ: من الجانب، وهو أوضح. وإن قرئت

الأفعال الأربعة على صيغة الفعية استقام من دون التأويل». وقيل غير ذلك. راجع: الوافي، ج ٢٤، ص ٣٩٦؛

مرأة العقول، ج ١٤، ص ١٠-١١.

١٢. في «جس»: «ثم يمر».

١٣. في «بث»، «جس»: «ثم يمر حتى يرجع».

١٤. ف «بخ» - «من».

دَوْرَانِ الرَّحَى عَلَيْهِ^٢.

٤٠ - بَابُ الْمَشْيِ مَعَ الْجَنَائِزِ

٤٤٤٨ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَدَّافٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^٤: «الْمَشْيُ خَلْفَ الْجَنَائِزِ أَفْضَلُ مِنَ الْمَشْيِ بَيْنَ يَدَيْهَا»^٦.

٤٤٤٩ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَوْرَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ الْمَنْقَرِيِّ، عَنْ يُونُسَ بْنِ ظَنِّيَّانَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَمَّا جَنَائِزُ الْمُسْلِمِ الْعَارِفِ، وَلَا تَمْشِ أَمَامَ

١. في «غ»، «بح»، «بغ»، «بف»، «ج»، «جن»، «دور». ٢. في «بف» والاستبصار: - «عليه».

٣. الاستبصار، ج ١، ص ٢١٦، ح ٧٦٣، بسنده عن الكليني. التهذيب، ج ١، ص ٤٥٣، ح ١٤٧٤، معلقاً عن علي، عن أبيه. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٩٦، ح ٢٤٣٠٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٥٦، ح ٢٢٧٧؛ البحار، ج ٨١، ص ٢٧٧، ذيل ح ٣٦.

٤. في الفقيه والتهذيب: «وإن».

٥. في الفقيه والتهذيب: «ولا بأس إن مشيت بين يديها».

٦. التهذيب، ج ١، ص ٣١١، ح ٩٠٢، بسنده عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ١٦٢، ح ٤٦١، مرسلاً عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٠٢، ح ٢٤٣٢١؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٤٨، ح ٣٢٥٠.

٧. في «ظ»، «ي»، «بس»، «ج»، «جن»، «الوسائل»: «محمد بن عمرو وحسين». وفي «بث»: «محمد بن عمرو وحسين». وفي «بح»، «جس»: «محمد بن عمرو وعن حسين».

ولم نعرف «محمد بن عمرو» أو «محمد بن عمر». لكن نجد رواية محمد بن أورمة، عن حسين بن أحمد المنقري في موضع، كي يصح مضمون «ظ»، «ي»، «بس»، «ج»، «جن» والوسائل، كما أنَّ طبقة المنقري تأييد عطفه على «محمد بن أورمة»، عن محمد بن عمر حتى يكون في السند تحويل على احتمال. راجع: رجال النجاشي، ص ٥٣، الرقم ١١٨؛ رجال الطوسي، ص ١٣٤، الرقم ٤٩٧٧.

٨. في «مرآة العقول»، ج ١٤، ص ١٣: «قوله عليه السلام: امش إلخ، يدل على اختصاص النهي عن المشي أمام الجنائز بجنائز المخالف، وبه يمكن الجمع بين الأخبار».

٩. في «ظ»: «المؤمن».

جَنَازَةَ الْجَاحِدِ؛ فَإِنَّ أَمَامَ جَنَازَةِ الْمُسْلِمِ مَلَائِكَةٌ يُسْرِعُونَ بِهِ إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنْ أَمَامَ جَنَازَةَ الْكَافِرِ مَلَائِكَةٌ يُسْرِعُونَ بِهِ إِلَى النَّارِ.^١

٤٤٥٠ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ مُقْصِلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَشَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله خَلْفَ جَنَازَةٍ، فَقِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَكَ تَمْشِي خَلْفَهَا؟ فَقَالَ: إِنَّ الْمَلَائِكَةَ رَأَيْتُهُمْ^٢ يَمْشُونَ أَمَامَهَا، وَنَحْنُ تَبَعٌ^٣ لَهُمْ».

٤٤٥١ / ٤. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ ١٧٠/٣ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ^٥ عَنِ الْمَشْيِ مَعَ الْجَنَازَةِ؟

فَقَالَ: «بَيْنَ يَدَيْهَا، وَعَنْ يَمِينِهَا، وَعَنْ شِمَالِهَا، وَخَلْفَهَا».

٤٤٥٢ / ٥. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِنْدِيِّ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «امْشِ بَيْنَ يَدَيِ الْجَنَازَةِ، وَخَلْفَهَا».

١. راجع: قرب الإسناد، ص ١٣٩، ح ٤٩٣. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٠٤، ح ٢٤٣٣٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٥٠، ح ٣٢٥٧.

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «أراهم».

٣. في «بخ»؛ «تبع».

٤. التهذيب، ج ١، ص ٣١١، ح ٩٠٣، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٠٣، ح ٢٤٣٢٤؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٤٨، ح ٣٢٥١.

٥. في «بخ»؛ «سألت».

٦. في «بخ»؛ «ما بين».

٧. الفقيه، ج ١، ص ١٦٣، ح ٤٦٤، معلقاً عن محمد بن مسلم. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٠٣، ح ٢٤٣٢٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٤٩، ح ٣٢٥٤.

٨. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٠٣، ح ٢٤٣٢٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٥٠، ح ٣٢٥٥.

٤٤٥٣ / ٦. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ الْحَجَّالِ^١، عَنْ عَلِيِّ بْنِ شَجَرَةَ، عَنْ أَبِي الْوَفَاءِ الْمُرَادِيِّ، عَنْ سَدِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٢، قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَمْشِيَ مَمْشَى^٣ الْكِرَامِ الْكَاتِبِينَ، فَلْيَمْشِ جَنْبِي^٤ السَّرِيرِ».

٤٤٥٤ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثُّوْقَلِيِّ، عَنِ السُّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: سُئِلَ: كَيْفَ أَضْنَعُ إِذَا خَرَجْتُ مَعَ الْجَنَازَةِ: أَمْشِي أَمَامَهَا، أَوْ خَلْفَهَا، أَوْ عَنْ يَمِينِهَا، أَوْ عَنْ شِمَالِهَا؟

فَقَالَ: «إِنْ كَانَ مُخَالِفًا، فَلَا تَمْشِ أَمَامَهُ؛ فَإِنَّ مَلَائِكَةَ الْعَذَابِ يَسْتَقْبِلُونَهُ بِالْوَأَنِ^٦ الْعَذَابِ»^٧.

١. في «بس، بف، جع، جس»: - «عن الحجّال». وهو سهو؛ فقد روى محمد بن عبد الجبار، عن الحجّال في عدد من الأسناد، ولم نجد روايته عن علي بن شجرة مباشرة في موضع. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ٤٢١.

ويؤيد ذلك ما يأتي في ح ٤٤٧٠، من رواية أبي علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن الحجّال، عن علي بن شجرة.

ولعل وجه سقوط «عن الحجّال» من السند، شبهة «الجبار» و«الحجّال» في بعض الخطوط الموجبة لجواز النظر من أحدهما إلى الآخر.

٢. في «غ، ب، ي، ج، ف»: «مشي».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «بجني».

٤. التهذيب، ج ١، ص ٣١١، ح ٩٠٤، بسنده عن الكليني. فقه الرضا^٥، ص ١٦٩، مع اختلاف. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٠٤، ح ٢٤٣٢٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٤٨، ح ٣٢٥٢؛ البحار، ج ٨١، ص ٢٦٣، ذيل ح ٤.

٥. في «ف» والمحاسن: «أمامها».

٦. في «ظ» وحاشية «يع، ي، جع، جن» والتهذيب: «بأنواع».

٧. التهذيب، ج ١، ص ٣١٢، ح ٩٠٥؛ المحاسن، ص ٣١٧، كتاب العلل، ح ٣٨؛ وعلل الشرائع، ص ٣٠٤، ح ١، بسند آخر. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٠٤، ح ٢٤٣٢٨؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٥٠، ح ٣٢٥٦.

٤١ - بَابُ كَرَاهِيَةِ الرُّكُوبِ مَعَ الْجَنَازَةِ

٤٤٥٥ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِسْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : «رَأَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله قَوْماً خَلْفَ جَنَازَةٍ رُكْبَاناً^٢ ، فَقَالَ :
مَا^٣ اسْتَحْيَا هَؤُلَاءِ أَنْ يَتَّبِعُوا صَاحِبَهُمْ رُكْبَاناً^٤ وَقَدْ أَسْلَمُوهُ^٥ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ^٦ ؟^٧ .
٤٤٥٦ / ٢ . عَلِيُّ^٨ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى ، عَنْ حَرِيزٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي
عَبْدِ اللَّهِ :

١٧١ / ٣ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ^٩ ، قَالَ : «مَاتَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله ،
فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله فِي^{١٠} جَنَازَتِهِ يَمْشِي ، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ : أَلَا تَرْكَبُ

١. في «بخ» و «مرأة العقول» : «كرامة» .

٢. في حاشية «بخ» ، «بخ» ، «بس» ، «جن» : «ركاباً» .

٣. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل . وفي «بخ» ، «ج» ، «المطبوع» : «أما» .

٤. في «ي» ، «بس» ، «حاشية «بخ» : «ركباً» .

٥. في «جن» : «وقد أسلموا» . «وأسلموه» ، أي خذلوهم وتركوه ، قال الجوهري : أسلمه ، أي خذله . كذلك معناه في الشروح . قال العلامة المجلسي بعد ذكر معناه : «أقول : الخذلان إما باعتبار أن هذا الفعل يدل على عدم الاعتبار بشأنه والإعراض عنه ، فهو استحقاق بشأن الميت ، وإما لأن مشيهم موجب لمزيد ثوابهم و ثواب الميت بسبب ثوابهم ، فإذا تركوا الفعل الذي يوجب مزيد ثواب الميت فقد خذلوهم وتركوا نصرته في أخرج ما يكون إلى النصر» . راجع : الصحاح ، ج ٥ ، ص ١٩٥٢ ؛ «مرأة العقول» ، ج ١٤ ، ص ١٥ .

٦. في «غ» ، «ث» ، «بخ» ، «بف» ، «حاشية «بخ» والوافي : «الحالة» .

٧. الوافي ، ج ٢٤ ، ص ٤٠٥ ، ح ٢٤٣٣٢ ؛ الوسائل ، ج ٣ ، ص ١٥٢ ، ح ٣٢٦٤ .

٨. في «بخ» : «عنه» .

٩. هكذا في «بف» ، «ج» . وفي «ظ» ، «ي» ، «ث» ، «بخ» ، «بس» ، «جس» ، «جن» ، «المطبوع» : - «عن أبي عبد الله عليه السلام» .

والصواب ما أثبتناه ؛ فقد أورد الشيخ الطوسي الخبر في التهذيب ، ج ١ ، ص ٣١٢ ، ح ٩٠٦ وسنده هكذا : «حماد ، عن حريز ، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله ، عن أبي عبد الله عليه السلام . وقد أكثر عبد الرحمن بن أبي عبد الله من الرواية عن أبي عبد الله عليه السلام . راجع : معجم رجال الحديث ، ج ٩ ، ص ٥١١ . ٥١٥ . والمقام - كما ترى - من مظان السقط في السند ؛ لتكرار «أبي عبد الله» الموجب لجواز النظر المورث للسقط .

١٠. في «بخ» ، «بف» ، «الوافي» : «إلى» .

يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: إِنِّي لَأَكْثَرُهُ أَنْ أَزْكَبَ وَالْمَلَائِكَةُ يَمْشُونَ، وَأَبَى أَنْ يَزْكَبَ^١.

٤٢ - بَابُ مَنْ يَتَّبِعُ^٢ جَنَازَةً ثُمَّ يَرْجِعُ

١ / ٤٤٥٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

رِثَابٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

كُنْتُ مَعَ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي جَنَازَةٍ لِبَغِضِ قَرَابَتِهِ، فَلَمَّا أَنْ صَلَّى عَلَى الْمَيِّتِ، قَالَ وَلِيُّهُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: ازْجِعْ يَا أَبَا جَعْفَرٍ^٣ مَا جُورًا، وَلَا تَعْنَى^٤؛ لِأَنَّكَ^٥ تَضَعُفُ^٦ عَنِ الْمَشْيِ، فَقُلْتُ أَنَا لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: قَدْ أَذِنَ لَكَ فِي الرَّجُوعِ، فَارْجِعْ وَلِي حَاجَةٌ أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْهَا.

فَقَالَ لِي^٧ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنَّمَا هُوَ فَضْلٌ وَأَجْرٌ، فَيَقْدِرُ مَا يَمْشِي^٨ مَعَ الْجَنَازَةِ يُوجِرُ^٩ الَّذِي يَتَّبِعُهَا، فَأَمَّا بِإِذْنِهِ، فَلَيْسَ بِإِذْنِهِ^{١٠} جِئْنَا، وَلَا بِإِذْنِهِ نَرْجِعُ^{١١}».

١. في التهذيب: - «وَأَبَى أَنْ يَرْكَبَ».

٢. التهذيب، ج ١، ص ٣١٢، ح ٩٠٦، معلقاً عن حمَّاد، عن حريز، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله، عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ١، ص ١٩٢، ح ٥٥٨، مراسلاً، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٠٤، ح ٢٤٣٣١؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٥٢، ذيل ح ٣٢٦٢.

٣. في حاشية «بخ»: «يتبع».

٤. في «جن»: «الجنازة».

٥. في الوافي: «يا جعفر».

٦. «ولا تعنى»، أي لا تتعب ولا تنصب، من العناية بمعنى التعب. قال العلامة المجلسي: «قوله عليه السلام: ولا تعنى، بحذف تاء الخطاب نفي في معنى النهي». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٤٠؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٢٤ (عنا)؛ مرآة العقول، ج ١٤، ص ١٧.

٧. في «غ»، بث، بخ، وبف، والوافي: «فإنك».

٨. في حاشية «جن»: «ضعيف».

٩. في «جس»: - «ولي».

١٠. في «جس»: - «فليس بإذنه».

١١. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٠٦، ح ٢٤٣٣٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٤٦، ح ٣٢٤٦٦؛ البحار، ج ٨١، ص ٢٦١.

٤٤٥٨ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمِيرَانِ وَلَيْسَا بِأَمِيرَيْنِ^٢: لَيْسَ لِمَنْ تَبِعَ^٣ جَنَازَةً أَنْ يَرْجِعَ حَتَّى يَذْفَنَ^٤، أَوْ يُؤَدَّنَ لَهُ؛ وَرَجُلٌ يَخُجُّ مَعَ امْرَأَةٍ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَنْفِرَ حَتَّى تَقْضِيَ نُسْكَهَا^٥».

٤٤٥٩ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَاطٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

حَضَرَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَنَازَةَ رَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ وَأَنَا مَعَهُ - وَكَانَ فِيهَا عَطَاءٌ^٦ - فَصَرَخْتُ^٧ صَارِخَةً، فَقَالَ عَطَاءٌ: «لَتَسْكُتَنَّ^٨ أَوْ لَتَرْجِعَنَّ^٩»، قَالَ^{١٠}: «فَلَمْ تَسْكُتْ، فَارْجِعْ عَطَاءً»، قَالَ: «فَقُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ عَطَاءً قَدْ رَجَعَ، قَالَ: «وَلِمَ؟»، قُلْتُ: صَرَخْتُ هَذِهِ الصَّارِخَةَ، ١٧٢/٣

١. هكذا في «ظ»، «غ»، «ث»، «يح»، «بخ»، «بس»، «بف»، «جح»، «جس»، «جن». وفي «ي» والمطبوع: «أحمد بن محمد بن أبي عبدالله»، ووقع السهو فيهما واضح.

٢. في الوافي: «بأمرين». وفي مرآة العقول: «قوله ﷺ: أميران إلخ، أي يلزم إطاعة أمرهما، وليسا بأمرين منصوبين على الخصوص من قبل الإمام، أو أمرين عامين يلزم إطاعتهما في أكثر الأمور. أقول: لا ينافي هذا الخبر ما سبق وما سيأتي؛ إذ هذا الخبر يدل على جواز الرجوع أو زوال الكراهة بعد الإذن، ولا ينافي أفضلية عدم الرجوع، كما يدل عليه الخبران».

٣. في «غ»: «ولمن يتبع».

٤. في «بف» والوافي والخصال: «حتى تدفن».

٥. في «ي» وحاشية «غ»: «مناسكها».

٦. الخصال، ص ٤٩، باب الاثنين، ح ٥٨، وفيه بسنده: «عن أحمد بن محمد بإسناده رفعه إلى أبي عبدالله عليه السلام...».

الوافي، ج ٢٤، ص ٤٠٧، ح ٢٤٣٢٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٤٦، ح ٣٢٤٧.

٧. في حاشية «يح»: «+ قال: فقلت لأبي جعفر عليه السلام: إن عطاء قد رجع قال». وقال الشيخ البهائي في هامش الحبل المتين، ص ٢٣٣: «عطاء هذا هو عطاء بن أبي رباح، كان بنو أمية يعظمونه جداً حتى أمروا المنادي أن ينادي: لا يفت الناس إلا عطاء فإن لم يكن فعبداً بن أبي نجيع، وكان عطاء أعور، أفتس، أعرج، شديد السواد. ذكر ذلك ابن الجوزي في تاريخه».

٨. «صَرَخْتُ»، أي صاحت صيحة شديدة، من الصرخة، وهي الصيحة الشديدة. والصارخ: المغيث والمستغيث، ضد. قال العلامة المجلسي: «أي صاحت امرأة بالنياح والجزع». راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٧٨ (صرخ).

٩. في حاشية «غ»، «بخ» والوافي: «ولتسكتين».

١٠. في «غ»: «قال».

فَقَالَ لَهَا: لَتَسْكُتِينَ^١ أَوْ لَتَرْجِعَنَّ، فَلَمْ تَسْكُتْ، فَرَجَعَ، فَقَالَ: «امْضِي بِنَا^٢؛ فَلَوْ أَنَا إِذَا رَأَيْنَا شَيْئاً مِنَ الْبَاطِلِ مَعَ الْحَقِّ، تَرَكْنَا لَهُ الْحَقَّ، لَمْ نَقْضِ حَقَّ مُسْلِمٍ». قَالَ: فَلَمَّا صَلَّى عَلَى الْجَنَازَةِ، قَالَ وَلِيِّهَا لِأَبِي جَعْفَرٍ^٣: ارْجِعْ مَأْجُوراً رَحِمَكَ اللَّهُ؛ فَإِنَّكَ لَا تَقْوَى عَلَى الْمَشْيِ، فَأَبَى أَنْ يَرْجِعَ؛ قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ^٤: قَدْ أَذِنَ لَكَ فِي الرَّجُوعِ، وَلِي حَاجَةٌ أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْهَا، فَقَالَ: «امْضِي؛ فَلَيْسَ بِإِذْنِهِ جِئْنَا، وَلَا بِإِذْنِهِ نَرْجِعُ، إِنَّمَا هُوَ فَضْلٌ وَأَجْرٌ طَلَبْنَاهُ، فَبَقْدَرٍ مَا يَنْتَبِعُ الْجَنَازَةُ الرَّجُلُ يُوجَزُ عَلَى ذَلِكَ»^٥.

٤٣ - بَابُ ثَوَابِ مَنْ مَشَى مَعَ جَنَازَةٍ

٤٤٦٠ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ

جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٦، قَالَ: «إِذَا أُدْخِلَ^٧ الْمُؤْمِنُ قَبْرَهُ، نُودِيَ: أَلَا إِنَّ أَوَّلَ حِبَائِكَ^٨ الْجَنَّةَ، أَلَا وَأَوَّلَ حِبَاءٍ^٩ مَنْ تَبِعَكَ^{١٠} الْمَغْفِرَةَ»^{١١}.

١. في «غ» و«بخ» والوافي: «لن سكنتين».

٢. في «غ» بث، «بح» بس، «بف» جع، «جس» جن، والوسائل، ح ٣٣٣١: «بنا».

٣. في الوافي: «له».

٤. في «ظ»: «ليس».

٥. في «بخ» و«بف» والوافي والتهذيب: «وإنما».

٦. التهذيب، ج ١، ص ٤٥٤، ح ١٤٨١، معلقاً عن علي بن إبراهيم، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٠٦، ح ٢٤٣٣٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٤٠، ح ٣٣٣١، إلى قوله: «ولا تقوى على المشي فأبى أن يرجع»؛ وفيه، ص ١٤٧، ح ٣٢٤٨، من قوله: «فلما صلى على الجنازة: البحار، ج ٤٦، ص ٣٠٠، ح ٤٣؛ وفيه، ج ٦٦، ص ٥٥٥، إلى قوله: «لم نقض حق مسلم».

٧. في «ظ»، «غ»، «ي»، «بس»، «جع»، «جس»، «جن» والفقيه: «إذا دخل».

٨. الحياء: العطية والعطاء بلامٍ ولا جزاء ولا عوض. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٠٨؛ النهاية، ج ١، ص ٣٣٦ (حبا).

٩. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والفقيه. وفي «ي»، «جن»: «ألا وإن أول حباء». وفي المطبوع: «وحباء» بدل «ألا وأول حباء». وفي الوسائل: «ألا وإن أول حباء».

١٠. في «جن» وحاشية «جع»: «من يتبعك».

١١. الفقيه، ج ١، ص ١٦٢، ح ٤٥٢، مرسلاً. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٩٩، ح ٢٤٣١٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ٥٠٣.

٤٤٦١ / ٢. عَلِيٍّ^١، عَنْ أَبِيهِ؛

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ
دَاوُدَ الرَّقِيِّ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ شَيَّعَ جَنَازَةَ مُؤْمِنٍ حَتَّى يُدْفَنَ فِي قَبْرِهِ، وَكَلَّ اللَّهُ
- عَزَّ وَجَلَّ - بِهِ سَبْعِينَ مَلَكاً^٢ مِنَ الْمُسَيِّعِينَ يُشَيِّعُونَهُ، وَيَسْتَغْفِرُونَ لَهُ إِذَا خَرَجَ مِنْ
قَبْرِهِ إِلَى الْمَوْقِفِ»^٣.

٤٤٦٢ / ٣. سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^٤، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ إِسْحَاقَ
بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَوَّلُ مَا يُتَخَفُ^٥ بِهِ الْمُؤْمِنُ^٦ يُغْفَرُ لِمَنْ تَبِعَ^٧
جَنَازَتَهُ»^٨.

٤٤٦٣ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ

١. ص ١٤٢، ح ٣٢٣٦.

٢. في «غ»، جن: + «بن إبراهيم». وفي «بح»: «عنه».

٣. في الأمالي: «سبعين ألف ملك».

٤. الأمالي للصدوق، ص ٢١٧، المجلس ٣٩، ح ١، بسنده عن الحسن بن محبوب، عن داود بن كثير الرقي، عن
الصادق عليه السلام، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ١، ص ١٦٢، ح ٤٥٥، مراسلاً الوافي، ج ٢٤، ص ٤٠٠، ح ٢٤٣١٢؛
الوسائل، ج ٣، ص ١٤٥، ح ٣٢٤٣.

٥. السند معلق على الطريق الثاني من السند السابق. فيروي عن سهل بن زياد، عده من أصحابنا.

٦. «يُتَخَفُ»، أي يُعْطَى وَيُهْدَى. والتخفة والتخفة: البَرُّ واللطف. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٦٠؛
أقرب الموارد، ج ١، ص ٢٩٤ (تحف).

٧. في «بح»، بف: «أن». وفي الوسائل والفقيه والمؤمن والخصال: + «في قبره أن».

٨. في حاشية «بح»: «يتبع».

٩. التهذيب، ج ١، ص ٤٥٥، ح ١٤٨٢، معلقاً عن سهل بن زياد. الخصال، ص ٢٤، باب الواحد، ح ٨٥، بسنده عن
إسحاق بن عمار، مع اختلاف يسير. المؤمن، ص ٦٥، ح ١٦٨؛ والفقيه، ج ١، ص ١٦٢، ح ٤٥٦، مراسلاً
الوافي، ج ٢٤، ص ٣٩٩، ح ٢٤٣١١؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٤٣، ح ٣٢٢٧.

عَمِيرَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَيْخٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ شَيَْعَ مَيِّتًا^٢ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهِ^٣، كَانَ لَهُ قِيرَاطٌ^٤ مِنْ الْأَجْرِ؛ وَمَنْ بَلَغَ مَعَهُ إِلَى قَبْرِهِ حَتَّى يُدْفَنَ، كَانَ لَهُ قِيرَاطَانِ مِنَ الْأَجْرِ^٥، وَالْقِيرَاطُ مِثْلُ جَبَلٍ أُحُدٍ^٦».

٤٤٦٤ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ مَشَى مَعَ جَنَازَةٍ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا، ثُمَّ رَجَعَ^٧، كَانَ لَهُ قِيرَاطٌ مِنَ الْأَجْرِ^٨، فَإِذَا^٩ مَشَى مَعَهَا حَتَّى تُدْفَنَ^{١٠}، كَانَ لَهُ قِيرَاطَانِ، وَالْقِيرَاطُ مِثْلُ جَبَلٍ أُحُدٍ^{١١}».

٤٤٦٥ / ٦. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

١. في حاشية «ب»: «مؤمنًا». ٢. في «بخ»: «-» عليه.

٣. «القيراط»: جزء من أجزاء الدينار، وهو نصف عشره في أكثر البلاد، وأهل الشام يجعلونه جزءاً من أربعة وعشرين، والياء فيه بدل من الراء؛ فَإِنْ أَصْلُهُ: قِرَاطٌ. قال العلامة المجلسي: «والمراد هنا قدر من الثواب».

راجع: النهاية، ج ٤، ص ٤٢ (قرط)؛ مرآة العقول، ج ١٤، ص ٢١.

٤. في الوافي: «-» من الأجر.

٥. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٠٠، ح ٢٤٣١٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٤٦، ح ٣٢٤٥.

٦. في التهذيب: «ثم يرجع».

٧. في «غ»، «ى»، «ب»، «س»، «ج»، «جس» والفقيه، ج ١ والتهذيب: «-» من الأجر.

٨. في «بخ»، «ج»، «جس» والفقيه، ج ١ «وإذا». ٩. في «بف»: «معه».

١٠. في «ظ»، «ى»، «بخ» والوافي: «حتى يدفن».

١١. التهذيب، ج ١، ص ٤٥٥، ح ١٤٨٥، معلقاً عن سهل بن زياد. الفقيه، ج ٤، ص ١٧، ضمن الحديث الطويل

٤٩٦٨، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ ثواب الأعمال، ص ٣٤٤، ضمن

الحديث الطويل ١، بسند آخر عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفيهما من قوله: «فإذا مشى معها حتى تدفن» مع اختلاف.

الفقيه، ج ١، ص ١٦١، ح ٤٥٢، مرسلاً. وراجع: الأمالي للصدوق، ص ٤٣١، المجلس ٦٦، ح ١. الوافي،

ج ٢٤، ص ٤٠٠، ح ٢٤٣١٤؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٤٥، ح ٣٢٤٤.

عُقْبَةَ، عَنْ مُيْسِرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ تَبِعَ جَنَازَةَ مُسْلِمٍ، أُعْطِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَرْبَعَ شَفَاعَاتٍ، وَلَمْ يَقُلْ شَيْئاً إِلَّا قَالَ 'الْمَلَكُ' وَلَكَ مِثْلُ ذَلِكَ».^٢

٤٤٦٦ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ،

عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلْوَانَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ، عَنِ الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ^٣، قَالَ:

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «مَنْ تَبِعَ جَنَازَةً، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ^٤ أَرْبَعَ^٥ قَرَارِيطَ: قِيرَاطٌ بِاتِّبَاعِهِ^٦، وَقِيرَاطٌ لِلصَّلَاةِ^٧ عَلَيْهَا، وَقِيرَاطٌ بِالِانْتِظَارِ حَتَّى يَقْرَأَ مِنْ دَفْنِهَا، وَقِيرَاطٌ لِلتَّغْزِيَةِ^٨».^٩

٤٤٦٧ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «فِيمَا^{١٠} نَاجَى بِهِ مُوسَى عليه السلام رَبَّهُ.....»

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والفقهاء والتهديب والأماشي. وفي المطبوع والوسائل: «إلا وقال».

٢. التهديب، ج ١، ص ٤٥٥، ح ١٤٨٣، معلقاً عن أبي علي الأشعري. الأماشي للصدوق، ص ٢١٧، المجلس ٣٩، ح ٣، بسنده عن الحسن بن علي بن فضال، عن علي بن عقبة. الفقيه، ج ١، ص ١٦١، ح ٤٥٣، مرسلًا، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٠١، ح ٢٤٣١٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٤١، ح ٣٢٣٤.

٣. في «ي»، جح، جس: - «بن نباتة».

٤. في «مؤلة العقول»، ج ١٤، ص ٢٢: قوله عليه السلام: من تبع جنازة إلخ، يمكن رفع التنافي بينه وبين الرابع بأن القيراطين هناك للمشي إلى الصلاة وإلى الدفن وزيد هاهنا قيراط للصلاة وآخر للتغزية. ويمكن أن يكون القيراط الأول من القيراطين هناك مساوياً لقيراطين مآذرك هاهنا. ويحتمل أن يكون الاختلاف بحسب الأشخاص والنيات. كذا أفاده الولد العلامة طاب ثراه.

٥. في «بف، جس» والتهديب: - «الله».

٦. في «ظ» - «له». وفي حاشية «بخ» والوسائل: + «من الأجر».

٧. في الوافي والفقيه: «أربعة». ٨. في الوافي والفقيه والتهديب: + «إياها».

٩. في «بخ، بف» والوافي والتهديب: «بالصلاة». ١٠. في الوافي: «بالتغزية».

١١. التهديب، ج ١، ص ٤٥٥، ح ١٤٨٤، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الفقيه، ج ١، ص ١٦١، ح ٤٥١، مرسلًا ومع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٠١، ح ٢٤٣١٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٤٥، ح ٣٢٤٢.

١٢. في «بخ، بف» وحاشية «بث»، والوافي والوسائل والثواب: «كان فيما».

قَالَ^١: يَا رَبِّ، مَا لِمَنْ شَيْعَ^٢ جَنَازَةً؟ قَالَ: أَوْكَلَ بِهِ مَلَائِكَةٌ مِنْ مَلَائِكَتِي مَعَهُمْ رَايَاتٍ يُشَيِّعُونَهُمْ مِنْ قُبُورِهِمْ إِلَى مَخَشَرِهِمْ^٣.

٤٤ - بَابُ ثَوَابِ مَنْ حَمَلَ جَنَازَةً^٤

٤٤٦٨ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ

جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٥، قَالَ: «مَنْ حَمَلَ جَنَازَةً مِنْ أَرْبَعِ جَوَانِبِهَا، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ أَرْبَعِينَ كَبِيرَةً^٦».

٤٤٦٩ / ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ

سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ^٧، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٨، قَالَ: «مَنْ أَخَذَ بِقَائِمَةِ^٩ السَّرِيرِ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ خَمْسًا وَعِشْرِينَ كَبِيرَةً؛ وَإِذَا رُبِعَ، خَرَجَ مِنَ الذُّنُوبِ^{١٠}».

١. في «بخ، بف»:- «قال». وفي الوافي والوسائل والثواب: «أن قال».

٢. في «ظ»: «يُشَيِّع».

٣. ثواب الأعمال، ص ٢٣١، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، عن أبي الجارود، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٠١، ح ٢٤٣١٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٤٢، ح ٣٢٣٥.

٤. في «جس» ومرة العقول: «الجنازة». ٥. في «بخ، بس، بف، جس»:- «الله».

٦. التهذيب، ج ١، ص ٤٥٤، ح ١٤٧٩، بسنده عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ١، ص ١٦٢، ح ٤٥٨، مرسلًا ومع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٩٥، ح ٢٤٢٩٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٥٣، ذيل ح ٣٢٦٥.

٧. الخبر رواه الصدوق في ثواب الأعمال، ص ٢٣٣، ح ١ بسنده عن سعدان بن مسلم، عن سليمان بن صالح، عن أبيه، عن أبي عبد الله^٨. ولم نجد رواية سعدان عن مسلم بن سليمان بن خالد ولا عن سليمان بن صالح في موضع، كما لم نجد رواية سليمان بن صالح عن أبيه.

٨. في الفقيه: «بقوائم». ٩. في «بف، جس» والوافي والثواب: «وإذا».

١٠. ثواب الأعمال، ص ٢٣٣، ح ١، بسنده عن سعدان بن مسلم، عن سليمان بن صالح، عن أبيه، عن

٤٤٧٠ / ٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ شَجَرَةَ، عَنْ عَيْسَى بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِهِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَنْ أَخَذَ بِجَوَانِبِ الشَّرِيرِ الْأَرْبَعَةِ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ أَزْبَعِينَ كَبِيرَةً».^٢

٤٥ - بَابُ جَنَائِزِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَالْأَخْرَارِ وَالْعَبِيدِ

٤٤٧١ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ: كَيْفَ يُصَلَّى عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ؟
فَقَالَ^٣: «يُوضَعُ الرَّجُلُ مِمَّا يَلِي الرِّجَالَ^٤، وَالنِّسَاءُ خَلْفَ الرِّجَالِ».^٥
٤٤٧٢ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارِ السَّابَّاطِيِّ^٦:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يُصَلَّى عَلَيْهِ مَبْتَنِينَ، أَوْ ثَلَاثَةَ مَوْتَى^٧ كَيْفَ يُصَلَّى

١. أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام. الفقيه، ج ١، ص ١٦٢، ح ٤٥٩، مرسلاً. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٩٥، ح ٢٤٢٩٩؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٥٤، ح ٣٢٦٨.

١. فِي «غ، بس، جس»: «الله».

٢. الفقيه، ج ١، ص ١٦١، ح ٤٥٤، مرسلاً. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٩٦، ح ٢٤٣٠١؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٥٤، ح ٣٢٦٧.

٣. هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي قَوَيْتُ وَالْوَافِي وَالتَّهْذِيبُ. وَفِي الْمَطْبُوعِ: «قَالَ».

٤. فِي الْوَافِي: «الرَّجُل».

٥. التَّهْذِيبُ، ج ٣، ص ٣٢١، ح ١٠٠١؛ وَالِاسْتَبْصَارُ، ج ١، ص ٤٧١، ح ١٨٢٠، مَعْلَقاً عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ. الْوَافِي، ج ٢٤، ص ٤٢٩، ح ٢٤٣٨٤؛ الْوَاسِلُ، ج ٣، ص ١٢٧، ذَيْلُ ح ٣٢٠٣.

٦. فِي «ف» وَالتَّهْذِيبُ، ص ٣٢٢: «عَمَّارُ بْنُ مُوسَى».

٧. هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي قَوَيْتُ وَالْوَافِي وَالْوَسَائِلُ وَالتَّهْذِيبُ، ص ٣٢٢ وَالِاسْتَبْصَارُ، ص ٤٧٢. ٥

عَلَيْهِمْ؟

قَالَ: «إِنْ كَانَ ثَلَاثَةٌ أَوْ اثْنَيْنِ أَوْ عَشْرَةً أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، فَلْيُصَلِّ عَلَيْهِمْ صَلَاةً وَاحِدَةً، يَكْتَبَرُ^١ عَلَيْهِمْ خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ كَمَا يُصَلِّي عَلَى مَيِّتٍ وَاحِدٍ وَقَدْ صَلَّى عَلَيْهِمْ جَمِيعاً، يَضَعُ مَيِّتاً وَاحِداً، ثُمَّ يَجْعَلُ الْآخَرَ إِلَى الْآلِيَةِ الْأُولَى، ثُمَّ يَجْعَلُ رَأْسَ الثَّالِثِ إِلَى الْآلِيَةِ الثَّانِيَةِ شِبْهَ الْمَذْرُجِ^٢ حَتَّى يَفْرَغَ مِنْهُمْ كُلِّهِمْ مَا كَانُوا، فَإِذَا سَوَّاهُمْ هَكَذَا، قَامَ فِي الْوَسْطِ، فَكَبَّرَ^٣ خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ، يَفْعَلُ كَمَا يَفْعَلُ إِذَا صَلَّى عَلَى مَيِّتٍ وَاحِدٍ».

١٧٥/٣

سُئِلَ: فَإِنْ كَانَ الْمَوْتَى رِجَالاً وَنِسَاءً؟

قَالَ: «يَبْدَأُ بِالرِّجَالِ^٤، فَيَجْعَلُ رَأْسَ الثَّانِي إِلَى الْآلِيَةِ الْأُولَى حَتَّى يَفْرَغَ مِنَ الرِّجَالِ كُلِّهِمْ، ثُمَّ يَجْعَلُ رَأْسَ الْمَرْأَةِ إِلَى الْآلِيَةِ الرَّجُلِ الْأَخِيرِ^٥، ثُمَّ يَجْعَلُ رَأْسَ الْمَرْأَةِ^٦ الْأُخْرَى إِلَى الْآلِيَةِ^٧ الْمَرْأَةِ الْأُولَى حَتَّى يَفْرَغَ مِنْهُمْ كُلِّهِمْ، فَإِذَا سَوَّى^٨ هَكَذَا، قَامَ فِي الْوَسْطِ - وَسَطِ الرِّجَالِ - فَكَبَّرَ^٩ وَصَلَّى^{١٠} عَلَيْهِمْ كَمَا يُصَلِّي عَلَى مَيِّتٍ وَاحِدٍ».

وَسُئِلَ^{١١} عَنْ مَيِّتٍ صَلِّيَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ^{١٢} الْإِمَامُ، فَإِذَا الْمَيِّتُ مَقْلُوبٌ رِجْلَاهُ إِلَى

❦ وفي المطبوع: «أموات».

١. في «غ»، «بغ» والوافي: «ويكبر».

٢. في الوافي: «الدرج».

٣. في «ي»، «بع»، «بس»: «وكبر». وفي «جن»: «ويكبر».

٤. في «بث»، «بع»: «بالرجل».

٥. في «بث»: «فإذا».

٦. في «جس»: «- المرأة».

٧. في حاشية «بع»: «الآخر».

٨. في «بع»: «استوى».

٩. في التهذيب، ص ٣٢٢: «رأس».

١٠. في الوافي: «وكبر».

١١. في الوافي: «سئل» بدون الواو.

١٢. قال العلامة الفيض: «ذكر التسليم في هذا الخبر محمول على ما إذا كان الإمام مخالفاً أو متقياً؛ إذ لا تسليم عندنا

في الجنائز». وقال العلامة المجلسي: «... قد حمل على التقيّة للإجماع ولما سيأتي من الأخبار، ويحتمل أن يكون كناية عن الإتمام؛ لأنّ التسليم غالباً في الصلوات يستلزمه، أو يحمل على ما إذا صلي خلف المخالف؛ فإنه يسلّم عند التمام، لكنهما بعيدان» ثم نقل كلام الشيخ والشهيد الأول في المقام. راجع: مرآة العقول، ج ١٤، ص ٢٨.

مَوْضِعُ رَأْسِهِ؟

قَالَ: «يُسَوَّى، وَتُعَادِلُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ قَدْ حُمِلَ مَا لَمْ يَذْفَنْ، فَإِنْ كَانَ قَدْ ذَفِنَ، فَقَدْ مَضَتْ الصَّلَاةُ^٢، لَا يَصَلِّي عَلَيْهِ وَهُوَ مَذْفُونٌ»^٣.

٤٤٧٣ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ إِذَا صَلَّى^٤ عَلَى الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ، قَدَّمَ الْمَرْأَةَ، وَأَخَّرَ الرَّجُلَ^٥؛ وَإِذَا صَلَّى عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ^٦، قَدَّمَ الْعَبْدَ، وَأَخَّرَ الْحُرَّ^٧؛ وَإِذَا صَلَّى عَلَى الْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ^٨، قَدَّمَ الصَّغِيرَ، وَأَخَّرَ الْكَبِيرَ^٩».

١. في «ظ، غ، بث، بس، بف، جس، جن» والاستبصار، ص ٤٨٢: «ويعاد». وفي حاشية «غ، بث» والوافي: «يعيد».

٢. في «بخ، بف» والوافي والتهذيب، ص ٢٠١ والاستبصار، ص ٤٨٢: «عليه».

٣. التهذيب، ج ٣، ص ٣٢٢، ح ١٠٠٤ معلقاً عن محمد بن أحمد: الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٢، ح ١٨٢٧، إلى قوله: «وصلَّى عليهم كما يصلِّي على ميت واحد». وفي التهذيب، ج ٣، ص ٢٠١، ح ٤٧٠: «والاستبصار، ج ١، ص ٤٨٢، ح ١٨٧٠، من قوله: «وسئل عن ميت صلَّى عليه»، وفي الثلاثة الأخيرة معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن الحسن بن علي، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٣١، ح ٢٤٣٩٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٢٥، ح ٣١٩٦، إلى قوله: «صلَّى عليهم كما يصلِّي على ميت واحد»؛ البحار، ج ٨١، ص ٣٦٣.

٤. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: كان إذا صلَّى إلخ، رواه في التهذيب عن سهل بهذا الإسناد كما هنا، وفي الفقيه مرسلًا: كان علي عليه السلام إذا صلَّى، لعل ما في الفقيه أظهر، وعلى ما في الكتابين فالمراد الرسول أو أمير المؤمنين صلوات الله عليهما، أو الصادق عليه السلام بأن يكون القائل طلحة، ويمكن أن يقرأ الأفعال على البناء للمجهول».

٥. في الوافي: «لعل المراد بالتقديم والتأخير في هذا الخبر التقديم والتأخير بالإضافة إلى القبلة دون الإمام، أو يكون الحكم فيه التخيير، وهو أولى؛ لأن خبر الحلبي المضمّر الآتي لا يقبل هذا التأويل».

٦. في «بح، ج»: «الحُرَّ والعبد».

٧. في «ظ، بث، بج، جح» والوسائل والتهذيب: «الصغير والكبير».

٨. التهذيب، ج ٣، ص ٣٢٢، ح ١٠٠٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٧١، ح ١٨٢١، معلقاً عن سهل بن زياد. الفقيه، ج ١، ص ١٦٩، ح ٤٩٢، مرسلًا، مع اختلاف يسير، وفيه: «وكان علي عليه السلام إذا صلَّى على الرجل والمرأة قَدَّمَ...» الوافي، ج ٢٤، ص ٤٣٠، ح ٢٤٣٨٨؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٢٦، ح ٣١٩٩.

٤٤٧٤ / ٤. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ
الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ: كَيْفَ يُصَلَّى عَلَيْهِمْ؟
قَالَ: «الرَّجَالُ^١ أَمَامَ النِّسَاءِ مِمَّا يَلِي الْإِمَامَ، يُصَفُّ بَعْضُهُمْ عَلَى أَثَرِ بَعْضٍ^٢».

٤٤٧٥ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ابْنِ
بَكَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي جَنَائِزِ الرِّجَالِ وَالصَّبِيَّانِ وَالنِّسَاءِ^٣، قَالَ: «يُضَعُّ النِّسَاءُ
مِمَّا يَلِي الْقَبِيلَةَ، وَالصَّبِيَّانَ دُونَهُمْ، وَالرِّجَالَ^٤ دُونَ ذَلِكَ، وَيَقُومُ الْإِمَامُ مِمَّا يَلِي
الرِّجَالَ^٥».

٤٤٧٦ / ٦. حُمَيْدُ بْنُ زَيْيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ
أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ^٦ جَنَائِزِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِذَا اجْتَمَعَتْ؟
فَقَالَ: «يُقَدَّمُ الرِّجَالُ فِي كِتَابِ عَلِيِّ عليه السلام»^٨.

١. في «ظ، ي، بث، بس، بف، جس، جن» و حاشية «بح، جح» والتعذيب: «الرجل».

٢. التعذيب، ج ٣، ص ٣٢٣، ح ١٠٠٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٧١، ح ١٨٢٢، معلقاً عن أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ.

الوافي، ج ٢٤، ص ٤٢٩، ح ٢٤٣٨٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٢٤، ح ٣١٩٥.

٣. في «بخ»: «والنساء والصبيان». وفي «بس، جس»: «النساء».

٤. في «بح»: «تضع». وفي الوافي: «يوضع». وفي الاستبصار والتعذيب: «توضع».

٥. في الوسائل: «+ ممّا».

٦. التعذيب، ج ٣، ص ٣٢٣، ح ١٠٠٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٧٢، ح ١٨٢٤، بسندهما عن الحسن بن علي بن

فضال، عن ابن بكير، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٣٠، ح ٢٤٣٨٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٢٥،

ح ٣١٩٧. في «جن»: «+ والرجل يصلي على».

٨. التعذيب، ج ٣، ص ٣٢٢، ح ١٠٠٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٧٢، ح ١٨٢٦، معلقاً عن حميد بن زياد. وفي

٤٦ - بَابُ نَادِرٍ^١

١ / ٤٤٧٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ زَكَرِيَّا ، عَنْ أَبِيهِ زَكَرِيَّا بْنِ مُوسَى ، عَنْ الْيَسَعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقُمِّيِّ^٢ ، قَالَ :
 سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ^٣ يُصَلِّي عَلَى جَنَازَةٍ وَخَذَهُ ؟ قَالَ : « نَعَمْ » .
 قُلْتُ : فَأَتَانِي يُصَلِّيَانِ عَلَيْهَا ؟ قَالَ : « نَعَمْ ، وَلَكِنْ يَقُومُ الْآخَرُ خَلْفَ الْآخَرِ ، وَلَا يَقُومُ بِجَنِّهِ »^٤ .

٢ / ٤٤٧٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا^٥ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ ، عَنْ

« التهذيب ، ج ٣ ، ص ١٩١ ، صدرح ٤٣٥ ، بسند آخر ، مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ٢٤ ، ص ٤٣٠ ، ح ٢٤٣٨٧ ؛
 الوسائل ، ج ٣ ، ص ١٢٦ ، ح ٣١٩٨ .

١ . في مرآة العقول : « باب نادر ، أي مشتمل على أخبار متفرقة لا يصلح كل منها لعقد باب مفرد له » .

٢ . في «بخ» بس ، جن ، وحاشية «ظ» بث : « محمد » .

٣ . ورد الخبر في التهذيب ، ج ٣ ، ص ٣١٩ ، ح ٩٩٠ ، بسنده عن القاسم بن عبيد الله القمي ، قال : سألت
 أبا عبد الله عليه السلام . لكن لم نجد في من عُدَّ من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام . أو في من روى عنه عليه السلام ، القاسم بن عبيد الله -
 أو عبد الله - القمي .

وأما اليسع ، فقد وردت في التهذيب ، ج ٣ ، ص ٣١٠ ، ح ٩٦٠ ، رواية اليسع القمي عن أبي عبد الله عليه السلام ، وهذا
 الخبر أورد للميرزا النوري في مستدرك الوسائل ، ج ٦ ، ص ٢٥٨ ، ح ٦٨١٨ ، نقلاً من كتاب الغايات للشيخ
 جعفر بن أحمد القمي عن اليسع بن عبد الله القمي .

واليسع هذا ، هو والد سهل بن اليسع بن عبد الله بن سعد الأشعري الذي كان من أصحاب أبي الحسن موسى
 والرضا عليهما السلام . راجع : رجال النجاشي ، ص ١٨٦ ، الرقم ٤٩٤ .

٤ . في «جن» ومرآة العقول والوسائل والقيه والتهذيب : « الرجل » .

٥ . في «بخ» بف ، والوافي : « واحد » . وفي حاشية «بث» : « الواحد » .

٦ . التهذيب ، ج ٣ ، ص ٣١٩ ، ح ٩٩٠ ، معلقاً عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن يحيى بن زكريا ، عن أبيه زكريا بن
 موسى ، عن القاسم بن عبيد الله القمي ، عن أبي عبد الله عليه السلام . الفقيه ، ج ١ ، ص ١٦٦ ، ح ٤٧٧ ، معلقاً عن اليسع بن
 عبد الله القمي ، عن أبي عبد الله عليه السلام . فقه الرضا عليه السلام ، ص ١٧٧ ، مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ٢٤ ، ص ٤٢٤ ،
 ح ٢٤٣٧٨ ؛ الوسائل ، ج ٣ ، ص ١٢٠ ، ح ٣١٨٧ .

٧ . في التهذيب : « محمد بن يعقوب ، عن سهل بن زياد » مباشرة ، ولم يتوسط بينهما عدّة من أصحابنا ، وهو «

سَيِّفُ بْنُ عَمِيرَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: ^١: «لَا يُصَلَّى عَلَى الْجَنَازَةِ بِحِذَائِ^٢، وَلَا بِأَسِّ بِالْخُفِّ^٣».

٤٤٧٩ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ^٤، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خَيْرُ الصُّفُوفِ فِي الصَّلَاةِ الْمُقَدَّمُ، وَخَيْرُ الصُّفُوفِ فِي الْجَنَائِزِ^٥ الْمُؤَخَّرُ. قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلِمَ؟ قَالَ: صَارَ^٦ سِتْرَةً لِلنِّسَاءِ^٧».

٤٧ - بَابُ الْمَوْضِعِ الَّذِي يَقُومُ الْإِمَامُ إِذَا صَلَّى عَلَى الْجَنَازَةِ^٨

٤٤٨٠ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

«سهو واضح.

١. في «ي، بخ، بس، بف، جس»: - «قال». وفي «بع»: + «قال».

٢. في الوسائل: «على جنازة».

٣. الحذاء، بكسر الحاء والمد: النعل. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣١٠ (حذا).

٤. «الخُفُّ»: الذي يُلبَس في الرَّجُل. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٨١ (خفف).

٥. التهذيب، ج ٣، ص ٢٠٦، ح ٤٩١، معلقاً عن الكليني، عن سهل بن زياد. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٢٦، ح ٢٤٣٨٢.

الوسائل، ج ٣، ص ١١٨، ح ٣١٨٣؛ البحار، ج ٨١، ص ٣٦٦.

٦. الخبر رواه الشيخ الصدوق في علل الشرائع، ص ٣٠٦، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن إبراهيم النوفلي، عن إسماعيل بن أبي زياد.

والسند لا يخلو من خلل؛ فإن الراوي عن إسماعيل بن أبي زياد - وهو السكوني - هو الحسين بن يزيد النوفلي، كما أنما لم نجد رواية أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن إبراهيم النوفلي في موضع. راجع: الفهرست

للطوسي، ص ٣٣، الرقم ٣٨. في «بخ»: «في الجنائز».

٨. في «غ»: «صارت». وفي «بس»: - «صار».

٩. التهذيب، ج ٣، ص ٣١٩، ح ٩٩١، معلقاً عن علي، عن أبيه، عن النوفلي. علل الشرائع، ص ٣٠٦، ح ١، بسنده

عن محمد بن إبراهيم النوفلي، عن إسماعيل بن أبي زياد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب عليه السلام عن النبي ﷺ. الجعفريات، ص ٣٣، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن رسول

الله ﷺ، ومع اختلاف سير. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٢٥، ح ٢٤٣٨١؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٢١، ذيل ح ٣١٨٨.

١٠. في «بع، بخ، جع»: «على الجنائز».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ -: مَنْ صَلَّى عَلَى امْرَأَةٍ، فَلَا يَقُومُ فِي وَسْطِهَا، وَيَكُونُ مِمَّا يَلِي صَدْرَهَا؛ وَإِذَا صَلَّى عَلَى الرَّجُلِ، فَلْيَقُمْ فِي وَسْطِهِ»^١.

١٧٧/٣ ٢ / ٤٤٨١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا صَلَّيْتَ عَلَى الْمَرْأَةِ فَقُمْ^٢ عِنْدَ رَأْسِهَا؛ وَإِذَا صَلَّيْتَ عَلَى الرَّجُلِ، فَقُمْ^٣ عِنْدَ صَدْرِهِ»^٤.

٤٨ - بَابُ مَنْ أَوْلَى النَّاسِ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ

١ / ٤٤٨٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يُصَلِّي عَلَى الْجَنَازَةِ^٥ أَوْلَى النَّاسِ بِهَا، أَوْ يَأْمُرُ

١. التهذيب، ج ٣، ص ١٩٠، ح ٤٣٣، معلقاً عن الكليني. الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٠، ح ١٨١٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٢٣، ح ٢٤٣٧٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ١١٩، ح ٣١٨٤.

٢. في «ظ»، ي، بث، جح، جس، جن، وحاشية «بخ»: «قم».

٣. في حاشية «بخ»: «قم».

٤. في «ظ»: «رأسه». وقال العلامة الفيض: «ينبغي الجمع بين الخبرين بالتخيير. وفي التهذيب حمل الصدر في هذا الخبر على الوسط والرأس على الصدر قال: لأنه قد يعبر عن الشيء باسم ما يجاوره». وقال العلامة المجلسي: «أقول: أخبار العامة وأقوالهم أيضاً في ذلك مختلفة، لا يتأتى حمل البعض على التفتة، فالقول بالتخيير لا يخلو من قوة وإن كان العمل بالمشهور أولى». راجع: مرآة العقول، ج ١٤، ص ٣٤.

٥. التهذيب، ج ٣، ص ١٩٠، ح ٤٣٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٧٠، ح ١٨١٧، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٣، ص ٣١٩، ح ٩٨٩، معلقاً عن سهل بن زياد. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٢٣، ح ٢٤٣٧٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ١١٩، ح ٣١٨٥.

٦. في «ظ»، ي، بخ، جس، جن، و مرآة العقول - «الناس».

٧. في «ي»: «الجنائز».

مَنْ يَجِبُ^١.

٤٤٨٣ / ٢: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بصير:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: الْمَرْأَةُ تَمُوتُ مَنْ أَحَقُّ^٢ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهَا؟ قَالَ:
«زَوْجُهَا».

قُلْتُ: الرَّوْجُ أَحَقُّ مِنَ الْأَبِ وَالْوَلَدِ وَالْأَخِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَيُعْسَلُهَا»^٣.

٤٤٨٤ / ٣: عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي بصير:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ تَمُوتُ مَنْ أَحَقُّ أَنْ يُصَلَّى^٤ عَلَيْهَا؟
قَالَ: «الرَّوْجُ»^٥.

قُلْتُ: الرَّوْجُ أَحَقُّ^٦ مِنَ الْأَبِ وَالْأَخِ وَالْوَلَدِ؟ قَالَ: «نَعَمْ»^٧.

١. التهذيب، ج ٣، ص ٢٠٤، ح ٤٨٣، معلقاً عن الكليني. فقه الرضا عليه السلام، ص ١٨٤، تمام الرواية فيه هكذا: «ويصلي عليه أولى الناس به». الوافي، ج ٢٤، ص ٤١٥، ح ٢٤٣٥٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ١١٤، ح ٣١٧٠.
٢. في التهذيب والاستبصار: «الناس».

٣. التهذيب، ج ٣، ص ٢٠٥، ح ٣١، معلقاً عن الكليني. الاستبصار، ج ١، ص ٤٨٦، ح ١٨٨٣، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الفقيه، ج ١، ص ١٦٥، ح ٤٧٤، معلقاً عن أبي بصير، وفيهما مع اختلاف يسير. الخصال، ص ٥٨٧، أبواب السبعين ومافوقه، ضمن الحديث الطويل ١٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام هكذا: «وأحق الناس بالصلاة عليها مافوقه، إذا ماتت زوجها». الوافي، ج ٢٤، ص ٤١٧، ح ٢٤٣٥٨؛ الوسائل، ج ٣، ص ١١٥، ح ٣١٧٥.
٤. في «ظ»: «بالصلاة» بدل «أن يصلي».

٥. في «ظ»: «زوجها».

٦. في «مرأة العقول»، ج ١٤، ص ٣٦: «واعلم أن كون الزوج أولى من سائر الأقارب هو المعروف من مذهب الأصحاب، وورد صحيحة حفص بن البختري ورواية عبد الرحمن بن أبي عبدالله بأن الأخ أولى من الزوج، وحملهما الشيخ وغيره على التقيّة ... ثم اعلم أن المشهور أن هذا الحكم مخصوص بالزوج ولا يتعدّى إلى الزوجة».

٧. الوافي، ج ٢٤، ص ٤١٧، ح ٢٤٣٥٩؛ الوسائل، ج ٣، ص ١١٥، ح ٣١٧٤.

٤٤٨٥ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا حَضَرَ الْإِمَامُ الْجَنَازَةَ، فَهُوَ أَحَقُّ النَّاسِ بِالصَّلَاةِ
عَلَيْهَا».^٢

٤٤٨٦ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ
بَعْضِ أَصْحَابِنَا:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يُصَلِّي عَلَى الْجَنَازَةِ أَوْلَى النَّاسِ بِهَا، أَوْ يَأْمُرُ مَنْ
يُحِبُّ».^٣

٤٩ - بَابُ مَنْ يُصَلِّي عَلَى الْجَنَازَةِ وَهُوَ عَلَى غَيْرِ وُضوءٍ

١٧٨/٣

٤٤٨٧ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ
يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْجَنَازَةِ: أَصَلِّي عَلَيْهَا عَلَى غَيْرِ وُضوءٍ؟
فَقَالَ: «نَعَمْ، إِنَّمَا هُوَ تَكْبِيرٌ وَتَسْبِيحٌ وَتَحْمِيدٌ وَتَهْلِيلٌ، كَمَا تَكْبَرُ وَتُسَبِّحُ^٧ فِي
بَيْتِكَ عَلَى غَيْرِ وُضوءٍ».^٨

-
١. في الوافي: «أراد بالإمام المعصوم عليه السلام». وراجع أيضاً: مرآة العقول، ج ١٤، ص ٣٧.
 ٢. التهذيب، ج ٣، ص ٢٠٦، ح ٤٨٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ٢٤، ص ٤١٥، ح ٢٤٣٥٥، الوسائل، ج ٣، ص ١١٤، ح ٣١٧٢.
 ٣. الوافي، ج ٢٤، ص ٤١٥، ح ٢٤٣٥٤؛ الوسائل، ج ٣، ص ١١٤، ح ٣١٧١.
 ٤. هكذا في «بخ، بس، بف، جس» وحاشية «بث، بج» والوافي والوسائل، ح ٣٠٩٨ و ٣١٦٠ والتهذيب. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أُصَلِّي».
 ٥. في مرآة العقول: «تذكير الضمير إما باعتبار الخبر أو بتأويل الفعل ونحوه».
 ٦. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل، ح ٣٠٩٨ و ٣١٦٠ والفقهاء والتهذيب. وفي المطبوع: «وتحميد وتسبيح».
 ٧. في «بخ» -: «وتحميد وتهليل، كما تكبر وتسبح».
 ٨. التهذيب، ج ٣، ص ٢٠٣، ح ٤٧٥، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ١٧٠، ح ٤٩٦، معلقاً عن

٤٤٨٨ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ، عَنْ الْحَلْبِيِّ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ تَذَرِكُهُ الْجِنَازَةُ وَهُوَ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ، فَإِنْ ذَهَبَ يَتَوَضَّأُ، فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ عَلَيْهَا؟
قَالَ: «يَتَيَمَّمُ وَيُصَلِّي»^٢.

٤٤٨٩ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْقُضَلِيِّ بْنِ شَادَانَ؛
وَأَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ جَمِيعاً، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ:
قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: الْجِنَازَةُ يُخْرِجُ بِهَا، وَلَسْتُ عَلَى وُضُوءٍ، فَإِنْ ذَهَبْتُ أَتَوَضَّأُ،

«يونس بن يعقوب، إلى قوله: «تَسْبِيحٌ فِي بَيْتِكَ» مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٢٤، ص ٤١٩، ح ٢٤٣٦٣؛
الوسائل، ج ٣، ص ١١٠، ح ٣١٦٠؛ وفيه، ص ٨٩، ح ٣٠٩٨؛ وص ٩١، ح ٣١٠٧، إلى قوله: «تَسْبِيحٌ وَتَهْلِيلٌ».
١. في «بخ»: «فانت».

٢. في «مراة العقول»: «ظاهره لزوم الطهارة وَأَنَّ التَّيَمُّمَ لَضِيْقِ الْوَقْتِ، وحمل على الاستحباب جمعاً».

٣. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٢٠، ح ٢٤٣٦٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ١١١، ح ٣١٦٣.

٤. هكذا في «ي»، بخ، بس، بف، جس، والتهديب والوسائل وحاشية «بث»، بخ، جج. وفي «ظ»، بث، بخ، جج، جن، والمطبوع: «عبد الحميد بن سعيد».

والمظنون أَنَّ الصواب ما أثبتناه؛ فقد ترجم النجاشي لعبد الحميد بن سعد في رجاله، ص ٢٤٦، الرقم ٦٤٨، وقال: «عبد الحميد بن سعد بجلي كوفي، له كتاب ...، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا صَفْوَانُ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بَكْتَابَهُ». وصفوان في طريق النجاشي، هو صفوان بن يحيى؛ بقربنة رواية أحمد بن محمد بن عيسى عنه. والبرقي أيضاً ذكر عبد الحميد بن سعد في رجاله، ص ٥٠، وقال: «روى عنه صفوان بن يحيى». وذكر الشيخ الطوسي في رجاله، ص ٣٤١، الرقم ٥٠٧٦: «عبد الحميد بن سعد، وقال: «روى عنه صفوان بن يحيى».

وأما عبد الحميد بن سعيد، فلم يُذكر إلا في رجال الطوسي، فقد ذكره في ص ٣٤٠، الرقم ٥٠٦٥، وقال: «روى عنه صفوان بن يحيى»، لكن لا يحصل الاطمئنان بصحة ما ورد في هذا الموضع من رجال الطوسي؛ لاحتمال أخذه من بعض الأسناد المحرّفة، أو من مصدر أخذه من الأستاذ المحرّفة.

٥. في «غ»، بس: «ونخرج».

فَاتْنِنِي الصَّلَاةَ: أَلَيْ^١ أَنْ أَصَلِّيَ عَلَيْهَا وَأَنَا عَلَى غَيْرِ وُضوءٍ؟
قَالَ: «تَكُونُ عَلَى طَهْرٍ أَحَبُّ إِلَيَّ».^٢

٤٤٩٠ / ٤. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا^٣، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ تَفَجَّؤُهُ الْجَنَازَةَ^٤ وَهُوَ عَلَى غَيْرِ طَهْرٍ؟
قَالَ: «فَلْيَكْبِرْ مَعَهُمْ».^٥

٤٤٩١ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ،
عَنْ أَخِيهِ الْحَسَنِ، عَنْ زُرْعَةَ، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ مَرَّتْ بِهِ جَنَازَةٌ^٦ وَهُوَ عَلَى غَيْرِ وُضوءٍ: كَيْفَ يَصْنَعُ؟
قَالَ: «يَضْرِبُ بِيَدَيْهِ^٧ عَلَى حَائِطِ اللَّبَنِ^٨، فَيَتَيْمَمُ^٩ بِهِ».^{١٠}

١. في الوسائل: «أيجزي لي». وفي التهذيب: «أيجزيني»، كلاهما بدل «ألي».

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٢٠٣، ح ٤٧٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٢٠، ح ٢٤٣٦٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ١١٠، ح ٣١٥٩.

٣. فجاءه -كسعه ومنعه - فجأة وفجاءه: هجم عليه. قال في مرآة العقول: «أقول: يدل على سقوط الطهارة مع ضيق الوقت عنها لا مطلقاً». وراجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ١١٤ (فجأ).

٤. الوافي، ج ٢٤، ص ٤١٩، ح ٤٤٣٦٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ١١٠، ح ٣١٥٨.

٥. في «غ» بث، «الجنابة».

٦. في التهذيب: «طهر» بدل «وضوء كيف يصنع».

٧. في حاشية «بث» بح، «بيده».

٨. «اللبن»، ككتف: المضروب من الطين مربّعاً للبناء، ويقال فيه بالكسر، ويكسرتين لغة. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦١٤ (لبن).

٩. في «ظ»: «فليتيمم». وفي «غ»: «يتيمم».

١٠. في «ظ» غ، ي، جح، جس، والوافي والتهذيب: - «به».

١١. التهذيب، ج ٣، ص ٢٠٣، ح ٤٧٧، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٢٠، ح ٢٤٣٦٨؛ الوسائل، ج ٣، ص ١١١، ح ٣١٦٢.

٥٠- بَابُ صَلَاةِ النِّسَاءِ عَلَى الْجَنَائِزِ^١

٤٤٩٢ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عَنِ امْرَأَةِ الْحَسَنِ الصَّنِيعِلِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ الصَّنِيعِلِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سِئِلَ: كَيْفَ تُصَلِّي النِّسَاءُ عَلَى الْجَنَائِزَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُنَّ رَجُلٌ؟

قَالَ: «يُضَفُّنَ جَمِيعًا، وَلَا تَتَقَدَّمُهُنَّ^٢ امْرَأَةٌ»^٣.

٤٤٩٣ / ٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَيْمٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا لَمْ يَخْضِرِ الرَّجُلُ، تَقَدَّمَتِ امْرَأَةٌ وَسَطَهُنَّ، وَقَامَ^٤ النِّسَاءُ عَنْ يَمِينِهَا وَشِمَالِهَا وَهِيَ وَسَطُهُنَّ تَكْبَرُ حَتَّى تَفْرُغَ مِنَ الصَّلَاةِ»^٥.

٤٤٩٤ / ٣. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِندِيِّ، عَنِ الْمَيْمُونِيِّ، عَنْ أَبَانَ بْنِ

١. في «ظ»، غ، ي، بث، بس، جج، «وحاشية» «بخ»: «الجنائز».

٢. في «ظ»، غ، ي، بث، بخ، بس، جج، «ولا يتقدّمهن». وفي التهذيب: «فلا تتقدّمهن».

٣. التهذيب، ج ٣، ص ٣٢٦، ح ١٠١٧، معلقاً عن سهل بن زياد. الفقيه، ج ١، ص ١٦٦، ح ٤٧٩، معلقاً عن الحسن بن زياد الصنيعلي، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٢٤، ح ٢٤٣٧٩؛ الوسائل، ج ٣، ص ١١٧، ح ٣١٨١.

٤. في «جس»: «قدّمت المرأة». وفي «مرأة العقول والفقيه»: «تقدّمت المرأة». وقال في «مرأة العقول»: «قوله عليه السلام: تقدّمت المرأة إلخ، يمكن أن يكون التقدّم بحسب الأفعال أو الرتبة والمراد إمامتها، وأن يكون المراد تقدّمها قليلاً بحيث لا تقدّم بجميع بدنّها ولا تبرز من بينهنّ، والله يعلم».

٥. في حاشية «بث»: «فقام».

٦. في «جن»: «على».

٧. التهذيب، ج ٣، ص ٣٢٦، ح ١٠١٨، معلقاً عن أبي عليّ الأشعري. الفقيه، ج ١، ص ١٦٦، ح ٤٧٨، معلقاً عن جابر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٢٥، ح ٢٤٣٨٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ١١٨، ح ٣١٨٢؛ وج ٨، ص ٣٣٧، ح ١٠٨٣٧.

عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ^١ تُصَلِّيُ الْخَائِضُ عَلَى الْجَنَازَةِ؟

قَالَ: «نَعَمْ، وَلَا تَصَفُّ^٢ مَعَهُمْ، تَقُومُ^٣ مُفْرَدَةً^٤».

٤٤٩٥ / ٤: عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْخَائِضِ: تُصَلِّيُ عَلَى الْجَنَازَةِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَا تَصَفُّ

مَعَهُمْ»^٥.

٤٤٩٦ / ٥: حَمَّادٌ^٦، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ أَخْبَرَهُ^٧:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الطَّائِمُ^٨ تُصَلِّيُ عَلَى الْجَنَازَةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا رُكُوعٌ

وَلَا سُجُودٌ، وَالْجُنُبُ^٩ تَتَيَمَّمُ^{١٠} وَتُصَلِّيُ^{١١} عَلَى الْجَنَازَةِ»^{١٢}.

١. في التهذيب، ص ٢٠٣: «له».

٢. في التهذيب، ص ٢٠٣: «ولا تقف».

٣. في «بخ، بف»: «وتقوم».

٤. في «غ» وحاشية «بث» ومرة العقول: «مفردة».

٥. التهذيب، ج ٣، ص ٢٠٣، ح ٤٧٨، معلقاً عن الكليني. وفي الفقيه، ج ١، ص ١٧٠، ح ٤٩٨؛ والتهذيب، ج ٣، ص ٢٠٤، ح ٤٨١ و ٤٨٢، بسند آخر، مع اختلاف؛ المقنعة، ص ٢٣١، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفي الخمسة الأخيرة مع اختلاف. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٢٠، ح ٢٤٣٦٩؛ الوسائل، ج ٣، ص ١١٣، ح ٣١٦٧؛ البحار، ج ٨١، ص ٣٦٥.

٦. التهذيب، ج ٣، ص ٢٠٤، ح ٤٧٩، معلقاً عن علي، عن أبيه، عن حماد بن عيسى. الفقيه، ج ١، ص ١٧٠، ح ٩٧، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٢١، ح ٢٤٣٧٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ١١٢، ح ٣١٦٥.

٧. السند معلق على سابقه. ويروي عن حماد، علي بن إبراهيم، عن أبيه.

٨. في «ظ»: «عن أخبره». وفي «بث، بخ، بف، جح»: «عن الحائض تصلي».

٩. «الطائم»: الحائض، وبعضهم يزيد عليه: أول ما تحيض. راجع: المصباح المنير، ص ٣٧٧ (طمت).

١٠. في «ظ، غ، ي، بخ، جح، جس، جن»: «والجنب»، ولم نثر عليه في اللغة.

١١. في الوافي والوسائل والتهذيب: «يتيمم».

١٢. في «بخ، بف» والوافي والوسائل والتهذيب: «ويصلي».

١٤. التهذيب، ج ٣، ص ٢٠٤، ح ٤٨٠، بسند عن حماد. الفقيه، ج ١، ص ١٧٠، ح ٤٩٨، بسند آخر، مع

٥١ - بَابُ ١ وَقْتِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ ٢

١٨٠ / ٣

١ / ٤٤٩٧ . حُمَيْدُ بْنُ زَيْادٍ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ ، عَنْ أَبَانٍ ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ : هَلْ يَمْنَعُكَ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ السَّاعَاتِ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ ؟^٣ فَقَالَ : « لَا »^٤ .

٢ / ٤٤٩٨ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى ، عَنِ الْغَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ ، قَالَ : « يُصَلَّى^٥ عَلَى الْجَنَازَةِ فِي كُلِّ سَاعَةٍ ؛ إِنَّهَا لَيْسَتْ بِصَلَاةِ رُكُوعٍ وَلَا سُجُودٍ ، وَإِنَّمَا^٦ تَكْرَهُ^٧ الصَّلَاةُ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا الَّتِي فِيهَا الْخُشُوعُ وَالرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ ؛ لِأَنَّهَا تَقْرُبُ بَيْنَ قَرْنَيِ شَيْطَانٍ^٨ ، وَتَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيِ

١. اختلاف . الوافي ، ج ٢٤ ، ص ٤٢١ ، ح ٢٤٣٧٢ ؛ الوسائل ، ج ٣ ، ص ١١٢ ، ح ٣١٦٦ .

١. في «جس» : « وفي » .

٢. في «غ» ، يخ « وحاشية » بث : « الجنابة » .

٣. في «غ» : « الجنابة » .

٤. الاستبصار ، ج ١ ، ص ٤٦٩ ، ح ١٨١٣ ، معلقاً عن الكليني . التهذيب ، ج ٣ ، ص ٣٢١ ، ح ٩٩٧ ، معلقاً عن حميد

بن زياد . الوافي ، ج ٢٤ ، ص ٤١٣ ، ح ٢٤٣٤٧ ؛ الوسائل ، ج ٣ ، ص ١٠٩ ، ح ٣١٥٥ .

٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل ، ح ٣١٥٤ والتهذيب والاستبصار . وفي المطبوع : « تُصَلَّى » .

٦. في الوسائل ، ح ٣١٥٤ : - « ولا » .

٨. في «بح» ، يخ « والاستبصار : « يكره » .

٩. في «بح» : « الشيطان » . قال ابن الأثير : « بين قَرْنَيِ الشيطان ، أي ناحيتي رأسه وجانبيه . وقيل : القرن : القوة ، أي حين تطلع يتحرك الشيطان ويسلط فيكون كالمعين لها . وقيل : بين قرنيه ، أي أمتيه الأولين والآخرين . وكل هذا تمثيل لمن يسجد للشمس عند طلوعها ، فكان الشيطان سؤل له ذلك ، فإذا سجد لها كان كَأَنَّ الشيطان مقترن بها » . وقيل غير ذلك . راجع : النهاية ، ج ٤ ، ص ٥٢ (قرن) ؛ مرآة العقول ، ج ١٤ ، ص ٤٦ .

شَيْطَانٌ^١.

١٨١/٣

٥٢ - بَابُ عِلَّةِ تَكْبِيرِ الْخَمْسِ^٢ عَلَى الْجَنَائِزِ^٣

١ / ٤٤٩٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ رَفَعَهُ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: لِمَ جُعِلَ^٤ التَّكْبِيرُ عَلَى الْمَيِّتِ خَمْسًا؟فَقَالَ^٥: «وَرَدَ^٦ مِنْ كُلِّ صَلَاةٍ تَكْبِيرَةٌ^٧».

٢ / ٤٥٠٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ

وَهَشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْبُرُ عَلَى قَوْمٍ خَمْسًا، وَعَلَى قَوْمٍ

١. في «بح، جس»: - «وتطلع بين قرني شيطان».

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٢٠٢، ح ٤٧٤، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٣٢١، ح ٩٩٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٧٠، ح ١٨١٤، معلقاً عن أبي علي الأشعري. وفي التهذيب، ج ٣، ص ٣٢١، ح ١٠٠٠؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٧٠، ح ١٨١٦، بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ، وتامم الرواية هكذا: «تكره الصلاة على الجنائز حين تصفر الشمس وحين تطلع». الوافي، ج ٧، ص ٣٤٧، ح ٦٠٧٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٠٨، ح ٣١٥٤؛ وفيه، ص ٩٠، ح ٣١٠٢، إلى قوله: «بصلاة ركوعي ولا سجودي».

٣. في مرآة العقول، ج ١٤، ص ٤٦: «ولعله اكتفى بأحد الفردين والفرض تعليل الخمس والأربع معاً، كما يظهر من إيراد الأخبار».

٤. في «ظ، غ، ب، بح، جح، جس»: «على الجنابة».

٥. في «بخ»: «لِمَ جعلت».

٦. في «ظ، غ، ي، بخ، بس، بف، جح، جس» وحاشية «جن» والوسائل: «قال: فقال».

٧. في الوافي: «في بعض النسخ: زُودَ، مكان «ورد» من التزويد، أي جعل للميت زاداً».

٨. في «ي»: «تكبير». ولم ترد هذه الرواية بتمامها في «بح».

٩. علل الشرائع، ص ٢٦٧، ضمن الحديث الطويل ٩؛ وص ٣٠٤، صدر ح ٤؛ عيون الأخبار، ج ٢، ص ٢١٣؛

ضمن الحديث الطويل ١؛ وص ٨٢، صدر ح ٢٠، بسند آخر عن الرضا ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤،

ص ٤٣٥، ح ٢٤٣٩٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ٧٣، ح ٣٠٤٧.

أَخْرَجَهُمْ أَزْبَعًا، فَإِذَا كَبَّرَ عَلَى رَجُلٍ أَزْبَعًا أَتَهُمْ، يَغْنِي بِالْتَّفَاقِ.^١

٤٥٠٦ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَهَاجِرٍ، عَنْ أُمِّهِ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى عَلَى مَيِّتٍ، كَبَّرَ وَتَشَهَّدَ^٢، ثُمَّ كَبَّرَ، ثُمَّ صَلَّى^٣ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ وَدَعَا، ثُمَّ كَبَّرَ وَدَعَا لِلْمُؤْمِنِينَ، ثُمَّ كَبَّرَ الرَّابِعَةَ وَدَعَا لِلْمَيِّتِ، ثُمَّ كَبَّرَ^٤، وَانْصَرَفَ، فَلَمَّا نَهَاهُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ^٥، كَبَّرَ وَتَشَهَّدَ^٦، ثُمَّ كَبَّرَ وَصَلَّى^٧ عَلَى النَّبِيِّينَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ -، ثُمَّ كَبَّرَ وَدَعَا لِلْمُؤْمِنِينَ، ثُمَّ كَبَّرَ الرَّابِعَةَ وَانْصَرَفَ، وَلَمْ يَدْعُ لِلْمَيِّتِ»^٨.

٤٥٠٧ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ

١. التهذيب، ج ٣، ص ١٩٧، ح ٤٥٤، معلقاً عن الكليني. علل الشرائع، ص ٣٠٣، ح ٢، بسنده عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم. وفي التهذيب، ج ٣، ص ٣١٧، ح ٩٨٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٧٥، ح ١٨٣٩، بسندهما عن محمد بن أبي عمير، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الجعفرات، ص ٢٠٩، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبيه عليه السلام، وتعام الرواية فيه: «أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام، كَانَ يَكْبُرُ عَلَى الْجَنَائِزِ خَمْسًا وَأَرْبَعًا. وَالْمَقْتَعَةُ، ص ٢٣٠، مرسلاً عن الصادق عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٣٦، ح ٢٤٤٠٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ٧٢، ح ٣٠٤٦؛ البحار، ج ٢٢، ص ١٣٥، ح ١١٩.

٢. في «ب» «بف» والوافي والفقير وتفسير العياشي والعلل: «فتشهد».

٣. في «بخ» «بف» والوافي والفقير والتهذيب وتفسير العياشي والعلل: «فصلى». وفي الوسائل: «وصلّى».

٤. في حاشية «ظ» «بخ» والوسائل: «+ الخامسة».

٥. في مرآة العقول: «قوله ﷺ: فلما نهاه الله عن الصلاة على المنافقين، أي الدعاء لهم؛ لأنه ﷺ ذكر بعد ذلك الصلاة وقال: ولم يدع للميت، وإن احتمل أن يكون المراد النهي عن الصلاة الكاملة المعهودة التي كان ﷺ يأتي بها للمؤمنين، بل أمره بتقصها. والأول أظهر».

٦. في «بف» والوافي: «فتشهد».

٧. في «بف» والوافي والفقير والتهذيب والعلل: «فصلى».

٨. التهذيب، ج ٣، ص ١٨٩، ح ٤٣١، معلقاً عن الكليني. علل الشرائع، ص ٣٠٣، ح ٣، بسنده عن ابن أبي عمير. تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٠٢، ذيل ح ٩٦، عن محمد بن مهاجر. الفقيه، ج ١، ص ١٦٣، ح ٤٦٦، مرسلاً، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٢٧، ح ٢٤٤٠١؛ الوسائل، ج ٣، ص ٦٠، ح ٣٠٢١.

جَعْفَرُ الْجَعْفَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - فَرَضَ الصَّلَاةَ خَمْسًا، وَجَعَلَ لِلْمَيِّتِ مِنْ كُلِّ صَلَاةٍ تَكْبِيرَةً»^١.

٥٠٣ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْخَضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْخَضْرَمِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «يَا أَبَا بَكْرٍ^٢، تَذَرِي^٣ كَمْ الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ: «خَمْسُ تَكْبِيرَاتٍ؛ فَتَذَرِي^٤ مِنْ أَيْنَ أُخِذَتِ الْخَمْسُ^٥؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ: «أُخِذَتِ الْخَمْسُ^٦ تَكْبِيرَاتٍ مِنَ الْخَمْسِ^٧ صَلَوَاتٍ، مِنْ كُلِّ صَلَاةٍ تَكْبِيرَةً»^٨.

٥٣ - بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ فِي الْمَسَاجِدِ^٩

٤٥٠٤ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ^{١٠}، عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ

١. علل الشرائع، ص ٣٠٢، ح ٢، بسنده عن سليمان بن جعفر. وفي الكافي، كتاب الجنائز، باب غسل الأطفال والصبيان والصلاة عليهم، ضمن ح ٤٦٠٥؛ والمحاسن، ص ٣١٣، كتاب العلل، ضمن ح ٣١، بسند آخر عن أبي الحسن موسى عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٢٥، ح ٢٤٣٩٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ٧٦، ح ٣٠٤٨.

٢. في الوافي: «هل تدري». وفي التهذيب والمحاسن والخصال والعلل: «أندري».

٣. في الوافي: «جن». وفي «وتدري».

٤. في «بخ»: «خمس».

٥. في الوافي: «جنس». وفي «بخ»: «خمس».

٦. في الوافي: «جنس». وفي «بخ»: «خمس».

٧. في الوافي: «جنس». وفي «بخ»: «خمس».

٨. التهذيب، ج ٣، ص ١٨٩، ح ٤٣٠، معلقاً عن الكليني. الخصال، ص ٢٨٠، باب الخمسة، ح ٢٦، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن عمر بن عبد الملك الحضرمي، عن أبي بكر الحضرمي. علل الشرائع، ص ٣٠٢، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن عثمان بن عبد الملك، عن أبي بكر الحضرمي، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ والمحاسن، ص ٣١٧، كتاب العلل، ح ٣٩، عن أبيه، عن علي بن الحكم، وفي كلها - إلا التهذيب - مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٢٥، ح ٢٤٣٩٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ٧٣، ح ٣٠٤٩.

٩. في حاشية «ظ»: «المسجد».

١٠. في الاستبصار: «الحسن». والمذكور في بعض نسخه المعتمدة هو «الحسين».

أَبِي بَكْرٍ^١ بْنِ عَيْسَى بْنِ أَحْمَدَ الْعَلَوِيِّ، قَالَ:

كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ وَقَدْ جِيءَ بِجَنَازَةٍ، فَأَرَدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ عَلَيْهَا، فَجَاءَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَوَّلُ^٢، فَوَضَعَ مِرْقَعَهُ فِي صَدْرِي، فَجَعَلَ^٣ يَذْفَعُنِي حَتَّى خَرَجَ^٤ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ^٥:
يَا أَبَا بَكْرٍ^٦، إِنَّ الْجَنَائِزَ لَا يُصَلَّى عَلَيْهَا فِي الْمَسَاجِدِ^٧.

٥٤ - بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُؤْمِنِ وَالتَّكْبِيرِ وَالدَّعَاءِ

٤٥٥ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَوْرَمَةَ، عَنْ زُرْعَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ؟

فَقَالَ: «تُكَبَّرُ^٨ خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ، تَقُولُ^٩ أَوَّلَ مَا تُكَبَّرُ^{١٠}: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَعَلَى الْأَئِمَّةِ الْهَدَاةِ، وَاغْفِرْ لَنَا^{١١} وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ، وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا^{١٢} لِلَّذِينَ آمَنُوا، رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ^{١٣}؛ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَخْيَانِنَا وَأُمُوتَانَا مِنْ

١. في «بث» وحاشية «بخ»: «أبي بكر».

٢. في «بث»: «وجعل».

٣. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «أخرجني - خ ل».

٤. في «ى، جس، جن» وحاشية «بح»: «وقال». وفي «بث، بخ، بف» والوافي والتهذيب والاستبصار: «ثم قال».

٥. في الوافي: «يا بابكر».

٦. في «مراة العقول» ج ١٤، ص ٥١: «ظاهره عدم الجواز، وحمل على الكراهة لجهالة السند وصحة المعارض».

٧. التهذيب، ج ٣، ص ٣٢٦، ح ١٠٦، معلقاً عن الكليني. الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٣، ح ١٨٣١، معلقاً عن محمد بن يحيى.

الوافي، ج ٢٤، ص ٤١١، ح ٢٤٣٤٢؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٢٣، ذيل ح ٣١٩١.

٨. في «بح»: «كبر». وفي «بث، بف، جس»: «يكبر».

٩. في «بث، بف، جس»: «يقول».

١٠. في «بث، بف، جس»: «يكبر».

١١. في الوافي: «ولوالدينا».

١٢. «الغل»، بالكسر: الغش والحقد أيضاً. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ١٧٨٣ (غلل).

١٣. اقتباس من الآية ١٠ من سورة الحشر (٥٩): «رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ» الآية.

١٨٣/٣ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ^١، وَاللَّفَ قُلُوبَنَا عَلَى قُلُوبِ أَخْيَارِنَا، وَاهْدِنَا لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ؛ إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ.

فَإِنْ قَطَعَ عَلَيْكَ التَّكْبِيرَةُ^٢ الثَّانِيَّةُ، فَلَا يَضُرُّكَ تَقُولُ: «اللَّهُمَّ عَبْدُكَ ابْنُ^٣ عَبْدِكَ وَابْنُ^٤ أُمِّكَ، أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ^٥، افْتَقَرْتُ إِلَى رَحْمَتِكَ، وَاسْتَغْنَيْتَ عَنْهُ، اللَّهُمَّ فَتَجَاوَزْ عَنْ سَيِّئَاتِيهِ، وَزِدْ فِي حَسَنَاتِيهِ^٦، وَاعْفُزْ لَهُ وَارْحَمْهُ، وَنَوِّزْ لَهُ فِي قَبْرِهِ، وَلَقِّنْهُ حَجَّتَهُ، وَالْحِجَّةَ بِنَبِيِّهِ ﷺ، وَلَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ^٧، وَلَا تَفْتِنَّا^٨ بَعْدَهُ، تَقُولُ^٩ هَذَا حَتَّى تَفْرَغَ^{١٠} مِنْ خَمْسِ تَكْبِيرَاتٍ^{١١}»^{١٢}.

٤٥٠٦ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلَبِيِّ، عَنْ^{١٣}

١. في «ي»: «والمؤمنات». ٢. في «ظ، بس، جس»: «التكبير».

٣. في «غ، بث، يع، بخ، بس، بف»: «وابن». ٤. في «يح» والوافي: «ابن» بدون الواو.

٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «مَنِي».

٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «إحسانه».

٧. في الوافي: «لا تحرمنا أجره»، أي أجر مصيبتيه وتجهيزه، أي أفرغ علينا صبراً ونقبل منا ما نَحْمِلُ فِيهِ.

٨. «لا تفتننا»، أي لا توقعنا في الفتنة، أو لا تضلنا عن طريق الحق؛ من الفتنة بمعنى الضلال والإثم. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ١٨؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٠٤ (فتن).

٩. في «بث، بخ، بف، جس»: «يقول». ١٠. في «بث، بخ، بف، جس»: «حتى يفرغ».

١١. في الوافي: «قوله في آخر الحديث: تقول هذا؛ يعني تكرر المجموع أو هذا الأخير ما بين كل تكبيرتين، وفي التهذيب: حين يفرغ، مكان حتى يفرغ، وعلى هذا يكون معناه: أن تأتي بالدعاء الأخير بعد الفراغ من الخمس. وفيه بعد، والظاهر أنه تصحيف». وفي مرآة العقول: «قوله ﷺ: تقول هذا حتى تفرغ الخ، ظاهره يوهم أنه يلزم الدعاء بعد الخامسة أيضاً، ويمكن أن يقال: جعل ﷺ نهاية القراءة الفراغ من الخمس، فإذا تكبر الخامسة فقد فرغ منها، فلا يقرأ بعدها».

١٢. التهذيب، ج ٣، ص ١٩١، ح ٤٣٥، بسنده عن زرعة، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله وآخره. الوافي، ج ٢٤، ص ٥٥٣، ح ٢٤٤٣٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ٦٣، ذيل ح ٣٠٢٦.

١٣. أكثر الكليني ﷺ من الرواية عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد [بن عثمان]، عن [عبيد الله] الحلبي. وهذا الطريق من أشهر طرق الكليني في كتابه الكافي. فعليه، المراد من حماد في السند، هو

زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ، قَالَ: «تَكَبَّرَ، ثُمَّ تَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ عليه السلام، ثُمَّ تَقُولُ: اللَّهُمَّ عَبْدُكَ ابْنُ عَبْدِكَ ابْنُ أَمَتِكَ، لَا أَعْلَمُ مِنْهُ إِلَّا خَيْرًا، وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا، فَرِّدْ فِي إِحْسَانِهِ، وَتَقَبَّلْ مِنْهُ؛ وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا، فَاعْفُزْ لَهُ ذَنْبَهُ،^١ وَافْسَحْ لَهُ^٢ فِي قَبْرِهِ، وَاجْعَلْهُ مِنْ رَفَقَاءِ مُحَمَّدٍ عليه السلام.

ثُمَّ تَكَبَّرَ^٣ الثَّانِيَةَ، وَتَقُولُ^٤: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ زَاكِيًا فَرِّكِهِ^٥، وَإِنْ كَانَ خَاطِئًا فَاعْفُزْ لَهُ.

حَدَّثَنَا بَنُ عُمَانَ، وَرَوَى هُوَ عَنْ زُرَّارَةَ فِي بَعْضِ الْأَسْنَادِ مُبَاشَرَةً. وَلَمْ يَثْبُتْ رِوَايَةُ الْحَلْبِيِّ هَذَا - وَهُوَ عِبِيدُ اللَّهِ بْنُ عَلِيٍّ - عَنْ زُرَّارَةَ، بَلْ يَأْتِي فِي الْكَافِي، ح ٤٥١٣ وَ ٤٦٠٠، رِوَايَةُ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُمَانَ، عَنْ الْحَلْبِيِّ وَزُرَّارَةَ. فَلَا يَبْعُدُ وَقُوعُ التَّحْرِيفِ فِي مَا نَحْنُ فِيهِ، وَأَنْ يَكُونَ الصَّوَابُ هُوَ: «الْحَلْبِيُّ وَزُرَّارَةَ». رَاجِعْ: مُعْجَمُ رِجَالِ الْحَدِيثِ، ج ٦، ص ٤١٠.

١. فِي «بَيْح، جَس»: «يَكْبُرُ، ثُمَّ يَصَلِّي».
٢. فِي «بَيْح، جَس»: «ثُمَّ يَقُولُ».
٣. فِي «بَيْح، بَيْح، بَيْح، بَيْح»، وَفِي «رِجَالُ الرِّضَا»: «وَابْن».
٤. فِي «بَيْح»، وَفِي «رِجَالُ الرِّضَا»: «وَابْن».
٥. فِي «ظ، بَث، بَس، جَس»: «- مِنْهُ».
٦. فِي «ظ، جِن»: «مَتَابَهُ». وَفِي «بَيْح، بَيْح، جَس» وَفِي «رِجَالُ الرِّضَا»: «مَتَابَهُ». وَفِي «بَيْح، وَحَاشِيَةُ «بَث، جَح» وَالْوَافِي وَالْوَسَائِلُ: «بِهِ مَتَابَهُ».
٧. فِي «بَس» وَحَاشِيَةُ «بَث، بَيْح، جَح» وَالْوَسَائِلُ: «حَسَنَاتِهِ».
٨. هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي قَبِلْتُهَا وَالْوَافِي وَالْوَسَائِلُ وَفِي «رِجَالُ الرِّضَا». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «+» [وَارْحَمَهُ].
٩. «افْسَحْ لَهُ»، أَيْ وَسَّعْ لَهُ؛ مِنْ الْقُسْطَةِ بِمَعْنَى السَّعَةِ. رَاجِعْ: الصَّحَاحُ، ج ١، ص ٣٩١؛ النِّهَايَةُ، ج ٣، ص ٤٤٥ (فَسَحَ).
١٠. فِي «جَس»: «ثُمَّ يَكْبُرُ». وَفِي حَاشِيَةِ «بَث»: «ثُمَّ كَبَّرَ».
١١. فِي «بَيْح»: «تَقُولُ» بِدُونِ الْوَاوِ. وَفِي «جَس»: «وَيَقُولُ».
١٢. فِي الْوَافِي: «فَرِّكِهِ»، أَيْ زِدْ فِي تَزْكِيَّتِهِ، مِثْلُ قَوْلِهِ: فَرَّدْ فِي إِحْسَانِهِ، أَوْ أَظْهَرْ تَزْكِيَّتَهُ عَلَى رُؤُوسِ الْأَشْهَادِ، كَقَوْلِهِ: فَاعْفُزْ لَهُ فِي مِقَابِلِهِ؛ فَإِنَّ الْغَفْرَانَ هُوَ السِّرُّ. وَالْعَلَامَةُ الْمَجْلِسِيُّ بَعْدَ مَا ذَكَرَ أَنَّ أَصْلَ الزَّكَاةِ فِي اللُّغَةِ الطَّهَارَةُ وَالنَّمَاءُ وَالْبَرَكَةُ وَالْمَدْحُ، قَالَ: «أَقُولُ: فَالْمَعْنَى أَنَّهُ إِنْ كَانَ طَاهِرًا مِنَ الشَّرِّ وَالذَّنْبِ، أَوْ نَامِيًا فِي الْكَمَالَاتِ وَالسَّعَادَاتِ فَزَكَّهُ، أَيْ أَثْنُ عَلَيْهِ كِتَابَةً عَنْ قَبُولِ أَعْمَالِهِ، أَوْ قَرَّبَهُ إِلَيْكَ، أَوْ طَهَّرَهُ أَكْثَرَ مِمَّا اتَّصَفَ بِهِ، أَوْ بَارَكَ وَزَدَ عَلَيْهِ فِي ثَوَابِهِ اجْعَلْ عَمَلَهُ نَامِيًا مُضَاعَفًا، وَاللَّهُ يَعْلَمُ».

ثُمَّ تَكْبِيرُ الثَّالِثَةِ، وَتَقُولُ^٢: اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ، وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ.

ثُمَّ تَكْبِيرُ الرَّابِعَةِ، وَتَقُولُ^٣: اللَّهُمَّ اكْتُبْهُ عِنْدَكَ فِي عَلِيِّينَ، وَاخْلُفْ^٤ عَلَى عَقِبِهِ^٥ فِي الْغَايِرِينَ^٦، وَاجْعَلْهُ مِنْ رُقَقَاءِ مُحَمَّدٍ^٧.

ثُمَّ كَبِيرِ الْخَامِسَةِ، وَانْصَرِفْ^٨.

١٨٤/٣ ٤٥٠٧ / ٣. عَلِيٍّ^{١٠}، عَنْ أَبِيهِ؛

وَ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

أَبِي وَلَادٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٩ عَنِ التَّكْبِيرِ عَلَى الْمَيِّتِ، فَقَالَ: «خَمْسَ، تَقُولُ^{١١} فِي أَوَّلِهِنَّ^{١٢}: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ

١. في حاشية «بث»: «ثُمَّ كَبِير».

٢. في «ظ، ي، بث، بس، جس»: «تقول» بدون الواو. وفي «جس»: «ويقول».

٣. في «بث»: «ثُمَّ يَكْبِر». وفي حاشية «بث»: «ثُمَّ كَبِير».

٤. في «بث، جس»: «ويقول».

٥. «واخلف على عقبه»، أي كن خليفة من فقدوه عليهم. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٧٨ (خلف):.

٦. العقب: الولد وولد الولد. راجع: الصلاح، ج ١، ص ١٨٤ (عقب).

٧. «الغابر»: الباقي. قال الشيخ البهائي: «لعل لفظة في للسببية، والمراد الدعاء بجعل الباقي من أقارب عقبه عوضاً لهم عن المَيِّت». وقيل: يحتمل أن يكون قوله^٩ في الغابرين، بدلاً من قوله^٩ على عقبه، أي كن خليفة له في الباقي من عقبه، فاحفظ أمورهم ومصالحهم ولا تكلمهم إلى غيرك. وقيل غير ذلك. راجع:

الصلاح، ج ٢، ص ٧٦٤ (غبر)؛ الحبل المتين، ص ٢٤٧؛ الوافي، ج ٢٤، ص ٤٥١؛ امرأة العقول، ج ١٤، ص ٥٧.

٨. هكذا في «ظ، ي، جس» وحاشية «غ، حج» والوسائل. وفي «غ، بث، بخ، بس» وظاهر «بث» والمطبوع والوافي: «تَكْبِيرُ الْخَامِسَةِ وَانْصَرَفْ». وفي «بح»: «تَكْبِيرُ الْخَامِسَةِ وَانْصَرَفْ». وفي «جج»: «يَكْبُرُ الْخَامِسَةَ وَانْصَرَفْ». وفي «جن»: «تَكْبِيرُ الْخَامِسِ وَانْصَرَفْ».

٩. فقه الرضا^٩، ص ١٨٧، صدر الحديث، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٥١، ح ٢٤٤٣٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ٦١، ح ٣٠٢٢.

١٠. هكذا في النسخ. وفي المطبوع والوسائل: «+ بن إبراهيم».

١١. في «بح، جس»: «يقول». ١٢. في «بث، بح، بس، بف، جج، جس، جن»: «أَوَّلَهُنَّ».

وَأَلِ مُحَمَّدٍ، ثُمَّ تَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا الْمُسَجَّى^١ قَدَامَنَا عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ، وَقَدْ قَبَضَتْ رُوحَهُ إِلَيْكَ^٢، وَقَدْ اخْتَجَّ إِلَى رَحْمَتِكَ، وَأَنْتَ غَنِيٌّ عَنْ عَذَابِهِ، اللَّهُمَّ إِنَّا لَا نَعْلَمُ مِنْ ظَاهِرِهِ إِلَّا خَيْرًا، وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِسِرِّرَتِهِ، اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَزِدْ فِي إِحْسَانِهِ، وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْ سَيِّئَاتِهِ^٣، ثُمَّ تُكَبِّرُ^٤ الثَّانِيَةَ، وَتَفْعَلُ^٥ ذَلِكَ فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ^٦».

٤٥٠٨ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلَبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «تُكَبِّرُ، ثُمَّ تَشْهَدُ^٧، ثُمَّ تَقُولُ^٨: «إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ»^٩ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، رَبِّ الْمَوْتِ وَالْحَيَاةِ، صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَهْلِ بَيْتِهِ، جَزَى اللَّهُ عَنَّا مُحَمَّدًا^{١٠} خَيْرَ الْجَزَاءِ بِمَا صَنَعَ بِأُمَّتِهِ، وَبِمَا بَلَغَ مِنْ رِسَالَتِ رَبِّهِ. ثُمَّ تَقُولُ^{١١}: اللَّهُمَّ عَبْدُكَ ابْنُ^{١٢} عَبْدِكَ ابْنُ^{١٣} أَمَتِكَ، نَاصِيَتُهُ بِيَدِكَ، خَلَا مِنَ الدُّنْيَا^{١٤}، وَاخْتَجَّ إِلَى رَحْمَتِكَ، وَأَنْتَ غَنِيٌّ عَنْ عَذَابِهِ، اللَّهُمَّ إِنَّا لَا نَعْلَمُ مِنْهُ إِلَّا خَيْرًا،

١. «الْمُسَجَّى»: الْمُطْعَى. وسَجَّيْتُ المَيِّتَ تَسْجِيَةً: إِذَا مَدَدْتَ عَلَيْهِ ثَوْبًا. راجع: الصحيح، ج ٦، ص ٢٣٧٢ (سجا).
٢. في «ي»: «إليك».
٣. في الوافي: «وإنَّا».
٤. في «بف» وحاشية «بث»: «حسناته».
٥. في «بخ»: «- اللَّهُمَّ إِنَّا لَا نَعْلَمُ - إلى - عن سيئاته».
٦. في «بث، جح»: «ثم يكبر».
٧. في «بث، جح»: «ثم يكبر».
٨. في «بث، جح»: «ثم يكبر».
٩. في «بث، جح»: «ثم يكبر».
١٠. في «بث، جح»: «ثم يكبر».
١١. في «بث، جح»: «ثم يكبر».
١٢. في «بث، جح»: «ثم يكبر».
١٣. في «بث، جح»: «ثم يكبر».
١٤. في «بث، جح»: «ثم يكبر».
١٥. في «بث، جح»: «ثم يكبر».
١٦. في «بث، جح»: «ثم يكبر».
١٧. في «بث، جح»: «ثم يكبر».
١٨. في «بث، جح»: «ثم يكبر».

وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ^١، اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَرِّدْ فِي إِحْسَانِهِ^٢ وَتَقَبَّلْ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَاعْفُزْ لَهُ ذَنْبَهُ، وَارْحَمْهُ، وَتَجَاوَزْ عَنْهُ بِرَحْمَتِكَ، اللَّهُمَّ الْحَقُّ بِنَبِيِّكَ، وَثَبَّتْهُ بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا^٣ وَفِي الْآخِرَةِ، اللَّهُمَّ اسْلُكْ بِنَا وَبِهِ سَبِيلَ الْهُدَى، وَاهْدِنَا وَإِيَّاهُ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ، اللَّهُمَّ عَفُوكَ عَفُوكَ^٤.

ثُمَّ تَكْبِيرُ الثَّانِيَّةِ، وَتَقُولُ مِثْلَ مَا قُلْتَ حَتَّى تَفْرَغَ مِنْ خَمْسِ تَكْبِيرَاتٍ^٥.

٤٥٠٩ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ يُونُسَ،

قَالَ:

سَأَلْتُ الرَّضَاءَ^٦ : قُلْتَ : جُعِلَتْ فِدَاكَ ، إِنَّ النَّاسَ يَرْفَعُونَ أَيْدِيَهُمْ فِي التَّكْبِيرِ عَلَى الْمَيِّتِ فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى ، وَلَا يَرْفَعُونَ فِيمَا بَعْدَ ذَلِكَ^٧ ، فَأَقْتَصِرْ عَلَى التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى^٨ كَمَا يَفْعَلُونَ ، أَوْ أَرْفَعْ يَدِي فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ ؟
فَقَالَ : « أَرْفَعْ يَدَكَ^٩ فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ »^{١٠}.

١. كذا في «بح» والمطبوع والوافي والوسائل. وفي سائر النسخ: - «به».

٢. في حاشية «غ» ، بث: «في حسنة».

٣. في مرآة العقول: «يشكل ما ورد في هذا الدعاء بأن حياته الدنيوية قد انقضت، فما معنى الدعاء له بالثبات الدنيا في الحياة. ويمكن أن يوجه بوجهين: الأول: أن يكون الظرف متعلقاً بالثابت، أي القول الثابت الذي لا يتبدل بتبدل الناشئين؛ فإن العقائد الباطلة التابعة للأغراض الدنيوية والشهوات النفسانية تتبدل وتتغير في النشأة الآخرة لزوال دواعيها... الثاني: أن يكون المراد بالحياة الدنيا ما يقع قبل القيامة فيكون حياة القبر للسؤال داخلاً في الحياة الدنيا، على أنه يحتمل أن يكون ذكره على سبيل التبعية استطراداً لذكره في الآية. ولعل ثاني الوجهين أظهر».

٤. في مرآة العقول: «قوله: عَفُوكَ عَفُوكَ، بالنصب أي أطلبه، ويحتمل الرفع بتقدير الخير».

٥. فقه الرضا^٦، ص ١٨٣، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٥٣، ح ٢٤٤٣٢؛ الوسائل، ج ٣، ص ٦١، ح ٣٠٢٣.

٦. في الوافي: - «ذلك».

٨. في التهذيب: «وبدك».

٩. في «بف»: «التكبير الأول».

١٠. التهذيب، ج ٣، ص ١٩٥، ح ٤٤٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٧٨، ح ١٨٥٢، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٤٩، ح ٢٤٤٢٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ٩٣، ح ٣١١١.

٤٥١ / ٦. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ أَبِي ١٨٥/٣

الصُّخْرِ^١، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ: «تَقُولُ^٢: اللَّهُمَّ أَنْتَ خَلَقْتَ هَذِهِ
النَّفْسَ، وَأَنْتَ أُمْتَهَا، تَعْلَمُ سِرَّهَا وَعَلَانِيَتَهَا، أَتَيْنَاكَ شَافِعِينَ^٣، فَشَفِّعْنَا^٤، اللَّهُمَّ^٥
وَلِّهَا^٦ مَنْ تَوَلَّيْتَ^٧، وَاخْشُرْهَا مَعَ مَنْ أَحَبَّ^٨»^٩.

١. في «ظ، ي، بح، بس، جج، جس، جن» وحاشية «بف»: «أحمد بن عبد الرحيم أبو الصخر». وفي «بث»: «أحمد بن عبد الرحيم ابن الصخر». وفي «بخ»: «أحمد بن عبد الرحيم بن الصخر». وفي «بف»: «أحمد بن عبد الرحيم عن الصخر». وفي حاشية «بث»: «أحمد بن عبد الرحيم أبي الصخر»، كما في المطبوع والوسائل. هذا، ووردت رواية أبي الصخر عن إسماعيل بن عبد الخالق في ثواب الأعمال، ص ٨٣، ح ٢، كما وردت في الاختصاص، ص ٢٧٧، رواية أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي الوشاء، عن أبي الصخر أحمد بن عبد الرحيم.

٢. كذا في المطبوع والوسائل. وفي النسخ وحاشية المطبوع والوافي ومروءة العقول: «عن». ولم نجد في موضع رواية إسماعيل بن عبد الخالق، عن عبد ربّه. وإسماعيل هذا، هو إسماعيل بن عبد الخالق بن عبد ربّه الراوي عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام. راجع: رجال التجاشي، ص ٥٠، الرقم ٢٧.

٣. في «بخ، جس»: «يقول».

٤. في حاشية «غ»: «شفعاء».

٥. في «بخ»: «فيها».

٦. في «غ»: «- فشعنا». وفي «ي، بث، بح، بس» وحاشية «جج» والوسائل: «شفعاء». وفي حاشية «بث»: «شفعنا». «فشعنا»، أي قبل شفاعتنا، والشفاعة: هي السؤال في التجاوز عن الذنوب والجرائم. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٤٨٥: القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٨٥ (شفع).

٧. في «ظ، بس، جس»: «- واللهم». ٨. في حاشية «بث»: «+ على».

٩. في «بح، بس، جج» والوافي: «ما تولت». وفي مروءة العقول: «قوله عليه السلام: ولها ما تولت، أي اجعل ولي أمر هذه النفس من كانت تتولاه في الدنيا ومن اتخذته وليها وإمامها؛ أو أحبته».

١٠. في «ي، بث»: «أحببت».

١١. الفقيه، ج ١، ص ١٦٨، ذيل ح ٤٨٩، في الصلاة على من لم يعرف مذهبه؛ صحيفة الرضا عليه السلام، ص ٨٦، ضمن ح ٢٠١، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، في الصلاة على المرأة؛ فقه الرضا عليه السلام، في الصلاة على من لم يعرف مذهبه، ص ١٧٨، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٦٢، ح ٢٤٤٤٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ٦٢، ح ٣٠٢٤.

٥٥- بَابُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الصَّلَاةِ دُعَاءُ مُوَقَّتٍ وَأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا تَسْلِيمٌ

٤٥١١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أُذَيْنَةَ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَرَزَاةَ وَمَعْمَرِ بْنِ يَحْيَى وَإِسْمَاعِيلَ الْجُعْفِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٢، قَالَ: «لَيْسَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ قِرَاءَةٌ وَلَا دُعَاءُ مُوَقَّتٍ، تَدْعُو بِمَا بَدَأَ لَكَ، وَأَحَقُّ الْمَوْتَى أَنْ يُدْعَى لَهُ الْمُؤْمِنُ، وَأَنْ يُبَدَأَ^٣ بِالصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»^٤.

٤٥١٢ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ الْحَلْبِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٥: «لَيْسَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ تَسْلِيمٌ»^٦.

٤٥١٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ الْحَلْبِيِّ وَرَزَاةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧، قَالَا: «لَيْسَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ تَسْلِيمٌ»^٨.

١. في «غ»، بث، «بخ»: «وعلى الميِّت».

٢. في الاستبصار: «عن عمر بن أذينة».

٣. في «بف»: «وأن تبدأ».

٤. التهذيب، ج ٣، ص ١٩٣، ح ٤٤٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٧٦، ح ١٨٤٣، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٣، ص ١٨٩، ح ٤٢٩، بسنده عن ابن أبي عمير، عن ابن أذينة، عن محمد بن مسلم ووزارة، عن أبي جعفر^٩، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٤٥، ح ٢٤٤١٨؛ الوسائل، ج ٣، ص ٨٨، ح ٣٠٩٧.

٥. التهذيب، ج ٣، ص ١٩٢، ح ٤٣٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٧٧، ح ١٨٤٦، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ١٦٤، ذيل ح ٤٦٧، مرسلًا. فقه الرضا^{١٠}، ص ١٨٣؛ تحف العقول، ص ٤١٨، عن الرضا^{١١}، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٤٦، ح ٢٤٤١٩؛ الوسائل، ج ٣، ص ٩١، ح ٣١٠٦.

٦. التهذيب، ج ٣، ص ١٩٢، ح ٤٣٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٧٧، ح ١٨٤٧، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٤٦، ح ٢٤٤٢٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ٩١، ح ٣١٠٥.

١٨٦/٣

٥٦- بَابُ مَنْ زَادَ عَلَى خَمْسِ تَكْبِيرَاتٍ^١

١ / ٤٥١٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ مُثَنَّى بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى خَمْزَةِ سَبْعِينَ صَلَاةً^٢».

٢ / ٤٥١٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَثُرَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - عَلَى سَهْلِ بْنِ حَنْظَلٍ - وَكَانَ بِذِرْيَتِهِ - خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ، ثُمَّ مَشَى سَاعَةً، ثُمَّ وَضَعَهُ وَكَثَّرَ عَلَيْهِ خَمْسَةً^٣ أُخْرَى، فَصَنَعَ ذَلِكَ^٤ حَتَّى كَثُرَ عَلَيْهِ خَمْسًا^٥ وَعِشْرِينَ تَكْبِيرَةً^٦».

٣ / ٤٥١٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

١. في مرآة العقول، ج ١٤، ص ٦٤: «اعلم أنه ينبغي حمل كلام المصنف في العنوان على تكرار الصلاة، لا على الزيادة على الخمس في الصلاة الواحدة، كما يوهمه ظاهر عبارته؛ فإنه لا خلاف في عدم شرعيتها».

٢. في حاشية «ظ، بيع، بف»: «تكيرة».

٣. الكافي، كتاب الجنائز، باب القتلى، ضمن ح ٤٦١٤؛ والتهذيب، ج ١، ص ٣٣١، ضمن ح ٩٧٠، بسند آخر عن إسماعيل بن جابر وزرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الأمالي للطوسي، ص ٥٦٤، المجلس ٢١، ضمن ح ١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن الحسن بن علي عليه السلام. تفسير فرائد، ص ١٧٠، ضمن ح ٢١٧، بسند آخر عن الحسن بن علي عليه السلام. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٢٨، ح ٢٤٤٠٤؛ الوسائل، ج ٣، ص ٨٢، ح ٣٠٧٨؛ البحار، ج ٢٢، ص ٢٨١، ح ٣٨.

٤. في «ف»، بث، بيع، جح، والتهذيب، ص ٣٢٥ وفقه الرضا: «خمساً».

٥. في «بث»: «+»؛ «به».

٦. في «بف»: «+خمس».

٧. التهذيب، ج ٣، ص ٣٢٥، ح ١٠١١؛ والاعتصار، ج ١، ص ٤٨٤، ح ١٨٧٦، معلقاً عن علي بن إبراهيم. رجال الكشي، ص ٣٧، ح ٧٥، بسند عن ابن أبي عمير. وفيه، ص ٣٦، ح ٧٤، بسند آخر عن الحسن بن زيد، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. وفي التهذيب، ج ٣، ص ٣١٧، ح ٩٨٤؛ والاعتصار، ج ١، ص ٤٧٦، ح ١٨٤١، بسند آخر، مع زيادة في أوله، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٣٩، ح ٢٤٤٠٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ٨٠، ح ٣٠٧٣.

الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى حَمْزَةَ سَبْعِينَ تَكْبِيرَةً، وَكَتَبَ عَلَيَّ
- عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - عِنْدَكُمْ^١ عَلَى سَهْلٍ بْنِ حُنَيْنٍ خَمْسًا^٢ وَعِشْرِينَ تَكْبِيرَةً.
قَالَ: «كَتَبَ خَمْسًا خَمْسًا^٣، كُلَّمَا أَذْرَكَهُ النَّاسُ، قَالُوا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، لَمْ نَذْرِكَ
الصَّلَاةَ^٤ عَلَى سَهْلٍ^٥، فَيَضَعُهُ، فَيَكْتَبُ عَلَيْهِ خَمْسًا^٦ حَتَّى انْتَهَى إِلَى قَبْرِهِ خَمْسَ مَرَّاتٍ^٧».

٥٧- بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُسْتَضْعَفِ^٨ وَعَلَى مَنْ لَا يَعْرِفُ

٤٥١٧ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: «الصَّلَاةُ عَلَى الْمُسْتَضْعَفِ وَالَّذِي لَا يَعْرِفُ الصَّلَاةَ عَلَى

١. في حاشية «ج»: «+ بالكوفة». وفي التهذيب: «عندكم».

٢. هكذا في «غ، بث، ب، بخ، بف، جح» والوافي والوسائل والتهذيب. وفي «ظ، ي، بس، بف» والمطبوع:

٣. في «جس»: «- وخمسا».

«خمس».

٤. في «ي»: «+ عندكم».

٥. في «جس»: «بث».

٦. في «جس» وحاشية «بث»: «خمس».

٧. التهذيب، ج ٣، ص ١٩٧، ح ٤٥٥، معلقاً عن الكليني. صحيفة الرضا عليه السلام، ص ٨٣، ح ١٨٩، بسند آخر عن

الرضا، عن أبياته عليه السلام؛ عيون الأخبار، ج ٢، ص ٤٥، ح ١٦٧، بسند آخر عن الرضا، عن أبياته، عن الحسين بن

علي عليه السلام. الفقيه، ج ١، ص ١٦٤، ح ٤٧٠، مراسلاً، من قوله: قال: كتب خمساً خمساً وفي الثلاثة الأخيرة، مع

اختلاف يسير. الفقيه، ج ١، ص ١٦٤، ح ٤٦٨، مراسلاً، وتام الرواية هكذا: «وكتب رسول الله ﷺ على حمزة

سبعين تكبيرة. تفسير القمي، ج ١، ص ١٢٣، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، قطعة منه هكذا: «وكتب على

حمزة سبعين تكبيرة». الوافي، ج ٢٤، ص ٤٣٧، ح ٢٤٤٠٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ٨١، ح ٣٠٧٧.

٨. مضت أخبار في معنى المستضعف في باب المستضعف من كتاب الإيمان والكفر، وهو أنه هو الذي لا يهتدي

إلى الإيمان سبيلاً لعدم استطاعتهم كالصبيان والمجانين والبله ومن لم تصل الدعوة إليه ومن لم يعرف اختلاف

الناس. وقال الشهيد الأول: «المستضعف: هو الذي لا يعرف الحق ولا يعاند فيه ولا يوالي أحداً بعينه» وقيل

غير ذلك. راجع: ذكرى الشيعة، ج ١، ص ٤٣٧؛ شرح المازندراني، ج ١٠، ص ١٠٢؛ الوافي، ج ٤، ص ٢١١؛

مرآة العقول، ج ١١، ص ٢١٢-٢٠١.

النَّبِيِّ ﷺ، وَالِدُعَاءَ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ، تَقُولُ^١: «رَبَّنَا اغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا ١٨٧/٣ سَبِيلَكَ وَفِيهِمْ عَذَابُ الْجَحِيمِ»، إِلَى آخِرِ الْآيَتَيْنِ^٢.

٤٥١٨ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدْنَةَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ يَسَارٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «إِذَا صَلَّيْتَ عَلَى الْمُؤْمِنِ فَادْعُ لَهُ، وَاجْتَهِدْ لَهُ فِي الدُّعَاءِ، وَإِنْ كَانَ وَاقِفًا مُسْتَضْعَفًا فَكَبِّرْ، وَقُلْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَفِيهِمْ عَذَابُ الْجَحِيمِ»^٣.

٤٥١٩ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُمَانَ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنْ كَانَ مُسْتَضْعَفًا، فَقُلْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَفِيهِمْ عَذَابُ الْجَحِيمِ»، وَإِذَا كُنْتَ لَا تَدْرِي مَا حَالُهُ، فَقُلْ: «اللَّهُمَّ إِنَّ

١. في «غ»، بث، بفتح، «جس»: «يقول».

٢. المراد من الآيتين الآياتان بعد هذه الآية - أي الآية ٧ من سورة غافر (٤٠) - أو آية أخرى ليكون مع ما ذكره ﷺ آيتين. والثاني مختار العلامة الفيض. وقال العلامة المجلسي: «والأحوط الأول، ولعله أظهر أيضاً لمناسبتها لذلك، ولكون ما أورده ﷺ آية ناقصة من أولها».

٣. الفقيه، ج ١، ص ١٦٨، ح ٤٨٩، معلقاً عن زرارة ومحمد بن مسلم، عن أبي جعفر ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٥٩، ح ٢٤٤٣٩؛ الوسائل، ج ٣، ص ٦٧، ح ٣٠٣٣.

٤. هكذا في «ظ»، بث، بفتح، «جس»، بفتح، «جس» والوافي والوسائل والتهذيب. وفي «ي» والمطبوع: «فضل».

٥. في التهذيب: - «وله».

٦. في الوافي: «واقفاً، أي متحيراً في دينه، أو واقفاً على إمامة بعض أئمتنا ﷺ لا يتجاوز بها إلى من بعده، كالزيدية، ومن وقف على الكاظم ﷺ وهم المسمون اليوم بالواقفية».

٧. في «جن» وحاشية «بج»: «إلى آخر الآيتين».

٨. التهذيب، ج ٣، ص ١٩٦، ح ٤٥٠، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٦٠، ح ٢٤٤٤١؛ الوسائل، ج ٣، ص ٦٧، ح ٣٠٣٤.

٩. في «بف، جس»: - «بن إبراهيم».

كَانَ يُحِبُّ الْخَيْرَ وَأَهْلَهُ، فَأَغْفِرَ لَهُ وَارْحَمَهُ، وَتَجَاوَزَ عَنْهُ. وَإِنْ كَانَ الْمُسْتَظْعَفُ مِنْكَ بِسَبِيلٍ^١، فَاسْتَغْفِرْ لَهُ عَلَى وَجْهِ الشَّفَاعَةِ، لَا عَلَى وَجْهِ الْوَلَايَةِ.^٢

٤٥٢٠ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ قُصَّالٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «التَّرَحُّمُ عَلَى جِهَتَيْنِ: جِهَةِ الْوَلَايَةِ، وَجِهَةِ الشَّفَاعَةِ».^٣

٤٥٢١ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ

بْنِ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «تَقُولُ»: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؛ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ؛ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَتَقَبَّلْ شَفَاعَتَهُ، وَبَيِّضْ وَجْهَهُ، وَأَكْثِرْ تَبَعَهُ؛ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي، وَتُبْ عَلَيَّ؛ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ»، فَإِنْ كَانَ مُؤْمِنًا دَخَلَ فِيهَا، وَإِنْ كَانَ لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ خَرَجَ مِنْهَا.^٤

٤٥٢٢ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَالِبٍ، عَنْ ثَابِتِ أَبِي الْعِقْدَامِ، قَالَ:

١. السبيل في الأصل: الطريق، قال العلامة المجلسي: «ثم يستعار لكل ما يصير سبباً لاختصاص وارتباط بين الأمرين أو شخصين من قرابة أو مودة أو خلطة أو نحو ذلك». وقال العلامة الفيض: «منك بسبيل، أي له عليك حق، ويعني بالولاية، ولاية أهل البيت عليهم السلام؛ يعني حق من لا ولاية له عليك لا يوجب أن تدعوله كما تدعو لأهل الولاية، بل يكفي لذلك أن تستغفر له على وجه الشفاعة» وقيل غير ذلك. راجع: الوافي، ج ٢٤، ص ٤٦٠؛ امرأة العقول، ج ١٤، ص ٦٩.

٢. الفقيه، ج ١، ص ١٦٨، ضمن ح ٤٩١، معلقاً عن عبيد الله بن علي الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. فقه الرضا عليه السلام، ص ١٨٧. إلى قوله: «وقهم عذاب الجحيم». الوافي، ج ٢٤، ص ٤٦٠، ح ٢٤٤٤٢؛

الوسائل، ج ٣، ص ٦٨، ح ٣٠٣٥.

٣. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٦١، ح ٢٤٤٤٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ٦٨، ح ٣٠٣٦.

٤. في «ب»، بخ، جس: «يقول». ٥. في «بخ»: «محمّد».

٦. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٦١، ح ٢٤٤٤٤؛ الوسائل، ج ٣، ص ٦٨، ح ٣٠٣٧.

كُنْتُ مَعَ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فَإِذَا بِجَنَازَةِ لِقَوْمٍ^١ مِنْ جِيرَتِهِ، فَحَضَرَهَا وَكُنْتُ قَرِيباً مِنْهُ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنَّكَ أَنْتَ^٢ خَلَقْتَ هَذِهِ النُّفُوسَ، وَأَنْتَ تُمِيتُهَا، وَأَنْتَ^٣ تُخَيِّبُهَا، وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِسَرَائِرِهَا وَعَلَانِيَتَيْهَا مَنَّا^٤ وَمُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعِيهَا^٥؛ اللَّهُمَّ وَهَذَا عَبْدُكَ، وَلَا أَعْلَمُ مِنْهُ شَرًّا^٦، وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ، وَقَدْ جِئْنَاكَ شَافِعِينَ لَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ، فَإِنْ كَانَ مُسْتَوْجِباً فَشَفِّعْنَا فِيهِ، وَاحْشُرْهُ مَعَ مَنْ كَانَ يَتَوَلَّاهُ^٧».

٥٨- بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّاصِبِ^١

٤٥٢٣ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَمَّا مَاتَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بِنِي سَلُولٍ^٢، حَضَرَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله

١. في «بح»: «قوم». وفي «بس»: «القوم».
٢. في «غ»، «ي»، «بس»، «جس» والوسائل والتهذيب: - «أنت».
٣. في «بح»: - «أنت».
٤. في «ظ»، «ي»، «بح»، «بس»، «جن»: - «منا».
٥. في حاشية «بح»: + «منا». وفي مرآة العقول: «قوله عليه السلام: «ومستقرها ومستودعها، بالجرّ فيهما [عطفاً] على قوله: بسرّائرها، أي أنت أعلم بمستقرّها ومستودعها منا؛ أو بالرفع بتقدير الخبر، أي مستقرّها ومستودعها في علمك أو بيدك أو بتقدير: والاول أظهر».
٦. في «غ»، «بخ»، «بف»، والتهذيب: «سوء».
٧. في «بف» والوافي: «يتولّى».
٨. التهذيب، ج ٣، ص ١٩٦، ح ٤٥١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٦٢، ح ٢٤٤٤٥، الوسائل، ج ٣، ص ٦٩، ح ٣٠٣٨.

٩. في «جن»: «الناصب». وفي مرآة العقول، ج ١٤، ص ٧٢: «فاعلم أنّه قد يطلق الناصب على مطلق المخالف غير المستضعف، كما هو الظاهر من كثير الأخبار، وقد يطلق ويراد به من نصب العداوة لأهل البيت عليهم السلام وهذا كافر لا يجوز الصلاة عليه؛ لأنّه منكر لما علم من دين الإسلام ضرورة. وظاهر الأصحاب أنّه لا خلاف بينهم فيه، وإنما الخلاف في المخالف الذي لم ينكر ضرورياً من ضروريّات دين الإسلام ... أقول: الظاهر أنّ مراد المصنّف بالناصب المعنى الأعمّ، ويحتمل الأخصّ».

١٠. في «بث» وحاشية «بح»: «أبي سلول» بدل «أبي بن سلول». وفي «بح»: «أبي بن سلول». وفي «بس»:

جَنَازَتَهُ، فَقَالَ عُمَرُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: ^١ يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَمْ يَنْهَكَ اللَّهُ أَنْ تَقُومَ عَلَى قَبْرِهِ؟ فَسَكَتَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! ^٢ أَلَمْ يَنْهَكَ اللَّهُ أَنْ تَقُومَ عَلَى قَبْرِهِ؟ فَقَالَ لَهُ: وَيْلَكَ! وَمَا يُذْرِيكَ مَا قُلْتُ، إِنِّي قُلْتُ: اللَّهُمَّ احْشُ جَوْفَهُ نَارًا، وَأَمْلَأْ قَبْرَهُ نَارًا، وَأَصْلِهِ نَارًا! قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «فَأَبْدَى مِنْ رَسُولِ اللَّهِ مَا كَانَ يَكْرَهُ».

٤٥٢٤ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ غَامِرِ بْنِ السَّمُطِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْمُنَافِقِينَ مَاتَ، فَخَرَجَ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا - يَمْشِي مَعَهُ، فَلَقِيَهُ مَوْلَى لَهُ، فَقَالَ لَهُ الْحُسَيْنُ ﷺ: أَيْنَ تَذْهَبُ -

«أَبِي بَن سُلُول». وفي «جس»: «أبي سلوك». وعبدالله هذا، هو عبدالله بن أبي بن سلول، رأس المنافقين بالمدينة.

١. في الوسائل :- «لرسول الله ﷺ». ٢. في «ظ، ي، بف» :- «يا رسول الله».

٣. في الوسائل :- «يا رسول الله».

٤. في «بس، جس» :- «فقال: يا رسول الله - إلى - على قبره».

٥. في «بخ، بس» :- «يا ويلك».

٦. «احش»، أي املأ. لسان العرب، ج ١٤، ص ١٨٠ (حشا).

٧. في «جس» :- «أو املأ».

٨. في «جس» :- «أو أصله». وقال الجوهري: صَلَيْتُ اللحم وغيره أَصْلِيهَ صُلِيًّا، مثال رَمَيْتَهُ رَمِيًّا؛ إِذَا شَوَيْتَهُ. ويقال أيضاً: صَلَيْتُ الرَّجُلَ نَارًا؛ إِذَا أَدَخَلْتَهُ النَّارَ وجعلته يصلاها، فَإِنْ لَقِيْتَهُ فِيهَا لِقَاءً كَأَنَّكَ تَرِيدُ إِحْرَاقَهُ قُلْتَ: أَصْلِيته بِالْأَلْفِ، وَصَلَيْتُهُ تَصْلِيَةً، وَفَرِيٌّ (وَيُصَلَّى سَعِيرًا) [الانشقاق (٨٤): ١٢] ومن خَفَّفَ فهو من قولهم: صَلَّيْ فلان النار - بالكسر - يصلى صُلِيًّا: احترق. نقله العلامة المجلسي أيضاً، ثم قال: «أقول: ظهر مما نقلنا أنه يجوز أن يقرأ بالوصل والقطع، وعلى التقديرين اللام مكسورة». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٠٣ (صلا)؛ مرآة العقول، ج ١٤، ص ٧٥.

٩. التهذيب، ج ٣، ص ١٩٦، ح ٤٥٢، معلقاً عن الكليني. تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٠١، ح ٩٤، عن زرارة، عن أبي جعفر ﷺ؛ تفسير القمي، ج ١، ص ٣٠٢، من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ. وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٦٣، ح ٢٤٤٤٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ٧٠، ح ٣٠٤٢؛ البحار، ج ٢٢، ص ١٢٥، ح ٩٧.

يَا فَلَانُ؟^١ - قَالَ^٢ :- «فَقَالَ لَهُ مَوْلَاهُ: أَفِرُّ مِنْ جَنَازَةِ هَذَا الْمُنَافِقِ أَنْ أَصْلِيَ عَلَيْهَا، فَقَالَ لَهُ الْحُسَيْنُ^٣: انْظُرْ أَنْ تَقُومَ^٤ عَلَى يَمِينِي، فَمَا تَسْمَعَنِي^٥ أَقُولُ فَقُلْ مِثْلَهُ، فَلَمَّا أَنْ كَبَّرَ عَلَيْهِ وَلِيَّهُ، قَالَ الْحُسَيْنُ^٦: اللَّهُ أَكْبَرُ^٧، اللَّهُمَّ الْعَنِ فَلَاناً عَبْدَكَ أَلْفَ^٨ لَعْنَةٍ مُؤْتَلِفَةٍ غَيْرِ مُخْتَلِفَةٍ، اللَّهُمَّ أَخْرِ عَبْدَكَ^٩ فِي عِبَادِكَ وَبِلَادِكَ، وَأُضِلِّهِ حَرَّ نَارِكَ، وَأَذِقْهُ^{١٠} أَشَدَّ عَذَابِكَ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَتَوَلَّى^{١١} أَغْدَاءَكَ^{١٢}، وَيُعَادِي أَوْلِيَاءَكَ، وَيُبْغِضُ أَهْلَ بَيْتِ نَبِيِّكَ^{١٣}».^{١٤}

٤٥٢٥ / ٣. سهل^{١٥}، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَالِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٦}، قَالَ: «مَاتَ رَجُلٌ مِنَ الْمُنَافِقِينَ، فَخَرَجَ الْحُسَيْنُ^{١٧} يَمْشِي، فَلَقِيَ مَوْلَى لَهُ، فَقَالَ لَهُ: إِلَى^{١٨} أَيْنَ تَذْهَبُ؟ فَقَالَ^{١٩}: أَفِرُّ مِنْ^{٢٠} جَنَازَةِ هَذَا الْمُنَافِقِ أَنْ أَصْلِيَ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ^{٢١} الْحُسَيْنُ^{٢٢}: قُمْ إِلَى جَنْبِي، فَمَا سَمِعْتَنِي أَقُولُ فَقُلْ مِثْلَهُ، قَالَ: فَرَفَعَ يَدَيْهِ^{٢٣}، فَقَالَ^{٢٤}: اللَّهُمَّ

١. في «ي»: «بخ» - «قال».

٢. في الوافي: «انظر أن تقوم، أي اجتهد في أن يتيسر لك القيام». وفي المرأة: «قوله^٣: انظر، كناية عن التأمل والتدبير في ذلك».

٣. في التهذيب: «أن».

٤. في «جس»: «ألف».

٥. في التهذيب: «الله أكبر».

٦. في «بخ»: «فَلَاناً».

٧. في «جج»: «يتوالى». وفي الوافي: «يوالي».

٨. في «ب»: «قاله^٩: فَإِنَّهُ كَانَ يَتَوَلَّى، أي كان يتخذ أعداءك أوليائه وأحباءه ويعتقد أنهم أئمتته وأولى بأمره».

٩. التهذيب، ج ٣، ص ١٩٧، ح ٤٥٣، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٦٤، ح ٢٤٤٤٨؛ الوسائل، ج ٣، ص ٧١، ح ٣٠٤٤؛ البحار، ج ٤٤، ص ٢٠٢، ح ٢٠.

١٠. في «بث»: «وبن زياد». ثم إن السند معلق على سابقه. ويروي عن سهل، عدّة من أصحابنا.

١١. في «جن»: «إلى».

١٢. في «بخ، بف»: «قال».

١٣. في حاشية «بث»: «عن».

١٤. في «ظ، غ، ي، بث، بس، بف، جج، جس، جن» والوافي وقرب الإسناد: «وله».

١٥. في «بخ، بف»: «يده».

١٦. في «بف» وقرب الإسناد: «وقال».

أَخْرَجَ عَبْدُكَ فِي عِبَادِكَ وَبِلَادِكَ، اللَّهُمَّ أَصْلِهِ حَرَّ نَارِكَ، اللَّهُمَّ أَذْفُهُ أَشَدُّ عَذَابِكَ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَتَوَلَّى^٢ أَغْدَاءَكَ، وَيُعَادِي أَوْلِيَاءَكَ، وَيَبْغِضُ أَهْلَ بَيْتِ نَبِيِّكَ ﷺ^٣.

٤٥٢٦ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِذَا صَلَّيْتَ عَلَى عَدُوِّ اللَّهِ^٤، فَقُلِ: اللَّهُمَّ، إِنَّ فُلَانًا لَا نَعْلَمُ مِنْهُ^٥، إِلَّا أَنَّهُ عَدُوٌّ لَكَ وَلِرَسُولِكَ، اللَّهُمَّ فَاحْشُ^٦ قَبْرَهُ نَارًا، وَاحْشُ جَوْفَهُ نَارًا، وَعَجِّلْ بِهِ إِلَى النَّارِ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَتَوَلَّى أَغْدَاءَكَ، وَيُعَادِي أَوْلِيَاءَكَ، وَيَبْغِضُ أَهْلَ بَيْتِ نَبِيِّكَ؛ اللَّهُمَّ صَيِّقْ عَلَيْهِ قَبْرَهُ^٧، فَإِذَا رَفَعَ فَقُلِ: اللَّهُمَّ لَا تَرْفَعَهُ وَلَا تُزَكِّهِ^٨».

٤٥٢٧ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا^٩، قَالَ: «إِنْ كَانَ جَاحِدًا لِلْحَقِّ، فَقُلِ: اللَّهُمَّ امْلَأْ جَوْفَهُ نَارًا، وَقَبْرَهُ

١. قال الجوهرى: «خَزِيٌّ بِالْكَسْرِ يُخْزِي خِزْيًا، أَيْ ذَلٌّ وَهَانٌ. وقال ابن السكيت: وقع في بليّة، وأخزاه الله». قال العلامة المجلسي: «وأقول: يمكن أن يكون المراد إذلاله وخزيه وعذابه بين من مات من العباد، ولا محالة يقع عذابه في البرزخ في بلد من البلاد، أو يقدر مضاف، أي وأهل بلادك». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٢٦ (خزا).

٢. في الفقيه: «حرّ».

٣. في «بخ، مع، جح»: «يتوالى». وفي الفقيه وقرب الإسناد: «يوالي».

٤. الفقيه، ج ١، ص ١٦٨، ح ٤٩٠، معلقاً عن صفوان بن مهران الجمال. قرب الإسناد، ص ٥٩، ح ١٩٠، عن السندي بن محمد، عن صفوان بن مهران الجمال، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٦٤، ح ٢٤٤٤٩؛ الوسائل، ج ٣، ص ٧٠، ذيل ح ٣٠٤٠.

٥. في «ظ، بث، بس، بف، جح، جس» والوافي: «الله».

٦. في «جس»: «نعلمه».

٧. في «ظ، ي، بث، يخ، بس، بف، جس، جح، جن»: «منه».

٨. في «غ»: «واحش».

٩. الفقيه، ج ١، ص ١٦٨، صدر ح ٤٩١، معلقاً عن عبيد الله بن علي الحلبي. فقه الرضا ﷺ، ص ١٨٧، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٦٥، ح ٢٤٤٥١؛ الوسائل، ج ٣، ص ٦٩، ذيل ح ٣٠٣٩.

١٠. في الوافي: «عن أجدهما، كأنه الصادق ﷺ، كما يدلّ عليه قوله ﷺ: قاله أبو جعفر ﷺ». وراجع أيضاً: مرآة العقول، ج ١٤، ص ٧٨.

نَارًا، وَسَلَّطَ عَلَيْهِ الْحَيَّاتِ وَالْعَقَّارِبَ - وَذَلِكَ قَالَهُ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام لِامْرَأَةٍ سَوِيءٍ مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ ١٩٠/٣
صَلَّى عَلَيْهَا أَبِي^١ وَقَالَ^٢ هَذِهِ الْمَقَالَةُ - وَاجْعَلِ^٣ الشَّيْطَانُ لَهَا قَرِينًا.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ: فَقُلْتُ لَهُ^٤: لِأَيِّ شَيْءٍ^٥ يَجْعَلُ^٦ الْحَيَّاتِ وَالْعَقَّارِبَ فِي
قَبْرِهَا؟

فَقَالَ: «إِنَّ الْحَيَّاتِ يَغْضُضْنَهَا^٧، وَالْعَقَّارِبَ يَلْسَعْنَهَا^٨، وَالشَّيْطَانُ يُقَارِنُهَا^٩ فِي
قَبْرِهَا». قُلْتُ: تَجِدُ^{١٠} أَلَمْ ذَلِكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ شَدِيدًا»^{١١}.

٤٥٢٨/٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، قَالَ:
«تَقُولُ^{١٢}: اللَّهُمَّ أَخْرِ عَبْدَكَ فِي بِلَادِكَ وَعِبَادِكَ^{١٣}، اللَّهُمَّ أَضْلِهِ حَرْ^{١٤}، نَارَكَ، وَأَذِقْهُ

١. في الوافي: «قوله: صلى عليها أبي، من قبيل وضع المظهر موضع المضمهر». وفي مرآة العقول: «أي قال أبي هذا القول في جنازة هذه المرأة الملعونة وزاد على ما قلت قوله عليه السلام: واجعل الشيطان». لكن هذا متاف لما يظهر من أوّل الخبر من شكّ محمد بن مسلم في المعصوم الذي روى عنه إلا أن يكون ذكره على أحد الاحتمالين، ويحتمل أن يكون كلام محمد بن مسلم ويكون قوله: «أبي» قد زيد من النسخ، أو يكون المراد أبا محمد بن مسلم وإن كان بعيداً.

٢. في «بخ، بف» والوافي: «فقال».

٣. في «بخ» في «يج»: «فاجعل».

٤. في «يس، جن»: «- له».

٥. في «غ، ي، بث، يخ، بف، جج»: «تجعل».

٦. في «جج»: «تعضضها». والقَصُّ: الشدّ بالأسنان على الشيء، وكذلك عَضَّ الحَيَّةُ، ولا يقال للمعرب لأنّ لدغها إنما هو بربانها وتَوَلَّوْهَا. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ١٨٨ (عضض).

٧. «يلسعنها»، أي يدخلن إبرتها فيه، قيل: اللّسع لما ضرب بمؤخره ولذوات الإبر، واللّدغ لما كان بالهم

فالقرب تسلسل والحيّة تلدغ. راجع: لسان العرب، ج ٨، ص ٣١٨؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠١٨ (لسع).

٨. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي. وفي «غ»: «والشياطين يقارننها». وفي المطبوع: «والشياطين

تقارننها».

٩. في الوافي: «وتجد».

١٠. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٦٦، ج ٢٤٤٥٢؛ الوسائل، ج ٣، ص ٧١، ج ٣٠٤٣.

١١. في «ي، بث، يخ، جج، جس»: «يقول».

١٢. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «عبادك وبلاذك».

١٣. هكذا في «غ، بث، يخ، بس، بف» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «- حر».

أَشَدَّ عَذَابِكَ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يُعَادِي أَوْلِيَاءَكَ، وَيُؤَالِي أَعْدَاءَكَ، وَيَنْبَغِضُ أَهْلَ بَيْتِ نَبِيِّكَ ﷺ^١.

٤٥٢٩ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْحَجَّالِ^٢، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُمَانَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، أَوْ^٣ عَنْ ذَكْرَةَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ^٤: مَاتَتِ امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ، فَحَضَرْتُهَا^٥، فَلَمَّا صَلَّوْا عَلَيْهَا وَرَفَعُوهَا وَصَارَتْ عَلَى أَيْدِي الرِّجَالِ، قَالَ: «اللَّهُمَّ ضَعْفَهَا، وَلَا تَرْفَعَهَا^٦ وَلَا تَرْكُهَا، قَالَ: وَكَانَتْ عِدْوَةً لِلَّهِ^٧، قَالَ^٨: وَلَا أَغْلَمُهُ^٩ إِلَّا قَالَ: «وَلَنَا»^{١٠}.

٥٩ - بَابُ فِي الْجَنَازَةِ^{١١} تُوضَعُ وَقَدْ كُبِّرَ عَلَى الْأَوَّلَةِ

٤٥٣٠ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ التَّمَرِ كِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ:

١. فقه الرضا ﷺ، ص ١٧٧، وفيه: «وَإِذَا كَانَ الْمَيِّتُ مُخَالَفًا فَقُلْ فِي تَكْبِيرِكَ الرَّابِعَةَ: اللَّهُمَّ أَخْزِ عَبْدَكَ...». الوافي، ج ٢٤، ص ٤٦٥، ح ٢٤٤٥٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ٧٠، ح ٣٠٤١.
٢. في «غ»، «بث»، «بح»: «عبدالله بن الحجاج». وعبدالله هذا، هو عبدالله بن محمد الحجاج، روى في الأسناد بعنوان الحجاج، وعبدالله بن محمد الحجاج، وعبدالله الحجاج وأبي محمد الحجاج. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٢٦، الرقم ٥٩٥؛ رجال الطوسي، ص ٣٦٠، الرقم ٥٣٣٢؛ معجم رجال الحديث، ج ١٠، ص ٣١٥، الرقم ٧١٣٩؛ و ص ٣٨٤، الرقم ٧٢٣٨؛ و ج ٢٢، ص ٣٨، الرقم ١٤٧٦٨؛ و ج ٢٣، ص ٧٧، الرقم ١٥٢٨٠.
٣. مفاد العاطف هو التريدي في أنَّ الراوي عن أبي عبدالله ﷺ، هل هو حماد بن عثمان أو حماد بن عثمان عَنْ ذكره، فيشتمل السند على تحويل تريدي.
٤. في «مرأة العقول»: «قوله: قال، القائل هو الراوي، قوله: قال: اللهم، القائل هو الصادق ﷺ، قوله: ولا أعلمه، أي أظنه، وهذا كلام الراوي، أي أظنَّ أَنَّهُ ﷺ قال: وكانت عدوة لله ولنا».
٥. في الوافي: «فحضرها».
٦. في «غ»: «فلا ترفعها».
٧. في «ي»: «والله».
٨. في الوسائل: «ولا أعلم».
٩. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٦٦، ح ٢٤٤٥٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ٧٢، ح ٣٠٤٥.
١٠. في «مرأة العقول»: «وفي».

عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْمٍ كَبَّرُوا عَلَى جَنَازَةٍ تَكْبِيرَةً أَوْ
ثِنْتَيْنِ^١، وَوَضَعَتْ مَعَهَا أُخْرَى: كَيْفَ يَصْنَعُونَ^٢؟
قَالَ: «إِنْ شَاؤُوا، تَرَكُوا الْأُولَى حَتَّى يَفْرَعُوا مِنَ التَّكْبِيرِ^٣ عَلَى الْأَخِيرَةِ، وَإِنْ شَاؤُوا
رَفَعُوا الْأُولَى^٤، وَأَتَمُّوا مَا بَقِيَ^٥ عَلَى الْأَخِيرَةِ^٦؛ كُلُّ ذَلِكَ لَا بَأْسَ بِهِ»^٧.

٦٠ - بَابُ فِي وَضْعِ الْجَنَازَةِ دُونَ الْقَبْرِ

١٩١/٣

١ / ٤٥٣١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
عَجَلَانَ، قَالَ:
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَا تَفْدَحْ»^٨.....

١. في «ج» والوافي: «أو اثنتين». وفي حاشية «بح»: «أو تكبيرتين».
٢. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار والتهذيب. وفي «بح» والمطبوع: «+ بها».
٣. في «غ»، «بح»، «بس»: «التكبير».
٤. في الوافي: «كأنه عليه السلام قد عرف من السائل أنه زعم جواز احتساب ما بقي من التكبيرات على الأولى للاحقة، والاكتماء بإتمامها عليها من دون استئناف، وأن غرضه من السؤال ليس إلا جواز رفع الأولى قبل الفراغ من الإتمام على الثانية، ولهذا أجابه بذلك، وإلا فظاهر كلام السائل يعطي أن غرضه بالسؤال عن الاكتفاء بالإتمام أو الاستئناف». وفي مرآة العقول، ج ١٤، ص ٨٠: «يحتمل أن يكون المراد إتمام الصلاة على الأولى واستئناف الصلاة على الأخيرة مع التخيير في رفع الجنابة الأولى حال الصلاة على الأخيرة ووضعا بأن يكون المراد بقوله عليه السلام: «وأتَمُّوا، إيقاع الصلاة تماما». وللزمزيد راجع: ذكرى الشيعة، ج ١، ص ٤٦٣ و ٤٦٤.
٥. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: «ما بقي، أي الصلاة الباقية، لا التكبيرات الباقية، كما ذكره بعض المتأخرين ولا يخفى بعده».
٦. في «هـ»: «- وإن شَاؤُوا رَفَعُوا - إلى - على الأخيرة».
٧. التهذيب، ج ٣، ص ٣٢٧، ح ١٠٢٠، معلقاً عن محمد بن يحيى. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٦٧، ح ٢٤٤٥٤؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٢٩، ح ٣٢٠٧؛ البحار، ج ٨١، ص ٣٦٣.
٨. «لا تدح»، أي لا تُنْقَل، يقال: فدحه الدين، كمنع، أي أثقله، والفادحة: النازلة، وهي المصيبة الشديدة. قال العلامة المجلسي: «لعل المراد: لا تجعل القبر ودخوله ثقيلًا على ميتك بإدخاله مفاجأة». وقال العلامة الفيض: «لا تدح بميتك القبر، أي لا تدح بميتك القبر عليه؛ من الدح بمعنى الجور، والفادحة: النازلة» ولكن لا تساعده اللغة. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٩٠؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٥١ (فدح).

مَيِّتَكَ^١ بِالْقَبْرِ^٢، وَلَكِنْ ضَعَهُ أَشْفَلَ مِنْهُ بِذِرَاعَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ، وَدَعَهُ^٣ يَأْخُذُ أَهْبَتَهُ^٤.

٢ / ٤٥٣٢. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْخَرَّاسَانِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يُونُسَ، قَالَ:

حَدِيثٌ سَمِعْتُهُ عَنْ^٥ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى^٦ مَا ذَكَرْتُهُ - وَأَنَا^٧ فِي بَيْتٍ - إِلَّا ضَاقَ

عَلَيَّ، يَقُولُ: «إِذَا أَتَيْتَ بِالْمَيِّتِ شَفِيرَ^٨ قَبْرِهِ^٩، فَأَمِهْلُهُ سَاعَةً؛ فَإِنَّهُ يَأْخُذُ أَهْبَتَهُ

لِلسُّؤَالِ^{١٠}»^{١١}.

٦١ - بَابُ نَادِرٍ

١ / ٤٥٣٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

النَّضْرِ بْنِ سُورَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ^{١٢} الْحَلْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

١. في «غ» وحاشية «بع» والوافي: «بميتك». ٢. في «بخ، بف» والوافي: «القبر».

٣. في الوسائل: «+ حتى».

٤. في «غ، ي»: «أهبة». وفي حاشية «بف»: «+ لسؤال القبر». والأهبة: العُدَّة والتهَيُّؤ والاستعداد، يقال: تَأَهَّبَ:

استَعَدَّ. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٨٩؛ لسان العرب، ج ١، ص ٢١٧ (أهَب).

٥. التهذيب، ج ١، ص ٣١٣، صدر ح ٩٠٩؛ وعلل الشرائع، ص ٣٠٦، صدر ح ١، بسند آخر عن محمد بن سنان.

التهذيب، ج ١، ص ٣١٢، صدر ح ٩٠٧، بسنده عن ابن سنان، عن محمد بن عطية، من دون الإسناد إلى أبي

عبدالله^{١٣}، وفي كلِّ المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٠٩، ح ٢٤٥٢٨؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٦٨،

ح ٣٣١١.

٦. في «بخ، جس» والوافي: «من».

٧. في «بس»: «وأنا».

٨. في الوافي: «- موسى».

٩. في «غ، بث، بخ» والوافي والوسائل: «إلى الشفير». وفي «ي»: «شفيرة». وفي «بف»: «على شفير».

١٠. والشفير: الجانب والطرف. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٤٨٥؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٨٧ (شفر).

١١. في الوسائل: «القبر».

١٢. في «ظ، بس» وحاشية «بع»: «أهبة لسؤال». وفي «جس»: «أهبة السؤال».

١٣. الفقيه، ج ١، ص ١٧٠، ذيل ح ٤٩٨؛ علل الشرائع، ص ٣٠٦، ح ٢، مرسلاً، وفيهما من قوله: «إِذَا أَتَيْتَ بِالْمَيِّتِ

مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٠٩، ح ٢٤٥٢٩؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٦٨، ح ٣٣١٠.

١٤. في «بخ، بس، بف، جس»: «عمار». وهو سهو؛ فَإِنَّ يَحْيَى الْحَلْبِيَّ، هُوَ يَحْيَى بْنُ عِمْرَانَ بْنِ عَلِيٍّ

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَمَرَّتْ بِهِ جَنَازَةٌ، فَقَامَ الْأَنْصَارِيُّ وَلَمْ يَقُمْ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام، فَقَعَدْتُ مَعَهُ، وَلَمْ يَزَلِ الْأَنْصَارِيُّ قَائِمًا حَتَّى مَضَوْا بِهَا، ثُمَّ جَلَسَ، فَقَالَ لَهُ^١ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «مَا أَقَامَكَ؟» قَالَ: رَأَيْتُ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ عليه السلام يَفْعَلُ ذَلِكَ، فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «وَاللَّهِ، مَا فَعَلَهُ^٢ الْحُسَيْنُ عليه السلام، وَلَا قَامَ لَهَا^٣ أَحَدٌ مِمَّنْ أَهْلُ الْبَيْتِ قَطُّ، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: شَكَكْتَنِي أَضْلَحَكَ اللَّهُ قَدْ كُنْتُ أَظُنُّ أَنِّي^٤ رَأَيْتُ^٥».

٤٥٣٤/٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ مُثَنَّى الْحَنَاطِ: ١٩٢/٣

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عليه السلام جَالِسًا، فَمَرَّتْ عَلَيْهِ^٦ جَنَازَةٌ، فَقَامَ النَّاسُ^٧ حِينَ طَلَعَتِ الْجَنَازَةُ، فَقَالَ الْحُسَيْنُ عليه السلام: مَرَّتْ جَنَازَةُ يَهُودِيٍّ وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم عَلَى طَرِيقِهَا جَالِسًا^٨، فَكَّرَ أَنْ تَغْلَوْ^٩ رَأْسَهُ جَنَازَةُ يَهُودِيٍّ، فَقَامَ لِذَلِكَ^{١٠}».

١. الحلبي، روى كتابه النضر بن سويد. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٤٤، الرقم ١١٩٩؛ الفهرست للطوسي، ص ٥٠١، الرقم ٧٩٠.

٢. في «بث»: «وله».

٣. في «جن»: «- بن علي».

٤. في «جس»: «والتهذيب»: «- لها».

٥. في «فخ»: «+ والله».

٦. التهذيب، ج ١، ص ٤٥٦، ح ١٤٨٦، معلقاً الحسين بن سعيد. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٩٢، ح ٢٤٢٩٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٦٩، ح ٣١٣١٣؛ البحار، ج ٤٦، ص ٣٥٨، ح ١٣.

٧. في حاشية «بح»: «به».

٨. في هامش المطبوع عن بعض النسخ زيادة: «ولم يقم الحسين عليه السلام».

٩. في الوسائل: «- جالساً».

١٠. في «بح»، «جس» والوافي والتهذيب: «أن يعلو».

١١. التهذيب، ج ١، ص ٤٥٦، ح ١٤٨٧، معلقاً عن سهل بن زياد. قرب الإسناد، ص ٤٢، ح ٢٨٣، بسند آخر عن

جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة، وفيه: «أن الحسن بن علي عليه السلام كان جالساً...» الوافي،

ج ٢٤، ص ٣٩٣، ح ٢٤٢٩٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٦٩، ح ٣١٣١٤؛ البحار، ج ٤٤، ص ٢٠٣، ح ٢١.

٦٢- بَابُ دُخُولِ الْقَبْرِ وَالْخُرُوجِ مِنْهُ

٤٥٣٥ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعُبَيْدِيِّ، عَنْ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَدْخُلَ الْقَبْرَ فِي نَعْلَيْنِ، وَلَا خُفَّيْنِ، وَلَا عِمَامَةٍ^١، وَلَا رِدَاءٍ^٢، وَلَا قَلَنْسُوَةٍ^٣».

٤٥٣٦ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَقْطِينٍ، قَالَ:
سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام يَقُولُ: «لَا تَنْزِلُ فِي الْقَبْرِ وَعَلَيْكَ الْعِمَامَةُ وَالْقَلَنْسُوَةُ وَلَا الْجِذَاءُ^٤ وَلَا الطَّيْلَسَانُ^٥، وَخُلْ^٦ أَرْزَارَكَ^٧، وَبِذَلِكَ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله جَرَتْ، وَلَيْتَعَوَّذُ^٨ بِاللَّهِ^٩ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، وَلْيَقْرَأْ^{١٠} فَاتِحَةَ الْكِتَابِ، وَالْمُعَوَّذَتَيْنِ، وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ،

١. في التهذيب: «ولا عمامة».

٢. «الرداء»: الثوب، أو البرد الذي يضعه الإنسان على عاتقيه وبين كتفيه فوق ثيابه. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٢١٧ (ردا).

٣. «الْقَلَنْسُوَةُ»: التي تلبس في الرأس. وفيها لغات أخرى. راجع: لسان العرب، ج ٦، ص ١٨١؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٧٧٦ (قلس).

٤. التهذيب، ج ١، ص ٣١٤، ح ٩١٣، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٠٩، ح ٢٤٥٣٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٧٠، ح ٣٣١٨.

٥. في الوسائل والعلل: «والأزول».

٦. في «غ»: «ولا حذاء». وفي «بخ» والوافي: «والحذاء» بدون «لا».

٧. في الوافي والعلل: «والطيلسان» بدون «لا». و«الطيلسان»: فارسي معرب، أصله تالشان أو تالسان، وهو من لباس العجم مدور أسود. قال العلامة المجلسي: «قال صاحب كتاب مطالع الأنوار: الطيلسان: شبه الأردية يوضع على الرأس والكتفين والظهر». راجع: المغرب، ص ٢٩١؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٧٦٠ (طلس)؛ امرأة العقول، ج ١٤، ص ٨٦.

٨. «الأرزار»: جمع الرز، وهو الذي يوضع في القميص. وقيل: الرز: العروة التي تجعل الحبة فيها. راجع: لسان

العرب، ج ٤، ص ٣٢١ (زرر).

٩. في «ظ»، «ي»، «ب»، «س»: «والتعوذ».

١٠. في «ظ»، «ي»، «ب»، «س»: «ولتقرأ».

١١. في «بف»: «وبالله».

٤٥٣٧ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُسَمَعِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يَسَارٍ^٦ الْوَاسِطِيِّ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْخَضْرَمِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: لَا تَنْزِلِ^٧ الْقَبْرَ وَعَلَيْكَ الْعِمَامَةُ وَلَا الْقَلَنْسُوَّةَ وَلَا رِدَاءَ وَلَا جِذَاءَ، وَحُلْ^٨ أَزْوَازَكَ. قَالَ: قُلْتُ: وَالْخُفَّ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ بِالْخُفِّ فِي وَقْتِ الضَّرُورَةِ وَالتَّقَةِ.^٩

١. في الجبل المتين، ص ٢٤٧؛ والمراد من قوله ﷺ: وإن قدر إلخ إذا لم يكن هناك من يتقيه.
٢. «أن يحسر عن خذّه»، أي يكشف عنه ورفع عنه شيئاً قد غطّاه؛ من الحسر بمعنى الكشف. راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٨٣ (حسر).
٣. في «غ، بث، بخ، بس، بف، جس، جن»، وحاشية «جح» والوافي والوسائل: «وليتشهد». وفي «ي»: «وليتشهد». وفي حاشية «بث»: «فليتشهد».
٤. قال الشيخ البهاني: «المراد... من قوله ﷺ: وليشهد وليذكر ما يعلم إلخ تلقينه الشهادتين والإقرار بالأنثة ﷺ إلى أن ينتهي إلى إمام الزمان سلام الله عليه». وقال العلامة الفيض: «المراد بما يعلم الإقرار بإمامة الأنثة المعصومين صلوات الله عليهم بأسمائهم، وصاحبه إمام زمانه». راجع: الجبل المتين، ص ٢٤٧.
٥. علل الشرائع، ص ٣٠٥، ح ١، بسنده عن ابن أبي عمير، إلى قوله: «بذلك سنة رسول الله ﷺ جرت» مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الفقيه، ج ١، ص ١٧١، ذيل ح ٤٩٩، نقلاً عن رسالة أبيه. فقه الرضا، ص ١٧٠، وتمام الرواية فيها: «إذا دخلت القبر فأقرأ أُمّ الكتاب والمعوذتين وآية الكرسي». الوافي، ج ٢٥، ص ٥١٠، ح ٢٤٥٣١؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٧٠، ح ٣٣١٦.
٦. في «بس» وحاشية «بث»: «بشار».
٧. في «بف»: «+ في».
٨. في الوسائل: «وحلّل».
٩. في «بخ، بف»، والتهذيب، ح ٩١٠ والاستبصار: «فالحف».
١٠. التهذيب، ج ١، ص ٣١٣، ح ٩١١، معلقاً عن محمد بن عبد الله المسمعي. وفيه، ح ٩١٠؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢١٣، ح ٧٥١، معلقاً عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن عبد الله المسمعي، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٥١٠، ح ٢٤٥٣٢؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٧١، ح ٣٣١٩؛ البحار، ج ٨٢، ص ٣٠.

٤٥٣٨ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، قَالَ: «مَنْ دَخَلَ الْقَبْرَ، فَلَا يَخْرُجُ إِلَّا مِنْ قِبَلِ الرَّجُلَيْنِ»^٣.

٤٥٣٩ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ: «يَدْخُلُ الرَّجُلُ الْقَبْرَ مِنْ حَيْثُ شَاءَ^٤، وَلَا يَخْرُجُ إِلَّا مِنْ قِبَلِ رَجُلَيْنِهِ»^٥.

٤٥٤٠ / ٦ . وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى، قَالَ^٥: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ^٦: «إِنْ لِكُلِّ بَيْتٍ بَابًا، وَإِنْ^٦

بَابُ الْقَبْرِ مِنْ قِبَلِ الرَّجُلَيْنِ»^٧.

٦٣ - بَابُ مَنْ يَدْخُلُ الْقَبْرَ وَمَنْ لَا يَدْخُلُ^٨

٤٥٤١ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^٩، عَنْ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُشَيْرٍ، عَنْ

١. هكذا في «غ» والوسائل. وفي «ظ»، «ي»، «بث»، «بح»، «بخ»، «بس»، «بف»، «جح»، «جس»، «جن»، والمطبوع: «علي بن محمد».

وما أئتمناه هو الصواب؛ فقد أكثر المصنف من الرواية عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، بحيث صار هذا السند أشهر أسناد الكافي.

هذا، وأما علي بن محمد في مشايخ الكليني، فهو مشترك بين علي بن محمد علان الكليني خاله، وعلي بن محمد بن بندار. وقد عبر عنه في بعض الأسناد: «علي بن محمد بن عبدالله». والراوي عن أبيه منهما هو ابن بندار، لكن لم يقعا في هذا الطريق المنتهي إلى السكوني.

٢. التهذيب، ج ١، ص ٣١٦، ح ٩١٧، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه^{١٠}. الجعفريات، ص ٢٠٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبياته^{١١} عن رسول الله^{١٢}، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٢٥، ص ٥١١، ح ٢٤٥٣٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٨٣، ح ٣٣٥٠؛ البحار، ج ٨٢، ص ٥٣ ذيل ح ٤٢.

٣. الوافي، ج ٢٥، ص ٥١٢، ح ٢٤٥٣٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٨٤، ح ٣٣٥١.

٤. في «جن» والوسائل، ح ٣٣٤٦ - «قال».

٥. في «جس» - «إن».

٦. التهذيب، ج ١، ص ٣١٦، ح ٩١٨، بسند آخر عن رسول الله^{١٣}؛ الجعفريات، ص ٢٠٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبياته^{١٤} عن رسول الله^{١٥}، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. الفقيه، ح ١، ص ١٧١، ذيل ح ٤٩٩، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٥١٢، ح ٢٤٥٣٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٨٢، ح ٣٣٤٦.

٧. في «بح»، «جن»: «+ القبر».

٨. لم يثبت توسط إبراهيم بن هاشم بينه وبين صالح بن السدي. والظاهر زيادة «عن أبيه» في السند وتقدم

عَبْدُ اللَّهِ بْنِ رَاشِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الرَّجُلُ يَنْزِلُ^١ فِي قَبْرِ وَالِدِهِ، وَلَا يَنْزِلُ^٢ الْوَالِدُ فِي قَبْرِ وَلَدِهِ»^٤.

٤٥٤٢ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ وَغَيْرِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يُكْرَهُ لِلرَّجُلِ^٥ أَنْ يَنْزِلَ فِي قَبْرِ وَلَدِهِ»^٦.

٤٥٤٣ / ٣. عَلِيُّ^٧، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ رَجُلٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: لَمَّا مَاتَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، أَتَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام الْقَبْرَ^٨، فَارْخَى نَفْسَهُ^٩، فَقَعَدَ، ثُمَّ قَالَ: «رَحِمَكَ اللَّهُ، وَصَلَّى^{١٠} عَلَيْكَ» وَلَمْ يَنْزِلْ فِي قَبْرِهِ، وَقَالَ: «هَكَذَا فَعَلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِإِبْرَاهِيمَ^{١١}»^{١٢}.

• تفصيل الكلام في الكافي، ذيل ح ٣٦٩٥، فلاحظ.

١. في حاشية «ظ»: «يدخل».
٢. في حاشية «ظ»: «ولا يدخل».
٣. في «جن»: «والد».

٤. التهذيب، ج ١، ص ٣٢٠، ح ٩٢٩، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٠٥، ح ٢٤٥١٩؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٨٥، ح ٣٣٥٥.

٥. في الكافي، ح ٤٦٠٥ والمحاسن: «ولا ينبغي لأحد» بدل «يكبر» للرجل».

٦. الكافي، كتاب الجنائز، باب غسل الأطفال والصبيان والصلاة عليهم، ضمن ح ٤٦٠٥؛ والمحاسن، ص ٣١٣،

كتاب العلل، ضمن ح ٣١، بسند آخر عن أبي الحسن موسى عليه السلام. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٠٥، ح ٢٤٥٢١؛

الوسائل، ج ٣، ص ١٨٥، ح ٣٣٥٤. في «٥»: «بن إبراهيم». وفي «بع»: «عنه».

٨. في حاشية «بف»: «+ وسجى نفسه، ثم رمى بنفسه على الأرض ممّا يلي القبلة».

٩. «فأرخى نفسه»، أي أرسلها وأهملها وأطلقها ورمى بها على الأرض، تقول: أرخيت السيتر وغيره، إذا أرسلته.

راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٥٤ (رخا)؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٢٨٥ (رسل).

١٠. في «بع، جمع»: «+ والله».

١١. في «ظ»: «+ ولده».

١٢. كمال الدين، ص ٧٢، في مقدّمة المؤلف، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٠٥، ح ٢٤٥٢٢؛ البحار، ج ٨٢، ص ٢٤، ذيل ح ١١.

٤٥٤٤ / ٤ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْحَجَّالِ، عَنْ

ثَغْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

أَنَّهُ سَأَلَ^١ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْقَبْرِ: كَيْفَ يَدْخُلُهُ؟

قَالَ: «ذَلِكَ^٢ إِلَى الْوَلِيِّ، إِنْ شَاءَ أَدْخَلَ وَتَرَأَى، وَإِنْ شَاءَ^٣ شَفَعَا».

٤٥٤٥ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ:

وَعَلَيْهِ بَنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ النَّوْفَلِيِّ، عَنْ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ -: مَضَى السَّنَةُ

مِنْ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام أَنْ الْمَرْأَةَ لَا يَدْخُلُ قَبْرَهَا إِلَّا مَنْ كَانَ يَرَاهَا فِي حَيَاتِهَا»^٦.

٤٥٤٦ / ٦ . سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^٨، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَوْرَمَةَ^٩، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُيَسَّرٍ^{١٠}، عَنْ

إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

١. في التهذيب: «قال: سألت» بدل «سأل».

٢. في «بخ»، «بف»: «ذلك».

٣. في التهذيب: «+ أدخل».

٤. التهذيب، ج ١، ص ٣١٤، ح ٩١٤، بسنده عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ١٧٠، ذيل ح ٤٩٨، فقه الرضا عليه السلام، ص ١٦٩، وفيها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٠٧، ح ٢٤٥٢٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٨٤، ح ٣٣٥٢.

٥. في «بخ»: «عن».

٦. التهذيب، ج ١، ص ٣٢٥، ح ٩٤٨، بسنده عن الكليني. الجعفریات، ص ٢٠٣، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٠٧، ح ٢٤٥٢٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٨٧، ح ٣٣٦٢.

٨. السند معلق على سابقه. ويروي عن سهل بن زياد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

٩. هكذا في «ظ»، «ي»، «بخ»، «بس»، «جح»، «جس»، «جن»، «وفي»، «بث»، «بف»، «المطبوع»: «أرومة».

ومحمد هذا، هو محمد بن أرومة القمي. ترجم له النجاشي والشيخ الطوسي. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٢٩، الرقم ٨٩١؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٠٧، الرقم ٦٢١.

١٠. هكذا في «ي»، «بخ»، «بس»، «جح»، «جس»، «جن». وفي «ظ»، «بث»، «بف»، «المطبوع»: «ميسرة». وتقدم في الكافي، ذيل ح ١٤٧١ أَنَّ الصواب هو علي بن مُيَسَّرٍ، فلاحظ.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الرَّوْجُ أَحَقُّ بِأَمْرَاتِهِ حَتَّى يَضَعَهَا فِي قَبْرِهَا».^٢
 ٧ / ٤٥٤٧. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِندِيِّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ
 الْمَيْمَنِيِّ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَاشِدٍ، قَالَ:
 كُنْتُ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام حِينَ مَاتَ إِسْمَاعِيلُ ابْنُهُ عليه السلام، فَأَنْزَلَ فِي قَبْرِهِ، ثُمَّ رَمَى
 بِنَفْسِهِ عَلَى الْأَرْضِ مِمَّا يَلِي الْقَبْلَةَ، ثُمَّ قَالَ: «هَكَذَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِبْرَاهِيمَ، ثُمَّ
 قَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ يَنْزِلُ فِي قَبْرِ وَالِدِهِ، وَلَا يَنْزِلُ فِي قَبْرِ وَلَدِهِ».^٣

٨ / ٤٥٤٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ
 عَمْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْعَنْبَرِيِّ، قَالَ:
 قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الرَّجُلُ يَذْفِنُ ابْنَهُ؟ قَالَ: «لَا يَذْفِنُهُ فِي التُّرَابِ».
 قَالَ: قُلْتُ: فَلَا ابْنَ يَذْفِنُ أَبَاهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ، لَا بَأْسَ».^٤

٦٤ - بَابُ سَلِّ المَيِّتِ وَ مَا يُقَالُ عِنْدَ دُخُولِ القَبْرِ

١ / ٤٥٤٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

١. في «جن»: «أولى».
٢. التهذيب، ج ١، ص ٣٢٥، ح ٩٤٩، بسنده عن الكليني - الوافي، ج ٢٥، ص ٥٠٧، ح ٢٤٥٢٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ١١٦، ح ٣١٧٦؛ وص ١٨٧، ح ٣٣٦٣؛ وج ٢، ص ٥٣١، ح ٢٨٢٨.
٣. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٠٦، ح ٢٤٥٢٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٨٦، ح ٣٣٦٠؛ البحار، ج ٢٢، ص ١٥٦، ح ١٤؛ و ج ٤٧، ص ٢٦٤، ح ٣٣، وفي الأخيرين إلى قوله: «هكذا صنع رسول الله ﷺ بإبراهيم».
٤. هكذا في «ظ، ي، بث، يح، بس، جع، جس، جن». وفي «بح، بف، والمطبوع: «عمرو». والرجل مجهول لم نعرفه.
٥. في «بث» وحاشية «بس»: «بن».
٦. في الوافي: «إِنَّ السَّرَفَ فِيهِ أَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ عَلَى الْأَبِّ بِجَزَعِ عَلَى ابْنِهِ حِينَ يَكْشَفُ عَنْ وَجْهِهِ، وَأَمَّا الْإِبْنُ فَلَيْسَ جَزَعَهُ عَلَى أَبِيهِ بِهَذِهِ الْمَثَابَةِ».
٧. التهذيب، ج ١، ص ٣٢٠، ح ٩٣٠، معلقاً عن سهل بن زياد - الوافي، ج ٢٥، ص ٥٠٦، ح ٢٤٥٢٤؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٨٦، ذيل ح ٣٣٥٩.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أَتَيْتَ بِالْمَيِّتِ الْقَبْرَ، فَسَلِّهُ^٢ مِنْ قِبَلِ رِجْلَيْهِ^٣، فَإِذَا وَضَعْتَهُ فِي الْقَبْرِ، فَأَقْرَأْ آيَةَ الْكَرْسِيِّ، وَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ^٤، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام، اللَّهُمَّ افْسَحْ لَهُ^٥ فِي قَبْرِهِ، وَالْحَقِّقْ بِنَبِيِّهِ عليه السلام»، وَقُلْ كَمَا قُلْتَ^٦ فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِ مَرَّةً وَاحِدَةً مِنْ عِنْدِ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُخْسِنًا فَرِّدْ فِي إِحْسَانِهِ^٨، وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَاعْزِزْ لَهُ، وَارْحَمْهُ، وَتَجَاوَزْ عَنْهُ^٩، وَاسْتَغْفِرْ لَهُ مَا اسْتَطَعْتَ^{١٠}، قَالَ: «وَكَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليهما السلام إِذَا أُدْخِلَ^{١١} الْمَيِّتُ الْقَبْرَ، قَالَ: اللَّهُمَّ جَافِ الْأَرْضَ^{١٢} عَنْ جَنْبَيْهِ^{١٣}، وَصَاعِدْ عَمَلَهُ^{١٤}، وَلَقِّهِ مِنْكَ^{١٥} رِضْوَانًا^{١٦}».

١. في الوافي: «المَيِّت».

٢. السَّلُّ والإِسْلَال: انتزاع الشيء وإخراجه في رفق. قال العلامة المجلسي: «قوله عليه السلام: فَسَلِّهُ الْبُخ، أي اجذبه من

قبل الرجلين إلى القبر برفق وتأذّن». راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٣٣٨؛ مرآة العقول، ج ١٤، ص ٩٢.

٣. في «ظ» وحاشية «بس»: «رجله». ٤. في الوافي والتهذيب: «وبالله».

٥. في «ظ، بث»: «افتح له». و«افسح له»، أي وسّع له وأوسع له؛ من الفسحة بمعنى السعة. راجع: الصحاح، ج ١،

ص ٣٩١؛ النهاية، ج ٣، ص ٤٤٥ (فسح). ٦. في التهذيب: «+ محمد».

٧. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: وقُلْ كَمَا قُلْتَ، يحتمل صيغة الخطاب والتكلم».

٨. في حاشية «غ»: «في حسنة».

٩. في «جن»: «عن سيئاته» بدل «عنه». وفي مرآة العقول: «ثم اعلم أنّه سقط هنا قوله: وتقبّل منه، ويمكن أن يكون

سهواً من الرواة أو اختصاراً عليه السلام». ١٠. في «بث، بس، جس، جن» والتهذيب: «إذا دخل».

١١. في التهذيب: «- المَيِّت».

١٢. «جاف الأرض»، أي باعدها؛ من الجفاء، وهو البُعد عن الشيء، يقال: جفاه: إذا بَعَدَ عنه، وأجفاه: إذا أبعده،

وجافاه: إذا باعده. والمعنى - على ما قال العلامة المجلسي -: أبعد الأرض عن جنبه ولا تضيق القبر عليه.

راجع: النهاية، ج ١، ص ٢٨٠ (جفا). ١٣. في حاشية «بح»: «جنبه».

١٤. في «بخ، بف» والوافي: «وصعد عمله». وقال العلامة المجلسي: «قوله عليه السلام: وصاعد عمله، أي صعدّه واجعله

صاعداً إلى ديوان المقرّبين والأبرار، ولم أر فيما عندي من كتب اللغة تعديته بهذا الباب. وفي الفقيه: وصعد

إليك روحه». بل عدّي بالهمزة والتشديد ولكن لم نجد منهما معنى مناسباً لما نحن فيه. راجع: لسان العرب،

ج ٣، ص ٢٥١-٢٥٦ (صعد).

١٥. لقّاه الشيء وألقاه إليه وبه، أي طرحه إليه وأبلغه إياه. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٥٥ (لقّا).

١٦. التهذيب، ج ١، ص ٣١٥، ح ٩١٥، بسنده عن الكليني. الجعفریات، ص ٢٠٢، بسند آخر عن جعفر بن «»

٢ / ٤٥٥٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ ١٩٥/٣

وَمُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ جَمِيعاً، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ خَارِجَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا سَلَلْتَ الْمَيِّتَ، فَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام، اللَّهُمَّ إِلَى رَحْمَتِكَ، لَا إِلَى عَذَابِكَ، فَإِذَا وَضَعْتَهُ فِي اللَّحْدِ، فَضَعْ يَدَكَ^٢ عَلَى أُذُنِهِ^٣، فَقُلْ: اللَّهُ رَزَقَكَ، وَالْإِسْلَامَ دِينَكَ، وَمُحَمَّدًا نَبِيَّكَ، وَالْقُرْآنَ كِتَابَكَ، وَعَلَيَّ إِمَامُكَ»^٤.

٣ / ٤٥٥١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنِ

الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَحَدَهُمَا عليهما السلام عَنِ الْمَيِّتِ؟

«مُحَمَّدٌ، عَنْ آبَائِهِ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام، مِنْ قَوْلِهِ: «إِذَا وَضَعْتَهُ فِي الْقَبْرِ» إِلَى قَوْلِهِ: «أَلْحَقْهُ بَنِيهِ عليه السلام». الْفَقِيه، ج ١، ص ١٧١، ذَيْلُ ح ٤٩٩؛ فَهْهُ الرِّضَا عليه السلام، ص ١٨٥، إِلَى قَوْلِهِ: «وَاسْتَغْفِرْ لَهُ مَا اسْتَطَعْتَ»؛ وَفِيهِ، ص ١٧٠، مِنْ قَوْلِهِ: «إِذَا وَضَعْتَهُ فِي الْقَبْرِ» إِلَى قَوْلِهِ: «عَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام»، مَعَ زِيَادَةٍ، وَفِي الْأَرْبَعَةِ الْآخِرَةِ مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. الْوَافِي، ج ٢٤، ص ٥١٣، ح ٢٤٥٤١؛ الْوَسَائِلُ، ج ٣، ص ١٧٧، ح ٣٣٣٧؛ وَج ٣، ص ١٨١، ح ٣٣٤٣، إِلَى قَوْلِهِ: «فَسَلِّ مِنْ قَبْلِ رَجْلَيْهِ».

١. فِي «جَمْعٍ» وَالتَّهْذِيبِ، ص ٤٥٦: «وَإِذَا».

٢. فِي الْوَسَائِلِ وَالتَّهْذِيبِ: «فَمَكْ». وَقَالَ الْعَلَمَةُ الْمَجْلِسِيُّ: «قَوْلُهُ عليه السلام: فَضَعْ يَدَكَ، الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا تَصْحِيفٌ النَّشَاطِ، وَالصَّوَابُ: فَمَكْ، كَمَا فِي التَّهْذِيبِ» وَقَرَأَ الشَّيْخُ الْبِهَانِيُّ أَيْضاً فَمَكْ، ثُمَّ قَالَ: «وَمَا تَضَمَّنَهُ الْحَدِيثُ مِنْ وَضْعِ الْمَلَقْنِ فَمَهُ عَلَى أَذُنِ الْمَيِّتِ حَالِ تَلْقِيهِ، الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَثَلَا يَسْمَعُ التَّلْقِينَ مِنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ حَاضِراً مِنْ أَهْلِ الْخِلَافِ فَلَوْ أَمِنَ سَمَاعَهُمْ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالتَّلْقِينَ جَهْراً». وَالْعَلَمَةُ الْمَجْلِسِيُّ ذَكَرَ نَحْوَهُ وَقَالَ: «وَالأَوَّلَى أَتْبَاعُ الْمَقُولِ». رَاجِعِ: الْحَبْلُ الْمَتِينِ، ص ٢٤٥.

٣. فِي التَّهْذِيبِ، ص ٤٥٦: «أُذُنِهِ».

٤. فِي «بِفَ» وَالوَافِي وَالتَّهْذِيبِ، ص ٤٥٦: «وَقُلْ».

٥. التَّهْذِيبِ، ج ١، ص ٣١٨، ح ٩٢٤، بِسَنَدِهِ عَنِ الْكَلِينِيِّ. وَفِيهِ، ص ٤٥٦، ح ١٤٨٩، بِسَنَدِهِ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ.

• الْوَافِي، ج ٢٥، ص ٥١٣، ح ٢٤٥٤٢؛ الْوَسَائِلُ، ج ٣، ص ١٧٤، ح ٣٣٣٠.

فَقَالَ: «سَلِّهُ^١ مِنْ قِبَلِ الرَّجُلَيْنِ، وَتَلْزِقْ^٢ الْقَبْرَ بِالأَرْضِ^٣ إِلَى^٤ قَدْرِ أَرْبَعِ أَصَابِعِ مُفَرَّجَاتٍ، وَتَرْبَعٍ قَبْرَهُ^٥».

٤٥٥٢ / ٤. سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^٦، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «سَلِّهُ سَلًّا رَفِيقًا، فَإِذَا وَضَعْتَهُ فِي لَحْدِهِ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَى النَّاسِ^٧ مِمَّا يَلِي رَأْسَهُ^٨ لِيَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ^٩، وَيَصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله، وَيَتَعَوَّذَ مِنَ الشَّيْطَانِ^{١٠}، وَلْيَقْرَأْ^{١١} فَاتِحَةَ الْكِتَابِ، وَالْمُعَوَّذَتَيْنِ، وَ«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»، وَآيَةَ الْكُرْسِيِّ، وَإِنْ قَدَرَ^{١٢} أَنْ يَخْبِرَ عَنْ خَدِّهِ^{١٣}، وَلْيَزِقْهُ^{١٤} بِالأَرْضِ، فَعَلَّ،»

١. في التهذيب: «سَلِّ». ٢. في «بخ» والتهذيب: «ويلزق».

٣. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: الإلحاق: والمراد عدم الرفع كثيراً. وفي التهذيب نقلاً عن الكافي: إلّا قدر أربع أصابع، فيكون استثناء عمّا يدلّ عليه الإلحاق كناية عن عدم الرفع، وفي نسخ الكتاب: إلى قدر، فيكون نهاية للرفع ويدلّ على التخيير بينه وبين ما كان أقلّ منه».

٤. في «ظ»: «إلى». وفي الوافي والوسائل والتهذيب: «إلّا».

٥. كذا في حاشية «ظ» والمطبوع. وفي جميع النسخ التي قبلت والوافي: «ترفع» أو «يرفع». وفي التهذيب: «يربع». والأنسب ما أثبت.

٦. التهذيب، ج ١، ص ٣١٥، ح ٩١٩، بسنده عن الكليني. وفيه، ص ٤٥٨، ح ١٤٩٤، بسنده عن العلاء بن رزين. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٢٧، ح ٢٤٥٧٥: الوسائل، ج ٣، ص ١٨١، ح ٣٣٤٤.

٧. السند معلق على سابقه. ويروي عن سهل بن زياد، عدّة من أصحابنا.

٨. في «غ»، «بخ»، «ف»، والوافي: «تسلّه». ٩. في التهذيب، ح ٩٢٢: «به».

١٠. في «غ»، «ي»، «بخ»، «بس»، «ف»، «ج»، والوسائل: «+».

١١. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب، ح ٩٢٢. وفي المطبوع: «+» [عليه].

١٢. في «ظ»، «جن»، والتهذيب، ح ٩٢٢: «+» [الرجيم].

١٣. في «بخ»: «فليقرأ».

١٤. في الجبل المتين، ص ٢٤٧: «والمراد من قوله عليه السلام: وإن قدر إلخ إذا لم يكن هناك من يتقيه».

١٥. «وأن يحسر عن خدّه»، أي يكشف عنه، ورفع عنه شيئاً قد غشاه. قال العلامة المجلسي: «أقول: تعدت بهن إمّا لتضمين معنى الكشف، أو يكون مفعوله الأول مقدّراً، أي يحسر الكفن عن خدّه». راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٨٣: لسان العرب، ج ٤، ص ١٨٧ (حسر).

١٦. في التهذيب، ح ٩٢٢: «ويلصقه».

وَيَشْهَدُ^١، وَيَذْكُرُ مَا يَعْلَمُ حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى صَاحِبِهِ^٢.

٤٥٥٣ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ مَخْفُوظِ الْإِسْكَافِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَذْفِنَ الْمَيِّتَ، فَلْيَكُنْ أَغْقَلَ مَنْ يَنْزِلُ فِي قَبْرِهِ عِنْدَ رَأْسِهِ، وَلْيَكْشِفْ^٤ خَدَّهُ الْأَيْمَنَ حَتَّى يُفْضِيَ بِهِ إِلَى^٥ الْأَرْضِ، وَيَذْنِي فَمَهُ إِلَى سَمْعِهِ، وَيَقُولُ: «اسْمَعْ أَفْهَمُ^٦ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - اللَّهُ رُبُّكَ، وَمُحَمَّدٌ نَبِيُّكَ، وَالْإِسْلَامُ دِينُكَ، وَقُلَانِ^٧ إِمَامُكَ، اسْمَعْ وَأَفْهَمُ^٨، وَأَعِذْهَا^٩ عَلَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ هَذَا التَّلْقِينَ^{١٠}».

٤٥٥٤ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

مُسْلِمٍ:

١. في «غ، بث»: «وليشهد». وفي «بح، بخ، بف» وحاشية «بث» والوافي والوسائل والتهذيب، ح ٩٢٢: «وليشهد».

٢. قال الشيخ البهاني: «المراد... من قوله عليه السلام: وليشهد وليذكر ما يعلم إلخ؛ تلقينه الشهادتين والإقرار بالأنمة عليه السلام إلى أن ينتهي إلى امام الزمان سلام الله عليه. وقال العلامة الفيض: «المراد بما يعلم الإقرار بإمامة الأنمة المعصومين صلوات الله عليهم بأسمائهم، وصاحبه إمام زمانه». راجع: الجبل المتين، ص ٢٤٧.

٣. التهذيب، ج ١، ص ٣١٧، ح ٩٢٢، بسنده عن الكليني. علل الشرائع، ج ١، ص ٣٠٦، ح ١، بسنده عن محمد بن سنان. التهذيب، ج ١، ص ٣١٧، ح ٩٠٧، بسنده عن ابن سنان، عن محمد بن عطية، من دون الإسناد إلى أبي عبد الله عليه السلام، وفي الأخيرين مع اختلاف. الوافي، ج ٢٥، ص ٥١٤، ح ٢٤٥٤٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٧٥، ح ٣٣٣٢.

٤. في «ظ»: «فليكشف». وفي الوافي والوسائل والتهذيب: «عن».

٥. في «ى، بث، بف» والوافي: «إلى».

٦. في «غ، ى، بس، جح، جن» والوافي: «وأفهم».

٧. في «جن»: «وعلي».

٨. في «بخ»: «أفهم» بدون الواو.

٩. في «بف»: «وأعد».

١٠. التهذيب، ج ١، ص ٣١٧، ح ٩٢٣، بسنده عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن إسماعيل. الوافي، ج ٢٥، ص ٥١٥، ح ٢٤٥٤٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٧٤، ح ٣٣٣١.

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: إِذَا وَضَعَ الْمَيِّتُ فِي لَحْدِهِ، فَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ^١، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، عَبْدُكَ ابْنُ عَبْدِكَ^٢، نَزَلَ بِكَ، وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ؛ اللَّهُمَّ افْسَحْ^٣ لَهُ فِي قَبْرِهِ، وَالْحَقُّهُ بِنَبِيِّهِ؛ اللَّهُمَّ إِنَّا لَا نَعْلَمُ مِنْهُ إِلَّا خَيْرًا، وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ^٤.

فَإِذَا وَضَعْتَ عَلَيْهِ اللَّيْنُ^٦، فَقُلْ: اللَّهُمَّ صَلِّ وَخُذْتهُ، وَأَبْسِ وَخَشْتَهُ^٧، وَأَسْكِنِ^٨ إِلَيْهِ مِنْ رَحْمَتِكَ رَحْمَةً تُغْنِيهِ^٩ عَنْ رَحْمَةِ مَنْ سِوَاكَ.

فَإِذَا^{١٠} خَرَجْتَ مِنْ قَبْرِهِ، فَقُلْ: «إِنَّا لِلَّهِ، وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ»^{١١}، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ؛ اللَّهُمَّ ازْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي أَعْلَى عِلِّيِّينَ، وَاخْلُفْ عَلَى عَقْبِهِ فِي الْغَابِرِينَ^{١٢}، يَا رَبِّ الْعَالَمِينَ^{١٣}»^{١٤}.

٤٥٥٥ / ٧. عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

١. في حاشية «بخ»: «وبالله».

٢. في «غ»: «وابن عبدك». وفي «بخ»: «ابن أمتك». وفي «جح»: «ابن أمتك».

٣. في «ظ»، «بث»، «جس»: «افتح».

٤. في «ي»، «بث»، «بخ»، «بس»، «بف»، «جح»، «جس»، «جن»: «- منه».

٥. في الوافي: «ومنا».

٦. «اللين»، ككفف: المضروب من الطين مربعاً للبناء ويقال فيه بالكسر وبكسرتين لغة. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦١٤ (لبن).

٧. في الوافي: «وآمن روعته».

٨. في الوافي: «أسكن»، بفتح الهمزة؛ من الإسكان، ضمَّن معنى الضمَّ فعُدِّي بالي.

٩. في الوافي: «وبها».

١٠. في «ي»، «بث»، «بس»، «جح»، «جس»، «جن»، «الوسائل»، «وإذا».

١١. البقرة (٢): ١٥٦.

١٢. قد مضى توضيح ما يتعلَّق بقوله عليه السلام: «واخلف على عقبه في الغابرين» ذيل الحديث ٤٥٠٦؛ إن شئت فراجع

هناك.

١٣. في الوسائل والتهذيب: «وعندك نحسبه».

١٤. التهذيب، ج ١، ص ٣١٦، ح ٩٢٠، بسنده عن حمَّاد بن عيسى، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٥١٥، ح ٢٤٥٤٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٧٧، ح ٣٣٣٨.

إِذَا وَضَعْتَ المَيِّتَ فِي لَحْدِهِ، قَرَأْتَ آيَةَ الكُرْسِيِّ، وَاضْرِبْ يَدَكَ عَلَى مَنْكِبِهِ الأَيْمَنِ^١، ثُمَّ قُلْ: يَا فَلَانُ، قُلْ: رَضِيتُ بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ نَبِيًّا، وَبِعَلِيِّ ﷺ إِمَامًا، وَسَمِّ إِمامَ زَمَانِهِ^٢.

٤٥٥٦ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: مَا أَقُولُ إِذَا أَدْخَلْتُ المَيِّتَ مِمَّا قَبْرُهُ؟

قَالَ: «قُلِ: اللَّهُمَّ هَذَا عَبْدُكَ فَلَانٌ^٣ وَابْنُ عَبْدِكَ، قَدْ نَزَلَ بِكَ، وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ، وَقَدْ احْتِجَاجٌ^٤ إِلَى رَحْمَتِكَ؛ اللَّهُمَّ وَلَا تَعْلَمْ مِنْهُ^٥ إِلَّا خَيْرًا، وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِسِرِّيَّتِهِ، وَنَحْنُ الشُّهَدَاءُ^٦ بِعِلَاقَتِهِ؛ اللَّهُمَّ فَجَافِ الأَرْضَ عَنْ جَنَّتِيهِ، وَلَقِّنْهُ حُجَّتَهُ، وَاجْعَلْ هَذَا اليَوْمَ خَيْرَ يَوْمٍ أَتَى عَلَيْهِ، وَاجْعَلْ هَذَا القَبْرَ خَيْرَ بَيْتٍ نَزَلَ فِيهِ^٧، وَصَيِّرْهُ إِلَى خَيْرٍ مِمَّا

١. قال الشيخ البهائي: «وما تضمنته الحديث من ضرب اليد على منكبه الأيمن قد يقال: إن المراد به وضعها تحت منكبه، كما عبر به الصدوق؛ لأنَّ المنكب الأيمن حيثُذَّ مِمَّا يلي الأرض؛ إذ هو مجموع العضد والكتف». وقال العلامة المجلسي: «قوله ﷺ: واضرب يدك إلخ، قال الشيخ البهائي ﷺ: فيه ما لا يخفى؛ فإنَّ الضرب على منكبه الأيمن يقتضى بظااهره عدم إضجاعه على الجانب الأيمن، والنسخ التي رأيناها غير متخالفة في لفظ الأيمن، وقد ذهب ابن حمزة إلى استحباب الاستقبال بالميت في القبر، وهذا الحديث يساعده، ثم نقل عنه ما نقلناه. راجع: الجبل المتين، ص ٢٤٥؛ امرأة العقول، ج ١٤، ص ٩٩-١٠٠.

٢. في «غ»: «وتسمي». وفي «بخ»: «+ حتى». وفي حاشية «ب»: «والوافي والتهديب: «ويسمى».

٣. التهديب، ج ١، ص ٤٥٧، ح ١٤٩٠، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة، عن أبي جعفر ﷺ، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٢٥، ص ٥١٦، ح ٢٤٥٤٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٧٤، ح ٣٣٢٩.

٤. في «ب»، «جس» وحاشية «ب»: «عبدك».

٥. في «جن»: «وقد نزل».

٦. في «ظ»، «ي»، «بس»، «جس»، «جن»: «قد احتاج» بدون الواو.

٧. في «جس»: «به».

٨. في «بخ»: «شهداء».

٩. في «ب»: «به».

كَانَ فِيهِ، وَوَسَّعَ لَهُ فِي مَذْخِلِهِ، وَأَنَسَ وَخَشَتَهُ، وَاغْفِرَ ذَنْبَهُ، وَلَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ، وَلَا تُضِلَّنَا بَعْدَهُ»^١.

٩ / ٤٥٥٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ غَيْرٍ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يُشَقُّ^٢ الْكَفَنُ^٣ مِنْ عِنْدِ رَأْسِ الْمَيِّتِ إِذَا أُدْخِلَ قَبْرُهُ»^٤.

١٩٧ / ٣. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَيَابَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «سَلَّ^٥ الْمَيِّتَ سَلًّا»^٦.

١. الوافي، ج ٢٥، ص ٥١٧، ح ٢٤٥٥١؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٧٨، ح ٣٣٣٩.

٢. في «بف»: «شق».

٣. قال المحقق والعلامة: هذه الرواية مخالفة لما عليه الأصحاب، ومستلزمة لإفساد المال وإضاعته من غير نفع وعلى وجه غير مشروع؛ فإنه قد أمر بتحسين الأكفان، وبتخريقها يزول جمالها وحسنها، فالشق مكروه والثواب الاقتصار على حل عقده. وحمل العلامة أحاديث الشق مع ضعف سندها على الحل أو تعذره. ورد الشيخ البهائي استدلالهما بقوله: «وهو كما ترى؛ فإن الكل آتِل إلى الفساد، والحكم بكونه غير مشروع بعد ورود النص به لا يخلو من شيء» ثم قال: «وقال شيخنا في الذكري: يمكن أن يراد بالشق الفتح؛ ليدو وجهه؛ فإن الكفن كان منضماً، فلا مخالفة ولا إفساد. انتهى، ولا بأس به». راجع: المعبر، ج ١، ص ٣٠١؛ مهمل المطب، ج ٧، ص ٣٨٤؛ ذكرى الشيعة، ج ٢، ص ٢١؛ الجبل المتين، ص ٢٤٨٢٤٧. وللمزيد راجع: مدارك الأحكام، ج ٢، ص ١٣٨-١٣٩.

٤. في «بج»: «القبر».

٥. التهذيب، ج ١، ص ٤٥٨، ح ١٤٩٣، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. وفيه، ص ٣١٧، ح ٩٢١، بسنده عن ابن أبي عمير. الوافي، ج ٢٥، ص ٥١٩، ح ٢٤٥٥٤؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٧٣، ح ٣٣٢٧.

٦. في «بف» وحاشية «بث» والوافي: «وسل».

٧. في «بف» في «سَلَّ» قوله عليه السلام: «سَلَّ الْمَيِّتَ سَلًّا»، أي خذه وجزه عن السرير برفق. وقد مضى معنى السَلِّ ذيل الحديث الأول من هذا الباب.

٨. الوافي، ج ٢٥، ص ٥١٢، ح ٢٤٥٤٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٨٢، ح ٣٣٤٥.

١١ / ٤٥٥٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ غُثَمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا وَضَعْتَ الْمَيِّتَ عَلَى الْقَبْرِ^١، قُلْتَ: اللَّهُمَّ^٢ عَبْدُكَ،
وَابْنُ^٣ عَبْدِكَ، وَابْنُ أُمَّتِكَ، نَزَلَ بِكَ، وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ.
فَإِذَا سَلَّمْتَهُ مِنْ قَبْلِ الرَّجُلَيْنِ وَدَلَّيْتَهُ، قُلْتَ: بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ
اللَّهِ عليه السلام؛ اللَّهُمَّ إِلَى رَحْمَتِكَ، لَا إِلَى عَذَابِكَ؛ اللَّهُمَّ افْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ، وَلَقِّنْهُ حُجَّتَهُ،
وَتَبِّئْهُ بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ، وَقِنَا وَإِيَّاهُ عَذَابَ الْقَبْرِ.
وَإِذَا^٤ سَوَّيْتَ عَلَيْهِ التُّرَابَ، قُلْ^٥: اللَّهُمَّ جَافِ الْأَرْضَ عَنْ جَنْبَيْهِ^٦، وَأُضْعِدْ^٧ رُوحَهُ
إِلَى أَزْوَاجِ الْمُؤْمِنِينَ فِي عِلِّيِّينَ، وَالْحَقُّهُ بِالصَّالِحِينَ»^٨.

٦٥ - بَابُ مَا يُبْسَطُ فِي اللَّحْدِ وَوَضْعُ اللَّيْنِ^{١١} وَالْآجُرُ^{١٢} وَالسَّاج

١ / ٤٥٦٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ^{١٣} عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ..... ←

١. هكذا في (غ، ي، بث، بح، بخ، بس، بف، جح، جس) والوافي ومرآة العقول والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «في القبر». وقال في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: إذا وضعت الميت على القبر، ظاهره أن المراد الوضع قريباً من القبر، لا الإدخال فيه بقرينة قوله عليه السلام: فإذا سلَّمْتَهُ: يدلُّ على استحباب الوضع من قبل الرجلين».
٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «+ وهذا».
٣. في (ظ، غ، بث، بح، بخ، بس، بف، جس) والوافي: «ابن» بدون الواو.
٤. «دليته»، أي أرسلته. راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٢٦٥-٢٦٦ (دلا).
٥. في (ظ، غ، بث): «افتح».
٦. في (بخ) والوافي: «فإذا».
٧. في (ظ، غ، جس): «قلت».
٨. في (جس): «عن جنبه».
٩. في (غ، ي، بث، بخ، بس، بف، جس) وحاشية «جح» والوافي والوسائل: «وصد».
١٠. الجعفریات، ص ٢٠٣، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف. الوافي، ج ٢٥، ص ٥١٨، ح ٢٤٥٥٢؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٧٩، ح ٣٣٤٠.
١١. «اللسين»، ككتف: المضروب من الطين مربّعاً للبناء، ويقال فيه بالكسر، وبكسرتين لغة. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦١٤ (لبن).
١٢. «الآجر»: الذي يبنى به، فارسيّ معرّب وفيه لغات أخرى. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٧٦؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٩٠ (أجر).
١٣. علي بن محمد القاساني من مشايخ علي بن إبراهيم. روى علي بن إبراهيم، عن أبيه وعلي بن محمد

الْقَاسَانِي^١، قَالَ:

كَتَبَ عَلِيُّ بْنُ بِلَالٍ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: أَنَّهُ رُبَّمَا مَاتَ الْمَيِّتُ عِنْدَنَا، وَتَكُونُ^٢ الْأَرْضُ^٣ نَدِيَّةً^٤، فَتَفْرَشُ^٥ الْقَبْرَ بِالسَّاجِ^٦، أَوْ تُطَبِّقَ عَلَيْهِ^٧، فَهَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ؟ فَكَتَبَ عليه السلام: «ذَلِكَ جَائِزٌ»^٨.

٢/٤٥٦١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٩، عَنْ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^{١٠}: «الْقَيُّ شُقْرَانُ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَبْرِهِ

«الْقاساني في بعض الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٤٧٧-٤٧٨.

فعليه الظاهر إما زيادة «عن أبيه» في السند رأساً، أو أن الصواب هو «أبيه و علي بن محمد القاساني».

١. في «بث، بس»: «القاشاني».

٢. في «بخ، بف» والوافي والتهذيب: «فتكون».

٣. في «بث، بس»: «القبر».

٤. «أَرْضُ نَدِيَّةٌ»، بكسر الدال وتخفيف الياء كتعبية: مبتلة؛ من التدل، وهو المطر والبلل. راجع: الصحاح، ج ٦،

ص ٢٥٠٧؛ المصباح المنير، ص ٥٩٩ (ندي).

٥. في «بس، جس»: «فيفرش». وفي «بخ»: «فتفرش».

٦. «الساج»: خشب يجلب من الهند. وقيل: خشب أسود رززين يجلب من الهند ولا تكاد الأرض تبليه. وقيل غير

ذلك. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٣٠٢-٣٠٣؛ المصباح المنير، ص ٢٩٣ (سوج).

٧. في «بخ»: «نطبق عليه» بالتضعيف. وقال العلامة الفيض: «تطبيق الساج عليه: جعله حواله كأنه وضع في

تابوت». وقال العلامة المجلسي: «الطابق كهاجر وصاحب: الأجر الكبير - إلى هنا نص كلام صاحب القاموس -

ولعل قوله عليه السلام: أو نطبق عليه، مأخوذ منه». راجع: مرآة العقول، ج ١٤، ص ١٠٢؛ القاموس المحيط، ج ٢،

ص ١١٩٨ (طبق).

٨. التهذيب، ج ١، ص ٤٥٦، ح ١٤٨٨، بسنده عن علي بن محمد القاساني، عن محمد بن محمد، قال: كتب علي

بن بلال إليه أنه ربما مات الفقيه، ج ١، ص ١٧١، ذيل ح ٤٩٩، مرسل عن أبي الحسن الثالث عليه السلام، وفيهما مع

اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٢٣، ح ٢٤٥٦٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٨٨، ح ٣٣٦٦.

٩. هكذا في النسخ والوافي والبحار. وفي المطبوع: «+ [عن أبيه]».

١٠. وما أثبتناه هو الظاهر، كما تقدم تفصيل الكلام، في الكافي، ذيل ح ٣٦٩٥ فلاحظ.

١٠. في «ظ»: «يقول».

الْقَطِيفَةُ^١.

٣/٤٥٦٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «جَعَلَ عَلِيٌّ عليه السلام عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله لَبِنًا^٢. فَقُلْتُ: أَرَأَيْتَ، إِنْ جَعَلَ الرَّجُلُ عَلَيْهِ^٣ أَجْزَأَ هَلْ يَضُرُّ الْمَيِّتَ؟^٤ قَالَ: «لَا»^٥.

٦٦ - بَابُ مَنْ حَنَّا عَلَى الْمَيِّتِ^٦ وَكَيْفَ يُحْنِي

١/٤٥٦٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ النُّعْمَانِ، قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام يَقُولُ: «مَا شَاءَ^٧ اللَّهُ، لَا مَا شَاءَ^٨ النَّاسُ، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى الْقَبْرِ،

١. «القطيفة»: كساء ودثار له خُمْل. قال ابن الأثير ذيل «خمل»: «الخَمِيلَة: القطيفة، وهي كل ثوب له خمل من أي شيء كان». والخُمْل: ما يكون كالرَّغَب - هو أول ما يبدو من الشعر أو الريش، وصغار الشعر أو الريش - على وجه الثوب وهو من أصل النسيج، وقيل: هو كالذهب على وجه الثوب. وقال العلامة الفيض: «كَأَنَّهُ أُرِيدَ أَنَّهُ بَسَطَهَا تَحْتَ النَّبِيِّ فِي لَحْدِهِ صلى الله عليه وآله حِينَ الدَّفْنِ، يَدُلُّ عَلَيْهِ إِيرَادُ صَاحِبِ الْكَافِي هَذِهِ الرَّوَايَةَ فِي بَابِ مَا يَسْطُ فِي اللَّحْدِ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ «الْقِي» عَلَى صِيغَةِ الْمَجْهُولِ، وَرَجُوعُ الْعَائِدِ فِي «قَبْرِهِ» إِلَى شَقْرَانِ، وَقَدْ مَضَى حَدِيثُ ابْنِ سَنَانَ وَأَبَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّ الْبَرْدَ لَا يَلْفُ بِهِ الْمَيِّتَ وَلَكِنْ يَطْرَحُ عَلَيْهِ طَرَحًا، فَإِذَا أُدْخِلَ الْقَبْرَ وَضَعْتَ تَحْتَهُ خَذَهُ وَتَحْتَ جَنْبِهِ». راجع: الصحيح، ج ٤، ص ١٤١٧ (قطف)؛ النهاية، ج ٢، ص ٨١؛ المغرب، ص ١٥٤ (خمل)؛ الوافي، ج ٢٥، ص ٥١٨.

٢. الوافي، ج ٢٥، ص ٥١٨، ح ٢٤٥٥٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٨٩، ح ٣٣٦٧؛ البحار، ج ٢٢، ص ٥٣٩، ح ٤٢.

٣. في «بث»، يخ، «بف»؛ والوافي والوسائل: «رسول الله».

٤. في «بف»؛ والوافي: «إِنْ جَعَلَ عَلَيْهِ الرَّجُلَ».

٥. في «غ»، ي، «بث»، يخ، «بس، جن»: «بالميت».

٦. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٢٤، ح ٢٤٥٦٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٨٩، ح ٣٣٦٩؛ البحار، ج ٢٢، ص ٥٣٩، ح ٤٣، وتام الرواية فيه: «جَعَلَ عَلِيٌّ عليه السلام عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله لَبِنًا».

٧. في «ي»، ي، «بث»، يخ، «بس، جن»: «ميت».

٨. في «بف»؛ وحاشية «بث»: «وما يشاء».

٩. في الوافي: «وما يشاء».

تَنْحَى^١، فَجَلَسَ، فَلَمَّا أُدْخِلَ الْمَيِّتُ لَحْدَهُ، قَامَ فَحَنَّا^٢ عَلَيْهِ التُّرَابَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِيَدِهِ^٣.

٤٥٦٤ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّوْفَلِيِّ، عَنْ السُّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا حَفَّوْتَ التُّرَابَ عَلَى الْمَيِّتِ، فَقُلْ: إِيْمَانًا بِكَ، وَتَصَدِيقًا بِبَعْثِكَ^٤، هَذَا مَا وَعَدَنَا^٥ اللَّهُ وَرَسُولُهُ عليه السلام».

قَالَ: «وَقَالَ^٦ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: مَنْ حَنَّا عَلَى مَيِّتٍ، وَقَالَ^٧ هَذَا الْقَوْلُ، أُعْطَاهُ اللَّهُ بِكُلِّ ذَرَّةٍ حَسَنَةً^٨».

٤٥٦٥ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

«كُنْتُ مَعَ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي جَنَازَةِ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، فَلَمَّا أُنْ دَفِنُوهُ، قَامَ عليه السلام إِلَى قَبْرِهِ، فَحَنَّا عَلَيْهِ^٩ مِمَّا يَلِي رَأْسَهُ ثَلَاثًا بِكَفِّهِ^{١٠}، ثُمَّ بَسَطَ كَفَّهُ عَلَى الْقَبْرِ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ جَافِ الْأَرْضَ^{١١} عَنْ»

١. «تَنْحَى»، أَي تَجَنَّبَ وَصَارَ فِي نَاحِيَةٍ. رَاجِع: لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ١٥، ص ٣١١-٣١٢ (نحاً).

٢. يُقَالُ: حَنَّا الرَّجُلَ التُّرَابَ يَحْنُوهُ حَنْوًا وَيَحْثِيهِ حَنْيًا مِنْ بَابِ رَمَى لُغَةً إِذَا هَالَهُ بِيَدِهِ، أَي صَبَّهُ بِلَا رَفْعِ الْبِيدَيْنِ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: قَبَضَهُ بِيَدِهِ ثُمَّ رَمَاهُ. رَاجِع: الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ١٢١ (حناً).

٣. التَّهْذِيبُ، ج ١، ص ٣١٨، ح ٩٢٥، بِسْنَدٍ آخِرٍ وَتَمَامِ الرَّوَايَةِ فِيهِ: «رَأَيْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام وَهُوَ فِي جَنَازَةٍ، فَحَنَّا التُّرَابَ عَلَى الْقَبْرِ بظَهْرِ كَفِّهِ». الْوَاقِفِيُّ، ج ٢٥، ص ٥٢٤، ح ٢٤٥٦٦؛ الْوَسَائِلُ، ج ٣، ص ١٨٩، ح ٣٣٧٠.

٤. فِي حَاشِيَةِ «بَثٍّ» وَالتَّهْذِيبُ: «بَثِيكَ».

٥. فِي «ي»، بَسَّ، جَجَّ، جَسَّ، وَالْوَسَائِلُ وَالتَّهْذِيبُ: «مَا وَعَدَ».

٦. فِي الْوَاقِفِيِّ: «رَسُولَ اللَّهِ».

٨. فِي «بَجَّ»: «فَقَالَ».

٩. التَّهْذِيبُ، ج ١، ص ٣١٩، ح ٩٢٦، بِسْنَدِهِ عَنِ الْكَلِينِيِّ. الْفَقِيه، ج ١، ص ١٧٢، ضَمَّنَ ح ٥٠٠، بِسْنَدٍ آخَرَ. فَقَدْ الرِّضَا عليه السلام، ص ١٧١، وَفِيهِمَا مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. الْوَاقِفِيُّ، ج ٢٥، ص ٥٢٥، ح ٢٤٥٦٩؛ الْوَسَائِلُ، ج ٣، ص ١٩٠، ح ٣٣٧٣.

١٠. فِي «بَثٍّ»: «+ التُّرَابَ».

١١. فِي التَّهْذِيبِ: «بِكَفِّهِ».

١٢. «جَافَ الْأَرْضَ»، أَي بَاعَدَهُ؛ مِنَ الْجَفَاءِ وَهُوَ الْبَعْدُ عَنِ الشَّيْءِ، يُقَالُ: جَفَاءً إِذَا بَعُدَ عَنْهُ، وَأَجْفَاءً إِذَا ..»

جَنَّتِيهِ^١، وَأَصْعِدْ إِلَيْكَ رُوحَهُ، وَلَقَّهِ^٢ مِنْكَ رِضْوَانًا، وَأُسْكِنْ قَبْرَهُ مِنْ رَحْمَتِكَ مَا تُغْنِيهِ^٣ بِهِ عَنْ رَحْمَةٍ مِنْ سِوَاكَ ثُمَّ مَضَى^٤.

٤٥٦٦ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدْنَةَ، قَالَ:

رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَطْرَحُ التُّرَابَ عَلَى الْمَيِّتِ، فَيُمْسِكُهُ سَاعَةً فِي يَدِهِ، ثُمَّ يَطْرَحُهُ، وَلَا يَزِيدُ عَلَى ثَلَاثَةٍ أَكْفٍ، قَالَ: فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «يَا عُمَرُ، كُنْتُ أَقُولُ: إِيْمَانًا بِكَ، وَتَضَدِّيقًا بِعَفْثِكَ^٥، هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ^٦ وَرَسُولُهُ^٧ إِلَى قَوْلِهِ: «تَسْلِيمًا»^٨، هَكَذَا كَانَ يَفْعَلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَبِهِ جَرَتْ السُّنَّةُ»^٩.

٤٥٦٧ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ، قَالَ:

مَاتَ لِبَنُضٍ أَصْحَابُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ وَلَدًا، فَحَضَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا أُلْحِدَ، تَقَدَّمَ أَبُوهُ، فَطَرَحَ^{١٠} عَلَيْهِ التُّرَابَ، فَأَخَذَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ بِكَفِّيهِ^{١١}، وَقَالَ^{١٢}: «لَا تَطْرَحْ عَلَيْهِ

١. بعده، وجافاه: إذا باعده. راجع: النهاية، ج ١، ص ٢٨٠ (جفا).

٢. في «بس، جح» وحاشية «جن»: «عن جنبه».

٣. يقال: لَقَّاهُ الشيء وأَلْقَاهُ إليه وبه، أي طرحه إليه وأبلغه إيَّاه. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٥٥؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٤٤ (لقا).

٤. في «بح»: «مما تغنيه».

٥. التهذيب، ج ١، ص ٣١٩، ح ٩٢٧، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٢٥، ح ٢٤٥٧٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٩٠، ح ٣٣٧٢.

٦. هكذا في «غ» و«بح» وحاشية «ظ». وفي سائر النسخ والمطبوع: «وعد الله».

٧. في «بث»: «وَصَدَّقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ».

٨. الأحزاب (٣٣): ٢٢.

٩. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٢٥، ح ٢٤٥٧١؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٩٠، ح ٣٣٧١.

١٠. في التهذيب والعلل: «يطرح».

١١. في «غ» و«بث»: «بث»، وفي «بف، بخ» والوافي: «فقال».

١٢. في «غ» و«بث»: «ثم قال».

التُّرَابُ؛ وَمَنْ كَانَ مِنْهُ ذَا رَجِمٍ، فَلَا يَطْرَحُ عَلَيْهِ التُّرَابُ^١؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَطْرَحَ الْوَالِدُ، أَوْ ذُو رَجِمٍ عَلَى مَيِّتِهِ التُّرَابَ^٢.

فَقُلْنَا: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، أَتَنْهَانَا عَنْ هَذَا وَخَذَهُ^٣؟

فَقَالَ: «أَنْتُمْ هَاكُمُ مِنْ^٤ أَنْ تَطْرَحُوا التُّرَابَ عَلَى ذَوِي أَرْحَامِكُمْ^٥؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَوْرِثُ النَّفْسَ فِي الْقَلْبِ، وَمَنْ قَسَا قَلْبُهُ، بَعْدَ مِنْ رَبِّهِ»^٦.

٦٧ - بَابُ تَرْبِيعِ الْقَبْرِ وَرَشِّهِ بِالْمَاءِ، وَمَا يُقَالُ عِنْدَ ذَلِكَ،

وَقَدْرٍ مَا يُرْفَعُ مِنَ الْأَرْضِ

١ / ٤٥٦٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ،

١. في «بس»: «-: التراب».

٢. في «ي»: «بف، جس»: «و».

٣. في التهذيب والعلل: «-: فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ -إلى- مَيِّتِهِ التراب».

٤. في «بث، يخ، يف، والوافي»: «فقالوا». وفي «يح»: «فقال».

٥. في التهذيب: «تنهانا» بدون الهمزة.

٦. قال العلامة المجلسي: «قوله: «أنتهانا عن هذا وحده، أي خصوص الابن، أو خصوص هذا الميت؟ ولا يخفى ما في هذا السؤال بعد حكمه ﷺ بالتعميم ونقل الرواية العامة من الركاة. ويحتمل أن يكون المراد: أنتهانا عن طرح التراب وحده أو عن سائر أعمال الميت، كإدخال القبر والحضور عنده. قال الشيخ البهائي: «قول الراوي: أنتهانا عن هذا وحده، أي حال كون النهي عنه مفرداً عن العلة في ذلك النهي مجزئاً عما يترتب عليه من الأثر، وحاصله طلب العلة في ذلك، فينبهنا ﷺ بقوله: «فإن ذلك يورث القسوة في القلب. انتهى، أقول: ليس في التهذيب قوله: «فإن رسول الله ﷺ، إلى قوله: التراب، فيتوجه سؤال السائل في الجملة على الوجه الثاني». وأما العلامة الفيض فدفع الركاة بقوله: «عن هذا وحده، أي عن هذا الميت وحده أن طرح عليه التراب، أو عن طرح التراب وحده دون سائر ما يتعلق بالتجهيز فأجاب ﷺ بالتعميم في الأول والتخصيص في الثاني فصار جواباً لكلا السؤالين، أراد السائل ما أراه». راجع: الحبل المتين، ص ٢٤٩؛ الوافي، ج ٢٥، ص ٥٢٥؛ مرآة العقول، ج ١٤، ص ١٠٧-١٠٨.

٧. في «ظ، غ، ي، بث، يع، بس، جح، جس، جن» والوسائل والتهذيب والعلل: «-: من».

٨. في التهذيب والعلل: «الأرحام».

٩. التهذيب، ج ١، ص ٣١٩، ح ٩٢٨، بسنده عن الكليني. علل الشرائع، ص ٣٠٤، ح ١، بسنده عن يعقوب بن يزيد

الوافي، ج ٢٥، ص ٥٢٥، ح ٢٤٥٧٢؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٩١، ح ٣٣٧٥؛ البحار، ج ٨٢، ص ٣٥، ذيل ح ٢٤.

عَنْ قُدَامَةَ بْنِ زَائِدَةَ^١، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٢ يَقُولُ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَلَ إِبْرَاهِيمَ ابْنَهُ^٣ سَلًا، وَرَبَعَ

قَبْرَهُ^٤».

٥٦٩ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ

سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: «يُسْتَحَبُّ أَنْ يُدْخَلَ^٦ مَعَهُ فِي قَبْرِهِ جَرِيدَةٌ^٧ رَطْبَةٌ،

١. في حاشية «ب»: «عن زائدة». هذا، وعد الشيخ الطوسي في رجاله، ص ٢٧٢، الرقم ٣٩٣، قدامة بن زائدة الثقفي من أصحاب أبي عبدالله^٥، كما عد زائدة بن قدامة في ص ١٣٦، الرقم ١٤٢١، من أصحاب أبي جعفر^٢؛ فلذا يمكن القول بترجيح ما ورد في حاشية «ب»، كما قال به العلامة المجلسي في مرآة العقول، ج ١٤، ص ١٠٨. ولكن لم نجد في ما تتبعنا من الأسناد والطرق، رواية زائدة بن قدامة عن أبي جعفر الباقر^٥، بل ورد في الغيبة للنعمان، ص ١٥٤، ح ١٣ رواية أحمد بن الحسن الميثمي، عن زائدة بن قدامة، عن بعض رجاله، عن أبي عبدالله^٥. وفي ص ١٥٧، ح ٢٠، رواية أحمد بن الحسن الميثمي، عن زائدة بن قدامة، عن عبد الكريم، عن أبي عبدالله^٥. ولعل طبقة زائدة هذا، تلائم طبقة من ترجم له العامة من زائدة بن قدامة الثقفي وقالوا: مات سنة ستين أو إحدى وستين ومائة. راجع: تهذيب الكمال، ج ٩، ص ٢٧٣، الرقم ١٩٥٠؛ سير أعلام النبلاء، ج ٧، ص ٣٧٥، الرقم ١٣٩. ٢. في «ظ»: «أبا عبدالله».

٣. في «بح، جح»: «إبنيه إبراهيم».

٤. السَّلَّ والإسلاط: انتزاع الشيء وإخراجه في رفق. والمراد جذبه إلى القبر برفق وتأن. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٣٣٨؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٤٢ (سل).

٥. كذا في معظم النسخ التي قبلت وحاشية «بح» والوافي ومرآة العقول: «ورفع قبره». وما أشتبه هو الموافق لما في المطبوع «وبح». وحاشية «ظ، ب، جح». وقال في مرآة العقول: «قوله^٥: ورفع قبره، وفي بعض النسخ: ورَبَعَ وهو الصواب؛ لأنّه لم يذكر في الباب ما يدلّ على التربيعة سوى هذا الخبر مع ذكره في العنوان، وقد مضى الكلام في الرفع، وأمّا التربيعة فالظاهر أنّ المراد به خلاف التسنيم». التربيعة: جعل الشيء مُزْبَعًا، وخلاف التسنيم: التسطيع؛ فإنّ التسنيم رفع الشيء عن الأرض، يقال: قبر مُسْتَمٌّ: إذا كان مرفوعاً عن الأرض. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٣٠٧ (سنم)؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٦٧ (ربيع).

٦. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٢٦، ح ٢٤٥٧٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٩٢، ح ٣٣٧٧؛ البحار، ج ٢٢، ص ١٥٧، ح ١٥.

٧. في الوافي: «وأن تدخل».

٨ «الجريدة»: واحدة الجريد، وهو غصن النخل الذي يُجَرَّد عنه الخوص، أي الورق، ولا يُسمى جريداً.

وَيَرْفَعُ قَبْرَهُ مِنَ الْأَرْضِ قَدْرَ أَرْبَعِ أَصَابِعٍ مَضْمُومَةٍ، وَيَنْضَحُ عَلَيْهِ الْمَاءُ، وَيُخَلِّي عَنْهُ^٢.
 ٢٠٠/٣ ٤٥٧٠/٣. حُمَيْدُ بْنُ زَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانَ،
 عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ وَضْعِ الرَّجُلِ يَدَهُ عَلَى الْقَبْرِ: مَا هُوَ؟ وَلِمَ صُنِعَ؟
 فَقَالَ: «صَنَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ابْنِهِ^٤ بَعْدَ النَّضْحِ».

قَالَ: وَسَأَلْتُهُ: كَيْفَ أَضَعُ يَدِي عَلَى قُبُورِ الْمُسْلِمِينَ؟

فَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى^٥ الْأَرْضِ، وَوَضَعَهَا عَلَيْهَا، ثُمَّ رَفَعَهَا وَهُوَ مُقَابِلُ الْقَبْلَةِ^٦.

٤٥٧١/٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِثَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٧، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَضَعُ يَمَنَ مَاتَ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ خَاصَّةً

شَيْئًا لَا يَضَعُهُ بِأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، كَانَ إِذَا صَلَّى عَلَى الْهَاشِمِيِّ، وَنَضَحَ قَبْرَهُ بِالْمَاءِ،

«مَادَامَ عَلَيْهِ الْخَوْصُ، إِنَّمَا يَسْمَى سَعْفًا، قَالَ الشَّيْخُ الْبَهَائِيُّ: «إِنَّمَا يَسْمَى الْجَرِيدَ سَعْفًا أَيْضًا». رَاجِع: الصَّحَاحُ،

ج ٢، ص ٤٥٥؛ المصباح المنير، ص ٩٦ (جرد)؛ الحبل المتين، ص ٢٣٠.

١. «يُخَلِّي عَنْهُ»، أَيِ يَتْرُكُ. قَالَ الْعَلَمَةُ الْمَجْلِسِيُّ: «قَوْلُهُ ﷺ: يَخَلِّي عَنْهُ، أَيِ لَا يَعْمَلُ عَلَيْهِ شَيْءٌ آخَرَ مِنْ جِصٍّ وَآجَرٍ وَبَنَاءٍ، أَوْ لَا يَتَوَقَّفُ عِنْدَهُ بَلْ يَنْصَرِفُ عَنْهُ، وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَكُونُ مُؤَيَّدًا لِمَا وَرَدَ مِنَ الْأَخْبَارِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا». رَاجِع: الْقَامُوسُ الْمَحِيط، ج ٢، ص ١٦٨ (خلو)؛ مَرَاةُ الْمَعْقُول، ج ١٤، ص ١١٠.

٢. التَّهْذِيبُ، ج ١، ص ٣٢٠، ح ٩٣٢، بِسَنَدِهِ عَنِ الْكَلِينِيِّ. الْوَافِي، ج ٢٥، ص ٥٢٧، ح ٢٤٥٧٨؛ الْوَسَائِلُ، ج ٣، ص ٢٢، ح ٢٩٢٥، إِلَى قَوْلِهِ: «فِي قَبْرِهِ جَرِيدَةٌ رَطْبَةٌ»؛ وَص ١٩٢، ح ٣٦٧٩.

٣. فِي حَاشِيَةِ «بِفَ»: «عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ»، لَكِنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ غَيْرُ وَاضِحٍ؛ لَعَدَمِ وَضُوحِ خَطِّهِ، فَلَا يُعْلَمُ هَلْ هَذَا تَصْحِيحٌ، أَوْ نَسْخَةٌ، أَوْ اسْتَظْهَارٌ لِمَا هُوَ الصَّوَابُ.

٤. فِي «جِسَ»: «وَمَا هُوَ».

٥. فِي «بِغَ»، بِسَ، بِفَ، جِسَ، وَحَاشِيَةُ «ظَ، بَثَ، بِحَ» وَالْوَافِي: «عَلَى ابْنَتِهِ».

٦. كَذَا فِي الْمَطْبُوعِ وَالْوَافِي. وَفِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي قُوِلَتْ: «فِي».

٧. التَّهْذِيبُ، ج ١، ح ٤٦٢، أ ١٥٠٨؛ وَج ٦، ص ١٠٥، ح ١٨٤؛ وَكامل الزيارات، ص ٣٢٠، الباب ١٠٥، ح ٥؛ وَكتاب المزار، ص ٢١٩، ح ٢، بِسَنَدِ آخَرٍ عَنْ أَبَانَ، مِنْ قَوْلِهِ: «وَسَأَلْتُهُ كَيْفَ أَضَعُ يَدِي» مَعَ اخْتِلَافِ بَسِيرِ

الْوَافِي، ج ٢٥، ص ٥٢٨، ح ٢٤٥٧٩؛ الْوَسَائِلُ، ج ٣، ص ١٩٨، ح ٣٣٩٨.

٤٥٧٣ / ٦. عَلِيٌّ^{١٤}، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ^{١٥}:

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار والتهذيب. وفي المطبوع: «- رسول الله ﷺ».
٢. في «غ»، بث، يخ، بف، جح، جس: «حتى يرى».
٣. في «جن»: «والمسافر».
٤. في «يخ»: «أهل».
٥. التهذيب، ج ١، ص ٤٦٠، ح ١٤٩٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٢٨، ح ٢٤٥٨٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٩٨، ح ٣٣٩٧؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٦١، ح ٥٠.
٦. في التهذيب: «قال لي أبي» بدل «إن أبي قال لي».
٧. في «يخ» والوافي: «أبه».
٨. في «يخ»: «بذا».
٩. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي ومرة العقول والبحار والتهذيب. وفي المطبوع: «لصنعة».
١٠. في «غ»: «فلم ترده». وفي التهذيب: «ولم ترده».
١١. في «جح»: «ليشهدهم». وفي «جس»: «يشهدهم».
١٢. في «غ»: «وقال». وفي التهذيب: «قال».
١٣. التهذيب، ج ١، ص ٣٢٠، ح ٩٣٣، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٢٨، ح ٢٤٥٨١؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٩٣، ح ٣٣٨٠، إلى قوله: «ورسّله بالماء»؛ البحار، ج ٤٦، ص ٢١٤، ح ٩.
١٤. في «بف»: «عنه». وفي «جن»: «علي بن إبراهيم».
١٥. في «بث، يخ، بس، بف، جس، جن» والوافي: «بعض أصحابنا».

٤٥٧٧ / ١٠. أَبَان^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «يُدْعَى لِلْمَيِّتِ حِينَ يَدْخُلُ حُفْرَتَهُ، وَيَرْفَعُ الْقَبْرَ فَوْقَ الْأَرْضِ أَرْبَعَ أَصَابِعَ»^٢.

٤٥٧٨ / ١١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ بَغِضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ،

عَنْ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الْحَسَنِ الدَّلَالُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَا عَلَى أَهْلِ الْمَيِّتِ مِنْكُمْ أَنْ يَذَرُوا عَنْ مَيِّتِهِمْ لِقَاءَ

مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ».

قُلْتُ: كَيْفَ يُصْنَعُ؟

قَالَ: «إِذَا أُفْرِدَ الْمَيِّتُ، فَلْيَتَخَلَّفْ عِنْدَهُ أَوْلَى النَّاسِ بِهِ، فَيَضَعُ فَمَهُ عِنْدَ رَأْسِهِ، ثُمَّ

يُنَادِي بِأَعْلَى صَوْتِهِ: يَا فَلَانُ بْنُ فَلَانٍ، أَوْ يَا فَلَانَةَ بِنْتَ فَلَانٍ^٣، هَلْ أَنْتَ عَلَى الْعَهْدِ الَّذِي

فَارَقْتَنَا عَلَيْهِ مِنْ شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ

سَيِّدُ النَّبِيِّينَ، وَأَنْ عَلِيًّا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ^٤ سَيِّدَ^٥ الْوَصِيِّينَ، وَأَنْ مَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ عليه السلام

حَقًّا، وَأَنْ الْمَوْتَ حَقًّا، وَأَنْ الْبَعْثَ حَقًّا، وَأَنْ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ؟ قَالَ: «فَيَقُولُ

مُنْكَرٌ لِنَكِيرٍ: انصَرِفْ بِنَا عَنْ هَذَا؛ فَقَدْ لَقِنَ حُجَّتَهُ»^٦.

١. زيارة القبور، ح ٤٦٨١؛ والتهذيب، ج ٦، ص ١٠٥، ح ١٨٣؛ وكامل الزيارات، ص ٣٢١، باب ١٠٥، ح ١٠، بسند

آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٨٠، ح ٢٤٧١٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٩٩، ح ٣٩٩٩.

١. السند معلق على سابقه. ويروي عن أبان، حميد بن زياد عن الحسن بن محمد، عن غير واحد.

٢. في «غ»: «يرفع» بدون الواو.

٣. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٢٧، ح ٥٥٧٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٩٢، ح ٣٣٧٦.

٤. في «بح»: «+» «به». وفي التهذيب والفقهاء: «نصنع».

٥. في «غ، بح» والفقهاء: «فلانة».

٦. في «بح»: «-» «أمير المؤمنين».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «وسيد».

٨. التهذيب، ج ١، ص ٣٢١، ح ٩٣٥، بسنده عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي عبد الله

٦٨ - بَابُ تَطْيِينِ الْقَبْرِ وَ تَجْصِيصِهِ

٤٥٧٩ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّوْفَلِيِّ، عَنْ السُّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا تُطَيَّنُوا الْقَبْرَ^١ مِنْ غَيْرِ طَيِّبِهِ^٢.

٤٥٨٠ / ٢ . حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ^٤، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانَ^٥، عَنْ

بَعْضِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَبْرُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله مُحَصَّبٌ^٦ حَضَبَاءُ^٧ حَمَرَاءُ^٨.

١. الرازي، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر. الفقيه، ج ١، ص ١٧٣، ح ٥٠١، معلقاً عن يحيى بن عبد الله، وفيهما

مع اختلاف يسير. التهذيب، ج ١، ص ٤٥٩، ح ١٤٩٦، بسند آخر ومع اختلاف. وراجع: علل الشرائع، ج ١،

ص ٣٠٨، ح ١. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٣١، ح ٢٤٥٩١؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٠٠، ذيل ح ٣٤٠٣.

٢. في «غ»: «بغير». ٣. في «غ»: «بغير».

٣. التهذيب، ج ١، ص ٤٦٠، ح ١٤٩٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وراجع: الفقيه، ج ١، ص ١٨٩، ح ٥٧٦

. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٣٢، ح ٢٤٥٩٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٠٢، ح ٣٤٠٧.

٤. في النسخ: «الحسين». وهو سهو، والمراد من ابن محمد هذا، هو الحسن بن محمد بن سماعه؛ فقد روى

حميد بن زياد كتاب ابن سماعه هذا، وأكثر من الرواية عنه في الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ٨٤، الرقم

٤٠؛ معجم رجال الحديث، ج ٦، ص ٢٨٩.

ويؤيد ذلك ما ورد في الوسائل، ج ٣، ص ٢٠٣، ح ٣٤٠٩؛ والبحار، ج ٢٢، ص ٥٣٩، ح ٤٤ - ناقلين من الكافي -

من «الحسن بن محمد»، كما يؤيد ورد الخبر في التهذيب، ج ١، ص ٤١٦، ح ١٥٠٢ - والخبر مأخوذ من الكافي

من غير تصريح - عن حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد، عن غير واحد، عن أبان.

٥. هكذا في النسخ والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: - «عن أبان».

والصواب ما أثبتناه؛ فقد روى الحسن بن محمد بن سماعه - بعناوينه المختلفة - عن غير واحد، عن أبان [بن

عثمان] في كثير من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣٨٨-٣٩١؛ وح ٢٢، ص ٣٩٢-٣٩١.

٦. في «ي»: - «محصب». وفي حاشية «بع»: «تحصب». و«محصب»، أي ملقى فيه الحصباء ومُغْرَش به،

والحصباء: الحصى الصغار. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٣١٩ (حصب).

٧. في «ي»: «بث، بس، جس، جن»: «حصباء».

٨. التهذيب، ج ١، ص ٤٦١، ح ١٥٠٢، معلقاً عن حميد بن زياد. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٣٣، ح ٢٤٥٩٤؛ الوسائل،

ج ٣، ص ٢٠٣، ح ٣٤٠٩؛ البحار، ج ٢٢، ص ٥٣٩، ح ٤٤.

٤٥٨١ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ

يَعْقُوبَ، قَالَ:

لَمَّا رَجَعَ أَبُو الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام مِنْ بَغْدَادَ، وَمَضَى إِلَى الْمَدِينَةِ، مَاتَتْ لَهُ ابْنَتُهُ بِقَيْدٍ،
فَدَفَنَهَا، وَأَمَرَ بَعْضَ مَوَالِيهِ أَنْ يُجَصَّصَ قَبْرُهَا، وَيَكْتَبَ عَلَى لَوْحٍ اسْمَهَا، وَيَجْعَلَهُ فِي
الْقَبْرِ.^٢

٤٥٨٢ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله نَهَى أَنْ يُزَادَ عَلَى الْقَبْرِ تَرَابٌ لَمْ يُخْرَجْ مِنْهُ».^٣

٦٩ - بَابُ التُّرْبَةِ الَّتِي يُدْفَنُ فِيهَا الْمَيِّتُ

٤٥٨٣ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ

١. في «غ»: «يجعله» بدون الواو.

٢. التهذيب، ج ١، ص ٢١٧، ح ١٥٠١؛ والامتناع، ج ١، ص ٢١٧، ح ٧٦٨، معلقاً عن سهل بن زياد. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٣٣، ح ٢٤٥٩٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٠٣، ح ٣٤١٠؛ البحار، ج ٤٨، ص ٢٨٩، ح ٧؛ وج ٨٢، ص ٣٧، ذيل ح ٢٩.

٣. التهذيب، ج ١، ص ٤٦٠، ح ١٥٠٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الجعفریات، ص ٢٠١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبياته، عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٣٠، ح ٢٤٥٨٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٠٢، ح ٣٤٠٦.

٤. ابن مسكان هذا، هو عبدالله بن مسكان، وعمدة رواه هم: صفوان بن يحيى ومحمد بن سنان وعلي بن النعمان وعثمان بن عيسى، وهؤلاء كلهم من مشايخ أحمد بن محمد بن عيسى. وذكر النجاشي في طريقه إلى كتب عبدالله بن مسكان، أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ عَيْسَى رَوَى عَنْ مُحَمَّدَ بْنَ سَنَانٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْكَانَ. راجع: رجال النجاشي، ص ٢١٤، الرقم ٥٥٩؛ معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٥٠٩-٤٩٨؛ وج ٢٣، ص ٣١٣-٢٨٤.

فعليه، الظاهر هو وقوع خلل في السند من سقط أو إرسال بين أحمد بن محمد وبين ابن مسكان.

ويؤيد ذلك أَنَّ عبدالله بن مسكان مات في أيام أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام وقد استشهد هو عليه السلام سنة ١٨٣.

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: «مَنْ خُلِقَ مِنْ تُرْبَةٍ، دُفِنَ فِيهَا»^٢.

٢٠٣/٣ ٤٥٨٤ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِي مَنِهَالٍ^٣، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ التُّفْطَةَ إِذَا وَقَعَتْ فِي الرَّجَمِ، بَعَثَ اللَّهُ - غَزَّ وَجَلَّ - مَلَكًا، فَأَخَذَ مِنَ التُّرْبَةِ الَّتِي يَدْفَنُ فِيهَا، فَمَاتَهَا فِي التُّفْطَةِ، فَلَا يَزَالُ قَلْبُهُ يَجْنُ إِلَيْهَا حَتَّى يَدْفَنَ فِيهَا»^٤.

٧٠ - بَابُ التَّغْرِيزَةِ وَمَا يَجِبُ عَلَى صَاحِبِ الْمُصِيبَةِ

٤٥٨٥ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ

بْنِ عَدَّافٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ التَّغْرِيزَةُ إِلَّا عِنْدَ الْقَبْرِ، ثُمَّ يَنْصَرِفُونَ»^٥؛ لَا يَخْذُلُ^٦

فِي الْمَيِّتِ حَدَثٌ، فَيَسْمَعُونَ^٧ الصَّوْتَ»^٨.

« وأما أحمد بن محمد بن عيسى، فكان حيناً حين توفي أحمد بن محمد بن خالد البرقي، وهي سنة ٢٧٤ أو

٢٨٠؛ فيستبعد جداً إدراك أحمد بن محمد بن عيسى ابن مسكان والرواية عنه مباشرة. راجع: الإرشاد للمفيد،

ج ٢، ص ٢١٥؛ رجال النجاشي، ص ٧٦، الرقم ١٨٢؛ تهذيب الكمال، ج ٢٩، ص ٤٣، الرقم ٦٢٤٧.

١. لم ترد هذه الرواية في «ظ».

٢. في «بف»: «سمال» بدل «أبي منهال».

٣. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٩٠، ح ٢٤٧٣٨؛ البحار، ج ٦٠، ص ٣٣٨، ح ١٤.

٤. في «ين»: «ثم ينصرف».

٥. في «بث»: «فتسمعون».

٦. التهذيب، ج ١، ص ٤٦٣، ح ١٥١١، معلقاً عن سهل بن زياد. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٥١، ح ٢٤٦٣٧؛ الوسائل،

ج ٣، ص ٢١٦، ذيل ح ٣٤٤٦؛ البحار، ج ٨٢، ص ١١٢، ذيل ح ٥٥.

٤٥٨٦ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ: ٢٠٤/٣

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «التَّعْزِيَةُ لِأَهْلِ الْمُصِيبَةِ^١ بَعْدَ مَا يُدْفَنُ»^٢.

٤٥٨٧ / ٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ

عَمَّارٍ^٣، قَالَ:

«لَيْسَ التَّعْزِيَةُ إِلَّا عِنْدَ الْقَبْرِ، ثُمَّ يَنْصَرِفُونَ؛ لَا يَحْدُثُ فِي الْمَيِّتِ حَدَثٌ، فَيَسْمَعُونَ

الصَّوْتُ»^٤.

٤٥٨٨ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَعْضِ

أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «التَّعْزِيَةُ الْوَاجِبَةُ بَعْدَ الدَّفْنِ»^٥.

٤٥٨٩ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ

الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ^٦، قَالَ:

لَمَّا مَاتَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، خَرَجَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَتَقَدَّمَ السَّرِيرَ بِلَا

جَدَاءٍ وَلَا رَدَاءٍ^٧.

١. في «بخ، جع»: «الميت».

٢. التهذيب، ج ١، ص ٤٦٣، ح ١٥١٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢١٧، ح ٧٧٠، معلقاً عن ابن أبي عمير. الوافي،

ج ٢٥، ص ٥٥٢، ح ٢٤٦٣٩؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢١٦، ح ٣٤٤٥؛ البحار، ج ٨٢، ص ١١٢، ذيل ح ٥٥.

٣. في الوسائل: «عن أبي عبد الله عليه السلام».

٤. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٥١، ح ٢٤٦٣٨؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢١٦، ح ٣٤٤٦.

٥. الفقيه، ج ١، ص ١٧٤، ح ٥٠٤، مرسلاً. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٥٢، ح ٢٤٦٤٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢١٦،

ح ٣٤٤٧؛ البحار، ج ٨٢، ص ١١٢، ذيل ح ٥٥.

٦. في «بخ، بس، جس»، وحاشية المطبوع: «عمر».

٧. في «بخ، بف»، والوافي: «بلا رداء ولا حذاء».

٨. التهذيب، ج ١، ص ٤٦٣، ح ١٥١٣، معلقاً عن علي بن إبراهيم. كمال الدين، ص ٧٢، بسند آخر عن رجل من

بني هاشم. الفقيه، ج ١، ص ١٧٧، ح ٥٢٤، مرسلاً. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٥٣، ح ٢٤٦٤٤.

٤٥٩٠ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^١، عَنْ أَبِيهِ^٢، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ^٣:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ: «يَنْبَغِي لِصَاحِبِ الْمُصِيبَةِ أَنْ يَضَعَ رِذَاءَهُ حَتَّى يَغْلَمَ النَّاسَ أَنَّهُ صَاحِبُ الْمُصِيبَةِ»^٥.

٤٥٩١ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ رِفَاعَةَ

النَّخَّاسِ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، قَالَ: «عَزَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٧ رَجُلًا بِابْنِ لَهُ، فَقَالَ: «اللَّهُ خَيْرٌ لِابْنِكَ مِنْكَ، وَتَوَابَ اللَّهُ خَيْرٌ لَكَ مِنْ ابْنِكَ»^٨.

فَلَمَّا بَلَغَهُ جَزَعُهُ بَعْدَ، عَادَ إِلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: «قَدْ مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ^٩ فَمَا لَكَ بِهِ أَسُوءَةٌ؟»
فَقَالَ: إِنَّهُ^{١٠} كَانَ مَرْهَقًا^{١١}، فَقَالَ: «إِنَّ أَمَامَهُ ثَلَاثَ خِصَالٍ: شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،
وَرَحْمَةُ اللَّهِ، وَشَفَاعَةُ رَسُولِ اللَّهِ^{١٢}، فَلَنْ تَقُوتَهُ^{١٣} وَاحِدَةً مِنْهُنَّ^{١٤} إِنْ شَاءَ اللَّهُ»^{١٥}.

١. في «بخ»: «بن إبراهيم».

٢. هكذا في النسخ والوافي والوسائل، وفي المطبوع: «عن أبيه». وهو سهو واضح؛ كما يعلم ذلك من ملاحظة طبقة علي بن إبراهيم وابن أبي عمير، وكثرة روايات علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٤٧٠-٤٩٣.

و يؤيد ذلك ورود الخبر في التهذيب، ج ١، ص ٤٦٣، ح ١٥١٤ - والخبر مأخوذ من الكافي من دون تصريح - عن علي - وقد عثر عنه بالضمير - عن أبيه، عن ابن أبي عمير.

٣. في «بخ»: «بعض أصحابنا».

٤. التهذيب، ج ١، ص ٤٦٣، ح ١٥١٤، معلقاً عن علي بن إبراهيم - الوافي، ج ٢٥، ص ٥٥٣، ح ٢٤٦٤٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٤٣، ذيل ح ٢٥٩٧.

٥. في «بخ» والتهذيب والثواب: «منه» بدل «من ابنك».

٦. في «غ»: «+ وقد».

٧. في الوسائل والفقهاء وروايات الأعمال: «مراهقاً». و«المراهق»: من يأتي المحارم من شرب الخمر ونحوه، أو من هو موصوف بالزرق، وهو السفه وغشيان المحارم، أو من هو متهم بسوءه، أو من هو متهم في دينه. والظاهر أن المراد هنا الأول؛ وكأنه خاف عليه أن يعذب. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ١٢٨ (رهق).

٨. في «ظ»: «- منهن».

٩. في «بف» والثواب: «فلن يغوته».

١٠. التهذيب، ج ١، ص ٤٦٨، ح ١٤٣٧، معلقاً عن أحمد بن محمد. ثواب الأعمال، ص ٢٣٥، ح ٣، بسنده //

٤٥٩٢ / ٨. الْحَسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يَنْتَبِغِي لِصَاحِبِ الْمَصِيبَةِ أَنْ لَا يَلْبَسَ رِدَاءً، وَأَنْ يَكُونَ فِي قَمِيصٍ حَتَّى يُغْرَفَ»^١.

٢٠٥/٣

٤٥٩٣ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، قَالَ:

رَأَيْتُ مُوسَى عليه السلام يُعْزِي قَبْلَ الدَّفْنِ وَيَعْدُو^٢.

٤٥٩٤ / ١٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ مَهْزِيَارٍ^٣، قَالَ:

عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى النَّخَّاسِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام. الفقيه، ج ١، ص ١٧٤، ج ٥٠٨، مراسلاً، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٥٤، ح ٢٤٦٤٨؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢١٧، ح ٣٤٤٩.

١. التهذيب، ج ١، ص ٤٦٣، ح ١٥١٥، معلقاً عن الكليني. المحاسن، ص ٤١٩، كتاب المآكل، ح ١٨٩، عن أبيه، عن سعدان. علل الشرائع، ص ٣٠٧، ح ١، بسنده عن سعدان بن مسلم، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي عبد الله عليه السلام أو عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ١، ص ١٧٤، ح ٥٠٩، معلقاً عن أبي بصير، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٥٤، ح ٢٤٦٤٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٤١، ذيل ح ٢٥٩٠.

٢. الاستبصار، ج ١، ص ٢١٧، ح ٧٦٩، بسنده عن الكليني. التهذيب، ج ١، ص ٤٦٣، ح ١٥١٦، معلقاً عن علي، عن أبيه. الفقيه، ج ١، ص ١٧٣، ح ٥٠٣، معلقاً عن هشام بن الحكم. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٥٢، ح ٢٤٦٤١؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢١٥، ذيل ح ٣٤٤٤؛ البحار، ج ٨٢، ص ١١٢، ذيل ح ٥٥.

٣. هكذا في «بف» وحاشية «بث». وفي سائر النسخ والمطبوع والوسائل: «ابن مهران».

والظاهر أنَّ الصواب ما أثبتناه؛ فإنَّ ابن مهران في مشايخ سهل بن زياد، هو إسماعيل بن مهران، ولم نجد في رواياته نقل مكاتبات أبي جعفر الثاني عليه السلام إلا في هذا الخبر وما يأتي في ح ٤٦٤٠، والمذكور هناك أيضاً «ابن مهران» لا إسماعيل بن مهران، إلا أنَّ في بعض النسخ المعبرة مثل «بسخ» و «بف»: «ابن مهزيار» بدل «ابن مهران»، والصواب هو «ابن مهزيار»؛ لما يأتي في ح ٤٧٨٥ من نقل الخبر عن عدَّة من أصحابنا عن سهل بن

كَتَبَ أَبُو جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام إِلَى رَجُلٍ: «ذَكَرْتُ مُصِيبَتَكَ بِعَلِيِّ ابْنِكَ، وَذَكَرْتُ أَنَّهُ كَانَ أَحَبَّ وَلَدِكَ إِلَيْكَ، وَكَذَلِكَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِنَّمَا يَأْخُذُ مِنَ الْوَالِدِ^١ وَغَيْرِهِ أَزْكَى مَا عِنْدَ أَهْلِهِ لِيُعْظِمَ بِهِ أَجْرَ الْمُصَاصِ بِالْمُصِيبَةِ، فَأَعْظَمَ^٢ اللَّهُ أَجْرَكَ، وَأَحْسَنَ عَزَاكَ، وَرَبَطَ عَلَى قَلْبِكَ؛ إِنَّهُ قَدِيرٌ، وَعَجَلُ اللَّهِ عَلَيْكَ بِالْخَلْفِ، وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ اللَّهُ^٣ قَدْ فَعَلَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى»^٤.

٧١ - بَابُ ثَوَابِ مَنْ عَزَى حَزِينًا

٤٥٩٥ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوْقَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، عَنْ آبَائِهِ عليهم السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: مَنْ عَزَى حَزِينًا، كَسِيَ فِي الْمَوْقِفِ حُلَّةً يُحَبَّرُ بِهَا»^٦.

٤٥٩٦ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ وَهْبٍ:

١. زياد، عن علي بن مهزيار، قال: كتب إلى أبي جعفر عليه السلام رجل ...
وعلي بن مهزيار كان من وكلاء أبي جعفر الثاني عليه السلام ونقل عنه مكاتبات عديدة، روى سهل بن زياد عن علي بن مهزيار عدة منها. أنظر على سبيل المثال؛ الكافي، ح ٢٩٤٥ و ٣٣٩٢ و ٤٨٥٧ و ٧٩٨٧ و ٩٥١٩.
ثم إن الظاهر اتحاد الأخبار الثلاثة المذكورة هنا مع ح ٤٦٤٠ و ٤٧٨٥، إلا أن المذكور هنا تفصيل الخبر، والمذكور في الموضوعين الآخرين جواب الإمام عليه السلام، فلاحظ.
١. في «بخ، بف، جن»: «الولد».
٢. في «غ»: «فَعُظِمَ».
٣. في «بف»: «- الله».

٤. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٥٥، ح ٢٤٦٤٩؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢١٨، ح ٣٤٥٠.
٥. في الكافي، ح ٤٦٧٠: «ويحيى». وقوله: «يُحَبَّرُ بِهَا»، أي يزيّن بها. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ١٥٧ (حبر).
٦. ثواب الأعمال، ص ٢٣٥، ح ٢، بسنده عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبد الله بن المغيرة عن السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام، كتاب الجنائز، باب ثواب التعزية، ح ٤٦٧٠، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الفقيه، ج ١، ص ١٧٣، ح ٥٠٢، مرسلاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٥٠، ح ٢٤٦٣٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢١٣، ح ٣٤٣٥.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ عَزَى مُضَابًا، كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْتَقِصَ^١ مِنْ أَجْرِ الْمُضَابِ شَيْئًا^٢».

٧٢ - بَابُ الْمَرْأَةِ^٣ تَمُوتُ وَفِي بَطْنِهَا صَبِيٌّ يَتَحَرَّكُ

١ / ٤٥٩٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَغْضِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الْمَرْأَةِ تَمُوتُ، وَيَتَحَرَّكُ الْوَلَدُ^٤ فِي بَطْنِهَا، أَيْشَقُّ بَطْنَهَا، وَيُخْرِجُ الْوَلَدَ^٥

قَالَ: فَقَالَ: «نَعَمْ، وَيَخَاطُ بِطْنَهَا»^٥.

٢ / ٤٥٩٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ^٦، عَنْ وَهْبِ بْنِ وَهْبٍ:

١. في «ظ»، غ، ب، خ، ج، «وقرب الإسناد وثواب الأعمال: «أن ينقص».

٢. الكافي، كتاب الجنائز، باب ثواب التعزية، ح ٤٦٧٢. وفي ثواب الأعمال، ص ٢٣٦، ح ٤، بسنده عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن وهب بن وهب، عن الصادق، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ. قرب الإسناد، ص ٥١، ح ١٦٦، عن السندي بن محمد، عن أبي البخري، عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام عن رسول الله ﷺ. وفيه، ص ١٥٦، ح ٥٧٤، عن أبي البخري، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٤٩، ح ٢٤٦٢٩؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢١٣، ح ٣٤٣٦.

٣. في «جس»: «التي». ٤. في «غ»، ب، خ: «والولد يتحرك».

٥. الكافي، كتاب الجنائز، باب المرأة تموت وفي بطنها ولد يتحرك، ح ٤٣٩٤؛ التهذيب، ج ١، ص ٣٤٤، ح ١٠٠٦ و ١٠٠٧، بسند آخر. وفي الكافي، نفس الباب، ح ٤٣٩٣؛ والتهذيب، ج ١، ص ٣٤٤، ح ١٠٠٥، بسند آخر عن العبد الصالح عليه السلام. وفيه، ح ١٠٠٤، بسند آخر عن أبي الحسن موسى عليه السلام، وفي كل المصادر إلى قوله: «فقال: نعم» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٣٩، ح ٢٤١٦٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٦٩، ح ٢٦٦٩.

٦. كذا في النسخ والمطبوع. والظاهر وقوع سقط في السند؛ فقد تقدّم الخبر في الكافي، ح ٤٣٩٥. مع اختلاف يسير - عن عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ وَهْبٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام. والراوي عن وهب بن وهب - وهو أبو البخري - في الأسناد هو محمد بن خالد البرقي. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ٣٥٤ و ٣٦٤ و ٣٦٩.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: إِذَا مَاتَتِ الْمَرْأَةُ وَفِي بَطْنِهَا وَلَدٌ يَتَحَرَّكُ، فَيَتَخَوَّفُ عَلَيْهِ^١، فَشَقَّ^٢ بَطْنَهَا^٣، وَأَخْرَجَ^٤ الْوَلَدَ.

وَقَالَ فِي الْمَرْأَةِ يَمُوتُ^٥ وَلَدُهَا فِي بَطْنِهَا^٦، فَيَتَخَوَّفُ عَلَيْهَا^٧، قَالَ: «لَا بَأْسَ أَنْ يُدْخِلَ الرَّجُلُ يَدَهُ، فَيَقْطَعَهُ، وَيُخْرِجَهُ^٨ إِذَا لَمْ تَرْفُقْ بِهِ النِّسَاءُ^٩».

٧٣ - بَابُ غَسْلِ الْأَطْفَالِ وَالصَّبِيَّانِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ

٤٥٩٩ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُوسَى، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «السَّقَطُ إِذَا تَمَّ لَهُ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ، غُسِّلَ».

«هذا، وما ورد في التهذيب، ج ١، ص ٣٤٤، ح ١٠٠٨، والوسائل، ج ٢، ص ٤٧٠، ح ٢٦٧١، من نقل الخبر بنفس السند عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن وهب بن هب، الظاهر نقل الكتابين مما ورد في الكافي، ح ٤٣٩٥، كما تشهد به ألفاظ الخبر.

١. في «جس» والوسائل والكافي، ح ٤٣٩٥، والتهذيب: - «فَيَتَخَوَّفُ عَلَيْهِ».

٢. في «بخ، جس» والوسائل والكافي، ح ٤٣٩٥: «شَقَّ». وفي «بف» والتهذيب: «يَشَقَّ».

٣. في التهذيب: - «بَطْنَهَا».

٤. في «جس» وحاشية «بث» والكافي، ح ٤٣٩٥، والتهذيب: «وَيُخْرِجُ».

٥. في «ظ، بخ، بس، بف» والكافي، ح ٤٣٩٥: «يَمُوتُ».

٦. في «جس» + : «وَفِي بَطْنِهَا وَلَدٌ يَتَحَرَّكُ». وفي الوسائل والكافي، ح ٤٣٩٥، والتهذيب: «فِي بَطْنِهَا الْوَلَدُ» بدل

«وَلَدُهَا فِي بَطْنِهَا». ٧. في «بث، بخ، جس»: «عَلَيْهِ».

٨. في «ظ، ي، بف»: «وَيُخْرِجُ».

٩. في الوسائل والكافي، ح ٤٣٩٥: - «إِذَا لَمْ تَرْفُقْ بِهِ النِّسَاءُ».

١٠. الكافي، كتاب الجنائز، باب المرأة تموت وفي بطنها ولد يتحرك، ح ٤٣٩٥. التهذيب، ج ١، ص ٣٤٤، ح

١٠٠٨، معلقاً عن الكليني. قرب الاستاد، ص ١٣٦، ح ٤٧٨، بسند آخر من قوله: «وكان في المرأة يموت

ولدها». الوافي، ج ٢٤، ص ٣٤٠، ح ٢٤١٦٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٧٠، ذيل ح ٢٦٧١.

١١. التهذيب، ج ١، ص ٣٢٨، ح ٩٦٠؛ بسند آخر عن أحمد بن محمد، عمن ذكره قال: «إِذَا تَمَّ لَهَا السَّقَطُ ...» مع

٤٦٠٠ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ
الْحَلْبِيِّ وَزُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى الصَّبِيِّ: مَتَى يُصَلَّى عَلَيْهِ؟ قَالَ: ^٢
«إِذَا عَقَلَ الصَّلَاةَ». قُلْتُ: مَتَى تَجِبُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ؟ ^٣ فَقَالَ: «إِذَا كَانَ ابْنُ سِتِّ سِنِينَ، وَ
الصَّيَامُ إِذَا أَطَاقَهُ».

٤٦٠١ / ٣ . عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدْنَةَ ^٤، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

رَأَيْتُ ابْنَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي حَيَاتِهِ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام - يُقَالُ لَهُ: عَبْدُ اللَّهِ - فَطِئِمَ ^٥ قَدْ
دَرَجَ ^٦، فَقُلْتُ لَهُ: يَا عَلَّامُ، مَنْ ذَا الَّذِي إِلَى جَنْبِكَ لِمَوْلَى لَهُمْ؟ فَقَالَ: هَذَا مَوْلَايَ، فَقَالَ ٢٠٧/٣

«اختلاف يسير وزيادة في آخره. فقه الرضا عليه السلام، ص ١٧٤ مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٤١،
ح ٢٤١٦٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥٠٢، ح ٢٧٥٧.

١. في حاشية «بف» والتهذيب: «عن»، ولا يبعد كونه سهواً؛ فقد روى الصدوق الخبر في الفقيه، ج ١، ص ١٦٧،
ح ٤٨٦، وقال: «وروى زرارة وعبيد الله بن علي الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام».

٢. في «غ»: «فقال».

٣. في «غ»، بس، جع، جس: «يجب».

٤. في «بغ»، عليه الصلاة.

٥. في الفقيه والتهذيب، ح ٤٥٦: «قال».

٦. التهذيب، ج ٣، ص ١٩٨، ح ٤٥٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٧٩، ح ١٨٥٥، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ١،
ص ١٦٧، ح ٤٨٦، معلقاً عن زرارة وعبيد الله بن علي الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي التهذيب، ج ٢،
ص ٣٨١، ح ١٥٨٩؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٠٨، ح ١٥٦٢، بسند آخر عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليه السلام،
إلى قوله: «إِذَا كَانَ ابْنُ سِتِّ سِنِينَ» مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٣، ص ١٩٩، ح ٤٥٨؛ وقرب الإسناد،
ص ٢١٨، ح ٨٥٥، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام، إلى قوله: «قال: إِذَا عَقَلَ الصَّلَاةَ» مع اختلاف يسير.
وراجع: الكافي، كتاب الصيام، باب صوم الصبيان ومتى يؤخذون به، ح ٦٤٨٩؛ الفقيه، ج ١، ص ١٦٨، ح ٤٨٨
الوافي، ج ٢٥، ص ٤٩٥، ح ٢٤٥٠٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ٩٥، ذيل ح ٣١١٧.

٧. في التهذيب والاستبصار: «عن عمر بن أذينة». وهو سهو؛ فقد توسط [عمر] بن أذينة بين [محمد] بن أبي
عمير وبين زرارة في كثير من الأسناد جداً. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ٣٦٧-٣٧٠؛ وج ٢٢،
ص ٣٨٨.

٨. «الطعيم»: الذي انتهت مدة رضاعه. راجع: معجم البحرين، ج ٦، ص ١٣١ (فطم).

٩. في حاشية «بث»: «ما درج». ويقال: درج الصبي درجاً من باب قعد: مشى قليلاً في أول ما يمشي. المصباح
المعنى، ص ١٩١ (درج).

لَهُ الْمَوْلَى - يُعَاذُ بِهِ -: لَسْتُ لَكَ بِمَوْلَى، فَقَالَ: ذَلِكَ^١ شَرٌّ لَكَ، فَطَعَنَ^٢ فِي جَنَازَةِ^٣ الْعَلَامِ، فَمَاتَ، فَأُخْرِجَ فِي سَفَطٍ^٤ إِلَى^٥ الْبَقِيعِ، فَخَرَجَ أَبُو جَعْفَرٍ^٦ وَعَلَيْهِ جُبَّةُ خَزٍّ صَفْرَاءَ، وَعِمَامَةٌ خَزٌّ صَفْرَاءَ، وَمِطْرَفٌ^٧ خَزٌّ أَصْفَرُ، فَانْطَلَقَ يَمْشِي إِلَى الْبَقِيعِ وَهُوَ مُعْتَمِدٌ عَلَى^٨، وَالنَّاسُ يُعَزُّونَهُ عَلَى ابْنِ ابْنِهِ.

فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى الْبَقِيعِ، تَقَدَّمَ أَبُو جَعْفَرٍ^٩ فَصَلَّى عَلَيْهِ وَكَبَّرَ^{١٠} عَلَيْهِ^{١١} أَرْبَعًا، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ قَدْفِينَ، ثُمَّ أَخَذَ^{١٢} بِيَدِي فَتَنَحَّى بِي، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُصَلَّى عَلَى الْأَطْفَالِ، إِنَّمَا كَانَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - يَأْمُرُ بِهِمْ، فَيَنْدَفَتُونَ مِنْ وَرَاءِ^{١٣}، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِمْ، وَإِنَّمَا صَلَّيْتُ عَلَيْهِ^{١٤} مِنْ أَجْلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ؛ كَرَاهِيَةً^{١٥} أَنْ يَقُولُوا: لَا يُصَلُّونَ عَلَى أَطْفَالِهِمْ»^{١٦}.

١. في «ي»، بح، بس، جج، «والتهذيب: «ذاك». المصباح المنير، ص ١٩١ (درج).
٢. في «بخ»، بف، «: «وطعن». والعرب تقول: طعن فلان في جنازته، ورمي في جنازته: إذا مات، أو أشرف على الموت. راجع: المغرب، ص ٩٣ (جنز)؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ٢٦٦ (طعن).
٣. في حاشية «ظ»، غ، بث، «والوافي: «جنان» والجنان - بفتح الجيم - القلب. وفي حاشية «بخ»: «جنان حباله».
٤. «السَّفَطُ»: واحد الأسفاط، وهو ما يعتبي فيه الطيب وما أشبهه من آلات النساء، ويستعار للتأبوت الصغير، ومنه: ولو أن صبيًّا حمل في سَفَط. كذا في المغرب، ص ٢٢٦ (سَفَط). وفي الوافي: «السَفَطُ: معزب سبد».
٥. في «بث» -: «إلى».
٦. «المطرف»: رداء خَزٍّ مَرَبَّعٍ ذو أعلام. أنظر: الصحاح، ج ٤، ص ٢٩٤؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٠٨ (طرف).
٧. في الوسائل والتهذيب والاستبصار: «فكَبَّرَ».
٨. في «بخ» -: «عليه».
٩. يعني من وراء الموت. وفي التهذيب والاستبصار: «من وراء وراء».
١٠. في «بخ»: «عليهم».
١١. في «بف»: «كرَاهَةً».
١٢. التهذيب، ج ٣، ص ١٩٨، ح ٤٥٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٧٩، ح ١٨٥٦، معلقاً عن الكليني. التوحيد، ص ٣٩٣، صدر ح ٥، من قوله: «تَقَدَّمَ أَبُو جَعْفَرٍ^{١٣} فَصَلَّى عَلَيْهِ» مع اختلاف. وراجع: الكافي، كتاب الزِّيِّ والتَّجَمُّلِ، باب لبس الخَزِّ، ح ١٢٤٨٨. الوافي، ج ٢٥، ص ٤٩٦، ح ٢٤٥٠٢؛ الوسائل، ج ٣، ص ٩٨، ح ٣١٢٨ ملخصاً: البحار، ج ٤٧، ص ٢٦٤، ح ٣٤.

٤٦٠٢ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ
وَالْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ
زُرَّارَةَ، قَالَ:

مَاتَ ابْنُ^١ لِأَبِي جَعْفَرٍ^٢ فَأُخْبِرَ بِمَوْتِهِ، فَأَمَرَ بِهِ^٣، فَغُسِّلَ^٤ وَكُفِّنَ^٥ وَمَشَى^٦ مَعَهُ
وَصَلَّى^٧ عَلَيْهِ وَطَرِحَتْ خُمْرَةٌ^٨، فَقَامَ عَلَيْهَا، ثُمَّ قَامَ عَلَى قَبْرِهِ حَتَّى فَرَغَ مِنْهُ، ثُمَّ
انْصَرَفَ وَانْصَرَفَتْ مَعَهُ حَتَّى إِنِّي لَأُمِشِي مَعَهُ، فَقَالَ: «أَمَا إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُصَلِّي عَلَى مِثْلِ
هَذَا - وَكَانَ ابْنُ ثَلَاثِ سِنِينَ - كَانَ عَلَيَّ^٩ يَأْمُرُ بِهِ، فَيُذْفَنُ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ، وَلَكِنْ ٢٠٨/٣
النَّاسَ صَنَعُوا شَيْئاً، فَتَحْنُ نَضَعُ مِثْلَهُ».

قَالَ: قُلْتُ: فَمَتَى تَجِبُ^{١٠} عَلَيْهِ الصَّلَاةُ^{١١}؟

فَقَالَ^{١٢}: «إِذَا عَقَلَ الصَّلَاةُ» وَكَانَ ابْنُ سِتِّ سِنِينَ.

قَالَ: قُلْتُ^{١٣}: فَمَا تَقُولُ فِي الْوُلْدَانِ؟

فَقَالَ: «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْهُمْ^{١٤}، فَقَالَ: اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا غَامِلِينَ»^{١٥}.

١. كذا في المطبوع والوافي. وفي جميع النسخ التي قبلت والوسائل: «بني».

٢. في «ي» - «فأمر به». وفي «ث» - «به». ٣. في «جس»: «وغسل».

٤. في «بخ»: «فصلى».

٥. يعني ما تقول في حالهم بعد الموت، وسيأتي تفصيل جوابه ﷺ في باب الأطفال.

٦. في «غ، بس»: «يجب».

٧. هكذا في النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «الصلاة عليه».

٨. في «غ، بث، بخ»: «قال». ٩. في «بخ، جح»: «+ وله».

١٠. الخمرة: حصيرة أو سجادة صغيرة تنسج من سعف النخل وترمل بالخيط. لسان العرب، ج ٤، ص ٢٥٨ (خمر).

١١. في الكافي، ح ٤٧٣٥: «عن الولدان والأطفال» بدل «عنهم».

١٢. الكافي، كتاب الجنائز، باب الأطفال، ح ٤٧٣٥، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد. وفيه، نفس الباب، ح ٤٧٣٦، بسند آخر عن زرارة، عن أبي عبد الله ﷺ، مع زيادة في آخره. وفيه أيضاً،

٥٦٠٣ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ زُرْعَةَ، عَنْ سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ السَّقَطِ إِذَا اسْتَوَى خَلْقُهُ^١: يَجِبُ عَلَيْهِ التُّسْلُ وَاللَّخْدُ وَالْكَفْنُ؟

فَقَالَ: «كُلُّ ذَلِكَ يَجِبُ عَلَيْهِ»^٢.

٥٦٠٤ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارٍ^٣، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام أَسْأَلُهُ عَنِ السَّقَطِ: كَيْفَ يَضَعُ بِهِ؟

فَكَتَبَ عليه السلام إِلَيَّ^٤: «السَّقَطُ يَذْفَنُ بِدَمِيهِ فِي مَوْضِعِهِ»^٥.

١. نفس الباب، صدرح ٤٧٣٢؛ ومعاني الأخبار، ص ٤٠٧، صدرح ٨٦، بسند آخر عن زرارة، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير، وفي كلها من قوله: «فما تقول في الولدان». الوافي، ج ٢٥، ص ٤٩٧، ح ٢٤٥٠٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ٩٥، ح ٣١١٩، إلى قوله: «وكان ابن سَنِّ سنين».

١. في «بف»: «خلقته».

٢. التهذيب، ج ١، ص ٣٢٩، ح ٩٦٢، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ١، ص ١٥٢، ذيل ح ٤١٨؛ المقنعة، ص ٨٣، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفيهما مع اختلاف. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٤١، ح ٢٤١٦٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥٠١، ذيل ح ٢٧٥٤.

٣. هكذا في «غ»، بخ، «بف» والوسائل والتهذيب. وفي «ظ»، «ي»، «بث»، «بج»، «جن»، والمطبوع: «علي بن مهران». وقد أكثر سهل بن زياد من الرواية عن علي بن مهزيار، وأما روايته عن علي بن مهران، فلم نجدها في موضع. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٥٢٠-٥٢١.

٤. في «بخ»، «بف»: «أصنع».

٥. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي «بج»: «أن» بدل «إلي». وفي المطبوع: «أن».

٦. حمل على ما إذا لم يتم له أربعة أشهر.

٧. التهذيب، ج ١، ص ٣٢٩، ح ٩٦١، بسنده عن الكليني. راجع: الفقيه، ج ١، ص ١٥٢، ذيل ح ٤١٨. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٤٢، ح ٢٤١٦٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥٠٢، ح ٢٧٥٨.

٤٦٠٥ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ^١، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّهُ لَمَّا قُبِضَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام، جَزَتْ فِيهِ^٢ ثَلَاثُ سَنِينَ: أَمَّا وَاحِدَةٌ، فَإِنَّهُ لَمَّا مَاتَ انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ النَّاسُ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ لِقَدِّ ابْنِ رَسُولِ اللَّهِ، فَصَعِدَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام الْمِنْبَرَ، فَحَمِدَ اللَّهَ، وَأُثْنِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، يَجْرِيَانِ بِأَمْرِهِ، مُطِيعَانِ لَهُ^٣، لَا يَنْكَسِفَانِ^٤ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِنْ^٥ انْكَسَفَتَا أَوْ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا، فَصَلُّوا.

ثُمَّ نَزَلَ عَنِ الْمِنْبَرِ^٦، فَصَلَّى بِالنَّاسِ صَلَاةَ الْكُسُوفِ، فَلَمَّا سَلَّمَ، قَالَ: يَا عَلِيُّ، قُمْ، فَجَهِّزْ ابْنِي، فَقَامَ عَلِيٌّ عليه السلام، فَغَسَلَ إِبْرَاهِيمَ وَحَنَطَهُ وَكَفَّنَهُ، ثُمَّ خَرَجَ بِهِ، وَمَضَى رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام حَتَّى انْتَهَى بِهِ إِلَى قَبْرِهِ، فَقَالَ النَّاسُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام نَسِيَ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ لَمَّا دَخَلَهُ مِنَ الْجَزَعِ عَلَيْهِ، فَانْتَصَبَ قَائِمًا، ثُمَّ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَتَانِي جَبْرِئِيلُ عليه السلام بِمَا قُلْتُمْ، رَغَمْتُمْ أَنِّي نَسِيتُ أَنْ أَصَلِّيَ عَلَى ابْنِي^٧ لَمَّا دَخَلَنِي^٨ مِنَ الْجَزَعِ،

١. هكذا في «غ»، بخ، «بف». وفي سائر النسخ والمطبوع: «عمرو بن سعيد». والصواب ما أثبتناه؛ فإنه يأتي صدر الخبر في ح ٥٦٣٤ بنفس السند وفيه: «عمرو بن عثمان».

هذا، وقد أكثر إبراهيم بن هاشم من الرواية عن عمرو بن عثمان في الأسناد، وقد تَوَسَّطَ في بعضها عمرو بن عثمان بين إبراهيم بن هاشم وبين علي بن عبد الله [الجللي]. ولم يثبت رواية إبراهيم بن هاشم، والد علي بن إبراهيم، عن عمرو بن سعيد في موضع. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٥٣٢-٥٣٣؛ وج ١٣، ص ٤٠٦. في التهذيب: - «فيه».

٣. في التهذيب والمحاسن: - «يا».

٥. في «غ»، «ذ»، «ي»، «ث»، «يح»، «بخ»، «بس»، «جح»، «جس»، «جن»: - «له». وما في المتن موافق للمطبوع والوافي والكافي، ح ٥٦٣٤ والتهذيب.

٦. في الكافي، ح ٥٦٣٤: «لا تنكسفان».

٧. في «بخ»، «جس»، والوسائل، ح ٩٩٢٣ والكافي، ح ٥٦٣٤ والتهذيب: «فإذا».

٨. في «غ»، «بخ»، والمحاسن: «من المنبر». وفي الكافي، ح ٥٦٣٤ والتهذيب: - «عن المنبر».

٩. في «ث»: - «يا».

١٠. في «بخ»، «جح»: «إبراهيم».

١١. في «ث»: + «عليه».

أَلَا وَإِنَّهُ لَيْسَ كَمَا ظَنَنْتُمْ، وَلَكِنَّ اللَّطِيفَ الْخَبِيرَ فَرَضَ عَلَيْكُمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ، وَجَعَلَ
٢٠٩/٣ لِمَوْتَاكُمْ مِنْ كُلِّ صَلَاةٍ تَكْبِيرَةً، وَأَمَرَنِي أَنْ لَا أَصْلِيَ إِلَّا عَلَى مَنْ صَلَّى.

ثُمَّ قَالَ: يَا عَلِيُّ انْزِلْ^٢، فَالْحَدِ^٣ ابْنِي، فَتَزَلْ، فَالْحَدِ^٤ إِبْرَاهِيمَ فِي لَحْدِهِ، فَقَالَ
النَّاسُ: إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَنْزِلَ فِي قَبْرِ وَلَدِهِ؛ إِذْهُ لَمْ يَفْعَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ
لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْكُمْ بِحَرَامٍ أَنْ تَنْزِلُوا فِي قُبُورِ أَوْلَادِكُمْ،
وَلَكِنِّي لَسْتُ أَمَنٌ - إِذَا خَلَّ أَحَدُكُمْ الْكَفَنَ عَنْ وَلَدِهِ - أَنْ يَلْعَبَ بِهِ الشَّيْطَانُ، فَيَذْخُلَهُ
عِنْدَ ذَلِكَ مِنَ الْجَزَعِ مَا يُخَيِّطُ أَجْرَهُ، ثُمَّ انْصَرَفَ ﷺ^٦.

٤٦٠٦ / ٨. عَنِ عَلِيِّ بْنِ شَيْزَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ الْحَرْثِ شُوشِ^٨،
عَنْ هِشَامٍ^٩، قَالَ:

١. في حاشية «بيح»: «أما».

٢. في «بيح»: «فانزل».

٣. في حاشية «بيح»: «فلحد».

٤. في «بيح، بف، والمحاسن»: «والحد».

٥. في «بيح، بف، جن، والمحاسن»: «إذا».

٦. الكافي، كتاب الصلاة، باب صلاة الكسوف، ح ٥٦٣٤. التهذيب، ج ٣، ص ١٥٤، ح ٣٢٩، بسنده عن الكليني،
وفيهما إلى قوله: «فصلّى بالناس صلاة الكسوف». المحاسن، ص ٣١٣، كتاب العلل، ح ٣١، بسند آخر، مع
اختلاف يسير. الفقيه، ج ١، ص ٥٤٠، ح ١٥٠٧، مرسلاً عن النبي ﷺ. المقنعة، ص ٢٠٩، مرسلاً عن الصادق
عن النبي ﷺ، وفيهما من قوله: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ» إلى قوله: «فَإِنْ انْكَسَفَا أَوْ وَاحِدَةً مِنْهُمَا فَصَلُّوا» مع
اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٤٩٩، ح ٢٤٥٠٨؛ وفي الوسائل، ج ٣، ص ٩٩، ح ٣١٢٩؛ وص ١٨٥،
ح ٣٣٥٧؛ و ج ٧، ص ٤٨٥، ح ٩٩٢٣ مقطوعاً؛ البحار، ج ٢٢، ص ١٥٥، ذيل ح ١٣.

٧. في التهذيب: «+ علي بن محمد». وهو سهو؛ فَإِنَّ عَلِيَّ بْنَ مُحَمَّدٍ فِي مَشَائِخِ الْكَلْبِيِّ مَشْرُوكٌ بَيْنَ عَلَانَ الْكَلْبِيِّ
وَبَيْنَ ابْنِ بِنْدَارٍ، وَلَمْ يَثْبُتْ رَوَايَتُهُمَا عَنْ عَلِيٍّ بْنِ شَيْزَةَ الْمُرَادِ بِهِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ شَيْزَةَ الْقَاسَانِي. والمتكرر
في الأسناد رواية علي بن إبراهيم - وهو المراد من علي في ما نحن فيه - عن علي بن محمد [القاساني]. راجع:
معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٤٧٧-٤٧٨.

٨. اختلف النسخ هنا بين «الجرسوس» و«الحرسوس»، و«الجرخوس» و«الجرحوس». وفي التهذيب:
«المرجوس».

٩. هكذا في النسخ والوافي والتهذيب. وفي المطبوع والوسائل: «+ بن سالم».

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنَّ النَّاسَ يُكَلِّمُونَا، وَيَرُدُّونَ^١ عَلَيْنَا قَوْلَنَا: إِنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَى الطِّفْلِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ، فَيَقُولُونَ: لَا يُصَلِّي إِلَّا عَلَى مَنْ صَلَّى؟ فَتَقُولُ: نَعَمْ، فَيَقُولُونَ: أَرَأَيْتُمْ، لَوْ أَنَّ رَجُلًا نَضْرَانِيًّا أَوْ يَهُودِيًّا أَسْلَمَ، ثُمَّ مَاتَ مِنْ سَاعَتِهِ، فَمَا الْجَوَابُ فِيهِ؟^٢ فَقَالَ: «قُولُوا لَهُمْ: أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ هَذَا^٣ الَّذِي أَسْلَمَ السَّاعَةَ، ثُمَّ افْتَرَى عَلَى إِنْسَانٍ، مَا كَانَ^٤ يَجِبُ عَلَيْهِ فِي فِرْيَتِهِ؟ فَإِنَّهُمْ سَيَقُولُونَ: يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَدُّ، فَإِذَا قَالُوا هَذَا، قِيلَ لَهُمْ: قُلُوا أَنَّ هَذَا الصَّبِيَّ الَّذِي لَمْ يُصَلِّ افْتَرَى عَلَى إِنْسَانٍ هَلْ كَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَدُّ؟ فَإِنَّهُمْ سَيَقُولُونَ: لَا، فَيُقَالُ لَهُمْ: صَدَقْتُمْ، إِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى مَنْ وَجِبَتْ^٥ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالْحُدُودُ، وَلَا يُصَلِّيَ عَلَى مَنْ لَمْ تَجِبْ^٦ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَلَا الْحُدُودُ»^٧.

٧٤ - بَابُ الْغَرِيقِ وَالْمَصْعُوقِ^٨

٤٦٠٧ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام^٩ فِي الْمَصْعُوقِ وَالْغَرِيقِ، قَالَ: «يَنْتَظَرُ بِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، إِلَّا أَنْ يَتَغَيَّرَ قَبْلَ ذَلِكَ»^{١٠}.

١. في «جن»: «أو يردون». ٢. في «بف»: «فيه».

٣. في «جن»: «هذا». ٤. في التهذيب: «هل» بدل «ما».

٥. في الوسائل: «كان».

٦. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي «ي»، «بث»، «جس» والمطبوع: «وجب».

٧. في «ظ»، «بح»، «جس»: «لا تجب». وفي «غ»، «ي»، «بث»: «لم يجب». وفي «بخ»: «لا يجب».

٨. التهذيب، ج ٣، ص ٣٣٢، ح ١٠٣٩، معلقاً عن الكليني، عن علي بن محمد، عن علي بن شيرة. الوافي، ج ٢٥، ص ٤٩٥، ح ٢٤٥٠١؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٠٠، ح ٣١٣٠.

٩. «المصعوق»: من أصابته الصاعقة، والذي غشي عليه. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٩٥ (صغق).

١٠. هكذا في النسخ والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «+ [الأول]».

١١. في «بخ»: «ذلك».

١٢. التهذيب، ج ١، ص ٣٣٨، ح ٩٩٢، بسنده عن الكليني. وفيه، ضمن ح ٩٩١، بسند آخر، من دون الإسناد.

٤٦٠٨ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

٢١٠ / ٣ سَأَلْتُهُ^١ عَنِ الْغَرِيقِ: أَيْغَسَلُ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَيُسْتَبْرَأُ». قُلْتُ: وَكَيْفَ يُسْتَبْرَأُ؟ قَالَ: «يُتْرَكُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ^٢ قَبْلَ أَنْ يَذْفَنَ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا^٣ صَاحِبُ الصَّاعِقَةِ؛ فَإِنَّهُ رُبَّمَا ظَنُّوا^٤ أَنَّهُ مَاتَ وَلَمْ يَمُتْ»^٥.

٤٦٠٩ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّوْفَلِيِّ، عَنْ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^١، قَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٢ يَقُولُ: الْغَرِيقُ يُغَسَّلُ»^٣.
٤٦١٠ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^١، قَالَ: «الْغَرِيقُ يُخْبَسُ حَتَّى يَتَغَيَّرَ^٢، وَيَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ، ثُمَّ يُغَسَّلُ، وَيُكْفَنُ».

قَالَ: وَسُئِلَ عَنِ الْمَضُوقِ، فَقَالَ: «إِذَا صُعِقَ حُبْسَ يَوْمَيْنِ، ثُمَّ يُغَسَّلُ وَيُكْفَنُ»^٣.

«إلى المعصوم»، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٤٣، ح ٢٤١٧١؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٧٤، ح ٢٦٨٤.

١. في الوسائل، ح ٢٦٨٦: «يعني أبا عبد الله». وفي التهذيب: «سألت أبا عبد الله: بدل «سأته».

٢. في «بخ»، ب: «من». ٣. في «ظ» والتهذيب: «- أياً».

٤. في «بخ»، ج: «وحاشية «بس»: «فإنهم». ٥. في حاشية «بخ» والتهذيب: «ظن».

٦. في «بخ»، ب: «قد».

٧. التهذيب، ج ١، ص ٣٣٨، ح ٩٩٠، بسنده عن علي بن الحكم، مع اختلاف يسير وزيادة. وراجع: الجعفریات،

ص ٢٠٧. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٤٣، ح ٢٤١٧٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٧٥، ح ٢٦٨٦؛ وص ٤٩٠، ذيل ح ٢٧٢٠.

٨. التهذيب، ج ١، ص ٣٣٨، ح ٩٨٩، بسنده عن الحسين بن يزيد، عن السكوني. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٤٤،

ح ٢٤١٧٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٨٩، ح ٢٧١٧.

٩. في «ظ»: «+ الساباطي». ١٠. في «جس»: «حتى يتغير».

١١. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٤٤، ح ٢٤١٧٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٧٥، ح ٢٦٨٧، وفيه، ص ٤٨٩، ح ٢٧١٦، إلى قوله:

«قد مات، ثم يغسل ويكفن».

٤٦١١ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ
الْخَالِقِ أَخِي شَهَابِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ، قَالَ:
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «خَمْسٌ^٢ يُنْتَظَرُ بِهِمْ^٣ إِلَّا^٤ أَنْ يَنْتَفِرُوا: الْغَرِيقُ، وَالْمَضْغُوقُ،
وَالْمَبْطُونُ^٥، وَالْمَهْدُومُ، وَالْمَدْحَنُ^٦».

٤٦١٢ / ٦. أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:
أَصَابَ^٧ بِمَكَّةَ سَنَةٌ مِنَ السِّنِينَ صَوَّاعِقُ كَثِيرَةٌ^٨ مَاتَ مِنْ ذَلِكَ خَلْقٌ كَثِيرٌ، فَدَخَلْتُ
عَلَى أَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، فَقَالَ - مُبْتَدِئًا مِنْ غَيْرِ أَنْ أَسْأَلَهُ -: «يَنْبَغِي لِلْغَرِيقِ وَالْمَضْغُوقِ أَنْ
يَتَرَبَّصَ بِهِ^٩ ثَلَاثًا^{١٠} لَا يَدْفَنُ، إِلَّا^{١١} أَنْ تَجِيءَ^{١٢} مِنْهُ رِيحٌ تَذُلُّ^{١٣} عَلَى مَوْتِهِ^{١٤}.
قُلْتُ^{١٥}: جُعِلَتْ فِدَاكَ، كَأَنَّكَ تُخْبِرُنِي أَنَّهُ^{١٦} قَدْ دَفِنَ^{١٧} نَاسٌ كَثِيرٌ أَخْيَاءُ؟

١. في «بف، جح» والتهذيب والخصال: «بن». وفي الوسائل: «بن». وإسماعيل هذا، هو إسماعيل بن عبد الخالق بن عبد ربّه، وعمّه هو شهاب بن عبد ربّه. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٧، الرقم ٥٠.
٢. فعليه، يظهر ما في الوسائل من السهو؛ فَإِنَّ «ابن أخي شهاب» وصف لإسماعيل، لا لعبد الخالق، فلا بد من إظهار حمزة «ابن».
٣. في الفقيه: «ثلاثة أيام».
٤. في «جن» وحاشية «بخ» والخصال: «إلى».
٥. في «بث» وحاشية «بخ»: «والمطعون». و«المبطون»: الذي يموت بمرض البطن، وهو داء أو إسهال أو انتفاخ في البطن، والمراد بعض أفراد المشبهة. راجع: مجمع البحرين، ج ٦، ص ٢١٥ (بطن).
٦. الخصال، ص ٣٠٠، باب الخمسة، ح ٧٤؛ والتهذيب، ج ١، ص ٣٣٧، ح ٩٨٨، يستدعي عن محمد بن عيسى. الفقيه، ج ١، ص ١٥٦، ذيل ح ٤٣٧، الوافي، ج ٢٤، ص ٣٤٥، ح ٢٤١٧٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٧٤، ح ٢٦٨٥.
٧. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والتهذيب. وفي «ي، جن» وحاشية «بخ» والمطبوع والوسائل: «الناس».
٨. في التهذيب: «كثيرة».
٩. في «غ، بخ، بف» وحاشية «بخ»: «بهما».
١٠. في «غ»: «ثلاثة». وفي «بخ، بف»: «ثلاثة أيام».
١١. في «بخ»: «إلى».
١٢. في «غ، ي، بث، بخ، بس، جح، جن» والوسائل والتهذيب: «أَنْ يَجِيءَ».
١٣. في التهذيب: «يدلّ».
١٤. في «غ، بخ، بف»: «موتهما».
١٥. في «بخ»: «فقلت». وفي التهذيب: «وله».
١٦. في التهذيب: «أنّه».
١٧. في «بخ، بف»: «دفن» بدون «قد».

فَقَالَ: «نَعَمْ يَا عَلِيُّ، قَدْ دَفِنَ^١ نَاسٌ كَثِيرٌ أَخْيَاءَ مَا مَاتُوا إِلَّا فِي قُبُورِهِمْ».^٢

٧٥- بَابُ الْقَتْلِ

١/٤٦١٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ ابْنِ تَغْلِبٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الَّذِي يَقْتُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ: أَيْغَسُّ وَيَكْفَنُ وَيَحْنُطُ؟^٣
 قَالَ: «يُذْفَنُ كَمَا هُوَ فِي ثِيَابِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِهِ رَمَقٌ ثُمَّ مَاتَ؛ فَإِنَّهُ يُغَسُّ وَيَكْفَنُ
 وَيَحْنُطُ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ»؛ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله صَلَّى عَلَى حَمْرَةَ، وَكَفَنَهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ قَدْ
 جُرِّدَ^٤.^٥

١. في «بخ، بف»: «دفن» بدون «قد».

٢. التهذيب، ج ١، ص ٣٣٨، ح ٩٩١، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٤٥، ح ٢٤١٧٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٧٥، ح ٢٦٨٨.

٣. في الاستبصار: «+ ويصلي عليه».

٤. في الاستبصار: «+ ويصلي عليه». وقد ذكر هاهنا في مرآة العقول، ج ١٤، ص ١٤٤ ست مسائل، قال في سادستها: «لا خلاف بين الأصحاب في وجوب الصلاة عليه، قال في التذكرة: الشهيد يصلي عليه عند علمائنا أجمع، وبه قال الحسن وسعيد بن المسيب والثوري وأبو حنيفة والمزني وأحمد في رواية، وقال الشافعي ومالك وإسحاق وأحمد في رواية: لا يصلي عليه. انتهى. أقول: هـذا الخبر مما استدلل به الأصحاب على الوجوب، ولا يخفى أنه يدل ظاهراً على أن الصلاة تابعة للكفن؛ لأنه لم يذكر الصلاة في الأول وذكرها في ما إذا أخرج وبه رمق، وعلل صلاة حمزة وتكفينه بأنه كان قد جرد. ويمكن أن يؤول بأن التعليل للتكفين فقط، وعدم ذكر الصلاة أولاً لا يدل على النفي، وما ذكره آخراً - إذا قطعنا عنه التعليل - يدل على لزوم الصلاة مطلقاً. وراجع: تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٣١، المسألة ١٨١.

٥. في الفقيه: «+ وحنطه».

٦. في «ظ، غ، ي، بس، بف، جع، جس» والفقيه والتهذيب: «قد».

٧. في الوافي: «كان تجريده كان عن بعض ثيابه دون بعض، إلا أنه لم يبق عليه ما يكفيه لكفنه، ولهذا كفنه بأخره يدل على ما قلناه ما يأتي، وبهذا يوافق الأخبار».

٨. التهذيب، ج ١، ص ٣٣١، ح ٩٦٩، بسنده عن الكليني. الاستبصار، ج ١، ص ٢١٤، ح ٧٥٥، معلقاً عن الكليني.

٤٦١٤ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ وَزُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ^١: كَيْفَ رَأَيْتَ، الشَّهِيدَ يُدْفَنُ بِدِمَائِهِ؟
 قَالَ: «نَعَمْ، فِي ثِيَابِهِ بِدِمَائِهِ^٢، وَلَا يَحْنُطُ، وَلَا يَغْسَلُ^٣، وَيُدْفَنُ كَمَا هُوَ».
 ثُمَّ قَالَ: «دَفَنَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَمَّةَ حَمْزَةَ فِي ثِيَابِهِ^٤ بِدِمَائِهِ الَّتِي أُصِيبَ فِيهَا،
 وَرَدَّاهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِرِدَائِهِ^٥، فَقَصَرَ عَنْ رِجْلَيْهِ، فَدَعَا لَهُ بِإِذْخِرٍ^٦، فَطَرَحَهُ عَلَيْهِ، وَصَلَّى^٧
 عَلَيْهِ سَبْعِينَ صَلَاةً^٨، وَكَثَّرَ عَلَيْهِ سَبْعِينَ تَكْبِيرَةً^٩».

١. الفقيه، ج ١، ص ١٥٩، ح ٤٤٤، معلقاً عن أبان بن تغلب، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٤٧، ح ٢٤١٨١؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥٠٩، ح ٢٧٧٤.

١. في «بث، بس، جن»: «وله».

٢. في «بف»: «ودمائه».

٣. في الاستبصار: «ولا يغسل ولا يحنط».

٤. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام في ثيابه، ربما يتوهم المنافاة بين هذا وبين ما مر في الخبر السابق من تجريده، وأقول: يمكن التوفيق بوجهين: الأول: أن يكون ضمير «ثيابه» راجعاً إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، وضمير «دمائه» إلى حمزة.

الثاني: أن يكون المراد بالتجريد عن بعض ثيابه، فرداه النبي صلى الله عليه وسلم؛ ليستبر جميع بدنه».

٥. في التهذيب: «وزاده».

٦. في البحار: «بردائه».

٧. «الإذخر» بكسر الهمزة: نبات ذكي الريح، إذا جف أبيض. راجع: المصباح المنير، ص ٢٠٧ (ذخر).

٨. في البحار: «فصلَّى».

٩. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام سبعين صلاة، أي سبعين دعاء خارجاً عن الصلاة، أو قرأ مع كل تكبير دعاء بناء على ما يظهر من بعض الأخبار من أنه تعدد الصلاة عليه كان باعتبار التشريك. ويحتمل أن يكون السبعون في الدعاء على التغليب بناء على أن أكثر التكبيرات مع الدعاء. ويحتمل على بعد أن يكون المراد بالصلاة الصلاة التامة، وبالتكبير تكبيرة الافتتاح، والثاني أظهر. واستدل بهذا الخبر أيضاً على وجوب الصلاد على الشهيد».

١٠. التهذيب، ج ١، ص ٣٣١، ح ٩٧٠؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢١٤، ح ٧٥٦، بسندهما عن الكليني، وفي الأخير

إلى قوله: «ولا يغسل ويدفن كما هو» الكافي، كتاب الجنائز، باب من زاد على خمس تكبيرات، ح ٤٥١٤،

بسند عن زرارة، وتام الرواية فيه: «صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم علي حمزة سبعين صلاة». الوافي، ج ٢٤، ص ٣٤٨،

ح ٢٤١٨٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥٠٩، ح ٢٧٧٥؛ البحار، ج ٢٢، ص ٢٨١، ح ٣٩ من قوله: «قال: دفن رسول

الله صلى الله عليه وسلم».

٤٦١٥ / ٣. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ أَبِي مَرْزِيمٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «الشَّهِيدُ إِذَا كَانَ بِهِ رَمَقٌ، غُسَلَ وَكُفِّنَ وَحُطِّطَ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ رَمَقٌ، دُفِنَ^١ فِي أَثْوَابِهِ^٢».

٤٦١٦ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ^٤، عَنْ أَبِي الْجَوَازِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلْوَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبَانِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٥ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: يُنَزَّعُ عَنِ الشَّهِيدِ: الْفَرْوُ، وَالْخُفُّ، وَالْقَلَنْسُوَّةُ، وَالْعِمَامَةُ، وَالْمِنْطَقَةُ، وَالسَّرَاوِيلُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَصَابَهُ دَمٌ، فَإِنْ أَصَابَهُ دَمٌ^٦».

١. في الفقيه: «كُفِّنَ». ٢. في «بخ، بف»: «في ثيابه».

٣. التهذيب، ج ١، ص ٣٣١، ح ٩٧١؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢١٤، ح ٧٥٧، بسندهما عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ٥٩، ح ٤٤٣، معلقاً عن أبي مريم الأنصاري. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٤٨، ح ٢٤١٨٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥٠٦، ذيل ح ٢٧٦٨.

٤. الخبر رواه الصدوق في الخصال، ص ٣٣٣، ح ٣٣، بسنده عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبي الجوزاء المتبني عن عبد الله، عن الحسين بن علوان. وأحمد بن أبي عبد الله، هو أحمد بن محمد بن خالد. ويأتي في ح ٤٦٢٣، رواية عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبي الجوزاء، عن الحسين بن علوان، عن عمرو بن خالد، عن زيد بن علي، عن أبان عليه السلام، قال: قال: أمير المؤمنين عليه السلام.

والظاهر زيادة «عن أبيه» في ما نحن فيه؛ فَإِنَّ طَبَقَةَ أَبِي الْجَوَازِ لَا تَلَامُ رِوَايَةَ مُحَمَّدَ بْنَ خَالِدِ الْبَرْقِيِّ عَنْهُ؛ فَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ كِتَابَهُ. وَوَرَدَ فِي الْأَسْنَادِ رِوَايَةُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ وَسَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُ. رَاجِعْ: رِجَالُ النَّجَاشِيِّ، ص ٤٥٩، الرِّقْمُ ١٢٥٢؛ مَعْجَمُ رِجَالِ الْحَدِيثِ، ج ٢١، ص ٣٦٩.

هذا، وَقَدْ تَكَرَّرَ فِي الْأَسْنَادِ رِوَايَةُ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ [بْنِ يَحْيَى]، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي الْجَوَازِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلْوَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ، وَالمُتَشَبِّعِ فِي الْأَسْنَادِ يَرَى أَنَّ الْمَرَادَ مِنْ أَبِي جَعْفَرٍ فِي لِسَانِ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى، هُوَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنَ خَالِدٍ. رَاجِعْ: مَعْجَمُ رِجَالِ الْحَدِيثِ، ج ٢١، ص ٣٦٨.

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّ مَا أَشْرَنَّا إِلَيْهِ؛ مِمَّا وَرَدَ فِي الْكَافِيِّ، ح ٤٦٢٣، رَوَاهُ الشَّيْخُ الطُّوسِيُّ فِي التَّهْذِيبِ، ج ١، ص ٣٣٣، ح ٩٧٥، بِسَنَدِهِ عَنْ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي الْجَوَازِ.

٥. في «جس»: «+عليّ». ٦. في «بخ، بف»: «من».

٧. في «بف، جس»: «والخصال» - «فإن أصابه دم».

تُرِكَ^١، وَلَا يُتْرَكُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مَعْقُودٌ إِلَّا حُلٌّ^٢.

٤٦١٧ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَجْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبَانِ بْنِ

تَغْلِبٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «الَّذِي يَقْتُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُدْفَنُ فِي ثِيَابِهِ، وَلَا يُغَسَّلُ، إِلَّا أَنْ يُدْرِكَهُ الْمُسْلِمُونَ وَبِهِ رَمَقٌ، ثُمَّ يَمُوتُ بَعْدَ؛ فَإِنَّهُ يُغَسَّلُ وَيُكْفَنُ وَيُحْنَطُ؛ إِنْ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام كَفَنَ حِمْرَةً فِي ثِيَابِهِ^٣، وَلَمْ يُغَسَّلْ، وَلَكِنَّهُ صَلَّى عَلَيْهِ^٤.

٧٦- بَابُ أَكْلِ السَّبْعِ وَالطَّيْرِ وَالْقَتِيلِ يُوجَدُ بَعْضُ جَسَدِهِ وَالْحَرِيقُ^٥

٤٦١٨ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ الْعَمْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ:

عَنْ أَخِيهِ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَأْكُلُهُ السَّبْعُ وَالطَّيْرُ^٦، فَتَبَقَى^٧

عِظَامُهُ بِغَيْرِ لَحْمٍ: كَيْفَ يُضْنَعُ بِهِ؟

قَالَ: «يُغَسَّلُ وَيُكْفَنُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ وَيُدْفَنُ، وَإِذَا كَانَ الْمَيِّتُ نِصْفَيْنِ، صَلَّى عَلَى

١. في «ي»: «+ عليه». وفي الخصال: «فترك».

٢. التهذيب، ج ١، ص ٣٣٢، ح ٩٧٢، بسنده عن الكليني. الخصال، ص ٣٣٣، باب السنة، ح ٣٣، بسنده عن أحمد

بن أبي عبد الله البرقي، عن أبي الجوزاء المتبني بن عبد الله، عن الحسين بن علوان. الفقيه، ج ١، ص ١٥٩،

ح ٤٤٦، مراسلاً عن أمير المؤمنين عليه السلام. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٤٩، ح ٢٤١٨٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥١٠، ح ٢٧٧٧.

٣. في البحار: «بثيابه». ٤. في «ج»: «ولكن».

٥. التهذيب، ج ١، ص ٣٣٢، ح ٩٧٣، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٤٨، ح ٢٤١٨٤؛ الوسائل، ج ٢،

ص ٥١٠، ح ٢٧٧٦؛ البحار، ج ٢٠، ص ١٠٦، ح ٣١، من قوله: «إِنْ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام كَفَنَ حِمْرَةً».

٦. في «غ، ي»: «والطير والحريق والقَتِيل يوجد بعض جسده».

٧. في الفقيه والتهذيب، ج ٣: «أو الطير».

٨. في «غ، ي، بح، جح، جس»: «فيقي». وفي التهذيب، ج ١: «ويبقى».

٩. في التهذيب: «وإذا».

النَّصْفِ الَّذِي فِيهِ الْقَلْبُ»^١.

٢ / ٤٦١٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ جَعْبِلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا قُتِلَ قَتِيلٌ، فَلَمْ يَوْجَدْ إِلَّا لَحْمٌ بِلَا عَظْمٍ^٢، لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ؛ وَإِنْ وَجِدَ عَظْمٌ^٣ بِلَا لَحْمٍ، صَلَّيْ عَلَيْهِ»^٤.

• قَالَ^٥: «وَرَوَيْ: «أَنَّهُ لَا يُصَلَّى عَلَى الرَّأْسِ إِذَا أُفْرِدَ مِنْ^٦ الْجَسَدِ»^٧.

٣ / ٤٦٢٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَعْضِ

أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا وَجِدَ الرَّجُلُ قَتِيلًا، فَإِنْ وَجِدَ لَهُ عَضْوً تَامًا، صَلَّي عَلَيْهِ وَدَفِنَ؛ وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ لَهُ عَضْوً تَامًا، لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ وَدَفِنَ»^٨.

١. التهذيب، ج ١، ص ٣٣٦، ح ٩٨٣، بسنده عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ١٥٨، ح ٤٤١، معلقاً عن علي بن جعفر، إلى قوله: «يُصَلَّى عَلَيْهِ وَيَدْفَنُ». التهذيب، ج ٣، ص ٣٢٩، ح ١٠٢٧، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. فقه الرضا عليه السلام، ص ١٧٣، إلى قوله: «يُصَلَّى عَلَيْهِ وَيَدْفَنُ» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٨٩، ح ٢٤٤٨٩؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٣٦، ذيل ح ٣٢٢٠.

٢. هكذا في «ظ، غ، ي، بخ، بس، بف، جس، جن». وفي «بث، بح، جح» والمطبوع والوسائل والتهذيب: «عظماً».

٣. في «ي، بث، بح، بس، جح، جس، جن»: «عظماً».

٤. التهذيب، ج ١، ص ٣٣٦، ح ٩٨٤، بسنده عن الكليني. وفيه، ج ٣، ص ٣٢٩، ح ١٠٣١، بسنده عن علي بن أحمد بن أبي نصر، عن أبيه، عن جميل بن درّاج، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٩٠، ح ٢٤٤٩١؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٣٦، ح ٣٢٢٢.

٥. الظاهر أنَّ الضمير المستتر في «قال» راجع إلى مصنف الكتاب، كما هو مقتضى التنصيص في الروايات الذيلية المبدؤة بـ «وروي».

٦. في حاشية «بح»: «عن».

٧. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٩٠، ح ٢٤٤٩٢؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٣٧، ح ٣٢٢٤.

٨. التهذيب، ج ١، ص ٣٣٧، ح ٩٨٧، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن محمد بن خالد، عن ذكره، عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ١، ص ١٦٧، ح ٤٨٥، مرسلاً، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٩٠، ح ٢٤٤٩٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٣٧، ح ٣٢٢٣؛ البحار، ج ٨٢، ص ٨، ذيل ح ٧.

٤٦٢١ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ رَفَعَهُ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا قُطِعَ مِنَ الرَّجُلِ قِطْعَةٌ، فَهُوَ مَيِّتَةٌ، وَإِذَا مَسَّهُ
الرَّجُلُ، فَكُلُّ مَا كَانَ فِيهِ عَظْمٌ فَقَدْ وَجَبَ عَلَى مَنْ مَسَّهُ الْغُسْلُ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ عَظْمٌ،
فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ».^٢

٤٦٢٢ / ٥ . سَهْلٌ^٤، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ^٥، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا وَسَطَ الرَّجُلُ نِصْفَيْنِ^٦، صُلِّيَ عَلَى^٧ الَّذِي فِيهِ
الْقَلْبُ».^٨

٤٦٢٣ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي الْجَوَّزَاءِ، عَنْ
الْحُسَيْنِ بْنِ عَلْوَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ آبَائِهِ عليهم السلام، قَالَ:
«قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - وَسُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَخْتَرِقُ^٩ بِالنَّارِ،
فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَصُبُّوا عَلَيْهِ الْمَاءَ صَبًّا^{١٠}، وَأَنْ.....»

١. في «غ»، بخ، جج، وحاشية «جن» والتهذيب والاستبصار: «فهي». وفي «بث»: «وهي».

٢. في «بح» والتهذيب والاستبصار: «فإذا».

٣. التهذيب، ج ١، ص ٤٢٩، ح ١١٣٦٩؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٠٠، ح ٣٢٥، معلقاً عن سعد بن عبدالله، عن
أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. الوافي، ج ٦، ص ٤٢٩، ح ٤٦٣٣؛
الوسائل، ج ٣، ص ٢٩٤، ذيل ح ٣٦٨٩.

٤. السند معلق على سابقه. ويروي عن سهل، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

٥. في حاشية «بث»: «الحسن».

٦. في «غ»، بث، بخ، بف، والوسائل والفتية والتهذيب: «بنصفين».

٧. في الوسائل والفتية: «+ النصف».

٨. التهذيب، ج ١، ص ٣٣٧، ح ٩٨٥، بسنده عن الكليني. الفتية، ج ١، ص ١٦٧، ذيل ح ٤٨٥. الوافي، ج ٢٤،
ص ٤٩١، ح ٢٤٤٩٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٣٧، ح ٣٢٢٥.

٩. في «ظ»: «يُحرق».

١٠. في مرآة العقول، ج ١٤، ص ١٥٧: «قوله عليه السلام: «أَنْ يَصُبُّوا عَلَيْهِ الْمَاءَ، أَيْ لَا يَمَسُّ جَسَدَهُ وَلَا يَدْلُكُ، بَلْ يَكْتَفَى

يُصَلِّي عَلَيْهِ^١.

٤٦٢٤ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ^٢، عَنِ الدُّهْقَانِ، عَنْ دُرُسْتٍ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ، قَالَ^٣:

اغْسِلْ كُلَّ شَيْءٍ مِنَ الْمَوْتَى: الْغَرِيقِ، وَأَكِيلِ السَّبْعِ، وَكُلَّ شَيْءٍ إِلَّا مَا قُتِلَ بَيْنَ الصَّفَيْنِ، فَإِنْ كَانَ بِهِ رَمَقٌ غُسْلٌ، وَإِلَّا فَلَا^٤.

٧٧- بَابُ مَنْ يَمُوتُ فِي السَّفِينَةِ وَلَا يُقَدَّرُ

عَلَى الشَّطِّ* أَوْ يُصَابُ وَهُوَ غُرَبَانٌ

٤٦٢٥ / ١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ؛

«بالصب» لخوف تآثر جلده عند ذلك. قال في المتهى: ويصب الماء على المحترق والمجدور و صاحب القروح ومن يخاف تآثر جلده من المس؛ لأجل الضرورة، ولو خيف من ذلك أيضاً يتم بالتراب؛ لأنه في محل الضرورة....

فائدة: قال الشهيد في الذكرى: يلوح من الاختصار على الصب الإجزاء بالقراح؛ لأن المائتين الآخرين لا يتم فائدتهما بدون ذلك غالباً، و حيثئذ فالظاهر الإجزاء بالمرة؛ لأن الأمر لا يدل على التكرار. انتهى. أقول: يظهر من سياق الخبر ما ذكره، لكن التمسك بعدم الفائدة غير تام. وراجع: متهى المطلب، ج ٧، ص ١٩٣؛ ذكرى الشيعة، ج ١، ص ٣٢٨.

١. التهذيب، ج ١، ص ٣٣٣، ح ٩٧٦، بسنده عن أبي الجوزاء. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٤٥، ح ٢٤١٧٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥١٣، ذيل ح ٢٧٨٢.

٢. في «بخ» وحاشية «ظ، بس» والوسائل: «سعيد». وهو سهو؛ فقد روى إبراهيم بن هاشم كتاب علي بن معبد، كما روى عنه في بعض الأسناد. وأما رواية إبراهيم بن هاشم، عن علي بن سعيد فلم تثبت. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٢٦٥، الرقم ٣٧٨؛ معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٥٣١.

٣. في حاشية «بث»: «+ وقال».

٤. التهذيب، ج ١، ص ٣٣٠، ح ٩٦٧، بسنده عن علي بن معبد، عن عبيد الله بن الدهقان، عن أبي خالد. الاستبصار، ج ١، ص ٢١٣، ح ٧٤٦، بسنده عن علي بن سعيد، عن عبيد الله بن الدهقان، عن أبي خالد، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٤٩، ح ٢٤١٨٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥٠٧، ذيل ح ٢٧٧٠.

٥. «الشط»: جانب النهر أو جانب الوادي. المصباح المنير، ص ٣١٣ (شطط).

و مُحَمَّدٌ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ الْحُرِّ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ مَاتَ فِي سَفِينَةٍ^١ فِي الْبَحْرِ: كَيْفَ يُصْنَعُ بِهِ؟
قَالَ: «يُوضَعُ فِي خَابِيَةٍ^٢، وَيُوكَى^٣ رَأْسُهَا، وَيُطْرَحُ فِي الْمَاءِ»^٤.

٤٦٢٦ / ٢. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ^٥، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ ٣/ ٢١٤

رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّجُلِ يَمُوتُ مَعَ الْقَوْمِ فِي الْبَحْرِ، فَقَالَ: «يُعْسَلُ وَيُكْفَنُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ، وَيُثْقَلُ، وَيُرْمَى بِهِ^٦ فِي الْبَحْرِ»^٧.

٤٦٢٧ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ فِي السَّفِينَةِ، وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الشَّطِّ،

١. في «بخ، بف»: «في السفينة».

٢. خبأ الشيء، يخبؤه خبئاً: ستره، ومنه الخابية - تركوا همزتها -: الحب. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٤٦؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ١٠٢ (خبأ).

٣. «ويوكى»، أي يشد، ومنه الوكاء: ما يشد به الكيس ورباط القرية وغيرها. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٦؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٤٠٥ (وكى).

٤. التهذيب، ج ١، ص ٢٤٠، ح ٩٩٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢١٥، ح ٧٥٦، بسندهما عن صفوان، عن عبدالله بن مسكان. الفقيه، ج ١، ص ١٥٧، ح ٤٣٩، مرسلأ، وفي كلهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٣٧، ح ٢٤٦٠٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٠٦، ذيل ح ٣٤١٧.

٥. في الاستبصار: - عن الحسن بن محمد. وقد تكررت في الأسناد رواية حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد - وهو ابن سماعة - عن غير واحد، عن أبان بن عثمان.

٦. في «بس، بف»: - «به».

٧. التهذيب، ج ١، ص ٣٣٩، ح ٩٩٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢١٥، ح ٧٥٩، بسندهما عن الكليني. وفي التهذيب، ج ١، ص ٣٣٩، ح ٩٩٥، وقرب الإسناد، ص ١٣٨، ح ٤٩١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن أمير المؤمنين عليه السلام. الفقيه، ج ١، ص ١٥٧، ح ٤٣٨، مرسلأ، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٣٧، ح ٢٤٦٠٢؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٠٦، ح ٣٤١٩.

قَالَ: «يَكْفَنُ وَيُخَنِّطُ وَيُلْفُ^١ فِي ثَوْبٍ^٢، وَيُلْقَى فِي الْمَاءِ»^٣.

٤ / ٤٦٢٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ،

عَنْ مَرْوَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: مَا تَقُولُ فِي قَوْمٍ كَانُوا فِي سَفَرٍ، فَهُمْ^٥ يَمْشُونَ عَلَى سَاحِلِ

الْبَحْرِ، فَإِذَا هُمْ بِرَجُلٍ مَيِّتٍ غَرِيَابٍ قَدْ لَفَظَهُ الْبَحْرُ^٦ وَهُمْ غَرَاةٌ، لَيْسَ عَلَيْهِمْ إِلَّا إِزَارٌ،

كَيْفَ يُصَلُّونَ عَلَيْهِ وَهُوَ غَرِيَابٌ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ فَضْلُ ثَوْبٍ يَكْفُونَهُ^٧ فِيهِ^٨؟

قَالَ^٩: «يُخَفِّرُ لَهُ، وَيُوضَعُ فِي لَحْدِهِ، وَيُوضَعُ^{١٠} اللَّيْنُ عَلَى عَوْرَتِهِ لِتَسْتَرِ^{١١} عَوْرَتَهُ

بِاللَّيْنِ، ثُمَّ^{١٢} يُصَلَّى عَلَيْهِ، ثُمَّ يُدْفَنُ».

قَالَ: قُلْتُ: فَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ إِذَا دُفِنَ؟

١. في «ظ، غ، ي، بث، بح، بخ، بس، بف، جح، جس» والوسائل والتهذيب والاستبصار: - «ويلف».

٢. في الاستبصار: + «ويصلى عليه».

٣. التهذيب، ج ١، ص ٣٣٩، ح ٩٩٤؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢١٥، ح ٧٦٠، بسندهما عن الكليني. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٣٨، ح ٢٤٦٠٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٠٧، ح ٣٤٢٠.

٤. هكذا في «بث، بح، بخ، بف، جح» وحاشية «ظ» والوسائل. وفي «ي، بس، جن» والمطبوع: - «عن أحمد بن محمد». وفي «ظ، جن» وحاشية «بس»: «أحمد بن محمد، عن أبي نصر». والمتكرر في الأسناد رواية عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن [أحمد بن] محمد بن أبي نصر.

والخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٣، ص ١٧٩، ح ٤٠٦، و ص ٣٢٧، ح ١٠٢٢؛ بإسناده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن مروان [بن مسلم]، عن عمار بن موسى.

٥. في «ي»: «سفرهم» بدل «سفر، فهم». وفي الفقيه والتهذيب: «لهم» بدل «فهم».

٦. «لفظه البحر»، أي رماه إلى الساحل. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٤٦١ (لفظ).

٧. في «ظ، غ، ي، بث، بخ، بف، جن» وحاشية «جح»: «يلقونه». وفي «بس»: «يلقونه».

٨. في «بخ، بف»، والفقيه والتهذيب، ص ١٧٩: «به».

٩. في «بخ، بف»: «فقال».

١٠. في «بث»: + «عليه».

١١. في «غ، بث، بخ، بس، بف، جح، جس، جن»: «ليستر». وفي حاشية «بح»: «وتستر».

١٢. في حاشية «بح»: «و».

قَالَ: لَا، لَا يَصَلِّي^١ عَلَى الْمَيِّتِ بَعْدَ مَا يُدْفَنُ^٢، وَلَا يَصَلِّي عَلَيْهِ وَهُوَ غُزَيَّانٌ حَتَّى تَوَارَى عَوزَتُهُ^٣.

٧٨- بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَضْلُوبِ وَالْمَرْجُومِ وَالْمُقْتَصِّ مِنْهُ

١ / ٤٦٢٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مِسْمَعٍ كَزْدِيْنِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمَرْجُومُ وَالْمَرْجُومَةُ يَغْسَلَانِ وَيَحْتَطَّانِ^٤، وَيُلْبَسَانِ الْكَفْنَ^٥ قَبْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرْجَمَانِ، وَيَصَلَّى عَلَيْهِمَا، وَالْمُقْتَصُّ مِنْهُ بِمَنْزِلَةِ ذَلِكَ يَغْسَلُ^٦ ٢١٥/٣ وَيَحْتَطُّ^٧، وَيُلْبَسُ الْكَفْنَ^٨، وَيَصَلَّى عَلَيْهِ^٩».

٢ / ٤٦٣٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^{١١}، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيِّ، قَالَ:

١. في «بث» والتهذيب: «قال: لا يصلِّي». وفي حاشية «بف»: «قال: لا، ولا يصلِّي».

٢. في «ظ» وحاشية «بج، جع»: «دفن».

٣. التهذيب، ج ٣، ص ١٧٩، ح ٤٠٦؛ و ص ٣٢٧، ح ١٠٢٢، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر. الفقيه، ج ١، ص ١٦٦، ح ٤٨٢، معلقاً عن عمار بن موسى الساباطي، إلى قوله: «ثم يصلِّي عليه ثم يدفن» وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٨٧، ح ٢٤٤٨٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٣١، ذيل ح ٣٢٠٩.

٤. في «جن»: «فيحْتَطَّان». وفي التهذيب: «يغسلان ويحتطَّان» بدل «يغسلان ويحتطَّان».

٥. في «جس»: «يُكْفَنَان» بدل «يلبسان الكفن». في «بخ»: «يغسل». وفي التهذيب: «يغسل».

٦. في «بف»: «ولبس».

٧. في الفقيه: «ثم يقاد».

٨. التهذيب، ج ١، ص ٣٣٤، ح ٩٧٨، بسنده عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ١٥٧، ح ٤٤٠، مرسلاً عن أمير المؤمنين عليه السلام. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٥٠، ح ٢٤١٨٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥١٣، ح ٢٧٨٤.

٩. هكذا في «بث»، بخ، بس، بف، جس، وهامش «ظ» وحاشية المطبوع نقلاً من أكثر النسخ والتهذيب. وفي «ظ»، ي، بج، جع، جن، والمطبوع والوسائل: «عن أبيه».

سَأَلْتُ الرَّضَاءَ عَنِ الْمَضْلُوبِ؟

فَقَالَ: «أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ جَدِّي ﷺ صَلَّى عَلَى عَمِّهِ؟»

قُلْتُ: أَعْلَمُ ذَلِكَ^١، وَلَكِنِّي لَا أَفْهَمُهُ مَبْنًى.

فَقَالَ^٢: «أَبَيِّنُهُ لَكَ، إِنْ كَانَ وَجْهُ الْمَضْلُوبِ إِلَى الْقِبْلَةِ، فَقُمْ عَلَى مَنْكِبِهِ الْأَيْمَنِ؛

وَإِنْ كَانَ قَفَاهُ إِلَى الْقِبْلَةِ، فَقُمْ عَلَى مَنْكِبِهِ الْأَيْسَرِ؛ فَإِنَّ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةً؛

وَإِنْ كَانَ مَنْكِبُهُ الْأَيْسَرُ إِلَى الْقِبْلَةِ، فَقُمْ عَلَى مَنْكِبِهِ الْأَيْمَنِ؛ وَإِنْ كَانَ مَنْكِبُهُ الْأَيْمَنُ

إِلَى الْقِبْلَةِ، فَقُمْ عَلَى مَنْكِبِهِ الْأَيْسَرِ، وَكَيْفَ^٣ كَانَ مُنْخَرِفًا، فَلَا تَزَايِلُ^٤ مَنَاقِبَهُ، وَلْيَكُنْ

وَجْهَكَ إِلَى مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، وَلَا تَسْتَقْبِلْهُ^٥، وَلَا تَسْتَدْبِرْهُ^٦ أَلْبَتَّةَ^٧.

قَالَ أَبُو هَاشِمٍ: وَقَدْ فَهِمْتُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَهَمَّتُهُ وَاللَّهِ^٨.

٢١٦/٣ ٤٦٣١ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَغْرُوفٍ، عَنِ

الْيَعْقُوبِيِّ، عَنْ مُوسَى بْنِ عِيسَى^٩، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَيْسَرٍ، عَنْ هَارُونَ بْنِ الْجَهْمِ، عَنِ

السَّكُونِيِّ:

١. والمطلون صححة ما أنبتاه؛ لخلو أقدم النسخ وأحسنها من هذه العبارة، ولما قدّمناه في الكافي، ذيل ح ١٨ من

إمكان رواية علي بن إبراهيم، عن أبي هاشم الجعفري، فلا حظ.

١. في «ي، بح، جس» والوسائل والتهذيب والعيون: «ذلك».

٢. هكذا في «غ، ب، ي، ف، جح» والوافي والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

٣. في «جس»: «كيف».

٤. في «ب، ث» - «كيف».

٥. في الوسائل والتهذيب والعيون: «فلا تزايلن».

٦. في «جس»: «ولا يستقبل». وفي حاشية «بح»: «فلا تستقبله».

٧. في «ب، ث، جس»: «ولا يستدبره».

٨. التهذيب، ج ٣، ص ٣٢٧، ح ١٠٢١، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن أبي هاشم الجعفري. عيون الأخبار، ج ١،

ص ٢٥٥، ح ٨، بسند عن أبي هاشم الجعفري، عن أبي الحسن ﷺ، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤،

ص ٤٨٥، ح ٢٤٤٨٢؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٣٠، ح ٣٢٠٨؛ البحار، ج ٨٢، ص ٣، ذيل ح ٤.

٩. الصواب في العنوان هو البقري موسى بن عيسى، كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٤٣٢٩، فلا حظ.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تُقْرُوا^١ الْمَضْلُوبَ بَعْدَ ثَلَاثَةِ^٢ حَتَّى يُنْزَلَ وَيَذْفَنَ»^٣.

٣١٧/٣

٧٩ - بَابُ مَا يَجِبُ عَلَى الْجِيرَانِ لِأَهْلِ الْمُصِيبَةِ وَاتِّخَاذُ الْمَأْتَمِ

٤٦٣٢ / ١، عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ وَهْشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَمَّا قُتِلَ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام، أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاطِمَةَ عليها السلام أَنْ تَتَّخِذَ طَعَامًا لِأَسْمَاءَ بِنْتِ عَمَيْسٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَتَأْتِيَهَا وَنِسَاءَهَا، فَتَقِيمَ^٥ عِنْدَهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَجَزَتْ بِذَلِكَ السَّنَةَ أَنْ يُصْنَعَ^٦ لِأَهْلِ الْمُصِيبَةِ طَعَامٌ^٧ ثَلَاثًا^٨.

١. في «ي» بث، وحاشية «غ» جن: «لا تقربوا». «ولا تقربوا» من القرار، أي الاستقرار والثبوت والسكون. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٩٠؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٤٢.

٢. في «يح» بس، والوسائل والتهديب: «وأيام».

٣. التهديب، ج ١، ص ٣٣٥، ح ٩٨١، بسنده عن الكليني. الجعفرات، ص ٢٠٨، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي بن أبي طالب عليه السلام عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٤، ص ٦٨، ح ٥١٢٢، مرسلًا عن الصادق عليه السلام من دون الإسناد إلى الرسول ﷺ، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٨٦، ح ٢٤٤٨٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٧٦، ح ٢٦٨٩.

٤. هكذا في النسخ والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «[عن]». وحفص بن البختري وهشام بن سالم كلاهما من مشايخ ابن أبي عمير، روى عنهما في كثير من الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ١٣٤، الرقم ٣٤٤؛ ص ٤٣٤، الرقم ١١٦٥؛ معجم رجال الحديث، ج ٢٢، ص ٢٥٩-٢٦٢؛ ص ٣١٥-٣١٩.

٥. في حاشية «بث» والوسائل: «وتقيم». ٦. في «غ» بث، بس: «وأن تصنع».

٧. في «ظ» ي، بث، يح، بس، جح، جس، جن: «طعامًا».

٨. في «ظ» غ، ي، بث، بس، جح: «ثلاثة». وفي «بث»: «ثلاث أيام». وفي «يح»: «ثلاثة أيام من يوم مات».

٩. المحاسن، ص ٤١٩، كتاب المآكل، ح ١٩١، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن هشام بن سالم. وفيه، ح ١٩٢، عن محمد بن أبي عمير، عن حفص بن البختري، عن أبي عبد الله عليه السلام. الأمالي للطوسي، ص ٦٥٩، المجلس ٣٥، ح ٤، بسنده عن هشام بن سالم. الفقيه، ج ١، ص ١٨٢، ح ٥٤٩، مرسلًا، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٤١، ح ٢٤٦٠٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٣٥، ح ٣٤٩٩.

٤٦٣٣ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٢، قَالَ: «يُصْنَعُ^٣ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ مَائَتٌ^٤ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ يَوْمِ مَاتَ».

٤٦٣٤ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعْدَانَ، عَنْ أَبِي بصيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: «يَنْبَغِي لِجِيزَانَ صَاحِبِ الْمَصِيَّةِ أَنْ يُطْعِمُوا الطَّعَامَ عَنْهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ».

٤٦٣٥ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ^٦ أَوْ غَيْرِهِ، قَالَ:

أَوْصَى أَبُو جَعْفَرٍ^٧ بِثَمَانِمِائَةٍ دِزْهَمٍ لِمَاتِمِهِ، وَكَانَ يَرَى ذَلِكَ مِنَ السَّنَةِ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ^٨ قَالَ: «اتَّخِذُوا لِأَلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا؛ فَقَدْ شَغِلُوا».

٤٦٣٦ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

النَّكَاهِلِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ^٩: إِنَّ امْرَأَتِي وَامْرَأَةَ ابْنِ مَارِدٍ تَخْرُجَانِ..... ←

١. في «بخ»، «بف» والوسائل -: «بن إبراهيم».

٢. في «بخ»، «بث»؛ «نصنع».

٣. في «ظ»، «غ»، «ي»، «بث»، «بس»، «بف»، «جح»، «جس»، «جن»: «مأتمًا». والمأتم: مجتمع النساء في الخير أو الشر، ثم خصص به اجتماع النساء في المصيبة. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٥٧؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٣ (أنم).

٤. المحاسن، ص ٤١٩، كتاب المآكل، ح ١٩٠، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن حريز. الفقيه، ج ١، ص ١٨٢، ح ٥٤٥، مرسلاً، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٤١، ح ٢٤٦٠٨؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٣٦، ح ٣٥٠٠.

٥. المحاسن، ص ٤١٩، كتاب المآكل، ح ١٨٩، عن أبيه، عن سعدان. علل الشرائع، ص ٣٠٧، ح ١، بسنده عن سعدان بن مسلم، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي عبد الله^{١٠} أو عن أبي بصير، عن أبي عبد الله^{١١}. الفقيه، ج ١، ص ١٧٤، ح ٥٠٩، مرسلاً، وفي كلها مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٤٢، ح ٢٤٦٠٩؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٣٧، ح ٣٥٠٣.

٦. في «بث»، «بخ» والوسائل والبحار: «عن زرارة».

٧. في حاشية «بف»: «بالمصيبة».

٨. الفقيه، ج ١، ص ١٨٢، ح ٥٤٦، مرسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم^{١٢}، مع اختلاف يسير. راجع: الجعفریات، ص ٢١٠ و ٢١١. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٤٢، ح ٢٤٦١٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٣٨، ح ٣٥٠٩.

٩. في «بث»، «بخ»، «بس»، «جح»، «جس»، «جن»: «يخرجان». وفي «بخ»: «تخرجان».

في المأتم، فَأَنْهَاهُمَا، فَتَقُولُ لِي امْرَأَتِي: إِنْ كَانَ حَرَامًا، فَأَنْهَاهَا عَنْهُ حَتَّى نَتْرُكَهُ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَرَامًا، فَلَايْ شَيْءٍ تَمْنَعُنَاهُ؟^٢ فَإِذَا مَاتَ لَنَا مَيِّتٌ لَمْ يَجِفْنَا أَحَدٌ؟ قَالَ: فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «عَنِ الْحَقَوِيِّ تَسْأَلْنِي؟ كَانَ أَبِي عليه السلام يَبْعَثُ أُمِّي وَأُمَّ فَرْوَةَ تَقْضِيَانِ^٣ حَقَّوْكَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ»^٤.

٤٦٣٧ / ٦. أَخْبَدَ بْنُ مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ، عَنِ ابْنِ جُمْهُورٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عَمَرَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام:

قَالَ^٥: وَحَدَّثَنَا الْأَصَمُّ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: مَرُّوا أَهْلَالَكُمْ بِالْقَوْلِ الْحَسَنِ عِنْدَ مَوْتَاكُمْ؛ فَإِنَّ فَاطِمَةَ - سَلَامَ اللَّهُ عَلَيْهَا - لَمَّا قَبِضَ أَبُوهَا عليه السلام أَشْعَدَتْهَا^٦ ٢١٨/٣ بَنَاتٌ هَاشِمٍ، فَقَالَتْ: اتْرُكْنَ التَّغْذَادَ^٧، وَعَلَيْكُنَّ بِالْذُّعَاءِ»^٨.

١. في «بف»: «إلى».

٢. في «غ»، «بف»: «تمنعنا».

٣. في «بف، جن»: «يقضيان».

٤. الفقيه، ج ١، ص ١٧٨، ح ٥٢٩، معلقاً عن الكاهلي، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٤٣، ح ٢٤٦١٤؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٣٩، ح ٣٥١٠؛ البحار، ج ٤٧، ص ٤٩، ح ٧٧، من قوله: «كَانَ أَبِي عليه السلام يبعث».

٥. الضمير المستتر في «قال» راجع إلى والد ابن جمهور، كما تقدّم تفصيل الكلام في الكافي، ذيل ح ٤٣٥٩، فلاحظ. فعليه في السند تحويل، وللمصنّف إلى أبي عبد الله عليه السلام طريقان؛ الطريق الأول منهما واضح، والطريق الثاني هو هكذا: «أحمد بن محمد الكوفي، عن ابن جمهور، عن أبيه، قال: حدّثنا الأصمّ عن حريز، عن محمد بن مسلم».

٦. الإِسْعَاد: الإعانة على النجاة وغيره. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٨٧؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٢١٤ (سعد).

٧. في «بث»: «+ بالبكاء». و«التعداد»: عدّ المفاز والمكارم وذكر ما فائدة فيه ممّا يشبه الشكوى. قاله المحقّق الفيص في الوافي.

٨. الخصال، ص ٦١٨، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسنده عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام. تحف العقول، ص ١٠٧، مرسلان عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٤٤، ح ٢٤٦١٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٤١، ح ٣٥١٥.

٨٠ - بَابُ الْمُصِيبَةِ بِالْوَلَدِ

٤٦٣٨ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ السُّرَّاجِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «وَلَدٌ يَقْدُمُهُ^١ الرَّجُلُ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ وَلَدًا يُخْلِفُهُمْ بَعْدَهُ كُلُّهُمْ قَدْ رَكِبَ الْخَيْلَ، وَجَاهَدَ^٢ فِي سَبِيلِ اللَّهِ^٣».

٤٦٣٩ / ٢ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النُّصْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَمِيرٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام عَلَى حَدِيجَةَ جَيْنَ^٤ مَاتَ الْقَاسِمُ ابْنُهَا وَهِيَ تَبْكِي، فَقَالَ لَهَا^٥: مَا يُبْكِيكِ؟ فَقَالَتْ: دَرَّتْ دُرَيْرَةٌ^٦ فَبَكَيْتُ، فَقَالَ: يَا حَدِيجَةُ، أَمَا تَرْضَيْنَ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ أَنْ تَجِيئِي^٧ إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ وَهُوَ قَائِمٌ، فَيَأْخُذَ

١. في «بح»: «يقدم».

٢. هكذا في «ظ، غ، ي، جس» وحاشية «بس». وفي «بث، بح، بنخ، بس، بف، جح، جن»: «قد ركب الخيل وجاهدوا». وفي المطبوع والوافي والوسائل: «قد ركبا الخيل وجاهدوا» وقد ورد في هامش الوسائل تعليقا علي هذه العبارة: «أثبتناه من المصدر وفي المخطوط: «ركب الخيل وجاهد».

وما أثبتناه هو مقتضي القاعدة من رجوع الضمير المفرد والمذكر إلى «كل» حينما أضيفت إلى الضمير، ووحدة السياق.

٣. ثواب الأعمال، ص ٢٣٣، ح ٤، بسند آخر، مع اختلاف الوافي، ج ٢٥، ص ٥٤٥، ح ٢٤٦١٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٤٣، ح ٣٥٢١.

٤. في «بث، بف»: «+ قال».

٥. في «ظ، غ، بنخ، بس، بف، جح، جس، جن» والوسائل والبحار: «حيث».

٦. في «بف»: «- لها».

٧. «دَرَّتْ دُرَيْرَةٌ»، أي جرت اللبن. والدَّرُّ بالفتح: كثرة اللبن وسيلانه راجع: مجمع البحرين، ج ٣، ص ٣٠١ (ددر).

٨. هكذا في «غ، ي، بث» والوسائل. وفي «ظ، بس»: «أَنْ يَجِيءَ». وفي «بح، بنخ، بف، جح، جس، جن» والمطبوع والوافي والبحار: «أَنْ تَجِيءَ».

يَبْدِكَ، فَيَدْخُلُكَ^١ الْجَنَّةَ، وَيَنْزِلُكَ أَفْضَلَهَا وَذَلِكَ لِكُلِّ مُؤْمِنٍ؟ إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَحْكَمُ
وَأكْرَمُ أَنْ يَسْلُبَ الْمُؤْمِنَ ثَمَرَةَ فَوَادِهِ ثُمَّ يَعَذِّبَهُ بَعْدَهَا أَبَدًا.^٢

٣ / ٤٦٤٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى؛

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَهْزِيَارٍ^٣، قَالَ:

كَتَبَ رَجُلٌ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام يَشْكُو إِلَيْهِ مُصَابَةَ بَوْلِدِهِ، وَشِدَّةَ مَا دَخَلَهُ،
فَكَتَبَ إِلَيْهِ: «أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَخْتَارُ مِنْ مَالِ الْمُؤْمِنِ وَمِنْ وَلَدِهِ أَنْفُسَهُ
لِيَأْخُذَهُ عَلَى ذَلِكَ»^٤.

٤ / ٤٦٤١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الثَّوَلِيِّ، عَنْ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا قُبِضَ وَلَدُ الْمُؤْمِنِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ

بِمَا قَالَ الْعَبْدُ - قَالَ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لِمَلَأَتْكَ بِهِ: قُبُضْتُمْ وَلَدَ فُلَانٍ؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ
رَبَّنَا، قَالَ^٥: فَيَقُولُ: فَمَا قَالَ عَبْدِي؟ قَالُوا: حَمْدَكَ وَاسْتَرْجَع، فَيَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ
وَتَعَالَى: أَخَذْتُمْ ثَمَرَةَ قَلْبِهِ وَقَرَّةَ عَيْنِهِ، فَحَمِدْنِي وَاسْتَرْجَعُوا؛ ابْنُوا لَهُ بَيْتاً فِي الْجَنَّةِ،
وَسَمُّوهُ بَيْتَ الْحَمْدِ»^٦.

٥ / ٤٦٤٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَهْرَانَ،

١. في «جس» والوسائل: «ويدخلك».

٢. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٥٥، ح ٢٤٦١٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٤٣، ح ٣٥٢٣؛ البحار، ج ١٦، ص ١٥، ح ١٤.

٣. هكذا في «بخ»، «بف» وحاشية «بث» والوافي. وفي «ظ»، «ي»، «بث»، «بح»، «بس»، «جح»، «جس»، «جن»، والمطبوع
والوسائل: «ابن مهران». والصواب ما أثبتناه، كما تقدم تفصيل الكلام في الكافي، ذيل ح ٤٥٩٤، فلاحظ.

٤. الكافي، كتاب الجنائز، باب النوادر من كتاب الجنائز، ح ٤٧٨٥، عن عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ
عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٤٦، ح ٢٤٦١٨؛ الوسائل، ج ٣،
ص ٢٤٣، ح ٣٥٢٢. في «بخ»: «قال».

٦. الفقيه، ج ١، ص ١٧٧، ح ٥٢٣، مرسلًا عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٤٦،
ح ٢٤٦١٩؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٤٦، ح ٣٥٣٢.

عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بصير، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - إِذَا أَحَبَّ عَبْدًا، قَبَضَ أَحَبَّ وَلَدِهِ إِلَيْهِ».^٢

٦٤٤٣ / ٦. عَنْهُ^٣، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ قَدَّمَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَلَدَيْنِ يَخْتَسِبُهُمَا عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، حَبَبَاهُ مِنَ النَّارِ يَأْذُنِ اللَّهُ تَعَالَى».^٤

٦٤٤٤ / ٧. عَنْهُ^٥، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ^٦، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ جَابِرٍ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَمَّا^٧ تُوُفِّي طَاهِرُ ابْنِ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام، نَهَى^٨ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام خَدِيجَةَ عَنِ الْبُكَاءِ، فَقَالَتْ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَكِنْ دَرَّتْ عَلَيْهِ الدَّرَنَةُ فَبَكَيْتُ، فَقَالَ^٩: «أَمَا تَرْضَيْنِ أَنْ تَجِدِيهِ قَائِمًا عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ، فَإِذَا رَأَيْتَهُ^{١٠} أَخَذَ بِيَدِكَ، فَأَدْخَلَ^{١١}

١. هكذا في النسخ. وفي المطبوع: «حدثنا».

٢. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٤٧، ح ٢٤٦٢٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٤٤، ح ٣٥٢٤.

٣. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق.

٤. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٤٧، ح ٢٤٦٢١؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٤٤، ح ٣٥٢٦.

٥. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد. المذكور في السند السابق.

٦. لم نجد رواية إسماعيل بن مهران عن عمرو بن شعوب مباشرة في موضع. والظاهر سقوط الوساطة من البين، كما أن الظاهر بقريظة الخبرين المتقدمين هو سيف بن عميرة.

وأمّا ما ورد في الوسائل، ج ٣، ص ٢٤٤، ح ٣٥٢٥ من نقل الخبر هكذا: «وبالإسناد عن سيف بن عميرة، عن عمرو بن شعوب...»، فلا يمكن الاعتماد عليه في تصحيح المتن؛ لأن احتمال سبق القلم بعد تبديل ألفاظ الأسناد، وتخيل اتحاد طريق الخبرين ٣٥٢٤ و ٣٥٢٥ قوي.

٧. في «ظ، غ، ي، بخ، بس، بف، جس» والوسائل والبحار: - «لَمَّا».

٨. في «غ، بخ، بف» وحاشية «بح، جس» والوسائل والبحار: «فنهى».

٩. في «غ، بخ، بف، جس، جن» والبحار: «لها». وفي «بخ»: «لها رسول الله عليه السلام».

١٠. في «بخ» والمطبوع: «أراك».

١١. في «بخ، بف»: «وأدخلك».

الْجَنَّةُ^١ أَطْهَرُهَا مَكَانًا وَأَطْيَبُهَا؟ قَالَتْ: وَإِنَّ ذَلِكَ^٢ كَذَلِكَ؟ قَالَ^٣: اللَّهُ أَعَزُّ وَأَكْرَمُ، مِنْ أَنْ يَسْلُبَ عَبْدًا ثَمَرَةَ فُؤَادِهِ، فَيَضَيِّرَ، وَيَخْتَسِبَ، وَيَحْمَدَ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - ثُمَّ يَعَذِّبَهُ^٤.

٤٦٤٥ / ٨. عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،

عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «ثَوَابُ الْمُؤْمِنِ مِنْ وَلَدِهِ - إِذَا مَاتَ - الْجَنَّةُ، صَبَرَ أَوْ لَمْ

يَضَيِّرَ^٥».

٤٦٤٦ / ٩. ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ^٦، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَوْ^٧ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ^٨: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَيُعْجَبُ مِنْ

رَجُلٍ^٩ يَمُوتُ وَلَدُهُ وَهُوَ يَحْمَدُ اللَّهَ، فَيَقُولُ: يَا مَلَأْتُكَ بِي، عَبْدِي أَخَذْتُ نَفْسَهُ وَهُوَ

يَحْمَدُنِي^{١٠}».

٤٦٤٧ / ١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَيْفٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ

عُمَرَوِ بْنِ شُعَيْرٍ، عَنْ جَابِرٍ:

١. في «بح»، بخ، بس، بف، جح، جس، والبحار: - «الجنة».

٢. في «بث»، بف: «ذاك».

٣. في «بث»، بخ، والبحار: «فإن».

٤. في «جن»: «عزَّ وجلَّ» بدل «أعزَّ وأكرم».

٥. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٤٧، ح ٢٤٦٢٢؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٤٤، ح ٣٥٢٥.

٦. الفقيه، ج ١، ص ١٧٦، ح ٥١٨، مرسلاً. وفيه، ح ٥١٧، مرسلاً. مع اختلاف. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٤٧،

ح ٢٤٦٢٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٤٤، ح ٣٥٢٧.

٧. السند معلق على سابقه، فينسحب إليه الطريقان المتقدمان إلى ابن أبي عمير.

٨. في «و» والوسائل: «و».

٩. في الوسائل: «وقال».

١٠. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل. وفي المطبوع والوافي: «من الرجل».

١١. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٤٨، ح ٢٤٦٢٤؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٤٧، ح ٣٥٣٤.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ قَدَّمَ أَوْلَادَهُ يَخْتَسِبُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، حَبَبُوهُ مِنَ النَّارِ بِإِذْنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»^١.

٨١- بَابُ التَّعْزِي

١ / ٤٦٤٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو النَّخَعِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أُصِيبَ بِمُصِيبَةٍ، فَلْيَذْكُرْ مُصَابَهُ بِالنَّبِيِّ صلى الله عليه وآله؛ فَإِنَّهُ^٢ مِنْ أَكْثَرِ الْمَصَائِبِ»^٣.

٢ / ٤٦٤٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَمَارِ بْنِ مَرْوَانَ، عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ الثَّقَفِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قَالَ^٤: «إِنْ أُصِيبْتَ بِمُصِيبَةٍ فِي نَفْسِكَ، أَوْ فِي مَالِكَ، أَوْ فِي^٥ وَلَدِكَ، فَادْكُرْ مُصَابَكَ بِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله؛ فَإِنَّ الْخَلَاقَ لَمْ يَصَابُوا بِمِثْلِهِ قَطُّ»^٦.

٣ / ٤٦٥٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ،

١. الأُمَلِي لِلصَّدُوقِ، ص ٥٤١، المجلس ٨٠، ح ٦؛ وَثَوَابُ الْأَعْمَالِ، ص ٢٣٣، ح ١، بِسَنَدِهِمَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَيْفٍ، عَنْ أَخِيهِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعْرٍ. الْفَقِيه، ج ١، ص ١٨٨، ح ٥٧٤، مَرْسَلًا عَنْ الصَّادِقِ عليه السلام. الْوَافِي، ج ٢٥، ص ٥٤٨، ح ٢٤٦٢٥؛ الْوَسَائِلُ، ج ٣، ص ٢٤٥، ح ٣٥٢٨.

٢. فِي «بَيْخ» وَفِي «نَهْأ». ٣. فِي «بَيْخ» وَفِي «جَس» - «مِنْ».

٤. قَرَبُ الْإِسْتَادِ، ص ٩٤، ح ٣١٩، بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. وَرَاجِعُ: الْفَارَاتِ، ج ١، ص ١٦٩. الْوَافِي، ج ٢٥، ص ٥٦١، ح ٢٤٦٦٠؛ الْوَسَائِلُ، ج ٣، ص ٢٦٧، ح ٣٦٠٨.

٥. فِي «بَيْخ» وَفِي «جَس» وَالزَّهْدُ - «قَالَ». ٦. فِي «ي» وَالزَّهْدُ - «فِي».

٧. فِي «بَيْخ» وَفِي «جَس» وَالزَّهْدُ - «فِي».

٨. الْكَافِي، كِتَابُ الرُّوضَةِ، ذَيْلُ ح ١٥٠٠٤؛ وَالزَّهْدُ، ص ٧٢، ذَيْلُ ح ٢٤، بِسَنَدِهِمَا عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ بْنِ هَلَالٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام. الْوَافِي، ج ٢٥، ص ٥٦١، ح ٢٤٦٦١؛ الْوَسَائِلُ، ج ٣، ص ٢٦٨، ح ٣٦١٠.

عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّلَيْدِ الْجُعْفِيِّ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

«لَمَّا أُصِيبَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، نَعَى^١ الْحَسَنُ إِلَى الْحُسَيْنِ عليه السلام وَهُوَ بِالْمَدَائِنِ، فَلَمَّا قَرَأَ الْكِتَابَ، قَالَ: يَا لَهَا مِنْ مُصِيبَةٍ مَا أَعْظَمَهَا مَعَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله قَالَ: مَنْ أُصِيبَ ٢٢١/٣ مِنْكُمْ بِمُصِيبَةٍ^٢، فَلْيَذْكُرْ مُصَابَةَ بِي؛ فَإِنَّهُ لَنْ يُصَابَ بِمُصِيبَةٍ أَكْبَرَ مِنْهَا، وَصَدَقَ^٣ عليه السلام»^٤.

٤٦٥١ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَمَّا مَاتَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله، سَمِعُوا صَوْتًا وَلَمْ يَرَوْا شَخْصًا يَقُولُ^٥: «كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّقُونَ أجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَمَنْ رُحِخَ^٦ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ»^٧، وَقَالَ: إِنَّ فِي اللَّهِ خَلْفًا مِنْ كُلِّ هَالِكٍ، وَغَزَاءٌ مِنْ^٨ كُلِّ مُصِيبَةٍ، وَدَرَكًا^٩ مِمَّا فَاتَ، فَبِاللَّهِ فَيَقُوا، وَإِيَّاهُ فَارْجُوا، وَإِنَّمَا الْمَخْزُومُ مَنْ حَرِمَ الثَّوَابَ»^{١٠}.

٤٦٥٢ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ:

١. «النعي»: إذاعة خبر الموت. راجع: الصحيح، ج ٦، ص ٢٥١٢؛ النهاية، ج ٥، ص ٨٥ (نعي).

٢. في «ي»: - «بمُصِيبَةٍ».

٣. في «غ»، «ي»: + «رسول الله».

٤. الواقي، ج ٢٥، ص ٥٦١، ح ٢٤٦٦٢؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٦٧، ح ٣٦٠٩؛ البحار، ج ٤٢، ص ٢٤٧، ح ٤٨.

٥. الضمير في قوله: «يقول»: يعود إلى المصوّت المدلول عليه بالصوت، لا إلى الشخص. راجع: مرآة العقول، ج ١٤، ص ١٧٥.

٦. «زحزح»، أي نُحِّي وَيُغَدَّ. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٤٦٨ (زحزح).

٧. آل عمران (٣): ١٨٥. في «بث»: «عن».

٨. «الدَّرَك»: اللحاق والوصول إلى شيء. النهاية، ج ٢، ص ١١٤.

٩. الأماشي للطوسي، ص ٦٦٠، المجلس ٣٥، ح ٩، بسنده عن محمد بن أبي عمير، عن هشام بن سالم. تفسير

العياشي، ج ١، ص ٢١٠، ح ١٦٨، عن هشام بن سالم. وفيه، ص ٢٠٩، ذيل ح ١٦٦، عن جابر، عن أبي

جعفر عليه السلام، وفي كلها مع اختلاف يسير. الواقي، ج ٢٥، ص ٥٦٢، ح ٢٤٦٦٣.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَمَّا قَبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَاءَهُمْ جَبْرِئِيلُ عليه السلام وَالنَّبِيُّ مُسَجًى، وَفِي الْبَيْتِ عَلِيٌّ وَقَاطِمَةُ وَالْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ عليهم السلام، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ يَا أَهْلَ بَيْتِ الرَّحْمَةِ، «كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّقُونَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَمَنْ زُحْرِعَ عَنْ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ»^١ إِنَّ فِي اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - غَزَاءً مِنْ كُلِّ مُصِيبَةٍ، وَخَلْفًا مِنْ كُلِّ هَالِكٍ، وَذَرَكًا لِمَا^٢ فَاتَ، فَبِاللَّهِ فَيَقُوا، وَإِيَّاهُ فَارْجُوا؛ فَإِنَّ الْمُصَابَ^٣ مَنْ حَرِمَ الثَّوَابَ، هَذَا آخِرُ وَطْئِي مِنَ الدُّنْيَا^٤. قَالُوا: فَسَمِعْنَا الصَّوْتِ وَلَمْ نَرِ الشَّخْصَ^٥.

٦٥٣ / ٦. عَنْهُ، عَنْ سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَيْفٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي أَسَامَةَ زَيْدٍ الشُّعَامِ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَمَّا قَبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَاءَتْ التَّغْزِيَةُ، أَتَاهُمْ آتٍ يَسْمَعُونَ جِسَّهُ، وَلَا يَرَوْنَ شَخْصَهُ، فَقَالَ^٦: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، «كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّقُونَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَمَنْ زُحْرِعَ عَنْ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ»^٧ فِي اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - غَزَاءٌ مِنْ كُلِّ مُصِيبَةٍ، وَخَلْفٌ^٨ مِنْ كُلِّ هَالِكٍ، وَذَرَكٌ^٩ لِمَا فَاتَ، فَبِاللَّهِ فَيَقُوا، وَإِيَّاهُ فَارْجُوا؛ فَإِنَّ الْمَحْزُومَ مَنْ

١. في «جس»: «جاء». ٢. في «غ»، «بخ»: «مما».

٣. في «بف»: «المحروم».

٤. وهذا آخر وطئي من الدنيا، أي آخر نزولي في الأرض ومشبي عليها. قال العلامة المجلسي: «وبعاضه أخبار كثيرة، ويمكن حملة على أن المراد نزولي لأنزال الوحي، أو المراد قلة النزول بعد ذلك، فكان القليل في حكم العدم، والله يعلم». مرة العقول، ج ١٤، ص ١٧٩.

٥. في «بخ»: «سمعنا».

٦. الكافي، كتاب الحجّة، باب مولد النبي ﷺ ووفاته، ح ١٢١٠، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام: «الأمالي للطوسي، ص ٥٤٧، المجلس ٢٠، ضمن الحديث الطويل ٤، بسند آخر عن أبي ذر عن علي عليه السلام، وفيهما مع اختلاف.

تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٠٩، ح ١٦٧، عن الحسين، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥،

٧. في «بف»: «قال».

ص ٥٦٢، ح ٢٤٦٦٤.

٨. في «بخ»: «وخلقاء».

٩. في «بخ»: «+إن».

١٠. في «ظ»، «بس»، «بخ»: «ودركأ».

حَرَّمَ الثَّوَابَ، وَالسَّلَامَ عَلَيْكُمْ.^١

٤٦٥٤ / ٧. عَنْهُ^٢، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَيْفٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام

مِثْلَهُ، وَزَادَ فِيهِ:

قُلْتُ: مَنْ كَانَ فِي الْبَيْتِ؟ قَالَ: «عَلِيٌّ وَفَاطِمَةُ وَالْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ عليهم السلام».^٣

٤٦٥٥ / ٨. عَنْهُ^٤، عَنْ سَلَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى الْأَرَمِيِّ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلْوَانَ،

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْوَلِيدِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَمَّا قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، أَتَاهُمْ آتٍ، فَوَقَفَ بِبَابِ الْبَيْتِ،

فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ قَالَ^٥: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ يَا آلَ مُحَمَّدٍ، «كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّقُونَ

أَجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَمَنْ رُحِّخَ عَنِ النَّارِ وَأُنْجِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ»

فِي اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - خَلَفَ مِنْ كُلِّ هَالِكٍ، وَغَزَاءٌ مِنْ كُلِّ مُصِيبَةٍ، وَدَرَكٌ لِمَا فَاتَ، فَبِاللَّهِ

فَتَقَوُّوا، وَعَلَيْهِ فَتَوَكَّلُوا، وَبِنَصْرِهِ لَكُمْ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ فَارْضُوا؛ فَإِنَّمَا^٦ الْمَضَابُ مِنَ حَرَمِ

الثَّوَابِ، وَالسَّلَامَ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةَ اللَّهِ وَبَرَكَاتِهِ. وَلَمْ يَزُوْا أَحَدًا، فَقَالَ بَعْضُ مَنْ فِي

الْبَيْتِ: هَذَا مَلَكٌ مِنَ السَّمَاءِ بَعَثَهُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَيْكُمْ لِيُعْزِيَكُمْ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هَذَا

الْخَصِرُ عليه السلام جَاءَكُمْ يُعْزِيكُمْ بِنَبِيِّكُمْ صلى الله عليه وآله.^٧

١. الأُمَلِي لِلصَّدُوقِ، ص ٢٧٤، المَجْلِس ٤٦، ذِيل ح ١١؛ وَكَمَال الدِّين، ص ٣٩٢، ح ٧، بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ

مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليهما السلام، الْوَاقِفِي، ج ٢٥، ص ٥٦٣، ح ٢٤٦٦٥.

٢. الضَّمِير رَاجِعٌ إِلَى سَلَمَةَ الْمَذْكُورِ فِي السَّنَدِ السَّابِقِ.

٣. الْوَاقِفِي، ج ٢٥، ص ٥٦٣، ح ٢٤٦٦٦.

٤. مَرَجِعُ الضَّمِيرِ فِي هَذَا السَّنَدِ مُتَّحِدٌ مَعَ مَرَجِعِ الضَّمِيرِ فِي سَنَدِ الْحَدِيثِ السَّادِسِ، وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى

الْمَذْكُورُ فِي سَنَدِ الْحَدِيثِ الْخَامِسِ، فَلَيْسَ فِي هَذَيْنِ السَّنَدَيْنِ تَعْلِيلٌ.

٥. فِي «بِف» : «وَقَالَ».

٦. فِي «بِف» : «إِنَّمَا».

٧. كَمَال الدِّين، ص ٣٩١، ح ٥، بِسَنَدٍ آخَرَ عَنِ الرِّضَا عليه السلام، مَعَ اخْتِلَافِ الْوَاقِفِي، ج ٢٥، ص ٥٦٣، ح ٢٤٦٦٧.

٨٢- بَابُ الصَّبْرِ وَالْجَزَعِ وَالِاسْتِزْجَاعِ

٤٦٥٦ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ
وَالْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ جَمِيعاً، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ جَابِرٍ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: ^١ قُلْتُ لَهُ: مَا الْجَزَعُ؟

قَالَ: «أَشَدُّ الْجَزَعِ الصَّرَاحُ بِالْوَيْلِ وَالْعَوِيلِ، وَلَطْمُ الْوُجْهِ وَالصَّدْرِ، وَجَزُّ الشَّعْرِ مِنْ
التَّوَاصِي ^٢؛ وَمَنْ أَقَامَ التَّوَاحَةَ، فَقَدْ تَرَكَ الصَّبْرَ، وَأَخَذَ فِي غَيْرِ طَرِيقِهِ؛ وَمَنْ صَبَرَ
وَاسْتَرْجَعَ وَحَمِدَ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - فَقَدْ رَضِيَ بِمَا صَنَعَ اللَّهُ، وَوَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ؛ وَمَنْ
لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ، جَرَى عَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَهُوَ ذَمِيمٌ، وَأَخْبَطَ اللَّهُ تَعَالَى أَجْرَهُ» ^٣.

● عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي
جَعْفَرٍ عليه السلام مِثْلَهُ ^٤.

٤٦٥٧ / ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ
إِسْمَاعِيلَ الْمِيثَمِيِّ، عَنْ رَبِيعِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الصَّبْرَ وَالْبَلَاءَ يَسْتَبْقَانِ ^٥ إِلَى الْمُؤْمِنِ، فَيَأْتِيهِ الْبَلَاءُ
وَهُوَ صَبُورٌ؛ وَإِنَّ الْجَزَعَ ^٦ وَالْبَلَاءَ يَسْتَبْقَانِ إِلَى الْكَافِرِ، فَيَأْتِيهِ الْبَلَاءُ وَهُوَ جَزُوعٌ» ^٧.

١. في «بث، بس، جس»: - «قال».

٢. «التواصي» جمع التاضية: قصاص الشعر في مقدم الرأس. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٥٤ (نصي).

٣. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٦٥، ح ٢٤٦٧٢؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٤٨، ح ٣٥٣٨، من قوله: «من صبر واسترجع وحمد الله؛ وفيه، ص ٢٧١، ح ٣٦٢٥، إلى قوله: «فقد ترك الصبر وأخذ في غير طريقه».

٤. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٦٦، ح ٢٤٦٧٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٤٨، ح ٣٥٣٨؛ و ص ٢٧١، ذيل ح ٣٦٢٥.

٥. أي يستباقان، يريد كل منهما سبق الآخر، وإن البلاء لا يسبق الصبر، بل إيمان أن يتواردا على المؤمن، أو يأتي الصبر بعده، وكذا الأمر في تسابق الجزع والبلاء بالنسبة إلى الكافر.

٦. في الوسائل، ح ٣٦١٥: «الصبر».

٧. الفقيه، ج ١، ص ١٧٧، ح ٥٢٨، مرسلاً. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٦٦، ح ٢٤٦٧٤؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٦، ح ٥٥.

٤٦٥٨ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ضَرْبُ الْمُسْلِمِ يَدُهُ عَلَى فَخْذِهِ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ إِخْبَاطٌ لِأَجْرِهِ»^١.

٤٦٥٩ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ مَعْرُوفِ بْنِ خَرْبُودَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يُصَابُ بِمُصِيبَةٍ، فَيَسْتَرْجِعُ عِنْدَ ذِكْرِهِ^٢ الْمُصِيبَةَ، وَيَضْبِرُ^٣ حِينَ تَفْجُوهُ^٤ إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَكَلَّمَا ذَكَرَ مُصِيبَتَهُ^٥، فَاسْتَرْجَعَ^٦ عِنْدَ ذِكْرِ^٧ الْمُصِيبَةِ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ كُلَّ ذَنْبٍ اكْتَسَبَ^٨ فِيمَا بَيْنَهُمَا^٩»^{١٠}.

٤٦٦٠ / ٥. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ زُرَيْبٍ^{١١}:

«ح ٣٥٦٥؛ وفيه، ص ٢٦٩، ح ٣٦١٥، من قوله: «إِنَّ الْجَزَعَ وَالْبَلَاءَ».

١. خصائص الأئمة عليهم السلام، ص ١٠٤، مرسلًا؛ نهج البلاغة، ص ٤٩٥، الحكمة ١٤٤، وفيهما مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٦٦، ح ٢٤٦٧٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٧٠، ح ٣٦٢١؛ البحار، ج ٨٢، ص ٨٥، ذيل ح ٢٧. في «بخ»: «ذكر».

٣. في «بس، جس»: «يصبر» بدون الواو.

٤. في «بس»: «يفجؤه». وفجأه الأمر فجأة، أي جاء بغتة. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ١٢٠ (فجأ).

٥. في «بخ»: «وله».

٦. في الوسائل: «مصيبة».

٧. في «ي»: «فيسترجع».

٨. في «بث، بح» و«الوسائل»: «ذكره».

٩. في «ظ، غ، ي، بخ، بس، بف، جح، جس، جن»: «- الله».

١٠. في الوسائل: «اكتبه».

١١. ضمير التثنية يعود إلى الاسترجاعين المفهومين من قوله ﷺ، لا إلى المصيبة والاسترجاع، كما قد يتوهم. وقد ورد التصريح بذلك في الفقيه، ج ١، ص ١٧٥، ح ٥١٥.

١٢. ثواب الأعمال، ص ٢٣٤، ح ١، بسنده عن عبد الله بن سنان. الفقيه، ج ١، ص ١٧٥، ح ٥١٥، مرسلًا، وفيهما مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٦٧، ح ٢٤٦٧٨؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٤٩، ح ٣٥٤١.

١٣. هكذا في الوسائل. وفي النسخ والمطبوع: «رزين». وفي حاشية «بخ»: «زرين».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ ذَكَرَ مُصِيبَتَهُ^١ وَلَوْ بَعْدَ حِينٍ، فَقَالَ: «إِنَّا لِلَّهِ، وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ»^٢، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، اللَّهُمَّ أَجْزِنِي^٣ عَلَى مُصِيبَتِي، وَأَخْلِفْ عَلَيَّ أَفْضَلَ مِنْهَا^٤، كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ مَا كَانَ عِنْدَ أَوَّلِ صَدْمَةٍ^٥».

٦ / ٤٦٦١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

و^٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

٣٢٥/٣

إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يَا إِسْحَاقُ، لَا تَعْدَنْ مُصِيبَتُكَ أُعْطِيتَ عَلَيْهَا الصَّبْرَ، وَاسْتَوْجِبْتَ^٨ عَلَيْهَا مِنَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - الثَّوَابَ، إِنَّمَا الْمُصِيبَةُ الَّتِي^٩ يُخْرَمُ صَاحِبُهَا أَجْرُهَا وَثَوَابُهَا إِذَا لَمْ يَصْبِرْ عِنْدَ تَزْوِيلِهَا»^{١٠}.

٧ / ٤٦٦٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

عُقْبَةَ، عَنِ امْرَأَةِ الْحَسَنِ الصَّقْفَلِيِّ:

«والمصواب ما أثبتناه؛ فإن داود بن رزين غير مذكور في الرجال. والمذكور هو داود بن زربي، وداود هذا له أصل رواه ابن أبي عمير. راجع: الفهرست للطوسي، ص ١٨٢، الرقم ٢٨٠؛ رجال النجاشي، ص ١٦٠، الرقم ٤٢٤؛ رجال الطوسي، ص ٢٠٢، الرقم ٢٥٧٩.

١. في «جن» والوسائل: «مصيبة». ٢. البقرة (٢): ١٥٦.

٣. في الوسائل: «أجرتني».

٤. في الوافي: «أفضل منها، أي من المصيبة، بمعنى المصائب به».

٥. في النهاية: «الصبر عند الصدمة الأولى، أي عند فورة المصيبة وشدةها. والصدمة: ضرب الشيء الصلب بمثله، والصدمة: المزة منه». النهاية، ج ٣، ص ١٩ (صدم).

٦. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٦٧، ح ٢٤٦٨١؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٤٩، ح ٣٥٤٢.

٧. في السند تحويل يعطف «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد» على «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ».

٨. في «ظ، يخ، بس، جس» وحاشية «جع، جن»: «واسترجعت».

٩. في «بث، يح، بس، جع، جس، جن»: «الذي».

١٠. تحف العقول، ص ٣٧٥، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٦٨، ح ٢٤٦٨٤؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٦٩،

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَنْبَغِي الصِّيَاحُ عَلَى الْمَيِّتِ، وَلَا شَقُّ الثِّيَابِ».^٢

٤٦٦٣ / ٨. سَهْلٌ^٣، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ^٤: «ضَرَبَ الرَّجُلُ يَدَهُ عَلَى فَخْذِهِ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ

إِخْبَاطًا لِأَجْرِهِ».^٥

٤٦٦٤ / ٩. سَهْلٌ^٦، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ مَيْسَرَةَ^٧، قَالَ:

كُنَّا عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فَجَاءَ^٨ رَجُلٌ، فَشَكَا إِلَيْهِ^٩ مُصِيبَةً أَصِيبَ بِهَا، فَقَالَ لَهُ^{١٠}

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَمَّا إِنَّكَ إِنْ تَصْبِرَ تَوْجَرَ، وَإِلَّا تَصْبِرَ^{١١} يَمُضَ^{١٢} عَلَيْكَ قَدَرُ اللَّهِ الَّذِي قَدَّرَ

عَلَيْكَ وَأَنْتَ مَأْزُورٌ».^{١٣}

١. في «غ»، جن: «ولا يشق». وفي الوسائل: «ولا تشق».

٢. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٦٩، ح ٢٤٦٨٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٧٣، ح ٣٦٣١.

٣. في «بث»: «وبن زياد». ثم إن السند معلق على سابقه. ويروى عن سهل، عدة من أصحابنا.

٤. في «بج»، يخ: «- وقال».

٥. في حاشية «بث»: «أجره».

٦. الفقيه، ج ٤، ص ١٦٦، ضمن ح ٥٩٠٤، بسند آخر عن الصادق عليه السلام. تحف العقول، ص ٤٠٣، عن موسى بن

جعفر عليه السلام؛ فيه، ص ٢٢١، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٦٧.

ح ٢٤٦٧٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٧١، ح ٣٦٢٢؛ البحار، ج ٨٢، ص ٨٥، ذيل ح ٢٧.

٧. السند معلق، كسابقه.

٨. هكذا في «غ» وحاشية «بث». وفي «ظ»، ي، جس: «وحاشية «بج»، بف» والوسائل: «فضل بن ميسر». وفي «بج»،

بس، جج، جن: «ميسر». وفي «بث»، يخ، بف: «المطبوع: «فضل بن ميسر». والمذكور في الرجال هو فضيل

بن ميسرة. راجع: رجال البرقي، ص ٣٤؛ رجال الطوسي، ص ٢٧٠، الرقم ٣٨٧٨.

٩. في «ظ»، ي، بج، بف، جج: «فجاءه». ١٠. في «بج»: «إليه».

١١. في «ي»: «- وله».

١٢. في «ي»: «وإن لا تصبر». وفي «بج»، بف: «وإن لم تصبر».

١٣. في «بف»: «مضى».

١٤. الوزر: الحمل والثقل. وأكثر ما يطلق في الحديث على الذنب والإثم. النهاية، ج ٥، ص ١٧٩ (وزر).

١٥. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٦٩، ح ٢٤٦٨٨؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٦٩، ح ٣٦١٧.

١٠ / ٤٦٦٥ . الْحَسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْرَبَارٍ، عَنْ
 الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَهْرَبَارٍ، عَنْ قُتَيْبَةَ الْأَعَشَى، قَالَ:
 أَتَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَعُوذُ ابْنًا لَهُ، فَوَجَدْتُهُ عَلَى الْبَابِ، فَإِذَا هُوَ مُهْتَمٌّ حَزِينٌ،
 فَقُلْتُ^١: جُعِلْتُ فِدَاكَ، كَيْفَ الصَّبِيُّ؟ فَقَالَ: «وَاللَّهِ، إِنَّهُ لِمَا بِهِ»، ثُمَّ دَخَلَ فَمَكَثَ سَاعَةً،
 ثُمَّ خَرَجَ إِلَيْنَا وَقَدْ أَسْفَرَ وَجْهَهُ، وَذَهَبَ التَّغَيُّرُ وَالْحُزْنُ، قَالَ: فَطَمِعْتُ أَنْ يَكُونَ قَدْ
 صَلَحَ الصَّبِيُّ، فَقُلْتُ: كَيْفَ الصَّبِيُّ جُعِلْتُ فِدَاكَ؟ فَقَالَ: «قَدْ مَضَى لِسَبِيلِهِ^٢، فَقُلْتُ:
 جُعِلْتُ فِدَاكَ، لَقَدْ كُنْتُ - وَهُوَ حَتَّى - مُهْتَمًّا حَزِينًا وَقَدْ رَأَيْتُ خَالَكَ السَّاعَةَ - وَقَدْ مَاتَ -
 غَيْرَ تِلْكَ الْخَالِ، فَكَيْفَ هَذَا؟ فَقَالَ: «إِنَّا أَهْلُ نَيْبٍ^٣، إِنَّمَا نَجْزِعُ قَبْلَ الْمُصِيبَةِ، فَإِذَا وَقَعَ
 أَمَرَ اللَّهُ رَضِينًا بِقَضَائِهِ، وَسَلَمْنَا لِأَمْرِهِ^٤».

١. في البحار: «الحسين».

٢. في «ي» - «هو».

٣. في الوسائل: «+ وله».

٤. قال العلامة المجلسي: «لما به، أي ملكه الأمر الذي هو متلبس به، وإيراد «ما» هنا للتفخيم والتبهم، نحو قوله تعالى: «فَقَسِيظُهُمْ مِنْ أَلَيْمٍ مَا غَشِيَهُمْ» [طه (٢٠): ٧٨]. وإيراد اللام لعله لبيان أنه قد أخذه المرض الذي معه، فلا يمكن أخذه منه، فكأنه صار ملكه؛ فيكون كناية عن احتضاره وإشرافه على الموت». امرأة العقول، ج ١٤، ص ١٨٥.

٥. «أسفر»: دخل في سفر الصباح، وسفر الصبح يسفر: أضاء وأشرق كأسفر. والعبرة كناية عن حسن الوجه وإشرافه. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٧٤.

٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «وقد». وفي البحار: «لقد».

٧. اللام في «لسيله» بمعنى «في» كما في «وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ» [الأنبياء (٢١): ٤٧] و«لَا يُجْلِيهَا يُؤَفِّقُهَا إِلَّا هُوَ» [الأعراف (٧): ١٨٧]، أي مضى في السبل الذي لا بد له ولكل حي سلوكه، وهو الموت. راجع: امرأة العقول، ج ١٤، ص ١٨٦.

٨. في «غ، يخ»: «مغتمًا».

٩. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت وحاشية «جن» والوافي والوسائل والبحار. وفي «غ، يخ، جن» وحاشية «يخ» والمطبوع: «أهل البيت».

١٠. الفقيه، ج ١، ص ١٨٧، ح ٥٦٧، من قوله: «فقال: إِنَّا أَهْلُ بَيْتٍ» مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٧٣، ح ٢٤٦٩٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٧٥، ح ٣٦٣٩؛ البحار، ج ٤٧، ص ٤٩، ح ٧٦.

١٠. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٧٣، ح ٢٤٦٩٨؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٧٦، ح ٣٦٤٠؛ البحار، ج ٤٧، ص ٤٩، ح ٧٨.

كَانَ قَوْمٌ أَتَوْا أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام، فَوَافَقُوا^١ صَبِيًّا لَهُ مَرِيضًا، فَرَأَوْا مِنْهُ اهْتِمَامًا وَعَمًّا،
وَجَعَلَ لَا يَمُرُّ^٢، قَالَ: فَقَالُوا: وَاللَّهِ، لَئِنْ أَصَابَهُ شَيْءٌ إِنَّا لَنَتَخَوَّفُ^٣ أَنْ نَرَى مِنْهُ مَا
نَكْرَهُ^٤، قَالَ^٥: فَمَا لَبِثُوا أَنْ سَمِعُوا الصَّيَاحَ عَلَيْهِ، فَإِذَا هُوَ قَدْ خَرَجَ عَلَيْهِمْ مُنْبَسِطَ الْوُجْهِ
فِي غَيْرِ الْحَالِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهَا، فَقَالُوا لَهُ: جَعَلْنَا اللَّهَ فِدَاكَ، لَقَدْ كُنَّا نَخَافُ مِمَّا نَرَى مِنْكَ
أَنْ نَوْقَعَ أَنْ نَرَى مِنْكَ مَا يَغْمُنَّا، فَقَالَ لَهُمْ: «إِنَّا لَنُحِبُّ أَنْ تُعَافَى فِيمَنْ نُحِبُّ، فَإِذَا جَاءَ
أَمْرُ اللَّهِ، سَلَّمْنَا فِيمَا^٦ أَحَبَّ^٧».

٨٣- بَابُ ثَوَابِ التَّعْزِيرَةِ

٤٦٦٩ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ سَيَانَ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ فِيمَا نَاجَى بِهِ مُوسَى عليه السلام رَبَّهُ قَالَ: يَا رَبِّ،
مَا لِمَنْ عَزَى الثُّكْلَى^٨؟» قَالَ: «أُظِّلَهُ^٩ فِي ظِلِّي يَوْمَ.....»

١. «وافقوا» أي صادفوا. ووافقته: صادفته. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٦٧ (وفق).

٢. «لا يمرُّ» من القرار، وهو الثبوت والسكون. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٤٢ (قرر).

٣. في حاشية «بح»: «نتخوف». ٤. في «بح»: «به».

٥. في «بث»: «+ من جزع وفزع». وفي «جس»: «ما يكره».

٦. في «جح»: «فقال». ٧. في حاشية «بح»: «فيه ما».

٨. في حاشية «بح» والبحار: «يحب». وقال العلامة المجلسي عليه السلام: «يحتمل أن يكون «في» بمعنى «مع»، أي نكون نحن ومن نحبه معافين؛ وأن يكون للتعليل أو الظرفية المجازية، أي لا يصيبنا بسبب من نحبه مكروه وألم يفقده أو يابتلاه».

٩. الروافي، ج ٢٥، ص ٥٧٤، ح ٢٤٦٩٩؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٧٦، ح ٣٦٤١؛ البحار، ج ٤٦، ص ٣٠١، ح ٤٤.

١٠. «الثكل» - بالضم -: الموت والهلاك، أو فقدان الحبيب أو الولد، واثكلت المرأة فهي ثكلت، إذا مات ولدها، ويطلق الثكل على الطائفة والجماعة أيضاً. وقال العلامة المجلسي عليه السلام: «الأول أظهر، ولعل تخصيص لكون المرأة أشد جزعاً في المصائب من الرجل». راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٨٧ (ثكل)؛ امرأة العقول، ج ١٤، ص ١٨٨.

١١. الظل هنا عبارة عن الراحة والتعظيم والكرامة، وقيل: كنه من المكاره ووهج الموقف. راجع: القاموس المحيط،

ج ٢، ص ١٣٥٨ (ظلل).

لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلِّي^١.

٤٦٧٠ / ٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَّانَ^٢، عَنْ

الْحُسَيْنِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْجَوَازِيِّ^٣: ٢٣٧/٣
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ عَزَى حَزِينًا، كُتِبَ فِي الْمَوْقِفِ
حَلَّةٌ يَخْبَى^٤ بِهَا».

٤٦٧١ / ٣. عَنْهُ^٥، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عِيسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ←

١. ثواب الأعمال، ص ٢٣١، ذيل ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٤٩، ح ٢٤٦٣٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢١٣، ح ٣٤٣٧.

٢. محمد بن حسان هذا، هو أبو عبدالله الرازي، له كتب منها كتاب ثواب الأعمال، روى عنه كتبه أحمد بن إدريس، وهو أبو علي الأشعري شيخ المصنف، وقد روى عنه في غير واحد من الأسناد مباشرة، ولم نجد في موضع توسط محمد بن عبد الجبار - لا بهذا العنوان ولا بعنوان محمد بن أبي الصهبان - بينهما. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٣٨، الرقم ٩٠٣؛ معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٤٢١؛ وج ٢١، ص ٤٢٥ - ٤٢٦. فعليه، الظاهر زيادة «عن محمد بن عبد الجبار» في السند رأساً، ومنشأ هذا الأمر كثرة روايات أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢١، ص ٤٢٦.

وأما احتمال عطف محمد بن حسان على محمد بن عبد الجبار، فمستف، كما سنشير إليه ذيل السند الآتي.

٣. في «ظ»، بث: «الجزري». وفي «بخ»، بس: «حاشية جع» والوسائل: «الجزري». وفي «بف»: «الجرري». وفي «جس»: «الحرري». وفي حاشية «بث»: «الخرزي».

٤. في الكافي، ح ٤٥٩٥ والفقيه وكتاب ثواب الأعمال: «يجبر»، أي يزين ويسر. وقوله: «يجي» من الحبو، وهو الإعطاء بلا جزاء ولا من. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٢٦ (حبر)؛ وج ٢، ص ١٦٧٠ (حبا).

٥. الكافي، كتاب الجنائز، باب ثواب من عزى حزيناً، ح ٤٥٩٥، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله ﷺ. وفي الفقيه، ج ١، ص ١٧٣، ح ٥٠٢؛ وثواب الأعمال، ص ٢٣٥، ح ٢، مرسلًا عن رسول الله ﷺ. فقه الرضا عليه السلام، ص ١٧٢، مرسلًا عن أبي عبدالله عليه السلام من دون الإسناد إلى النبي ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٥٠، ح ٢٤٦٣٢؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢١٤، ح ٣٤٣٨.

٦. الضمير راجع إلى محمد بن حسان المذكور في السند السابق؛ فإن عيسى بن عبدالله العمري هو عيسى بن عبدالله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب عليه السلام، له كتاب رواه عنه محمد بن علي الكوفي، كما في الفهرست للطوسي، ص ٣٣١، الرقم ٥١٩. وروى محمد بن حسان الرازي عن محمد بن علي الكوفي، في غير واحد من

الْعُمَرِيُّ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِيهِ^٢، قَالَ:

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «مَنْ عَزَى الثَّكْلَى، أَظَلَّهُ اللَّهُ فِي ظِلِّ عَرْشِهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ»^٣.

٤٦٧٢ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ وَهْبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ عَزَى مُصَابًا، كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْتَقِصَ^٤ مِنْ أَجْرِ الْمُصَابِ شَيْءٌ»^٥.

١. الأسناد، كما على سبيل المثال في الغيبة للنعماني، ص ٨٥، ح ١٦؛ و ص ٨٦، ح ١٧؛ و ص ١١٥، ح ١١؛ و ص ١٥٦، ح ١٨ و ١٩؛ و ص ١٨٨، ح ٤٣؛ و ص ١٩١، ح ٤٥؛ و علل الشرائع، ص ٣١٨، ح ١؛ و عيون الأخبار، ج ٢، ص ٢٠٦، ح ٦.

هذا، وقد روى أبو علي الأشعري عن محمد بن حسان عن محمد بن علي في عددٍ من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٣٦٩.

وأما رواية محمد بن عبد الجبار - بعناوينه المختلفة - عن محمد بن علي - بمختلف عناوينه - فلم نجده في موضع.

وهذا مما يؤكد زيادة «عن محمد بن عبد الجبار» في السند السابق؛ فإن رجوع الضمير إلى أحد الاسمين من دون نصب قرينة تبرّر ذلك، خلاف الظاهر.

١. في «ظ، ي، بث، يع، يخ، جع، جن» وحاشية «بف» والوسائل: «علي بن عيسى بن عبدالله العمري»، وهو سهو كما ظهر مما تقدّم آنفاً.

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «+ عليه السلام». والمراد من عيسى بن عبدالله العمري، هو عيسى بن عبدالله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، فيكون المراد من لفظة «أبيه» والد جدّه عمر بن علي بن أبي طالب.

٣. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٤٩، ح ٢٤٦٣١؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢١٤، ح ٣٤٣٩؛ البحار، ج ٨٢، ص ١١٣، ذيل ح ٥٦.

٤. في «بث، يع، جع، جن» وحاشية «غ» و قرب الإسناد وثواب الأعمال: «أن ينقص».

٥. في «غ»: «- وأجر».

٦. الكافي، كتاب الجنائز، باب ثواب من عزى حزيناً، ح ٤٥٩٦. وفي ثواب الأعمال، ص ٢٣٦، ح ٤، بسنده عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي، عن أبيه، عن وهب بن وهب، عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ. قرب الإسناد، ص ٥١، ح ١٦٦؛ و ص ١٥٦، ح ٥٧٤، بسند آخر عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٤٩، ح ٢٤٦٢٩؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢١٣، ح ٣٤٣٦.

٨٤ - بَابُ فِي السَّلَاةِ^١

٤٦٧٣ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مِهْرَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ الْمَيِّتَ إِذَا مَاتَ، بَعَثَ اللَّهُ مَلَكًا إِلَى أَوْجَعِ أَهْلِهِ^٢، فَمَسَحَ عَلَى قَلْبِهِ، فَأَنَسَاهُ لَوْعَةَ^٣ الْحُزْنِ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ تُغْمَرْ الدُّنْيَا^٤».

٤٦٧٤ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - تَطَوَّلَ عَلَى عِبَادِهِ بِثَلَاثِ:

أَلْقَى عَلَيْهِمُ الرِّيحَ بَعْدَ الرُّوحِ، وَلَوْلَا ذَلِكَ مَا دَفَنَ حَمِيمٌ حَمِيمًا؛ وَأَلْقَى عَلَيْهِمْ^٥ ٢٢٨/٣ السَّلَاةَ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَانْقَطَعَ النَّسْلُ^٦؛ وَأَلْقَى عَلَى هَذِهِ الْحَبَّةِ الدَّابَّةِ^٧، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَكُنَزَهَا مَلُوكُهُمْ كَمَا يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ^٨».

١. «السلوة» بالفتح والضم، اسم من سَلَ سَلَوْا وَسَلَوُوا وسَلَوَانًا: نَسِيَ. وأسلاه عنه وسلاه فتسلى، وسلاني من هَمِي وأسلاني، أي كشفه عني. وفي المرأة: «السلوة»: التسلي والصبر ونسيان المصيبة. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٠٠؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٩٦ (سلي)؛ امرأة العقول، ج ١٤، ص ١٩٠.

٢. في الفقيه: «+ عليه».

٣. «اللوعة»: حرقه في القلب، وألم من حُبٍّ أو همٍّ أو مرض. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٢٠ (لوع).

٤. في «جس»: «لم يغمّر».

٥. الفقيه، ج ١، ص ١٧٦، ح ٥٢٢، معلقًا عن مهران بن محمد الوافي، ج ٢٥، ص ٥٥٩، ح ٢٤٦٥٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٧٨، ح ٣٦٤٦؛ البحار، ج ٥٩، ص ١٨٨، ح ٣٧.

٦. في «بخ»: «لما». ٧. في «بس»: «عليه».

٨. في «غ»: «لقطع النسل». وفي المرأة: «انقطاع النسل بعدم الاشتغال بالتزويج والمقاربة؛ لما يلحقهم من الحزن، وحذرًا لوقوع مثله».

٩. «الحبّة»: الحنطة والشعير وأمثالهما. و«الدابة»: الدودة التي تأكل الحبوب وتفسدها. راجع: امرأة العقول، ج ١٤، ص ١٩١.

١٠. علل الشرائع، ص ٢٩٩، ح ١، عن أبيه، عن علي بن إبراهيم. وفي المحاسن، ص ٣١٦، كتاب العلل، ٥٥.

٤٦٧٥ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مِهْرَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِذَا مَاتَ الْمَيِّتُ، بَعَثَ اللَّهُ مَلَكَ إِلَى أَوْجَعِ أَهْلِهِ، فَمَسَحَ عَلَى قَلْبِهِ، فَأَنْسَاهُ لَوْعَةَ الْحُزَنِ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ تَعْمَرَ الدُّنْيَا».^١

٨٥- بَابُ زِيَارَةِ الْقُبُورِ

٤٦٧٦ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ وَجَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي زِيَارَةِ الْقُبُورِ، قَالَ: «إِنَّهُمْ يَأْتُسُونَ بِكُمْ، فَإِذَا غَبِثْتُمْ عَنْهُمْ اسْتَوْحَشُوا».^٢

٤٦٧٧ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ وَبِنَاءِ الْمَسَاجِدِ فِيهَا؟

فَقَالَ^٣: «أَمَّا زِيَارَةُ الْقُبُورِ فَلَا بَأْسَ بِهَا، وَلَا تُبْنِىْ^٤ عِنْدَهَا الْمَسَاجِدُ».^٥

١. ح ٣٥؛ والخصال، ص ١١٢، باب الثلاثة، ح ٨٧، بسندهما عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ١، ص ١٨٧، ح ٥٦٦، مرسلًا، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٥٩، ح ٢٤٦٥٨؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٧٧، ح ٣٦٤٥. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٥٩، ح ٢٤٦٥٧.

٢. في الوسائل: «عن». وهو سهو؛ فقد روى ابن أبي عمير عن جميل بن درّاج وحفص بن البختري في كثير من الأسناد جدًّا، وورد في بعضها جميل وحفص معطوفين. ولم يعهد توسط حفص بين ابن أبي عمير وبين جميل بن درّاج في موضع. راجع: الكافي، ح ٧٦٥٧؛ معجم رجال الحديث، ج ٢٢، ص ٢٤٩-٢٥٣؛ و ص ٢٦٢-٢٥٨.

٣. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٧٧، ح ٢٤٧٠٢؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٢٢، ح ٣٤٦٤.

٤. في «ظ»، غ، بخ، بف، جح، والفقيه: «ولا يبنى».

٥. في «غ»، بث، بخ، ب: «قال».

٦. في «ظ»، غ، بخ، بف، جح، والفقيه: «ولا يبنى».

٧. الفقيه، ج ١، ص ١٧٨، ح ٥٣١، معلقًا عن سماعة بن مهران. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٧٨، ح ٢٤٧٠٥؛

٤٦٧٨ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «عَاشَتْ فَاطِمَةُ عليها السلام بَعْدَ أَبِيهَا خَمْسَةً
وَسَبْعِينَ يَوْمًا لَمْ تَرَ كَاشِرَةً^١ وَلَا ضَاحِكَةً، تَأْتِي قُبُورَ الشُّهَدَاءِ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ مَرَّتَيْنِ:
الْإِثْنَيْنِ، وَالْخَمِيسِ^٢، فَتَقُولُ: هَاهُنَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، هَاهُنَا كَانَ الْمُرْسِرُكُونَ^٣».

٤٦٧٩ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ
عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: الْمُؤْمِنُ يَعْلَمُ مَنْ يَزُورُ قَبْرَهُ؟
قَالَ: «نَعَمْ، وَلَا يَزَالُ^٤ مُسْتَأْنِسًا بِهِ مَا دَامَ^٥ عِنْدَ قَبْرِهِ، فَإِذَا قَامَ وَانْصَرَفَ مِنْ^٦ قَبْرِهِ،
دَخَلَهُ مِنْ انْصِرَافِهِ عَنْ قَبْرِهِ وَخَشَةٌ^٨».

٤٦٨٠ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، ٢٢٩/٣،
قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: كَيْفَ التَّنْصِيلُ عَلَى أَهْلِ الْقُبُورِ؟
فَقَالَ: «نَعَمْ، تَقُولُ^٩: السَّلَامُ عَلَى أَهْلِ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ

١. الوسائل، ج ٣، ص ٢٣٤، ذيل ح ٣٤٩٦.

٢. الكثر: التَّسْم. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٨٠٦ (كشر).

٣. يدل الحديث على استحباب الزيارة في يومي الإثنين والخميس. راجع: مرآة العقول، ج ١٤، ص ١٩٣.

٤. الكافي، كتاب الحج، باب إتيان المشاهد وقبور الشهداء، ح ٨١٣١، بسند آخر عن هشام بن سالم، مع اختلاف

يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٧٨، ح ٢٤٧٠٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٢٣، ح ٣٤٦٧.

٥. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي «بس، جس» والمطبوع: «بمن».

٦. في «غ» والوسائل: «لا يزال» بدون الواو.

٧. في «ظ، ي، بث، بس، جج، جس، جن» وحاشية «بيح» والوسائل: «ما زال».

٨. في «بيح، بف»: «عن». وفي حاشية «بيح»: «+ عند».

٩. كامل الزيارات، ص ٣٢١، باب ١٠٥، ح ٨، بسنده عن سهل بن زياد. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٧٩، ح ٢٤٧٠٩؛

الوسائل، ج ٣، ص ٢٢٢، ح ٣٤٦٥.

٩. في «بث، بخ، جس»: «يقول».

وَالْمُسْلِمِينَ^١، أَنْتُمْ لَنَا فَرَطٌ^٢، وَنَحْنُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لِاحِقُونَ^٣.

٦ / ٤٦٨١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَمُحَمَّدٌ^٤، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ غَمْرٍ وَبْنِ أَبِي الْمِقْدَامِ، عَنْ أَبِيهِ^٥، قَالَ:

مَرَزْتُ مَعَ أَبِي جَعْفَرٍ^٦ بِالْبَقِيعِ، فَمَرَزْنَا بِقَبْرِ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ مِنَ الشَّيْعَةِ^٧، قَالَ^٨: فَوَقَّفَ عَلَيْهِ^٩، فَقَالَ^{١٠}: «اللَّهُمَّ ازْحَمْ عُزْبَتَهُ، وَصِلْ وَحْدَتَهُ، وَأَنْسِ وَحْشَتَهُ^{١١}، وَأَسْكِنْ إِلَيْهِ مِنْ رَحْمَتِكَ مَا يَسْتَغْنِي بِهَا عَنْ رَحْمَةٍ مِنْ سِوَاكَ، وَالْحَقُّ بِمَنْ كَانَ

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل وكامل الزيارات، ص ٣٢١. وفي المطبوع: «المسلمين والمؤمنين».

٢. «الْفَرَطُ»، المتقدم والسابق، ومنه الحديث في الدعاء للطفل للميت: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ لَنَا فَرَطاً»، أي أجراً يتقدمنا. أنظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٩١٨؛ النهاية، ج ٣، ص ٤٣٤ (فرط).

٣. كامل الزيارات، ص ٣٢١، باب ١٠٥، ح ٩، بسنده عن عبدالله بن المغيرة، وفي ذيله بسند آخر عن عبدالله بن سنان. وفيه، ص ٣٢٢، نفس الباب، ح ١٥؛ وصدر ح ١٧، بسند آخر. وفيه، ص ٣٢٣، نفس الباب، ح ١٦، بسند آخر عن أمير المؤمنين^{عليه السلام}، مع زيادة، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٧٩، ح ٢٤٧١٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٢٥، ح ٣٤٧٠.

٤. هكذا في النسخ. وفي المطبوع والوسائل: «وبن يحيى».

٥. هكذا في «بخ، بف»، وفي «ظ، ي، بث، بج، بس، جج، جس، جن» والمطبوع والوسائل: «عن أبيه». والظاهر أن الصواب ما أثبتناه؛ فقد ورد الخبر - مع زيادة يسيرة - في كامل الزيارات، ص ٣٢١، ح ١٠؛ والمزار للمفيد، ص ١٨٧، ح ١؛ والتهذيب، ج ٦، ص ١٠٥، ح ١٨٣، عن الحسن بن محبوب، عن عمرو بن أبي المقدام، عن أبيه، قال: مررت مع أبي جعفر^{عليه السلام} بالبقيع.

٦. في حاشية «جج، جن»: «+ فقلت: جعلت فداك، هذا قبر رجل من الشيعة». وفي التهذيب وكامل الزيارات والمزار: «+ فقلت لأبي جعفر^{عليه السلام}: جعلت فداك، هذا قبر رجل من الشيعة».

٧. في «جس»: «- وقال».

٨. في «بخ، بف»، وكامل الزيارات والمزار: «وقال».

٩. في الوسائل: «- وأنس وحشته».

يَتَوَلَّاهُ^١.

٤٦٨٢ / ٧. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ

يَحْيَى، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ^٢؛

قَالَ: تَقُولُ^٣: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ مِنْ دِيَارِ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ

لَا حَقُونَ^٤.

٤٦٨٣ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ،

عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ جَرَّاحِ الْمَدَائِنِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: كَيْفَ التَّسْلِيمُ عَلَى أَهْلِ الْقُبُورِ؟

قَالَ: «تَقُولُ^٥: السَّلَامُ عَلَى أَهْلِ الدِّيَارِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ

١. في «بف»: «يتروى». وقال العلامة المجلسي ﷺ: «يدل على استحباب هذا الدعاء، وجواز الاكتفاء به بدون سورة القدر وغيرها، ولو قائماً، وإن كان الجلوس أفضل، ولعله فعله ﷺ لبيان الجواز، أو لعذر. وفي بعض الكتب في تنمّة هذا الخبر: أنه ﷺ قرأ القدر سبعاً، كما في الذكرى». امرأة العقول، ج ١٤، ص ١٩٤. وانظر: الذكرى، ج ٢، ص ٦٣.

٢. التهذيب، ج ٦، ص ١٠٥، ح ١٨٣؛ كامل الزيارات، ص ٣٢١، باب ١٠٥، ح ١٠؛ كتاب المزار، ص ٢١٨، ح ١، مع زيادة في آخره، وفي كلها بسند آخر عن الحسن بن محبوب مع اختلاف يسير. الكافي، كتاب الجنائز، باب تربية القبر ورشه بالماء...، ح ٤٥٧٦، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٨٠، ح ٢٤٧١٤؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٩٩، ح ٣٤٠٠.

٣. في حاشية «بج»: «جن»: + «قال: سأله: كيف التسليم على أهل القبور؟».

٤. في «بث»، «بج»: «يقول».

٥. «من» لبيان ضمير الخطاب، أو للابتلاء، أي أبلغ إليكم سلام أهل الديار من المؤمنين. راجع: امرأة العقول، ج ١٤، ص ١٩٤.

٦. كامل الزيارات، ص ٣٢٢، باب ١٠٥، ح ١٣، بسند آخر عن أبي جعفر ﷺ. الفقيه، ج ١، ص ١٧٩، ح ٥٣٤، مرسلًا عن رسول الله ﷺ، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٧٩، ح ٢٤٧١١؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٢٥، ح ٣٤٧١.

٧. في «بج»، «بث»: «يقول».

٨. في «بث»: «أصحاب».

وَالْمُؤْمِنِينَ^١، رَجِمَ اللَّهُ الْمُسْتَقْدِمِينَ^٢ مِنَّا^٣ وَالْمُسْتَأَخِرِينَ^٤، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَآجِقُونَ^٥.

٤٦٨٤ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ^٦، قَالَ:

كُنْتُ بِقَيْدٍ^٧، فَمَشَيْتُ مَعَ عَلِيِّ بْنِ بِلَالٍ إِلَى قَبْرِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ^٨، فَقَالَ لِي^٩ عَلِيُّ بْنُ بِلَالٍ: قَالَ لِي صَاحِبُ هَذَا الْقَبْرِ عَنِ^{١٠} الرَّضَاءِ^{١١}: «مَنْ أَتَى قَبْرَ أَخِيهِ^{١٢}، ثُمَّ وَضَعَ^{١٣} يَدَهُ^{١٤} عَلَى الْقَبْرِ، وَقَرَأَ^{١٥} «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ» سَبْعَ مَرَّاتٍ، أَمِنَ يَوْمَ^{١٦} الْفَرَجِ الْأَكْبَرِ، أَوْ يَوْمَ الْفَرَجِ^{١٧}»^{١٨}.

١. في «غ» والوسائل والفتحية وكامل الزيارات: «من المؤمنين والمسلمين».

٢. في «ى، بح، جح»: «المتقدمين».

٣. في «جس»: «- منّا».

٤. في «ى، بح»: «والمستأخرين».

٥. كامل الزيارات، ص ٣٢١، باب ١٠٥، ح ١١، بطريقتين عن النضر بن سويد. الفتحية، ج ١، ص ١٧٨، ح ٥٣٣.

معلقاً عن جراح المدائني، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٨٠، ح ٢٤٧١٣؛ الوسائل، ج ٣،

ص ٢٢٥، ح ٣٤٧٢.

٦. في التهذيب: «+ بن يحيى».

٧. «فيد»: بَلَيْدَةٌ في منتصف طريق مَكَّةَ من الكوفة. راجع: معجم البلدان، ج ٤، ص ٢٨٢.

٨. في التهذيب وكامل الزيارات، ص ٣١٩ والمزار: «قال».

٩. هكذا في النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «لي».

١٠. في «بف» والوافي: «+ علي».

١١. في التهذيب: «- قال».

١٢. في التهذيب وكامل الزيارات، ص ٣١٩ والمزار: «+ المؤمن».

١٣. في المزار: «فوضع».

١٤. في «بغ، بف، جس»: «يديه».

١٥. في التهذيب: «من أي ناحية يضع يده ويقرأ» بدل «ثم وضع يده على القبر وقرأ».

١٦. في «غ، بف»: «من يوم». وفي التهذيب: «من كلاهما بدل «يوم»».

١٧. في التهذيب وكامل الزيارات، ص ٣١٩ والمزار: «- أو يوم الفزع».

١٨. التهذيب، ج ٦، ص ١٠٤، ح ١٨٢، معلقاً عن الكليني. كامل الزيارات، ص ٣١٩، باب ١٠٥، ح ٣؛ وكتاب

المزار، ص ٢١٦، ح ٢، بسندهما عن الكليني. رجال الكشي، ص ٥٦٤، ح ١٠٦٦، بسنده عن محمد بن يحيى

الطَّار: كامل الزيارات، ص ٣٢٠، باب ١٠٥، ح ٤، بسنده عن محمد بن أحمد بن يحيى، وفيهما مع اختلاف

يسير وزيادة. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٨١، ح ٢٤٧١٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٢٦، ح ٢٤٧٥.

١٠ / ٤٦٨٥ . أَخْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ، عَنِ ابْنِ جُمُهورٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ،

عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ عَمَرَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام؛

و^١ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمِّ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: زُورُوا مَوْتَاكُمْ^٢؛ فَإِنَّهُمْ يَفْرَحُونَ

بِزِيَارَتِكُمْ، وَلَيَطْلُبَ أَحَدُكُمْ حَاجَتَهُ عِنْدَ قَبْرِ أَبِيهِ وَعِنْدَ^٣ قَبْرِ أُمِّهِ بِمَا يَدْعُو لَهُمَا^٤».

٨٦- بَابُ أَنْ الْمَيِّتَ يَزُورُ أَهْلَهُ

١ / ٤٦٨٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَيَزُورُ أَهْلَهُ، فَيَرَى مَا يُحِبُّ، وَيُسْتَرَّ عَنْهُ مَا

يَكْرَهُ؛ وَإِنَّ الْكَافِرَ لَيَزُورُ أَهْلَهُ، فَيَرَى مَا يَكْرَهُ، وَيُسْتَرَّ عَنْهُ مَا يُحِبُّ».

قَالَ: «وَمِنْهُمْ^٥ مَنْ يَزُورُ كُلَّ جُمُعَةٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَزُورُ عَلَى قَدْرِ عَمَلِهِ^٦».

٢ / ٤٦٨٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَخْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

١. في السند تحويل، وللمصنف إلى أبي عبدالله عليه السلام طريقان، وطريقه الثاني هو «أحمد بن محمد الكوفي، عن ابن جمهور، عن أبيه، عن عبدالله بن عبد الرحمن الأصم، عن حريز، عن محمد بن مسلم». أنظر ما قدمناه في الكافي، ذيل ح ٤٣٥٩.

٢. في «جن»: «أمواتكم». ٣. في «بث»: «- عند».

٤. الخصال، ص ٦١٨، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسنده عن أبي بصير ومحمد بن مسلم، عن أبي عبدالله، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام. تحف العقول، ص ١٠٤، ضمن الحديث الطويل، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٧٨، ح ٢٤٧٠٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٢٣، ح ٣٤٦٦.

٥. في «بع»: «يزور».

٦. في «ظ»، «بث»، «بع»، «بس»، «جج»، «جس»، «جن»، «البحار»، ج ٦١: «وفيهم».

٧. الوافي، ج ٢٥، ص ٦٢٧، ح ٢٤٧٧٢؛ البحار، ج ٦، ص ٢٥٦، ح ٨٩؛ وج ٦١، ص ٥٢، ح ٣٨.

أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا مِنْ مُؤْمِنٍ وَلَا كَافِرٍ إِلَّا وَهُوَ يَأْتِي أَهْلَهُ عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ، فَإِذَا رَأَى أَهْلَهُ يَعْمَلُونَ بِالصَّالِحَاتِ، حَمِدَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ، وَإِذَا رَأَى الْكَافِرَ أَهْلَهُ يَعْمَلُونَ بِالصَّالِحَاتِ^٢، كَانَتْ عَلَيْهِ حَسْرَةٌ^٣».

٤٦٨٨ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ

عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَيِّتِ: يَزُورُ أَهْلَهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ». فَقُلْتُ: فِي كَمْ يَزُورُ؟ قَالَ: «فِي الْجُمُعَةِ^٤، وَفِي الشَّهْرِ، وَفِي السَّنَةِ عَلَى قَدْرِ مَنْزِلَتِهِ». فَقُلْتُ: فِي أَيِّ صُورَةٍ يَأْتِيهِمْ؟ قَالَ: «فِي صُورَةِ طَائِرٍ لَطِيفٍ يَسْقُطُ عَلَى جُدْرِهِمْ، وَيُشْرِفُ عَلَيْهِمْ، فَإِنْ رَأَاهُمْ بِخَيْرٍ، فَرِحَ؛ وَإِنْ رَأَاهُمْ بِشَرٍّ وَحَاجَةٍ، حَزِنَ وَاعْتَمَ^٥».

٤٦٨٩ / ٤. عَنْهُ^٦، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ دُرُوسِ الثَّوَالِطِيِّ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ

عَمَّارٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْقَصِيرِ، قَالَ:

قُلْتُ لَهُ: الْمُؤْمِنُ يَزُورُ أَهْلَهُ؟

١. في «بح»: «فإن».

٢. في «بخ، بس»: «بِالصَّالِحَاتِ». وفي «بف»: «الصَّالِحَاتِ». وفي «جس»: «- حمد الله على ذلك - إلى - بِالصَّالِحَاتِ». وفي حاشية «جن»: «الطَّالِحَاتِ».

٣. في «ظ»: «عليهم».

٤. الوافي، ج ٢٥، ص ٦٢٨، ح ٢٤٧٧٥؛ البحار، ج ٦، ص ٢٥٧، ح ٩٠.

٥. في «غ، بث، بخ، جس»: «قلت».

٦. في «بخ، بف» وحاشية «بح»: «فقال».

٧. في الوافي: «أريد بالجمعة الأسبوع، لا اليوم المخصوص؛ بقرينة معطوفيه».

٨. في «ظ، غ، بخ، بس، بف، جح، جس، جن»: «فقال».

٩. الوافي، ج ٢٥، ص ٦٢٨، ح ٢٤٧٧٥؛ البحار، ج ٦، ص ٢٥٧، ح ٩١؛ وج ٦١، ص ٥٢، ح ٣٩.

١٠. الضمير راجع إلى سهل بن زياد المذكور في السند السابق.

فَقَالَ: «نَعَمْ، يَسْتَأْذِنُ رَجُلَهُ، فَيَأْذِنُ لَهُ، فَيَبْعَثُ مَعَهُ مَلَكَينِ، فَيَأْتِيهِمْ فِي بَغْضِ صُورٍ ٣/ ٢٣١

الطَّيْرِ^١ يَقَعُ فِي دَارِهِ، يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَيَسْمَعُ كَلَامَهُمْ»^٢.

٥ / ٤٦٩. عَنْهُ^٣، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ عليه السلام: يَزُورُ الْمُؤْمِنُ أَهْلَهُ؟

فَقَالَ: «نَعَمْ». فَقُلْتُ: فِي كَمِّ؟ قَالَ: «عَلَى قَدْرِ فَضَائِلِهِمْ: مِنْهُمْ مَنْ يَزُورُ فِي كُلِّ

يَوْمٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَزُورُ فِي كُلِّ يَوْمَيْنِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَزُورُ فِي كُلِّ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ».

قَالَ: ثُمَّ رَأَيْتُ فِي مَجْرَى كَلَامِهِ أَنَّهُ يَقُولُ: «أَدْنَاهُمْ^٤ مَنْزِلَةُ يَزُورُ^٥ كُلَّ جُمُعَةٍ».

قَالَ: قُلْتُ: فِي أَيِّ سَاعَةٍ؟ قَالَ: «عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ وَمِثْلِ ذَلِكَ».

قَالَ: قُلْتُ: فِي أَيِّ صُورَةٍ؟ قَالَ: «فِي صُورَةِ الْعُصْفُورِ، أَوْ أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ، فَيَبْعَثُ^٦

اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - مَعَهُ مَلَكًا^٧، فَيُرِيهِ مَا يَسْرُهُ، وَيَسْتُرُ عَنْهُ^٨ مَا يَكْرَهُ، فَيَرَى مَا يَسْرُهُ،

وَيَرْجِعُ إِلَى قَرَّةِ عَيْنٍ»^٩.

١. في مرآة العقول، ج ١٤، ص ١٩٧: «ربما يتوهم التنافي بين هذه الأخبار وبين ما سيأتي من أن المؤمن أكرم من أن يجعل روحه في حوصلة طائر. ويمكن الجواب بحتم تلك على كونهم أبدأ كذلك، فلا ينافي أن يصيروا أحياناً في صورة الطير؛ لتلا يعرفهم أهلهم».

وقال المحقق الشعراني عليه السلام في هامش الوافي: «في بعض صور الطير، تشبيه في سرعة الحضور والحركة والإشراف، لأن الأرواح في صورة طير حقيقة؛ لأن الإمام عليه السلام كذب ذلك، وقال: إن الأرواح في أبدان كأبدانهم الدنيوية، كما يأتي».

٢. الوافي، ج ٢٥، ص ٦٢٨، ح ٢٤٧٧٦؛ البحار، ج ٦، ص ٢٥٧، ح ٩٢.

٣. الضمير راجع إلى سهل بن زياد.

٤. في «غ»، بث، جح، «فقال».

٥. في «ظ»، ي، بث، جح، «جس» والبحار: - «آه».

٦. في المرأة: «أدناهم، أي غالباً، أو لا يكون المؤمن أقل من ذلك، فيحمل ما مر من الشهر والسنة على غير المؤمن».

٧. في «بح»، جح، «جس»: + «في».

٨. في حاشية «بح»: «فبعث». وفي البحار: «يبعث».

٩. في «جن»: «ملكاً معه».

١٠. في «بف»: - «عنه».

١١. الفقيه، ج ١، ص ١٨١، ح ٥٤٢، معلقاً عن إسحاق بن عمار، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٦٢٩، ح ٩٠.

٨٧- بَابُ أَنَّ الْمَيِّتَ يُمَثَّلُ لَهُ مَالُهُ وَوَلَدُهُ وَعَمَلُهُ قَبْلَ مَوْتِهِ

١ / ٤٦٩١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ ؛

وَأَعْدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ
وَالْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ جَمِيعاً ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ مَفْضَلِ بْنِ صَالِحٍ ، عَنْ جَابِرٍ ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى ؛
وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ

ح ٢٤٧٧٧ ؛ البحار ، ج ٦ ، ص ٢٥٧ ، ح ٩٣ .

١. في السند تحويل ، وللمصنف إلى سويد بن غفلة ثلاثة طرق :

الأول : علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عمرو بن عثمان ، عن أبي جميلة مفضل بن صالح ، عن جابر ، عن
عبدالأعلى .

الثاني : عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر والحسن بن علي جميعاً ، عن
أبي جميلة مفضل بن صالح ، عن جابر ، عن عبدالأعلى .

الثالث : علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن إبراهيم بن عبد الأعلى .

ثم إن الظاهر أن عبدالأعلى في انتهاء الطريقين الأولين محرف من «ابن عبدالأعلى» أو «إبراهيم بن عبد
الأعلى» كما سنشير إليه .

٢. هكذا في «ظ ، ي ، بث ، بح ، بف ، جح ، جن» والبحار . وفي «جن» والمطبوع والوسائل : «عن» بدل «بن» .

والصواب ما أثبتناه ؛ فقد روى الشيخ الطوسي الخبر في أماليه ، ص ٣٤٧ ، ح ٧١٩ ، بسنده عن جابر ، عن
إبراهيم بن عبدالأعلى ، عن سويد بن غفلة ، عن علي بن أبي طالب عليه السلام وعبدالله بن عباس .

وقد عُدَّ إبراهيم بن عبدالأعلى الجعفي من رواية سويد بن غفلة ، كما عُدَّ يونس بن أبي إسحاق السبيعي من رواية
إبراهيم بن عبدالأعلى . راجع : تهذيب الكمال ، ج ٢ ، ص ١٣١ ، الرقم ٢٠٠ ؛ وج ١٢ ، ص ٢٦٥ ، الرقم ٢٦٤٧ .

هذا ، وما ورد في الأمالي للطوسي يؤيد ما أشرنا إليه ؛ من وقوع التحريف في «عبدالأعلى» في الطريقين
الأولين . ويؤكد أنه عبدالأعلى في أسنادنا منصرف إلى عبدالأعلى بن أعين مولى آل سام ، ولم نجد في موضع
رواية جابر - وهو ابن يزيد الجعفي - عنه ، ولا روايته عن سويد بن غفلة .

ثم إن يونس في مشايخ محمد بن عيسى ، هو يونس بن عبد الرحمن ، ولم نجد روايته عن إبراهيم بن
عبدالأعلى ، وقد تقدم أنفأ أن يونس الراوي عن إبراهيم بن عبدالأعلى هو يونس بن أبي إسحاق السبيعي ،
ويونس هذا ليس من مشايخ محمد بن عيسى .

والمتنون أن المصنف سها في تطبيق يونس في ما نحن فيه على يونس بن عبد الرحمن ، ثم أضاف طريقه
المعروف إليه .

عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ، قَالَ:

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «إِنَّ ابْنَ آدَمَ إِذَا كَانَ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ الدُّنْيَا وَأَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ الْآخِرَةِ^١، مَثَلُ لَهْ مَالَهُ وَوَلَدَهُ وَعَمَلُهُ، فَيَلْتَفِتُ إِلَى مَالِهِ، فَيَقُولُ: وَاللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ عَلَيْكَ حَرِيصًا^٢ شَجِيحًا^٣، فَمَا لِي عِنْدَكَ؟ فَيَقُولُ: خُذْ مِنِّي كَفَنَكَ».

قَالَ: «فَيَلْتَفِتُ إِلَى وَلَدِهِ، فَيَقُولُ^٤: وَاللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ لَكُمْ مَحَبًّا، وَإِنِّي كُنْتُ عَلَيْكُمْ مُحَامِيًا^٥، فَمَاذَا لِي عِنْدَكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: نُؤْذِيكَ^٦ إِلَى حَفْرَتِكَ نُؤَارِيكَ^٧ فِيهَا».

قَالَ^٨: «فَيَلْتَفِتُ إِلَى عَمَلِهِ، فَيَقُولُ: وَاللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ فِيكَ لَزَاهِدًا وَإِنْ كُنْتُ عَلَيْ^٩ لَثَقِيلًا^{١٠}، فَمَاذَا عِنْدَكَ؟ فَيَقُولُ: أَنَا قَرِينُكَ فِي قَبْرِكَ وَيَوْمَ نَشْرِكَ حَتَّى أُغْرَضَ أَنَا وَأَنْتَ عَلَى رَبِّكَ».

قَالَ: «فَإِنْ كَانَ لِلَّهِ^{١١} وَلِيًّا، أَتَاهُ^{١٢} أَطْيَبُ النَّاسِ رِيحًا، وَأَحْسَنُهُمْ مَنَظَرًا،

١. في «ي»: «الْآخِرَى».

٢. في «بث»، «جس»: «إِنْ».

٣. في «جس» والفقيه وتفسير القمي وتفسير العياشي، ص ٢٢٧: «لحريصاً».

٤. الشيخ: البخل مع حرص. قال العلامة المجلسي: «فالحرص في الجمع، والشح في الضبط وعدم البذل، والزهد في الشيء عند الرغبة فيه». راجع: الصالح، ج ١، ص ٣٧٨ (شجع): «مرأة العقول، ج ١٤، ص ١٩٨».

٥. في «جس»: - «خُذْ مِنِّي كَفَنَكَ - إِلَى - يَقُولُ». ٦. في «بث»، «يح»: «لَكُنْتُ».

٧. في «ظ»، «بث»، «يح»، «بس»، «جس»، «جن» والوسائل والفقيه وتفسير القمي وتفسير العياشي، ص ٢٢٧: - «لِي». وفي «بف»: - «ذَا».

٨. «نُؤْذِيكَ» بالهمزة، أي نوصلك. راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٢٦ (أذى).

٩. في «غ»، «يح»، وحاشية «يح»: «نؤاريك». و«نؤاريك» أي تدفك في قبرك، من وُزيت الشيء. وواريته: إذا أخفيت. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ٣٨٩ (ورى).

١٠. في «جس» والفقيه وتفسير القمي وتفسير العياشي، ص ٢٢٧: - «قَالَ».

١١. في «بف»: «إِنْ». ١٢. في الوسائل: - «عَلَيَّ».

١٣. في «ظ»، «ي»: «فَمَا لِي عِنْدَكَ». وفي «جس»: «فَمَا عِنْدَكَ». وفي الوسائل: - «فَمَاذَا عِنْدَكَ».

١٤. في «بث»: - «اللَّهُ». ١٥. في «ي»: «أَتَى».

وَأَحْسَنَهُمْ رِبَاشاً^١، فَقَالَ^٢: أَتُبَيِّرُ رُوحَ^٣ وَزِيحَانٍ وَجَنَّةِ نَعِيمٍ^٤، وَمَقْدُمَكَ خَيْرٌ مَقْدَمٍ،
فَيَقُولُ لَهُ^٥: مَنْ أَنْتَ؟ فَيَقُولُ^٦: أَنَا عَمَلُكَ الصَّالِحِ، ارْتَحِلْ مِنَ الدُّنْيَا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّهُ
لَيَعْرِفُ^٧ غَاسِلَهُ^٨، وَيَتَأَشِدُّ^٩ حَامِلَهُ أَنْ يَعْجَلَهُ، فَإِذَا أُذْخِلَ^{١٠} قَبْرَهُ، أَنَاهُ مَلَكًا الْقَبْرِ يَحْرَأَنِ
أَشْعَارَهُمَا، وَيَخْذَانِ الْأَرْضَ بِأَقْدَامِهِمَا، أَضْوَاتُهُمَا كَالرَّغْدِ الْقَاصِفِ، وَأَبْصَارُهُمَا كَالْبَرْقِ
الْخَاطِفِ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ وَمَا دِينُكَ؟ وَمَنْ نَبِيُّكَ؟ فَيَقُولُ: اللَّهُ رَبِّي، وَدِينِي
الْإِسْلَامُ، وَنَبِيِّي مُحَمَّدٌ ﷺ، فَيَقُولَانِ لَهُ^{١١}: تَبْتَكَ اللَّهُ فِيمَا تَحِبُّ وَتَرْضَى^{١٢}، وَهُوَ قَوْلُ
اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «يُبْتَكَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ»^{١٣} ثُمَّ
يَفْسَحَانِ لَهُ فِي قَبْرِهِ مَدَّ بَصَرِهِ، ثُمَّ يَفْتَحَانِ لَهُ بَاباً إِلَى الْجَنَّةِ، ثُمَّ يَقُولَانِ لَهُ: نَمْ قَرِيرَ
الْعَيْنِ نَوْمَ الشَّابِّ النَّاعِمِ^{١٤}؛ فَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ

١. «الرياش»: اللباس الفاخر. القاموس المحيط، ج ١، ص ٨١١ (ريش).

٢. في «غ»، جج» وحاشية «جن» وتفسير القمي وتفسير العياشي، ص ٢٢٧: «فيقول». وفي «بح»: «فيقول له».

٣. «الروح»: الاستراحة والسرور والفرح، ويأتي بمعنى الرحمة في قوله تعالى: «وَلَا تَأْسَوْا مِنْ زَوْجِ اللَّهِ» يوسف (١٢): ٧٨. في الوافي: «الروح»، بفتح أوله: الراحة. وبضمه: الرحمة والحياة الدائمة. وانظر أيضاً: لسان العرب، ج ٢، ص ٤٥٩ (روح).

٤. في «بف»: «وجنة ونعيم».

٥. في «جن» وتفسير القمي وتفسير العياشي، ص ٢٢٧: «-له». وفي حاشية «بح»: «فقال له».

٦. في حاشية «جج»: «فقال». ٧. في «جس»: «يعرف».

٨. في المرأة: «وفي قوله: وإنه ليعرف غاسله، فعل مقدر ويدل عليه السياق، والواو حالية، والتقدير: فيرحل والحال أنه ليعرف غاسله. ويحتمل أن تكون عاطفة على «أناه» فلا تقدير».

٩. أي يقول له: ناشدتك الله، أي سألتك بالله. راجع: الصحيح، ج ٢، ص ٥٤٣ (نشد).

١٠. في «ظ»، غ، ي، بث، يح، بق، جس»: «فإذا دخل».

١١. في «ظ»، ي، بخ، بس، جج، جس» وتفسير العياشي، ص ٢٢٧: «-له».

١٢. في «بخ» والوافي: «يحب ويرضى». وفي «جس»: «تحب ويرضى».

١٣. إبراهيم (١٤): ٢٧.

١٤. «الناعم»، عن الثمرة - بالكسر -: ما يتنعم به من مال ونحوه؛ أو من الثمرة - بالفتح - وهو نفس التنعم. أنظر: مرآة العقول، ج ١٤، ص ٢٠١.

مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا»^١.

قَالَ: «وَإِذَا^٢ كَانَ لِرَبِّهِ عَدَوًا^٣، فَإِنَّهُ يَأْتِيهِ^٤ أَقْبَحُ مَنْ خَلَقَ اللَّهُ زَيْتًا وَزُؤْيَا، وَأَنْتَنَةً رِيحًا، فَيَقُولُ لَهُ^٥: أَنْبِشْ بِنَزْلِ مِنْ حَمِيمٍ^٦، وَتَضْلِيَّةَ جَحِيمٍ، وَإِنَّهُ لَيَعْرِفُ غَاسِلَهُ، وَيُنَاشِدُ حَمَلَتَهُ أَنْ يَخْبِسُوهُ، فَإِذَا أُدْخِلَ^٨ الْقَبْرَ، أَتَاهُ مُمْتَحِنَا الْقَبْرِ، فَالْقِنَا عَنْهُ أَكْفَانُهُ، ثُمَّ يَقُولَانِ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ وَمَا دِينُكَ؟ وَمَنْ نَبِيُّكَ؟ فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي، فَيَقُولَانِ: لَا دَرَيْتَ، وَلَا هَدَيْتَ، فَيَضْرِبَانِ يَأْفُوخَهُ^٩ بِمِزْرَبَةٍ^{١٠} مَعَهُمَا ضَرْبَتُهُ مَا^{١١} خَلَقَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - مِنْ دَابَّةٍ، إِلَّا وَتَذَعُرُ^{١٢} لَهَا مَا خَلَا الثَّقَلَيْنِ، ثُمَّ يَفْتَحَانِ^{١٣} لَهُ بَابًا إِلَى الثَّارِ، ثُمَّ يَقُولَانِ لَهُ: نَمْ بِشَرِّ خَالٍ فِيهِ مِنَ الضَّنِيِّ مِثْلُ مَا فِيهِ الْقِنَاءُ^{١٤}» مِنْ ٢٣٣/٣

١. الفرقان (٢٥): ٢٤. و «مَقِيلًا» من القيلولة، وهي عند العرب الاستراحة نصف النهار إذا اشتدَّ الحرُّ، وإن لم يكن مع ذلك نوم، والدليل على ذلك أَنَّ الْجَنَّةَ لَا نَوْمَ فِيهَا. راجع: مجمع البيان، ج ٧، ص ٢٩٢، ذيل الآية المذكورة.
٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «وإن».
٣. في «بيح»: «لعدوًا».
٤. في «بيح»: «- فَإِنَّهُ».
٥. في «بيح»: «+ ومن».
٦. في «ظ، ي، س»، وتفسير العياشي، ص ٢٢٧: «- وله».
٧. النزول ما هُمِّيَّ للضيف إذا نزل عليه. والحميم: ماء حَارٌّ يَسْتَقِي منه أهل النار. والتضلية: التلويح علي النار. انظر: لسان العرب، ج ١١، ص ٦٥٨ (نزل) وج ١٢، ص ١٥٣ (حمم) و مجمع البحرين، ج ١، ص ٢٢٦ (صلا).
٨. في «غ، ب، ث، بف، جس» وحاشية «بيح»: «فإذا دخل».
٩. «الْيَأْفُوخُ»: الموضع الذي يتحرك من رأس الطفل إذا كان قريب عهد بالولادة، وهو فراغ بين عظام جمجمته في مقدمتها وأعلامها، لا يلبث أن تلتقي فيه العظام. راجع: مرآة العقول، ج ١٤، ص ٢٠٢؛ الوافي، ج ٢٥، ص ٦٠٣.
١٠. المِزْرَبَةُ، بالتخفيف: عُصِيَّة من حديد، والتي يكسر بها المَدَرُ، أي الطين، ولمطرقة الكبيرة التي تكون للحدادين. ويقال لها أيضاً: الْإِزْرَبَةُ بالتشديد. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٤١٦ (رزب).
١١. في «بيح، بف، جس»: «فما».
١٢. في «ظ، ب، س، ج، جن»: «يذعر». و «الدُّعْر» بالضم: الخوف، وبالفتح: التخويف كالإذعار، أي تغزغ. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٦٣؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٥٩ (ذعر) والثمين: الجن والإنس.
١٣. في «بيح» وتفسير العياشي، ص ٢٢٧: «يفتح».
١٤. «القِنَاء» بالقصر، جمع القِنَاء، وهي الرمح. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٣٨ (قنا).

الرُّجْحُ حَتَّى إِنَّ دِمَاغَهُ لَيَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ ظَفَرِهِ وَلَحْمِهِ، وَيُسَلِّطُ اللَّهُ عَلَيْهِ حَيَاتِ الْأَرْضِ وَعَقَارِهَا وَهَوَامِّهَا، فَتَنْهَشُهُ حَتَّى يَبْتَعَثَهُ اللَّهُ مِنْ قَبْرِهِ، وَإِنَّهُ^٢ لَيَتَمَتَّنِي قِيَامَ السَّاعَةِ فِيمَا^٣ هُوَ فِيهِ مِنَ الشَّرِّ.

● وَقَالَ جَابِرٌ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: إِنِّي كُنْتُ أَنْظُرُهُ إِلَى الْأَوَّلِ وَالْغَنَمِ وَأَنَا أَرْعَاهَا، وَلَيْسَ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ رَعَى الْغَنَمَ، وَكُنْتُ^٤ أَنْظُرُ^٥ إِلَيْهَا قَبْلَ الثَّبُوءِ وَهِيَ مَتَمَكِّنَةٌ فِي^٦ الْمَكِينَةِ، مَا خَوْلَهَا شَيْءٌ يَهَيِّجُهَا حَتَّى تَذَعُرَ فَتَطِيرَ، فَأَقُولُ: مَا هَذَا وَأَعْجَبَ حَتَّى حَدَّثَنِي جَبْرِئِيلٌ عليه السلام أَنَّ الْكَافِرَ يُضْرَبُ ضَرْبَةً مَا خَلَقَ اللَّهُ شَيْئًا إِلَّا سَمِعَهَا وَيَذَعُرُ^٧ لَهَا إِلَّا الثَّقَلَيْنِ، فَقُلْنَا^٨: ذَلِكَ لِضَرْبَةِ الْكَافِرِ^٩، فَتَعُودُ^{١٠} بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ^{١١}».

١. «الرجح»: الحديدة أسفل الرمح. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٩٧ (زجج).

٢. في «ي»: «فإنه».

٣. في «غ»، «بخ» وحاشية «جج» وتفسير القمي وتفسير العياشي، ص ٢٢٧: «مما».

٤. السند معلق على الطرفين الأولين المذكورين في صدر الخبر.

٥. في «بث»، «بخ»: «لأنظر».

٦. في «بث»، «بخ»، «بغ»، «بغ» وحاشية «بج»: «من».

٧. في «بج»، «جج»: «وتذعر».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والبحار وفي المطبوع: «فقلت».

٩. في «بس»: «الكافرة».

١٠. في «غ»: «فتعود».

١١. تفسير القمي، ج ١، ص ٣٦٩، عن أبيه، عن علي بن مهزيار، عن عمر بن عثمان، عن المفصل بن صالح، عن جابر، عن إبراهيم بن العلي، عن سويد بن علقمة، عن أمير المؤمنين عليه السلام. الأماشي للطوسي، ص ٣٤٧، المجلس ١٢، ح ٥٩، بسنده عن جابر، عن إبراهيم بن عبد الأعلى، عن سويد بن غفلة، عن علي بن أبي طالب عليه السلام وعبد الله بن عباس. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٢٧، ح ٢٠، عن سويد بن غفلة، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفي كلها إلى قوله: «وإنه ليتمَّت قِيَامُ السَّاعَةِ فِيمَا هُوَ فِيهِ مِنَ الشَّرِّ». وتفسير العياشي، ص ٢٢٨، ح ٢١، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله، من قوله: «إِنِّي كُنْتُ أَنْظُرُ إِلَى الْأَوَّلِ وَالْغَنَمِ». الفقيه، ج ١، ص ١٣٧، ح ٣٧٠، مرسلاً عن أمير المؤمنين عليه السلام، إلى قوله: «حَتَّى أَعْرَضَ أَنَا وَأَنْتَ عَلَى رَبِّكَ» وفي كلِّ المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٩٩، ح ٢٤٧٤٦، الوسائل، ج ١٦، ص ١٠٥، ح ٢١١٠٠، إلى قوله: «وفي قبرك ويوم نشرك حتى أعرض أنا وأنت على ربك»؛ البحار، ج ٦، ص ٢٢٦، ح ٢٨.

٤٦٩٢ / ٢ . سَهْلُ بْنُ زَيْدٍ^١، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ^٢، عَنْ بَشِيرِ الدَّهَّانِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ

اللَّهِ ﷺ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ،

عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا حُمِلَ عَدُوُّ اللَّهِ إِلَى قَبْرِهِ، نَادَى حَمَلَتَهُ: أَلَا تَسْمَعُونَ يَا إِخْوَتَاهُ، أَنِّي أَشْكُو إِلَيْكُمْ مَا وَقَعَ فِيهِ أَخُوكُمُ الشَّقِيَّ أَنْ عَدُوَّ اللَّهِ خَدَعَنِي، فَأَوْرَدَنِي^٣، ثُمَّ لَمْ يُصْذِرْنِي^٤، وَأَقْسَمَ لِي أَنَّهُ نَاصِحٌ لِي، فَعَشَنِي؛ وَأَشْكُو إِلَيْكُمْ دُنْيَا غَرَّتْنِي، حَتَّى إِذَا أَطْمَأْنَنْتُ إِلَيْهَا صَرَعْتَنِي؛ وَأَشْكُو إِلَيْكُمْ أَجَلَاءَ الْهَوَى مَنُونِي، ثُمَّ تَبَرَّؤُوا مِنِّي، وَخَذَلُونِي؛ وَأَشْكُو إِلَيْكُمْ أَوْلَاداً حَمَيْتُ عَنْهُمْ، وَأَنْزَلْتُهُمْ عَلَى نَفْسِي، فَأَكَلُوا مَالِي، وَأَسْلَمُونِي^٥؛ وَأَشْكُو إِلَيْكُمْ مَا لَا مَنَعْتُ مِنْهُ^٦ حَقٌّ

١. السند معلق على السند الثاني من الحديث السابق، ويروي عن سهل بن زياد، عدة من أصحابنا.

ثم إن وقوع نوع من التحويل وأن للخبر طريقتين واضح.

٢. يأتي في ح ٤٧١٤، رواية سهل بن زياد، عن الحسن بن علي، عن غالب بن عثمان، عن بشير الدَّهَّان، عن أبي عبد الله ﷺ. ومضمون ذلك الخبر يشبه ما ورد في ذيل خبرنا هذا؛ «أنا بيت الدود»، «أنا بيت الظلمة» و....

والمظنون في ما نحن فيه سقوط «عن غالب بن عثمان» بعده «الحسن بن علي».

ويؤيد ذلك ما ورد في الكافي، ح ٣١٩٦، من رواية ابن فضال - وهو المراد من الحسن بن علي في ما نحن فيه - عن غالب بن عثمان، عن بشير الدَّهَّان، وكذا ما يأتي في الكافي، ح ٤٧٠١ من رواية أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي، عن غالب بن عثمان، عن بشير الدَّهَّان.

٣. في «غ»، بث، «بف»؛ «وأوردني». وقوله: «عدو الله» يعني: الشيطان، وقوله: «فأوردني» أي الممالك.

٤. الضمير: رجوع المسافر من مقصده، وهنا كناية عن ترغيب الشخص في التورط بشيء ثم عدم محاولة تخلصه منها، فيقال: أوردته ثم لم يصدره. راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٥ (صدر).

٥. في «غ»: «أشكو» بدون الواو. وفي «بث»: «فأشكو».

٦. في «جس»: - «وأشكو إليكم أولاداً حميت - إلى - وأسلموني».

٧. في «ظ»، غ، ي، بث، بع، بس، جح، جس، جن، والوافي: «فيه».

اللَّهُ، فَكَانَ وَبَالَهُ عَلَيَّ، وَكَانَ نَفْعُهُ لِعَنِّي؛ وَأَشْكُو إِلَيْكُمْ ذَارًا أَنْفَقْتُ^١ عَلَيْهَا حَرْبَتَيْ^٢،
وَصَارَ سَاكِئُهَا^٣ عَنِّي؛ وَأَشْكُو إِلَيْكُمْ طَوْلَ الثَّوَاءِ^٤ فِي قَبْرِي، يُنَادِي: أَنَا بَيْتُ الدَّوْدِ، أَنَا^٥
بَيْتُ الظُّلْمَةِ وَالْوَحْشَةِ وَالضُّيْقِ، يَا إِخْوَتَاهُ، فَاحْبِسُونِي^٦ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَاحْذَرُوا مِثْلَ
٢٣٤/٣ مَا لَقِيتُ؛ فَإِنِّي قَدْ بُشِّرْتُ بِالنَّارِ، وَبِالذَّلِّ^٧ وَالصَّغَارِ، وَغَضِبَ الْعَزِيزُ الْجَبَّارِ، وَاحْشَرَتَاهُ^٨
عَلَى مَا فَرَطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ، وَيَا طَوْلَ عَوْلَتَاهُ^٩، فَمَا لِي مِنْ شَفِيعٍ يُطَاعُ، وَلَا صَدِيقٍ
يَرْحَمُنِي، فَلَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً، فَأَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ^{١٠}.

٣ / ٤٦٩٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ

جَابِرٍ^{١١}، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^{١٢} عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَزَادَ فِيهِ:

«فَمَا يَفْتَرُ^{١٣} يُنَادِي حَتَّى يُدْخَلَ قَبْرَهُ، فَإِذَا دَخَلَ^{١٤} حُفِرَتْهُ^{١٥}، رُدَّتْ

١. في حاشية «بح، جح»: «ضُيِّعَتْ».

٢. «الحربية»: المال الماروب، أو المال الذي يعيش به الرجل ويقوم به أمره. راجع: الصحاح، ج ١، ص ١٠٩؛
النهاية، ج ١، ص ٣٥٩؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ١٤٧ (حرب).

٣. في «بث، بس، جح، جس، جن» وحاشية «بح» والبحار: «سَكَّانَهَا». وفي «بح»: «سَكَّنَهَا».

٤. «الثَّوَاء»: طول الإقامة بالمكان. أنظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٦٥ (نوى).

٥. في «غ، بث، بح»: «وَأَنَا».

٦. في «بث»: «بِالذَّلِّ وَبِالنَّارِ». وفي البحار: «وَالذَّلُّ».

٧. في «ظ، جس»: «واَحْشَرْتَاهُ».

٨. في «غ» وحاشية «بث»: «نَوَايَاهُ». وفي «بغ، بف» وحاشية «بث»: «عَوِيْلَاهُ». وفي حاشية «بس، جح»: «عَوِيْلَاهُ».

٩. والعويل: صوت الصدر بالبكاء. لسان العرب، ج ١١، ص ٤٨٣ (عول).

١٠. الوافي، ج ٢٥، ص ٦٠٦، ح ٢٤٧٥١؛ البحار، ج ٦، ص ٢٥٨، ح ٩٤.

١١. تقدّم في ح ٢٥٢ و ٤٣٦٣ و ٤٤٥٠ و ذيل ٤٦٥٦ و ٤٦٩١، رواية عمرو بن عثمان عن جابر بنو سَطْرَ الْمُفَضَّلِ بن

صالح - بغاونه المختلفة -، وقد ورد في بعض الدرجات، ص ٣٠، ح ٤، رواية مُحَمَّدُ بن الحسين، عن عمرو

بن عثمان، عن الْمُفَضَّلِ، عن جابر. وفي ص ٣٧٥، ح ١٠، رواية مُحَمَّدُ بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن

أبي جميلة، عن جابر. والظاهر في ما نحن فيه سقوط الوساطة بين «عمرو بن عثمان» وبين «جابر».

١٢. في «جن»: «ما يَفْتَرُ».

١٣. في البحار: «فَإِذَا أُدْخِلَ».

١٤. في «غ»: «حُفِرَتْهُ». وفي حاشية «بث»: «فِيهِ».

الرَّوْحُ^١ فِي جَسَدِهِ، وَجَاءَهُ^٢ مَلَكًا الْقَبْرِ، فَاَمْتَحَنَاهُ، قَالَ: وَكَانَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام يَبْكِي إِذَا ذَكَرَ^٣ هَذَا الْحَدِيثَ.^٤

٤٦٩٤ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ:

قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام: «مَا نَذَرِي^٦ كَيْفَ نَضْعُ^٧ بِالنَّاسِ، إِنْ حَدَّثْنَاهُمْ بِمَا سَمِعْنَا مِنْ^٨ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله صَحَّحُوا، وَإِنْ سَكَنَّا لَمْ يَسْعُنَا^٩».

قَالَ: فَقَالَ ضَمْرَةُ^{١٠} بْنُ مُعْتَبِدٍ^{١١}: حَدَّثْنَا، فَقَالَ: «هَلْ تَذَرُونَ مَا يَقُولُ عَدُوُّ اللَّهِ إِذَا حُمِلَ عَلَى^{١٢} سَرِيرِهِ؟» قَالَ: فَقُلْنَا: لَا، قَالَ: «فَإِنَّهُ^{١٣} يَقُولُ لِحِمْلَتِهِ: أَلَا تَسْمَعُونَ أَنِّي أَشْكُو إِلَيْكُمْ عَدُوَّ اللَّهِ، خَدَعَنِي وَأَوْرَدَنِي، ثُمَّ لَمْ يُصْذِرْنِي؛ وَأَشْكُو إِلَيْكُمْ إِخْوَانًا وَآخِثِيَهُمْ^{١٤}، فَخَذَلُونِي^{١٥}؛ وَأَشْكُو إِلَيْكُمْ أَوْلَادًا حَامِيَتْ عَلَيْهِمْ^{١٦}،

١. في «بث»: «إليه».

٢. في «ى»: «جس، جن» والبحار: «وجاء».

٣. في «بف»: «إذا تذكر».

٤. في «جس»: «- هذا».

٥. الوافي، ج ٢٥، ص ٦٠٨، ح ٢٤٧٥٢؛ البحار، ج ٦، ص ٢٥٩، ح ٩٥.

٦. في «بث»: «ما تدري».

٧. في «بث، بف»: «يضع».

٨. في «ى»: «- من».

٩. في «ى»: «ضميرة». وفي «بح»: «حمزة». وفي «بخ»: «ضمر».

١٠. في «جح، جس» وحاشية «بث»: «سعيد». وهو سهو؛ فإن ضمرة بن سعيد هو المازني الأنصاري، وقد ذكره الذهبي في من توفي بعد سنة ١٢٠، ومفاد الخبر أنه مات ضمرة في حياة علي بن الحسين عليه السلام، وأكثر ما قيل في سنة وفاته هي سنة ٩٩. راجع: الإرشاد للمفيد، ج ٢، ص ٣٨٢؛ تاريخ الإسلام للذهبي، ج ٨، ص ١٣٥؛ تهذيب الكمال، ج ١٣، ص ٣٢١، الرقم ٢٩٣٩؛ وج ٢٠، ص ٣٨٢، الرقم ٤٠٥٠.

١١. في «ى»: «- هل».

١٢. في «غ»: «ولحمته» بدل «على».

١٣. في البحار، ج ٤٦: «فقال: إنه» بدل «قال: فإنه».

١٤. في «بح»: «أحببتهم».

١٥. في البحار، ج ٦: «- وأشكو إليكم إخواناً وأخيتهم، فخذلوني».

١٦. هكذا في النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع والبحار، ج ٤٦: «عنهم». ويقال: حاميت على ضيفي، «

فَخَذَلُونِي^١؛ وَأَشْكُو إِلَيْكُمْ دَارًا أَنْفَقْتُ فِيهَا حَرِيَّتِي، فَصَارَ^٢ سَكَّانَهَا غَيْرِي، فَارْفُقُوا بِي، وَلَا تَسْتَغْجِلُوا^٣.

قَالَ: فَقَالَ ضَمْرَةٌ^٤: يَا أَبَا الْحَسَنِ، إِنْ كَانَ هَذَا يَتَكَلَّمُ بِهَذَا الْكَلَامِ، يُوشِكُ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى أَغْثَاكِ الَّذِينَ يَحْمِلُونَهُ؟

قَالَ: فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ^٥: «اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ ضَمْرَةٌ هَزِيءٌ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِكَ ﷺ، فَخُذْهُ أَخَذَةً^٦ أَسْفَ»^٧.

قَالَ: فَمَكَثَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ مَاتَ، فَحَضَرَهُ مَوْلَى لَهُ.

قَالَ: فَلَمَّا دُفِنَ، أَتَى عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ^٨، فَجَلَسَ إِلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ^٩: «مِنْ أَيْنَ جِئْتَ يَا فَلَان؟» قَالَ^{١٠}: «مِنْ جِنَازَةِ^{١١} ضَمْرَةٍ^{١٢}، فَوَضَعْتُ وَجْهِي عَلَيْهِ حِينَ سُوِّيَ عَلَيْهِ، فَسَمِعْتُ صَوْتَهُ - وَاللَّهِ أَعْرِفُهُ، كَمَا كُنْتُ أَعْرِفُهُ وَهُوَ حَيٌّ - يَقُولُ^{١٣}: «يَا ضَمْرَةٌ^{١٤}» بَنَ مَعْبِدٍ^{١٥}، الْيَوْمَ^{١٦} خَذَلَكَ كُلُّ خَلِيلٍ، وَصَارَ مَصِيرُكَ إِلَى الْجَحِيمِ، فِيهَا

«ه أي احتفلت له واهتممت بأمره. ويقال: حاميت عنه محاماةً وحمايةً، أي منعت عنه. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٧٦ (حمي).

١. في «بف»: «فأسلموني وخذلوني». وفي «بخ» وحاشية «غ»: «بث»: «فأسلموني».

٢. في «ظ»: «بخ»، «وصار». وفي «بف»: «وكان». ٣. في «ي»: «ضميرة».

٤. «أن يثب»، أي يثب، ويتسلط. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٧٩٢ (وثب).

٥. في «ي»: «ضميرة». وفي «جس»: «حُمْرَةٌ».

٦. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: «رسول الله».

٧. في «ظ»، «ي»، «بخ»، «بس»، «جس»، «البحار»: «أخذ».

٨. «وأخذة أسف»، أي أخذة غضب، أو غضبان؛ من أسف: إذا غضب. راجع: النهاية، ج ١، ص ٤٨ (أسف).

٩. في «ظ»: «- وله». ١٠. في «غ»: «فقال: جئت». وفي «بث»، «بخ»: «+ جئت».

١١. في «بخ»، «بف»، «الوافي»: «من عند قبر» بدل «من جنازة».

١٢. في «ي»: «ضميرة». وفي «جس»: «حمزة». ١٣. في «البحار»، ج ٦: «وهو يقول».

١٤. في «ي»: «ضميرة».

١٥. في «غ» وحاشية «بث»: «سعيد». وفي حاشية «غ»: «معيد».

١٦. في «بخ»: «- اليوم».

مَسْكَنُكَ وَمَبِيتُكَ^١ وَالْمَقِيلُ^٢.

قَالَ: فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام: «أَسْأَلُ اللَّهَ^٣ الْعَافِيَةَ، هَذَا جَزَاءُ مَنْ يَهْزَأُ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله»^٤.

٨٨- بَابُ الْمَسْأَلَةِ فِي الْقَبْرِ وَمَنْ يُسْأَلُ وَمَنْ لَا يُسْأَلُ

٤٦٩٥ / ١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ ثُعْلَبَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْخَضْرَمِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَا يُسْأَلُ فِي الْقَبْرِ إِلَّا مَنْ مَحَضَ الْإِيمَانَ مَحْضاً، أَوْ مَحَضَ الْكُفْرَ مَحْضاً، وَالْآخَرُونَ يَلْهَوْنَ عَنْهُمْ»^٥.

٤٦٩٦ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّمَا يُسْأَلُ فِي قَبْرِهِ مَنْ مَحَضَ الْإِيمَانَ مَحْضاً، وَالْكَفْرَ مَحْضاً، وَأَمَّا مَا^٦ سِوَى ذَلِكَ فَيَلْهَى عَنْهُمْ»^٧.

١. في «جس»: - «ومبيتك».

٢. «المقيل»: القيلولة، وهي الاستراحة نصف النهار وإن لم يكن معناها نوم. النهاية، ج ٤، ص ١٣٣ (قيل).

٣. في «و»: - «الله».

٤. الوافي، ج ٢٥، ص ٦٠٨، ح ٢٤٧٥٣؛ البحار، ج ٦، ص ٢٥٩، ح ٩٦؛ وج ٤٦، ص ١٤٢، ح ٢٥.

٥. في «جس»: - «محضاً».

٦. في «و»: - «ومن».

٧. الفقيه، ج ١، ص ١٧٨، ح ٥٣٠، مرسلاً، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٦١٣، ح ٢٤٧٥٥؛ البحار، ج ٦، ص ٢٦٠، ح ٩٧.

٨. في البحار: - «محضاً».

٩. في «و»: - «أما».

١٠. في «و»: - «بس، جس، جن» والبحار: «عنه».

١١. الوافي، ج ٢٥، ص ٦١٤، ح ٢٤٧٥٦؛ البحار، ج ٦، ص ٢٦٠، ح ٩٨.

٤٦٩٧ / ٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ^١:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّمَا^٢ يُسْأَلُ فِي قَبْرِهِ^٣ مَنْ مَحَضَ الْإِيمَانَ مَحْضًا وَالكُفْرَ^٤، وَأَمَّا مَا سِوَى ذَلِكَ فَيُلْهِى عَنْهُ^٥».

٢٣٦/٣ ٤٦٩٨ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلْبِيِّ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ^٦:
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَا يُسْأَلُ فِي الْقَبْرِ إِلَّا مَنْ مَحَضَ الْإِيمَانَ مَحْضًا، أَوْ مَحَضَ الْكُفْرَ مَحْضًا^٧».

٤٦٩٩ / ٥. عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلْبِيِّ، عَنْ هَارُونَ بْنِ خَارِجَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

١. في «ظ»، ي، بح، بخ، بس، بف، جح، جس، جن، والمطبوع والبحار: «ابن بكير». وفي «غ»: «ابن بكير» بعد تصحيحه من «أبي بكير». وفي «بث»: «أبي بكير».

والصواب ما أثبتناه جمعاً بين ما ورد في «غ» وما ورد في «بث». والمراد من أبي بكير، هو أبو بكر الحضرمي الذي روى منصور بن يونس عنه عن أبي جعفر عليه السلام في بعض الأسناد، كما - على سبيل المثال - في الكافي، ج ٥٥٢ و ٧٧٠ و ٥٢٠٦؛ وبصائر الدرجات، ص ٣٨، ح ١؛ وص ٣٠٧، ح ٢؛ والخصال، ص ٦٤٨، ح ٤١.

وأما رواية منصور بن يونس، عن ابن بكير - والمراد منه في الأسناد هو عبدالله بن بكير - فلم نجده في موضع، كما أن رواية ابن بكير الذي عُذَّ من فقهاء أصحاب أبي عبدالله عليه السلام، وكان من أحداث أصحابه عليه السلام، عن أبي جعفر عليه السلام لا يخلو من خللٍ. راجع: رجال الكشي، ص ٣٧٥، الرقم ٧٠٥.

٢. في «بخ»: «لا» بدل «قال: إنما».

٣. في «بخ»: «في القبر إلا» بدل «في قبر».

٤. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «محضاً».

٥. في «بح، بس، جح، جس، جن» وحاشية «ظ»: «عنهم».

٦. الوافي، ج ٢٥، ص ٦١٤، ح ٢٤٧٥٧؛ البحار، ج ٦، ص ٢٦٠، ح ٩٩.

٧. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والبحار. وفي «بخ» والمطبوع: «- وقال».

٨. الوافي، ج ٢٥، ص ٦١٤، ح ٢٤٧٥٨؛ البحار، ج ٦، ص ٢٦٠، ح ١٠٠.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «يُسْأَلُ وَهُوَ مَضْغُوطٌ»^٢.

٤٧٠٠ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ

عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أُيْلِتُ^٣ مِنْ ضَغْطَةِ الْقَبْرِ أَحَدًا؟

قَالَ: فَقَالَ: «نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْهَا»، مَا أَقَلَّ مَنْ يُفْلِتُ^٤ مِنْ ضَغْطَةِ الْقَبْرِ، إِنَّ رُقِيَّةَ لَمَّا

قَتَلَهَا عُثْمَانُ، وَقَفَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم عَلَى قَبْرِهَا، فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَذَمَعَتْ عَيْنَاهُ،

وَقَالَ لِلنَّاسِ: «إِنِّي^٦ ذَكَرْتُ هَذِهِ وَمَا لَقِيتُ، فَرَقَقْتُ^٧ لَهَا وَاسْتَوْهَبْتُهَا^٨ مِنْ ضَمَّةِ الْقَبْرِ»

قَالَ: «فَقَالَ: اللَّهُمَّ، هَبْ لِي رُقِيَّةَ^٩ مِنْ ضَمَّةِ الْقَبْرِ، فَوَهَبَهَا اللَّهُ لَهُ».

قَالَ: «وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم خَرَجَ فِي جَنَازَةِ سَعْدٍ وَقَدْ شَيْعَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ، فَرَفَعَ

رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ قَالَ: مِثْلُ سَعْدٍ يُضَمُّ^{١٠}».

قَالَ: قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، إِنَّا نَحَدِّثُ أَنَّهُ كَانَ يَسْتَخِفُّ بِالْبُؤْلِ؟

فَقَالَ: «مَعَاذَ اللَّهِ، إِنَّمَا كَانَ مِنْ زَعَارَةٍ فِي خُلُقِهِ عَلَى أَهْلِهِ» قَالَ: «فَقَالَتْ أُمُّ سَعْدٍ:

هَنِيئًا لَكَ يَا سَعْدُ» قَالَ: «فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم يَا أُمُّ سَعْدٍ، لَا تَحْتِمِي عَلَى اللَّهِ»^{١١}.

١. «المضغوط»: المزاحم، يقال: ضغطه ضغطاً، إذا عصره وصَبَّقَ عليه وقهره. النهاية، ج ٣، ص ٩٠ (ضغط).

٢. الوافي، ج ٢٥، ص ٦٢٣، ح ٢٤٧٦٧؛ البحار، ج ٦، ص ٢٦٠، ح ١٠١.

٣. الإفلات: التخلص من الشيء فجأة من غير تمكث. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٤٦٧ (فلت).

٤. في البحار، ج ٢٢، ص ١٦٣: «منها».

٥. في «بث»: «ما يفلت».

٦. في «ظ»، ي، بس، جح، جس، جن: «إني».

٧. في «جس»: «فوقفت».

٨. في «بخ»: «فاستوهبتها».

٩. في «جن» والبحار، ج ٦: «من ضغطة».

١٠. الزهد، ص ١٦١، ح ٢٣٧، عن القاسم و عثمان بن عيسى، عن علي، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، من

قوله: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم خَرَجَ فِي جَنَازَةِ سَعْدٍ، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. وَفِيهِ، ح ٢٣٨، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ أَبِي

عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، إِلَى قَوْلِهِ: «وَاسْتَوْهَبْتُهَا مِنْ ضَمَّةِ الْقَبْرِ». الوافي، ج ٢٥، ص ٦٢٣، ح ٢٤٧٦٨؛ البحار، ج ٦،

ص ٢٦١، ح ١٠٢؛ وفيه، ج ٢٢، ص ١٤٤، ح ١٣٣، من قوله: «قَالَ: وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم خَرَجَ فِي جَنَازَةِ سَعْدٍ»؛ و

ص ١٦٣، ح ٢٣.

فَيَقُولَانِ لَهُ: تَشْهَدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ؟ فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ، فَيَقُولَانِ لَهُ: نَمْ نَوْمَةً لَا خُلْمَ فِيهَا^١، وَيُفْسَخَ لَهُ^٢ فِي قَبْرِهِ تِسْعَةُ أَذْرَعٍ، وَيُفْتَحَ لَهُ بَابٌ إِلَى الْجَنَّةِ، وَيَرَى مَقْعَدَهُ فِيهَا.

وَإِذَا كَانَ الرَّجُلُ كَافِرًا، دَخَلَ عَلَيْهِ، وَأَقِيمَ الشَّيْطَانُ بَيْنَ يَدَيْهِ، عَيْنَاهُ مِنْ نُحَاسٍ^٣، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ وَمَا دِينُكَ؟ وَمَا تَقُولُ^٤ فِي هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي قَدْ خَرَجَ مِنْ^٥ بَيْنِ ظَهْرَانِيكُمَا؟ فَيَقُولُ: لَا أَذْرِي، فَيُخَلِّيَانِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشَّيْطَانِ، فَيَسْلُطُ^٦ عَلَيْهِ فِي قَبْرِهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ^٨ تَيْنِيًا^٩ لَوْ أَنَّ تَيْنِيًا وَاحِدًا مِنْهَا نَفَخَ فِي الْأَرْضِ^{١٠}، مَا أَنْبَتَتْ شَجَرًا أَبَدًا، وَيُفْتَحَ لَهُ بَابٌ إِلَى النَّارِ، وَيَرَى مَقْعَدَهُ فِيهَا^{١١}،^{١٢}

٤٧٠٢ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْخَضْرَمِيِّ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ^{١٣} ﷺ: أَضْلَحَكَ اللَّهُ، مَنْ الْمَسْؤُولُونَ فِي قُبُورِهِمْ؟

١. في «جس»: «لا حلم لها». و«الخُلْم»: ما يراه النائم في نومه من الأشياء، لكن غلب على ما يراه من الشر والقيح. النهاية، ج ١، ص ٤٣٤ (حلم).
٢. «يفسخ له»، أي وُشِعَ له؛ من الفسخ بمعنى السعة. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٩١ (فسخ).
٣. «النحاس»: ضرب من الصُّفَرِ والآنية شديدة الحرارة، والدخان الذي لا لهب فيه. قال العلامة الفيض: «عيناه من نحاس؛ يعني في المظلة». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٩٨١؛ لسان العرب، ج ٦، ص ٢٢٧ (نحاس).
٤. في «بخ»: «فما تقول».
٥. في «بخ» والوافي: «قد».
٦. في «ى»: «من».
٧. في «بخ» والوافي: «ويسلط».
٨. في «بخ»: «وتسعون».
٩. في البحار: «+». و«التَيْنِ»، كيتَيْن: ضرب من الحيات. وقيل: هي حبة عظيمة. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٨٧؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٥٦ (تنن).
١٠. في «ى»، بخ، جح: «نفخ» بدل «نفخ». وفي «بخ»: «نفخ على الأرض».
١١. في «بث»، بخ: «منها».
١٢. الوافي، ج ٢٥، ص ٦١٦، ح ٢٤٧٢؛ البحار، ج ٦، ص ٢٦١، ح ١٠٣.
١٣. في «بث»: «لأبي عبدالله».

قَالَ: «مَنْ مَحَضَ الْإِيمَانَ، وَمَنْ مَحَضَ الْكُفْرَ».

قَالَ^١: قُلْتُ: فَبَيَّئَهُ هَذَا الْخَلْقُ؟

قَالَ: «يُلْهَى^٢ وَاللَّهُ عَنْهُمْ، مَا يُغْبِ^٣ بِهِمْ».

قَالَ: قُلْتُ^٤: وَعَمَّ يُسْأَلُونَ؟

قَالَ: «عَنِ الْحُجَّةِ الْقَائِمَةِ^٥ بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ^٦، فَيَقَالُ لِلْمُؤْمِنِ: مَا تَقُولُ^٧ فِي فَلَانِ بْنِ

فُلَانٍ؟ فَيَقُولُ: ذَلِكَ إِمَامِي، فَيَقَالُ^٨: نَمْ أَنْأَمَ اللَّهُ عَيْنَكَ^٩، وَيُفْتَحُ لَهُ بَابٌ مِنَ الْجَنَّةِ^{١٠}،

فَمَا يَزَالُ^{١١} يُتَحَفُّهُ^{١٢} مِنْ رَوْحِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ؛ وَيَقَالُ لِلْكَافِرِ: مَا تَقُولُ^{١٣} فِي فَلَانِ بْنِ

فُلَانٍ؟ قَالَ^{١٤}: «فَيَقُولُ: قَدْ سَمِعْتُ بِهِ وَمَا أَذْرِي مَا هُوَ؟» فَيَقَالُ لَهُ^{١٥}: لَا دَرَيْتَ^{١٦}، قَالَ^{١٧}:

١. في الوافي: - «قال».

٢. في «ي»: «يلهو». وفي «بث»، «بس»، «جح»، «جس» وحاشية «بخ»: «يلهو». وفي «يح» والبحار: «يلهون».

٣. في «جح»: «وما يُغْبِ». ٤. في البحار: «وقلت».

٥. في «بث»، «يح»، «وعمّا». ٦. في «بث»، «بس»: «القائم».

٧. في «بخ»، «جس»: «أظهرهم». ٨. في «جس»: «ما يقول».

٩. في الوافي: «ذلك».

١٠. في «ي»، «بث»، «يح»، «بس»، «جح»، «جس» والبحار: «فيقول».

١١. في البحار: «وعينك». ١٢. في «بخ» والوافي: «إلى الجنة».

١٣. في «بخ» والوافي: «فلا يزال». وفي «بس»: «فما زال».

١٤. في حاشية «يح»: «ينعمه». وفي الوافي: «ينفحه» بالحاء المهملة. و«يتحفه» أي يعطيه ويهدي إليه، يقال:

أنتحفه الشيء وبه، أي أهداه إياه، وأنتحفه، أي أعطاه تحفة، والشحفة والشحفة: اليسر واللفظ، وعلى هذا

والإتحاف في الأخير على التهكم، كما قاله العلامة المجلسي^{١٥}. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٦٠؛

أقرب الموارد، ج ١، ص ٢٩٤؛ المعجم الوسيط، ص ٨٢ (تحف).

١٥. في «جس»: «ما يقول». ١٦. في الوافي: - «قال».

١٧. في «ي»، «بث»، «يح»، «بخ»، «بس»: + «قال». ١٨. في «بخ»: - «له».

١٩. في مرآة العقول، ج ١٤، ص ٢١٠: «قوله^{١٦}: لا دريت، الظاهر أنه دعاء عليه، ويحتمل أن يكون استفهاماً على

الإنكار، أي علمت تكت عليك الحجة في الدنيا وإنما جحدت لشقاوتك، أو كان عدم العلم لتقصيرك».

٢٠. في «بخ» والوافي: - «قال».

وَيُفْتَحُ لَهُ بَابُ مِنَ النَّارِ^٢، فَلَا يَزَالُ يُتَحَفَّهُ^٣ مِنْ حَرِّهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ^٤.

٤٧٠٣ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ، عَنْ ٣٣٨/٣

جَمِيلٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْأَسْعَثِ:

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «يُسَالُ الرَّجُلُ فِي قَبْرِهِ، فَإِذَا أَتَتْ فُسْحٌ لَهُ فِي قَبْرِهِ سَبْعَةُ أَذْرَعٍ، وَفُتِحَ لَهُ بَابُ إِلَى الْجَنَّةِ، وَقِيلَ لَهُ: نَمْ نَوْمَةَ الْعُرُوسِ^٥، فَرِيرَ الْغَنِيِّ^٦».

٤٧٠٤ / ١٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ

عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِذَا وَضَعَ الرَّجُلُ فِي قَبْرِهِ، أَتَاهُ مَلَكَانِ: مَلَكٌ عَنْ يَمِينِهِ، وَمَلَكٌ عَنْ يَسَارِهِ، وَأَقِيمَ الشَّيْطَانُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ، غِنَاهُ مِنْ نَحَاسٍ، فَيَقَالَ لَهُ: كَيْفَ تَقُولُ فِي الرَّجُلِ الَّذِي كَانَ^٧ بَيْنَ ظَهْرَانِيكُمَا؟» قَالَ: «فَيَفْرَعُ لَهُ فَرْعَةً، فَيَقُولُ، إِذَا كَانَ مُؤْمِنًا: أَعَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم تَسْأَلَانِي^٨؟ فَيَقُولَانِ لَهُ: نَمْ نَوْمَةً لَا حُلْمَ فِيهَا، وَيُفْسَخُ لَهُ فِي قَبْرِهِ تِسْعَةُ أَذْرَعٍ، وَيَرَى مَفْعَدَةً مِنَ الْجَنَّةِ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ

١. في «ي» بس: «يفتح» بدون الواو.

٢. في الوافي: «إلى النار».

٣. في الوافي: «ينفحه» بالحاء المهملة.

٤. الوافي، ج ٢٥، ص ٦١٥، ح ٢٤٧٥٩؛ البحار، ج ٦، ص ٢٦٢، ح ١٠٤.

٥. في «بث»: «فتح».

٦. يقال للرجل: عروس، كما يقال للمرأة، وهو اسم لهما عند دخول أحدهما بالآخر وماداما في أعراسهما. راجع: الصحيح، ج ٣، ص ٩٤٧؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٠٦ (عرس).

٧. «قرير العين»، أي الباردة والمنقطعة البكاء؛ فَإِنَّ للسرور دمة باردة؛ من القر بمعنى البرد، أو هو من القرار، أي رأت ما كانت متشوقة إليه فقرت ونامت. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ٨٦ (قرر).

٨. الوافي، ج ٢٥، ص ٦١٥، ح ٢٤٧٦٠؛ البحار، ج ٦، ص ٢٦٢، ح ١٠٥.

٩. في «جس»: «يقول».

١٠. في «ي» بس: «- وكان».

١١. في «جس»: «يسألاني».

عَزَّ وَجَلَّ: «يُبَيِّنُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ»^١؛ وَإِذَا كَانَ كَافِرًا قَالَا لَهُ: مَنْ هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي خَرَجَ بَيْنَ ظَهْرَانِيكُمَا؟ فَيَقُولُ: لَا أَذْرِي، فَيُخَلِّيانِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشَّيْطَانِ»^٢.

١١ / ٤٧٠٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الْبَلَادِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام، قَالَ: يُقَالُ لِلْمُؤْمِنِ فِي قَبْرِهِ: مَنْ رَبُّكَ؟ قَالَ: «فَيَقُولُ: اللَّهُ، فَيَقَالُ لَهُ: مَا دِينُكَ؟ فَيَقُولُ: الْإِسْلَامُ»، فَيَقَالُ لَهُ: مَنْ نَبِيُّكَ؟ فَيَقُولُ: مُحَمَّدٌ^٣، فَيَقَالُ^٤: مَنْ إِمَامُكَ؟ فَيَقُولُ: فَلَانٌ، فَيَقَالُ: كَيْفَ عَلِمْتَ بِذَلِكَ؟^٥ فَيَقُولُ: أَمَرَ هَذَانِي اللَّهُ لَهُ^٦ وَتَبَتَّنِي عَلَيْهِ، فَيَقَالُ لَهُ: نَمْ نَوْمَةً لَا حُلْمَ فِيهَا نَوْمَةُ الْعَرُوسِ، ثُمَّ يَفْتَحْ لَهُ بَابَ إِلَى الْجَنَّةِ، فَيَدْخُلُ عَلَيْهِ^٧ مِنْ رَوْحِهَا وَرِيحَانِهَا، فَيَقُولُ: يَا^٨ رَبِّ، عَجَلٌ قِيَامَ السَّاعَةِ؛ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى أَهْلِي وَمَالِي.

وَيُقَالُ لِلْكَافِرِ: مَنْ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: اللَّهُ^٩، فَيَقَالُ: مَنْ نَبِيُّكَ؟ فَيَقُولُ: مُحَمَّدٌ،

١. إبراهيم (١٤): ٢٧.

٢. في «ب»، يخ، بس، جس، وحاشية «بح» والوافي والبحار والزهد: «فإذا».

٣. الزهد، ص ١٦٠، ح ٢٣٥، بسنده عن عاصم بن حميد. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٢٥، ح ١٧، عن زرارة وحمزان ومحمد بن مسلم، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام. وفيه، ص ٢٢٧، ح ١٩، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٦١٥، ح ٢٤٧٦١؛ البحار، ج ٦، ص ٢٦٢، ح ١٠٦.

٤. في «ب»: «+ ديني».

٥. في «ي»، بح، بس، جس، والبحار والزهد: «- وله».

٦. في «ب»: «+ نبيي».

٧. في «ب»: «- وله».

٨. في «ي»، بح، يخ، بس، جس، والوافي والبحار: «إليه».

٩. في «يخ»: «- يا».

١٠. في «ب»، بح، جس، «+ ربي».

فَيَقَالُ^١: مَا دِينُكَ؟ فَيَقُولُ: الْإِسْلَامُ، فَيَقَالُ: مِنْ أَيْنَ عَلِمْتَ ذَلِكَ؟^٢ فَيَقُولُ: سَمِعْتُ^٣ النَّاسَ يَقُولُونَ فَقُلْتُهُ^٤، فَيَضْرِبَانِهِ^٥ بِمِزْزِيَّةٍ^٦ لَوْ اجْتَمَعَ عَلَيْهَا الثَّقَلَانِ - الْإِنْسُ وَالْجِنُّ^٧ - لَمْ يُطِيقُوهَا، قَالَ: «فَيَذُوبُ كَمَا يَذُوبُ الرِّصَاصُ، ثُمَّ يُعِيدَانِ فِيهِ الرُّوحَ، فَيُوضَعُ قَلْبُهُ بَيْنَ لَوْحَيْنِ مِنْ نَارٍ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، أَخْرِ قِيَامَ السَّاعَةِ»^٨.

٤٧٠٦ / ١٢. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ،

عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا أُخْرِجَ^١ مِنْ بَيْتِهِ، شَيَعَتْهُ^٢ الْمَلَائِكَةُ^٣ إِلَى قَبْرِهِ يَزْدَجِمُونَ عَلَيْهِ حَتَّى إِذَا^٤ انْتَهَى بِهِ إِلَى قَبْرِهِ، قَالَتْ لَهُ الْأَرْضُ: مَرْحَبًا بِكَ وَأَهْلًا، أَمَا وَاللَّهِ، لَقَدْ كُنْتُ أَحِبُّ أَنْ يَمْشِيَ عَلَيَّ مِثْلُكَ، لَتَرَيْنِ مَا أَصْنَعُ بِكَ، فَتَوَسَّعَ^٥ لَهُ مَدُّ بَصَرِهِ، وَيَدْخُلُ عَلَيْهِ فِي قَبْرِهِ مَلَكَا الْقَبْرِ وَهُمَا قَعِيدَا^٦ الْقَبْرِ: مُنْكَرٌ وَنَكِيرٌ، فَيُلْقِيَانِ فِيهِ الرُّوحَ إِلَى حَقْوَيْهِ^٧، فَيُقْعِدَانِهِ وَيَسْأَلَانِهِ، فَيَقُولَانِ

١. في «بخ»: «و يقال». وفي الوافي: «و يقال له». ٢. في «جس»: «هذا».

٣. في «بث»: «+ من». ٤. في «يح، جح»: «فقلت».

٥. في «جس»: «فيضربان».

٦. «المِزْزِيَّة»: البطرفة الكبيرة التي تكون للحدّاد، وقيل: هي عُصِيَّة من حديد. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٢١٩؛

لسان العرب، ج ١، ص ٤١٦ (رُزِب). ٧. في «بث»: «الجنّ والإنس».

٨. الزهد، ص ١٦١، ح ٢٣٦، عن إبراهيم بن أبي البلاد، عن بعض أصحابه رفعه إلى بعض الفقهاء، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. وراجع: الاختصاص، ص ٣٤٧. الوافي، ج ٢٥، ص ٦١٧،

ح ٢٤٧٦٣؛ البحار، ج ٦، ص ٢٦٣، ح ١٠٧. ٩. في «ي، بث، يح، بخ، بس»: «إذا خرج».

١٠. في «بس» والبحار: «شيعة». ١١. في «بخ» والوافي: «ملائكة الله».

١٢. في «جس»: «- إذا».

١٣. في «ي، بث، يح، بخ، بس، جس» والبحار: «فيوسع».

١٤. في «بث، بخ، يس، جس»: «قعيد». والقعيد: الذي يصاحبك في قعودك، فاعيل بمعنى مفاعل. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٨٦ (قعد).

١٥. الخفّون: الخاصرتان، وهما من الإنسان جنباه فوق رأس الورك. الواحد: الخفّو، وهو معقد الإزار عليه السلام.

لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: اللَّهُ، فَيَقُولَانِ: مَا دِينُكَ؟ فَيَقُولُ: الْإِسْلَامُ، فَيَقُولَانِ: وَمَنْ نَبِيِّكَ؟ فَيَقُولُ: مُحَمَّدٌ ﷺ، فَيَقُولَانِ: وَمَنْ إِمَامُكَ؟ فَيَقُولُ: فَلَانِ.

قَالَ: «فَيَنَادِي^٣ مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: صَدَقَ عَبْدِي، أَفْرُسُوا لَهُ فِي قَبْرِهِ مِنْ^٤ الْجَنَّةِ، وَافْتَحُوا لَهُ فِي قَبْرِهِ بَاباً إِلَى^٥ الْجَنَّةِ، وَالْبِسُوهُ^٦ مِنْ ثِيَابِ الْجَنَّةِ حَتَّى يَأْتِيَنَا، وَمَا عِنْدَنَا خَيْرٌ لَهُ، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: نَمْ نَوْمَةً عَرُوسٍ^٧، نَمْ نَوْمَةً^٨ لَا حُلْمَ فِيهَا».

قَالَ: «وَإِنْ كَانَ كَافِراً، خَرَجَتِ^٩ الْمَلَائِكَةُ تُشَيِّعُهُ إِلَى قَبْرِهِ يَلْعَنُونَهُ^{١٠} حَتَّى إِذَا انْتَهَى^{١١} إِلَى قَبْرِهِ، قَالَتْ لَهُ الْأَرْضُ: لَا مَرْحَباً بِكَ^{١٢} وَلَا أَهْلاً، أَمَا وَاللَّهِ، لَقَدْ كُنْتُ أَبْغِضُ أَنْ يَمْشِيَ عَلَيَّ مِثْلُكَ، لَا جَزَمَ لَتَرَيْنَ مَا أَصْنَعُ بِكَ الْيَوْمَ^{١٣}، فَتَضِيقُ^{١٤} عَلَيْهِ حَتَّى تَلْتَقِيَ^{١٥} جَوَانِحَهُ^{١٦}»، قَالَ: «ثُمَّ يَدْخُلُ عَلَيْهِ مَلَكَا الْقَبْرِ وَهُمَا قَعِيدَا^{١٧} الْقَبْرِ: مُنْكَرٌ وَنَكِيرٌ.

قَالَ أَبُو بَصِيرٍ: جَعَلْتُ فِدَاكَ، يَدْخُلَانِ عَلَى الْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ فِي صُورَةٍ وَاحِدَةٍ؟ فَقَالَ: «لَا».

«وَشَدَّه وَوَضَعَهُ. راجع: الصحيح، ج ٦، ص ٢٣١٧؛ النهاية، ج ١، ص ٤١٧ (حقاً).

١. في «ى»، بث، يح، يخ، حج، جس، والوافي والبحار: - «له».

٢. في البحار: «من» بدون الواو. ٣. في «يخ»: «فنادى».

٤. في الوافي: «فرش». ٥. في «ى»: «من».

٦. في حاشية «يخ»: «فألبسوه». ٧. في البحار: «العروس».

٨. في «ى»: - «نم نومة». ٩. في «يخ»: «أخرجت».

١٠. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: «تلعنونه».

١١. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والبحار. وفي المطبوع والوافي: «به».

١٢. في «جس»: - «بك». ١٣. في «بث»: «اليوم بك».

١٤. في «بث، حج»: فيضيق. ١٥. في «ى، بث، يح، حج»: «حتى يلتقي».

١٦. «الجوانح»: الأضلاع التي تحت الترائب، وهي ممَّا يلي الصدر، والواحدة: الجانحة. والترائب: جمع التَّريبة، وهي عظام الصدر ما بين التَّرْقُوتِ إِلَى التَّنْدُوتِ. وقيل: هي أعلى صدر الإنسان تحت الذَّقْنِ. راجع: الصحيح، ج ١، ص ٩١ و ٣٦٠؛ النهاية، ج ١، ص ١٨٤ و ٣٠٥ (ترب) و (جنج).

١٧. في «بث، يخ، جس»: «قعيد».

قَالَ^١: «فَيَقْعِدَانِهِ وَيُلْقِيَانِ فِيهِ الرُّوحَ إِلَى حَقْوَيْهِ، فَيَقُولَانِ لَهُ^٢: مَنْ رَبُّكَ؟
 ٢٤٠/٣ فَيَتَلَجَّلُ^٣ وَيَقُولُ^٤: قَدْ سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ، فَيَقُولَانِ لَهُ^٥: لَا دَرَيْتَ، وَيَقُولَانِ لَهُ^٦: مَا
 دِينُكَ؟ فَيَتَلَجَّلُ، فَيَقُولَانِ لَهُ^٧: لَا دَرَيْتَ، وَيَقُولَانِ لَهُ^٨: مَنْ نَبِيُّكَ؟ فَيَقُولُ: قَدْ سَمِعْتُ
 النَّاسَ يَقُولُونَ، فَيَقُولَانِ لَهُ^٩: لَا دَرَيْتَ، وَيُسْأَلُ عَنْ^{١٠} إِمَامِ زَمَانِهِ.
 قَالَ: «وَيُنَادِي^{١١} مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: كَذَبَ عَبْدِي، أَفْرَشُوا لَهُ فِي قَبْرِهِ مِنَ النَّارِ،
 وَالْبَسُوهُ مِنْ ثِيَابِ النَّارِ، وَافْتَحُوا لَهُ بَاباً إِلَى النَّارِ حَتَّى يَأْتِيَنَا، وَمَا عِنْدَنَا شَرٌّ لَهُ،
 فَيُضْرِبَانِهِ بِمِرْزَبَةٍ ثَلَاثَ ضَرْبَاتٍ لَيْسَ مِنْهَا^{١٢} ضَرْبَةٌ إِلَّا يَتَطَايَرُ^{١٣} قَبْرُهُ نَاراً، لَوْ ضَرَبَ بِتِلْكَ
 الْمِرْزَبَةِ جِبَالَ تِهَامَةَ^{١٤} لَكَانَتْ رَمِيمًا.
 وَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^{١٥}: «وَيُسَلِّطُ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي قَبْرِهِ الْحَيَّاتِ تَنْهَشُهُ^{١٦} نَهْشاً،

١. في «جس»: - «قال».

٢. في الوافي: «و يلقياه».

٣. في «ي»، جح، جس: - «له». وفي «بخ» والوافي: «ويقولان له».

٤. اللجلجة والتلجلج: التردد في الكلام. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٣١٣ (لجج).

٥. في «جح»: «فيقول».

٦. في «جح، جس»: - «له».

٧. في «بث»: «فيقولان».

٨. في «بخ»: «فيقولان» بدل «يقولون»، فيقولان له».

٩. في البحار: «من».

١٠. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع والبحار: «فينادي».

١١. في «بخ»: «فيها».

١٢. في الوافي: «و يتطايرون». و قوله: «يتطايرون قبره»، أي يتفرق ويتقطع قطعاً، والاستطارة والتطايرون: التفرق والذهاب. راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٥١-١٥٢ (طير).

١٣. «تيهامه»: اسم مكة شرفها الله تعالى. و قيل: بلد. و قيل: هي أرض أولها ذات عِرْق من قبل نجد إلى مكة و ماوراءها بحر حلتين أو أكثر، ثم تنصل بالغور و تأخذ إلى البحر، و يقال: إن تهمامة تنصل بأرض اليمن و إن مكة من تهمامة اليمن، و النسبة إليها تهمامي. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٧٢؛ المصباح المنير، ص ٧٧-٧٨ (تهم).

١٤. «تنهش»: أي تتناول به فتمتصه فتؤثر فيه و لا يجرحه. راجع: لسان العرب، ج ٦، ص ٣٦٠ (نهش).

وَالشَّيْطَانُ يَغْمُهُ غَمًّا، قَالَ: «وَأَسْمَعُ عَذَابَهُ مَنْ خَلَقَ اللَّهُ إِلَّا الْجِنَّ وَالْإِنْسَ»، قَالَ: «وَأَنَّهُ لَيْسَ سَمْعُ خَفَقٍ نَعَالِهِمْ»^٢ وَنَقَضَ^٣ أَيْدِيهِمْ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «يَتَبَتُّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ»^٤،^٥

٤٧٠٧ / ١٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كُؤْلُومٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: «إِذَا دَخَلَ الْمُؤْمِنُ قَبْرَهُ، كَانَتْ الصَّلَاةُ عَنْ يَمِينِهِ، وَالزَّكَاةُ عَنْ يَسَارِهِ، وَالْبِرُّ يُطْلَقُ عَلَيْهِ»^٦، وَيَتَنَحَّى الصَّبْرُ نَاجِيَةً، وَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ الْمَلَكَانِ اللَّذَانِ يَلْتَمِسَانِ مَسَاءَلَتَهُ^٧، قَالَ الصَّبْرُ لِلصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ: «دُونَكُمْ»^٨ صَاحِبَكُمْ^٩، فَإِنْ عَجَزْتُمْ^{١٠} عَنْهُ فَأَنَا دُونُهُ»^{١١}.

١. في «بخ»: «وقال».

٢. «ليسمع خفق نعالهم»: يعني الميت، أي يسمع صوت نعالهم على الأرض إذا مشوا. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٥٦ (خفق).

٣. في «ى، جع» والبحار: «ونقض». قوله عليه السلام: «نقض»، الظاهر أَنَّ العلامة الفيض قرأه بالغاء، حيث قال: «وونقض الأيدي؛ يعني به من تراب القبر».

٤. إبراهيم (١٤): ٢٧.

٥. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٢٥، ح ١٨، عن أبي بصير، مع اختلاف يسير. راجع: الفهارات، ج ١، ص ١٤٨؛ والأُمالي للمفيد، ص ٢٦٥، المجلس ٣١، ح ٣؛ والاختصاص، ص ٣٤٧؛ والأُمالي للطوسي، ص ٢٧، المجلس

١، ح ٣١. الوافي، ج ٢٥، ص ٦١٩، ح ٢٤٧٦٤؛ البحار، ج ٦، ص ٢٦٣، ح ١٠٨.

٦. تقدّم الخبر في الكافي، ح ١٦٩٧، بنفس السند عن عبدالله بن مرحوم، عن أبي سيار. ولا يبعد صحة «عبدالله بن مرحوم» كما أشرنا إليه هناك، فلا حظ. ٧. في الكافي، ح ١٦٩٧: «وفي».

٨. في «ى»: «يُطْلَقُ». وفي «بخ، جع»: «مُطْلَقٌ». وفي «بس، جس» والكافي، ح ١٦٩٧ و ثواب الأعمال: «مُطْلَقٌ». وفي الوافي: «مُطْلَقٌ». «ويُطْلَقُ عليه» أي يشرف. راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٣٦ (طلل).

٩. في «ى، بخ، بس، جع، جس»: «+ قال». وفي «جس»: «معه» بدل «عليه».

١٠. في «بخ، بس، جع، جس» والكافي، ح ١٦٩٧ و ثواب الأعمال: «فإذا».

١١. في «ى»: «مسائله».

١٢. في الكافي، ح ١٦٩٧ و ثواب الأعمال: «والبز دونكم» بدل «دونكم».

١٣. في «بث، بخ» والكافي: «صاحبكم». ١٤. في «بث، بخ، بخ» والكافي: «فإن عجزتما».

١٥. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الصبر، ح ١٦٩٧. وفي ثواب الأعمال، ص ٢٠٣، ح ١، بسنده عن

٤٧٠٨ / ١٤ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْخُرَاسَانِيِّ، عَنْ أَبِيهِ^٢، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا وُضِعَ^٣ الْمَيِّتُ فِي قَبْرِهِ مِثْلَ لَهُ شَخْصٍ، فَقَالَ لَهُ: يَا هَذَا، كُنَّا ثَلَاثَةً: كَانَ رِزْقُكَ، فَانْقَطَعَ بِانْقِطَاعِ أَجْلِكَ، وَكَانَ أَهْلُكَ، فَخَلَفُواكَ^٤ وَانْصَرَفُوا عَنْكَ، وَ كُنْتَ عَمَلُكَ، فَتَبَقِيَتْ مَعَكَ، أَمَا إِنِّي كُنْتُ أَهْوَنَ الثَّلَاثَةِ عَلَيْكَ»^٥.

٢٤١/٣

٤٧٠٩ / ١٥ . عَنْهُ^٦، عَنْ أَبِيهِ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «يُسْأَلُ الْمَيِّتُ فِي قَبْرِهِ عَنْ خَمْسٍ: عَنْ صَلَاتِهِ، وَزَكَاتِهِ، وَحَجِّهِ، وَصِيَامِهِ^٨، وَوَلَايَتِهِ إِيَّانَا أَهْلَ الْبَيْتِ، فَتَقُولُ^٩ الْوَلَايَةُ مِنْ^{١٠} جَانِبِ الْقَبْرِ لِلْأَرْبَعِ: مَا دَخَلَ فِيكَ مِنْ نَقْصٍ فَعَلَيْ تَمَامِهِ»^{١١}.

٤٧١٠ / ١٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، قَالَ:

سَأَلْتَهُ عَنِ الْمَضْلُوبِ: يُعَذَّبُ عَذَابَ الْقَبْرِ؟

قَالَ: فَقَالَ: «نَعَمْ، إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَأْمُرُ الْهَوَاءَ»^{١٢}.....

الحسن بن محبوب، عن عبدالله بن مرحوم، عن ابن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام . الوافي، ج ٢٥، ص ٦٢١، ح ٢٤٧٦٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٥، ذيل ح ٣٥٦٢.

١. في البحار: - «محمد بن». ٢. في «بيح»: + «رفعه». وفي الوافي: - «عن أبيه».

٣. في «بيح»: «وقع». ٤. في «بيح» و الوافي: «فخلوك».

٥. الوافي، ج ٢٥، ص ٦٠٤، ح ٢٤٧٤٧؛ البحار، ج ٦، ص ٢٦٥، ح ١١٠.

٦. الظاهر رجوع الضمير إلى محمد بن أحمد الخراساني المذكور في السند السابق.

٧. في «بيح»: - «عن».

٨. هذا الخبر يتنافي ما يدل على أنَّ السؤال في القبر إنما هو عن المعتقدات دون الأعمال. أجاب عنه العلامة الفيض بقوله: «ولا يتنافي...؛ لأنَّ من جملة المعتقدات دين الإسلام الذي بناؤه على هذه الخمس، كما ورد في الأخبار: بني الإسلام على خمس». و العلامة المجلسي بقوله: «يمكن حمله على السؤال عن الاعتقاد بها؛ لكونها من ضروريات الدين، فلا اعتقاد بها من أجزاء الإيمان لا من عملها».

٩. في «بيح»: «فيقول». ١٠. في البحار: «عن».

١١. الوافي، ج ٢٥، ص ٦٢١، ح ٢٤٧٦٦؛ البحار، ج ٦، ص ٢٦٥، ح ١١١.

١٢. في «بيح»: «بالهواء».

أَنْ يَضْغَطَهُ^١.

٤٧١١ / ١٧. وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى^٢:

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمَضْلُوبِ: يُصِيبُهُ عَذَابُ الْقَبْرِ؟

فَقَالَ: «إِنَّ رَبَّ الْأَرْضِ هُوَ رَبُّ الْهَوَاءِ، فَيُوجِي اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَى الْهَوَاءِ، فَيَضْغَطُهُ ضَغْطَةً أَشَدَّ مِنْ ضَغْطَةِ الْقَبْرِ»^٣.

٤٧١٢ / ١٨. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانَ،

عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: «لَمَّا مَاتَتْ رَقِيَّةُ ابْنَتُ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام:

الْحَقِّي بِسَلَفِنَا^٤ الصَّالِحِ عُمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ وَأَصْحَابِهِ، قَالَ: «وَوَاقِطِمَةُ عليها السلام عَلَى شَفِيرِ الْقَبْرِ

تَنْحَدِرُ^٥ دُمُوعَهَا فِي الْقَبْرِ وَرَسُولُ اللَّهِ عليه السلام يَتَلَقَّاهُ بِثُوبِهِ قَائِمًا^٦ يَدْعُو^٧، قَالَ: «إِنِّي لَأَعْرِفُ

ضَغْفَهَا^٨، وَسَأَلْتُ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنْ يُجِيرَهَا مِنْ ضَمَةِ الْقَبْرِ»^٩.

١. «أَنْ يَضْغَطَهُ»، أي يعصره، يقال: ضغطه بضغطة ضغطاً. إذا عصره. وضيَّق عليه وقهره. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٩٠ (ضغط).

٢. الوافي، ج ٢٥، ص ٦٢٤، ح ٢٤٧٧؛ البحار، ج ٦، ص ٢٦٦، ح ١١٢.

٣. في «بخ» والوافي: «قال».

٤. في «بث، بح، جح، حاشية «بس»+: «هو». وفي الفقيه: - «ضغطة».

٥. الفقيه، ج ١، ص ١٩٢، ح ٥٨٤، مرسلاً. الوافي، ج ٢٥، ص ٦٢٥، ح ٢٤٧٧؛ البحار، ج ٦، ص ٢٦٦،

ذيل ح ١٢.

٦. في «ي» وحاشية «بح»: «بنت».

٧. في «بخ»: «سلفنا».

٨. في «ي»: «ينحدر». وفي «بث»: «يتحدر». وفي «بح»: «تنحدر».

٩. في «ي، بث، بح، بس، جح، جس»: «قائم». وفي الوافي: «+ «بما».

١٠. في «ي»: - «يدعو». ١١. في «ي»: «+ «صفها».

١٢. الوافي، ج ٢٥، ص ٦٢٤، ح ٢٤٧٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٧٩، ح ٣٦٤٩، إلى قوله: «تنحدر دموعها في القبر»؛

البحار، ج ٦، ص ٢٦٦، ح ١١٣؛ وج ٢٢، ص ١٦٤، ح ٢٤.

٨٩- بَابُ مَا يَنْطِقُ بِهِ مَوْضِعُ الْقَبْرِ^١

٤٧١٣ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا مِنْ^٢ مَوْضِعٍ^٣ قَبْرِ^٤ إِلَّا وَهُوَ يَنْطِقُ كُلَّ يَوْمٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ: أُنَا بَيِّتُ التَّرَابِ، أُنَا بَيِّتُ الْبَلَاءِ^٥، أُنَا بَيِّتُ الدَّوْدِ».

قَالَ: «فَإِذَا دَخَلَهُ عَبْدٌ مُؤْمِنٌ، قَالَ: مَرْحَبًا وَأَهْلًا، أَمَا^٦ وَاللَّهِ، لَقَدْ كُنْتُ أُحِبُّكَ وَأَنْتَ^٧ تَمْشِي عَلَى ظَهْرِي، فَكَيْفَ إِذَا دَخَلْتَ بَطْنِي، فَسْتَرَى ذَلِكَ^٨؟ قَالَ: «فَيُفْسَخُ^٩ لَهُ مَدَّ الْبَصَرِ، وَيُفْتَحَ لَهُ^{١٠} بَابٌ^{١١} يَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ الْجَنَّةِ».

قَالَ: «وَيَخْرُجُ مِنْ ذَلِكَ رَجُلٌ لَمْ تَرَ عَيْنَاهُ شَيْئًا قَطُّ^{١٢} أَحْسَنَ مِنْهُ، فَيَقُولُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، مَا رَأَيْتُ شَيْئًا قَطُّ أَحْسَنَ مِنْكَ^{١٣}؟ فَيَقُولُ^{١٤}: أُنَا رَأَيْتُكَ الْحَسَنَ الَّذِي كُنْتُ ٢٤٢/٣ عَلَيْهِ، وَعَمَلُكَ الصَّالِحَ الَّذِي كُنْتَ تَعْمَلُهُ».

قَالَ: «ثُمَّ تُوَحَّدُ^{١٥} رُوحُهُ، فَتَوَضَّعُ فِي الْجَنَّةِ حَيْثُ رَأَى مَنَزِلَهُ، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ:

١. في «ي»، يخ، بس، جح، جس: - «ما ينطق به موضع القبر».

٢. في «بخ»: - «من».

٣. في البحار: - «موضع».

٤. في «ي»: «القبر».

٥. في «جس»: «هو» بدون الواو.

٦. قرأ العلامة المجلسي مقصوراً، حيث قال: «البلى، بكسر الباء: الخلق، و البالي: خلاف الجديد، أي تبلى فيه الأجساد».

٧. في «جس»: «هو» بدون الواو.

٨. في «بخ»: «أحب أن» بدل «أحبك وأنت».

٩. في «جس»: «سترى» بدل «فسترى ذلك».

١٠. في «بخ»: «فتفسح».

١١. في «ي»، بث، بخ، بس، جس: - «قط».

١٢. في «بث»: «أحسن منك قط» بدل «قط أحسن منك».

١٣. في «بخ، جس»: «قال».

١٤. في «بث، بخ، بس»: «ثم يؤخذ».

ثُمَّ قَرِيرَ الْعَيْنِ^١، فَلَا يَزَالُ^٢ نَفْحَةً^٣ مِنَ الْجَنَّةِ تُصِيبُ جَسَدَهُ يَجِدُ لَذَّتَهَا وَطِيبَهَا حَتَّى يُبْعَثَ.

قَالَ^٤: «وَإِذَا دَخَلَ الْكَافِرُ^٥، قَالَتْ^٦: لَا مَرْحَبًا بِكَ وَلَا أَهْلًا، أَمَا وَاللَّهِ، لَقَدْ كُنْتُ أَبْغِضُكَ وَأَنْتَ تَمْشِي عَلَى ظَهْرِي^٧، فَكَيْفَ إِذَا دَخَلْتَ بَطْنِي سَرَى ذَلِكَ، قَالَ^٨: «فَتَضْمَ^٩ عَلَيْهِ، فَتَجْعَلُهُ رَمِيمًا، وَيَعَادُ كَمَا كَانَ، وَيُفْتَحُ لَهُ بَابٌ إِلَى النَّارِ، فَيَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

ثُمَّ^{١٠} قَالَ: «ثُمَّ^{١١} إِنَّهُ يَخْرُجُ مِنْهُ رَجُلٌ أَقْبَحُ مَنْ رَأَى قَطًّا^{١٢}، قَالَ: «فَيَقُولُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، مَنْ أَنْتَ؟ مَا^{١٣} رَأَيْتُ شَيْئًا أَقْبَحَ مِنْكَ؟، قَالَ: «فَيَقُولُ: أَنَا عَمَلُكَ السَّيِّئُ الَّذِي كُنْتُ تَعْمَلُهُ، وَرَأَيْتُكَ الْخَبِيثَ».

قَالَ^{١٤}: «ثُمَّ تُوْخِذُ^{١٥} رَوْحُهُ، فَتُوضَعُ^{١٦} حَيْثُ رَأَى مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ، ثُمَّ لَمْ تَزَلْ^{١٧} نَفْحَةً^{١٨} مِنَ النَّارِ تُصِيبُ جَسَدَهُ، فَيَجِدُ^{١٩} أَلْمَهَا وَحَرَّهَا فِي جَسَدِهِ^{٢٠} إِلَى يَوْمٍ يُبْعَثُ^{٢١}،

١. «قريب العين»، أي الباردة والمتقطعة البكاء؛ فإنَّ للسرور دمة باردة؛ من القَرَّ بمعنى البرد، أو هو من القرار، أي رأت ما كانت متشوقة إليه فقررت ونامت. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ٨٦ (قرر).
٢. في «بث، بس، جس» والبحار: «فلا تزال».
٣. في «ي، جس»: «نفحه». وفي «بح»: «نفخة».
٤. في «جس»: «- قال».
٥. في الوافي: «+ قبره».
٦. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والبحار. وفي المطبوع: «قال». وفي الوافي: «+ له».
٧. في «جس»: «- ظهري».
٨. في البحار: «- قال».
٩. في «بس»: «فتضم».
١٠. في الوافي: «- ثم».
١١. في «جس»: «- ثم».
١٢. في «جج»: «- قط».
١٣. في «بخ»: «فما».
١٤. في «بح»: «ثم قال».
١٥. في «ي، بس» والوافي: «ثم يؤخذ».
١٦. في «جس» والوافي: «فيوضع».
١٧. في «بث»: «لم يزل». وفي «بخ»: «لا تزال». وفي الوافي: «ولا يزال».
١٨. في «ي، بث، بخ، بس»: «نفحه». وفي «بح، جج»: «نفخة».
١٩. في «بخ» والوافي: «يجد».
٢٠. في «ي» والبحار: «في جسده».
٢١. في «بخ» وحاشية «بث» والوافي: «إلى أن يبعث».

وَيُسَلِّطُ اللَّهُ^١ عَلَى رُوحِهِ تِسْعَةَ^٢ وَتِسْعِينَ^٣ تَيْنًا^٤ تَنْهَشُهُ^٥ لَيْسَ فِيهَا^٦ تَيْنٌ يَنْفُخُ^٧ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ؛ فَتَنْبِتُ شَيْئًا^٨.

٤٧١٤ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ غَالِبِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ بَشِيرِ الدَّهَّانِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩، قَالَ: «إِنَّ لِلْقَبْرِ كَلَامًا فِي كُلِّ يَوْمٍ يَقُولُ: أَنَا بَيْتُ الْغُزْبَةِ، أَنَا بَيْتُ الْوُخْشَةِ، أَنَا بَيْتُ الدُّودِ، أَنَا الْقَبْرُ، أَنَا رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، أَوْ حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النَّارِ»^{١٠}.

٤٧١٥ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى^{١١}، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَمَادٍ، عَنْ عَمْرِو^{١٢} بْنِ يَزِيدٍ، قَالَ:

١. في «ي»، بث، بخ، بس، جح، جس، و البحار: - «الله».

٢. في حاشية «بح»: «سعة».

٣. في «ي»، بث، بح، جح، جس: «و ستين». وفي «بخ» و الوافي: «و تسعون».

٤. «التَيْنِ»، كَيْسَكَيْنِ: ضرب من الحيات. وقيل: هي حية عظيمة. راجع: المصالح، ج ٥، ص ٢٠٨٧؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٥٦ (تنن).

٥. في «بث»: «ينهشه». و «تنهشه»، أي تناوله بفمها لتعضه فتؤثر فيه ولا يجرحه. راجع: لسان العرب، ج ٦، ص ٣٦٠ (نهش).

٦. في «بث»، بخ، و الوافي: «منها».

٧. في البحار و الوافي: «تنفخ».

٨. راجع: الفهارات، ج ١، ص ١٤٨؛ والاختصاص، ص ٣٤٧؛ والأملاني للمفيد، ص ٢٦٥، المجلس ٣١، ح ٣؛ والأملاني للطوسي، ص ٢٧، المجلس ١، ح ٣١. الوافي، ج ٢٥، ص ٦٠٥؛ ٢٤٧٤٨؛ البحار، ج ٦، ص ٢٦٦، ح ١١٤.

٩. في «بخ» و حاشية «بث»: «النيران».

١٠. الخصال، ص ١١٩، باب الثلاثة، ضمن ح ١٠٨، بسند آخر عن علي بن الحسين^{١١}؛ الاختصاص، ص ٣٦٠، ضمن الحديث الطويل، بسند آخر عن أبي جعفر^{١٢}. تفسير القمي، ج ٢، ص ٩٤، مرسلاً عن علي بن الحسين^{١٣}، و في كلها من قوله: «أنا روضة من رياض الجنة» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٦٠٦، ح ٢٤٧٤٩؛ البحار، ج ٦، ص ٢٦٧، ح ١١٥.

١١. في «بخ»: - «عن أحمد بن محمد بن عيسى». وفي «جس»: - «محمد بن».

١٢. هكذا في «ظ»، ي، بث، بح، بخ، جح، جس، جن. وفي «بس» و المطبوع و البحار: «عمرو».

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنِّي سَمِعْتُكَ وَأَنْتَ تَقُولُ: كُلُّ شَيْعَتِنَا فِي الْجَنَّةِ عَلَى مَا كَانَ

فِيهِمْ؟^١

قَالَ: «صَدَقْتُكَ^٢، كُلُّهُمْ - وَاللَّهِ - فِي الْجَنَّةِ».

قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنَّ الذُّنُوبَ كَثِيرَةً كَبَارَ^٣؟

فَقَالَ: «أَمَّا فِي الْقِيَامَةِ، فَكُلُّكُمْ^٤ فِي الْجَنَّةِ بِشَفَاعَةِ النَّبِيِّ الْمُطَاعِ، أَوْ وَصِيِّ النَّبِيِّ،

وَلِكْنِي - وَاللَّهِ - أَتَخَوَّفُ عَلَيْكُمْ^٥ فِي الْبَزَرِخِ».

قُلْتُ: وَمَا الْبَزَرِخُ؟

قَالَ^٦: «الْقَبْرِ مُنْذُ حِينَ مَوْتِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^٧.

٩٠ - بَابُ فِي أَزْوَاجِ الْمُؤْمِنِينَ

٢٤٣/٣

٤٧١٦ / ١. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنِ

جعج والصواب ما أثبتناه؛ فقد روى عبدالرحمن بن حماد، عن عمر بن يزيد، عن أبي عبدالله عليه السلام في بعض الأسناد.

راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ٣٧٨ - ٣٨١؛ بصائر الدرجات، ص ٦٠، ح ٣.

وعمر بن يزيد هذا مشترك بين عمر بن يزيد الصيقل وعمر بن يزيد بَيَّاع السابري، وهما المذكوران في كتب

الرجال. راجع: رجال البرقي، ص ٣٦؛ رجال الطوسي، ص ٢٥٢، الرقم ٣٥٤١؛ و ص ٢٥٣، الرقم ٣٥٤٩؛

رجال النجاشي، ص ٢٨٣، الرقم ٧٥١؛ و ص ٢٨٦، الرقم ٧٦٣.

وأما ما ورد في رجال الطوسي، ص ٢٥١، الرقم ٣٥١٣ من عمرو بن يزيد الهمداني، فلا يعتمد عليه؛ لما

ورد في هامش الكتاب نقلاً من بعض النسخ؛ من «عمرو بن فرقد» بدل «عمرو بن يزيد».

١. في «بخ» و الوافي: «منهم».

٢. في حاشية «بح، جع»: «صدقت».

٣. في البحار: «كبار».

٤. في «بث»: «فكلهم».

٥. في «بخ، جع»: «فقال».

٦. الوافي، ج ٢٥، ص ٦٠٦، ح ٢٤٧٥٠؛ البحار، ج ٦، ص ٢٦٧، ح ١١٦.

٧. هكذا في النسخ. و في المطبوع والبحار: «الحسين».

٨. في «بث»: «في».

الْمُرْتَجِلِ بْنِ مَعْمَرٍ، عَنْ ذَرِيحِ الْمُحَارِبِيِّ، عَنْ عَبَّائَةَ^١ الْأَسَدِيِّ، عَنْ حَبَّةَ الْعُرَيْبِيِّ، قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ^٢ إِلَى الظَّهْرِ^٣، فَوَقَفَ بِوَادِي السَّلَامِ كَأَنَّهُ مُخَاطَبٌ^٤ لِأَقْوَامٍ، فَقُمْتُ بِقِيَامِهِ حَتَّى أُعِينْتُ^٥، ثُمَّ جَلَسْتُ حَتَّى مِلْتُ^٦، ثُمَّ قُمْتُ حَتَّى نَالَنِي مِثْلُ مَا نَالَنِي أَوَّلًا، ثُمَّ جَلَسْتُ حَتَّى مِلْتُ^٧، ثُمَّ قُمْتُ^٨ وَجَمَعْتُ رِدَائِي، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنِّي قَدْ أَشْفَقْتُ عَلَيْكَ مِنْ طُولِ الْقِيَامِ، فَرَاخَةَ سَاعَةً^٩، ثُمَّ طَرَحْتُ^{١٠} الرِّدَاءَ لِيَجْلِسَ عَلَيْهِ، فَقَالَ لِي^{١١}: «يَا حَبَّةُ، إِنْ هُوَ إِلَّا مُحَادَثَةٌ مُؤْمِنٍ، أَوْ مُؤَانَسَةٌ».

قَالَ: قُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِنَّهُمْ لَكَذَلِكَ؟

قَالَ: «نَعَمْ»^{١٢}، وَلَوْ كُشِفَ^{١٣} لَكَ لَرَأَيْتَهُمْ خَلْقًا خَلْقًا.....←

١. هكذا في «بث، بس، جس» وحاشية «جس» والوافي والبحار. وفي «ظ، ي، بح، بخ، جس، جن» والمطبوع: «عبادة».

و الظاهر أنَّ الصواب ما أثبتناه؛ فَإِنَّ عِبَادَةَ الْأَسَدِيِّ مَنْصَرَفٌ إِلَى عِبَادَةِ بَنِي زِيَادِ الْأَسَدِيِّ الْكُوفِيِّ الَّذِي ذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ فِي تَارِيخِ الْإِسْلَامِ، ج ١٧، ص ٢٠٨، الرِّقْم ١٩٨، فِي مَنْ تَوَفَّى سَنَةَ ٢٣١، وَهُوَ مُتَّحِدٌ مَعَ عُبَادَةَ بَنِي زِيَادِ الْأَسَدِيِّ الَّذِي تَرَجَّمْ لَهُ النَّجَاشِيُّ فِي رِجَالِهِ، ص ٣٠٤، الرِّقْم ٨٣٠ وَنَسَبَ إِلَيْهِ كِتَابًا رَوَاهُ حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سُلَيْمَانَ التُّهَمِيِّ عَنْهُ.
وَأَمَّا حَبَّةُ الْعُرَيْبِيِّ - وَهُوَ ابْنُ جُوَيْنٍ - فَأَكْثَرُ مَا قِيلَ فِي سَنَةِ وَفَاتِهِ، هِيَ سَنَةُ ٧٩، فَيَسْتَبْعِدُ جَدًّا رَوَايَةَ عِبَادَةَ بَنِي زِيَادٍ عَنْهُ.

و عَبَّائَةُ الْأَسَدِيِّ. هُوَ عَبَّائَةُ بْنُ رِبْعِيِّ الَّذِي عُذِّنَ مِنْ أَصْحَابِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ^{١٤}. وَرَوَى فِي مِائَةِ مُتَقَبَةٍ لِابْنِ شَازَانَ، ص ١٨ بِعُتْوَانِ عَبَّائَةَ عَنْ حَبَّةَ الْعُرَيْبِيِّ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ^{١٥}. رَاجِعْ: دَجَالُ الْبِرْقِيِّ، ص ٥؛ رِجَالُ الطُّوسِيِّ، ص ٧١، الرِّقْم ٦٥٦.
٢. فِي مَرَأَةِ الْعُقُولِ: «إِلَى الظَّهْرِ، أَيِ ظَهْرِ الْكُوفَةِ».

٣. فِي الْوَافِيِّ: «مُخَاطَبٌ».

٤. «أُعِينْتُ» أَيِ كَلَلْتُ وَتَعَبْتُ. رَاجِعْ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٥ ص ١١٢ (عِيَا).

٥. فِي «ي»: «- حَتَّى نَالَنِي - إِلَى - ثُمَّ قُمْتُ».

٦. فِي مَرَأَةِ الْعُقُولِ: «فَرَاخَةَ سَاعَةً، مَنْصُوبٌ بِفَعْلٍ مَقْدَرٍ، أَيِ اطْلُبْ، أَوْ اطْلُبْ رَاحَةَ سَاعَةٍ؛ أَوْ مَرْفُوعٌ وَ الْخَبِيرُ مَقْدَرٌ، أَيِ أَوَّلَى وَ آخِرَى».

٧. فِي «بث، بس، جس» وَ الْوَافِيِّ: «وَو طَرَحْتُ».

٨. فِي «ي»: «- لِي».

٩. فِي «ي»: «- نَعَمْ».

١٠. فِي «بح»: «كَشَفْتُ الْغَطَاءَ».

مُخْتَبِينَ^١ يَتَخَادُّونَ^٢.

فَقُلْتُ: أَجْسَامٌ، أَمْ أَرْوَاحٌ؟

فَقَالَ^٣: «أَرْوَاحٌ، وَمَا مِنْ مُؤْمِنٍ يَمُوتُ فِي بَقَاعِ الْأَرْضِ إِلَّا قِيلَ لِرُوحِهِ:

الْحَقِي بِوَادِي السَّلَامِ، وَإِنَّهَا لَبِقْعَةٌ مِنْ جَنَّةِ عَذْنٍ»^٤.

٤٧١٧ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ

عُمَرَ رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنَّ أَخِي يَبْتَغِدَادَ، وَأَخَافُ أَنْ يَمُوتَ بِهَا؟

فَقَالَ: «مَا تَبَالِي^٥ حَيْثُمَا مَاتَ، أَمَا إِنَّهُ لَا يَبْقَى مُؤْمِنٌ فِي شَرْقِ الْأَرْضِ وَغَرْبِهَا إِلَّا

حَشَرَ^٦ اللَّهُ رُوحَهُ إِلَى^٧ وَادِي السَّلَامِ».

قُلْتُ لَهُ: وَأَيْنَ وَادِي السَّلَامِ؟

قَالَ: «ظَهَرَ الْكُوفَةُ، أَمَا إِنِّي كَأَنِّي بِهِمْ خَلَقَ خَلْقَ قَعُودٍ^٨ يَتَخَدُّونَ»^٩.

١. في الوافي: «مختبين» من الإخبات بمعنى الخشوع. والاحتباء: هو أن يضم الإنسان رجله إلى بطنه بثوب يجمعهما به مع ظهره ويشده عليها. وقد يكون الاحتباء باليدين عوض الثوب. راجع: الصحيح، ج ٦، ص ٢٣٠٧؛ النهاية، ج ١، ص ٣٣٥ (حبا).

٢. في «بخ»: «يتخادون».

٣. في «بخ»: «ولي». وفي الوافي: «+ بل».

٤. الوافي، ج ٢٥، ص ٦٣١، ح ٢٤٧٧٨؛ البحار، ج ٦، ص ٢٦٧، ح ١١٧؛ وج ٤١، ص ٢٢٣، ح ٣٥؛ وج ١٠٠،

ص ٢٣٤، ح ٢٦.

٥. في جميع النسخ التي قبلت: «ما يبالي». وما أثبتناه مطابق للمطبوع والوافي والبحار.

٦. في «ي»: «حيث».

٧. في «جس»: «- وأما».

٨. في «جس» والبحار، ج ٦: «حشره».

٩. في «ي»: «- وقعود».

١٠. التهذيب، ج ١، ص ٤٦٦، ح ١٥٢٥، بسنده عن الحسن بن عليٍّ، عن أحمد بن عمر، عن مروان بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٦٣٢، ح ٢٤٧٧٩؛ البحار، ج ٦، ص ٢٦٨، ح ١١٨؛ وج ١٠٠، ص ٢٣٤، ح ٢٧.

٩١ - بَابُ آخِرٍ فِي أَرْوَاحِ الْمُؤْمِنِينَ^١

٤٧١٨ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي وَلاَدِ الْحَنَاطِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، يَزُوونَ^٢ أَنَّ أَرْوَاحَ الْمُؤْمِنِينَ فِي
حَوَاصِلِ طُيُورٍ^٣ خَضِرَ حَوْلَ الْعَرْشِ؟
فَقَالَ: «لَا، الْمُؤْمِنُ أَكْرَمَ عَلَى اللَّهِ مِنْ أَنْ يَجْعَلَ رُوحَهُ^٤ فِي حَوْصَلَةِ طَيْرٍ، وَلَكِنْ^٥
فِي أَبْدَانٍ كَأَبْدَانِهِمْ»^٦.

٤٧١٩ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ
مُثَنَّى الْحَنَاطِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّ أَرْوَاحَ الْمُؤْمِنِينَ لَفِي شَجَرَةٍ مِنَ الْجَنَّةِ، يَأْكُلُونَ مِنْ
طَعَامِهَا، وَيَشْرَبُونَ مِنْ شَرَابِهَا، وَيَقُولُونَ: رَبَّنَا، أَقِمِ السَّاعَةَ لَنَا^٧، وَأُنْجِزْ^٨ لَنَا مَا وَعَدْتَنَا،
وَأَلْحِقْ^٩ آخِرَنَا بِأَوَّلِنَا»^{١٠}.

٤٧٢٠ / ٣ . سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^{١١}، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ دُرُسْتِ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَنْ

١. في «بخ، جع، جس»: - «آخر في أرواح المؤمنين».

٢. في «بث، بخ، بس، جس»: «يرون».

٣. في «جس» وحاشية «بث»: «طير». و «حواصل»: جمع حَوْصَلَة، بتخفيف اللام وتشديدها، وهي من الطير بمنزلة المعدة من الإنسان. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٠٣ (حاصل).

٤. في «بث»: «أرواح المؤمنين». ٥. في «ي»: «+ خضر».

٦. في «ي، بث، ببح، بس، جع، و البحار»: «لكن» بدون الواو.

٧. الوافي، ج ٢٥، ص ٦٣٥، ح ٢٤٧٨٧؛ البحار، ج ٦، ص ٢٦٨، ح ١١٩؛ وج ٦١، ص ٥٠، ح ٢٩.

٨. في «بخ» والوافي والبحار: «لنا الساعة». وفي «بس»: - «لنا».

٩. إنجاز الوعد: قضاؤه والوفاء به والتعجيل فيه. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢١؛ المصباح المنير، ص ٥٩٤ (نجز).

١٠. الوافي، ج ٢٥، ص ٦٣٣، ح ٢٤٧٨١؛ البحار، ج ٦، ص ٢٦٨، ح ١٢٠.

١١. السند معلق على سابقه. ويروي عن سهل بن زياد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

ابن مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْأَرْوَاحَ فِي صِفَةِ الْأَجْسَادِ فِي شَجَرَةٍ فِي الْجَنَّةِ تَعَارَفَ^٢ وَتَسَاءَلُ، فَإِذَا قَدِمَتِ الرُّوحُ عَلَى الْأَرْوَاحِ^٣، يَقُولُ^٤؛ دَعُوهَا؛ فَإِنَّهَا قَدْ أَفْلَتْتْ^٥ مِنْ هَؤُلَ عَظِيمٍ، ثُمَّ يَسْأَلُونَهَا: مَا فَعَلَ فُلَانٌ؟ وَمَا فَعَلَ فُلَانٌ؟ فَإِنْ قَالَتْ لَهُمْ: تَرَكْتُه^٦ حَتَّى، ارْتَجَوْهُ؛ وَإِنْ قَالَتْ لَهُمْ: قَدْ هَلَكَ، قَالُوا: قَدْ هَوَى^٧ هَوَى^٨».

٤٧٢١ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ أَرْوَاحِ الْمُؤْمِنِينَ؟

فَقَالَ: «فِي حُجَرَاتٍ فِي الْجَنَّةِ، يَأْكُلُونَ مِنْ طَعَامِهَا، وَيَشْرَبُونَ مِنْ شَرَابِهَا، وَيَقُولُونَ: رَبَّنَا أَقِمْ لَنَا السَّاعَةَ^٩، وَأُنْجِزْ لَنَا مَا وَعَدْتَنَا، وَالْحَقُّ أَخْرَنَا بِأَوْلِنَا^{١٠}».

٤٧٢٢ / ٥. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَسِّنِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ:

١. في «بس، جس» و «حاشية «بخ» : «شجر».

٢. في الوافي : «تعارف».

٣. في «ى» : - «على الأرواح».

٤. في «ى، بح، بس، جح» و الوافي و البحار : «تقول».

٥. في «ى، بث، بخ، بس» : «قد أفلتت» و الإفلات و التفلت و التخلص من الشيء فجأة من غير

مكث. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٤٦٧ (فلت).

٦. في «بخ» : «تركتهم».

٧. «هوى، أي سقط إلى أسفل و هبط. وفي المرأة: «و المعنى: سقط إلى دركات الجحيم؛ إذ لو كان من السعداء

لكان يلحق بنا». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٣٨ (هوى).

٨. الفقيه، ج ١، ص ١٩٣، ح ٥٩٣، مرسلاً، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٦٣٣، ح ٢٤٧٨٢؛ البحار، ج ٦،

ص ٢٦٩، ح ١٢١.

٩. هكذا في جميع النسخ التي قبلت و الوافي و البحار و الزهد. و في المطبوع : «الساعة لنا».

١٠. الزهد، ص ١٦٤، ح ٢٤٣، عن محمد بن أبي عمير، عن علي، عن أبي بصير. المحاسن، ص ١٧٨، كتاب

الصفوة، ح ١٦٥، بسند آخر، إلى قوله: «وأنجز لنا ما وعدتنا» مع اختلاف يسير و زيادة في آخره. الوافي،

ج ٢٥، ص ٦٣٤، ح ٢٤٧٨٣؛ البحار، ج ٦، ص ٢٦٩، ح ١٢٢.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا مَاتَ الْمَيِّتُ، اجْتَمَعُوا عِنْدَهُ يَسْأَلُونَهُ^١ عَمَّنْ مَضَى وَعَمَّنْ بَقِيَ، فَإِنْ كَانَ مَاتَ وَلَمْ يَرِدْ عَلَيْهِمْ، قَالُوا: قَدْ هَوَى هَوًى، وَيَقُولُ^٢ بَعْضُهُمْ ٢٤٥/٣ لِبَعْضٍ: دَعُوهُ حَتَّى يَسْكُنَ مِمَّا مَرَّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ^٣».

٤٧٢٣/٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ^٤، عَنْ يُونُسَ بْنِ ظَبْيَانَ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَ^٥: «مَا يَقُولُ^٦ النَّاسُ فِي أَزْوَاجِ الْمُؤْمِنِينَ؟» فَقُلْتُ: يَقُولُونَ: تَكُونُ^٧ فِي حَوَاصِلِ طُيُورٍ خُضِرَ فِي قَنَادِيلَ تَحْتَ الْعَرْشِ.

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام^٨: «سُبْحَانَ اللَّهِ! الْمُؤْمِنُ أَكْرَمُ عَلَى اللَّهِ مِنْ أَنْ يَجْعَلَ رُوحَهُ فِي حَوْصَلَةِ طَيْرٍ^٩، يَا يُونُسَ، إِذَا كَانَ ذَلِكَ^{١٠}، أَتَاهُ مُحَمَّدٌ عليه السلام وَعَلِيٌّ وَفَاطِمَةُ وَالْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ عليهم السلام وَالْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ عليهم السلام، فَإِذَا قَبِضَهُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - صَيَّرَ تِلْكَ الرُّوحَ فِي قَالِبٍ كَقَالِبِهِ فِي الدُّنْيَا، فَيَأْكُلُونَ وَيَشْرَبُونَ، فَإِذَا قَدِمَ عَلَيْهِمُ الْقَادِمُ، عَرَفُوهُ بِتِلْكَ الصُّورَةِ

١. في «بخ» و «الوافي»: «فسألوه».

٢. في «ي»: «و يقولون».

٣. الوافي، ج ٢٥، ص ٦٣٤، ح ٢٤٧٨٤؛ البحار، ج ٦، ص ٢٦٩، ح ١٢٣.

٤. ورد الخبر في كتاب الزهد للحسين بن سعيد، ص ١٦٤، ح ٢٤٤، و سنده هكذا: «القاسم، عن الحسين بن حماد، عن يونس بن ظبيان».

و الظاهر أن الحسين بن حماد، مصحف، و الصواب هو الحسين بن أحمد، كما في ما نحن فيه، والمراد به هو الحسين بن أحمد المتفري الذي روى عن يونس [بن ظبيان] في بعض الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٤٠٨-٤٠٩.

و يؤيد ذلك أن الخبر رواه الشيخ الطوسي في الأمالي، ص ٤١٨، ح ٩٠ بسنده عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد الجوهري، عن الحسين بن أحمد، عن يونس بن ظبيان.

٥. في «بخ» و «الزهد»: «ولي».

٦. في «بث، بس»: «ما تقول».

٧. في «بخ، جس»: «يكون».

٨. في «الزهد»: «وأخضر».

٩. في الوافي: «+ جالساً».

١٠. في «بخ، بس» و «الوافي»: «ذاك».

الَّتِي كَانَتْ فِي الدُّنْيَا.^١

٤٧٢٤ / ٧. مُحَمَّدٌ، عَنْ أَحْمَدَ^٢، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَخِيهِ الْحَسَنِ، عَنْ زُرْعَةَ،

عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنَّا نَتَحَدَّثُ عَنْ أَزْوَاجِ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا^٣ فِي حَوَاصِلِ طُيُورٍ

خُضِرَ تَزْعَى فِي الْجَنَّةِ، وَتَأْوِي إِلَى قَنَادِيلَ تَحْتَ الْعَرْشِ؟

فَقَالَ: «لَا، إِذَا مَا هِيَ فِي حَوَاصِلِ طَيْرٍ^٤.

قُلْتُ: فَأَيْنَ هِيَ؟

قَالَ: «فِي رَوْضَةٍ كَهَيْئَةِ الْأَجْسَادِ فِي الْجَنَّةِ»^٥.

٩٢ - بَابُ فِي أَزْوَاجِ الْكُفَّارِ

٤٧٢٥ / ١. عَلِيُّ^٦، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ أَزْوَاجِ الْمُشْرِكِينَ؟

١. الزهد، ص ١٦٤، ح ٢٤٤، عن القاسم، عن الحسين بن حماد، عن يونس بن ظبيان. وفي التهذيب، ج ١،

ص ٤٦٦، ح ١٥٢٦؛ والأُمالي للطوسي، ص ٤١٨، المجلس ١٤، ح ٩٠، بسندهما عن القاسم بن محمد، مع

اختلاف يسير، وفي الأخير مع زيادة. الوافي، ج ٢٥، ص ٦٣٤، ح ٢٤٧٨٥؛ البحار، ج ٦، ص ٢٦٩، ح ١٢٤؛ و

ج ٦١، ص ٥٠، ح ٣٠، من قوله: «فإذا قبضه الله عز وجل صير تلك الروح».

٢. في «ي»، بخ، بس، جس، و البحار: «محمد بن أحمد». وهو سهو. والمراد من «محمد عن أحمد»، «محمد بن

يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى»، وقد اختصر العنوانان أنكاء على السند السابق. راجع: معجم رجال

الحديث، ج ٢، ص ٦٧٠ - ٦٧٤. ٣. في «ي»، بث، جس: - «أنها».

٤. في حاشية «بث» و الوافي و البحار، ج ٦: «طير».

٥. في «بث»: + «وأخضر».

٦. الوافي، ج ٢٥، ص ٦٣٥، ح ٢٤٧٨٦؛ البحار، ج ٦، ص ٢٧٠، ح ١٢٥؛ و ج ٦١، ص ٥٠، ح ٣١.

٧. في «ي»: - «في».

٨. هكذا في «ظ»، ي، بث، بخ، بس، جج، جس، جن. وفي «بخ» و المطبوع: «علي بن إبراهيم».

قَالَ: «فِي النَّارِ يُعَذَّبُونَ يَقُولُونَ: رَبَّنَا لَا تَقِمْ لَنَا السَّاعَةَ، وَلَا تُنْجِزْ لَنَا مَا وَعَدْتَنَا، وَلَا تُلْحِقْ آخِرَنَا بِأَوَّلِنَا»^١.

٤٧٢٦ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ مِثْنَى، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ أَرْوَاحَ الْكُفَّارِ فِي نَارٍ^٢ جَهَنَّمَ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا يَقُولُونَ: رَبَّنَا لَا تَقِمْ لَنَا السَّاعَةَ، وَلَا تُنْجِزْ لَنَا مَا وَعَدْتَنَا، وَلَا تُلْحِقْ^٣ آخِرَنَا بِأَوَّلِنَا»^٤.

٤٧٢٧ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، بِإِسْنَادٍ لَهُ، قَالَ:

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «سُرَّ بِثَرِّ فِي النَّارِ بَرْهُوتٌ الَّذِي فِيهِ أَرْوَاحُ الْكُفَّارِ»^٥.

٤٧٢٨ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ:

وَعَلَيْ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ

الْقَدَّاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، عَنْ آبَائِهِ عليهم السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «سُرَّ مَاءٌ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مَاءٌ بَرْهُوتٌ^٦، وَهُوَ^٧ الَّذِي بِحَضْرَمَوْتٍ، تَرْدُهُ^٨»

١. الزهد، ص ١٦٤، ح ٢٤٣، عن ابن أبي عمير، عن علي، عن أبي بصير. الوافي، ج ٢٥، ص ٦٣٨، ح ٢٤٧٨٩؛ البحار، ج ٦، ص ٢٧٠، ح ١٢٦.

٢. في «بس»: «نار».

٣. في «جس»: «لنا».

٤. في «ي»: «و لا تلحقنا».

٥. الوافي، ج ٢٥، ص ٦٣٨، ح ٢٤٧٩٠؛ البحار، ج ٦، ص ٢٧٠، ح ١٢٧.

٦. الوافي، ج ٢٥، ص ٦٣٨، ح ٢٤٧٩١؛ البحار، ج ٦، ص ٢٨٨، ح ١١.

٧. في الكافي، ح ١٢١٩٨ والمحاسن: «ماء زمزم خير ماء على وجه الأرض».

٨. «بَرْهُوت»، بفتح الباء والراء: بثر عميقة بحضرموت لا يستطيع النزول إلى قعرها. ويقال: بَرْهُوت، بضم الباء وسكون الراء، فتكون تآوها على الأول زائدة وعلى الثاني أصلية. راجع: النهاية، ج ١، ص ١٢٢ (برهوت).

٩. في الكافي، ح ١٢١٩٨ والمحاسن: «و هو».

١٠. في «ي»، بخ، بس، جح، والوافي والبحار: «يرده». وفي حاشية «بث، بخ»: «تردها».

هَامُ الْكُفَّارِ^٢.

٤٧٢٩ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: شَرُّ الْيَهُودِ يَهُودُ بَيْسَانَ،
وَشَرُّ النَّصَارَى نَصَارَى نَجْرَانَ، وَخَيْرُ مَاءٍ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مَاءُ زَمْرَمَ، وَشَرُّ
مَاءٍ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مَاءُ بَرْهَوْتٍ، وَهُوَ وَادٍ يَحْضَرُمُوتَ، يَرِدُّ عَلَيْهِ هَامُ الْكُفَّارِ
وَصَدَاهُمُ^٧».

١. في حاشية «ب»: - «هَام». و «هَام». جمع هامة، وهي طائر من طير الليل، وهو الصدى. والعرب تزعم في الجاهلية أنه طائر يخرج من رأس المقتول إذا بلي، وكانوا يزعمون أن عظام الميت تصير هامة فتطير على قبره، قال العلامة الفيض: «والمراد بالهامة هنا أرواح الكفار وأبدانهم المثالية». وقال العلامة المجلسي: «أي أرواح الكفار التي يعتبرون الناس عنها بالهام وإن كان باطلاً، أو هي تكون في صورة الهام في أجسادهم المثالية». راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٦٣٢؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٨٣ (هوم)؛ مرآة العقول، ج ٤، ص ٢٢٧.

٢. في الكافي، ح ١٢١٩٨ والمحاسن: «بالليل».

٣. الكافي، كتاب الأشربة، باب فضل ماء زمزم وماء الميزاب، ح ١٢١٩٨، عن عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن جعفر بن محمد الأشعري، عن ابن القُدَّاح، عن أبي عبد الله، عن أمير المؤمنين عليه السلام. المحاسن، ص ٥٧٣، كتاب الماء، ح ١٨، عن جعفر بن محمد، عن ابن القُدَّاح، عن أبي عبد الله، عن أبيه، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفيهما مع زيادة في أوله. الوافي، ج ٢٥، ص ٦٣٨، ح ٢٤٧٩٢؛ البحار، ج ٦، ص ٢٨٩، ح ١٢.

٤. «بَيْسَانَ»: قرية بمرو، و قرية بالشام، وموضع باليمامة. وقال الجوهري: «بَيْسَانَ: موضع تنسب إليه الخمر»، وقيل غير ذلك. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٩١٠؛ لسان العرب، ج ٦، ص ٣١ (بيس).

٥. «نجران»: موضع معروف بين الحجاز والشام واليمن. وقيل: «موضع باليمن، فتح سنة عشر، سمي بنجران بن زيدان بن سبأ، وموضع بالبحرين، وموضع بخُوزان قرب دمشق، وموضع بين الكوفة واسط». راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢١؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٦٦ (نجر).

٦. في البحار: «ترد».

٧. الصَّدَى: الرجل اللطيف الجسد، والجسد من آدمي بعد موته، وطائر يصير بالليل ويقفر فَعْرَانًا وبطير. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٩٩؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٠٧ (صدى).

٨. الجعفریات، ص ١٩٠، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٦٣٨، ح ٢٤٧٩٣؛ البحار، ج ٦، ص ٢٨٩، ح ١٣.

٩٣ - بَابُ جَنَّةِ الدُّنْيَا^١

٤٧٣٠ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَسَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ،

عَنْ ضُرَيْسِ الْكِنَاسِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام أَنَّ النَّاسَ يَذْكُرُونَ أَنَّ قُرَاتِنَا يَخْرُجُ^٢ مِنَ الْجَنَّةِ، فَكَيْفَ هُوَ وَهُوَ

يَقْبَلُ مِنَ الْمَغْرِبِ وَتَصُبُّ^٣ فِيهِ الْعَيْنُونَ وَالْأُودِيَةُ؟

قَالَ: فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام - وَأَنَا أَسْمَعُ -: «إِنَّ لِلَّهِ جَنَّةً خَلَقَهَا اللَّهُ فِي الْمَغْرِبِ، وَمَاءٌ ٢٤٧/٣

فَرَاتِكُمْ^٤ يَخْرُجُ مِنْهَا، وَإِلَيْهَا تَخْرُجُ^٥ أَزْوَاجُ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ حُفَرِهِمْ عِنْدَ كُلِّ مَسَاءٍ،

فَتَسْقُطُ عَلَى ثِمَارِهَا^٦، وَتَأْكُلُ مِنْهَا، وَتَتَنَعَّمُ فِيهَا، وَتَتَلَاقَى وَتَتَعَارَفُ، فَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ

هَاجَتْ مِنَ الْجَنَّةِ، فَكَانَتْ^٧ فِي الْهَوَاءِ فِيمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، تَطِيرُ ذَاهِبَةً وَجَائِئَةً، وَ

تَعْتَهُدُ حَفَرَهَا إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَتَتَلَاقَى^٨ فِي الْهَوَاءِ وَتَتَعَارَفُ.

قَالَ: «وَإِنَّ لِلَّهِ نَاراً فِي الْمَشْرِقِ خَلَقَهَا^٩ لِيُسْكِنَهَا أَزْوَاجَ الْكَفَّارِ، وَيَأْكُلُونَ مِنْ

زُقُومِهَا^{١٠}، وَيَشْرَبُونَ مِنْ حَمِيمِهَا^{١١}، لَيْلَهُمْ، فَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ هَاجَتْ إِلَى وَادٍ بِالْيَمَنِ

١. في «ي»، بخ، جع، جس: - «جنة الدنيا».

٢. في «ي»، بخ، بس، جس، جن: - «علي».

٣. في «ي»، بخ، بخ: «تخرج».

٤. في «ي»، بخ، والوافي: «وكيف».

٥. في «جس» والوافي: - «هو».

٦. في الوافي: «ويصب».

٧. في «ي»، بخ، والوافي والبحار: + «هذه».

٨. في «ي»، بخ، بس، جس: «ويخرج».

٩. في «ي»، بخ، والوافي: «أثمارها».

١٠. في الوافي: «وكانت».

١١. في «ي»، بخ، والوافي: «ويحرق».

١٢. في «ي»، بخ، + «الله». وفي «ي»، بخ: «خلقها في المشرق».

١٣. قال الراغب: «الزُّقُومُ: عبارة عن أطعمة كريهة في النار». وقال ابن الأثير: «الزُّقُومُ: ما وصف الله في كتابه العزيز، فقال: «إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ» طَلْعُهَا كَأَنَّهَا رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ» [الصفحات (٣٧): ٦٤ -

٦٥]، وهي قُومُل من الزُّقُم: اللقم الشديد والشرب المفرط. وقيل غير ذلك. راجع: المفردات للراغب،

ص ٣٨٠: النهاية، ج ٢، ص ٣٠٦؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٢٦٨ (زقم).

١٤. «الحميم»: الماء الشديد الحرارة. راجع: المفردات للراغب، ص ٢٥٤ (حمم).

يَقَالُ لَهُ: بَرَّهَوْتُ، أَشَدُّ حَزْأً مِنْ يَبْزَانِ الدُّنْيَا، كَانُوا فِيهَا^١ يَتَلَقَّوْنَ وَيَتَعَارَفُونَ، فَإِذَا كَانَ الْمَسَاءُ عَادُوا إِلَى النَّارِ، فَهُمْ كَذَلِكَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

قَالَ: قُلْتُ: أَضَلَّكَ اللَّهُ، فَمَا حَالُ^٢ الْمُؤَخِّدِينَ الْمُحَرِّقِينَ بِنَبْوَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْمُذْنِبِينَ، الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَلَيْسَ لَهُمْ إِمَامٌ، وَلَا يَعْرِفُونَ^٣ وَلَا يَتَكَّمُّونَ؟

فَقَالَ: «أَمَّا هَؤُلَاءِ، فَإِنَّهُمْ فِي حَفْرِهِمْ^٤ لَا يَخْرُجُونَ مِنْهَا، فَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ^٥ لَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ وَلَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ عَدَاوَةٌ، فَإِنَّهُ يُخَذُّ لَهُ خَذٌ^٦ إِلَى الْجَنَّةِ الَّتِي خَلَقَهَا اللَّهُ فِي الْمَغْرِبِ^٧، فَيَدْخُلُ^٨ عَلَيْهِ مِنْهَا الرُّوحُ فِي حَفْرَتِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَيَلْقَى اللَّهُ، فَيَخَاسِبُهُ بِحَسَنَاتِهِ وَسَيِّئَاتِهِ، فَإِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ^٩، وَإِمَّا^{١٠} إِلَى النَّارِ^{١١}، فَهَؤُلَاءِ مَوْقُوفُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ.

قَالَ: «وَكَذَلِكَ يَفْعَلُ اللَّهُ^{١٢} بِالْمُسْتَضْعِفِينَ^{١٣} وَالْبُئِلَةَ وَالْأَطْفَالَ وَأَوْلَادِ الْمُسْلِمِينَ، الَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ. فَأَمَّا^{١٤} النَّصَابُ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، فَإِنَّهُمْ يُخَذُّ لَهُمْ خَذٌ إِلَى النَّارِ الَّتِي خَلَقَهَا اللَّهُ فِي الْمَشْرِقِ، فَيَدْخُلُ عَلَيْهِمْ مِنْهَا اللَّهَبُ وَالشَّرَرُ وَالْذَّخَانُ وَفَوْزَةُ الْحَمِيمِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ^{١٥} مَصِيرُهُمْ^{١٦}»

١. في «ى، بخ، جج» والبحار، ج ٦: «فيه». ٢. في «بخ، جس» والوافي: «وإذا».

٣. في «ى، بخ، جس» وحاشية «بخ» والوافي والبحار، ج ٦: «ما حال».

٤. في «ى، بن، جس»: «لا يعرفون» بدون الواو.

٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والبحار، ج ٦ و تفسير القمي. وفي المطبوع والوافي: «حفرتهم».

٦. في «ى، بخ، بس، جس» و تفسير القمي: «- منهم».

٧. في «بث»: «يُخَذُّ لَهُ جَذَأٌ». وفي «جج» والوافي: «وَيُخَذُّ لَهُ خَذٌ» أي يُشَقُّ لَهُ شَقٌّ. وَالْخَذُ:

الشَّقُّ وَالْحَفْرَةُ تَحْفَرُهَا فِي الْأَرْضِ مُسْتَطِيلَةً. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ١٦٠ (خدد).

٨. في «بث، جس» و تفسير القمي: «بالمغرب». ٩. في الوافي: «و يدخل».

١٠. في «بث، بخ، بس» والوافي: «جَنَّةٌ». ١١. في «ى» والبحار، ج ٦: «أو» بدل «و إمّا».

١٢. في «بث، بخ، بس، جج» والوافي: «نار».

١٣. في «ى» و تفسير القمي: «- الله». وفي «بث»: «الله يفعل».

١٤. في «بخ»: «بالمستضعف». ١٥. في «ى» و تفسير القمي: «و أمّا».

١٦. في «بخ» و تفسير القمي: «بعد ذلك». ١٧. في «بخ»: «يصير بهم».

إِلَى الْحَمِيمِ^١، ثُمَّ^٢ فِي النَّارِ يُسْجَرُونَ، ثُمَّ قِيلَ لَهُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ^٣ مِنْ دُونِ اللَّهِ؟ أَيْنَ إِمَامُكُمْ الَّذِي اتَّخَذْتُمُوهُ دُونَ الْإِمَامِ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ لِلنَّاسِ إِمَامًا؟^٤

٤٧٣١ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ مُيَسَّرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ جَنَّةِ آدَمَ عليه السلام؟

فَقَالَ: «جَنَّةٌ مِنْ جَنَّاتِ^٥ الدُّنْيَا تَطْلُعُ فِيهَا الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ، وَلَوْ كَانَتْ مِنْ جَنَّاتِ^٦ الْآخِرَةِ مَا خَرَجَ مِنْهَا أَبَدًا»^٧.

٩٤ - بَابُ الْأَطْفَالِ

٢٤٨ / ٣

٤٧٣٢ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّازَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ: هَلْ سَيْلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم عَنِ الْأَطْفَالِ؟

فَقَالَ: «قَدْ سَيْلَ، فَقَالَ: اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ، ثُمَّ قَالَ: يَا زُرَّازَةُ، هَلْ تَدْرِي

١. في تفسير القمي: «الجحيم».

٢. في «بث»: «ثم».

٣. في «بخ»: «تعبدون». وفي تفسير القمي: «تسركون».

٤. في تفسير القمي: «أي». إشارة إلى الآية ٧٢-٧٤ من سورة غافر (٤٠).

٥. تفسير القمي، ج ٢، ص ٢٦٠، عن أبيه، عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ٢٥، ص ٦٣٩، ح ٢٤٧٩٤؛ البحار، ج ٦، ص ٢٨٩، ح ١٤؛ وفيه، ج ٦١، ص ٥١، ح ٣٣، من قوله: «إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ خَلْقَهَا اللَّهُ فِي الْمَغْرِبِ» إِلَى قَوْلِهِ: «فَهُمْ كَذَلِكَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

٦. في «بخ» والوافي: «بشر».

٧. في «بث» وحاشية «بخ»: «جَنَّتَات».

٨. في «بس» والوافي: «يطلع».

٩. في «بث»: «جَنَّتَات».

١٠. تفسير القمي، ج ١، ص ٤٣، عن أبيه، رفعه إلى الصادق عليه السلام، مع زيادة في أوله. علل الشرائع، ص ٦٠٠، ح ٥٥، بسند آخر، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٦٨٠، ح ٢٤٨١٦؛ البحار، ج ٦، ص ٢٨٤، ذيل ح ٢.

قَوْلُهُ: ^١ «اللَّهُ أَغْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ: «لِلَّهِ فِيهِمُ الْمَثِيبَةُ إِنَّهُ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، جَمَعَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - الْأَطْفَالَ، وَالَّذِي مَاتَ مِنَ النَّاسِ فِي الْفِتْرَةِ^٢، وَالشَّيْخَ الْكَبِيرَ الَّذِي أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ لَا يَغْفُلُ، وَالْأَصَمَّ، وَالْأَبْكَمَ الَّذِي لَا يَغْفُلُ، وَالْمَجْنُونَ، وَالْأَبْلَةَ الَّذِي لَا يَغْفُلُ، وَكُلُّ^٣ وَاجِدٍ مِنْهُمْ يَخْتَجُّ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَيَنْبَعُثُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ مَلَكًا مِنَ الْمَلَائِكَةِ، فَيُوجِّعُ لَهُمْ نَارًا، ثُمَّ يَنْبَعُثُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ مَلَكًا، فَيَقُولُ لَهُمْ: ^٤ «إِنَّ رَبَّكُمْ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّبِعُوا فِيهَا»؛ فَمَنْ دَخَلَهَا كَانَتْ عَلَيْهِ بَرْدًا وَسَلَامًا، وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ؛ وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا دَخَلَ النَّارَ»^٥.

٤٧٣٣ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ غَيْرٍ وَاحِدٍ رَفَعُوهُ:

أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْأَطْفَالِ؟

فَقَالَ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ جَمَعَهُمُ اللَّهُ، وَأَجَّعَ لَهُمْ^٦ نَارًا، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَطْرَحُوا أَنْفُسَهُمْ فِيهَا؛ فَمَنْ كَانَ فِي عِلْمِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنَّهُ سَعِيدٌ، رَمَى بِنَفْسِهِ^٧ فِيهَا، وَكَانَتْ عَلَيْهِ بَرْدًا وَسَلَامًا؛ وَمَنْ كَانَ فِي عِلْمِهِ^٨ أَنَّهُ شَقِيٌّ، امْتَنَعَ، فَيَأْمُرُ اللَّهُ بِهِمْ إِلَى النَّارِ،

١. في «ي»، بث، يخ، بس، جح، و حاشية «بح»: «قول».

٢. «الفترة»: ما بين الرسولين من رسل الله تعالى من الزمان الذي انقطعت فيه الرسالة. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٤٠٨ (فتر).

٣. في «بح»، يخ، بس، جح، جس، و المعاني: «فكل».

٤. «فَيُوجِّعُ لَهُمْ نَارًا»، أي يلهبها ويوقدها ويُشعلها. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٢٠٦ (أجج).

٥. في الوافي: - «لهم».

٦. «وَأَن تَطْرَحُوا أَنْفُسَكُمْ فِيهَا». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٣١ (وَب).

٧. معاني الأخبار، ص ٤٠٧، ح ٨٦، بسنده عن حماد. التوحيد، ص ٣٩٢، ح ٥، مع زيادة في أوله؛ وفيه، ح ٣؛

الخصال، ص ٢٨٣، باب الخمسة، ح ٣١، وفي الثلاثة الأخيرة بسند آخر عن حماد بن عيسى، عن حريز؛

الفتحية، ج ٣، ص ٤٩٢، ح ٤٧٤٢، معلقاً عن حريز، وفي الأربعة الأخيرة من قوله: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ جَمَعَ اللَّهُ

عَزَّ وَجَلَّ الْأَطْفَالَ» وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٦٤٣، ح ٢٤٧٩٨؛ البحار، ج ٥، ص ٢٩٠،

٨. في «بس، جس» و البحار: - «لهم».

ذيل ح ٣.

٩. في «بث»: «علم الله».

٩. في البحار: «نفسه».

فَيَقُولُونَ: يَا رَبَّنَا^١ تَأْمُرُ بِنَا^٢ إِلَى النَّارِ وَلَمْ تُجِرْ^٣ عَلَيْنَا الْقَلَمَ؟ فَيَقُولُ الْجَبَّارُ: قَدْ أَمَرْتُكُمْ مُشَافَهَةً، فَلَمْ تَطِيعُونِي، فَكَيْفَ وَلَوْ^٤ أُرْسِلْتُ رُسُلِي بِالْغَيْبِ إِلَيْكُمْ^٥.

٤٧٣٤ / ٣. وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: «أَمَّا أَطْفَالُ الْمُؤْمِنِينَ، فَيَلْحَقُونَ^٦ بِآبَائِهِمْ، وَأَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ يَلْحَقُونَ بِآبَائِهِمْ^٧، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا أَمْوَالَكُمْ الَّتِي رَزَقْنَاكُمْ مِمَّا دَخَلَ فِيهَا يَتَبَايَعُونَ^٨»^٩.

٤٧٣٥ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلْبِيِّ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الْوِلْدَانِ؟

فَقَالَ: «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم عَنِ الْوِلْدَانِ وَالْأَطْفَالِ^{١٠}، فَقَالَ: اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا غَامِلِينَ^{١١}».

١. في «ي»: - «يا». وفي الوافي: «يارب».

٢. في الوافي: «تأمرنا».

٣. في «ي»، يخ، بس، «و الوافي والبحار: «و لم يجز».

٤. في «يخ»: - «قد».

٥. في «جس»: - «ولو». وفي البحار: «لو» بدون الواو.

٦. الوافي، ج ٢٥، ص ٦٤٥، ح ٢٤٨٠٢؛ البحار، ج ٥، ص ٢٩٢، ح ٨.

٧. في «ي»، بث، بس، جن: «يلحقون». وفي «يخ» والوافي: «فإنهم يلحقون».

٨. لا خلاف ولا إشكال في دخول أطفال المؤمنين الجنة ولحوقهم بآبائهم، وإنما الخلاف والإشكال في لحوق أطفال المشركين بآبائهم، قال الشيخ الصدوق: «هذه الأخبار متفقة ليست بمختلفة، وأطفال المشركين الكفار مع آبائهم في النار لا يصيبهم من حرها؛ لتكون الحجة أؤكد عليهم متى أمروا يوم القيامة بدخول نار توجب لهم مع ضمان السلامة متى لم يثقوا به ولم يصدقوا وعده في شيء قد شاهدوا مثله». وقال العلامة المجلسي: «يخص دخول النار ودخول مداخل آبائهم بمن يدخل منهم نار التكليف، والأظهر حملها - أي الروايات الدالة على دخول النار - على التقيّة؛ لموافقتها لروايات المخالفين وأقوال أكثرهم». راجع: الفقيه، ج ٣، ص ٤٩٢، ذيل ح ٤٧٤٥؛ مرآة العقول، ج ١٤، ص ٢٣٢ - ٢٣٤.

٩. الطور (٥٢): ٢١.

١٠. الوافي، ج ٢٥، ص ٦٤٥، ح ٢٤٨٠٣؛ البحار، ج ٥، ص ٢٩٢، ح ٩.

١١. في «ي»، بس، جج، جس: «الأطفال» بدون الواو.

١٢. الكافي، كتاب الجنائز، باب غسل الأطفال والصبيان والصلاة عليهم، ذيل ح ٤٦٠٢، عن محمد بن يحيى، عن

٤٧٣٦ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَدْنَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ،

قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: مَا تَقُولُ فِي الْأَطْفَالِ الَّذِينَ مَاتُوا قَبْلَ أَنْ يَبْلُغُوا؟

فَقَالَ: «سُئِلَ عَنْهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، فَقَالَ: اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ».

ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيَّ، فَقَالَ: «يَا زُرَّارَةُ، هَلْ تَدْرِي مَا عَنِ بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله؟» قَالَ: قُلْتُ:

لَا، فَقَالَ: «إِنَّمَا عَنِ كُفُّوا عَنْهُمْ، وَلَا تَقُولُوا فِيهِمْ شَيْئاً، وَرَدُّوا عَلَيْهِمْ إِلَى اللَّهِ»^١.

٤٧٣٧ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ

عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ^٢:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ

١. أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن خالد والحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، وفيه هكذا: «قال،

قلت: فما تقول في الولدان؟ فقال: سئل رسول الله صلى الله عليه وآله عنهم، فقال: الله أعلم...» الوافي، ج ٥، ص ٢٥، ص ٦٤٣،

ح ٢٤٧٩٦؛ البحار، ج ٥، ص ٢٩٢، ح ١٠.

١. في مرآة العقول: «اختلاف التفسير أيضاً من شواهد التقيّة».

٢. الوافي، ج ٥، ص ٦٤٣، ح ٢٤٧٩٧؛ البحار، ج ٥، ص ٢٩٢، ح ١١.

٣. هكذا في «ظ، بخ» وحاشية «بس». وفي «بث»: «أبي بكير». وفي «ي، بح، بس، جح، جس، جن» والمطبوع

والبهار: «ابن بكير».

و المراد من أبي بكر هو أبو بكر الحضرمي الذي أكثر سيف بن عميرة من الرواية عنه. راجع: معجم رجال

الحديث، ج ٨، ص ٥٤١-٥٤٣.

والخبر رواه الشيخ الصدوق في الفقيه، ج ٣، ص ٤٩٠، ح ٤٧٣٣، قال: «و في رواية أبي بكر الحضرمي، قال:

قال أبو عبد الله عليه السلام».

و رواية سيف بن عميرة عن ابن بكير وإن وردت في التهذيب، ج ١٠، ص ٧٣، ح ٢٧٧؛ والاستبصار، ج ٤،

ص ٢٢٩، ح ٨٦٠. والخبر فيها واحد. لكن ابن بكير في هذين الموضعين أيضاً مصحّف من أبي بكر؛ فقد

ورد الخبر - باختلاف يسير في الألفاظ - في الكافي، ح ١٣٩٤٨، والتهذيب، ج ١، ص ٧٢، ح ٢٧٥، و

الاستبصار، ج ٤، ص ٢٢٨، ح ٨٥٨، والمذكور في المواضع الثلاثة هو: سيف بن عميرة، عن أبي بكر

الحضرمي^٤.

الْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ^١ قَالَ: فَقَالَ: «قَصَرَتِ الْأَبْنَاءُ عَنْ عَمَلِ الْآبَاءِ، فَالْحَقُوا الْأَبْنَاءَ بِالْآبَاءِ
يَنْقَرُ^٢ بِذَلِكَ أَعْيُنُهُمْ»^٣.

٤٧٣٨ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤: أَنَّهُ سُئِلَ عَمَّنْ مَاتَ فِي الْفِتْرَةِ، وَعَمَّنْ لَمْ يُدْرِكِ الْحِنْتَ^٥،
وَالْمَعْتُوهُ^٦؟

فَقَالَ: «يَحْتَجُّ اللَّهُ^٧ عَلَيْهِمْ، يَرْفَعُ لَهُمْ نَارًا^٨، فَيَقُولُ^٩ لَهُمْ: ادْخُلُوهَا، فَمَنْ دَخَلَهَا
كَانَتْ عَلَيْهِ بَرْدًا وَسَلَامًا، وَمَنْ أَبَى قَالَ: هَا^{١٠} أَنْتُمْ قَدْ أَمَرْتَكُمْ فَعَصَيْتُمُونِي»^{١١}.
٤٧٣٩ / ٨. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ^{١٢}:

«ثَلَاثَةٌ يَحْتَجُّ عَلَيْهِمُ^{١٣} الْأَبْنَاءُ^{١٤}، وَالطُّفُلُ، وَمَنْ مَاتَ فِي الْفِتْرَةِ: فَتَرْفَعُ^{١٥} لَهُمْ

١. الطور (٥٢): ٢١.

٢. في «جس»: «ليقر».

٣. التوحيد، ص ٣٩٤، ح ٧، بسنده عن علي بن الحكم، عن سيف بن عميرة، عن أبي بكر الحضرمي، عن أبي
عبدالله^٤. الفقيه، ج ٣، ص ٤٩٠، ح ٤٧٣٣، معلقاً عن أبي بكر الحضرمي، عن أبي عبدالله^٥، وفيهما مع
اختلاف يسير. وراجع: تفسير القمي، ج ٢، ص ٣٣٢. الوافي، ج ٢٥، ص ٦٤٦، ح ٢٤٨٠٤؛ البحار، ج ٥،
ص ٢٩٢، ح ١٢.

٤. «الحنث»: الذنب، والمعني: لم يبلغ مبلغ الرجال فيجري عليه القلم فيكتب له الحنث، أي الذنب. النهاية،
ج ١، ص ٤٤٩ (حنث).

٥. قال الجوهري: «المعتوه: الناقص العقل»، وقال ابن الأثير: «هو المجنون المصاب بعقله». راجع: الصحاح،
ج ٦، ص ٢٢٣٩؛ النهاية، ج ٣، ص ١٨١ (عته).

٦. في «بس، جج، جس»: «الله».

٧. في «بث، يخ»: «نار».

٨. في «بث، يخ» وحاشية «ويح»: «فيقال».

٩. في «ي»: «ها».

١٠. الفقيه، ج ٣، ص ٤٩٢، ح ٤٧٤١، مرسلاً، من قوله: «يحتج الله عليهم» مع اختلاف يسير وزيادة في آخره
«الوافي، ج ٢٥، ص ٦٤٥، ح ٢٤٨٠٠؛ البحار، ج ٥، ص ٢٩٢، ح ١٤».

١١. الضمير المستتر في «قال» راجع إلى أبي عبدالله^{١٢}، والمراد من قوله: «بهذا الإسناد» هو السند المتقدم
المذكور إليه^{١٣}.

١٢. في «مأة العقول»: «المراد بالأبكم هو الأصم الأبكم الذي لم يتم عليه الحجة في الدنيا».

١٣. في «ي، بخ، بس، جس» والبحار: «فيرفع». وفي «بث»: «يرفع».

نَارًا، فَيَقَالُ لَهُمْ: اذْخُلُوهَا، فَمَنْ دَخَلَهَا كَانَتْ عَلَيْهِ بَرْدًا وَسَلَامًا، وَمَنْ أَبَى قَالَ: تَبَارَكَ
وَتَعَالَى: هَذَا قَدْ أَمَرْتُكُمْ فَعَصَيْتُمُونِي»^٣.

٩٥ - بَابُ التَّوَادُرِ

٢٥٠ / ٣

٤٧٤٠ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ نُوحِ بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ شِهَابِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْجَنْبِ: يَغْسِلُ الْمَيِّتَ؟ أَوْ مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا لَهُ
أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ ثُمَّ يَغْتَسِلَ؟
فَقَالَ: «سَوَاءٌ، لَا بَأْسَ بِذَلِكَ، إِذَا كَانَ جُنْبًا غَسَلَ يَدَهُ^٦ وَتَوَضَّأَ وَغَسَلَ الْمَيِّتَ^٧، فَإِنْ
غَسَلَ مَيِّتًا، ثُمَّ تَوَضَّأَ، ثُمَّ أَتَى أَهْلَهُ، يُجْزِئُهُ^{١٠} غَسْلُ وَاحِدٍ لِهَهِمَا»^{١١}.
٤٧٤١ / ٢ . عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ^{١٢}، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنِ السَّكُونِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ إِذَا حَضَرَهُ الْمَوْتُ، أُوثِقَ^{١٣} مَلَكُ الْمَوْتِ،

١. في «ي»، بث، بخ، بس، «نارًا». ٢. في «بخ، بس، جح»: «الله».

٣. الوافي، ج ٢٥، ص ٦٤٥، ح ٢٤٨٠٢؛ البحار، ج ٥، ص ٢٩٣، ح ١٥.

٤. في «بخ» والوافي: «ومن». ٥. في الوافي: «أله».

٦. في «بخ» والوافي والتهذيب: «يديه». ٧. في الوسائل: «و هو جنب».

٨. في «ي»، بث، بخ، بج، جس، والوافي والوسائل: «وإن».

٩. في الوافي: «و» بدل «ثم». وفي الوسائل: «- ثم».

١٠. في «بث، بس، جح»: «و يجزئته».

١١. التهذيب، ج ١، ص ٤٤٨، ح ١٤٥٠، بسنده عن إبراهيم بن هاشم، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٤٢١،

ح ٤٦١٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٦٣، ح ٢١٠٩؛ وص ٥٤٤، ذيل ح ٢٨٦٤.

١٢. في البحار: «عن أبيه». وهو سهو؛ فقد روى علي [بن إبراهيم]، عن أبيه، عن عبدالله بن المغيرة في كثير من

الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٥٢٥-٥٢٧.

١٣. في مرآة العقول، ج ١٤، ص ٢٣٦: «الإيثاق إما على الحقيقة وإن لم نر الوثائق، أو هو كناية عن أن بعد رؤيته لا

وَلَوْ لَا ذَلِكَ مَا اسْتَقَرَّ.^١

٤٧٤٢ / ٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْهَذَلِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ خَالِدِ الْقَطَّانِ^٢، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَنْصُورِ الصَّنِيعَلِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

شَكَّوْتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَجَدْتُ^٣ وَجَدْتُهُ عَلَى ابْنِ لِي هَلَكَ حَتَّى خِفْتُ عَلَى عَقْلِي، فَقَالَ: «إِذَا أَصَابَكَ مِنْ هَذَا شَيْءٌ، فَأَفِضْ مِنْ دُمُوعِكَ؛ فَإِنَّهُ يَسْكُنُ^٤ عَنْكَ».

٤٧٤٣ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ رَفَعَهُ، قَالَ:

لَمَّا مَاتَ ذُرُّ بْنُ أَبِي ذَرٍّ، مَسَحَ أَبُو ذَرٍّ الْقَبْرَ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَالَ: رَحِمَكَ اللَّهُ يَا ذَرُّ، وَاللَّهِ إِنْ كُنْتُ بِي^٥ بَارَأً، وَلَقَدْ قَبِضْتُ وَإِنِّي عَنْكَ لَرَاضٍ^٦، أَمَا وَاللَّهِ مَا بِي فَقْدُكَ^٧، وَمَا عَلَيَّ مِنْ غَضَاضَةٍ^٨، وَمَا لِي إِلَى أَحَدٍ سِوَى اللَّهِ مِنْ حَاجَةٍ، وَلَوْ لَا هَوْلُ^٩ الْمُطَّلَعِ^{١٠}، لَسَرَّنِي

«تبقى له قوة تقدر على الحركة». وقال الوالد عليه السلام: يوثقه بالشارة بما أعد الله، أو بإراءة الجنة و مراتبها المعدة له، أو بمشاهدته كما ترى أنه إذا رأى الشخص أسداً كأنه يتوثق ولا يمكنه الحركة أو بأنياب المتية، أو بغير ذلك مما لا يعلمه إلا الله تعالى و حجبته عليه السلام.

١. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٦٤، ح ٢٤٠٠٣؛ البحار، ج ٦، ص ١٦٦، ح ٣٧.

٢. في «جس»: «القطار». ٣. «الوجد»: الحزن. لسان العرب، ج ٣، ص ٤٤٦ (وجد).

٤. في «بخ»: «يسكن» بالتضعيف.

٥. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٦٤، ح ٢٤٦٦٨؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٧٩، ح ٣٦٥٠.

٦. في الوافي: «إني». وفي مرآة العقول: «كلمة إن مخففة من المنقولة».

٧. في «ي»، بث، «لي». ٨. في «ي»: «راض».

٩. قال العلامة الفيض: «ما بي فقدك، أي أنت لي الآن كما كنت قبل». و قال العلامة المجلسي: «أي ليس علي بأس و حزن من فقدك و ما أوقع بي فقدك مكروهاً و الحاصل: ليس بي حزن فقدك. وربما يقال: للباء للسبيبة، أي لم يكن فقدك و موتك بفعلني، بل كان بقضاء الله تعالى، و لا يخفى بعده».

١٠. «الغضاضة»: الذلة و المنقصة. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٨٧٨ (غضض).

١١. «الهزل»: الخوف و الأمر الشديد، و قد هاله بهوله، أي أخافه و أفرعه. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٥٥؛

النهاية، ج ٥، ص ٢٨٣ (هول).

١٢. «المطلع»: المأتي، و موضع الاطلاع من إشرف إلى انحدار، أي مكان الاطلاع من موضع عال. و المراد به هنا

أَنْ أَكُونَ مَكَانَكَ، وَلَقَدْ شَغَلَنِي الْحُزْنُ^١ لَكَ عَنِ^٢ الْحُزْنِ^٣ عَلَيْكَ، وَاللَّهِ مَا بَكَيتُ لَكَ وَلَكِنْ^٤ بَكَيتُ عَلَيْكَ^٥، فَلَبِيتَ شِعْرِي مَاذَا قُلْتَ، وَمَاذَا قِيلَ لَكَ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي قَدْ وَهَبْتُ لَكَ مَا افْتَرَضْتَ عَلَيْهِ مِنْ حَقِّي، فَهَبْ لَكَ مَا افْتَرَضْتَ عَلَيْهِ مِنْ حَقِّكَ؛ فَأَنْتَ^٦ أَحَقُّ بِالْجُودِ مِنِّي^٧.

٤٧٤٤ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، قَالَ:

لَمَّا قُبِضَ أَبُو جَعْفَرٍ^٨ أَمَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٩ بِالسَّرَاجِ فِي النَّيْتِ الَّذِي كَانَ يَسْكُنُهُ^{١٠} حَتَّى قُبِضَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^{١١}، ثُمَّ أَمَرَ أَبُو الْحَسَنِ^{١٢} بِمِثْلِ ذَلِكَ فِي بَيْتِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٣} حَتَّى خَرَجَ^{١٤} بِهِ إِلَى الْعِرَاقِ، ثُمَّ لَا أَذْرِي مَا كَانَ^{١٥}.

«الموقف يوم القيامة، أو ما يُشرف عليه من أمر الآخرة وأهوالها عقيب الموت فشبهه بالمُطْلَع الذي يُشرف عليه من موضع عال. راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٣٢ - ١٣٣؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٩٨ (طلع)؛ الوافي، ج ٢٥، ص ٥٧٥.

١. في «ي، بخ، بس، جس» وحاشية «بخ، جج» والوافي: «الحذر».

٢. في الوافي: «من».

٣. في «بخ»: «لك عن الحزن». وفي «بس» وحاشية «بخ، جج» والوافي: «الحذر».

٤. في حاشية «بث»: «بل» بدل «ولكن».

٥. «لك»، أي في أمر الآخرة ومُتَابِعِيكَ من أهوال الآخرة، و«عليك»، أي على مفارقتك ومما أصابني من موتك. هذا في الأولين. قال العلامة الفيض: «وكذا القول في البكاء له وعليه». وأما العلامة المجلسي فإنه قال: «والله ما بكيت لك، أي لفراقك، ولكن بكيت عليك، أي للإشفاق عليك، أو على ضعفك وعجزك عن الأهوال التي أمامك».

٧. في الوافي: «+» و«الكرم».

٨. الفقيه، ج ١، ص ١٨٥، ح ٥٥٨، من دون الإسناد إلى المعصوم^٩، مع اختلاف يسير. راجع: الغيبة للنعمان، ص ٣٢٧، الباب ٢٤، ح ٧. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٧٤، ح ٢٤٧٠٠؛ البحار، ج ٢٢، ص ٤٣٥، ح ٥٠.

٩. في حاشية «جج»: «يسكن».

١٠. في الفقيه: «+» وموسى بن جعفر. وفي التهذيب: «+» وموسى.

١١. في «بخ، جج» والوسائل والفقيه والتهذيب: «أخرج».

١٢. التهذيب، ج ١، ص ٢٨٩، ح ٨٤٣، بسنده عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ١٦٠، ح ٤٤٧، مرسلًا، مع «

٤٧٤٥ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ أَوَّلِ مَنْ جُعِلَ لَهُ التَّعْشُ؟ فَقَالَ:
«فَاطِمَةُ عليها السلام».^٢

٤٧٤٦ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ
سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سُئِلَ عَنِ الْمَيِّتِ: يَبْلَى^٤ جَسَدُهُ؟
قَالَ: «نَعَمْ، حَتَّى لَا يَبْقَى لَهُ^٥ لَحْمٌ وَلَا عَظْمٌ إِلَّا طِينَتُهُ^٦ الَّتِي خَلَقَ مِنْهَا؛ فَإِنَّهَا لَا
تَبْلَى، تَبْقَى^٧ فِي الْقَبْرِ مُسْتَدِيرَةً حَتَّى يُخْلَقَ^٨ مِنْهَا كَمَا خَلِقَ أَوَّلَ مَرَّةٍ».^٩

٤٧٤٧ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛
و^{١٠} أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى،

اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٨٩، ح ٢٤٧٣٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ٦٩٩، ح ٢٦٦٨؛ البحار، ج ٤٧، ص ٧،
ج ٢٢؛ وج ١٠٠، ص ١٣٢، ح ١٨.

١. التَّعْشُ: سرير الميت، سُمِّيَ به لارتفاعه، من قولهم: نعشه الله نعشاً، أي رفعه. وإذا لم يكن عليه ميتة
محمول فهو سرير. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٨١ (نعش).

٢. في حاشية «ب»: «لفاطمة». وفي التهذيب: «وبنت رسول الله عليها السلام».

٣. التهذيب، ج ١، ص ٤٦٩، ح ١٥٣٩ و صدر ح ١٥٤٠، بسند آخر. الجعفریات، ص ٢٠٥، ذيل الحديث، بسند
آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي بن أبي طالب عليه السلام. الفقيه، ج ١، ص ١٩٤، ح ٥٩٧، مرسل؛ فقه
الرضا عليه السلام، ص ١٨٩، وفي كل المصادر إلا التهذيب، ح ١٥٤٠ مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٨٩،
ح ٢٤٢٨٩؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٢٠، ح ٣٤٥٧.

٤. في الوافي: «هل يبلى».

٥. في «ب»، «يح، جح، جس» والبحار والفقيه: «وله».

٦. في «ب»، «طينة».

٧. في البحار، ج ٦٠: «والله».

٨. الفقيه، ج ١، ص ١٩١، ح ٥٨٠، معلقاً عن عمار الساباطي. الوافي، ج ٢٥، ص ٦٨٧، ح ٢٤٨٢٢؛ البحار، ج ٧،
ص ٤٣، ح ٢١؛ وج ٦٠، ص ٣٥٧، ح ٤٣.

٩. في السند تحويل بعطف «أحمد بن محمد الكوفي، عن بعض أصحابه» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه».

نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ حَيًّا^٢ كَرِيمًا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا عَمِّي هَذَا^٣ الْمُغِيرَةُ بْنُ أَبِي الْعَاصِ وَقَدْ^٤، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ أَمْنَتُهُ^٥.

قَالَ^٦ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «وَكَذَبَ وَالَّذِي^٧ بَعَثَهُ بِالْحَقِّ^٨، مَا أَمَنَهُ، فَأَعَادَهَا^٩ ثَلَاثًا، وَأَعَادَهَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثًا^{١٠}، «إِنِّي أَمَنَهُ^{١١}، إِلَّا أَنَّهُ يَأْتِيهِ عَنْ يَمِينِهِ، ثُمَّ يَأْتِيهِ عَنْ يَسَارِهِ، فَلَمَّا كَانَ فِي الرَّابِعَةِ^{١٢}، رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيْهِ، فَقَالَ^{١٣}: قَدْ جَعَلْتُ لَكَ ثَلَاثًا، فَإِنْ قَدَرْتُ عَلَيْهِ

والمرأة: «قوله ﷺ: أَكْبَ، أي نكس رأسه ولم يرفعه؛ لئلا يقع نظره عليه، وإنما فعل ذلك؛ لأنه كان حينئذ كريمة ولا يريد أن يشافهه بالزهد. وكلاهما واردان في اللغة. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٦٩٦؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٢١٨ (كب).

١. في «بث»: «رسول الله».

٢. في البحار: «حينئذ».

٣. في «بج»: «- وهذا».

٤. في «ى، بح، جج»، وحاشية «بخ» والوافي والبحار: «وقد».

٥. قال في مرآة العقول: «قوله ﷺ: أَمَنَهُ، على صيغة الخطاب، أو التكلم، أي أَمَنَهُ في الحرب قبل أن يأتي بالمدينة فدخل بأمانتي»، ثم نقل الخبر عن الخرائج وقال: «فظهر أَنَّ الخطاب أظهر وأنه لا وجه له لمن قرأ: أَمَنَهُ، على بناء التفعيل بصيغة المتكلم، أي جعلته مؤمنًا، لكن في خبر الكتاب التكلم أظهر لما ستعرف».

٦. في «بخ» والوافي: «فقال».

٧. في «بخ» والوافي: «بالذي».

٨. في البحار: «وَنَبَأًا».

٩. في «جج»: «+ ولا».

١٠. في «ى، بح، بخ، بس، جج» ومرآة العقول والبحار: «أَمَنَهُ». وقال في المرأة: «قوله ﷺ: فَأَعَادَهَا ثَلَاثًا، هذا من كلام الإمام ﷺ والضمير راجع إلى كلام عثمان بتأويل الكلمة، أو الجملة، أي أعاد قوله: والذي بعثك بالحق إنِّي أَمَنَهُ، وقوله: وأعادها أبو عبدالله ﷺ ثَلَاثًا، كلام الراوي، أي إنه ﷺ كَلَّمَا أعاد كلام عثمان أتبعه بقوله: والذي بعثه بالحق نَبَأًا ما أَمَنَهُ، وقوله: إنِّي أَمَنَهُ، بيان لمرجع الضمير في قوله: أعادها أولًا، وأحال المرجع في الثاني على الظهور» ذكر احتمالين آخرين في معنى العبارة وأن قوله: إِلَّا اسْتِثْنَاءَ من قوله: ما أَمَنَهُ، قال: «وفي بعض النسخ: آتَى أَمَنَهُ، على صيغة الماضي الغائب فأتى بالفتح، والتشديد للاستفهام الإنكاري والاستثناء متعلق به، لكن في أكثر النسخ بصيغة المتكلم». راجع: مرآة العقول، ج ١٤، ص ٢٤٥.

١٢. في «بج»: «الرابع».

١٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والبحار. وفي المطبوع: «+ وله».

بَعْدَ ثَالِثَةٍ^١ قَتَلْتُهُ، فَلَمَّا أَذْبَرَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اللَّهُمَّ اَلْعَنِ الْمُغَيِّرَةَ بَنَ أَبِي الْعَاصِ، وَ
 اَلْعَنَ مَنْ يُؤْوِيهِ، وَ اَلْعَنَ مَنْ يَحْمِلُهُ، وَ اَلْعَنَ مَنْ يُطْعِمُهُ، وَ اَلْعَنَ مَنْ يَسْقِيهِ، وَ اَلْعَنَ مَنْ
 يَجْهَرُهُ^٢، وَ اَلْعَنَ مَنْ يُعْطِيهِ سِقَاءً^٣، أَوْ جِذَاءً، أَوْ رِشَاءً^٤، أَوْ وِعَاءً - وَهُوَ يُعْذَهُنَّ بِيَمِينِهِ -
 وَانْطَلَقَ^٥ بِهِ عُثْمَانُ^٦، فَأَوَاهُ وَأَطْعَمَهُ^٧ وَسَقَاهُ وَحَمَلَهُ وَجْهَرُهُ حَتَّى فَعَلَ جَمِيعَ مَا لَعَنَ
 عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ يَفْعَلُهُ بِهِ.

ثُمَّ أُخْرِجَهُ فِي الْيَوْمِ الرَّابِعِ يَسُوقُهُ، فَلَمْ يَخْرُجْ مِنْ أُنْيَابِ الْمَدِينَةِ^٨ حَتَّى أُغْطِبَ^٩
 اللَّهُ رَاجِلَتَهُ، وَتَقَبَّ^{١٠} جِذَاءَهُ، وَدَمِيثَ^{١١} قَدَمَاهُ، فَاسْتَعَانَ بِيَدَيْهِ^{١٢} وَرُكْبَتَيْهِ^{١٣}، وَأَثْقَلَهُ
 جَهَارُهُ حَتَّى وَجَسَ^{١٤} بِهِ، فَأَتَى^{١٥} شَجَرَةً^{١٦}، فَاسْتَظَلَّ بِهَا، لَوْ أَنَّهَا بَغَضَتْكُمْ مَا أَبْهَرَهُ

١. في البحار: «ثلاثة».

٢. «من يجهزه»، أي يهيئ جهاز سفره، وهو ما يحتاج إليه في السفر. راجع: الصحيح، ج ٣، ص ٨٧٠؛ المصباح
 المنير، ص ١١٣ (جهز).

٣. «السقاء»: ظرف الماء من الجلد، ويجمع على أسقية. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٣٨١ (سقا).

٤. «الريشاء»: رَسَن الدلو، وهو الحبل الذي يتوصل به إلى الماء. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٢٢٦؛ لسان العرب،
 ج ١٤، ص ٣٢٢ (رشا).

٥. في «بخ» و «الوافي»: «فانطلق».

٦. في «ي»: «عثمان به» بدل «به عثمان».

٨. في «جس»: «البيت».

٩. «أغطب»، أي أهلك؛ من العطب بمعنى الهلاك. راجع: الصحيح، ج ١، ص ١٨٤ (عطب).

١٠. في «بخ»: «نقب». والنَّقب: الثقب. القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٣١ (نقب).

١١. هكذا في معظم النسخ التي قبلت و «الوافي» و «البحار» و «ي»، «بس»: «دميت» بدون الواو. وفي المطبوع:
 ١٢. في البحار: «بيده».

١٣. في «بس»: «ووركبته». وفي البحار: «وركبته».

١٤. في «بث»: «حتى وحش». وفي «بخ» و «البحار»: «حتى وجر». والوَجَس: فزع يقع في القلب، أو في السمع من
 صوت أو غير ذلك، أي وقع في قلبه الفزع من الموت. وفي مرآة العقول: «الوجس: الفزع، أي خاف الموت
 على نفسه، أو خيف عليه. وفي بعض النسخ: حسر به، أي أعيا، وفي بعضها: وجر به، قال الجوهري: و
 جرت منه، بالكسر: خفت، وفي بعضها بالخاء المعجمة والزاء، أي طعن بالجهاز وأثر في بدنه». راجع:
 لسان العرب، ج ٦، ص ٢٥٣ (وجس). ١٥. في «بخ»: «وأتى».

١٦. في «بخ»، «بس»، «ج»، «جس» و حاشية «بخ» و مرآة العقول و البحار: «سمره».

ذَلِكَ^١، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الْوُحْيَ، فَأَخْبَرَهُ بِذَلِكَ، فَدَعَا عَلِيًّا^٢، فَقَالَ^٣: خُذْ سَيْفَكَ،
وَانْطَلِقْ^٤ أَنْتَ وَعَمَّارٌ وَثَالِثُ لَهُمْ^٥، فَأَتِ^٦ الْمَغِيرَةَ بْنَ أَبِي الْعَاصِ تَحْتَ شَجَرَةٍ كَذَا وَكَذَا،
فَاتَاهُ عَلِيٌّ^٧، فَقَتَلَهُ.

فَضْرَبَ^٨ عُثْمَانُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ: أَنْتِ أَخْبَرْتِ أَبَاكَ بِمَكَانِهِ، فَبَعَثَتْ إِلَى
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَشْكُو مَا لَقِيتِ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَقْنِي حَيَاءَكَ^٩، مَا أَقْبَحَ
بِالْمَرْأَةِ ذَاتِ حَسَبٍ وَدِينٍ فِي^{١٠} كُلِّ يَوْمٍ تَشْكُو زَوْجَهَا، فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ مَرَّاتٍ^{١١}، كُلُّ ذَلِكَ^{١٢}
يَقُولُ لَهَا ذَلِكَ، فَلَمَّا كَانَ فِي^{١٣} الرَّابِعَةِ دَعَا عَلِيًّا^{١٤}، وَقَالَ^{١٥}: خُذْ سَيْفَكَ، وَاشْتَمِلْ عَلَيْهِ،^{١٦}
ثُمَّ أَتَيْتِ بِنْتَ^{١٧} ابْنَةِ^{١٨} ابْنِ^{١٩} عَمِّكَ، فَخُذْ بِيَدِهَا، فَإِنْ خَالَ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا أَحَدٌ، فَاخْطُمُهُ^{٢٠}

١. في البحار: - «ذلك». و قوله: «ما أبهره ذلك» أي ما أوقع عليه البهرز، وهو ما يعترى الإنسان عند السعي الشديد
والعدو من الهيج وتتابع النفس. قال العلامة الفيض: «كناية عن قرب المسافة؛ يعني كانت الشجرة قريبة من
المدينة بحيث لو أنها بعضكم ما أتعبه إتيانها». وقال العلامة المجلسي: «قوله ﷺ: ما أبهره، كلمة ما نافية، و
البهرة تتابع النفس للإعياء، أي لم يمش مكاناً بعيداً مع هذه المشقة التي تحملها، بل ذهب إلى مكان لو أنها
بعضكم من المدينة ماشياً لم يحصل له إعياء و تعب، فأعجزه الله في هذه المسافة القليلة مع العدة التي أعدها له
عثمان بإعجاز النبي ﷺ ... وربما يقرأ على صيغة التعجب، أي تنحى بعيداً عن الطريق ولم ينفعه ذلك، وهو
بعيد». راجع: الصحيح، ج ٢، ص ٥٩٨؛ النهاية، ج ١، ص ١٦٥ (بهر).

٢. في بث: + «له».

٣. في «ى»، «بح، جح»، والبحار: «فانطلق».

٤. في «ى»: «وثالثهم». وفي «بخ» وحاشية «بح» والوافي: «وثالث لهما».

٥. في حاشية «بث» والبحار: «فإن».

٦. في «بح، بس، جح، جس»: «سمره».

٧. في الوافي: «و ضرب».

٨. «أقنيتي حياءك» أي الزميه واحفظيه. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٠١-٢٠٢ (قنا).

٩. في الوافي والبحار: «فما».

١٠. في «بح»: - «في».

١١. في «بث، بخ» والوافي: «مراراً».

١٢. في «جس»: «كل يوم».

١٣. في «ى»: - «في».

١٤. في «بخ» والوافي: «فقال».

١٥. في «ى، جس» والوافي: - «بيت».

١٦. في «ى، جس»: «بنت». وفي البحار: - «ابنة».

١٧. في «بح»: - «ابن».

١٨. في «جح»: «فاخطمته». و «فاخطمته» أي اكسره. راجع: الصحيح، ج ٥، ص ١٩٠٠ (حطم).

بِالسَّيْفِ، وَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَالْوَالِيهِ مِنْ^١ مَنْزِلِهِ إِلَى^٢ دَارِ عُثْمَانَ، فَأَخْرَجَ عَلَيَّ^٣ ابْنَتَهُ رَسُولُ اللَّهِ، فَلَمَّا نَظَرْتُ إِلَيْهِ، رَفَعَتْ صَوْتَهَا بِالنِّكَاءِ^٤، وَاسْتَعْبَزَ^٥ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَبَكَى، ثُمَّ أَدْخَلَهَا مَنْزِلَهُ، وَكَشَفَتْ^٦ عَنْ ظَهْرِهَا، فَلَمَّا أَنْ رَأَى مَا يَظْهَرُهَا، قَالَ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ -: مَا لَهُ قَتَلَكَ فَتَلَّهُ اللَّهُ، وَكَانَ^٧ ذَلِكَ يَوْمَ الْأَحَدِ، وَبَاتَ عُثْمَانُ مُلْتَحِفًا^٨ بِجَارِيَتِهَا^٩، فَمَكَثَتْ^{١٠} الْإِثْنَيْنِ وَالْثَلَاثَاءِ^{١١}، وَمَاتَتْ فِي الْيَوْمِ الرَّابِعِ.

فَلَمَّا حَضَرَ أَنْ يَخْرُجَ بِهَا، أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاطِمَةَ^{١٢}، فَخَرَجَتْ^{١٣} وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ مَعَهَا، وَخَرَجَ عُثْمَانُ يُشَيِّعُ جَنَازَتَهَا، فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: مَنْ أَطَافَ^{١٤} الْبَارِحَةَ بِأَهْلِهِ أَوْ بِفَتَاتِهِ^{١٥}، فَلَا يَتَّبِعَنَّ جَنَازَتَهَا، قَالَ ذَلِكَ ثَلَاثًا، فَلَمْ يَنْصَرِفْ^{١٦}، فَلَمَّا كَانَ فِي الرَّابِعَةِ، قَالَ: لِيَنْصَرِفَنَّ أَوْ لِأَسْمِئَنَّ بِاسْمِهِ، فَأَقْبَلَ عُثْمَانُ مُتَوَكِّئًا عَلَى مَوْلَى لَهُ^{١٧}، مُمْسِكًا^{١٨} بِيَظْفَرِهِ^{١٩}، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَشْتَكِي^{٢٠} بَطْنِي، فَإِنْ رَأَيْتَ أَنْ تَأْذَنَ

١. في الوافي: «بين».

٢. في «بث»، «بخ»، والوافي: «و» بدل «إلى».

٣. في الوافي: «+» والنجيب: «».

٤. «استعبر» أي جرت غَبْرَتُهُ، أي دَمَعَتُهُ و حزن. وقيل: استعبر: هو استعمل من العبرة، وهي تحلب الدمع، أي جريه و سيلانه. راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٧١؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٥٣٢ (عبر).

٥. في «ى»: «وكشف».

٦. في «بث»، «بس»، «جج»: «ملتحفًا». وفي «بخ» وحاشية «بخ» والوافي: «متخلفًا».

٧. في «بس»، «جس»: «لجارياتها». يقال: التحف به، أي تغطى. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٣٤ (لحف).

٨. هكذا في «ى»، «بخ»، «بس»، «جج»، «جس» والوافي والبحار. وفي سائر النسخ التي قبلت والمطبوع:

٩. في «ى»، «بخ»، «بس»، «جس»: «و الثناء».

١٠. في «ى»، «بخ»، «بس»، «جج»: «و الثناء».

١١. يقال: أطاف به، أي ألمّ به و نزل به قاربه. وفي الوافي: «الإطافة بالأهل كناية عن مباشرتها». راجع: الصحيح، ج ٤، ص ١٣٩٧ (طوف).

١٢. في «ى»: «+» وعثمان: «».

١٣. في «بخ»: «مولى له».

١٤. هكذا في «بخ» والوافي والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ممسك».

١٥. في «بخ» والوافي: «بطنه».

١٦. في «بث»: «لمشكي».

لِي أَنْ أَنْصَرِفَ، قَالَ: أَنْصَرِفْ^٢، وَخَرَجَتْ فَاطِمَةُ عليها السلام وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ، فَصَلَّيْنَ عَلَى الْجَنَازَةِ^٣.

٤٧٤٨ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أَعَدَّ الرَّجُلُ كَفَنَهُ، فَهُوَ مَاجُورٌ كُلَّمَا نَظَرَ إِلَيْهِ»^٤.

٤٧٤٩ / ١٠. وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ: «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام اشْتَكَى عَيْنَهُ^٥، فَقَادَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله

فَإِذَا هُوَ يَصِيحُ، فَقَالَ لَهُ^٦ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: أَجَزَعًا^٧ أَمْ وَجَعًا^٨؟ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا وَجَعْتُ وَجَعًا قَطُّ^٩ أَشَدَّ مِنْهُ.

فَقَالَ: يَا عَلِيُّ، إِنَّ مَلَكَ الْمَوْتِ إِذَا نَزَلَ لِقَبْضِ^{١٢} رُوحِ الْكَافِرِ^{١٣}، نَزَلَ مَعَهُ سَقُودٌ^{١٤} مِنْ نَارٍ، فَيَنْزِعُ^{١٥} رُوحَهُ بِهِ، فَتَصِيحُ جَهَنَّمُ.

١. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: «وَأَنَّ».

٢. في الوافي: «قال: أنصرف».

٣. الوافي، ج ٢، ص ٢١٠، ح ٢٧٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ١٣٩، ح ٣٢٢٩، قطعة منه؛ البحار، ج ٢٢، ص ١٦٠، ح ٢٢.

٤. في «ي»، بس، جح، جس: «ما».

٥. الأمالي للصدوق، ص ٣٢٨، المجلس ٥٣، ح ٤، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٥٣، ح ٢٤١٩٤؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٩، ح ٢٩٩٧.

٦. المراد من «بهذا الإسناد» هو سند الحديث السابق كله. يؤيد ذلك أَنَّ الخبير رواه الشيخ الطوسي - باختلاف يسير في الألفاظ - في التهذيب، ج ٦، ص ٢٢٤، ح ٥٣٧، بسنده عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام.

٧. في «ي»: «عينه».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «وله».

٩. في «رواة العقول»، ج ١٤، ص ٢٤٧: «قوله عليه السلام: أَجَزَعًا، هو مفعول له لفاعل محذوف، أي أَتَصِيحُ جَزَعًا، أي هل هذا من الجزع وقلة الصبر، أو أَنَّ الوجع شديد بحيث لا يمكنك الصبر عليه».

١٠. في حاشية «ب» والوافي: «أو وجعاً».

١١. في «بخ»: «قط».

١٢. في «بخ» والوافي والتهذيب: «ليقبض».

١٣. في التهذيب والجعفریات: «الفاجر».

١٤. «سَقُودٌ» كثرة: حديدة يُشَوَّى بها. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٢٢ (سفيد).

١٥. في «بخ، بس، جس» والبحار والجعفریات: «فنزعه».

فَاسْتَوَىٰ عَلَيَّ ﷺ جَالِسًا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعِذْ عَلَيَّ حَدِيثَكَ؛ فَلَقَدْ أَنْسَانِي وَجَعِي مَا قُلْتُ، ثُمَّ قَالَ: هَلْ يُصِيبُ ذَلِكَ أَحَدًا مِنْ أُمَّتِكَ؟

قَالَ: نَعَمْ، خَاكِمٌ جَائِرٌ، وَآكِلٌ مَالِ الْيَتِيمِ ظُلْمًا، وَشَاهِدٌ زُورٌ.^٢ ٢٥٤/٣

١١ / ٤٧٥٠. وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ:

«قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مُسْتَرِيحٌ وَمُسْتَرَاخٌ مِنْهُ، أَمَّا الْمُسْتَرِيحُ، فَالْعَبْدُ الصَّالِحُ، اسْتَرَاخَ مِنْ غَمِّ الدُّنْيَا، وَمَا كَانَ فِيهِ مِنَ الْعِبَادَةِ إِلَى الرَّاحَةِ وَنَعِيمِ الْآخِرَةِ. وَأَمَّا الْمُسْتَرَاخُ مِنْهُ، فَالْفَاجِرُ، يَسْتَرِيحُ مِنْهُ مَلَكَاةُ اللَّذَانِ يَحْفَظَانِ عَلَيْهِ، وَخَادِمُهُ، وَأَهْلُهُ، وَالْأَرْضُ الَّتِي كَانَ يَمْشِي عَلَيْهَا».^٦

١٢ / ٤٧٥١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِذَا أَعَدَّ الرَّجُلُ كَفَنَهُ، فَهُوَ مُأْجُورٌ كَلَّمَا نَظَرَ إِلَيْهِ».^٧

١٣ / ٤٧٥٢. سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ؛

١. في البحار، ج ٦، التهذيب: «فقد».

٢. «الزُّور»: الكذب والباطل والتهمة. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٣١٨ (زور).

٣. التهذيب، ج ٦، ص ٢٢٤، ح ٥٣٧، بسنده عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي ﷺ. الجعفریات، ص ١٤٦، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي ﷺ، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٦٣، ح ٢٤٠٠١: الوسائل، ج ٢، ص ٤٢١، ح ٢٥٣٠، إلى قوله: «ما وجعت وجعا قط أشد منه»؛ البحار، ج ٦، ص ١٧٠، ح ٤٦٦؛ وج ٣٨، ص ٣١١، ح ١١.

٤. المراد من «بهذا الإسناد» هو السند المتقدم المذكور إلى أبي عبد الله ﷺ.

٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «الملكأن».

٦. الجعفریات، ص ٢٠١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه ﷺ، عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير. الخصال، ص ٣٨، باب الاثنين، ح ٢١، بسند آخر عن أبي جعفر ﷺ، عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف. وراجع: معاني الأخبار، ص ٢٨٩، ح ٧. الوافي، ج ٢٥، ص ٦٨٧، ح ٢٤٨٢١.

٧. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٥٣، ح ٢٤١٩٤.

٨. السند معلق على سابقه. ويروي عن سهل بن زياد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

وَعَلَيْ بَنِي إِسْرَافِيلَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَاطٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ الْأَوَّلَ عليه السلام يَقُولُ: «إِذَا مَاتَ الْمُؤْمِنُ بَكَتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ، وَبَقَاغِ الْأَرْضِ الَّتِي كَانَ يَتَغَبَّدُ لِلَّهِ عَلَيْهَا، وَأَبْوَابُ السَّمَاءِ الَّتِي كَانَ يُصْعَدُ^٢ أَعْمَالُهُ^٣ فِيهَا، وَتِلْكَ ثَلَمَةٌ فِي الْإِسْلَامِ لَا يَسُدُّهَا شَيْءٌ؛ لِأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ خُصُّوا الْإِسْلَامَ كَخُصُوصِ^٤ سُورِ الْمَدِينَةِ لَهَا»^٥.

٤٧٥٣ / ١٤. سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^٦، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ:

١. في الوافي: «موسى بن جعفر» بدل «الأول».
 ٢. في «بخ»: «كانت تصعد».
 ٣. في «بخ» والكافي، ج ٧٧ وقرب الإسناد والعلل: «بأعماله».
 ٤. في الوافي: «فيها بأعماله».
 ٥. في الوافي: «في الإسلام ثلثة».
 ٦. في الوافي: «كحصن».
 ٧. قرب الإسناد، ص ٣٠٣، ح ١١٩٠؛ وعلل الشرائع، ص ٤٦٢، ح ٢، بسندهما عن الحسن بن محبوب. الكافي، كتاب فضل العلم، باب فقد العلماء، ح ٧٧، بسنده عن ابن محبوب، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام، الفقيه، ج ١، ص ١٣٩، ح ٣٨١، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، إلى قوله: «يصعد أعماله فيها» وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، نفس الكتاب، باب فقد العلماء، ح ٧٦؛ والمحاسن، ص ٢٣٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٨٥؛ ويسانو الدرجات، ص ٤، ح ١٠؛ والخصال، ص ٥٠٤، أبواب الستة عشر، ح ١. الوافي، ج ١، ص ١٤٨، ح ٦٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٨٣، ح ٣٦٦٠؛ وفيه، ج ٥، ص ١٨٧، ح ٦٢٨٩، إلى قوله: «كان يصعد أعماله فيها».
 ٨. الراوي عن سهل، هم عدة من أصحابنا، فيكون السند معلقاً.
 ٩. هكذا في «ظ»، بث، بخ، جع، جس، جن، وفي «و»، بس، و المطبوع: «عمرو».
- والخبر رواه الشيخ الصدوق في الفقيه، ج ١، ص ١٦٥، ح ٤٧٢. باختلاف في الألفاظ. قال: «و روى عمر بن يزيد، عن أبي عبدالله عليه السلام».
- و عمر بن يزيد هذا، هو عمر بن يزيد بن عاصم السابري، كما يعلم من مشيخة الصدوق في الفقيه، ج ٤، ص ٤٢٥، ومقارنته مع رجال التجاشي، ص ٣٦٤، الرقم ٩٨١، فلا حظ.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا حَضَرَ الْمَيِّتَ أَرْبَعُونَ رَجُلًا، فَقَالُوا: اللَّهُمَّ إِنَّا لَا نَعْلَمُ مِنْهُ^٢ إِلَّا خَيْرًا، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: قَدْ قَبِلْتُ شَهَادَتَكُمْ، وَغَفَرْتُ لَهُ مَا عَلِمْتُ مِنْهُ لَا تَعْلَمُونَ»^٣.

١٥ / ٤٧٥٤. سَهْلٌ^٤، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «كَانَ عَلَى قَبْرِ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام عَذْقٌ^٥ يُظَلُّهُ مِنَ الشَّمْسِ، يَدُورُ حَيْثُ دَارَتْ^٦ الشَّمْسُ، فَلَمَّا يَبَسَ الْعَذْقُ دَرَسَ الْقَبْرُ، فَلَمْ يَعْلَمْ مَكَانَهُ»^٧.

١٦ / ٤٧٥٥. الْحَسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْرِيَّازَ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ الْبَرَاءُ بْنُ مَغْرُورٍ التَّمِيمِيُّ^٨ الْأَنْصَارِيُّ بِالْمَدِينَةِ،

١. في مرآة المعقول: «قوله عليه السلام: فقالوا، أي في الصلاة أو الأعم، وهو أظهر، يدل على استحباب ذكر الميت بخير وإن علم منه الشر إذا كان مؤمناً».

٢. في «ي»، بس، جس: - «منه».

٣. الفقيه، ج ١، ص ١٦٥، ح ٤٧٢، معلقاً عن عمر بن يزيد. الخصال، ص ٥٣٨، أبواب الأربعين وما فوقه، ح ٤، بسند آخر، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٥٧، ح ٢٤٤٣٧؛ وج ٢٥، ص ٥٩١، ح ٢٤٧٤٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٨٥، ذيل ح ٣٦٦٤.

٤. في «جن»: + «بن زياد». ثم إن السند معلق كما هو واضح.

٥. «العذق»، كنفس: النخلة بحملها. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٢٢ (عذق).

٦. في «ي»، يح، بس، جح، جس: «ذالت». وفي حاشية «يح»: «دار».

٧. التوحيد، ص ٣٩٥، ح ١٢، بسنده عن حماد بن عثمان، مع زيادة في آخره. الفقيه، ج ٣، ص ٤٩١، ح ٤٧٣٦، معلقاً عن عامر بن عبدالله، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٩١، ح ٢٤٧٤٠؛ البحار، ج ٢٢، ص ١٥٢، ح ٥.

٨. في «بث، بس»: «مغرور التميمي». وفي الوافي: - «التميمي». والبراء هذا، هو البراء بن مغرور الخزرجي السلمي، شهد العقبة الأولى وكان نقيب قومه بني سلمة، فلا يبعد أن يكون التميمي محرّفاً من السلمي. راجع:

وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَكَّةَ، وَإِنَّهُ حَضَرَهُ الْمَوْتُ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْمُسْلِمُونَ يُصَلُّونَ ٢٥٥/٣ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَأَوْصَى^١ الْبَرَاءَ إِذَا دُفِنَ أَنْ يُجْعَلَ وَجْهُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^٢، إِلَى الْقَبْلَةِ^٣، فَجَرَتْ^٤ بِهِ السُّنَّةُ، وَأَنَّهُ أَوْصَى بِثَلَاثَ مَالِهِ، فَتَزَلَّ بِهِ الْكِتَابُ، وَجَرَتْ بِهِ السُّنَّةُ^٥.

١٧ / ٤٧٥٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «جَاءَ جَبْرِئِيلُ ﷺ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، عِشْ مَا شِئْتَ، فَإِنَّكَ مَيِّتٌ؛ وَأَخِيبْ^٦ مَنْ شِئْتَ، فَإِنَّكَ مُقَارِقَةٌ؛ وَاعْمَلْ مَا شِئْتَ، فَإِنَّكَ لَأَقِيه^٧».

هـ اسد الغاية، ج ١، ص ٣٦٤، الرقم ٣٩٢؛ سير أعلام النبلاء، ج ١، ص ٢٦٧، الرقم ٥٣.

هذا، وقد ظهر بذلك وقوع السهو في ما ورد في علل الشرائع، ص ٥٦٦، من «البراء بن مغرور الأنصاري».

١. في مرآة العقول: «قوله ﷺ: فأوصى، لعله لم يكن في شرعهم تعيين لتوجيه الميت إلى جانب و كانوا مختارين في الجهات فاختار هذه الجهة للاستحسان العقلي، أو لما ثبت عنده شرعاً من تعظيم الرسول ﷺ، فعلى الأول يدل على حجية تلك الاستحسانات أو على أن الإنسان يثاب على ما يفعله موافقاً للواقع وإن لم يكن مستنداً إلى دليل معتبر، كما اختاره الفاضل الأربيلي ﷺ، وعلى الثاني على جواز العمل بثلث العمومات، كتفيل الأعتاب الشريفة و كتب الأخبار و تعظيم ما ينسب إليهم بما يعدّ تعظيماً عرفاً».

٢. في الوافي: «تلقاه النبي» بدل «رسول الله». ٣. في الوافي: «و أوصى بثلاث ماله».

٤. في «ي» بث: «و جرت».

٥. علل الشرائع، ص ٣٠١، ح ١، إلى قوله: «إلى القبلة»؛ وفيه، ص ٥٦٦، ح ١، إلى قوله: «وكان رسول الله ﷺ بمكة» ومن قوله: «وأنه أوصى بثلاث ماله» وفيهما بسند آخر عن حماد بن عيسى. وفي الكافي، كتاب الوصايا، باب ما للإنسان أن يوصي به بعد موته...، ح ١٣١٢٦؛ والفقيه، ج ٤، ص ١٨٦، ح ٥٤٢٨؛ والشهيد، ج ٩، ص ١٩٢، ح ٧٧١، بسند آخر عن معاوية بن عمار. الخصال، ص ١٩٢، باب الثلاثة، ذيل ح ٢٦٧، بسند آخر، من قوله: «فأوصى البراء إذا دفن» مع زيادة في أوله، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٧، ح ٢٣٦١٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٣٠، ح ٣٤٨٦؛ البحار، ج ٢٢، ص ١٢٦، ح ٩٩.

٦. في «ينح»: «و أحب».

٧. في الوافي: «ملاقيه».

٨ الزهد، ص ١٥٠، ح ٢١٨، عن ابن أبي عمير. الخصال، ص ٧، باب الواحد، ح ١٩، بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ عن رسول الله ﷺ، وفيها مع زيادة في آخره. وفي الجعفریات، ص ١٨١؛ والأُمالي للطوسي، ص ٥٩٠، المجلس ٢٥، ح ١٣، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه ﷺ عن رسول الله ﷺ. وفي الأُمالي للصدوق، ص ٢٣٣، المجلس ٤١، ح ٥؛ والخصال، ص ٧، باب الواحد، ح ٢٠؛ ومعاني الأخبار، ص ١٧٨،

٤٧٥٧ / ١٨ . ابن أبي عمير^١، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ^٢، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ^٣: حَدِّثْنِي مَا أُنْتَفِعُ بِهِ، فَقَالَ: «يَا أَبَا عُبَيْدَةَ^٤، أَكْثَرُ ذِكْرِ الْمَوْتِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ ذِكْرُهُ إِنْسَانًا، إِلَّا زَهَدٌ فِي الدُّنْيَا»^٥.

٤٧٥٨ / ١٩ . ابن أبي عمير^٦، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ أَيْمَنَ، عَنْ دَاوُدَ الْأَبْزَارِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٧، قَالَ: «مُنَادٍ يُنَادِي^٨ فِي كُلِّ يَوْمٍ: ابْنِ آدَمَ، لِيذِلْمُوكَ، وَاجْمَعِ لِلْفَنَاءِ، وَابْنِ لِلْخَرَابِ»^٩.

٤٧٥٩ / ٢٠ . ابن أبي عمير^{١٠}، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

ح ٢، بسند آخر عن سهل بن سعد، من دون الإسناد إلى المعصوم^{١١}، مع زيادة في آخره. وفي الفقيه، ج ١، ص ٤٧١، ح ١٣٦٠، ج ٤، ص ٣٩٩، ح ٥٨٥٦، من دون الإسناد إلى المعصوم^{١٢}، مع زيادة في آخره، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ١٨٩، ح ٢٣٨٧١، الوسائل، ج ١، ص ٨٥، ح ١٩٩.

١. السند معلق على سابقه. ويروي عن ابن أبي عمير، علي بن إبراهيم، عن أبيه.

٢. هكذا في «جص» والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أبي».

والصواب ما أثبتناه؛ فقد تقدّم الخبر في الكافي، ح ١٩٠٥، بسند آخر عن أبي أيوب الخزاز، عن أبي عبيدة الحذاء، عن أبي جعفر^{١٣}.

والمذكّر في الأسناد، رواية أبي أيوب [الخرزاز] عن أبي عبيدة [الحذاء]، وأما رواية من يسمّى بأَيُّوب عن أبي عبيدة، فلم نجده في موضع. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢١، ص ٢٨٥-٢٨٦، و ص ٢٩٤.

٣. في الوافي: «يا باعبيدة».

٤. في «د»: «الإنسان».

٥. الزهد، ص ١٤٨، ح ٢١٤، عن ابن أبي عمير. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب ذم الدنيا والزهد فيها، ح ١٩٠٥، بسنده عن أبي أيوب الخزاز، عن أبي عبيدة الحذاء، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ١٨٩، ح ٢٣٨٧٢، الوسائل، ج ٢، ص ٤٣٤، ذيل ح ٢٥٦٨.

٦. السند معلق، كسابقه.

٧. في «بخ» والوافي والزهد: «ينادي مناد».

٨. الزهد، ص ١٤٨، ح ٢١٣، عن محمد بن أبي عمير. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب ذم الدنيا والزهد فيها، ح ١٩٠٦، بسنده عن الحكم بن أيمن. قرب الإسناد، ص ٣٩، ح ١٢٥، بسند آخر عن الصادق^{١٤}. الاختصاص، ص ٢٣٤، مرسلًا عن الصادق^{١٥}، وفيهما مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. الوافي، ج ٢٤، ص ١٩٠، ح ٢٣٨٧٣.

٩. السند معلق كسابقه.

شَكَوْتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام الْوُسْوَاسُ^١، فَقَالَ: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ^٢، اذْكُرْ تَقَطُّعَ أَوْصَالِكَ فِي قَبْرِكَ، وَرَجُوعَ أَخْبَابِكَ^٣ عَنْكَ إِذَا دَفَنْتُوكَ فِي حُفْرَتِكَ، وَخُرُوجَ بَنَاتِ الْمَاءِ^٤ مِنْ مَنْجَرِنِكَ^٥، وَأَكَلَ الدُّودُ لَحْمَكَ^٦؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُسَلِّي عَنْكَ مَا أَنْتَ فِيهِ^٧، قَالَ أَبُو بَصِيرٍ: فَوَ اللَّهِ، مَا ذَكَرْتُهُ إِلَّا سَلَّى عَنِّي مَا أَنَا فِيهِ مِنْ هَمِّ الدُّنْيَا^٨».

٤٧٨٠ / ٢١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَشْبَاطِ بْنِ سَالِمٍ مَوْلَى أَبَانٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: جُعِلَتْ فِدَاكَ، يَغْلَمُ مَلَكُ الْمَوْتِ^٩ بِقَبْضِ^{١٠} مَنْ يَقْبِضُ؟

قَالَ: «لَا^{١١}، إِنَّمَا هِيَ صِكَاكُ^{١٢} تَنْزُلُ^{١٣} مِنَ السَّمَاءِ: أَقْبِضْ نَفْسَ فَلَانٍ بِنِ فَلَانٍ^{١٤}».

١. «الْوُسْوَاسُ»: حديث النفس والأفكار. و«وُسْوَاسٌ» إذا تكلَّم بكلام لم يبيِّنه. وقال العلامة المجلسي: «و المراد بالوسواس هنا فكر الدنيا وغمها». راجع: النهاية، ج ٥، ص ١٨٦ (وسوس).

٢. في الوافي: «يا بابا محمد». ٣. في الوسائل: «أحياناًك».

٤. في اللغة: بنات الماء: طيره، استعارة، والواحد: ابن الماء، كبنات مخاض في ابن مخاض. والمراد هنا الديدان الصغار التي تتولد من الرطوبات. راجع: المغرب، ص ٥٢؛ مجمع البحرين، ج ١، ص ٦٦ (بنا)؛ امرأة العقول، ج ١٤، ص ٢٥١.

٥. المَنْجَرَان: ثقبَا الأنف. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٣٢ (نخر).

٦. «يُسَلِّي عَنْكَ مَا أَنْتَ فِيهِ» أي يكشف عنك غمّه ويرفعه. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٨١ (سلا).

٧. «الْأَمَالِي لِلصَّدُوقِ»، ص ٣٤٥، المجلس ٥٥، ح ٢، بسنده عن أبي بصير، إلى قوله: «فَإِنَّ ذَلِكَ يُسَلِّي عَنْكَ مَا أَنْتَ فِيهِ» مع اختلاف وزيادة في أوله وآخره. الوافي، ج ٢٤، ص ١٩٠، ح ٢٣٨٧٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٣٤، ح ٢٥٧٠.

٨. لعل مراد السائل: هل يعلم قبل حلول الأجل وقبل وقت قبضه بأنه مأمور به. راجع: الوافي، ج ٢٤، ص ٢٦٥؛ امرأة العقول، ج ١٤، ص ٢٥١.

٩. في «بح»: «يقبض». وفي «بخ، جع» والوافي والأمالِي: «نفس».

١٠. في الأمالِي: «- ولا».

١١. «الصِّكَاكُ»: جمع الصِّكِّ وهو الكتاب، فارسي معرب. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٩٦ (صكك).

١٢. في «هـ، بث»: «ينزل».

١٣. الأمالِي للطوسي، ص ٦٩٣، المجلس ٣٩، ح ١٨، بسنده عن الحسن بن فضال، عن علي بن عتبة. الوافي، ص ٥٥.

٤٧٦١ / ٢٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ ، قَالَ : قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : « مَا مِنْ أَهْلٍ بَيْتٍ شَعِرٌ وَلَا وَبَرٌ إِلَّا وَملَكَ الْمَوْتُ يَتَصَفَّحُهُمْ^٢ فِي كُلِّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ^٣ . »

٤٧٦٢ / ٢٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ ، عَنْ أَخْبَرَهُ : عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : « مَنْ كَانَ مَعَهُ كَفَنُهُ فِي بَيْتِهِ ، لَمْ يَكْتَبْ مِنَ الْغَافِلِينَ ، وَكَانَ مَأْجُورًا كُلَّمَا نَظَرَ إِلَيْهِ^٥ . »

٤٧٦٣ / ٢٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ ، عَنْ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ ، عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ ، قَالَ : سَأَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ مَلِكِ الْمَوْتِ : يُقَالُ^٦ : « الْأَرْضُ بَيْنَ يَدَيْهِ كَالْقَصْعَةِ^٧ ، يَمُدُّ يَدَهُ مِنْهَا^٨ حَيْثُ يَشَاءُ^٩ ؟ فَقَالَ^{١٠} : « نَعَمْ » . »

٥ ج ٢٤ ، ص ٢٦٥ ، ح ٢٤٠٠٥ ؛ البحار ، ج ٦ ، ص ١٤٥ ، ح ١٦ .

١ . في مرآة العقول : « قوله عليه السلام : « ولا وبر لعل الأظهر : ولا مدر ، على البدل ، كما في بعض النسخ ، أو الاجتماع » .

٢ . « يتصفَّحهم » ، أي ينظر فيهم . راجع : الصحيح ، ج ١ ، ص ٣٨٣ (صفحة) .

٣ . الكافي ، كتاب الجنائز ، باب إخراج روح المؤمن والكافر ، ضمن ح ٤٣٢٦ ، بسند آخر . فيه ، ضمن ح ٤٣٢٧ ، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام ، وفيهما مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ٢٤ ، ص ٢٦٥ ، ح ٢٤٠٠٦ ؛ البحار ، ج ٦ ، ص ١٤٣ ، ح ١٠ .

٤ . في «ي» ، يخ ، جس ، و حاشية «ج» ، والوافي والوسائل والتهذيب : « كفته معه » .

٥ . التهذيب ، ج ١ ، ص ٤٩٩ ، ح ١٤٥٢ ، بسند عن محمد بن سنان . الوافي ، ج ٢٤ ، ص ٣٥٣ ، ح ٢٤١٩٣ ؛ الوسائل ، ج ٣ ، ص ٥٠ ، ح ٢٩٩٨ .

٦ . في «ي» ، يخ ، جس ، و حاشية «ج» : « وقال » .

٧ . « القَصْعَةُ » : وعاء يؤكل فيه ويشرد ، ويقال له : الصحيفة أو الضخمة ، تشيع عشرة . راجع : لسان العرب ، ج ٨ ، ص ٢٧٤ ؛ المعجم الوسيط ، ج ٢ ، ص ٧٤٠ (قصع) .

٨ . في البحار : - « منها » .

٩ . هكذا في «يخ ، يخ ، جس ، و» ، والوافي والبحار . وفي سائر النسخ والمطبوع : « قال » .

١٠ . الوافي ، ج ٢٤ ، ص ٢٦٥ ، ح ٢٤٠٠٨ ؛ البحار ، ج ٦ ، ص ١٤٤ ، ح ١٢ .

٤٧٦٤ / ٢٥ . مُحَمَّدٌ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بِنِ أَبِي بَرْزٍ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَغُوبُ الْأَخْمَرُ، قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام نَعْرِيهٖ^١ بِإِسْمَاعِيلَ، فَتَرَحَّمَ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - نَعَى إِلَى^٢ نَبِيِّهِ عليه السلام نَفْسَهُ^٣، فَقَالَ: «إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ»^٤ وَقَالَ: «كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ»^٥، ثُمَّ أَنْشَأَ يَحَدِّثُ، فَقَالَ: «إِنَّهُ يَمُوتُ أَهْلُ الْأَرْضِ حَتَّى لَا يَبْقَى أَحَدٌ، ثُمَّ يَمُوتُ أَهْلُ السَّمَاءِ حَتَّى لَا يَبْقَى أَحَدٌ إِلَّا مَلَكُ الْمَوْتِ، وَحَمَلَةُ الْعَرْشِ، وَجَبْرِئِيلُ، وَمِيكَائِيلُ عليه السلام».

قَالَ: «فَيَجِيءُ مَلَكُ الْمَوْتِ عليه السلام حَتَّى يَقُومَ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَيَقَالَ لَهُ: مَنْ بَقِيَ - وَهُوَ أَغْلَمُ؟^٦ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، لَمْ يَبْقَ^٧ إِلَّا مَلَكُ الْمَوْتِ، وَحَمَلَةُ الْعَرْشِ، وَجَبْرِئِيلُ، وَمِيكَائِيلُ عليه السلام، فَيَقَالَ لَهُ^٨: قُلْ لِّجَبْرِئِيلَ وَمِيكَائِيلَ: فَلْيَمُوتَا، فَتَقُولُ^٩ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ ذَلِكَ: يَا رَبِّ، رَسُولُكَ^{١٠} وَأَمِينُكَ^{١١}؟ فَيَقُولُ: إِنِّي قَدْ^{١٢} قَضَيْتُ عَلَى^{١٣} كُلِّ نَفْسٍ فِيهَا^{١٤} الرُّوحَ الْمَوْتَ.

١. «نَعْرِيه» أي نقول له عليه السلام: أحسن الله عزاءك، أي رزقك الصبر الحسن. والغراء: الصبر عن كل ما فقدت، أو حسنه. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ٥٢؛ المصباح المنير، ص ٤٠٨ (عزا).

٢. في الزهد: «وعزى» بدل «نعى إلى». والتعزى: خبر الموت والإخبار به. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٨٥ (نعا).

٣. في الزهد: «بنفسه».

٤. الزمر (٣٩): ٣٠.

٥. آل عمران (٣): ١٨٥؛ الأنبياء (٢١): ٣٥؛ الصنكوت (٢٩): ٥٧.

٦. في «بخ»: «ما بقي». في «ى»: «فقال له». وفي البحار والزهد: «- له».

٧. في «ى»: «بث، بخ، جح، جس» والوافي والبحار والزهد: «فيقول».

٨. في «بخ، جح» والوافي والبحار والزهد: «رسولك».

٩. في «جح» والوافي والبحار والزهد: «وأميناك».

١٠. في «بخ، جس»: «- وقد».

١١. في «بخ، جس»: «- على».

١٢. في الوافي: «فيه».

فَتَعَتَّبَ^١ عَلَيْهِ^٢، فَأَهْبَطَهُ^٣ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ، فَأَتَى إِدْرِيسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: إِنَّ لَكَ مِنَ اللَّهِ مَنَزَلَةً، فَأَشْفَعْ لِي عِنْدَ رَبِّكَ، فَصَلَّى ثَلَاثَ لَيَالٍ^٤ لَا يَفْتُرُهُ، وَصَامَ أَيَّامَهَا لَا يَفْطِرُهُ، ثُمَّ طَلَبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي السَّحَرِ فِي الْمَلِكِ، فَقَالَ الْمَلِكُ: إِنَّكَ قَدْ أُعْطِيتَ سُؤْلُكَ^٥، وَقَدْ أُطْلِقَ لِي جَنَاحِي وَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَكْفَيْتَكَ، فَاطْلُبْ إِلَيَّ حَاجَةً، فَقَالَ^٦: تُرِينِي مَلَكَ الْمَوْتِ لَعَلِّي أَنْسَ بِهِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ يَهْنِئُنِي مَعَ ذِكْرِهِ شَيْءٌ، فَبَسَطَ جَنَاحَهُ، ثُمَّ قَالَ^٧: ازْكَبْ، فَصَعِدَ بِهِ يَطْلُبُ^٨ مَلَكَ الْمَوْتِ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَقِيلَ لَهُ: اضْعُدْ، فَاسْتَقْبَلَهُ^٩ بَيْنَ السَّمَاءِ الرَّابِعَةِ وَالْخَامِسَةِ، فَقَالَ الْمَلِكُ: يَا مَلَكَ الْمَوْتِ، مَا لِي أَرَاكَ قَاطِبًا^{١٠}؟ قَالَ: الْعَجَبُ؛ إِنِّي تَحْتَ ظِلِّ الْعَرْشِ حَيْثُ أُبْرِزْتُ أَنْ أَقْبِضَ رُوحَ آدَمِي بَيْنَ السَّمَاءِ الرَّابِعَةِ وَالْخَامِسَةِ، فَسَمِعَ إِدْرِيسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَامْتَعَصَ^{١١}، فَخَرَّ^{١٢} مِنْ^{١٣} جَنَاحِ الْمَلِكِ، فَقَبِضَ رُوحَهُ مَكَانَهُ، وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾^{١٤}،^{١٥}

١. في الوافي: «فَعَتَّبَ».
٢. «تَعَتَّبَ عَلَيْهِ» أَي غَضِبَ عَلَيْهِ، مَثَلُ غَيْبٍ عَلَيْهِ، مِنَ الْعُتْبِ، وَهُوَ اللُّومُ فِي تَسْخُطٍ. راجع: الصحيح، ج ١، ص ١٧٥-١٧٦؛ المصباح المنير، ص ٣٩١ (عتب).
٣. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي. وفي «ي» والمطبوع: «فَاهْبَطَ».
٤. في حاشية «ج»: «أَيَّامَ».
٥. «لَا يَفْتُرُهُ» أَي لَا يَضَعُفُ؛ مِنَ الْفُتُورِ بِمَعْنَى الضَّعْفِ وَالْإِنْكَسَارِ. راجع: الصحيح، ج ٢، ص ٧٧٧؛ النهاية، ج ٣، ص ٤٠٨ (فتر).
٦. في «ي»: «فِي»؛ «لَقَدْ».
٧. «السُّؤْلُ» مَا يَسْأَلُهُ الْإِنْسَانُ. راجع: الصحيح، ج ٥، ص ١٧٢٣ (سأل).
٨. في «ي»، «يَسْ»، «يَسْ»، «يَسْ»: «يَسْ».
٩. في الوافي: «وَأَسْقَلَهُ».
١٠. في الوافي: «وَصَعِدَ بِهِ، فَطَلَبَ».
١١. في الوافي: «وَأَسْقَلَهُ».
١٢. «قَاطِبًا» أَي عَابِسًا، يُقَالُ: قَطَبَ يَنْطَبُ، أَي رَوَى مَا بَيْنَ عَيْنَيْهِ وَغَبَسَ. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٦٨٠ (قطب).
١٣. «فَامْتَعَصَ» أَي غَضِبَ وَشَقَّ عَلَيْهِ. وَقَالَ الْعَلَمَةُ الْمَجْلِسِيُّ: «وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: انْتَقَضَ، وَهُوَ أَظْهَرُ». راجع: النهاية، ج ٤، ص ٣٤٢ (معص).
١٤. في «ي»، «يَسْ»، «يَسْ»: «فَخَرَجَ».
١٥. في «ي»، «يَسْ»، «يَسْ»: «مَرِيَمَ (١٩): ٥٧».
١٦. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٧٣، ح ٢٤٠٢٤.

٤٧٦٦ / ٢٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ^١، عَنْ أَبِي شَيْبَةَ الزُّهْرِيِّ^٢:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٣، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْمَوْتُ الْمَوْتُ، أَلَا^٤ وَلَا بُدَّ مِنَ الْمَوْتِ، جَاءَ الْمَوْتُ^٥ بِمَا فِيهِ، جَاءَ بِالرُّوحِ وَالرَّاحَةِ وَالْكَرَةِ^٦ الْمُبَارَكَةِ إِلَى جَنَّةٍ عَالِيَةٍ لِأَهْلِ دَارِ الْخُلُودِ الَّذِينَ كَانَ لَهَا سَعْيُهُمْ، وَفِيهَا رَغَبَتُهُمْ، وَجَاءَ الْمَوْتُ بِمَا فِيهِ بِالشَّقْوَةِ^٧ وَالتَّدَامَةِ، وَبِالْكَرَةِ^٨ الْخَاسِرَةِ إِلَى نَارٍ حَامِيَةٍ^٩ لِأَهْلِ دَارِ الْغُرُورِ الَّذِينَ كَانَ لَهَا سَعْيُهُمْ، وَفِيهَا رَغَبَتُهُمْ.

١. هكذا في «ظ»، ي، بث، بس، جح، جس، جن، و الوسائل. وفي «بح، يخ»: «عن يزيد». وفي المطبوع: «داود بن فرقد [أبي يزيد]».

و داود بن فرقد يكنى والده أبا يزيد -كما في رجال النجاشي، ص ١٥٨، والرقم ٤١٨؛ رجال البرقي، ص ٣٢؛ ورجال الطوسي، ص ٢٠١، الرقم ٢٥٦. وقد روى علي بن النعمان عن ابن مسكان عن داود هذا، بعنوان داود، داود بن فرقد، و داود بن أبي يزيد عن أبي شيبة الزهري في الزهد للحسين بن سعيد، ص ٥، ح ٥؛ ص ١٩، ح ٤١؛ ص ٧٨، ح ٢١١؛ و ص ١٠٦، ح ٢٨٩.

هذا، والمقارنة بين ماورد في الكافي، ح ١٣٦ و ٢٢١ و ٨٣٢٢، من رواية علي بن النعمان، عن [عبدالله] بن مسكان، عن داود بن فرقد، عن أبي سعيد الزهري و بين ما تقدم من الزهد، المقارنة بقضي باتحاد أبي شيبة الزهري و أبي سعيد الزهري، و وقع التصحيف في أحد العنوانين.

٢. هكذا في «بح». وفي «ظ، ي، يخ، جح، جن، و الوسائل و المطبوع: «ابن أبي شيبة الزهري». وفي «بث، بس»: «ابن أبي شيبة الزهري». وفي «جس»: «ابن أبي شيبة الزهري».

و ظهر مما تقدم أنفاً، وكذا ما قدمناه سابقاً في الكافي، ذيل ح ٢٧٠٦، صحة ما أثبتناه.

٣. في «بخ»: «ألا».

٤. في الوافي: «جاء الموت، أي قرب مجيئه، أو نزل محقق الوقوع منزله الواقع بما فيه، أي مع ما فيه».

٥. في «بح»: «و جاء».

٦. في الوافي: «و الكرّة: الرجعة، و في تعبيرة ﷺ عن مجيء الموت بالكرّة إشارة إلى أن كل انتقال للإنسان من حال إلى حال فوّه كأنه موت عن الأول و حياة في الآخر».

٧. في «ي»: «الشقوة». وفي «بخ»: «من الشقوة».

٨. في «بخ»: «بالكرّة» بدون الواو.

٩. «الحامية»: الحارة، أو شديد الحرارة. راجع: المفردات للراغب، ص ٢٥٨؛ المصباح المنير، ص ١٥٣ (حمى).

ثُمَّ^١ قَالَ: «وَقَالَ: إِذَا اسْتَحَقَّتْ^٢ وَلَايَةُ اللَّهِ وَالسَّعَادَةُ، جَاءَ الْأَجَلَ بَيْنَ الْعَيْنَيْنِ، وَذَهَبَ الْأَمَلُ وَرَاءَ الظَّهْرِ، وَإِذَا اسْتَحَقَّتْ وَلَايَةُ الشَّيْطَانِ وَالشَّقَاوَةُ^٣، جَاءَ الْأَمَلُ بَيْنَ الْعَيْنَيْنِ، وَذَهَبَ الْأَجَلَ وَرَاءَ الظَّهْرِ».

قَالَ: «وَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْمُؤْمِنِينَ أَكْثَرُهُمْ ذِكْرًا لِلْمَوْتِ، وَأَشَدَّهُمْ لَهُ اسْتِعْزَادًا؟^٤»

٤٧٦٧ / ٢٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ ﷺ يَقُولُ: «عَجَبٌ^٥ كُلُّ الْعَجَبِ لِمَنْ أَنْكَرَ الْمَوْتَ^٦ وَهُوَ يَرَى مَنْ يَمُوتُ كُلَّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، وَالْعَجَبُ كُلُّ الْعَجَبِ لِمَنْ أَنْكَرَ النَّشْأَةَ الْآخِرَى^٧ وَهُوَ يَرَى النَّشْأَةَ الْأُولَى^٨».

١. في «بخ، جس» و«الوافي»: «ثم».

٢. في «مراة العقول»: «قوله ﷺ: إِذَا اسْتَحَقَّتْ، على بناء المعلوم، أي لزمت. و«مجيء الأجل بين العينين كناية عن تذكر الموت، وذهاب الأمل وراء الظهر كناية عن عدم الاعتماد على العمر، وعدم الالتفات إلى مشتهيات الدنيا وترك الرغبة فيها، وكذا العكس». وفي هامش المطبوع: «لعل معناه أن من استحق ولاية الله جعل الأجل نصب عينيه ونبذ الأمل وراء ظهره، ومن استحق ولاية الشيطان حاله على عكس ذلك، والله أعلم».

٣. في «بخ»: «و«الشقاوة»».

٤. الزهد، ص ١٤٩، ح ٢١٥، عن علي بن النعمان. الجعفریات، ص ١٩٩، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبياته ﷺ عن رسول الله ﷺ، مع زيادة في أوله. الأمالي للطوسي، ص ٥٣١، المجلس ١٩، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن أبي ذر، عن رسول الله ﷺ، وفيهما من قوله: «وسئل رسول الله ﷺ: أَيُّ الْمُؤْمِنِينَ أَكْثَرُ؟ وفي كل المصادر مع اختلاف يسير». الوافي، ج ٢٤، ص ١٩٤، ح ٢٣٨٨٤.

٥. في «بخ» والمحاسن و«الأمالي»: «العجب». وفي حاشية «بث»: «أعجب». وفي الوافي: «عجبا».

٦. في الوافي: «إن قيل: لا يكاد يوجد أحد ينكر الموت فكيف يتعجب من لا يوجد؟ قلنا: لما كان أكثر الناس يعملون أعمالا لا ينبغي أن يعملها من هو في معرض الموت فكأنهم له منكرون؛ لأنهم والمنكر سواء في العمل»، وقيل غير ذلك. راجع: «مراة العقول»، ج ١٤، ص ٢٥٧.

٧. في «بخ» وحاشية «بث» والمحاسن: «الآخرة».

٨. الأمالي للطوسي، ص ٦٦٣، المجلس ٣٥، ح ٣١، بسنده عن محمد بن أبي عمير. المحاسن، ص ٢٤٢،

٢٩ / ٤٧٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارَ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ سَعْدَانَ، عَنْ عَجَلَانَ أَبِي صَالِحٍ، قَالَ:

قَالَ لِي^١ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا صَالِحٍ^٢، إِذَا أَنْتَ حَمَلْتَ جَنَازَةً، فَكُنْ كَأَنَّكَ أَنْتَ الْمَحْمُولُ، وَكَأَنَّكَ سَأَلْتَ رَبَّكَ الرُّجُوعَ إِلَى الدُّنْيَا فَفَعَلَ^٣، فَانْظُرْ مَاذَا تَسْتَأْنِفُ».

٢٥٩/٣ قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «عَجَبٌ لِقَوْمٍ حَبَسَ أَوْلَهُمْ عَنْ^٤ آخِرِهِمْ^٥، ثُمَّ نُودِيَ فِيهِمُ الرَّحِيلُ^٦ وَهُمْ يَلْعَبُونَ».

٣٠ / ٤٧٩. عَنْهُ^{١٠}، عَنْ فَصَّالَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ: مَا أَنْزَلَ الْمَوْتَ حَقَّ مَنَزِلَتِهِ مِنْ عَدَدٍ عَدَا مِنْ أَجْلِهِ».

قَالَ: «وَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ: مَا أَطَالَ عَبْدُ الْأَمَلِ إِلَّا أَسَاءَ الْعَمَلِ». وَكَانَ يَقُولُ:

١. كتاب مصابيح الظلم، ذيل ح ٢٣٠، بسنده عن هشام بن سالم، وفيهما مع زيادة في أوله وآخره. الخصال، ص ٢٣٦، باب الأربعة، ذيل ح ٧٩، بسند آخر عن أبي جعفر ﷺ، من قوله: «والعجب كل العجب لمن أنكر النشأة الأخرى». وفي فقه الرضا ﷺ، ص ٢٧٢، ونهج البلاغة، ص ٤٩١، الرسالة ١٢٦، مع زيادة في أوله وآخره، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ١٩٥، ح ٢٣٨٨٥.

١. في «بخ» والوافي والزهد: «ولي».

٢. في الوافي: «يا باصالح».

٣. في الزهد: «أو».

٤. في «بخ» والوافي: «عجبا».

٥. في «بخ» والوافي: «علي».

٦. في مرة العقول: «قوله ﷺ: حبس أولهم عن آخرهم، أي يمنعون من ذهب منهم، أي الأموات، أن يرجعوا إلى آخرهم، أي الأحياء الذين لم يلحقوا بعد بهم فيخبروهم بما جرى عليهم، أو يشعرون عودهم إلى الدنيا، ثم نودي في الأحياء بالرحيل إلى الأموات، وهم لا يعبون غافلون عما ينفعهم في تلك النشأة، فلا شيء أعجب من تلك الحال، ويحتمل أن تكون كلمة «عن» للتعليل، أي حبس أولهم ومن مضى منهم في القبور؛ ليلحق بهم آخرهم فيحشرون معاً إلى القيامة».

٧. في «بخ» والوافي والزهد: «بالرحيل».

٨. الزهد، ص ١٤٨، ح ٢١٢، عن فضالة بن أيوب، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ١٩٠، ح ٢٣٨٧٥؛

الوسائل، ج ٣، ص ٢٢٩، ح ٣٤٨٢.

٩. الضمير راجع إلى علي بن مهزيار المذكور في السند السابق.

«لَوْ رَأَى الْعَبْدُ أَجَلَهِ وَسُرْعَتَهُ إِلَيْهِ^١، لَأَبْغَضَ الْعَمَلَ مِنْ طَلَبِ الدُّنْيَا»^٢

٤٧٧٠ / ٣١. مُحَمَّدٌ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ

عُلْوَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَمْرٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ لَخْظَةِ مَلِكِ الْمَوْتِ، قَالَ^٣: «أَمَا رَأَيْتَ النَّاسَ

يَكُونُونَ جُلُوسًا، فَتَعْتَرِيهِمْ^٤ السَّكَنَةُ^٥، فَمَا يَتَكَلَّمُ أَحَدٌ مِنْهُمْ؟ فَبَلَكَ لَخْظَةُ مَلِكِ الْمَوْتِ

حَيْثُ^٦ يَلْخِظُهُمْ^٧».

٤٧٧١ / ٣٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ،

عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ» وَظَنَّ أَنَّهُ

الْفِرَاقُ^٨؟

١. في «ي»:- «إليه».

٢. الزهد، ص ١٥٢، ح ٢٢١، عن فضالة الأمالي للصدوق، ص ١٠٨، المجلس ٢٣، ح ٤، بسنده عن السكوني، عن الصادق، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام، إلى قوله: «من عدَّ غداً من أجله». وفي صحيفة الرضا عليه السلام، ص ٧٠، ح ١٣٧؛ وعيون الأخبار، ص ٣٩، ح ١٢٠؛ والأمالي للمفيد، ص ٣٠٩، المجلس ٣٦، ح ٨، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام، الأمالي للطوسي، ص ٧٨، المجلس ٣، ح ٢٤، بسند آخر عن موسى بن جعفر، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام، نهج البلاغة، ص ٥٣٤، الحكمة ٣٣٤، وفي الخمسة الأخيرة من قوله: «لو رأى العبد أجله وسرعه إليه» مع اختلاف يسير. تحف العقول، ص ٢١١، وتمام الرواية فيه: «ما أطل العبد الأمل إلا أنساه العمل». راجع: الفقيه، ج ١، ص ١٣٩، ح ٣٨٢؛ وتحف العقول، ص ٤٩، الوافي، ج ٢٤، ص ١٩٠، ح ٢٣٨٧٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٣٧، ح ٢٥٧٧.

٣. في «ث»، «بخ»، «فقال».

٤. في الوافي: «فيعتر بهم».

٥. في المطبوع وجميع النسخ التي قبلت: «السكينة». وما أثبتناه موافق للوافي والمطبوع.

٦. في الزهد: «حين».

٧. الزهد، ص ١٢٣، ح ١٥٠، عن الحسين بن علوان، مع اختلاف يسير للوافي، ج ٢٤، ص ٢٦٥، ح ٢٤٠٠٧؛

٨. القيامة (٧٥): ٢٧-٢٨.

البحار، ج ٦، ص ١٤٣، ح ١١.

قَالَ: «فَإِنَّ ذَلِكَ ابْنُ آدَمَ، إِذَا حَلَّ بِهِ الْمَوْتُ، قَالَ: هَلْ مِنْ طَبِيبٍ^١، إِنَّهُ الْفِرَاقُ، أَيْقُنْ^٢ بِمُفَارَقَةِ^٣ الْأُجْبَةِ، قَالَ: «وَالْتَقَتِ الشَّاقُ بِالشَّاقِ»: التَّقَتِ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ، ثُمَّ «إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسَاقُ»^٤، قَالَ: الْمَصِيرُ إِلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ»^٥.

٤٧٧٢ / ٣٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبَيْهَقِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى مَوْلَى آلِ سَامَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَذَابًا»^٦؟

قَالَ: «مَا^٧ هُوَ عِنْدَكَ؟ قُلْتُ: عَذَابُ الْأَيَّامِ، قَالَ: «إِنَّ الْأَبَاءَ وَالْأُمَّهَاتِ يُخْصَوْنَ ذَلِكَ، لَا وَلَكِنَّهُ عَذَابُ^٨ الْأَنْفَاسِ»^٩.

٤٧٧٣ / ٣٤. عَنْهُ^{١٠}، عَنْ فَضَالَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ، عَنْ زُرَّازَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «الْحَيَاءُ وَالْمَوْتُ خَلْقَانِ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ، فَإِذَا جَاءَ الْمَوْتُ، فَدَخَلَ فِي الْإِنْسَانِ، لَمْ يَدْخُلْ فِي شَيْءٍ إِلَّا وَخَرَجَتْ^{١١} مِنْهُ

١. في الوافي: «الراقي، من الرقية، فسرهُ بالطبيب؛ لأنها نوع طبابة، وفسر الظنَّ باليقين؛ لأنه هاهنا بمعنى العلم، وفسر الساقين بالدنيا والآخرة؛ لأنَّ الساق بمعنى الشدة، وللدنيا شدة، وللآخرة شدة، والتف آخر شدة الدنيا بأول شدة الآخرة حيثنَّ، فأراد بالدنيا والآخرة شدتهما. وللمزيد راجع: مجمع البيان، ج ١٠، ص ٢٠٢، ذيل الآيات المذكورة.

٢. في «بث»، «يح»، «جح»: «وأيقن».

٣. في «ى»: «بمفارقتة».

٤. القيامة (٧٥): ٢٩-٣٠.

٥. الأمالي للصدوق، ص ٣٠٧، المجلس ٥١، ح ١، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ١٩٧، ح ٢٣٨٨٨.

٦. مريم (١٩): ٨٤.

٧. في «يح» و«حاشية «بث» والوافي: «فقال».

٨. في «ى»: «عد».

٩. تفسير القمي، ج ٢، ص ٥٣، من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ١٩٦، ح ٢٣٨٨٧؛ البحار، ج ٦، ص ١٤٥، ح ١٧.

١٠. الضمير راجع إلى علي بن مهزيار المذكور في السند السابق.

١١. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والبحار. وفي «ى» والمطبوع: «وقد خرجت».

الْحَيَاةُ.^١

٤٧٧٤ / ٣٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ٣ / ٣٦٠

سُكَيْنٍ^٢، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ: اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِفُلَانٍ^٣؟

فَقَالَ: «ذَا مَكْرُوءَةً».

فَقِيلَ^٤: فَلَنْ يَجُودَ بِنَفْسِهِ^٥؟

فَقَالَ: «لَا بَأْسَ، أَمَا تَرَاهُ يَفْتَحُ فَاهُ عِنْدَ مَوْتِهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً^٦، فَذَلِكَ^٧ حِينَ يَجُودُ

بِهَا؛ لِمَا يَرَى مِنْ ثَوَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَدْ كَانَ بِهَذَا^٨ ضَعِيفًا^٩».

٤٧٧٥ / ٣٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ قَوْمًا فِيمَا مَضَى قَالُوا لِنَبِيِّ لَهُمْ: ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يَرْفَعْ

عَنَّا الْمَوْتَ، فَدَعَا لَهُمْ، فَزَفَعَ اللَّهُ عَنْهُمْ الْمَوْتَ، فَكَثُرُوا حَتَّى ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْمَنَازِلُ،

١. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٧٤، ح ٢٤٠٢٥؛ البحار، ج ٦، ص ١١٧، ح ٢.

٢. في «بث، ببح، ببح، بس» والوافي والوسائل: «مسكين».

والمذكور في كتب الرجال، هو محمد بن سكين. راجع: رجال النجاشي، ص ١٠٢، الرقم ٢٥٤؛ ص ٣٦١،

الرقم ٩٦٩؛ ص ٤١١، الرقم ١٠٩٦؛ رجال البرقي، ص ٥٢.

٣. قال الراغب: «الاستئثار: التفرد بالشئ دون غيره، وقولهم: استأثر الله بفلان كناية عن موته، تنبيه على أنه

ممن اصطفاه، وتفرد تعالى به من دون الوري تشريفاً له». وقيل: استأثر الله فلاناً وفلاناً، إذا مات وهو ممن

يرجى له الجنة ورجي له الغفران. راجع: المفردات للراغب، ص ٦٢؛ لسان العرب ج ٤، ص ٨ (أثر).

٤. في حاشية «ببح»: «فقال».

٥. «يجود بنفسه»، قال ابن الأثير: «أي يُخرجها ويدفعها كما يدفع الإنسان ماله، يجود به، والجود: الكرم، يريد

أنه كان في النزاع وسباق الموت». راجع: النهاية، ج ١، ص ٣١٢ (جود).

٦. في «ببح»: «ثلاث». وفي الوافي والبحار والوسائل: «ثلاثاً».

٧. في الوسائل: «فذاك». في الوسائل والبحار: «بها».

٨. «الضعفين»: البخل؛ ومن الضعف بمعنى البخل. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢١٥٦ (ضفن).

٩. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٤٤، ح ٢٣٩٧٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٣٩، ح ٢٥٨٧؛ البحار، ج ٦، ص ١١٧، ح ٣.

وَكَثُرَ النَّسْلُ، وَيُضْبِحُ^١ الرَّجُلُ يُطْعِمُ أَبَاهُ وَجَدَّهُ وَأُمَّهُ^٢ وَجَدَّ جَدَّهُ، وَيُوضِيهِمْ^٣، وَيَتَعَاهَدُهُمْ، فَشَغَلُوا عَنْ طَلَبِ الْمَعَاشِ، فَقَالُوا: سَلْ لَنَا رَبَّكَ أَنْ يَرُدَّنَا إِلَى خَالِنَا الَّتِي كُنَّا عَلَيْهَا، فَسَأَلَ نَبِيَّهُمْ رَبَّهُ، فَرَدَّهُمْ إِلَى خَالِهِمْ^٤.

٤٧٧٦ / ٣٧. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلِيمٍ الْغَامِرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ جَاءَ إِلَى قَبْرِ يَحْيَى بْنِ زَكَرِيَّا عليه السلام، وَكَانَ سَأَلَ رَبَّهُ^٥ أَنْ يُحْيِيَهُ لَهُ، فَدَعَا، فَأَجَابَهُ، وَخَرَجَ إِلَيْهِ مِنَ الْقَبْرِ، فَقَالَ لَهُ: مَا تَرِيدُ مِنِّي؟ فَقَالَ لَهُ: أُرِيدُ أَنْ تُؤَيِّسَنِي كَمَا كُنْتُ فِي الدُّنْيَا، فَقَالَ لَهُ: يَا عِيسَى، مَا سَكَنْتَ عَنِّي حَرَارَةَ^٦ الْمَوْتِ وَأَنْتَ تَرِيدُ أَنْ تُعِيدَنِي إِلَى الدُّنْيَا، وَتَعُودَ عَلَيَّ^٧ حَرَارَةُ الْمَوْتِ؟ فَتَرَكَهُ فَقَادَ إِلَى قَبْرِهِ^٨».

٤٧٧٧ / ٣٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ يَزِيدَ^٩

الْكَنَاسِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ فَتْيَةً مِنْ أَوْلَادِ مُلُوكِ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانُوا مُتَعَبِّدِينَ، وَكَانَتْ الْعِبَادَةُ فِي أَوْلَادِ مُلُوكِ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَإِنَّهُمْ خَرَجُوا يَسِيرُونَ فِي الْبِلَادِ لِيَتَغَبَّرُوا،

١. في «بخ» والوافي: «و صار». ٢. في «جس»: «- وأمه».

٣. في «بخ» والوافي والتوحيد: «و يرضيهم». وفي مرآة العقول: «قوله عليه السلام: أي يذهب بهم إلى الخلاء و ينجيهم و يغسلهم».

٤. الأملالي للصدوق، ص ٥١٠، المجلس ٧٧، ح ٢؛ والتوحيد، ص ٤٠١، ح ٤، بسندهما عن محمد بن أبي عمير، ومع اختلاف سير. الوافي، ج ٢٤، ص ١٩، ح ٢٣٨٨٣؛ البحار، ج ١٤، ص ٤٦٣، ح ٣٠.

٥. في «بخ» والوافي: «الله». ٦. في حاشية «بخ»: «مرارة». وفي الوافي: «حرارة».

٧. في البحار، ج ١٤: «إلي».

٨. الوافي، ج ٢٥، ص ٦٩١، ح ٢٤٨٢٤؛ البحار، ج ٦، ص ١٧٠، ح ٤٧؛ و ج ١٤، ص ١٨٧، ح ٣٧.

٩. في «ي، بخ، بس، جج»: «يريد». وهو سهو، كما يأتي تفصيل الكلام في الكافي، ذيل ح ١١٠٧٣، فلاحظ.

فَمَرُّوا بِقَبْرِ عَلَى ظَهْرِ الطَّرِيقِ^١ قَدْ سَفَى عَلَيْهِ السَّافِي^٢ لَيْسَ يُبَيِّنُ^٣ مِنْهُ إِلَّا رَسْمُهُ^٤، ٣٦١/٣
فَقَالُوا: لَوْ دَعَوْنَا اللَّهَ السَّاعَةَ، فَيَنْشُرُ لَنَا صَاحِبَ هَذَا الْقَبْرِ، فَسَاءَ لَنَا: كَيْفَ وَجَدَ طَعْمَ
الْمَوْتِ؟ فَدَعَا اللَّهَ، وَكَانَ دَعَاؤُهُمُ الَّذِي دَعَا اللَّهَ بِهِ^٥: أَنْتَ إِلَهَنَا، يَا رَبَّنَا، لَيْسَ لَنَا إِلَهٌ
غَيْرُكَ، وَالْبَدِيعُ الدَّائِمُ غَيْرُ الْغَافِلِ، وَالْحَيُّ^٦ الَّذِي لَا يَمُوتُ، لَكَ فِي كُلِّ يَوْمٍ شَأْنٌ، تَعْلَمُ
كُلَّ شَيْءٍ بِغَيْرِ تَغْلِيمٍ^٧، انْشُرْ لَنَا هَذَا الْمَيِّتَ بِقُدْرَتِكَ.

قَالَ: «فَخَرَجَ مِنْ ذَلِكَ الْقَبْرِ رَجُلٌ أُنْبِضَ الرَّأْسُ وَاللَّحْيَةُ، يَنْفُضُ رَأْسَهُ مِنَ التُّرَابِ
فَرِعَاً، شَاحِصاً بَصَرَهُ^٨ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ لَهُمْ^٩: مَا يُوقِفُكُمْ عَلَى قَبْرِي؟ فَقَالُوا^{١٠}: دَعَوْنَاكَ
لِنَسْأَلَكَ: كَيْفَ وَجَدْتَ طَعْمَ الْمَوْتِ؟ فَقَالَ لَهُمْ: لَقَدْ سَكَنْتُ^{١١} فِي قَبْرِي تِسْعَةً وَتِسْعِينَ
سَنَةً مَا ذَهَبَ عَنِّي أَلَمُ الْمَوْتِ وَكَرْبُهُ، وَلَا خَرَجَ مَرَارَةً طَعْمَ الْمَوْتِ مِنْ حَلْقِي، فَقَالُوا
لَهُ^{١٢}: مِتَّ^{١٣} يَوْمَ مِتَّ^{١٤} وَأَنْتَ عَلَى مَا نَرَى^{١٥} أُنْبِضَ الرَّأْسَ وَاللَّحْيَةَ؟ قَالَ^{١٦}: لَا، وَلَكِنْ^{١٧}
لَمَّا سَمِعْتُ الصَّيْحَةَ: اخْرُجْ، اجْتَمَعَتْ تَرْبَةُ عِظَامِي إِلَى رُوحِي، فَبَقِيتُ^{١٨} فِيهِ، فَخَرَجْتُ

١. في البحار، ج ١٤: «طريق».

٢. يقال: سَفَى الرِّيحُ التُّرَابَ تَسْفِيهِ، أَي دَوَّرَتْهُ وَأَطَارَتْهُ وَفَرَّقَتْهُ، أَوْ حَمَلَتْهُ. وَ السَّافِي: الرِّيحُ الَّتِي تَسْفِي التُّرَابَ. وَ
قِيلَ لِلتُّرَابِ الَّذِي تَسْفِيهِ الرِّيحُ أَيْضاً: سَافٍ. رَاجِعُ: النِّهَايَةُ، ج ٢، ص ٣٧٧؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٩٩
(سفا).

٣. في «ي»، بس، جس: - «يُبَيِّنُ». وَ في «يح، يخ»: «يُبَيِّنُ». وَ في الوافي وَ البحار: «يُبَيِّنُ».

٤. في «يخ» وَ الوافي: «رسمه».

٥. في «ي»، بث، يخ، بس، جح، جس: وَ البحار: «الحي» بدون الواو.

٦. في «يخ»: «تعلم».

٧. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: «يُقَالُ: شَخَّصَ بَصَرَهُ، فَهُوَ شَاحِصٌ إِذَا فَتَحَ عَيْنَيْهِ وَجَعَلَ لَا يَطْرُقُ». رَاجِعُ: الصَّحَاحُ، ج ٣،
ص ١٠٤٢ (شخص).

٨. في «يخ»: «كيف».

٩. في «يخ» وَ الوافي: «مكث».

١٠. في «يخ»: - «له».

١١. في «ي»، بث، يخ، بس، جح، جس: «ما ترى».

١٢. في «يخ» وَ الوافي: «فقال».

١٣. في «يخ»: - «يوم مِتَّ».

١٤. في «يخ»: «ولكن» بدون الواو.

١٥. هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ وَالشُّرُوحِ وَالْمَصَادِرِ. وَفِي الْمَطْبُوعِ: «فَنَفَسْتُ» وَهُوَ سَهْوٌ.

فَرِعَا شَاخِصًا بَصْرِي، مُهْطِعًا^١ إِلَى صَوْتِ الدَّاعِي، فَابْتَيْضَ لِدَلِكِ رَأْسِي وَلِخَيْبَتِي^٢.

٤٧٧٨ / ٣٩. عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الثَّوَلِيِّ، عَنْ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ: «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ^٤ أَنْ يَفْشَوْا الْفَالَجَ وَمَوْتَ الْفَجَاءَةِ^٥».

٤٧٧٩ / ٤٠. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَّادٍ رَفَعَهُ، قَالَ:

جَاءَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٦ إِلَى الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ يُعْزِيهِ^٧ بِأَخٍ لَهُ^٨ - يُقَالُ لَهُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ - فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٩: «إِنْ جَزِغْتَ، فَحَقَّ الرَّجْمُ أَتَيْتَ؛ وَإِنْ صَبَرْتَ، فَحَقَّ اللَّهُ أَدَيْتَ؛ عَلَى أَنَّكَ إِنْ صَبَرْتَ، جَرَى عَلَيْكَ الْقَضَاءُ وَأَنْتَ مَحْمُودٌ^{١٠}؛ وَإِنْ جَزِغْتَ، جَرَى عَلَيْكَ الْقَضَاءُ وَأَنْتَ مَذْمُومٌ».

فَقَالَ لَهُ الْأَشْعَثُ: «إِنَّا لِلَّهِ، وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ»^{١١}.

فَقَالَ^{١٢} أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^{١٣}: «أَتَذَرِي مَا تَأْوِيلُهَا؟»

١. في «بس»: «و مهطعاً». و «المُهْطِعُ»: الذي ينظر في ذلّ وخشوع، أو الذي يقبل مسرعاً مع خوف، أو الذي ينظر بخضوع، أو الذي يمدّ عنقه ويخفض رأسه. راجع: لسان العرب، ج ٨، ص ٣٧٢ (مطع).

٢. الوافي، ج ٢٥، ص ٦٩١، ح ٢٤٨٢٥؛ البحار، ج ٦، ص ١٧١، ح ٤٨؛ وج ١٤، ص ٥٠١، ح ٢٥.

٣. «أشراط الساعة»: علاماتها، واحداً: شَرَطٌ، بالتحريك. وحكي عن بعض أهل اللغة أنه أنكر هذا التفسير و قال: «أشراط الساعة: ما ينكره الناس من صفار أمورها قبل أن تقوم الساعة. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٤٦٠ (شرط).

٤. في «جس»: «أن يشفوا». وفي حاشية «بث»: «أن ينسوا».

٥. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٠٦، ح ٢٣٩٠٣؛ البحار، ج ٦، ص ٣١٢، ح ١٥.

٦. يقال: عزّاه، أي قال له: أحسن الله تعالى عزاءك، أي رزقك الصبر الحسن. و العزاء: الصبر عن كلّ ما فقدت، أو حُشِنَتْ. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ٥٢؛ المصباح المتير، ص ٤٠٨ (عزاً).

٧. في حاشية «جج»: «بولد».

٨. في البحار: «ممدوح».

٩. في «بخ»: «وله».

١٠. البقرة (٢): ١٥٦.

فَقَالَ^١ الْأَشْعَثُ: لَا، أَنْتَ غَايَةُ الْعِلْمِ وَمُنْتَهَاهَا.

فَقَالَ لَهُ: «أَمَّا قَوْلُكَ: «إِنَّا لِلَّهِ» فَأَفْرَازَ مِنْكَ بِالْمَلِكِ، وَأَمَّا قَوْلُكَ: «وَإِنَّا لِلَّهِ رَاجِعُونَ»

فَأَفْرَازَ مِنْكَ بِالْهَلَاكِ^٢».

٤٧٨٠ / ٤١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى يَرْفَعُهُ^٣:

عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ^٤، قَالَ: «دَعَا نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَى قَوْمِهِ، فَقِيلَ لَهُ: أَسْلُطْ

عَلَيْهِمْ عَذْوَهُمْ؟ فَقَالَ: لَا. فَقِيلَ لَهُ^٥: فَالْجُوعُ؟ فَقَالَ: لَا، فَقِيلَ لَهُ: مَا تُرِيدُ؟ فَقَالَ: مَوْتُ^٦ ٣/٢٦٢

ذَفِيقٌ^٧ يَخْزُنُ الْقَلْبَ، وَيَقِلُّ الْعَدَدُ؛ فَأُرْسِلَ عَلَيْهِمُ^٨ الطَّاعُونَ^٩».

٤٧٨١ / ٤٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ رَفَعَهُ، قَالَ:

كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^{١٠} يَقُولُ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَجْعَلْ مُصِيبَتِي فِي

دِينِي، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَوْ شَاءَ أَنْ يَكُونَ^{١١} مُصِيبَتِي أَكْثَرَ مِمَّا كَانَتْ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى

الْأَمْرِ الَّذِي شَاءَ أَنْ يَكُونَ، فَكَانَ^{١٢}».

١. في «ي» و «البحار»: «له».

٢. في «بث»، «بس»، «جس» و «البحار»: «لا».

٣. في «ي»، «بح»، «بخ»، «بس»، «جح»: «وبالملك».

٤. تحف العقول، ص ٢٠٩، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٧٥، ح ٢٤٧٠١؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٧٠،

ح ٣٦١٩، إلى قوله: «وَأَنْتَ مَذْمُومٌ»؛ البحار، ج ٤٢، ص ١٥٩، ح ٢٩.

٥. في «ظ»، «غ»، «ي»، «بث»، «بخ»: «رفعه».

٦. في «ي»: «له».

٧. في «ي»، «بث»، «بح»، «بس»، «جح» و «حاشية «بخ» و «مرآة العقول و «البحار»: «ذَفِيقٌ: و «الذَفِيقُ: انصباب الماء بشدة

مرة واحدة. ويقال في الدعاء على الإنسان بالموت: ذَفَقَ اللهُ روحه، أي أفاضه و أماته. و قال العلامة الفيض:

«فَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْمَوْتِ الذَفِيقَ الْمَنْصَبَ عَلَيْهِمْ بَغْتَةً الْمَبْدَدَ لَهُمْ بِمَرَّةٍ». راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ٩٩؛

المصباح المنير، ص ١٩٧ (دقيق).

٨. هكذا في «بث»، «بح»، «بس»، «جح»، «جس» و «الوافي و «البحار». وفي سائر النسخ و المطبوع: «إليهم».

٩. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٧٤، ح ٢٤٠٢٦؛ البحار، ج ٦، ص ١٢٢، ح ٧.

١٠. هكذا في «ي»، «بث»، «بخ»، «جس» و «الوافي». وفي «بح»، «بس»، «جح»: «أَنْ تَكُونَ». و في سائر النسخ و المطبوع و

الوسائل: «أَنْ يَجْمَلَ».

١١. تحف العقول، ص ٣٨١، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٦٨، ح ٢٤٦٨٢؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٤٧،

ح ٣٥٣٦.

٤٧٨٢ / ٤٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ الْقَرَاءِ، قَالَ:

إِنَّ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام انْقَلَعَ ضَرْسٌ مِنْ أَضْرَاسِهِ، فَوَضَعَهُ فِي كَفِّهِ، ثُمَّ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ، ثُمَّ قَالَ: يَا جَعْفَرُ، إِذَا أَنْتَ دَفَنْتَنِي^٢ فَادْفِنْنِي مَعِي، ثُمَّ مَكَثَ بَعْدَ حِينٍ، ثُمَّ انْقَلَعَ أَيْضاً آخَرُ، فَوَضَعَهُ عَلَى كَفِّهِ^٣، ثُمَّ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ، يَا جَعْفَرُ، إِذَا مِتُّ فَادْفِنْنِي مَعِي»^٤.

٤٧٨٣ / ٤٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَزْدِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ» إِلَى قَوْلِهِ «تَعْمَلُونَ»؟^١ قَالَ: «تَعْدُ^٢ السَّنِينَ، ثُمَّ تَعْدُ الشُّهُورَ، ثُمَّ تَعْدُ الْأَيَّامَ، ثُمَّ تَعْدُ السَّاعَاتِ، ثُمَّ تَعْدُ النَّفَسَ» فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ^٣ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ^٤؟^٥.

٤٧٨٤ / ٤٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ الْقَدَاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «سَمِعَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله امْرَأَةً حِينَ مَاتَ عُثْمَانُ بْنُ مَطْعُونٍ^١»

١. في «بخ»: «عبد الرحمن».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل، ح ١٦٩٨، والبحار. وفي المطبوع: «إِذَا أَنَا مِتُّ وَ دَفَنْتَنِي».

٣. في «بخ» والوافي: «في».

٤. في «بخ، جع»: «و دَفَنْتَنِي».

٥. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٩٠، ح ٢٤٧٣٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٢٨، ح ١٦٩٨؛ وفيه، ج ٣، ص ٢٤٧، ح ٣٥٣٣، إلى قوله: «فَوَضَعَهُ فِي كَفِّهِ»، ثُمَّ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ؛ البحار، ج ٤٦، ص ٢١٥، ح ١١.

٦. الجمعة (٦٢): ٨.

٧. في «بث، جس» والوافي وقرب الإسناد: «بعد». وكذا فيما بعد.

٨. في «بث، بج، جع» والبحار: «فَلَا يَسْتَأْخِرُونَ» وحيث لا يكون المراد الآية ٤٩ من سورة يونس (١٠).

٩. الأعراف (٧): ٣٤؛ النحل (١٦): ٦١.

١٠. قرب الإسناد، ص ٤١، ح ١٣١، بسنده عن بكر بن محمد الأزدي. الوافي، ج ٢٤، ص ١٩٦، ح ٢٣٨٨٦؛ البحار، ج ٦، ص ١٤٥، ح ١٨.

١١. قال ابن الأثير: «عثمان بن مطعون ... أسلم بعد ثلاثة عشر رجلاً وهاجر الهجرتين وشهد بدرًا وكان حزم

وَهِيَ تَقُولُ: هَيْنَا لَكَ يَا أَبَا السَّائِبِ الْجَنْثَةُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: وَمَا عَلِمُكَ؟ حَسْبُكَ أَنْ تَقُولِي: كَانَ يُحِبُّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - وَرَسُولَهُ.

فَلَمَّا مَاتَ إِبْرَاهِيمُ ابْنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، هَمَلْتُ^١ عَيْنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالذَّمُوعِ، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: تَذْمَعُ الْغَيْنَ، وَيَخْزَنُ الْقَلْبَ، وَلَا نَقُولُ مَا يُسْخِطُ الرَّبَّ، وَإِنَّا بِكَ يَا إِبْرَاهِيمَ ۚ لَمَخْزُونُونَ^٢، ثُمَّ رَأَى النَّبِيُّ ﷺ فِي قَبْرِهِ خَلْلاً، فَسَوَّاهُ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَالَ: إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلًا فَلْيَتَّقِ،^٣ ثُمَّ قَالَ: الْحَقُّ بِسَلْفِكَ الصَّالِحِ عُثْمَانُ بْنُ مَطْعُونٍ^٤.

٤٧٨٥ / ٤٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْرِيَّازَ، قَالَ:

كَتَبَ^٥ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ رَجُلٌ^٦ يَشْكُو إِلَيْهِ مُضَابَةَ بَوْلِدٍ.....

الخرم في الجاهلية، وهو أول من مات من المهاجرين بالمدينة في شعبان على رأس ثلاثين شهراً من الهجرة. وقيل: بعد اثنين وعشرين شهراً، وقتل النبي ﷺ وجهه بعد موته، ولما دفن قال: نعم السلف هو لنا. ودفن بالبيع وكان عابداً مجتهداً من فضلاء الصحابة. وقال العلامة المجلسي: «عثمان كان من زهاد الصحابة وأكابرها وكان رسول الله ﷺ يحبه شديداً». راجع: جامع الأصول، ج ١٢، ص ٥٩٨؛ امرأة العقول، ج ١٤، ص ٢٦٧.

١. «هَمَلْتُ»: فاضت، وسالت. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٧١٠ (همل).

٢. في «بخ»: «محزون».

٣. في امرأة العقول: «يدلّ على مرجوحية التحمّ والحكم بالجزم بكون الميت من أهل الجنة وإن كان في أقصى درجة الصلاح والزهد؛ فإن عثمان كان من زهاد الصحابة وأكابرها، وكان رسول الله ﷺ يحبه شديداً»، قال: ابن الأثير في جامع الأصول: أسلم بعد ثلاثة عشر رجلاً، وهاجر الهجرتين، وشهد بدرًا، وكان حرّم الخمر في الجاهلية، وهو أول المهاجرين موتاً بالمدينة في شعبان على رأس ثلاثين شهراً من الهجرة، وقيل: بعد اثنين وعشرين شهراً، وقتل النبي ﷺ وجهه بعد موته، ولما دفن بالبيع قال: نعم السلف لنا، كان عابداً من فضلاء الصحابة، وإبراهيم كان ابن رسول الله ﷺ من مارية القبطية، وولد له بالمدينة في ذي الحجة سنة ثمان، ومات في ذي الحجة سنة عشر، وقيل: في ربيع الأول سنة عشر. ويدلّ على عدم منافاة البكاء للبصر، بل كونه مطلوباً إذا لم يقل شيئاً يوجب سخط الرب تعالى، ويحتمل كون بكانه ﷺ للشفقة على الأمة. ويدلّ على استحباب تسوية القبر وسدّ خلله.

٤. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٦٩، ح ٢٤٦٨٩؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٢٩، ح ٣٤٨٣، وفيه قطعة منه ملخصاً؛ البحار،

ج ٢٢، ص ١٥٧، ح ١٦؛ وص ٢٦٤، ح ٥. في «ي»: «كتبت».

٦. في الوافي: «كتب رجل إلى أبي جعفر الثاني ﷺ».

لَهُ^١، وَشِدَّةَ مَا يَدْخُلُهُ.

فَقَالَ: وَكَتَبَ^٢ إِلَيْهِ: «أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَخْتَارُ مِنْ مَالِ الْمُؤْمِنِ وَمِنْ وَلَدِهِ أَنْفَسَةً لِيَتَأَجَّرَ عَلَى ذَلِكَ؟»^٣

هَذَا آخِرُ كِتَابِ الْجَنَائِزِ مِنْ كِتَابِ الْكَافِي لِأَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ
يَعْقُوبَ الْكَلِينِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَخَدَهُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى
مُحَمَّدٍ وَآلِهِ أَجْمَعِينَ. وَيَتْلُوهُ كِتَابُ الصَّلَاةِ^٤.

١. في «ي، جح» و الوافي و الكافي، ح ٤٦٤٠: «بولده» بدل «بولد له».

٢. في الرافي و الكافي، ح ٤٦٤٠: «دخله فكتب» بدل «يدخله فقال: وكتب».

٣. الكافي، كتاب الجنائز، باب المصيبة بالولد، ح ٤٦٤٠، بطريقين، أحدهما عن عدة من أصحابنا، عن سهل بن

زياد، عن ابن مهران، عن أبي جعفر الثاني عليه السلام. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٤٦، ح ٢٤٦١٨.

٤. في أكثر النسخ بدل قوله: «هذا آخر كتاب الجنائز» - إلى - ويتلوه كتاب الصلاة» عبارات مختلفة.

فهرس الموضوعات

رقم
الصفحة
عدد
الأحاديث
الضمنية

٥

(٩) كتاب الطهارة

- ١ - باب طهور الماء ٧ ٥ ٠
- ٢ - باب الماء الذي لا ينتجسه شيء ١٠ ٨ ٠
- ٣ - باب الماء الذي تكون فيه قلة ، والماء الذي فيه الجيف، و... ١٥ ٧ ٠
- ٤ - باب البثر وما يقع فيها ٢٠ ١٢ ٠
- ٥ - باب البثر تكون إلى جنب البالوعة ٢٧ ٤ ٠
- ٦ - باب الوضوء من سؤرالدواب والسباع والطير ٣٢ ٧ ٠
- ٧ - باب الوضوء من سؤر الحائض والجنب واليهودي و... ٣٧ ٦ ٠
- ٨ - باب الرجل يدخل يده في الإباء قبل أن يغسلها ، و... ٣٩ ٦ ٠
- ٩ - باب اختلاط ماء المطر بالبول ، وما يرجع في الإباء من... ٤٣ ٨ ٠
- ١٠ - باب ماء الحمام والماء الذي تسخنه الشمس ٤٨ ٥ ٠
- ١١ - باب الموضع الذي يكره أن يتغوط فيه أو يبال ٥١ ٦ ١
- ١٢ - باب القول عند دخول الخلاء وعند الخروج والاستنجاء و... ٥٤ ١٧ ١
- ١٣ - باب الاستبراء من البول وغسله ومن لم يجد الماء ٦٣ ٨ ٣
- ١٤ - باب مقدار الماء الذي يجزئ للوضوء والغسل ، و... ٦٩ ٩ ٠
- ١٥ - باب السواك ٧٤ ٨ ٠
- ١٦ - باب المضمضة والاستنشاق ٧٧ ٣ ٠

- ١٧ - باب صفة الوضوء ٢٨ ١٠ .
- ١٨ - باب حدّ الوجه الذي يغسل و الذراعين و كيف يغسل ٨٨ ١٠ .
- ١٩ - باب مسح الرأس و القدمين ٩٤ ١٢ .
- ٢٠ - باب مسح الخفّ ١٠١ ٢ .
- ٢١ - باب الجبائر و القروح و الجراحات ١٠٢ ٤ .
- ٢٢ - باب الشكّ في الوضوء و من نسيه أو قدّم أو أخر ١٠٥ ٩ .
- ٢٣ - باب ما ينقضّ الوضوء و ما لا ينقضه ١١٢ ١٧ ١ .
- ٢٤ - باب الرجل يطأ على العذرة أو غيرها من القذر ١٢١ ٥ ١ .
- ٢٥ - باب المذي و الودي ١٢٣ ٤ .
- ٢٦ - باب أنواع الغسل ١٢٦ ٢ .
- ٢٧ - باب ما يجزئ الغسل منه إذا اجتمع ١٢٨ ٢ .
- ٢٨ - باب وجوب الغسل يوم الجمعة ١٢٩ ٧ ٢ .
- ٢٩ - باب صفة الغسل و الوضوء قبله و بعده، والرجل يغتسل في... ١٣٣ ١٩ .
- ٣٠ - باب ما يوجب الغسل على الرجل والمرأة ١٤٢ ٨ .
- ٣١ - باب احتلام الرجل والمرأة ١٤٦ ٧ ١ .
- ٣٢ - باب الرجل والمرأة يغتسلان من الجنابة، ثم يخرج منهما... ١٥٠ ٤ .
- ٣٣ - باب الجنب يأكل ويشرب و يقرأ ويدخل المسجد و... ١٥٢ ١٣ .
- ٣٤ - باب الجنب يعرق في الثوب أو يصيب جسده ثوبه وهو رطب ١٥٧ ٦ .
- ٣٥ - باب المنى و المذي يصيبان الثوب و الجسد ١٦٠ ٦ .
- ٣٦ - باب البول يصيب الثوب أو الجسد ١٦٣ ٨ .
- ٣٧ - باب أبوال الدواب و أروائها ١٦٨ ١٠ .
- ٣٨ - باب الثوب يصيبه الدم و المدة ١٧٣ ١٠ .
- ٣٩ - باب الكلب يصيب الثوب و الجسد و غيره ممّا يكره أن... ١٧٨ ٦ .
- ٤٠ - باب صفة التيمّم ١٨١ ٦ ١ .

- ٤١ - باب الوقت الذي يوجب التيمم ، ومن تيمم ثم وجد الماء ١٨٦ ١٠ .
 ٤٢ - باب الرجل يكون معه الماء القليل في السفر و يخاف العطش ١٩٢ ٤ .
 ٤٣ - باب الرجل يصيبه الجنابة ، فلا يجد إلا الثلج ، أو الماء الجامد ١٩٥ ٣ .
 ٤٤ - باب التيمم بالطين ١٩٦ ١ .
 ٤٥ - باب الكسير والمجدور و من به الجراحات و تصيبهم الجنابة ١٩٧ ٥ .
 ٤٦ - باب التّوادر ٢٠٠ ١٧ .

عدد أحاديث الكتاب: ٣٤٦

عدد الأحاديث الضميمة في الكتاب: ١٣

جمع كلّ الأحاديث في الكتاب: ٣٥٩

(١٠) كتاب الحيض

- ٢١٧
 ١ - أبواب الحيض ٢١٩ ٢ .
 ٢ - باب أدنى الحيض وأقصاه وأدنى الطهر ٢٢٠ ٥ .
 ٣ - باب المرأة ترى الدم قبل أيامها أو بعد طهرها ٢٢٤ ٣ .
 ٤ - باب المرأة ترى الصفرة قبل الحيض أو بعده ٢٢٥ ٥ .
 ٥ - باب أوّل ما تحيض المرأة ٢٢٨ ٣ .
 ٦ - باب استبراء الحائض ٢٣٠ ٦ .
 ٧ - باب غسل الحائض و ما يجزئها من الماء ٢٣٣ ٥ .
 ٨ - باب المرأة ترى الدم وهي جنب ٢٣٧ ٣ .
 ٩ - باب جامع في الحائض والمستحاضة ٢٣٨ ٧ .
 ١٠ - باب معرفة دم الحيض من دم الاستحاضة ٢٥٥ ٣ .
 ١١ - باب معرفة دم الحيض والعذرة والقرحة ٢٥٩ ٣ .
 ١٢ - باب الحبلى ترى الدم ٢٦٦ ١ .
 ١٣ - باب النفساء ٢٧٢ ٦ .

- ١٤ - باب النفساء تطهر ثم ترى الدم أو رأت الدم قبل أن تلد ٢٧٦ ٣
- ١٥ - باب ما يجب على الحائض في أوقات الصلاة ٢٧٧ ٤
- ١٦ - باب المرأة تحيض بعد دخول وقت الصلاة قبل أن تصلّيها، أو... ٢٨٠ ٥
- ١٧ - باب المرأة تكون في الصلاة فتحتس بالحيض ٢٨٤ ١
- ١٨ - باب الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة ٢٨٤ ٤
- ١٩ - باب الحائض والنفساء تقرأ القرآن ٢٨٧ ٥
- ٢٠ - باب الحائض تأخذ من المسجد ولا تضع فيه شيئاً ٢٨٩ ١
- ٢١ - باب المرأة يرتفع طمثها ثم يعود، وحدّ اليأس من المحيض ٢٩٠ ٤
- ٢٢ - باب المرأة يرتفع طمثها من علّة، فتسقى الدواء ليعود طمثها ٢٩٢ ٣
- ٢٣ - باب الحائض تختضب ٢٩٤ ٢
- ٢٤ - باب غسل ثياب الحائض ٢٩٥ ٣
- ٢٥ - باب الحائض تتناول الخمرة أو الماء ٢٩٧ ١

عدد أحاديث الكتاب: ٩٣

عدد الأحاديث الضميمة في الكتاب: ٣

جمع كلّ الأحاديث في الكتاب: ٩٦

٢٩٩

(١١) كتاب الجنائز

- ١ - باب علل الموت وأنّ المؤمن يموت بكلّ ميتة ٣٠١ ١٠
- ٢ - باب ثواب المرض ٣٠٦ ١٠
- ٣ - باب آخر منه ٣١١ ٦
- ٤ - باب حدّ الشكاية ٣١٤ ١
- ٥ - باب المريض يؤذن به الناس ٣١٤ ٣
- ٦ - باب في كم يعاد المريض وقدر ما يجلس عنده وتمام العيادة ٣١٦ ٦
- ٧ - باب حدّ موت الفجأة ٣١٩ ٢

- ٨ - باب ثواب عيادة المريض ٢٢٠ ١٠ .
- ٩ - باب تلقين الميت ٢٢٥ ١٠ .
- ١٠ - باب إذا عسر على الميت الموت واشتد عليه النزاع ٢٣٤ ٥ .
- ١١ - باب توجيه الميت إلى القبلة ٢٣٦ ٣ .
- ١٢ - باب أن المؤمن لا يكره على قبض روحه ٢٣٨ ٢ .
- ١٣ - باب ما يعاين المؤمن والكافر ٢٤٠ ١٦ .
- ١٤ - باب إخراج روح المؤمن والكافر ٢٥٧ ٣ .
- ١٥ - باب تعجيل الدفن ٢٦١ ٢ .
- ١٦ - باب نادر ٢٦٣ ١ .
- ١٧ - باب الحائض تمرض المريض ٢٦٣ ١ .
- ١٨ - باب غسل الميت ٢٦٤ ٦ .
- ١٩ - باب تحنيط الميت وتكفينه ٢٧٤ ١٦ .
- ٢٠ - باب تكفين المرأة ٢٨٦ ٣ .
- ٢١ - باب كراهية تجمير الكفن وتسخين الماء ٢٨٨ ٤ .
- ٢٢ - باب ما يستحب من الثياب للكفن وما يكره ٢٩١ ١٢ .
- ٢٣ - باب حد الماء الذي يغسل به الميت والكافور ٢٩٧ ٥ .
- ٢٤ - باب الجريدة ٤٠١ ١٢ .
- ٢٥ - باب الميت يموت وهو جنب أو حائض أو نفساء ٤٠٧ ٣ .
- ٢٦ - باب المرأة تموت وفي بطنها ولد يتحرك ٤٠٨ ٣ .
- ٢٧ - باب كراهية أن يقص من الميت ظفر أو شعر ٤١٠ ٤ .
- ٢٨ - باب ما يخرج من الميت بعد أن يغسل ٤١١ ٣ .
- ٢٩ - باب الرجل يغسل المرأة والمرأة تغسل الرجل ٤١٢ ١٣ .
- ٣٠ - باب حد الصبي الذي يجوز للنساء أن يغسلنه ٤٢٢ ١ .

- ٣١- باب غسل من غسل الميت ومن مشه وهو حار ٤٢٣ ٨ .
- ٣٢- باب العلة في غسل الميت غسل الجنابة ٤٢٧ ٣ .
- ٣٣- باب ثواب من غسل مؤمناً ٤٣٠ ٤ .
- ٣٤- باب ثواب من كفن مؤمناً ٤٣٢ ١ .
- ٣٥- باب ثواب من حفر لمؤمن قبراً ٤٣٣ ١ .
- ٣٦- باب حد حفر القبر واللحد والشق وأن رسول الله ﷺ لحد له ٤٣٣ ٤ .
- ٣٧- باب أن الميت يؤذن به الناس ٤٣٥ ٣ .
- ٣٨- باب القول عند رؤية الجنابة ٤٣٦ ٣ .
- ٣٩- باب السنة في حمل الجنابة ٤٣٨ ٤ .
- ٤٠- باب المشي مع الجنابة ٤٤١ ٧ .
- ٤١- باب كراهية الركوب مع الجنابة ٤٤٤ ٢ .
- ٤٢- باب من يتبع جنازة ثم يرجع ٤٤٥ ٣ .
- ٤٣- باب ثواب من مشى مع جنازة ٤٤٧ ٨ .
- ٤٤- باب ثواب من حمل جنازة ٤٥١ ٣ .
- ٤٥- باب جنائز الرجال والنساء والصبيان والأحرار والعبيد ٤٥٢ ٦ .
- ٤٦- باب نادر ٤٥٦ ٣ .
- ٤٧- باب الموضع الذي يقوم الإمام إذا صلى على الجنابة ٤٥٧ ٢ .
- ٤٨- باب من أولى الناس بالصلاة على الميت ٤٥٨ ٥ .
- ٤٩- باب من يصلي على الجنابة وهو على غير وضوء ٤٦٠ ٥ .
- ٥٠- باب صلاة النساء على الجنابة ٤٦٣ ٥ .
- ٥١- باب وقت الصلاة على الجنائز ٤٦٥ ٢ .
- ٥٢- باب علة تكبير الخمس على الجنائز ٤٦٦ ٥ .
- ٥٣- باب الصلاة على الجنائز في المساجد ٤٦٨ ١ .

- ٥٤ - باب الصلاة على المؤمن والتكبير والدعاء ٤٦٩ ٦ .
- ٥٥ - باب أنه ليس في الصلاة دعاء موقت وأنه ليس فيها تسليم ٤٧٦ ٣ .
- ٥٦ - باب من زاد على خمس تكبيرات ٤٧٧ ٣ .
- ٥٧ - باب الصلاة على المستضعف وعلى من لا يعرف ٤٧٨ ٦ .
- ٥٨ - باب الصلاة على الناصب ٤٨١ ٧ .
- ٥٩ - باب في الجنابة توضع وقد كبر على الأولى ٤٨٦ ١ .
- ٦٠ - باب في وضع الجنابة دون القبر ٤٨٧ ٢ .
- ٦١ - باب نادر ٤٨٨ ٢ .
- ٦٢ - باب دخول القبر والخروج منه ٤٩٠ ٦ .
- ٦٣ - باب من يدخل القبر ومن لا يدخل ٤٩٢ ٨ .
- ٦٤ - باب سل الميت وما يقال عند دخول القبر ٤٩٥ ١١ .
- ٦٥ - باب ما يبسط في اللحد ووضعه اللبن والآجر والساج ٥٠٣ ٣ .
- ٦٦ - باب من حثا على الميت وكيف يحثي ٥٠٥ ٥ .
- ٦٧ - باب تربيع القبر ورشه بالماء ، وما يقال عند ذلك ، و... ٥٠٨ ١١ .
- ٦٨ - باب تطيين القبر وتجسيصه ٥١٤ ٤ .
- ٦٩ - باب التربة التي يدفن فيها الميت ٥١٥ ٢ .
- ٧٠ - باب التعزية وما يجب على صاحب المصيبة ٥١٦ ١٠ .
- ٧١ - باب ثواب من عزى حزناً ٥٢٠ ٢ .
- ٧٢ - باب المرأة تموت وفي بطنها صبي يتحرك ٥٢١ ٢ .
- ٧٣ - باب غسل الأطفال والصبيان والصلاة عليهم ٥٢٢ ٨ .
- ٧٤ - باب الغريق والمصعوق ٥٢٩ ٦ .
- ٧٥ - باب القتلى ٥٣٢ ٥ .
- ٧٦ - باب أكيل السبع والطير والقتيل يوجد بعض جسده والحريق ٥٣٥ ٧ ١ .

- ٧٧- باب من يموت في السفينة ولا يقدر على الشطّ أو... ٥٣٨ ٤ .
- ٧٨- باب الصلاة على المصلوب والمرجوم والمقتض منه ٥٤١ ٣ .
- ٧٩- باب ما يجب على الجيران لأهل المصيبة واتخاذ المأتم ٥٤٣ ٦ .
- ٨٠- باب المصيبة بالولد ٥٤٦ ١٠ .
- ٨١- باب التعزّي ٥٥٠ ٨ ١ .
- ٨٢- باب الصبر والجزع والاسترجاع ٥٥٤ ١٣ .
- ٨٣- باب ثواب التعزية ٥٦٠ ٤ .
- ٨٤- باب في السلوة ٥٦٣ ٣ .
- ٨٥- باب زيارة القبور ٥٦٤ ١٠ .
- ٨٦- باب أنّ الميت يزور أهله ٥٦٩ ٥ .
- ٨٧- باب أنّ الميت يمثل له ماله وولده وعمله قبل موته ٥٧٢ ٤ ١ .
- ٨٨- باب المسألة في القبر ومن يسأل ومن لا يسأل ٥٨١ ١٨ .
- ٨٩- باب ما ينطق به موضع القبر ٥٩٥ ٣ .
- ٩٠- باب في أرواح المؤمنين ٥٩٨ ٢ .
- ٩١- باب آخر في أرواح المؤمنين ٦٠١ ٧ .
- ٩٢- باب في أرواح الكفار ٦٠٤ ٥ .
- ٩٣- باب جنة الدنيا ٦٠٧ ٢ .
- ٩٤- باب الأطفال ٦٠٩ ٨ .
- ٩٥- باب النوادر ٦١٤ ٤٦ .

عدد أحاديث الكتاب: ٥٤٥

عدد الأحاديث الضمنية في الكتاب: ٨

جمع كلّ الأحاديث في الكتاب: ٥٥٣